

نَفْسُ الرَّافِعِي
على
حاشية ابن عابدين

٢-١

وَلَدَ
لَوَيْدِ الْقُرْبَانِ

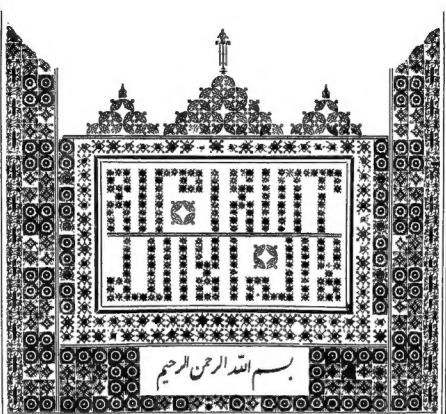
تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِيِّ

على

حاشية ابن عابدين

المجلد الأول

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الحمد لله الذي من علينا بتبوير البصائر والأبصار وهذا إلى التمسك بشريعة المختار ومضنا الهداية
والسير في طريق الإصلاح وأرشدنا وله المنة بنور الإيضاح إلى مرافق الفلاح والصلوة والسلام
الآمنان الأكملان على سيد ولد عدنان محمد وآل في الدور القوامع والأزوار السواطع والبرهان
القاطع والكلم الجامع وعلى آله وعترته وبهي شريعته وسنته **«وبعد»** فيقول العبد الفقير
إلى مولاه الفتي محمد رشيد الرافي أن سيدي وأستاذي وشيخي وملاذي ووالدي المفضولة العلامة
الشيخ عبد القادر الرافي مفتي الديار المصرية لما قرأ عدة مرات حاشية العلامة السيد محمد أمين الشهير
بـ **«ابن عابد بن المسبلة»** **«في المختار»** ووقف في كل مرة منها على غوامضها وأسرارها وكشف عنها حجب
الغماض حتى أضأت لديه بأنوارها علق عليها تقريراً هو غاية عنايتها ومفتاح مفقاتها أنفق فيه شطر
العمرين مرابحة وتقيب وإيضاح وتقريب ونظر وتحرير وبحسب تقرير ولما رأيت منه هذه
العناية استأذنته رجه الله في تجريد منه هوامش نسخة **«رد المختار»** فأذن لي وقابلته عنده بعد
تجريد به فكان بعد ذلك عند في موضع حاجة النفس لم يزل يتعهد بالنظر والتتبع حتى كان آخر
عهد به اليوم الآخر من شهر شعبان سنة ١٣٢٣ قبل وفاته بيضعة أيام وقد فرغ ومنه من إعادة
النظر فيه وسماه **«التحرير المختار»** وهو الهام منه تعالى . وهو الهام منه تعالى . وقد أرى أن يخرج تقريره
لناس في حياته مع شدة الحاجة إليه وتوارد الطلاب عليه تواضعاً منه في جانب الله وسرماً على
فالتجديدها فيز يدبها تلك الفرائد وهذه اغاية البر بالناس فيما أوتى من العلم وقد أرى أن يكون
واجب حقه على أن أظهر هذه القردة بعد أن حان قطافها وعذب ارتشافها وأنا رجو أن أكون

قد أدبت الأمانة إلى أهلها من العلماء وقت بعض ما يجب على أضعاف الأبناء لأمر الآباء وما وافق في الآيات عليه وتوكلت عليه أنيب **﴿﴾** وكان من بين طالع له لطلعه أن سطع نوره واستمر ظهوره في عهدهم أينعت رياض العلم في عصره وافتحرت به أبنائه مصره السامر على رقى العلم ونوره والفضل وبنيه المحفوظ بالسبع المائتين ألف سنة الألفم **﴿عيسى بن ساحل الثاني﴾** أيد الله شوكته وأعلى كفته وحفظ أمثاله الكرام وولى عهده الهمام ووفق رجال حكومته لانتفاذ كفته ما أشرق بدر العرفان وتتابع الخوان آمين

﴿قال المؤلف رحمه الله تعالى﴾ **﴿قوله﴾** والجواب عنه بان المراد في الروايات كلها الخ في الصبان أن الحديث مخصوص بغير ذلك لأنه لا أخرى وفي ط أنها مشتملة على الذكر وهي نفس الذكر فلا يحتاج إلى ذكر آخر **﴿قوله﴾** أو يجعل المقيد على المطلق وهو رواية بذكر الله عندهم من جواز ذلك من الشافعية فانهم جوزوا ذلك إذا تعارض المقيدان فان المقيدين يحملان عليه إذا اتحد الموضوع كالابتداء هنا وإذا تعدد فان كان المطلق أولى بأحدهما جعل على الذي هو أولى به كقوله في كفارة اليمين فصيام ثلاثاً أيام وفي الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فجعل اليمين على الظهار في التتابع لا شراً كما في النهي وإن لم يكن المطلق أولى بأحدهما بقي على الخلافه والمقيدان على تقيدهما كقوله في قضاء رمضان فعده من أيام أخر مع التفسير في كفارة الظهار وصوم التمتع وإذا اتحد المطلق والمقيد فانه يجعل على المقيد ونحن لا نقول بجعل المطلق على المقيد ولا بالعكس إلا إذا كان في حكم واحد فضمه عليه كما في الزبلي من الأعمان بخلاف ما إذا كان في السبب أو في حكمين **﴿هـ﴾** وقال في شرح الترمذي كرا النوى أن المراد بحمد الله ذكر الله وفي ذلك نظر فانه ما عني بذكر الله ذكره بالجليل على قصد التجميل الذي هو معنى الحمد خاصة قال الأمر بقلب ما قال فهو من يلج على المطلق على المقيد لأن باب التجوز بالمقيد عن المطلق وحديث سبق الكلام في تشبيه مثل هذا العمل على القواعد وهو منش على قواعد الشافعية لأعلى قواعد الخشعة وانما يخرجون في مثله المطلق على الخلافه والمقيد على تقيده بعض خرج عن العهدة بأي قدرد كان والحكمة في التخصيص على المقيد أفادة تعلم العباد ما هو أولى أن يؤدى به المراد من المطلق وإن عني بذكر الله في قوله المذكور قد كره على أي وجهه كل من وجوه التعظيم تسبيحاً وتعبيداً أو تسبيحاً فلا نسلم أن المراد بحمد الله ذكره على هذا الوجه من المطلق العلم بأن المعنى الحقيقي للعبادة ذلك ولاداعي إلى التجوز **﴿قوله﴾** حقيقة في الاصطلاح مجاز في غيره هذا أحد قولين لاختلاف ما ذكره من ترجيح الجواز على الاشتراك وقد انصرف عليه سيوره وعليه فاستعملنا في نحو الاستعانة أن كان تضمنه الاصطلاح حقيقة ومن حيث خصوصه مجاز والقائل بالاشتراك يقول التبادر من علامة الحقيقة والحل عليها متعين فإن اراسن التحكم وبحل كون الحمل على الحقيقة والجواز أولى من الحمل على الاشتراك ما إذا ثبت حقيقة أحد المعاني وجهل حال غيره **﴿قوله﴾** موضوع بالوضع العام الخ حاصله أن اللفظ الموضوع إن تعين عند الوضع فتشخص وإن لم يتعين فتبقى والتخصيص إن كان الموضوع له خاص لم يخلو بالتخصيص معنى وضعاً خاصاً للموضوع له خاص وهذا القسم أثبتته المتأخرون وجعلوا منه وضع الحروف ونحوها وإن كان عاماً لم يخلو بالتعميم معنى وضعاً عاماً للموضوع له عام كوضع أسماء الاجناس لفهمياتها الكلية وأما كون المعنى العام ملحوظاً بأمر خاص فجعل كباين في محله إذا عرفت هذا الوضع الحروف ونحوها على مذهب السعد والجمهور ومن أنها كانت وضعاً جازياً استعملنا من

مطلب
في الكلام على حل المطلق
على المقيد وبالعكس

الوضع الشخصي العام لموضوعه عام وعلى مذهب العضد والسيد من أنها جزئيات وضعا واستعمالا
 الوضع الشخصي العام لموضوعه خاص أما كون الموضوع له عام على الأول فلكونه عليه كلياً وأما
 كونه خاصاً على الثاني فلكونه كل جزئ من جزئيات الكلي واستبعاد عوم الوضع باعتبار العموم عند
 الوضع وخصوصه باعتبار الخصوص عنده وأن شخصيته باعتبار تعيين اللفظ الموضوع ونوعية بعده
(قوله فيصدق بالاستعانة الخ) هي الداخلة على آلة الفعل والسببية على سببه **(قوله)** وبسببه كافي
 التحريم عبارة من بحث الحروف (الباء مشككاً للصاق) أي تعليق الشيء بالشيء وإصله به الصادق
 (في أمسانى الاستعانة) أي للمعونة بشئ على شئ وهي الداخلة على آلة الفعل كتبت بالقلم لا الصاق
 الكتابة بالقلم (والسببية) هي الداخلة على اسم أو أسند الفعل المعدي بها إليه صلح أن يكون فاعلاً مجازاً اه
 مع زيادتين شرحه **(قوله)** حاصل في غيره في الما السببية أي له معنى في نفسه لكنه لا يستقل بأفادته
 أو القطرية مجازاً باعتبار فهم السامع فكان معناه كامن في غيره **(قوله)** لا الاختصاص بمعنى على
 جهة القلب كما يشهد التحليل بعده **(قوله)** فيكون قصراً أفراداً ويحتمل أن يكون قصراً قلباً حقيقة
 وداعياً للدهرية وأن يكون قصراً قلباً تنزيلاً وذلك أن المشركين كثيراً ابتدأواهم باسم آلهتهم نزولاً منزلة
 الناف الصانع وأن يكون قصراً تعيين رداعلي المترددين فمن ينبدأ باسمه **(قوله)** لأن العناية بالقراءة الأولى الخ
 قبل فهمه من هذا العارض وإن كان يقتضى أن تكون البداية بالقراءة أهم الآن العارض الأول وهو
 ابتداء المشركين باسم آلهتهم يقتضى أن يكون اسم الله أهم فأى مرجع هذه الداعلي ذلك ويمكن أن
 يقال لما عارض العارض قدم العامل على المجرول بحكم الإصالة أو يقال أنه لما كان أول نازل على النبي
 أمر بالقراءة لتسديد رتبتي الوحي من غير قصد إلى أمر بتبليغ ولا تدارح حتى يقصده الردي من خالفه
 على أن قوله أدلوا آخر لا فإدلال كافٍ في ترجيح العارض الذي ذكره ودافع لهذا القيل تأمل **(قوله)** ثم إن
 المراد بالاسم الخ وذلك أن أسماء تعالى أما أن تدل على الذات خاصة أو عليها وعلى الصفة كلفظي
 الجلالة والرحن بخلاف القلب فانه ما وضع للدلالة على الذات وأشهر رفعة سبحانه وأضعته بطريق الدلالة
 الخفية بحسب وضعه الأمل لا العلي أو بحسبه أيضاً وإن كان القصد المعنى العلي على خلاف ذلك
 والموضوع له في الصفة هو الذات باعتبار اتصافها بمعنى معين لها قائم بها فدلوا لها مركب من الذات والمعنى
 وقوله فيشمل الصفات الخ الصفات السلبية كل صفة مندلوا لها عدم أمر لا يليق به تعالى كالقدم المقصير بعدم
 الأولية والصفات الحقيقية كل صفة وجودية قائمة بذاته العلية كالقدرة والاضافية الصفة الثبوتية
 التي لا يدل الوصف بها على معنى زائد عليها كالوجود قال التفرق تفسيره الصفات الاضافية كل صفة
 له تعالى ليست زائدة على الذات ككونه معلوماً مذ كوراً سبحانه والأسماء الممكنة له تعالى بحسب
 هذا النوع غير متناهية وكونه تعالى فاعلاً لا فعال بناء على أن تكون الأفعال ليس صفاتاً اه
 وقال الطيني في شرح المشكاة اسم الله تعالى ما يصح أن يطلق عليه تعالى بالنظر إلى ذاته أو باعتبار صفة
 من صفاته السلبية كالقدوس والأول والحقيقة كالعالم والقادر والاضافية كالحيود والمثل أو باعتبار
 فعل من أفعاله كالمثاني والرازق اه نقله عنه في تيسير الجار من باب الحاد في أسماءه تعالى
(قوله) والله علم على الذات العلية الخ لفظ الجلالة إنما يقصده الذات وإن قصد غيرهما من الصفات
 المرجحة كان تبعاً وبسببه ذهب الشيرازي ونقل عن شيخ الاسلام أنه اعتبر فيه جميع صفات الكمال
 واستحقاق الحمد وغيرهما لما لحظ به الذات لا تها من حيث هي غير معلومة لنا فلولم بتعريفه صفة لم يكن

معناه معلوم لنا فالمسمى على هذا القول مجموع الموصوف والصفة ومنع سنده بأنه يكتفى في علم المعنى
ملاحظته بوجه من وجوهه الخارجية عنه تأمل وقال في شرح الطريقة الحميدة وفي حاشية تفسير
البضاوى أشبني زاد مذهب جمهور أهل اللغة في اسم الله أنه عربي مشتق صار علما بالقلبة لأن أسماء
الله تعالى كلها صفات مشتقة لم يعرف المكلف معناها فتوسل بها إليه فان قدما الفلاسفة أنكروا
أن يكون لله تعالى بحسب ذاته المخصوصة اسم يتنامى على أن المراد من وضع ذلك الاسم أن يذكر عند أحد
لشعر بف ذلك المسمى به وقد ثبت أن أحدا من خلقه لا يعرف ذاته المخصوصة البتة فكيف بشار إليه
بذكر اسم وإذ لم يصح أن يشار إليه بذكر اسم لم يبق لوضع الاسم لذاته المخصوصة فائدة فثبت أن هذا
النوع من الاسم مقفود وأن جميع أسمائه صفات مشتقة وهي ما تدل على ذات مهمة باعتبار معنى
معين وإنما قلنا أن ذاته المخصوصة ليس مقفولا لأحد لا إذا رجعنا إلى عقولنا لا نتجدد عقولنا من
معرفة الله تعالى إلا أحد أمور أربعة إما العلم بكونه موجودا وإما العلم بدوام وجوده وإما العلم بصفات
الجلال وهي الاعتبارات السلبية وإما العلم بصفات الكرامة وهي الاعتبارات الإضافية وقد ثبت بالدليل
أن ذاته المخصوصة معيار لكل واحد من هذه الأربعة فانه ثبت أن حقيقته غير وجوده وإذا كان كذلك
كانت حقيقته إضافيا غير تله ودوام وجوده وثبت أيضا أن حقيقته معيار للاعتبارات السلبية والإضافية
وأنه قد تحقق أنه ليس في عقولنا من معرفته تعالى إلا هذه الأمور الأربعة وأنما مفارقة حقيقته المخصوصة
ثبت أن حقيقته المخصوصة غير مقولة للبشر وأنه لا سبيل إلى الإدراك من حيث هو وهو هو المسمى بالمعرفة
الذاتية وإنما نعرفه بالأمر الخارجي عنه وهو المعرفة العرضية وهي كالأدراك أن بناء علمنا بطريق البصائر
بأنه لا يله من بان فلمعلوم بالذات هو البناء وأما الباقي فهو معلوم بالعرض في هذه الصورة وعلم الباقي بكونه
بأنه لا يستلزم علمه بخصوصيته وأنهما من أى نوع الماهيات والمعرفة الذاتية كما ذكرنا فاللون
المعين بصيرنا وعرفنا الحرارة بالسنا وعرفنا الصوت بسمعنا فانه لا حقيقة للحرارة والبرودة إلا هذه
التكيفية الملموسة ولا حقيقة للساخ والساود إلا هذه الكيفية المرئية وكذا الحال إذا رآنا الخدات
وعلمنا احتياجهما إلى محدث وحائق فقد عرفنا الله معرفة عرضية وهي التي في وسع البشر في الدنيا وأجاب
بعضهم أنه لا يتخلف في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض المقرين من عباده بأن يجعله عارفا بتلك الحقيقة
المخصوصة ومن العلماء من تورع في لفظ الجلالة عن طلب أخذها من معناها ومنهم من قال لعله
مشتق لا يعرف المشتق منه ولم تكلف بعرفته وقال بعضهم هو اسم عربي علم غير مشتق كاذب
إليه الخليل والزجاج وقال بعضهم أنه سرياني معرب ثم ذكر اشتقاقه وأطال الكلام في ذلك انتهى
(قوله أسرياني) منسوب إلى سريانه وهي جزيرة كان بها نوح قبل الغرق وكان لسان آدم النزل إليه
العبري ثم حرف وصار سريانيا هو اللسان العربي إلا أنه محرف والعبراني لسان بني إسرائيل **(قوله)**
مشتق) أي من الله باله المشتق بين العباد والكون والتعبير والغرض لأن الخلق يعبدونه ويعززون
إليه ويصبرون فيه ويسكنون إليه فأصل الجلالة الأداة دخلت في التعريف ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونقلت حركاتها إلى الألف ثم سكنت الألف وأدخلت في الثانية **(قوله)** ورد بأن أنكلارهم لتوهمهم أنه غيره
ظاهرا أن توهمهم الغريبة في هذه الآية مع أنها زلت لتوهمهم الغريبة حين سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم
يقول يا الله يا رحمن فقالوا إنما نحن عبادة الهين وهو يدعو لها آخر **(قوله)** وأن المخصوص به تعالى المعروف
منع عفا قصة الحديسية من أنه عليه السلام لما أمر عليا رضي الله عنه بكتابة بسم الله الرحمن الرحيم قال

مطلب

في الكلام على لفظ الجلالة
وأنه مشتق أو غير مشتق

سهل بن عمرو ولا تعرف الرجن الا صاحب اليامة اه لكن هذا لا يدعى ما قاله ابن السكيت من أن المنع شرعي لانقوى **(قوله)** والجمهور على أنه صيغة مشبهة من رجع بعد نفيه لعل يضم العين أو تنوينه منزلة الازم من أن لا يعتبر تعلقه بفعول الالفاظ ولا تقديرا أو يقال انها على صورتها وصيغتها فاندفع إيراد أنها لا تناف من المتعدي وقوله وقيل صيغة مبالغاة أو رد عليه أنها محصورة في الجملة المشهورة وهما ليسا منها أما رجن فظاهر وأما رجع فلمعنى عمله النصب وأوجب بأنهما يفيدانها بالمادة لا الصيغة كجواد والمحمود وما يفيد بالصيغة على أنه قد يتبع قصرهم المحصر في الجملة ويحتمل أن رجع عامل التصديق محذوف العموم وبهذا يظهر قوله وهو يفيد المبالغة بصيغته **(قوله)** والتحقق الأول لان الرحلة الخ قد يقال ان القائل بالتصور ناظر الى حقيقة الرحلة فيكون استعمالها في الاحسان أو إرادته مجازا وان كان حقيقة شرعية فانه غير ناظر الى أن ذلك موضوع له لما حقه الحفيد أن اللفظ المشترك في اصطلاح القاطب اذا استعمل في أحد عاينه لا باعتبار أن اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة ببنه وبين معنى آخر من معانيه كان مجازا اه ولما ذكره الشهاب بقوله وما قيل من أن الأقرب هنا أن يقال انه حقيقة شرعية لانه يراد منه الانعام غير أن يخطر بالبال رقة القلب لا نفاذ ما ذكره باعتبار حقيقة الغيبة كالأبني اه **(قوله)** والشكر لغة يرادف الحمد الخ) وحيفئذ تكون النسبة بين الحمد لغة وبينه العموم الوجهي والنسب فالتسبب والنسبة بين الشكرين وبين الشكر والحمد العرفيين وبين الحمد لغة والشكر عرفا عموم ونصوص مطلق وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص من وجه وبين الحمد لغة والشكر لغة الترادف **(قوله)** وبأنه لما كانت تلك الصفات الخ) أي فالمراد بكونه اختياريا كونه اختياريا حقيقة أو حكما بأن يكون منشأ لأفعال اختيارية كذا أنه وقد رتبته وإرادته أو ملازما لمشتها كسمعه ونصره وكلامه تأمل **(قوله)** وبه قد يتعارف ان ذانا كإلهنا) فان المتبادر أن شرح الصدور وما بعده هو المحمود عليه **(قوله)** ومن هذا القبيل حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه الخ) أي الذي من صفات الأفعال الحادثة فيكون البسط والوضع المذكوران باعتبار اظهار صفات الكمال حمدا وبخلاف حمد القديم فانه كلامه القديم باعتبار دلالة على الكمال فهو من أنواع الكلام الاعتبارية تأمل **(قوله)** ثم ان الحمد مصدر يصح أن يراد به معنى المبني للفاعل الخ) مبدول المصدر الفعل والتأثير هو المعنى المصدرى ويطلق حقيقة على أثره وهو الحاصل بالمصدر وعلى كون الذات بحيث صدر عنها الحدث ويسمى المبني للفاعل وعلى كونها بحيث وقع عليها ويسمى المبني للفعول اه من الشهاب **(قوله)** واقدار العبد عليه) أي الانعام قال الفخر ان كل من أتم على غيره بآعام فالمتم في الحقيقة هو الله تعالى فانه خلق تلك النعمة وخلق العبد اعين في قلب المنعم فثبت أنه تعالى هو المنعم في الحقيقة اه باختصار **(قوله)** وقيل لا تنفد المحصر الخ) نعم ولوجه هذا القيل أن الذا أنها كما يحتمل الاستغراق يحتمل الجنس المتحقق في كل الأفراد وفي بعضها ولا يتأني أفادة المحصر على الاحتمال وخمس كلامهم باعتبار انما هو مجموعة القرآن كالقصة بين المدي والمدي عليه الواقعة في حديث البينة على المدي والابن على من أنكرك وليس جعل العين على المدي بانفراده كافيا أفادة المحصر بل مع ملاحظة قرينة القصة المذكورة تأمل **(قوله)** فلا هلل بالآلات الخ) على جعل آل العهد يتبع جعل الآلام للآلات ان جعل المعهود الحمد القديم فقط كاستنى عليه الحسن لان القديم لا هلل فان جعل حمد من يعتد بجمده كحمده تعالى وأنبائه وأوليائه لم يتبع لان المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة اذا المركب من القديم والحادث حدث وعلى جعلها للاستغراق

أو الجنس في ضمن بعض الأفراد متع ذلك بالنسبة للقديم ولا يتبع بالنسبة للعاث ان لو حذر أن الأفراد
غير مركبة واللام يتبع اه من حاشية السلم **(قوله)** أقول يظهر لي أن آل الخ أقول لاشك أن آل لها دخل
في افادة الاختصاص وذلك أنه هنا انتماء من نسبة الموضوع المعروف باللام الى المحمول فاستفادته
موقوف على ككل من آل والنسبة اذ لو عدم أحد هذا الاستفاد أصلاً فكل منهما لم يدخل في افادته
فصح نسبته لآل كما هو صريح ما نقله عن السيد وهذا الإنافي ما نقله عن التلويح فله في معانيها
الذاتية لها لافها تفيد ما انضم شيء آخر لها فذا تراهم يسندونه لآل تارة كإي عبارة السيد وتارة
لنسبة كما هو ظاهر عبارة الكشف التي نقلها تأمل **(قوله)** ونحن أقرب اليه من جبل الوريد الجبل
العرف وإضافته بيبانية والوريدان عرفان مكشوفان بصحفي العنق في مقدمها وهذا مثل في فرط القرب
اه أبو السعود **(قوله)** وإن كان الحامل لقصته الخ أي فلا تنافي بين ما سلف في نكتة الخطاب وبين
ما تفيد كلمة يامن البعد لأن العدد الرتي بين الخلق والحق يصاحبه قوة الإقبال وسوق التوجه اليه
تعالى **(قوله)** قبح عند التصوين المراد أنه قبح في الاستعمال أي شاذ تندر **(قوله)** وفي معنى اليباب الخ
حاصله أن ربط الصلة هنا بضمير الغيبة نظر الجانب الموصول أو بضمير الخطاب نظر الجانب النداء البال
على الخطاب مقيس لأن الشافي قليل لأن النداء على الخطاب لا يتم إلا بعد تمام الصلة فكانت
مراعاه قليلة كإي حواشي المعنى وحيث علمت أن كلام مستعمل مقيس لا يصح دعوى حصة الالتفات
فيما نحن فيه ولا في قول على كرم الله وجهه بل الجري فيها على القليل والالتفات إنما يكون في كثيرين
لإي كلمة واحدة أو ما في حكمها واهو كالكلمة قليل والصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فلذا
جعل الضامة النظرة إلى جانب الموصول هو الكثير والصغرى الموصولة ليست كذلك في الجري نسبة فكفر
فهما راحة كل من الجهتين فحاشا لرد الآية المذكورة على التصوين غاية ما ورد عليهم أنه لا يلقى
الاطلاق للباحثة على قول على المذكور بل الأدب اطلاق الشذوذ أو القلة تأمل **(قوله)** على حدوقه
تعالى فإذا أهمل لباس الجوع الخ قال الصبان فقد شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من
أثر الضرر والألم من حيث الاشتغال باللباس فاستعبره لفظ اللباس ومن حيث الكراهية بالطعم المر
الشمع فأوقع عليه الأذافة فيكون في الكلام ثلاث استعارات الأذافة استعارة تخيلية واللباس
تصريحية نظراً للاول ومكتبة نظراً للثاني اه وبيانها أن لفظ اللباس بعد استعارته لأثر الجوع
والخوف من حيث الاشتغال استعبر منه الطعم الكرهية الادعائي من حيث الكراهية **(قوله)** فمضى من
الاقضاب الشوب الخ الاقضاب الانتقال من معنى إلى آخر من غير تعلق بينهما كأنه استهل كلاماً
آخر ووجه كونه هنا مشوباً بأي مخلوط أن كلامه هذا المؤلف بخلاف الاقضاب المحض فله الانتقال
من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما بالكلمة **(قوله)** وداد أقرب وقيل يعقوب وقيل قس بن ساعدة أو
كعب بن لؤي أو يعرب أو سبحان **(قوله)** كافي ولا سابق أصله زهر وهو قوله
بدلي إلى لست مدركاً ماضى • ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

(قوله) ولا مناسبة بين الواو وأما نقل في شرح الطريقة عن البرجندي شارح الوفاية وجه المناسبة
بينهما بقوله أصلها ما بعد فالواو قائم مقام ما يؤيد أنه لم يقع في مثل هذا الموضوع وأما بعد
وجهه أن ما قد ورد لتدل على أن ما بعدها غير مرتبط بما قبلها حتى أنه سي فصل الخطاب والجلتان
اللتاني بينهما كمال الاتصال لا يفصل بينهما بالواو والعاطفة فلهذا لا تأمل انفصال ما بعدها عما قبلها

في الجبهة فاستعيرت لأما الله تعالى على الانفصال **(قوله)** والفضائل تعلقه وتنهله (العل والعلل بحركة الشربة الثانية أو الشرب بعد الشرب تساعا والتهل بحركة أول الشرب قاموس **(قوله)** إلى حصن كيفا) حصن كيفا كضري بن آمدوجر زرتان عمر قاموس **(قوله)** والظرية فيها مجازية أي مع إرادة المعنى القوي للشرح أو على التعرید **(قوله)** وجاء في الحديث التي عن قول لمر الله) ينظر هذا مع ما ذكره في كتاب الأيمان من عدمهم من صيغ القسم لمر الله ثم ظهر أنه لا يلزم من عدمهم المذكور في الكراهة بل هو من صيغ القسم معها وقد ذكر عاصم أفندي في ترجمة القاموس وجهها بان المر يعبر به أيضا عن مدة عمارة الروح مع البدن ولأجل هذا أضافته لمجانب الألوهية غير مناسبة اه بالمعنى **(قوله)** لكن قال فاضل الروم الخ) ما قاله بخلافه لما ذكره في الأيمان من كراهة الحلف بغيره تعالى لا على وجه الوثيقة كقولهم يا بئس وأمره وهو يحمل الحديث الدال على النهي بخلاف ما كان على وجه الوثيقة كالحلف بالطلاق أي استيقاق الخصم بصدق الحالف لاسيما في زماننا إلى آخر ما ذكره فانظره **(قوله)** لقول الأستاذ في ضمير الموصوف الخ) أي فيكون الكلام من باب الحذف والابصال ولا حاجة إليه بل يكفي لصحة التوصيف تقدير الضمير أو جعل آل عوضا عنه **(قوله)** وعرفه في الضرر بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة الخ) ذكر في مفصلات الصلاة عن شرح التعرير بأنه لا فرق بينهما عند الفقهاء والأصوليين وأهل الفقه وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المذكرات مع بقائها في الحافظة والتسبان زوالها عنهم ما عرفت يحتاج في حصولها إلى كسب جديد وقيل التسبان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وأما يمكن فالنسيان أخص مطلقا **(قوله)** هو أن يقصد بالفعل غير المهل الخ) هذا أسدوني خطأ وهو الخطأ في فعل الجارحة كأن يرمى غرضا فأصابه ثم يرجع عنه أو تجاوز إلى ما وراء فأصاب أدبا أو قصد درجلا فأصاب غيره والثاني الخطأ في علن الفاعل كأن يرمى شخصاً ثم يصد أفاذا هو أدى إلى آخر ما يأتي إن شاء الله تعالى في الجنايات **(قوله)** قال في معراج الدراية وشرعاً ما يؤتى من العبادات الخ) الظاهر أن عبارته في شعائر الإسلام لا في شعائر الأديمة وأن كلامه في مدلول الشعائر يقطع النظر عن الإضافة إلى الأديمة بل بحسب معناها في اصطلاح أهل الشرع وقال الصيني في خطبة الهداية عند قوله وأظهر شعائر الشرع شعائر جمع شعارة أو شعيرة الشعيرة البنية تهدي وكل ما جعل على طاعة الله تعالى ويقال المراد بهما كان أدأ أو على سبيل الاشتباه كصلاة الجمعة مما كان فيه اشتباه **(قوله)** وهذه الفقرات عمى التي قبلها باعتبار استزائها لما قبلها في المال **(قوله)** ولم أر من أفصح عن معنى كفى الخ) في حاشية المعنى للنسوق أن كفى التي تغلب زيادة الباقى فاعلمها كفى التي هي بمعنى حسب التي هي فعل قاصر اه وكفى بمعنى أجزأ متعدي لواحده والثانية لأنين اه معنى **(قوله)** والعلامة القرزي) نسخة الخط القرزي **(قوله)** فعلى الأول هو من باب القلب الخ) فيه أن نسخها بالمعنى الثاني لتعديتها إلى الباء وجعلها على المعنى الأول حتى يحتاج إلى الحوى القلب بخلاف الظاهر تأمل **(قوله)** وأورد ابن الجلسين تنقيحاً الخ) فيه أنه لا يلزم من نفس النسخ بعينه المذكورين الابتكار وهو أمر خارج عن مدلول اللفظ فإن نسخ الشيء في خاطر والتعريض به قد يكون معه وبدونه والجواب المذكور ربما يحتاج إليه بالنظر لما هو واقع خارجاً وليس إلا أراد معنى على ما يتبادر من ظاهر اللفظ **(قوله)** عبد العزيز الصاري) نسخة الخط الصاري **(قوله)** فإل في الصواب) يطلق بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ومصدره كدلو وعو بمعنى المنع كدلو **(قوله)** الباء التعليل الخ) الأنسب تعلقه

بمواصل **(قوله)** لأنه أقل تكلفاً أي بتقدير متعلق بالبار أو الفصل بينه وبين متعلقه أن جعل متعلقاً
 مؤلفاً وتهديب المسائل المهمة باعتبار تهذيب وتنقيتها كبرها وتحذرك **(قوله)** والاسمه المنبذ الابلاغ
 عبارة القاموس من الابلاغ المحذون ضمير مجرور عن وكذلك في نسخة الخط بلا ضمير **(قوله)** وقد
 أطلق العلم على كل منها قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه منها ضمير التثنية إذا طالعها على الأول
 حقيقة لغوية كما يفيد مصدر العبارة تأمل اه ولا مانع من إرجاع الضمير إلى العلم الثلاثة والمقصود
 أنها عند أهل العرف إما حقيقة الخ وهذا لا ينافي أنه بالمعنى الأول حقيقة لغوية أيضاً تأمل مثلاً إذا
 قيل إنه عند أهل العرف حقيقة اصطلاحية في الإدراك يكون استعماله في كل من المعنيين الآخر
 حقيقة عرفية أو مجازاً **(قوله)** وجعل في التبرير اختلاف للفظي وذلك بأن يقال إن القائل الأول نظر
 إلى تصويره بنفسه لا صورته فإنه لا شك أن تصويره بنفسه لا يحصل إلا بمرساة فثبت حينئذ وقوعه
 مقدمة والقائل الثاني نظر إلى أن تصويره بغيره يحصل بذكر الجنس والفصل بلا حاجة إلى سرد
 المسائل كلياً إذا تصور معنى الشجاعة كان عنده صورته لا انفسها ولا مانع حينئذ من جعل تصور
 العلم بصورة قبل تعلمه مقدمة لحصوله بنفسه بعد تعلمه فلننظر كل منهما لما انظر إليه الآخر لما نقله
 وانظر ما حققه ابن الهمام **(قوله)** أي العلم الموصل إلى الآخرة المناسب بل المتعين بإرادة العلم بالمعنى
 الأعم لتفسيه إلى المطلوب وغيره **(قوله)** والثلاثة الأول هم ما هم بدل اشتغال بمقابلته **(قوله)** مسمى
 لاستبدادها كذا في نسخ القاموس والضمير راجع للكان المسمى كوقفة وقال شارحه صوابه سميت اه
(قوله) فليس لأحد منهم قول خارج عن أقواله مامضى عليه إحدى طريقتين كما سيأتي نقله عن
 أدب المفتي في كتاب القضاء الثانية أن مثل أبي يوسف ومحمد مشغولون بالاجتهاد من تأمل أحوالهم
 وفناؤهم واختياراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأنهم في كل ما يقولونه وخلافهم لهم أنهم يظهرهم أن ينكر
 وإن كان منهم المستقل والمستنكر **(قوله)** وهو مبتدأ وقوله الخ خبره هذا الأعراب أحد ما قيل
 إعراب أسماء التراجيم ولا شك أن قوله رسم المفتي ترجمة **(قوله)** فقابل الأصغر غير مذكور في كلام
 الشارح وجعل الخطاوى مقابل الأصغر ما ذكره الشارح بعده ولا مانع من جعل مقابله ما ذكره
 الشارح وما ذكره في السراجية وكل منهما لا يقتصر على بعض مقابله تأمل نعم على التوفيق الآتي بين
 ما في الحاوي وما في السراجية لا معنى لجعل ما في الحاوي مقابل لا شيء ثم إن دعوى أن ما في السراجية
 يدل على هذا التوفيق غير مسلمة فإن عبارة الله تعالى تفيد أصحها الأول بما إذا لم يكن المفتي مجتهداً
 ومقاديرها إذا كان مجتهداً لا يكون الأول هو الأصغر بل غيره وهو اعتبار قوة المدرك بل لهذا الظاهر
 ما نقله عن ابن المارئي وليس في كلامه أنه إذا كان مجتهداً اتبع عليه العمل بما هو أقوى دليلاً وقولاً واحداً
 تأمل **(قوله)** ما لم يكن عنه رواية أي قد جمعها أهل المذهب **(قوله)** إن لفظه فيه تأخذ عليه العمل
 مساو لفظ الفتوى دعوى هذا المساواة مخالفة لهم قول الرمي وغيره وانظر أن قصده مناقشة الرمي
(قوله) قال في خزائن الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص الخ مقتضى عبارة الخزانة يجوز العمل
 بالدرية العالم المذكور وإن لم تكن رواية مذهب وليس الكلام السابق فيه لكن إذا جاز له العمل بالدرية
 يجوز له العمل بالمرجوح في مذهب بالآلوى وعبارة البصر تفيد جواز الاقتناع بالمرجوح للضرورة وتفيد
 جواز العمل به بالآلوى **(قوله)** المراد بالحكم الحكم الوضعي لفظاً الحكم يطلق على الوضعي أي انطباق
 الوضعي لجعل كشف العور مما نمان من جهة الصلاة وجعل البلوغ علامة على طلب إقامتها وعلى الحكم

التكليف أي خطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلباً وتخييراً وعلى وصف فعل المكلف كالوجوب والحرم والعصية والفساد والنقض والقرين والمعين إرادته هنا الأخير **(قوله)** على أن في دعوى الاتفاق نظراً فيه أن الشارح لم يدع الاتفاق بل أشار للاختلاف بقوله وهو المختار فيكون حاصل كلامه أن حكاية الاتفاق على بطلان الرجوع عن التقليد هو المختار **(قوله)** قضى بغير رأيه عدا الخ ونسباً نفذ عند رواية واحدة **(قوله)** وحينئذ فلا إشكال أي البواب المذكور في التحرير أي فالاختلاف بين الإمام ومصاحبيه في التفاد وعدمه المذكور هنا لا ينافي الاتفاق المنقول عن الأصوليين على عدم الحل لاختلاف موضوع الاتفاق والاختلاف نعم ما ذكر في بعض المواضع من أن الخلاف في الحل مشكل بما قاله من الاتفاق على عدمه وقد يدفع بعدم اعتبار الأصوليين له لضعفه أو يجمعه على ما قبل الاجتهاد وحل قوله نعم على ما عده إذا لم يوجد فيه ما يدل على جراه فيما بعده أيضاً والاولى تأخير قوله نعم وقع في بعض المواضع الخ عن قوة فلا إشكال **(قوله)** لا حاجة إليه لأنه إذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض لان النقص الخ فيه أن قضاء لم يقع باطلاً بل وقع غير نافذ وسأني في كتاب القضاء دخول الفصول في القضاء **(قوله)** ولكن لا يحل ذلك وهذا الخ فيه أنه قد يشوبهم من عدم فإذا قضا المقلد خلاف مذهبه عدم وجوب امتثال أمر الأمير إذا وافق مذهبه قد دفع هذا التوهم بالاستدراك بقوله نعم الخ وقوله وإن كان المراد به القضاء الخ فيه أن ما مر لا ينافي ما هنا لأنه لم يحل هنا فإذا قضا الأمير بالقول الضعيف حتى يثأر التنافي المستفاد من كلامه بل حكى فإذا حكمه إذا صادف فضلاً مجتهداً فيه وظهر أنه لا ينعين عليه الحكم بغيره بخلاف القاضي ويفرق بين حكمه بالضعيف وحكمه بغير الضير ولا يمكن الجزم بعدم فإذا حكمه بخلاف مذهبه الإبعاد وجود النص به فتنظر عبارة شرح السير المنقول عنها حتى يتضح الحال ثم رأيت في شرح الدرر باب العتمة مانه القاضي إذا حاكم مشهور بمذهبه لا ينقل حكمه في الأصح كالأورثي إلا أن نص السلطان على العمل بغير المشهور ليس هو اه وكتب عليه المصنف مانه قوله إلا أن نص السلطان الخ فيه نظراً لقضائه أن مخالفة القاضي مشهور بالمذهب تصح إذا نص إليه السلطان مع أن مقتضى هذا الباب ما مر أول الكتاب من أن الحكم والقضا بالقبول المرجوح جهل ونحو ذلك اه **(قوله)** كقولهم صلات الظاهر فإن الأصل صلاة وقت الظاهر **(قوله)** نفسه أمران الأول الخ بل رد هذا التقسيم في رسالة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير وبالغ في ردّه فقلع عن هرون بن بهاء الدين الخنفي ولا بأس بسرد عبارته وهي هذه ليست شري ما معنى قولهم إن أبو يوسف ومحمد أوزروا ناجيوا بأحبيفة في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يردونه فإن أرادوا منه الأحكام الإجمالية التي يبحث عنها في كتب الأصول فهي قواعد عقيدة وضوابط برهانية يعرفها البر من حيث أنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد ولا تعلقه بالاجتهاد وظهراً شأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها لحاشاهم عن حاشاهم عن هذه التقيصة وخالفهم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسا بدوئهما وقد استهزى أقوام الخلفاء والموافق وجرى المماثل قولهم أبو حنيفة أو يوسف يعني أن السالك إلى الدرجة القصوى في الفقه أو يوسف وقال الخطيب البغدادي قال طلع من محمد بن جعفر أبو يوسف مشهوراً بالمرئيات والفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النباهة في العلم والحكم والتدبر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها وبث

علم أي حنفية في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والتعليق عليه وقد ذكر
القاضي عبد الرحمن بن خلدون بن مالك في مقدمته أن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام
أي حنفية وأخذ عنهم ومنحج طريق أهل الحجاز بطريق أهل العراق وكذلك أجدين حنبل أخذ عن
أصحاب أي حنفية مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول خمسة تفرد بها عن
أي حنفية وما انفقه فيها بل قال الغزالي أنه حاشا لها بأخفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب
الأصاغر أي المعالي الجويني أن كل ما انفقه الرافعي أنه يخرج مطلق بالمذهب لا كأي وصف
ومحمد بن أبي القاسم أئمة أصول صاحبها وأجدين حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء
وقال أنما هو من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أي وصف ومحمد بن زعفران
أنهم بسنن عظمهم في الاستنفوط اجلالهم لهم ورعايتهم لحقه تشروعا على تنويره وتوفيقا على
انتصاره والاحتجاج بأقواله وروايتهم للناس ونقلهم عنهم وتحرروا عن التحقيق فروعوا أصولها وتعين أوجها
وفصولها ومن ذلك الوجه امتزاج المصنفين كالأئمة الثلاثة والرافعي وسفيان وأمثالهم لا الأئمة
لم يفرقوا نسبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو أنهم أولوا بنشر آرائهم بين الخلق لكان كل ذلك مذهبا
منفردا عن مذهب أي حنفية وإن أرادوا منه الأدلة الأربعة فلا سبيل له الذلل لأن الشريعة مستند
كل الأئمة وقد نقل أبو بكر القفال وأبو علي والقاضي حسين بن الشافعية أنهم قالوا سئل عن الشافعي
بل وافق رأيا أشارا وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطبري في أخذ عذبه أي حنفية
واحتجاجه وانتصاره لأقواله ثم إن قوله في المصنفين والمطاعين والكرخ أي أنهم لا يقدرون على مخالفة
أي حنفية لا في الأصول ولا في الفروع ليس بشيء فإن ما انفقه فيه من المسائل لا يعتد به يسمى وله من
استبانة في الأصول والفروع وأقوال المستنبطين بالقياس والمنسوخ واحتجاجات بالمعقول والمنقول
على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والحديث في ذلك فإنه عدا بأكبر الرافعي المصنفين من القائلين
الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلا وهو تلخم عظيم في خصم وتزبل له عن دفع محله ومن تتبع
بصانيفه والأقوال المتقولة عنه علم أن الذين عددهم من المجتهدين من شمس الأئمة ومن بعدهم
عباد أبي بكر الرافعي ومصدق ذلك دلالة التي نسبها لاختصاصه وبراهينه التي كتب بها من وجوده
استدلالاته تناسفاد التي هي دار الخلاف ومدار العلم والرشاد ورحل في الاقطار ودخل
الاصول وأخذ الفقه والحد يبعث في المشايخ الكبار وقال شمس الأئمة الحلواني فيه هو رجل كبير
صمد وفي العلم وانقلبه وانخذ بقوله وذكر في الكشف الكبير ما يدل على أنه أفتى من أبي منصور
المرادي ثم الحلواني ومن ذكر بعدهم وعدهم من المجتهدين كلهم تنسب إلى شمس الأئمة الحلواني
الرافعي فقد نفقه عليه أبو جعفر الاستروشي وهو أستاذ القاضي أبي عبد الله الرافعي والقاضي حسين بن
خضر التتبي أستاذ شمس الأئمة الحلواني ومعافاة أن الرافعي من تلامذته وقاضيه من أصحاب
أصله عليه ظله نظر إلى قولهم كذلك على يخرج الرافعي فظن أن نطقته في المستأعفى التخرج فحسب
أن غايته أنه هذا القيد ثم إنه جعل القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيع وقاضيه من
المجتهدين مع تقدم القدوري على شمس الأئمة زمانا وكونه أعلى منه كصا طول ما عكف من
قاضيه وأما صاحب الهداية فهو المشار إليه في عصره المعقود عليه المشاصر في دهره وقد ذكر
في الجواهر وغيره ما أفرد له أصل عصره بفضل والتقدم كالإمام غفر له من فضيلته ومن الذين لم يمتلي

وغيرها وقال انه فاق على آخره حتى على شيوخه في الفقه فكيف ينزل شأنه عن قاضخان بل هو أحق منه بالاجتهاد وأثبت في أسبابه اه ملخصا **(قوله)** يعني أهل الطبقة الشاذلة) فظهر أن المراد أهل الطبقة السادسة أيضا فانه ليس شأنهم الترجيح بل التمييز بين القوى والأقوى **(قوله)** ويتوقف إطلاقه عليه تعالى على التوقف الخ) انظر ما تضمنت كآشته في السجدة عن الشهاب

(كتاب الطهارة)

(قوله) فانه قد لا يشترط الخ) كل من ستر العورة واستقبال القبلة خارج بقصد الزوم في كل الأركان لا يشهد الاختصاص كونهما لا يشترطان في بعض الاحيان للعذر لا ينافي الاختصاص بها فلا يصح أن يجعله خارجين فعلى هذا تظهر فائدة قوله لازم لهافي كل الأركان ثم على كلام الشارع بقي التناقض بين قوله أن لازم لهافي كل الأركان وبين ما استقر عليه رأيه من سقوطها في مسألة الطهارة فان زومها في كل الأركان يقتضي بعدم السقوط هنا ما ظهر فحينئذ يحتاج الجواب الآتي عن الجوى وقال السندی في الجواب عن فرع الطهارة لقائل أن يقول وجوبها لا يكون إلا عند وجود المحل الذي يلزم طهره ولم يوجدها فكيف يتأق السقوط مع عدم الوجوب اه وهذا مؤذى ما أجابه الجوى **(قوله)** على أنه سيذكر عن الفض أن الطهارة قد تسقط أصلا الخ) فيه أن ما يأتي عن الفض صورة صلاة لا صلا حقيقة كما سيذكره عن ط فلا ينافي ما هنا تأمل **(قوله)** وان كان شرطا كما هو المتبادر من كلام القسود عليه ما في الحلية الخ) ذكر المحشى في باب صفة الصلاة بعد ذكر ما بحثه في الحلية لا بعد القول بسقوط الأداء عن وصل الى هذه الدرجة فلان لا يمكنه معرفة أي صلاة يصلي بغيره المحنوسه ذكر المصنف في باب صلاة المريض أنه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات والجددات لتعاس بطقه لا يلزمه الاداء اه لكن الظاهر اعتمادا في الهداية **(قوله)** أقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية الخ) حيث جعل الكفر فما اذا كان على وجه الاستنفاف **(قوله)** وأراد بالقب العلم اذ ليس فيه ما يشعر برفعة المسمى أو بضعته) قد يقال ان هذا المركب لما اشتمل عليهم من معنى جمع النظافة بحسب أصل معناه فيه اشعار برفعة مسماه كالوجبت شخصا بجمع الطهارة أو سميته بجمع الصبغة الشعر بضعته فيظهر أنه لا مانع من جعله لقب حقيقة كما قاله الشارع وقوله وكان ينبغي أن يذكر قبل ذلك حده القبي فيه انه مقتضى الراجح لا يمكن حده قبل مفردة فكيف يتأق له أن يذكر حده القبي أولا وقوله وأما قوله جعل شرعا نوات الخ) فظهر أنه ببيان لغوي القبي لا خصوص معنى المضاف لكن لا باعتبار خصصه بضافته الى الطهارة بل أعم منها ومن غيرها اذ لا يعلم المضاف من حيث أنه مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه فلا يمكن بيان معنى المضاف وحده من حيث أنه مضاف فلذا اضطر لبيان المعنى القبي **(قوله)** وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزائه ففي حيز المنع الخ) هذا غير ظاهر فان التوقف لا خصوص المعنى العلمي أعني المسمى بل المعنى القبي الذي فيه اشعار برفعة المسمى أو بضعته ولا شأن بمعرفة كونه مشعرا لا تكون إلا بعد معرفة مفردة في أجل ذلك جاء التوقف فهذا رجوه نعم على ما مشى عليه من ارادة العلم من القبي تنما قاله لكن ليس الخلاف إلا في القبي ولم يذكر في العلم حتى يتم ما ذكر من ترجيح القول الثاني تأمل **(قوله)** عدل عن قول الجبر والعناية هو جمع الحروف لما أورد

عليه الخ) يمكن أن يقال عرف اللغة خصه بجمع الحروف ومراعاة بيان معناها في عرفها وإن كان
أصل معناه مطلق الجمع (قوله) وبيان ذلك نفع ما رده عليه في رسالتنا الخ) وجه المحشى في الرسالة الحالية
بما نقلته قلت الظاهر أن يكون حالا على تقدير مضائق من المحدود ومضائق من المنصوب والأصل
تفسيرها موضوع أهل اللغة ثم حذف المضائق على حذف ضقت قبضتها من أرباب رسول والمأثبات الثالث
عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لبيانته عن لازم التنكير (قوله) يعني عدم توقف تصور رها على شيء قبلها
أو بعدها) هكذا أفسر الاستقلال في البحر ويرد عليه دخول كثير من الأبواب في التعريف كالوضوء
والتيمم والمسح على الخفين ونحوه لمن كل باب يمكن تصور مسائله بدون توقف على شيء قبله أو بعده وقال
نوح أفندي المارديني الاستقلال هنا الاستقلال الاعتباري فإن كتب الطهارة وإن كان تابعا لكتاب الصلاة
لكنه اعتبر مستقلا لكونه مفتاحا وكتاب الصلاة وإن كان مستتبعا للطهارة إلا أنه اعتبر مستقلا لكونه
المقصود الأصلي اه فعلى هذا يخرج قيد الاستقلال الباب والفصل لعدم استقلالهما عنهما لمحت
الكتاب والكتاب قد يكون تابعا وقد لا يكون بخلاف الباب فلا بد من كونه تابعا وقد يجب عن صاحب
البحر باعتبار الحقيقة على وجه ما ذكره المحشى تأمل (قوله) و زاد بعضهم مطلقا الخ) أى سواء كان تابعا
أو مستتبعا أولا ولا يخلاف الباب فإنه لا بد أن يكون تابعا أو مستتبعا في الواقع فقد استمر كافى اعتبار
الاستقلال لمسائل كل منهما إلا أن الكتاب اسم للسائل المعتبر استقلالها سواء كانت مستقلة في الواقع أولا
والباب اسم للسائل المعتبر استقلالها مع اشتراط كونها في الواقع تابعة أو شروعة هذا هو المقصود بهذه
العبارة وإن كان فيها لاقطة تأمل (قوله) وقد يقال إن المخطوط في الكتاب جنس المسائل الخ في أنه لفظ
المسائل باعتبار جنسها أو نوعها أو فصلها لإدلاله عليه والحقيقة تعتبر إذا ظهرت أو ووجدت الكلام ما يشعر
بها وليس شيء من ذلك موجودا هنا تأمل (قوله) وقد استجملت أى شرعا كما هو عبارة النهر (قوله) فيشمل
أيضا الوضوء على الوضوء) نعم يشمل ذلك الآية تشمل أيضا الطهارة الحاصلة بالجماع المبرور أو بالتوبة فإنها
طهارة عن خبث معنوي لا علاقة اعتبارا له تأمل (قوله) يشمل الطهارة الأصلية) أى الموجودة
في الأشياء أصالة قبل قصها (قوله) وعن قول النهر الآية تشمل النظافة بلا قصد) صاحب البحر عرفها
بما ذكره الشارح من أنها نظافة المحل عن التماس حقيقة كانت أو محتملة ولم يخالفه واعتزض على
البحر في تعريفه بالآل والأمرين ظاهرين لم يذكرهما وبينهما أو السجود فقال أحدهما دخول أو في
التعريف وثانيهما أن هذا العلم باحث عن أفعال المكلفين فالأولى التفسير بالآلة على ما ذكره ط فكان
المحشى سلم لأبي السجود هذا البيان وأنه مراد صاحب البحر فتسببه أنه عبر بالآلة تأمل قال السندى
نقل عن المقدسى عازي بالتوسيع استجملت الطهارة شرعا في ثلاث في الحالة التي ثبت عندنا على المعنى
الشرعي الذي هو الآن فيما كان مجموعا أولاها كاستباحة الصلاة وفي الفعل الذي جعل علامة على ذلك
التعلق كالوضوء وفي نفس الحكم الشرعي نحو طهارة المأمون بحاسته اه قال وما ذكره الشارح هو
المعنى الثاني اه وعليه لا يرد على صاحب البحر الطهارة الأصلية تأمل (قوله) وأورد عليه أن اللام
تبطل الجمعية لا بتمايز عن الجنس) أى عارضا لا بواجبها أن يلقى الجمع على يله اه نهر (قوله)
فيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر) جواب آخر عن إيراد أن المصدر لا يلقى ولا يجمع وليس هذا إيرادا آخر
وعلى هذا لا يصح ذكر قوله فإن قيل المصدر الخ هنا قلته هو الذي أجاب عنه بقوله ومن جمع الخ (قوله)
إذا لم يكن تقدير الوجوب لعدم الوجوب في كل الأفراد (قوله) أقول يرد عليه أن سبب التثنية

متقدم عليه الخ) هذا مسلم والزم بعده غير مسلم وتعليله عقبه لان مقارنه الارادة للشروع لا تنفي
 تقدمها عليه ايضا فانها سابقة وتحتلن الشروع ولم يدع أحد أن السبب هو الارادة المقارنة خاصة حتى
 يرد عليه أنه يلزم أن لا يجب الطهارة قبل الشروع وهي باطلها فانه ثبت أن السبب للطهارة من حين
 وجودها لان ما قارن الشروع منها هو السبب **(قوله)** أقول فيه أن صلاة الطهر قبل وقتها تنعقد الخ مراد
 الخلفاء أم عزم قبل دخول الوقت على الصلاة لانه لا أنه أراد صلواته حين العزم قبل دخوله حتى يرد
 عليه ما قاله فكانه فهم أن التطرف راجع لصلاة الطهر لا لقوله أراد **(قوله)** قال بعض الفضلاء في كون
 هذا الشرع يفتقر بفالحكم نظر الخ) فيه أن المانعة مصدر المبني للفاعل أي منع المانع وهو الوصف
 الشرعي وأمر ترتب على هذا الوصف ونحوه عنه وقد سبق له أن الحمد به مصدر المبني للفاعل
 والمحمود به مصدر المبني للمفعول وكان ما ذكره من أحكامها الخفت كذلك منع هذا الوصف من الصلاة
 ولا تعلق ترتب ذلك عليه **(قوله)** أو القيام بها) ما لم يشرع فيها غير متطهر سئدى **(قوله)** الظاهر أنه
 أراد بالوصوب وجوب الاداء أي المنسبي في قوله على أنه لا يجب الخ **(قوله)** موافقة الأمر مسبقا
 ما يتوقف عليه أي يقتدر مع الصد **(قوله)** والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط من الخ) انما يتأتى هذا
 الاستظهار لو قال ما مطلق وانما لم يقل ما مطلق ما موقوف يشهد بانها على ظاهره **(قوله)** الشارع للمرض
 والسفر) ليس السفر في الحقيقة معناه انما لم يقل ما مطلق ما موقوف يشهد بانها على ظاهره **(قوله)** الشارع للمرض
 على السبب اه من السئدى **(قوله)** فانه لو قال امتنع الاختصاص بالخاضعين الخ) قال في التصرير بالاختصاص
 الشفاهي سيما بما لا يمتنع أنموذج الخ) بعدهم أي المحدثين الذين يسجدون بعد الموقوفين في
 زمن التطالب وانما ثبت حكمه أي الخطب الشفاهي لهم أي لمن بعدهم بخارج من نص أو إجماع أو قياس
 وقلة الحائزات وأبو البر هو خطب لهم اه وبه علم أن الاختصاص انما يأتي من الخطب وان كانت
 الصفة طلبة فقط ما قاله في غاية البيان **(قوله)** لكن في النهاية لا يقال ان الفصل سنة الخ) ما قاله من
 الإراد والجواب لا يدفع ما قرره ط من تنوع الفصل والتميم إلى مندوب وسنة لكن تنوعهما الهمما بالنظر
 لتمامه لا لخصوص ما دللت عليه الآية وهو الضام للصلاة فلا يطلبان فيه الا اذا كان جنباً فلا يطلب بتحديد
 غسل أو تيممها وان كانا يطلبان في مواضع آخر بخلاف الوضوء فانه يطلب بتحديدها كما يطلب في غيرها
 فكلام الشارع في محله ولا يردعه ط تأمل **(قوله)** والمخلص من ذلك كله أن نقول لخلق الفرض
 عليهم حقيقة الخ) لا يتم ما ذكره في دفع الإشكال إلا بدعى أنه موضوع لكل منهما موضع واحد في
 الاصطلاح أما لو كان موضوعا لكل منهما موضع مستقل يلزم استعمال المشترك في معنيته بخلافه في الاول
 فانه من استعمال الكل في فرديه وهذا لا مانع منه وكذا يقال في عبارة النهاية تأمل **(قوله)** ليست باركان
 أي لعدم كونها داخل الماهية ولا شروط اذ لو كانت الترتيبات عاقله ولو كان شرطاً لقد ثبت الصلاة
 لقول شرطها وقد يقال انها شروط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد تدارك ما فعله من
 عكس الترتيب فلم يصدق الترتيب الكلي حتى قصد غاية الأمر أنه زاد ما دون الركعة وهو غير مفيد كمن
 ترك أحد من الركعة الأولى ثم تداركها لا تفسد صلاته مع أنها ركن في الاول لأن لا تفسد اذ ترك شرطاً ثم
 تداركه **(قوله)** وعرفنا صابغة الماء العضو أي سواء كانت باليد أو بالقدم أو أصابه مطر أجزأه وان لم يجسه بيده
(قوله) مقابلة قول الحاكم بالمنع) وفق الركنين بينه وأبو الصفة وعدمها على ما نقله السئدى بحمل
 للشروع على ما انما يقابل في كونه بعد اسالة الماء على ذراعه اليسرى من غير أن يلكه وحمل مقابلة على

ما إذا ذاك العضو المفسول بعد إمالة الماء عليه لتتفق الاستعمال فيما بقي في الكف ولا يحمل على اختلاف
 الرواية إلا عند عدم إمكانه وهو هنا ظاهر لا تكلف فيه اه فتأمل ونقل السندی أيضا عن التلزامية
 ولو كان في كفه بليل فشم به رأسه أجزأه وقال الحاكم الشهيد هذا إذا لم يستعمل في عضوم من أعضائه بأن
 يدخل يده في إزائه فابتلت أما إذا استعمل في عضوم من أعضائه بل غسل بعض أعضائه وبقي في كفه بليل
 لم يجر نص الكرخي إلى آخر عبارة الحنفى (قول الشارح لا بعد مسح الخ) لعل الفرق بين البليل الباقي
 بعد المسح حيث لا يصح المسح به على الرأس والباقي بعد الفصل حيث يصح أن الأول يتلانى ويترغ
 قبل المسح الثاني غالباً لم يبق إلا مجرد رطوبة وندوة فلم يصح المسح لاستتراط أصالة الماء بالعضو وما بقي
 على العضو بعد غسله ليس كذلك بل هو ميا لم يبق يده من البليل الحاصل فصح ما في الماء تأمل
 (قول) وانتصرة المحقق ابن الهمام الخ) مانقته عن الكرخي لا يدل على تصحيح ما قلناه الحاكم لانه
 فيما لو أخذ الماس من عضو آخر لا فيما بقي في كفه بعد إمالة على ذراعه ويدل لهذا تعليقه بقوله
 لانه قد تطهر به مرتان الذي تطهر به ما كان على ذراعه لا ما بقي على كفه (قول) وفيه نظر كذلك
 الفتح) لعل وجهه أن الملاقاة للنفيس خصوصاً ما صق به ونحوه بل وغيره من كثير من أجزاء
 الماء المنفصل مع انقباض العضو والباقي بعض الآن هذا البعض قليل لا يوجب ثبوت وصف
 الاستعمال للجميع فلذا قال الشارح ولم يصح الماء مستحلاً (قول الشارح ثم لا خلاف أن المسترسل
 لا يجب غسله الخ) يتنافى دعوى عدم الخلاف في المسترسل ما ذكره الحنفى بقوله أى من رواية مسع
 الكل فان المراد ما يشمل المسترسل بدليل مما قبله بقوله أو ما يلاق البشرة الآن برادنى الخلاف بناء
 على غير المرجوع عنه وبمسند هذا أى بين أهل المذهب على جميع الروايات ويتنافى دعوى عدم الخلاف
 في الثاني أغنى قوله وأن الحقيقة الخ مانقته السندی عن الامد من قوته ويجب إصالة الماء إلى بشرة
 العينة الخفيفة في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام المواجهة الكاملة
 بالنبات اه ومانقته الشارح عن البرهان يدل على الخلاف في العينة الخفيفة وجب ذلك لما على لعل عبارة
 السدائع على خلاف ظاهرها كما فعل الحنفى تبعاً للعينة فانه جعل سقوط الفصل مترتباً على مجرد النبات
 والتعليل المذكور فيها لا دلالة فيه على الحل المذكور فان المراد به أنه لا يواجهه أصلان كانت العينة
 كشفة لا ترى أولاً واجبه المواجهة الكاملة ان كانت خفيفة تأمل (قول) وكذا التاب على الأطراف
 الحنك الخ) أى ظاهر الحنك مما على صفحتي الوجه فان التاب المذكور يخرج عن دائرة الوجه بمجرد
 ظهوره (قول) وصلاته ما ترصد من خلافاً لما) بشاعلى أن القادر بقدره الغير بعد فلهذا اعتد
 لا عندهما (قول) الآن يقال انهم موصولة الخ) أى مع تقدير لفظ ما قبله لا يلزم واقعه على لوم مع تقدير
 عائداً أيضاً (قول) لكن في التلويح ترك السنة المؤكدة الخ) قد يقال بالتحافه بين القولين بقرب العقاب
 والوم على السترك والقول بترتب التلويح والاثم عليه فان الاثم هنا المترتب على ترك السنة غير أن القولين
 وحرمان الشفاعة ونحوهما لا العقاب التلويح فلا يكون ماقى البصر والتمتع بالعالمات الحنفى إلا التلزم
 بين الاثم اليسير والعقاب على أنه يمكن أن يقال ان قصد الشارح بيان ما يترتب على مجرد التلويح وهو الوم
 والاثم إنما جازم الاصرار لأن مجرد التلويح وهذا على تسليم التلويح بين الاثم والعقاب على أنه بمزلة السنة
 يترتب الوم ثم قد يحصل انهم عقاب وقد لا يحصل فالأثر في التلويح المنزل بترتب الوم وغيره من ذلك فاحصل
 الأول حكمه الا الثاني لا يذهب ولا يترتب الا في ترك المؤكدة على سبيل الاصرار لا غيرها ولا في الأذى سبيل

الأصرار تأمل **(قوله)** ينبغي زيادة أو نقص رداً الخ) فيه أن مجرد التقرير لا يدل على السنية بل لابد من
 قول أو فعل منه للدلالة عليها فإنه قد يقرع على المباح **(قوله)** فدخل الاعتكاف في العصر الأخير من
 رمضان) نازع الرجعي في صحة التمثيل بهذا المثال قال وهو غير صحيح لأنه سنة كفاية وتاركه الشروع بكفاية
 فرضاً كان أو سنة لا يتكر عليه لأنه قد سقط بفعل البعض اهـ سندی **(قوله)** قال في البحر وظاهر
 الهداية يخالفه الخ) فيه أنه على ما قاله تحصل المبانية بينه وبين ما هو المشهور وهو ما ذكره الشارح في
 تعريف السنة والاولى في دفع ظاهر المناقاة لما أخذ من الهداية أن يقال إن مرادهم مع الموانبة أي ومع
 عدم الانكار على من لم يفعل ما قامها الا ندل على الوجوب الامع الانكار ولم يرد في المحضة والاستثناء
 انكار على من لم يفعل والمراد به الانكار بالفعل على من ترك الفعل أو ترك في المستقبل وما في البحر
 احترازه عن **(قوله)** وينبغي أن يفيد هذا بما ذكره فيمكن الخ) فيه أن اختصاص الوجوب به عليه السلام
 مأخوذ من دليل آخر خارجي لا من نفس الموانبة مع عدم الانكار حتى يقال إنها حق وجبة مع أنها
 وجبة بالترك الحكمي فنفس الموانبة مع الترك الحكمي دليل السنية في حقنا وإن كانت في حق
 واجبة فليل آخر لكن قصده بقوله وينبغي الخ أن النسخ واجبة في حقهم مع أنها داخلية في تعريف السنة
 فلا يحتاج إلى كره هذا القيد وعليه غير داخلية في تعريف الواجب والسنة المذكورين **(قوله)** أما ما نص
 على البسته أو فعله عليه السلام فلا ينفع فيه أن ما نص الشارح على البسته أو فعله ثبت الإباحة فيه بأن
 الأصل في الأشياء الإباحة ونص الشارح أو فعله إنما هو حقيقة تقرير الثابت بالأصل **(قوله)** في
 إيجاب الفعل) عبارة الصريح بما ذكرنا من نسخة الخط في البحر **(قوله)** ودخل فيه المنهات الضمير
 في فيه راجع لإيجاد الفعل كما هو عبارة الصريح قال راجع في الأصول أنه لا تكليف إلا بفعل
 فهو في النهي كلف النفس فثبت دخوله في إيجاد الفعل وإن كان المتبادر من عبارته أنه راجع
 لغيره بـ السنة وإن قوله المنهات أي السنة فيها أو قصد بما قاله دفع الاعتراض بأن الأصوب في التعريف
 توجه القلب نحو إيجاد الفعل أو تركه **(قوله)** والنسبة المقترنة به) لا يضر هذا لما أنه لا يشترط المقارنة
 كما يأتي له كذا في السندی نقلاً عن الرجعي **(قوله)** وقواعد مذهبه لا تأباه) سياقه في التيمم عند القراءة
 عبادة مقصودة إلا أنها لم تحصل بدون طهارة وعند دخول المسجد عبادة إلا أنها غير مقصودة وكذا من
 المصحف والسلام وردد وزيارة القبور إلا أنها لا توقف على الطهارة مع كونها مقصودة وكذلك
 للشرع حتى أول النكاح عند النكاح والایمان من العبادات فالظاهر أن ما قاله شيخ الإسلام لا يوافق كلام
 أهل المذهب تأمل **(قوله)** يؤيده أن آية الوضوء دلالة لها الخ) ونقل السندی عن المناوي نقلاً عن
 ابن الكمال أن التحقيق أن الوضوء المأمور به يتأذى بدون نية وبين ذلك أنه بيان فأنظره وقال الفضل هو
 تحقيق بالقبول لحقيق اهـ وجهه التأييد أن الكمال أعانني اشتراط النية لأفرضها وكذلك في البحر
 إنما أثبت كونها شرطاً في كونها سبب الثواب **(قول الشارح)** وفي الإشباه ينبغي أن تكون الخ) الذي
 ظهراً أنه لا تنافي بين ما صرح به وما يجتهد في الإشباه ونفقه القهستاني وذلك أن ما صرح به إنما هو في
 بيان وقتها بالنسبة لتخصيص الوضوء المأمور به المشروط فيه النية ومعناه أنه لا يتوقف كونها عبادة مأموراً
 بها إلا على الاتيان بها عند غسل الوجه ولا يشترط الاتيان بها قبل سائر السنن وما يجتهد في الإشباه ونفقه
 القهستاني إنما هو في وقتها بالنسبة لتخصيص ثواب السنن أيضاً **(قوله)** فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب الخ)
 المتبادر من صيغة ينبغي هو المعنى الثاني سواء كان الفعل بعدها بالفاء أو بالياء والتاء لتعين أنها بمعنى يطلب

وأما البتة مستعجلة في مقام البحث تأمل (**قوله**) لأنه من الموضوع والبداءة الموضوع (الخ) مفاد هذا التعليق أنه إذا لم يقصد الوضوء لابس الفسل ولا التسمية ونقل السندى عن القتال أن تقديم غسل البدن على الاستنجاء يعني على أن الاستنجاء من سنن الوضوء ومن لم يعتبر من الوضوء وان كان من سننه لانه إزالة العادة الحقيقية والوضوء إزالة الحكمة قال بتأخير غسل البدن عنه والاحوط الفسل مرتين لتحقيق البداءة على القولين بقينا قال وهذا كله إذا استنحى بقصد الوضوء أو لإزالة التسمية ولا غسل يدين في أوله (**قوله**) أي فلو لم يكن فيه استندرا كالمساكات لم يكن لقوله أوله فائدة قد يقال إن فائدة أن السيطان يتقايما كله قبل التسمية لا حصول السنة فيما مضى قبله لا حصول البركة فيما بعده كله أولاً ونحو ذلك فتنبى الفائدة بالكلية لا يصح (**قوله**) في فهم منه أن المؤمنين لا يحجبون والالم يكن ذلك عقوبة للنجار وأشار الرجعي بأنه تعالى لما قال أظهر أمانته للكافرين كلاتهم الخ يدل على أن المؤمنين غير محجوبين لانهم لا يحجبون ألم يكن في حجب الكفار اهانة لهم لاستواء الكل فيه فهذا لم يفهم من مفهوم مخالفة بل من هذا الدليل وهو اهانتهم بالحرمان اه سندی (**قوله**) في كيفية هذا الفسل (الخ) أي الفسل المسنون وقد نقل هذه الكيفية في الدرر عن الكافي وغيره (**قوله**) وظاهر التعليق أنه لو لم يستنحى (الخ) فيه أن احتمال حدوث العادة موجود مع عدم علمه بها وكذلك احتمال ادخال يده في معدتها كما يحكى ذلك في بعض الكتب عن أنكر ذلك (**قوله**) أقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهراً لا بد من (الخ) ما ذكره في الحلية بحث فيما نقله أهل المذهب في كيفية الفسل المسنون واللازم انبأهم فيما قاله (**قوله**) وظاهر أنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم (الخ) قال السندى وأما كان بالني لأنه من أعمال الطهارة وقد ثبت قوله صلى الله عليه وسلم الوضوء مطهرة لقلوبهم فمرضاة الرب وولاه جسد عن أبي بكر الصديق وقال الحكيم الاستنابك باليد فعمل الشيطان والا كان القياس أن يكون باليسرى لما فيه من إزالة الأذى فأنى في النهر وقد رأيت قولاً تفسيراً صاحبنا اه فعلى هذا لئلا أن تقول ان المراد بكونه منقولاً أنه وجد ما يدل عليه وهو الحديث السابق لأنه نقل صراحة (قول الشارح وطول شبر) المراد عدم الزيادة فلا يضر النقص عنه اه سندی (**قوله**) والظاهر أن هذا كله في الكنة أما الخفيفة فيجب اتصال الماء إلى ما تحتها (الظاهر الإطلاق فإن الخفيفة وإن وجب اتصالها إلى ما تحتها لكن يكون يتفرق في الشعر مخالفة فيه ودفع وهم عدم الوصول كافي لتحليل الأصابع الغير المنضمة (**قوله**) والمتبادر داخل البدن أسفل) رأيت في الفهستاني ما يفيد أن ما ذكره الشارح هو المنقول ونصه وتخليل الجنة أي إدخال الأصابع خلال ما على الترقين أسفل ظهر الكف إلى عنقه بعد تثليث غسل الوجه كافي لجمادى اه بلفظه (**قوله**) أنه يؤخذ منه في هذا الأخذ بعد (**قوله**) استنابك تشبيهه أي تحليل الأصابع (**قوله**) والمتبادر من عبارة البحر الأول ليصدر الظاهر اعتماد الثاني إذا المطلوب تثليث الفسل وقد تحقق بفسل ما لم يصب الماء (**قوله**) ترقى في الجواب الظاهر أنه تمسك لما أفاده كلامه من تحقق الكراهة التزجيه من أن هذا في غير الماء الجاري (**قوله**) وقال به بما واد كافي التمسك كان أولى قد يقال إن قصده بيان أن سنة المسح تحصل بالمسح مرة على ما هو المشهور في المذهب ولو قال به بما واد لم يقد ذلك وليس قصده بيان سنة التثليث التي هي رواية الحسن لما فيها من المشهور في المذهب فعلى ما هو المشهور لا تستمر طاعة حتى يمتنع المسح التثليث (**قوله**) ثم يمسح أذنيه بأصبعه) أي ببلار فمسح عن الرأس كما يأتي به بحثنا (**قوله**) قال في الخلاصة

لأخذ للأذين ما وجد بالخرج الذي يظهر في هذه المسئلة أن مع الأذين سنة وكونه عام الرأس سنة
 أخرى عندنا نقول ان خلاصة لأخذ للأذين ما وجد بالفوه وحسن لا لشكال فيه لانه أقام سنة أصل المسح
 وإن فانه سنة كونه عامه ولذا لم يقل أحسن وجعل قوله ولو عامه غاية لانه موضع الخلاف لا للإشارة
 التي ذكرها المحقق وتقييد المتون بقوله عامه لبيان الاحسن وقوله عليه الصلاة والسلام الذي
 استدله في دفعه فاجتمع فيه الستان ودعاهم الى حل ما روى عنه عليه السلام من أخذه ما وجد بالأذين على
 فناء البلية دفع دعوى أنه لا بد من أخذه ما وجد لأقامة هذه السنة ولو كانت سنة المسح يشترط فيها كونها
 عام الرأس لما أخذها ما وجد بالقواتم بقاءه البلية ونحو ذلك يقال في باقي العبارات التي نقلها توفيقا
 بين كلامهم فتأمل **(قوله)** وقد يقال لا بد من الأخذ مطلقا لانه عسى العمامة الخ أي أن الاستعمال
 لليلة الباقية في بدنه قد تحقق بانفصال يده عن رأسه بسبب عسى العمامة أكن كلامه هنا مقيد بما اذا لم تكن
 البلية الباقية متقاطرة كما تقدم للشارح عند قوله وسبح ربع رأسه **(قوله النص الأصولي)** هو ما إذا
 معنى لا يجمل غيره **(قوله)** وإن حل التعريف الثاني على الأول أقرب من عكسه بأن يراد من قوله الخ
 أي ويراد في كلامه أن يلقى بالأول السابق والثاني ما بعده بلا فصل لا ما فاته في التهر من أن المراد بالثاني
 جميع ما وجد الأول حقيقة وكذا راد ما لم تأخره الأول في كلام الشارح لكن قوله بدليل قوله وأوصيه الخ
 لا يصلح لسلاسل هذا الحمل فأنك لو جعلت عبارة ما بقية على حاله موافقة للهر يكون المسح عاما أيضا
(قوله أي على الصحيح) أي ان حصل سنة الولاء على الصحيح وعلى مقابله لا **(قوله)** في تقييده بالمرأة (نظر)
 قد يقال قد فيها غسل الفرج الخارج لثاني الألفها **(قوله)** وعندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء
 لانه مقصود لفعل الصلاة كون الوضوء مقصود بالفعل الصلاة لا يعني أنه آداب تأمل **(قوله)** هذا الأصل
 لا سبيل الى نقضه شيء من الصور الخ قد يقال ان واقع هذه القاعدة لم يقصد في التفصيل حيثية
 المساهية بل قصد التفصيل بين ما يعلق عليه اسم الفرض واسم النفل بلا ملاحظة حيثية الماهيتين بدليل
 الاستثناء الواقع في كلامه والامساخ له الاستثناء **(قوله)** ومفاده أن الاستعانة مكروهة لعل ما في البرازية
 مبنى على ما تقدم للهر من الكراهة في تركه المنسوب **(قوله)** لكن ذكر في الحلية أحاديث الخ القصد
 بهذا الاستدلال تقوية لمظاهر ما في شرح المنية ودفع توهم اعتماده لمفاد في عبارة الشارح **(قوله)**
 وانما روي في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال الخ ليس فيه دلالة على الكراهة بخلاف ما بعده
(قول الشارح) هذه رتبة وسطى الخ قال الرجعي لافرق في المعنى فان من عبر بالسنة لم يرد المصطلح
 عليها اذ لم ينقل أحد عن النبي أنه تلفظ بها فصار عن المواظبة بل أراد مساهة العلماء حتى صارت طريقة
 متلوكة في الدين وهذا معنى التنب الذي ذكره المصنف الى آخر ما ذكره عنه السند **(قوله)** لكن رأيت
 في الحلية عن المختار أن يصرح بالواو وأوفى البواقي فيراجع) راجعت النوازل فربما تعبأ بأوفى الجميع
 المعاطف **(قوله)** وعبارة ظلمي كما في الشرنبلالية لفعل الخ عبارة الشرنبلال قال النووي الاعمدة
 المأثورات كور في كتب الفقه لأصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء قال الرمي أنه فات
 الرافعي والنووي أنه أي دعا الأعضاء روى من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت مضافة لفعل
 بالمحذوب الضعيف في فضائل الأعمال ثم قال وفي المصنف أصله معنى باعتبار الصحة أو باعتبار وروده
 من الطرق المتقدمة فاعلم لم يثبت عند ذلك ولم يصرح به اه **(قوله)** أفاد أن المقصود من قوله فأما
 عدم الكراهة الخ فيه أن صريح كلام المصنف أن الشرب فأما ما سجد لانه في مددع السجبات

لا في بيان عدم الكراهة **(قوله)** فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان انتهى الخ) الأحسن في الجمع
 نحو افقة متصوص للذهب ان يقال ان حديث لا يشترط الخ تمام خص منه الشرب قائمان بما ذكرهم
 وفصل وضوئه وخص ايضا حال الضرورة على ما هو المأخوذ من حديث كبشة فيق فيما عند ذلك تماما
 والقصد به ذكر الشارح حديث ابن عمر بيان أن الكراهة تنزيهية لوجود الصارف عن التبرعية
 لا بيان حكم الأكل كما قال المحقق **(قوله)** بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة الخ) حديث ميمونة
 لا يعارض ما في الشرح وأنه في نقض الماء يسهل لافي نقض يده **(قوله)** ومقتضاه أنه غير نقض الخ) أي
 على القول الأول وقوله وأن الاعتبار أي على قول محمد فإنه يقول بعدم النقض مع أنه نجس يجب ازالته
 على المصباح لا على صاحبه كما يأتي متناوئرا **(قوله)** وهي أحد الاخلاط الخ) في القاموس خلط
 الانسان أمرجهته الأربع والمرة بالكسر مزاج من أمرجه البدن **(قوله)** فإن كانت الغلبة للطعام وكان
 الخ) ما في التنارخانية مغاير لما في الشرح ان مقتضاه أنه لو كان الغالب الطعام يكون الحكمه ويجعل
 كان الكل طعام فينقض حيث سلا الغم وان كان الطعام بغيره لا يعلمه ويدل ما في الزيلعي ولو كان
 البقم مخلوطا بالطعام فإن هو الغالب ينقض باجماعه ثم رأيت ما في الشرح مذكور في القهستاني
 وغيره لا يهدي وحينئذ فلا يصح هذا التفريع **(قوله)** والا فلا تنافا) لا يصح حكاية الاتفاق على عدم
 النقض اذ على ما قاله أبو يوسف من أن النقض بالبقم يقول به عند السناوي اذا ملاما المجموع القم قالوا
 طعاما ومرة **(قوله)** أو سوا الخ) صرح السناوي بكونه نارنجي اللون سندی **(قوله)** لا احتمال
 السيلان وعدمه عبارة ط عن المحيط لأنه يجهل أن يكون سيلانه بنفسه أو سلا غيره فوجد الحديث
 من وجهه فرجنا جانب الوجود الخ) وهي أوضح **(قوله)** لا أقبل لأحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها
 وقال السندی تعرف الغلبة بالعلامات اه أي في القمع **(قوله)** أي لما تقدم من أن العلق خرج عن كونه
 دما الخ) وهو الدم المتجسد بحرارة الطبيعة خرج عن النورية والدم النفس هو المفسوح السائل
 اه سندی فيسئل أحكام الغسل **(قوله)** فابتل الرباط ونغذ) ولولم ينقض الرباط لا ينقض اه
 من السندی **(قوله)** حنية تقييد الخ) الظاهر أنه تصوير زوال المسكة كما قال ط والتقييد بيسد
 فإنه لا يوجد نوم يزول المسكة في غير ما ذكره بقوله بحث الخ) والتقييد يصح لو وجد فدل على دخول
 في ذلك كره بل ما قبل حيث وما بعد هاتين ايان ولا يرد على هذا قول الساجد أنه لم يزل مقعده عن
 الأرض بالنوم ولذا قال وهو النوم على الخ) قول الشارح على المختار) وروى عن أبي يوسف اذا
 تعبد بالنوم في الصلاة نقض كاف السراج سندی **(قوله)** وهذا التقرير يوافق الخ) على هذا التقرير
 المناسب أن يقول ولو في صلاة لا تسلم التوهم تأمل **(قوله)** خلافا لما في المسوق حيث قال لا تنفذ
 صلاته) أي اذا فقه امامه بعد قعوده قدر التشديد بيقظه ووجه عدم فساد صلاته أن تناهته
 انتهت بالقعود وصار منفردا فلا يتصدى الفساد لصلاته **(قوله)** الا في المنية) عبارة الجرو والحالة الا في
 القنية بدل المنية **(قوله)** في الضوء مما سمت النار) أي الوضوء من كل مامسته النار والماء لا يغسل
 اليدين **(قوله)** كماه نقطة) في القاموس النقطة وكسر وكفرحة الجدرى والبثرة والبر الكثر
 والتليل وخارج صغير اه **(قوله)** وفيه نظر بل الظاهر الخ) هذا بحث لا يعارض النص فاللازم التعويل عليه
 وان لم يظهر وجهه ويمكن أن وجهه بان القيم مثلا وان كان خروجه لا يكون الا عن علة لأنه لا يدل على
 وجود حال بروزه خارج الأذن بل يجهل أنها وجدت ثم رتب بعلمها انفصل الدم عنها داخل الأذن ثم

خرج نظاها وهذا غير كافٍ بالنقض فلا يحكم مع الشك بخلاف ما إذا كان مع الرفع فإنه دليل على تحقق العلة حال خروجه لتظاهر الأذن فالمدى في النقض على العلة المشاهدة وأعلى ما يدل عليها من الرفع وما هنا صريح مقيد بالطلاق ما في المتن والسرور تأمل **(قول)** قال في الفتح وهذا التعديل يقتضي أنه أمر استجاب الخ أي في مسائل المعذور وعبارته هنا تنفي الجزم بالنقض ونصها قالوا من ردت عيناه وسال منها الماء وجب عليه الوضوء فإن استمر فلو فت كل صلاة اه قال في التمر وهذا الاحتمال راجع للرض **(قول)** أقول على هذا ينبغي أن تكون الخ ماذا كره الشارع مأخوذة من البصر فإنه ذكر عن قاضيان أنه لو أدخل أصبعه في دبره لم يفسد أنه تعتبر البلة والرائحة وهو الصحيح قال واستفد منه أنه إذا غلبت نقض مطلقا اه وهو لم أن مفاهيم الكتب حجة ولا ينافي هذا ما نقله المحقق فإنه بدأها بنهاها تحقيق التفتيش وإن كانت متصلة بالكف مجرد اتصالها به لا ينفى تعيها وإنما أخرجها بنقض وإن لم يكن عليها لانهما التفتيش بما في البطن في حق فساد الوضوء لا الصوم ليس ذلك كرهه أنه لو أتبع خشبة أو خطا في وضوءه مروطة أفطران غاب في حلقه وإن لم يغيب بل بقي منه طرف في الخارج أو كان متصلا بشئ خارج لا يفسد لعدم التفتيش وهو المراد بالاستقرار فيه تأمل **(قول)** فيما يجاز وأصل العبارة الخ لا يظهر دعوى الإيجاز إلا إذا كان قصد الشارع ما في الخاصة والأصل أنه مستقيمة لا إيجاز فيها تأمل **(قول)** الآن الذي ينبغي التعمير بل عليه هو الأول (تظاهر اعتماد عليه لا أثر خصوصاً مع ظهور وجهه وذلك لأن عدم اشتراط السيلان في خارج من السيلان لتحقيق خروج العلة من معدنها وهو كاف في تحقيق النقض لوجود خروجها إلى التظاهر بخلاف غيرهما فإنه لا يفتق خروجها إلا بالسيلان إلى موضع يلحقه حكم التظاهر بوزيل أو بالقسرة تظهر التماسية في محلها فتكون بادية لا خارجة وتظهر التماسية في الفرع الخ الآخر وجذره وجهاً من الباطن إلى التظاهر إذ ليس هو محلها فكان كالفرج الآخر في أنه ليس محلها كما كفي فيه أيضاً مجرد التهور ولا يظهر الفرق بينهما **(قول)** ظاهره ولو ليس المصحف) أنظر ما يأتي في الورع عند قول المصنف ولا يكفر جاحده **(قول)** والمراد بعدم الفرضية أن صحة غسل الخ كون هذا من أدامني على تنظير ط الآتي والأفلا راد أنه لا يحرم عليه التمس فقط والناسب عدم ذكر قوله والمراد الخ لا يصلح له هنا (قول) الشارع لأنه متمم فيكون مستتب الخ) متمم الفرض إنما يكون واجباً سنة ومتم السنة مستحباً وقصد في سن الوضوء فكونه سنة هنا أولى لأن المبالغة في الفسل فوق المبالغة في الوضوء اه سدى عن الرجح ولعل مراد الشارع بالمستحب السنة بتبيل التفرير **(قول)** من باب التفتيش لعل حقه التفتيش **(قول)** والأصح الأول أي عدم كون الوجوب الخ) فيه أن المراد الأول في عبارة الكمال القول بأن إدخال الماء للظفة استيجاباً لا كون عدم الوجوب للرجح بوجوه عبارته ويدخل الظفة استيجاباً في النوازل لا يجوز تركه والأصح الأول للسرور لا لكونه خلقه اه وعليه فالمراد بالرجح ما يحصل من مشقة فسخ الظفة عند كل غسل لا التعذر على هذا الأصح أن يكون ما قاله السعدي في بيان القوانين القولية وإذا صاحب هذا القول حكم بالنسب ولا ينافي الإجماع إمكان التفتيش فيظهر أن الخلاف حقيق وإن كان اشكالاً في بلي ساقطاً على الكمال **(قول)** مع أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحتها في عدم الوجوب فيه أيضاً) فإنه لا يقال ذلك مع وجود النص بخلافه وإنما يلزم التأمل في وجه الفرق ويظهر أن علة عدم منع الطهارة في هذا الشاهد الضرورة مع وجود وصول الماء ولو بدون التقاطر بخلاف درن الأنف فإن الضرورة وجدت فيه الآن الوصول لم يوجد وهذا هو الفرق وإيضاً قد كتفو انصر بل نحو انطام الضيق

مع أنه يمنع الاسالة تحتة **(قولہ)** ولا يخفى أن هذا التحصيص لا ينافي ما قبله لماسبق له بقوله ومفاده عدم الخأى فلا يصح ما قاله ط تقدم في رسم الفتى أن ما به الفتوى مقدم على الأصح وغيره **(قوا)** أقول قد عدا السبعة من سنن الفصل فيشكل على ما ذكره يظهر أن السبعة مستثنان من عموم العبارة الثانية بدليل التعليل بقوله فلا تة في مصاب الخأذين السبعة لم يوجد استعمال ولا أفضل ولا أحوال **(قولہ)** وانظروا من حاله عليه الصلاة والسلام أنه لا يغتسل بلا سائر قال السندی في البخاری من حديث أم هانئ أنه صلى الله عليه وسلم قال لها في حال اغتساله مرحبا بأم هانئ يوم فتح مكة وكان كشف العورة بدليل أنها وجدت فاطمة تسره فتنه اه لكن قد يقال أن سرة فاطمة لا لا يدل على أنه كان كشف العورة بل لاحتمال أن تنكشف عورته في حال الغسل الذي هو محل توهمه فتر لم تكشفوا **(قولہ)** ولا كذلك الراكد قد يقال أن الراكد كالحار يدون انتقال وتحرك لانه نزوله فيه يضطر ب قياس بدنه مياه كثيرة متفارة قبل سكونه من الاضطراب فيكون ذلك غير له تفر به عليه فيما لو اغتسل في الحار تأمل **(قولہ)** بأنه لو لم يصب لم يكن الخ) أي فيما إذا لم يكن جاريا كإثباتي أي ولم يتحرك أيضا **(قولہ)** أن هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء) وصريح حديث جيمونة الآ يدل على عدم غسل يديه بتناسق الوضوء بل يكفي بغسلهما ابتداء تأمل وعلى ما نقله السندی عن نور الايضاح بغسلهما تانيا **(قولہ)** ثم نبتية عبارة القهستاني حتى يدل ثم **(قولہ)** لأن السبب هو ما لا يخل مع الجنابة لكن ظاهر الهداية والقدر روى أن أنزال المني ونحوه سببه فله قال المعاني الموجبة أنزال المني الخ وأيد به بعض المتأخرين بأن الرواية محمولة أن الجنب لو استند غسلا لأن الغسل قد وجب قبله وهي لا ترفع ما وجب قبله إلا أنها عرفت مانعة للعبادة لا فاعلة حتى لا يغسل جمعو يغسل ما لم ينجس من خب وهذا فيه شهادة قاطعة على أن المعاني النافذة للغسل موجبة لغسل آخر بلا توقف على وجوب ما لا يخل بفعله إلا بها اه سندی **(قول الشارح)** والافلا يفرض اتفاقا) يشكك عليه ما لوجوه من في أدون الفرج ووصل المني الى رجهما ولم يخرج فلا يغسل عليهما فان حبلت وجب لانه دليل الانزال فقد وجب الغسل عليهما بالجل بدون خروج ويمكن الجواب بأنه مبني على وجوبه عليهما بدون خروج بل بمجرد انصافه الى الرحم وهو خلاف الأصح كما تشرع في شرح المنية لكن يبقى الاشكال في الاتفاق الذي حكاه الشارح اه سندی **(قول الشارح)** في ضيف خاف ردية) قال الرحى هذا إذا لم يمكنه أن يؤخر الصلاة أو يتسهل بالمصلين والافواهون من الصلاة مع الجنابة على القول الرابع مع ما يتوقع فيه من المضرة أو مسلك ذكر في حال خروج المني لانه عما ينشئ به الذكرا أو يورثه وأما قوله أو استحي فلا يظهر وجهه إذا لم يخالق يمنع صاحبه من الوقوع فيما يذم فيه شرعا والراحي في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم إذا لم تسخ فاصنع ما شئت أن الشيء الذي لا يسيهي منه شرعا بفعل لا الذي يستحي منه شرعا أو ما يلين عن الأمور المباحة في الشرع فانه لا يسيح حياه ولا يعذبه اه قلت فعلى هذا تكون النسخة التي فيها الواو أصح من نسخة أو اه سندی **(قولہ)** وبدل عليه تعطيله في التفسير بان في حالة الانتشار الخ) لكن عبارة الخطيب تدل على أن مجرد الخروج مع الانتشار فيه دلالة على الشهوة فلا حاجة الى أمر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال أن الخروج على الوجه المذكور لا يخلو عن شهوة والتعليل المذكور لا يدل على اشتراط الوجدان **(قولہ)** إذا جلس بين شعبا) جمع شعبة المراد بها البدان والرجلان أو الفخذان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكتان وهما ناحيتا الفرج أو فواحي فرجها الأربع وقوله جهدها هم كتابتكم معاملة

الابراج أو الجهد الجامع وإنما كنى بذلك للتزعم بما يفش ذكره صريحا **اه** قسطلاق **(قوله أنزل أول منزل)** ليس الحديث **(قوله)** وتعامه في شرح النية) عبارة لأنه في حق الفاعل سبب لاستطلاق المني كالإبراج في القبل لا شترا كهما في وجود الأمن والحرارة والشموة وأما المفعول به فاحتياطاً ما عاهد أبي يوسف ومحمد فلا يه لمساوى الفاعل فيما ينبت على الزرع وهو الحقل فلا يساويه فيما ينبت على الاحتياط وهو الغسل أولى وأما على أصل أبي حنيفة فلا نه إذا لم يجب الحدفية للاحتياط في ذرع الحد وهو الاحتياط في الإيجاب فيجب الغسل اجتماعاً **اه** وفي الصبر بعد أن ذكر سبب الوجوب على الفاعل بصوما تقدم قال وعلى الملاطة به اذ عاينته ينزل ويختلج **اه** **(قوله)** ويجب عندهما فيناشك الخ) أي مع عدم التذكر في المسائل الثلاث **(قوله)** هنا بحث نفيس ذكره الخ) هذا البحث مصداق لتقرر بعات المسائل ومختلف لما قالوه من بيان غرر الخلاف وليس المقصود من هذا الغسل بمجرد النظافة حتى إن من كان متصفاً بها ليس له بل المقصود أيضاً أداء الصلاة كما كل الطهارتين **(قوله)** يدل عليه الحديث المار) أي حديث عائشة السابق فله عليه السلام أمر بتوجيه البيوت ولا يتأتى الأمر به إلا إذا كان ممكناً **(قول)** الشارح أو التعطيل الخ) ظاهر من معناه أنه مما خرج به عن القراءات مع أنه ليس كذلك اذ لو خرج به عنها لكان أن يلقن بل قد عمن كلاً مع أنه لا يجوز **(قوله)** لكني لم أر التصريح به في كلامهم) عبارة لا شبهة بتفصيل عدم التقيد بالآيات التي فيها الدعاء والذكر وعبارته في الفن الأول قالوا إن القرآن يخرج عن كونه قرأنا المقصود فيؤزواله والخاص قراءة متافية من الإذكار بقصد الذكر والأدعية بقصد الدعاء **اه** فذكر هذا الحكم على أنه قاعدة كلية وقترع عليه جرئتين بعده وهو لا يفيد المحصر وكذلك عبارة المصنف **(قوله)** لا مطلق الكراهة) لعلمه بل بدلا **(قوله)** شعر بأنه ورد في الاحتلام أحاديث الخ) ليس في عبارته ما يدل صراحة على أن الأحاديث واردة في الاحتلام ويحتمل أن مراده ما يفيد قول الحنفى لما قام الدليل على استحباب الغسل الخ في فصل الكلام عليه تفصيلا **له** **(قوله)** إلا أن عبارة الحنفى ليس فيها الاستدلال الخ) نعم ليس فيها ذلك صراحة لكنها تفهم دلالة كما لا يخفى تأمل **(قوله)** والأصح أنه لا يكره عنده) أي في كتب الحديث والفقه فيكون ساكتاً عن التعبير **(قوله)** ولذا قال في النهر) أي عقبه على الدرر

(باب المياه)

(قول) الشارح والماء همر) على غير قياس سندي **(قوله)** ولا رد أن الماء الخ ليس فيه حجة الخ) قال السدي في العذب حياة ما في البر والماء حياة ما في البحر أنما عفا من الحيوانات حياتها به فلو فارقت أفضى إلى هلاكها فمن قال في العذب حياة ما فقد قصر وكذلك ما فيه من نام غير حيوان كما قيل في المرحان أنه أنما صار في قعر البحر وغاويه فلا يقال إن كل نام يجب بكل ما مل كل نوع مما ينوع يناسبه على القدر المتروكة عليه حياته فإن الزيادة على القدر المعتاد تضر بالحيوان وبعض النبات وربما تفسد **اه** **(قوله)** الاضافة لشعر يرف) اضافة التقيد مغارة لا إطلاق فلا يكون الماء معاهما مطلقا بل مقيداً وهو ما لا يتبادر معه اسم الماء ولا يصح إطلاق اسم الماء معاهو يصح فيه بخلاف اضافة التفريق فينبأ داسم الماء إليه عند الإطلاق ويصح إطلاقه عليه ولا يصح تقييده من السندي **(قول)** المصنف وعاد قصد تقييده بلا كراهة) قال شرف الدين المقرئ على ما نقله السدي عنه انتهت مسئلة الماء الشمس إلى خمسة آلاف ألف

وجهه ومائة ألف وأربعة وعشرين ألف وجهه وقديفها السندی فانظره **(قوله)** فقد علمت ان المعتقد الكراهة
 عندنا لكن ظاهر تعبير النسخ على ما نقله السندی عنها بقوله وقيل بكونه يقصد ضعف رواية الكراهة
 واعتبار رواية عدمها كذا أن ابن الملقن قال بعد كلام طويل فخلص أن الوارد في النهي عن استحصال
 الماء المتمس من جميع طرقه باطل لا يصح ولا يحل لأحد الاحتجاج به **(قوله)** التقيد بالماء الملوأ
 على الغالب والافتد بغير الخ فيه أن المراد بالقلبة في قوله مملوء بالقلبة السريعة المذكورة على الوجه
 الذي ذكره الشارح وهي شاملة للنسوى وليس المراد بالقلبة باعتبار الأجزاء حتى يرد أنه قد منع النسوى
 تأمل **(قوله)** وأفاد في الفتح أن المناسب لا يذ كر هذا القسم الخ عبارته الثاني غلبة الخاطا فان كان
 جامدا فباتضاء رقة الماء وجر يانه على الاعضاء وان كان مائع الخ ثم قال والوجه أن يخرج من الاقسام
 ما خاط جامدا فليس رفته وير يانه لأن هذا ليس بما يقيد بالكلام فيه بل ليس بما أصلا كما ينبغي اليه
 قول المصنف فيما يأتي في بابي المختلط بالأشياء لأن الأغلب عليه فصير كالسوي لزوال اسم الماء عنه
 اه لكن فيه أنه اذا لم يذ كر هذا القسم لا يعلم عاذا تكون القلية لاء اذا خاط جامدا والحال هو ج ذوا
 الشان فينبه به مادام الماء على رفته وسيلانه تكون القلية لاء وان لم يكن كذلك لا تكون القلية وان
 خرج عن كونه ما مقيدا في هذه الصورة فيكون ذ كر مسئلة التفتاة غير مقصود لانها ليس مما الكلام
 فيه بل القديسيان صورة غلبة الماء تدبر **(قوله)** أي يصح وان لم يحل اذا قيل ان الحواجز تنجس الخ يكون
 كلام المصنف موافقا للقاعدة المذكورة وأتم فائدة لأداته العصة والسوغ الشري ولا يرد الموضوع للماء
 المنصوب له دم كره في كلامه تأمل **(قوله)** قادر ج الشارح يقول في عبارة المجتبى مع أنه يحس الخ فيه
 انه ليس في كلامه ما يدل على أنه سابق قوله ومنه يعلم مساق العز والمجتبى بل قصده بيان الحكم في ذاته
 وان كان مأخوذا من التهر والمجتبى في الواقع تأمل **(قوله)** وعندى أن المراد الأول الظاهر أن الماء
 المذ كر بعينه طاهر لمطهارة الدود لانه لا تنفس له سائلة **(قوله)** الذي يخاف فذرا عبارة العصر
 يخاف فيه فذرا **(قوله)** فيكون باقي الحوض طاهرا لكن لا يعرف الطاهر من المتنجس ولما كانت
 أجزاء الماء تنزدي أجزاء النجاسة وطهارته في الأصل متبقية ووقع التسليم في نجس شيء منه بلا تعيين
 فيؤخذ المتبقين أو لضرورة أن الماء لا يهر في السيوت حكموا بطهارة الكل اه من السندی **(قوله)**
 وفي هذا التقرير نظر الاظهر في وجه النظر أن في كلامه خلط مذهب بمذهب وذلك أن كلا
 من الفلاسفة والمعتزة قائل بعدم جواز الطهارة من الحوض الكبير اذا وقعت فيه نجاسة ولو كانت
 الماء المستعمل على القول بنجاسته الآن المعتزة وان كانوا من الخفية قائلين بالجزء الذي لا ينجس ألقوه
 في قولهم ان نجاسة الماء بالسر يان وقالوا انها الحواجز فقالوا لو وقع في الحوض جزء لا ينجس من النجاسة
 صار كله نجسا بالضرورة مجاوزا للنجاسة نجسا وهكذا يجاوز الى آخر الحوض والفلاسفة النافون للجزء
 الذي لا ينجس قالوا بالنجاسة السراية وذلك أنهم لم يروا وأعدم تنبيه قالوا أجزاء النجاسة الواقعة في الحوض
 غير متناهية كالجزء الماء فانقسم كل النجاسة الى أجزاء الماء فينجس الكل كأن في كل قطر من قطرات
 الماء نجاسة وعلاوة قالوا ان النجاسة بالسر يان وقد ثبت عندهم الجزء الذي لا ينجس أقدم ان بعض
 أجزاء الماء طاهر ولا يرد علينا أن المسئلة لو كانت مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم بنجاسة ما دون عشر في
 عشر لان السراية تغلب فيه لافي العشر في عشر **(قوله)** بعدما نقل عن الفتح الخ عبارة الفتح لا بد من كون
 جريانه لمدة كافي العبي والزهو المختار اه فقد اختلف التصحيح ولعل المختار أقوى فيه **(قوله)** فخرج

على الاصحاح) ويصح نفيهما على القول بظاهره لانه اذا لم يحتمل النجاسة فلا يحتمل التغيير بالاستعمال
 بالطريق الاول اه سندهى (قوله لكن في التمهيد ايضا الخ) استدراك على ما تقدم من ان
 المختار الطهارة بمجرد الغر وجمعهم على القول الاول المذكور في التمهيد لا يظهر وان تحقق
 الخروج من الموضع الى الجوانب وقد يقال ليس المراد الخروج الذى تحقق به الطهارة بمجرد
 الانفصال من الموضع أى مفر الماء بل منه ومن الجوانب فيكون ما في التمهيد توضحا وبيان
 للفروج وبكى الانفصال منه على القيل الشافى وما في الخلاصة من اشتراط الجريان حتى يبلغ المشجرة
 خلاف المشهور كما يأتي له (قوله) انه نقل ذلك عن القهية انى ولم يمتعه وصوابه الخ قد امتنع فوجدناه
 صحيحا وانما الشبهة عليه الامر من ضرب مجموع الاذرع الحاصل من ضرب الطول في العرض في الخمسة
 والثلثين اصبعا واللازم ان يكون من مربع الذراع اعني خمسة وثلاثين في مثلها وربعه بان ذلك ان يقال
 ان مسطح ما في ذراع من الكبراس يبلغ من الاصابع ٧٨٤٠٠ وذلك بان تضرب اول اطولوه في
 عرضه يبلغ ٧٨٤ اضربها في مائة يبلغ ما ذكر واذا ضربت طول ذراع العصابة في عرضه يبلغ
 ١٢٢٥ اضربها في عدد اذرع يبلغ ٧٨٤٠٠ اه تأمل ويدل على اذرع عشرة اذرع الكبراس
 لتسمية الذراع المعتاد ان كل منها يبلغ مائتين وعشرين اصبعا (قوله) وظهر انه لو لم يرد ذلك
 لم يصح محتملا بل الظاهر انه يكون مستعملا لرفع الحديث به (قوله) وجلت في مصلحتها
 يظهر انه غير قيد بل السد على نيتها بالوضوء عادة العصابة (قوله) فكان الاول ان يقول او في رفع
 حدث) يحتمل الام لام العاقبة على حذفه تعالى فالتفطه آل فرعون الآية يدفع هذا الاراد
 (قوله) وعامة في الجهر) قال فيه لان الرأس اذا جرد مع البدن ضم اليه وصلى عليه فيكون بمنزلة
 البدن والشعر لا ينفصل مع البدن في الانفصال بل ينفصل حكم البدن فلا تكون غسلته مستعملة اه
 لكن لا يظهر القول بالاستعمال فيما لو كان المقتول شهيد العدم وجوده تأمل (قوله) قال في الفتح
 لان الصلوة من جهة الشارع الخ عبارة في بيان سبب الاستعمال من انه كل من رفع الحديث والتقرب
 وعند زفر رفع الحديث كان معه تقرب أولا لا يقال ما ذكره من دليل الاستعمال بقوله لان
 المعلوم من جهة الى آخر ما نقله المحقق عنه لا ينهض على زفر اذ يقول بمجرد القربة لا يدنس بل الاسقاط فان
 المال لم يتدنس بمجرد التقرب ولذا جاز لها شي صدقة التطوع بل مقتضاه ان لا يصير مستعملا بالاسقاط
 مع التقرب فان الاصل اعني الزكاة لا ينفرد فيه الاسقاط عنه اذ لا يجوز الابنية وليس هو قول واحد من
 علمائنا الثلاثة لا تاقول غايته ثبوت الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم ان المؤثر المجموع بل ذلك دائر مع
 عقلة المناسب الحكم فان عقل استقلال كل حكمه والمجموع حكمه والذي نفقه ان كل من التقرب
 الماشي للثبات والاسقاط مؤثر في التغيير الا يرى انه انفراد مصف التغير في صدقة التطوع واثر
 التغيير من عدم عليه السلام ثم ما لا اتردد ثبوت وصف الاسقاط ومعه غيره وهو اشد حرم على
 قرابته الناصرة ففرقنا ان كلا أثر تغيرا شرعا اه ثم قال بعد شرح وع في منزع آخر سقوط الفرض هو
 الاصل في الاستعمال لما عرف ان اصله مال الزكاة والاثبات فيه ليس الاسقاط الفرض حيث جعل دنا
 شرعا اه ولا يخفى انه لا تنافي بين كون الاصل في الاستعمال هو سقوط الفرض وبين كون التقرب
 مؤثرا حتى يسوغ دعوى انه اصل أيضا كما فعل المحقق بدر وقال السندى اسقاط الفرض موجود في
 رفع الحديث حقيقة وفي القربة حكم كونه بمنزلة الاسقاط ناسا ونقل عن المراجع انه لما نوى

القربة فقبازا تطهارة على طهارة ولكن لا تكون طهارة جديدة إلا بإزالة نجاسة الحكمة حكما فصارت
 على الطهارة وعلى الحديث سواء اهـ **(قوله)** لأنه لا يتحقق إلا في ضمن القربة الخ ظاهر التفسير
 تحقيق رفع الحدث في ضمن القربة فقط مع أنه ليس كذلك إلا في وضوء الصبي المحدث مع النية **(قوله)** ثم
 الظاهر أنه أراد التسليم بنية رفع الحدث الظاهر أنه لا حاجة لهذا القيد فإن الكلام في الاستعمال
 بسبب إسقاط القرض فقط كأبدل عليه كلامهم هنا يدل عليه ما يأتي العجس من الاعتراض على قوله
 وإن لم يزل به حدث عضوه **(قوله)** أو غسل يده من طين أو عجين لا ينجي أن يغسل يده من الطين أو
 العجين لا يصير مستعملا كالاعتراق ونحوه فالأولى أن يراد من قوله لغيا غتراف أحد الثلاثة وهي إقامة
 القربة أو رفع الحدث أو إسقاط القرض اهـ سندی **(قول الشارح على المعتمد)** مقابلة القول بغيرهما
 ارتفاعا فقط **(قوله)** وفي عدم تجزئ الأول بلا خلاف نظرا الخ قد يدفع هذا التنظير بأن ما قدمه
 الشارح ليس قولاً لا مأم ولا أصحيه والعلامة قاسم اعانني لتلاف بين الامام وصاحبه لا يجمع
 أهل المذهب **(قوله)** أولان البغ مطهر الخ مراده أن وجه المناسبة أن كلاما من الباغ والمطهر
(قوله) قبل أن يجلد الآدي بجلد الخنزير الخ لكن ظاهر ضيق الشارح غير هاتين الطريقتين حيث
 قال في الأول فلا يطهر وفي الثاني فلا يديغ إلا أن الاستثناء منقطع بالنسبة للثاني وهو من الطهارة
 بالنظر للأول أو ما يفيد قوله وكل أهيا الخ من جوار الباغ لكل ما يجتله بالنسبة للثاني وهذا
 أولى لعدم العدول فيه عن المعنى الحقيقي **(قوله)** ومعد يابق ٢ دواء من كبريتا بلغم الأفهي
 نافع من بليغ الهوام قاموس **(قوله)** والظاهر أن الآدي كذلك بل الظاهر أن الآدي يطهر جلده
 بالذكاة كالذباغ والقول بعدم طهارته بهما مختلف لما قاله المصنف من أن ما يطهر بالذباغ يطهر بها وهو عام
 شامل للجلد الآدي **(قوله)** على عدم كونها مئة أي والد كاتلست أمانة عبارة شرح النية صحيحة
 لاشئ فيها ونصها إن توقف طهارته على الذكاة والديغ بقوله عليه الصلاة والسلام لا تنتفع من الميتة
 بأهاب قاله بفيد توقف إطلاق الانتفاع على عدم كونها مئة وإن كانت مئة فعلى الباغ لأن الأهاب اسم
 لما يديغ من الجلود **(قوله)** وهم أن الأول لم يصح هذا الإيهام مدفوع في عبارة المصنف حيث
 ذكر أن الأول ما يدل على تصحيح الأول بقوله الأول أطهر **(قوله)** غوايه مع تعريف الموت الخ حاصل ما
 أجابه عن آية أن المراد إباحة ثمارها لما كانت عليه غضة رطبة في بدن حساس أو أن المراد بالعظام
 النفوس ويرجع الضمير إليها على طريق الاستدراك والكلام على تقدير مضاف أي أصحاب العظام وقال
 الموت عند أهل السنة أمر وجودي ضد إحياء لقوله تعالى خلق الموت والحياة وعند المعتزلة عدوى
 وهو زال الحياة **(قوله)** أي فلا يجوز استعماله زال الضرورة الخ سيأتي عن ط رساقه في النهر
 في بيان ثمة الاختلاف في خرواها المأموم المصفور هل هو طاهر أو معقود عنه من أنها تظهر في الوجودها
 في قرب وعندها هو خال عنه لا يجوز الصلاة على العقول انتفاء الضرورة ويجوز على الطهارة قال ط
 فيه نظر انتفاء مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره اهـ تقتضى ما قاله ط أنه زوال
 الضرورة الداعية للطهارة لا تعود النجاسة وهو الظاهر إذا الضرورة هي على القول بالشارع بالطهارة على
 ما قال محمد بعد قوله علينا اتباع معنى بوحديثه ما يدل على نجاسة ولذلك قال محمد بعدم فساده الماء
 وبصحة صلاته الحامل مع عدم وجود الضرورة وتحقيقه **(قوله)** قيد الجميع كافي القهستاني عبارة
 بعد أن حكم بالطهارة على شعر الميتة ونحوه والاشباع يفيد بالسوسة بلا دسومة والافخسة اهـ وقال

السندی بعد قوله الخالية عن الدسومة فلو لم تكن خالية فهي متبعية بها وتطهر بالحفاف كما في الخاتمة
 وشملها الشعر المتوفى وبعبارة الخاتمة في فصل السر وعظم الميتة وصرفها وشعرها رقتها ونظفها ما فرها
 اذ ايس ولم يتبق عليه دسومة لا يفسد الماء اه فليتب عليه لقراءته اه رقتي اه وهذا علم جواب
 حادثة الفتوى وهي الاعتبار بش النعام بعد تنفسه بدون ذكره (قول المصنف وعصمها) العصب
 أطباب المفاصل فهستاقى (قول) واند لاخلاف في اللبن الخ) نص على الخلاف في الحرق في اللبن كالا نعمة
 (قول) المراد به ما بين منه حيا) انما قيد بقوله جبالا ن طهارة شعر الانسان الميت معلومة من قولهم وشعر
 الميتة طاهر وهذا لا يكون الا في اسقاط قوله حيا (قول) ونظاهر ما أنه لو كان فيه دسومة الخ) وقال
 السندی يغسلان الرختي ولم يجتز عن رطوبة في التطفر لاثمها اذا لم تبلغ حد السيلان فليس يغسل على
 الاصح اه ويظهر أن ما أقصد المما من الشعر المتوفى ونحوه لا بد أن يكون ما فيه من الجساسة يبلغ حد
 السيلان ولذا قالوا ان الذي مع الشعر المتوفى ان لم يبلغ قدر التطفر لا يفسد الماء تأمل (قول) ثم
 الظاهر أن التقيد بالجل في الحكم الخ) الظاهر أنه لا فرق بين الجل وغيره المومل المأخوذ عما نقشه عن المحيط
 بقوله على ومعه جركاب الخ اذا جلس الكاب على المصلى لاتضع صلته كالوجه أو جل خنزرا واذا
 قلنا بطهارته لا تفسد صلته ما يصل من لعله للمصلى القدر المانع وما في التطهيرة في متبوع نجاسة
 منفصلة عن معدنها متصلة بظاهر مستهلك بنفسه فتضاف اليه لا الى المصلى (قول) سواء الهندواني
 كاهن) ما مر لا شافى نسبة هذا الشرط للشافعي بل الذي يظهر الاتفاق عليه على القول بأنه طاهر العين
 لان القصد بكونه مشدود الفهم أن لا يصل لعابه للثوب وبكونه مفتوحه أن يصل لعابه له كأيد عليه عبارة
 المحيط لا يجرهما ولا خلاف في صحة الصلاة في الاولى وعدمها في الثانية اذا كان الواسل القدر المانع
 (قول) لكن هذا مشكل لان نجاسة عنه الخ) قد يدفع الاشكال بان المراد بنجاسة عنه نجاسة جميع
 أجزائه ما عدا شعره ثم ان ما وقع في ظاهر الرواية من اطلاق الجساسة مقيد بما اذا أصاب الماء جلده
 لا شعره على ما هو المختار (قول) أي من غير فرق بين رطبها وبابسها) الظاهر أن المراد بالربط ما جف
 أو لاحق وجد فيه الدباغ الحسكي ثم رطب باصابع الماء وليس المراد به الرطب قبله لعدم وجه الطهارة حينئذ
 اذا كانت من ميتة ولعل هذا هو المراد بالربط في عبارة الدرر فلا يحلفه حينئذ تأمل الآن يقال انها
 تطهر تعالى (قول) وعند محمد يجوز مطلقا) أي للتدوي وغيره لطهارته عنده وقول محمد مشكك
 لان كثير من الطاهر لا يجوز شربه اه زيلي وقال في النظر هذا مدفوع اذا الكلام في طاهر لا اذا
 فيه بل كان دوا على أن المنع في لبن الا ان يمنع في البرازية لا بأس بالتدوي في لبن الا ان قال الصدر
 الشهيد وفيه نظر اه من حاشية العصر (قول) أنه لا يظهر الاختلاف في كلامهم الخ) لا يظهر الاتفاق
 الا في الشيء حقيقة لا فيما يشعل غلبة الظن كاتفاده عبارة الحارثي الآتية (قول) ونقل الحارثي أن
 علم الخنزير الخ) يظهر أن ما نقله عن الحارثي مبنى على قول الامام من عدم جواز التناول بالخرز لا على
 مقابله من الجواز ولا يظهر الفرق بين الخنزير وغيره والله أعلم

(فصل في البثر)

(قول وجهه في الكنية بثر) عبارة البثر بكسر الباء بعده حمزة (قول) ولو وقع التثديف في الماء
 القليل لا يفسد الا اذا سال منه الدم) المتبادر من قول الخاتمة الا اذا سال منه الدم أنه سال منه في الماء

بدليل ما سبقت في الجاسبات أنه يعني عن دم الشهيد ما دام عليه فإن عقابه العقوبة ولو كثيرا بالفاحد
السيلان وأنه إذا انفصل عنه لعمره لا يعني عنه فإذا أتى في الماء لا يفسد إلا إذا انفصل من شئ به فبلى هذا
يكون قوله إلا إذا الخ احتراز عما إذا سال من أتى في الماء لا يفسد إلا إذا كان الخارج فيه قوة السيلان فإنه ما دام
عليه لا ينقص وإن كان فيه قوة السيلان وبذلك أيضاً ما ذكره السندى بقوله إلا الشهيد النظف إذا
مات وأتت فيه دم لم يكن يمشي من نجاسة ولا سال منه دم أو غيره فيها لا يفسد كما في شرح المتن **(قوله أو
المنجفة)** أي الحية لا تفسد الماء لطهارتها وطهارتها طوبى الفرج **(قول الشارح وقت الوقوع)** قال
السندى الصواب أن يقال وقت الخراج لأن ما زاد بعد وقوعه إلى حين آخر أحد نفس لهما ودة النجاسة
وكانه أراد الوقوع مدة دوام النجاسة في الشئ فاعتبر آخر أو فاته وسمرح بعد بأن العبرة بوقت ابتداء الخرج
واعتبر آخر وقت الخرج بعد الخرج **(قوله)** وأشار بقوله متصلة الخ ولو قال الشارح إلا إذا تعذر آخر إجماع
وكان متصفاً كشبه الخ لكان أولى فإن عبارته بدخل فيها ما لو كان عين النجاسة وتعذر آخر إجماع والمثال
لا يخص **(قوله)** أقول لم أر في الخاتبة الخ إذا جعل قول الشارح نعم تندب عشر الخ استدارا على قوله لم
ينح شئ مع ملاحظة الاستثناء المذكور بعده وأريد بالنفس المذكور في قوله فإن كان نجسا النفس حقيقة
أوحكا وهو المشكوك فإنه في حكمه أو يقدّر لفظ أو مشكوكا والأولى بآداء ومشكوكا يستقيم كلام
الشارح ولا يكون مخالفا لما تقرر عليه كلامهم **(قوله)** وقبل وقت وقوع النجاسة الخ لكن على اعتبار وقت
الوقوع لا يظهر فرق بين مستلحق التعذر وعدمه فإن الواجب في كل منهما نزح مقدار الموجود وقت الوقوع
ولا يجب نزح ما زاد بعده وعلى اعتبار وقت الخرج فيما يظهر الفرق بين المستلحق وذلك على تقدير
عدم التعذر يجب نزح الموجود وقت الوقوع وما زاد بعده قبل الخ أو في أثناءه وعلى تقدير التعذر إنما
يجب نزح ما كان موجودا وقت الوقوع وما زاد بعده ملحق ابتداء الخ لا ما زاد في أثناءه كما يؤخذ ذلك من
قوله يؤخذ ذلك بقول رجلين الخ وعلى هذا أقول الحلبي وقت ابتداء النزح صحيح غير مخالف لما في
النقايين من أنه على اعتبار وقت الخرج يجب نزح الكل وعلى اعتبار وقت الوقوع يجب نزح الباقي فإن
ما فيها لم يرد في عدم التعذر بدليل قوله يجب نزح الكل فإنه لا يأتي في الصورة التعذر لعدم تآني
نزح الكل فهذا لا يفسد كذا نزحوا تبع مثل ما تروا أو أكثر تأمل **(قوله)** قال في الخاتبة وغير ذلك الخ
صدر عبارة تهاير تنص ماؤه فأراد أن نزح الماء بعد زمان اختلفوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
النجاسة حتى يترجوا ذلك القدر وفي مقدار ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهرا وظهر ولو غير ذلك الخ **(قوله)**
لا في الاسم) نصة لخط لا بالاسم وهي الأولى **(قوله)** قلت لكن قد منعت الخاتبة الخ عبارة الخاتبة
لا تصلح للاستدلال فإن موضوعها الخالق الصغير الكسوف في افساد الماء لا في نزح القدر الواجب وكذلك
الخالق ذنب الفأرة السمع بها غير دال على خلاف ما قاله الشيخ إجماعا ويؤيده أنه لم يوجد مقتدا رأدى
نما يجب فيها حتى يصح الحاقه تأمل **(قوله)** بما إذا لم يكن دلوها المعتاد كبيرا جدا أي لا يصح إرجاء
وحيثما يستقيم تفسير الشارح باللو الوسط بما ذكره تبه البصر ولا يكون قولا آخر مغايرا لما في المصنف
فإن المقابل للقول باعتبار دلو كل شئ كبيرا كان أو صغيرا تأمل **(قوله)** وإن كانت الفأرة فقط الخ عبارة
الهرقشرون **(قول الشارح وما يلحق به الخ)** قال الرضوي هذا ما سألني أنه لو تضرع لأحد حدث
أو غسل لأحد خبث لم يلزم شئ إجماعا وهو المخصوص عليه في البصر وغيره قلل إجماعه فلا كلام فيه
على سبيل التدب أو رواية متعينة اهـ ومما دمجوا أن كذا المصنف أيضا لأن النجس ليس هو ظهره عن

حدث ولا خيب فأصاب الماء لدق كصابته الماء الطاهر اه سئد لكن كون اطعمه الكلاب
 تنزيها على سبيل التدب أو راية ضعيفة خلاف المقادير عباراتهم **(قوله)** ولهذا عبر عنه الشارح
 بقيل وجزء الخ فيه أن تعبير الفخزة بقوله وعن أبي يوسف الخ فيعد أن عدم اطعمه بلني آدم رواية
 عنه وأن المذهب الحل فلا يصح وجه التعبير الشارح بقيل بل الوجه ما ذكره ط عن البدائع
 بصيغة قال مشايخنا سلم الكلاب الخ **(قوله)** فلا يدور عليه وإن أفرق في البحر لا يظهر إقرار
 البحر ما ذكره من نقله اعتراض الحلية عليه وأفراده تأمل **(قول الشارح)** أعاد من آخر احتمال
 هذا اغتيال ما إذا كان عاقلا أو مالا أو نفسه من آخر توبة ناهما مثلا قبل الفجر ثم يجد الخ لا بعد صلاة
 المغرب مثلا وكان ذلك الخ ربما يستعمل في العقل بقاؤه رطبا في هذه المدة خصوصا مع بقائه الثوب في
 الشس أو بقاءه فيها والأيام صبيحة فلا يحكم بتخصه في الحال ولا يستدل آخر توبة سئد عن
 السراج وقال في قوله ويول إن احتمت المدة في الأول لم يحف كاتمه ما في الخ اه **(قوله)** قلنا السعيل
 هو المشروب أي والمشروب لم يصف بالاستعمال لا بعد انفصاله عن الفم فلا يقال أنه متصل بما في
 فيه **(قوله)** فظاهر الكراهة بلا تفصيل لا يظهر مع العلم بالتجاسة ويظهر من كلام الشرح على
 كراهة التز به وحمل الكراهة في الخلطة التي اتفق لهما على كراهة التصرم ونفي الكراهة الواقع في عبارة
 المحررة على التصرم وهذا نزول المخالفة في هذه المسئلة **(قوله)** قلت في شيء وهو أن الغالب الخ قال
 السئد قلت انتفت الكراهة لأن الشارح لم يعتبر تلك التماسه حيث لم يترمز من الفم وقد أحسن الله
 الأصل والغشم وهو كذلك وصح كلفه صلى الله عليه وسلم لحم الجزور والغشم مطلقا اه على أنه لو
 قيل بخاصته بدون بروز يقال بطهارة الفم باللعاب وشربها عقاب أن احترأ أمر وهو دم فلا يؤثر **(قوله)**
 لدخولها مضائق البت فاشبه الكلب والسماع عبارة الصراخ ولها مضائق البيت بخلاف الحمار ولولم
 تكن الضرورة ثابتة أصلا كافي الكلب والسماع لوجب الحكم بالتجاسة بلا إشكال ولو كانت الضرورة
 مثل الضرورة فمهم الوجوب الحكم باسقاط التجاسة فلما ثبت الخ **(قوله)** فلماذا قال في كشف الاسرار أن
 الاختلاف لفظي لا يظهر أنه لفظي مع قوله لا في طهارته وأيضا إزالة التجسبه على أحد القولين يدل
 على أنه لا شاك في طهارته إذا اجتمع الثابت يقيان لا يرتفع الا بظاهره **(قوله)** رعاية لقول زفر بن زومه هو
 يقول يلزم تقديم الوضوء لأنه لا يجوز التيمم مع وجود ماء واجب الاستعمال كالماء المطلق ووجه
 الأصح أن المطهر أحدهما بدون تعيين وقد وجدنا جميع فلا يضر تقديمه أو تأخره **(قوله)** لكن ينفيه
 قوله على المذهب الخ وينفيه أيضا أنه على هذه الرواية لا يطلب تقديم التيمم بل المدار على الجمع ولم
 يذكر أحد طلب التقديم عليها ثم انظر إلى ظاهر كلامه لا يمنع من حله على الرواية الأولى أيضا إلا أنه
 لما يخصصها أحد لم يمكن حله عليها والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التيمم

(قوله) وقوله لأجل إقامة القرية هو معنى ما مر الخ ليس كذلك بل هما شيان مختلفان كما هو ظاهر
 وأحدهما كاف لعمدة التيمم كما يأتي **(قوله)** ألا يعني أن الخطر الخ الأولى الأتيان بالاستدالة لعدم
 جهة التعليل **(قوله)** لا قصد نفس الصعيد فيه أن قصد الصعيد هو عبارة عن التمسك بشرط أيضا كما
 ظهر من كلام الشارح سابقا ويدل ذلك على تشرع الهداية فتصل عبارة المصنف عليها **(قوله)** وهذا

الأقرب إلى الاحتياط لما فيه من الاحتراز الخ) يظهر على أن الاستعمال يتحقق قبل الانفصال لا على أنه لا بد من الانفصال كقوله وقد يقال أن قصد هذه الاحتياط أذرعاً ونهاية قديمة بل تمام المسح بها تميمه وقد حصل الاستعمال بالرفع ثم رأيت في حاشية الصرماني أنه إن استعمل بأول الوضع لا يجوز في باقي العضو وإن لا يستعمل بأول الوضع كالماء فلا يكون لازماً يؤيد ما قلناه في شرح حديث ابن الصمغاني جامع الشاوي وقيل عجم بجميع الكف والأصابع لأن التراب لا يصير مستعملًا في محله كالماء ولذلك اعتبر بعضهم عن هذه الكيفية بقوله والاحسن إشارة إلى تجوز خلافه الآن يقال المراد أنه يصير مستعملًا بصورة لاحقة (قوله والاستيعاب شرط الخ) فيه أنه من غمام الحقيقة فيكون ركنًا لعدم خروجها عنها وكونه شرطًا يقتضي أنه خارج مع أنه داخل فيها فعلى هذا الركن هو المسح المستوعب وقال ابن الصنف في كون المسح شرطًا نظري بل هو ركن وما وقع في كلام بعضهم من أن الاستيعاب شرط فالمراد بذلك أنه مما لا بد منه وأصل المؤلف أطلق الشرط بهذا المعنى كذا نقله السدي عنه (قوله هو معنى قوله في الصرم الخ) ينظر وجه الفرق بين الوضوء والتيمم وقد يقال إن المسح في الوضوء لما كان أصلاً اعتبر حصوله بأي كيفية بدون اعتبار آلة كالأصابع والتيمم لما كان خافاً وفيه ضعف اشترط فيما لا يجمعها أو أكثرها تفريقه (قوله أقول ذكر في النخبة أنه أشار محمد إلى ذلك الخ) الذي يفيد عبارة النخبة أن موضوعها في أصل الجواز لا في بيان ما هو السنة وذلك أنه ذكر أو لا مانع في الحلية ولفظه لم يذكر محمد أنه يضرب على الأرض ظاهر كفيه أو باطنهما وأشار أنه يضرب باطنهما فإنه قال في الكتاب لو ترك المسح على ظاهر كفيه لا يجوز وإنما يكون ترك المسح على ظاهر كفيه إذا ضرب باطن كفيه على الأرض اه تم ذكر بعد أسطر ما نقله الشنقي ولفظه لم يرد نص هل الضربة يباطن كفيه أو ظاهرها والأصح أنه يظهرهما وذا يصير رواية أخرى غير ما أشار إليه محمد اه فقد ذكر أن الضربة يباطنهما على ما أشار إليه محمد بدون تعرض لما هو السنة تم ذكر مقابله وهو ما نقله الشنقي هذا هو الظاهر من عبارة النخبة ولا شأن أن الواو حنيفة بمعنى أو كما في الصرم وأن الجواز حاصل بأيهما كان كافي التيمم ومن يدعي أن السنة أن يكون المسح بظاهرهما أو باطنهما فعليه أثبات دعواه بصريح النقل (قوله ويظهر من هذا أنه حجت لأرباب أصلاً ليس النفض) الآن يقال العلة تراهي في الجنس كذا كره في التفريق وقال السدي فيه ليدخل التباريفه ولو سكت تأمل (قوله أي من الحبث والحدث الأصغر) فيه أن الشرط المجهز عن الماء الكافي لظهوره من الحدث فقط ولا يشترط أن يجهز عن الماء الكافي لظهوره من حبث التيمم كأنه نقله عن المحيط (قوله واسترحبه عمال بقوت الخلف) أي لاعتبار صلاة لا نفوت أصلاً كالتألف أنه يشترط لهافي التيمم بعد الخلف في كثرية فالفهم فيه تفصيل (قوله وهو معلوم من قول المصنف أو ورد) لو أدخل مسألة خوف حدوث المرض في قول المصنف لعارض بأن رتبته ما شمل المرض الذي يحصل ابتداءً لمستعمال الماء كان الظاهر كافي السدي ووجهه علم من قول المصنف أو ورد أنه إذا خاف الخوف الريحوي لخوف حدوث المرض الأولى (قوله أقول حاصل الفرق أن زيادة المرض الخ) فيه أن حاصل الفرق الذي ذكره في الصرم هو أنه لما كان المرض الذي لا يقدر على القيام أو التحول يخاف عليه زيادة المرض في قيامه أو تحوله ليجعله الإمام قادراً بقدره الغير خوف من الزيادة ثقة عليه بخلاف المرض العارض عن استعمال الماء بنفسه فإنه لعدم الخوف عليه من الزيادة جعل قادراً بقدره الغير لعدم مقتضى السفة عليه وإن كان عاجزاً حقيقة لا يقدر بنفسه

كالاول وجبئذ لا يظهر تنظير المحشى عليه نعيم رد على هذا الفرق أن العاجز عن السبي الجمعة أو الج
 اذا وجد من يعينه عليه لا يلزمه على قول الامام مع أنه لا يلزمه مشقة فوجب التصفيف عنه تأمل (قوله)
 قال في الفتح وكأنه الخ) عبارة على ما في البحر كأنه لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجزؤهم
 لئلا يتحقق ذلك في الوضوء اهـ (قوله) أقول المختار في مسألة الخلف هو المسح لالتيم الخ) ما قاله لا يرد
 على الرمي لأنه بنى اشكاله على التصحيح الاول فيكون القول بعدم جواز التيمم للمحدثين هو كذا لا يرد
 هذا التصحيح وان كان غير مشكل على التصحيح الآتي ولعل قصده منع إجماع ما في الاسرار لان التصحيح
 الآتي هو المختار تأمل ثم ان كلامه يدل على أنه على الاختيار الآتي لا يكون ما هنا مشكلا وهو كذا لا يرد
 تنفصل الوضوءة الى التيمم بل الى المسح الا أننا نحتاج للفرق بين التيمم والمسح على الخفين هنا حيث لم يوج
 الاول خوف الرد وأبعد الثانيه مع أن كلامهما لا يباح الا للضرورة فالامر مشكل على الاختيار الآتي
 أيضا تأمل (قوله) قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ أقل من قدر الدرهم الخ) يعني اذا كان معه ماء
 يكفي لغسل بعض الأصابع لا يلزمه غسلها بل بصره للوضوء بشرط كون الباقي درهما أو أكثر وإذا كان
 الباقي أقل يلزمه الغسل والتظاهر أن الباقي لو كان قدر الدرهم يكون كالباقي أقل منه لعدم المنع في كل منهما
 من هذه الصلابة فليزيمه صرف الماء لازالة الصلابة تأمل (قول الشارح وقد بان الكلال عطش دوايه
 الخ) وكذا إزالة الصلابة بخلاف عطشه أو الجبن فانهما غير مقيدان لأن النفس تائه اهـ من
 السندی (قوله) ولعل وجه الفرق أن الشراء وان كثرته الخ) هذا الفرق ظاهر فبما اذا كان ثمن
 المثل ثائدا على الدرهم وقلنا يسوب الشراء لعدم عدائنا فلا يفي اذا كان ثمن المثل أقل من درهم
 وطلب رد الماء بآفة فاحشة لا تبلغ الدرهم فانه لا يلزمه الشراء مع أنه يلزمه ادلاء الثوب اذا انقضت
 قيمته أقل من درهم مع تحقق الائتلاف المحض فيعدون الشراء بالآفة الفاحشة على الوجه المذكور وقال
 السندی بعد ذكره عبارة المحشى لكن لا ينبغي أن ماء الوضوء في الغالب لا يبلغ الادانقا أو أقل فاعتبار
 نقصان الدرهم من ثمنه معال معناه اهـ (قوله) وانما جازله التيمم فبما اذا كان الخ) لعل الاولى أن يقول
 وانما جازله التيمم فبما اذا كان الثمن أكثر من قيمة الماء الخ) كما هو ظاهر ولم يظهر ما يصح عبارة
 (قوله) أي ولة الاستقام لعل الواو في قوله ولة الاستقام يعني أو لا يظهر إبقاؤها على معناها ولا يكون
 موافقا لقواعدنا لا يجعلها بمعنى أو كما لا ينبغي ثم رأيت في مختصر الروضة في مذهب الامام الشافعي ما نصه
 ولو لم يجد ما يشد في الدلو أو با أو ما يمكن ندسته البئر لينزل ويعصر تعذروا ولو لم يصل الا بشقة لزمه ان لم
 يزدنقصه على أكثر من ثمن الماء وأجره لحسل اهـ ففاده أن الشرط في الوجوب أن لا يكون النقص
 زائدا على الأكثر من ثمن الماء مع ما لا يعلم ما معا ولا على أحد هذا الدائر وهذا هو الموافق لقواعد المذهب لآمانته
 في التشويش (قوله) لكن يشكل عليه ما في البدائع لوم الخ) عزاء في الهندية ما في الفصولين لفصول
 العاصي وعز ما في البدائع لسراج وقال وكذا اذا بقي ثوب أو ليس دلو ورشاء أو وجد ما هو يخاف على
 نفسه العطش لا يتنقص الاصل فيه أن كل ما منع وجوده التيمم فنقص وجوده التيمم وما لا فلا كذا في
 البدائع اهـ فلي هذا الاصل انما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما تمنع من الاحتساب بل رخصة وتصدر
 كل من لم تكن اوجده بعد وجود السبب الثانيه ما يمنع التيمم ابتداء بقطع الثلغ عنها فلي هذا يندفع
 الاشكال المتقدم كره فان وجود الماء الذي عليه السبع أو المد ولا يمنع التيمم ابتداء فلا رخصة بقاء وان
 كان الخوف سببا آخر فوجوده كعدمه بخلاف مسألة الشارح فان وجود الماء يندفع التيمم فينقصه

بقاؤه بعد المرض ونحو ذلك يقال فيبذل كرم في الجهر والسبب الأول في مسئلة البدأ ثم الذي هو عدم
المحققه وان كان غير السبب الثاني الذي هو عدم الماسمعي لأنه لا يتعم التيم ابتداء فكذلك بقاء تأمل
(قوله فيفيد أنه ركن) أي وهو كذلك وهذا مرقا لما تقدم كتابته من أنه ركن ولما يأتيه قريباً من
أن الاستيعاب من تمام الحقيقة بخلافه من أنه شرط (قوله والشعر على الصحيح) أي غير
المستتر على كل في الوضوء (قوله ليست بضربة لازب) من التزوي وهو التثبوت والصوق والقطع ومصارف
لازب أي لازماً ما يشاء فاموس (قوله أي خلافاً لابي بصاع) الذي تقدم أبو بصاع (قوله لخرز
رأسه ونوى التيم جاز) الجواز مسمى على قول من أخرج الضربة من مسمى التيم ومن قال بركبتها لا يمكنه
القول بذلك اه سندی (قول المصنف وأما أيضاً) الخاضع ان طهرت لدون عادت فوق الثلاث تغسل ان
وجدت الماء وتيم وتصل وتقوم احتياطاً لكن لا يحل وطؤها وان لدون عادت ودون الثلاث تنوماً أو
تيم وتصل في آخر الوقت وان تمام العشرة وجب عليها الاغتسال أو التيم ويحل وطؤها قبلها وان اعادتها
وهي أقل من عشرة تغسل أو تيم وتصل ولا يحل وطؤها حتى تغسل أو تيم أو يحض عليها أدنى وقت
صلاة كاملة اه سندی (قول المصنف ومعاد الخ) للتأدي من كلامه عطفه على ما لا يجوز التيم به
فيكون قوله في محالها بسا للوضع وهم الجواز لا الاحتراز والقصد بيان عدم الجواز بها نفسها
والترغيع في قوله فيصور الخ على مفهوم قوله عماداً إشارة إلى أن من قال يجوز التيم بالمعادن ما دامت
على الأرض ولم يصنع شيء منها بعد السبيل لا يجوز كان يلقى براد الجواز بها نفسها بل بما عليها ويحتمل
أن يكون العطف على ما يجوز به التيم ويكون فصد بالتفرع الإشارة إلى أن الجواز في الحقيقة عما
عليها لا بها نفسها تأمل (قوله هذا الخ يظهر إذا كان الخ) قد يقال بل رادها مما سبب كان يترجم ما بل أراد
ما إذا اخطأ الفضة والذهب المسبوكان بتراب مفصل عنهما (قوله قال في البرهان إن رواية الحسن هنا
أحسن لأن مجرد الكراهة الخ) لعل وجه ظاهر الرواية أنه وإن كان الموجود في التأخير مجرد الكراهة
الأنه لتعاقب جسد الميت بالصلاة كسفي مجرد الكراهة لجواز التيم لقول لم يتوقف على البصر عن الماء
وحيث اختلف الترجيح فالمصير إلى ظاهر الرواية هو المعلوم به تأمل (قول الشارح أي كل تكبيراتها)
هذا إنما يظهر على قولهم أن المسبوق إذا جاء بعد الإيماء فاته الصلاة لا على قول الثاني من أنه
يدخل بقاء الصلوة وعلى قوة الفتوى كما يأتي في الجنازة (قوله وهو محمول على ما إذا خاف خروج
الوقت إذا ذهب الخ) فيه أنه إذا خاف خروجه تيم اجاباً كما هو صريح القهستاني وغيره وموضوع
التخلاف ما إذا لم يخف خروجه ولا الإدراك لأنه إذا خاف خروجه تيم اجاباً وإذا إدراك الإمام
لا يباح له التيم اجاباً ثم في الصراخ اختلاف المتأخر أي في أصل المسئلة فهم على أن الخلاف اختلاف
عصر وزمان فكان في زمنه سبحانه الكوفة بعدة لولا انصرف للوضوء زالت الشمس خوفاً الفتوى فأمروا
زمنها جباية بقدره فباعتقالية وفي زمنها ومنهم من جعله رهاً ابتداءً بانها منظر إلى أن
اللاحق يصل بعد فراغ الإمام فلا فتوى وأوجبه نظر إلى أن الخوف باق لأنه يزعم فمعه رهاً علوس
يصدق صلواته من رد سلاماً وتنهت ومنهم من جعله مبدأ على مسئلة أخرى وهي أن من أفعد صلاة العبد
لأقسام عليه عنده فيقول لا يبدل وعند جماعه عليه القضاء فيقول لا يبدل والأصح أنه لا يجب عليه
القضاء عند الكل اه بمجرد اختصار (قوله فينبى العمل به استحاط الخ) لكن قد يقال أن الاحتياط هو
العمل بأقوى البليين وأقواهما العمل بالقول العصب بالنسبة إلى المقلد وصلاته بالتيم ذلك يكون مصلحاً

بدون طهارة على القول الصحيح وهو وان لم يكفر بذلك لكونه مصليا طهارة في الجلسة فقد قيل بصحتها
 لكنه امر فرج فلم يكن أخذنا بأقوى التلبيين ولا نه انما عرض جلب المصلحة ودفع المفسدة فدفع
 للمفسدة الأولى وصلاته بالتيمم مصلحة فامة الصلاة في وقتها وتركه دفع مفسدة الصلاة بدون طهارة
 فيكون أولى سندی عن الرضى **(قوله)** وفيه مخالفة لعزاه اليه الشارح من وجهين (الح) تندفع
 المخالفة في الوجه الأول بان المراد بالذواع ما كان فيه اصبع قائمة عند كل قبضة وهو عين الخطوة كما تقدم
 له نظيره في أول الباب وفي الوجه الثاني بان المراد عين الطريق ويساره لا عين فافد الماء ويساره
 فهو مساو لقوله من كل جانب ولما في الحقائق وحديثنا لا يستقيم ما ذكره الشيخ اسمعيل عن البرجندي
 ولا وجه لعدم وجوب طلبه أمامه أو خلفه اذا ظن قرينه فيه والمقصود طلبه غلو من كل جانب ظن قرينه
 فيه لانه يجب طلبه من كل الجهات اذا ظن القرب في جهة تأمل **(قوله)** لكن في الجرح عن السراج
 ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجبا (الح) يحمل ما في الشرح على ما اذا يجب الطلب بان غلب على ظنه
 المنع وعدم الاختار ترفع المخالفة بين ما في الشرح وبين ما في السراج **(قوله)** والاقترب أن يقال
 ان كل (ضوء (الح) لكن على هذا الجواب يحتاج للفرق بين نية الطهارة ونية التيمم حيث صحت التيمم بنية
 الطهارة لا بنية التيمم مع أن من الطهارة ما لا يستباح به الصلاة كالوتيمم بخوف قوت جنازة أو عيسد فانه
 لا شئ في تحقها مع عدم استباحة الصلاة بها **(قوله)** محمول على ما اذا قضيت التأخير فضيلة والا (الح)
 عبارة البصر فضيلة كتكثير الجماعة لانه اذا لم يضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة (الح) نقوله والا (الح) بان لم
 يضمن (الح) **(قوله)** ويحتاج إلى الخلاف أي خلاف زفر **(قوله)** وعليه فيشكل قوله سواء كان
 مسافرا أو مقيما وجه الاشكال أن من في العمران مسارعي ما قرره كناية عن كان في بيوت المدر
 أو الاخوية ومن كان يقرب العمران فيكون من ليس فيه مقصرا في المسافر وحديثنا بشكل التقديم
 السابق وأنشئ به بأنه ما زال شاملا للقيم فان خرج من مصر لأقل من مسافة القصير مع عدم القرب
 منه صدق علم أنه ليس في العمران ولا في الأضيحة ولا في قرية أو مقيم **(قوله)** لانه كان عالما به وظاهر
 خطأ الفتن أي العالم لا يبطل الفتن بخلاف التمسك لانه من أضداد العلم **(قوله)** ووفق في شرح المشية
 الكبير بان الحسن (الح) على هذا التوفيق يندفع التساوي بين ما في المبسوط من نسبة عدم الجواز الحسن
 وما في الهداية من نسبته للإمام ثم ان التوفيق الذي ذكره الجصاص لا يثبت في عبارة الهداية والمبسوط
 فانهما صرحا بختان في الخلاف خصوصا مع تعليل المبسوط الحسن بان في سؤاله مذلة وفي القهستاني عن
 المحيط ان نفسه أي الاعطاء وجب الطلب والا فلا وقال الحسن لا يطلب في الحالتين اه فلا يثبت
 التوفيق المذكورين رواية الحسن القائلة بعدم الوجوب مطلقا وبين رواية الوجوب تأمل **(قوله)** وقد
 يقال أراد الطريق من معصم أهل القافلة (الح) لو حذف قوله من أهل القافلة لم الجواب وبدونه
 لا يندفع الإراد **(قوله)** فعلى ما سبق أي من جواز صلاته على ما في الهداية وعدم جوازها على
 ما في المبسوط كالفي البصر **(قوله)** وقد نقل الوجوب في التمر عن المراج عبارة انه واذ وجب
 طلب الماء على القاهر وجب طلب الدلو ورش الماء في المراج ولو قال حتى استقي ندب الا لا يتعارض عند
 الامام بالمعنى يخرج الوقت وعندهما يستلزم وان خاف ان يفرج لكن لا يجب كافي الغمر وغيره اه فانت
 ترى ان الوجوب في عبارة المراج انما هو لطلب الدلو وعندهما انما هو لا يتعارف خروج الوقت أي انهما
 وان قالوا لا يتعارف وان خرج الوقت لا يقولان انه واجب والامام قال بنديه أيضا ما لم يحض خروج الوقت

مع أن مافي الضم لا يبعد ذلك ونصه القدرة على الماء عليه أو ملكه به إذا كان باعاً أو الإباحة أماماً لك
الرفيق فلا لأن ملكه حاز فثبت العجز وعند الجصاص لا خلاف بينهم فإدخاله على نفسه منه
ومرادهما أن من عدم المنع لثبوت القدرة بالإباحة في الماء لا في غيره عنده فلو قال انتظر حتى أفرغ
وأعطيت الماء وجب الانتظار وإن خاف الفوات أو مافي غير الماء فكذلك عندهما وعنده لا فاعلم رقيقه ولو
وليس معمله أن يتيم قبل أن يسأله عنده ولو سأله فقال انتظر حتى أستقي استجب انتظاره عنده
ما لم يخف الفوات وعندهما ينتظر وإن خرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رقيقه ثوب اه
(قوله استدرك على المتن الخ) فيه أن التفصيل في كلام المحيط عام لا خصوصاً لآلة فهو استدراك على كلام
المصنف الذي موضوعه الماء وعلى ما بناء عليه وهو آلة فتأخيره عنهما هو الاتفاق تأمل (قوله كذا رأته
بخط الشارح) قصد بما ذكره وصف المعرف بالسكر لأن إضافة اسم الفاعل لا تصدق تصرفاً
(قوله وفيه أنه يلزم التصرف الخ) فيه أنه إذا كانت ملك الغير وبعلم أنه لا يرضى بما ذكر لا يمكنه
شرط فهو داخل تحت قوله ولا يمكنه إخراج الخ (قوله قال ط ولا يرضى) أما إذا كان جنباً فظاهر
وإذا كان محضاً فافكر إرضاءه القرائن في الحل الجنب (قوله ينتظر الفرق بينه وبين فاقط الطهورين الخ)
لحل الفرق قيام محل الوضوء في فاقط الطهورين فلا يقطع فرض الوضوء لقيام محله بخلاف سقوطه بالبدن
الخ فإن أغلب الحل زال بالكلية فليقطع فرض الوضوء فوات محله تأمل ثم أبقى السندي ما نصه لأن
فاقط الطهورين يرحوا ذلك المظهر بعد ذلك وهذا أعزاء ولا تعود إلا في اليوم الموعود فلا تكلف عليه
اه ومعلوم أن فلا حكم الكل تأمل (قوله وقال ابن الفضل بالعكس فهمما) وجهه أن المسبب
لشرط لو توافقه برفع الحدث مع بقائه ففصل الغرضان بخلاف ما سبل الوضوء فله بفسخ بشره
(قوله لأن الجنبه أغلق من الحديث الخ) وجهه تقديمه على الميت أن مصلحته نفسه مقدمة على مصلحته غيره
على ما في السندي وقال ط لعل أولويته عليه بسبب أنه يؤدى ما كلفه من صلاة وغيرها فاحتياجه
إليه أكثر من الميت وأما أولويته على الحائض فلا نه لو اغتسل وتيمم جازاً اقتداؤها به اتفاقاً والعكس
لا تصلح إماماً وفي اقتدائها به خلاف محمد حيث قال لا يصح اقتداء المغتسل بالتيمم اه سندی (قوله
فبإسواء التيمم بإقراض الأصل كإسواء الصراخ) قال في البحر وما وقع في شرح النقاية من أن الأحسن
أن يقال وينقضه ناقض الأصل وضوءاً كان أو غسلاً فغير مسلم لأن من المعلوم أن كل شيء ينقض الغسل
نقض الوضوء فالعبارتان على السواء اه هذه عبارته واغترضه في المنع عما قبله المصنوع وقديح
عنه بأن هذه الصورة التي أوردناها على المنع تحقق فيها التيمم لاعتبار أنه صار محدثاً قبله المظهر
الحدث وإن بقي باعتبار الجنبه فقد تحقق في الجملة والنقض في الجسم فكأنه في غيره ما أخرجه من
المقصود منه كما تقدم ولأنه لا يبول في هذه الصورة يكون قد أخرج التيمم عن المقصود حيث امتنع
عليه الصلاة والنس ونحوهما وإن لم تنفع عليه التلاوة ومثلاً وقد كان المقصد ابتداءً من الجنبه جميع
ما لا يصلح إلا بالطهارة فامتناع العجز عليه يكون قد أخرجه عما هو المقصود منه بالتيمم فلهذا
مراد صاحب الصرقات اه (قول الشارح ولو غسلاً) أتى بهذا للبالغة لدفع توهم أن المراد بالاصل
الوضوء حتى يكون موافقاً للكنز (قوله فالتيمم للجنبه بالاتفاق) ليس معطوفاً على الوضوء بل هو مبتدأ
وما بعده خبره واليكون مثلاً لا لأجل التيمم بعد الوضوء تأمل (قوله إن مع في قوله مع الجنبه معنى
بعد) وقال السندي يمكن أن يقال إن مع في كلام صدر الشرع على حقيقة تارة ذلك في صورته ما لو

اغتسل الجنب وبقي في غضون اعضائه لعة وفنى الماء الغنية فتيه لها ثم احدث حدثا وجب الوضوء
وتيممه فوجد ماء يكتفي للوضوء لالة فتيه بان وعليه الوضوء في هذه الصورة يتصور وجود الحدث مع
الجنابة وهذا الحدث وجب الوضوء بسبب وجود الماء الكافي له اه فتأمل **(قوله)** الخ لاس ان يكتفي
أحدهما بغير ما الخ التعمين حل كلام الشارح على الوجه الخامس لا الثالث كما فعله الحنفى اذ المقصود
أن الماء الذي وجد اذا كان كافيا لظهوره الا أنه مشغول بمحااجة التي منها غسل لعة لا ينتقض به تيمم
الحدث لوجوب صرفه لعة لا يعمد رؤيته عاجزيا والجنابة أغلظ من الحدث فصار معدوما في حق
تيمم الحدث بخلاف ما لو وجد ماء يكفيها بنقط فانه ينتقض تيمم الجنابة لوجود الماء الكافي لها بغسل لعة
الباقية لا تيمم الحدث لعدم وجود ماء يكفيه **(قوله)** فيفسل به العفة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي
يوسف ووجه قول أبي يوسف أن هذا الماء مستحق الصرف الى لعة لان الجنابة أغلظ فصار معدوما
في حق تيمم الحدث ووجه قول محمد بن محبوب صرفه للجنابة لا ينافي قدرته على صرفه للحدث ولذا لو
صرفه للوضوء جاز وتيمم الجنابة اتفاقا اه من شرح المتبع بالحق **(قوله)** وقد اعترض بهذا في الصبر
تبع العلة على قولهم الخ نحو ما ذكره في السراج ذكره في المتبع شرح الجميع فلهذا ذكر ان الحدث لو كان
على نوبه نجس أكثر من قدر الفزهم ومعه ماء يكتفي لأحدهما غسل الثوب وتيمم الحدث وهو ظاهر الرواية
وهو قال عامة العلماء وروى الحسن عن أبي يوسف أنه يتوضأ به لان الحدث أغلظ التباينين بدليل
جواز الصلوة مع التباين للضرورة بخلاف الحدث ووجه ظاهر الرواية أن الصرف الى التباينين يجعله
مستباحا بطهارتين حقيقيتين وحكمة فكان أولى من الصلوة بظاهر واحدة ويجب أن يفسل نوبه تيمم ولو
عكس لا بد من إعادة التيمم لانه تيمم مع وجود الماء بخلاف المسئلة الاولى على قول أبي يوسف لانه لو توضأ
بذلك الماء لم يقره الصلاة لانه عاجزيا بوضوء هذا الماء اه فتأمل **(قوله)** فيه يعلم ما في كلام الشارح
فكان الصواب الخ قد يقال اذا انقض مرور النجاسة المذكور يكون ناقضا في التيمم المتكبر بالاوى
واذا كان مرور التيمم الغير المتكبر ناقضا يكون ناقضا بالاوى اذا كان متكنا واذا كان
مرور التيمم عن جنابة الغير المتكبر ناقضا يكون مروره ناعسا ناقضا بالاوى فاسكت عنه ما حوذن كلامه
بالاوى تأمل **(قوله)** ونقل في الترمذ لالة عن البرهان موافقة ان الهمام ثم اجاب عنه فراجعها نص
ما اجاب به الترمذ قلنا قلنا لكن ربما يعرف كلامنا بما بيننا من النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء
نادر خصوصا على وجه لا تتحمله اليقظة المشعربل الماء فليعتبر نوبه فجعل كالسقطان حكما ولان التقصير
منه ولا كذلك الذي لم يلم بالماء وهو قريب منه يؤيد قول الهداية والتام قادر تقديره عند أبي حنيفة اه
ونحوه في الكفاية حيث قال المسئلة مصورة فيما اذا مر تيمم على الماء مشابها او ارباعا في الدابة وهي تسير
والنوم حالة النسي والسير نادر خصوصا على وجه لا تتحمله اليقظة المشعربل الماء وكذا الغالب ان يكون مع
الرفقة ويشعر بوجود الماء ولما كان الماء اعز شي في السفر يتكلمون بوجوه ينادون الى احراره
في الاوى ويحیی منهم افعال تنبه لالة اذا التيمم في حالة السفر في غاية الخفة **(قوله)** وهذا يدل الخ
أى من صدر عبارة العيون **(قوله)** لكن رد على الشارح أنه جعل حكم المسئلة الخ مراده ان
ما ذكره المصنف انما هو حكم مسئلة الفصل الغير المخصوص عليها لاسئلة الوضوء التي نص عليها في
العيون مع ان الشارح حمل كلامه على الوضوء فالتسبب حينئذ في الشارح حمله على الفصل ثم ذكر نص
المذهب في الوضوء لكن ذكر مسكين حكم ما اذا كان جنبا أكثر من مرة أو جميع كاذر المألف ثم ذكر

الاختلاف فيما إذا كان النصف صحيحاً والنصف جريحاً وإن الأصح التيمم ولا يستعمل الماء وإن الحكم في الحديث كذلك كما في الخطوط والخبر والخلاصة اهـ وذكر في الثانية أيضاً كذلك ثم قال وكذلك إذا كان محدثاً جراحات فإن كان أكثر أعضائه وضوءاً لم يستعمل الماء وإن كان أكثر أعضائه صحيحاً غسل الجميع ومسح الجريح وإن استوى تكليفه قال بعضهم لا يسقط غسل الجميع وهو الصحيح لأنه أحوط اهـ فالأخون من عبارة مسكن أن حكم التساوي في الحديث هو التيمم ومن الثانية أنه الجمع وهذا ما فهمه الشارح منها وهذا الاشتراك فيكون المذکور في المتن حكم الحدث في الاستواء أيضاً على أحد التصيين والمذکور في العيون صحيح آخر وحينئذ فالأصوب جعل المتن شاملاً للحدث أيضاً بدون إخراجها عن ظاهره لا إذا دأى به فتأمل **(قوله والبتنى الخ)** نص عبارة البتني بسد مقر وضحه الماء دون سائر جسده تيمم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل بتيمم مطلقاً اهـ **(قوله لأن ذلك ينصرف في عدد كل غيبض مع الصلاة الخ)** لا يظهر هذا وما بعده بل هو من المعاقبة من الطرفين فإن الغيبض متى وجد لا توجد الصلاة وكذلك العكس تأمل ويظهر أن المراد أن وجود الصلاة لا يمنع وجود الغيبض بل يصدق الغيبض أثناء الصلاة فيفسدها ولا يتحقق أثناءه بخلاف الغيبض مع الجلب مثل **(قوله في لزوم أحد التصيين الينفا الخ)** انزوم الينسة على المدعى عند القدرة عليها ولزوم اليقين على المدعى عليه عند العجز عنها **(قوله فيستور قبا إذا دأى الخ)** أي لا في عكس هذه الصورة والله أعلم

(باب المسح على الخفين)

(قوله وهذا) أي الاختلاف السابق **(قوله الأول)** ذكره عند الكلام على الشرط الأول الخ لعل وجه ذكره أنه لا يتأدروا بقرينه من أعلاه الأصح كونه واسماً الذي الكلام فيه **(قول الشارح يبنى أن يصيراً)** قال في الشربلية في تأنيبه نظر لا يخفى **(قوله)** أي يتأمل على جعله المشهور قسم الخ في القهستاني أنه ثابت بما تفرق بين التواتر وقالوا على قياس قول أبي يوسف يكفر بأحد ذلك اهـ فجعل على الكفار عند أن آذانه قريبة من التواتر لا كون المشهور قسم من التواتر **(قوله)** وكان الإمام توقف في إفاذه ذلك أو لم يثبت عنده الخ الأصوب في وجه عدم الكفار عنده هو أن وقوع الخلاف فيه في الصدر الأول وإن ثبت الرجوع عنه يورث شبهة قد اشتهرت للكفر وإن كان منكر الجميع عليه والثابت بالتواتر ككفراً وأبو يوسف يعتبر شبهة حيث ثبت الرجوع عنه ولا يليق جعل الكفار على قوله منبأ على جعله المشهور قسم من التواتر لما نقله عن الضر ومن أن الحق عدم الكفار بانكار المشهور الخ تأمل **(قوله)** أي لا يلزم أن يجعل له صورة الخ وقال عبد الحليم أي لا يلزم تصويره بصورة معينة اهـ أي أنه لا يحتاج إلى التصوير لأنه في التصوير العقل وحينئذ لا رد في الشرح عن القهستاني تأمل **(قوله لا يشك الجواب الماء إلى نفسه)** أي ماء المسح لا ماء الفسل كما في الامداد **(قوله)** وفي حاشية أني جلي على صدر الشريعة أن التقييد بالتيمم الخ في حاشية عبد الحليم ما يفيد اشتراط التيمم في المتن لا في الجلبين وعبارة ذكر المصنف الموردين ثلاثة أحوال يجوز المسح عليها وقدم الأولى لكونها مختلفة فافهم في الأصل فكان تصديهما أنسب وذكر الثالثة لأن الجواب أهم من كونه نجساً ولا فطن أن كل فائدة وتزيتها كتبت عليه أو لا تراها وذكر الثالثة لأن الجواب أهم من كونه نجساً ولا فطن أن كل فائدة وتزيتها كتبت عليه لا يخفى **(قوله)** أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف أي حكم المسألة في ذاته وإن كان مخالفاً لما

قال في حاشية مصدر الشريعة (قول صلى الله عليه وسلم قبل المثل) أي والعصر بعده قبل وقت الحدث
(قول) ولشأن أن الخلف كم متصل لعل حقه لأن خرق الخلف كم متصل فإن المتصف بالكرة أو الكبير
الخرق لا الخلف أو أن الكلام على تقدير مضاف (قوله الرغ) هو المفصل بين الساق والقدم
قاموس (قوله الآن يجاب عن الإشكال بأنهم شواذ الخ) لا يستقيم هذا الجواب فإذا لم يصح منه
التيه للوضوء لم يفسد أعضاء جميعا ولا تنكفي منه جميع خفيه بل الصواب في الجواب عن الإشكال
أن تصور جالوت مضافا مسنن وفيه غسل وجليه وضاف ذهابهما من استعمال الماء البارد (قوله)
لكن علمت الفرق بينهما وهو أنه يلزم الخ قد علمت ماقى الفرق المذكور وأن من قال بعدم التيمم لخوف
البرد دائما قال به لعدم تحققه وأنه مجرد توهم فيلزمه أن يقول يغسل الرجلان لا التيمم ولا يبقاه طهارتهما
تأمل (قوله أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقب الخ) فيه أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف
وماروي قول الإمام كما هو صريح نرح الوفاية الشنخي ومحمد بن عبد الله السبع بقا مقدر ما يجوز
السبع عليه وهو ثلاث أصابع فلا عبرة بخروج أكثر العقب ولو بنية الترفع على قول أبي يوسف الذي سنى
عليه المصنف تأمل من السندي (قول الشارح وكذا القهستاني لكن باختصار) عبارة
القهستاني ونافسه خروج العقب إلى الساق أي ماقى الخلف ويحتمل أن يراد أن القدم بعلاقة الجردية
فإن خلاصة التداولات أن خروج القدم ناقض للاخلاف وأما خروج أكثرها ونصفها أو كل العقب
أو بعضها أو قدر ثلاث أصابع من ظهر القدم فمضاهي خلاف الصحيح هو الأول كافي الكافي وأكثر المناشخ
على الآخر وهذا كله أذا بدله أن ينزع الخلف فخر كره أما إذا زال السعة أو غيرهما فلا نقض بالإجماع كما
في النهاية فتوهم بعضهم أن قوله وهذا كله الخ راجع لاختلاف المذ كور فكانه قال عمل هذا السلف إذا
بدله أن ينزع الخلف ولا شأن أن هذه الخرق للإجماع ولدفع هذا التوهم أشار الشارح أن اسم الإشارة راجع
للقصير والالعقب لا للجميع ما قبله حيث قال وما روى من النقض الخ وعبارة النهاية صريحة في ذلك
ونصها على ما في حاشية القهستاني قلت انما يبطل مسم الخلف بزوال العقب عن مكانه أذا بدله أن ينزع
الخلف فخر كره لا ينزع حتى زال عقبه فاما إذا زال عقبه فليعتبره الخلف أو لم يأت آخر وليس من نيته نزع
الخلف لا يبطل المسم إجماعا اهـ وحديثين لث أن نسبة القهستاني للوهم ليس لإيهام كلامه النقض
بمجرد التصريح فإن في صدر كلامه ما يدفعه بل لأن كلامه يوهم أن خروج القدم ونحوه مما ذكر لا ينقض
الإدراك بفعله وعبارة الشارح في شرح الملتقى وقيد بنية الترفع فإن لم ينزل نقض بالإجماع ولذا عبر
في الجمع بالأخراج كما علم من البرجندى معر بالنهاية وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم بعضهم
أنه خرق الإجماع وليس كذلك الخ وليس فيها ما يدل على رجوع الضمير إلى الله لما روى (قوله يلزم منه
القول بالنقض الخ) هذه الملازمة بمنوعة (قوله تنه الخ) في الهندية معر بالسراج والظهرية ولو لوضوء
وربط الجسيرة ومسح عليها وغسل وجليه وليس الخقين ثم أحدث يتروا جميع على الجبار والخقين
وأن يرتب الجسيرة قبل أن تنقض الطهارة التي ليس عليها الخلف فإنه يغسل ذلك ويمسح على الخقين وأن
يرتب بعد أن تنقض تلك الطهارة فعليه نزع الخلف اهـ وأعلم أن الفرق الذي ذكره المحقق لا يظهر
فارقا بين المستثنين فإن ظهور الحدث السابق بالبرم متحقق فيهما ولذا زعم غسل موضع الجبار وفيها بل
الفرق هو أنه في الأولى تيمم بعد غسل البدن الأيسر لم يكن على طهارة تامة وفي الثانية تيمم أن الله على
طهارة تامة وقت الحدث وحينئذ لا يقع منه في الأولى في الترانحية عدم وجود شرطه فلا يلزم عدم

ما ذكر من التوافق تأمل **(قول ثم تخفف)** أي ثم أحدث **(قوا)** وفيه مسئلة بحجية وهي الواسفان فلما دخل في الصلاة سبقه حدث فعدا إلى مصرع الوضوء فثبت مدة الأقامة قبل العود إلى مصلاته فثبت قياسا لأنه ضابط في الصلاة لا استحبابا ولو لم يتم حتى عاد فلا كلام في انتقال مدته إلى السفر لكنه يتم الصلاة هنا وهي بحجية حيث عدم مسافر إلى حق المسح بمقاي حق الاتمام اه لكن في العبر قد علت أن الصبي بطلان الصلاة **(قول)** معناه عدم جواز الترتل الخ لكن بعد اراءة هذا المعنى أن القول بالوجوب عند الكل مقابل لما قبله من القول بالوجوب عنده والقرضية عنده ما وعلى ما قاله المحشي يكون هذا القيل عين القيل الأخير وحينئذ لا تصح مقابله به وتظهر المقابلة يقضى بأنهما قولان مختلفان لكن قد يقال يكفي إصبتها المغيرة الصورية وكان قائلا صدر منه العبارة الأخيرة وقائلا صدر منه ما قبلها فجمع بينهما باعتبار ظاهر المخالفة تأمل ثم انما في شرح الجميع انما أفاد أن الفتوى على الوجوب بالمعنى الذى بينه المحشي وليس في هذا تصحيح قولهما بالقرضية وان الفتوى عليه وما في المحيط وغيره لم يصح قول الامام بالوجوب انما يصح أنه واجب عنده ثم ما في الصون فيه تصحيح قولهما وأن الفتوى عليه **(قول)** ولم يظهر وجوب هذا التفريع هنا قد يقال انه مفرع على قوله لأنه كالفصل لان اعتباره كالفصل بنى شعبة فيه صدقة امامه اصحابه فصح تفرعهم عليه **(قول)** وعن الثاني المذهب المسح على العصابة الباقية وجهها انها بمنزلة خف فوق خف **(قول)** الشارح بل خفيه) يعنى لمسح على الجيرة وغسل العصابة ثم تخفف ثم أحدث حازه المسح عليهما لان الرجلين مفسولتان احدهما حقيقة والاخرى حكما **(قول)** وهو انه ليس خافا عن غسل ما تحتها ولا بدلا أى ليس بدلا مطلقا بل بدلا بعض احكام الخلف كما في السندی تأمل

باب الحيض

(قول) والاصل يطلق على الكثير الغالب فعلى هذا يكون العطف من عطف المرادف ويحتمل أن يكون المراد بالاصل ما كان حدوثه بدون عارض فيكون عطف مغاير اذا انفاس لعارض الولادة والانقطاع لعارض المرض **(قول)** قيل ولا غرة لهذا الاختلاف قد يقال يظهره في ان النجاسات فيما لو قال بعد الانقطاع ان كنت عائضا فعسى حر يعتق على أنه من الاحداث لاعى أنه من الانجاس **(قول)** على طريق الانقطاع فاستأنى عبارته وأقله أى أقل الحيض أمدته أقله أو أقل المدمن الحيض على طريق الانقطاع ثلاث أيام بالنصب على الطرفية على الأول والرفع على الجبرية على غيره اه واعلم ان أقل وأكبر بعض ما يضاف اليه ولا يخفى أنه على الأول يصح أن يقال أقل الحيض بمعنى المناعة أو الإدم كثر في ثلاثة أيام بلازوم دعوى الانقطاع وكذا على الثاني والثالث يقال مدة أقله أو أقل مدته بالمعنى المذكور ثلاثة أيام ثم على الاحتمال الأول اذا قرئ ثلاثة بالرفع احتجج للاستخدام ان الثلاثة ليست حيزا بالمعنى المذكور بل بمعنى المدة تأمل **(قول)** حق العبارة أن يقال الخ لم يظهر ماوجب قدا عبارة بل هي مستقيمة مساوية لما قاله المحشي اذ كلما تحقق قولك بعد نزوح أقل ولو لم يتحقق قولك قبل نزوح أكثر ولو انفاس ما يخرج عقب أكثر الولد **(قول)** فتتقاضى عدتها بنسبة عشر شهرا الخ لإحتمال أن الطلاق كان بعد ساعة فلا تحسب تلك الحيضة وذلك عشرة أيام الاساعة ثم يحتاج إلى ثلاثة أشهر وثلث حصص **(قول)** وتظهر أن حكمها في الاستبراء حكم المدة لم يظهر وجه ما استظهره ثم ظهر أن مراد المبتدأ من لهاظهر صحيح فقط فهذا حديث أنه صحيحا يكون حكمها

حكم من لها طهر صحيح فقط ويكون طهرها في زمن الاستبراء خمسة عشر وجبة **(قوله أو آخره)** أي أو وسطه **(قول الشارح أربعة عشر)** ثم لا يميز بها في أحد عشر اه من شرح البركوة **(قوله أو أتمى مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة الخ)** أي بان طالت عدتها فما جابت فرجها بدوامتي رأت حصة من لافه حيض وإن يكن في أيام حيضها **(قول الشارح قبل هوشى الخ)** عبرته بقبيل إشارة إلى ضعفه والراجع أنه عبارة عن انقطاع الدم أو لونه بالكلية **(قوله واستظهر في النهر الثاني)** عبارته مقتضى النظر أن يقال بحمرة مباشرتها حيث كانت عجاين سرتها وركبتها لا بماذا كانت عجاين سرته وركبته كما إذا وضعت يدها على فرجه **(قول الشارح لدون أفله)** يعني لم يبلغ ثلاثة أيام **(قوله قلتي قد يفروق بين تحقق الحيض وعدمه)** التعليل الآتي من أن العود في العادة غالب يفيد عدم الفرق مع أن الأصل أن الدم حصص **(قوله لأنه لا اغتسال عليه لعدم الخطأ)** بظاهر على القول بأن النكاح غير مخاطبين بفروع الشريعة فصلا وظاهرا أن على مقابله يكون حكم الكتابة كالسلة ولذا قال الحوى عقب قول الأشياء وإذا انقطع دم الكتابة لا أقل من عشرة حمل وطؤها غير إلا انقطاع ولا يتوقف على الغسل لأنها ليست من أهله ما نصه بناء على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع في الفعل **(قوله ولعل وجه شرطهم الصلاة به الخ)** وقال الرضى وجه انتظار الغسل في حل الوطء أن زمن الغسل من الحيض قبل العشرة فلو وطئها قبله كان وطئها في الحيض وكذا لو تمت لإيحل وطؤها لأنها لو وجدت الماء بعد ذلك بطل تيمها ويجب عليها الغسل فيكون وطئها في حال الحيض بخلاف ما إذا صلت بذلك التيم فإن حكم الشارع بحصة تيمها حكم بخروجها من الحيض اه **(سندى قوله بحرج من الحبس)** بخوف في الكفاية وعجزاً عما لا يشاء وبخروجها لكن ما قاله في حق القرين وانقطاع الرجعة والتزوج بالآخر لا في جميع الأحكام الآتية إذا ظهرت عند غيبوبة الخ **(قوله وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل الخ)** بما قاله محل نظر وتأمل فإنه لم ينظر لفرق بين الصلاة والصوم بين القرين وانقطاع الرجعة وجواز التزوج فأننا لا نحكم بظهورها فيما ذكر إلا بأحد أشياء الانقطاع لعشرة أو صيرورة الصلاة ديناً في ذمتها أو الاغتسال أو التيمم بغيره **(قوله ثم إذا انقطع لعشرة لا يجب عليها القضاء إلا إذا أدركت زمن الصلوة كذا كره الشارح وفي الصوم إذا انقطع لأكثره قبل الشهر ساعة ولو قلت بجزئها الصوم ويجب عليها القضاء وإذا كان مع الشهر أو بعده فلا ذكرك في العناية إذا كان دون العشرة فإن فيه مدة الاغتسال من جهة حيضها فلا بد أن تدرك من الوقت مقدراً ما عكسها أن تغسل فيه وتحرم للصلاة لتصير مدة تجزئ من الوقت بعد الطهارة ليجب عليها قضاء تلك الصلاة اه وقال الزبلي قوله أدنى وقت صلاة وهو ما إذا أدركت من الوقت بقدر أن تقدر على الاغتسال والصلوة لأن زمان الاغتسال هو زمان الحيض فلا تحب الصلاة في ذمتها ما لم تدرك قدر ذلك من الوقت الخ اه **(قوله)** وهذا صريح في فائدة هذا الحكم لهذه المسئلة الخ زاد الحوى في حاشية الأشياء من فن الفرق والجمع في الاستتبات على ما نقله عنه السندى أن الغسل من الحيض فرض بالكتاب وأما النفاس فلا يلز بالاجماع وسقط الوطء فيه فافرق على ما في الجسر والنساق في حكم الرخصة مرض الموت وتبعاتها من الثلث وضوء الحائض مستحب لأن الحيض يكره تنقضى العادة ولو كان حدها الجلود هي نفساً لا يتخذ حتى يخرج من نفاسها بخلاف الحيض اه فعلى هذا يكون الخلاف في التكفير عما هو في وطء الحائض لا في النساء تأمل **(قوله ويؤيده ظاهر الأحاديث)** أي حيث اقتصر فقها على تصديقه بما ذكر ولم ينص فباعي تصديقها أيضاً **(قوله والاولى عدمه كذا القيد الخ)** قديقال ان قصد المصنف بيان عدم**

منع دم الاستحاضة للصلاة ونحوها لا يبان حكمه مطلقا بدليل قوله لا ينع صوما الخ وهذا انما يكون
بشبهه بالرقاق الدائم وقتا كاملا ولو حنف لقطعة دائمة لا يستقيم المطلق قوله لا ينع الخ والاحسن جعل
قوله وقتا كاملا راجعا الى كل من الشبه والمشبه به كما ان ضمير لا ينع راجع لكل منهما ويكون مفهومه
انه اذا لم يكن دم الاستحاضة وقتا كاملا يكون مانعا للصلاة ونحوها تأمل **(قوله)** وعليه فيم في الدم فيقال
الخ) أو يكون تعريفه شرعا هو تعريفه لغة **(قول الشارح)** والأفذا تخرج الخ) قال الرجعي هذا
ظاهر على قول أبي يوسف الذي جعل النفاس احمالا دم وأما عند الامام الذي يجعله نفس الولادة فينبغي
أن تكون نفسا عنده مطلقا اهـ سدى **(قوله)** وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة
ونظ أن السنة فيمن أراد أن يطلقها أكثر من طرفة أن يفصل بحضة والفصل بالنفاس لا يتصور
لاقتضاء العدول بالوضع والطلاق في النفاس بدعي كالحيض **(قوله)** فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت
زمانا الخ) وذلك كما اذا كانت عاداتها خمسة في أول الشهر فظهرت خمسة أو ثلاثة أيام من أولها ثم رأت
أحد عشر يوما فاحضت خمسة من أول ما رأت اهـ شرح يركوي **(قوله)** فان كان الواقع أي زمن
العادة **(قوله)** مساويا لعاداتها الخ) أي كما لو ظهرت خمسة رأت قبلها خمسة وما بعدها وما دما فحسبتها
حيض ولو وقعها بين يمين ولا انتقال وقوله والا انتقلت العادة عند الخ) ونظ كما لو ظهرت وبمين من أول
خمس ثم رأت أحد عشر يوما فالثلاثة من عاداتها حيض اهـ منه **(قوله)** فان لم يتساوا أي العادة
والمخاضة **(قوله)** لكن يشك على ذلك قول البصري الخ) يمكن أن يقال أن مراد الفقهاء انها متعام
استبانة الخلق ولا ينافي هذا أن يبدأ الاستبانة يكون في أقل من ذلك وعلى هذا يكون لفظ المطلق المضاعف
ضمير مفردا مضاعفا فيم تأمل **(قوله)** فائدة هذا الحكم الاعتداد بالاشهر الاطهران فائدة الحكم ارتفاع
الطلاق في حد الاياس به اذا عتدها بالاشهر لا يتوقف على الحكمه **(قوله)** لكن صرحوا بان ما علم
التام الخ) أي يقتضي ما صرحوا به أن لا يكون الزكامة نفاسا بالاولى لانعانه من الرأس الذي ليس محل
التباسة وانعائه الاول من الجوف الذي هو محلها لكن يفرق بينهما بأن الزكامة خارجة عنه بخلاف
ما علم التام ولومنتنا **(قوله)** والنقطة في القاموس النقطة وكسر وكفرحة الجسدي والبرة
(قوله) البنة خراج صغير قاموس **(قول الشارح)** بان لا يحدث في جميع وقتها الخ) يصلح تصويرا
للاستعجاب بقسمه فلوا نزع قوله ولو شك الكنان أتم ليكون تصويره بغيره بغيره الحقيقي والحكمي
(قوله) ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الصلاة أي لعدم الاستيعاب **(قوله)** فان لم يمكن
التوقف بحمله على ما في المتن الخ) أي بان يقيد قوله أن يصيبه مرة أخرى بالصلاة ووجه تأييد هذا
الحيلة لهذا التوقيف أنه قال ان تأملى وسكابة الاجماع في عبارة الرازي لعلها مبينة على عدم اعتبار
القول بعدم الوجوب أصلا لضعفه **(قوله)** بخلاف من واستثنى لعل فانه لا يصح مستثنا لان الصلاة
كما لا يجوز مع الحدث الاضرورة لا يجوز مستثنا الا لعلها فاستواو برح الاداء لم يميز احراز الاركان
فنع **(قول الشارح)** وردة لا يبقى زاد على في القهستاني عن الرازي لولم يالج مع القدرة عليه وصلى مع
السيلان لم يجز اهـ وفي السراج لو كان في حلقه جرح اذا حصد سال وانما لم يسل وهو يقتدر على القيام
والركوع والسجود فانه يصلي قاعدا بالاعاء ومع هذا الوصل فاعلموا ركع وسجد جاز وكذا اذا كان رجلا
جرح اذا قام سال واذا قعد لم يسل أو كان اذا قام لم يسل وله واذا قعد استسئل أو كان شيئا كبيرا اذا قام هز
عن القرواة واذا قعد قرأ جاز أن يصلي قاعدا في هذه المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب لا يستر

جميع بدنها قائمة وبستر قاعدة جاز أن تصلى قاعدة وإن كان جرحه إذا قام وقعد سال وإذا استقر على قفاه لم يسلم فله يصلى قائما ركع وسجد ٨١ سندی والله سبحانه أعلم

باب الانجاس

(قوله ولا يسقط وجوب انزاله بعد ذكر) أي مع قيام المحل فلا ينافي السقوط بمعنى عدم الافتراض ابتداء في المسئلة الآتية تأمل (قوله وحاصله أن الانجاس ليس جمعا الخ) لكن ما في العباب مبني على بقائه لفظ النص على مصدر بته فلا ينافي ما في الشرح من جمعه جمعا لأنه ناظر لما بعده من اسماء ولا مانع من كلاً للتأخر بن تأمل (قوله فلو قال المصنف رفع خبث الخ) قد يقال لم يقل رفع خبث لأنه رجع عما يخفى معناه فصاح إلى التفسير اه سندی (قوله الانماء المطلق) أي لا ينقسم من المباحات فلا ينافي أن محمداً يقول بالطهارة بانقلاب العين على أن موضوع كلامه الصرازة الخاصة وأنه لا يجوز إلا بالماء المطلق وانقلاب العين ليس فيه إزالة النجاسة أصلاً حتى رد عينه بل فيه انقلاب عين من حقيقة إلى حقيقة أخرى تأمل (قوله ولعل فيها) قال المحقق هكذا غطاه وعلفه فيها أي النعل والجمر لفظاً الحديث اه وللفظ الحديث على ما في السندی فعليه بالتثنية (قوله الخ) هو امرار جرم على جرم صكا قاموس (قوله) لكنه قال بعده والأقرب الخ الحسن الرجوع لما في شرح المنية والنيابيع فانه صريح فيما قاله الشارح من الفصل وما استدلل به في الحلي من عبارات مشاهير الكتب لاثبات الكراهة التزمية يمكن إرجاعه لما قاله الشارح (قوله لصغيريته وضعف بصرة قاموس) أي وانخفض صغر العين وضعف البصر كما فيه أيضاً (قوله) وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل وكذا على مقابله تأمل (قوله) والمراد ببيع مادون الكمين لا ما فوقهما الخ الظاهر أن اعتبار قدر الربع مادون الكمين إنما هو على مقابل القول باعتبار ربع جميع الثوب ولو كبر تأمل (قوله) لأن المتن يقتضي نجاستها بما الخ قال السندی التصيير بالفعول صورة النجاسة في دم السمك وتناولها من الدم النجس وعدم الاتفاق على طهارتها وإن كانت هي المذهب اه (قوله) وقول الخلاصة الماء المختار أنه نجس إذا كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر فيه أنه إنما اعتبر في الخلاصة الزيادة عن الدرهم لصلية الثوب لا لصلية الماء تأمل (قوله) لكن قد يفرق بينهما بأن البول الخ) تأمل في هذا الفرق لم يظهر منه ما يفيد عدم صحة الحاق مسألة البول المتصل بمسألة الدهن تأمل (قوله) ولا ينفعه هذا التأويل) أي يحمل كلام القنينة على ما إذا كان الرش أكبر من رؤس الأبر (قوله) والأفضل ضرورة فيه أنهم اعتبروا أصل الضرورة للقول بالفعول ولا يشترط تحققها في كل شخص كما ينص ذلك بما هو في العفوات كقول بالغفوع الدرهم وعن الرش ونحوها الضرورة فاتهم لم يشترطوا تحققها في كل شخص (قوله) وأيضاً فإن الجاري فيه فصل وهو الخ) التفصيل الذي ذكره في الجاري لا يصلح دليلاً لإثباته إبقاء المتن على ظاهره فإن مفاده أنه لو حمل على الجاري لا يصح إطلاق القول بالنجاسة لهذا التفصيل فيقال لو أتى على ظاهره من شموله الزود بقية لا يصح إطلاقاً بالنسبة لقسم الجاري إلا أن يراد به ما قبل الجاري وعلى إرادته الجاري كما فعل الشارح ثم نفت الإشارة للحلاف الشافعي أن مسئلة الخلاف تعلم الأولى كما ذكرها في التفصيل في الجاري قد نبه عليه الشارح مع حكاية الخلاف فيه فاصنعها الشارح أم غائبة من إبقاء المتن على ظاهره (قوله) أما الثالث فهو نجس عنده الخ) أي وعكس على الثوب بالطهر لا بمجرد وضعه في الماء ولا يتنجس الثوب بمخالطته الماء النجس للضرورة وفي السندی وأما الماء الثالث فهو

طاهر عندهما إذا انفصل أيضا لانه كان طاهرا وانفصل عن محل طاهر وعند أبي حنيفة نجس لأن طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت وانما حكم بشربها بطهارته المحل عند انفصاله ولا ضرورة في اعتبار الماء المنفصل طاهرا مع مخالطة الجسد اهـ **(قوله)** أما على القول الثاني أي القول بأن قلب الحفائي غير ثابت **(قوله)** هذا سهو من الشارح الخ القول بعدم وجوب الاعادة في الصور المذكورة نقله في الخزانة حيث قاله فلو صلى مع هذا التوب صلوات ثم ظهر أن النجاسة في الطرف الآخر لا يجب عليه اعادة الصلاة فلو نظمها الشارح لكان أسلم اهـ سندی **(قوله)** لكن فيه نظر لانه يلزم عليه الخ لا تكرر فانه على جعل الدم لائقين ونحوه من النجاسة الغير الميثية يكون تطهيرها بغسله الطين طهارة محلها ولا يكون الا بعد زوال عنها وعلى التقدير بالثلاث لا بد من زوال الأثر أيضا في الدم المذكور ونحوه فان من قدزها انما قدزها اتباعا لقلب وهذا من غيره كما يأتي له تأمل **(قوله)** تبع الطهارة البدل الخ عبارة كطهارة الخ **(قوله)** كما فسره به في الصبر والتحقيق وفسر الأثر في المنبع بالطعم سندی **(قوله)** وظاهره الخ أي المتن لا القهستاني فان فيه التصريح بغيره ان بشق الزوال **(قوله)** وجب زوال عينه وطعمه وريحه الخ انما يظهر على القول الثاني المذكور في المحيط في مسئلة غسل الثوب عن الخمر والأفلا يظهر فرقي بين ريح الخمر والدم تأمل ثم ان مسئلة ذلك المنة انما شرط فيها زوال الدوسومة ولم يشترط زوال الريح فلا تصح خصصه لهذه المسئلة لا بالنسبة الدوسومة **(قوله)** وأما حكمه ببعضه فينبغي جوازها فيه انما اذا كانت غير مائية المولد ولها دم سائل فهي نجسة لا يجوز بيعها لعدم جواز الانتفاع بها بخلاف السرفين وما به دونه فانه يجوز الانتفاع به فيجوز بيعه **(قوله)** والفرق بين الوضوء وبين السن الخ قال السندی لما قيل ان يقول ان الدم السائل للمجعد ونجس فقه فوه عن النجاسة أيضا ما عدم وجوب غسل العين فيما لا يكتحل به كحل نجس فلا مريض أحد هاتهما له لم يكن عين النجاسة بل هو متنجس وثانيهما ان غسل داخل العين واخراج الكحل منه لا يلحقون ضرر اهـ والظاهر ان الحديث المذكور لا دلالة له على شيء في مسئلتنا **(قول الشارح)** بل يستصحب في غيره سجد أي الدهن المتنجس لا يولد المنة اهـ سندی وبه يستقيم كلام الشارح **(قوله)** وهذا شرط في غير البدن ونحوه الخ لا حاجة الى ما ذكره فانه داخل تحت قول الشارح والافقاعها كما يأتي له والمراد بالتشرب التام منه **(قوله)** المتخذ من البردي بالفتح نبات قاموس **(قوله)** ويختلفه غيره مرارا بالجرى الخ لا يظهر في مسئلة الغدير فانه لا جرم فيه ولذا لم يكتف بجرد الغمس فيه لتحصيل سنة التثديف في القفل كما تقدم فالظاهر ما يأتي عن السراج تأمل

(فصل في الاستبراء)

(قوله) وأيضا فانه لا يشمل ما لو أصاب الخرج نجاسة الخ فيه تأمل فان ما في المغرب كتحريف الشارح لم يقيد النجاسة بالخارج منه تأمل **(قوله)** يجعل الأول على ما اذا لم يكن مستأجرا أي وحل ما في البصر على ما اذا لم يكن الجسد لغيره ولم يكن مستأجرا **(قوله)** أول يكفوا بصرهم أو بمعنى الواو فان ترك الاستبراء انما هو فيها اذا لم يجسد سراج عدم كف بصرهم تأمل **(قوله)** استدلال على سقوط اعتبار ما على الخرج الخ لا يخفى أن مندخول لام التحليل هو اللبيل فيكون الكلام مسوقا للاستدلال على عدم كراهة الصلاة معه بسقوط اعتبار ما على الخرج ففي كلامه قلب ويقال سقوط ما على الخرج بدل على عدم الكراهة ولو بدون استحجار مع أنه انما هو فيما اذا حصل الاستحجار **(قول المصنف)** كما كراهة استقبال القبلة قال في الهداية

مطلب اداسة مد الرجل
جهة القبلة ترتيب الشهادة

ويكره استقبال القبلة بالفرج في بيت الخلافة عليه السلام نهى عن ذلك والاستدبار بركه في رواية لما
فيمن ترك التعظيم ولا بركه في رواية لأن المستدبر فرجه غير مواز للقبلة وما ينطعمه إلى الأرض بخلاف
الاستقبال لأن فرجه مواز لها وما ينطعم منه ينطع لها اه قال في العناية بعروض هذا ما جاء في حديث ابن
عمر اه عليه السلام قال لاستقبلوا القبلة بضائط أو بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا أحب اليه
محول على أن المراءية أهل المدينة لانهم اذا استدبروها صاروا متوجهين إلى بيت المقدس فكان مكررها
اه فعلى هذا الجواب بركه استقبال الحرم المكي أيضا ولم يكن متوجه نحو القبلة وكذا على ما علق به
لرواية الأخرى من ترك التعظيم (قوله) وهذا يقتضي التحريم فليصروا ماسين محمول على ما اذا اعتاد
الرجل اليها فلا تغفل شهادته لأن الصغيرة تكون كبيرة بالداومة فلا ينافي ما هنا من كراهة التزبه (قوله)
ثم هذا يعني عنه ما قبله) ظهر له لأنه لا اغناء له في الثقب المطلق وما قبله في المضاف إلى الفارة ونحوها ولا
يلزم من الكراهة في الأول الكراهة في الثاني (قوله) فبذلك في التزبه بقوله واليهاء بهب الخ
مقتضى لعل السندى عدم التقيد ونصه مشبهة تلوث بعض المراءية من في الخبيثة ولو برائحة الخبيثة
(قوله) لفتحه كافي البرهان عن أيدينا الخ) أهذا السندى أن ما ذكره الشارح أخرجه الترمذي
والسلفي وإن أرادوا زيادة بعد منعه ثم يقتل فيه وفي رواية ثم يتوضأ فيه الحديث اه (قوله) وعليه
فهو مستدب الخ) فيه أن ينبغي عند الإطلاق الوجوب غالبا فهي موافقة لما قبلها (قوله) وينبغي أن
يفضل الخ الخ) هذا اتفاقا يظهر فيما احتسب بعد الوضوء فعالية الشيطان ومذهب الشافعي
موافق للذهب في انتفاض الطهارة بظهور الرطوبة على الطرف الخارج ويقول الشافعي بعدم صحة
صلاحيته ما اتصل طرفه الداخل بصبغة بدون اتصال طرفه الخارج بها (قول الشارح) بشرط إزالة
الرطوبة الخ) قال ابن التينة الذي يظهر أن هذا فيما زاد على الدرهم وأما فيه فلا يشترط والعين فضلا
عن الرابطة ثم قال لقاتل أن ينعى بهن هذا في حق الخ لاذ لم تنفع الصلابة بالماء كنه الماء غسل وذلك
تجاوزت الموضع فزادت على درهم وبقي أثرها هو الريح فلا بد من زواله لتصح الطهارة اه انتهى
سندى (قوله) ولوعبه كافي نور الإيضاح كان أولى) قال السندى الأول ما في نور الإيضاح لعمومه الريح
والطعم ويمكن أن يقال بأن ظهور الأثر يدل على وجود العين فينبس به ما أصابه وقد أشار الشارح إليه
بالمسئلة التي تلها فلستغنى هنا بذكر العين عن ذكر الأثر وفي الثانية بعكسه ليعيد لزوم أحدهما الآخر
وهذا في صناعة البديع سعي احتياكا اه (قوله) وبخلافه ما في النخيرة وغيرهما مما حمله اه ان
غلب الخ) يظهر عدم الخلقه ومجمل كلامه على تفصيل النخيرة وبدل على ذلك ما ذكر الفرق بين
الاول والثاني بالآتي في كلامه غاية الإيجاز تأمل (قوله) الآتي في النخيرة والوضوء والغسل الخ) عبارته
في الخطر والإباحة الآتي في الوضوء وأنه خلف وهو التيمم بخلاف سائر العودة اه تأمل (قوله) ولو
أدخل في أصبعه مراءية كقول العم بركه عنده) وجه الكراهة استعمال الصلابة لأن المصلحة نجسة
بمجاورة ما قبلها من الصلابة فلو غسلها وكانت من ذكبة فلا كراهة فيما يظهر (قوله) لا ينقص عند أي حبيفة
وأبي يوسف) وأما عند محمد فينبس لأن الماء المالح لا ينجس لأن بعضه يظهر بعضا وهذا لا يكون إلا الماء
عنده لأن المانع كمال يظهر الصلابة عن البدن لا يظهر بعضه بعضا اه سندى (قوله) ولذا تغفل في التلخاينة
أن رطوبة اليد عند الولادة ظاهرة) عبارة السندى كذلك رطوبة اليد عند الولادة الخ ولعلها أولى فإن
التعليل الذي ذكره غير ظاهر تأمل (قوله) وهو قول محمد والقنوي عليه) الضرورة كما إذا اختلف

(كتاب الصلاة)

(قوله) وقديقال المراد أنهم صارت قربة بواسطة الخ وقال السندي لما كان شأن الخادم استقبال محمد ومعه عتمة مباشرة الخدمة وكان الخلق جل شأنه منزها عن الجهمة والمكان جعل استقبال البيت الشريف قبلة للمصلين احتفاء بالعبادة لظهور المطيع من العاصي كما أنه جعل زيارة البيت زيارة لرب البيت فعنى كونها شرعت بواسطة الكعبة أنه أمر بعبادة الله تعالى بهذه العبادة بواسطة استقبالها (قوله) فهي منه لأنه من متعلق التصديق) فيه أنه حيث كان من متعلق التصديق لم يكن منه بل من متعلق (قوله) وإن كان عيسويا) منسوب إلى عيسى الأصمhani اليهودي (قوله) فقولاه بعد ذلك والأجزاء الأخرى تكرار) أجاب السندي عن التكرار بأنه ذكر قوله والأجزاء الأخرى مع شمول قوله والأجزاء فصل به الأداء له يبنى عليه فائدة وهو ما إذا أتم صلاة العصر إلى وقت التبريد لم يجوز أدائها فيه لأن السبب هو الجزء الأخير وهو ناقص وليبنى عليه أيضا فائدة أخرى من حق من صار أهلا فيه كما أشار إليه الشارح بقوله حتى يجب على مجنون ونفسى عليه الخ (أخر قول الشارح بجزءه) أي غير الجزء الأول (قول المصنف في الجزء الأخير) أو رد عليه في الجزء قبل الأذان من بلغ أو أسلف في الجزء ناقص لا يصح منه في ناقص غيره أو أجاب عنه فأنظره (قوله) لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وإنما هو الخ مقتضاه عدم الإضافه لجميع الوقت الذي الكلا فيه بل الإضافه إلى الجزء الأخير (قوله) الظاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الخ) كله فهم أن المراد بقوله وجوب الوجوب بمعنى الثبوت في النعمة مع أن المراد به وجوب الأداء (قوله) جواب سؤال الخ) الظاهر أن يقال أنه جواب ما ورد على قوله وأول النص وجوبه) أنه إذا كان كذلك كيف صحت تركه صحيح لبله الأسراء وكفى تركه القضاء أيضا وحاصل الجواب أن الوجوب وإن كان ثابتا لا يجب الأداء ولا القضاء قبل العلم بالكسبة والوقت كن أسلم في دار الحرب وعلم الشرائع أبحا لا يجب عليه ولا يجب عليه الأداء ولا القضاء (قوله) لكن الظاهر الأول لأنه بالفتح يقتضى الأمر الخ) اختفاء التكليف الأمر لا يستلزم حصول البعثة أي الرسالة فله قبلها في مقام النبوة يتأق الأمر بالخاص به حيث شذبل يتأق التكليف والأمر قبلها باعتبار أنه شرع من قبلنا وهو شرع لنا فهو ما موبه باعتبار أنه شرع وإن لم يبعث فلا مانع من تفسيره بكلف تأمل (قوله) الأولى من زوالها) يظهر وجوب التائب لوجوب مراعاة اللفظ في المؤثر الجزائي عند رابع التغيير إليه (قوله) وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الإمام في قوله هذا أحد طريقتين والثاني أن المدا على ما رجوه وقد رجح كل من قول الإمام وصاحبه بالفاظ بعضها أقوى من بعض (قوله) لكن برد أن القتل لا يسي غيا البعدان (وال) قد يقال أنه أخلق عليه بعدان (وال) وثالث استئذان من المثلث فلم يطلق على ما وجد من القتل قبل الزوال فأبلى أطلق عليه هذا اللفظ بعد رجوعه تأمل (قوله) وعن محمد يقوم مستقبل القبلة الخ) قال السندي قلت هذا لا يتم إلا إذا كان المشرق إلى جانبه الأيسر وأما إذا كان على جانبه الأيمن كقبلة أهل اليمن فهي صارت على الجانب الأيسر فقد زالت الشمس وإذا كانت القبلة إلى جهة المشرق كاهل جنة فإذا أصابت الشمس قضاها رأس فقد زالت أو كانت القبلة إلى جهة المغرب فإذا أصابت الجهة زالت والله أعلم (أخر قول الشارح من طرف لبهامه) أي من الطرف الذي بجانب الإبهام وليس المراد أن اعتبارا ابتداء المقاس من رأس الإبهام والالائتم التوفيق على الوجه الذي ذكره نعم لأبقي قوله

من طرف إيهامه على ظاهره من اعتبار ابتداء المقاس من رأس الإيهام وجل القول بالسبعة على ابتدائه من طرف سمت الساق أي الطرف المسامت للساق أي نصف القدم حصل التوفيق أيضا تأمل **(قوله)** أو تذكر أنه ملاهافقط على غير وضو (الخ) هذه المسئلة من التبيان الحكمي والمسط الثاني الترتيب ضيق الوقت وتقدم العشاء فيه أذهى فرض قطعي سدى **(قوله)** لتقدم شرطه وسببه وهو الوقت إذا الوقت كما هو شرط لإداء الصلاة لوجوبها **(قوله)** أقول قد يجاب بان قول الجعراخ اعترض الحلي أنما هو من حيث عموم كلام الجعراخ للذكورة وإن كانت غير مرادفة تأمل **(قوله)** لأنه غير المنصوص عليه إذا المنصوص عليه تأخير يوم غيم لاستدانة غروب الشمس **(قوله)** وما في التهر من أن ما في الخلية من أن الظاهر أنه لو أتى ما قبل الاستئذان كان بما غير مكروه **(قوله)** أي إذا حضرت في ذلك الوقت (الخ) حقه أن يقول أي إذا حضرت الجائز وأثبت الأية قبل ذلك الوقت ويجوز إطلاق الكراهة التعرّية على ما لا يصح فعله إلا بان حضرت وأثبت فيه فلا كراهة كالمسألة كمال الشارح **(قوله)** أوفى قضاء فائتة بعد العصر (الخ) وكذا الوقتية كما هو ظاهر من التعليل المذكور وبعبارة الجعري شرح المسئلة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو قوله لا يصح (الخ) **(قوله)** على أن هذا ليس من المواضع (الخ) لما يأتي عن البدائع **(قوله)** بما ذكره قال المصنف هكذا بخطه ولعل صوابه في ذكر ما في الخ فليتأمل اه وفيه أن قوله بما ذكر ما في متعلق بالنع وقوله من بابحة الخ بيان لما ذكره الشافعية وعليه فلا حاجته لهذا التصويب **(قوله)** وقد يجاب بان المراد أنه يصح إذا وقع فيها (الخ) فديق قال إن صحة الأداء وانسروج عن العهد مع ما لو من الحكم بالكراهة الذي وقع قوله وشعقد نفل الخ بيان أنه لم يقدم ما ذكره هنا فائدة جديدة تأمل **(قوله)** ولا يتوبان عن سنة القمر على الأصح الظاهر أنهما لا يتوبان عن السنة في هذه الصورة اتفاقا حيث كان ابتداءهما قبل طلوع القمر الذي هو وقت السنة بخلاف ما يأتي **(قوله)** أطلق ما مع أنه قيد في الثانية وانطلاقة (الخ) لكن على التقيد لا يظهر فائدة ذكر هذه المسئلة هنا لدخولها فيما قبلها وأيضا استثناء سنة القمر إنما يناسب الإطلاق تأمل **(قوله)** وذكر الرجعي ما يفيد ويت الخلاف عندنا (الخ) حيث قال وأما كراهة التنفل بعد الجمع بالمزدلفة كما مضى عليه الشارح هنا فلا تن رسول الله صلى الله عليه وسلم حججة واحدة مع اهتمامه بالطاعات بحيث لا يستطيع أحد ما يستطعمه وقد جعلت قرعته في الصلاة مع فضيلة الوقت والمكان والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى العشاء واضطجع إلى القبر ولم يصل بعد العشاء شيئا ولولا كراهة الصلاة لما ذكره وعلى هذا جماعة من الحنفية والشافعية ومن يقول بعدم كراهة يقول إنما ترك القيام تخفضا على أمته كما كان يحسد ذلك اه **(قوله)** وفي الواقي لمعنى في غيره قال العلامة السدي قلت ولا يخفى أن الصلاة ولو فرض حال مدافعة الاخشين أو الريح أو حال حضور الطعام ونفسه مشغولة بمكر وهمهم أمها لمعنى في غير الوقت فتنبه اه **(قوله)** يعني عنه قوله ويطن وادخل قال السدي بين أي المسبل وبين يطن الوادي عموم وبخصوص يجتمعان فيما إذا كان السبل يجري في يطن الوادي ويفترق بين الوادي فيما إذا لم تكن مظنة لجي السبل إليه وينفرد المسبل إذا كان مستقبل الوادي اه

(باب الأذان)

في التمهيد صدر أي أعلم وقبل اسم مصدر اه وعلى أنه مصدره يكون قياسه الأيدان لأنه ثلاثي

مهووز الالف فز بدفعه الهمة تمن الافعال أصله إنذان قلب الهمة الثانية بأه كالمه والقاعدة في كل
 همةتين سكنت الثانية وتحركت الاولى فانها تقبل من جنس حركة ما قبلها اه رجي ولا يمنع جعله
 اسمهم صدر للتعديل أو الافعال اه سدى (**قوله** أي اعلام بالصلوة أي بارادة الصلاة خاصة فتدخل
 الاذان بين جماعة حاضرين أرادوها لعل يدخل الوقت **قوله** ولما قل أن يقول لوصرح كغيره بالوقت الخ
 لا يسلم ذلك فانه اعلام بالصلوة لا بالوقت فان الشهور أن سبب عشر وعيته كافي الامداد وغيره انه عليه
 السلام لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجهل أخرى وبعض الصحابة يقولون بعض مقاصد بعضهم
 يشغل ذلك عن المبادرة فتشاور الصحابة بأن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي ثلاثون مرة إلى آخر
 القصة فشرح لدفع المخرج قال السدي ثم في حق المنع رد لئلا ثواب الجماعة عند العذر المبرر اه **قوله**
 والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث كل واحد من هذا الحديث وان لم يصح إلا به يصح الاستدلال
 بجميعها على أن به الاذان الحقيقي كان قبل الهمة لان الحديث الضعيف اذا تعدت طرقه برقى درجة
 الحسن فيصح الاستدلال به ولا منافاة بين هذه الاسباب فيحصل كل ذلك كل فلذا شئنا السارح على
 ما ذكره على أن الاحاديث لا تفي على مشروعيته قبل الهمة ليس فيها ما يدل الا على أصل مشروعيته لها
 وقصة الرواية على جعله علامة على وقت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام **قوله** ويصنعون
 في القاموس حصة جعل له حنا والتا جعل لهما في كل يوم وليلة وقتا يجعلها فيه نصيبا اه **قوله** فما
 راعه في القاموس راع أفع لازم متدوفا لنا عجمه **قوله** وكذا الإقامة والواحد في الإقامة قبل
 كالنساء وقبل كالجاعة كأي أذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أي وسف لا يقاتلون ولكن يضررون
 العالي قد يقال ليس له أيضا كرامة الشهادة لما يسمع صوته تأمل ويكون من سن الاذان كالانفلات عينا
 ويسار بالصلوة والفلاح ولو وجدته **قوله** قال في المعراج وغيره الخ المذكور في الوالوجة عن محمد
 أن سائر السنن كذلك أي اذا تركها أهل بلدة قوتلوا وعند أي وسف لا يقاتلون ولكن يضررون
 ويحبسون قال في الفتح ولا تنافي بين الكلامين وجه فان المعاقلة انما تكون عند امتناع وعدم الفهر
 والضرب والمحبس انما يكون عند قهرهم بخلاف ان يقاتلوا عند الكل فاذا ظهر عليهم ضرر وواجبوا
 وفي كون المواظبة تقيد الوجب كلام تقدم في الطهارة اه نهر أي من أن يحمل كون المواظبة تقيد
 الوجوب اذا اقترنت بالانكار على من لم يفعل وهما لم تقترن به فتكون دليل السنة لا الوجوب **قوله**
 ويظهر منه أن المراد من وقتها الخ أي أن المراد بالوقت في عبارة المصنف وقت الفعل الشامل للقضاء
 وتقيد المواظبة في الترتيبية عندهم فلذا استدرك بها عليها وحمل المحض ما فيها على أول الوقت
 المستحب ولو حمل الوقت في كلام المصنف على أول الوقت المستحب أيضا لاندفع المخالفة بين ما في
 المصنف والتاريخية تأمل **قوله** ولعل المراد بيان الاستحباب لا يظهر في جميع ما ذكره من الاوقات
 ان وقت الاستحباب في الغير للصلوة الاسفار فكذلك الاذان وفي النساء انما يخبرنا في ثلث الليل ولعل ما في
 الجني بيان الوقت المستحب الا أن فيه تخصيصا لقوله حكم الاذان كالصلوة أي في غير الثعب والعشاء أما
 فيه طرية أخرى غير ما تقدم في الاوقات تأمل **قوله** والإقامة مرة مرة يصلح دليل الثاني في جعله
 اثنا الاقامة قرأدي **قوله** حتى قالوا في الذي يؤذن للورد ينبغي أن يحتمل قال السدي فيرفع المولد
 عند الولادة على وجه مستقبل القيلة ويؤذن في أنه النبي ويقم في السرى ويلتفت فيها بالصلوة لجملة
 النبي والفلاح لجملة اليسار وفائدة الاذان في أنه به يدفع أم العيان عنه اه **قوله** ولا ينبغي لأذن

ضبطه السندى بكسر الظاء واللام المشددة وفسره بالخلافة (قول الشارح وعند الثلاثة هي فرادى)
 أى الأقد قامت فتى ولم يرتد عنده ما ثبتت باختيار أفرادها أيضا اه سدى (قول الشارح أعاد
 ما قدم فقط) أى أجزأه ذلك لكن الاستئناف أفضل جوى اه سدى (قوله) قلت قد يقال ما فى الدرر
 حقه ما فى التهر وقوله وعليه يحمل ما فى التهر حقه ما فى الدرر (قول) ولا بعدون الاذان والاقامة لان
 غاية ذلك أنهم أخروا الصلاة عنهما وذلك لا يقتضى اعادة ما كملوا واشتغل بهل آخر أمالوا أخرها عن الوقت
 فهى كسائر الفرائض فيؤذن ويقام لها ومن صلى فى مسجد أو عرسان فائتة لاسن الاذان والاقامة
 فى حقه اه سدى (قوله) يأتى فى صلاتى الجمع بعرفة باذان واحد الخ) سياتى تعليل ذلك بان الصلاة
 الثانية تؤدى فى غير وقتها فتقطع الحاجة الى اقامة أخرى للاعلام بالشروع وأما الثانية فى الثانية ففي وقتها
 فتستغنى عن تعديد الاعلام كالزوم العشاء اه بدائع (قول المصنف ولا يسن فى ما نصليه النساء) فى التهر
 قيد بالسما لان الواحد تقيم ولا تؤذن وتظهر ما فى السراج أنها لا تقيم أيضا وسبق عن الفتح التبريح
 بذلك اه (قول المصنف بكرة اذان جنب الخ) لان الاذان شبه الصلاة حتى بشرطه دخول الوقت
 وترتيب كلماته كترتيب أركان الصلاة وليس بصلاة حقيقة فاشترط له الطهارة عن أغط المحلين دون
 أخفهما وأما الاقامة فلا تنهالهم تشريح الاستصطبة بصلواتين يقيم اه بحر (قوله) لكن الأولى أن يتنهما
 ثم يتوضأ الخ) يظهر على القول بعدم كراهتهما مع الحدث لاعلى ما مضى عليه المصنف كابدل عليه التعليق
 الذى ذكره تأمل (قوله) ذكر الفاسق هنا غير مناسب الخ) هو مناسب بناء على التوفيق الآتى له
 بقوله ويظهر فى التوفيق هو أن الخ تأمل وقال السندى ذكر الفاسق بناقض ما قدمه من أن الفاسق العالم
 أول من جاهل نقي وكذا ما يأتى من أن باقى المسجد أحق بالاذان مطلقا وصرح المصنف بأنه أحق
 بالاذان والاقامة وإن كان فاسقا أو الفاسق يقبل قوله اذا وقع فى القلب صدقه كما صرح به وتقديم عبارة
 الصبران المؤذن الفاسق يستحق معلوم ونظيفة الاذان المقررة فى الوقت يصح تقرير الفاسق فيها فتنه اه
 (قول المصنف بخلاف مصل الخ) أى أداؤه بكرة تركه فى القضاء اه ط (قوله) أقول وبالله التوفيق
 ما قاله الامام الخلوانى الخ) حاصل جواب الحشى أن ما قاله الخلوانى مبنى على ما هو الصحيح من وجوب
 الجماعة وعلى ما كان فى زمن السلف من عدم تكرارها فوجب الاجابة بالقدر لما يلزم على
 تركها من تفويت الجماعة أو تكرارها وكلاهما منتهى عنه لا الاداء فى أول الوقت أو فى المسجد
 وعلى هذا يجب السعى اليها وقتها كالسعى يوم الجمعة يجب بالاذان لاجل الصلاة لانها وعلى هذا
 يحصل التوفيق بين القولين وفى هذا الجواب تأمل انتم قضاء أن من سمع الاذان فى منزله وانتظر الاقامة
 تقبل شهادته ولا تم عليه عند عدم توفيت الجماعة مع أنه متحقق كما هو مقتضى عبارة المتنبى
 المحمودة على قوله وقد يقال فى جواب الاشكال ان الخلوانى وإن قال بوجوب الاجابة بالقدر لما يلزم على
 بوجوب الاجابة فى أول الوقت أو فى المسجد أى أن كلامهم محال وساجب اعناده وأولاً بالذات وإن
 صار الاداء فى أول الوقت واجبا يحصل النداء نفسه كالاداء فى المسجد اذا حصل النداء منه تأمل ثم
 عدم قبول الشهادة فيما قاله المتنبى ليس لتأخير الاجابة بل لتأخير الكثير الذى هو مظنة توفيت
 الجماعة وأن واجب الاجابة بفوت الاقامة قائم فقد شهادته (قوله) ثم قد علمت أن الصحيح له لا بكرة الخ
 لاور ولهذا استدرك على ما مضى عليه كلام الخلوانى من عدم تكرار الجماعة أصلا فى زمن السلف تأمل
 (قوله) وعبرة الامد او صلاة ولو سنازه) عبارة الامد او لا يجب فى مواطن وهى الصلاة ولو سنازه

والخطبة (الخ) اهـ (قوله لكن صرح في القضي بأنه لو سلم الخ) قد يقال ما في القضي السبب فيه غير مشروع فان السلام على هؤلاء مكره ومولخ في مشروع (قول الشارح فيقول صدقت الخ) قال الرجعي وبأن في هذا ما تقدم في الخيعتين بل أولى لأن حديث قولوا مثل ما يقول بتمه ولم يرد حديث آخر في صدقة وبريت بل نقول عن بعض السلف اهـ سندی (قوله فلتراجع نسخة أخرى) راجعت نسخة أخرى فلم أر ما ذكره الشارح (قوله ويحتمل أن يراد بالقيام الأجابة بالقدم) مراعاة لقول الحلواني وإن كان قائلًا بالوجوب (قوله قال في الفتح وفي حديث عمر الخ) عبارة الفتح عمرو بن أمية وقد ذكرنا ولا حديث عمر بلغنا إذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الخ دخل الجنة وحديث أبي أمامة إذا نادى المتأدى بالصلاة ففتحت أبواب السماء واستجاب الدعاء من نزل به كرب أو شدة فليخين إذا كبر وكبر وإذا تشهد تشهد الخ اهـ (قوله وهذا ليس مما يتحقق فيه انقصود السائل أي مؤذن الخ) ليس في عبارة السائل ما يدل على أن هذا مقصوده وانما سأل عن الواجب عليه في تلك الحالة تأمل (قول الشارح بكمه أن يؤذن في مسجدين) والكرهية متقدمة على الأصل في الأول كما في البصر اهـ سندی (قوله ولكن وجدني مسنداً جهمين هذا الوجه الخ) ذكر السندی ما منه وفي السراج روى عقبه في عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس أذن بنفسه وأقام وصلى الظهر وقال السبيعي فغرت بعد ذلك آخر من صلى آخر من سجد من منصور في سنته قال أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين فقال صلى على الفلاح وهذا رواية لا تقبل التأويل اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قوله واعترض بأن الركن ما كان داخل الماهية والشروط الخ) قد يقال أنها ركن بالنسبة لما هيية الصلاة ثم شرط لكل من أجزاء الماهية لا لنفسها ولا تنافي في ذلك وتخصيصها بكونها شرطاً في غيره بسبب وجودها في كل الأركان تقديرها فلا ركن قائم بنفسه غير موجود تقديره في غيره وإن توقف حصته كل على وجود غيره (قوله فيسبب الخ) أي لوجوب الصلاة كما هو عبارة البرخدي (قول الشارح كما قدرت حصته والألا) أي بخلاف العاري إذا وجد الكسوة في خلال صلاته فله يلزم الاستئناف لأنه لزمه الستر بسبب ما سبق على الشروع وهو كشف العورة وهو محقق قبل الصلاة فلما توجه إليه انطباع بالستر في الصلاة استدلت إلى سببه فصارت أنه توجه إليه قبل الصلاة وقد ركنه بخلافها إذا علق سبب خطابها بالستر وقد وجد حالة الصلاة وقد استتبت كما قدرت كافي المخط سندی (قول الشارح كما هو معنى الإطلاق الدوري) وجهه أن الإيقاع في الماضي إيقاع في الحال والعلق عند وجود شرطه كالتميز حينئذ فإذا اصلت في مسئلة الصلاة صلاة صحيحة وإن كانت بدون قناع ركنها صار كذا قال في ذلك الوقت أنت حرة قبل هذه الصلاة أو أنت حرة إذا صحت صلاة ثم ختمت اهـ سندی (قوله أقول) قد يؤخذ مما في جتناء التبرئ لئلا (الخ) أي حيث تنقل عن الأصل تقديره مقابل التكلم وهو لا يكون إلا بعد أربعين ثم إن ما في الأصل مقابل لما قبله من اعتبار عدم بلوغ حد الشهوة كما هو ظاهر وبطل عليه ما ذكره الشارح في الجناز بقوله وعمت الخشيت المشكل لوصافها والافتكارة فيغيبه الرجال والقضاء اهـ والمراد بالمرأق هنا من بلغ حد الشهوة كما يأتي في المعنى (قوله والافتقار المراد بالرافع من محمد تصديق الخ) وعلى هذه الرواية يكون ممكنه بلا عذر غيره لعدم العمل ابتداء ثم إذا حل ما في الماهية

ثابعا على ما اذا تحول بلاصمت منه بدليل ما ذكره فيها أو لا تندفع المخالفة بين عبارتها وبين ما ذكره
 في الشرح من التقيد بعدم الصنع وبقيده ذلك بعدم الحاجة بدليل مسئلة المسئلة تأمل (قوله) رذعي
 الكرخي حيث قال المانع في الغياظ الخ) وقال قاضنا في شرح الزبادات هذا أي ما قاله الكرخي
 غلط لانه يؤدي الى أن انكشاف جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع وانكشاف بعض الخفيفة يمنع اه
 وقال في معراج الدراية وأوجب بان هذا يلزم على اعتبار أن الدر مع الألبتين عضو واحد وهو قول بعض
 أصحابنا فلا يمنع انكشاف الدر وحده نعم الأصح أن كل من القبل والمحصنين والدر والألبتين على حدة
 والأذن عضو على حدة اه سندی (قوله) ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكايا الخ) يقال المنفرد مستور
 عن الغير حقيقة غير مستور حكايا فان الشرع أوجب عليه الستر كذا في السندی وعليه يصح إرجاعه
 للستر تأمل لكن عليه يلزم حصة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للظلمة مع أنه غير كاف فيها لأن إيراد
 بالمعنى ما كان حكما أيضا ولا بد له إذا سترها في الظلمة بنوب كان ستره حقيقة وحكمنا ذلك حقيق
 أي الحسي حاصل بالظلمة وإنما تحقق به الحكمي فغلا به غير مستور بها في حكم الشرع وإن كان
 مستورا بمحضية أي حسا تأمل (قوله) والذي يظهر من كلامهم الخ) سياقي في كتاب الخطر ما يدل على
 خلافه فأنظره (قوله) ومفهوما أيضا كإقتضاء سياق الكلام في عدم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكندر
 غير مستور فان غاية ما يفعله كلامه تعميم الساتر لاه الكندر تأمل فان سياق كلامه في عدم الساتر الشامل للماء
 الكندر ونحوه (قوله) مع أن كلام السراج والبحر في هذا الجواز مطلقا عبارة البحر عند قول الكثر
 وستر العورة ولو صلى في الماء غير ما كان كدرا صحت صلاته وإن كان صائبا يمكن رؤيته عورته منه
 لا تصح كذا في السراج وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة والأفلا يصح التصور اه وقال في التهر
 أقول وإنما لم يصح في غير هذان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بان له نو بالآحاد لم يستوى في حقه
 الصافي وغيره وحديثه فلا يجوز له الأعيان بالعرض اه وبهذا تصح عبارته (قوله) وفي الكلامين
 (نظر) أي في كلام البحر وتعليل التهره (قوله) أي يضع يديه على عورته الخ) أي في صورتين (قوله) قلت
 وهو الصواب لأن من جعل مقعده الخ) فيه تأمل إذ لو قعد كالصلاة يسترا طرف مقعده بسياقيه أكثر مما لو
 مدرج له فان المستتر في الحديث قليل مع تباعد بعض أطرافهما عن الأرض لقوسهما بخلاف ما لو جلس
 كالصلاة فاه يستتر أغلب مقعده بمائلي الأرض بسياقيه ولا تظهر عورته للظلمة حالة الإغناء إذا داغ
 فيه ولا داعي للبالغة وإذا جلس متر بعاما لمهر من قبله يستتر بوضع يديه عليه فينبغي أن يكون أفضل من
 مدرج له لما فيه من مدهما القبلة بلا داع تأمل (قوله) وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا الخ)
 عبارته عند قول الكثر وخيران طهر أقل من ربعه يعني بين أن يصلي فيه وهو الأفضل لما فيه من الاتيان
 بالركوع والسجود وستر العورة وبين أن يصلي عر بآثار قاعدة أوبى بالركوع والسجود وهو على الأول
 في الفضل لما فيه من ستر العورة للظلمة وبين أن يصلي قائما عر بآثار الركوع ويسجد وهو دونهما في الفضل
 وفي ملتي البصائر شاه صلى عر بآثار الركوع والسجود أو مومساجها ما قاعدا وإما قائما فهذه انص على
 جواز الإغناء قائما وظاهر الهداية أنه لا يجوز وعلى الأول المختار فيه أربعة أشباه ينبغي أن يكون الرابع
 دون الثالث في الفضل وإن كان ستر العورة فيه أكثر للاختلاف في حصته وهذا كله عند هما عند محمد ليس
 بخير ولا يجوز صلاته إلا في الثوب لأن خطاب التطهر يقطع عنه لجزءه ولم يقطع عنه خطاب الستر لقد رته
 عليه فصار كالظاهر في حقه ولهما أن الأمور به هو الستر بالظاهر فإذا لم يقدر عليه سقط فيل إلى أيهما

هل يجوز تقديم العمل التكبير وتكون مقارنته فقال أبو حنيفة وأجديجو تقديم النية للصلاة بعد
 دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع العمل اهـ وعلى هذا التقطع النزاع في هذه المسئلة ولا يجوز تقديمها
 قبل الوقت **(قوله حتى لو نوى)**، ند قوله الخ) عبارة البائع على ما في السندى بعد قوله **(قوله لانه لم ينو)**
 الفرض الخ) قال السندى في قوله لانه لم ينو الفرض ايما الى ان المصلي يحتاج الى نية كون الذي يشرع
 فيه فرضا ونية تعيينه ككونه عصرا او ظاهرا قولهم في الوتر والعبد انه ينوي اصل الوتر والعبد بغير قيد
 الوجوب يقتضي اختصاص التعيين بالفرض بالفرض في جهل الفرضية لشرع في صلاة الفجر فظنها
 غير لازمة تقع تقلا لما علم به في المنع ان مطلق الصلاة ينصرف الى النقل قال الرضى لكن يشكك عليه
 ان الجمل بالفرضية يقتضي كونه لانه معلوم من الدين بالفرض ونية فليكن مصليا مع الكبر لان الفرض
 يجب باعتقاده كالمجب العمل به فلا يجعل له الجمل بفرضية الفرض القطعي لكن ظاهر كلامهم هنا يقتضي
 الخواص عن الفرض وحصوله نفسا يقتضي انه لا يكفر بجهله بغيره منها يحسر والتعليل لكونه متغلا
 يقتضي انه لو لم يكن الواجب في الوتر والعبد لا يجوز به عند من يقول بوجوده لان الواجب لا يتأدى بنية
 النقل انتهى اهـ لكن مقتضى قول الشارح كغيره انه ظهرا وعصرا الخ) انه لا يحتاج الى المصلي الى نية
 كون الذي يشرع فيه فرضا بل يكفي به نية تعيينه بكونه ظهرا او مشلا وحينئذ لا فرق بين الوتر والعبد
 والفرض في الاكشاف بالتعيين بما ذكر ويكون معنى قوله لانه لم ينو الفرض أى الظاهر مثلا والظاهر
 الفرض ثم ان المعلوم ان الكفر يثبت بالتكثير ما علم من الدين لا بجهله فقط وان كان لا يحمل تأمل **(قوله)**
 ولم أر حكم بنية الفرض الخ) على ما علمت لا يلزم تعيين الفرضية بل يكفي بنية الظاهر مثلا فلا يلزم ايضا
 نية فرض معين والكفاية بعد ما عني بما ذكر **(قوله ونقل الشارح هنا عن الاشياء انه مشكل)**
 وبه الاشكال انه لم يرد فاعدهم التي وأطروا عليها وهي ان الذين يكون تمييزا لاجناس والصفات
 كلها من قبيل مختلف الجنس لاختلاف أسبابها جوى **(قوله فقد اختلف التصحيح والاشتراط احوط)**
 وقال الرضى وكلا القولين صحيحان فينفي أن يعامل نفسه بالاشد وبقى الناس بالاشد لانه اوسع
 وهذا احوط **(قوله ولا يجب تعيين السجدة بالتلاوة الخ)** هذا ظاهر على ما مضى عليه القهستاني
 عن النية لا على مقابله فان الاسباب مختلفة ومقتضاهم تعيين السجدة لاى آية **(قوله وبني)**
 على ذلك ما لو نام في ذلك السجود الخ) ذكر في البحر من واقض الوضوء عند دخول المصنف وبقيته يوم
 مضطجع ومنزلة ما نصه وقد بنوم المضطجع والمنزلة لانه لا ينقض نوم القائم ولا القاعد ولو في المصلي
 أو السراج كافي للخلصة ولا الركن ولا الساجدة مطلقا ان كان في الصلاة وان كان خارجا فكذلك
 الا في السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المستوية بان يكون رافعا يبطنه عن نكته بحفايا عصبه
 عن جنبه وان حصد على غير هذه الهيئة انتقض لان الوجه الاول الاستساق والانتساق
 منعدم بخلافه في الوجه الثاني وهذا هو القياس في الصلاة الا ان آثاره فيها النص كذا في البدائع وصرح
 الزى بانه الأصح وسجدة التلاوة كالمسببة وكذا سجدة الشكر عند محمد خلا لاى حنيفة كذا
 في الفتح اهـ وهذا يصح أن لا نقله لا ساقط من قلبه عند قوله تنتفض لمهارته وأن الكلام فيما لو وجد لا على
 هيئة السنن وقد قدم الحنفى في نواقض الوضوء الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة السنونية
 في الصلاة **(قوله ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح صلاة الخ)** لكن ما في الاشياء ليس فيه تعرض للاصل
 نية الصلاة وما بهداه لم تعرض لنية التعيين حتى رتبته ما في الشرح تأمل **(قول الشارح وحينئذ قال)**

القتال لم أر من ذكرها أي صلاة الجنائز غير الشارح لكن تعليله لا ينسب ذكرها لعدم اختصاصها
 بالجماعة قال بعض الفضلاء لكن الكلام في شخص بنوي صلاة الامام وحسنه فمن في حقه هذه الصلاة مع
 الجماعة اذ لا يتأقله في خصوص هذه الصورة الصلاة مفردة والارام تكرار الجنائز وهي لا تستكرركن
 يخص هذا بغیر الاول لان له الاعادة هو قال الرجعي الجنائز وان صححت مفردة لكنها تصدق بانجام البعض دون
 البعض والعاقلة لا يسرع في فعل لا يشتر على اتمامه ولا يسعى في افساد صلاة غيره ولا فرق بين الاول وغيره
 لان هذا فيما اذا لم يعلم من نفسه أنه قصد الا نفراد فان علمه لم يكن مقتديا في الكل بكل حال اه **(قوله)** فقال
 ح لا يجوز الخ فيه تأمل ان موضوع المسئلة ما لو نوى فرض الوقت ومراحبه التظهر مثلا فاذا كان عالما
 بخروج الوقت لا وجه لقول بعدم الجواز لان وقت العصر لا يظهره فيراد الظاهر الذي يقضى في هذا الوقت
 تطهير ما تقدم فيما لو نوى ظهر الوقت وقد خرج عالم بخروجه ولا فرق بينهما وتقدير عبارة الاشياء بما في
 الزبلى والتشريعانية أي بما اذا لم يعلم خروجه تدبر **(قوله)** انه لو نوى المذخور الخ هو غير تقدير انما المذخور
 مسقط للاثم وهذا بالنسبة لليواز وبالنسبة للتعميم الذي ذكره بعده لا بد منه **(قوله)** لو نوى ظهر الوقت
 في غير الجماعة يحتمل هذا التقيد على غير المذخور اذا كان عنده أن فرض الوقت الجمعة فاذا نوى غير
 المذخور الذي يعتقد أن فرض الوقت هو الجمعة ظهر الوقت في يوم الجمعة لا تصح نيته ولا يكون شارعا فيه
 اذ لا ظهر لهذا الوقت عند من تصح نيته **(قوله)** ان في الوقت جاز على الصبح تقدمه ان نوى ظهر الوقت
 في الوقت صح قول واحد **(قوله)** هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء الخ يعني انه اذا نوى ظهر اليوم ليس
 في جميع صورته اداء بنية قضاءه وعكسه اذا نوى تحريف نيته لم توجد البنية فالتعليل قاصر **(قوله)** والمناسب
 ما في الانشاء عن الفتح الخ أي أن المطلق الشارح غير مناسب اذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية
 الاداء وعكسه والمناسب عبارة الاشياء فانها تصدق بتقدير ذلك جماعا للصورتين التي ذكرها لما خوذت
 مما في الاشياء فان فيها لا يصح الاداء بنية القضاء وعكسه **(قوله)** فليس بضره لأرب من القرب وهو
 الثبوت والمصوب وصار بضره لأرب أي لازما ثابتا اه من القاموس **(قوله)** بل يدل على أن الأفضل عدم
 ذلك أي وأنه اذا استقبل غير ما نوى لا يجوز صلاته **(قوله)** لكن بنية عدم الاعراض عنها شرط لانه اذا نوى
 الاعراض لم يتوصله شرعية اذ هي لا تصح بدون الاستقبال فكان غير ما نوى حتى **(قوله)** وعليه فهو مفرغ
 على الرابع فيه أنه بنية المحراب مثلا لا يكون تلاوي الاعراض عنها بل هو اجتماعه لوضعه في العادة تحبتها
 فتصديقه الحقيقة استقباله فليس ما ذكر من المسائل مفرا على الرابع **(قوله)** والجواب ان الغاء
 التسمية ليس مطلقا الخ قال في حاشية البصر اجاب بعض الفضلاء بان تلك القاعدة فيما اذا كان المشار
 اليه مما يقبل التسمية الاسم المقارن لاسم الاشياء اما في الحال كما في هذا الامام الذي هو زيد فاذا هو بكر
 فان الذي عليه بكر أي يمكن أن يجعل علمه زيد في الحال أو في المستقبل كما في هذا الشيخ فاذا هو شاب بكر
 الشاب يصير شقيقا في المستقبل سواء كان عالما او جاهلا اه واعلم أن ما قرره فيما يأتي بقوله وأما الشيخ
 والشاب الخ يقتضيان بقاء القاعدة على عمومها وعلى ما اجاب بعض الفضلاء تكون غير باقية على
 عمومها لبقاء التسمية ليس مطلقا بل مقيد به وكلامه هو هو انما على ما ذكره كملت باقية على العموم مع
 أنه ليس كذلك تأمل **(قوله)** وأما اذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فانه يصح الخ انما يستقيم هذا فيما
 اذا كان الامام الشاب المشار اليه المسمى شيئا عظيم القدر حتى يصح أن يسمى شيئا مع أن صحة الاقتداء
 غير مقيد بكونه عظيم القدر **(قوله)** هذا ما ظهر انتهى السقيم مقتضى ما ظهره أنه لو اوعى هذا الفصل

الباقوت الاحمر فبان أخضر أن لا يصح السمع لاختلاف الجنس لتباين الصفتين المذكورتين كتباين
 الشفوخة والسبب مع أن المنقول أنه يتعدو لظاهره ففرق بين المسئتين فتأمل والذي قاله البعلقي في
 شرح الاشياء أن عدم المحصة في مسئلة العكس لان الصفة تترك على وجه التعريف بل على وجه
 الشرط فكانه قال اقتدي به أن كان شاملا وليس كذلك فلا يصح (**قوله** استبط هذه القائده من مسئلة
 الخ) أي اذا اجتمعت اشارة والتسمية فالعبرة بالتسمية اه يعلى قال الرجعي ما ذكره في القاعده من
 أنه عند اجتماع اشارة والتسمية العبرة بالتسمية شاخص ما ذكره لأن العبرة بالاشارة اه والظاهر أن هذه
 القاعده ليست منيئة على القاعدة لانها على ما قرر وليس فيها اختلاف بين الاشارة والتسمية كما هو موضوعها
 بل اتفاقا على معنى واحد ولم توجد مخالفة بينهما حتى يتطر القاعده وليس في كلام العيني ما يدل على
 أن هذه القائده منيئة على مسئلة الاقتداء كما يفيد كلام الاشياء وعبارته في باب فضل الصلاة في محكة
 والمسئلة قوله في مسند هذا الاشارة يدل على أن تضعيف الصلاة في مسجد المدينة يختص بالذي كان
 في زمنه من مقتضى ما أحدث بعده تغليب الاسم الاشارة وبه صرح النووي قلت اذا اجتمع اشارة والتسمية هل
 ترجح الاشارة أو الاسم فيه خلاف قال النووي الى تغليب الاشارة فلذا قال المأمون في الاقتداء به فلذا إذا
 هو عمر ووضح مقتضى أو تغليب الاشارة وجرم من الرفع بعد عدم المحصة لان ما يجب تعينه اذا عينه وأخطأ في
 التعيين أقصد المصادة وأما سندها الذي يظهر من قولهم اذا اقتدى بشيئان بعينه ثم ظهر أنه غيره
 لا يجوز به اذا الاسم تغلب الاشارة (**قوله** من مسئلة الاقتداء) وقال الحموي أي من مسئلة ما لو اقتدى
 بهذا الامام زيد فبان أنه عرولم يصح الاقتداء اه وعدم صحة الاقتداء في هذه الصورة محل نظر ومناقض لما
 ذكره الشارح (**قوله** كان الصدوق لنفس الكعبة كقرا) أي اذا نوى العبادة كاذكرو في الردة وقال
 السندي لمعه شريك الله تعالى في العبادة ولم يأذن بالعبادة لسواها اه (**قوله** أو الاقام فيها حتى على) أو الاقام
 للاختصاص أي الشرط المختص به حتى (**قوله** وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحى الخ) يجب بان الجهة
 معلومة وتسمى من العبادة لا يتوقف عليها على ونحو فالتاب حيث ذكرتها على عين الكعبة وقال
 السندي نقل عن الرجعي هذا أي حكم المذني اذا كان يعلى الى الحراب التسوي أو عايط القبلة أو ماسامته
 لانه عليه السلام منه شاهد البيت وكل ما بعد المقابل اتسع المقابل اه (**قوله** وعندي في جواز انصرى
 الخ) ليس في عبارته دلالة على أنه لا يصر الى الجهة مع امكان العيز واستقبال الجهة فيه اصابة بجز من العين
 كما يأتي عن المراج والتعصيم الصريح أقوى (قول الشارح بان بقي شي الخ) لاشك أنه شامل للسانة
 بقسميها الذين ذكرهما في المراج فانه اذا ساءت الوجه بتمامه للكعبة صدق أنه بقي شيء منه ماسماتها
 وكذا اذا ساءت البعض خرج الآخر عنها وكذا قوله بان يفرض الخ التي جعله ما تالكلامه الاقل ولا
 يناقض قوله حقيقة فان المسامته بقسميها لا بد فيها من المقابلة حقيقة لكن تأرقع الانحراف وتأرقع
 عدمه وهذا لا ينافي التقسيم الذي ذكره في المراج فانه في المسامته التي هي معنى المقابلة على الحداه فانها
 هي التي يصح التقسيم فيها الى حقيقة وتقرينة بخلاف مسامته شيء من سطح الوجه لها واستقبالها فان
 كلامهما صادق تحقيقا البعض والكل وبه يعلم أن كلامه في غاية الحسن ويندفع ما عترض به عليه تأمل
 (قول الشارح على زاوية قائمة) القصد الاختراز على كان واصل الى الكعبة على حادة ومنفرجة وليس المراد
 أن يكون الخط على زاوية فقط حتى يقال أنه على زاويتين بمنه وسره تأمل وقال الرجعي ان كان ذلك انقطع على
 أحد طرفي وجهه فهو على زاوية قائمة وان على خلافه فهو على زاويتين اه (**قوله** أو نقول هو أن تقع

الكعبة الخ) قال العلامة نوح أفندي أصل هذا الكلام للقرآن في الإحاطة قال بمعنى التوجه لجهة
الكعبة أن تقع بين خطين يخرجان من العيين ويلتقي طرؤهما داخل الرأس بين العيين على زاوية قائمة
قال بعض الفضلاء فعلى هذا الوصول الخطان خارج بين العيين الحدار الكعبة على حاد ومفرجة يمكن
مقابل الكعبة وهو لا يحلوع بعد اه (قول الشارح فهذا معنى التباين الخ) قال المثال ليس كإفهمه
فإن قول النعم بنسبة ويسر متعلق بقوله خط آخر يقطعه فها صفت الخط القاطع وعبارة الدور المراد به
الشخص فها صفة المصلى فينما تبايناه وقال الرحمنى ظاهر عبارة الدوران العبرة لجهة نفسه ومبصرة
حتى لو جعل بمئة أو يساره إلى القبلة أجزأ في بقائه من سطع الوجه مستقبل القبلة ولما لم يرتضه
الشارح أرجعه لما تقدم (قوله على قواعد التليل) عبارة المحقق بعد لفظ الزير وأعيد على قواعد
التليل اه (قوله فالتفريع صحيح) الذي يظهر أن تفريع تحديد القبلة عند كرمه على أن المعبر العروسة
لا البقعة غير صحيح لعدم تفريعه عليه تأمل وفي نهاية ابن الأثير العروسة الموضع الذي لا يتأقده اه وهذا
دال على عدم قبولها فهو اه (قوله وردغة) في القاموس الردغة محركة وسكن الماء والطير والوحل الشديد
(قوله فينبغي أن يعيد هنا أيضا الخ) أي للمقيد إذا صلى إلى غير القبلة والذي مر تحقيقه في التبيين أن
الخوف إذا حصل صحيح بعد أحوال لا (قوله بان صلاته على الفاسد وهو الركنة الأولى) فيه تأمل إذا الركنة
الأولى صحيحة لوقوعها بالتصريح لأن يقال صحتها بالنظر للصلى لا بالنظر للفتدى (قوله فالظاهر أنه من عنده
الخ) ولو فسر الخطي التصريح بأن يصلى مرة واحدة إلى أي شيء شاء وإلى أربع جهات لوافق التوفيق (قوله)
ويرد عليه أنه لو صلى إلى الجهات الأربع الخ) قدم مسائل الأسأ عند كرمه ما لو فقد الماء المطلق ووجد
سؤر الحمار من أنه يجمع بينهما في صلاة واحدة لا في حالة واحدة ما نسه فإن قيل يلزم من هذا أداء الصلاة
بإطهاره في إحدى الرتين وهو مستلزم للكفر فينبغي الجمع بينهما في أداء واحد قلنا كل منهما مطهر من
وجه دون وجه فلا يكون الأداء بإطهاره من كل وجه فلا يلزمه الكفر كما وصلى حتى بعد نحو حمامة
لتحوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف ما لو صلى بعد البول بجر من المراج اه فيقال هنا أيضا أنه
بصلاته إلى أي جهتهم من الجهات الأربع لم يصل إلى غير القبلة من كل وجه وفعل ذلك للاحتياط في إسقاط
الغرض عنه بغيرنا فيسقط الإيراد الذي أورد على هذا القيل تأمل وقال السدي أيضا لو أدرعله أنه صلى
إلى غير القبلة أو تلبس بعبادة فاسدة لأن ذلك غير متيقن إذ يحتمل في كل مرة أنه مستقبل وصلاته صحيحة اه
على أنه يكفي للحصل بهذا القيل الذي مشى عليه الشارح ما نقله في الهندية عن المضمرات أنه الأصوب إذ
علينا اتباع ما صححوه تأمل (قوله ويضعف ما اختاره الشارح الخ) فيه أن كلام الشارح دال على أن
تكرار الصلاة لكل جهة احتياط لا لزوما والقول الأول في القهستاني إنما هو في الزوم لا الاحتياط وما قاله
الشارح يصح توفيقا بين القولين بالتصريح والصلاة إلى أربع جهات (قوله وكان ينبغي أن يعتد بقول
المصنف الخ) الأنسب ما قاله ط والرحمنى من أن هذه المسئلة ليست خاصة بالمعامل بل المنفردة كذلك
وقال الرحمنى تفريع على قوله بالتصريح يعني أن التصريح إنما يكون شرطا لجهة الصلاة عند الاشتباه وإذا
صلى إلى جهة ما إنما القبلة حازت صلاته إلا إذا تبين الخطأ فيها وبعد هذا في حلق الصلاة
لا بخصوص الجماعة اه فعلى هذا يكون قوله فلو أنتم مفهوم قوله وإن شرع لآخر وما بعده فكأن
قد كرم في محله أنه لو كرمه أو لا تنوهم اه خاص بالمنفردة تأمل (قوله أولوا كبرياءه) الظاهر أولو بديل
أو ثم رأيت عبارة التبر بالواد (قوله وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسئلة الخ) فيه أن القصد

تشبه هذه المسئلة بالسابقة في عدم الجواز وهو متفق عليه في المذهبين نعم المناسبات ذكرها عقب السابقة
(قوله) فإن قلت وقسوع الطلاق متعلق الخ لم يظهر ورود هذه الإيراد فان عبارة الشارع ليس فيها
 ما يدل على اشتراطها فبما يتعلق بالاقوال وكل المعترض فهم من قول الشارع التمسك بطلانها
 شرط في كل شيء حتى الطلاق وبني إرادته على ذلك **(قوله)** قد يجاب بان المراد النسبة التي هي شرط الصحة
 الخ لا يظهر في الجواب أن المراد ليس ثامن بنوى شيئا على ما به يؤدي خلافه إلا في الجملة فإنه
 ينوبها ويعلم عندئذ أنه لا يؤيدها بل الظاهر بخلاف ما نقض به فإنه ليس كذلك بل بنوى شيئا وقع
 ما نوله عن شيء آخر وهذا لا يصح في ععدد **(قوله)** أصل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة الخ وذكر
 الجوى وجهه بان التعرض عما يسترض في أثناء الصلاة غير ممكن قال الرجبى ولم يذكر عكسه وهو ما إذا
 افتتح من أي شيء أم لا الاختصاص لئلا يكون تغييرا على فضل الله تعالى بل ربما يقال إن الأعمال بخواتمها
 الآن قلنا إن الاختصاص شرط صحة النية كما تقدم فلا يكون شارعا بدونه اه سندی **(قوله)** وأن تضعيفه
 لا يظهر ذكره هنا لدخول الرابة في أصل العبادة كيف يقال ثواب الأصل لا التضعيف والظاهر في التوفيق
 في الخلاف إلا أن يقال من قال لا يستحق الثواب إذا ما إذا حصل الرابة في أصل العبادة ومن قال أنه
 يفوت تضعيف الثواب إذا ما إذا حصل في تحصيلها **(قوله)** والذي في التضعيف خلافه أي أنه لا يفوت أصل
 الثواب بل يبطل تضعيف الآخر **(قوله)** إن الرابة لا يفوت الخ يظهر أن الواو قبل قوله إن الرابة سابقة لاذلا
 دخل لتفويت الثواب وعدمه في عدم دخول الرابة في الفرض تأمل **(قوله)** أخذ من حسنة واحدة ودفع إليه
 الخ في تفسير روح البيان عند قوله تعالى في سورة البقرة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا الآية
 مانصة وحكمة تضعيف الحسنات لثواب العباد إذا اجتمع التحصيل فظام العباد في من التضعيفات
 لأن أصل حسنة أن التضعيف فضل من الله وأصل الحسنات الواحدة عدل منه واحدة واحدة وبه
 أيضا في سورة النساء عند قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكرا وأنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
 الجنة ولا يظلمون شيئا ما نصه قال النجاشي حكمة تضعيف الحسنات في طاعته لثواب العباد إذا
 اجتمع التحصيل فيدفع إليهم واحدة فبني له تسع ظالم العباد توفى من التضعيفات لأن أصل حسنة أن
 التضعيف فضل من الله تعالى وأصل الحسنات الواحدة عدل منه واحدة واحدة وقد ذكر الامام السهقي
 في كتاب البعث فقال إن التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم بل
 يؤخرها حتى بعد فضلائه سبحانه فإذا دخل الجنة أتاه بها اه والله سبحانه أعلم

مطلب حكمة تضعيف
الحسنات

(ببعض الصفات)

(قوله) فالوصف والصفة الخ لا يظهر التفريع ولعل الأصل الواو ثم راجعت نسخة التمر بفات المطبوعة
 فوجدتها بالقائه **(قوله)** مبنى على عرف المتكلمين الخ فيه أن عرفهم إطلاق الصفة على ما يقوم بالموصوف
 وهذا ما لفت على الكيفية التي تكيف بها المصلى للشهادة الموجودة في الفرض والواجب والسنة
 والندوب فقد أطلق في العرف على الأجزاء المادية الصلاة ويجاب بان بناءه على عرفهم بالنظر لكون
 الكيفية السد كورصة المصلى لا بالنظر للمادة الصلاة نظيره قوله وقد يجاب بان المراد أن هذه الأجزاء الخ ثم
 إن تعرفها بالكيفية المذكورة فموافق لما في الفتح من أن المراد الصفة الأوصاف النفسية الخ وزيادة
 انشراح الواجب والسنة والندوب مع ما في لفهمه المحسوس من أنه ليس المراد الأجزاء أما يتوقف عليه

جهنابل ما يطلب من المصلي فعله الا اعم من الفرض ثم ان ما ذكره الشارح من تفسيرها بالكيفية المذكورة
 هو ما ذكره في التفسير وقال وهذا أولى مما عاين الفتح من أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية الخ لكن
 المغايرتين ما غير ظاهرة حتى يدعى الأولوية فان كيفية المصلي المستهلة على ما ذكره هي الاوصاف النفسية
 لا شيء آخر ولا يستقيم حينئذ ما نقله المحشي عن الحلبي من حذف مضاف تقديره صفة أجزاء الصلاة
 فقبض الأجزاء الخ اذ ما ملكتك طريفة أخرى غير طريقة الشارح (قوله) والمراد بالصفة الجزاء الخ توجه
 آخر للاضافة وعبرة السراج على ما ذكره السندی هذا من اضافة الجزاء الى الكل لان كل صف من هذه
 الصفات جزء من الصلاة فاما أن عند تمام هذه الاوصاف تتم الصلاة ويقال من اضافة الشيء الى نفسه لان
 هذه الاوصاف هي الصلاة بعينها اه (قوله) كترتيب القيام الخ اذ لو كانت الترتيبات اعادة ولو كان شرطها
 لفست الصلاة لغوات شرطها وتقدم أنها شرط وعدم الفساد لا يدل على عدم الشرطية لانه قد نداء
 ما فعله من عكس الترتيب فلو تركه بالكسبة حتى يصدق الفساد غاية الامر أنه زاد ما دون الركنه وهو غير
 مفقود تركه محدث من الركنه الأولى ثم نداء كمالها لا يفسد صلاته مع تركه ركن فالأولى ما اذا تركه شرطها
 ثم نداء كماله (قوله) صفة كاشفة قد يقال إنها الاحتراز عن الاخلاص فانه فرض في الصلاة كما تقدم له
 مع أنها الصبح بدو (قوله) هو أحد شرطيه والعشرين الخ لم يظهر لي وجه افراد هذا الشرط بل ذكره من باق
 الشرائط (قوله) حيث قال بالجواز فيها كافي البصر) يوافق ما في البصر ما في الفتح حيث قال ومقتضى كون
 هذا امره كونه شرطاً أن يجوز بناء الفرض على الفرض وعلى التفضل وقد روي جاز ذلك عن أبي اليسر
 والجهمودي منع الخ اه (قوله) وهذا الظاهر عدم صحة قول التبر ولا خلاف الخ قد يقال معنى قول
 التبر لا خلاف في جواز بناء الفرض على التفضل أنه اتفق الكل على عدم بناءه ان حيث حصل الاتفاق
 على عدم صحة هذا البناء لم يوجد قول به فلم يوجد خلاف بينهم فيه لا بمعنى أنهم اتفقوا على الجواز كافي
 الشيء الاول (قوله) في جواز بناء التفضل على التفضل أي اتفقوا لما أن الكل صلاته بديل أن القعود
 لا يفترض الا في آخرها بحر (قوله) فانه وإن كان على سبيل التفضل مع المحصر الخ) فيه أن ما ملكتك هنا
 غير المتبادر من كلام الزبلي اذ لا ينادر منه أن تسليم الاشتراط كلام تنزلي لم يقصد به الاستحارة
 المحصر على دعواه عدم الجزم بها ثم فرغ على هذا التسليم أن الاشتراط ليس لها حتى يصدق
 الركنية بل لكذا فيكون قد سلم الاشتراط وترك عليه بقض دعواه بأنه ليس لها بل شيء آخر في الحقيقة
 لم يرجع الى زبلي للقول بالاشتراط التروط لها كما قال المحصر بل الى القول به شيء آخر وكأن ط فهم
 آخر مع لما قاله المحصر فاعترضه بأنه لم يرجع اليه سمع أنه في الواقع يرجع للقول به لكن شيء آخر فلا
 يسلم حينئذ ما قاله المحشي ان مانعاً ولا يرجع اليه تانياً لان مانعاً ولا الاشتراط لها وما يرجع اليه تانياً
 الاشتراط شيء آخر تأمل هذا مع ما يأتيه في تقرير كلام الفتح (قوله) تصديق لما فعله الزبلي
 الخ) يظهر أنه استدرك على قوله ثم رجعت الخ للفساد اعتماد وقوله في التلويح من عامه وقوله
 يمكن نقول استدرك على ما في التلويح وبالجملة ما ملكتك المحشي في هذه المسئلة غير متبادر منها تأمل
 وكذلك ما صنعت في قوله ثم رجعت الخ (قوله) كما يعلم من كلام البصر) عبارة ومراعاة الشرائط المذكورة
 ليس لها بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والافهم مجموع فتقدم المنع على التسليم أولى لذا
 في التلويح فالأولى أن يقال لان سلم مراعاتها فانه لو أحرم الخ وكن سلتاً ليس لها بل الخ اه (قوله)
 لكن ضعفت في شرح المختار الخ أي ما ذكر في شرح المتين لكن المحشي قد اختصر ما فيه اختصاراً

مخلا وإذا كان مانقله عنها وعين ما في شرح المختار على حسب نقله لا مقابله مع أن عبارة شرح المنية على مناقشه في الامداد الركوع خفض الرأس مع الانحناء الظاهر به يحصل المفروض وأما كماله فالتجته الصاب حتى يستوي الرأس بالجزءان طأ طأ رأسه قليلا ولم يصل الى حد الاعتدال ان كان الى الركوع الكامل أقرب منه الى القيام باز ركوعه وان كان الى القيام أقرب بان لم يمن ظهره بل طأ طأ رأسه مع ميلان منكبيه لا يجوز ركوعه لكن ضعفه في الاختيار حيث قال في شرح المختار الركوع يصح الخ فأنت ترى أن ما في المختار من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحشى من عبارة شرح المنية التي ذكرها اذهى عين ما صدر به في الاختيار بل اذ كره ثانيا بقوله فان طأ طأ رأسه قليلا الخ وهو ما عبر عنه في الاختيار بقيل تأمل ومع هذا في كون ما في الاختيار تضعيفا لما في شرح المنية مع تفيد به قوله بأن لم يمن ظهره بل الخ تفسر بظاهره اذ لا شك أنه مع هذا التقيد لا يكون ركا كعبارة الاختيار لا تدل على الضعف في هذه الصورة **(قوله)** يجب اسقاطه لأن وضع الخ يقال ذكر قوله وضع أصح الخ لئلا تألف لغير المفروض من وضع القدمين وإن في ذلك القدمين ما يدل على اشتراط وضعهما بل ان السجود يكون بهما وهذا يدل على اشتراط وضعهما كأن ذكر الجبهة لا يدل على اشتراط استيعابها بل يكفي وضع جزء منها **(قوله)** قد يكون التعبد أفضل كالوضوء الخ وذلك أن الحديث ينويعه في المانعة القائمة بالشخص اعتراف من جهة الشارع كإزالته لا تدخل للعقل فيه ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الأعضاء لم نقل وجمعت بعض أعضاء الموضوع بقيام المانعة بهامع تعقلا واجبة قيامها بجميع أعضاء الفعل اذهى فاقببه وهو عبارة عن جميع أعضائه **(قوله)** وهذا هو بد الخ أي أخصه عدم اعتبارها لكنه انما يثبت أنها وكن لا كونه زائدا **(قوله)** فيه أن ما شرع لغيره قد يكون زكنا الخ قد يقال ان الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرطه لا ركا كما لم يوجد الفيل على الركبة وقد وجد بالنسبة الى القيام فانه قام الدليل القطعي على انه منها ولم يوجد بالنسبة للعود الأخير **(قوله)** فالنائب للشارح أن يعكس بان يذكر هذا الدليل للشرعية ويذكر ما قبله هنا الخ فبما قاله تأمل لان غاية ما يفيد التنظيم في التحليل الاول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروعا لغيره أن يكون زكنا أو شرطه بل نارة يكون زكنا كالقيام وقارة شرطه كالصريمة فلا يصلح دليلا للركبة تأمل ويجب عن الشارع بان الركا انما هو ما سقط اعتبار الشارع له من الاركان في بعض الاعيان بالضرورة وحسب سقط اعتبار القعود منها في مسألة الحلف كان زائدا ولا يلزم من ذلك اعتبار الشارع القراءات كذا في هذه المسئلة بل اعتبرها كذا أصليا وزائدا في الاقتداء فتم للشارح تعليلا للركبة والشرعية **(قوله)** الخروج بلفظ السلام جلالا لطلق الخ لا يصح ارادة الكلام هذا لو كان مراده ذلك لاقتضى كلامه أن هذا الفرد هو الفرض بخصوصه مع أنه يصح تغيره ويكون آتيا بفرض الخروج بالصنع **(قوله)** أقول كان ينبغي للشارح عدم ذكر ذلك الخ ليس كذلك فان غير المفروض بل المعنى الاول أمر زائد على السجدة الثانية مغاير لها فصحة عده فرضا وان توقف بتحقيقه عليه ونحو ذلك يقال في انعام الصلاة والانتقال من ركن الى آخر فيسقط قوله الآتي ثم ان عذ الانعام والانتقال الخ تأمل **(قوله)** يعلم أنه فرض آخر ولهذه السئلة الاولى أن يقول أيضا وترتيب الركوع على السجود لانه فرض آخر **(قوله)** ولم يذكر تقدم القراءة على الركوع أي في الفرض الغير الثاني حتى لو ركب قبل القراءة صح ركوعه هذه الركعة باقيا **(قوله)** ثم ان عذ الانعام والانتقال الخ فيه أن انعام الصلاة يعني عدم قطعها فرض مغاير للفروض التي ذكرها المسنف وانذا الوضوء فيها تم قطعها كان تارك الفرض الانعام يستحق ما يستحقه غيره

الفرض وإن أتى بها ثامة بعد ذلك وأما تراخيه مأخوذ من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والانتقال المذكور فرض لأنه لا يمكن الاتيان بالثاني إلا به وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فرض ولاشك أن هذا الانتقال غير الفرض الثاني وحسنه ففرض مغاير لما ذكره المصنف من الفروض **(قوله)** لكن أجاب بعض المحققين عن الأشكال (الح) المراد به العلامه فوح أفندي وقال بهما فرفه في دفع الأشكال ثم أبان العلام أشار إلى ما سفي ثم أبان صاحب البرهان وأضح هذا المقام بطريق ما ظهر للبعد اه من حائسة العصر **(قوله)** أي المذكورة في المتن) أفاد أن هذا ليس شرطاً في الواجبات والسنن بل ولا في الشرائط كما في القعدة الأخيرة كما أفاده الشرنبلالي وحسنه في إيراد الفرائض في كلامه الأركان اه سندی **(قوله)** أو القسم (الح) أي بضم الحاء وسكون السين مصدر **(قوله)** والقراءة ركن زائد على هذا محط على القول بالاعتداد أي أن الشارع جعل النائم في الصلاة كالمتيقظ في كثير من الأحكام والقراءة ركن زائد فكتبت منه بالاتيان بها ثامة فلا يرد عليه باقي الأركان لعدم زيادتها والقعدة تجري حكم الخلاف السابق في أنها ركن أو شرط وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا تأمل **(قوله)** والذي يظهر (الوجوب) (الح) مقتضى ما ذكره ولا بقوله وينبغي تقييد (الح) بعدم وجوب الاعادة بقوله سجود السهو بعد ركعة كل من النسيان وخوف طوع النسيان عذر لترك واجب السجود فكأن العذر مسقط للاعادة فيما لو ترك الواجب عمداً كذلك لو تركه سهواً **(قوله)** ويؤيده ما صرحوا به (الح) قد يقال إن ذلك ليس من واجبات القيام بل به الخلق المصلي عن قوب فيه صورة وعن حقه صنام من واجبات الصلاة اه من السندی **(قوله)** إلا أن يقال المراد أن ذلك امتنان (الح) وحاصله توقف الحكم بفرصة الأولى على عدم الاعادته نظرًا كسلام من عليه سجود السهو يخرج به شر وجامد قوفاً وكفساد الوقتية وهي المخرب في طريق من دفعه على عدم اعادته قبل التغيير وبهذا ظهر التوفيق وأن الخلاف لفظي لأن من قال إن الثانية هي الفرض أراد بعد الوقوع ولو كان الثاني فلا يلزم أن نجيب العراصة في ركعاتها وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره اه من السندی **(قوله)** عطفاً على كل الأول لا يظهر صحة العطف على كل الأول لأنه يفيد أنه مبني على ما في الجنب مع أنه لا يبنى عليه **(قوله)** وقد يقال إن المشروع ثلاث آيات (الح) المتبادر من قوله فلا ناقصا الاكتفاء بقدر الثلاث من الآية الأولى واليتين وإن لم تكن الثلاث على ترتيب النظم القرآني واشتراط ذلك لا يدل عليه عبارة الحلبي إذ قوله تعدل ثلاث آيات قصار شامل لما إذا كانت على الوجه المشروع بأن تكون متوالية أولاً وثانية لأنه من دليل فجع عدم وجوده بعمل باطلاق عبارة الحلبي من الاكتفاء الآية التي بلغت ثمانية عشر حرفاً لأهمية واجب القراءة **(قوله)** قلت قد صرح به في الدرر أيضاً قد يقال ليس مراد الشارع أنه لم ير أن الآية الأولى واليتين تقوم مقام الثلاث بل مراده أنه لم يقول بالترجوع عن كراهة التجريم بذلك مع ترك سنة القراءة وقد تقدمه في سنن الوضوء أن ترك السنة ولو كدكة قريب من الحرام وأن تاركها يستوجب التضييل واليوم ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة التحريمية واجب القراءة لكن تقدم أيضاً تقسيم السنة إلى سنة هدى وتركها واجب ما ذكره سنة الزوائد وتركها لا يوجب ومنه لو أنها بطول المفضل مشايخ من سنن الزوائد أن تاركها لم يترك كراهة التجريم أن كلام الحلبي إشارة إلى أنها بطول المفضل مشايخ من سنن الزوائد أن تاركها لم يترك كراهة التجريم بخلاف ترك الجماعة مثلاً وهذا لا يعلم من عبارة الدرر والفيض وغيرهما وذكر الشارع في الفصل الآتي أن الآية الأولى واليتين لو كانت تعدل ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التجريم ولا تنفي الترتيبية لا

مطلب

في أن نأخذ السنة المؤكدة
يستوجب التضييل واليوم

بالمسنون اه تأمل **(قوله)** وكذا في جمع الفرض الثاني الخ) فيه أن القراءة في جمع الفرض الثاني والمقصود فرض الواجب **(قوله)** قال الزبلي فان ما يقضيه الخ) عبارة أي مكررة في كل ركعة أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي واحدة من الركعة الأولى وقضاها في آخر صلاته حاز وكذا ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الخ **(قوله)** قد يشار إلى المتني باسم الإشارة الخ) لا يظهر صحة الإشارة باسم الإشارة للموضوع للفرد ذكر المشار إليه المتني بعد بخلاف الآية والنظم لتقدم المشار إليه في قول بالمدكور **(قوله)** عوان بين ذلك أي بين الفارض والكبر) الفارض المسنة والكبر الفتنه والعوان التي تختب بعد بطنها الكبر فاموس **(قوله)** وهذا يقتضي رفع الخلاف) هذا ظاهر على الاول لا الثاني فان من قال بالوجوب أراد حقيقته حتى أوجب الترك مع برد السهو ومن قال بالسنية لا يقول بالسجود وإن كانت المؤكدة في معنى الواجب نعم ثم ذلك اذا قال بوجوده **(قوله)** أي بسبب الاستخلاف الخ) قال الرحقي مجرد الاقتداء بالسافر بصير القعود فرض عليه استغفار أولاً **(قوله)** وأقول هذا مختلف لما في الجبر والنهر من قوله الخ) فقد يقال ما ذكره هذا القائل لا يختلف ما في الجبر والنهر لأن موضوع كلاهما إذا تابع المسبوق امامه فيه بدليل قوله بتابعه الامام وقوله في الصور والنهر يقعد ثلاث فعدت الواجب منها ماعدا الأخيرة معناه اذ لم يتابعه في الثانية والا كانت فرضاً أيضاً بدليل ما ذكره في الامامة وسأفقه في الامامة عن الفقهاء قبل قدر التسهل فإن قرأ بعد فراغ الامام من التسبب ما يجوز به الصلاة جاز والا فلا الخ **(قوله)** آخر صلاته) حقه ازل كما هو ظاهر **(قوله)** الامام عمي على) يصح ابقاء الامام على حاله بدون جعلها على عمي متعلقة بمعدوف صفة للمهر وكونه واجبا مأخوذاً من تعدد الواجبات **(قوله)** ويحتاج الى النقل صريح) ما ذكره ط ظاهر عما ذكره الشارح يجعل قوله بين فرضين غير قيد كإعفاء الحسن ولا حاجة لنقل في المسئلة بخصوصها **(قوله)** وكذا لا يتابعه في ترك الواجب الخ) أي بان تركه لا امام بالكية **(قوله)** أو ترك ترك ما يلزمهم فله) يظهر زيادة لا قبل يلزم تأمل **(قوله)** لأنه اقتضى عن لم يدخل في الصلاة) فيه أنه اذا اعتد على خبر المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتد على خبر العدل في أمر ديني وهو ما يصح العمل بخبره في البيانات فما ذكره من العلة المذكورة غير ظاهر لاثبات الحكم المذكور **(قوله)** ومقتضاه أنه لو نوى في الاعلام صبح الخ) فيه أن صحة الصلاة في المسئلة لا تبتغي لوجود قصد الدخول فيها بنية تكبير الركوع يكون قاصداً للصلاة والتي لمغا كونها الركوع ولم يوجد فيها اذا قصد مجرد الاعلام بقصد الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كنفس التكبير فلا بد من وجودها ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما تأمل وذكر فيما يأتي أنه اذا قصد به الاعلام لا يكون قاصداً لذلك فصل كلاماً جانياً فلا يصح شروعه **(قوله)** ولأما ويل في عبارة الكثر أظهر الخ) لم يظهر وجه أظهرية التأويل في عبارة الكثر تأمل نراها في حاشية الجرد كرا الوجه بقوله لثلاث يلزم التكرار في قوله والقومة والجلسة **(قوله)** الشارح كما في امداد الفتاح لثلاثي) عبارة على ما نقله السندي ويسن وضعهما على الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدتين فيكون صفة وضعهما كماله التشهد وهذا مما أغفله أصحاب المتن والشروح التي اطلعت عليها ودليل ذلك ما ذكره السيوطي في النبوع بقوله والثابت في الحديث أنه كان اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الارض ووضعهما على فخذه وقال عليه السلام صلوا كما رأيتوني أصلي اه وقال الرحقي السنة تحكم الاحكام الشرعية حيث لم تذكر في المتن ولا في الشروح كيف تعد من السنن لعد الشافعية لها بل لم يذكر السيوطي أن هذه الهيئة سنن وليس في

الحديث ما يدل على وضعهما على التقديرين كما في التشهد ولا يتم الاستدلال بقوله صلوا كما رأيتوني فاته
 يقتضي افتراضه لأن دليل الصلاة في القرآن محلي بينه السنة والحكم يستدل به على وجهه ثابت
 أركان الصلاة فلو لم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركبا اه سندی (قول الشارح وياقي
 معزبا للنية) حيث قال ويضع يديه على نخذه كالشبه هذا للرجح صاحب النية لم يذكر سنة وسجن عد
 السن لم يعد فيها بل عقب ما ذكره من السن بقوله وما سوى ما ذكرناه فادب فظاهره أن هذا الوضع
 أدب لاسنة اه (قوله ان الجلطة الأخيرة تختلف الأولى في التورل) مخالفة الجلطة الأخيرة للأولى
 في التورل مذهب الشافعي وليس مذهبا لنا (قوله هي السن الغير المؤكدة) لاجابة لهذا التفسير فان
 سن الزوائد كلها لا يجب ما ذكر ولو مؤكدة كما تقدم فيها لو اقتصر على واجب القراءة عن شرح
 الملتقى (قوله وترجه) في المغرب رجل شعره أرسله بالمشط وترجل فعل بشعر نفسه ذلك اه (قوله
 فالمناسب ابدال اليسرى باليمنى) الذي رأيت في عدة نسخ من النسخ يظهر يده اليمنى (قول المصنف
 واخراج كفيه من كفيه الخ) عليه الزيلعي بأنه أقرب للتواضع وأبعد من التشبه بالجارية وأمكن للشر
 الأصابع اه وما ذكر في التعليل يدل على طلب اخرجها في غير حالة التكبير أيضا تأمل (قوله
 هذا النقل غير صحيح وغير موافق الخ) التي في نسخة قدوة كتبت في سنة ١١٢٩ في غايه من الصفة
 الاختصار على قوله خلافا للزفر بدون زيادة فعل قوله فعنده الخ من زيادة الكتاب

﴿فصل﴾

(قوله أي قبل شروعه) أي وقال أكبرهم قول الامام الله (قوله بما اذا لم يقصده المخالفة) أي في القفط
 لا تكبر بان كان لا يميز المدعو عنه (قوله وينبغي الفساد بعد لها الخ) فظاهره اذا قصد اجمع لاه
 والا فانقل أنه خطأ ولا يفسد (قول الشارح بل هما) قال الرجح لعل الشارح زاد قوله بل هما اختصارا
 منه الى ان السبب مر كب من الشين لأنه بالنسبة والله كشرط كاتقصده عبارة المتن بجر اه (قوله
 ولكن يحتاج الى الفرق بين التبرعة والتبسة الخ) فظهر أنه على القول بلزوم التبريد في التبرعة بلزومه
 في التبسة والقراءة أيضا ومقابله عدم الزوم في الكل وهو المختار (قوله بأن الثاني اذا كانت البدان في
 التبريد لا يرد الخ) قال في البصر وما ورد في حديث ابن عمر كان يرفع يده الى منكبيه فيصوم على حالة العذر
 حين كانت الأكسية عليهم والبرانس في زمن الشتاء كما أخبره وائل بن حجر على ما رواه الطحاوي عنه اه
 (قوله لا بالخلاصة والناقض قوة ولو بشرط الخ) فيه أنه يصح أيضا تلفقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره
 من قوة أي عن شائبة الخ (قوله يتكلم بها الموائنة) في القاموس الموائنة بضم الميم وفتح الهمزة فغير
 وحام الجوس وجمعه الموائنة والها الموائمة اه (قوله وأما في التنازلية فغير صريح الخ) هو كذلك
 لكن الشارح لم يدع الصراحة في ذلك بل الظهور فقط (قوله لم يكن قراءة ولا ذكر اه) فليس الخ يقال
 بعدم فلسف لاشك في كونه غير قرآن وعدم الاجزاء عن القراءة لاشك في قرآنه وهذا يسقط اليراد على
 التبر تأمل (قوله بدليل جوازها على الذبحة المشروطة فيها الخ) قد يقال جوازها على الذبحة لعدم
 طلب البركة في هذا الفعل لأنه غير مقصود حتى تطلبه بخلاف غيره من الافعال المقصودة تأمل أي ان
 التبرك ليس معناها وضعها بل استعمالها فاستعملت فيه في الشروع ودون الذبحة (قوله والظاهر ان
 الاستطباع كذلك لأنه خلف الخ) فظاهر ان الاستطباع لا وضع فيه لأنه ليس بقيام لاحقية ولا حكا

وانما هو خالف عنه والمذكور أنه سنة القيام فلا يدخل تحت بخلاف القعود فإنه قيام حكما ولذا اصح اقتداء قائم بقاعد تأمل **(قوله والرحمن)** وقال الرحمن أيضا لانسلم أنه أي القيام بعد الركوع ليس له قرار لان الفروض في القيام الذي هو محل القراءة قد رقبه تعالى ثم نطرحه أنه يسن أن يأتي بالجميع في حال رفعه فإذا استوى قائما يقول اللهم بناؤك الحمد وهو أطول من ثم نظرا لأن يقال لم يرد عن الشارع الوضع فيه فهو صحيح حينئذ لكن يخبرهم قواعده سنة قيام الخ اذهب اقيامه قرار وفيه ذكر مسنون فقول من قال ان التعميد والتجميع ليس سنة فيها بل في نفس الانتقال لما في القبة لئلا التجميع حتى استوى قائما لا يأتي به كالمثل بكبر حالة الانحطاط حتى ركع أو جرد ذكره قال ويجب أن يحفظ هذا وراعى كل شيء في محله اه عتالف لظاهر النصوص والواقع أنه قيام يقع التسليم الا في القيام ولو قلنا أنه يكون في حالة القيام فقط فما نقول فيما ورد من الاتيان بالتعميد بعد التجميع جهاين من خاصه وصا ما قدمنا من قوله لا الحمد لله السموات الخ وذكر في شرح منية الصلي أن شيخ الاسلام ذكر أنه يرسل في القومة على قولهما كما هو قول محمد وذكر في موضع آخر أنه يعتمد فان في هذا القيام ذكر مسنون وهو التجميع والتعميد وعلى هذا مسمى صاحب الملقط اه وهذا ساعد لما قلنا وقول صاحب الزهر اللهم اغفر لي وارجني بين الصديقين كأنه يريد ايراد القعدة والتطهر أنه غير وارد لانها ليست بقيام حقيقة ولا حكما بخلاف من على قاعدة ان قعودا كان خلفا عن القيام كان قياما حكما فسن في الموضع اه سندی **(قوله)** وهذا يدل على أنها أصلان الخ كذلك يدل على أنها أصلان مانعه عن شيخ الاسلام سابقا ولا يستقيم ما يقيد بمسكين **(قوله)** من الروايتين بكل منهما أي من رواية وأما من المسلمين ورواية وأما تأويل المسلمين **(قوله)** لا تأتيا استشكله الرحمن بالوجوه عدة الابرار مقرأه من القرآن قبل الفاتحة وتقديمه وجوب عدمه قلت وعلى ذلك ينبغي الفساد ويرتب وجود السهو لوقراءه سهوا والكراهة التبرع لوعدا اه سندی وقد يقال ان القصد أنه تلا هذه الجملة تبركا بالوارد أي أن بها على قصد أنها الواردة لأنه أتى بها على قصد أنها من القرآن تأمل **(قوله)** وعليه في الذخيرة عما حاصله الخ خلاف المشهور فان المشهور أن السكوت في السرية والجهرية واجب لاستنة **(قوله)** وتماه في شرح المنية قال فيه في الفرق بين السجدة لأن السجدة لا يبق الا سجدة فالاولى المشاركة هي السجدة بخلاف ادراكه في الاولى فانه بدر كفي التماسية بكاملها فادنى المشاركة في الاولى مع احراز فضل التماسية أيضا حينئذ اولى وان أدرك في السجدة الاولى والاشارة قال بعضهم بكبر من غير ثناء وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد والاولى اولى بتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود اه تأمل فانه لم يتم الفرق بما ذكره **(قوله)** وان مسمى عيسى الهداية لكن ما في الهداية اختار به الهند والى وقال شيخ الاسلام انه المختار وفي الجبني وبه بقي اه من السندی **(قوله)** لأن سراجا من التماسية أي حال من فاعل التماسية والتعوذ الماخوذ من قرا وتعوذ ويجوز أن يكون مقصدا لصرفه بل هو اولى لان مجي المال مصدر وان كان كرمه على كافي الزهر **(قوله)** وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة الخ وأيضا ان عبارة الخلاصة نصت على أن التعوذ انما هو عند الافتتاح فهي صريحة بأنه لو شرع في الفاتحة فلن محله فلا يأتي به ولو ايقنا قوله حتى قرأ الفاتحة على ظاهره من أنه فرغ منها إذ تفرع صور جريئة على شيء لا يقتضي تخصيصه بها تأمل **(قوله)** اما عند أبي يوسف فهو تبع للثناء وعلى أنه تبع للثناء عنده لا يأتي به السبوق عند قيامه لقضاء ما فات له لأنه قد أتى به في الاول عقب التماسية كافي السراج فلا وارد الامام في وقت لا يمكنه

الاتيان بالثناء كأن أدركه في الركوع أو في الجهر فيسقط الثناء يسقط التثنية لأنه تابع وما ذكره
 الحنفي من أنه عند أي وصف يأتيه من تذكرك في الصبر تعال شرح التثنية ومثله في الدر المنثور والخرائن
 للشارح زاد في الخلاصة وهذا استحباب عنده اه سندی فعلى هذا يكون عدم اتبائه به عند قيامه
 هو المفرغ على أنه تبع للثناء واتبائه به عند القيام على قوله محرم واستحباب لا يدخل التفرغ فيه تأمل
(قوله) بأن أتى بالمدح الباعن التشديد الخ لا يصلح تفسير المنع الخلو بل هو تفسير لغو وزوم التكرار
 انما هو داخل في المدح التثنية بدو حذف الياء وهذا ليس معنى منع التثنية إذا المراد به أن يوجد أحد
 الصديقين مع المقيد بدون خلوه ونحوه إلى غيره نعم على جعلها مائة خلو يكون المفهوم غير صحيح تأمل
(قول الشارح) وسن أن يلحق كعبه قال الشيخ أبو الحسن السدي الصغير في تعليقه على الدر هذه
 الستة انما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تعال عني وليس لهذا ذكر في الكتب المتقدمة كالهداية
 وشروحا وكان بعض مشايخي يرى أنها من أوهاهم صاحب الحنبي ولم ترد في المستند على ما وقفنا عليه
 وكأنهم فهموا ذلك بما ورد أن الصابئة كانوا يمتحنون بسؤال الخلل في الصفوف حتى يمتحنوا الكعب
 والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصابئة كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعب آخر اه قلت ولعل
 الشيخ أبا الحسن خلط إلى أن ثار الوارد في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقا أفضل من الصواب حذف
 اه سندی وقد ذكرنا ثار الوارد في التراوح فانتظره **(قوله)** على ترك التكامل الصواب حذف
 لفظة ترك الأولى كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** ويمكن أن يراد بالتقرب الإغناء على إدراك الركعة الخ يبعد
 إرادة هذا الاحتمال ما ذكره الشارح بقوله لكنه نادر إذا زيادة الإغناء على إدراك الركعة لا تدور فيها
 تأمل **(قوله)** لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه الخ عدم تعرض المصنف للتابعة لا ينافي
 بناء الفرع الذي ذكره علم تأمل **(قوله)** لا ركوع مستقل ولم يصرح بأنما انتقل إليه ادعاه قبل
 أمامه كلا على **(قوله)** فيستدل أن يكون مراد القائل بغير يكها الخ هذا خلاف الظاهر من أنه يأتي
 بالصرح والأشباع إذا روم لأشباع فيه بل هو إشارة للركعة **(قوله)** لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر
 إذا المتبادر أنها ضمير والفقهاء لا يرون أنها اسم ظاهر حتى يحمل عليه قولهم بالصرح بك والأشباع **(قوله)**
 كافى القهستاني الخ عبارته وبسجد يضع ركبتيه أي ركبته النبي ثم اليسرى كافى الروضة
(قوله) لكن الذي في الخرائن الخ نقله عن الروضة على ما في السندی ثم أن ما نقله عن الخرائن بعيدا مع
 عدم العذر يضعها أولا بالاولى وعلى تقدير عدم إقامته واعتبار مفهوم العذر الواجب الرجوع إلى عبارة
 الروضة تصديق النطق على المفهوم في العمل **(قوله)** ما كنته أي حاله اه قاموس **(قوله)** والمعنى
 واحد ذكر السندی أن الشارح خالف النهر في تعريف الجبهة بأنها ما كنته الجبينان اه انما
 بين الجبهة والصدغ اختيارا منه للدخولهما في معنى الجبهة اه وفي القاموس الجبينان خرفان
 مكتنفان الجبهة من جانبها فيما بين الجاحين مصعدا إلى قصاص الشعر وأحرف الجبهة ما بين الصدين
 متصلان بهذه التسمية كلها جبين اه تأمل يظهر لك ما في عبارته **(قوله)** وبما مر عن شرح التثنية
 للصبغ في جعل الخ لا يجعل البصغ فيها ذكره في شرح التثنية لا يمنع ثبوت الرواية بأن وضع اليدين
 والركبتين سنن مع عدم رواية بأنه فرض يتوقف تحققه على وضع القدمين حيثن ذلك لا يقال بوقفه
 على الركبتين واليدين بل الخ لما قاله من تظاهر الروايات بالسنية فلو قلنا بفرضية نظر لما قاله من
 الألبسة لزوم القول بغير ما تظاهرت عليه الروايات فتعين القول بفرضية وضع القدمين تأمل

(قوله) أوجز من القدم (لا وجود لقوله) أوجز من القدم في عبارة البرازي (قوله) قال في شرح المنية بعد نقله ذلك وفهم منه الخ) نص عبارة ثم المراد من وضع القدمين وضع أصابعهما قال الزاهدي ووضع رؤس القدمين حالة السجود فرض وفي مختصر الكرخي سجود رفع أصابع رجله عن الأرض لا يجوز وفي الخلاصة والبرازي وضع القدم موضع أصابعه وإن وضع أصابعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك إحدى قدميه صريح والأفلا وفهم من ذلك أن المراد من وضع الأصابع وجهها نحو الخ **اه** فانت ترى أن ما استند اليه في شرح المنية وتبعه الشرح شاهد له عواماً من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وإن كان ما في الفض وغيره يدل على عدم افتراضه وظهر اعتباره (قوله) لكن رأيت في الخلاصة أن وضع أحدهما الخ) نصها وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجود ففرض في التعبير بدلو وضع أحدهما دون الأخرى يجوز الصلاة كالوقوف على قدم واحدة وضع القدم موضع أصابعه وإن وضع أصابعاً واحدة فلو وضع ظهر القدم دون الأصابع بأن كان المكان مستقيماً وضع أحدهما دون الأخرى يجوز صلاته كالوقوف على قدم واحدة **اه** (قوله) أي لأن اعتبار الكعبين الخ) هذا تعليل لا اشتراط طهارة المكان ولم يظهر من عبارته ذلك **اه** (قوله) ولم أر قبل هذه المسئلة بخصوصها الخ) قال السندي ما نصه في شرح المنية الكبير ما مفاده أنه لو بسط كعبه أو ذب عليه بنحس وسجد عليه ثم أعاد سجوداً على مكان طاهر أو على منفصل بسط على الصلاة هتت صلاته بالفضاء أو ثمتنا فهذا يصح بالفرق بين السجود على التماسه نفساً وبين السجود عليها بما لا منفصل فإن الإعادة على مكان طاهر غير مخصصة في الأول ومخصصة في الثاني فظهر من هذا أن الحاصل المتصل حائل في الجسدية لأن كل وجهه والأصص الصلاة بلا شرط الإعادة وكذا الوقام على الصلاة وهو لا يس خفالم تضع صلاته **اه** (قوله) أي يصح السجود عليه بشرط الطهارة) أي وإذا كان ما تحته نجساً وسجد عليه ثم أعاد على طاهر صح اتفاقاً (قوله) فإن ما يأتي من تجويزه على ظهر متصل صلاته يفيد فيه أن سجوداً على ظهر متصل صلاته سجود حقيقة لا إعادتها يأتي ليس فيه دلالة على أن الزامهما يجوز الإغناء ثم قوله أن هذه المسئلة مفروضة الخ بل هي ظاهرة ويمكنه في بعض الأشخاص دون بعض جرسنا في أشخاص تأمل (قوله) فقال الإمام جاهد التكبيرين ورائي الخ) عبارة السندي جاء التكبير من وراء الصف الأخير ومراده أنه لا يحصى مثاليكم لا منكم البنا (قوله) على أنه ليس في الفهستاني الخ) بل هو فيه كما يظهر من عبارته (قول المصنف على ظهر متصل صلاته) بأن يكون مقتدياً به أو مقتدياً به أمام واحد سدي وهذا أولى مما قاله ط ولا يشترط الاتحاد في التسمية والاداء فيشمل المتفردين **اه** إذ لا تتحقق الضرورة غالباً (قوله) وعبارة الفهستاني هذا إذا كان ركبتاً على الأرض الخ) عبارة الفهستاني عقب قوله والأفلا يجوز وقيل لا يجوز إلا إذا صد الثاني على الأرض وقال صدر الفضاء يجوز به وإن كان سجود الثاني على ظهر الثالث كافي جمعة الكفاية وفي الكلام إشارة الخ **اه** تأمل (قوله) لكن ليس هذا موجوداً في عبارة الفهستاني) فسه أن الفهستاني ذكره بقوله لكن في الزاهدي يجوز على الفهزين وألركتين فإن المراد هنا أو ركبتا المصلي معه الأخذاً أو ركبتا نفسه كما قال الحشي والألا يستقيم الاستدلال بما ذكره الزاهدي على قول الفهستاني وإلى أنه لا يجوز على غير الظاهر تأمل (قوله) وهنا أولى مما في الهداية الخ) بل الأولى ما في الهداية فإنه لا يعاد بطنه عن فدية يحصل الإذناء لمن يصلي معه عند الزجاء بسبب أخذه في سجود فدية من الفراغ أمامه بخلاف ما إذا لم يعاد ثم يحصل

من اظهار العددين الاضرار بجاره ومن الابعاد الاضرار بضيق المكان تأمل **(قوله من مجرد الحادثة)**
عبارة البصر المتعاقبة **(قوله)** خلافا لما سئى عليه الشارح بتعاليق الشرح المتية تقدم أن ما استدل به بفيد
مدعى فليس التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً **(قوله)** المناسب هنا التعريب الخ تفر به لا يظهر على
ما قبله بل على مقابله ويظهر صحة الاضرار عنه بان يكون قد وافق المصنف أولاً في أن الرفع ركن ثم اضرب
عنه مثلاً في عدم الركنية الفرع الذي ذكره تأمل وفي النهاية هذا الرفع ليس ركن اتصال الركن الانتقال
لانه لا يمكنه أداء السجدة الثانية الا بعد رفع الرأس حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان يجده
على وسادة فأزبلت فوقه جبهته على الأرض أجزاء وان لم يوجد الرفع كذا ذكر القندوري في التصريح
اه سندی تأمل **(قوله)** لا عُدْ بى يوسف ينظر هذا مع قوله بفرضية الرفع على ما يأتي فان مقتضاه لزوم
اعادة السجدة الثانية بالرفع ولو اكنى بالعدة الأولى فاته الرفع وكذا الجليلة ويظهر سقوطها على قوله
وان قال بغيره فما لا يتمها لا سيما مقصود تبيين فيبسطان بمدرستى الحدث تأمل واهل هذا أحسن مما
أفاده منه **(قول الشارح كالتلاوة)** قال الحلبي والرحي يطلب الفرق بين التلاوة والصليحة حيث
كانت الثانية خلافة لا الأولى **(قوله)** بدليل قول المصنف وليس بينهما ذكر مسنون ليس فعدالة
على شيء فانه انما في سنة الذكر بينهما لم يتعرض لقدار الاطمينان **(قوله)** بعد اهل الشتاء بعد طرف
مقطوع عن الاضافة واهل الشتاء منصوب على النداء وحوز بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في شرح
النووي **(قوله)** كيف والصلا الخ كذا عبارة الحلبة وقوله كائنت في السنة خبر المبتدأ اليه **(قوله)**
وقد وابتدأ بغيره في الرى لعل الأولى في حالة الرى والثانية في حالة الدعاء بعده اه سندی **(قوله)**
لكن الصواب إسقاط قوله باسقاط الخ قد يقال ان قصد الشارح العزو للرد والصار الاشارة فقط وقوله
باسقاطها مبهم من عنده أخذ من كلام البرهان **(قوله)** فلأرأى أحداً قال به سوى الشارح بما
لشربلاي عن البرهان الخ انما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها والاشارة بالسجدة فقط
مختصاً للسنة من الاشارة وعلا بقوله عليه السلام أسكنوا في الصلاة وحديث أبي حنيفة الساعدي قال
عن ذكر القبض ولغظه عند الترمذي فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدره اليمنى على قبلته ووضع كفه
اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه وحديث بذلك بين عشرة من
الصحابة فصدقوه وقال مثلاً على القارى في رواية أنه ألغى في اثبات سنة الاشارة والصحيح المختار عند جمهور
أصحابنا أنه يضع كفه على فخذه ثم يوصله الى كلمة التوحيد بعد التمسك بالتمسك والتمسك ويعلق الوسطى
والاهاهم ويشير بالسجدة رافعة الاعداد التي واضعها عند الاتبات ثم يستمر على ذلك لانه ثبت المصدق
الاشارة بلا خلاف ولم يوجد أمر بغيره والأصل بقاء الشيء على ما عليه واستصحابه الى آخر الأمر اه
والحاصل أنه اختلف التعصيع في الكيفية والشكل وادعته عليه السلام اه من السندی فما قبله في
البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وان كان المشهور خلافاً على أن الطحاوي في شرح معاني الآثار
روي عن وائل قال قلت خذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا خفتن صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال فليأخذ التمسك فترجله اليسرى ثم قدم عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى
ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم عقد أصابعه وجعل حلقة بالاهام والوسطى ثم جعل يدعو
بالأخرى ثم روى من حديث عيسى أن محمداً أنه أضاف الجلو في التمسك أن يضع يده اليسرى على
فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير بأصبع واحدة اه وهذا أيضاً خالف عن ذكر

القبض ثم رأيت في شرح مشكاة المصابيح لشيخنا على القاري في رواية لمسلم من باب التشهد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام يدعو بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها فافهم ظاهر هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا **(قوله)** الصواب لاحكامه سلام رسول الله للنسبة ما قبله لكن مراعاة المناسبة إنما تفيد الأولوية ولعل الشارح قصد دفع ما في الشراح بأن قوله السلام علينا الخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصل عليه اه فلم يقصد المناسبة **(قوله)** وبه تعد ما في عبارة الشارح حيث قال **(أولاً الخ)** فيه أن قراءة الفاتحة لا يشك أحد أنها سنة على ما في المحط وغيره لا تباينه عليه الصلاة والسلام بها إلا أنه على ما في المحط يقوم مقامها التسليم فقط ويكون مستبداً بالركن وتعالى ما في غيره لا يكون مستبداً لأنه أتى بالسنة بل لأن تركها هنا لا يوجب إساءة لا ترى وابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما فكم يكون من قبل سنن الزوائد التي تركها لا يوجب إساءة ثم اعلم أن ما صنفه الشارح من زياده قوله أو سكوت قدرها ما صلح به كلام المصنف حيث قال على المذهب لما ان التجبين الثلاث هو المذهب لابن القراءه والتسليم **(قوله)** أي قلنا بفرضها لأجل العمل الخ لعل الأولى فتكون فرضاً على الاعتقاد امرأعة لشبه من قال الأمر للاستحباب والأمر القول بكفر من أنكر الفرضية **(قوله)** وكذا الفقهاء هومن يسع القناع وهو ينبت الشعر ويحويه **(قوله)** أي تعبير الناظر لعله يخصص **(قوله)** والظاهر أن العضة عند ملتقى الكراهة الخ بعد وجوب التصريح بالكراهة في الشروع فهو كافي ولا حاجة لهذا الاستظهار من قوله ولا يبعد الخ لا يظهر بعد ما قدمه مما يشهد أنها تنزيهية **(قوله)** فهي خداج في القاموس صلام خداج أي نقصان اه **(قوله)** ولذا قال الشارح قبل والترجمة الخ فيه أن المستعمل الشرعي هو عامل الشرع على نفسه كروية الباري تعالى في الدنيا والمغفرة للكافر وليس القسم الثالث منه وقال ط طلب المستعمل الشرعي أي في التصريح من السجود العادي فليست دليل المقابل اه ولعل الشارح لم يقصد بقوله وقيل حكاية خلاف بل مجرد النقل **(قوله)** تأمل اه أشار به إلى أن ما في المعراج لا ينافي ما في الصرح لعل ما في المعراج على ما إذا لم يقصد الدعاء ونحو ما في الصرح في شرح المنية الكبير حيث قال بعد الدعاء بالأنفاط القرآنية فإن هذه الأدعية ليست بقرآن لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحض اه (قول المصنف وفاء فيهما) تخصيص الامام بالذكر يشعر بأنه لا حاجة أن ينوي من كان في محاذاته من المؤمنين في الجانبين بل تكفي نيته في جانب واحد ويحتمل أنه لم يذكر المؤمن لأنه يعلم حكمه بالمعاينة على الامام اه سندی عن البرجندی **(قوله)** فقتضاه أن له كاتب حسنة بل قال السندی نفعاً عن الرجعي الآن كاتب السبب تعطيل الأول وقع منه ما يؤدى إلى الكفر إذ تصح رده اه على أن كاتب السبب يكتب المباح أيضاً والصبي يفعله فيكون كاتب سبب بلا تعطيل **(قوله)** فيه أن الذي اختاره السبب هو الأول لا مانع من ارباع التفسير لما قاله الحلواني قاله مختاراً أيضاً حيث مره وأرجعه إلى القول قبله بخلاف قول الشهيد حيث رده **(قوله)** وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين الخ عدم معارضته لقول الباقي غير ظاهر فله قائل بكذا ههنا إذ على قدر الوارد لا ما كان قدره والحلواني يقول بالكراهة الترتيبية فيهما كما هو مفاد قوله لا بأس بالفصل بالأو وادوا الحلواني موافق لما في شرح الشهيد إذ نقض كلامه كراهة التأخير ولو قدر الوارد إلا أن أجل قوله لا بأس على الإباحة فيكون مخالفاً لما في شرح الشهيد ولما قاله الحلواني وهذا كله ينقطع النظر عن التوفيق الذي أشار به الشارح بقوله وفي

حفظني الخ (قول الشارح ارتفع الخلاف) أي بين البقالي والحلواني وأما الخلاف بين الشهيد والبقالي فثبت لم يرتفع لأن الشهيد يكره الفصل حتى يقول اللهم أنت السلام الخ والبقالي لم يكره بذلك القدر لا كراهة تعريجية ولا تنزيهية اه مندى **(قوله)** بأن المراد بقول الحلواني لا بأس الخ) أي مع حل قوله لا بأس على الإباحة والله أعلم

(فصل في القراءة)

(قوله) نعم لو جعل حالاً من ضمير وجوب المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك إذا حال وصف صاحبها في فعلها فيقتضى أن الوجوب مقيد بكونه بحسب الجماعة تأمل **(قوله)** ومفاده أنه لو أنتم الخ التعليل المذكور منظور فيه بأنه عادة الفاتحة جهر أيا حال الجمع المذكور موجوداً في كفة واحدة الآن يقال أنه بإعادة جهر صار كأن ما وجد أولاً لم يوجد فكانه لم يوجد إلا الجهر فتأمل **(قوله)** وهو أسهل من لزوم الجمع (لعل الأولى أبدال أسهل بأشتم تلاخي يظهر كون ما ذكر وجه القيل الثاني تأمل **(قوله)** على أن كون ذلك الجمع شتباعاً غير مطرد الخ) قد يقال إن ما في شرح المنية منى على الرواية الثانية وعلى الرواية الأولى بعيدو يعلم من تعبير المنية عن الثانية بقيل ضعفها **(قوله)** وكذا ما يأتي من أن المتنفل لا يلبس لؤام جهر فتأمل (التعني في هذه المسئلة أن العدة ليست بقيد بل ذكرها جري على الغالب على إطلاق الزبي وما يفيد ما يأتي من أن المتنفل لا يلبس لؤام جهر وفي السندى نقلان عن البرجسدي بالعزير للعبة الجهر في التراويح والوتر واجب حتى لو تركه ساهياً بزمه بصحة السهو اه **(قوله)** قال في الخزان هذا ما مجمعه في الهداية الخ) ونحالا خبر الرمي إلى التخيير كالسكا في قوله وبه ثبت من وجوبه ما اختاره المصنف في مثله اه لكن قال الوافي كلاماً في الاستقراء ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء الا في هذين الموضوعين وهذا بمنزلة الإجماع على الحصر وذهول الحصول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد اه وقال فوج أفندي ينبغي ترجيح ما في الهداية لأنه موافق لما ذكره مجمد في الجامع الصغير ومن القواعد المقررة عند الحنفية أن العبرة في المذهب بظاهر الرواية وأن الاعتداع على رواية الجامع لأنه أحد كتب بظاهر الرواية وآثر شئ منفعه الامام محمد بن الحسن والعمل عليه الا فيما قل من المسائل اه سندی والظاهر أن مسألة المسبوق ركعتين الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب الهداية فإنه وإن خفي الركعة ثم أربعا بعد ما ماله الآن التهاور وقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا أخيرا المسبوق وليس وقت مخافة بالنسبة لها تأمل **(قوله)** وأيد العلامة خير الدين الرمي في فتاواه الخ) ذكر في أول فتاواه **(قوله)** وأعلها) أي أشدها الخاضة **(قوله)** لكن الأول ارتضاء في الحلبة والبحر الخ) القصص الاستدراك على تضعيف ما ذكره في التفسير بأنه ارتضاء في البحر والحلبة وأنه أوجه بدليل الخ لكن ليس في العصر ما يدل على تعصبه لهذا القول وإن كان مجرد نقفه بدون تضعيفه يشعري ارتضاء له ولا يتزل صريح التعصيم بمجرد ذلك بل اللازم اتباع ما صرحوا بتعصمه وما ذكر من دليل أوجهية هذا القيل لا يثبت تعصمه فإن اشتراط سماع الغير فيما ذكره ليس دل عليه وذلك أن الكلام ما خوضن الكلم وهو المرحس به لانه يؤثر في نفس السامع وذلك ليحصل الإسماعه ونحو ذلك يقال فيما اشترط فيه سماع الغير بخلاف الإيجاب من البائع مثلاً فإنه ما أوجب للتشترى القبول والموجب هو البائع فالشرط وجود الفعل منه وهو نقفه وذلك بتعصيم الحروف سواء سمع الثاني أو الأول من الرجعي **(قوله)** وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة بمجرد

القراءه وانما ياتي بها في الثالث مبادئ منه لقضائها **(قول)** رده في الصريه في اخبار الشارع لا في غيره
 قال السندی قال في الصر وقد يقال ان الاخبار انما يكون آكد من الامر ان لو كان من الشارع
 اما من الفقهاء فلا يدل على الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه فكان المذهب الاستصحاب اه وقال
 في الجمع وهذا اردنا ما حصل على تعصبه المشايخ مع ان صاحب الصر ناقض كلامه وصرح في آخر كتاب
 الجمان الامر من المذهب في وجوب ونقل في شرح الوهابية عن الامام الصفار انه يقول بوجوب
 الاساس على نحو الحائض اذا ظهرت في انما مظهرها المستدلالا بان محمد اذ كذا بلفظ الامر في
 الموضوعين قال وهو الصحيح من المذهب وهو يقيد ان الامر من المذهب يقيد الوجوب اه **(قول)**
 مكروه اتفاقا ما ذكر في الصر انما يقيد اصل شناعة الجمع لا الاتفاق عليها فيجعل ما مر من القروع على
 الرواية الاخرى كما تقدم **(قول)** على كل فرض نسخة الخط فرد **(قول)** ان جعل الفرض مقدار كذا
 الخ على ما ياتي له الامانع ان يقال هنا الواجب مقدار كذا والسنة مقدار كذا وان كان البعض فرضا
 الى آخر ما ياتي ان يتعين انصرافها الى ثلث الركة قد يقال يتعين انصرافها الى الركة التي هي فيها
 وان كانت غير واجبة تتقربها كونه في محلها اذا ضعف في عمله اقوى من القوي في غيره على اوسايله
 فلا وجه لانصرافها عن محلها تأمل **(قول)** الشارع اقلها ستة احراف اي اقل آية نصح بها الصلاة لا مطلق
 آية فلا راد ان مطلق آية يكون اقل من ستة احراف **(قول)** مر كمن جعل اعم من الحروف **(قول)**
 من غير حكاية بخلاف ذلك والسندي عن السراج ما نصه وان كانت كلمة واحدة مثل مدهاتان او حرفا
 فقيها اختلاف المشايخ والاصح اه لا يجوز **(قول)** ونظائر كلام الصر كغيره انه موكول الى العرف الخ
 الظاهر ان ما في الصر مفرغ على ان الآيات مطلق عليه اسم القرآن وعليه يخرج عن عهد القواب
 بقراءة ثلاثة اتمال مما يسي بقرائه فاراد عرفا وما في التلخيص مفرغ على انها جملة من القرآن مفرجة
 وعليه يخرج عنها بقراءة بعد ثلث آيات فصلا وعلى هذا يكون الاكتفاء بحدوث آية بشرط على
 الروتين لا على الرواية الثانية فقط ففرض القراءة عليها آية او ما بعد لها على الاول ما يطلق عليه اسم
 القرآن **(قول)** الشارع ويكره نقص شيء من الواجب اي من حفظه او في الصلاة **(قول)** مطلقا
 اي في حالة قرار او قرار **(قول)** اقول هذا التمام انا كان تحول الهداية الخ قد يقال مراد صاحب
 الهداية انه في حالة الامن يقرأ السورتين المذكورتين في الركتين والتخفيف بقراءة طول الطول وعلى
 حافلية بقراءة البروج فهم ما يشاء كفي بسورة واحدة من الطول بناء على انها منها وجعل الاوسط
 في الحضر مطولا في السفر على انها من الاواسط **(قول)** فصرح بقوله وجوب دفع الترهيم المذكور
 الخ وعلى قيام ما سبق يقال الفتحة واي سورة شاسنة يعني انه لو اقر بهذا الجميع يكون مقبولا
 لسنة القراءة وان كان كل من جزاء وجباو ينفع ايراد التهر **(قول)** اقول وقول الكافي بقراءة الاخرة
 الوقت الخ لا يصلح جوابا عن ايراد التهر بل على الكافي **(قول)** قل سنة سنة اولى المناسبت
 ان يقول فستة سنة السنة او واجبا اولى حتى يتم الاستدلال على جواز الاقتصار على الفتحة
(قول) طول الفصل بكسر الطاء الخ في شرح المنهج لشيخ الاسلام طول الفصل بكسر الطاء هو
 اه سندي **(قول)** اوله المنسوخ منه وعليه يكون من الفصل معنى الكلام الذي فكان المنسوخ
 غيرين **(قول)** تخرج الفاية الاولى والثانية اي ما جعل غاية في الطول وما جعل غاية في الاواسط
 وعبرة القهستاني وفي النهاية من الجبررات الى عيس ثم التكرير الى الضمى ثم المنحرف الى الآخر

ولاشك أن النهاية الأخيرة قد اختلفت في المقام وينبغي أن يكون الأوليان كذلك لكم بما عاينتم
 كافي الكتاب وفيه ٨١ **(قوله)** وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل أن المنفرد الخ وفي الجرد
 المنفرد بفعل كادام وهو الأفضل انتهى ٨١ سندی **(قوله)** فلا وجه لمسمى بالاهلية يمكن جعله
 مقابلاً بالنسبة إلى أولئك التنبيه في الزيادة إلى الستين على حسب المقادير من عبارة الخلاصة وعليه فاقامة
 السنة لا تتوقف على زيادة ثلث المجموع بخلاف الأول تأمل في تسمية الجرد والشرح أن ذلك قدور النصف
 لا يمارد في سائر الصور بل فيما إذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين ويصدق عليه أنه قرأ في
 الثانية ثلث المجموع **(قوله)** ونأزعه في شرح التنبيه بأنه محمول على الإطالة الخ بحث في في الفتح بأن
 الجدل لا يتأتى في قوله وكذا الصريح وإن حمل التنبيه في أصل الإطالة لا في قدرها فهو غير المتبادر ولذا قال
 في الخلاصة في قول محمد أنه أحب اه وتعقبه تلخيص الحللي بأنه لا يتوقف قوله بما يشتمل على بل
 الأولى في الفتح على الاحتياج بهذا الحديث فإن لهما أن يشتمل بدليل آخر فالأحجب قولهما للأقواله في آخر
 ما في السندی **(قول المصنف)** والحالة الثانية على الأولى ما قاله المصنف انما يظهر في غير الفتح على
 قولهما بالتسوية بقية لاهي قول محمد لانه لو قيل بكرهه الزيادة ولو قيل له لزم الخرج لتعسر الاحتراز
 عن القليل منها فلو كان مناط الكراهة الزيادة الكثيرة والفصح بحث كانت إطالة الأولى فيه
 مستنونة كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية ولودون ثلاث مكرهه تأمل **(قوله)** ثم كلامه في إطالة
 الأولى على الثانية فقط الخ ونقل ابن فرشته في شرح الجمع عن جامع المحبوس أن الحالة الثانية انما يكره
 في الله النص وأما في التوافل فغير مكرهه ولعل الوجه فيه أن النقل باب واسع فيضن فيه ما لا يتفرغ
 غيره لان المتطوع أمير نفسه فلا يلزمه الاما التزيم باختباره وقصد بخلاف الفرض لانه مقدر معين أصلا
 ووصفا فلا يجوز حين ذلك اه من السندی ولعل الشارح نظر أن العلة التي ذكرها في الصريح عدم كراهة إطالة
 الأولى على الثانية وهي أن أمر التوافل سهل نقض أيضا عدم كراهة إطالة الثانية على الأولى فعلة أنه
 استظهر في النقل عدم كراهة فإدما نأز ما ذكره من التعليل يصدق ذلك وإن كان كلامه في إطالة الأولى على
 الثانية لا العكس **(قوله)** وهذا إذا صلب الوتر بمجمعة هذا انما يناسب كراهة تعيين السور الثلاث
 في الوتر **(قوله)** حتملا لا يجوز غيره عبارة الفتح حتميا بكم غيره الخ **(قوله)** لان الكلام في المداومة غمام
 عبارة الفتح والحق أن المداومة مكرهه سواء حتميا بكم غيره أو لا لأن دليل الكراهة لا يفصل وهو
 إيهام التفضيل وهو الباقي لكن الهجران انما يلزم لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه إيهام التعين
 اه وهذا انما علم أن اعتراضه عليهم من حيث تقيدهما الكراهة بما إذا راعى ذلك حتميا والذي فهمه الحنفى
 من عبارة هاتين أن الكراهة تنه عن فسادا راعى ذلك حتميا وأن العلة فيه تغيير المشروع وقبلا إذا وادوم دون
 أن يراه حتميا العلة إيهام الجاهل لكن هذا بعيد منها حيث تقيد الكراهة بما إذا راعى حتميا ثم ذكر احتجازه
 بقوله أما إذا قرأ التيسير الخ ثم ذكر أقوله لكن بشرط أن يقرأ الخ المضيد عدم المداومة مع أن موضوع الكلام
 فيها هو كراهة مكرهه مقيدة بما إذا راعى حتميا لا يكون هنالك داع لقوله لكن بشرط الخ ثم كلام
 الحنفى ووجهه ذاته **(قوله)** وفيه تأمل لعل وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكر من فقهه علم السلام
 لا يتركه الامام فيبدأ ترك كل من صلى معه كآله لا يتلوه شيئا من سنن الصلاة أو سنة القراءة أو نحو ذلك
 لمذاكر تأمل والله اعلم

لما فرغ من ذكر أفعال الإمام من بيان وجوب الجهر والخفاقة ومن تقدير القراءة بما هو سنة قراءة الإمام وذكر أفعال المقتدى من وجوب الاستماع والانصات أتبع ذكر صفة شرعية الإمامة بأنها على أي صفة هي من النشر وعانف ذكر ما يصلح لها وما يتلوها من خواص الإمامة كذا في النهاية اه
 سدى **(قول)** هو مصدر قول الخ في التبرر الإمامة مصدرا عمت القوم واثم به اقتدى كذا في الأصحاح وفي القاموس الإمامة الاتهام بالإمام انتهى اه سدى **(قول)** وهو متعلق بنصرف لا باستحقاق الخ الظاهر صحة تعلقه بكل من استحقاق وعام أيضا الذين ثبت له صفة الإمامة استحقاق على الانام النصرف العام يعني أنه ولاية التصرف في كافة شؤونهم الدينية والأخروية الناشئة بهذه الولاية كولي اليتيم الشابة عليه استحقاق التصرف وهم يجب عليهم عدم معارضته في هذا الاستحقاق كما يجب عليهم الاتقادة وطلعه فيما تصرف فيه عليهم فالمتحقق له عليهم شيان التصرف عليهم والامتناع لهذا التصرف فمن نازعه في استحقاق التصرف أو لم يقدأ ثم ترك الواجب والمعنى على تعلقه بعام أن هذا الاستحقاق عام وشامل لكافة أفراد الناس كما يقال علم ظلم السلطان على الناس وهو أبلغ من علمهم تأمل **(قول)** لكن النبوة في الحقيقة غير داخل الخ فيه أن قصد المقاصد ذكر قوله خلافة الخ استخراج رتبة النبوة أدهى الداخل في صدر التعريف لاهي نفسه لعدم دخوله فيه والقصد تعريف الإمامة الشائبة بالبيعة أو العهد لا ما ينسب للشاب بالبيعة **(قول)** ولما كانت الولاية عند التحقيق ليست الخ الحق أن الولاية أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق النصرف ومعنى نصب أهل الحل والعقد للإمام أن يثبت هذه الولاية ومن لوازمها نبوت هذا الاستحقاق **(قول)** الشارح قرشيا لاهاشيا) ينظر ما قاله الجوى في آخر القرن الثالث عشر الأشبه عند التكلم على شروط الإمامة فانه نقل عن الطرسوسى في كتابه تحفة التلذذ فيما يجب أن يعلم به في المثلث قال الإمام وأصحابه لا يشترط في صحة تولية السلطان أن يكون قرشيا ولا يعتد بالأعداء ولا عدلائهم قال بعد أن نقل عن الشافعية هذا الشرط وهذا لا يوجد في الترك ولا في العجم فلا تصح سلطنة الترك ولا يصح تولية القضاء من الترك على مذهبهم وفي هذا القول من الضاد ما لا يخفى ولهذا قلنا أن مذهبنا وفق القرن من مذهب الشافعية الخ اه وفيه ما قاله ما ذكره ملا على قارى في شرح الفقه الأكبر عند التكلم على التفاضل بين العصاة يرضى الله عنهم أن خلافة النبوة ثلاثون سنة فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوك أو أمراء ولا يشكل بأن أهل الحل والعقد من الأمة كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية فإن المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها شئ من المخالفة وبعبارة قد تكون وقد لا تكون انور وفي حسن المهدي أنه خليفة رسول الله ولا يظهر أن إطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعاني القوية المجازية المعرفة دون الحقيقة الشرعية اه وسأقي في صلاة العبد عند قوله وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة عن شرح المنية أنه لا خليفة الآن والذي يكون في مصر فهو خليفة اسميا لا معنى لاتفاقه بعض الشروط فيه اه **(قول)** ولا يجب الخروج عليه لان فساد الخروج أكثر من نفعه وقسقه لان الامام وان ظلم أو فسق فقد تكون فيه مصلحة أمن الطريق ودفع مظالم الناس بينهم وإذا قتل أو عزل نظام الناس فيما بينهم وزال الامن في الحضرة والوادي ورمع الوعر لم تحم بقبضته أو جمع جماعة وهلك الحرب والنسل وإن قتلوا وما كان له عقب يقوم مقامه فيقتصر به الناس ويقاؤون في امامته أخف من الفتنة وقصير الصلابة في امامة بني أمية وزمن يزيد وأطاح ولم يفرجوا عليه بالعرزل ولا بالقتل وهم أصلب في الدين فثبت أن الخروج خصوصاً مع حصول

الفتنة لا يجوز وفي الحديث من رأى منكرا من امامه فليصبر عليه والله الهادي اه سندی
(قول) وكلهم قاطبة في توجيهه هو ان الصحابة الخ ذكر السندی توجيهه بأنه قد ظهر القسق وانتشر الفساد
 واجتروا من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين والسلف كانوا يتقانون لهم ويقيمون الجمع والاعباد بينهم ولا يرون
 الخروج عليهم والعصية ليست شرطا للإمامة ابتداء فكذلك اه **(قول الشارح)** الفتنة أي
 الا اذا خيف حصول فتنة من عزله بسبب فسقه فلا يصح في عزله لان ضرر الفتنة فوق ضرر خلعه اه
 سندی **(قول)** اما باختلاف الخليفة اياه الخ في الثانية من فصل في مسائل مختلفة فمن كتب الوصايا
 الخليفة اذا جعل رجلا ولي عهده قال الفقيه ابو بكر البلخي لا يصير الثاني خليفة ولا يحب على الناس أن
 يعملوا بما أمر الخليفة لان الخليفة لو اراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته ونزل لا يكون ذلك وكذلك
 بعد موته وبعض المشايخ قالوا يجوز أن ينقل الخلافة الى غيره في حياته وبعد موته وهو كالوصي له أن
 يوصي الى غيره بعد موته ولو أقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح اه ومقتضى هذا ضعف
 مافى السائرة **(قول)** ولقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا الخ لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على صحة
 سلطة الخليفة لانه لا يبايعه ولا يحمل على ما اذا نفذ الامام سرية واجيشا وأمر عليهم أمير يجب على
 العسكري أن يطعوه في أمر الحرب كذا جمل هذا الحديث الامام اه من السندی **(قول الشارح)** وفي
 الحقيقة هو الولي مقتضاه لزوم اجتماع الشروط فيه حتى تصح سلطته **(قول)** بل لا اقتداء
 يصح جعله نورا بالاقتداء على أنه مصدر للمنى للعلوم لا للمجهول تأمل **(قول)** بقى لربط معنى ثالث
 هو المراد الخ لا يصح ارادته هنا لما قدمه أنها مصدر فلان أم الناس فكيف يصح تفسيرها به والاحسن
 ما قاله الرجعي من أن تر بطمصدر للمنى للمجهول أي أن ربط بالامام صلاة المؤمن فهي صفة قلام وهو
 معنى مانقله في التهرمين أنها اتباع الامام في زمن مسلته أي أن يتبع الامام فالاتباع مضاف الى نائب
 فاعله الا الله هنا إضافة الى الصلاة التي هي مفعول المصدر اه سندی **(قول)** لكن لما كانت العشرة
 قائمة بالمقتدى الخ فيه تأمل اذ كل واحد من العشرة ليس قائما بالمقتدى بل بعضها قائمه وبعضها لا **(قول)**
 أو الشروع فيها تقدم له في بحث التوبة أن المسئلة الأولى وهي ما لو اقتدى بالامام أنه ذكرها في الثانية وقال
 لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم يجوز اه قال في شرح
 المسئلة فظهر أن الجواب قول البعض وعدمه هو المختار وذكر ما نرى بذلك وقال وأما المسئلة الثانية فلا تخالف
 ما في المتن لان فيها التعيين مع التابعة ولهذا قال في الثانية لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار
 كأنه نوى فرض الامام مقتديا به اه ومقتضاه أنه صرح بوجوبه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء
 لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال يظهر الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتدي به الى آخر
 ما قاله هناك فاخره تأمل **(قول)** توجب بين القول بالسنية والقول بالوجوب الخ لكن في القهستاني المجاعة
 سنتمو كدة قريبة من الواجب فلان أهل مصر تركوها فتركوا واذا تركوا واجد ضرب وجس كافى
 انحصار فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من سن الهدى فكنون سنمو كدة في الكرماني
 فكانت صفة لم تبلغ الزاهدى والامام يقل ارادوا بالتاكيد الوجوب اه قلت والحق أن العلماء اختلفوا فيها
 على خمسة اقوال أحدها أنها مستحبة كافي جوامع الفقه بأنها سنمو كدة قالها ما في الفتنة انها فرض
 عين رايها فرض كفاية خاسم الوجوب اه سندی **(قول)** والسنة التي تقر بمنه الموافقة عبارة
 الطيغية عليه **(قول)** ويرد عليه ما مر عن التهرمي الخ ما في شرح المسئلة انما أقاد أنها سنمو وان الأحكام دالة

على الوجوب ووفق بينهما بالتقسيد للدائمة ولا رد على هذا ما قدمه عن الترفاته ليس فيه ما يقتضى الاتفاق على أن الترتيب مرة بلا عذر يوجب اشباعاً لغيره فوفق الراهدى **(قوله)** كفاية الزبلى عبارته وقال كثير من المشايخ انها فرضية ثم منهم من يقول انها فرض كفاية ومنهم من يقول انها فرض عين وذكر لهم على ما قالوه ثم قال ولنا وذكر ما يدل على عدم كونها فرض عين أو كفاية وليس في عبارته ما يدل على أن القائل انها فرض عين من أهل المذهب وفي الشاية وقبل فرض كفاية وبه قال الطحاوى وهو قول الشافعى وقال التووى وهو الصحيح نص عليه الشافعى وهو قول ابن سريج وأبى اسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية وقال التووى وفي وجهه سنة وفي وجهه فرض عين لكن ليست شرطاً لصحة الفرض وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله لا تخلوا لصح الصلاة بتركها اهـ فقد ذكر أن القائل انها فرض عين من غير ما يحتمل **(قوله)** ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم الخ الاستدلال بهذا الحديث المذهب لا يتم الأعلى اخلاق كرامة تكرار الجماعة في أى مسجد كما نقله عن الجعفى لا في خصوص مسجد الحلة كما مضى عليه الشارح والا فمسجد المدينة مسجد شارع إلا أن يقال هو مسجد جعفى فإنه اماماً واجهة معطوف من حين ذلك وإيضاً لا يتم الاستدلال به الا اذا وجد جماعة يصلى بهم في المسجد ومع هذا اختار الصلاة في منزله بأهله وإيضاً لا يتم الوفاة الصلاة تنبى عليها في مسجد آخر إلا المسجد الحرام ونحوه فكيف صلاها في منزله مع أنه لا يصليها في مسجد آخر بل في المسجد الحرام ونحوه تأمل **(قوله)** وعن هذا ذكر العلامة الشيخ راحة الله السندى الخ لعله فرغ ما ذكره على القول بكرة واحدة تكرار الجماعة في أى مسجد كان ولو بدون اعادة الأذان لأعلى ما ذكره الشارح وهذا يدفع الاشكال الذى ذكرناه أتفق بعض المالكية بعدم جواز ذلك الخ وألف البرى رسالة في جواز ذلك أى ما يقبله أهل الحرمين وقرر ذكره الاقتداء بالخالف والشيخ على القارى إجاز كل ذلك اهـ سندى **(قوله)** وهذا في غير جمعة وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو وقد طلب الحضور مطلقاً بلفظ الجمع المذكور وهو يستلزم هذا كرا **(قوله)** وهو منفرد عرفاً وشراً الخ) نعم هو منفرد عرفاً لا شرعاً لا ورود الأثر ولا يلزم من جعل حكمه حكم المنفرد في الجملة والمخافة أن يكون كذلك في باقي الاحكام **(قوله)** اذ انكرها استغناءً عما يشاؤون وكسلاً وليس المراد حقيقة الاستغناء فانه كفر اهـ من حاشية البحر **(قوله)** رخص لعشائين ما لقي في تركها وقال الرجعى أن عشائين طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في مكان من بيته يقضه مسجداً فله كان يوم عشرين فيه بعد انخلاءه مسجداً فلم يكن يترك الجماعة ولا حضور المسجد بل ترك المسجد لابتعادى مسجد قبر يبدف للخرج وهذا لا راق فيه كاتخذ للمسجد في الحال وترك المسجد الجامع وكان كل قبيلة من الانصار لهم مسجد يصلون فيه اذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى اهـ سندى **(قوله)** واعترض الشربلاقي بأن هذا يناقى الخ أجاب عن هذا الرجعى بقوله وكله سقط الوجوب بسببه ثم بقي التنبى اهـ سندى **(قوله)** أقول ليس في زيادة ونقص عبادة الزاد الخ) الذى في التبرعن الزاد الجامع بين حسن الوجه وصاحته وضعه واعلم أنه وقع في زاد القبر بعد قوله فاحسنهم خلقاً فان استوفوا فاحسنهم وجهاً وفقرى الكفاية من يصلى بالليل فان تساوا فاحسنهم وجهاً اهـ ولما من جبر بينهما غيب وعطيه فاحسنهم وجهاً أى أكثرهم إضافة بدليل ما في الكفاية اندوى من كثرة صلاته بالليل ضاهى وجهه بالتمام واحسنهم هو اسمهم اهـ نهر ولما كانت الصلاة على الجمال ولا معنى لزيادة نهي عبادة الزاد

نبه الشارح تعالىهم على معناها **(قولهم)** ولعل وجهه أن الحدث أخف من الجنابة لا يظهر هذا
 التوجيه فله التيمم أو رفع كل منهما وتساوى الجنب والحدث في الطهارة ولعل مراده ما ذكره السندي
 تعليلا بقوله لئلا في كون التيمم هل رفع الحدث أم لا والجنابة أغلق اه **(قول الشارح)** لمعموم
 ولا يتيمم المقرآن الآية الخاصة أو من الآية العامة فالأولى أن يقول لان في التقدم استتالة عليها
 وقد ينبع في ذلك صاحب الصبرناقل عن الاستيعاب اه سندي **(قولهم)** مع أنه في الحليته ذكره مطولا
 ونقله في الصرعها لفظه على ما في الصبر ثلاثة لا يقبل الله منهم صلواتهم تقدم قوما وهم كارهون ورجل
 أتى الصلاة بلوا والداربان يأتيان بعد أن تقونه ورجل اعتد بحمره اه أي من طلب من عبده
 العبودية بعد ما حرره أو باع حمره أو كل غنمه **(قولهم)** من علم أو عمل أو حال الخ في الصرعين الغرب البهية
 اسم من ابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثه كإرفعه من الارتضاع والطفقة من الاختلاف ثم غلبت على ما هو
 زيادة في الدين وانقصان منه اه والظاهر أن المراد بالخال في تعريف الشئ نقصان من الدين
(قولهم) أنليس هنا أحوال قد يقال مراده لا يصح في حالة كون اعتقاده ناشئا عن شبهة وإن كانت
 باطلة وفي حالة كونه ليس عن شبهة **(قولهم)** من كراهة إمامة المذكورين حتى الابتدع ماعدا الفاسق
 لما تقدم **(قول الشارح وأرض شاج)** أي عظماء أو شاع بين الناس ولوقى عضوا واحدا حتى
 تتحقق نفرة الناس عنه كذا ظهر **(قولهم)** أو لعدم إمكاننا كمال الطهارة بإيضاف المغلوج والقطع والمجبوب
 انظر وجهه عدم إمكان كمال الطهارة في المجبوب ولعله عدم نافي الاستبراء في الاستبراء فرجما كانت
 طهارة ناصية وجهه في المغلوج والقطع ظاهر **(قولهم)** تكرارهم قول المتن فاسق قال السندي
 هو لا ما لأربع وإن دخلوا تحت الفاسق إلا أنه نص عليهم تهجينهم وتجبوا ولا نهما لكسب من الناس
 وأصنافهم بهذه الأخلاق الذميمة وبما يغفل عن كونها فسقا اه **(قولهم)** على أن المقتضى به مذهب
 المتأخرين الخ فعلى ما اتفق به المتأخرون لا تكرار إمامته سندي **(قول الشارح)** لكن في ور الصراخ
 وقال في الصرعنا وأما الصلاة فخلق الشافعية فاضل ما في الجنبية أنه إذا كان مرابعا فشرائط والأركان
 عندنا فالإقتداء به صحيح على الأصح ويكرهه والأفلا يصح أصلا اه وعبارة ابن مالك وكذا الإقتداء بالشافعي
 مكروه ولكنه إذا علم أنه لم يتروا من قصده ونحوه أو لم ينسل ثوبه من الخي ولم يفكره أو توهم أن ماء الغلطين
 الضس وأشباههما يفسد الصلاة عند المقتدى لا يجوز اقتدائه **(قولهم)** أي المراجعة في الفرائض من
 شروط وأركان الخ عبارة الصرع وسبيلها لإدلاله فيها على ما قاله الحنفى وذلك أنه قال أو لا تغلق
 الهداية ودلت المسئلة أي مسئلة اتباع المذموم فانت أو لا تغلق العبر على جواز الإقتداء بالشافعية وبإدعاء
 المقتدى منه ما يتبعه فساد صلاته كالقصده ونحوه لا يجوز به ثم قال فاصلا أن صاحب الهداية يجوز
 الإقتداء بالشافعي بشرط أن لا يعلم المقتدى منه ما يتبعه صلاته في رأى المقتدى ثم ذكر مواضع عدم
 صحة الإقتداء ثم نقل عن النهاية كراهة الإقتداء بالشافعي إذا لم يعلم حاله ثم قال فصار الحاصل أن الإقتداء
 بالشافعي على ثلاثة أقسام الأول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفى فلا كراهة في الإقتداء به
 الثاني أن يعلم منه عدمه فلا حصة الثالث أن لا يعلم شيئا فالكراهة فانت ترى أنه لإدلاله فيها على
 الصرع على ما ذكره الحنفى إذا المراد بل هو في عبارة الهداية العصة انتهى التي يدل عليها مسئلة الإقتداء
 لا الحيل بدون كراهة وما في شرح المنية لإدلاله على ما ذكره أيضا إذ يقتضيه المفسدون غير ما اتفقا
 هو الجواز بمعنى العصة لا بلنى الكراهة وعبارة القارى المذكورة لا تدل على نفي الكراهة إذا راعى

في الفرائض فقط بل المتبادر عدم حصر المرأة فيها ثم آخرها بما يدل على عدم لزوم المرأة في السن لنسني الكراهية حيث قال لا فيما هو سنة الخ وحيث شذبت أطلق في البصر المرأة ولم يقيد بها بالفرائض يبقى المطلق على إطلاقه فيم الجميع حتى السن قال السندي فصار الحاصل أن الشافعي إن راعى مذهب المأموم في الشرائط والفرائض والواجبات والسنن من كل وجه فقص صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه باق وتر البصر ونقل في الامداد عن شرح البري أنه لا يكره ما ذهبا علم منه الاحتياط في مذهب الحسن بن علي وإن راعى في الشرائط والفرائض دون الواجبات فالصلاة مكرهة فخر بها وعليه ينزل ما في البصر عن المجتبي ونقل القهستاني عن الزاهدني أنه يكره امامة الشافعي وقال صدرا الاسلام الاحوط أن لا يصلي خلفه كما في الجوهرية وليس الا فيما اذا راعى في الشرائط والفرائض لأنه اذا لم يراع فم ما التصح صلاة المأموم فضلا عن الكراهة وإن راعى في الشرائط والفرائض دون السنن فالصلاة مكرهة تنزيها هذا ما أدركه اه (قول الشارح) ولذا قال الكمال أي لمراعاة الأضعف (قوله) ويمكن جعل كلام الجراح فيه أنه قد بتنا في الرضا عن المحصورين بأن أهمها غير معلومين لكن علم من حالهم الرضا بالاطالة (قوله) ومضاده أن جاععين في صلاة الجنائز واجبة الخ انما يتبرأ جاع ضمر لانهم افرضة الجماعة كالفضل في حاشية البصر وهو خلاف الظاهر بل هو راجع لصلاة الجنائز فانها فرض كفاية على كل منهن قال السندي نقلا عن شرح المنية ويستحب أن يصلين منفردات ويجوز جاععين اه فراد القمع وغيره من الوجوب بمعنا القوي أي ثبت الأول ويكون مقدما على الترتيل لأعلى الانفراد المصحب (قوله) فلانهم دخلوا في تحريمه كاملة لا كراهة فيها بسبب اقتدائهم برجل (قول الشارح واستثنى الكمال عن الجاهل) لكن من أطلق قال لكل ساقطة لأقله وإذا كانت الفساق تتبع البهائم والموثق في القبور فلا تتبع الجاهل المتفانية أولى فكل تكلم على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره ومن اتسع الخلاص منه الكل وهو الصواب ويشهد له حديث عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنهن للمساجد ولم تفصل اه رضى (قوله) ظاهرا أن الخلو بالأجنبية لا تنفي الخ نقل ما استظهره هناك في فصل النظر من كتاب الكراهية عن منية المفتي حيث قال وفي منية المفتي الخلو بالأجنبية مكرهة وإن معها أخرى كراهية تحريم اه (قوله) أشار إليه نيده لجديث ابن عباس الخ) ظاهر قوله أشار إليه يأمر بالقيام عن عينه بالإشارة فقط مع أنه روى البصري عن ابن عباس كما في السندي أنه لما قام اليه الصادق صلى الله عليه وسلم أخذ صلى الله عليه وسلم يده وأداره إلى جنبه اه الآن يكون قبل شروعه في الصلاة ولفظ الحديث على ما ذكره في الهداية يتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة حيث قال عن ابن عباس بت عند خالتي بمون فقام التي يصلي من الليل فقصت عن يساره فأخذ رأيي فأقامني عن يمينه وهو صريح ما في علم (قوله) ليس بخلاف ما تقدم كما توهم) قال ط في القهستاني العيرة تقدم وقيل أنها جائزة ما في الهداية في ثمن التقديم والأصح أن العيرة لا كثرها كذا في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعيرة للكعب في الأصح اه فظاهرها أن التصحيح الأول عند مساواة قدميهما والتصحيح الثاني عند اختلافهما وظاهر نقل الجوى كالبصر أيهما قولان في المسئلة وكلام الشارح لم يوافق أحدهما اه فأن ترى أن كلام الشارح لم يوافق ما في القهستاني كما قال ط وإن وافق ما في المجتبي وط لم يدع مخالفة لما في المجتبي حتى يعترض عليه بل لما في القهستاني وبصر الشارح على

اعتبار الحادى بالقدم بمعنى العقب في المسئلة الأولى خلاف الأصح لأن الأصح أن العبرة لحادى الأكمة
 فيها فيكون جارياً على خلاف الأصح الآن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثر ما كانه فيكون موافقاً
 لما في الفهم الثاني من تصحيح اعتبار الأكمة فيها فيكون في المسئلة الثانية جارياً على أحد تصحيحين وأمله
 أشار بقوله فافهم الى الاعتراض على غير ط من يحسنى هذا الكتاب والافاعراضه عليه غير وارد تأمل
 (قوله) فيشترط كون المؤتم مضطجعا (الخ) لا يظهر اشتراط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه بل
 لو اضطلع بمخاضياره لقدمى امامه أو بالعكس صح إذا لم يدر في عدم صحة الاقتداء على التقدم وفيذا كرل
 يحصل تقدم عليه تأمل (قوله) اقتدى على سطح (الخ) هذا الخلف متفرع على أن العبرة للعقب أو
 لا كثر القدم فان من حادى رأس الامام لم يحاذ عقبه هكذا ظهر (قوله) ويؤيده ما في الفقه عن صحيح
 مسلم (الخ) وجه التأنيدها أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدم ميمناً ويسيرة لاجل اقامته مقامهما
 ومع هذا لم يفعل بل فعل ما فعله لانه المتبوع فنتى في مكانه وأخذ بيد كل منهما وحوله عن مكانه فهنا بدل
 لما نحن فيه وانه بنى لاعتدائنا انما ثالث تأمل (قوله) ولو كان في الصف الثالث نفسه
 ساقى في الشرح في مفسدات الصلاة متى مستقبل القبلة هل تفسدان قدر صرف ثم وقف قدر كرل ثم
 متى ووقف كذلك وهكذا لا تفسدان كرمال مختلفا المكان اه فعلى هذا جعل الفضائل كان في الصف
 الثالث إذا لم يقف (قوله) معللاً بأن ترك المكره أولى (الخ) فيه أن هذه العلة متصفة في مسئلة
 الاشياء اذا ترك وصل الصف مكره نعم صلاته في المسئلة الثانية وحده بزمه ارتكاب مكر وهين وهو
 عدم سد الفرجة وانفراد عن الصف بخلاف الأولى فان صلاته في الصف الأخير يلزمه ارتكاب
 مكره واحد (قوله) يفسدان الكلام فيما اذا شرعوا يظهر أن الحكم كذلك لولم يشرعوا وعلم
 منهم عدم سد الفرجة بالاولى حيث كان له انفرق وهم في الصلاة فيكون له الخرق وهم خارجا بها الاولى
 (قول الشارح) وركتها عود بركة الكامل منهم على الناقص ظاهر كلام الشارح يقتضى أن عود
 بركة الكامل على الناقص يبقى مع كراهة ترك سد الفرجة وبعبارة السيوطى تقتضى عدم حصولها
 حيث قال فالاخلال بسد الفرجة لا يحصل معه التضعيف المذكور ثم انه يسقط بسبب خصال أخر
 وذ كرمها أى من الاتصال بالساقطة عود بركة الكامل على الناقص والسلامة من الشيطان واحتفاف
 الملائكة وصلاته الملائكة وشهادتهم لعدم اجتماعهم للشياطين وقيام نظام الآفة الامن من
 السهو وادغام الشيطان والتشوع الى آخر ما ذكره السندى (قوله) ليس منكم قال الرولى
 يجوز انساب البامع فمهما وتشديد التون وحذف البامع كسر اللام وتخفيف التون اه (قوله) خلافا
 لما نقله ابن ابراهيم ظاهره أن ابن ابراهيم نقل ما قاله عن أهل المذهب وحيث كان متغولاً
 فالأول اتباعه وان كل مختلفا الظاهر عباراتهم بتقديم النص على الظاهر كذا ظهر (قوله) ذكره
 في البصر بحثاً قال الرحى ر بما تعين في زماننا ادخال الصبيان في صفوف الرجال لأن المعهود
 منهم اذا اجتمع صبيان فأكبر تطل صلاة بعضهم بعض وربما تعدى ضررهم الى افساد صلاة الرجال
 انتهى اه سندى (قوله) على ما صرح به في النهاية ونصه شرط (الخ) ما ذكر في الثانية من جل
 العضوم المرأة على قدمها ومن الرجل على أى عضو كان خلاف المتبادر من عبارة النسب فانه
 أطلق في العضومها ثم فرع صورة جريئة على الأصل العام وهذا لا يدل على التخصيص فالظاهر
 أن الأقوال ثلاثة اقتصر الى بلى على اثنين ومضى فاضحياً على أحدهما واعتبار القدم منها

(قوله) مراد الصبر من تعيين الحمل على الحادثة ما ذكرنا الخ على أن مراد صاحب الصبر ما ذكره ابن
عبد بن لا يندفع الاشكال بخلافه على ما ذكره الحنفى والحاسم لمادة الاشكال أن يقال إن التقدم
مفسد آخر ولوم وجود فرجة ومع حصة اقتداء الرجل كالتبر انفاصل والطريق فكأنهم لم
يجعلوا الفرجة معتبرة في مسئلة التبر مثلاً فكذلك في مسئلة تقدم المرأة اه ثم رأيت في حاشيته على
البريد كروانصه عن بعض الفضلاء الخ أن تقدمها على من خلفها لما زعموا مفسد كقما كان وحيث
اتفقوا على نقله عن أصحابنا كما تقدم عن غاية البيان فلا يعارضه ما عن معراج الدراية والبقالى لانه يحكى
بقل وما عنه وإن صرح في المراءى أن يكون من خلفها فرياً منها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر ما يسع
الرجل وكذا المراءى لانه لا يصح في الثلاث حديث صرحوا بطلان صلاة ثلاث إلى آخر الصفوف فان
من في الصف الثاني ومن بعده وبينهم حائل ومع ذلك حكموا بطلان صلاته وقوله قد شتر طالح
منوع فان الحادثة ماذقة بالقرب والبعد ولو كانت الحادثة مستلزمة لعدم الفرجة لم يكن التقيد بقوله
ولا حائل أوفر حجة تسع وخلا بعد قولهم وإن حاذت معنى اه آءول قول هذا المعترض لكنه لا يصح
في الثلاث الخ يؤخذ الجواب عنه من قول الزبلى ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ورواهن
صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها وفي القياس تفيد صلاته مفسد واحد لا يرد لوجود
الحائل في حق باقي الصفوف وجه الاستحسان ما تقدم من أثر عمري قوله من كان بينه وبين امامه
طريق أو هنر أو صف من نساء فليس هو مع الامام وقد ذكر المؤلف عن غاية البيان أن الثلاث كالصف
ولكن في حق من حان بينه وبين الامام فأدان مقتضى القياس ذلك ولكن عدل عنه لما ذكره والذى
يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوقيع بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بمحض استصحابها فانه
يصدق فيهم لأن اطلاعهم الصف ينصرف الى ما هو العادة فيه والعادة في الصفوف أن يكون بين الصفيين
فرجة يمكن بصود الصف المتأخر فيها وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل بل المراد بانفساد صلاة
من خلفها بان يكون محاذيها أن يكون سمانها من خلفها احترازاً عن غير المسامات بان يكون خلفها
من جهة اليمين أو اليسار وقوله في السراج وجعل الصف احترازاً عما اذا قامت في طرفه فانه لا تفسد صلاة
ثلاثة بل اثنين من في جانبها من خلفها (قوله) بما ذكره القهستاني بقوله فرجة الخ) نص عبارة
القهستاني فرجة أو واجبة أو سنة أو طوع أو وفر يستحق في الامام تطوع في حق المتقدمين اه
(قوله) فكأنه سبق قلم الخ) يمكن أن يقال مراده بنسب الاقتداء أى بصلاته لا امام لا فساداً من الاقتداء
بديل نصريه أو لا ببقاء أصل الصلاة فخاف الخ قول الشارح واذنا فساد الاقتداء لا يصح شروعه
في صلاة نفسه (قوله) وكذا بصود السهم لعدم تحقق الحادثة فيه الخ) أصل البصاطة قوله قال وانظر
الحاذق بصود التلاوة والشكر والسهو والتأخر عن الفساد لا شتراطهم الحادثة في القيام ولعدم اعتد
الاداء في بعضها اه وقد ذكرنا ما نصه ثم انما تفسد الحادثة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قد تمها
خلف خدم الامام أنها طولية يقع رأسي في السجود قبل رأس الامام جائز صلاتهما اه وذكر
السندى ما ذكره الحنفى هنا بلفظه بقوله ويلحق به أى بصود التلاوة سجدة الشكر والسهم لعدم تحقق
الحادثة الى آخره لكن هذا غير صحيح مع ما نقله السندى وغيره عن المحيط عن الجرجاني من أنهم لو كبرت
في الصف الاول وركعت في الصف الثاني وصعدت في الثالث فسدت ملازمة عن يمينها وبارها وخلفها
في كل صف لانهما أدت في كل صف ركعتان الإدراك فصار كالدفع الى صف النساء اه عن أن ما ذكره

ط من مسئلة النوبة عدم انقضاءه انما هو لعدم محاذاتها له بالاق لا لكون المحاذاة في غير حالة
 القيام **(قوله)** وأجاب في التهرع الاول بانهم يذكروا التهرع الخ وقال الرقي يزمع الاشتراك
 في الاداء الاشتراك في التصريفة فكان مغنيا لكتهم قصدوا التصريح بسائر القيد لا يوضح فان
 ما ذكره قد يستغنى ببعضه عن بعض وحقيقة الاشتراك في الاداء ان يكون مباشرين لاداء أفعال الصلاة
 مع كونهم مقتدين بامام واحد أو أحدهما اما لا لا شر والاشتراك في التصريفة أعم منه وهو يجزئ البناء
 المذكور اذ يشمله ويشمل ما ذكرناه مؤدين كما في حال الذهاب للوضوء والعود منه بعد سبق الحدث
 لانهم جازعون مباشرين لاداء الأفعال اه سدى **(قوله)** فذهب اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجملة الخ
 بل يمكن بان توجه لأحد جوابها من آخره وتوجه الآخر للباب المحاذي له في أوله بحيث يحصل
 المحاذاة بينهما تأمل لكن رأيت ما في الزيلعي مثل ما ذكره المحقق **(قوله)** بان صلبا بالتصريح أى
 ولم يعل حال الامام **(قوله)** ما غيروه فغير مكففة بفرضية المقام أى فلا تنفس صلواتها كما أنه ينبغي
 أن لا تنفس صلواته أيضا لأنه لم يتزل فرض المقام حيث أشار اليها **(قوله)** فلفظ صلوته عن درجة النساء
 بهذا يجب عسا قاله الرقي اذا كان الفاعل مفعول بالشهوة ولم يزل تطوها **(قوله)** ولا ذكر وضوئي
 مقصود ما ذكره في اقتضاء الصبي بالائتي التي لم تبلغ من أنه يحتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتضاء
 الصبي بالائتي التي لم تبلغ أى أنه يحتمل الصحة لا يجوز ومبعضها يافعل **(قوله)** فأمكن وقوعها فرض
 منه تأمل قال السدي الذي يرجع إلى بحثنا عادة السكك في الصلاة على الجنازة وعدم الاكتفاء بفعل
 الصبي وذلك أن ذم المكلفين خوطب بالوجوب من الشارع ولا يتصل الفسارغ من الواجب إلا بفعلهم
 أو بدليل محقق بسقط الوجوب ولم توجد رواية السقوط محقة في كتب أصحابنا فضلا عن حديث أو أثر
 عليه وبقى فصل السبع من الخطر لورث السلام خلاف في السقوط عن غيره فهل يجري هنا أيضا اه
 والظاهر حرمانه هنا أيضا **(قوله)** المصنف ولا طاهر بمذور الاول ولا يصح معذور لان المذور طاهر شرعا اه
 سدى **(قوله)** بن أبي يوسف ومحمد فابو يوسف قال بعدم الجواز ومحمد قال بالجواز **(قوله)** عندهما أى أبي
 يوسف ومحمد والخلاف بينهما على هذا في النفل المطلق فقط **(قوله)** مبتدأ خبره قوله الخ الا طاهر ما قاله
 السدي حذف خبره تقديره لا رد علينا اه ويكون حينئذ قوله أى الخ دليل الخبر المحذوف **(قوله)** الشارح
 أى لاحتمال الخس قال السدي أى في امامها والطهارة فيها وذلك لان لم يكن بالخس مجرد البرز انه
 دم وصحة والاصل الصحة وبناء عليه حكنا أن ما زاد على العشرة استحاضة وهو متأكد بالاصل وحكم بالظاهر
 وهو موقوف لا قطعي فجاز تركها للصلاة متمسكة بالاصل وجازت حلالاتها بعد العشرة منع سيلان الدم متمسكا
 بالظاهر وحقيقة الخس ما يخرج من الرحم والاستحاضة ما يخرج من عرق من الفرج ويحتمل أن
 ما طهرها أو لول الدم كان استحاضة فيكون ما بعد العشرة حيفا فلا يقتدب المسحاة بالمسحاة احتمل
 حيض الامام وطهارة المقتدية فانفتحت المائتة كما انتفت في الثني بالثني لاحتمال أنونه الامام وذكروا
 المقتدى وكذلك الصلاة بالصلاة فاستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقق المائتة بين الامام والمقتدى **(قوله)**
 وقال الرقي التبرأ منه في الجنب الخ وهكذا رأيت في الجنب **(قوله)** لكن الذي في القهستاني موافق
 لمأخذا وعزاه القهستاني للرازي **(قوله)** الشارح فلو اتفق أى الاحتمال المانع عن تحقق المائتة بان
 تحقق الاستحاضة فيها وذلك كما كانت امرأة تعتاد الحيض في أول كل شهر خمسة أيام مثلا وضعت على
 فلق لها سنون ثم بعد انقطاع الدم عنها عشرة أيام ثم ثلاث أيامهما فلا تنافي كون ذلك استحاضة لانها

لم يحرف أقل مدة الطهر فلو اقتدت بهما حالها كمالها في المادة والايام والوقت ثم رأت هذا الدم في غير
وقته صح اقتداؤها لانه من قبل المدة اه سدى **(قوله)** والاولى منه وصحها فيه انه يقال صلى بالقوم كما
يقال امامهم في صدر الاول هنا **(قوله)** فكاتبها نذر اصلا بعينها مقتضاه جواز اقتداء كل صاحب به وهو صريح
قول البصر فاقتدى أحدهما بما لا يخرج وزاء وأعاد الحق أن اقتداء الناظر الاول بالثاني غير صحيح بخلاف
عكسه ولو وجَّهه السدى فانظره **(قوله)** وليس منذوراً أحدهما أقوى من الآخر يظهر أنه لاحد
اليه بل هو مضر اذ يقتضي أنه لو كان أحدهما أقوى يصح البناء عليه مع أنه لا يصح نادر يقتض **(قوله)**
وما وقع في المنع تبع الجهر من أن الجواب فيما عارض غير صحيح لكن ما في البصر موافق لقول الزيلعي ويجوز
اقتداء الخائف بالخائف لان وجوبها عارض اه والظاهر قول شرح النسبة لان الواجب هو البراءة **(قوله)**
على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء بسبب كراهية قريبا عن الخائبة والبصر وغيرهما قوم على ظهر
نظرة في السجدة وبجدة المهم من تحتهم نساء أجزأهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان إلى آخر ما يأتي فقد صحت
صلاتهم ولم يجمع صحة الاقتداء باختلاف مكانهم عن مكان الامام ولا المأذنة اه **(قوله)** وأنه مشكل
عندى لان ما كان الخ قد يدغم الاشكال بان المقصود من بذل الجهد في الظهور أنه خلفه وقيل يحتمل أنه
خلفه وأنه غير ما قلناه تأمل **(قوله)** وعلى ما إذا ترك الجهد لعل الواو بمعنى أو: ن كلامه مبنى على أحد
الشئين لا على ما قلناه مبنى على أن الهمزة إذا أمكنه الاقتداء الخ لا يحتاج إلى التمام على الثاني بل يكون الكلام
أعم من أن يترك الجهد أو لا تأمل **(قوله)** فالمتأمل بالمفترض لعل الأولى القلب **(قوله)** فانه يمنع اقتداء جميع
من خلفه الخ تقدم عن التران اشتراط المأذنة للفساد ليس خاصا بتقدم المرءة أو لاحد بل الصف من
النساء كذلك أي بحث لم يجازهن صفوف الرجال فلا فساد اه **(قوله)** فهذا صريح في أن الحائض غير معتبر
الخ هو صريح في أن الصف الأول من الرجال لا يعد حائلا ولا يمكن أن يقل غيرهم من الحوائث مثله لنقل
أهل المذهب أن الحائض يمنع الفساد كعبارته فتتاح السعادة وما نقله طعن أبي السعدي في أول مسئلة المأذنة
بقوله ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الأصح ولو كان وراءهن صف من الرجال
ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلات الكل اه ويستند بقيد إطلاق ما في الخائبة وغيرها بما في فتاوح
السعادة **(قوله)** وهذا في حق من لم يكن مجازيا للبصر الخ يعني أن اشتراط اتصال الصفوف فوق الجسر
المصوب أو السفن إنما هو بشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الامام فضاء كثير وإن لم
تصل الصفوف فوق الجسر فلو كان الجسر يسع صفين فقام عليه صف واحد لا يصح صلاة أهل المنصة
والبصرة وتصح صلاتهم مجازا له لعدم تحقق الفضاء الواسع بينهما وبين الصف الآخر من جهة الامام لكن
ما قاله خلاف إطلاق عباراتهم وظاهر الإطلاق قسم اشتراط اتصال الصفوف حتى في حق المجازي للبصر
فالمتعين لزوم العمل بالإطلاق فهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قلناه وسأني أنه عند وجود التران والطريق
يختلف المكان وباتصال الصفوف يصير المكان واحدا كما فيصح الاقتداء فقصه موقوف على اتصال
الصفوف حتى بالنسبة لمجازي الجسر لبصر المكان واحدا **(قوله)** وفي التران ثانية عن المحيط ذكر الشرح
الخ ظاهر عبارة المحقق أن الاشتباه مانع على الرواية الأولى لا الثانية والواقع أنك عدم إمكان الوصول
لا الاشتباه لهم بحال الامام من المبلغ ويستند بقوله وهذا الخ مناسب لفرقه على الأولى لا الثانية لكن
في كون الثانية عليها عمل الناس تأمل لما علت من العلم تأمل قول السارح ولا يحكم عند اتصال الصفوف

تصوره ادم الاختلاف في الحكم وليس تصور الاختلاف الحكمي فهو تصور للنسب لا للنسب فسطحا فله
السندى من قوله كان الصواب للشارح أن يقول عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون تمجيلا
لاختلاف المكان في مثل الجراء اذا انفصلوا لا يصلح تصور الاختلاف الحكمي الخ **(قوله)** وقال محمد
لا يصلح في غير صلاة الجنازة أي فانها يجوز فيها اقتداء المتوفى بالمتبها اتفاقا كما انفصل في الصبر عن الخلاصة
وأنظر وجه الجواز على قول محمد ولعله أنها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء **(قوله)** وهذا تفصيل لقول
المصنف في لزوم إعادتها الظاهر أنه تنقيح لكلامه لا تفصيل انقضاء الزموم الوجوب حتى في خبر الفاسق
الآن يجعل الزموم على ما يشمل طلب السبب لكنه خلاف المتبادر **(قوله)** أي لأنه لم يستعد ذلك فصلاته
غير صحيحة الخ قال السندى ما لمصلحة أن عز لما رأى الاحتلام في نوبه اغتسل وغسل الاحتلام ولم يذكر
أنه أخبر الناس وعز الأثر لوطا اه **(قوله)** من أن الاختصاص الصحيح أو من الأصح الخ الرابع في هذه
المسئلة تقديم الأصح على الصحيح كما تقدم في رسم الملقى **(قوله)** لأن الركوع والسجود قبل الامام أو الخ
قيام ذكر من توجيه الزامه بركعة نظر وذلك أنه في الأولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها لكونها مقابل الامام
ويتصرف فيها بالكونه معه فكأنها بات بهما فيتحققان من الثانية بها ولو بقيام الثانية لكونه حصل
قبل انتمام الأولى فبقي عليه الثانية ثم قام في الثالثة معتبرا لأنه مع الامام والركوع والسجود لا يعتبران
لاهتماما به في تقلان من الرابعة اليها ولو بقيام الرابعة لمصلحة قبل تمام الثانية فبقي عليه الرابعة أيضا
فليس به ركعتان نظير ما قيل في الوجه الثالث وأيضا إذا لم يذكر ركعتان أو سجدة فقط زامتا فبها لو وجد
وذكر قبله بالأولى وما ذكر من التوجيه هو السند كور في الخامسة ثم توجيه الوجه الرابع محل نظر وتامل
وذلك أنه حيث صار ركوع وسجود الأولى ينفي أن يلتحق من الثانية بها وبطل قيام الثانية لوقوعه
عقب قيام الأولى فتسليم الثانية ثم إذا قام إلى الثالثة مع الامام كان قيامه معتبرا ولو ركع أو سجد أو
ثم إذا أتى بالرابعة التحرك ركوعها وسجودها بالثالثة وبطل قيامها وحسب ذلك من الثانية والرابعة حسبما
قبل في الوجه الثالث **(قوله)** فينتقل ما في الركعة الخ أي من الركوع والسجود **(قوله)** حتى لو زل
الفرادة فسدت أي ولو قرأ الامام في الآخرين **(قوله)** أقوى لسقوط الترتيب أي بين ما فات وبين
صلاة الامام اذ ينبت صلاة الامام قد التزم صلاة بعضها بصفة الاقتداء وهو ما بقي وبعضها بصفة الانفراد
وهو ما فات ولم يلزم الترتيب فيكون ساقطا ولا يكون ذلك مخالفا للقاعدة لأنها فيما إذا عيّن الاقتداء
أو الانفراد خالف تأمل **(قوله)** لكن في صلاة الجلاء أن هذا قولهم لا يخالفه بينه وبين ما قبله فإنه في
المسؤول بنفسه أي قول أبي يوسف أيضا فالمراد أنه قول محمد وقاله أبو يوسف أيضا وبذلك لما ذكره
عن القيس فظهر قولهم صالحا حين لا الشيعين والخلاف انما هو في التشهد لا في القراءة عليه ما ذكره
عن القيس **(قوله)** ولو لم يقعد جاز الخ المراد بلجواز الصلوة بلا ثم نظر لكون الركعة التي صلاها أولى
من وجهه لا أصل للصلاة اذ هي قياس أيضا إذا تشهد واجب والحل بلا ركعة أصلا وهي متحققة ثم
ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلا لا تشهد فقط فالقياس السائد عند هؤلاء هو القعود الأخير
(قول الشارح ورواية الراعي الخ قال السندى أي وياتي برأيه الراعي وهي ثالثة الامام بفتح فقط لانها
من الأخيرين ولا يقعد قبلها أي لا يقعد بين الثانية والامام وثالثته والمراد أنه لا يحصل ما يقضيه صلاة
المغرب بان يصلي الركعتين ثم يقعد ثم يصلي الثالثة بل ركعة بقرأة فاتحة وسورة ثم يقعد ثم ركعة جهاولا
يقعد بعدها بل يقوم إلى الثالثة بقرأة الفاتحة فقط اه **(قوله)** قال في التبع ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد

(الح) عزاه هذا الفرع السندي إلى الصريح ثم قال فأفاد أن قيامه غير مفيد لكن ما أدا قبل امامه فلولاه
 قين عهده غايته أنه آخر المتابعة في الركة الأخيرة فهو غير منزلة إلا لاحق ولا تفيد صلاته بقيامه لانه
 يأتي بفرض التعود في آخر صلاته وفي امتداد الفتح في مفصلات الصلاة فقد ناقض المسوق بكونه بعد التعود
 الإمام قدر الشك لانه ان كان قبله لم يحز لأثر الإمام في عليه فرض لا يتفريده المسوق عنه فتفسد صلاته
 فليصر اهوا الذي يظهر أن المسئلة خلافية وأن ما في التوازل يدل على أن ترك المتابعة في القعدة لا يفسد ما
 المفسد الا دأ قبل تعود الإمام قدر الشك حتى لو اقتصر عليه تفسد صلاته وهو مفاد قول الشارح لو قام
 قبل السلام الخ فان ظاهره أن ما أدا لا يعتبه وأن صلاته صحيحة وان ترك المتابعة قبله أعادته وأن ما في
 الامداد يدل على أن ترك المتابعة في القعدة مفسد وهذا ما يقدم قول الشارح وقد سهل الخ حيث
 جعل التلاوة كالصلية مع أنه ترك المتابعة في التلاوة يلازم ترك المتابعة في القعدة فيفيد أن المتابعة فيها
 فرض فوافق ما في الامداد وعلى هذا فعدم ذكر الصلية فيما قاله في الصغير من التفصيل لأن ترك المتابعة
 فيها مفسد قول واحد ولا ينضم قول المنهي بخلاف التلاوة لانهما واجبة تأمل فان هذا المقام بعيدة
 (قوله) هذا في المسبق بركة (أي من التثاني والله أعلم

(باب الاختلاف)

(قوله) لانه في الحقيقة من المنسب إلى الخلفاء (الح) الظاهر أن المنسب لولاه بالمعنى لانه على أخرى ذكره شروط
 البناء ثم كون الاختلاف كما ذكره انما يظهر اذا كان مصدر المنسب للفعل والسن والتأثير وان كان على أن
 البناء أثره متروك على الاختلاف بمعنى المصدر المنسب اليه لانه (قوله) سواء كانت من يده الخ أي
 بان خرج منه خاصة فائدة فتروا وشريع في الصلاة فاصابته والأظهر أنه مفسد كاشفة قال الجنون من
 الجن ليس سواه فهو خارج به وبقره ولا بدأ أيضا (قوله) بان كان الحديث واحدا من أصدقاء الاشياء
 الخ ليس جميع أصدقاء تقدم حديثا بل البعض حديث والبعض لا (قوله) ان الاختلاف أفضل عبارة
 الصبر الاستئناف (قوله) وقد يجب عنه عاقبة التبر الخ) بعد هذا الجواب تعليل ابن مالك للوجوب بقوله
 صيانة الخ فله بدل على التعميم (قول الشارح كالتفرد) أي اذا قلن الحديث فهاذا السنة أو موضع
 السجود ثم تبين خلافه لا يني ولا دخل للفرد فيها نحن فيه لانه يصرف اذا سبق الحديث وتحققه
 اه سندی (قوله) يصح الاختلاف من خارج أي خارج المسجد مع اتصال الصوف (قوله) أي
 الصبر أو المسجد ويحوى المنسب أن يقول أي الصوف في الصبر أو موضع سجودهم على القعد
 الخ (قوله) معمول لصوف الخ) انما كان معنى الحديث لا يرد على الشرح الاستدراك بما في الخلية
 بل على أنه بمعنى المكان وكونه بمعنى المكان غير المتبادر من عباراتهم بل المتبادر منها أنه بمعنى الحديث
 (قوله) ولم يستفوا أحد في الحال الخ) ظاهر قوله ولم يستفوا الخ أنهم لو استفوا الاقسام مع أنه
 لم يوجد الحديث السماوي والاقام المذكور لندار وجوده أيضا (قوله) لكن اعترض بان المراد الخ) نص عبارة
 المقدس ودين انمروج يصنع أن يعمل على ما في الصلاة عمدا لتحقيق الفروج منها ولا اضطرار في
 هذه الحالة ليس بهذه المثابة اذا عدل لغيره عليه والجنون والتأثير ولوضع منهم أدا فرض لكافوا من
 أهل التكليف وهو خلاف الاجماع اذا لم يطلب موضع عنهم في الاصر في التوسيل ويحيى في التثني
 عشرة ما تصيبه بالمسئلة تجلبه اه (قوله) أي التي على الله عليه وسلم الخ) أو الصبر لا يكره ويكون

فصله وتقرر بمليل الجواز لكن لا يتم هذا الا اذا كان مقتدى بآي بكر ثم استخلفه وقد كان هذا في قصة فيه
 لافي مرض وقائه وانما استخلفه لان الاختلاف لمن ليس معه في الصلاة لا يجوز سدي (قول الشارح
 لانه صلا مبياي فليس في أهل الامامة القارئ وإذا لم يصل اماما لا يصلح أن يستخلف لانه نائب عنه ولا يصح
 له الاية الا اذا كان أهلا لها باناب عنه ولانه بصيرورة أسفست صلاتهم والفساد لا يمكن تداركه ثم
 الظاهر ان صلاته لنفسه صحيحة فيتها كصلاة الأبي ولا يكون كامامة الأبي للقارئ لان ذلك ترك القراءة
 مع القدرة عليها وهذا شارح في صلاته وهو قارئ فقد كان بين الشروع وأهله أو أماله البقاء فهم
 لم يتقوا مصلين لنفسه صلاتهم وليس عليه انتظارهم كما مر حتى اه سدي (قول المصنف أو أصابه
 ول كثير) ولو أصابت قربة تجلسه أن أمكنه التزعيل ويجذوبا آخر فزع من ساعته أجزاء لم يمكنه
 فان أدى جزءا من الصلاة مع ذلك الثوب تفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤد جزءا من الصلاة ولكن مكث
 كذلك ففسد وان طال وان أمكنه التزعيل من ساعته فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة تباختلأ أصحابنا قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف تفسد صلاته كذلك المحيط اه سدي **قوله** هنا يقتضي أن الحدث سبقه (الخ)
 ويقتضي أيضا أنه منفردا وامام لان القراءة ليست ركعا على المقتدى فلا فرق ذهابه أو رجوعه لا يقال أنه
 أدى ركعا (خ) **قوله** ووجه الرد كافي البصر أنه اذا أتى (خ) فان الشروع اعتبره بعنق الحدث في الصلاة
 فالخروج من صحنه وجدوه في وقتهم لكن يلزم على هذا إذا فرض من فرض الصلاة على غير طهارته وهو
 غير صحيح والشارع اعتبره غير خارج عنها بسبق الحدث لانه متطهر فأتى الخلية هو الموافق وما في الزبلي
 يحمل على قوله ما **قوله** وتكمل ما لو سلم الامام عليه سهوا (خ) كذلك كوفي الصرع الزبلي وهو غير ظاهر
 فانه كيف يتأقده السجود وهو بعد قدرته على التيمم مع أنه ارتفعت طهارته برؤية الماء فلا يكون
 بصوره ما إذا الصلاة بل تسبلا منه قبله وكذا يقال في مضى مدته مسجودا بخروج من العوارض تأمل
قوله لان كلامه هوهم أن قوله (خ) وقال الرجعي في وجهه الاول بيان الكاف وان أمكن أن تجعل
 التتميل والتصوير لكن لما كان التبادر منها التشبيه والمشيبه غير المشبهين أن قدرة التتميم على الماسن
 السائل الاثني عشرية لا مشبهها والقائه نص في التفرع كان أولى وأوضع في مقام البيان اه سدي
قوله فالاول ما قاله الصبي أن مسئلة المقتدى (خ) فيه أن ما قاله أئمتنا الثلاثة من البطان في هذه
 المسئلة إنما هو قبال رأي المتروك المقتدى بالتتميم الماء في أثناء الصلاة أو ما لو آه بعد القعود كما هو
 موضوع هذه المسئلة فهو ما أوردنا الزبلي وفيه خلاف صاحبين ولا يتأتى لهما القول بالقضاء في هذه
 الصورة لتسام صلاته بالقعود كقائل السائل الاثني عشرية بل يقولان بالصحة قطعية بوجوب التتميم الماء بعده فإذا
 لم تفسد عنده ما صلاته لا تفسد صلاته المتروك المقتدى بتتميم برؤيته أو تضال أولى فأراد الزبلي مستقيم
 وما جابيه الصبي غير مستقيم تأمل وهذا كله على أن محمد يجوز اقتداء المتروك التتميم والا فلا تصور
 المسئلة عنده فيكون الخلاف بين الامام وأبي يوسف **قوله** هذا ما ظهر في كتابه لم يظهر منه ما قاله بل
 الذي ظهر منه ما أورد في حاشية الزبلي (قول الشارح مطلقا) فصرنا سدي شوقه سواء كان عالما بكونه
 أميا ولا وسواء كان خلفه قارئون أو محتفلون ولا يصح حل الاطلاق على ما قبل التشهد وبعد ما كان هو
 المتبادر لذلك فما دفع بذلك تصويبا للحشي **قوله** فاجاب بتصوير المسئلة بمعاد (الخ) وقال الرجعي
 لا يحتاج الى هذا التكلف بل لو دخل وقت الصرع على قوله ما هو في صلاة الجمعة وسألتها من جهتها لاجابا
 بالصحة وكذا عند الامام على المشهور عنه لان وقتها باق عنده وعلى الرواية الثانية الموافقة لقوله ما وكذا على

قوله أظن أن صاحب البحر اشبه عليه حديث ذي الدين الخ في حاشية البحر من
 المراج قال ومعنى قوله صلى بنائى باصحابنا ولا وجه الحديث الا هذا وعبارة المراج فان قيل كيف
 يستقيم هذا فان راوى حديث ذي الدين أو هرز بره وهو أنه بعد فتح خير وقد قال أي هريرة صلى بنا
 ونحرم الكلام كان تابنا حين قدم ابن مسعود من الحبشة وذلك في أول الهجرة فلما مضى قوله صلى
 بنائى باصحابنا ولا وجه الحديث الا هذا لان ذي الدين قتل بعد ذلك فبطل فتح خير زمان طويلا
 كذا في البسوط وانظر ما ذكره ما يلي فظهر لا الجواب اه من حاشية البحر وبالجملة لا يحتاج الامر
 لمراجعة كتب الحديث فان ظاهر ما هنا أن المذكور في حديث أي هريرة صلى بنا وقد علمت تأويله
 والمذكور في حديث معاوية بنائى أنا أصلى ثم بمراجعة مسلم من باب السهو في الصلاة والسنن في بيان
 أن حديث أي هريرة مروى بثلاث روايات ففي رواية عمرو الناقد سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا ومثله في
 رواية أبي الربيع وفي رواية قتبية صلى بنا وفي رواية إسحق بن منصور قال بنائى أنا أصلى قال الشارح في
 هذا الحديث رواية أصح هكذا وفي بعض الأصول المعتبرة اه وقال ابن حجر كان الكلام جائزا في
 الصلاة ثم قيل بطلان وقيل بالمدنية وعن أحمد بن حنبل السبي فقال أجمع أهل السير والمغازي
 أنه كان بحكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة كافي صحيح مسلم وغيره ولأننا نقول صريح ما صرح به كل
 من حاشي الغزالي وغيره فنعني الجمع والذي يتيقن فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الاطعام وفي المدينة
 حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشي بذلك اه **قوله** كاحدة في الحلية لكن قال الزايلى
 ولا يزال الاشارة لانه عليه السلام لم يرتد بها على ابن مسعود ولا جابر وما روى من قول صاحب سلمت على النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فرد بالاشارة بمحتمل أنه كان نهياعن السلام أو كان حاله التماس وهو يشير
 فتنه ردا اه وقال المقدسي بعد ذكر حاصل ما في شرح المنة أقول ما ذكره الشارح من رد هذا لان
 الرد مشترك برأيه عدم القبول ولعله المراد من فعله عليه السلام فكانه يرتفعهم بسلامهم ويعلمهم في
 الصلاة ويراد به المكافاة وليس عمرا ذو هذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وجعله مكروها
 تنزهها لوقوعه من النبي عليه السلام اه وهذا كلام متين يدل عليه ما في البحر من حديث ابن عمر
 قلت لاسال كيف كان النبي يرتفعهم السلام وهو يصلى قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جففر
 كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق اه فان بسطه على هذا الوجه انما يدل على الرد
 وعدم القبول وليس في كلام المقدسي ما يدل على ميله الى الفساد وهذا سقط ما في حاشية البحر من أنه
 اذا قيل سلمت عليه فرد على سلامي انما يستعمل بمعنى جواب الجبة بقرينة المقام والاستعمال الى آخر
 ما ذكره فانه وجد هنا بسط الكف على الوجه المذكور وهو دال على عدم القبول تأمل **قوله** فدايعاه
 الى هذا كفى البحر بمثل الخ أشد من تعليل الزيلى الفساد بالصاحفة بأنها كلام بمعنى فقال يريد
 عليه أن الرد بالاشارة كلام بمعنى فالظاهر استواء حكمه ما هو وعدم الفساد الخ ففي كلام الشارح بما عاينه
 لا يعمله تأمل **قوله** من أن هذا التعليق أولي الخ قال السندی وعلى تعليقه لا يثبت لقوله بنية
 السلام فاقامة فان حد العمل الكثير صادق على الصاحفة لا لوراء فتنه غير يصل اه **قوله** لانه من
 كلام صاحب التهر الخ قال الرجعي واليوت الاخيرة ذكر صاحب التهر أنه لنفسه وكاه اشارة الى
 الاعتراض على قوله ومن بعد ما أبدى الخ فانه يقول ليس كل ما لا يديه يس فيه السلام بل هناك أماكن
 يكره فيها وهو السلام على الاستاذ والمغني والطبر ويمكن الزيادة على ذلك أيضا اشارة الى ذلك بقوله والزيادة

تنفع اه **(قوله)** وردت في السابق الخ) أي على سبيل التحصير لا الوجوب ولا إزاد في الرد على وعلى كفي
البرائة وأول القضاء وهل يلم باختلافوا ولو سلم عليه أو على المدرس أو المذكر أو القارئ خفي في الرد فإن رد
يقول وعلى كفي **(قوله)** وظاهره أن تغليس من أسماء التأنيف) فسه أن ما قبله إنما أجل أن تن بعد أن
تأنيفه على الاتباع وهذا لا يفيد ما قاله أن تغليس من أسماء التأنيف مطلقا **(قوله)** والشارح وبعبارة
التأنيف أي تأنيف العاطس يفسد تأنيف غيره لا يفسد **(قوله)** أي لم يجبه) ظاهره أن التحصير المنصوب
في قوله لا يفسد غيره عائدا على المصل لا آخر والأظهر أنه عائدا إلى الرجل المتلجج أي لأن الغائل رجل
الله اعتمادا بذلك للعاطس لا للمصل لا آخر فكان قول العاطس آمين جوابا للاداعي بخلاف المصل لا آخر
فلم يكن تأنيفه جوابا له تأمل اه من حاشية البحر **(قوله)** وإلى هذا يشير التعليق أي التعليق بأنه لم
يجبه فانه يفيد أن الإجابة حصلت بتأنيف العاطس فلم يكن الثاني تأنيفا للجماعة وكلام التحصير فيه
فليتأمل انتهى من حاشية البحر ثم ذكر ما قاله المقدسي كما هنا وقال وهو أولى مما في التبر اه ثم على
جواب التبر يشعين تقييد المسئلة بالصورة التي في الظهيرة أو ما لو أم من غير العاطس وحده ينبغي أن
تفصل لا لعدم وجود ما يقطع اه **(قوله)** فهذا يؤيد ما أجابه في التبر الخ) ما قاله في التبر غير
ظاهر إذ لا شك أنهم باتت منهم ما كانا يجيبين له ولا ريب في أحدهما على الآخر ولا يتأقنا انقطاع الثاني
بالول إلا إذا حصل الترتيب في تأنيفهما مع أن الفرض أنهما تأنيفا وهذا على تسليم الانقطاع
بالترتيب والأظهر في دفع الإشكال أن يقال ما في الظهير يقتضي على قول المتقدمين أن التأنيف من
غير المدعوى لا يفسد هالاه ليس جوابا لأنه إنما يكون من المدعوى فتأنيف العاطس مفسدون تأنيف
الآخر كون ذلك مذهب المتقدمين مأخوذا عما يأتيه من المبتنى وما في الضخيرة وأما شرعاً على قول
المتأخرين من أن تأنيف المصل على دعا وغيره مفسد وإن لم يكن مخالفا كما يؤخذ من ضم من عبارة المبتنى
فصل قولهم لا يشترط في تحقق الجواب كونه من المدعوى وعلى قول المتقدمين لا يشترط الإبه تأمل
(قوله) وبشكل على هذا كله ما مر الخ) يتدفع هذا الإشكال بأنه لما لم يفسد من العاطس كلامه بل
صوت مجرد لم تصلح الجملة جوابا له إلا بالنسبة بخلاف ما ذكره الشارح من الأمثلة فإنها صالحة ففعل
جوابها وبنيها على ما في البحر **(قوله)** كان شارعا في التطوع عندهما الخ) لأنه عندهما لا يلزم من
بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد لم يصح شروعه في صلاته **(قوله)** أو إمامة النساء الخ)
فبعد إمامة النساء لأنه لو كبر نوى إمامة الرجال بعد شروعه منفردا لا يفسد قال في الكفاية لو افتتح
منفردا ثم أقصد به رجل فافتتح تأيلا لاجله فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل امرأة اه
(قوله) يصير مستافعا على الثانية) أي على الصلاة الثانية أي ماؤه تأنيق الصور الأربع لا في الأخيرة
كما توجه بعضهم فاعترض بأن ما ذكره مسلم فيما إذا كبر نوى الثانية أو ما إذا هو ما يصير مستافعا
عليهما ما ذكره ما أخذ من الفتح ونقله عنه في التبر وفي النهاية ما يخالفه حيث قال وفي نوادر الصلاة لم يوصى
رجل على جنازة فكبر تكبيرة ثم نوى أخرى فوضعت يديه فان كبر الثانية بنوى الصلاة على الأولى
أو عليها أو لا يتيقن فهو على الجنازة الأولى على حاله بمهاتم يستقبل الصلاة على الثانية لأنه نوى إجماع
الموجود وهو رفق وإن كبر نوى الصلاة على الثانية يصير أفضالا ولا يشارف في الثانية لأنه نوى ما ليس
بوجود فصحت نيته اه ونحوه في التبيين اه من حاشيته على البحر وذكر في الخاتمة والسراج مثل
ما في النهاية **(قوله)** تقييد آخر لا خلاف للمصنف) لا يظهر أنه قول مقابل لما لا خلاف للمصنف

لاقتباده **(قوله)** لكن قدما هناك الخ تقدم عن شرح المنية الكبير ما يدل على ملكه الشارح
ويبقى **(قوله)** والارام ان لا يصح السجود معه لعل حق العبارة ان يصح السجود معه ولو على
نجس **(قوله)** كالنوب الصديق في القاموس نوب صديق ضد صديق وفيه ايضا المكعب الموشى من
البرود والاثواب والثوب المطوى الشديد الأدرج اه **(قوله)** وان جذبه الدابة حتى أزالته الخ
هذا ينفرع على قول من قال الكبير ما لوراء الناظر بقية غير متصل بندي **(قوله)** والظاهر أنه لكونه علا
كثيرا وألانه اختلف المكان وهو الاظهر اذ على تعليله لا يظهر فرق بين هذا المسئلة ومسئلة التنار حانية
(قوله) لان ايا يحفظ الشمس لعل الكلام على حذف مضاف أي ضوء الشمس كاهو عبارة غيره **(قوله)**
ومن هذا النوع تغيير النسب الخ في الحاشية لوقر عيسى بن لقمان تفسد لانه نسبة الى اب وليس
له أب ولوقر موسى ابن مريم لا تفسد لان كلامهما في القرآن وليس فيه نسب من لامه الى الام ولو
قراموسى ابن عيسى لا تفسد قول محمد واحد الى واثنين أي يوسف وعليه العلة ولوقر عيسى ابن
عمران تفسد ولوقر موسى ابن لقمان قال القسبة أبو جعفر والقاضي الامام الزرعى لا تفسد صلته
بخلاف ما ونسب عيسى الى الاب لان عيسى له أبه ولا كذبت موسى ابن لقمان لان موسى له اب الأمه
أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلته ولوقر عيسى ابن سارة تفسد
ولوقر امرئ ابن غيلان فكذلك لانه قرأ ما ليس في القرآن اه **(قوله)** ظاهره ولو كثيرا الخ لكن ينبغي
تقيده بالصغير كما تقدم في الامامة تقيده بالار بالصغيرة حيث لم يحول قدر الصغين مانعا من الاقتداء
بخلاف الكبيرة **(قوله)** هو أقل من ستين ذراعا وفي حاشية عبد الحلیم الصغير ما يكون أقل من جرب كافى
البرجندى اه والجرب ستون ذراعا في ستين ذراع كسرى سبع قضات تأمل **(قوله)** بخلاف المسجد
الكبير فالخ لا يظهر الا في نحو مسجد القدس لا في مطلق مسجد كبير فان الفاضل لا يمنع فيه
والاحسن أن يقال البيت والمسجد الصغيران جعلاهما كبقعة واحدة بخلاف الكبير وهو ما زاد على
أربعين وهذا غير ما تقدم في الامامة **(قوله)** لكن في القهستاني ومحاذاة الاعضاء الخ عبارة القهستاني
(وأنتم المرور أمام المصلى في) أي موضع من (مسجد صغير) وأما في غيره فعبارة انتهى اليه بصره ناظر افي
مسجده (وفما) حاذى الاعضاء أي يتوفاى فيه جميع أعضاء المار أو أكثرها (الاعضاء) أي أعضاء المصلى
كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها كما قاله آخرون كما في الكرمانى وفيه اشعار الى آخر عبارة القهستاني التي نقلها
عنه (ان مصلى على دكان) أي موضع مرتفع اه والقصد مما نقله عن الكرمانى انه يحصل أن يراد
بمحاذاة الاعضاء الاعضاء بمحاذاة جميع أعضاء المار أو أكثرها لجميع أعضاء المصلى على قول أو أكثرها
على قول فلهيكي القولين الكرمانى وخرج احتمال النصف والاقل فيفهم أنه لا يكره وفي الرادادخل
النصف في الكراهية أيضا كذا في حاشية القهستاني تأمل **(قوله)** لا يمنع المار داخل الكعبة الخ
المرور بين يدي المصلى في موضع يصحده داخل الكعبة لاشتمال في كراهته وان وراءه وخلف المقام
أو حاشية الطائفي فلا يترجم فيه الكراهية حيث كان لا في موضع السجود وهذا معلوم من كلام المصنف
فان المسجد كبير ولا حاجة حيث شئت الى جمل الوارد على الطائفين **(قوله)** وكذا الحوض الكبير والبر
الخ الظاهر أن المراد بالحوض الحوض غير المرتفع قدر ذراع وبالبر ما له خارج قدر ذراع والافا الفرق
تأمل **(قوله)** بنى هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الخ الظاهر من قولهم السنة أن لا يزدن بل أن
هذا سنة مستقلة والاعبر وامل تغيير المصنف ثم له وجه بقدره كما قال ط لا تقضى أنه لا يكون آتيا

بالسنة الاذاجعلها قدر ثلاثة اذوع مع أن السنة أن لا يزيد عليها فيكون أتباعها بقدرها وأدونه **(قول)** لم يذكر وأما الذم لئلا يكون معه سنة (الخ) الظاهر من اشتراطهم النسب أو الوضع أو الخط على خلاف أن ما عدا هذه الثلاث لا يمكن لأقامة السنة وإن كان تعليل ابن الهمام المأثور بقوله أي ما ذكر **(قول)** أي على (الإشارة) (الخ) الأقرب راجع الضمير للإشلاء المذكور ولا خصوص الإشارة بما ذكره تأمل **(قول)** وقد بدأ بقوله ولم يواجه (الخ) الصلاة في الطريق لا يتبادر قصد الاحتراز عنها بقوله المذكور بل المتبادر أنه احتراز عما يؤوجه لاطار بن فاله لا بد منه لأنه مظنة المروفة غالباً تأمل ثم رأيت في حاشية البحر كتب ما نصه قوله لأن الصلاة في الطريق أي المفهومة بالاولى من قوله ولم يواجه الطريق فإن كراهة ترك السترة عنده واجهته لما فيه من منع العامة عن المرور فتبد كراهة الصلاة فيه بالاولى تأمل أو المراد أن التقيد بالمواجهة حيث لم يقولوا ولم يصل في الطريق لأن الصلاة في الطريق مكرهة وهذا أظهر اه **(قول)** قال في شرح النية السدل هو (الخ) عبارته بعد أن ذكر العوار التي يصدق عليها حد السدل ما نصه والكل يصدق عليه حد دل وهو الأرسال من غير ليس فإن السدل في اللغة الأرخاء والارسل ولابد أن يقيد بعدم اليس ضرورة أن ارسال ذيل القصص ونحوه لا يسمى سدا اه وفي الفهم السدل يصدق على أن يكون السدل من غير سلا من كتفه اه وينصرف في الأرواح في ثوبه على رأسه وأرسل جوانبه أو أرخاه على كتفه كذلك وأوضعه على كتفه الواحدة فصار طرفه على صدره وطرفه على ظهره اه سندی **(قول)** الشارح فلو لم يحددها لم يكن (كه) أي أحد كتفه ولف الباقي على عنقه اه سندی تأمل وبه يعلم عدم الخلاف لما في البحر. **(قول)** وفي الخلاصة المصلي إذا كان (الخ) وقع تحريمه في هذه العارة أن لا ذكر فرج وحقه فرجاً وبأسا زيادة في الوجه ورأه لا يكرهه والثالث حذفه لا قبل إذا كذلك عبارة الأصل تأمل ثم رأيت السندی نقل هذه العارة عن الخلاصة بلفظ المصلي إذا كان لا يس شققاً (خ) لم يظهر وجهه بل فيه (الخ) عبارة الفهم تاني بعد أن نقل عبارة الخلاصة التي ذكرها الشارح وفي المنية كان نعم الأئمة الحلبي يرسل الكم لأن في الأمسالك كف التوب وكان غير ممن المشايخ يسكنونه وهو الاحوط اه ولعله فيما إذا أدخل بدفيه وقال السندی لعل الأمسالك في غير وقت رفع الدين للصبرية والافكيون شغل الدين عن السنة وهو ينطعم لحذاء أدنيه وكذلك الركوع والسجود وعلى السيد أحمد الاحوط بانه أبعده من التبدلاء اه **(قول)** عطف تفسير) وعلى تفسير الشارح العطف بالمقابلة **(قول)** أقول يظهر لي (الخ) وأجاب أيضاً المقدسي بأن مراد الخلاصة بتحويل الوجه المقدس بغير الوجه المفسد بتحويل وجهه وذلك يستلزم تحويل الصدر لأن الوجه مستدير فإذا زال بعضه بقي البعض الآخر مسامحة لفضله وإذا حول الجميع كان الصدر أيضاً متحولاً إلى آخر ما قاله **(قول)** وفي المغرب بعد ما فسر (الخ) وعلى ما في المغرب من تفسير عطف الشيطان بالوجه الذي قاله الكرخي تكون الكراهية فيه تحريمية لوجود التلويح أيضاً خلافاً لما قاله في التبر فيكون ما في المغرب استندراك على ما قبله تأمل **(قول)** وهو عطف الشيطان في المغرب العقبة بضم العين وسكون القاف والعقب بفتح العين وكسر القاف بمعنى الإلقاء اه سندی **(قول)** والتهاون بمجالة (عبارة ط والمتهاون بزيادة التلم وهي أظهر **(قول)** الضمير للمصلي أو الضمير للإنسان وهو غير المصلي والإضافة من إضافة المصدر لقاعله **(قول)** أجاب عما لا يسمع الإبراد أي من أن هذا حق للمصلي وما في الأخيرة في حق المستقبل فلا منافاة فتأمل اه سندی **(قول)** أي ومع بعض القوم يظهر أن ما ذكره شيخ الإسلام في الصورة الأولى مبنى على خلاف الأصح والأفعل لا يشترط العذر فيها بل الكراهية مقبسة بدونه فظهر أن قول الشارح والأمام على الأرض محمول على ما إذا لم يكن

معها أحد وانتفت الكراهة العذر ولو كان معه بعض القوم لا يحتاج لو جود العذر لنفتها على الأصح بل هي منفية بجود البعض معه عليه تأمل (قول الشارح كالوكان معه بعض القوم) أي في الدان وأحزاب كافى السندى والأسفل وبعض القوم على الله كان كاهو ظاهر فليس الأصح خاصا بفراد الإمام على الله كان كاهو متبادر من عبارة المحشى خصوصا وأن العادة في جوامع المسلمين هو الصورة الثالثة (قول) فعلى هذا ينبغي أن يكره ما شق بال عين هذه الاشياء الخ سياتى في الفروع أن عرس الاشجار في المسجدان كان لنفع الناس بظله ولا يضيح على المصلين ولا يفرق الصفوف أول نفع المسجدان كان ذا زلايا به وإن كان لنفع نفسه بوقه أو غراما أو يفرق الصفوف أو كلن في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسد بكره اه ولم يذكر من موجبات كراهة القوس كون الشجر يقع أمام المصلى ولو كان ذلك مكرها لتقلوه والقول به لا يحتاج لنقل صريح عن أئمة اللذهب وإن كان في المعراج من التعليل المذكور يفيد تأمل ثم رأيت في البناء ما نصه قوله ثم ستره أي في حديثنا ذاصلى أحدكم فيصل إلى ستره ولدين منها أعين أن تكون حائطا أو سارية أو شجرة أو عودا أو ما يعبرى بحجارة وقال محمد يستقبل بصلى في العصر أم أن يكون بين يديه شئ مثل عصا أو نحوها فإن لم يجد يستبرأ به أو شجرة اه وهذا نص في عدم إحقاق الشجرة بالتثال في الكراهة المذكورة تأمل وفي المصالح للفقوى من آخر باب الستر ما نصه وقال المقداد بن الأسود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى إلى عود ولا عود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد إليه صيدا اه (قول الشارح بغير الممانعة) يعنى وأما الممانعة التي قولها بالانقسام أو لا يسالى بها فهي لا تنفع من دخول الملائكة اه سدى (قول) لم يكن قتلهم مستحباً إلا معراج) أي أو واجباً وحاصل الجواب أن هذا الأمر معلول بدفع الأذى عن المصلى فتكون أمره إرشاداً فيفيد الإباحة وعدم الكراهة (قول) أن لا يدخلوا بيوت أمته وإذا دخلوا لم يظهروا لهم فلو كان ذلك كذا ذكره في البصر وغيره (قول الشارح ولو لم يعمل كثير) أي ولا نفسه به أيضاً ولا لعدم الكراهة مطلقاً محل اتفاق وحسنه ثبت الاستدلال بما قاله الحلبي (قول) كفى صلاة الخوف حيث قصد القتال فيها ولا اثم (قول) وما في مسند البراء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ذكر السندى أن هذا الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس مرفوعاً ورواه الطبراني عن أبي هريرة مرفوعاً أيضاً وذكر أن في إسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد اختلف في الاحتجاج به فلا يرد وأنه محمول على ما إذا كانت إلى آخر ما قاله المحشى (قول) وظاهره أن المردا بالموقدة الخ) ثم ظاهر ذلك ولكن ظاهراً أيضاً أن عدم الكراهة فيما قول ضعيف وما في العناية لا يقتضى أنها متفق عليها بل يصح التشبه على جعل الكراهة على القول المعتد (قول) لأنه يشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً الخ) ويشكل على قولهم ترك السنة يقتضى الكراهة ما قالوه أن السنة في رضى جرة العقبة أن يكون بعد طلوع الشمس إلى الزوال ومن الغيم إلى الشمس ومن الزوال إلى الغروب وبمعاج ومن الغروب إلى الغيم مكروه فليجعلوا مكروهاً قبل الشمس ولا بعد الزوال مع أنه فيه ترك السنة كذا ذكره السندى عن الرجى ولم يحج جواباً كافياً (قول) الأصح إغلاق الخ) الغلق اسم من الإغلاق كافى الصراح اه سدى تأمل (قول) لم أر صريحاً من سيرة من الخ) الظاهر عدم الجواز وما يأتي مثلاً يفيد الجواز لأن بيت الخلا ليس من مصالحه على أن الظاهر عدمه جعله مسجد يجعل بيت الخلا محتمة كإياي أنه لو جعل السقاية أسفله لا يكون مسجداً فكذلك بيت الخلا ولاهم إليهم من المصالح تأمل ثم رأيت في غاية البيان ما يفيد الجواز كإياي نقل عبارتها

في كتاب الوقف من أحكام المسجد **(قوله بخلاف السرقة)** الظاهر أن هذا في زمنهم لتحقق الضرورة
 لأقرب ما نال عدم تحققها **(قول الشارح والافكره)** أي حيث لم يبالوا بإعراة حق المسجد من مسخ
 نخامة أو نقل في المسجد أو إلقاء كافر أو غير ذلك ويعلمون المساجد تعلم من وأهم فلا كراهة في دخولهم
 اه **سندى** **(قول الشارح بل ولا فيه الخ)** أي بل لا يكره ما ذكره وهذه الكراهة المنقبة محمولة على
 الترخية والإيقين أن يظهر هذا المسجد ينزهه عملا يلحق به **سندى** **(قوله)** ومثله يقال في حائط
 للجنة أو البصرة) ومثله أيضا الأسطوانات التي تواجه المصلين يكره نقبها للعلامة المذكورة **(قوله)** إلا
 المسجد الحرام) سيأتي في الجآن في تفصيل الصلاة في المسجد الحرام عليها في مسجد المدينة ثلاث روايات
 في حديث ابن الزبير مائة صلاة أو ألف أو مائة ألف **(قوله)** هذه مضاعفة خاصة بالفرض الخ قال
 السندى قد استدلل بهذه الأحاديث على تضعيف الصلاة في المسجدين مطلقا ونقل عن الطحاوي
 وغيره أن ذلك أي التضعيف مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة المرورية بيتة إلا
 المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلاة النافلة في بيت المدينة
 أومكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذلك في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل
 مطلقا اه الآية يلزم تخصيص عموم الحديث الأول بغير النافلة في البيت فأنها فيه أفضل من
 عموم قوله في مساواه وكيف لا يحصل مضاعفة النافلة فيه مع أن حسنات الحرم كل حسنة بمائة ألف
 حسنة كما قال ابن عباس كأنه السندى عن الجوى عن ابن العباد وصلاة النافلة في حرم مكة لا يخرج
 عن كونها حسنة **(قوله)** إذا كان الحادث أقرب إلى بيته قد يقال المراد بالحادث الأقرب إلى بيته
 مسجد الحلة فكأنه قال الأقدم أفضل إذا كان غير الأقدم مسجد محله فيكون أولى وهذا لا ينافي ما في
 الأجناس من تقديم الأقدم ثم الأعظم ثم الأقرب إذا المراد الأقرب بقرينه الأقرب الذي ليس مسجد محله
 وبهذا ترتفع المخالفة تامل **(قوله)** وإنشادها السؤال عنها في الصحاح أنشدت الصلاة أي عزمتها ويقال
 أنشدتها أي طلبتها اه والظاهر أن الكراهة في الانشاد بكل من معنييه ثم رأيت البعلبي فسر السؤال
 عنها **(قوله)** وكذلك انتهى عن البيع فيه هو الذي يطلب عليه الخ هذا خلاف المشهور فإن المشهور كراهة
 البيع في المسجد وإن لم يطلب عليه **(قوله)** الظاهر أن المراد به عقبة ماله الخ كان ذلك من لفظه عقده
 الإيجاب والقبول والجهة ركنها الإيجاب بالنسبة لقواهب وإن لم يوجدها ولذا حثت في عينه لأجوب
 بالإيجاب بدون قبول أو من كون الهبة من مكارم الأخلاق وورث التوادد والافتلاف بين المسلمين فلم
 يخرج عن كونها عبادته والمجد محل لها تامل **(قوله)** وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك الخ لا تاني بين
 ما في الشارح وما نقله الحنفى وذلك بأن قصد عبارة الجلالى بما إذا لم يجلس لأجل الحديث ويحمل
 ما أفاده في المدارك من أن المنع خاص بالترك على المنع على سبيل الكراهة الترخية وأما الجاه فيكره
 كراهة تنزيهه بالقبول المذكور في الظهيرية ويحمل ما في المنع على ما إذا لم يجلس لأجله ويشهده
 تعلمه بحال أهل الصفة فأنهم ما جلسوا للعبادة وقوله في المنع الحديث القديم فيه مجرد التمسيد لا
 لتعليل **(قوله)** يؤخذ من هذا أن الأمر الخ أي مما تقدم من حال أهل الصفة أن الأمر المنوع عنه
 كلهم أو لا لا يتناوله المنع لكن فيه أنهم وإن كانوا كلهم وينهون بعد دخولهم فهم غير
 ممنوعين عن ذلك لأنهم لو لم يكن تحقق الضرر ووقفهم وحى الفقر فلا يقال في حق غيرهم كذلك إلا
 في الكلام فالتكليف مستوون في حكمه **(قوله)** أفترأوا الطير على مكنتها أي بيضها بكبير المكنت

﴿بَابُ الْوَرَعِ وَالْتَوَاقُلِ﴾

(قوله) ومفهومه أن المراد هنا جود وجوبه (الخ) لاجبة إلى الجمل على انكاره إلى جوب على عبارة المصنف بل يحمل على انكار أصل الورع رسوخ الأدب كما أقامه عبارة التنية وغيرها ومضى الحسنى عليه وألا يزعم به أخيراً بقوله فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل وتحمل عبارة الانسباء على ما إذا لم يكن الانكار شبهة وتعليل الزبلي لا يدل على أن المراد انكار الوجوب فإن أصل ثبوته بخبر الواحد وإن أجمع الأمة عليه ولهذا تجدهم يعالون وجوبه بالأخبار الدالة عليه لا بإجماع الأمة وهكذا كثير من الأحكام الأصل فيها خبر الواحد ثم تجمع الأمة عليها وتحمل ما نقله عن بعض الشافعية على ما إذا أنكر بلا تأويل وكذا حكم انكار حكم الإجماع في أصول الدين كوجوب اعتقاد التوحيد والرسالة والصلاة الخس وأخواتها ولا ينفع التأويل فيها هذا ما ظهر في هذه المسئلة فتأمل ثم بعد ذلك رأيت السندی ذكر عند قول المصنف ومضى الكفر على منكرها عن أبي السجود ما نصه فإن قلت كيف لا يكفر بمجموع الورع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزبلي أنما لم يكفر جاحداً لأنه ثبت بخبر الواحد فلا يعرَى من شبهة اه وفيه أن انكار الإجماع عليه المعلوم من الدين ضرورة كقولهم بفصلوا بين ما ثبت بحسب الواحد وغيره قال القاني

ومن لمعلوم ضرورة محمد * من ديننا يقتل كفر ليس حد

ولعلها طريفة الأشاعرة والمتأريفة بفصلوا بين ما قال الزبلي قلت هو كذا فكيف كانص عليه في الدرر وغيرها اه (قوله الشارح بضم فسكون الخ) لا يلزم هذا الضغط إلا أنه الأولى لأن عدم الكفر حقيقة لا يعلمه إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر اه سندی (قوله) وعند الشافعي من الإباحض) هي ما يضير بصود السهو كالشاهد فإنه سنة يضير به لا الهيات كالسبيغ (قوله) بذهب رقة القلب) ولأنه لا يؤقت في القراءة لشي من الصلوات في دعاء القنوت أولى (قوله) والظاهر أن القول الثاني (الخ) هذا خلاف الواقع بل هما متعاربان فإن من قال الأفضل التأكيد عليه بانه بما يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فهذا يقتضي أن الأفضل على هذا القول الاقتصار على المأثور خوفاً من الوقوع في الفساد أي مأثور كين مجلسه على الثاني فإنه أغنى بما في مأثور مخصوص وهو اللهم أنت تستعينك وفي الصرعن البدائع وقال بعضهم الأفضل في القرآن أن يكون فيه دواء مؤقت لأن الأمارة بما يكون جاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتبطل صلااته ويمارَى عن مجيدين أن التوقيت في الدعاء بذهب الرقة من القلب محمول على أدعية المناسك (قوله) ولأنه بما يجري على لسان الخ) هذه العلة أغنى ما تصح عليه القول الثالث (قوله) ولعل ما حصه المطرزي (الخ) ليس في عبارة المطرزي ما يقصد أنه نبى كلامه على مذهب الاعتزال من تخليد العصاة (قوله) لكن فيه أنه ورد الخ) قلت الذي في صفة البراق أنما هو رأي مجتهدي آخر كما في جمع بحار الأنوار وغيره لا بدال بمنقولة اه سندی (قوله الشارح) فإن قرأ بذال جمعة فسدت يظهر على مذهب المتقدمين لأعي ما عنيده المتأخرون من أن تبديل حرف بحرف لا يفسد (قوله) لأنه شبهة القرآن) لاختلاف اصحابه في آية من القرآن (قوله) لأن تكبيره الركون الخ) أي في الركة الثانية كما في الصر (قوله) فالظاهر ما بين الكلامين من التدافع الخ) يحمل تكبيره المصدق في عبارة البدائع أو لأعلى تكبير الركة

الثانية زول المخالفة والتدافع فإن علمته تأنيامقدمة الركعة الاولى وبذلك يضاع على هذا الحمل تعليله
أولا بقوله لان تكبيرة الخ فان المراد بها تكبيرة الركعة الثانية لانها هي المحسوبة من تكبيرات العبدن
فإذا حازت هذه التكبيرة في غير محض القيام من غير عجز أداء باقيها أي باقي التكبيرات الموجودة في هذه
الركعة بالعذر بالاولى بخلاف تكبيرة الركعة الاولى فإنه لما عجز أداء ما منه في غير محض القيام قال يلزم
العود والاثبات بها في القيام المحض الآن هذا على غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يكبر في
صلاته وهذا الاختلاف في تكبيرة الاولى وتكبير الثانية لم يذكر وفيه اختلاف الرواية بل المنقول فيه
ما ذكره عن البدائع أولا وهذا ما ظهر فتأمل وقد تقدم في الواجب أن تكبير ركوع الركعة الثانية
من العبد واجب اهـ وقال في البحر هنا لان تكبيرة الركوع في الثانية يوفي بها حال الانحطاط
وهي محسوبة من تكبيرات العبد باجماع الصحابة فانما جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عجز
جاز أداء الباقي مع قيام العذر اهـ (قول) وعليه فلا إشكال أصلا) أي في الفرق بين الفوت وتكبير
العبد لا ين عيان في البدائع تأمل (قول) فيكون عدم العود الخ) في هذا التفريع ركعة والمناسب
عبارة الخبي كانت لها ط (قول) وماذا لم يقت أصلا كما حققه ح) قال لان عدم الاتيان به يستلزم عدم
الاتيان به في محله (قول) واقفه ما في الصراخ) قال العلامة ط والسندى ما وقع في بعض نسخ الصبر
والامداد عن الغاية أن زول المسلم نازلة فتت الامام في صلاته لجمهور فهو يتحرر من التساخ وصوابه
التحرر اهـ (قول) والاصل في هذا النوع الخ) هذا الاصل منطبق على الجنس المذكور معا لعدم
السهو فان مقتضى اذا قبله بعد سلام الامام بدو لم يلزم مخالفة الامام في فعله اذ الامام انما أتى بالقول
وهو السلام ومخالفة فيه المقتضى الآن يقال انه مخالفته في نفس السجود حيث أتى به دون الامام لكن
غالب هو المبادر من الاصل المذكور تأمل (قول) يخالفه ما في الفتح والقهيرية والفيض الخ)
تندفع المخالفة بتقدير ما هنا تقدم في الشرح أو يقال ان المسئلة خلافية في قول اذ ترك الامام
الفوت يتركه المقتدى وفي قول انما يتركه ان خاف فوت الركوع وهذا هو الاظهر فان مقتضى
الاصل الذي ذكره عن النسبة عدم الاتيان به أصلا بلا تفصيل فإنه يلزم من اتيان المقتدى به
مخالفة الامام في الفعل (قول) ثم أجاب به انما يتركه في الركوع الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك
لان تحصيل المخالفة هنا لا يضر كالمقتضى لان مقتضى التمسك بالامام تأمل بقراءته
في القول تحصيل مخالفة الامام وهذا المخالفة لا تصرف في المستثنى لانه لم يترتب عليها المخالفة في واجب
فعلی واذاجل ما هنا على تكبيرات الركعة الاولى يندفع الاشكال فان المقتضى لا يمكنه الاتيان بها في
حال قراءة الامام لمافيه من ترك الاستماع والانصات والتكبيرات وان كانت واجبة الاتيان بالبلغ
درجتها لئلا يتبينها بالكتاب بخلافها واحتمال أن يأتي بها بعد القراءة ولا يمكنه الاتيان بها في الركوع
لا منه من الاولى وليس محلا لتكبير أصلا بخلاف ركوع الثانية فإنه محل كما تقدم في مسئلة ما اذا ذكر
تكبير والعبد في الركوع فعلی هذا اذ ترك الامام تكبيرة الاولى يتركه المقتدى الكلمة واذا تركه في
الثانية يمكنه الاتيان في الركوع بالضرورة تأمل (قول) أي اذا زاد على أقوال الخصماء في تكبيرات
العبد) سأقي في صلاة العبدن أنه يتابعه الي ستة عشر لانه مأثور (قول) وكذا الواجب القولی) راجع
لقوله وكذا تركه لا لقوله فعلا أيضا اذ المتابعة في الواجب واجبة فعلا انما لا تجب المتابعة في التلوة في
هذا القسم (قول) وفي الامداد عن الاختيار يصح الخ) فعلی ما ذكره في الامداد أولا وثانيا

أن التيميم إنما هو قبل العصر بين كونه أربعا أو ثنتين وأما قبل العشاء أو بعدها ففيه اختلاف
 في كونه أربعا أو ثنتين لكن عبارة الهداية وأربع قبل العصر وإن شأركعتين وأربع قبل العشاء
 وأربع بعدها وإن شأركعتين وذكر أن الآثار اختلفت فيما قبل العصر وفيما بعده العشاء فلذا أخبر
 فيها بظاهر عبارة الزبلي ثبوت التيميم في الكل وعبارة مع المتن وندب الأربع قبل العصر وإن شأركعتين
 ركعتين والعشاء وبعده أي ندب الأربع قبل العشاء وبعده وقبل يجزئ إن شأركعتين ركعتين وإن شأركعتين
 صلى أربعا اهـ **(قوله)** وأما إذا لم يدر إلى متى وجب ذلك الخ في قوله في توجيه أنها ثلاث تسليمات
 مخالفة للأفضل ثلاث مرات ولو جعلها بتسليمية أو تسليتين كان فيه مخالفة لمرّة واحدة فيركب
 الاخف وكونه على نسق واحد لا أثر له في نفي الأفضلية **(قول الشارح والاول أدوم)** أي على العمل
 لامتداد العزيمة لأنه إذا قلنا إذا قلنا اهـ سدى **(قوله)** واستدلوا بذلك بما حقه الخ قال السدي
 نازعه أي صاحب الفتح الشيخ أبو الحسن السدي في حاشيته على الفتح في جميع استدلاله وأثبت
 مندوبينهما وفي كلام الرضى مبيل إليه لأنه قال وفي البخاري ما لو قبل المغرب ركعتين فهو أمر
 مندوب وهو الذي اعتقده وما ذكره في الجواب لا ينفعه اهـ ولولا خشية التطويل لأوردت كلام
 ابن الهمام ثم تعقب الشيخ أبي الحسن السدي اهـ **(قول الشارح الحديث من تركه الخ)** قال
 السدي هذا الحديث ذكره في العصر ولم أظفر به فيراجعت من المتأيد وقال في البداية في باب
 ادراك الفريضة فتذكر صاحب الهداية لهذا الحديث لأصله والمجهين السراج ذكروا
 هذا الحديث ولم يتعرضوا إلى بيان حاله **(قوله)** لكن نازعه في عدم الامداد جازما الخ فالجواب أن
 الخلاف يحكي في كتب المذهب وأنه مبني على القول بالجواب والسنة إلا أن صاحب الهداية ذكر
 الاتفاق على عدم الجواز واقتصر عليه فاضحان بدون حكاية اتفاق فصار الاتفاق على عدمها مختلفا
 فيه ولعل الشارح فهم من اقتصار الخامسة على عدم الصحة اعتمادا في الخلاصة فلذا قال على الاصح
 لكن عبارة الخامسة إنما تفيد تسليم عدم الجواز والاقتصار عليه بما أفاده تخصيصه وليس فيها ما يدل على
 تخصيص الاتفاق عليه **(قوله)** أقول في المدرس نظر يقال إن العلة المذكورة في المتن متعققة في المدرس
 أيضا وهي حاجة الناس إلى التيميم بل هي أشد فيه إذ بعد تفرقهم قد لا يمكن تجميعهم ففوت التعليم
 المطلوب للشارع والمستفتون لو تفرقوا يعودون لحاجة كل منهم إليه بآدم عن حاجة تعلم الأحكام كما
 هو شأنه **(قول المصنف ونقض)** قضائها ليس من المسائل العامة على وجوبها وإنما يذكر صاحب
 العصر بل هي مفرعة على أصلها ولو كانت واجبة لنقضت كقضاها كان وصرحوا أن سنة الظهر القبلة
 إذا فاتت وكذا سنة الجمعة القبلة تنقض قبل البعدية أو بعدها على اختلاف في ذلك سدى **(قوله)**
 لا يحمل فسه بل يكره الخ بما قاله في المتن من الاتفاق على الكراهة بين الثنتين والثلاثة يعلم ضعف
 تصحيح السرخسي بجز **(قوله)** وهو الظاهر حيث كان وصفا معدولا يستوي فيه ذكر أو تجزئ به
 عنها في ظهر وجه أظهر ما في الكثر **(قوله)** وكانت التراويح ثنتين يتخففا المراد سنة التراويح أي
 أنها إنما كانت ثنتين ثنتين لاجل التخفيف لانهما تؤدى بجمع فتراويح فجاهة التيسير **(قوله)** وأما
 الرابع بعد الجمعة فتعذر مسلم الخ هم وإن لم يشئوا لها تالوا الأحكام لأنهم أثبتوا لها كالأربع
 قبلها من جهة عدم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والاستغناء فلعين الاتباع والعصم عن وجه
 فرقهم وأغله أن ما ورد من جوازها بتسليتين بعدد يقتضي أنها تجزئ صلاتين حيث جوزت بهما

في الجملة وتأكد هاتسليقوا واحدة واتصالها واتحاد القرينة بقضى أنها مملوثة واحدة فعملوا بالشبهة فلم
يبتوا الشبهة لترديد الشك وعدمه وهي لا تثبت معه خصوصاً لما فهم من إبطال حق المشتري
وأما الصلاة والاستفتاح فنقوها نظر الضعف وجه نونها بخلة صلاتين والمشرعية لا تثبت بالشك
هذا ما ظهر فتأمل على أن قوله فأنهم لم يثبتوا ثالثاً الأحكام المذكورة يتأمل فيه مع ما ذكره عن
ح عند قوله الآتي وقضى ركعتين لو نوى أو بغيرها هو ظاهر في ثبوت أحكام الأربعة قبل الجمعة
لأربعة بعدها وذكر السني هناك عن شرح المنية أن هذه الأحكام مسئلة عند أهل المذهب لهذا
اختار ابن الفضل قول أبي يوسف **(قوله)** يؤيده ما مر عن الجعاري لم تقدم عن الجعاري ما يؤيده
فإن الذي قدمه عنه ما في شرح الآتار وإنما نقل الرسالة عنه في حاشية الملح كأنه السني أن طول
القيام أفضل قول أصحابنا وفصل كثير أكثر كوع والصود مذهب الغير أهـ ثم رأيت ما في شرح
معاني الآثار ونصه ومن قال بهذا القول الأخير في المطالبة القيام وأنه أفضل من كثرة الأركان والصود
محمد بن الحسن حدثني بذلك ابن أبي عمران عن محمد بن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله تعالى اهـ **(قوله)** تقدبنا اليوم الحاطرة على عموم الميع وفي الظهيرة المصلي إذا دخل المسجد يوم
الجمعة لا يصلي تحية المسجد إذا كانوا يقرؤون القرآن لأن استماع القرآن فرض وتحية المسجد سنة
والإتيان بالفرض أولى اهـ سني **(قوله)** والأول فعملها بعد الجلوس لزوم فعلها بعد الجلوس
انما يفيد أنه خلاف الأولى لأنه لا يوجب الأذان فعلها عقب الدخول فالتأخر عدم اشتراط فعل الفرض
عقب الدخول **(قوله)** وليس معناه أن النسبة المذكورة تكفي الخ لا مانع من إقامه عبارة البناء على
ظاهرهما من كفاية النسبة المذكورة ويجعل محلها كالمصلح حكماً إذا سأل الصلاة والمناظر على
حكم المصلي ومآله لا يبين محل الكلام على غير المتبادر بل هو كلام مركب تأمل وقد أبقى السني
هذه الصارفة على ظاهرها يدل على إقامتها على ظاهرها قوله اتعابوا مرهبا إذا دخله لغير صلاة **(قوله)**
أقول الذي يظهر لي أن هذا الخلاف الخ فيما قاله تأمل فإن موضوع ما في الحلية والبصر ما إذا نوى
الفرض والتحية بمعنى أنه نوى السنة أيضاً أي نوى أن تكون هذه الصلاة فرض الوقت ونافله التحية
لأنه نوى التحية بمعنى التعظيم ولا شك أن الفرض والنافله جنسان لأن اختلاف الجنس يعرف
باختلاف السبب وهو هنا مختلف فكيف نوى ما ذكره خلافاً ما ذكره في المحيط وإن كانت الفريضة تقوم
مقام هذا النافله ويحصل بها ما هو المقصود من مشروعتها وهو تعظيم المسجد وكأنه فهم أن مرادها أنه
نوى الفرض والتحية أي التعظيم حتى قال فأنه أجمع الفرض يكون قد نوى ما قصته الفريضة
وسقط بها الذي قصته الفريضة هو التعظيم لاسنة التحية وحيث ذفنية التحية بمعنى التعظيم لا يضر
وبمعنى السنة لا يكون شارحاً عند محمد تأمل **(قوله)** عبارته وقال بعضهم الخ لم يوجد في عبارته التقييد
بأنه نعم نقل السني عن أذكر التورى نقل عن بعض أصحاب الشافعي أنه يقول سبحانه الله الخ
أربع مرات **(قوله)** ولعل وجه التأمل الخلاف في المحل الحسن في وجه التأمل هو أن
التقييد بقوله بأول دخول وبالأفاق والمحرم في غير محله كما يدل عليه عبارة الباب ثم إن عبارة الحلية
أولت أنه لا تحية عليه بالنسبة لأول دخول بمعنى أنه ابتداء يطلب بالطواف وهذا لا ينافي أنه يطلب
بها بعده وهذا ما يفيد ما في التهور يكون معنى قوله لم يحية الطواف بالنسبة لأول الدخول ومعنى قول
الباب ولا يشتغل الخ أي في الابتداء أم لا ينافي طلبها بعده وإن كانت تحصل في ضمن ركعتي الطواف

وبالوجه اذا نواه وهو بهذا التصديق المتألف في عباراتهم تأمل **(قوله)** الظاهر انه استدراك الخ
 كتب الشارح في هامش المتن عبارة القنية في الاذا كان الفاصل بين الفرض والعبادة والمخلاف في ذلك
 وعبارة الخلاصة على أن الفصل بين الفرض والعبادة طالع ويمكن توجيهه بان في ابطال القنية يتدارك
 بالاجادة وفي ابطال العبادة لا يمكن تداركه تأمل كذلك في السندى وقام الكلام فيه في قول الشارح
 ولو لم يطعم **(قوله)** أي بعد الفرض لم يفي القنية في الفرض وجاء الطعام وان ذهبت حلواته وبعضها
 يتناول ثم يأتي بالسنة اه سندی **(قوله)** لان ذلك عذر في ترك الجماعة تقدم في الامامة أن خوف ذهاب
 لغة الطعام لو اشتغل بالصلاة جماعة عذر في تركها وهو المراد بذهاب الخلاوة في عبارة القنية واذا كان عذرا
 في تركها مع انها سنة مؤكدة فادفع السن حتى قيل وجوبها كسب لا يكون عذرا في ترك السنة
 وان خرج الوقت تأمل **(قوله)** لعل وجهه أن السن الخ هذا يقتضي أيضا أن التوافق لا ينذر هذا الوجه
 فهو مؤيد لما في الخبر وهو أنه أيضا العاقل يطلب السلامة وهي عندهم أهم من طلب الرخ والنفل غير
 مطالب به فرها وجبها على نفسه ثم عذر بالتفوق في الصلاة وسامة نفس وقال بعض الأكارب لسلطان
 محسن للأسيان العبادة حتى ينذرها ثم وسوس له فلا يفعلها **(قوله)** من شدة الحرق في أخفافهم من حرق
 الرضا وهو الرسل اه سندی **(قوله)** يكون له نفلا مطلقا أي غير مقيد بكونه صلاة ضعی
(قوله) عن مطعم (١) عبارة السندی مطعم المهمة **(قوله)** ومثاده اختصاص صلاة تركه في السفر الخ في
 ط لا يلزم أن يكون تركه في السفر في الترتل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله في المسجد وكذا
 صلاة القدوم اه ونقله عنه السندی وأقره **(قوله)** ولأن التهجذالة النوم الخ لقاتل أن يقول
 معنى تهجد أي تحفظ عن الهوس وهو النوم وذلك أعين من أن يكون نام قبل الصلاة وأول الليل الثاني أظهر
 فعلى هذا الفرق بين التهجذ وبين صلاة الليل وقيام الليل اه سندی ولقاتل أن يقول التهجد يقتضي
 التكلف في التحفظ عن النوم وهذا لا يكون إلا بعد النوم بخلاف ما قبله فإن التكلف فيه غير متحقق غالبا
 هذا ما ظهر فتأمل **(قوله)** وما كان بعد صلاة العشاء الخ لا يدل عليه بل القصده بيان وقت الليل
 هنا ما يظهر ماعلى صلاة وقد تدر مضاف قبل الليل وهو لفظ صلاة **(قوله)** وفي رواية عن ابن المبارك
 بدأ الخ هذه الرواية لا يخالف ما ذكره قبلها من قوله بعد تسبيح الركوع والوجود والرواية الثانية عنه
 عدم تسبيحها **(قوله)** الشارح أوفي صلاة طمان جعل السندی صلاة بالتورين وطمان بالنصب على
 لفقر بركة أو خطا من الكتاب وجعل مبرورته ما لو اقتدى بامام وهو يظن أن عليه ذلك الفرض ثم تبين
 أنه صلاة اه وعليه فلا منافاة لما ذكره صاحب البصري في الامامة **(قوله)** ويمكن الجواب الخ يطله
 ما عليه في شرح العيون للسئلة حيث قال لانه ما شرع فيها لم يشرع في قضاء واجبا عليه فاذا بان
 أن لا وجوب أو مكنته الرجوع له أن يرجع وأما السندی فلان تحريمه يقتضي على تحريمه الامام فاذا لم
 تكن تلك الصفة منزلة على الامام لا يلزم التمتع المقيد اه **(قوله)** والافهرواية ثانية سيد عتد
 قوله أو شرع في فرض طمان التتارخانية ما يفيد أن ما شرع عليه هنا رواية **(قوله)** وهذا يرجع إلى المسئلة
 الثقلان فقط هذا خبر أن الثقلان المؤتمرا بالامامة كما قاله السندی **(قوله)** فالحاقها بالصوم مشكل الظاهر
 أن قول الثقلين قبل الزوال قيد اتفاق وأن المراد بشر وعفي صوم التطوع التزامة لانه لا يشاؤه لان
 انشاءه كان حاصل قبل مضيه عليه الا انه كان غير لازم ولا يصح جعله مترتبا على نفسه المضى عليه وبدل
 على ما ذكره في بعضه قوله فيجب على قوله ما شرع لان الوجوب عليه انما يتفرع على الزوم لا على مجرد

(١) عبارة الخلاصة مطعم
 بكسر العين بعد المهملة
 الساكنة ابن المقدم الشاوي
 المستعان من مجاهد الحسن
 وعنه الأوزاعي ويحيى بن
 حمزة وفتحان معين اه كتبه
 مصنفه

صبرورة شارعا فبتأمل **(قوله)** ولوأخبر الشفيع بالبيع الخ ظاهره أن هذا الحكم متحقق في الأربع
 بعد الجمعة مع أنه سبق له عن البحر عند قوله ولا يصلى على النبي في القعدة الأولى قبل الظهر الخ أنه غير
 مسلم وأما كغيرهما من السنن **(قوله)** واعتمد المشايخ الخ لا يقال إن الأصل إذا كذب الفرع لا يجوز
 الاعتدال عليه لأن الاعتدال عليه لأنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة فكان له ثبوتها بالسماع لمحمد عن الإمام
 أيضا اعتمادها كذا في السندي وأما اعتمادهم لها لا بناء على أنها رواية بل تشرع صحيح على أصل أبي
 حنيفة والافهمو شكل اه فنع **(قوله)** وحكمها أنه يقضى أربعا جابعا كذا في النهر وفيه نظر
 لأن محمد بن أبي قزعة القعدة على رأس الركعتين حيث لم يقعد فسد شفعه فإزمه قضاءه عنده اه
 كذا رأيت في هلمس النهر وأشار له العلامة السندي **(قوله)** والشارح لكن بقي الخ أوصل السندي هذه
 الصور الباقية المذكورة في الاستدلال إلى ثمانية وثلاثين صورة فراجع **(قوله)** بلا عذر استصنا
 خلاها **(قوله)** وجه قولهما أن الشروع معتبر بالنذر لأن كلامهم مالم ينزلان يصلى فأما لا يجوز له أن
 يصلى قاعدة فكذلك الشروع فأما لا يجوز له أن يتم قاعدة وجه الاستحسان أن المفتتح قائم لم يباشر القيام
 فيأتي من الصلاة والذي يشرحه بدونه دليل حال العذر فلا يكون الشروع في الأولى فأعنا موجبا
 لقيام في الثانية بخلاف النذر لأنه التزمه نصا اه سندي **(قوله)** يصليان بعد متمما وكفاية الغير
 وفرضه وكذا يصلى الظهر ركعتين في السفر ثم يصلى السنة ركعتين **(قوله)** بين وقوعه سنة وواجبا لعل
 المناسب بدعة بدل الواجب وذلك نحوه ما قدمه الشارح في المكر وهات أن ترك قلب المحصى ليتمكن من
 السجود التام أولى لأنه بدعة وصحوه على الوجه السنون سنة **(قوله)** وأما الثاني فهو مقرره أي
 لا اراد أنفعي هذا الجواب يكون الإمام أعاد الصلاة ثم هم القضاة إذا لم يصم ركعة فقد قعد الوجه الثالث بما إذا لم
 يقضى الجواب تقيد كراهة الأعادة عند توهم القضاة إذا لم يصم ركعة فقد قعد الوجه الثالث لكن مع
 تقيد بركعة وقيدا أيضا بما في التنازعية وحينئذ يصح جل الحديث على هذا الوجه الثالث لكن مع
 تقيد بما ذكرتم أن مع أن الإمام قضى صلاة عمره لم يكن فعله مخالفا لهذا الوجه بل هو موافق لما قبله
 كثير من السلف وإذا لم يصح فعله فالأمر ظاهر **(قوله)** لعدم ثبوت صحة النفل أي نفل أصل القضاء
 وفيه أن هذا جواب بالنسب وهو لا يقتضي التحقق بل أجابه بما على دعوى الخصم تأمل **(قوله)** قبل
 ظاهر القول المختار أنه الخ لعله أشار بقيل إلى أنه حيث وجد التصريح في كلامهم بأنه يضع عينه على
 يساره راد بالتشبيه في قوله كافي الشهاد لا فتراش فقط ويدل ذلك المقابلة بالاحتياط والتربع ويعد
 هذا القول أيضا تعديه بقوله في كل نفل أذهو شامل لوقت التبرعة والقيام وكوع والقومة والجلسة
 بين السجدين وثبات القول بالوضع في جميع ما ذكر **(قوله)** فلا يجوز صلاة الماشي بالإجماع نفل
 القهستاني عن التلم أنه يجوز التطوع في العرمان ما شاعند أبي يوسف فالحكاية في المجتبى من الإجماع على
 عدم جواز التطوع ما نسب إلى الخون نظر اه سندي **(قوله)** المصنف ولو افتتح النفل الخ مقتضاه أنه لو افتتح
 الفرض را كالعذر ثم زال فنزل لا يني وبدل عليه ما نقله السندي عن البحر والنهاية في دفع إرادته بلزم
 بناء القوي على الضعيف في هذه المسئلة وهو لا يصح كالرخص يصلى بالاعاء ثم قد رعى الأركان لا يجوز
 له التناهي الفرق وهو أن المريض ليس له أن يفتح الصلاة بالإجماع مع القدرة على الركوع والسجود
 فلذا إذا أقدر عليه ما في خلال صلاته لا يني أمالراكب فله أن يفتح الصلاة بالإجماع على الإجماع مع القدرة
 فالنفل لا يتعمن من التامعج وفي النهاية الإجماع من المريض بدل من الأركان دون الراكب لأنه أسلم

يصار إليه عند غير غيره والمريض أعجز من مرضه من الأركان فكان الأعياء بلا عنها والركب كبل يجر
 الركوب عنها لأنه يمكنه الانتصاب على الركبين وكذا يمكنه أن يجرها كما وساجدا ومع هذا أطلق الشارع
 في الأعياء بلا فكان قويا بنفسه فلا يؤدي إلى بناء القوى على الضعيف انتهى اه ثم رأيت التصريح
 بذلك في الفتح حيث ذكر الفرق بين المريض والركب الدال على عدم بناء الأولى والثاني ثم قال
 وهذا يفيد أنه لا يبنى في المكتوبة إذا افتتحتها كبا لئلا يسهل أن يشتملها كبا مع القدرة عليها التزول
 اه **(قوله)** انعقد يجوز الركوع الخ وهذا لأن التزام الشيء تافعا لا ينافي أداءه كاملا بقاء ولا ابتداء
 الآري أن من نذر أن يصلي ركعتين في وقت محرومه فصلى في وقت مشروع جاز بخلاف أحرار التزلزله
 التزام الكامل فليجز الأداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء بمن نذر صلاة مطلقا لا يجوز أدائها في وقت المحروم
 ابتداء وإذا طلعت الشمس في الظهر لم يجز اتعاقبه اه كفاية **(قوله)** تحبس عبارة في باب الوفاق على
 ما ذكره السندی رجل افتتح التطوع را كبا خارج المصر ثم أتى المصر قالوا إنها ركبا لأنه مع الخ قال
 السندی في هذا يبدأنه بها على قول الإمام الذي يرى عدم جحها ابتداء في المصر لأنه يفترق في الأخر ما لا
 يفترق في الأولى تأمل اه **(قوله)** لكن ذكر في الصراة رده في غاية البيان الخ فيه أنه لا يلزم من عدم
 وجود العلة وهي العمل الكثير في مسألة الوضع عدم تحقق المعلول وهو عدم البناء فيه فالوجود على أخرى
 مقتضية وهي ما يؤخذ مما ذكره في النية بقوله فان قلت إذا كان الأعياء قويا بالمال لا يجوز البناء إذا
 تحرم نال لا تمركب أو أركب قلت أما إذا أركب فلان الركوب عمل كثير وله قاطع للحرمة وأما إذا
 أركب فلان الدليل بأن جواز الصلاة كبا لأن سير الدابة مضاف إلى ما فيها فيفتح في الأداء أما كن
 مختلفة فيتحقق في الأداء في حالة المشي وهذا لا يجوز لأن الشارع جعل الأما كن المختلفة مكان
 واحد الحاجة إلى قطع المسافة وصيانة نفسه عن التوى فكان ابتداء التحريم عتقا لا دليل استثنائه عما
 ذكرنا فلا يجوز له البناء بغير ذلك اه ونحوه في الفتح **(قوله)** لأنه لم يوجد منه العمل أي وأحرار لم
 ينعد موجب الركوع والسجود وقوله لا يحمل له إذ هو أعم من أن ينسب مسألة المتن لا الصورة التي قالها المحقق
 الحلبي **(تم)** فانه تنظير لا تصوير لعل الأولى جعله تصويرا لأن العبدان لا تصل للأرض عادة ولو
 كانت لغت السير **(قوله)** وقد يفرق بانها إذا كان الخ ما ذكر من الفرق بين مسألة الهجلة والمحمل
 غير مستقيم وذلك لأن الحمل إذا كان تحته خشبة مركونة يكون قراره عليها وعلى قوائم الحمل لا عليها
 فقط والهجلة إذا كانت لتسبر وهي على الأرض وطرفها على الدابة كان قراره عليها أيضا مع زيادة
 تمكنها من الأرض عن تمكن الحمل فلا إشكال على حاله وما ذكره المحقق في حاشية الضر بقوله ولعل
 المراد الهجلة غير معناها المشهور فان المشهور في المغرب من أنها مثل الخفة يحمل عليها مثل
 الاضال ولا يخفى أن هذه تكون قراره على الأرض ولكنها تربط بحمل ونحوه وتحملها البقرة والأبل
 ولكن يراد بها ما يسمى في عرفنا تحننا وهو حصة لها أعواد أربع من طرفها مثل النعش تحمل على
 جلدين أو بعدين اه لا يتم قوله هنا وكانت على الأرض وطرفها على الدابة إذ على ما أجابه لا يبنى
 على الأرض والظاهر في دفع الإشكال من أصله أن يقال المراد أن يكون جميع قراره على العبدان
 وينبثق قول الزبيلي بحث بقي قرار الحمل على الأرض لا على ظهر الدابة اه ونحوه في الأمداد
 حيث قال ولما وقفها وجعل تحت الحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض كان غزله الأرض فصنع
 القرينة فيه قائما اه ويراد الهجلة ما لها أطراف من الخشب متصلة به تربط على الدابة **(قوله)** لا

شكناهم) لعل وجهه أن نزوله لما كان متوقفا على نزولها لعدم تأنيبه إلا به صراحة لا يقدر عليه إلا بفعل الغير فصح تفرعه على مسئلة القدرة بقدره الغير **(قوله)** وفيه تأمل لأن جرحها بالجل الخ) هي وإن لم يخرج بالجر بالجل بل عن كونها على الأرض لأن هذا التقيد لا يمتنع إذ بدونه ينبت الأحكام كالصلاة الذي هو شرط لصحتها في غير النافلة ولا يسقط الإبعاد وحيث لا يمتنع التقيد في عبارة المصنف **(قوله)** لا خلاف فيها (محمد) وفيما لو نذر نصف ركعة بخلاف أبي يوسف وحيث لا يكون قول الشارح عند أبي يوسف واجعا لما قبله فقط **(قوله)** والفرقة بينهما الخ) قال ابن مالك الفرق أن الصلاة بدون طهارة ليست عبادة فلم يصح نذر الصلاة أما الصلاة بقراءة فعبادة اهـ **(قوله)** لقول أبي يوسف عشر وعين الخ) أبو يوسف قال يشبهه ولم يقل عشر وعينها **(قوله)** لأن يوم الخميس خاف الخ) أنظر الفرق بين هذا الفرع وبين ما لو نذر صوم يوم الصرح حلت زمة التذرع وصوم في غيره وكل منهما حرام لمعنى جاوره اهـ سندی بالمعنى **(قول الشارح)** فقد أحسن هذا وما بعده مهمل على ما إذا أتت التقدير المسنون لكس القوم والا كف يقال أن من نزل مقدار السنة أحسن وهو مقدار عشر أيام وثان يتولد منه رواية أخرى وعليها يكون أحسن بقراءة الآية الطويلة أو الثلاث والمشهور أنه لا يكون قد أحسن إلا بالاعتماد إلا أنه عند كل القوم أنه أن يعمل برواية الحسن بل هو الأفضل **(قوله)** أي البداية منها إلى آخره) أي إلى آخر القرآن في عشر ركعات ثم يعيد من سورة الفيل إلى آخر في العشر الثاني **(قول المصنف)** ويترك الدعوات يظهر الفرق بين الدعوات والثلاث فإن كلاً منهما سنة وكذا التعوذ والسجدة والتسبيح رجلي ويظهر أن الدعوات مستحبة بخلاف التثاء وما بعده فله سنة وهي لا تترك لكس القوم بخلاف المستحب فله تركه **(قوله)** الذي يظهر أن جماعة الذين تتبع جماعه التروايح) الذي يظهر أن جماعة تتبع جماعه الفرض لا التراويح فإن المفهوم من قول المصنف ولا يصلي الوتر الخ أنه يصلي جماعة في رمضان فيعمل بمومم حتى يوجها يقتضي تخصيصه بما إذا صلى التراويح جماعة نعم التقيد بما إذا صلى الفرض جماعة نفه القهستاني **(قول الشارح في صلاة تغائب)** هي اثنا عشر ركعة بأدعية وقراءة مخصوصة وذكرها السندی عن القزالي **(قول الشارح ورواه)** هي أربع عشر ركعة بكيفية خاصة ذكرها السندی **(قول الشارح وقد)** قال القتال لم يترك صلاة ليلة القدر بعدد ما يصلي في الكتب إلا ما قال أبو الوليث أقلها ركعتان وأوسطها مائة وأكثرها ألف اهـ سندی **(قوله)** لم ينقل صلاة البرازية بنماها الخ) وصدرها عن هذا كرم الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبية القدر ولو بعد النذر إلا إذا قال نذرت كذا ركعة بهذه الأمام بالجماعة لعدم إمكان الترويح عن العهدة إلا بالجماعة ولا ينبغي الخ **(قوله)** وظاهره أنه لا يندرج الخ) يؤيده قول الصرمي أنه أهل الروم من نذرها يخرج عن الفصل والكرامة بالطل وقول مسكين عند قوله ولا يصلي تطوع بجماعة الخ فبذلك يخلو أنه الكرامة لا تنفي بالنذر اهـ سندی

(ب) ببيان دلالة الفرضية

(قوله) ثم أقبل لا يقطع أي المؤداة وأما مكتوبه على هامش الصرح على عبارة خلاصة هذا إذا كان يصلي فضاوا الامام يؤدى في الوقت أما إذا كان الامام قاضيا تلك الصلاة فالحكم كما ذكر في المتن اهـ **(قوله)** ولا يظهر العكس لأن الثاني الخ) لكن المفهوم قولهم شرع فيها أداء منفردا أنه لو شرع عمدا لا يقطع

وظاهر عدم القطع في صورتين المذكورتين والمتعين العمل بإطلاق المفهوم المذكور إلا إذا وجد ما يخصصه صراحة **(قوله)** هذا ما ظهر في قدره في النية لوصلي ركعة في البيت ثم أقيمت لا يقطع وإن كان فيه أحرار أو بالجماعة لأنه لا يوجد مخالفة الجماعة عبالفلا يقطع انتهى اهـ سندی وهذا يؤيد ما ذكره المحقق **(قوله)** وظاهره ولو في أمر غير مهلك لكن التبادر للمهلك أو ما يشق إذ هي غالباً لا تكون إلا في المهلك أو الشاق وإذا كان استغاثه غير الأيوين كذلك ولا كيف يقال يقطع في غيرهما ولو في أمر غير مهلك **(قوله)** واجبة أيضاً كما في الصلاة بدون علم **(قول الشارح)** جرى على الغالب وهو وقوع الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة لكن هذا بالنظر لواقع المعتاد الآن لا للاستحباب فإن الأذان كالصلاة في استحباب التأخير والتجمل هذا ما ظهر لكن حمل الصبر كلامهم على ما قال لا يناسب إلا الزمن المتأخر المعتاد فيه تقديم الأذان عقب دخول الوقت بلامهلة ولا يناسب الزمن المتقدم المراسى فيه الوقت المستحب للصلاة فكيف يحمل ما وقع للتقدمين من عباراتهم على المعتاد لتأخر خصوصاً وعباراتهم موافقة لالفاظ الأحاديث والأظهر أن يراد من عبارة الشارح بقوله جرى على الغالب أن الغالب هو الأذان في المساجد بعد دخول الوقت في رايه دخوله لاحقية الأذان **(قوله)** لكن رتبة عبارة النهاية هكذا لأن الواجب الخ) بغيره واجب الامتداد ولكن تغييره بقوله الأفضل وبقوله لباس ينافي الوجوب فتأمل وراجع كذا قاله السدي بالعنى ونظراً أن الوجوب بعينه القوي وهو مطلق الثبوت فلا تنافي في عبارة النهاية وشكال الصبر على حاله وإضاقة تقدمه في الأمانة حكاية قولين في الأفضل هل مسجد حيه أو المسجد الجامع أى الذى جماعته كقولهم يتقدم حكاية قول بالوجوب ويدفع اشكال الصبر بأن يحمل كراهة الخروج إذا لم يكن خروجاً لمسجد حيه فان كان له فلا كراهة بل خلاف الأفضل ويكفي في الاستدلال عليه استثناء ما إذا كان خروجاً لمسجد حيه في حديث ابن ماجه فان حاجة أحياء مسجد حيه متفقة وذكر في النهاية محمولاً في النهاية لكن عبر في الكتابة عما في النهاية بقيل المقتضية للضعف حيث قال وقيل إن خرج ليصلى في مسجد حيه ولم يصلوا فيه لباس لأن الواجب عليه أن يصلى في مسجد حيه ولو صلى في هذا المسجد لباساً أيضاً لأنه صائر من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه بهم **(قوله)** إن ما أورد في الصبر في مسجد الحى وأردنا لا يخفى أن الدرس قد يكون فرضاً إذا تعلق بما يفرض قطعه ثم البصير ظاهره في الوفاء اهـ سندی **(قوله)** ولم يظهر جواب شافى قد يقال في الجواب أنه لا يلزم من عدم كراهة الخروج ولا من اتمامه واقتداءه بمتغلا عدم أمره بالاعادة بل هو ما مودر به أى مكان فيمكنه الاعادة جماعة خارج المسجد أو بعد اقتداءه بمتغلا بدون كراهة لنفس الخروج وقال في حاشية الصبر الأولى تأويل القاعدة بأن يراد بالواجب السنة التى تعادلت كراهة الصلاة ما كان من أجزاء الصلاة وما هيئها والجماعة وقبلها خارج عن غير تلك الصلاة لتركه فاشتمل اهـ **(قوله)** وهو الذى كوفى كثير من الفتاوى الخ) وذكر صدر الشريعة أن المقيم للجماعة أخرى لا يكره له الخروج وإن أقيمت وإليه يشير قول الشارح بلا عذر ط **(قول الشارح)** وفي التبر ينفي الخ) عبارة نقلها عن المحقق ولو لم يخرج مع عدم كراهة الخروج وبمكث ولم يدخل معهم كراهة لأن مخالفة الجماعة وزرع عظيم وهذا يقتضى أنها أشد كراهة من التنفل وعلى هذا ينبغي أن يجب خروجه في هذه الحالة اهـ **(قوله)** وأرد على قوله وفي الغرب أحد المحذورين الخ) فان التبادر من لفظ المحذورين كراهة التصريح ثم أن يقول لانتافي بين ما نقله في الصبر ونقل بان يراد بالمرام المكر وتحرر عما بالبدعة

البدعة القوية وهي المكروه بخبر عابوا بالمكروه المكروه بخبر عابوا (قوله) كانه عليه الشج (احتمل)
وتنبه عليه الشريسي لاني اضافة قوله والمراد من الترتيب عدم الشروع لما حرر الشارح في النقل لا يقطع
مطلقا واذا عبر بالترتيب فقولوه بقطع ولوقيد الثانية منها بسجدة بخلاف ما تقدم من قوله وقيد بالظهور لانه لو
شرع في نافلة فاقبت الظهور لا يقطعها اهـ (قوله) حيث قال وان لم يكن الخ) اصرح من هذا في اختيار
صاحب الجبر ظاهرا للذهب نقله ترجمه بالعز والبدائع مع عدم ذكر ما يعارضه (قوله) حيث قال انه
يخرج على رأي ضعيف (بيان ذلك انه في الترتيب قال اوله علمه ن كلام الكثر انه لو كان ير جوادا ركه
في الترتيب قطعها القنوت الركنين وقيل هو كذا لركن الركنة عندها وعند محمد لا كافي للجمعة وظاهر
المذهب هو الاول وهذا الترتيب يعلم ان قوله في الجبر ان كلامه شامل لما اذا كان ير جوادا ركه في الترتيب
يخرج على رأي ضعيف مما لا ضرر وتدعو اليه اهـ ولا يخفى ما في كلامه فان ما مضى عليه اوله لا يقوله
علمه ن كلام الخ هو ما ذكره صاحب الجبر من انه شامل للتشهد والمخرج على الرأي الضعيف اي وهو
رأي محمد ان الجمعة لا تدرك الا بركعة تظاهر الرواية لاهذا القليل كما قال ط وفي تفسيره بقوله قطعها
مساعدة والمراد انه يتركها اذ هو المعبر عنه بظاهر المذهب وفي جعله ما ذكره مفهوم كلام المتن نظرا بل
المناصرة ن كلام المصنف هو القول الثاني (قوله) وقد ذكره القهستاني الخ) يؤيده ما قاله البرجندي
في شرح الوفاة واعلم ان الاربع قبل الجمعة كالاربعة قبل الظهر وقبل لا تقضى أصلا كذا في الظهيرة
اهـ سندی (قوله) ان هذا مقتضى ما في المتن وغيرها) انما قاله في المتن وغيرها من أن سنة الظهر
تقضى بقضى أن سنة الجمعة تقضى اذ لا فرق اهـ من حاشية الجبر عن الحانوق (قوله) لكن نقلنا
هناك عن عدة كتب الخ) هذا لا يدفع الاشكال بناء على الحانوق سنة الجمعة سنة الظهر على ما جرى
عليه الشارح ونقل عن الظهيرة فان مفهوم كلام الشارح انه باق سنة الجمعة وان اقيمت الصلاة اذ اعلم
انه يدركه الركعة الاولى مع أن الصلاة تحرم اذا خرج الامام ويحجب بان المراد بالتشبيه في قوله وكذا الجمعة
التشبيه في مجرد القضاء لا في المفهوم المذكور ايضا (قوله) وما في الحاشية وغيرها من أنها نقل الخ) لوقيل
انه وقع اختلاف العلماء في حكاية الاتفاق بينهم من حكماء ومنهم من حكمي الاختلاف في وقوعها سنة أو نقلا
لكان أولى من نسبة مثل قاضيجان الى التصرف في كلام أئمة المذهب اذ بعد من مثله ذلك (قول المصنف
ولا يكون مصليا جماعة) الاوضح ما في المكتول يصل الظهر جماعة بادر الركعة اهـ فان من حلف
لا يصل جماعة بحث بصل ركعة بها (قوله) وكذا لو لم يقبل لخط الخ) في البناء ما نه في جامع
الترتبي نذكر الجلا في صلاته أدرك الامام في الركوع فكيف قاعما ثم ركع أو شرع في الانحطاط وشرع
الامام في الرفع اعتدتها وقيل لشارحه في الرفع قيل ان كان الى القيام اقرب لا يعتد الاصح أنه يعتد اذا
وجدت المشاركة قيل ان يستقيم قاعما وان قل وعن أبي يوسف قاعما ثم ركع يستم القيام حتى كبره لم يجزه
وفي النوازل ان يكن الى القيام اقرب جائز وان كان الى الركوع اقرب لا يجوز اهـ وبهذا يعلم ان
ما ذكره عن الفتح خلاف الاصح الا أن يحمل قوله فرغ الامام الخ على ماذا استتم قاعما (قوله) انتهى
مضى الاقتداء في الابتداء فان ذلك الخ) ما ذكره في ترجمه هذه المسئلة مفيد لحكمها لكنه غير دافع
لاعتراض ط على الشارح حيث قال نفسه أي في قوله لان المشاركة نظرا فانه لو أدركه قاعما ولم يركع معه
بمضى رفع الامام رأسه فاني بالركوع محتم مع فقد المشاركة اهـ والاولى الجواب عن الشارح بان المراد
بالركن القيام حقيقة او حكما لمطلق ركن وفي المسالك ما قاله المحقق يرجع الى هذا الجواب (قوله)

والاقتصار على قوله لكتنه اذ سلم الخ) ويظهر أن التصدي بالاستدراك حينئذ دفع توهيم ازوم الاتيان بها بعد فراغ الامام وان المرام من قوله ولا تقدر به كما حال اشتغال الامام بها بعده (قوله) يكون تاركا واجبا) أي بعد سلام الامام (قوله) لتعق الاقتصار الخ) لادخل لهذا التعديل في هذه المسئلة والازم جهة الركون فيها بعد هذا التقصص فيها ايضا (قوله) لم أر هذه المسئلة فيها تم فيها الخ) قال السندی لفظ الخلاصة المقتدى اذ ارفع رأسه من السجدة قبل الامام وأطال الامام السجدة فظن المقتدى أن الامام في السجدة الثانية فسجد نائبا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام ونوى السجدة التي فيها الامام ونوى السجدة الاولى باز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحط للثانية فقبل أن يضع الامام يمينه على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لانه روي سجدة المقتدى وكان عليه عادة تلك السجدة ولولم يعد تفصلا له اه فقوله فقبل أن يضع الامام يمينه على الارض السجدة الثانية رفع المقتدى يمينه لوني حتى أدركه الامام فيها اجزائه اه وقد ذكر المحقق بعض هذه العبارة بقوله وفيها ايضا المقتدى الخ ولم يعد ما ذكره المحقق بقوله وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية وقد راجعت نسختين من الخلاصة فصل فيما يتابع التابع فرائث المسئلة كما نقله السندی والطحاوي عنها ثم في حاشية الصران نوى السجدة الثانية والتابعة تكون عن الاولى ترجيحاً للتابعة وتلقونية غير المتعاقبة كافي القبح وكذا انما يروى اه وقال في الفتح ايضا فان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها هي على الخلاف مع زفر وعلى قياس ما روى عن أبي حنيفة فمن سجدة قبل رفع الامام من الركون يجب أن لا يجوز لانه سجدة قبل اوله في حق الامام فكذلك حسنة لانه تبع له اه (قوله) وذكر المحقق توجيهه (الاولي) تقدم ما فيه فاقترعته والله اعلم

(باب قضاء الفوائت)

(قوله) فالسندوب مأمور به حقيقة الخ) لا يارهم من المطلق لفظ أمر على الطلب بقضيه أن يقال للسندوب مأمور به فلا يصح هذا التفرع ودعوى أنه يقال ذلك اصطلاحاً كيف وقد قال في الشرح تبعا للصر في تعريف القضاء ان السندوب مأمور به ايضا بقوله تعالى واقفوا الخير لكن مجازا واذ لم يدخله أكثرهم في تعريفه اه وحينئذ يكون ما ذكره عن صدر الشريعة جريا على مقابل ما قال الاكثر وبدل لهذا اتفاق كلهم على التعريف بنحو ما ذكره الشارح وبدل لهذا ايضا ما يأتيه عن أكمل الدين من أن هذا التقسيم تقسيم للواجب وهي ليست بواجبة اه وما ذكر في النسخ والصر بعد تعريف الاعداد بما ذكره الشارح بقوله وهو الراد بقولهم كل صلاة أدت الخ فكانت واجبة فلذا دخلت في أقسام المأمور به اه وقد ذكر في التبر بعد تعريف الاداء والقضاء بما ذكره ايضا ما نصه ثم هو مبني على أن الامر حقيقة في الوجوب ومن أدخل التفل فيه كصدر الشريعة أبدل الواجب بالتائب اه وذكر ط فيما يأتي عند قوله والطلافة على غير الواجب الخ هذا الكلام يقتضي أن اطلاق القضاء على سنة الغير اذا أتى بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لأن القضاء كما هو يقسم من المأمور به والمأمور به حقيقة هو الواجب كاعلم في محله الى آخر ما ذكره وقال السندی وقد بدد الواجب لاخراج التفل فلا يتصف بالاداء والقضاء اه (قوله) فله صواب بالشروع واجبا فيقضى) قال السندی ان ما أقسم من التفل فقضاء له ليس من قضاء التفل بل من قضاء الواجب لانها وجبت بالشروع حتى قلت لكن رجح ابن الهمام أن تسمية الحج الصريح بعد التفل

فشاء محال لأنه في وقته وهو العروا فأدان تضيق وقت الحج بالشروع حتى لا يجوز له التفرج من وجه متأخيره
 إلى علم قابل لا يوجب تبعية قضاء كالمصلاة في الوقت تأنيبا بعد إفسادها (قوله) وذكر شارحها (الح) وذكر
 أيضا أن الكلام في أنه لا يجوز من أحد هيا كما هو ظاهر المبرزان أو عن الأداء كما صرح به القاضي عند
 الدين وذكر السبكي أنه مصطلح الأكثرين أو أنه قسم ثالث كما شئى عليه في الحاصل والمحتاج إياه (قوله) هذا
 التعليق على (الح) الذي سلكه ط وتبعه السندى في هذا التحليل هو أنه علة لقوله والاعادة لا تخفى
 قولهم أذيت يقتضى فعل الفرض أولا وقوله في التعريف مثله يؤخذ من قولهم تعاد وقوله لنخلل غير
 الفساد يؤخذ من قولهم مع كراهة الصبر به اه ومراد المحشى أن هذا التعليق قاصر لعدم وفاته بالمدعى
 ويقال القصد منه الاستئناس لأصل الدعوى وإن كان غير وافي بها (قوله) نقض التعريف بحيث قيد
 (الح) الذي في الصبر بعد تعريف الاعادة بما ذكره المشرح وهو المراد بقولهم كل صلاة أدت إلى فك كانت
 واجبة فلذلك سقطت في أقسام المأمور به ثم ذكر نحو ما ذكر المحشى (قوله) ومن هذا يظهر أن الأداء (الح)
 عبارة بصدد كركم الاعادة نحو ما نقله عنه المحشى من أنها مندوبة أو واجبة ومن هذا يظهر أن
 الاعادة قسم من الاداء والقضاء أو غيرهما فإن قلنا الفرض هو الاول فهي غيرهما وإن قلنا الثاني فهي
 أحدهما اه ويظهر أنها على الاول إنما تكون غيرهما إذا قلنا باستصحابها أو ما إذا قلنا بالوجوب فهي
 أحدهما كما سبق له من أنها لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء والا كيف يتأتى القول بأنها غيرهما
 مع القول بوجودها تأمل (قوله) ولو كانت الثانية تفلازم (الح) قد يقال إنما عطلت أحكام الفرائض
 نظرا إلى أنها مكسبة لم تأخذت بها فيها وهذا لا يقتضى أن تكون فرضا بعد وقوعها إذا تظاهر بالتدريس
 ذكر الخلاف خلافه تأمل وبدل لهذا قولهم أنها غير كالجهر بسجود السهو (قوله) وقبل فعل مثله (الح)
 في السراج القضاء عند انقراض سبب مقتضى الأمر الاول فكل من أمر بعبادة في وقت
 فتركها في ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الأمر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لأن من العبادات
 ما يفوت بفوات وقتها ولا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والأضحية وهي الجمار ومنها ما يلزمه قضاؤها
 كالصلاة الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزمه القضاء كالحائض إذا ترك الصلاة في وقت
 حضها وكذا النساء ولو كان يجب مقتضى الأمر الاول لها أن تختلف ذلك اه (قوله) المصنف أداءه
 لا يتأتى تصويره إلا في الوتر والعبادة يدخل وقته بدخول وقت العبادة عند الإمام ويتأتى أيضا الجمع
 بعرفة والمزدلفة اه سندى (قوله) أما إذا أتى بها بعد فهي قضاء (الح) لا يظهر كونها قضاء مع تبعية
 بالواجب وهذا نحو ما يدل على أن القضاء لا يتقيد بالواجب وبدل لهذا أن السنة المكسبة تقع سنة لا تقا
 تأمل الآن قلنا عرفت أن القضاء والاداء من أقسام المأمور به ولا يقال حقيقة الألواجب (قوله) وقضاؤه
 واجب هما وإن قال بقضائه لا يقولان أن القضاء واجب بل سنة ثبت بالجهر على خلاف القياس (قوله)
 ثم رأيت أن يلى خص الخلاف بالصبر حيث قال والعبرة في الصبر لأصل الوقت عند أي حصة وأي
 يوسف وعند الحسن العيرى الوقت المستحب وعن محمد مثله اه (قوله) وبه علم ما في المتن (الح) على
 ما مره في هذه المسئلة من أن الخلاف في وقت العصر لا في غيره ينظر الفرق على رواية محمد بن يونس وغيره
 من الأوقات حيث كان العيرى فيها لصله عنده ومله مراعاة قول الحسن أو أنه وافق الحسن على هذه
 الرواية على خروج وقت العصر والتغير فلا قال في مسئلة الجمعة آية أن خوف فوت الجمعة عذر في تركه
 الغير لكن يعكز على قولهم ما مسئلة الجمعة حيث لم يجعلها فواتها عذرا وجعل فوت العصر عذرا وأصل

الفرق لهما أنها وإن كانت تقرب إلى بدل قوي وهو الظاهر لوقوعه أدا في وقته بخلاف العصر فاتها تقرب
 إلى بدل ضعيف وهو القضاء لوقوعه خارج وقته **(قوله)** ولا يجزئ أن هذا الأيسر تقربا (الخ) هو على
 ما قاله ح ليس تقربا مطلقا بل مقيدا بكونه عن الوقت المستحب بقوله في محله وجيش ذلك أن تسعله
 تعليلا لاصل المذهب مع عدم مراعاة التقيد ولعاقبه مع مراعاة تأمل **(قوله)** فظاهر كلامهم ترجيح (الخ)
 قال السدي ظهر مما قلناه أن بعض العلماء ذهب إلى أنه يصلى الفوائت أولا ثم رتبة ثم الوقتية ولو وقعت
 في غير وقتها وبعضهم قال يصلى ما أمكنه منها ثم يتأخرا فالاول وان لم يسع إلا آخرها صلاها ثم
 الوقتية في وقتها وهو الذي أشار إليه الشارح بالتصحيح فحق قوله جواز الوقتية أي مع ما أمكنه من الفوائت
 فلا يشتره أن الوقت إذا كان يسع بعض الفوائت والوقتية أنه تصح منه الوقتية بغير قضاها ما أمكنه من
 الفوائت فغلبه اه لكن قال أيضا ظاهر الفتح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الإمام
 يجوز أن ليس للصرف لهذا البعض أولى منه لا آخر قال الرازي وهو الأصح اه لكن عبارة الرازي تغيب
 جواز الوقتية لو صلاها وحدها تأمل **(قوله)** فما أتى به مثل ما عزا إليه (الص) كذلك أنه في بعض
 عبارته ولو فاتته أربع والوقت لا يسع إلا الفائتين والوقتية فالأصح أنه يجوز الوقتية اه **(قوله)** وبه
 أن فرض الكلام فيمن تذكر (الخ) قد علمت أن الاستئذان من الزوم وهو الأصل وليس بمسئلة ألز
 موضوعه وانما هي مسئلة فرعه عليه في أثناء الكلام ثم يرجع للأصل واستثنى منه بدون دخول الفرع
 فإن الاستئذان عام تأمل وقوله حذف التذكرا في قوله لم يجرى تذكر **(قوله)** لأنه بمنزلة التامس
 بخلاف ما وصلى الظهر يوم عرفة على ثلث أنه متروك في ثلث العصر بوضوء ثم يبين بعد ذلك أن العصر
 ثمة تسع للظهر كذا في المحط اه سدي وقال المقدسي فان قلت لم يصلي ناسا للطهارة والاستقبال
 للقبلة ثم تذكر بعد قلنا ما كان الدليل غير واصل إلى الرتبة القطع فرق بينهما إلى الحكم اه **(قوله)** وصلها
 سهال (خ) قال الترمذي لا إذا صلاها سهال بهذا الترتيب يخرج عن عهدتها يفتن لأنه لا يخلو ما
 أن يكون المتروك أولا هو الظهر وثانيا العصر وثالثا المغرب أو يكون المسترول أولا الظهر وثانيا المغرب
 وثالثا العصر أو يكون المتروك أولا العصر وثانيا المغرب وثالثا الظهر أو يكون المتروك أولا العصر وثانيا
 الظهر وثالثا المغرب أو يكون المسترول أولا المغرب وثانيا الظهر وثالثا العصر أو يكون المسترول أولا
 المغرب وثالثا العصر وثالثا الظهر اه **(قوله)** ليس هذا مقطعا (خ) الظاهر أن ما في المجتبى مبنى
 على اعتبار حال الجاهل مطلقا فيكون مقابلا لما قبله ثم فرغ عليه مسئلة الصبي **(قوله)** وأما عندهما
 فالضاد (ب) لكن عند محمد فسد الأصل مع فساد الوصف وعند أبي يوسف فسد الوصف فقط
 فسادا تاما اه ط **(قوله)** فسد السادسة إذا داهل (خ) ولأن أن تقول كما في السدي هي خامسة
 الفوائد فاتها صححت نفسها والأربع التي سقتها **(قوله)** فيجب أدائها في وقتها (خ) سأل في آخر
 الصوم وفي أوائل الإيمان الفرق بين المعلق وغيره وهو أن المعلق على شرط لا يتعقد سببا للحال بل عند
 وجود شرطه فلجواز تعجيله لزوم وقوعه قبل سببه فلا يصح قال ويظهر من هذا أن المعلق متعين فيه الزمان
 بالنظر إلى التعجيل أما تأخيره فالظاهر أنه جائز إذا لم يحذور فيه إلى آخر ما أقامه **(قوله)** فإن الصلاة (لزمه)
 فعلى هذه الرواية لا يشترط شرط الشهادة لا شرط طهارة بل وقوع حرة وعدالة بل ولا يشترط انفراد اثنين
(قوله) بدليل العطف المذكور العطف ليس دلالة وإنما فان صحة المقابلة لا تقتضي تعدي
 لفظة أداء ويكن لها اختلاف زمن المعطوف والمعطوف عليه تأمل وقال السدي في شرحه ولا يقضي

المردد ما قبله أي بما أدام وبطل برذته اه وأيضاً استثناء الخ لا يصلح لبيان التقدير أدام بعد ما كان ما
عامة والظرف لغو متعلقه عام فتكون معارضة عن عبادة كائنه قبل الردة وهي أعسم مما أدام قبلها أو
فانته واستثناء بعض ما تناوله عموم المستثنى منه لا يقتضي أنه خاص كالمتن في فلا يدل أنه مؤدى أيضاً
فلا يدل على تقدير خصوص متعلق الطرف تأمل (قول الشارح الإلخ) قال أبو الحسن السدي فيه
تسارع لأدليس عليه قضاء الخ الذي أتبه أولاً ثم إن حصلت له الاستطاعة بالزاد والراحلة بعد الإسلام
صار مكلفاً ابتداء انتهى اه سدي وعليه فالمراد بقضاء الخ فعله (قوله ولقوله الإلخ) يظهر صحة جعله
بطلان قوله ولا ما قبلها أيضاً إذا المؤداة قبل الردة وان جبطها لا يلزمه القضاء لأنه صار بها كالكافر
الأصلي (قوله ليكون عليه ثابته بالزوم الاعادة) الذي يظهر أن قوله لأنه جبط عليه للعة الأولى كأن قيل
له أن كونه كالكافر الأصلي لا يقتضي إعادة فرض الحائز له صلته قبلها بخلاف الكافر الأصلي فبين أنه
بالردح جبط فسار وموقد أدرك آخر الوقت الذي هو منا طو وجوب تأمل (قوله مقتضى كون جبط العمل
الخ) لا يلزم من بطلان عمله وجوبه في الدنيا والآخرة جزءاً ولا أنه لم يمت عليه عدم اعادته تعالى له
فضلاً وإحسانه إذا إعادة أمر آخر غير البطلان وليس هذا كما يقوله الشافعي إذ هو قائل أن أصل
البطلان معن بالردة والموت عليها وما يدل على عدم التلازم ما نقله عن التتارخانية عن أصحابنا أن
حسناته تعود وإن لم يعد ما بطل من ثوابه (قول الشارح لزوم قضاءها) قال السدي هذا ظاهر إذا
بلغ بالن أنفاً فحجب بلغ قبل القبر وأما لو بلغ باحتمال وازال في نومه ولم يدخل احتسماً قبل القبر أو
بعد فاختار أن عليه قضاء العشاء لأنه يجعل كونه محتملاً في أول نومه كما تقدم فبين بأنفسه فقامت
طاهرة قاه يلزمها القضاء وان ثبت بعد القبر

(باب حصود السهو)

(قوله وأجيب به على تقدير مضاف) أي والمضاف إليه قائم مقامه وباعتبار ذلك صح أن يقال من
إضافة الحكم الخ هكذا ظهر وبه سقط اعتراض ط أو يقال المراد بالحكم الأثر المترتب على السهو لا
الحكم الذي هو أحد الأحكام الخمسة الشرعية تأمل (قوله أي معنى هذه الثلاثة واجد الخ) ولا يصح
أن يقال واحد من حيث الحكم لأنه خلاف المتبادر ولو كان هذا مرادهم لزم ذلك الظن والوهم فإن الحكم
في الكل واحد تأمل (قوله من فاعل يجب لا يجب الخ) فيه أن الحال وصف لصاحب اقتيد في علمها
فتضاء تقييد الوجوب بكونه بعد السلام فهو كتعلقه بصح قوله ثم يصح الخ فيه تأمل أيضاً لا يخفى أنه
تقييد الوجوب بكونه بعد السلام الواحد فتقييد أنه لا يضمن كونه بعده ولا يضمن كونه واحداً ولا يظهر أن
المتفجر جرى على رواية عدم الجواز قبله تأمل (قوله هذا جعله في الصبر قولاً راجعاً) عبارة وهذا
قولان آخران أحدهما أنه يعلم من محنة تأنبها أنه لو لم التسليط الخ (قوله ولأن الصلبة الخ) راجع
لما قبله في المعنى (قول وجبت كاملة فلا تنقض بالنقص) بجعل ما يقيد بعدم السجود
في الأداء وقت الإجماع على ما إذا شرع فيها وترك واجباً ثم أجزت وجعل ما يدل على السجود على ما إذا
شرع بعد الإجماع وأقبله ثم أجزت وتركه بعده بدفع التنافي بين مفهوم التقييد بالقضاء الواقع في كثير
من عباراتهم وفي الدابة ونحوها من عدم الفرق وهذا هو المفهوم من تعليل البدائع وذلك أنها في الشق
الأول وجبت كاملة فلا تنقض في ناقص وفي الشق الثاني وجبت ناقصة فتعفي ناقصة (قوله والذي

ينبغي أنه أن سقط الخ) ساقى له عن الثمر أن المقتدى إذا ساقى مقتضى كلامهم أنه بعد الثبوت الكراهة مع تعذر الجواب اهـ ومقتضى إعادة مطلقا ولو سقط بلا منعه وهكذا قرر محمد هاشم السندي فيما يأتي كما نقله العلامة السندي عنه (قول الشارح قبل الأفي أربع) زاد الزاهدى خامسة وهي الموزنة الفاتحة عدا (قوله) في مسئلة التفكير عدا) وكذا مسئلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) وحينئذ فيكنه أن يأتي هذا الجابر) قال السندي عن الرجعي الشارح لم يعبر هذا الصب لانه خلاف المنقول فلذا قال أصلا ونوع في ذلك عبارة الامداد حيث قال بعد نقله لعبارة التبيين فلا يسجد أصلا اهـ (قوله) وإذا قال في المعراج الخ) أي لكون ما هنا مبنيا على ما صححه في الخلاصة وفيما قاله نظر فان صاحب المعراج لم يرض لتعليل المسئلة بما يفيد أنها مبنية على تصحيح الخلاصة فلم تكن مبنية عليه بل عليها الحديث المذكور وهو يفيد أنه لا سهو عليه أصلا (قوله) لانه لا يتابع في السلام) أي السلام الاول (قوله) لانه ما زاد الاصدين) بخلاف المسوق إذا تابع الامام في سجود السهو ثم تبين أنه لم يكن على الامام سهو حيث نفسد صلاة المسوق لكونه اقتدى في موضع الانفراد لان بادة السجدين ولم يجد في الاصح لانه مقتضى جميع ما يؤدى كذا في البدائع سندي (قوله) وما إذا قام الى اتمام صلاته الخ) ظاهر حكاية اختلاف في النسق الثاني أنه لا خلاف في الاول مع تحقيقه فيه أيضا وتصحيح الدائع لزوم السجود مع الامام كاتفقه السندي (قوله) لان القراءة فرض في الاولين الخ) مقتضى كلامهم أنه يمنع عليه القراءة لانه كالقندي ومقتضى هذا الجواب أن تكون مستوية في حقه اهـ رجعي (قوله) وعما في الخبر) قال فيه في شرح الخرائج لو نهض في التطوع بالاربع الى الثالثة فاستمر قائما قبل لا يعود وقبل يعود وذكر الشهيد عن محمد أنه يعود والوجه أنه لا يعود (قوله) وكان الى السجود أقرب) ذكره بيان حكم السجود فقط (قوله) وصح اعتبار ذلك في الفتح بما في الكافي الخ) أي أنه مفسر كونه الى القيام أقرب أو الى السجود بما ذكره في الكافي لأنه صحح اعتبار القرب وعدمه بل الذي في المتن ومقابل ما في الكافي ما نقله في البناء عن الجابرية وعلامة القرب أن يرفع ركبته عن الارض وفي المصطلح لو رفع اليه من الارض وركبته عليها بعد ولم يرفعهما فقد ولا سهو عليه اهـ (قوله) الاولى أن يقول أنا خير مما يورثه الخ) ادعائه توهم أن القعود الذي عداليه يقع واجبا وقد أخره فيجب سجود السهو مع أنه غير مأثور به بل يقع معصية (قوله) وبحث في التهر فراجعه) عبارته وأقول صرح ابن وهبان بان الخلاف في التشهد وعدمه مخرج على القول بعدم الفساد وترجم جميع أحد القولين بناء عليه لا يستلزم ترجيح عدم الفساد ظاهرا نعم قال الشيخ عبد البر يا يخط السراي تصح عدم الفساد ثم قال والمائل أن يمنع قول الحق غايما وجد الخ) بان الفساد يأتي من قبل الزيادة قبل من رفض الركن الواجب والذي يسهو مغفولان عن القعود لا من عوف والزوني أن القول بعدم الفساد في صورة ما إذا كان الى القيام أقرب رواه في الاستواء قائما لا خلاف في الفساد انتهى اهـ (قوله) الذي هو الرفع) أي وهو واجب أو سنة (قوله) بشكل العود الى ارفاع التشهد الخ) يدفع بانه يعود الى ارفاع التشهد كان متابعا بالامامة فيه ثم تابع الامام في القيام فلم يكن فيه ترك المتابعة وإن فاقته المقارنة التي هي ليست بفرض وموضوع ما في السراج أنه قام وأمامه قاعد كما بينه المحقق فقيامه غير معتبر لانه قبله فلم يجد عوده الى التشهد بعد تلبسه بالقيام الفرض مع امامه (قوله) فلما عاد الى الركوع وركع القوم الخ) الظاهر عدم فساد صلاة القوم في هذه الصورة أيضا لعدم تحقق ذلك بركعة منهم وإن لم يركع الامام لا يرتفع قيامهم بعود الامام الى القعدة فقد وجد

منهم الا ركوع والصعود دون القيام لا تضافه تعالى الامام فم لو فعلوا يضاهى الامام تفسد صلاتهم
(قوله) يتفرع ايضا على قوله والعلم بالخ لا يظهر تفرع ما في الثانية على ما ذكره وقد اصابنا القوم
 في مسئلة الثانية لعدم الاعتداد باداء المقتدى قبل امامه حتى لو لم يقبضوا بعد سلامهم تفسد صلاتهم
 ايضا لعدم الاعتداد بقصدتهم قبله فكأنهم لم يادبوا **(قوله)** مع انه صرح به القهستاني أي حيث
 قال في قول الوقاية وهم سادسة أي متلافين للثبوت والمغرب وصلاة المسافر وفي المحيط وهم أربعة في
 الغرض عند بعض المشايخ فان الشروع بالقصد وينبغي أن يكون غير الغرض على هذا الخلاف وانما صور
 في الرابعية لانه بلا خلاف اه **(قوله)** أي ينبغي الاظهر لكن تعليل اكدية الضم الآتي عن الدور
 ربعا فاد وجوب الضم لانه **(قوله)** واعترض بما ذكر الخ أي أن المواظبة انما كانت بنسبة التطوع
 ولم ينقل له عليه السلام اكتفى بما تحولت فلا عن السنة وان كان أصل الشروع بحجر بمقتضى مقتصد
 الغرض أن للمواظبة عليها انما كانت بنسبة التطوع واذا تحول الغرض نقلنا لم يكن داخل تحت ما يطلب
 عليه حتى يوجب السنة ويكتفي به عنها فراه المعارضة بنظر ما قيل في تعليل مسئلة الحق وهذا يسقط
 التعليل المذكور **(قوله)** وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين الخ لا يصلح دليل لما نحن فيه اذ هو
 انعقدت بحجر بمقتضى ما تحولت بخلاف ما سبق فاتمها ابتداء انعقدت للثبوت أعني السنة تأمل **(قوله)**
 قضاهما فقط الخ فالجواب أن المصحح قول محمد في صلاة التالت وقول أبي يوسف في لزوم ركعتين أو اقتضاها
 اه سندی **(قوله)** الا اذا تذكرك أنه لم يشهد فانه يشهدوا ياتي بصحود التلاتين بحرك لكن النفي في الثانية
 سلم وهذا كرا ن عليه صيغة التلاوة ثم تذكرك أنه لم يشهد فانه لا يعود للتشهد ولا يصح التلاوة اه كذا
 رأيته في نصين منها والنفي في نسخ الخط من الفسخ نقلنا عن حنف لا من المومنين وهو الموافق لما في
 البصر ومقتضى الاستثناء **(قوله)** ونظام ذلك في الفسخ والبدائع حاصل ما يتفرع عليه الفروع أن
 الصلاة اذا وقع في محله كان محلا للحر جافا ان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوعه في حرمة الصلاة كان قاطعا
 مع ذلك وان كان لم يحر هذا كره وهو من الواجبات قطع وتقرر النقص وتعد جبره الا أن يكون ذلك
 الواجب بصود السهو وان كان ركنا فسدت وان لم يحر هذا كرا ن عليه شيئا لم يصح رجا اه من البصر
 وفيه ايضا ان بصود السهو يؤتي به في حرمة الصلاة وهي باقية بعد السلام والعدو الصلابة في حقيقتها وقد
 بطلت به اه **(قوله)** لا يعتبر جلا لأمر على الصلاح محيط واقادما هنا المراد بالفراغ منها الفراغ
 من أركانها ولو قبل السلام بحجر **(قوله)** ينبغي أن يلزمه قضاء الخ لا يظهر وجوب القضاء مع الاكمال
 للفرق بين العهدتين يقين وان ترك واجب الاستئناف **(قوله)** وأقول يؤيد ما في الفسخ الخ الظاهر اعتماد
 ما يفيد كلام العهدتين أنهما اذا بقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته لا في غيره ابتداء تصحيح المضمرات
 ولا تدار قصوده الأولى والثاني بين كونه واجبا ومكرها محترما فيكون فضله في غير محله ويكون فيه
 تأخير القيام عن موضعه وكل ذلك واجب القتل قتل واجب واحدا هو من ترك واجبا وفي الاتيان به
 جلب مصلحة وفي تركه مفساد **(قوله)** وبه علم أن قول المصنف ولا تسبج ميني على خلاف الأصح
 بل هو ميني على الأصح فان مجرد التذكير بدون شمله من أفعال الصلاة لا يلزمه بصود السهو لانه لم يصدق
 عليه أنه ترك واجبا من واجبات الصلاة وهو الواجب ويصح ذلك بما نقله السدي عن ابن أمير حاج
 تأمل ثم لو قرأ في نفسه مستفكرا يلزمه بصود ولو قرأ القراءة في غير محلها لا للتفكير كذا في السندي
 ويصح تقديره في كلام المصنف لفتح إيهام أنه جار على خلاف الأصح تقديره بعد اذ شمله ذلك عن أداء

ركن وواجب تأمل (قول الشارح تأخير الركن) أي أو الواجب (قول) وهذا التفصيل هو الظاهر
 الخ فيه أن كلام المفتي في وجوب سجود السهو المتفكر قدر أدام ركن ولاشك أنه في جميع صور الشك وإن
 كان يجب السجود إذا بني على الأقل مطلقا لا بخصوص الشغل بل له أن يوجد ولا احتمال الزيادة
 (قول) ونظيره أنه إذا احتسب الواجب جملة على التنبه بدليل التعديل بالاحتياط تندفع المناقاة بين
 هذه العبارة وبين عبارة التناوخاتية تأمل (قول) لأن الفتوى في الثانية (أي في المرة الثانية) ومقتضى هذا
 التعديل أنه لا يأتي بالفتوى في الركنة التي شك فيها على هذا العقل أيضا (قول الشارح) وأحدث أولا
 في هذه وما بعدها ينبغي اعتماد عدم تأثر الشك فيما لا يقين لا يزول بالشك كما يفانم السندي
 وعارته والظاهر أن الاستقبال في المسائل المذكوكة على سبيل الاحتياط لا الوجوب فله بعد فراغه
 من الوضوء لا يلزمه الاستقبال إذا شك في مسح رأسه والظاهر أن شكه في خلال مسحه في تكبير
 الانتحاش لا ضرر حيث اعتراه بعد التلبس بها إذ لا وجود لها بدونه فيعمل على اتيانه به على الظاهر كما
 أفاده أبو السهم وفي حاشية الأشياء اهـ

باب صلاة المريض

(قول) لأن المراد حينئذ تعذر الخ (أو يقال المراد إذا عرض عليه المرض عقب الأعرام قبل أن يأتي
 بشئ من القيام جلا لفظ كل على التبادر (قول) الأولى أن يقول (صوم) فيه أن قوله أو تعذر الخ لا ينعف
 على جواب لو فيكون كأنه قال أو كان لو لم يأتها تعذر عليه الصوم وهذه العبارة مساوية لما جعله أولى
 وليست أحداهما بأولى من الأخرى (قول) وقد منها ذلك أنه لو لم يقدر الخ) عبارة هناك عن قوله وقد
 يقتضيه القوم الخ أي يلزمه الأعياء قاعدة الخلفيته من القيام الذي يخرجه حكا إذا لزم من فوت الصلاة
 أو الست أو القراءات والصوم بالخلف حتى لو لم يقدر على الأعياء قاعدة كما الخ (قول الشارح على المختار)
 ظاهر وكثيرا أن المسئلة بخلافه ولم يجعل صاحب البحر والقهيبي خلافا اهـ ط و يدل على أنها بخلافه
 ما حكا عن المجتبى بقوله في قوله نظر والأصح الزوم الخ فهي خلافة بناء على إحدى روايتين عن الإمام
 (قول) ولا كذلك الهنات) فديقال سقطت ثمة لا ركان تتبعها لها وان لم وجد له لمسقط (قول) ولا
 اختار الأيسر الخ لا يظهر تحييره في حالة التشهد إذا السنة لا تسقط عن المريض بمجرد كون غيرها أسرها وإذا
 حكوا الإجماع على أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد ثم لو كان يلقفه ضرر بها تسقط عنه لكن
 ليس الكلام فيه (قول) لا يرى خلافا من أصحابنا الظاهر أن مراد الهندوا بقوله ولا يرى عن
 أصحابنا بخلافه مقدم أصحاب أي حنفية فلا شافعي أن بعض المتأخرين قال بخلافه وأشار الشرح لرد
 بقوله على المذهب اهـ سندی (قول) فقال من شرح الخ) لهه قتال البناء لا بالقاف ويكون القصد بسببه
 ما تقدم إليه كما هو ظاهر تأمل ثم رأيت نسخة الخط ذكر فيها قتال البناء لا بالقاف (قول) وقيل إن الأعياء الخ
 أي فاعلم أنه يخرج عن الخلاف فإن زعموا الشافعي يقولون ويؤيدونها فاعلم لا يجوز غيره يمكن جعل
 استصحاب مراعاة الخلاف إذا لم يلزم ارتكاب مكر ومسهة وهذا كذلك تصريحهم بأن الأفضل الأعياء
 قاعدة أو يفاده كراهته فاعلم الخافضة الأفضل (قول) ولعل وجه ما قال أي العيني وبذل الكر أهة مطلقا
 ما نقله السندي أنه روى أن عبد الله بن مسعود دخل على مريض يعود فوجدته يصلي ويرفعه يعود بسعد
 عليه فبزع ذلك من بين من كان في يده وقال هذا شئ عرضة لك الشيطان أو لم يجد اهـ (قول)

واعترضه في البر بقوله وعندى فيه نظر الخ) وتعقب بان هذا مدفوع إما أولاً فلا نه اذا حاز ذلك الجميع على أنه سجود فلا يجوز ذلك للرض على أنه سجود بالاولى وأما ثانياً فلا نفي لقوله ومع لم يؤم أنه لا يصح السجود دون الركوع بلزم منه أنه لو قدر على السجود وبخروج الركوع سقط السجود ولم ينقل على أن ما ذكره من قوله لان خفض الرأس بالركوع ليس الا اعتماد على لا بدليل عليها وأى فرق بين المرض والعصم حيث جعل خفض الرأس من السجود ركوعاً ومن المرض اعياء ولو سلم فقد يقال فيه قد وجد بدل الركوع وهو قائم مقامه فصح السجود بعد ما قام مقام الركوع لانه قد قدر على السجود ولم يقدر على الركوع ففعل كلاهما على حسب استطاعته تأمل اهـ سدى **(قوله)** فهو كاعلام المبلغ بانتقال الامام قد يقال انهم شرطوا العصمة الاعتماد على اعلام المبلغ شروع في الصلاة والابصم شروع المقتدى والظاهر ان باقي الافعال لا يصح الاعتماد على اعلامه مع كونه خارج الصلاة والاحسن ما اجاب به السدى بان المرض لما سقط الشرائط والاركان اوجب أن يقتصر بسببه مثل هذا التعلل كما اغترع من لا يقدر على صلاة الاباء صوت مثل أو كذا فتنه عن الضميمة اهـ على أن قوله بل هو تذكرياً واعلام الخ غير دافع للاعتراض اذ لا يخرج عن كونه تعليماً وتعليلاً بذلك كما بين في الواضع على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته منذ كرسب الفتح فانها تفسد مع أن الموجود من الفتح تذكرياً واعلام وحكموا بفساد الصلاة وما هذا الا لأنه تعلم **(قوله)** لانه لم يؤدركنا بالاعياء أى الاعياء حالة القيام والقعود بالركوع والسجود أما القيام فقد وجدت حقيقته فعلى هذا اذا افتتح بقصد الاعياء قائماً أو قاعداً أو في ركن القيام قد قدر على الركوع والسجود بيني لان القيام ما اداه موصياً وهذا المسئلة داخله في الاستثناء المذكور وفي هذا التعليل بانه لم يؤدركنا بالاعياء وحسنه يكون في قوله وانما هو مجرد تقرر بعمه قصور **(قوله)** ثم قدر قبل الاعياء على الركوع الخ) أى بعد تائه بالتصرية والقيام في حالة الاستقاء أو الاضطباع ولابد من الاستثناء لاداءه ركن القيام الاعياء أو الواو بالتصرية فقط ثم قدر لا يستأنف لانه لم يؤدركنا به والذي وجد منه مجرد التصرية **(قوله)** فالظاهر انه لا يكرهه الانتكاه لكن مقتضى تقيدهم بالمنطوع أن المفترض بكرهه الانتكاه ولو مع الاعاء فوكانه لان زمنه يسير فلم يكن الاعاء فيه نافية للكره اهـ **(قوله)** لانه أمكن لقلبه الذي في العصر عن الهداية أسكن بالسن وقال في البناء لان القلب يتعلق في المساء اهـ **(قوله)** وفي الخلية بعد نزول الأئمة الخ) وأيد الشرنبلالي كلام الامام بكلام طويل اهـ سدى **(قوله)** وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الصلاة فيها الخ) قدم أن الخروج أفضل ان أمكن وهو الظاهر والحقها بالذات في مسئلة لا يقتضى الحاقها في كل المسائل والملاحقها لجواز بدل على ذلك وقال السندى والظاهر انه لا يلزمه الخروج ان أمكنه اهـ وفي متن التمر القادر على القيام وعلى الخروج صلى قاعداً فيها جازت والفضل القيام والخروج اهـ **(قوله)** ولعله جعل ما لم يخف الخ) اتما يظهر ما جعل عليه كلام الامام اذا كان المراد بالامسالة عن الصلاة الامسالة على سبيل الاحتياط لا الوجوب والافتقار إلى أن المعتبر في القدرة والعجز حالة الاداء فمن كان قادراً على الاستقلال لزمنه والا فلا ويستعمله التأخير ما لم يخف خروج الوقت **(قول الشارح)** مروطين الخ) أى وهما واقفتان لاسارتان فان السارتين لا يجوز الاقتداء بهما على كل حال فخرج **(قوله)** وان كانتا منفعتين لم يجز (تظاهر اطلاقه به ما لو كان ما بينهما الا عجزه الزور وهو كذلك لانه يمكن مروره بينهما وان ما بينهما قليلاً كما تفيد عبارة السندى لكن الظاهر التقيد بما اذا كان ما بينهما مقدار ما عجزه الزور أخذ من مسئلة ما لو كان الامام في السفينة والمقتدى على الشط والله أعلم

(باب جود التلاوة)

(قوله) اذلا تظهر فيه الاولوية) ظهر أنه لا مانع من جعله مسالفة على قوله والسماع الخ فإن كونه بالفارسية اذا كان شرطاً فيهم أن كونه بالعربية يكون شرطاً بالأولى تأمل (قوله) وهذا عند الامام الخ (الخ) اطلاق مبنى على أن القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه أو من وجهه دون وجهه فلي جواز الصلاة بهما مع القدرة على العربية تكون قرآن من كل وجه وعلى مقابلة تكون قرآن من وجهه حتى يجوز لمن لم يحسن العربية فعلى هذا لا يكون سماعاً للقرآن من كل وجه اذ لم يفهمه وانما فهم كان سامعاً من وجهه دون وجهه فيجب احتياطاً كذا في السندى عن البرهان باختصار (قوله) صوابه فانه شرط لوافق الخ جعل السندى ضيقاً فانه عائداً لفعل التلاوة لان الاتمام ليس سبباً الخ لكن لا يتصور قوله اذ يضاعى هذا الا ان يكون المعنى أن فعل التلاوة الصادر من الامام سبب كالتلاوة الصادرة من غيره لكن على هذا لا يستغنى أو بشرط (قوله) والاولى اسقاط المصلى للعود للضيق الخ قد يقال حاول الشارح ارجاع الضمير للمصلى فكثير الفائدة في كلام المصنف من أول الأمر وإشارة إلى أن الاطلاق باختصار جمع التناظر للمشتركة في حكم في تركب واحتمولاً كما لفظ المصلى ليس صريحاً في تناوله ما يأتي لا يعنى هذا التكرار بهما وتوقع تناوله لمصل غير صلاته متدفع عما يأتي وقد أحسن الشارح الإشارة لما قلنا بالطف عبارة (قوله) وفيه أن الامام غير محصور عليه) فيه أن المراد أن الظاهر من قراءة المؤتمر بتحقيق في حقه ويحقق من كان معه في صلاته وان كان الامام غير محصور عليه عن قراءة نفسه أى أن كلامهما كان محصوراً عليه عن القراءة المذكرة وتصرف المحصور عليه لاحكامه أى لا يستغنى عن الحكمه فان كانت تلاوة المؤتمر غير موجهة للسجود على الامام ومن خلفه وقد وقع هذا التميل في الهداية وغيرهما وهذا يدفع ما قاله المحقق (قوله) ولينزل في ركنه اخرى الخ) سيأتي أن من اقتدى بالامام في ركنه أخرى بعدما سمعها منه في الأولى بصحة ما على ظاهر الرواية اه سندى (قوله) انها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً لان الرفع وان لم يكن من تمامها الا انه مادام في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة والقيام فهو في الفرض فلذا وجد المفسد بطل الجزء الملاق له فيبطل الكل اه سندى مختصراً (قوله) الشارح جهرراً) لعله في حق الامام وكذا التالي خارج الصلاة لانه امام بالنسبة للسامعين في بعض الاحكام اه سندى (قوله) قال في الفتن لكن ذكر الخ) صدر عبارته من كل من لا تجب عليه الصلاة ولا تضأوها كالمناض والنساء والكافر والصبي والمجنون ليس عليهم بالتلاوة والسماع بصود ويجب على السامع منهم اذا كان أهلاً لكن ذكر شيخ الاسلام الخ اه (قوله) فليص من تركه صلاته ثم ارد) قد يفرق بأنه في مسئلتنا فيبطل السبب وهو التلاوة وبالردة فلذا سقط عنه بها بخلاف الصلاة كان حبياً وهو الوقت لم يبطل بها فلذا الرخصة ماضية ما قام في حال السلام بعد الرد تأمل (قوله) قلت قد يوجبهان قراءة الخ) هذا الفرق غير ظاهر انما هو أن لم يقرأ آخر السورة وكان ما قرأه بعد آية السجدة أكثر من الثلاث لا يكون فاصلاً لان قراءته لا تمامها وعدم فرضها فيها وفيه زيادة طلب وهو اتتمامها مع أنه يكون فاصلاً لان المستثنى انما هو اذا كان الثلاث من آخرها لا من اذ انهم مقتضى اطلاق عبارة محمد أن قراءة ما في السورة لا بعد فاصلاً ولا من ثلاث آيات وحشداً لا يصح استدلال شرح النعمان على محمد فان موضوعه انما كان آخرها والله عزى أعم والفرق المذكور ظاهر على اطلاق محمد (قوله) الاول قول الامام الخ) لأن كلامه وهم أنه اذا نوى كذلك يكون الركوع عنهما مع أنه يكون للتلاوة فقط الا أن مراده أنه نوى كونه للتلاوة مع نية ركوع الصلاة (قوله) الشارح

ويجسد اذ لم الامام الخ) هل اعادة بعد السلام شرط حتى لا يسوغ تقديمه او هو لسان غاية تأخيرها حتى لو قدمه اصح لانه بمنزلة الاصح راجع رجلي اه سندی والتظاهر الثاني (قوله) انه قولنا في السرية قالوا في الخ) المتبادر ان المراد بالتباس الأمر على القوم اشتداد امر الامام عليهم وذلك لانه اذا جسد لها في السرية بما ينظر من رايهم انه جسد الصلاة ناسبا للركوع ومن لم يره فظن انه ركع فيركع واذا ركع فظن من يراه ومن لا يراه انه ركع للصلاة ثم يعود للقراءة وركوعه ثانيا بما ظنوا تكراره القراءة والركوع عمدا او سهوا فقل هذا اذا قلنا بعدم ابرائهم الركوع عنها بالتباس عليهم في شيء أصلا وانما يفوتهم الصدوق عدم علمهم بوجوبه عليهم ولا نفي علمهم بذلك على القول بعدم كفاية نسبة الامام وكان المضمي فهم ان المراد بالتباس توهم عدم الصدوق ولا شأن به في هذه الصورة أعظم اذ لم يخالفهم ما يدل على زوم عليهم أصلا بخلاف ما اذا ركع أو جسد له الستة لا لوجود ما يدل عليه في الجملة وهو فعل الامام وان حصل لهم اشتباه على وجه ما تقدم وقال الفتال الامام اذا أداها في السرية بركوع الصلاة منع التنية أو الصدوق نسبة أو دونها ولم يعلم المقدسي ذلك لا يلزمه وجود ما عدم علمهم بها في الصلاة اه ثم قول التنازعية قالوا في أن بركع بها الخ ليس القصد منه الاحتراز عن الصدوق بما يلبيان أن الأولى أن لا يأتي لها بركوع أو وجود خاص بها ليس لتعريفه بالتباس اذ هو حاصل في كل منهما وليس مقصده تجميع الركوع على الصدوق لتعريفه بالتباس دال على أن كلامهما بخلاف الأولى تأمل (قوله) لا يصح إلا بشكاف) اذ يقال جسد للركعة بلائنه لتناقضه الآن يقال القصد ان السجود لها بتحقيق في ضمن سجود الصلاة لا في قصد هامين الصدوق (قوله) وما هنا هو الصواب الموافق لما في الجهر) قال الرجعي ما وقع في أغلب القسم صواب أيضا وذلك لانه لو ركع الامام للركعة فظن القوم انه ركع للصلاة فركع ركعه فسد لانه غير معتد به اذا لم يكن أن يجعل للركعة ولا نه لركوعها ولا للصلاة لان امامه انما ركع للركعة ثم هذا المقدسي بجسد للركعة وأشار بقوله وجسد لها الى انه ان يؤد بها بركوع كما فعل امامه أو سجود لانه أتبع ما وجب عليه صورة ومعنى فهو كل مما أتى به امامه ولا يعد ذلك مخالفة للامام ومن ركع وجسد سجدة انصرفت السجدة للركعة فلم يرد الركوع او زاد تاكركن لا تفسد الصلاة ولو سجدة صحتين كان قد زاد ركوعا وسجودا مع ما تقدمه من القيام فصار ركعة فوزادتها مفسدة فالحاصل أن كلامنا في الصورة المتقدمة والمتأخرة صحيح اه سندی لكن في كونه زاد ركعة تأمل فان القيام انما أتى به مع الامام الا أن يحمل على ما اذا تأخر فيه عن الامام ولو مقدار الركوع (قوله) من علل بان القراءة منتهى عنها الخ) التظاهر ان المراد بالتهى الجهر فيكون مؤدى التعليق واسد اقلا ساقى ما هنا ما تقدم من أن التهى لا يقتضي عدم الوجوب كما في الجنب (قوله) لكن علت أن من علل الجهر الخ) لكن تقدم للشارح التعليق بان الجهر ثبت لعينين فلا يبعد وهم وتقدم صاحب الهداية عليه بآضافه اليين حيث أن ما ذكره في البدائع ليس متفق عليه بين الشايخ واستقام حيثما التحليل المذكور في الشرح هنا (قوله) وقيل هو قول محمد) لانه زاد في الصلاة بالتباس منها وشروعه في السجدة بمنزلة شروعه في صلاة أخرى فيكون قد اشتغل في صلاته بشيء حكمة أن يفعل بعد ما قصر افضالها كن صلى التلغل في حال الغرض (قول الشارح قصدت لباقة غير امامه) هذا صادق بما إذا كان الصلي مؤتمنا بغير التالي وهو ظاهر وما إذا كان منفردا أو اماما فان كلامهما التالي غير امامه وهذا يسقط اعتراض ح على ما نقله ط (قوله) لانه بيان وتوضيح لكيفية الخ) ولذا قال الزايعي وهو داخل في السبب ومعناه أن تجعل التلادوان كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سببا والباقي

تبعها اه لكن في جعل الواحد سببا والباقي يتبع يحصل تناخل فيه بل الحكم أنسب لواحدة ولم
يجب بالباقي شي لأنه تبع وهذاوافق قول المأريدي المقابل لما هنا في التباين بعد ذكر ما هنا وضعف
السرخصي التداخل وقال الصحيح أن سبب الوجود حرة المنة والثانية تكرار محض فلم تكن سببا
وقال المأريدي سبب وجودها تلازم مقصودة ولم يوجد في الثانية لأنها تتبع الأولى وتكرر الصفة أو
التفكير وذلك وسيلة اه والظاهر أن التداخل المذكور المراد به هو ما نقل عن المأريدي القاهر إذا
التبادر منه من إضافة الوجوب الى المجموع **(قوله قلت الظاهر أن يقال الخ)** فعلى هذا القاهر إذا
انتقل التالي من غرض الى غيره والسماع في مكانه يجب السجود على السماع لتبديل التلاوة التي هي السبب
بتبديل مجلسها وإن كانت الآية متحدة فيكون قد جرى هنا على سببية التلاوة في حقه ولا يتأق حل كلامه
على سببية السماع على وجه ما قاله المحقق فان السماع هنا لا يتبدل الى الموضوع أن الآية واحدة ولا يقال
إنها تتبدل باختلاف مجلس التالي مع اتحاد مجلس السماع إذا لا سجود على السماع بتبديل مجلس التالي كما
يأتي في قول المصنف لأعكسه ثم الأولى للشارح الاقتصار على قوة المجلس يعني مجلس من وجد منه
شي من الأفعال ويكون موافقا لما يأتي أن من تكرر مجلسه تكرر الوجوب عليه دون صاحبه وليس
في كلامه التكلف الذي قاله المحقق على أنه لا يلزم من تبديل السماع تبديل السماع كما إذا تبديل مجلس
السماع لا التالي الآية واحدة **(قوله قال الفقير)** حقه الفقيه كجهر عبارة شمر المنية

(باب صلاة المسافر)

(قوله عن القهستاني) كلام القهستاني في رد ما قيل أنه لم يجر منه فعل ثلاثي واشتاقه من أسفر سفر
أولى وفي القاموس وقد سفره وأسفره وسفر السمع يسفر أسفرا فظهر أنه بمعنى الكشف جاسم باب
ضرب الافعال والتفعيل اه سندی باختصار **(قول المصنف من خرج من عارة الخ)** قال الرقي
العمارة ما يمر به المكان قاموس فيشمل بيوت المصر والقرية وبيوت الشعر اه **(قول المصنف)**
قامصا **(الخ)** ويكنى في ذلك القصد غلبة الظن يعني إذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط التسفن
اه تبين **(قوله فيه أنه يشل الصبي أيضا الخ)** فيه أن المراد بالقصد هنا التنية والصبي ليس من أهلها
بخلاف الكافر فإنه من أهل نية السفر وعلى هذا تفرع ما يأتي من الفرق بينهما **(قوله الأولى حذف البالي)**
وقال السندی الانام للشي والبالي للاستراحة كما في شرح الحماد وفي الدرر ولكون البالي من أوقات
الاستراحة ترك في بعض الكتب وذكر في بعضها اه وفي التبرول يقل وليا لها كما في الجامع الصغير
لأن ذكر الأيام يستتبع ما بازاها من البالي وقوله في الناييم المراد بالأيام الهرلان الليل للاستراحة
فلا يعتبر لاي ربه أنه لا يعتبر قصده كما قد يشوه بل لا يعتبر سيره وقد أفصح عن ذلك ما في المحيط وغيره
من أن المسافر لابد من النزول لاستراحة نفسه وإنيته فالتفت بمدة الاستراحة بمدة السفر الخ وفي
القهستاني السيرة هي المسافة والمسافة البعد وتطلق على المكان البعد من السوف بالفتح وهو الشم
لأن الدليل في الصلاة يشتمل على أن على الطريق أولا **(قوله أقول وفي قوله حتى بلغ الرحلة الخ)**
فما قاله تأمل فان المسافر على ثلاثة أيام للزوال اعتبار الاكثر اليوم ولا يشترط أن يقطع في ذلك اليوم
الرحلة المتأخر لعدم انضباطها فانهاز يدوتقص في المسافة فلا تنسبط **(قول المصنف في غير مصر)**
أقول لقرية بل في الغاية لا لها الاصل لا لاقامة أو لحواسر أهل البنى في مصر أو في منقطع عنه لا لاقامة

لأن أهل النبي في دار الإسلام لا يلحقهم غوث بل انما يترب ذلك لاهل العدل واقترب الحال بين أهل الحرب والبنى والاقامة في دار الحرب بدون أمان لا تصح مطلقا بل ولا قربة ولا امتياز وحساب أهل النبي لا يصح في المقارنة لعدم صلاحيتها وصح في البلد والقربة وهذا في زمانهم أما في زماننا فينبغي أن يكونوا كأهل الحرب في هذا الحكم لوجود العلة وهي خشية عليهم لعمدة الجور وأهل أهله اه سندی عن الرجعي **(قوله)** وأما الثاني فتشكل الخ قد يقال بعدم اعتبار نيته انما هو لان ارادته ليست جازمة لانه يعلم أن سفره يكون عند التمكن منه وحاله متقربين أن يعلم به أحد فلا يسافر ولا يسافر وهذا وجه هذا الرواية على ما يظهر تأمل **(قوله)** على لقوله فانها تصح الخ عبارة العبر التي نقلها تفيد أنه علة لعدم احتياجهم لينة ولا يظهر جعله علة لاختصاص النية وقد يقال انها اذا كانت أصلا وهي غير محتاجة لينة فبالأولى أن تصح منع العبارة العبر بخلاف أهل الاختصاص حيث تصح منه نية الإقامة في الأصح وإن كان في المقارنة لأن الإقامة أصل فلا تبطل بالانتقال من مرمى إلى آخر اه **(قول الشارح لم يصح)** الاذترجج نأوى الإقامة منهم وانتقل باهله وتعبس بعشهم اه رجعي **(قوله)** أي اذا كان في مكان ونوى الإقامة الخ فيه أنه اذا كان في حفرة لا تصح نية الإقامة ترك السرا ولا الظاهر تصويره بما يدخل مأمع فيه الإقامة ونواها وهو سائر على سنه لا لطلب منزل ونحوه تأمل **(قوله)** أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد هذا الخلاف مبنى على الخلاف فيما اذا أحرمت الظاهر ست ركعات بنوى الظاهر وركعتين تطوعا فقال أبو يوسف يجزئ عن الفرض خاصة ويطل التطوع وقال محمد لا تجزئ الصلاة ولا يكون داخلها أصلا لأن افتتاح كل من الصلاتين يوجب الخروج من الأخرى فكذلك انما قصد ولا تكون فرضا ولا نفلا اه سندی لكن الظاهر عدم صحة هذه البناء إذ لم ينو الفرض والنفل فمما هنا بل بنوى الفرض أو بعامة المشرووع خاف العذر قول مقابل للذهب كافي الترتيلالية **(قوله)** ولو أقصدنا لائى عليه هذا انما قام إلى الثالثة على ظن أنه مقیم اما اذا قام فاصدا فانه يجب عليه القضاء وعند زفر يجب عليه القضاء في الوجهين اه سراج اه سندی **(قوله)** بخلاف الامام لعلى الأولى بخلاف المأموم تأمل ثم رأيت بعض المأموم في حاشية العبر ثم رأيت عبارة السراج ونصه أن تحريرة الامام اشتملت على الفرض والنفل في حق القعدة الأولى والقراءة لاتعين عليه في الأولين وتحريرة المقتدى اشتملت على الفرض لا غير اه **(قوله)** والحاصل أن السب هو الجزاء الخ الكلام في الصلاة لافي الصوم والمعتبر فيه أول جزء من اليوم **(قوله)** فالسب هو كل الوقت فان قلت بخروج الوقت تضاف السببية إلى جمعه كأهل المقرز فكان ينبغي لو سافر في آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى أو بانه لا يكون مقبلا أكثر الوقت أو يقال أو قام آخر الوقت وفاته الأداء بخروج الوقت أن يقضى ركعتين لأن السببية أضيق من السائر الوقت وبعض الوقت يقضى القصر وبعضه يقضى الاتمام والقصر هو الأصل عندنا فخرج اليه فالجواب أن القضاء يحكي الأداء فاذا خرج الوقت وهو سافر وكان الواجب عليه لو سلا اذ ذلك صلاة المسافر فالوقت يقضى بها وكذا عكسه ويقال أيضا في السببية في حق المكلف آخر الوقت لأنه وإن التقرر في ذمته وصفة الدين تعتبر حال فقره كافي حقوق العباد وأما اعتبار كل الوقت اذا خرج في حقه فليثبت الواجب عليه بصفة الكمال اذ الأصل في أسباب المشرووعات أن تطلب العبادات كاملة وانما تجمل نفسها بعروض تأتوا إلى الجزاء الناقص مع توجه طلبها فيه ويجزئ من غير أداء ما تصحق ذلك العرض فوجبت كاملة فلا تنأى بعد ذلك الكاملة وهذا بخلاف صلاة المقيم والمسافر فانهما كاملتا لهما فرضه

فلا تتغير بخروج الوقت والصلاة على وجه الكراهة ليست على وجه المأمور به وإنما جعل الأدامع الكراهة ضرورة توجه الخطاب بالأداه في الوقت وقد زال ١٤ سدى عن الرجوى وانظر النهر **(قوله)** أدبه أيام في شرح الزبادات خمس مراحل ونقل ذلك عن محمد **(قوله)** اذ لم يقصد امسرة سفر الخ لان وطنهما بالقصر كان وطن اقامة ولم ينتقض لعدم الناقض فاذا خرجا من بلدان المرور على السفر من الكوفة الى القصر قصد الرجوع الى وطنهما بالقصر وليس ذلك مسير سفر وكذلك من القصر الى بغداد فثبتان ١٥ شرح الزبادات **(قوله)** ولان المسكن حين خرج الخ صورة ثابتة موضوعها ان كلامهما قصد وطن صاحبه وموضوع ما قبلها ما اذا خرجا من بلدان القصر **(قوله)** فقصد المرو به لانهم صحت السفر الخ ذكر قاضيجان في شرح الزبادات ما نصه فان خرج كل واحد منهما يريد وطن صاحبه فالتقيا بالقصر خرجا من القصر الى الكوفة على علم الانصراف منها الى بغداد فالبغدادى يقصر في الذهاب والرجوع لا يخرج الى السفر ولم يوجد ما يبطله واما الكوفى فيبقى في القصر وفي رجوعه من القصر الى الكوفة وبها لا يثبت عزم الرجوع الى وطنه وليس يشترط عزم مسير السفر صار فافساده قبل الاستحكام فان انتقض بمجرد العزم فيتم الصلاة الى الكوفة وبها واذا خرج من الكوفة الى بغداد الآن يقصر لانه مسافر ١٦ **(قوله)** وينبغي ان يزود بضد الخ والحبى جعل انشاء السفر داخل في قوله وبما فقه فبطل به وطن الإقامة والسكنى وهو الاوجه فانه وان كان صادها فوقهما **(قوله)** فليكن وطن السكنى كذلك لا يلزم من اشتراط انشاء السفر من وطن الإقامة لبطلانه ان يكون وطن السكنى كذلك أى لا يبطل الا بانشاء السفر لاحتمال انه لضعفه بطل بانشاء السفر ولومن غير بخلاف وطن الإقامة فانه لقوله عنه انشطر لبطلانه انشاء السفر منه وفي حاشية الصريح يقال ان قوله فليكن وطن السكنى كذلك قياس مع الفارق لبقاء السفر في وطن السكنى وانتهاه في وطن الإقامة فلما دخل المسافر بلده نوى الإقامة فها دون نصف شهر بقي مسافرا فقصركذا اذا مر عليها بعد ان خرج منها بخلاف ما اذا نوى الإقامة فيها نصف شهر فانه خرج عن كونه مسافرا ولذا يثبت مدتها قامة بها على أن تصح المحققين عدم اعتباره يقتضى تصح عدم الاتمام فيما صور الزيلعي ولذا علل شرح الهداية وغيرهم عدم اعتباره بما لم يثبت فيه حكم الإقامة ١٧ **(قوله)** وقد ايدى الظهيرية قول عامة المشايخ قال في معراج الدراية فيه تأمل ولعل وجهه ان ابتداء سفره اعتبر من القادسي حتى انه يشترط له مجاوزة عمره ان اذا اراد القصر فصارت منزلة وطنه الأصل حكما فاذا رجع اليها قبل استحكام السفر يتم الصلاة بمنزلة ما اذا خرج مسافرا من بلده ثم نذر كراهية فرجع فانه يتم كما ياتي فلم يدل على ان اتمامه لكونه وطن سكنى لكن قد يقال قسمة السرى له وطن سكنى دليل عليه وكذا قوله ولم يظهر له بقصد الجيرة وطن سكنى آخر ١٨ من حاشية الصريح **(قوله)** فان كان معسرا قصر لانه عزم على الإقامة بمنزلة مجاورة سدى عن التنبس وقال قال الرجوى يبطل الفرق بين المعسر والمعسوس والاسير فاما ان يكون في المسئلة روايتان واما ان يقال المعسر المعسوس فلما اظهر رفع القائل عنه رجوع القائل عن ظله أو قوة السجل بخلاف الاسير ١٩ **(قوله)** وان عزم واعتقد ان لا يقصده اتم لانه يعزمه ان لا يقصده ابدأ سكناه نوى الإقامة ابدأ **(قوله)** من جهة غير بكل وجه لعدم امكانه التخص بأى وجه فانه لو اتم خالف المأمور به ولو قصر لم يسقط فرضه فقد حقه الضرر على كلاً الحالين وهو مضطر للصلاة لا يمكنه التنازع فعلمنا بخلاف الوكيل لا يمكن امتناعه وقوله بكل وجه متعلق بقوله من جهة غير أى ان هذا الضرر الذى لحقه

سبب القصر وهو قصاد صلاته انما جاء من الأصل لادخله فيه بخلاف الوكيل **(قوله)** وكذا ان كان مع مولا الخ هذه المسئلة عزها ايضا في البصر لخالصة **(قوله)** قديقال لا يصير مقبلا اذا كان الخ الظاهر انه يكون مقبلا لانه بالترويج صارت البلدة وطسا ولا يصير بنسبه الاقامة أقل من نصف شهر تركن دخل مصر فلو ايا ذلك **(قوله)** ان مقتضى كونه يتم احتياط الخ ما ذكره انما يشهد عدم صحة الاقتداء بعد الوقت لافيه لمقابلية الفرض التغير بالاعتداء فيه ويظهر صحة ما في شرح المنية اذا جمل على ما اذا اقتدى به بعد الوقت وحينئذ يقيد ما في التنازلي بمن صحة اقتدائه بحقيقه ما اذا اقتدى به في الوقت اخذ من العلم والله اعلم

(باب الجمعة)

(قوله) فلا اعتبار بقاض ياتي الخ لكن ذكر ط فيما ياتي عند قوله وجازت يعني في الموسم الخ ما نصه وعلى المعتد تصير مصر في ايام الموسم وقريه في غيرها قال في الفتح وهذا يبيد ان الاولى في قري مصر ان لا يصح فيها الا في حال حضور الترتي فاذا حضر صحت واذا طعن امتنع اه وما في الفتح وقد وقع الشك في بعض قري مصر مما ليس فيها والوقاض نزل لانها بل لها قاض يسمى قاضي الناحية وهو قاض يتولى الكورة بآبها في القرية احسانا في فصل ما اجتمع فيها من التعلقات ونصرف ووال كذلك هل هي مصر نظرا الى ان لها واليا وقاضيا ولا نظرا الى عدمها بها والذي ينبغي اعتبار كونهم مقيمين بالخ لكن يظهر قولهم كل موضع الخ لاطلاقه عدم اشتراط الاقامة **(قوله)** وتنع فرضا في القضاة القصبة القرية قاموس **(قوله)** اعلم ان المرأة الخ فيه تأمل فان السلطان هو الوالي الذي لا ولى فوقه وقالوا ولو عدا وليس المراد به الامام الذي هو الخليفة **(قوله)** وفيه نظير اذ ليس هذا الفرع صريحا في ان البالغ صلى بدون اذن السلطان بل الظاهر انه باذنه صريحا ودلالة كما قرره اه محشى **(قوله)** امام خطب اى سلطان أو أمير اه منه **(قوله)** أقول وفيه نظير لان الأول الخ يصح الاستدلال على دعوى الشرع لى بعبارة التنازلية من حيث التعليل المذكور فيها بقوله لانه لما شهد الخ فانه وان كان موضوع السنتين مختلفا يبعد أن حضوره الخطبة لا يمنع الصحة لانه كخطبته بنفسه ومقتضى الاجلاق عدم التقيد بحالة العذر وهي قد صدرت عن له ولايتها لانه صادر منه بالاستقلال ثم ان التعليل ليس هو العلة الحقيقية لصحة الخطبة لان صحتها انما هو لحدودها من له ولايتها حتى لو لم يشهدا الثاني تكون محصية ايضا ولصحة صلاته ما موره لصحة أمره باقامتها مع عدم حضوره خطبة الاول ثم الظاهر ابقاء قوله ما لم يظهر العزل على ظاهره اى ما لم يبين له العزل ولا نقضه ما قبله وهو قوله وهو يعلم بقدمه فان المراد به انه يعلم بقدمه بدون علمه بغيره بدليل التعليل بأنه على ولايته ويراد بقوله في البدائع انه يصير معزولا اذا علم بحضور الثاني انه علم بقدمه متوليا لانه علم بمجرد قدومه **(قوله)** جمع شرطي منسوب الى الشرطه لانه لا يشرط لانه جمع اه سننى وفيه عن الدرر الشرط بفرض السنين بمعنى العلة وهو الذى يقال له تحصنه سعى لانه جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها اه **(قوله)** فان ولايته مستندة من ذلك القاضي العام ككونها مستندة لا ينافي كونه قاضي قضاء بالنسبة لمن هو دونه من القضاة الذين يستدون ولايته منه وانه ما ذونه بالقامة مصالح الدين ونسب القضاة في بلاد اقليم مصر مثلا كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** فيسجد لبارئ الخ الظاهر ان هذا الترتيب على سبيل الاولى في مراعاة تقديم

الشخص على من دونه رتبة لأن هذا الترتيب لازم كتحقيقه عبارة الحشى فإن ذلك لا يرفع على
 التفويض من قبل السلطان على سبيل الترتيب وهو غير موجود بل يثبت لكل بدونه فلا ترتيب كما قال
 ط تامل **(قوله)** لكن تقديم الشرطى على القاضى الخ الظاهر أن المسئلة ذات شلوا **(قوله)** ومنه
 ما لو منع العامة أهل مصر الخ نقل محمد بن الانصارى عن حاشية شرح الوفاية لشج الإسلام أنه
 لو اجتمعت العامة عند الضرورة وفقدان السلطان أو تأبى على تقديم رجل القنطة والصلابة جاز أه وفى
 عند الأكراد فعذر الاستدانة من الإمام واجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة جاز انتهى أه سدى
(قوله) أى موسم الحاج فانها تنصرف أيام الموسم لأن لها ابتداء وتنتقل اليها الأسواق ويحضرها والوقاض
 أه من **(قوله)** ولا يأمر بمقابلة قاضها فيه له حيث تنصرف أيام الموسم والمصلحة مسافر يجب على
 المقيمين ولا يتأق لهم فعلها إلا بالإمام أو نائبه فوجب عليه أن يأمر غيره بأقامتها أن يفعلها بنفسه
 ويظهر أن الراد يجوزها عليه في عبارة العناية وجوب أقامتها كما هو عبارة النهاية أى وجوب تحصيها
 في هذا المكان لا بمعنى أنه يجب عليه أن يفعلها بنفسه لئلا يتحقق أنها مصر ووجب على المقيمين ولا
 يمكن إسقاط هذا الواجب إلا بواسطة فعله أن يقوم بإسقاطه عنهم ما حديثين أقامها بنفسه أو
 أنه لغيره ثم ذكره صحة أقامتها بنفسه بقوله لأن إمامة الخ له المحتاج لتحليل لكونه محل خفاء
(قوله) فلتسهل السببان من الخ فيه أنه عندهم موجود من له ولا بالأقامة يكون العامة نصب
 خطيب كاضم في الشرح **(قوله)** أقول وفيه نظر بل هو الخ قد يقال مراد الشارح بقوله فعلى
 الخ أنه يفرض عليه ذلك وهذا إنما يفرع على خلاف المذهب وأما عليه فلا يفرض عليه بل يكره
 على ما في البصر أو يندب أو يجب على غيره ما في البصر **(قوله)** أقول يمكن أن يجب الخ لم يظهر كونه جوازا
 عما في الحلية بل كونه توجها لاختيار ما في الشارح عن الصور المذكرة على ما قاله **(قوله)** يصرف
 ما سوى ما عليه فيه تامل وذلك أنه إذا كانت الجمعة مخصصة في نفس الأمر يصدق على ظهر هذا اليوم
 أنه آخر ظهر أدركه وقته ولم يصبه فلم يصرف ما سوى ما عليه بل يقع فلا يتم نصرف إلى ما عليه لو قال
 آخر ظهر وجب على ولم أصبه بدلا أدركت وقته ولم أصبه **(قوله)** أن ظهر الجمعة سقط عنه أى لم
 يفرض عليه بسبب افتراض صلاة الجمعة كما هو قول زفر القائل أنها فرض مستقل وليست بدلا عنه
(قوله) إذا حضرت الجمعة ولم يكن عليه ظهر فائنة **(قوله)** لكن لطول الفصل بصلا الجمعة الخ لا حاجة
 لأن تأن تأييسنة الظهر القليلة لأن الأربع عقب الجمعة هي سنة القليلة على فرض حصته وعدم حصته
 الجمعة وعلى تقدير أن الجمعة هي المخصصة تكون الأربع بعد هاستها وليس هنالك ظهر حتى يأتى بسنة
 القليلة ثم يحتاج لما ذكره لو نوى الأربع عقب الجمعة آخر ظهر عليه ثم أتى بأربع سنة الجمعة **(قوله)**
 بل لا مانع من استحبابه فيها يظهر هذا أفعال الدعي له بما فيه نفع السبلن لا فيما نفعه فاصرف عليه غير معتد
 بغيره تامل وما نقل عن أبي موسى ليس فيه الدعاء بالسلطان بل من قبل الدعاء للظفر أو لشدين على أن
 ما ذكر من علة الاستحباب لا يقتضيه في الحقيقة أى أصل مشروعيته لا ذكر والوعظ وعدم الدعاء
 في الأزمان السالفة مع جور الكثير من سلاطينهم خصوصا مثل الحاج جمع شدة الاحتياج لصلاحهم
 دليل عدم الندب والا كيف يتركونه مع توفر دليله ثم إن مسرورته من الشعار الخ إنما يقتضى
 الدعاء ولا يشجل تعدا صفاته سلطان الدين الخ **(قوله)** فأذكر عليه تقديم عمر المتكر على أبي
 موسى هو من بن محضر العزى والشكوى إليه والمضهر عمر وبكاء عمر واستدانة لضمة لما وقع له من

اختصاصه من الكوفة الى مكة كإذ كراصة السندى **(قوله)** شاهنشاه بمعنى سلطان السلاطين
 (قول الشارح بل كسر طها في الثواب) أى صلاة الجمعة فيثبت الامام والسامعين نصف ثواب صلاة
 الجمعة كما ثبت لهم ثوابها باتباعها ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها **اه** **(قوله)** واحترز بالرجوع عن النساء
 والصبيان ذكر السندى عند قوله ولو متغلبا وامرأة فيجوز امرها فانما ما انصه هي أهل الامامة في
 الجمعة حتى لو امتنساء صم وان كره بخلاف الصبي فانه غير مكلف فلا يصح امره باقامتها **(قوله)**
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية الخ نعم وان جاز الامر ان الاثن الاول مراعاتها فجعل كلامه على
 ما هو الاول ليكون فيه دلالة على ما ذكره وأما كون الذكورية لا تستلزم البلوغ فيقال بمقتضى كلامه
 على ما هو الغالب من حضور البالغين يكون فيه دلالة أيضا على اشتراط البلوغ **(قوله)** بقوله فاسعوا الى
 ذكر الله لعل التائب كصدرا آية لانه محل الاستدلال **(قوله)** قلت وينبغي أن يكون محل النزاع
 ما اذا كانت الخ لا يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول فالحق بإبقاء الكلام على عمومته وان انتفت هذه
 العلة التي ذكرها لاحتمال علة أخرى اقتضت العموم على أن ما تقدم من البدائع من التعليل يقتضى
 عموم الحكم وقد قالوا لا يلزم من بطلان الدليل المعين بطلان المدلول **(قوله)** وفي منع الضمارة الخ عبارة
 المنع وان صلاحها في الجامع الآله أغلق باب المقصور ولم يأذن الناس باختلافه وكذا لو جمع في قصره
 بحضته ولم يفتق الباب الى آخر ما ذكره المحشى تأمل **(قوله)** فيه أن ما مر عن الولوجية في حد الضمارة الخ
 معاملة ما في الولوجية لما في الملتقى ظاهر باعتبار أن الجمعة تجب على من كان في المصر وتوابسه ولما
 جوزه ما في الضمارة لانه في حكمه فتوجبها على من كان فيه أيضا ويدل لهذا أبو حنيفة ما يأتي به بقوله أقول
 وينبغي تخصيص ما في الخ تأمل **(قوله)** ولا يخفى ما فيه وكذا قال في الثمر ولعل الشارح لم يرتض
 تخصيصها لما في السراج لظهور وجهه لها أنهم ما سران بدوا ولم يوجد الاضرار بالولي بترك خدمته المذكور
 علة لاشتراط الحرمة لوجوب الجمعة وكل منهما ما لا يلتزم به **(قوله)** وأقول بل يظهر وجوبها على
 بعض العباد الخ الظاهر عدم وجوبها على الأعمى المذكور وان لم توجد العلة المذكورة فان العلة
 انما راعى في أغلب الأفراد لا في كل فرد كافي لظهور المسافر وصلاة السفينة فاعدا تأمل (قول الشارح
 للابعد على موضوعه) أى موضوع الصلاة **(قوله)** ينبغي تقييده بما اذا كان صلى في مجلسه الخ
 مقتضى جعلهم المسجد مكانا واحدا لانه لا اعتبار بأربعة من بقعة الى أخرى فيه لانه في مكان واحد
 حكما **(قوله)** صرح به كالذكر وغيره الخ عبارة الصرح بالمصنوع مع دخوله في المعذور لا اختلاف
 في أهل السجن فان في السراج أن المصنوعين ان كانوا الخلة قدروا على ارضاء المصنوع وان كانوا مغلولين
 أمكنهم الاستقامة وكان عليهم حضور الجمعة **اه** وهي أحسن من كلامه **(قوله)** لانه جمعة من وجه
 أما كونه جمعة من وجه باعتبار ما وجد من شرطها فيها أدرك من التصريح بالجمعة والامام
 وأما كونه يظهر من وجه باعتبار ما عدا من الشروط فيما يقتضى كالجمعة والامام لكن مقتضى
 هذا أنه اذا أدركه وكتمه بتهانها لم ينعقد مع أنه لا يقول بذلك ووجود الشروط في حق الامام يجعل
 جودا في حق المسبوق كما يجعل في حق القراءة وهي ركن فها أولى وعلى أن مسئلة العبد اتفاقية بنظر
 الفرق على قول محمد بن الجمعة والعدول له كرامة التافهة بعده لا بعدها **(قوله)** أى الخطية كذا
 فسر في المنع **(قوله)** وفي ذكره في ضمن التفرع على ما في المتن نظر الخ قد يقال انه يجوز في الصلاة
 في الجلالة من غير محل القراءة **(قوله)** وفيه نظر بل الذي دل عليه الخ وقال الرضى قتيبن أنه ليس في

كلام الهداية أشار إلى ما ذكر ولأدل عليه كلام شارحه بل دل على خلافه فراجع الجلال والثرائي
 اه وقد عني باب الأذان الكلام على اثبات سنة اجتماعهم في الأذان بين يدي الخطيب مفصلاً بأدلة
 شافية اه سندی ويزيده أيضاً ما يق شرعاً عن الحاوي القدسي بقوله إذا فرغ المؤذن من **(قوله)**
 أو امر معروف فلا أى في حق الإمام **(قوله)** لكن بشكل عام من وجوب السعي الخ يتقدم امر
 بها هنا يدفع الإشكال وذلك لأن حضور الأكل المذكور حيث كان عندنا في سقوط واجب الجماعة
 لشغل بال المصلي يكون عذراً في سقوط واجب السعي إذا فرق بين واجب واجب بخلاف ما إذا خاف
 فوت الجمعة أو الوقت لفوات الفرض لا الواجب **(قوله)** الظاهر أن رايه الاغلب الخ الأظهر أن يقال
 وإذا اعلب في قصده من العبادة وغيرها **(قوله)** ولعل هذا من الشايخ بل مراد الشايخ من حين
 بلوغ الثقل مثلاً ومثلين إلى الغروب **(قوله)** الشارح وأفراد ليلة القيام لحديث أبي هريرة رضي الله
 عنه أنه عليه السلام قال لا تخص ليلة الجمعة بقلع من بين الليل والرواء مسلم وإذا نهى عن اختصاص
 هذه الليلة بغيرها الأولى اه سندی

(باب العبدین)

(قوله) بأن الجمعة من شرائطها الجماعة الخ يقال الجماعة شرط في الجمعة فهما **(قوله)** قلت بل الأولى
 التعليل بخوف التشوش الخ وذلك لأن ما قبله كافٍ السندی معارض بأن الناس لما يجتمعوا الا
 للعبد ينبغي أن تقدم الجنائز حيث لم يفرقوا إلا بعد أداء صلاة العبد بخلاف ما لو قدم صلوات العبد
 ربما تفرق الناس قبل أن يدركوا فضيلة الصلاة على الجنائز وسماع الخطبة غير واجب **(قوله)**
 فلنا لا يتحقق أى نقلا لأن السير بتقدير العزيز العليم **(قوله)** بل قد تصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا
 الخ عبارة البرازي بأن شهدوا على نقصان رجب وشعبان وكافوا كوا مل في الواقع فيومان
 من رمضان وشعبان في الحقيقة فيقع آخر رمضان في اليوم السابع والعشرين فيكون العبد في الثامن
 والعشرين **(قوله)** فكيف إذا لم يتعارضا أى كيف يقدم القول حيث شذ بل يصل بكل منهما وليس
 المراد أنه يقدم القول حيث شذ بل الأولى إذا تقدم بل العمل بكل **(قوله)** فدل كلامهما على أنه لا خلاف الخ
 ثم على ما ذكره يكون الاتراج متفقاً على كراهته التزجية والبناء مختلفاً فعلى هذا كيف يصنع
 الخطيب على القول بكرهه البناء أيضاً الحقيقة ما عليه بكل من الاتراج والبناء والسنة في الخطبة أن
 تكون على التبرع الظاهر أن كلا يختلف فيه والقال بكرهه البناء لأنه أن يقول بعدم كراهة الاتراج
 بخلاف من قال بعدم كراهة البناء فإنه يحتل أن يقول بعدم كراهة الاتراج أيضاً ويحتل أن يقول بها
 وأن المفهوم من عبارتي الخلاصة والخاتمة من أنه لا خلاف في كراهة الاتراج غير معتبر وسبباً في
 الاستغناء أنه يختص على قوله ما قام على الأرض فيعمل أن القائل بـ كراهته يقول بخطب على
 الأرض كالاستغناء ثم يظهر موافقة ما عراه الشارح إلى الخلاصة لما نقله عنه ذاتياً ما فيها حكاية
 اختلاف في البناء فهو لم يميز بين ما حد القولين لكن حكاية القول بعدم كراهة تأنيهاً بقوله عن خواهر
 زاده أخيراً أن البناء من يفد أنه لا بأس به معنى استعماله فيوافق ما عراه الشارح لها وعليه فلا
 بأس في كلامه ما هو مشروع مستحسن لا لأماح ولا لما هو خلاف الأولى **(قوله)** ولأن نفسه تكثير
 اليهود وأولئك على فقرائهما **(قوله)** ليس التقيس له الاحترار الخ التقيس به وان كان ليس

لا حترأ بل ليسان الحرافقة بين الصديقين لكن الإجماع به يكفر في البيت أو المصلى موجود في كلامه
 فالأولى حذف قوله في طر يقهاده الإجماع من أول الأمر **(قوله)** والخلاف في الأفضلية وعلى ما في
 البرهان الخلاف في السنة **(قوله)** أقول لم يتفق صريحنا (الخ) ما ذكره قبله يفيد التعقب حيث ذكر
 أن الخلاف في الجهر وعنده ووجهه وصاحب الصراحة في أسلمه لا في صفة ووجهه **(قول الشارح)** ووجهها
 ظاهر قوله تعالى (الخ) في السندى ولما كان الغد وظهره انتم في ذلك اليوم كالمثل عليه قوله تعالى على
 ما هذا كم كان الجهر التكبير أدخل في الظهار انتم وانما قال ظاهر لان الآية دخلت على طلب التكبير مطلقا
 وأيضا يحتمل أن يكون المراد تكبير الصلاة **اه** **(قول الشارح)** ووجه الأول أن رفع الصوت بالتكبير مدعاة
 (الخ) لكن نقل المقدسي عن جمال الدين يوسف الجي أنه أجاب عن اعراض بعضهم عن الجهر بالذكر
 بقوله تعالى وإذا ذكر ربك في نفسك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم خير الذكر الخفي بأن الله تعالى خاطب عامة
 عباده بقوله أفلا تنظرون إلى الأبل كيف خلقت وخاطب الخاصة بقوله أفلا يتدبرون القرآن وخاطب
 سيد أهل الحضرة محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن عرفه بنفسه وبره بقوله وإذا ذكر ربك في نفسك فمن
 لا يعرف نفسه ولا ربه كيف يذكر به في نفسه بل هم المخاطبون بقوله تعالى إذا كروا لله ذكرا كثيرا
 وأما الذي ذكر الخفي فهو ما خفي عن الحنفية لا ما يخفى به الصوت وهو أيضا خاص به وسن له به أسوة وبسط
 الكلام في غير هذا المقام فإن قلت في الجهر بالذكر خوف الزيادة أيضا لعينه مع عدم الحضور مع المذكور
 قلت قد أمر وأجابه وان خاف الزيادة كما قرره وبعد ذلك المذكور لعدم حضوره مع المذكور مع التمسك لأن
 غفلت عند عدم وجوده كراهة شغل غفلت مع وجوده كراهة نفسى أن يفعل من ذكر مع وجوده غفلة
 إلى ذكر مع وجوده بقطعة ومن ذكر مع وجوده بقطعة إلى ذكر مع وجوده حضور ومن ذكر مع وجوده حضور إلى
 ذكر مع غيبة عاصى المذكور وما ذلك على الله بعزيز **(قوله)** وهكذا استدله الشراح أي بما ذكر
 حديث ابن عباس لا يدل على أن ترك ذلك كان عادة ومثل ذلك لا تثبت الكراهة وحديث ابن عباس
 لا يفيد نفي صلاته بعد دعاء المسجد بل أمده أنه كان لا يصلي قبل الصلوة وأما أن كان إذا رجع إلى منزله
 يصلي ركعتين فعلى هذا لم يتم الاستدلال المذكور نعم حديث ابن عباس مع حديث ابن عباس يفيدان
 الكراهة فيما إذا صلى قبلها الاستدلال أن ترك الصلاة قبلها كان عادة عليه السلام **(قوله من أنه)**
 عبارة فوج مع أنه (الخ) **(قوله)** قلت هذا مسلم فيما إذا تكرر (الخ) قد يقال مراد العلامة نوح الاستدلال
 على المدعى في ذاته لا تصحج الاستدلال بما ذكر الشراح وقوله فعدم فعله يدل على الكراهة ليس المراد
 به عدم فعله المأخوذين حديث ابن عباس بل أنه لم يقل أنه فعل ما ذكره لو كان فعله لنقل الينا
(قوله) وانقلت نقلنا (الخ) أي بين الإمام وأبي يوسف أنه لم يقل أنه فعل ما ذكره لو كان فعله لنقل الينا
 الوصف كما يظهر من التناثر **(قوله)** أن الحنفية (الخ) أي قد واثق ابن عباس في تكبير الركعة
 الثانية **(قوله)** موافق (قوله) على) حشرى تأخير التكبير عن الفرائض الركعتين **اه** بحر **(قوله)**
 وقد علمت (الخ) أي من أنه مرجوح **(قوله)** وذكرنا صاحب البحر صرح بذلك في باب السهو فحين حمل كلامه
 وما وقع في البحر من التبصير بتكبير الركوع) أي بدلا عن تكبير الركوع الثاني **(قوله)** بأن الكمال
 صرح في باب السهو (الخ) وكذلك صاحب البحر صرح بذلك في باب السهو فحين حمل كلامه
 هناك على المراد بتكبير الركوع التكبير ثان في ركوع الركعة الثانية فمن صلاتي الصديقين وحذاوان
 كان فيه بعد كنهه وتكب وتوقعاين كلامه **اه** من حاشية البحر **(قول الشارح)** ولم أن) قال الشيخ

الرحمن ولم أره صكر خطبة ختم القرآن ولا حكاها ولا كسبها قال الكوفي في الكنية العاتري في
 ترجع الهدى الشهيدان عن ابن عبد العزيز استحسن قراءة قل هو الله أحد ثلاثاً عند ختم القرآن ولم
 يستحسنه بعض المشايخ وقال القمي وأثبت هذا شيخنا استحسنه بعض أهل العراق وأئمة الأئمة فلا
 بأس به لأن مائة المؤمنين حسناً فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا
 يز يدعى مرة ويكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بجماعة لأن هذا ينقل
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضي الله عنهم وإنما قال أبو القاسم الصغار لأن أهل البلد
 يقولون عننا من الدعاء لم نعلم ولكن هذا لا يفي به لأنه لا ينبغي أن يقال للامة ما لا يفهمون ومنه في
 التبيين وفي الحاشية وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند ختمه بجماعة واستحسنه
 المتأخرون فلا يخبرون من ذلك اهـ وليس في هذا كله تعرض للنظرة ولا كسبها ولا حكاها فلا يراجع
 اهـ انتهى سندی (قول المصنف) يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة (ظاهر كلامه استأخري
 الستة عشر المذكورة قبلها (قول) فله يجب قضاء ما لا فساد ط قال السندی بعدما ذكره ط
 قلت والنقل لا يجب قضاء ما أفسد منه إلا إذا كان شرع فيه قصد الشروع به صححوا قلوا أطلق المفسر وحده
 الجيب سائغاً في الجواب من جهات اهـ (قول) وفيه عن الحق امام صلى الله عليه وسلم في ثمانية امام صلى
 بالناس صلاة العديوم العطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج
 من القد وصلّى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من القدر يخرج وان كان ذلك في عبد الله صلى الله عليه وسلم بعد
 الزوال وقد نبح الناس بازديع من ذبح ويخرج من القد وصلّى وكذا اذا علم في اليوم الثاني صلى بالناس
 حالم تزل الشمس فان زالت الشمس يخرج من القد وصلّى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث
 لا يصلّى بعد وان علم يوم العطر قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم من ذبح بعد
 العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس اهـ (قول المصنف) يجوز تأخيرها إلى ثالث أيام النحر قال ط ثم ان
 صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في أي يوم كان اهـ وبعلم هذا أيضاً عبارة الحاشية المتقولة (قول
 المصنف ليس بشئ) لما كان الوقوف نسباً لاهم موجود لم يردني حقيقة الشبهة بل المراد أنه مطلوب
 الاحتباب فيكون مكرها على ما في الفتح والمراد أنه ليس بشئ معتبر يتعلق به الثواب فيصدق بالاحتباب
 كافي النهاية أو المراد في السنة والوجوب لائق الاحتباب لانه دعاء وتبسم فيكون مستحباً ثم ان تعليل
 الفتح للكرامة بما ذكره يفيد الكراهة ولو كان الاجتماع بدون كشف الرأس كالاجتماع على احياء
 النبي فانه مكره وكراهة لا تقدم لانه لم ينقل (قول) لعنه المراد من قول النهاية الخ عبارة النهاية لا تنقد
 الاحتباب بل في الكراهة وهي تقتضي الإباحة والاحتباب وفعل ابن عباس لا يصلح دليلاً للاحتباب
 لانه مذهب صحابي لا تقويه الحجة أو انه ليس فيه تشبه ولا كراهة بما ذكر (قول) يستأنز التشبه
 المراد التشبه أصل الفعل أي صورة المشابهة بلا قصد وقد قدم الشارح في مكرهات الصلوات التشبه
 بأهل الكتاب لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما خصه به التشبه (قول الشارح) بلا وقوف أي
 بلا تشبه بأحوال الواقفين والافقي موقف عرفة لا يراد بالوقوف الوقوف على القدم بل يحصل بأي
 كيفية من الكسبات اهـ سندی (قول) على القول بأن كلها أيام التشريق الخ لا اختلاف للمذكور
 ولا اختلاف في المراد بالذبح فيها حتى قيل ان التشريق كانوا يذكرون فيها أيامهم يتفخرون بهم
 فأمر المسلمون بتغيير ذلك بالاستغفال بذكره تعالى لم تكن إلا ثبات نصافي تكبير التشريق فلذا كانتا

دليلاً على الوجوب لا الاقتراض اه من السندی (قوله خلاف السنة) لكن أخرجه ابن التذرنان
ابن عمر كان يكره لانا وراء الصلوات يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له المثلث له الحمد وهو على كل
شيء قدير وذكر السنن بل على من يجمع الروايات أنه يزيد ان شاء الله أكبر كبير الخ وتعقبه أبو السعود
بأنه اختراع في الدين وهو لا يجوز واحتج بحديث عافى الكافي عن أن الاختراع في الدين لا يجوز وفيه نظر اه
سندی (قوله فقولوه وقد ينابذ مع عظيم) فان المتبادر من الآية المتعارفين اسحق والمقدي بالفتح اه
ط (قوله لعدم فائدته حيث شذ) وفيه أنه ما للنافع أن يكون اسحق هو الذي بعد شروجه يعقوب من
صلبوا لا يتلا محاصل اه ط وهذا ما أشد الحسنى زده (قوله والتظاهر أن صلاة القرويين في المصر
كذلك) خلافا لما استظهره المرجع من الوجوب وقال هو مقتضى استدلالهم بأنه لا تكبير الا في المصر
وما في الجتي أنها تلتزم الرجال المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة اعتباراً بالجمعة والعيدن اه
وهذا الجماعه مستحبة فقطهه الوجوب اه نقه السندی (قوله فاذا صلى المريض) عبارة
الفتناني فاذا صلى المريض (قوله لان صوتها عورة) ليس بعورة على الجميع والافسدت صلاتها
بالجهور ولا قال به اه سندی (قوله لانها فيما اذا كان الامام الخ) فحينئذ يجب التكبير بالتبعية
ولا يسقط بها (قوله أو على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه الخ) عبارة العرو وهو منى على أن الخ
بالواو ولا يسقط ما في الفتح الا على ما رأيت في نسخة العرو من الواو (قوله التظاهر أن المراد بالوجوب
الثبوت الخ) قال السندی عند قوله لان المسلمين وأروءه تظاهروا ذلك صنع العصابة ومن بعدهم الى
أعصارنا نقول السيد أحمد ولم يكن في عهد العصابة ولا كانت سنة لانهم لا يتقدمون من أنفسهم
خلاف تظاهر عبارة الترح وقال عقب قوله فوجب اتباعهم تظاهروا أنه يدوجب الوجوب المصطلح عليه
لا بمعنى الثبوت الحاصل بالا باحة المستفاد من قوله أولاً لا بأس اه (قوله جلالة قدرنا في يوسف عند
الامام) حيث قدمه عليه حين تعرض فيه الخير وعظمه بذلك حتى يعظمه الناس

باب الكسوف

(قوله فيه رد على ما في السراج من جعله ترحيماً) أجاب عنه في التبر بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة
على أنها شرائط في تحصيل السنة أي في تحصيل كمالها وهو وجه اه سندی

باب الاستسقاء

(قوله ونشر الفاتحة في الامداد) عبارته باختصار غشاً أي مطراً مغشاً أي منقذاً من الشدة هنياً أي
لا ينقصه شيء أو ينجي الحيوان من غير ضرر مراداً أي محموداً للعاقبة والهنى النافع تظاهراً والمرى النافع
بأننا من بعضهم إليه وبالنسبة أي تبايناً لربع وهو الزاد من الراعة وهي الحصب ويجوز فتح الميم
هنياً أي ذاب ربع أي غناه أو بالوجه من أربع البعير كل أربع أو الفوقية من رعت الماشية
أ كتبت ما شئت غداً أي كثير الماء والخير وأقطره كبار مجلداً أي سائر الاقلام لعمومه والارض صحا
أي شدد بالوقع بالارض من ساح جرى لطفاً أي يطبق الارض حتى يهبط اه (قوله لكن منعه في
الفتح باحتمال الخ) لا يظهر التعلل الا اذا كان مراد المراد من الخروج وحدهم خوارجهم في أيام

مخضوضعة بهم لافى ناحية والمسلون فى ناحية (قوله أى يقدمونهم الخ) قال السندى معنى الاستسقاء
 هم آخرهم مع المسنسين ويقدمونهم بين يدى القوم كالشافعين وهذا هو الأقرب ويحتمل أن يقولوا
 ربنا توسلنا اليك بشوختنا وأطفأنا نيراننا فأتيناك (قوله اللهم على الآكام) الآكام جمع أكمة
 بضمين جمع أكمة ككتاب جمع أكمة بفتحين جمع أكمة وهى دون الجبل وفوق الريبة والطراب جمع
 طرب وهى الر والى والجبال الصغار

(باب صلاة الخوف)

(قوله) الذى يظهر أن الخوف سبب لهذه الصلاة) الظاهر أنه لا يخالف حاق الشرب بلادة فإن مراده
 بأصل الصلاة هو صلاة الخوف المعلومة ولا شك أن سبب الشر وعية الخوف شرط لکیفيتها
 المضمومة بعد الشر وعية حضور العدو المستلزم للخوف غالباً (قوله مراده بهما التقلان بين الخ)
 فإن عبارة العيني تفيد أن من اشترط قرب خروج الوقت هو المشرط لانتهاء الحرب وإن هذا قول
 البعض فتفيد ضعف ما في جمع الأنهر (قوله فمستأني) عبارته ويفسدها لكوب فيها إذا ابتداء
 على الأرض اهـ (قوله وفى كونه من العمل القليل نظر) قال السندى من رأى أنه حال صلاة الخوف
 يجوز أنه فى الصلاة فلم يكن عملاً كثيراً بخلاف ما لو كان فى غير صلاة الخوف حتى لو روى انسان يجزى
 بده تفيد صلاته بكلمة اهـ (قوله ولذا أوردناه بما يفسره) فى القاموس رجل سالف ذؤيب وسيفى
 صاحبه اهـ وهو لا يستلزم الضرب ولا يطلق المائى الأعلى الذئب والأفيقال له واقف اهـ فهذا
 سقط اعتراض ط ويكون قوله وهو يشرب تفصيلاً (قوله فتصلى كل طائفة فى مكانها تأمل)
 يتأمل فى وجه صحة صلاة من يراه العدو إذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع صحة الاقتداء والظاهر أنه
 معنى إليه تصحيح الصلاة ولا تفيد صلاته لأنه لا اصلاح

(باب صلاة الجنائز)

(قوله كما يفيد قول القاموس الخ) فيه تأمل بل عبارة القاموس تفيد أن كلام الميت والسر رفيه
 الغنى والكسرى (قوله لينظر وجهه) قال ط زجراله ومثله يقال فبين أن يدق له لحداً أو قصاص
 (قوله وهذا الترجمة ليس بشئ الخ) الظاهر ما فى الحلوانى وليس قصده ترجيح المثلة بدليها بل بيان
 أن عدم الوضوء أتمها ولا يفقد شرطه وهو كون الميت بحيث يصل ولم يكن قصده بيان وجه اشتراط هذا
 الشرط الذى سلب شرطه تأمل (قوله إن أم عطية تغسل بالسدر مرتين الخ) عبارة الغفر وأخرج
 أبو داود عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الفضل عن أم عطية بغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء
 والكافور اهـ (قوله ولا يظهر من جهة المعنى والأعراب الخ) فى أى السعد لا بالمهمة لأنه ومهراته
 بغسل حتى يصل الماء إلى ما بين الكتف من الجنب لالجنب المتصل بالكتف كذا فى المعراج وجوز العيني
 الوجهين وفى الشافعى تظهر من جهة المستاعة لأن تحت طرف لازم الاضافة فلا يجوز دخول آل عليه
 سوى اهـ بل هو ظاهر من جهة المعنى وذلك أن الذى وليه التمت هو الجانب الأيسر وهذا على أن
 التمت بالرفع فاعل باعتبار مراعاة الابتداء من جهة المعلق والى التمت بالنصب هو الجانب الأيسر

باعتبار مراعاة الابتداء من السفلى وقال المقدسي اذا وصل الماء الى ما بين الثعبان والمهمل وهو السرب
 يستلزم وصوله الى الجانب المتصل به فمافي المال سواء اه **(قوله)** ويدل على الخصوصية ايضا الحديث
 الذي ذكره الشارح (الح) فيه ان هذا الحديث عامه ولغيره فلم يكن فيه ما يدل على هذه الخصوصية
(قوله) به يظهر التفرع عازاده الشارح ظاهره انه على تفسير الشارح لا يظهر التفرع مع انه
 ظاهر على ان المراد بالرجوع ما قبل السابقة على زمن الموت تأمل **(قوله)** وفيه ان اخذ الاجرة على
 الطاعة لا يجوز (الح) الذي يظهر ان كلام المصنف مبني على ما قاله المتأخرون من جواز اخذ الاجرة على
 القرب عند الضرورة الا ان هذا عند عدم التعيين فانها اذا تعينت صارت فرعا عن اعمها كاداء الصلوات
 وعلى هذا يكون قولهم بالجواز مقيد بعدم التعيين تأمل وكلامهم عام في مواضع الضرورة وشامل لما هنا
(قوله) والامامة ونحوها مما فيه ضرورة **(قوله)** كصرحه القهستاني عبارة فلو كانت على امر
 مباح تعليم الكتاب والعلوم والعبادة والتعبير كانت بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان العلم
 او الامام او الحق واحدا فانها لا تصح بالاجماع كما في الكرماني اه **(قوله)** ولا يجوز الاستطراد على غسل
 الميت غسل القبائل به نظرا لوجود التبرع عادة بالغسل بخلاف الحمل والدفن **(قوله)** أي في الصلاة
 قصد هذا التفسير وما قال ط بقوله فان كان الا كتر مسلمين يغسلون الخ فان اعتبارا لا كثرة
 اعتبار اى شرط الصلاة بدون خلاف لا لغسل فانه يجب مع الاستواء فعلى هذا يكون محل ارد قوله غسلا
 لا قوله واختلف في الصلاة عليهم اذ لا دخل له فيه الا ان يقال حكاية الخلاف في الصلاة والدفن تسع
 بالاتفاق على الغسل كما ظهر لكن قد يقال ان قصده باعتبار الاكثر الاحتراز عن مراعاة الاول فقط
 لا المساوي بدليل ذكر حكمه مستغلا فصيح تفسير ط تأمل لكن مانقله عن الحلية يفيد ان اعتبار
 الاكثرية اعمها في الصلاة لا في الغسل فانهم يغسلون ولو الكفار اكثر **(قوله)** قال في الفتح الصغير
 والصغيرة (الح) تقدم الشارح في شروط الصلاة عن السراج مانصه لاعورة الصغير جدا ثم ما دام يشته
 فقبل ودر ثم نطق الى عشرين ثم كبائع اه تأمل **(قوله)** وقدر في الاصل اى الصغير كأي الخ
(قوله) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء الخ في السراج واذا غسل الميت وكفن وقد بقي منه عضو لم يصبه
 الماء فانه يغسل ذلك الموضع الذي بقي وينفض الكفن ثم يكفن ويصلى عليه وان بقي اصبع او نحوها
 لا ينفض الكفن عندهما وقال محمد بنفض ويغسل ذلك الموضع وان علم ذلك قبل التكفين يغسل
 بالاجماع هذا اذا غلبت الصلاة عليه فان صلى عليه قبل الغسل او بقي منه عضو كامل فانه يغسل
 وتعاد الصلاة عليه وكذا اذا ذكر وانما بعد ما وضع في القبر وسوى عليه القبر قبل ان يهال عليه التراب
 واذا اهل عليه التراب وبلغ التراب الحنك ينشئ وسقط الغسل وعادت الصلاة الى الجواز كذا في
 اتخذي اه سندی وذكر ايضا عند قول المصنف وشروطها اسلام الميت مانصه قال في شرح الجمع
 واذا غلب بعد التكفين ان أقل من عضو الميت يغسل امر محمد بنزع الكفن وغسل ذلك الموضع خلافا لهما
 له ان الغسل لم يتم كالوتر عسوا ولهما ان قليلا من العضو قد يتسارع اليه الحفاة فيجتمعا له اصبغ به
 الماء ثم تحف فلا ينزع بالنسب بخلاف العضو الكامل لا تنفاه الاحتمال فيه اه **(قوله)** منقطع
 يظهر لو كانت عبارة غي صريحة بكرة الزيادة على الثلاث والمتادون الاستثناء انه صرح ان لا بكرة
 الزيادة على الثلاث ولعل وجه عدم الكراهة فيما اوصى اتم التمتع الكراهة لقول مالك بالانصباب
 انفسا لى حال والتسع للتسعة ثم رأيت في البناءة تفصلا عن التسمية لو اوصى ان يكفن الرجل زائدة على

الثلاثة إلى خمسة أو أبعد مثل كفن النساء فلا يكره ولا بأس به اهـ (قوله) نعم يصح على ما قاله السيد (الخ)
 أي ما قاله في البحر بقوله ومقتضاه الخ لا الحسب أو بعبارة الأشكال فإن ما في الخلاصة ما زال مخالفا لما
 استنبطه في البحر نعم ما قاله وافق المتقول المصحح وقوله لكن قال الخ استند إلى ما نقله أولا وجهه أن
 ما نقله عن الخصاف مقتضاه أنه يتلوه بواحد في الحالتين ومقتضى ما ذكرناه وألانه يتلوه بواحد
 لكن جعل الرمي ما ذكره الخصاف دليل على تكفيته بكفن الكفاية وبعبارة قال الفقيه أبو جعفر ليس
 له من ذلك بل يكفن بكفن الكفاية وبغضى الباقي الذين يشاء على مسئلة ذكرها في أدب القاضي إذا
 كان لحدوث ثياب حصة الخ كأنه في حاشية البحر وحديثه القصد بالاستدراك بقوله ما نقله أولا
 لا المخالفة إذ ليس فيه ما سألناه والقصد بالتوب ما يكفيه لا الفرد (قوله) أن المراهقة حقه غير المراهقة
 (قوله) ومقتضى اعتبار الكفن بالثغفة أنه لو كان له الخ) ما قاله وجبه لكن المتقول ما ذكره المصنف
 والشارح وذكر في فتاوى فاضلان ما نت المراد أثر كذا بابا أو شافكة ناعلم بما على قدر موارد بينهما
 اهـ (قوله) ومقتضاه أنه لو عسر الخ) أي على هذه الرواية الأخيرة لا على ما قبله إلا لافقه عن التقيد
 بيسار وليس المراد الاتفاق على الثلاث الروايات بسبب حمل المطلق منها على التقيد بقيد اليسر ولو كان
 هذا مرادهم ما صح ما اختار في الحرص الوجوب على الزوج ولو عسر أتا ممل (قوله) المصنف فرض
 كفاية ثم في السندى ثم أنه قيل كون صلاة الجنائز فرض كفاية مقيد بما إذا لم يكن الناس حاضرين
 في مجلس الجنائز لأنه ذكر في فتاوى فاضلان ونظير الدين والمستصفي قال السيد الإمام ناصر الدين
 وأذا لم يكن الناس حاضرين في مجلس الجنائز ولم يعاينوها فالصلاة عليها فرض كفاية وأما عند
 حضورهم وشاهدتهم فالصلاة واجبة على كل واحد من الناس بأداء نفسه لا بما يشهد فرض عين
 ولا خلاف فيه أصلا كذا رأيت بخط بعض الفضلاء ونقله السلاعي قاضي عن فتاوى أبي المعالي
 وهكذا وجدته به أسس المنع وقد طالعنا في مختار الفتاوى ومائة الروايات وغيرهما من المعبران
 المتعددة فلم نجد أحدا ذكر أنها تصير فرض عين على الحاضرين فلتراجع المسئلة وقوله صلى الله
 عليه وسلم صلوا على صاحبكم مع حضوره دليل على عدم افتراضها على كل حاضر اهـ لكن الأولى مراجعة
 الكتب التي نسب لها القول بالافتراض عند الحضور وقد راجعت فتاوى فاضلان فلم أجدها المسئلة
 فيها (قوله) الشارح وسفر العورة شرط الخ) فظاهره أن الميت لو لم يوجد جسد له سائر الكيفية حتى الحشيش
 ومائة كله لا تصح الصلاة عليه راجع اهـ سندي (قوله) المناسب ذكر قوله هو أو أكثره
 بعد قوله حضور الخ) فيه أن الشرط حضوره هو أو أكثره وكونه هو أو أكثره أمام المصلّي وتخصيص
 ذكره عقب أحد هذا بالنسب بل هو جاز فمهما تم شرطه كونه هو أو أكثره أمام المصلّي ليس فيه
 تعرض لاشتراط المحاذاة لا الثبات لا نقيا بل هي شرطه وكونه احترازا عن كونه خلفه لا يتنج ما قاله
 أنه المناسب والإيهام السد كونه محقق لو ذكره عقب قوله حضوره (قوله) فعمل أن المراد بهما أحدا
 لا يفرق من تفسير التمام إذ كان أن يكون المراد بهما أحدا (قوله) ليس بخطاطقا بل إذا لم يكن
 البقاء بصيرتها فبما يجب المتابعة فيه (قوله) الشارح وقد قالوا إحسان الصلة لا بوجه
 هذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم يتنفع المرء بعلم ولده بعلمه وكونه لواله ما جرت من غير
 أن ينقص من أجر الوالد اهـ سندي (قوله) والأهزة جزء من الميت لا بدنها) سيأتي قيل قوله
 وداعي الترتيب عن البدائع أن السنن قيام الأمام بمحذات الميت ومقتضى الخلاف أن المحذات ليست

بشرط **(قوله)** أي بان كل من قبل الصلاة (الح) المتأخر من قول المجتبى في محل الخ أن يقصر بأن يكون في مكان يصح فيه الاقتداء فيأتي حينئذ أن يجعل باستعداده بغيره المشار إليه **(قوله)** المسائق فيمالي كبر الأربع (الح) ماسبقاً من الفرع المذكور وهو حاضر وقت التصر عه فهو داخل في عموم كلام المصنف فلا يصح دليلاً على أن التصر عه غير قيد تأمل **(قوله)** بل زاد في غاية البيان بعد ذلك (الح) عبارته بعد ذكر رواية الحسن فيما إذا كبر الإمام أربعا وكان الرجل حاضراً وعن أبي يوسف أنه يدخل معه لأن المسبوق على أصله يتقدم بتكبيره فإذا كبر والإمام بعد لم يسلم شاركه فقصى ما فاتته اه تأمل **(قوله)** فينبغي أن يكون كسيلة المسبوق أي أنه تقوته الصلاة إذا كبر الإمام الرابعة وهو حاضر كأنه حاضر بعد ما كبرها الإمام فأتتها تقوته عندهما وحينئذ فلا فرق بين الحاضر والغائب البقي حاضر بعد الرابعة وعليه فقول المحيط والرجل حاضر ليس بقيد احترازاً عن الغائب لأن الفرق بينهما لا في التكبير الأول فان من كان حاضراً وقتها لا يكون مسبوقاً إذا كبر الثانية مع الإمام أما إذا لم يكبرها معه فإنه يكون مسبوقاً بالأولى وحاضراً في الثانية فيتابعه فيها ويقضى الأولى كإدله عليه كلام الواقعات هذا حاصل كلامه وفيه نظر لأن الظاهر أن من حضر تكبير الإمام له أن يكبر بلا انتظار إلى تكبير الإمام بعد سواه كان ذلك في التكبير الأولى وأغيرها فلو كبر الإمام الأولى ثم حضر رجل وكبر الإمام الثانية والرجل حاضر كان مدر كالهذه التكبير الثانية أنه أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوقاً واحدة يقضيها بعد سلام الإمام فكذلك إذا كبر الإمام اثنين وأولاً وهو حاضر يكون مدر كالأخرى فأكبرها ومسبوقاً عليها فيقضئها وكذا إذا كبر الإمام الأربع وهو حاضر يكون مدر كالأربعة فيكبرها ويقضى الثلاث لأنه قالت محلها فيكون مسبوقاً بالاربعة من ذلك كونه مسبوقاً بالاربعة أيضاً لأن محلها ما لم يسلم الإمام وكلام الواقعات مشير إلى ما ذكرنا وحينئذ فالفرق ظاهر بين الحاضر والمسبوق لأن المسبوق بالاربعة بأن حضر بعد الرابعة لا يمكنه التكبير عندهما لانه لا يمكنه ذلك إلا إذا كبر الإمام ولم يبق إلا ما لم تكبر لمتابعه فيه فتقوته الصلاة فتأمل اه من حاشيته على البصر **(قوله)** وأجاب ط بحمل أمير البلد (الح) عبارة للسندی وفيه اه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان الآن يحمل على أن أمير البلد هو المولى من نائب السلطان اه **(قوله)** هذا تقدم في الجمعة تقديم الشرط على القاضى وما هنا خلافه (الح) قد يقال في الفرق بين الجمعة وما هنا بان الجمعة والعيد كانا من الشعائر الإسلامية والأمر العامة تلبي تقويض أمرهما للشرطى الذى قوض له أمور العامة فكان مقسداً على القاضى فهم باختلاف صلاة الجنازة فانها لما لم تكن الجمعة فيها من الشعائر لم تكن من المشاهد العامة تلبي تقويض أمرها للقاضى وتقدم عليه والعاد تجار يتقويض الأمور العامة له لا للقاضى والتقويض له انما هو بعد القاضى خصوصاً مع تعدد الجنازة في غالب الأوقات مع قيام الشرطى بالأمور العامة فلذا كان مؤثراً عن القاضى تأمل **(قوله)** فالنسب قول الفتح ثم خلفه (الح) عبارة المطلقة الأولى ان حضر ثم امام العصر وهو سلطان ثم القاضى ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالى ثم خلفه القاضى اه ثم قال يعنى بالوالى المتولى وهو الذى يقال له في هذا الزمن النائب اه على أن ما في الفتح ليس مفيد المقالة **(قوله)** قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه (الح) التناظر أن بحث الحلوى متجه سواء كان عدم رضاه به لوجه صحيح أو لعدم وجوده لثبته وهو رضاه بالصلاة خلفه في حياته **(قوله)** من تقديم الراتب

على امام الحى) الظاهر أنه هو الامام الرابع هنا فان الراتب هو المرتب في الامامة ولم يتقدم الراتب
 مقدم على امام الحى بل الذى تقدم الراتب مقدم على الاعلم تأمل ثم رأيت عبارة التبر وهى
 لا تصح مخالفة امام الحى للراتب ونصها مقتضى ما سبق في الامامة فتقدم على امام الحى وذلك أن
 تقدم امام الحى كالأعلم مندوب فقط وقدم الراتب مقدم عليه هناك فكذلك اذا لفرق يظهر
 (قوله) فلو كان الاصغر شقيقا لا يناسب التفريق المذكور (قوله) والتفصيل لما فيه من المس والنظر
 المذمورين لا يراعى فيه الحى) ظاهر امتناع النظر عليه وآله لا يكتفى المثل الحكى له مع أنه تقدم حله لزوج
 بعدموت زوجته تأمل وقدم أن لعل وجهه أن النظر أخف من المس لثقل شبه الاختلاف اهـ (قوله)
 أن تعليل تقدم امام الحى بما مر (الح) قد يقال أنه باختياره بالصلاة خلفه في حياته ثبت له ولاية
 الصلاة عليه بعد وفاته فلا يحتاج إبطال ما ثبت له توصية لغيره بالصلاة لتبقى تعلق حق امام الحى (قوله)
 أقول وفى كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث (الح) ما قاله مسلف منع ثبوت الحق له ابتداء يظهر
 أنه لا مانع من صحة اذنه لتسره للعلة التي ذكرت في تقديم السلطان من الاعانة لم يقدم لانه لم يقدم
 مأذونه ولم يصح الاذن منه يكون فيه ازدراء وعدم تعظيم له بسبب عدم تنفيذ امره تأمل (قوله) لكن
 بتعيين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور) كذلك يتعين المعنى الاول يقطع النظر عنه
 لقوله فيها التعمير جوع ضميره للصلاة تأمل (قوله) فالخلاف عند حضوره كما تفيد عبارة المراجع الآتية
 وان كانت عبارة هنا لا تفيد (قوله) هذا ما ظهر لي فتأمل) فيها قاله تأمل وذلك أن على ما قرره
 الصلاة الاولى ناقصة والثانية مكتملة بحيث كانت ناقصة ومن صدرت منه يحتاج لتكميل صلاته
 ورفع الاثم يكون له حق الاعادة أيضا لذلك مع أن المنقول أنه ليس له ذلك وكيف يجوز لولى الذي يباشر
 المعصية الاعادة لتكميل ولم يجوزها لمن يباشرها (قوله) والذي يؤيده في المجتبى هكذا ثم اذا دفن (الح)
 ما وجد فيه ليس فيه تنصص على أن هذه الصلاة كعدم الصلاة أصلا الوهم خلاف المراد (قول الشارح
 وأهمل عليه التراب) غل أولا (قول الشارح) ضمير عذرا متحسنا) وجهه أنها وان كانت دعاء
 والقباس فيها الجواز إلا أنها لما كانت صلاة من وجه اشتراط العذر (قوله) أى المسجد الجامع
 ومصد المحلة) في حاشية المسكى وأما المسجد الحرام فستنى لانه بنى المكتوبة وغيرها من الصلوات
 كذا في شرح الثعالبى (قوله) ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء (الح) الظاهر أن قصد
 الوافين عدم بناء المساجد للدعاء والذكر المكفين بالكيفية الخاصة ولا يلزم من كون مطلق الدعاء
 جائزا لجوازها ولذا قصدوا الكراهة بما اذا لم يكن معتادا وقد مضى به السابق تأمل (قوله) وفيه
 نظر كذا في الفتح) لعله أشار إلى أنه قد يقال ان يلب الأجر من الفعل الموضوع للأجر يقتضى عدم
 العصة على ما عرفت في تقرير الاستدلال على نرضية التنية محدث انما الاعمال الخ فينبى كون
 الصلاة مفسد لها فاضلاع الكراهة فكيف يصح قوله لجواز الاباحة الآن يقال الفساد متف
 بالاجماع فلا بد من التأويل بنى الاجر الكامل وهو لا يتلزم ثبوت استحقاق العقاب أو يقال ان ذلك
 في الموضوع مجرد للأجر وهى قد وضعت أيضا لاسقاط حق الميت المسلم غلب الأجر فيها لا بد على
 أن يمين الاباحة لجواز كونها مبقطة حتى الميت من غير ثبوت أجر أو يقال ذلك انما يلزم اذا كان
 معصى الحديث سلب أجر الصلاة وهو غير لازم لجواز أن يكون معناه فلا أجر له لكونه صلى في المسجد
 فالحديث ليس أن صلاة الجنائز في المسجد ليس فيها أجر لاجل كونها فيه كفى المكتوبات فأجر أصل

الصلوة ما في وانما جاء الحديث لا فلا تلبس الأجر بواسطة ما يترهونهم ان يبقوا في المسجد فيكون الحديث مفيد الاشارة الصلاة في المسجد غير ان يكون لها فضيلة زائدة على كونها خارج المسجد وهذا الاحتمال الثالث رفع الكراهة مطلقا هكذا أفاده الشيخ أبو الحسن السندی في حاشية الفتح اه سندی **(قوله)** هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا الخ لا يظهر كون ما ذكره عذرا فانه ما يدرس مصلی الحنابلة لم يتعين فعلها في المسجد بل ان يصليها في منزل أو نحو مما لا كراهة فيه ومن حضرها في المسجد لا يصليها فيه وان لم يزل أن لا يفعلها في عمره تقديرا لما لم يزل اذا امتنع الاجانب عنها في المسجد يكون ذلك سببا في عدم اقامتها فيه **(قوله)** مفيد للصلاة قبله فلا يحسن التفصيل بعده نعم الترتيب مفيد للحاجة الا أنه لا يشد الا أصلها يقطع النظر عن كونها حادثة مستقرة فيصم التفصيل بعده لا في الحادثة المستقرة والموت يفيد مطلق الحياة وهذا الضرفه تأمل نعم عبارة الكذا أولى من حيث افادتها حكما اذا لم يستعمل بدون سبق ما يدل على الحياة فان عبارة المصنف لا تدل عليه بخلاف عبارة الكثر **(قوله)** فالواجب دية الأذن أي اذا كان خطأ ولا فقه القصاص **(قوله)** انما وجبت الدية لا القصاص الخ جري السندی على ما قاله الرضوي **(قوله)** لكن قال في الشربل لانه يمكن التوفيق الخ أي بين عبارة من قال بفصل القصر التام ومن قال بعلمه لا بين مدعى عبارة الجميع في التام من أن فيه خلافا وما قيل أنه ليس فيه خلاف تأمل **(قول الشارح)** على خلاف ظاهر الرواية يعني أن ظاهر الرواية يقتضي أنه اذا لم يستعمل ادرج في خرقه بغير غسل ودفن بالصلاة لان الفصل لاجل الصلاة ولا يصلي عليه اتفاقا فلا يفسل أيضا هو قول محمد بن أحمد الكرخي لانه كالجزء مما لم يستعمل ولا يصلى على الجزء وانما كان المختار قول أبي يوسف لانه لما كان نقصان وجهه وجزء من وجهه أعطى خطا من الشبهين ثم هذا الخلاف في تام الخلق أما فيما لم يتخلف فصاحب البحر جنبا الى الاول وغيره الى الثاني اه من السندی **(قول الشارح)** لا يصلى عليه أي ولا يفسل لانه كالكافر سندی **(قوله)** وهذا يفيد تعيين المسئلة الخ أي تفصيل قولهم انه يكون مسلما بأحد أمرين الاحراز يدارنا أو بتلك السائلة بالقصة ونحوها بما اذا لم يسل أحد أو به فانه يكون مسلما بجملة بدون توقف على شيء آخر **(قوله)** أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس الخ ما في ضياء الحلو لم يؤيد كلام البحر ونقله كافي السندی السبي الأسرى أي المصوبون من بلدة الى أخرى اه وأيضا قد ذكر صاحب الصرمان عبارة الضياء وليس في عبارة القاموس ما يدل على اشتراط النقل في السبي ولا عنه تأمل **(قوله)** لان تأثير التبعية للآل الخ في البحر واختلف فيما بعد تبعية الولادة فالذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط عند عدم أحد الاوين يكون تبعا لصاحب اليد وعند عدم صاحب اليد يكون تبعا للدار ولهله أو فان من وقع في سهمه من الغنية في دار الحرب يصلى عليه ويجعل مسلما تبعا له وفيه نظر لان تبعية اليد عند عدم الكون في دار الاسلام متفق عليه فلا يصلي عليه من جملتها في المحيط من تقدم تبعية اليد على الدار ثم قال الواجهة ما في الهداية لما نقله في كشف الاسرار انه لو سر قذافي صيدا أو أخرجه الى دار الاسلام ومات السبي فانه يصلى عليه ويصير مسلما بتبعية الدار ولا يعتبر الأخذ في وجب تخلصه من يده اه ولم يخل فيه خلافا وهي وارد على ما في المحيط فان مقتضاه ان لا يصلى عليه بتبعية اليد على الدار الا ان تكون على اختلاف اه ويظهر ان قوله لان تأثير التبعية للآل الخ جري على ما في المحيط من تقديم تبعية اليد على الدار تأمل قال المقدسي هذه اليد يعني في مسئلة الكشف غير معتبرة لوجوب التخليص

منها فلا يتم الاستدلال اهـ **(قوله)** وعين الحامل عين الميت الخ ومن هنا ظهر أن عين الميت هو سائر النعش وسائر الميت عين النعش **(قول الشارح)** وضع أنه عليه السلام الخ فيه نظر لأن ابن الهمام قال روى ابن سعد في الطبقات بسند ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم حل الخ قال النووي في الخلاصة روى وأه الشافعي بسند ضعيف انتهى اهـ سندی **(قوله)** أي عارواه أو أودوا الخ عبارة ط أوضحت قال عاروى عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بالقيام في الجنائز ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس واللفظ لأحمد اهـ **(قوله)** باتساع الجنائز عبارة البخاري الجنائز وليس فيها زيادة قال علي الاتباع الخ **(قوله)** وينبغي لمن تبع الجنائز الخ في السند ما نصه ونقل عن السيد الطاهر الأدهل أنه قال السنة وإن كانت هنا السكوت لكن قد اعتاد الناس كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع أصواتهم بذلك وهم إن منعوا أثبت نفوسهم عن السكوت والتفكير فيقولون في كلام ذي نون ورجع وقول غيبة وإنكارا لشكر إذا أفضى إلى ما هو أعظم منكرا كان تركه أحبارنا بالأخف المقدسين كما هو القاعدة الشرعية انتهى ملخصا اهـ **(قوله)** ومقتضى المقابلة أنه يحد الخ وتصدق المقابلة أيضا على اتخاذنا وتوضعه في وسط القبر بدون شق ولا حدة وقد تنوعت هذه الصورة فيما إذا لم يكن القبر ولا الشق بالمعنى الذي قاله بأن كان لا يمكن حفر حفرة في وسط القبر **(قول الشارح)** وسن أن يفرش فيه التراب الخ الظاهر أن المراد من السنة الطريقة المعهودة بين الناس وكأنه استحسنها بعض العلماء وبعد أن تكون سنة النبي عليه الصلاة والسلام لأن أرض المدينة لا تحتاج لذلك إلا أن ثبت ذلك اهـ رجتى **(قوله)** أي لأنه لا يصلح إلا بالنار) بسند ضعيف ما يأتي من الفرق بين الآجر والماء مع محاسبة النار لكل **(قوله)** ولكن المؤمنون شهداء الله الخ يقال فيه ما قيل في الدعاء **(قوله)** ولأنه محاسبة التارك فكره أن يجعل الخ أورد الإمام جدد الدين على هذا التعليل بأن الماء يصفى بالنار ويصفى ذلك يجوز استعماله فعمل أن أمر النار لا يضر وأجاب في غاية البيان بالفرق لأن أمر النار في الآجر محسوس في المشاهدة وفي الماء ليس عشا هـ **(قول الشارح)** عدد دليلا لتحديد الخ قال الرجى له من الذين الذين وجد في جسد أراجرة الشريعة حين أعيد بعض ما منهم ما كان في خلاصة الوفاة طول الليلة أربع من ذراع في غرض ذراع اهـ سندی **(قوله)** وقبل لا يكره البناء إذا كان الميت الخ في روح البيان عند قوله تعالى أعماهم رساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش الله ففسى أو تلك أن يكونوا من المهتدين من سورة التوبة ما نصه قال الشيخ عبد القنى النابلسي في كشف النور عن أصحاب القبور ما خلاصته إن البعثة الحسنة الموافقة لمقصود الشرع تسمى سنة فبناء القباب على قبور العلماء والأولياء والصالحين ووضع السور والعمائم والكتائب على قبورهم أمر جائز إذا كان المقصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقر وأصحاب هذا القبر وكذا إيقاد القناديل والشمع عند قبور الأولياء والصالحين من باب التعظيم والاجلال أيضا للأولياء فلو قصد فيها مقصد حسن وزدوا زينة والشمع للأولياء وقد عند قبورهم تعظيم لهم ومحبة فهم جائز أيضا لا ينبغي انتهى عنه اهـ ثم رأيت المحشى ذكر في التكرهية عند قوله ولا تكرر الرتبة فتصوه عن النابلسي فراجعوه وقد أقر عليه **(قول الشارح)** ولو بالعكس الخ وما غاب الأرباب كله ينقطع الجنتين حيا وميتا تجرب اهـ سندی **(قوله)** ولنظروا وجهه وجهه كما رأته بعض الأطباء الخوف من إصابة الكبد الذي هو في الجهة اليمنى **(قوله)** لأنه راجح إلى الميت مقتضى التحليل المذكور وأفضلية الاتباع ولولم يفرق بين الخ خصوصا

مطلب في بناء القباب
قبور العلماء والأولياء الخ

مع ما ورد في فضل الاتباع **(قوله)** قال في المغرب تعزى الخ وقال الطبري أي من انتسب إلى الخاطلة أحياها سنة أهلها واتباع عبيد لهم في الشتم أو اللعن أو افتخار بما يؤمنون عن النكابة تسكيله وتاديبا والرد لتعظيمه والوقوف عليه فاذكر والله ما تعرفون من مثالب أبيه وسوابقه صريحاً لا كاذباً كي يردع عن التعرض لأعراض الناس ولا انقضاب الآباء **(قوله)** من نصب ولا نصب في القاموس نصب كفتح أعياناً ونصبه وهم نائب منصّب على النسب أو سمع نصبه لهم أنصب وفيه أيضاً الوصب بحركة المرض اه **(قوله)** في اليوم الأول والثالث عبارة البرازي والثاني **(قوله)** الشراح ويقرأ بس الخ ومن قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع الله تعالى العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة كذا في الغرائب سندي وفيه أيضاً أنه رأى بخط جده أنه وجد بخط شجته أن من كانت له حاجة فليذهب إلى قبر صالح يوم الجمعة بعد العصر فليجلس جاثياً عند رأس القبر متوجهاً للقبلة متوشحاً ويقرأ سورة الفاتحة مرة وآية الكرسي مرة والرازه مرتين والتكاثر ثلاثاً والاخلاص عشر آيات فله الحمد آخر الجانية ثلاثاً ولا يكثر تكبير العبدن ثلاثاً وهي الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله الله أكبر الله أكبر وفيه الحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أو ثلاثاً أو أكثر سبعاً بهذه الصيغة صلى الله على محمد النبي الأبي وآله كما هو أهله ويجعل ثواب ذلك لصاحب القبر ويسأل حاجته من ربه تعالى وحده ولا يقول يا صاحب القبر يا فلان اقض حاجتي أو سلمها لي من الله تعالى أو كن لي شفيعاً عند الله تعالى بل يقول يا من لا ينزل في حكمه أحد اقض حاجتي هذه وحيداً كما خلفتني وحيداً ويكرر هذه الكلمات سبعاً فإن الله يحضره روح صاحب القبر في تلك الساعة فيشفعه له ويقضى حاجته فانه من المبررات اه **(قوله)** بخلاف القبر لقوله تعالى الخ حفره لا ينفك الآيات لنفعه في الجنة ولوليعه ط **(قوله)** فقد يوفى بأن ما عزا له الامام الخ يبعد هذا التوفيق ما ذكر في الفقيهين علاء الدين الترجاني بأن لو وطئ القبور كان له السندي اذ مقتضى الاسم كراهة التبريم وهو مقتضى كثير من الأحاديث الواردة في النهي كحديث ابن ماجه مرفوعاً لأن أمسي على جراً وسيف أو أضعف نفخي برجي أحب إلي من أن أمسي على قبر مسلم نقله السندي أيضاً **(قوله)** انهوا كل من تسبيح السباب مقتضى ذلك أن في قطع السباب كراهة إلا أنها أخف اذ فيه تسبيح ولذا قال أبو السعدون كان يبالأ بالأس بقلعه **(قوله)** الشراح اذا أوصى بذلك وكذا اذا كان من عاتقه ذلك ولم يوصهم بتركه لأعراض ذلك اه سندي

باب الشهيد

(قوله) واستشكله في الفتح بأن المرتضى الخ عبارة الفتح وأما أن تظهر من الغم فقالوا إن عرف أنه من الراس بأن يكون صافياً غسل وإن عرف أنه من الجوف فيكون من جراحة فيه فلا يغسل وأنت قلت أن المرتضى من الجوف فديكون علفاً فهو سوداء بصورة الدم وقد يكون رقيقاً من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلم يلزم كونه من جراحة حاله بل هو أحد المحتملات اه وهذا قول جاف عبارة الحمص **(قوله)** وهذا يعلم أن من قتله الصوص في بيته الخ هذا إذا أدى أنهم أو بعضهم فأنابوا والأوجب القسامة على أهل الحلة والله يعلم على عواقبهم كالأجتهوا بالسيف وتفرقوا عن قتيل فإن القسامة لا تسقط عن أهل الحلة ما لم يدع الولي القتل على المتفرقين أو على بعضهم فأنادى كآث كسالة الأصوص وكان اقتيل شهيداً اه رضى اه سندي **(قوله)** وتماه في البحر عبارة به بعد قوله بعثت وفيه إضافة

أه اذام يسقط على الاداء لا يجب القضاء فان أراد اذالم يسقط للضعف مع حضور العقل فكونه يسقط به
القضاء مقول طائفة واختار وهو ظاهر كلامه في باب المرض أنه لا يسقط وان أراد لقبية العقل
فالخى عليه يقضى المزمع على صلاة يوم وليلة حتى يسقط القضاء مطلقا لعدم قدرة الاداء من الخرج
اه وقد يقال ان مراده الاول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح فربما اذا قدر
بضده اما اذا مات على حاله فلازم لعدم قدرته عليها بالاعياء (قوله) وهذا التقديم كور في شرح الزايدات
الخ اشار بالعرض لهذه الكتب لاعتماد وعدم الالتفات لما ذكره في القاية بقوله لانتم ان الحمل من
المصرع ليس راحة (قوله) أنه لا يكون مرتنا الصواب حذف لا (قوله) قلت يمكن حمل ما ذكره
الرازي الخ) هذا الحمل بعيد فان ظاهر قوله اشبهت أمور الدنيا بديل على أن الكلام في الوصية بأمر
الآخرة وأيضاً ظاهر المطلقهم الوصية بأمر الدنيا العموم ولذا قال الرجعي في الفرق بين القلة والكثرة في
غيره العقود أما الوصية بأمر الدنيا والسمع فلا فرق بين القليل والكثير كأنه عنه السندى (قوله)
الشارح وكل ذلك في الشهاد الكامل) فيه أن ما ذكره من الشروط انما هو في شهيد الدنيا اعلم من كونه
شهيد الآخرة أيضاً أولاً فلا يظهر تغيير هذه العبارة كل يقول وهذا كله في شهيد الدنيا اعلم من كونه شهيد
الآخرة أيضاً ولا تأمل

(باب الصلاة في الكعبة)

(قوله تأمل) لعله اشارة الى أن الوصية تفيد شمول صورة المواجعة كما هو ظاهر (قوله) من التقدم على
الامام عند اتحاد الجهة لم يظهر عدم صحة الاقتداء في صورة ما اذا قام للتقدم داخل الكعبة أمام الامام
وهو خارجها وجهه لتظهر للتقدم انما الجهة مختلفة فان الامام اذا استقبل باب الكعبة مثلاً يكون
مستقبلاً لجهة الباب والمقدم مستبداً لهما مستقبلاً لهما قايلاً والله سبحانه وتعالى اعلم (ر)

(كتاب الزكاة)

(قوله) وصوابه اثنين وثلاثين الخ قال الرجعي الميثم مقدم على الثاني وفهم الناس متباينة في الكتاب
العزير اه سندی (قوله) لان الزكاة طهرة الخ) واذا قلنا انها طهرة لئلا يقال حالهم ان يكونوا
خسداً لا موالهم حتى يظهر وهافتهم اكرم الخلق على الله تعالى ولا تهم لا موالهم مع الله تعالى وانما
يشهدون ما في ايديهم من ودائع الله في ايديهم يسئلونه في أو ان بذله وجموعته عن غير محله (قوله) هذا
أنسباخ) الظاهر أن المراد بالطهارة التناقية عن سمة النقص وضع النفس في الميز في المال أيضاً عن
فتنة لغو عليه الصلاة والسلام حصوا أموالكم بالزكاة وقوله ما تنقص مال في بر ولا بحر لا تمنع الزكاة
فحزوا أموالكم بالزكاة اه سندی ولعل وجه الانسية هو موافقة تفسير أهل اللغة في تفسيرهم
بالطهارة اه لكن تقدم أن الطهارة بمعنى التناقية عن الإنسان حسبة كالأشخاص ومعتوبة كالعيوب
فلم يظهر وجه الانسية (قوله) والثناء أي الزيادة الخ) في السندی لكن اشار في الفتح أن مصدره كما
الزكاة انما يلفظ زكاة الهزوز كواو يذكركم علماء الفقه في مصدره قال في التمهيد ما نقله
عنه الآية في ضياء المعجم قبل سبب زكاة المال زكاة لان المال يزكو بها أي ينمو ويكثر اه قال
ابوالحسن السندی كله أراد الزكاة المحقق لكنه ليس بوجهه أما أولاً فلأنه ذكر في الضياء هذا

(ر) هذا آخر الجزء الاول
من مجرئة المؤلف رحمه الله

الكلام بصيغة التريض قلعل وجهه ترشده هو ما ذكره المحقق من أن استعماله كوجعي يقول يستلزم استعمال الزكاة بمعنى الثياب وأما تأنيها فلأن تسليم لقوى شيئا لا يستلزم مجعته في نفس الأمر فيكون الزكاة بمعنى الثياب لا بد في إثباته من النقل الصريح فيه ولم يوجد اه **(قوله)** الآن يقال أن السلطان أو سلطان الخ) فيه أنه إذا أخذها العامل جبراً لم يوجد التلبس من المترك مع أنها سقطت عنه بمجرد الاختصاص ولو هلكت في يده لا يطلب المالك بها تأنيها ولو كان وكيلاً عنه ما سقطت بالهلاله وإذا اعتبر أنه وكيل عن الفقراء فالحاهر وكيل في الاختصاص يوجد تلبس من المترك في مسئلة الاختصاص وسبق في باب زكاة الفتن قيل قوله ولو خلط السلطان المال الخ لو أخذها الساعي جبراً لم تقع زكاة وفي مختصر الكرخي إذا أخذها الإمام كرها فوضعها موضعها أجزأ لأنه ولاية أخذ الصدقات فقام أخذها مقام دفع المالك وفي الفتنة فيه اشكال لأن النسبة فيه شرط ولم توجد اه قلت قول الكرخي فقام أخذ الخ يصلح السواب وفي الجبر المقتضى به التفصيل أن كان في الأموال الظاهرة يسقط الفرض لأن السلطان أو نائبه ولاية أخذها وإن لم يضعها موضعها لا يطلب أخذها وإن في الباطنة فلا اه وعلى هذا يدخل في التعريف زكاة السواثم إذا أخذ الإمام قائم مقام دفع المترك **(قوله)** فلا تجزئ عن الزكاة الخ) لأنه أداها واجباً وأجبراً لكن لو فرض القاضي نفقة قربة غير أصوله وفروع مثلاً في أول عمرهم ثم مضى ودفع الله الأمور بالانفاق في أول صغره وآخرة نفقة ماضية من وقت الفرض نأوا به الزكاة عند الدفع والتلبس يجوز بمعناها لأن نفقة الأقارب تسقط بعض المدة ولو بعد القضاء لوقوع الاستثناء مما مضى كإثبات النفقة اه سندی **(قوله)** أما إذا احتسب من الزكاة فيعز به هكذا المنصوص لكن إذا احتسب ما دفعه من الزكاة قلنا بالأجزاء يقال إن المنفعة لم تنقطع عن المترك من كل وجه أنفس سقطت منه النفقة المفروضة تأمل **(قوله)** خلافاً للثاني وقول المحقق لا يجوز ذلك في نسخ الشارح أقول يوجد ببعض النسخ هكذا الآن حكم عليه بنفقتهم مضرات خلافاً للثاني بزيادة **(قوله)** قلت هذا إذا كان الخ) وقيل لا خلاف بينهما في الحقيقة لأن مراد أبي يوسف الإطعام على سبيل التلبس اه سندی عن البدائع **(قوله)** الشارح لاشتراط التبة الخ) وانما ترك هذا السيد في سائر العبادات لعدم الجائز وكونه الله تعالى معلوم فلا حاجة إليه فيها بخلاف الزكاة فإن لها بمجانبة من غيرها كالمسألة فلا بد منه تدبر سندی **(قوله)** لأجل امتثال أمره تعالى فيه أن هذا كناية عن الإخلاص لالنية **(قوله)** وعن الثاني أنه يعتبر الخ) وفي الشرح لنبالة العوض اشتراط الإفاقة أول السنة لانتفاء الحول وآخرها لظاغط بالأداء اه سندی **(قوله)** وأما ما في الفهستاني من قوله فيجب الخ) فديقال إن ما في الفهستاني موافق لما قدمه من الدوسوي واليسبي من أنه لا يكلف إدادا العبادات وإذا زال العتة توجهه على الخطاب بالأداء لا لا يقضاهما مضى والظاهر أن قاضيه قد ذكر ذلك في غير فتاواه وفيها في غير هذا المجل **(قوله)** ثم كائنه شرط الوجوب الخ) الظاهر أن المراد بسقوطها بالردة والموت عدم تأني فعلها لمنه بعدهما الآن ذمته برئت عنها ولذا لو أسلم وجب عليه أداء زكاة وجبت زمن إسلامه ويجب عليه الوصية بالزكاة المتروكة في حال حياته فالمراد أنها لا تؤخذ من تركه لفقد النية ولا يتعد بقضائها حال رده لعدم جهة الرد **(قوله)** أقول ولا حاجة إلى ذلك الخ) يؤيده ما ذكره ط عن الجوى من أن المال هو السبب ومالك النصاب هو الشرط **(قوله)** أي النصاب المصطلح الخ) فيه أن السبب المال المطلق لا النصاب المعلق كما يدل على ذلك ما نقله عن البدائع وما يافى من أن النصاب

شرط **(قوله)** لاحاجة الى قوله تام وفيه نظر **(الخ)** وأيضاً كره محتاج اليه لغير ما تقدم من المقنود ونحوه **(قوله)** فهو مشكل **(الخ)** يشدع الاشكال بما قاله القهستاني في تفسيره لما لا في قوله لا يجب الاعنى حره كلف ما لا الخ أى قادر على التصرف على وجهه لا يتعلق بذلك تبعه في الدنيا ولا غيرا في العقب كافي الكرماني اه فانه بتصرفه فيه يلزمه قيمته فلا يمكن قادرا على التصرف الا بالقرعة وأيضاً لما كان مستحق الفسخ كان بمنزلة العدم وأيضاً إيجاب الزكاة تقرير للعقد والمطلوب فسخه تأمل **(قوله)** لما في السراج **(الخ)** كلام السراج فيما اذا وجد المالان ولا مانع من صرف الدين لمال الزكاة فيه عند عدم غيره ولا به باع بالدين فالأظهر ما في السندي من أن المراد بالغير ما يجب فيه الزكاة ولم يجب **(قوله)** والتقسيد بالانفصال غير لازم الظاهر أنه قيد لا بد منه لزوم زكاة المصوب المخلوط اذ لو لم يكن له غيره منفصل عنه لا يجب الزكاة لا بقدر غير المصوب ان بلغ نصيبه الا في قدر المصوب لاستثائه بالدين **(قوله)** قلت لاشك أيضاً في القول **(الخ)** لكن على القول بان الكفالة ضمنية في ذمة في الحالة لأبي الدين تكون مسئلة الكفيل خارجة عما يأتي من قوله وفارغ من حاجته الاصلية **(قوله)** وقع عن الزكاة **(الخ)** قلت ما لم يكن المدفوع له هاتمياً أو مولداً فإن كان هاتمياً كان لتصدق أن يرجع على الهاتمي ويسترد منه درهمين ونصفا يدفعه الى آخرنا بالزكاة اه سندی **(قوله)** ولزومائة مطلقاً **(الخ)** قال المقدسي وفيه بحث لانا القين اثنين النادر درهم اه قلت ومراعاة أن يكون النذر المطلق والمقيد بمد الحكم فطلبه أن تصدق في كل من الصورتين بدرهمين ونصف عند ولا يستلزم فيما تصدق لكن المسئلة لما كانت منصوبة على ما يقال ان هذه مستثنات من كلية الغاء تعيين النادر الدرهم فتأمل سندی وانظر ما نقله هنا وما ذكره الشيخ فيما يأتي من أنه اذا نوى بالتصدق بالكل نذراً أو واجباً آخر يصح ويضمن الزكاة **(قوله)** أى بأواعها **(الخ)** يسأل في القهار أن على القاضي الزامه بالتكفير دفعا للضرر بضرب أو حبس فلا يظهر التعصيم بالنسبة لكفارة الظهار اذا لم يطلب من جهة العباد وهو القاضي وقد يقال القاضي وإن طلبه بالتكفير الا أنه لا دين عليه قبل القران لعدم الحنف الذي هو الشرط وإن كان السبب موجودا وهو الحلف **(قوله)** فيكون الثمن يسألي البائع هو وإن كان ديناً عليه الا أنه محلول له فإذا كان قائماً بحال عليه الحول وعنده ما يفي به يجب عليه زكاته فأجبها عليه ليس منافاة تنزله بمنزلة الرهن تأمل ثم ان وجوبها على البائع انما هو على القول بان المستقرض عاك القرض بمجرد الاخذ لا على ما قاله أبو يوسف من أنه لا عليه بل هو باق بعد الاخذ على ملك مالكه ولا يصير ديناً الا بصرفه في شئونه **(قوله)** وهو مستحق الصرف اليها أى بالفعل وهو محمل ما قاله ابن ملاء **(قوله)** لكن يحتاج الى الفرق **(الخ)** قيد يقال في الفرقان أن ادعاء الكفارة وما عطف عليه ليس من الجوانح الأصلية بخلاف ما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً أو تقديرًا فانه أقوى ولا يلزم من كون المشغول بالثاني كالعدوم أن يكون الاول كذلك ثم يحتاج للفرق بين ما هنا وما يأتي في الحج والظهار أن يقال ان ما أسكنه من التقدير صرفه فيما يدفع عنه الهلاك تحقيقاً أو تقديرًا في وجوب الزكاة فيه اذا مال الحول عليه بدون صرفه لها فانه مختلف باختلاف الرواية **(قوله)** أى طلب التيسر الظاهر أن السنين والتأخرات تان لا يطلب **(قوله)** وظاهره أنه لا فرق **(الخ)** فان ما ذكره من العلة لا على أن الدرهم الرهن لا يجب زكاته بعد الاسترداد **(قوله)** لان البقاء أسهل مقتضى كون البقاء أسهل أن يغتفر في البقاء لا يغتفر في الابتداء فلا تظهر الاولى تأمل ومراعاة

أنه مانع من ابتدائه مع عدم سهولته فبالأولى أن يتبع من القيام سهولته **(قوله)** أي لانه إذا دفع من الغم
 واحد الخ أي وصرفناه إلى الأبل **(قوله)** إن كان من غرض المشتري الخ وكذا إذا كان غرضه بيعها
 استقلالاً لا لأنها حينئذ غرض تجارة وقوله والأفلا أي بان كانت لحفظ الدواب **(قول الشارح)** أقرعدها
 عند قوم أشار بقيد الإقرار إلى أن جهة الإقرار دون جهة البينة فلو وجد بينة شهدت له على أهل الدين بعد
 ما جحد المدون وجبت عليه كالمضامى كما أشار إليه نوح هـ سدي **(قوله)** المصادرة أن يأمره الخ أو
 المصادرة ما يأخذه السلطان بدون حق والمراد بالمغصوب ما غصبه غير السلطان وهذا يمكن استخلاصه فلم
 يكن ضميراً ما أخذ البينة وهذا أوضح مما قاله الحلبي رضى **(قوله)** لا يصح عند أبي حنيفة الخ وعند
 محمد المال على المغلس بالثبدي ليس نصاً فلا يجزى كانه عنده ولا يشترط التفليس عنده على ما قاله
 الكرخي هـ من الفتح **(قوله)** ولأن القاضى الخ مقتضى ما ذكر من التعليل لقول محمد أهو كان له
 بينة يعلم قبولها وعدل القاضى ونظره لمصومية بين يديه أن تجب الزكاة عليه عنده **(قوله)** ذكر في النهر
 أنه ينبغي جعله من البينة الخ لا يظهر جعله من البينة دلالة إذا اشترا بنية الثقة أذنع التصريح بنيتها
 لا وجود للادلة **(قوله)** قال في التتارخانية إذا وجد الأذن أو أجاز الخ المتبادر من عبارة التتارخانية
 أنها أجاز الخلط وحينئذ تكون مطلقة غير مقيدة بحال الدفع لغير ذلك أن الأجازة الإلحاقية
 كالزكاة السابقة فيما لا جازة بعد الدفع تين أنه دفع الزكاة من مالهما والظاهر أن اعتبارها هاهنا مبني
 على القول بأنها تعلق الأفعال كالأقوال لا على أنها تعلق الأقوال فقط وكان المحشى فهم أن المراد أجازة
 الزكاة تين إزم التقيد بحال الدفع لغيره وهو خلاف المتبادر على أنه لا يقال أجاز الزكاة قبل الدفع بل
 يقال أذن أو أمر ثم إن قوله لكن قد يقال الخ فيه أنه إنما أدته بالدفع من ماله لا من مطلق مال
 فالظاهر عدم بقا الأذن جهلاً بالمال بالخلط وقد كروا أن التقود تعين في الزكاة قبل القبض وبعده
 كأنه المحشى عن الأشباقي السيوط **(قوله)** فقضى الخ إذا لم يخلط أصلاً أو خلط باذن الموكفين
 ثم دفع للقراء **(قول الشارح)** إذا قال ربهما ضعه الخ هذا يخالف القاعدة أن المعرفة لا تدخل تحت
 النكرة فإن المخاطب معرفة وقد دخل تحت النكرة وهو حيث شئت **(قول الشارح)** إذا
 نوى نذر الخ انظر هذا مع ما قدمه المحشى عند قوله بخلاف دين نذر وكفاره الخ فإنه فيما سبق صحح
 النذر فيما عدا حصة الزكاة حيث قال فيما لو نذر أن تصدق بمائة من مائته ولو تصدق بكل المائة لنذر
 وقع عن الزكاة درهمان ونصف تعينه بتعيين الله تعالى فلا يبطله تعينه ولو نذر مائة مطلقة فتصدق
 بمائة منها لنذر يقع درهمان ونصف للزكاة وتصديق بثلثها لنذر **(قوله)** ولو أبرأه عن البعض
 الخ هذه المسئلة خلافية بينهما أيضاً كما يفيد ما نقله السندي عن إثنائه بعده هذه المسئلة بقوله
 ولو هب خمسة من المائتين ولم ينوئها قال أبو يوسف لا تسقط زكاة الخمسة وكذا لو هب من
 المدون مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط شيء من الزكاة في قول أبي يوسف ولو هب من
 المدون مائة وستة وتسعين سقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى الأربعة وعلى قول محمد سقط عنه
 زكاة ما هب وان هب خمسة سقط زكاة خمسة وهو عن الدرهم وان هب مائة سقطت عنه زكاة المائة
 وان هب الكل ولم ينوئها أو نوى التطوع سقط زكاة الكل هـ **(قوله)** فنصير خمسة الخ بل الصور
 ستة وذلك لأنه إذا أنقدينا فلما أن يكون من دين يسقط أو من دين لا يسقط أو من عين وكذلك
 يقال لو أدى عينا **(قوله)** ولذا أطلق الشارح الخ أي لهذا التعليل المفيد حل المسئلة الأولى

على ما إذا كان المؤدى عنه ساقطاً أطلق الخ فالمرادين لا يقبض فيها لما يفيد التعليق ولقوله بعد
 سيقبض وعبرة ط أطلقه بمعنى الدين والمال ادين لا يقبض وإلى التقييد بشيئ الشارح بقوله
 بعد وعن دين سيقبض اه (قول الشارح أى واجب على الفور) بمحتمل أن يراد به الواجب في كلام
 الشارح القرض وعليه يكون فعلها بعد وقتها قضاء (قول) وقد يقال المراد أن لا يؤخر الخ أى
 إلى مضى حتى يتم الاستدلال عنافي البدائع (قول الشارح) وهي أنه دفع حاجته لا يخفى على من
 آمن التأمل أن المعنى الذى قبل أنه يقتضى الوجوب لا يقتضيه بل وإن شئت دفع الحاجة مع دفع كل
 مكلف مستراحاً إذ بتقدير اختيار الكل للتراخي وهو بعد لا يلزم اتحاد زمان أداء جميع المكلفين
 فتأمل اه سندی عن الفتح (قول) فلو دفعه لاسرائيل الخ) القصد بقول الشارح بجنس ما فيه
 الزكاة أن وجوبها انما هو فيما إذا كان البدل من جنس ما لها فهو واحداً مع الزكاة بغير ما رضى عشرة
 أو نحوها وليس اخترازا عما لو جمعه مراً أو نحوها إذ كره ط فانها انما هي في البدل ولا توهم
 وجوبها في بدل المهر ونحوه حتى يكون لاحتراز عنه (قول) وتفسير ذلك المقيم الخ) عبارة أن الزكاة
 وتعليقه للقيم والصائم والكافر والعلاقة والساكنة حيث لا تكون مسافراً ولا مغطراً ولا جوفاً ولا مسلماً
 ولا سائمة بمجرد النسبة لأن هذه الاشياء عمل فلا تراثية ويكون مقيماً وصائماً وكافراً بالنسبة لا لها زكاة
 المحصل فيها اه تأمل (قول الشارح) وأجابه) فعقد الامارة من عقود التجارة لأن المنفعة
 فيها مال سكا (قول) يصح عندها عندنا في العبارة قلب ظاهر (قول) انه لو زرع البذر في أرضه أى
 غير الخراجية والعشيرة كان زرعاً في ضمن داره أو في أرضه المشتراة من بيت المال على ما يأتي فاته
 لاخراج عليه على ما فيه

(باب السائمة)

(قول) فيه تسبون أى تزعمون دواكم فهو من الاسامة (قول) لا تكون سائمة بغير) قد يقال هي
 وان لم تكن سائمة بالنقل الا انه لا مانع من الكسر وتكون خارجة بقيد المباح اذا جاز يناهى أن الكلا
 شامل للفصل على حسب ظاهر القاموس (قول) فلم يقده الخ) هو وان لم يقده في عبارة نقده
 بما في عبارة القرب ما يفيد التقييد فاته يشير إلى أنها لا تكون سائمة الا اذا أكلته من محله
 (قول) لعل وجهه منع شبهة لغو المباح الخ) فيه نظر فان الرعي بالكسر الكلا ولم يقيد بالمباح في
 عبارة القرب والقاموس فهو شامل لأموره فلا بد من التقييد وان كان المراد به في الحديث المباح
 (قول) فقد ألدان الزكاة الخ) المتعين في عبارة البدائع المذكورة من قوله كونه معداً للاسامة للدر
 والنسل ومن قوله اذ يحصل النسل أن الاعتبار للاسامة للدر والنسل وليس في كلامه ما يقتضى بان الزكاة
 منوطة للاسامة لاجل التوالد الشامل للسنن كما ادعى المحقق فلنعتن أن ما مشى عليه رواية أخرى وكونه
 في حد كلام واحد لا ينافي أنه مشى على غير ما جرى عليه غيره تأمل وقال السندی بعد وجوب الحلبي
 ولا يخفى أن الذكور وان أسبغت لزوجها والسنن لكن المقصود الاصل منها اما التجارة والطمع وقد
 علمت أن ما كان لتجارة ليست سائمة فتعين أن يكون التمين لاجل الطمع ولما سبب البدائع ورايتان
 كما نقله عنه في النص فالأولى جعل كلامه على اختلاف الرواية قال الرجعي وقد صرحوا بذلك
 الجبل أن في الذكور انخلص والانا انخلص ورايتان وصحوا عدم الوجوب في الذكور والوجوب

في الألف فيجعل ما هنا عليه إلى آخر ما ذكره ولو جعل المحشى العلم على ما ذكره وجعل كلام البدائع
معرضا لكفاية الاسماء للدر والنسل وأنه ساكت عن كفاية الاسماء للسنن كما فعل الزبلي لكان
أولى في دفع المعارضة أذله لا يكون كلامه فيه تعرض لعدم كفاية الاسماء للسنن وهذا على تسليم
أن المسئلة ليس فيها روايتان وقد ذكر في الصريح البدائع والمحيط أنه لا فرق بين كونها كلها انا
أو كونها كلها كورا أو بعضها كورا وبعضها انا أنا نأمل (قوله أي ترك أصحاب المتن) الخ
أي غلبت كورا وإحكام الاسماء لمباراة والجل والركوب يكون قصدهم في التبريد الاسماء لتبديد ذلك
في مثل الاسماء للدر والنسل والاسماء للسنن فيكون ما ذكره الزبلي والمحيط ملحوظا لهم تأمل (قوله
لازول به اسم السوم الخ) لأن أصحاب الاموال لا يجدون بدامن أن يعطوها أو أن البرد والتلج فيجعل
الأقل تعاللا أكثر كافي الحواشي الحقوقية اه سندی (قول الشارح لعدم المال) فيه أنها
لا تخرج عن المثل عندهما ذكر نم لو كان الوقف يحكمونه خرجت على قوله والظاهر أن الاحسن
التعليل باتهامهم للدر والنسل بل لغرضه ما نسبته ما لو أسيت للركوب نم لو وقفه لا تتنازع بدورها
ونسلمها ولم يحكم به ثم أساءه لذلك يجب الزكاة فيها على قول الامام كما هو ظاهر

(باب نصاب الأبل)

(قوله وبناه في البصر) عبارة البصر ومعرفته ذلك أن ينظر إلى الشاة الوسط كم هي من بنت الحاض الوسط
فإن كانت قيمة بنت حاض وسط خمسين فقيمة الشاة الوسط عشرة تين إن الشاة الوسط خمس بنت حاض
فوجب في المهازيل شاة فتيها قيمة خمس واحدة منها وإن كان سدسها سدس وعلى هذا قياسه وإن كان
لا يبلغ قيمة كفاية بنت حاض وسط ينظر إلى قيمة أعلاهن فيجب فيها سنن الزكاة لدر خمس أعلاهن فإن
كانت قيمة أعلاهن عشرين فخمسة أو بعة فيجب فيها شاة تساوى أو بعة دراهم وإن كانت قيمة أعلاهن
ثلاثين فخمسة ستة دراهم لأنه لا وجه لأجل الشاة الوسط لأنه لعل فتيها تبلغ قيمة واحدة من الجفاف
أو تر بعلها فيؤدي إلى الإحفاف بأرباب الاموال فأوجبنا شاة بقدرهن ليعتدل النظر من الجانبين وكذا
في العشرة منها يجب شاتان بعة درهن إلى خمس وعشرين فيجب واحدة من أفضلهن وتعام تفرعات
الجفاف في الزادات والمحيط اه وفي البصر عند قول الكثر ويؤخذ الوسط نقلا عن الفهم أن الادة
تقتضى أن لا يجب في الأخذ من الجفاف التي ليس فيها وسط اعتبارا أعلاها وأفضلها وقد منعهم خلافه
في صدقة السوائم انتهى ونحوه في القهستاني لكن ساقى أن اعتبار الوسط اتجاها فيما إذا اشتمل المال
على الأنواع الثلاثة أو اثنين وقد عقد في كل من الفرض والسراج فصلازا كذا الجفاف وكيفية
(قوله والذود) هو ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مائتين والتثنية والتسع
مؤنث ولا يكون إلا من الألف وهو واحد وجمع أو جمع أو واحد جمع أو ذود اه قاموس (قوله
التوق الحوامل) المناسب النول الف أي الحوامل حتى يناسب قوله الواحد خلفه وفي النهاية سمي به لأن
أمه جلت بعدد وهي ما مضى يقال غضضت الحامل غضا أي أخذها وجمع الولادة ولا تهلقت الحاض
من التوق والحاض أيضا التوق الحوامل واحد خلفه اه (قوله وتوقع الخلاف) أي لعدم اتفاق
الأئمة وعدم اشتراك الكتب فيما زاد على المائة والعشرين والمائة الاختلاف بينهم (قوله فيما
بعد المائة والخمسين الخ) وكذلك فيما بعد المائة والعشرين كما يضيفه قوله عندنا ولو قال توقع الاختلاف

فيما بعد المائة والعشرين لسان أوسوب **(قوله)** لأن مقتضى الاستئناف الخ لم يظهر هذا التعليل متبعا للعطف بهم دون الواو

(بابز كذا البقر) **(قول الشارح)** وعليه الفتوى بحر **(واعتد صاحب الهداية والكنز والمصنف على أنه يجب فيما زاد بحسبه ونقل ابن فرشته أن الفتوى على قوله وروى الحسن عن أبي خنيفة أنه لا يجب في الزيادة حتى يبلغ نحسين ثم فيها ستة وربع وأولت تباع وفي القاية العصم من الروايات رواية الحسن ففي المسئلة ثلاثة أقوال معصية أه سندی وحيث اختلف التصحيح لا يبعد عن ظاهر الرواية وهو ما شئ عليه المصنف**

(بابز كذا القلم) **(قوله)** علمه مقدمة على معلولها أو علمه لما يشيده ما قبله **(قوله)** جمع ضان كذا في القاموس عبارة القاموس جمع ضان وما عزاه **(قوله)** إلا أنهم يجوز بل جزع عبارة أي أنها يجوز منها لكن يختلفان من حيث أن الجذع من الضان يجزئ لأن المزع أه وهي أولى من عبارة تأمل **(قوله)** وذكر القطع الخ الظاهر أنه المراد بعبارة المصنف **(قول الشارح)** وصورته أن يموت كل الكلب الخ ومزودة أيضا في شرح الهداية بما لو اشتراها أو وهبته له هل ينقضي الحل أو لا فقل قول أبي حنيفة ومحمد لا ينقذ وعلى قول الباقرين ينقذ حتى لو حال الحل من حين ملكه يجب الزكاة أه **(قوله)** أي خص الصالحان الصغر بها الخ فعلى هذا أبو يوسف مع الإمام في أن الزكاة تنقل بالنصاب فقط ومع محمد في قصر العفو على السوائم أه أبو السعود **(قوله)** ومقتضى ما مر الخ يحمل عامر على ما إذا هلك بعض النصاب وبقي بعضه الذي ليس بنصاب وما عافيا إذا بقي بعد الهالك نصاب **(قوله)** الأصوب الإقراض إذا قرض اسم لما تمليه لتتقاضه فهو اسم للعين بعد الفعل لكن قد يقال له في الأصل مصدر فعمل الشارح أطلقه على المعنى المصدرى **(قوله)** وقسده في الفتح الخ لم يظهر وجه من وجه تفصيل الفتح إذ بدل مال المتبارة عما يكون لغيرها بنسبة كالخدمة في العبد والبس في الثوب وعند عدم النسبة يكون لها تأمل **(قوله)** الأولى إسقاط قوله الخ ما ذكره من استبدالها بغيرها في فهم حكمه من كلامه بالأولى **(قول الشارح)** ولو كله جيدا بخير الذي كتب عليه السندی بعفوه ولو كله جيدا بخير ما قصه إلا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كذا نقله الشافعية وقواعدا لا تأباه فلا يرجع أه **(قوله)** حصنها من التبر عبارة البر والبر والعشر فوضع عبارة التطهير به العشر وليس الكلام فيه فلا يتم قول البر وهذا يقتضي الخ فيبقى حيث نكذ كلام المصنف على الخ لاقه ثم تعبد بعبارة العراج إلا أنه مخالف للدليل السابق المانع من أخذ الخ لغيره والظاهر إبقاء الوسط على الخ لاقه والمراد به وسط المال المركب وهو صادق بما اشتمل على نوعين أو ثلاثة أو نوع واحد وقد يقال إن ما في التطهير به وإن كان في العشر إلا أن الزكاة تقاس عليه وقول محمد بأخذ الوسط عند اجتماع الثلاثة فيسقط بطريق المقابلة أن الإمام يقول بأخذ العشر من كل منها وأنه يؤخذ الجيد إذا كان الموجود جيدا فقط ثم استدلاله بعبارة التطهير **(قوله)** فإنه قال وأداء القيمة الخ فإن مفهومه أنه لا يجوز دفع غير القيمة مع وجود المنصوص عليه لكن معلوم أنه إذا دفع الأدنى مع الفضل أو دفع الأعلى واسترد الفضل يكون دفعا بالقيمة أيضا وبذلك عبارة الهداية وثقل أنه بعد ما ذكر نحوه عبارة المصنف قال وهذا يثبت على أن أخذ القيمة في باب الزكوات جائز عندنا وقال في البداية أي وهذا المذكور من أخذ الأعلى ورد الفضل أو أخذ الأدنى واسترد الفضل أه وبذلك أيضا قول الشارح لا تدفع القيمة **(قوله)** والفرق للإمام أن

ثمن الخ) في الصرلان الفطرة اتمتع ببيع سبب رأس ماله بلي عليه دون المالبية الا ترى أنها تحب
 عن أولاده الامرار والذين بدل المالبية والعشر اتمتع ببيع سبب أرض ناسية لا يتأخر ج فليثبت الأخذ
 حتى لو باع الأرض النسيية لا يضم منها الى ما عند منعد أي حنيقة اه والذي في الفتح واقفوا على ضم
 ثمن طعام أذى عشره ثم باعه وثن أرض معشورة وثن عبد أذى صدقة فطره ما عند منعد انفاظره وأما عنده
 فلان البديل ليس بدلا للمال الزكاة لان العشر لا يجب باعتبار المال ولهذا يجب في أرض الوقف والمكاتب
 والفطرة لا تتعلق بالمالبية ولهذا يجب عن ولده اه (قوله الاخذ ليس قيد الخ) كون الاخذ ليس
 بقيد انما يظهر في عبارة الكثر وهي ولو أخذنا لخرج والعشر وال زكاة بغاة لم يؤخذ أي لا في عبارة
 المصنف وهي قوله لاعادة الخ فانه اذا لم يأخذوا منه سنين وهو عندهم يجب عليه الاخراج بنفسه وتكون
 ذمته مشغولة فيمنه وبين الله تعالى وان كان العامل ليس له ولاية الاخذ لان الحياة بالجماعة تأمل
 (قوله وبهم من كلام الشارح اه الخ) ما ذكره الشارح عن التبنيس آخر ايقوله وفي التبنيس المعنى
 به سقوطها في الاموال الظاهرة بصدق فيها الخلاف ايضا (قوله من ان الدين لا يمنع) كذا في نصته
 الخط وسحقه حذف لا الثانية (قول الشارح وقوله ارفق) أي الفقراء اه سندی (قوله فاذا وقوله
 الخ) ويبعد ايضا ان المال اذا كان كله خبيثا تجب زكاته اذا كان له نصاب وفيه وهذا يخالف
 ما ذكره عن التبر (قوله لكن لا يغني الخ) قد يقال انه مخير في صرف الدين الذي وجب بالخط الى
 النصاب أو الى الاموال التي ملكها بالخط فاذا صرفه الى النصاب وجبت في الخطوط فلا تمنع كون
 الاموال المخطوطة مصر وقالها واذا تم تميز الاموال المصنوعة عن النصاب المملوكة له لا تجب عليه بمقدار
 المصنوع وتجب في الزائد تأمل (قوله وقال وهو قيد حسن) على هذا التقيد لا يظهر لقول التبر
 وغيره هذا اذا كان له مال الخ فائدة لا تجب عليه مع الاراء والصالح دون هذا التقيد ثم لهذا التقيد فائدة
 بالنسبة لاطلاق وجوب الزكاة في المال المخطوط بدون التقيد بما اذا كان له مال وفيه شبه كسبارة
 المصنف (قوله عن القنية والبرازية الخ) ما ذكره عن القنية والبرازية لا تدخل له في ردحوا شبه فان
 موضوع المسئلة ما اذا خطا المصنوع بما لا ما اذا كان الكل خبيثا وعبارة في حاشية البصر وقد يجاب
 عن أصل الاشكال كما افاده شيئا بان ما غصبه السلطان وخطه بما له ان كان احصاه معلوم فلا كلام
 في وجوب ضمانه لهم وعدم وجوب الزكاة عليه بقدره قبل اداء ضمانه وان كانا غير معلومين فعليه زكاة
 لانه ما ملكه بالخط وهو وان كانت ذمته مشغولة بقدره لكن هذا ليس له مطلب من جهة العبادي
 الدنيا فلا يمنع وجوب الزكاة فلتكن سدة كالمصنف ان الظلة بمنزلة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن
 سفيان يرد دفع الزكاة الى خراسان وذكر قاضيان لو اوصى بثلث ماله للفقراء دفع للسلطان الجارية سقط
 اه فتكونه فقيرا يجوز دفع الصدقة اليه بنافي وجوبها عليه ثم باق تحقيق مسئلة من له نصاب سائمة
 لا نسوي ما في درهمه ما يحل له اخذ الزكاة مع وجوبها عليه وكذلك السبيل له اخذ الزكاة مع وجوبها
 عليه في ماله الذي في يده (قوله في دفع الخ) اوضح انه تقيد بالظهيرية كافي ط وكونه دفعا
 عني الخ تعيد من العبارة مع ما ردد عليه من الاستدراك الذي ذكره (قوله اذا استبرأ الخ) تقدم ايضا ان
 الزكاة يجب اذا كان عنده ما وفيه ذمته مع ان خبثه لمزل (قوله وقومها زكاة) لان الدفع الى الساعي
 لا يزيل الملك اجم (قوله وهذا اراد الخ) أي اراد في الثانية بقوله لا يجوز في الجواز عما زوى
 التجهيل عنه لان فيه عنه وعما ملكه في الحول الثاني (قوله وقيد في الصراح) وذلك ما قاله بعد

مسئلة الخانسة المذكورة والتكلم كافي التهر وكذا لو كان له ألف درهم بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل تمام الحول ثم تم لازالة عليه في السود وكذا عكسه وكذا في الدراهم والدينار ثم قال وقد نا يكون الجنس متحد الانع فانت ترى أن هذا التقيد انما يناسب المسائل المذكورة في البحر لا المذكور هنا **(قوله ولا يصح ارجاعه الخ)** لا مانع من ارجاعه الى الصورة الثانية أيضا لعل المذكور لها وقوله بعد ان رجوع قبل الادراك ليس فيه ما يدل على ارجاع التسمية لخصوص الاولى فانه بعد وجوده قبل ادراكه بمنزلة وجود الصاب فكما يصح التجبيل لتصفية بصب تجبيل العنبر لما تخرج أرضه في هذا العام مع وجود الارزوع فيها شرطه المذكور **(قوله حتى يبرأ الخ)** في الخانية فانما بلغ الكرم وأعران كانت قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وإن كانت أقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الثمار ج وإن كان نصف الثمار ج لا يبلغ قسيرا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لأنه كان متمكنا من زراعة الارض فلا ينقص عما كان ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الجيوب كان عليه خراج الكرم اه نفعه السندی **(قوله لا مانع من التسمية الخ)** نعم لا مانع من النسبة الى القليلة لكن النسبة وقعت في كلام المصنف لأبي القليلة فالنائب جعل المنسوب اليه هو الاب وحذف ابن مراد العالم الواقع في كلام المصنف لكن بنوع قلب علم على هذه القليلة وهو مر كباضاف فيصح النسبة اليه وتكون النسبة للضاف اليه ولا يتعين أن تعلب من النسبة للضاف اليه بل هي من النسبة للقيلة تأمل **(قوله مكره قوله الخ)** يدفع التكرار بصرف ذلك الى أموال بني تغلب بقرينة السياق يعني فيعاملهم معاملة المسلمين اه سندی

(باب ذكر كمال المال)

(قوله الذهب) في السندی اعلم انما يسمى به لكونه ذاهبا بلا بقاء فقهنا في قلت وقد ذكر الابطاء استعماله أكلام مذهبهم وموجب لتفريقه وكذا ادامة النظر اليه واقدا أخبر في من أنوبه أنه ج وكان مستبلى بالمحققان فكان يخرج المشايخ المعدلة لانفاق وينظر اليها فيسكن قلبه من الحر كنه فله اعلم انما يسمى بذلك لانه مذهب لهموم اه **(قوله ولو ارعق جفد ما الخ)** أي عن خمسة ردينه **(قوله لا يلاخي الخ)** لانه يطلق على المضروب وغيره **(قوله تكرار مع قوله من ذهب الخ)** قد يقال لا تكرار ويحمل الاول على بيان النصاب فقط وانشأ على التخصيص لانه لا يعلم من الاول أن التقويم يكون من أيهما تأمل وانظر السندی فانه أبدى ما فيه الكفاية لدفع التكرار وذكر عن الرضا حتى حسن موقع قول الدرر قومه بالانفع للفقراء والذي كافي السندی ذكر في الاصل المسالك بالانذار ان شافقوما بالدراهم وان شافقوما بالدينار بلا ذكر خلاف لانه مال احتج فيه الى التقويم فيقوم بالذهب أو الفضة كقثمان المتلفات وعن أبي حنيفة أنه يقوم ما يقع التقدين للفقراء احتياط حتى اذا بلغت بالتقويم بأحد هاتين الصابا ولم تبلغ بالأخر قومه بما يبلغ نصابا وان بلغ بكل منهما نصابا يقوم بما هو أروج وان تساوى في الرواج يقضيه المسالك انتهى وكان المصنف اختار متاعه الاصل لان ما فيه هو المذهب ولعل الشارح أشار الى التوفيق اذ هو المتعين حيث أمكن فماله المصنف ليس أحسن مما في الدرر انما فيها رواية عن الامام وعلى ما فقهه الشارح لا خلاف في الرواية تأمل **(قوله أي اذا كان يبلغ الخ)** لا حاجة

لذكره لذكر الشارح له **(قوله)** مائة وستة وثلاثين كذا في التهر والذى في السراج مائتين
(قوله) قومه الخ لانه أنفع الفقهاء لان زكراً ربع وعشرين ديناراً ثلاثة أخماس دينار وقبته أكثر
من قبته خمسة دراهم **(قوله)** ثلاثة أثمان درهم لان الكسور الاربعة على الاربعه نصب وهي
الثمانية وعلى أربعة أخماس نصب وهي مائة وستون خمسة عشر وربع عشره ثلثة اثمان درهم
اذ كل خمسة وربع عشرها ثمن درهم **(قوله)** وصوله وثمن ثمن درهم انحب كل ثمن الدرهم وربع عشر
الحصة العشرة فلكن ثمن الثمن وربع عشر خمسة اثمان **(قوله)** ما يبلغ نصاباً حقه أن يقول أو
أقل ولكن عندما يتبعه الخ وقوله أولم يخلص ولكن الخ فيه انه اذا كان أثماناً لم يخلصه وبلغت القصة نصاباً
يحب أن يكتب بلا اشتراط عدمه خلوص نصاب كما يفرضه فقهاء الشارح والمفيدة أن الشرط أحد المذكورات
(قوله) لكن في الزبلي الخ الذي يفرضه كلام الشارح أن الغالب الغش يقوم كالعرض وبشرط
فنه نية التصار الا اذا تحقق أحد المذكورات في الاستثناء فانه لا يشترط لوجوب الزكوة انتهى سواء
وجدت أولاً وهذا لا ينافي ما أفاده كلام الزبلي من صحته واعتبار القصة وإن تخلص منه ما يبلغ نصاباً
بل لا يتوهم المناقاة انما في الشارح افادة اشتراط النية في مسئلة مخصوصة ولم يتعرض لني صحته فيما
غداها وما في الزبلي أفاده صحته فيما رواها وإن تخلص منها ما يبلغ نصاباً لانها شرط **(قوله)** وكذلك
الثانية التظاهر أن الحكم في المسئلة الثانية ما تامل وهو اعتبار الضم فلا يجزئ أن يضم الذهب
الى الفضة وزكها وزكها بالاكس والعكس وزكها بالاكس وبذلك ما يأتي متتابعه وفيه الذهب الى
الفضة وعكسه اه وعبرة الشيء ليس فيها بيان حكم ما إذا لم يبلغ من كل منهما النصاب في مسئلة غلبة
الذهب وكذلك عبارة الزبلي وقوله على ما يأتي وهذا اذا كانت الفضة غالبة وأما اذا كانت مغلوبة الخ انما
هو فيما اذا كانت الفضة بلغت نصاباً كما هو ظاهر سابق كلامه تأمل **(قوله)** مع غلبة الفضة الخ لا يقال
لا ساحة اليه لان موضوع المسئلة غلبة الفضة أو التساوى كما أفاده قوله أولاً بان غلبت الفضة الخ لان
القصد بيان ما دخل تحت قوله والا ففسر بغلبة الفضة أو التساوى **(قوله)** وسند كركمهما أى
من أنه اذا كان الذهب أكثر قيمة يجب زكاة الذهب والاوجب زكاة الفضة **(قوله)** في خمس صور الخ
هي بلوغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوى وبلوغ الذهب فقط مع غلبة الفضة أو التساوى
وبلوغ الفضة مع غلبتها وكل ذلك مع عدم غلبة الذهب اه وقوله أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوى
أى أنها بلغت اه وأيضاً وقوله عند غلبة الفضة أو التساوى راجع لكل ما قبله **(قوله)** إشارة اليه حيث
قال في صورة ما اذا كانت الفضة مغلوبة لاه أعز وأغلى اذ يفرض أنها اذا كانت غالبة لا يجب زكاة الفضة
الا ان تمكن أغلى قيمة **(قوله)** فليتأمل التظاهر أنه قول آخر والا فلا يظهر فرق بين الدراهم
المسكوكه وغيرها وبذلك تعليل المحيط بقوله لان كل واحد منهما يخلص بالآلة اذ هو جار في كل اه
(قوله) لان النصاب في الاول الخ في الزبلي والفرق بينهما أن التهر اذا تحضرت هلكت كلها ولسر غير
مال فانقطع الحول ثم التخلل صار له الاستحسان في الاول والثناء اذا مات لم يهلك كل المال لان شعرها
وصوفها وقرنها يخرس من أن يكون ما لا يبرطل الحول لبقاء البعض اه وهو الاول في الفرق **(قوله)**
على غير المستغرق حقه حذف لفظ غير **(قوله)** الخ لظنة يضم لثاء رضى **(قوله)** لو كان التهر
سنة أو عرض الخ بصور فيما لو باعت ثم اشتت بنية التجارة والا فلا زكاة أصلاً تأمل

باب العائس

قوله

(١) قوله أعي المضارع
والمصدر ليس في المصدر
الافع أوله وسكون ثانيه
سواء كان الفعل من باب قتل
أو ضرب كما في كتب اللغة اه
معه

(قوله بالضم فهما) أعي في المضارع والمصدر (١) والكسر صرت عشرهم مقدسي اه سدى (قوله على ان
ادعاء التصرف والنقل الخ) قد يقال ان ادعاء التصرف في العشر أولى لانه الاصل والتصرف في العاشر يعني
عليه لانه عشرة المركب والمفرد (قوله فلو كان في يته الخ) محمول على ما اذا لم ينصب ما يتم عليه
الحول وما في يته عليه ما اذا لم ياقبل منه لا يؤخذ منه شيء في النقود وأموال التجارة وان كان
له مال الزكاة في منزله لان الاخذ بطريق الحياطة وما دون النصاب لا يحتاج اليها وما في منزله غير محتاج
اليها ولومر بما عتدوا من النصاب في منزله ما يملكه اخذ منه لان الكل يحتاج اليها كذا في السراج
(قوله عمالا يفضل عنه) الا صوب حذف لا (قوله ونعمه في النهر) عبارة للنهر وان تفرق بينهما
بان البراءة مستغنى عنها فاذا اتى بها على خلاف اسم العاشر عتدت عدم ما يختلف الحد الرابع فان غاية
أمره ان ذكر الثلاثة يعني عنه فاذا ذكر صار أصلاً فربيه القلط اه (قوله لاجلهم أنه لا يصدق)
قد يقال انه لا مانع من تعلقه بما يتعلقه معنواً او يدفع الابهام عما تقدم وايضاً على جعله امالاً
لا ايهام أصلاً لما فيها وصف لصاحبها فيد في عاملها فهي حيث ذكر كالوعلق بالفعل المقدس (قوله
ووقع الثاني سياسة) عبارة الفع زكاة بدل سياسة والمفهوم من السياسة هنا كون الاخذ ينزجر
عن ارتكاب تقويت حق الامام فانه مستحق للاخذ والفقير التلأ اه سدى (قوله وكذا انما اجاز)
عبارة النهر فكذلك الفاه (قوله ثم قد يقال ان ما ذكره الخ) ملبساً في لا يدل على ما هنا فله غير يفتي
أخذنا ولا حتى يكون محاسناً وفي السدى لما كان المأخوذ جزءاً للحياطة من ادعى تسليمه لا يصدق
الابائيشه اه وقال الرجى ولو ادعى الدفع الى عاشر غير الذي مر عليه لا يصدق الابينة لان
ما يؤخذ منه عشرة الاجرة على الامان فهو كسدى قضاء من عليه فلا يقبل قوة الايهام ان قول
الشارح لعدم جواز الاخذ الخ) راجع للاقول وقوله او عهدنا بعده (قوله غيراته الخ) راجع لقوله
لا يمكن كما نفى عبارة الفع (قوله الشارح لسقوطه الخ) لانهم اذا حرزوا أموالاً في دارهم لم يملكوها
فسقوط دين عليه أولى اه رضى (قوله فكان كل منزلة لا كالحزب الاولى العكس (قوله وقد يجب
بالفرق الخ) لا يظهر هذا الفرق أيضاً فان اخذ فية القيمي كل من عتبه بلافق بين ما لا يقبل التناول
وما يقبله والظاهر في دفع الاشكال ان الرواية المذكورة في جند البقرة رواية اضافي الخنزير كما يقوله زفر
فيه وان كان التعليل المذكور بقوله وعلمه بها الخ لا يساعده (قوله ولكن لما كان الخ) القصد
بهذا الاستدلال الاعتراض عن الشارح في عدم ذكره هذا لان بادئاً عنى قوة أو بالضم الخ بل اطلق قوة
وبلغ نصاً بان الشارح اطلق البصرة ولم يقيد بها هذه الزائدة لان ظاهر المصنف انه ليس معه غيره
والشارح لا يكتف بامر متنازل الى الاجتاج الى ذكر قوله وبلغ نصاً (قوله اطلق العبارة الخ) أى
الشارح (قوله وحاصله الفرق الخ) واجاب في المتن ان ما يدفعه الشفع بدل الدار لا الخنزير (قوله
لا يستر) الظاهر لزوم العشر فيما اذا لم يملك مال حرى فما يؤخذ من ماله انما هو باعتبار الحياطة وقد
تحقق عبور المسلم على العاشر بخلاف ما لو مر على المسلم فان الظاهر عدم العشر لان ما يؤخذ من
ماله زكاة ولم يوجد المالك حتى يحتاج بها (قوله وظاهره أنه لا خلاف الخ) غاية ما يفيد ما ذكره
الزبلي أو لان الامام كان يقول بالعشر في المضاربة وكسب المأذون ثم رجع فيها على الصحيح وهذا
لا يدل على عدم الخلاف في البضاعة فلا يسلّم قوله وظاهره الخ بل اللازم اثبات الخلاف فيما كافتداه على
الجبر والعراج (قوله هذه مسئلة المأذون الخ) يصح أن يجعل قوله ولا من عبد على ما اذا لم يملك

مولاد بدون أن يكون مأذونا والظاهر أن مسألة المكاتب فيها الخلاف بل هو أولى من المأذون في
جران الخلاف لما أنه سريدا **(قوله لاجل الفقراء)** أي وليسوا عند مخالاف مالوا كانوا عنده فلا
تتافى بين مافي التبر والعناية

﴿باب الركاظ﴾

(قوله أي هو مشتق الخ) فيكون ككتاب من الكتب فهو مصدر من يدما خوذ من الجر وادريه اسم
المفعول وهذا لا يتافى اشتهاره في اللغة بعد ذلك بالمعنى الشرعى كما نقله في المغرب تأمل فعلى هذا يكون
الركاظ في أصل اللغة مصدرا واسما للعين واسم مفعول واشتهر فيها بالمعنى الشرعى **(قوله)** واحترزه
عن داره الخ لم يظهر وجه كونه احترازا عن أرضه تأمل ولعل وجه الاحتراز أن الاضافة لقبها للجماعة
تفيد أنها ليست للواحد لكن يازعم على هذا خروجه الأرض المملوكة لتخصص معن غير الواحد جميع أن فيها
الجنس على ظاهر قوله أو ملكا وعلى ما يأتيه لافرق بين أرضه وأرض غيره في جران الروايتين في وجوب
الجنس نعم مافي القهستاني يوافق ما قاله أبو السعود حيث أنخرج أرض الواحد فقط اهراء أن أرض غير فيها
الجنس **(قوله فان من ذكر الخ)** غاية ما يفيد هذا التعليل أن قول من ذكر وفي أرضه روايتان أن المراد
بالأرض الغير المملوكة وهذا لا دلالة فيه على أن الظاهر هو العبارة الثانية فإن الأولى موافقة لكثير من
الكتب أيضا **(قوله أي سواء كان الخ)** وهذا إذا قصت عنوتان فقط صلحا فليس للسلين غير
ما صلحا وعليه فإن يكن الكثير ما وقع عليه العلم أن يكون للسلين فينبغي أن يكون كالقطعة اه
سندى **(قول الشارح خلاصه في مستأمن)** والفرق بين المستأمن من أهل الحرب حيث يسترد منه
ما وجد في أرض غير مملوكة والمستأمن منا إذا وجد في أرض ليست مملوكة حيث كان له أن دار
الاسلام دار أحكام فتعتبر السيادة الحكيمة على ما وجدته ودار الحرب ليست كذلك فالعقبة فيها البلد
الحقيقية والقرض عندهما سندى عن العناية **(قوله ظاهره أنه لا شيء الخ)** ليس في كلامه ما يدل على
هذا الظاهر بل كلامه صريح في أن الركاظ لو وجد وليس فيه ما يدل على عدم وجوب شيء لا شرأ ووجوبه
(قوله إذا لم يرقم) أي وإذا وقتا كان للستاجر وعلى هذا يحصل ما ذكره الشارح **(قول الشارح)**
فسيب له التصديق به فأفاد أنه لا رتبة لاهل الحرب لأنه ملكه ولا يجوز إعطاؤهم المال بوجه ولا نوابه في هذه
الصديقة لأنه خيبت والله لا يقبل الخيبت قال تعالى ولا يتموا الخيبت منه تنفقون ورماعر جله نواب
امتنال الامر لنواب الصدقة اه رضى كذا نقله السندى لكن ذكر الحاشى في باب البيع الفاسد عن
شرح السبى عند قول الشارح فلقد دخل بامان وأخذ مال حربى بلارضاه وأخرجه الساملكه وصح به يمكن
لا يبطئه ولا للمشتري منه ما نصفه فيكون بشرائه منه مسيئا لأنه ملكه بكسب خيبت وفي شرائه تقرير
الخيبت وبشرائه كان يؤمر به البائع من رد على الحربى لأن وجوب الرد على البائع انما كان لمرأعة
ملك الحربى ولا لاجل عند الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما في ملك البائع الذى أخرجه بخلاف
المشتري شرأ فاسدا اذا باع من غيره بيعا صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالردوان كان البائع مأمورا به لان
الموجب للرد قد زال ببيع لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على ملك المشتري وقد زال
ملكه بالبائع من غيره كذا في شرح السير الكبير للشرعى من الباب الخامس بعد المائة اه **(قوله)**
لا متاع الفسح حيث شئ وذلك لأن الموجب للفسح حق الشرع وقد تعلقت بالمبيع حق المشتري تأييا

فقد علم حقه لحاجته واستغناؤه تعالى بخلاف مسألة المستأمن فإن الموجب للغنث حق الحرب في مؤمره
 المشتري بما كان يؤمر به البالغ انتهى (قول الشارح وما في النقاية من أن ذكر الخراج) حتى هذا العبارة
 أن تذكر في شرح قول المصنف ولا يخمس ركاز وجد في دار الحرب فإن المناقاة إنما تتحقق ثمة لأن ثالث
 الصارق في صهر إدار الحرب وعبارة النقاية في الأراضي الغير المملوكة من دارهم وما الآن فاعلم آل الكلام
 إلى الأرض المملوكة سندی (قول وثالب فاعله) الأصوب حذف لفظ نائب كما هو ظاهر (قول)
 قد علمت مما مر) أي من المسئلة التي ذكرها في الوقاية والنقاية على اختلاف عبارتهما والقصد بهذا دفع
 ما قيل إن جواب الشارح تبعاً للدور اجنبي إذ كلاً منّا إنما هو في أراضهم لا أراضنا لأن حكم المنافع على
 كونه ملكاً لهم مدفوناً في أرضنا قد علم مما سبق من قوله وما عليه سمة الكفر خص وقد ذكره هذا القيل
 السندی واعتمد وقال الأولي أن يقال إن ما في النقاية والوقاية محمول على غير المستأمن من له منعة فعند
 ذلك لا منافاة بين عبارتهما اه ولعل الأولى في وجهه كره هذه المسئلة هنا وان علت مما مر التنبية على أنها
 سهو الابليل المذكور هذا بالنسبة لما ذكره الشارح نعم ما ذكره المحشى يصلح اعتذاراً عن صاحب الوقاية
 والنقاية في ذكرها مع علمهما سبق في كلامهما

(باب العشر)

(قول يجب فيما لا يؤخذ منه الخ) ما ذكره من الأوجه لا يدل على أنه زكاة إذ عدم وجوب شيء
 في الخارج من الأرض سوى العشر لا يدل على أنه زكاة لعدم وجود سببه وتسميته بالاسم العام في الحديث
 لا يقتضي تسميته بالاسم الخاص ولا يلزم من الاختلاف في القورية والراخي القول بأنه زكاة (قول)
 الشارح غير الخراج) المراد بقوله غير خراجي ما لا يؤخذ منه الخراج بالفعل وهذا صادق بالعشر
 والجليل قبل استعماله وإن كان عشر باباً بالقوة يعني أنه إذا ذرع أخذ منه العشر وبالقوة أيضاً وإن كانت
 عشرة أو خراجية بالقوة حسب ما هنا وهذا لا ينافي ما قدمه من الخاتبة من أن الجبل عشري فإن المرد أنه
 عشري لو استعمل (قول في نفي وجوب العشر الخ) لأن الكلام فيه فلا ينافي وجوب القسم إذا
 كانت أرضه خراجية خراج مقاحمة وحينئذ لا حاجة لتقسيد الرمي بالخرابية خراج مؤلف (قول)
 والظاهر أن المراد الخراجية الخ) الظاهر أن المراد الخراجية من أهل الحرب فقط لأن غير الخراجية ساحة
 لسكان المسلمين ولا تسقط الإباحة لبعضهم وقوع المعصية منه (قول وفي حكم ذلك الخ) أي من حيث
 أنهم غير مملوكة (قول الأرز) الأرز من شجر صلب قاموس وفيه أيضاً والأرز كاند وعقل وقطن
 وزر وزر وأرز ككابل وأرز كصاحب معروف اه وفي القاموس الدالية الخ) على ما في القاموس
 يقيد بالولاب الذي يجب فيه نصف العشر بدولاب تدبر بالقر كقيد به في البحر (قول قال ط ولم
 يفصلوا الخ) الذي قدمه عن الفتح عند قوله ولا شيء في مال صبي تعلي قبل زكاة المال أن عمرضى الله عنه
 هم أن يشتر عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا نؤدى ما يؤدى النهم ولكن خدمنا ما أخذ بعضهم
 بعض يعنون الصدقة فقال لا نهذه فرض المسلمين فقالوا زدنا شئ بهذا الاسم لا باسم الجزية بفعل
 وراضى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية قسموها ما شئتم اه وفي الترهنا
 هم قوم من نصارى العرب بقرب الروم أجمع الخصيلة على تضعيف العشر عليهم اه فهذا يقتضي أن
 الصلح إنما هو على تضعيف الصدقة لا على تضعيف ما يؤخذ من صلحا ولو خراجاً قلبي المراد بقول ط

مطلقا قبل انخراج وتقدم العشي أن المراد بالعشر العشر وما ينسبه ويظهر أنه المراد جمع الضمير في قوله ويجب حقه تأمل **(قوله)** ويمكن الجواب بحاق النهاية الخ انظر ما في النهاية مع ما يأتي في القبر وعن السراج فيما لو غصب العشرة ذي من أنه لا عشر على المالك لعدم حصول النفعة ولا على الغاصب لأنه لو وجب عليه لو جب الخراج وهو لا يتبدل وهو حاضر المالك ولا يصح له في ذلك ولا يجوز أن يجعل العشر على الذي قبله إلا السقوط اهـ ولعل في المسئلة روايتين **(قوله)** أي البائع الخ الظاهر أنه لا فرق بين كون البائع البائع أو المشتري اذ يلزم بالتأخير رفع العقد لا انعقاد البيع غير لازم في كل من البعيرين **(قوله)** وأصله للزبدي عبارة كان في المسألة طيفة قدعية فلم يمتد بالبيع منه اهـ **(قوله)** ويمكن بناء الثاني الخ (ظاهر في غير الخان الا اذا كانت غلته الفقراء أو يقال انها كانت معدة لتزول المسافر من بها كانت تنفعها طامة وإن كانت بعوض **(قوله)** جهشا) في مختصر الصحاح والجهش أن يضرع الإنسان لغيره ومع ذلك ير يدالك كالكاهن يضرع إلى أمه وقد نهي البكاء وفي الحديث أصابنا عشاء فنهشنا الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك الإجهاش اهـ وفي شرح القاموس جهش للشوق منها كسع ومنع اهـ **(قوله)** فخراج المقاسمة أو الخ لكونه مؤنة محضة **(قوله)** فإذا كان له أداء القية الخ) مجرد كون أداء القية ثابتا لا يمنع أخذ الامام بغير الأثرى أن الامامه الأخنجر في الشرع من أنه دفع القية كما تقدمت تأمل **(قوله)** وعند محمد على الغاصب عبارة الخالية وعند محمد بنظر إلى الخراج والنقصان فاهما كل ما كثر كان ذلك على الغاصب فان كان النقصان أكثر من الخراج فقد اراد الخراج يؤدبه الغاصب إلى السلطان بدفع الفضل إلى صاحب الأرض وإن كان الخراج أكثر بدفع الكل إلى السلطان اهـ **(قوله)** فلا عشر على المالك وعلى الغاصب العشر اجماعا **(قوله)** كأنه آجرها بالنقصان هذا قول الامام وعلى قوله ما العشر على الغاصب مطلقا وهذا إذا كان الغاصب مسلما وإذا كان ذميا فلا عشر على أحد عنده أما المالك فله عدم حصول النفعة وأما الغاصب فلا ولو وجب عليه لو جب الخراج وهو لا يتبدل وهو حاضر المالك ولا يصح له في ذلك ولا يجوز أن يوجب العشر على الذي قبله إلا السقوط وهذا إذا لم تنقص الأرض أما إذا نقصت فينبغي أن يكون العشر عليه إذا كان النقصان مثل العشر أو أكثر وعلى قول محمد يجب العشر على الغاصب وعلى قول أبي يوسف عشرين لأنه لا ضرر في ذلك لأن العشرين يبدلان إلى عشر واحد اهـ سندی عن السراج **(قوله)** كذا في النخبة) وكذلك في الخالية والظهيرية وكان الشارح تبعهم وهو مبني على القول بأنه بيع فلهما فقبل القبض باقى على ملكه مالكه فلهما الخراج وإن سلمه للمشتري فقد قبضه بغير حق فيكون بمنزلة الغاصب فيبصر فيه ما تقدم في الغاصب ولكنه يقتضى أنه لا يملك المشتري القبض إذ لو ملكه لكان الخراج عليه وأما على المقي به أنه كالرهن فينبغي أن يكون الخراج على البائع على كل حال لأنه محبوس على ملكه إلا أن زعمه المشتري بدون أنه فيكون غاصبا فيبصر فيه حكم الغاصب ويحتمل أن يكون هذا مراد الشارح سندی والظاهر أنه لو زعمه المالك البائع يكون على المقي به بمنزلة المستعير يأتى ما قيل فيه **(قوله)** وقيد بالمسلم لأنه لو استأجره هذا الخ قال السندی نقلان السراج لو أعاره من ذي فالعشر على الميعر عبد أبي حنيفة لأنه لو كان لوجب على الذي يوجب الخراج ولو وجب بسقط عن الميعر لأن الخراج لا يسقط بغيره لا يوجب ذلك أمراراه فيصا اسقاط الضرر عنه ولا يأتى لمقاطعة إلا يجب العشر على الميعر المسلم لأن إيجاب العشر على الذي غير ممكن وعند محمد يجب العشر على المستعير لأنه لا يغير بغير المالك وعند

أي يوسف عشرين الخ اه (قوله) العشر عند الامام على رب الارض مطلقا لانه ان كان الذر برب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه واما اذا كان لا فخر فلان رب الارض مؤجر ومنه ان العشر على المؤجر اه ط (قوله) وعندهما كذلك لوالبذر منه الخ لم ارجو حية هذه الرواية ولعله انه اذا كان البذر من العامل يكون كل منهما صاحب اصل صاحب الارض يارضه المنتبة بطلبهما وصاحب البذر يبدئه المنتبة والتلخارح بينهما فيصيب العشر عليهما لعدم المرجح واما اذا كان البذر من قبل رب الارض لم يكن الا خر صاحب اصل ويكون اجيرا على العمل ببعض التلخارح فيكون نظيره ما كان اجيرا على العمل بالجر من غير التلخارح فيكون منه العمل المتلخارح الذي هو سبب الانبات وان عذوه من الاكر كان تأمل (قوله) الان عشر حصته الخ) أي في مستحق ما اذا كان البذر من رب الارض أو العامل فاقضيه عبارة الجهر وفي التبع شرح الجميع وقائده ذلك سقوط الهلال اذا كان منوطا بالعين وعنده اذا كان منوطا بالقيمة والمزارعة وان كانت فاسدة عنده لكن انما فرغ بنامه على انه لو خصمه بالمكان الحكم كذا اه وفي شرح منظومة الخلافات ولو كان يجيزها أي المزارعة على كل منذهب جميع العشر على رب الارض الان في حصته يجيب في عينه وفي حصته المزارع يكون شاق في حقه انتهى (قوله) فكان ينبغي للشارح الخ) سألني البعض في المزارعة عن السامح أي أن التفصيل المذكور حسن اه بل الاظهر ان يقال بقيد الاطلاق الواقع في كذا الكتاب وقع من التفصيل المذكور في بعضها جلا لمطلق على القيد كجمله القاعدة وحيث لا اختلاف في المسئلة (قوله) ان يصرف الوديعة الى نفسه في زمانها (الظاهر انه غير قيد) (قوله) الشارح دفع الثابتة والظلم عن نفسه الى الخ) ليس المراد به ما يتبادر به بل انه لان (قوله) يكون معينا على الظلم الخ) هو وان كان كذلك يعمل لدفع الضرر عن الضعيف ولودفع عن نفسه يكون معينا على ظلم الضعيف فتركب الاخف تأمل (قوله) غير مذكور في كلامه) لكنه ما عو من قوله وهو يوجب من فالحام (قوله) الشارح وهذا يعرف ولا يعرف الخ) وثقل بالوعز فالتاس ان من قام بتوزيع المظالم المضرة به بالعدل يؤجر نصيب الناس على السخول في التوكل به انما عين العدل كذا بخلاف ما اذا لم يعرفوا ذلك اذ دينهم يتعهم من السخول بها ويرجع حاصل الكف عن مائة الظلم لعدم من يقوم به (قوله) ولولا العشر الخ) العمل للفرق ان العشر مصرفه مصرف الزكاة لانه كذا التلخارح ولا يكون الانسان مصرفا لانه نفسه بخلاف التلخارح فانه ليس زكاة ولما وضع على أرض الكافر اه محسنى من الجهاد (قوله) وهدية أهل الحرب) أي الامام والا فهو لا اخذ فقط كسأني في باب الغنم (قوله) والاظهر جعله معطوقا الخ) بل الاولى عدم تقدير العاطف لان تركه الميت الذي لا وارث له ولوديعة من الاموال الضامنة أي التي لها مستحق لكن غير معلوم

(باب المصروف)

(قوله) والاظهر ان يقول الخ) نعم على ما قاله يدخل ماذ كره الشارح لانه لا يصدق على من ملأ قدر نصيب غني نام وهو مستغرق في الحاجة انه ملأ نصيبا لئلا ياله انه يصدق ايضا على من ملأ نصيبا غنيا نام ولم يكن مشغولا بحاجته لانه ملأ نصيبا لئلا ياله فيكون داخل في التعريف مع انه ليس فقيرا هنا ولعل الاصول السلي أن يسد نصيبا غنيا عن حاجته اعليه يكون التعريف جاعلا ما ملأه بغيره لا يدخل فيه المسكين فله يصدق على من لا يملأ نصيبا أصلا لانه لم يملأ نصيبا غنيا ولو قيل المراد بملأ المال بالادنى

الغد المعتد به يكون تعرف المصنف جامعاً ما ذكره قال من عاكش شيئاً غير معتد به وذلك بان ملائد دون
 التصاب أو ضاباً بامساك ولا الاثمة مشغول بحاجة فانه لا شك أن كل ذلك في غير معتد به لقلته أو لتعلق
 الحاجة به كانه معدوم لا وجود له **(قوله في قول أكره أهل العلم)** وقال أبو يوسف في فصل نقصان
 والزائد من كتاب الخراج مانعه وفي الزكاة سهم في الرجل يكون له أب عم أو أخ وأخت
 أو أم وأبنة أو زوجة أو جد أو جدة أو عم أوعمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء يعان هذا في شرا هذا
 ويعان منه المكاتبون اهـ **(قوله لا يصح قبضه)** أي فيما إذا كوتب تبعاً **(قوله ثم قال في النهر الخ)**
 بعد قوله يوم الصغرة أضادون زيادة **(قوله البيهقي)** أي المصلحة حال المكاتب يأخذ سيده
 والغارم رب الدين وأما سبل الله فواضع وابن السبيل مندرج في سبيل الله اهـ **(قوله بل بينهم أرسخ)**
 في استحقال الخ لان في الوعاء فعمل هؤلاء معناه **(قوله وفيه نظر لما قال القتيبي الخ)** ما قاله القتيبي
 لا ينبغي أنه قبل بالمطالبة على من له دين الخ فقد قال القهستاني وقيل المصروف الدائن الذي لا تصل يده
 إلى مديونه فله الغارم كافي للخبرة اهـ **(قوله وهو ظاهر كلام الشارع الخ)** بل المتأخر من قوله ومنه
 الخ أنه من أقر الدائن السبيل لأنه ملحق به كاجرى عليه الزيلعي **(قوله وقبضه في الصراخ)** أي قيد
 رجوع المتبرع على الدائن في مسئلة التصديق لكن هذا التقيد انما يظهر على قول غير أبي يوسف
 وذلك أنه وان كان تلكا من المديون على جهة القرض الاثمة مادام باقياً به يمتنع بكون المالك باقياً به للقرض
 على قوله فله استرداد من الدائن وليس له الرجوع على المديون لعدم صيرورته ديناً عليه **(قوله أهلاً)**
 للتلئك عبارة التهرأهلاً للتلئك بعوته اهـ **(قوله على المديون)** ليس في عبارة التهرز ياد على كآرأيه
 في عدة نسخ وحيث لا يكون صاحب التهر متصرفاً في المديون على دأته لا للرجوع عليه فليس
 في كلامه سبق قلم ولعله وقع لغتياً نضضة فيها ياد على **(قوله وهو ملخص من كلام الفتح)** عبارة
 الفتح بعد قوله وحيث لم يكن المديون أهلاً للتلئك وعما قلنا بشكل استرداد المزدكي عند التصديق اذا
 وقع باهر المديون لان الدفع وقع المالك الفقير بالتلئك وقبض النائب أعنى الفقير وعدم الدين في الواضع انما
 يطل به صيرورته قابضاً لنفسه بعد القبض نيابة لا التلئك الأول لان غاية الامر أن يكون ملائك فقيراً
 على ظن أنه مديون وظهر عدمه لا يؤثر عدمه بعد وقوعه لله تعالى اهـ **(قوله قلت وفيه نظر الخ)** ما قاله فيه
 تأمل وذلك لان مراد المقدسي أن الموجود من المديون توكيل قصدي للتمسك بقضاء الدين وضعت
 للدائن قبضه النائب ضرورة الدين شملتا عين عدم الدين ظهر عدم صحة التوكيل القصدي بدفع الدين
 فيبطل التوكيل القبض الثابت ضماناً ضرورة الدين وحيث لا شك أنه يكون وكيلاً بالقبض ضماناً لا قصداً
 هذا مراد المقدسي ولا رد عليه نظير المحسني **(قوله وفيه نظر الخ)** بل الظاهر عدم الاجزاء عبر دنية المزدكي
 بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التلئك بل أخذ المال على أنه لا أثر فلم يوجد حذر كها وهو
 التلئك والتلئك لم يوصح له بها بعد الامر وقبل منه تصح **(قوله وشرط عليه شرطاً فاسداً)** بل ليس فيه
 شرط فاسد بل موضوع المسئلة أنه تصدق على الفقير ثم بعد أمره بفعل هذه الاشياء **(قوله قلت)**
 يتصور الخ وقال الرجعي ويمكن أنه أيسر بعد ذلك وحال الحول على المال ولم يفرغ العبد من السعاية
 في نصيب ابنته وقد علمت أن الاعسار ليس بشرط كإبائي في باب عتق البعس اهـ **(قوله لما ان العروض)**
 ليس نصيباً الخ مجرد كون العروض ليس نصيباً الا ما يبلغ قيمته ما تقي درهم غير مفيد تقدير التصاب من
 السواثر القبيحة أيضاً لا ظهور الفرق بينهما وأن العروض تعتبر ما ليتها إلا أعانتها والسواثر المراعى فيها

أعياها لآمالها وقال العلامة السندي ما ذكره من عدم كثر سراح الهدايا غير مسلم لانهم انفقوا على ذكر قروضهم لا تدفع الزكاة لمن نصابها من مال كان وعدوا عن قولهم القني من لا مال ماني درهم أقيمتها وإنما تعبر في السوا من لم تبلغ نصابها من حيث أعدادها كثرات من الأبل سائمة ينظر إلى قيمتها أن ساوت ماني درهم منعت صاحبها عن أخذ الزكاة لأنه يلتفت إلى القيمة مع وجود أصل النصاب من ذلك المال وقال قال الرضوي وصاحب البصر أن يقول لمن خالفه من ملك نصابا غير التقدير هل هو غني أم فقير فإن قيل فقير يقول كيف وجبت عليه الزكاة ولا زكاة إلا عن ظهر غني وإن قيل غني يقول كيف يحل لغني أخذ الزكاة اهـ فالأصل أن نظر المتأمل إلى طواها الحديث بقوى مآمال الله الشرعي لا إلى وإن التفت إلى قبول الفقهاء القني من ملك نصابها من مال كان ترجع ماله في البحر (قوله الخاف) أي الخاسا (قوله) أنه آثر علينا الأخرين لعلهما أبو جهل والوليد بن المغيرة فاهما آذاه عليه الصلاة والسلام غاية الأذى وهذا إذا كان بلفظ التنبيه وإن كانت الرواية بلفظ الجمع فالمراد ملق فاجر حصل منه الأذى تأمل (قوله) وفيه ما جرى رواية الخ بناء على حل النافذة لهم وعنده وإذا قيل بعدم الحل لا يصح التملك فيسترد (قوله) فقد صرح بعدم الخ قال أبو السو في حاشية الأشباه مبني هذا المخالفة تغيير الصيرفي بالجواز في جانب صاحب القراض وبعده في جانب الزاني وهذا غير يف من الناسخ والصواب العكس فلا يصح كون جواز الدفع في جانب صاحب القراض وعنده في جانب الزاني مفرغا على ما قبله فتعين ما ذكرنا اهـ وقال هبة الله عن شيخه الصواب في عبارة الصيرفية العكس إذا لمعنى التفريع المذكور اهـ لكن نقل الجوزي عن التاطفي تزوجت امرأة الغائب فقلت فالأولاد لأول عنده ومع هذا يجوز دفع الزكاة لهم وشهدتهم اهـ فهو موافق لما في الصيرفية فلاحاجة للتصويب (قوله) ظاهرة تعلق الأغناء الخ عبارة الدرر المذكرة ليست ظاهرة فيها قاله بل المتبادر منها تدب الاغناء عن سؤال القوت وغيره الإياض مما يبعد ما هو ولا يسأل من له قوت يومه فله ربما أفهم أن المراد تدب الاغناء عن سؤال القوت (قوله) فليراجع المتبادر من اعتبار فقراء مكان المال مكانه وقت وجوب الزكاة ثم رأيت في الفتح ما يدل عليه حيث قال والمعتبر في الزكاة مكان المال وفي ذكر الزكاة لمكان الرأس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لإيجاب الحكم بحمل وجوبه اهـ تأمل (قوله) عن الخلاصة أوصى الخ ما في الخلاصة غير وارد لوجود التعيين من الموصى فالأفضل التعيين أتباعه ويحمل ما في الجوهر على غيره (قوله) قلت لكن الخ فقد اختلف التصحيح فيرجع إلى ظاهر الرواية (قوله) وفيه أن المدفوع إلى المهدى الباكورة الخ يفرق بين السنتين بأن مسألة الباكورة لا يقصد المزكى سوى الزكاة وتوهم المهدى أنه أخذها عوضا ومسئلة العلم قد قصد المزكى مع الزكاة الانتفاع بما فيم الخليفة في المستقبل عدا فعه فلم تنمض زكاة والخليفة أخذها ذلك بخلاف مسألة الباكورة فإن المزكى إنما قصد مجرد الزكاة فيعتبر بقصد ولا عبرة بتوهم المهدى أنه أخذ عوضا كافي لمسئلة الاستقراض

(باب صدقة الفطر)

(قوله) المراد بالحكم الخ) لأن ترديد الحكم الإرادي المترتب على الشيء ولاشك أن هذه الصدقة مترتبة على الفطر فهي حكمه كما تقدم مثل هذا (قوله) كوكب الخرقاء في القاموس والخرق الفقر والأرض

الواسعة تنصرف فيها الرياح كالنقاراه وفيه أيضا الكوكب الصبح اه **(قوله)** أو مراده لفظ القطرة (الخ) في
 كون ذلك مراده تأمل فله لم يتقدم في كلامه إلا على لفظ فطرة بل قال عقب قول الكثير بل صدفة
 القطار وهو لفظ إسلامي أصح على الخ والظاهر جوع الضمير لفظ فطر وكون عبارة النهر وما بعدها في
 القطرة لا يدل على أن القطار ليس كذلك تأمل وعبارة المصدر أنه على أن لفظ فطر إسلامي وبالجملة فكلام
 الشارح بعبارة النهر لائق فيه ولا يخالف كلام غيره **(قوله)** بقرينة التعليل أي الذي ذكره وفي وجه
 نقل لفظ فطرة للعين الشرعي **(قوله)** في التبرال (خ) عبارة التبر مساوية لما في الشارح لم يقتصر فيها
 على لفظ القطرة بل ذكر القطن كما في الشارح **(قوله)** في قول الشارح قيل لحن قال السندی بنى
 كونه لحنًا وقوعه في حديث ابن مسعود عنه عليه السلام بلفظ قال القطرة على كل مسلم كما أخرجه
 الطحاوي بسند صحيح اه **(قوله)** والاجماع على الوجوب لا يدل (الخ) عبارة الرفع بصدوقه فأما قوله
 على أحد برأيه فإن قلت ينبغي أن يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجتماع على الوجوب فالجواب أن ذلك
 إذا نقل الاجماع وأما أن يكون اجماعًا قطعيًا وأن يكون من شروط الدين كالخمس فاما إذا كان انما
 ينظر الاجماع لثنا فلا وإذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان التيقن الوجوب بل على العرف
 عندنا اه **(قوله)** والقدرية الميسرة هنا هي وصف النساء (الخ) لو كانت القدرية الميسرة هي وصف النساء
 لزم أنه لو كان له عيب لم يماره سال عليها الحلول ثم نوى بها الخدمة بعده أن لا يزعم مع أنها واجبة
 عليه ولا تنقطع بنية الخدمة بعد الحلول ولعل عدم سقوطها لبقاء القدرية الميسرة تقديرًا جزئيًا عن التعدي
 نظير ما قيل في الاستملاء **(قوله)** بخلاف الخارج الموقوف (الخ) المذكور في كسب الأصول أن
 الخارج الموقوف ثابت بقدره ميسرة قال السراج الهندي في شرح المعنى وأما بيان أن الخارج واجب
 بقدره ميسرة فلا نه تعلق وجوبه بشاء الأرض ولم يتعلق بالعبادة حتى لو زاد على التصديق إلى
 التصديق ثبت أنه واجب بصفة السر إلا أن التماسه اعتبر تقديرًا بالتمكن من الزراعة لأنه ليس من
 جنس الخارج فتمكن اعتبار التماسه التقدير وجوبه كالموجود إذا فرط ولا يحصل تغيره عند فرط
 إعمال حق الفرض بخلاف العترة فله اسم إضافي بالنسبة إلى تسعة أعضائه فلا يمكن إيجابه إلا في التماسه
 الحظي اه **(قوله)** هو المسمى حين يسقط (الخ) قيل المراد بالفضل غير البالغ ويدل عليه مقابله
 بالكبير والأولى أن المراد منه لا بقدره على الكسب بل ليل ما ذكره الشارح في شرح الملقى أن نفقة
 الطفل الفقير انما يجب على أبيه أو أحد الكسب وحينئذ فيسب إليه الأب إلى عمل وينفق عليه من كسبه
 وقيل أن بعض العمل ينفق عليه من ماله اه فله أن إذا أحسن العمل لا يئونه أو فلا تزم فطرته
 وبدل ما سورد من مثله الطفلة إذا كانت حلت لخدمة الزوج اه سندی والأولى أن يقال أن
 المراد ما ذكره الحنفى إلا أنه إذا كتب تكون نفقته عليه في كسبه فلا تزم الأب فطرته فلا تها
 تبع النفقة بل تزمه في كسبه اه **(قوله)** لأن القنى يجب صدقة فطر (الخ) لأنه لا ينفع وجود البسب
 في حقه لعدم ولا يتبع نفسه وكذا الجنون القنى **(قوله)** انتهى ط ما ذكره ط أصله لا يشاهد
 قال ويمكن حله أي ما قاله إلى على أن المراد لا يجب على الرضى بل يخدمه بخلاف نفقته اه لكن
 هذا لا يناسب عبارة الزبيدي فانها في العبد الموصى رقبته لا خدمته لأن يقال المراد أنه موصى بها
 وإن كان خلاف التبريد منها والمتعين حل التبريد **(قوله)** وعبر عنه في الجوهره بقيل بقوله وقيل إذا
 كان الأب فقيرًا بمنزلة يجب على ابنه فطرته ولو جردًا ولا ية والمؤنة اه **(قوله)** معللًا بوجوبه لا ية (الخ)

لم يظهر تحقق ولاية الابن على أبيه المذكور ثم ظهر أن المراد بها ولاية وجوب صدقته كما يأتي في باب الولي
(قول) انظر هل المراد الخ أي من في عياله وبعبارة التسع فقد تفسر من في عياله عن تازمه نفقته
بحسب ظاهرها ونسها وأما أولاده الكبار العظام فلا تجب عليه عنهم وإن كانوا في عياله بأن كانوا فقراء
أو زنى ولو أدى عنهم جازا استصاناً اه فقد جعل كونهم فقراء أو زنى تفسيرا وتصورا لكونهم في عياله
تأمل وفي الجوهرة ولا عن أولاده الكبار وإن كانوا في عياله بأن كانوا زنى اه **(قول)** هذا إذا لم يكن له أهل
الحرب أي بأن لم يدخلوه دارهم أو المراد به ما إذا أسره البغاة **(قول)** فليست الفرق هو اشتراط النماء
في الزكاة دون صدقة الفطر اه سندی **(قول)** وهذا قول الامام بناء على أن الرقيق لا يقسم قسمة
جمع عند أبي حنيفة فلا يملك كل منهم عبداً كاملاً وهما بائنه التملك كل منهما عبداً تاماً من حيث
المعنى كانه انفراد به فصب على كل واحد منهما كالزكاة في السواكن المشتركة اه منيع **(قول)** وفي
المحيط ذكر أبو يوسف الخ فله وإن كان يرى قسمة الرقيق الآن الفطرة تتعلق بالولاية ولا ولاية لأحد
منها كاملة فلا تزمه الفطرة اه سندی **(قول)** أولهما أو لأجنبي نهر **(قول)** لم تجب على أحد الخ
لقصور ملك المشتري وعوده بالبيع غير مشغوع فكان لا يتقبل أشد **(قول)** فعلى البائع لأبعد
اليه قديم ملكه **(قول)** فعلى المشتري لزوال ملكه بعد عتقه **(قول)** وبالمقابل أربعة ونصف وقبراط تأمل **(قول)** وقيل
أي تقريباً والاقسمة دراهم ونصف تلغ من القراريط واحد وتسعين قيراطاً والأربع ونصف من
المقابل تلغ سبعين قيراطاً والتحقيق أن يقال وبالمقابل أربعة ونصف وقبراط تأمل **(قول)** وقيل
لا خلاف الخ لعله أشار بقيل إلى ضعف التوفيق بما ذكره فإن ما ذكره في الفتح أن أبو يوسف حين دخل
المدينة وسأل عن الصاع وأما نحو تحسين وأخبر ويان ما أقر به مع الصاع النبي صلى الله عليه وسلم فعليه
فأذا هو خمسة أرطال وثلاث ونقصان يسير قال أبو يوسف فرأيت أمراً فربما يستر كقول أبي حنيفة في
الصاع وقال في الفتح ولا يحب من هذا الاستدلال شيء فإن الجماعة الذين اتفقهم أبو يوسف لا تقوم بهم
هبة لكونهم ثقلوا عن مجهولين إلى آخر ما فيه وذهب صاحب التنايع ومراجع الدراية إلى أن الصع
ثبوت الخلاف إذ لو صح هذا التوفيق لم يصدق الرجوع من أبي يوسف اه من السندی **(قول)** فإذا كان
الصاع الخ تقدم الشيء أن قيراط الدرهم الشرعي خمس جلت وقيراط المتعارف أربع جلات فعلى هذا
يكون جلات الشرعي سبعين والعرفي أربع وتسعين فيكون الشرعي أكبر ونسأوى الاقوال الأربعون
دراهما الشرعية ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفان الدرهم المعتاد وثلاثاً وأثلاثاً اضطربت
١٠٤٠ درهماً شرعية في ١٤٠٠ عند قيراط الدرهم الشرعي يبلغ ١٤٠٦٠ ثم ضربت الحاصل
في ٥ زنة كل قيراط من الدرهم الشرعي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة وإذا ضربت الدراهم العرفية المذكورة
في ١٦ عدد قراريط الدرهم العرفي يبلغ من القراريط ١٨٢٠٠ ثم ضرب هذا الحاصل في ٥ زنة
كل قيراط من قراريط الدرهم العرفي يبلغ ٧٢٨٠٠ حبة ففقدنا سبوت الاقوال الأربعون درهما شرعية
ألفاً ومائة وسبعة وثلاثين ونصفان الدراهم العرفية وكل درهم من الدراهم الشرعية يبلغ درهما
ونصف ثمن درهم ورابع ثمن درهم من الدراهم العرفية **(قول)** رطل ونصف أي عشرين دراهم
(قول) فإن المتبادر الخ هذا وإن كان هو المتبادر إلا أن أكثر ما يصريح بعبارة الجاوي من أن الصاع
ثمانية أرطال مما يستوى كبه ووزنه فله مصرح باعتبار وزن ما يستوى كبه ووزنه في نهر فله الصاع
لا اعتبار وزن المخرج من البر ونحوه وهو أعلم بالمراد من نصوص المذهب وأيضاً كان مع الصاع النبي

صلى الله عليه وسلم مكيا لمعالم الا زادة ولا نقصان فيه وأمر عليه السلام بان يخرج لفطرة المقادير
المعروفة المقدرة به مع علمه باختلاف الاوزان حتى في كل نوع منها فهذا دليل على أن العبرة لكل
المخصوص بدون اعتبار الوزن وحده تكون اعتبارها بما يحمل اتفاق وما نقله عن صدر الشريعة وحاشية
الزبلي معنى على بقاء الخلاف لا على ارتفاعه بما قاله في الفتح **(قوله)** والاولى الاستدلال بحديث البخاري
الخ) الاستدلال بالحديث انما يقيد بالتقديم بيوم أو يومين لا مطلق التقديم ولا يصح قياس مطلق التقديم
على التقديم الثابت بفعله لانه ثابت بخلاف القياس فتقتصر عليه **(قوله)** ولعل محل الخلاف هنا الخ
لا يظهر فرق بين الصورتين المذكورتين ولعل وجه هذا القول الضعيف أن الامر يقتضي اغناء كل
فقير وبدفع الجماعة الى الواحد لا يتحقق هذا المطلوب وهذا متحقق فيهما **(قوله)** عما اذا يجوز الزوج
الخ) هذا انما هو على القول بان الاجازة تلحق الانعزال كالا قول لا على أنها انما تلحق الا قول فقط

«كتاب الصوم»

(قوله) وانه مركب من أعمال القلب ومن المنع الخ) المراد بالصوم الاشق صوم مخصوص للصوم فانه
المركب من أعمال القلب ومن المنع عن المفطرات لا مجرد الامسالة عن المفطرات فانه ليس أشق على
النفس من الزكاة وذلك أن الصوم على ثلاث مرات صوم العموم وصوم المخصوص وصوم مخصوص
المخصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن الشهوتين وصوم المخصوص كف البصر والسمع
واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام وصوم مخصوص للصوم فانه كف القلب عن الهوى
الدنيوي والأفكار الدنيوية وكفه عما سوى الله بالكلية كذا في الجوهرة وقد يقال منع النفس من الاكل
ونحوه وما كاملا أشق ولا سيما المتبعة **(قوله)** فان فدية اليمين الخ) الآية المذكورة مسوقة في فدية
مخطوئ الاحرام لا في فدية اليمين يعني أن المرتكب لمخطوئ الاحرام لم يغير بين أن يذبح
التعددية بخلاف لفظة صيام وحديثه استبدال الصبر بعجزتها على افاضة التعدد بلفظ صيام ولو باعتبار
نسكاو يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين **(قوله)** فينبه عليه السلام في حديث كعب هو كافي
بخاري عن عبد الله بن مغفل قال قدمت الى كعب بن عجرة في هذا المسجد يعني مسجد الكوفة فداثته
عن قوله تعالى ففديتم صيام فقال جلث الى النبي صلى الله عليه وسلم والقمل يتنازع على وجهي فقال
ما كنت أرى أن الجهد بلغ منك هذا أما تجد شاة قتلت قال فصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين لكل
مسكين نصف صاع من طعام واحرق رأسك فزلت في خامسة وهي لكم عاسة **(قوله)** وان قال في التمس
لعل وجهه الخ) الأوجه في وجهه ما في الظهيرة أنه مبني على العرف في زمنه من أن لفظة صوم لا يشيد
أعرف **(قوله)** وانما أدى الخ) أي الامر كما هو في عبارة الفهستاني **(قوله)** قلت وبؤيد وجوب الفطر الخ)
الظاهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** والاولى قول الفتح الخ) فان قوله أسبابها شامل للكفارات الست وان
كان في البيان بهد قصور **(قوله)** بل يجوز بمقارنته الخ) في جميع الانهاس السبب الجزء الاول من
كل يوم لا كله والازم أن يجب بعد تمام ذلك اليوم والجزء المطلق والواجب صوم يوم بلغ فيه الصبي انتهى
اه سدي **(قوله)** ولعل التقيد بآخر يومه معنى على أن المراد الافاقة الخ) قال في حاشيته على الصر
والظاهر أن المراد أي من قول الجوز وكذا الوأفاق في آخر يوم من رمضان بعد الزوال والافاقة المستمرة التي
لم يعقبها جنون والافا فافا التي يعقبها جنون لا فرق فيها إذا كانت بعد الزوال بين أن تكون في آخر يوم

أوفي وسط الشهر لانهما ليست في وقت التيسر اه وهذا أوضح مما ذكره هنا على أن اعتبار وقت السنة لا يوافق ما جرى عليه من أن السبب الجزء الاول تأمل **(قوله)** بأنه لا منافاة عبارة الفتح والجملة ما لا يخفى **(قوله)** ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم (الح) وجهه أنه لو كان الخلاف حقيقياً لكانت رؤية الفثرة لهذا الخلاف وتظاهر كلامه أن الفروع لا خلاف فيها ولكن لا تساعد عباراتهم ثم رأيت المحقق كتب في حاشية البحر على قوله وجعل في الهداية بين القولين ما نصه مفتضى ما ذكره من أن الاختلاف في المسائل الثلاث مبنى على الاختلاف في السبب وغرته أن لا تنافي أحكامها حيث جع بين كل من القولين وأن لا يكون الخلاف منبياً على الاختلاف في السبب فلا يصح قوله وغرته الاختلاف (الح) ومما يؤيد هذا الأخير قول المؤلف في شرحه على المنار ولم أر من ذكر لهذا الخلاف غرته في الفروع فليست اه وتظاهر أن ما في الهداية ليس فيه جع بين القولين وأنه لا اختلاف في الحقيقة بل المذهب كورفها أن سبب وجوب صوم رمضان التيسر وكل يوم سبب وجوب صومه ولا تنافي في ذلك على ما بينه في الفتح ولا يتوهم ارتفاع اختلاف بعد ذكره في الهداية وعلى هذا لا يصح في الفثرة لهذا الخلاف وإن قال في شرح المنار ولم أر لهذا اختلاف غرته ثم رأيت في تفسير الطبري كان أو نسخة وأصحابه يقولون من دخل عليه شهر رمضان وهو صحيح عاقل بالغ فعليه صومه فإن جن بعد دخوله وهو بالصفة التي وصفنا ثم أفاق بعد انقضاء ما زعمه قضاء ما كان فيه من أيام الشهر مغلو باعلى عقله لانه كان من شهده وهو ممن عليه فرض وكذا الدخول عليه وهو مجنون إلا أنه من لو كان صحيح العقل كان عليه صومه فلم ينقض الشهر حتى صوم رأى وأفاق قبل انقضاء اليوم فإنه عليه قضاء الشهر كله سوى اليوم الذي صامه بعد افاقته لانه من شهده الشهر ولو دخل عليه وهو مجنون فلم يفق حتى انقضى كله لم يرضه قضاءه لانه لم يكن من شهدهم كما فاصومه **(قوله)** وصوم النذر والكفارة واجب (الح) قال الراسبي وهو مشكل في الكفارات لانه ثابت بالقرآن ماعدا كفارة الانططار وذلك قطعي الثبوت والدلالة وقد خرجوا عن ذلك في النذر بأنه دخوله التخصيص فصار غلبا فليصر اه **(قوله)** لان الفرض الصلي (الح) أي فلم تصم إرادته في كلام المصنف **(قوله)** كنذر صوم يوم الخميس (الح) فيه أنه لا يتعين اليوم في النذر بالتعين إلا أن يقال المراد أنه معين بتعين الناذر فقط والشارع لم يوجب هذا التعين تأمل **(قوله)** هذا ما ظهر لي (الح) قد يقال مراد المصنف بعبارة الاولى ما إذا كان عالماً انه رمضان وتوى النفل ظاهراً لانه ليس معياراً مع اعتقاده الفرضية فلم يلزم الا كفارة وتوهمه وبعبارة الثانية ما إذا ظن أنه ليس من رمضان فنوى واجبا آخر أو نفلا وهي عبارة مستقيمة لا تنفي الاولى فيها عن الثانية والشارح لم يقصر الخطأ في الوصف بخصوص الواجب بل أتى بالكاف المفيدة لعدم المحصر إلا أن التقيد بالنفل في العبارة الاولى لا يفهمه **(قوله)** وله ابطال صلاحية ما لا (الح) ماله هو النفل لا ما لا عليه وهو الواجب الآخر وعبارة السدي وإنما لم يصح النذر للمعين بنية واجب آخر لانهم ذكروا الفرق بين صوم رمضان والنذر للمعين أن تعيين رمضان قوى لحصوله بتعيين الشارع فباطل كل ما عداه وتعيين النذر للمعين ليس بهذه المثابة لحصوله من الناذر فباطل تعيين اليوم المذهب كور صلاحته لعله وهو النفل لا ما لا عليه وهو الواجب الآخر انتهى سواي اه **(قوله)** كان عن رمضان على جميع الروايات وقال القتال ولم تعرض الشارح لينة المطلقة عن صفة النفل والواجب لوقوع الخلاف فيها بناء على الروايتين الواقعتين في النفل فن قال وقوعها عن النفل قال بعدم وقوعها عن رمضان لانه لما صار رمضان في حقه غيرة شعبان حتى قبل ساراً أنواع الصوم فلا بد من التعيين ليصرف صومه اليه وأما على الرواية

بوقوع التغل عن رمضان فلا شك أنه يقع عن فرض الوقت لكن الأصح أن الحلاق التية ويقع صومه عن
 رمضان على الروايتين كما في حاشية الجوى على الأنسلة اه وما يأتى للحشى عن السراج يشهد أنه عند
 الإطلاق يقع تغلا وكذا ما نقله عن الصبر **(قوله)** لأن العالم تقدم قريبا الخ فيه أنه على ما صوته بعض
 المشايخ ما تقدم اتصافه في الجاهل لافى العالم **(قوله)** مصدر مضاف لفاعله المجازى اذ المعنى حقيقة
 الشخص والنسبة آله في التعيين **(قوله)** وأقادح أن العلم لازم للنسبة الخ هذا ظاهر في النسبة المعينة
 وأما غير المعينة فلا لزوم اذ لا يلزم من وجود النسبة علمه بالنسبة بل هو أمر زائد علمه تأمل **(قوله)** فلم
 يعذر وعرضه **(قوله)** لأن القضاء صوم زيادة وصف وقد فقد شرط صحة ذلك الوصف في أصل
 الصوم وبنيته يكون نفلا **(قوله)** لا فرضا ولا نفلا الخ أى عن رمضان والأفلا وجهه لعدم صومه عن
 واجب أو عن قضاء رمضان آخر والمتأد من قوله أصلا في الصيام مطلقا كما فهمه ط وأرجع الصبر
 ليوم الشك ويكون المقصد حينئذ السخول على كلام المصنف لكن علت من عبارة المجتبي أن الكلام
 ليس في يوم الشك ولعل المراد من نفي صومه تغلا في استحبابه للتوابع كما في يوم الشك لاني مشروعية
 التغل بآيات الكراهة اذ هو كافي أيام شعبان وبذلك تلعليل المحشى بقوله لانه لا احتياط في صومه
 للتوابع بخلاف يوم الشك **(قوله)** في السراج اذا صامه الخ يظهر أن في ما السراج مقابل الأصح الذي
 جرى عليه المصنف فلا يرتد عليه **(قوله)** لأن الاحتياط هنا الخ لم يظهر بمجرد التوسعة وجه تأخير
 فظهر ما بعد الزوال مع خروج الوقت عن كونه قابلا للنسبة فتأمل كذا يقاضى السندى **(قوله)** المصنف
 والا فقلل منهما ولم يكن عن الواجب لعدم الجزم به لا ترددها قال القهستاني لكن عامة المشايخ على
 أنه اذا ظهر أنه من شعبان فهو عسائى من ذلك الواجب كما في المحيط اه نقله السندى **(قوله)** العدالة
 ملكة تعمل على ملازمة التقوى الخ التقوى ترك ما ينهم شرعا والمروعة ترك ما ينهم عرفا **(قوله)** السراج
 لعدم دخوله تحت الحكم قال الرضى ينظر وجه ذلك مع أنه يتعلق به حقه تعالى وتقبل فيه الشهادة
 من غير تقدم دعوى اه **(قوله)** أو ليكون شهادة على القضاء الخ المتخصص عليه في الأشياء وغيرها أن أمر
 القاضي كفعله حكم حيث أمر الناس بالصوم بعد الشهادة كان جهة ملزمة وبذلك ما قدمه من أنه
 لو أظفر الرأى بعد قوله تحب الكفارة فقد ألزمه بما يجبر القبول فلو لم يكن أمره ملزما لما ألزمه فإذا
 شهد اثنتان به أدى قاض آخر ساغ له أن يحكم بشهادتهما ويكون قوله ووجد اجتماع منبعا على اشتراط
 الدعوى أو لا مفهومه تأمل وانظر ما يأتى في كتاب القضاء عند قوله واذا وقع اليه حكم قاض نفذ
(قوله) وكذا الوجهية الخ وجهه أن شهادة الشاهد من اذ قبلت كانت عينة العيان ولو عاينوا
 هلال رمضان يظنون بعدا كالأثلاثين وإن لم يروا الهلال فكذا هنا وجه الثاني أن السماء لو
 كانت مصصبة وثبت هلال رمضان كان عدم رؤية غيرهما دافعا على غلطهما حتى لا تقبل شهادتهما
 فكذلك عدم الرؤية بعد الثلاثين وما من وقت رؤيتهما اذا كانت السماء مصصبة دليل على الغلط
 قبيل بذلك شهادتهما اه امداد **(قوله)** والاشتراف في عدم الثبوت أصلا في الأول أى بين
 الهلالين في عدم الثبوت بسبب قيام دليل الغلط وهو التردد مع الصوفية **(قوله)** ان شهر رمضان
 أيضا والا لا أصل للناس حذف لفظ أيضا فانه لم يظهر له معنى **(قوله)** وهي ترجيح عدم حمل
 الفطران لم ينم الخ هو وان أشعر بالترجيح يشعر بالخلاف في المسئلة على خلاف عبارة الأخيرة
 وبعبارة مجمع الروايات المنقولة في السندى تشهد بالخلاف أيضا حيث قال وفي الامداد عن مجمع الروايات

استظهر الخ فوضعهما اذا اتبع الرق أى ولم يفصل الخيط عن فيه بالكلمة عند الانسراج والا كان الفساد محل اتفاق وبني الخلاف أن ماعلى الخيط النار من فيه غيرة الرق التلذ أو غيرة المنقطع **(قوله)** لان النائم وذهب العقل لم تؤكل بصرته **(قوله)** قال الجوى هذا التعليل غير مؤثر فيما ذكر من الفرق اذ المقصد وحيد فى كل منهما لاعتقاد العقل أن يقال ان حكم الناسى ثبت على خلاف القياس بالثر فلا يقاس عليه غيره ما سدى وقال انه الاحسن بما ذكره المحشى **(قوله)** قول الشارع وفى التصريح المؤاخذه بالخطا جائزة الخ هذا جواب سؤال مقدر وتقديره كيف يصح تقدير الانتمى فى الحديث مع أن قوله تعالى وبنالواخذنا ان نسينا أو أخطأنا يقتضى رفع المؤاخذه بهما اذ لا سؤال الا لآخر يمكن الوقوع فأجاب بان المؤاخذه جائزة عقلا فلا يعاقب سبحانه عباده على الخطا والتسبان كان عدلا وخالف فى ذلك المعتزلة بناء على مذهبه من تحكيم العقل اه من السنذى **(قوله)** لانه لم يؤخذ به الاشتباه ولا شبهة الاختلاف بخلاف الاول فانه لا كفارة عليه وان علم انه لا يفسد ميان بلغه الحديث فان فقهاء المدينة كآل وغيرهم يقاومون نصارىه اه مع **(قوله)** من أن من أخطأ نلسيا يقصد به الخ تقدم نقله واعلم على أبي يوسف رايهين جرى على احداهما **(قوله)** ولية من ودية فى القاموس أنه كمنعه أو فرعه وزد كمنعه فهو من ودية عور والزد بالضم وبضمين الفرع اه **(قوله)** وكذا لو نبتت اقبل الضحوة الكبرى لجنحت الخ لكن عدم الكفارة فيها لا لأنها محض بطلان خلاف الشافعى بالنسبة نهارا **(قوله)** لكن الظاهر عدم الاشهرنا اتفاق كلهم على أن سبب هذه الكفارة الخيانة الكاملة يدل على أن عدم وجوب الكفارة لانساق الاثم لهما انما يجب عند الكمال تأمل **(قوله)** وبه يذهب ما فى البدائع الخ لا يخفى أن ما فى البدائع طريقة محمها وما مشى عليه أبو جعفر طريقة لارتد بها الطريقة الاولى ولا نصيبها **(قوله)** فوجب على احدى الروايين كما علمت قد علمت من كلام القز أن الروايين الشافعيين فى الشك انما هما فاما الذى يبين الحال والكلام الآن فيما اذا اتين **(قوله)** أى فيما لو نزل بقائه الليل الخ اذا حل قوله ولو لم يبين الخ على ما اذا غلب على طئنه طلوع الفجر يندفع دعوى الوهم الا فى ولا وجه يظهر لعدم كره مسئلة ما اذا أظفر ظنا لليل وصل كلامه الخ ارع على مسئلة التصريح خاصة **(قوله)** فسنذكرها أى فى الاقدام **(قوله)** لانه فرقت فى التقسيم الاول بين الظن الخ الفقد من التقسيم بيان الافراد الممكنة وان اتحدت فى الحكم والاتحاد فيه لا يشيد عدم اعتباره لان الفقد بيان الافراد المتحد حكمها واختلف **(قوله)** ويرد عليها أنه لا وجه الخ يندفع هذا اليراد بما قاله الرضى هذا التقسيم على لا يلزم وجود جميعه فى الخارج اذ الشك استواء الطرفين فاذل فى وجود المبيع كشكنا كافي قيام المحرم ويصدق ان فى صورة واحدة وقد علمت أنهم فرقوا فى المسائل بين غلبة التان والظن وعبروا عن غلبة الظن باليقين فالسئلة تنقسم عقلا الى هذه وقد تصدم بعضها فى المصادق **(قوله)** فلا تسمى عليه فى ظاهرا لرواية الخلاف المذكور انما هو فيما اذا غلب على طئنه الطلوع انما اذا نطق فقط قلته حينئذ محل اتفاق كما فى كلامه **(قوله)** لا صور التفرع أى لان فى بعضها تجب الكفارة وفى بعضها لا يقضى **(قوله)** قول الشارع لان شهادة النفى لانه ارض شهادة الاتيان **(قوله)** تعليل للسائلين **(قوله)** واذا بلغت النافية يقبض المتبسة فتوجب الظن لعل المراد به غلبة الظن المتميزة اليقين لئلا يتأتى اعقاب الكفارة فى الفرع الثانى المذكور فى التشرح والافرد التان فى طلوع الفجر مع تبين عدمه لا يقتضى وجوب الكفارة تأمل **(قوله)** أى ما شأنه ذلك كمنطقة الخ عبارة القوم عن الغاء اعملا لما

ما يقوم به بل ما يتصل من شيء وهو بالحقيقة الدم باقي الاخلط وعرقا وهو المراد مامن شأنه أن يصير
 البديل وانما عدم المامنة وهو لا يغفل وللباطنة لانه معين للقتناء اه فعلى هذا الغذاء اسم للدم وباقي
 اخلاط اصطلاحا واطلاقه عر فاعلى الطعام باعتبار الاول والماء لما كان آلة للتغذى لامن عين الغذاء
 أطلق عليه كذا يضاف من حاشية القهستاني **(قوله)** اذ يتغيره يكون قولهم أو دواء حشو ظاهر
 على القول الثاني ومن ذكر أو دواء من أهل القول الاول بدليل ذكره **(قوله)** والذي ذكر المحققون أن
 معنى الفطر الخ أي الموجب للكفارة لا مطلق فطر **(قوله)** يقابل القول الاول هذا هو المنسب الخ عبارة
 التبر ويقابله القول الاول وهذا الخ **(قوله)** لكن مانقه عن المحققين الخ القصد التورل على صاحب
 التبر بان مانقه لا يلزم منه الخ وفيه انه حيث ذكر المحققون أن الخلاف في معنى الفطر لا يصح جعله
 بعينه في معنى التغذى وليس قصد صاحب التبر في الخلاف في معنى التغذى من حيث هو أم من كونه
 المذكور هنا وغيره حتى يتورل عليه بما ذكره تأمل **(قوله)** ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه الخ خلاف
 الظاهر وأحق أن الخلاف متحقق في معنى الفطر المعنوي لا الصوري فلذا جاء الاختلاف في القصة الخرجة
 والحاشية وكون مرادهم عما يكون فيه صلاح البدن ما يشتمل التلذذ بعد تأمل **(قوله)** اللهم إلا أن يقال
 اللهم في ذاته الخ الاظهر في دفع الاشكال أن يقال ان مسألة اللهم المذكورة على الخلاف أيضا وعدم
 تعرضهم لحكاية كفاية يحكاية في مسألة القصة الخرجة لدلالته عليه بالاولى والا كيف يتطرق
 مسألة اللهم إلى أنه مما يقصده التغذى في ذاته دون القصة **(قوله)** وكذا الأكره نفله عبارة القهستاني
 ولما لا الام **(قوله)** الا اذا تأمل حديثنا أي استداليه **(قوله)** وهو كآري مرج الخ ما ذكره لادالة
 فيه على ترجيح عدم الاستثناء غاية الامر أنه في الحاشية ذكر ما يدل على عدم الاستثناء وهذا لا يدل على
 ترجيحه على القول بالاستثناء **(قوله)** وهو اسم مفعول الظاهر أنه اسم فاعل أصله معتد بالكسر كقيل
 في محتارنا فاعل فيكون الضمير فاعله وحى مفعوله كما يظهر من قوله أي واختلف الخ ولا يصح جعله اسم
 مفعول لعدم استقامة المعنى ولعدم تعدى هذا المادته لمفعولين تأمل **(قوله)** وكتب فيما علقته عليه
 جعل الثانية منها لها مجرد التشبيه المذكور لا يدل على الاجماع كيف وقد وجد النص بذكر اختلاف
 في المسئلة الثانية أيضا وعبارته في حاشية البحر بعد ما عراه للتارة الثانية لكن قد صحح قاضيان في شرح
 الجامع الصغير سقوط الكفارة في المستثنين وشبههما بمن أفطروا كبرئته أن الشمس غربت ثم ظهر عدمه
 اه إلا أن تكون عبارة التارة حاشية ما كية الاجماع في المسئلة الثانية المشبه بها فيكون حيثما الاجماع
 مختلفا فيه وبني الحاشي الحاصل المذكور على تحقق الخلاف **(قوله)** ولم أر من ذكر خلافا لسقوطها
 الخ لكن كلام الشارح يدل على الخلاف ومن حفظ حجة والفرق الذي ذكره في القصول لا يدل على
 الاتفاق بل ندر اه ونقل الخلاف في الامداد عن التبيين وذكر أن العند السقوط فيه أيضا كما ذكره
 السدي **(قوله)** قلت فقد اختلف الترجع الخ مانقه عن الجوهر لا يفيد ترجع خلاف ما ذكره الشارح
 أو لا مطلقا بل في خصوص الجاع فهو عين ما ذكره تأمل **(قوله)** أن يوسع أن مادون مل العلم الخ
 لكن آتياه بلو فيه إلهام أن خلاف أبي يوسف فيما إذا كان ملا العلم أو لا أو أبقى للثمن على حاله لا إلهام
(قوله) ولعدم وجود صورة الفطر عبارة البصر لعدم يحذف الواو من قوله ولعدم هو أولى إذ القصد
 التعليل لعدم وجود الصنع **(قوله)** قول الشرح أو قدر حصته منه الخ قال الرضى هذا على قول من
 قدر القليل بذلك وعلى ما اختاره الكمال أنه ما لا يحتاج إلى عمل في ادخاله فلا يتأني في هذا التقسيم لانه متى

أجله فقد وجد العمل في إجماله فكان كثيراً مضداً له نقله السندى **(قوله)** فلا يفسد إلا إذا أعاد
 ولو قدرا لمصلحة منه الخ لا ينسب هذا التعريف هنا على ما قاله أبو يوسف وإنما ينسب على ما قاله محمد وليس
 الكلام فيه **(قول المصنف)** أن كان ملء الغم فسد الإجماع **(وجه الفساد)** ما في النسخ حيث قال ثم
 الجمع بين آثار الفطر مما دخل وبين آثار التي أن في التي يتحقق رجوع شيء مما يخرج وإن قل فلا اعتبار
 بفطر وفيما إذا ذرعه وإن تحقق ذلك أيضا لكن لا يمنع له فيه ولا يغير من العباد فكل كان كالنسيان لا
 إلا كراهة مطلقا **اهـ (قوله)** الظاهر أن المراد به الإجماع الخ تقدم له في تراخى الوضوء عند قوله
 وينقذه في من مرنا وعلى أوردناه أن العلق دم معتقد والمراد به هنا سداه معتقد وليس بدم حقيقة ولهذا
 اعتبر فيه ملء الغم والآخر وجع الدم ناقض بلافريق بين قلله وكثيره وأن العلق النازل من الرأس غير ناقض
 اتفاقا والسائل ناقض اتفاقا والمساعد من الحوف إن علقا فلا اتفاقا ملء الغم وإن ساء لا يفسد هما
 ينقض مطلقا وعند محمد لا ملء الغم واختلاف التصحيح **اهـ** وعلى هذا لا مانع من إرادة السائل هنا
 أيضا فإنه ليس بدم حقيقة فيكون كثيراً من أنواع التي تأمل **(قوله)** ومقتضى إطلاقه أنه لا ينقض الخ
 قد يقال بهذا الإطلاق فإن البلم ليس من التي وذلك أن إفساد الصوم ثبت على خلاف القياس بقوله
 عليه الصلاة والسلام من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه شيء وإن استغفر فليقض وذلك أن ما يخرج من
 البدن لا يفسده كالبول والغائط وترك القياس في الاستغفار يبقى ماعداً على أصل القياس تأمل والبلم
 ما دام ينفض عن الغم في حكم الداخل كالمسال راقه فاستغفره وأخطأه ولم يعطوا الغم حكم الخارج في كل
 المسائل بل تارة وتارة وفيه البلم أعطوا له حكم الداخل **(قوله)** موافق لهم لا يخفى أن قول
 الشارح والأصاقد بنى كل من الفعلين المذكورين وبنى أحدهما دون الآخر فلم يتم الموافقة لما في
 التعريفه أيضا **(قوله)** وهذا أولى مما في النهر لأن هذا بطل العلة الخ أي بخلاف عبارة النهر فإنها إنما
 أفادت أن العلة أظهر التفاوت ولم تبطل العلة التي ذكرها بقوله لأنه يباح الفطر الخ وإن كان مودى
 العارفين واحدا **(قوله)** لأن العذر فيه لا ينفع الخ أي أنه غير واضح الوجود حتى تقيد الكراهة
 بعدمه فإن من مضطرب لم يكن غير واضح بخلاف مضطرب غيره فلعلم أنضاحه قلنا بالكراهة مطلقا لكن
 على هذا لا ينفع دخول هذه المسئلة فيما قبلها من حيث الحكم للتفريق فيها والإطلاق هنا تأمل **(قوله)**
 ثم رأيت في التنازع ما عني عن المحيط التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين في المباشرة من
 أهمكم وهذه مطلقا وإن لم يأمن فإذا جلت الرواية بالكراهة مطلقا على الفاحشة والرواية بالتفصيل
 على غيرها ثبت التوفيق لكن ظاهر قول الهداية وعن محمد أنه كراهة المباشرة الفاحشة أن الخلاف فيها
 والألا يصح تخصيص محمد بالكراهة فيها تأمل **(قوله)** لكن لو كان آجر نفسه في العمل مدة معلومة
 لجاء رمضان فالتظاهر أنه الفطر الخ إذا آجر نفسه وعنده ما يكفي نفسه فاسخ الإجارة بعد أداء
 الفرض ولا يقاس على الظرف فالحال أن لا فطر بسبب الحوف على نفس معصومة ولا كذلك الأخير
 سندى **(قوله)** قلته مقتضى قوله ولو أن تمتنع الخ لكن مقتضى تعبيرهم بل لو أن امتناعا وقد أن لها
 أخبارا إن شئت امتنعت فأنضحت فطر ولو أن تمتنع **اهـ** سندى وهذا ما يفيد ما نقله المحقق
 فيما يأتي من القهستاني وما ذكره السندى أي بضع الظهيرة وإن كان ظاهر التعليق لزوم الكفارة

(قوله جمع عارض) قال الصبي جمع عارضة قال ابن اليسار وهو جندنا الاعلى لا يجمع على فواعل الا المذنب وشذو فلارس وهو الشعي تأويل فرقة اه (قوله) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم (الح) هذه العبارة مساوية لقولهم المبيحة للفطر وما ورد على أحدهما رد على الآخر فلذا أورد السندی على قولهم المبيحة للفطر ما أوردنا نحى على عبارة البدائع وان ذكر في التبريد على قول البدائع المسقط للصوم وعبارة التبريد على عبارة البدائع ان لا يبيح الفطر انما يبيح عدم الشرع في الصوم ومنها كبر السن وفي عروضه في الصوم فيكون مبيحا للفطر ما لا يبيح فالاولى ان يراد بالعوارض ما يبيح عدم الصوم بل يرد في الكل اه (قوله) وأشار اللام الى انه محترز (الح) هو غير ظاهر بالنسبة للمعطوفات بعده (قوله) هذا مبني على ما مر عن النخبة (الح) عبارة ابن السكال ولا يخفى ان خوفها على ولدها انما يصدق عند تعين الارضاع لفقد الطهر ولعدم قدرة الزوج على استئجارها ولعدم أخذ الولد ثدي غيرها فسقط ما قبل حل الاطفال يختص بمرضعة أجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا يبيح عليها الارضاع اه وكلامه هذا ليس مبني على ما مر عن النخبة بل مبني على ظاهر الرواية من انه لا فرق بينهما الا ان الأم لا تحقق خوفها على ولدها الا عند تعينها (قوله) قال ح ا بذلك شجاعتا نقله عن الدر المنثور (الح) فيه ان الكافر وان كانت ديانته ذلك الا ان الشاهد انه ناله لها ترغيبا في منعه ثم حصل الاجرة (قوله) وما علق لان النص لم يرد بها كما قاله الاتفاق (الح) على ما ذكره الاتفاق لا يجوز بالاجزاء الا في موارد به النص وهو الشيخ الثاني لا في غيره مما لحق به ولا في فدية الصلاة لعدم ورود النص وعلى ما ذكره في الفتح يجوز بالاجزاء في الشيخ الثاني وما لحق به لا في فدية الصلاة ولا في تبرع الوارث والذي ذكره الزيلعي موافق لما في الفتح حيث قال يعلم في المرض والاسفان اوصيا لا طعام لهما لما عجز عن الصوم اتفاقا بالشيخ الثاني فيجب عليهما الايضاء فان قيل شرط القياس ان لا يكون الاصل مخالفا للقياس وهنا يخالفه لان الذي ورد في الشيخ الثاني من الفدية ليس بمثل للصوم فوجب ان لا يتعدى قلنا المخالف للقياس يلحق به غيره دلالة لا قنسا اذا كان مثله في مناط الحكم ولم يخالفه الا في الاسم وبما لا يكون مناطا وهذا عاجزان عن الصوم كالشيخ الثاني فيكون النص الوارد في أحدهما واردا في الآخر فثبتنا له النص دلالة اه (قوله) والمائلين الصلاة والصوم ثابتة لان كلاهما عبادة بدنية لا تعلق لوجودهما ولا لادائها بالمال (قوله) واجاب العلامة الاقتصاري هذا الجواب بمسلم لواقتران التبرع على الاطعام ولم يرد الكسوة وعلى قرانهما لا يصح لانه لا كسوة في قتل الصيد وهو صحيح في مثل عبارة التبرع التي فيها الاقتصار على تبرعه بالاطعام تأمل اللهم الا ان يقال ان قوله بالاطعام او كسوة يرجع الى كفارة اليمين فقط وحشيش يكون المراد تبرع الولي بالنسبة لكفارة قتل الصيد تبرعا بالاطعام او بذبح الهدي في الحرم (قوله) قلت يرد عليه ايضا ان الصوم في قتل الصيد (الح) هذا مدفوع بما ليس المراد بالاطعام الذي هو بدل الصوم بل الطعام الذي يشتري بهيمة الصيد ويصدق به (قوله) وقد يفرق بين الفدية في الحياة وبعد الموت (الح) على هذا الحاجة لحمل القتل على قتل الصيد بل يحمل على ما يعمهما لان الصوم فيهما بدل ويصح نصب بدل بعد الموت ثم ان ما دعاه من ان قوله فان اوصى بالتكفير صح بدل على الفرق المذكور غير مسلم فان غاية ما أفاده صحة الوصية بالتكفير والتبديل من ذلك هو الوصية بعين التكفير تاتي كانت عليه ولا يفهم منه صحة الوصية بفدية الصيام الذي كان عليه فليس في كلامه تعرض لجهتها بالفدية حتى يقال بالفرق الذي ذكره تأمل وبالجملة هذه المسئلة سمازلت الاقدام فيها ثم رأيت في حاشية الصبر نقلا عن

الاند اول زم عليه يعني من افطر في رمضان الوصية بما قدر عليه و بقي بزمته حتى ادركم الموت و اوصى
 بقدرته ما عليه من صيام فرض رمضان و كذا صوم كفارتين و قتل خطا و نهار و حنابة على احرام و قتل
 حرم صدا و صوم مذور فيخرج عنه و ليس من ثلث ما ترك اه قال فقد نص على جواز الايام بذلك
 اه **(قوله)** و كذا ما في البحر و نذر صوم لا بد من ضعف المخرج هو ملحق بالشئ الثاني فلذا اتى بالتشبيه
(قوله) هذا ذكره في الفتح و البحر عقيب مسئلة نذر الابحاح الظاهر ان مسئلة الثاني كمسئلة النذر فانه
 لا تقصر فيما وقده امر العينة لا لحظ نفسه بل لاشغال امره تعالى بتفديم واجب السعي و ظهور ان
 وجه الاستغفار فيه ما ان اللائق بحال العبد نسبة التقصير في عدم قيامه بما كلف به و يقطع النظر
 عن كونه عاجزا و انه كان بسبب عدم اقتداره تعالى له عليه تأمل **(قوله)** و غاية البيان عبارة و كذلك
 الذي يعلق رأسه و هو محرم عن اذى فلا يجد تسكنا ينجيه و لا ثلاثة اصوع يفرقها على ستة مساكين و هو
 فان لا يستطيع الصيام فاطم عن الصيام يجوز ان الصيام ليس بعين يجب مراعاته فيكون واجب
 الوجود لا بحالة حتى يصار بديل ضروري لكنه انتقل الى التسكك و الصدقة و لم يجر قياسه على فرض
 عين لازم و واجب الوجود لا بحالة اه فتأمل مع قول البحر لم يجر لانه بدل ان الصيام ليس بدلائله بل بالحال
 مخير بينه و بين غيره و عدم جواز الاطعام عن الصيام لما ذكره في غاية البيان من عدم تقصيره لا بحالة
(قوله) نص عبارته المخرج و نص عبارة المجتبي من الصلاة في الصغرى هذا اذا قدم صوم النفل في
 الحال اما اذا اختار المضي ثم افسده فعليه القضاء اه تأمل **(قوله)** لا لم يصبر بنفس النذر مرتكباً
 انتهى المخرج و لا يقال ان شرط لزوم النذر ان لا يكون معصية لما يأتي في كتاب الامعان ان معصية ان
 لا يكون عواما معصية او ليس فيه جهة القربة **(قوله)** و ما بعده جهتان اى جهة كونه عبادتي
 نفسه و جهة كونه معصية بسبب الوقت **(قوله)** و يشهد لها قصة سلمان الفارسي رضى الله عنه هي
 ما أخرجه الضاري قال اخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان و ابي الدرداء فزار سلمان ابا الدرداء فقرأ أم
 الدرداء مسئلة فقال ما شأنك قالت اخول أو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء ففزع له طعاما
 فقال كل ذى مائة قائم قال ما آكل حتى تأكل قال كل الحديث و فيه فاق النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر
 ذلك فقال صدق سلمان اه سدى **(قوله)** و يحصل الجمع بين الاقوال الثلاثة تأمل غير ظاهر الا
 اذا كان صاحب القول الثاني يقول بما قاله القائل الاول و الثالث من شرط عدم الرضا بغيره الحضور
 و ان يكون الفطر قبل الزوال و كان ايضا صاحب القول الثالث بشرط ما قاله الاول و الثاني و هذا غير
 معلوم مما ذكره ان كل ما في التبرع من التخيير جار باعلى الاقوال كلها **(قوله)** اما هو فذكره فطره لان
 له حكم رمضان كإتي الظهيرة الظاهر ان ما في الظهيرة فطر بقية اخرى غير ما ذكره القهستاني فما
 فيها السدى فقصار رمضان فقط لانه في حكمه و على ما ذكره القهستاني لا استثناء أصلا ثم ايتى في
 شرح الانشاء عزمانه الشارح عن الخاتبة و ان خلاصة ونصه في الخاتمة ومنه في الخلاصة الشارح اذا
 دخل على بعض اخوته فساءله ان يأكل لا بأس ان يجيبه وان كان صائما ممن فصار رمضان كرمه ان
 يأكل و لو فطر رجل بطلاق امرأته ان لم يفطر فلان فان كان متطوعا يفطر وان صائما ممن القضاء لا يفطر
 اه فاذ كرر على ان ما ذكره في الاشياء غير رواية أبي يوسف التي ذكرها القهستاني تأمل **(قوله)**
 المصنف فانما وصى الصوم في وقتها و كذا الويل بشرحى لكن وجوب الامساك عليه لا يأتى بالايجاب اذا
 نوى الإقامة **(قوله)** ثم قال و المعتمد من مذهبه عدم الفساد ما ذكره في شرح الوهبانية من خلاف

الشافعي من أنه يفسد صومه وصلاته بنية القطع نقله عن الظهيرية وتعقبه الرجزي بان النقل في
 النسخة لأن حجر أن من البطل للصلاة بنية قطعها ولو مستقبلا أو التردد فيه أو ملقه بنية ولو لمحا إعادة
 لمخالفته الجزم بالنسخة المشترط دواها الاشتغال بها على أفعال متغيرة متوالية وهي لا تنظم إلا بالنسخة
 فأقول الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضر بنية مبطل قبل الشرع لأنه لا ينافي الجزم اهـ من
 السندي تأمل (قول المصنف وقضى أيام غمائه) في البحر الانغماس في مرض يضعف القوى ولا يزال
 الجعي فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط اهـ (قوله) لأن الظاهر من حاله أن ينوي الصوم بلا إلحاح وإن لم
 يترك الصلاة جلا على نسيانها بعد وجوبها كما سبق (قوله) وأنها قولان معصمان وأن العقد الثاني إلحاح
 وهو المذكور تأسيافيا تقدم في الشرح وهو اعتبار أفاقته ولو في غير وقت لا يمكن إنشاء الصوم فيه (قوله)
 وشرطه حتى أن لا يكون معصية إلحاح) لكن يتعدي عتيا وجبال الكفارة بالحنث ولو فعل نفس النذر وعصى
 وانحصر بخلاف النذر بالطاعة حيث لا يكون عتيا إلا بالنسخة على ما عليه الفتوى اهـ سندی عن
 التهر (قوله) وأن يكون من جنسه واجبا عليه إلحاح) خرج به فرض الكفاية كتكفير الميت وعبا
 بعده الوضوء وحتى لو نذر الوضوء لكل صلاة لأبصر والذي ساقى له في الإيعان أن الشرط كون
 المنذور عبادة مقصودة لنفسه لا ما كان من جنسه ولذا أصح النذر بالوقف لأن من جنسه واجبا وهو بناء
 المساجد للمسلمين مع أنه غير مقصود لذاته ولا يصح النذر بعبادة المريض وتشييع الجنائز والوضوء لأنها
 غير مقصودة (قوله) عن القسطنطيني عبارة وصح النذر فيما أي في هذه الأيام المتباعدة بالاصالة مثل نذرت
 أن أصوم يوم الثمرا وغدا أو كل الغد يوم الثمرا أو بالبيعة مثل أن يذرع صوم هذه السنة أو سنة متتابعة
 أو أبدا اهـ وبه يعلم ما في عبارة الحلبي (قوله) صعبا على ما لو نذرت يوم حضيضها إلحاح) بنظر الفرق
 بين ما نحن فيه وبين هذا الفرع على ظاهر الرواية ثم رأيت في الصرم انصه والفرق أن الحضيض
 وصف المرأة لا وصف اليوم وقد ثبت بالإجماع أن طهارتها شرط لأدائه فلما عادت النذر بصفة لا تليق
 معها أهلا لا أدناه لم يصح لأنه لا يصح إلا من الأهل كذا في الكشف اهـ (قوله) بأنه هو السهو) عبارة
 التهر على ما في طه هو الساهي (قول الشارح لكنه يقضيها هنا) أي في مسودة شرط التتابع فقط
 (قوله) بحر) عبارته وبنينا أن يصل ذلك عامضي وإن لم يصل ذكر في بعض المواضع أنه لم يخرج
 عن العهدة وهذا غلط والصحيح أنه يخرج كذا في فتاوى اللؤلؤ انتهى (قوله) كما جعنا بين جهن
 التبرع) أي حيث قلنا بمرعاة شروط الهبة والبيع (قوله) ولو كان حضيضها إلحاح) له أنه يخرج عن طهرها
 (قول المصنف لا يخص زمان ومكان إلحاح) ساقى العشي قريبا أن النذر للعين لا يكون سببا لوقته
 عند محضه فإنها على غير مذهبه (قوله) لكن في السراج ولو قال إلحاح) وما جرى عليه الشارح عزاء
 في التهر للبناء ونقله السندي عن الخاتبة فاجرى عليه في السراج بمحمل على قول محمد (قوله) ولزمه
 صوم كل يوم إلحاح) أي مثل اليوم الذي قدم فيه (قوله) فإن السبب يتكرر فيه إلحاح) فيه أنه لا يظهر
 تكرره في الثانية إلا إذا ابتدئت بالسبب فتعتم به بخلاف ما إذا بدئت بالأحد مثلا ولم يوجد في كلام
 الناذر ما يعين الاحتمال الأول فكيف وجب عليه الزائد بدون التزام والظاهر أن الفرعين المذكورين
 مبنيان على عرفهم لا على ما يفيد اللفظ فيما والظاهر في عرفنا لزوم عمالية في الأول وسعة في الثاني

(باب الاعتكاف)

(قول) أي وجه مناسبة الاعتكاف (الح) ما ذكره الشارح أولاً وتأين من المناسبة والتأخير كما به عليه ط (قول) مصدر التعدى العكف ومنه الاعتكاف (الح) فهو عليه من التعدى وعلى ما في الصريح اللازم (قول) والاول أولى لقوله بعدد وأمر (الح) لأن المقابلة تقتضي القسمه الى قسمين وذلك يجعل التقسيم للاعتكاف المطلوب والالاتم المقابلة ويفهم من قوله وأمر (الح) أن شرطية المسجد انما هي في حقه وحيد لا يكون تخصيصه أولاً لهذا الفائدة فانها معلومة من التقسيم تأمل (قول) والظاهر لانه على تقدير أنوته (الح) لكن في الاشياء التلثي كاللثني التي مسائل ومقتضاه انما تعتكف في بيتها ويكره منها في المسجد وكون صلح الاشياء لم يحصر المستثنيات لا يضر ان من يدي أن هذه المسئلة منها فعلية الثقل (قول) لكن مرجحوا بان (الح) كلام الشارح في اعتكافه في البيت لا المسجد مثله الاستدراك مثله أخرى (قول) جواب عما ورد على الهداية (الح) ما ذكره الشارح من قوله لاقتراها (الح) وان صلح جواباً عما ورد على الهداية الآن الموافق في عبارة الشارح أن يجعل على قوله أي سنة كفاية أو على أنها قد قول المصنف سنة مؤكدة من أنه ليس بواجب بل ألم يتعرض لاستدلالها حتى يتأثر به التعرض لدفع ما رده عليه (قول) فيدل على اشتراط الصوم فيه لا يفتي أن مجرد قوله بصوم (الح) انما يدل على مصاحبة الصوم ولا دالة فيه على اشتراط هذه المصاحبة لتضيق السنة ثم مصاحبة السنة شرط اتفقته لانه شرط في تحقق كل عباد مقصودة (قول) لانهم انما صرحوا بكونه شرطاً في المنذور وغير شرط في التطوع (الح) لكن ظاهر مقابلة الواجب بالتطوع أن الترابه غير الواجب فيشمل المنذور ويدل لعدم اشتراطه فيه ما ذكر في الهداية وغيره من تعطيل عدم اشتراطه في التطوع من أن مبنى النقل على المسألة ألا ترى أنه يقتضي صلاة النقل مع القدرة على القيام اه فان المسألة التي جعلها شرطاً لعدم اشتراطه متحققة في المنذور ألا ترى أنه يقتضي من الصلاة ناعلى المسألة فيها فكذلك لا يلزم الصوم في المنذور ذلك (قول الشارح لعدم مصلحتها للصوم) تعطيل لمصلحة المتن (قول) وجه التأمل ما ذكرنا (الح) ويؤيد عدم الثلثة المذكورة في كلام الحلبي انما أساساً من عدم جواز القضاء في رمضان آخر ولا في واجبات الصلاة لو كانت العبارة لوجب بالصوم مطلقاً لاجزاء (قول) والحاصل أنه لم يصح لعدم (الح) وعلى هذا الحاصل لا يصح جعل كلام المتن أمراً قابلاً لموضوعه في صوم رمضان أو دفعاً وقد نذر اعتكافه فلا داعي لوضع أصلي ذلك لانه لم يدخل فيه غير ما علم بهام عومه (قول) وهذان النذر كان صوماً للصوم المقصود لان الاعتكاف الواجب يستدعي صوماً ولا يوجد بغيره وما لا يتوصل الى الواجب الا به يجب وجوبه (قول) ولكن سقط لشرف الوقت وانصاله به وتعبه للاعتكاف بالنذور لا كذلك رمضان الثاني (قول) قلت حدوث صفة الكمال (الح) ما ذكره السبكي في الجواب أنه لم يرد حيث قال قلت الصوم وان كان شرطاً لكمة عبادة مقصود في نفسه لانه يجب تعينه أيضاً كصوم رمضان فلم يكن شرطاً بخلاف الصلاة المنذور مع الوضوء فلا يعتبر إيجاباً لانه عبادة غير مقصودة اه (قول الشارح والساعق عرف الفقهاء أن من الزمان لاجز من أربعة وعشرين كبقوله المنصور) في السبكي وقد ورد ما يؤيد ما ذهب اليه أهل البقاع من تقدير الأربع والعشرين من الساعات في الليل والنهار وذلك فيما أخرجه أوداود والسبكي والحاكم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا يوحى فيها مسلم سأل الله تعالى شيئاً إلا أعطاه ما قالها تسوها آخر ساعة بعد العصر وهذا عجيب فاستغفرت انتهى (قول) يلزمه

قضاء العشرة لو أقصد بعضه المناسب لما يأتي أن المراد أنه يقضي الباقي لا الكل وقرن بين الصلاة وبينه بان الفساد يسري لأولها والأول (قوله) وعلى كل فظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف (الح) قلت كلام الفقهاء في الفساد الذي يرتب عليه القضاء فهم يلزم المعتكف على نفسه اعتكاف العشر الأخير وانما يدخل فيه معتكفاهم قطعه بعد زمان فقد أتى باعتكاف نفيل في المدة التي كان معتكفا فيها وانما قاته الاعتكاف المسنون نعم يمكن أن يقال بأنه يمنع من الخروج من الاعتكاف العشر الأخير بعد شروعه فيه على رواية الحسن كالمعالي في البراهين سندی (قوله) وإن لزوم قضاء جميعه أو باقيه نسخة الخط أي باقيه وهو المناسب لقوله الآتي وانما قلنا أي الميز ولو قال فظهر أن لزوم قضاء جميعه أي فيما إذا أقصد في أول يوم منه و باقيه فيما إذا أقصد في أثنائه وترك قوله الآتي وانما قلنا الخ لكان أحسن (قوله) هذا قول ضعيف وجهه أن خروجه فلا بد أن يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف والعصم أن هذا قول الكل في حق الكل لأنه خرج لأقامة سنة الصلاة وستقام في موضعها فلا تعتبر المنارة خارجا اه سندی عن الولوالجية (قوله) لا يكون كلام الشارح مفرغا على الضعيف لاشكال أن اشتراط كونه مؤذنا قول ضعيف وأن اشتراط كونها خارجا جالس المسجد ليس معتبرا للمفهوم كما تقدم له ويجوز مداه كره قبل هذا من تفصيل عبارة البدائع بما ذكره لا يخالفه تأمل (قوله) إن الضرورة التي بناط بها التفتيف (الح) قديقال إن الضرورة التي بناط بها الحكم هنا من القسم الثاني وذلك أن المعتكف لما تعددت حاجته خارج المسجد مما لا بد منه مجوز الله الخروج أقل من نصف النهار لقيام بموجبه الضرورية له غالباً والضرورة انما هي عليه لا ثبات أصل الحكم بدون مراعاة وجوده في كل فرد كما هو الغالب في العطل الفقهي كالشقة التي هي مناط الترخيص للمسافر في النظم مثلاً فانها مناط لثبات أصل الحكم ولا يلزم تحققها في كل فرد وهكذا كثير من العطل الفقهي راعوا لثبات الحكم بدون اشتراط وجوده في كل فرد تأمل (قوله) فيه إجماع على عدم الاكتفاء بالنية الظاهر صحة الاكتفاء بالنية فإن نية تخصيص العام جائزة وهذا منه في المعنى (قوله) إن المعتكف له حالة تدرك (الح) ظاهر إذا كان الوطء داخل المسجد (قوله) أن لسلطة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم حتى يصح الوقوف فيها وكذلك الية النحر (الح) تبعه الباقي الأيام الماضية انما هو بالنسبة لآرى لا التخصيص كما لا يخفى حتى لو أخر يوم يوم النحر إلى ليلة الحادي عشر جاز لأنه لا يخرج جري كل يوم إلا بطول يومه في اليوم الذي يليه وهذا بخلاف اليوم الثالث فإن يومه ينتهي بالغروب

(كتاب الحج)

(قوله) والافقوا التبركح والعناق (الح) إذا جلت العبادات على أركان الدين يكون أولى في دفع إيراد التكاح وما بعده ما زاد كره غير واقع لإيراد الاضحية والجهد ونحوهما من كل عبادة متوقفة على النية (قوله) الآن أثبات النبي يقضي النبي (الح) أي الواقع في حديث الأقرع بن حابس على ما في التبركح فإن فيه التصريح بالمرأوا وحديثي المرأوا وحديث المذكور هنا كافيان للقبض لا فادعوا منها المتنازع ثم قلنا فيه ثبوت نقيضه وهو لا يتصريح بنقض الاستطاعة (قوله) والأول التثنية بالحج يوم الجمعة ما قبل في مثال الشارح يقال في مثله والظاهر أن الحرمة فيها عرضة لذات الفعل تأمل (قوله) لكنه عذبه من الصغار (الح) وجهه عذبه من الصغار أن التماس في آية الظاهر حقيقة في المس باليد أو برأيه فيها الوطء

بجواز الدواي فلم تكن قطعية الدلالة على الوطء وتقدمه في الجمعة إن البيع عند أذانها مكروه ولا حرام
 وقوع الخلاف في المراءى للبناء فيها هل هو الأذان الأول والثاني وأدخول الوقت على أنه يحتمل أن يكون
 الإقامة وإن لم يكن قال به فلم تكن قطعية الدلالة أيضا **(قوله)** وفي المعتوم خلاف في الأصول لكن لو
 أدام المعتوم يصح منه لما في كتاب الطهارة من الصبر أن ظاهر كلام الكل الاتفاق على صحة أدائه
 العبادات أمام جمع مكلفا فظاهر وكذا من لم يجمعه مكلفا لانه جعله كالصبي المعافل وقد صرحوا بصحة
 عبادته اه انتهى سندى **(قوله)** وفيه نظر فيه تأمل فإن من له بعض أدائه منه ما يصح أداءه والعبادة
 ولا مانع يمنع من الصحة وأما مسألة إجماع الأولي عنهما فهي مسألة أخرى فإن إجماعه عنهما صحيح ولعم
 بعض أدائه وسأني ما فيه من النزاع **(قوله)** وفزع بان العلم ليس من شروط وقوع الحج والعمرة وبأنه بدخوله
 دار الإسلام تحقق منه الكون في داره لا ليس المراد الاستقرار على سبيل الدوام بل مجرد الحصول والتحقق
 فهو كمن شاف دار الإسلام **(قوله)** ومحسوس الحج قال في التهر ويلحق بهم المحسوس والظاهر من
 السلطان اه **(قوله)** فلو خرج ومات في الطريق الحج عبادة التهر ولمات في الطريق لا يجب عليه الإصاء
 أي اتفاقا اه وعمله في الصبر عاذ كره المحسوس والمراد أن مات في الطريق من أصحاب الاعتذار
 المذكورة في أول سنة الإيجاب لا يجب عليه الإصاء لامن مات بعد تفرقه في ذمته أو ضمير خرج عائد
 للقادر على الحج إلا أنه مقيد بما أخرج في أول سنة الوجوب بدليل التعليق **(قوله)** وما في الصبر أنه
 يمكنه أن يضع في الشق آخر أمته ودما خيل الرمي أي بأنه إذا لم يجد معادلا فلا بد قادرا وقال أيضا
 وحجت قدر أدى على الحمل كله فلا كلام في الوجوب اه ففهم منه الحاجان وجد معادلا لافان والافان
 قدر على العمل كله ولم يشق عليه في حالة قلة الزاد والماء وحال تزوفه من نقل ذلك من شق الرحلة الى
 وسطها ثم عادته الى شقها عند ركوبه عليها فكذلك والافان لم يقدر على كله أو قد يشق عليه ما ذكره فلا
 يعد قادرا اه سندى **(قوله)** لا الزاد والراحلة لعل فيه حذف لالتافية قبل الرحلة مع حذف حرف
 التعطف **(قوله)** أي في عدم اشتراط الرحلة فيه لكن وجه المشابهة بينهما غير تام فإن السبي الى الجمعة
 إنما يجب على من سمع النداء أو لم يكن بينه وبين المصر مزارع وإن سمع النداء وفرح على اختلاف في
 ذلك فمع اختلاف الروايات لا أدى وجه المشابهة في حق المكى والساحي الى الجمعة مع أن بين مكة وعرفة
 تسعة أميال اه سندى **(قوله)** لعل وجهه أن فيه زيادة النفقة الحج ولأن ابتداء فعل الأول فرض
 بخلاف الثاني ولأن منفعة الأول مما تتعدى من الاتفاق كنافي السندى عن شرح الوهابية للشرنبلاني
 وهذا يعلم أن موضوع ما في السراجة ما لو حجني راكبا وفقير ما شالافيا عاذه هذه الصورة فإن السبي
 أفضل وهذا يدفع التنافي **(قوله)** حتى لو حج ما شالو ما به ضمن إذا حج ما شالافيا يقع عن آخر وهو
 اتخاذ دفعه ليقع عنه فيكون حاشا له لصرفه في حاجة نفسه فلا يعتبر أمره بالسبي **(قوله)** والذي
 رأيت في الغلاة هكذا الحج لاختلافه بين ما رأى في الغلاة متولين مناقله الشارح عنها فإن ما عراه الشارح
 اليها إنما هو فيما إذا كان لا يتي بعد شراء المسكن ونحوه ما يكفي للحج وما نقله المحسوس عنها فيما إذا كانت
 الدراهم كافية للحج والمسكن ونحوه **(قوله)** المسئلة متقولة عن أي حنفية في تقديم الحج على التزوج
 والتفصيل الحج يحمل رواية تقديم الحج على التزوج بدون تفصيل على ما إذا كان ذلك وقت خروج أهل
 البلد وتزل المخالفة بين الروايتين وهذا هو الموافق للتفصيل المار **(قوله)** وأجاب السيد والسعدونية
 هنا منظر الحج هذا الجواب إنما يستقيم على رواية أن الأمن شرط لوجوب الأداء لا لوجوب **(قول)**

الشارح أو مباحثه قال الجوى في حواشى الاشياء اذا لم يكن القاسم محرماً للشيء علم من فسقه فأحرى
أن لا يكون الكتابى محرماً لما خشية أن يفترها عن دين الاسلام اذا خلاها اه وأقره هبة الله وأبو
السعود **(قوله)** يخص بالمحرم الخ بل يتصور الذى فى الزوج أيضاً للجوى **(قوله)** المصنف والمرافق
كبالغ جعله الرضى كصلى لانه يحتاج الى من يدفع عنه ولذا كان للاب منعه عن حجة الاسلام فكيف
يصلح لمجانيتها وفى المحيطين والسدائى الذى لم يحتتم لاعتباره لكن ما فى الجوهره موافق لما فى الخلاصة
والبازية اه سدى **(قوله)** اذ لا يتصور فى زوج الحاحه أن يكون محسوساً فيه أنه يتصور فيما
اذا اسلت المحسوسة ولم يفرق بينها وبين زوجها المحسوسى **(قوله)** فمستطرد أن تكون قادرة على نفقتها
ونفقتها وفى منسلان اميراج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام براحلته اختلاف وإفيه ومحسوس وعدم
الوجوب ووفق فى السراج بله اذا قال لا أخرج الاب لنفقة وجبت عليها واذا أخرج بلا شرط لم يجب اه
سدى **(قوله)** والصلى الذى يحج له أهله **(قوله)** من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم
حجه ولا يتأتى أداءه حتى فى عام واحد باحرام أو احرامين ثم ليدرد الكافر الاحرام على القول بعدم سلامه
بالجواز الوقت باق يبنى أن يصم منه لم أره اه سدى عن الشيخ نالى **(قوله)** قال الصلاة المقدسى يمكن
الجواب بان الموت الخ الاظهر فى الجواب أن يقال أنه وإن كان تركنا الألة يسقط بعد الموت اضعفه
بخلاف الوقوف لقوته والا كيف يقال بسقوطه به لانه من قبله تعالى الخ اذهذه العلة تقضى سقوط
الوقوف به اضعاف أنه ليس كذلك وايضا تقضى أنه لو تقرر الوجوب فى ذمة آخر بان مضى عليه سنة
وهو مستطيع لا يسقط الطواف بموت المأمور لان الأمر لم يأت عاقب وسعه بل أخر عن وقت التمكن
تأمل **(قوله)** فكان بمنزلة الانصارى أى المنسوب للانصار لان هذا الجمع بالاشتهار وغلبة الاستعمال
ياخذكم السمية به فيصور النسبة اليه بعد ذلك فكذا يقال فى الاتفاق بمعنى الخارجين والاتفاق بمعنى
الخارجى **(قوله)** والقهستاني عبارة وتناصر الفقهاء أن يقول لان لم أن الاتفاق جمع حتى وجب
رده فى النسبة الى الواحد فعن سديو به أن الافعال للواحد قال بعض العرب هو أعمام كاتى القاتى وغيره
ولوسلم أنه جمع فلم لا تكون الباء وحيدة كما قالوا فى روى فانها ليست قلنسة ولوسلم أنها النسبة فالرغير
واجب فانهم أرادوا بالاتفاق الخارجين والاتفاق الخارجى وهذا معنى آخر له لوردا الى الاتفاق لم يفهم
منه ذلك وصار كالانصارى على ما نقل صاحب الكشف عن الزمخشري اه **(قوله)** ثم يكون نازكا واجب
الوقوف الخ مقتضى كونه نازكا لواجب الوقوف منها الى الغروب أن يكون للسداد واحسوا وقفتها
أولبلا لانه اذا وقف لملا لا يتأتى له الاتيان بالواجب فيتقرر الوجوب فى ذمته فيكون التفسير بوقوفه منها
انفاقا **(قوله)** لو قيل أنه واجب لا بعد لان المواظبة الخ لا يفتى أن الاستدلال بالمواظبة على
الوجوب غير تام لما تقدم للشارح أن المواظبة من غيرهمى عن الترتل لا تصيد الوجوب اه سدى
(قوله) ولستة الشوط الاول الخ أى عدم الاتيان به بوصف الوجوب **(قوله)** وأن الطواف لا يلزم
تقدمه على الذبح لعل الموافق لا يلزم تأخير عن الذبح **(قوله)** فيه أنه لم يستوف الواجب لكن
ربنا ما ذكره الشارح من الواجب والضابط يكون الشارح قد أصح عبارة المتن **(قوله)** واعترض
الاول بان نفسه اخرج العشر عن الارادة الخ عبارة الرضى وهذا الجواب مبنى على ضعفه لا يلحق
بفصاحة القرآن لان بعض الثالث ليس بشهر فلا يكون داخلان المراد ما زاد على الواحد من جنسه
الآن يقال ومنى شهر اجازة الملة فالاسم الكل على بعضه وأمن باب التخليب وأمن باب عموم الجواز بان

براذن لا تقطع من الزمن اه سندی **(قولہ)** وينبغي أن يكون مكرها) وهذا الظاهر قلہ وان كان في أشهره إلا أنه أحرأ لم يقبل فلم يحرم في أشهره حقيقة بل في أشهر حج آخر **(قولہ)** واسمها في الأصل مهيعة) يسكون لها ويضع التحية والعين المهمة كذا ضبطت في رواية أبي ذر وسمعها العتي وزن مهيعة وصححه اه سندی **(قولہ)** والظاهر أنه مبني على الرواية الثانية) بل الظاهر أن المراد بالسقوط عدم اللزوم ولا يصح بناؤه على الرواية الثانية اذهي موجهة لعدم مجرد مروره على الأول لترك تعظيم البقعة وبأحرأ منه من الثاني لم يتداركه بل تقرر عليه نعم لو عاد الأول سقط عنه **(قولہ)** أنه لا يتم وعدم المحاذاة في السندی أن من أتى من جهة سواكن لا يحاذي ميقاها ولا يباينه اه **(قولہ)** وجهه أن الرحلتين أوسط المسافات الخ) فيه أن الرحلتين أقل المسافات لأوسطها إلا أن يراد مرحلتان عرفيتان وهما ثلاث مراحل شرعية كجدة فاهما على مرحلتين عرفيتين وثلاث شرعية إلى مكة كذا يفاد من السندی **(قولہ)** الشارح أي لا فاق) إذا فاق هومن كان خارج المواقف فخرج أهل المواقف وحكمهم بأنهم ملحقون بأهل الحل ويلزم من ذلك أن أهل ذي الحليفة كذلك إذا سلكوا الطريق الذي كان يسلكه النبي صلى الله عليه وسلم كآهل القرع والواو أهلهم بخول مكة بلا إحرام كما ذكره المرشدي اه سندی **(قولہ)** لم يخرج عن أن يكون سفره للجم) فيه تأمل بل بحيث قصد البندرد صدا أولي البع أو شراؤه إذا فرغ من دخول مكة يكون سفره لغيا لم يخرج ولغير دخول مكة ولذا يجوز دخوله مكة بلا إحرام في المسئلة السابقة ولا رد على ما سئل مالوقصد موضعا آخر في طريقه ثم انقلبه عنه للفرق الظاهر انقضاء ما يوجب بطلان أن يكون سفره للجم بخلاف ما نحن فيه

﴿فصل في الاحرام﴾

(قولہ) فالاستثناء الأول من أهم الظروف) الاظهر أن الاستثناء الأول من محذوف تقديره يعمل من الاعمال والثاني من قوله الاجل ما الخ **(قولہ)** وهما في الغسل) الظاهر ارجاع الصغير للذكور من الغسل أو الوضوء فانهم للنظافة ان حيث جعل الوضوء قائما مقام الغسل في حق غير المعذور فليكن كذلك في حق المعذور بالاولى لتحقق النظافة به الآن معنى النظافة بالغسل أنهم وذكر في غاية البيان أن كل غسيل يكون لمعنى النظافة فالوضوء يقوم مقامه **(قولہ)** صرح به في الفتح) عبارته وإذا كان للنظافة وازالة الرائحة لا يعتبر التيمم به عند العجز عن الماء بوجوبه الصبي اه فهذا يقيد أن المراد به العاقل نعم على ما بحث في الشهر ريب في حق الصغير الغير العاقل **(قولہ)** لأنه انما شرع الاحرام) قال السندی نقل المرشدي عن السروج أنه قال وينبغي أن لا يحرم فضيلة الغسل لأنه شرع للنظافة وقد حصلت قال سناعي وهو الاظهر قلت وعلى اشتراط الطهارة إذا كان محدثا ولم يقدر على الماء يتيمم ويحرم فتأمل اه **(قولہ)** ونسبه أن الشروع الخ) قد يقال ان مراد الشرب لا بل بقوله بخلاف الصلاة في حق القراءة لا الشروع **(قولہ)** أي أفت بابل القائمة بعد أخرى الخ) وذلك كافي السندی أنه اختلف في مأخذها فقيل من ألب المكان إذا قام به وقيل من قولهم دأرى تلبداره أي أواجهها يعني أجاهي وقصدى اليك وقيل من قولهم امرأه لمة أي جملة زوجها يعني بجنتي اليك وقيل من قولهم أتا لم يلبيد بك أي خاضع لك وقيل من الباب وهو القرب يعني قربت اليك فربا يشهد كل أحد بقصدى بئلك واعتابه الشريعة **(قولہ)** فان مغاده أن الاستئناف بقوله لبيل الثالثة) نعم عبارة الفهستاني وإن أفادت أن الاستئناف بقوله لبيل الثالثة

لا يفيد أنه يقف عليها كما يقوله الشافعية أو يصلها بما قبلها وإن كانت جملة مستأنفة **(قوله وسعد بن)**
 في القاموس والسعادة خلاف الشقاوة وأسعدوه فهو مسعود ولا يقل مسعدوا أسعدوا وأعله وليس
 وسعد بن أي أعاد بعد أسعاد اه **(قول الشارح أي تحريما)** حكى ابن مالك الاتفاق على أن
 الكراهة أقصر اه سندی **(قوله فقيه أن ظاهر المذهب كافي الفتح أنه يصير محرما الخ)** وأيضا
 مقتضى اشتراط التلوة أن نفسه لا يحل بالتلوة لالكراهة كما نقله السندی عن ط **(قوله لكان أخصر)**
 وأظهر لكن عليه لا يكون في كلامه تعرض لسوق البدنة بدون تقليد فالأولى أن يراد بالهدى خصوص
 البدنة تأمل وفي الخ واقتصر في التلوة على التلوة ومراعاة جهات من خصوصيات التلوة اه كان تلوة
 أو ذكرها بقصد التعلين أو سوق هدى أو تقليد البدن كما ذكر التلوة في السني في السني اه وهو كذلك في
 البحر ولو حذف لفظة الهدى وسلط كلام من قلد وساق على لفظة البدن لاسلم من الإيهام تأمل **(قوله وأعره)**
 مرادة وهي السفرة في القاموس المرادة الرواية ولا تكون إلا من جلد من نعام ثلاثين سنة وفيه
 أيضا السفرة لضم طعام المسافر ومنه سفره الجلد اه **(قول الشارح فلا في الأصح)** والظاهر أنه وإن لم
 يحرم إلا أنه يكره مراعاة الخلاف ولأن فيه نوع إعتناء كما عرفت يمكن كذا قال السندی **(قوله فانه لا يئى)**
 عليه نصه الخ في السندی عن الخاتبة وكرهه تعصبا له ولو فعل ذلك وما ولى له فله صدقة
 ولائى عليه لو عصب غيره من بدنه ولو لم يرعه إلا أنه في هذه الحالة يكره اه فعلم من هذا أن حكم التعصب
 مخالف لحكم السر واليس **(قوله لباب وفي شرحه)** وينبغي استثناء الكف من الخ مقتضى
 الاستثناء أن باقي البدن حكمه مختلف حكم هذه الاعضاء مع أن سائر بصره عملا بعد لسان
 لا بما بعد لسانه تعين أن يراد بالسر التعطية بما لا يتسلق نفسه أو لا بعد لسانه بخلاف تعطية يديه
 بالقساقرين ورجليه بالثقفين والجوهرين فانه ليس **(قول الشارح ولو جعل على رأسه شيئا كان)**
 تعطية قال المرشدي لو كانت الشياطين بقية وكانت مشدودة فتدقوا بها بحيث لا يحصل منها تعطية فلا
 كراهة في حملها ولا جزاء ولا يفكره ويجب الجزاء لانه تعطية اه سندی وهذا دل على أنه لو غطي رأسه
 بغير المعتاد لا بزمه شي ولو يوما أو ليلة **(قوله إلا الملعك)** في القاموس الملعك الموشى من البرود
 والأثواب اه أى المنقوش لكن ليس هذا المراد هنا بل ما يلبس في القدم فانه لا يطلق عليه اسم القبط
 وفيه تفصيل في حكمه بين كونه تحت مصفد الشراك أو فوقه **(قوله ولا يرفع يديه عند رؤية البيت)**
 وقيل يرفع أى كالأذى كسر الرجلى اه سندی **(قوله لكن قولهم تحية هذا المسجد الطواف بقبعة)**
 أنه لو لم يرفع يديه لم يرفع الخ الظاهر اعتماد ما نقله لأن شرح الباب فان على ما قاله يلزم الوقوع في الخرج
(قوله قلت والظاهر أن المراد بالفتنة التي فيها عدا الخ) فديقال لأجابه لهذا القيد وأنه يمكن
 تقديم الفتنة على الطواف مراعاة القيام بالسحب وهو المبادرة إلى قضائها كما أن خوف فوت الوقت
 المستحب في الوقت سبب لتقدمها فقد اكتفى بمجرد مراعاة تحصيل السحب فيها فكذلك في الفتنة
 تأمل **(قوله فقد اختلف التحميم)** ووفق بين القولين المذكورين الرجلى بل المراد بجهده متكبیه
 أن يكون أسفل يديه جهده المتكبين فتكون دروس الأصابع جهده الأذنين وهو أحسن اه سندی
(قوله أو القبلية كما يذهب كماله) الأول ظاهر الرواية كماله الخ الذى ساقى ودعا لنفسه وغيره أفعاله
 نحو السجدة أو القبلة اه والمراد بالجرتين العليا والوسطى بأن تكون الجرة بينه وبين القبلة وأما جرة
 العقبه فالسنة استقبلها وجعل الكعبه عن يساره اه وساقى أنه لا يقف بعد الثالثة تأمل **(قول)**

الشارح لان منه سنة اذرع من البيت) ألقى الكسر والتحقق أنه سنة اذرع وشراى سندی (قوله)
 لم يذكر الشاذرون وهو الاخر بر السمن الحار الخ) من الحجر الاسود الى فرجة الحجر كافي السندی
 (قوله) لكن الظاهر ان هذا الخ) أي لزوم الدم في حد ذاته (قوله) لكن التعليل يفيد ان الخلاف الخ)
 لعل المراد به تعليل القول الآخر المقابل للصحيح لا للتدليل المذكور في الشرح فانه لا يفيد ما قاله (قوله)
 لو شك في عدد الانواط في طواف الركن اعاده الخ) أي أعاد النوط الذي شك فيه وليس المراد أنه يعيد
 الطواف كله كانه ظهر (قوله) ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام) هو اللهم انك تعلم
 سرى وعلايتي فأقبل معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤالي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك
 ايما بناشر قلبي ويقنص اصادقائي أعلم أنه لا يصحني الا ما كتبت لي ورعا عافيتني يا أرحم الراحمين
 اه من السندی (قوله) ولا ينافيه قول المتون ساعيا بين الميئين لانه باعتبار الاصل) الذي استقر عليه
 الامر في هذا الزمن وقبله جعل ميئين أخضرين في جدار المسجد علامتين لموضع الهرولة في عمر بن
 الوادي لكن ظاهر تعبير السندی عماد كرم الحشى بقوله أي قول آخر مقابله ما اعتمد المتون تأمل وقال
 قال الشيخ على القاري والمذهب الصحيح أنه اذا وصل الى المبل أو قبله شرع في الاسراع البالغ وقبل يسمى
 قبل المبل يستأذرع (قوله) تشبه قال العلامة قطب الدين في منسكه الخ) الذي تقدم في سكر وهات
 الصلاة كراهة المرور بين يدي المصلي في موضع سجوده في مسجد كبير وهو ما كان حشين ذراعا
 في شتين فلما كان المسجد الحرام كذلك في زمنه عليه السلام ولم يكن المرور في موضع السجود لم يكن
 هذا الفرع غريبا (قوله) اذا دخل الحاج مكة في أيام العشر) أو في خمس وعشرين من ذي القعدة
 اه سندی (قوله) لكن يخالفه ما في اللؤلؤ الجنية) يؤيد ما في اللؤلؤ الجنية ما رأته في هاشم الصرمكتوب
 على ما فيه كلامهم مانصه في الفوائد الظهيرية عن شيخ الاسلام خواهر زاده قال المكي الصلاة
 أفضل لانه لا يشوئه والاشتغال بالصلاة وهي عماد الدين أولى اه (قوله) وما قيل ان تقديم العصر
 عند الامام وجب لصيانة الجماعة يعني الخ) لانه يصير عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف
 ولو قيل وجوب هذا الجمع لاجل إقامة واجب الجماعة على القول بوجودها لا بعد اذ كانت الابه
 (قوله) أو برجي لهم والخبر وصلاتهم غير جائزة) أصل العبارة أو برجي لهم الخبر وصلاتهم الخ
 (قوله) لان النسبة عند الاحرام قصفت الخ) مقتضى ما ذكر من التعليل أنه لو فصل الطواف قبل
 التحلل بشئ مما يحصل به التحلل لاستطر فيه التمتع أن ما يأتي يفيد اشتراطها له بدون تفصيل
 (قوله) اعترض بأنه لا دعاء في جرة العبقة الخ) نعم لا دعاء فيها عقب الفراغ من ربي الحصاد وهما دعاء
 في أثناءها والجرة الثالثة معدودة هنا نظير الثالث على أنه لا مانع من جعل الجمار الثلاث محلا لاجابة
 الدعاء بدون ربي (قوله) فيه أن هذا هو تحت الميراب الخ) فيه أنه أهم من قوله تحت الميراب والمراد ما
 عماده (قوله) وقيل لا يسب الاضباع) هو الاسراع في النسب (قوله) والوتر بعدهما) عبارة السندی
 عن شرح القلب بعدهما بضمير التثنية اه (قوله) على الاقتصار هنا على إقامة واحدة الخ) في غاية البلبان
 فان قلب رد عليك الفوائت لانه ان شاء اذن وأقام لكل صلاة وان شاء اقتصر على الإقامة فينبغي أن يكون
 هنا كذلك قلب الفوائت كل واحدة منها صلاة على حدة يفرد كل الإقامة بخلاف الصلاة بالمرزلة لغة
 قائمها صار صلاة واحدة بدليل أنها لا يجوز التطوع بغيرها فلاجل هذا يفرد كل واحدة بالإقامة
 اه (قوله) هم اصحاب القبل) فان قيل هم حشر أي عبي وتعب حين وصل الى هذا الوادي اه سندی

(قول المصنف وروى جرة العقبة من بطن الوادي) أى بأن تجعل الكعبة عن يسارك ومنى عن يمينك
 كذا في السندى ونحوه ما يأتي عن الباب (قوله) ومقتضاه أن المراد الرى من فوق إلى أسفل الخ) بل المتبادر
 من عبارة الفتح تحقيق الكرامة بالرعى من فوق مطلقا وأمرها إلى أسفل لتوقع الأدنى في الأسفل وهو
 ظاهر أو في موضع وقوف الرى لتوقعه أيضا سبق به وما صابه من في الأسفل وعبارة الهداية لآعين أحد
 الاحتمالين بل أفادت أن عليه الجواز هو أسهل لآمرها من أعلى لا بد أن تقع في أحد جانبا الجرة وما
 حوله ما موضع لتسلك الرى الآن الكرامة متصفقة في محل يتوهم فيه الأدنى (قوله) فليكن هذا العلم
 أصليا أولى (قوله) عن أنس عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (لفتحه على ما في ط ان الله تعالى
 الخ (قوله) فلا تخالف في الأجزاء) أى أجزاء الأربع حيث قلنا ان الاثنى عشر الكل على سبيل الأولوية لا
 الزوم (قوله) وقوله وجربا قيد بشدرا الآية الخ) جعل السندى قوله وجوبا راجعا إلى التقصير لأن الحرم
 خروجهم من أحرامه واجب أما بالحق أو بالتقصير عند الامام وقال قوله من كل شجرة أى من كل الراس ندبا
 أو من الربع وجوبا اه وهذا ما أفاده الشارع بقوله وتقصير الكل مندوب والرعى واجب وهذا أظهر في
 حل عبارة الشارع (قوله) والآية تفتح الهجرة والميم وضيم الميم لغة أخرى جعلها السندى بثلاث الميم
 والهجرة فهى نسع لغات (قوله) ان أراد أنه أولى من تقصير الكل فهو ممنوع لماعلت) من أن
 السنة حلق الكل أو تقصيره فكيف يكون حلق النصف أولى من تقصير الكل لكن نفل السندى عن
 الثوامع أن حلق النصف أولى من تقصير الكل نعم حلق الأربع ينبغي أن يكون التقصير لكل أولى منملا
 مرأته منى كفى التهر (قوله) وقال السروى وعند الشافعى يبدأ بين المالحوق في السندى وأما ما ذكره
 الفكر ما من أن مذهب الامام يبدأ بين الحلاق ويسار المالحوق رده صاحب غاية البيان بقوله ذكر ذلك
 بعض أصحابنا ولم يصر لاحد واتباع السنة أولى اه ولعل ما نقله عن السروى فيه سقط وأصله وعند
 الشافعى يبدأ بين المالحوق ومذهب الامام يبدأ بين الحلاق ويسار المالحوق وذكر الخ ثم مقتضى ما في الفتح
 تسليم ان البداية بين الحلاق هو المذهب لكن لا يصل به مخالفته الثابت بالنسبة ومقتضى ما في الملتقط
 تسليم أنه مذهب الامام لأنه رجع عنه ومقتضى ما قاله السروى عدم تسليم أن ذلك مذهب بل مذهب
 البداية بين المالحوق (قول الشارع طالع ذكاه) أى طالع فبرذ كاه يعنى فبرذ اليوم الاصح كفى
 السندى ولا تستقيم العبارة لا بتقدير هذا المضاف ويكون بيان الانتهاء وقت الاداء في اليومين ولا يصح أن
 يكون بيان الوقت الجواز أداء وقضاه كإدراج عليه الحشى فان وقت القضاء لا ينتهى بطالع شمس الرابع بل
 بفرجها وحيث شذفاسلكه الحشى في هذه العبارة فغير موافق (قوله) وغيرا كب أفضل في جرة
 العقبة) حقه في غير جرة العقبة كما هو عبارة الملتقى (قوله) فاذا كره الكمال من أنه يصل فيه الظهور
 الخ) لكنه خلاف ما تقدم من استصحاب تقديم الظهور على الرى مطلقا اه سندى عن متلا على القارى
 (قوله) أو السندى) حقه الزيادة (قول المصنف ونيل العقبة) في السندى والعلماء كلام في تفسير
 قبور الانبياء ومن يتبرأ بهم واعتد الجواز وأحال فيه (قوله) حسب النقاش المفسر الصلاة بالسجدة الحرام
 قبلت صلاة واحدة فيه عمر مائتى سنة وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة الخ) في القسطلى على
 الضامى من باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة نقل عن النقاش المفسر ما نصحت الصلاة في
 المسجد الحرام قبلت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر مائتى سنة وخمسين سنة إلى آخر ما ذكره الحشى وذا قبل
 عبارة ابن صاحب مانصه وهذا مع قطع النظر عن التضيق بالجامعة فانها تز يسبعا وعشرين درجة كما

اه ثم رأيت في تعيين المحارم من فصل حكم المقام بحكم ما نصه قال أبو بكر النقاش حسب ذلك قبلت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وصلاته يوم وليلة وهي خمس صلوات عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلة (قوله) قلت قد يمنع كون القراءة عبادة مستقلة (الخ) وفرق السني بأشياء الطواف والقراءة بأن الطواف تعدي غير معقول المعنى فاشتد عليه النقل كما ذهب إلى جانب الطواف وأما القراءة فهي عبادة معقولة المعنى فلم يشترط لها النية استقلالاً بل اكتفى بأصحاب النية عند الصلوة أو يقال النية انما هي لتمييز العادة عن العبادة والقراءة لا تكون للاعبادة فلم يحتج إلى النية والطواف قد يكون طلباً للهارب أو فراراً من طلب أو نحو ذلك احتج إلى النية أو يقال إن القراءة وإن كانت عبادة فقد تسقط عن المصل كالأخرى والآخرى والطواف لا يسقط بحال اه ولعل الأحسن في الفرق أن يقال إن أفعال الصلاة مستقلة أو لا لا يحتاج إلى نية بل تنسب النية عند الصلوة إليها لأنها تفعل في آن واحد متصلاً ببعضها ببعض بدون فاصل أجنبي بخلاف أفعال الحج فأنها ليست كذلك إنما كان منها غير قابل للتفعل كالوقوف تكفيم النية عند الأحرار وتنسب اليه يومياً كان قابلاً للتفعل يحتاج إلى أصل النية عند الاتيان به ولا تكفي في حقه النية عند الأحرار (قوله) وفيه أن فرض المسئلة في أحرار الرقيق عنه) ثم ظاهر المصنف أن فرض المسئلة في أحرار الرقيق عنه لأن الشارع جعل كلامه مستقلاً على مستثنين ولاهما ما إذا اجتازت أهما وبقي عليه بعض وقد أحرم نفسه صاحباً وأنتبهما إذا أحرم عنده رفقته وهي المبرع عنها بقوله وكذلك أو أهل عنه رفقته الخ فقد جعل قوته وأهل عنه رفقته مسألة أخرى غير ما قبلها (قوله) ولعل التوقف في أحرار رفقته عنه وكلام الفقه هو ما نه (الخ) الظاهر صحة أحرار رفقته عنه فيما إذا تخرج بريد الحج فمن قبل أن يجرم ولو سجد إلا أن دلالة كافي مسألة الأعمام (قوله) لا إلهامه من نطقه خلق النسل ولأنه لا يمكن الحج عبارة النهاية ولدت للسئلة على أن المرأ منبهة عن الظاهر وجهها الرجال من غير ضرورة لا إلهامه من نطقه الوجه خلق النسل ولولأن الأمر كذلك والالامرت بهذا الأمانة كذا في المحيط اه وكذا رأيت في المحيط البرهاني لكن مع حذف الواو من قوته ولولأن الأمر الخ تأمل

﴿باب القرآن﴾

(قوله) وعمدت عافضه إذا شغل على سفر من خلاف ما فهمه إلخ) فيما أن إلخ ادعى أن عمدا موافق للشافعي في أفضلية الجهة الكوفية والحرمة الكوفية على القرآن ولم يدع موافقته في كل مورد الأفراد بل في هذه الصورة الخاصة فلا رد عليه حيث نأز كرمي الجرم من أنه ليس موافق له فله يفضل الأفراد مطلقاً إلا أن لا يميز من توافقهما في صورة خاصة توافقهما في غيرها ﴿قولنا شارحاً والصواب أنه عليه السلام أحرم ما يلزم أدخل إلخ﴾ ما ذكره صلح جواباً من الشافعية عن استدلال الحنفية على أفضلية القرآن بفعله عليه السلام بأن يقال إن جمعه بين التمسك كان على هذا الوجه لبيان الجواز لأن القرآن هو الأفضل تأمل لكن يلزم أهل المذهب عدم تسليم ما قاله النووي للأدلة الثلاثة على إحرامه بهما معاً (قوله) وهذا أحسن مما في إلخ من أن التمسك إلخ ادعى ما ذكرنا يلحقهم وإن غيراً فاق لا يكون فارقاً لكن تقدموا بأن أنه يكون فارقاً لأنه خلاف الأفضل في حقه بل هو مكروه ومنه على ما يأتي (قوله) الأولى إبدال الأيام بالأعمال إلخ) فيه أن إبدالها بالأعمال يقتضي أنه إذا مضت أيام جمعه وقد

نق عليه شيء من الاعمال لايصح صومومواظهار صحته واتماتص على الفراغ في الآية نظرا الى ان الغالب
الفراغ منها بعض الايام تأمل ويدل ذلك نفس عبارة الجرح حيث قال واراد الفراغ الفراغ من أعمال الحج
وهو بعض ايام التشريق اه فانه دال على انه يقتضي بعضها وتظهر وان بقي عليه شيء من الاعمال
ويدل له ما في الباب ايضا وأما صوم السبعة فشرط صحته ان يتبين التنية وتقديم الثلاثة وان يصوم بعد
ايام التشريق اه (قوله قال في الفتح ان صوم السبعة الحج) في شرح نظم الكثر وغيره ما يفيد اختلاف
أهل المذهب في تفسير الرجوع في الآية فقبل الفراغ وقبل الرجوع من معنى مكة او الى الحلة الاولى
يعني اذا فرغتم من أفعال الحج ويمكن تحريم فريضة الفريضة على القول الثاني وان كان المشهور التفسير الاول
تأمل (قوله عدم قبول وجوده) حقه قبل (قوله وان قدر عليه قبل الحلق الحج) عبارة الفتح بعد

(باب التمتع)

(قوله لان التمتع مصدر مزدوج) والتمتع ايضا مصدر مجرد سدى (قوله ويرد عليه ما صرحوا به الحج)
ينظر هذا مع ما تقدم من ان اداءه في عام واحد شرط ولعل المسئلة خلافية والاحسن ان يقال ان العلم
في هذه المسئلة واحد وان المراد به العام العددي لا القمري الذي ابتدأوا ما لم يهرموا حتى لم يذوا طعة وعلى هذا لو
أصر ما يلج في انتماء السنة في هذه الصورة يكون متنا (قوله ولا حاجة اليه لان بيان أفعال العمر الحج)
وايضاً يروى من يوم الحلق أو التقصير في تحقق التمتع مع أنه لو بقي بدون تحلل من المرة ثم أصر ما يلج يكون
متنا كما يظهر وقد تقدم تبيينه هذا التمتع مع شرح الباب تأمل وان كان المشرح أشار لدفع هذا الاجام
بقوله ان شاهدا اذا رجع لقوله ويطوف ايضا يكون التمتع مع ما بعده بيان تمام أفعال العمرة لان ذلك
شرط وجعل قومه ويطوف تفسيراً او بالتقوية أن يفعل العمرة بثم كلامه (قوله والمراد بان لا يلج في
سفر الحج) أي الذي أتى به بعد سفر العمرة لئلا يصدق كلام المشرح بما اذا لم يلج أصلاً وهذا سقط ما
قاله ط ان هذا الاول يصدق بعدم الالتام أصلاً وهو عين اتحاد السفر حقيقة فيزوم التكرار في بعض
الصور اه ومع هذا لا حاجة لما قال ح فان الصورة التي ذكرها داخل في السفر الواحد حقيقة
فان المسافر لا يظل سفره الا بعوده الى وطنه فلما ذهب الكوفى من مكة الى بصره ثم عاد الى مكة هو باق على
سفره الاصل وان تعدد زده في البلاد وسد كقول الجنائبات أن حكم السفر الاول قائم ما لم يعد الى وطنه
نعم على قوله ما هو متنى سفر آخر كما يأتي ايضا (قوله والاحكام المارة في هدى القرآن) من كونه
بين الرى والحلق وكونه في أيام النصر والحرم (قوله لانه صام بعد وجوب سببه الحج) لعله وجود
(قوله) وما قرره في الشريعة لانه خاص عن ليس الهدى الحج) عبارته وما نص عليه في البدائع من
انه لا يتصور التمتع من المكى لما أنه يشترط لصحته أن لا يلج بأهله المأما حصصا والا لما هو جوده قلت
هذا خاص بما اراد من إحدى صورتي التمتع وهو من ليس الهدى الحج (قوله لانه لم يأهله حجرا
بخلاف ما اذا لحاق الحج) قد يقال انه وان لم يستحق عليه العود ولكنه مستحب لتمام باقي العمرة تأمل
(قوله ولو سجد فلهما الحج) أي أصل الحلق لا كونه بعد العود فان هذا لا يفيد فعل العمرة

(باب الجنائبات)

(قوله أرقمها التفسير وذلك فيما لا يخفى الحج) في السند لا وجوب الصوم الاعلى سبيل التفسير فيه

الدم والصدقة الا في امرين أحدهما غيبا اذا ارتكب محظورا الاحرام لعذر من مرض قال تعالى فمن كان
منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فالصيام ثلاثة أيام والصدقة على سنة
مسكين لكل مسكين نصف صاع والثلث هو الدم الثاني فيها اذا جئ على الصيد فيصير بين أن يشتري
بقية هديا وطعاما للمساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوما **(قوله)** وفي أخصية الفهستاني لو
ذبح سبع عن أخصية وسبعة وقرآن واحد أو جزاء الصيد أو الحلق والعقيقة والتطوع **(الح)** عبارة
الله تعالى بأوفي الأخير وجميع ما قبله بالواو **(قوله)** أو بشاره غيره بأمره أو بغير أمره كأي الباب
وبدل لذلك أن الارتفاع حصله **(قوله)** فله عذاب أليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء لعلة الابتلاء
كما يفيد صدر الآية **(قوله)** ومقتضاه خروج نحو ذنوب **(الح)** نقل السدي عن اللوامع ما يقتضي
أن ذنوب اللوزيوي المتمسح حكمه كالزيت والحل قال وينبغي الحاق ذنوب البليان بذلك **(قوله)**
فلذا ملحقه غنار حتى في السدي بعد ذكر عبارة الرحي ما نصه قال في اللوامع وينبغي أن القدر والقدح
كذلك لانه اذا كان فانما يجرهما إلى رأسه يعني لو حلا مشكوسين أو ما لو حلا كالجو فكم فملا بعد
سار لكن يستغنى عن الباب وشرحه أنه لو حل الشياح على رأسه ولو كان في بقية يلزمه الجلاء اه
و براجعه أيضا لما ذكره الرحي فيه **(قوله)** وأجاب في العاتية عن الاشكال على تقدير ثبوت **(الح)**
لعل المصوب في الجواب أن يقال أن الاطمين لما كانا حدى البدن كانا مصدى الحمل بخلاف البدن
والرجلين فانها أعضاء منفصلة كل منهما قائم بنفسه فلم تكن مقصودا بمجر داتصالها بغيره لا يقتضي اتحادها
(قوله) مع أنه يجب لكل مجلس وجب **(الح)** هذا مناف لما ذكره الشارح بعده إلا أن براد الاختلاف هنا
استلزام للايام بخلافه في عبارة الشارح وقد وفق السدي بين عبارة الشارح وبين ما نقل عن ابن باز
من انما اذا حلق في مجلس متفرق يجب عليه أن يعدهما بقتلنا ونقل ذلك عن الشيخ محمد طاهر وقال هو
نايل حسن **(قوله)** وأشار الى أنه لو طاف عريانا فقدر ما لا يجوز الصلاة معه **(الح)** لم يقدم ما يشهد هذه
الاشارة وعلمها من إيجاب الدم بالطواف بعد ثاقان كلام من الحديث والكشف ما منع من صحة الصلاة فككون
يجب الدم بالطواف مع الحدث مفهما إيجابه مع الكشف بجامع أن كلاما في الصلاة في قول بلزوم
الدم ما حدهما يقال به في آخر المسألة ولا بد التمسك بالحقيقة لان تفسيده بالحدث يفيد أنها غير مانعة
فكانت مانع من عليها بخصوصها باعتبار هذا المفهوم وخارجة عما تقتضيه المسألة **(قوله)** ولا يصح
جعلها بابية على معنى سبع هي الفرض **(الح)** قد يقال يصح تقدير أن السبع سمائة بالفرض وهذا
لا يتناقض أن الفرض أر بسعة منها وأيضا تقديمه أنه لو طاف الركون أو القراء أو السجود عن الصدر
الفروض يقع الكل فرضا وما زاد عن الفرض يتصف بالوجوب والنية قبل وقوعه وبعد يقع الكل
فرضا وما هنا يمكن أن يقال فيه كذلك **(قوله)** ففي الزامها بالدم وقد ساءت في الاثنا نظرا قد يقال أنه
وجود الصدر في آخر الوقت تبين أن أوله وهو ما قبل العذر من لدانها فيه كأي قضاء الصوم بعد
الاقامة فانه موسع والموت يقتضي عليه فيما قبله وبين أن ما قبله وقته العين فلذا وجبنا عليه الاصابة
تأمل **(قوله)** وقد فعله في أيام التعر لا يستغنى عنه **(الح)** اذا لم يقبل التقديم والتأخير بكونه في أيام التعر
لا يتأتى الاستغناء بل لا بد من ذكر مسئلة الترتيب ولا يستغنى عن احدي المستثنين الاخرى كما هو ظاهر
(قول الشارح) فقيب في يوم الضراء بعة أشيا ما إلى **(الح)** رجاء توهم منه وجوب هذه الاشياء في يوم
التعرا الاول وليس كذلك اذا يجب فيه الاخرى بخلاف الباقي فانه لا يختص به ولو أريد الجنس وهم جواز

تأخروى أول يوم عنه فلو قال غيب الترتيب بن الرمي ثم الخلق لفسد المقرد و بين الرمي ثم الخلق له
 لكن أولى اه سندی (قوله لما كان قوله أو قدم الخ) بياناً لجواب الدم بعكس الترتيب فخرج
 عليه الخ) فخرج وجوب الترتيب على وجوب الدم بعكس الترتيب صحيح لكن الشارع لم يقتصر على
 ذلك بل زاد في التفرع على ما ذكره المصنف وجوب الأشياء الأربعة في يوم الفرجع أنه لا يفرع عليه إلا
 أن يقال المراد وجوبهما من حيث ترتبهما لا من حيث ذاتهما كما يدل قوله الرمي ثم الذبح الخ وكلام المحقق
 بعيدان المقصود تفرع أن الترتيب واجب و بيان ما يجب في يوم الفرجع يادفع الفائدة لأنه من ضمن
 المخرج وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارع (قوله أطلق الجرح ضعفه الخ) ذكر التام في الروضة نحو
 ما في الشرائع فهو مقيد لما في المتن فلذا مسمى عليه أو باب المناسل كالفارسي والباب وغيرهما فتدفع به
 تضعيف الجرح اه سندی (قول الشارع بخلاف ما لو طيب عضو غيره الخ) لأن الإنسان يتأذى بنفسه غيره
 كما يتأذى بنفسه ولا يتأذى بغيره عن الطبيب والمخيط رضى (قوله والقرح) في القاموس القرع
 ويضم عض السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن (قوله وما في الظهيرة من أن يحجز عن الدم صام ثلاثة أيام
 ضعيف الخ) ذكر السندي ما نصه قال الشيخ محمد بن أبي الجعد الدم صام ثلاثة أيام كافي الحجة البرهاني
 والظهيرية ونقل الفارسي نحوه عن الشيخية وقال ونقل شيخنا نحوه عن السرار ولا ينافيه ما في شرح
 الطحاوي وغيره أنه يجب الدم لا يحجز به غيره وينبغي أن يجعل على ما إذا وجدته في الباب وشرحه بما
 للكثير على خلافه وما في الجرح الرائي أيضاً فنه ما فيه اه قلت في هذا جواب عن قول صاحب البحر ولم
 أره لغيره وفي الفتوى بهذا رفق على الضعاف والمساكين (قوله أصوع وهو دفع الهرة وضم الصاد
 الخ) في القاموس الصاع جمعه أصوع وأصوع وأصوع وصيحان اه (قوله فهو صريح في جواز
 القضاء على ما الخ) الذي سبق متناوئاً شرعاً جازاً المقتضى بالأحكام فاحرم بصرة يعني داخل المقتضى ثم
 أفسد ما مضى وقضى ولادم عليه ترك الوقت لغيره بالأحكام منه في القضاء اه وهذا قول ما في نقله أن
 ما يأتي لا يدل على جواز القضاء في علمه حتى يكون مخالفاً لما ذكره وهذا على أن عبارة الرمي بعدما ذكره
 عنه لكن هنا لما وجب المضي بالأحكام من المقتضى تعيين القضاء من القابل بخلاف الجواز بالأحكام
 لتدارك ما قام اه هكذا نقل عبارته السندي (قوله وقياس كونه انما شرع فيه مسقطاً لما في المواد
 بالقضاء الخ) قال السندي ونزع الرضى في تعطيل صاحب الهر بكونه شرع فيه مسقطاً قال فانه لا يفيد
 لأنه لا فرق في الجرحين المسقط والمترزم وإن اختلفا مقتضاه أن يقضى الأول والثانية اه ثم ذكر عن ابن
 جماعة أن مقتضى كلام الحنفية لزوم قضاء هبة واحدة قال ثم وجدنا ما هو أصح منه في الخط
 الرضوى وذكر في المتن لوفاء ما يلزم من قابل بر بقضاء ثلاثة فاسد محتمل لم يكن عليه الا قضاء
 هبة واحدة كالأفد قضاء صوم رمضان اه ونحوه في منسك الفارسي عنه وفي الكسب والباب وشرحه
 في باب القنوت ثم قال ومدار المسائل الفقهية على الثقل ولا يعبر عما لم يعمن تعطيل الفقهاء على أنه لا قتال
 أن يقول انه لا فرق في الجرحين المسقط والمترزم إلا في هذا المسئلة لصرح النقل مقتضى الفرق (قوله
 والخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول البحر الخ) لكن عبارة البحر المسوقة لترجيح الأول تفسيدان
 الخلاف في الأولوية كما هو ظاهر قول البحر الخ) لكن عبارة البحر المسوقة لترجيح الأول تفسيدان
 الجرح ولا يأكل المشقة في قول أبي حنيفة وإبي يوسف لأن حرمة الميتة أعظم وحرمة الصيد مؤقتة ترفع
 بالخرق وسن الحرمة والأحكام فقلبه أن يفسد ما خفف الحرمة من دون أن يفسد ما أعظمها (قوله فما مصدرية الخ)

لعل الأولى أن يقول ماتكره موصوفة وأسم موصول بمعنى الشيء والذي جعله العدلان قبة وعلى هذا يكون العائد أو الرابطة كورا وبقدرا الضمير الرابط حيث لا يستقيم جعله مصدرية الابتداء بل المصدر بالمشق **(قوله)** على أن صاحب الباب شرح بخلافه **(الح)** فيه أن ما في الباب إنما اشترط أن يكون العدلان غير القتال على القول بامتناعهما وعلى القول بكفاية الواحد لم يشترط أن يكون غير القتال بل أطلق فيه فبصرح في الباب بخلاف بحث الصبر بل الخلافه يفيد ما بحثه **(قوله)** فذكر ذلك في ذلك الباب صريح في أنه الحكم في كل صدقة **(الح)** فيه أنه ليس فيما ذكره في ذلك الباب تعرض لحكم الصدقات الواجبة بل إنما تعرض فيه لمخصوص مصرف الزكاة فاعتراض ط هنا وارد على الشارح **(قوله)** لا يختص بصداحل **(الح)** حقه الحرم **(قوله)** وقيد القطع لأنه ليس في المقوع ضمان **(الح)** أي بان وجه المقوع وانفع به والاقل فقلت ضمنه **(قوله)** وإلى أنه على كفاية الضمان **(الح)** لادلالة على ملكه بضمان قيمته **(قوله)** الشارح يعني النائب بنفسه **(الح)** يخرج به ما أنبته الناس بقسمه من جنس ما ينبتونه أولا **(قوله)** الشارح أي ليس من جنس ما ينبت الناس **(الح)** يخرج به ما نبت بنفسه ويقتاد الناس أنبائه وبقيت صورة واحدتها الجراموهي ما نبت بنفسه ولم يشترط أنبائه **(قوله)** ان كانت عروقها لا تنسحب فلا تنسحب **(الح)** أي بقطع عروقها كذا وي عن محمد اه شرح الباب ومعه أنه ان كانت عروقها تنسحب فلا عبرة بانقلاعهما فهي طراضية اه سندی **(قوله)** أي تكون الشجر أو الحشيش **(الح)** الاظهر جعل اسم الاشارة لثالث الاستيفمين تفسيره بكلام المصنف أي ولكون النائب بنفسه الذي ليس بما ينبت هو الحرم بل قطع **(الح)** لكن لما كانت هذه الطرية غير عامة الا بضميمة العلة الثانية قال لان اثماره **(الح)** فهي علة لعلة الأولى **(قوله)** ولما أخذ الفحص شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم **(الح)** انما يظهر فيما لو وقع وقع في الحرم **(قوله)** وهذا في القائم لأجابه اليه **(الح)** لعله قوله وهذا كما هو عبارة ط **(قوله)** يقتضي أن الحبل لا يثبت **(الح)** في هذه الصفة حتى تأمله اذ ليس مراد البدانع بقوله وجميعه **(الح)** ان الحبل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل بل مراد ان أي جزء منه اذا وجد في الحرم كفي الحرمة ولا اعتبار بمخصوص القوائم ولو كان مقتضى عبارة البدائع ما ذكره في الفايد لكان ما فهم منسجلا ولا يعترض عليه بما في الميسوط **(قوله)** وانما الخلاف في ارساله الى امرى وهو مضاف اليه هو وان أضيف اليه باعتبار التسبب لا يفتي اضافته اليه اذ فعلها فلا يصح الخلافه وقيل انه على ما ورد به لأنه فيما كان الفعل مضافا لعقل من كل وجه وفعل الهماه أدنى حالهما وربه النص لاضافته من بعض الوجوه فلا يصح القياس لعدم المساواة تأمل **(قوله)** وينبغي أن يكون القفل **(الح)** نقل السندی عن الشيخ محمد طاهر نقل عن المحيط ونقل أيضا عن الشيخ علي القاري وعن فيض الانهر ما يقتضي عدم صحة قياس الجراد على القمل لوجود الفرق بينهما فان الجراد على القمل باعتبار الزايف اثبت وفي الجراد اعتبارا أنه صيد فتعريفه كالمصيد فيجب في كل جرادة قرة قلت أو كثر وتورق ذلك على ما زيد عليه وقال وعندني انه يعزل على القيمة فيما كثر من الجراد لان مدار القيمة على النقل بحيث جزم بذلك في المحيط فلا عدول عنه **(قوله)** اذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا أي فر بما فهم من السبع ان غيره ليس الحكم فيه كذلك **(قوله)** لكن ينبغي تعييد الجراد بشرط ما كثر **(الح)** لعل الاصوب بغير المألو فان المسألة في نفي الضمان على كونه غير مأكول أهم من كونه مأكولا أولا فانه لو قتل الجراد أو حشى الصائل الغير المأكول لشيء وان كان مأكولا وان قتل صيد المأكول كالمأكول عليه الجراد حاشا للصيد وان كان

غير ما كول وقد يقال لاحاجة لهذا التقيد بالكلية لان الكلام في نفي الجزاء الذي هو حق الله تعالى فقط وهذا يتفق بالصول مطلقا تأمل **(قوله)** وما في البدائع من ان هذا اى عدم وجوب بشئ الخ انبى لراجع اسم الاشارة لاستراط الصول قال ط قال في البدائع اعتبار الشرط المذكور كما تهاهوا الخ **(قوله)** قال في الحاشية وعن ابي يوسف الاسدي غزاة الذئب الخ ليس في عبارة الحاشية ما يدل على ان المذكور في البدائع رواية عن ابي يوسف بل غاية ما تدل عليه انه جعل الاسد كالذئب في كونه من الفواسق وانه لا يثنى في قتله وهذا لا يدل على ما في البدائع من التفصيل وعبارة الحاشية ولا يثنى في قتل الكلاب العقور والذئب والحداء الى ان قال وعن ابي يوسف الاسدي غزاة الكلاب العقور والذئب في ظاهر الرواية الخ **(قوله)** فلو اكل الحرم الذابغ منه شاة قبل اداء الضمان الخ ما هنا خلاف ما قدمه في كل الحرم من انه يضر ما اكله بعد الجزاء وقبله يدخل ما اكل في ضمان الصيد قال لا يضر ما كلسا في افعالنا طريفة اخرى **(قوله)** وقد صاحب به يمكنه ان بناه في طرف الحرم بل هو في الحل الخ لا يظهر هذا الجواب انما تناوله وهو في الحرم بل في الحل قد تعرض الصيد بعد تجميعه منه بدخوله الحرم الا ان يصور له ان يدخله في الحرم والتي يظهر في الجواب ان المراد باحرم ودخل اذ لا أنه فعلها حقيقة ولا يظهر ما ظهر له من الجواب من جعل القوانين في الصورة الثانية فقط اذ لا يخفى ان الصيد يصير آمنا بدخول الحرم واحرام الصائد فيقال في أحدهما يقال في الآخر وعما ظهر من الجواب بتقصير زيادة قول المصنف على وجه غير مضمع اذ لو احرم بالفعل او دخل بالفعل استحق الصيد الامن وهو لا يتحقق الا بالامن المطلق وعما ظهر من الجواب يدفع جميع اشكالات هذه المسئلة ثم يا بسندي اجاب كذلك **(قول الشارح)** لان تسيب الدابة الخ لا يخفى ان الحرمة لا تثبت الا بالنسيب بالاسباب ثم يا اما ما دخل الحرم والصيد في يده او كان صيد الحرم ابتداء فقد وجب عليه الحلاقة كما في المتوسط والمحيط وغيرهما لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق الا بالارسال المطلق وما ذكر في جامع الفتاوى مفروض في غيره اه سبدي وعما ظهر من الجواب يدفع هذا ايضا **(قوله)** اما لو دخل به الحرم الخ قلت هذا اذا دخل به الحرم اخذ ابده الحقيقة والافلا كما سياتي اه سبدي **(قول الشارح)** ولو الققص في يده بدليل اخذ المصحف الخ نازع الشيخ محمد طاهر بان قياس الققص على الصلابة قياس مع الفارق لان المأمورية في المصحف عدم المس فاذا اخذته بغلافه لا يكون ماسا والمأمورية في الصيد عدم التعرض ومن اخذته بيده حال كونه في الققص فهو معرض للصيد لا بهالة واعتمد ان من دخل الحرم حلالا او محرما وفي بدء اى الققص مضمه او في بدخوله معه صيد وجب ارساله لان الصيد بعد دخوله في الحرم اى وجبه كل ما رصيد الحرم واستند في ذلك لكثر من عبارات المؤلفين فانظرو **(قوله)** ومثله ما لو اخذه من الحرم بالاولى الخ تبع ح وط في هذا وهو خلاف الصواب فان الواجب فيه الاطلاق وان خرج به الى الحلال وليس لما ذكره المرسل اوله انما سلكه لانه لم يخرج بنفسه فهو من صيد الحرم كافي الباب وغيره وان لم يخرج من ملكه كذلك في السبدي **(قوله)** ولا يمكنه تغلبته في بيته الخ في البصر اذا احرم في بيته وقصصه صيدا لارساله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد فقصه لانه لا يرسله لانه لا فرق بينهما **(قوله)** الاولى ان يقول ومثل الجبري الخ يظهر ان عبارة تهي الاولى لان ما ذكره عن الاشياء من تعدد الاسباب الجبري يصلح هذه لتفسير المصنف بالارث على طريق التمثيل فكأنه نهي على وجه اتيانه بالتمثيل ولو قال ومثل الخ لفاته بيان وجهه مراعاة وان كان معلوما من تقديم عبارة الاشياء تأمل **(قوله)** هذا الاستدلال ليس في محله

لأن كلام الاشياء الخ) يظهر أنه في محله فإنه قد يفهم من إطلاق قول الاشياء لا يدخل الخ دخول مسئلة الصيد وأنه على الأثر بدون اختيار تأمل (قول الشارح ولو كان القاتل هيمه لم يرجع الخ) قال الشيخ الرضوي هذا أي عدم الرجوع على رب الهيمه في قوله ولو كان القاتل هيمه الخ في المفتحة أما لو كان معارها قائدا أو شافاً أو راكباً أو أوقفها في مكان متعدد يا ينبغي أن يحصر ما ذكر في باب حناية الهيمه اه قلت ويؤيده ما في الباب وشرحه في فصل تنفير الصيد ولو ركب المحرم ذابة أو سافها أو قادها غفل الصيد برقبها أو عضها أو ذنبها أو روثها أو بولها ضمنه ولو انقثت بنفسها فأنقثت صيد المضمن اه وبعثناه في البحر الزائر أضافنا قاله الشيخ على القاري في فصل أخذ الصيد وأرساله ولو قتل الصيد هيمه في يده فعله الجواز ولا يرجع به على أحد من صاحب الهيمه أو راكبها أو سافها أو قادها والمسئله مصرحه في البحر الزائر اه فغير متوجه لأننا نعتنا البحر الزائر لم نجعله فيه ذلك بل وجدناه ما يقتضيه وما ذكر في باب الحنايات شامل للمحرم والمخلل والرجوع على الصبي يؤيد تضمن صاحب الهيمه اذا كان معها بخلاف ما إذا لم يكن معها فلا يضاف فعلها لأدنى اه سندي (قوله كسقوط الطلاق قبل السخول الخ) فاتهم قرروا نصف المهر وقد كان محتمل السقوط بردة الزوجه أو عتيقها ابنه (قوله) وأقاده هذا الشرط الخ) ما ذكره الشارح من الشرط انما يفيد اشتراط صيد البائع وهو محرم لا اشتراط بيعه وهو محرم نعم يفيد قول المصنف وبطل بيع محرم (قوله فكان عليه أن يبذرك الخ) ما فاعله الشارح أولى انلوقد قدم قوله ان اصطاده وهو محرم يتوهم أنه شرط في بطلان البيع فقط مع أنه شرط في بطلان الشراء أيضاً ولا يتوهم أن ضحية اصطاده يرجع للشرط بل هو يرجع للبائع والقبس مأثور ويبدل على أنه قيد له ما ذكره في البحر من مسئلة الهبة التي نقلها المحقق عنه (قول الشارح وان وجب بيع أو عرة الخ) فان أدى ما وجب عليه من المقات لاشئ عليه لسقوط الدم وان من داخله لزمه وبهذا تبين أن عبارة الشارح مصلية للمصنف فتكون موافقة لما في الكتب (قوله لاشئ عليه بعد الاحرام) هكذا رأيناه في الشرنبلالية والفتح وموايه بعدد اه منه (قول الشارح كأنما لم يحرم) أي فإنه يكون مشغول الذمة بأحد التسكين ودم الجلوزة سندي (قوله) وبه نلهم أن ما في الدر من عطفه بأو غير ظاهر الخ) في السندي بعدد كرمافي البحر ونحوه مما يدل على اشتراط الشوط في لزوم الدم ما نصلمكن ذكر الفارسي عن خزانه الأكل لأو حرم بعد ما حاوز المقات فان استلم الجرايس لم أن يرجع وقطع التلبسه اه ولذا قال في الباب وان عاد بعد شروعه كان استلام الجرا أو وقف بعرفة لا يسقط اه وهذا يفيد أن مجرد الاستلام مانع من السقوط فالظاهر أن التقيد بالشوط ليس بشرط كأن قول الهداية بعدما ابتدأ الطواف واستلم الحجر لكان ذلك تشبيل باعتبار العادة والواقع لا الاحتراز بل مجرد ابتداء الطواف مانع من سقوط الدم أخذ من اقتصار صاحب الهداية على ابتداء الطواف ولم يقصد بالشوط ولذا قال في الدر بأن ابتداء الطواف أو استلام الحجر عطف بأو اقتضى أنه يكفي بالاستلام فقط كما في الشرنبلالية واقتضى الاكتفاء أيضاً ببعض الشوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشرع فيه وهو صادق ببعض الشوط ويبدل عليه أيضاً قول الشارح فمما ساقى أو عاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في نسله فان الشرع لا يتوقف على الشوط الكامل ولذا قال الشيخ على القاري عند قوله صاحب الباب كأن استلم الحجر الأولى كأن نوى الطواف سواء استله أو لا سواء ابتداء أم لا انتهى وبهذا الشيخ محمد طاهر سنبل رحمه الله تعالى وفق

بين القولين حيث حصل مجرد الاستسلام على طواف العمرة فان المعتمر يقطع التسليم بمجرد الاستسلام
 وبغيره يكون مستغلا بعمل ما أحرم به بخلاف الحاج يعني يشترط فيه كمال الشوط وهذا قول حسن
 اهـ **(قوله)** لأنه فوت عبارة العزلة فوق بالفاق لا بانه **(قوله)** أشار الى أن البستان غير قديم وأن المراد
 مكان داخل المواقيت الخ) أعاد الرجوع أنه لو قصد ألا ينفك عن نفسه المقاتل فكذلك فلو خرج المذني
 الى ذي الحليفة لمصلحة التقى بأهله لأن كل من وصل الى موضع التقى بأهله فله دخول مكة بلا إحرام
 وامتنع عليه التمتع والقران وسقط عنه طواف الوداع هذا ما تفهمه عباراتهم فينبصر اهـ نقله السدي
(قوله) لكن شافيه قولهم ثم بدله دخول مكة الخ) ينفع الاشكال في هذه المسئلة بأن الميزان لدخول
 مكة غير محرم أحد امرين الاول أن يقصد الحل لحاجة ثم بدوله دخول مكة وهذا مذكروه في الكافي
 والباب والسدائع والثاني أن يقصد دخول الحل قصدًا أو لزاما مع قصد دخول مكة قصدًا أو لزاما وهو
 ما أشاره في الصروز كره في شرح الباب وهو مرادهم بالحيلة ومن ذكر القسم الاول لم ينف كفاية
 القسم الثاني فيعمل بكلا التصني تامل وقال الشيخ محمد طاهر سنبل على ما نقله عنه السدي في قول
 الشارح وهذا محيلة أي لمن أحكمها وقصد موضع الحل لحاجة قصدًا أو لزاما كما صرح به في الميسر
 وغيره ولا يضر وقصد دخول مكة بعد قضاء حاجته اهـ **(قوله)** والظاهر أنه لو عاد الى المقاتل ونوى نكاحا فلا
 يقع وجبا على عليه بالدخول الخ) هذا خلاف المفاد من عباراتهم كالذكر والهداية حيث قدوا الاجزاء
 بما إذا أحرم مما عليه **(قوله)** قال في الفتح ولفظ أن يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى الخ
 قال الرجعي بحثه لا يعارض المقول مع أنهم قالوا باختلاف جنس العبادة باختلاف سببها فلذا
 لا يجوز قضاءها بغيرها من نية ظهور اليوم لأن السبب لولك الشمس والامس واليوم مختلف وما ذكره
 الأصمخ خلاف ما اعتدوا به وخصه وقالوا لا يشترط التمين في رمضان واحد لا بخمسة بالجملة
 وهو شهود التمهرو في رمضانين يشترط التمين لاختلاف السبب فان شهود الشهر في سنة غير في سنة
 أخرى وهما سبب كل تسليح بمجاوزة المقاتل على قصد دخول مكة بغير إحرام وهو مختلف فيمنع جنس
 المتسليح فيحتاج الى التمين فلو جمع مما عليه أو اعتمر كذلك انصرف الى الاخير لأنه اقرب الى الاداء والله
 أعلم اهـ وأيد بضمان الشيخ محمد طاهر سنبل اهـ سدي **(قوله)** ولا يخفى ما فيه فان الكرو فعلها الخ
 ينافي ما في القاية من أن تأخيرها الى أيام الضر والتشريق مكروه أيضا كفعلها في تلك الأيام وهو أدرى
 بعمل الكراهة **(قوله)** المصنف فأحرم بعمرة أي داخل المقاتل **(قوله)** وينبغي أن يكون الرض الفعل
 الخ) هذا الظاهر على قوله لا على قوله لا يرض العزلة بالفضل يكون ما يباعى احرام الحج الا ان قيل
 برفضها بعد تمام أفعاله **(قوله)** وأثر الخلاف لزوم دين الجناية عند هادوم واحد عند محمد الخ
 الذي في الفتح وقرة الخلاف فيما أجازني قبل الشروع فقلبه دما من الجناية على احرامين ودم عندنا
 بوصف لا يرضاه أحد ههنا فلها اهـ قلعه وقع تحريف في نقل عبارة السدائع **(قوله)** وقد قال في
 التناخية الجمع بين احرام الحج والعمر بدعة) عبارة على ما في السدي الجمع بين امرين أحرام
 العمر بدعة الخ اهـ

باب الإحصار

(قوله) ولها ركن واحد وهو الوقوف حقه الطواف **(قوله)** فان سرت نفقت ان غدو على الشئ الخ

قال القاري هذه الطريقة ليست في محلها بل موضوعها هلال الراحلة فهلال النصفة احصا على
الاطلاق الا اذا كان قريسا من عرق او سكة بحيث لا يحتاج في تلك المسألة الى وجود نفقة اه سندی
وعام الكلام فيه **(قوله)** في الهامش فان حبس في جن أو دار قبل حصر الخ لكن هذا لم يبقا آخرى غير
ما قاله ابن كمال فان لم يبقه مبنية على أنه يقال في الامر الفير الحصى احصار وفي المحسوس يقال
حصر **(قوله)** ردفي القتر بأنه مختلفا للخصر قلت لانصر في ما شلعة عن الشارع لامن الكتاب ولا من
السنة والقيس عليه موجود في الترمذ وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير أو كفارة الحلق بغيره على
طريق التزيب قبل وكيف لا قبل وهو اجتنب بعض المجتهدين المطلعين على قواعد أصول الدين كاب
وسفي قد تبعه في ذلك الشافعي أيضا مع جلالة في المرغشاني عن النصفة عن الشافعي بصوم عشرة
أيام وهذا قول أبي يوسف الآخر أقول ولعلها ما سألنا على من لم يجد الهدى من كان قارنا أو متعنا
كأن له القرآن أيضا والحاصل أن هذا روجه ما قبل بصوم عشرة أيام ثم لم يبق وقاس كفارة الحلق
بغير وجه ما قبل بصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم موجه ما قبل بصوم ثلاثة أيام نصف صاع وما قبل
وجوهه مخرجة عن الترمذ فكأن متاد في حق الائمة اه سندی **(قوله)** لا تظهره مرة أي اللان
(قوله) وفي القياس حجة وعرق الخ لان ارامه ان كان للحم لزماء فكان فيه الاحتياط لكنه استحسن
التبني وهو العرفه تصيد بنافي ذمته الى آخر ما في التهر

(باب الجمع الغير)

(قوله) لانه قد نص أن غيرا تعرف الاضافة في بعض المواضع الخ لا يصلح تعليلا لما فيه انه هو على أنها
ليست لتعرف ولا تدخل تعرف عرق في بعض المواضع ولعل للراد بقوله تعرف تخصص والناسب
ابداه على أن العاقبة للاضافة لا تصلح دلالة لخواه الا انها لا تعاقب اضافة التخصص مثل سوي
وحسب فاتها بضافان ولا دخلها مال اه من السندی قول الشارع الاصل أن كل من أتى بعبادتها
الخ قال السندی نقل عن الشيخ أبي الحسن السندی في حاشية فتح القدير لا يخفى أن المصنف يعني
صاحب الهداية جعل هذا الجعل أصلا في باب الجمع الغير وهو غير ظاهر لان الجمع الغير من قبيل
النباة في العمل والنباة تعتمد انتقال العمل من النائب الى الأصل حتى كان الأصل هو الذي فعله ولذا
يسقط به الفرض عن ذمته ووجهه الى أن الشارع كما جعل مباشرة الشخص بالفعل طريقا الى تحصيل
عمله كذلك جعل مباشرة طريقا الى تحصيل عمله فيما جوزه تسهلا ورجحة ولا يخفى أنه كان
لشارع أن يكتفه بمشاهدا لا زماحية في التكليف كذلك أنه أن يجعل طريق تحصيل ذلك مجازا بدفعها
جوزه في النباة جعل فعل النائب طريقا الى تحصيل عمل الأصل فصار العمل فيمضاة الى الأصل ويكون
من جهة غيره وتكون مباشرة النائب طريقا الى حصوله كالشربة بنفسه وهذا هو الذي يفيد قوله ثم
ظاهر المذهب أن الجمع عن المجموع عنه وبذلك تشهد الأحاديث الواردة في هذا الباب وهذا بخلاف
جعل ثواب عمله لغيره فان ذلك لا يسقط به الفرض عن ذمته ولا ينتقل به العمل من الجاعل اليه فينهما
بون بعيد فذلك يجوز جعل الثواب في عمل لا تجزي فيه النباة عندهم كصلوات الصوم وكذا يمكن العكس
عقلنا يجوز أن يمنع الشارع في عمل أن يجعل الانسان ثوابه لغيره ويجوز فيه النباة لان النباة ليست من
باب جعل ثواب العمل لغيره بعد أن يكون العمل لأحد بل من باب تحصيل العمل فيحصل بهما على ذلك الفرعي

الوجه الذي شرعه الله تعالى في أصول عمله فحينئذ جعل أحدهما أصلاً لا خير بعيد وكلاهما يظهر
 الأسالة على ظاهر المذهب كذلك لا يظهر على رواية محمد بن أبي الجهم الحاج ولا شمر ثواب
 النفقة لأبليس على ثالث الرواية جعل أحد ثواب عمله لا أثر بل هناك يحصل لأمر ثواب عمله الذي هو
 الاتفاق وليس ثواب الحج الذي هو عمل غيره اهـ **(قوله)** هذا يقتضي عن الشرط الذي قبله الحج فيه أن ما
 قبله فيما إذا أمر به من هذا فيما إذا عين بدون أمر بأن قال لوصيه من لا يبيع عن فلان الحج نعم فيفسد
 ما يأتي متناً في الوروض المأمور **(قوله)** فلو حج ما سألوا بأمرة من الحج هكذا عبارة الباب ولا
 يظهر الضمان فيما لو أمر به ما سألوا لوقع الحج عن الآخر فلا ولا ضمان لما أنصفه لأن فيه نعم عبارة
 الصرع البدائع ومنها الحج كما حتى لو أمر بالحج فباع ما سأل من النفقة ويصح عنه راكبان المفسر ورض
 عليه هو الحج كما في تصرف مطلق الأمر بالحج إليه فان حج ما سأل فحلف فيضن اهـ فعلى هذا يكون
 معنى قوله في الباب بولو بأمرة أنه أمر بالحج المطلق وليس معناه أنه أمر به ما سأل **(قوله)** فلا يشترط فيه
 شيء منها إلا الإسلام الحج لا يقتصر على ما ذكر من الستة بل ظاهر في أن الحج عن غيره فلا يشترط فيه
 أما إذا كان بأمرو مال فينبغي أن يشترط عدم مخالفة إضاوا الاتفاق من مال المجموع عنه يحصل ثواب
 الاتفاق ولا يقتضي أن الأول يضمن شروط من المتقدمة كعدم إفساد والأحكام بحجة واحسنوا فإفراد
 الإهلاك لو وجد وانما بسطها في السابق زيادة الانصاح فان خالف أو أنفق من ماله يضمن أن يضمن
 اهـ سدى عن فضة محمد طاهر بنيل **(قوله)** ولا ضرورة للاستقرار على الحج فبالضرورة
 في هذا الزمان داعية للقول بصحة الاستقار عليه لعدم من يقوم به عن الغير مكتسبة بنفقة الذهاب والياب
 فهو كالاتقار على تعليم القرآن الذي قال بحصته المتأخرون وحينئذ يستحق المأمور أجره زائد من
 النفقة للذهب والياب **(قوله)** وهو اختلاف لا شمره الحج قال في الصرع وقد يقال إنها تظهر من
 حلف أن لا يبيع وقد يقال أنه يقال في العرف حج وان وقع عن غيره فحلف بالحج اتفاقاً اهـ وقيل ربما
 ظهرت فيما إذا حج عن الغير ثم قال إن لم يقع الحج عنى فكذا وقالت الأورثة إن لم يقع عن الآخر فكذا
 وسأني عند قوله يوم الاحصاء على الآخر ما يفيضان الثمرة تظهر فيما لو قام فعلى أن الأفعال تقع عنه
 يلزمه القضاء عنه وعلى أنها تقع عن الآخر يلزم القضاء عن الآخر **(قوله)** لأنه يشمل من لم يبيع أصلاً
 هذا هو المعنى القوي وما عدا ذلك في المعنى الشرعي أيضاً بخلاف الإمام الشافعي فيه بالمعنى الشرعي
 لا في خصوص معناه لغة **(قوله)** لأن الباقي صار ميراثاً الحج وجهه أن نفقة الحج تبطل بالموت كنفقة
 ذوق الأرحام وسأني بوضع هذه المسئلة **(قوله)** والحاصل أن صور الأرحام أربعة الحج لعل الأولى
 أن يقول أن مسئلة إصرام للمأور عن آخره فان الأرحام غير متحقق في كل الأربع **(قوله)** وفيه نظر
 الظاهر من كلام الفتح أن هذا التنغير في التعليل لا الحكم وهو عدم الإبراع من جهة الإسلام ومن المعلم أن
 البحث في المسئلة لا يقدح في الحكم المنصوص تأمل **(قوله)** وهذا ظهر قائماً آخرى لتقسيم الحج ليس في
 عبارة الفتح ما يقتضي ذلك بل غاية ما أفاده هو حكم تبرع الوارث عن مورثه بالحج ابتداءً أو يكون قوله فان
 كان على أحدهما الحج انتقلاً للمسئلة أخرى مناسبة لما قبله من حيث التبرع في كل من الموت ولا داعي
 لحله على المسئلة الأولى وذلك بأن يترجمها أولاً ثم يبعن أحدهما حتى يأتي ما قاله من الأشكال بل يحصل
 على تبرعاً ابتداءً أحدهما بدون أن يترجمها أولاً وقوله ولا أشكال إذا كان متفلاً عنها ليس المقصد
 منها احتراز عما إذا عين أحدهما ابتداءً للأرحام وأنه يسقط به الفرض وأن في أشكال بل القصد الإشارة إلى

بيان موضوع المسئلة وهو أن المراد بالترع عنهم ما على سبيل التنقل بالثواب فقط وأيضاً الجواب الذي ذكر لا يصلح دافعا للاشكال على تقدير أن ماذكره هو مراد الفتح فإنه لا شأن للمراد بما ذكره الشارح المار أن يتسدى الاحرام لأحدهما معناه وليس فيه ما يدل على صحة التصويل بعد وقوع الاعمال عن الوارد وأيضاً فقد تقدم له أن من شرائط الجمع التغير عنه والحاصل أنه ليس في عبارة الفتح ما يدل على ما دعاه المحشى من سقوط الغرض عن الذي عنه بعد الإجماع ويمكن جعلها على ما وافق القسوع المنصوص عليها ولا داعي لما جله عليها حتى يأتي الاشكال ويكون كلامه متخالفاً لما ذكره تأمل وبهذا تعلم عدم صحة ما سلكه هنا وفيما يأتي أيضاً **(قوله)** ويشهد ذلك الأحاديث التي رواها الخ لم يظهر من الأحاديث ما ذكره ما يفيد ما قاله نعم يفيد ما ذكره من تعليل المسئلة وسقوط الغرض عن كل من الأب والابن لا يقول به أحد خلافاً لما يفيد كلام المحشى وما نحن إليه مبني على ما فهمه من عبارة الفتح وقد علمت ما فيه **(قوله)** الشارح من جمع أبو به فقد قضى عنه مجته الخ قال الشيخ الرجعي هو على تقدير مضاق أي عن أحد أو به لأنه لو أحرم عنهما لم يجوز واحد منهما في سقوط الغرض لأن الجمع لا الواحد لا يجوز عن اثنين والثواب الموعود مطلق سواء أحرم عن أبيه أو أمه اه ويحتمل أن يعود الخبر إلى من يجمع في سقط فرض الحاج ويحصل الثواب لمن عنه من أبو به وهذا بعيد قال المحب الطبري ولا أعلم أحداً قال بظاهر من الاجزاء مع ما يجمع واحد أو هو محمول على أنه يقع للأصل فرضاً والفرع ثواباً اه من السندي **(قوله)** وإن كان للوراد أنه لا رجوع في تركه الخ فيه أن هذا أيضاً مما لا شبهة فيه أيضاً كالذي قبله فلا حاجة إلى الاستظهار فيه ولا عبرة بالرجوع بل المراد كما هو المتبادر أن الظاهر من قول المصنف من منزل أمر بثلاث ما بقي من ماله أنه إذا لم يجد شيئاً من المال المدفوع إلى المأمور بعد ما مات ولم يعلم ما منه به لا يكون مضموناً في تركه لأنه أمين ما نؤمن في الاتفاق فربما اتفق أو سرق منه ولو كان الواجب الرجوع فيها لقال بثلاث تركه ولم يقل بثلاث ما بقي من ماله فإنه يشهد بعدم الرجوع على التركة بقدر ما لم يعلم حاله من المال المدفوع إلى المأمور تأمل **(قوله)** قلت وهذا مما يدل على أن الاستعارة على الخ لا يصلح الخ في رسالة بلوغ الأرب لذوى القرب نشر نفاق لا يجوز الاستعارة على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والجل والفرو يعني لا يجب الإجماع عند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي ونصير وعصام وأبو نصر والفقيه أو ألبت رجهم الله تعالى من الخلاصة والعجب بعد ذلك قال ولربذ كرا حين من مشايخنا جواز الاستعارة على الخ وجوزوا الاستعارة على باقي القرب لأنه لا ضرر ودفع الاستعارة عليه اه قلت وقد نقل بحق علماء السند الشيخ محمد هاشم في الرسالة المسماة بقرائن الأجل أنه صرح في العمر الحق وشرح المسئلة المتوسطة لا رشدي فقلنا عن الكفاية لا الحسن الفندي جواز الاستعارة على الجور وقوعه من ج فرض الخ لجمع المصموم عنه قال وهو رواية الأصل عن أبي حنيفة زاذق العمر الحق أنه الصحيح اه من السندي **(قوله)** هذه المسئلة تقدمت عند قوله أن وفيه ثلثة الخ في السندي أن ثالث المسئلة أي المتقدمة فيما إذا أوصى الشخص عند وفاته بأن يدفع كذا في أجمعته فدفعت الرضى أو الوارث إلى رجل ثم ندب الدافع أنه أن يسترد من المأمور لأنه أمانة في يدهما لم يحرم وتنازل بأن الوارث سهم أن يحج عن مورثه فدفعت من عند مال الخ عنه فقدم أنه أن يسترد مالاً لم يحرم ولذا خص الاسترداد لقارن ولربذ كرا الوصى وقول الشارح وكذا إذا أحرم الخ وذلك في ثلاث مسود أحدها ما في الخط لدفع المصموم عنه مالاً إلى رجل لصح به عنه فاهل بحجة ثم مات الآخر فلو رنة

أن يأخذوا ما بقي معه لأن نفقة الخ كففت ذوى الأرحام تبطل بالموت اه ثابتهما أقاد درجة الله
السندى رجل له ألف لآماله غيرها فدفعه الرجل لبيع عنه ثم مات لورثة استرداها لثابتهما أشار
إليه الشارح بقوله وكذا إذا أكرم وقد دفع بالنساء للفاعل البه إلى المأمور لبيع عنه أى الموصى المجموع
عنه وقوله وصبه فاعل دفع صورته ما إذا أوصى المختصر وقال لوصبه أى عني بالف مثلاً فذهب
الوصى قبل أن يموت الموصى ودفع الحد جل يبيع عن الأرفأرحم المأمور ثم بعد إتمامات الأمر
فإن للورثة أن يستردوا المال من بالمأمور لأنه حين الدفع لم يكن له ولا به حيث لا يصير وصيا لا بعد
موت الموصى ففي حال دفعه كان فضول إلا أن المال المدفوع إذا لم يرد على الثلث وجب عليهم أن
ينفذوا الوصية بدفع مستجد بعد موت مورثهم ولا يكفوا بالدفع الأول لأن أمر الوصى للمأمور في حياة
الموصى غير صحيح الخ اه **(قول)** خلافاً لما في خزنة الأكل بحر عبارة البحر وفي خزنة الأكل
القول مع يمينه الآن يكون لورثة مورثهم من الميت فانه لا يصدق في حق غير الميت الأصحبة
والقواعد تبدل لأول فكان عليه الملول اه ورأيت بهامشه أن المليون لم يذكر في الخزنة كما هو به
كلامه **(قول)** ثم تصاق حصص المساكين إلى الخفة فما فضل الخ أى يعطى للرجل ما استحقه بمذه
الوصية ثم تصاق ما للمساكين للبح الخ واعتام يبدأ بالبح ويقدم على الرجل مع أنه أهم لكونه فرماً لواله
تعلواً لما ساق في كتاب الوصايا من أن اعتبار التقديم يخص بحقوقه تعالى لكونه صاحب الحق الواحد

باب الهدى

(قول) المصنف ما هدى إلى الحرم الخ أى يقصده به وهو شبل ما وصل وما لم يصل هذا هو الموافق لما
سذكر المحشى عند قوله الخ بالغ الحرم **(قول)** قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريضاً فله الخ لكن
شرطه أن يكون اللفظ المعروف بمرادها أشهر ومنها هو عينه الآن يقال المعنى القوي أشهر من الشرى
فالقصد بيان أن المعنى الشرى هو المعنى القوي المشهور **(قول)** أقاد في الصبر والباب عبارة
الصبر وأن كان المنذور شيئاً لا يراقده فإن كان منقولاً تصدق بعينه أو بقيته وإن كان عقاراً تصدق
بشعبته ولا ينعين التصديق به في الحرم ولا على فقرامكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق اه وعبارة
النهر ولوعقاراً يعين التصديق بشعبته على الفقراء ولومن غير أهل مكة اه أى أنه يصدق بالنقول وأقيته
في الحرم كما ساق به أيضاً في الأعيان فلا يخرج عن عهدة النذر إلا بالتصدق بمكة لحمل التصديق به في الحرم
بجز مفهومه بخلاف العقار حيث يميز به التصديق بقيته في غير الحرم بلعله مجاز عن الصدقة ولم يعتبر
المكان بجز مفهومها ولتفر وجه عدم التصديق بعين العقار مع أن مقتضى كونه مجازاً عن التصديق
حتى جازت القية في غير الحرم مما أواز التصديق بعينه وقد يقال أنه وإن جعل مجازاً عن التصديق لم
يقطع النظر عما يفيد مما عدا الأهدا وهو النقل وهو أتم ما يكون في القية هذا وقد ذكر السندى عند
قوله وبقلة بدنة الطوع الخ ما نصه ولو نذر شيئاً مما سوى التمس ككتاب بما ينقل جازاً هدايته وعينه إلى
مكة ولو تصدق به في غير مكة جاز ولو على غير أهل مكة وإن كان عملاً لا ينقل كالعقار تعين القية إذا أراد
الإيصال إلى مكة اه الآن يحمل ما قلناه على ما ذاقه الالتزام بصيغة النذر لا الهدى تأمل **(قول)**
على أن القية قد تحجز في الأخصبة الخ فه أن التصديق بقية الأخصبة يعلم منى بأهلها لا بالمال أو أخصبة
شرطاً بخلاف التصديق بقية المنذور على تلك الرواية فانه يصدق عليه أنه هدى في لسان الفقهاء وأيضاً

لنؤثر هذا بجزءه القليلة بالاتفاق فيما اذا لم يعين وكذا اذا عين في رواية **اه** سندی عن أبي السعد **(قوله)**
 كالاستحسان في الشاؤم استخيه التي خصه فاختص وتخصص لازم متعد **(قوله)** يدل على
 أن معنى إيجاب نفسه أن يشترط الخ **(قوله)** يدل أيضا على أن مجرد النية كافي في جعلها القربة ما نقله
 قبل هذا عن الصرعين المحط لكن ذكر السندی عند قوله وضع المعب عاشاء عن الفتح أن الفقهاء يرونه
 الاضحية ما لم يوجها لئلا لا يشترط فانتظر عبارة ثمان قول الشارح شروط القربة بأنها تباعد منه الصورة
 الاولى والرابعة واذا صح الاشتراك في الاولى يصح في الثانية الاولى ولا يصح محل كلامه على الصورة الثالثة
 والخامسة والسادسة انليس فيها اشتراك سته بمعنى جعلهم شركاءه في بدنة شرية بقربه حتى يكون كلام
 الشارح شاملا لها والاصوب انه جرى على جواب الاستحسان في هذه المسئلة نظير ما ذكره في الدرر في
 الاضحية حيث قال ما نصصه لواحدا شركا سته أي جعلهم شركاء في بدنة اشتراكا هذا هو الواحد
 لا خصه استحصانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زرارة أنه أعدهم القربة فلا يجوز به معاوجه الاستحسان
 أنه قد يجزئ بقرعة مئنة ولا يجد الشر يك في وقت الشراء **اه** تأمل **(قوله)** لكن ينبغي أن يكون هذا
 التفصيل محمولا على الفقير الخ فيه أن تعليل الفتح السابق من قوله لأنه لما أوجب الخ دال على أنه
 في الغنى فيكون الفقير كذلك **(قوله)** لكن سوى في الحاشية في مسئلة الاضحية الخ أي عدم
 الاجزاء في الغنى كالفقير وهو جواب القياس **(قوله)** وفيه كلام يعلم من الصريح وما علقناه عليه عبارة
 الصريح قال في البدائع وكل دم يجوز له أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بعمه بعد الذبح لأنه لو وجب
 عليه التصديق لما جاز له أكله لما فهم من إبطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه
 التصديق بعد الذبح لأنه اذا جاز أكله ولا يتصدق به يؤدي الى إضاعة المال ولو هلك المذبح بعد الذبح
 لا ضمان عليه في النوعين لأنه لا يصدق في الهلاك وإن استهلكه بعد الذبح فإن كان عليه يجب عليه التصديق
 به بضمن قيمته فيصدق به لأنه يتعلق به حق الفقراء في الاستهلاك تعالى على حقهم وإن كان مما لا يجب
 التصديق به لا بضمن شيئا ولو باع اللحم جاز بيعه في النوعين لأن ملكه قائم الآن فيما لا يجوز له أكله ويجب
 عليه التصديق به فيصدق بثمنه لأنه من مبيع واجب التصديق **اه** وهكذا نقله عنه في فتح القدير
 باختصار مع أنه قدم أنه ليس به بيع شيء من لحوم الهدايا وإن كان مما يجوز له الاكل منه فإن باع شيئا
 أو أعطى الجزاء أجرو منه فطعمه أن يصدق بقيته **اه** وقد يقال في التوفيق بينهما انه باع مما لا يجوز
 أكله وجب التصديق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وإن باع مما يجوز له أكله وجب التصديق بالقيمة ولا
 ينظر الى الثمن وأن المراد بالجواز في كلام البدائع الصحة لا الحل الخ قال ابن عابد في حاشيته عليه
 قوله مع أنه قدم الخ قال في التمر وفيه مخالفة لما في البدائع من وجهين الاول وجوب التصديق فيه
 الاكل منه ايضا الثاني أنه لا ينظر الى الثمن فيما لا يجوز أكله ويمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن
 ان كان كدمن القيمة وإلى القيمة ان كانت أكثر قاله بعض الصرعي وفيه نظر اذ مقتضى كونه
 باع ملكه أنه لا ينظر الى القيمة وما في الصريح من أن التصديق بالثمن فيما لا يجوز أكله وبالقيمة فيما يجوز
 والجواز في الاول بمعنى الصحة لا الحل فيه نظر فندبره **اه** والظاهر أن المراد بالنظر ما قدمه هذا وأنت
 خير بآله لا وجه لك في الوجه الاول لأن وجوب التصديق بقيمة ما وكل لا يقتضي وجوب التصديق به
 نفسه كالاضحية لا يجب التصديق بها ولو باع جلدها أو شئان لهما بمثلها أو داهم يجب التصديق
 بالثمن فليس مخالفا لقول البدائع لا يجب عليه التصديق بعمه وبما ذكرناه لم يسقط النظر فإن

الاخصه ملكه وتظهرها الى الثمن فينظر الى القيمة في مستثنى الاول والفرق بينهما وبالجملة فالخالفه
ظاهرة في الوجه الثاني وهو وجوب التصديق فيما لا يجوز اكله بالثمن على ما في البدائع وهو بالتصديق على
ما في الغنم وبقى مخالفته وجه آخر وهو ان يظهر ما في البدائع عدم وجوب التصديق بشئ فيما يجوز
اكله لتخصيصه وجوب التصديق فيما لا يجوز ظهوره كلام الغنم وجوب التصديق فيها وبيان التوفيق
الذي ذكره المؤلف ان يصدق قول الغنم فان لم يتبين الخ مما يجوز الاكل منه فقول البدائع يصدق
بشئ خاص بما لا يجوز كما هو صريح كلامه وقول الغنم عليه ان يصدق بشئ خاص بما يجوز
فانتهت المخالفة وجهها هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فتأمل ثم رأيت في الباب وشرحه قال
فلو استلزمه بنفسه بان ياءه ونحو ذلك بان وجه لغوي او تلفظ وضعه ليجوز وعليه فبئس ضمان قيمته
لغفر اه ان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فله لا يضمن شيئاً اه
وهو موافق لظاهر كلام البدائع اه وفي السندى وافاد الشرح الرضى ان معنى قول البدائع لا يضمن
شئاً أى زاداً على القيمة وقوله جاز يبيح في التوفيق أى صح لانه على قيام الملك وقيام ملكه يقتضى
العصاة لا لخل فانه قد عاك الشيء ولا يحمل له بيعه فيصير حثيثاً لغيره ليس له بيع شئاً أى
لا يحمل دليل ان النهى عن الامور الشرعية يقتضى المشروعية والتي هنا معنى النهى وقول صاحب
البصر وجوب التصديق بالثمن أى اذا كان لا يضمن القيمة فان كان دونها يفي ان يصدق بالقيمة لتعلق
حق الضمارة بالقيمة عند فوات الدين وقوله ولا يتلوا القيمة أى اذا كانت دون الثمن وقوله وان باع
بما يجوز اكله وجب التصديق بالقيمة أى لو كانت دون الثمن ولا يضمن باقي الثمن وهو معنى قول صاحب
البدائع لا يضمن شيئاً أى لا يضمن ما زاد من قيمته على ثمن قبضه فالحاصل ان فيما لا يجوز اكله يجب
الاكثر من القيمة ومن الثمن وفيما يجوز اكله يصدق بالاقل منهما اه (قول المصنف هو خطابه أى
زماه) الخطم جعل يجعل في معنى الجبر وشئاً أى أنه قهراً والزمام جعل في أنه فقط فقول
الشارح أى زماه فيه نظر قال في الروامع وفي اصطلاح اهل الحرمين الخطم ما يربط رقبته ثم يطوى
على أنفه ثم يقادنه ويقال الرمن وهذا وافق ما في القهستاني اه سدى (قوله) أقول وفيه نظر
لان ضرورية تركه كفرع حصة الاحرام الظاهر انه يصير تركه كادون حصة الاجارة وذلك انه باعطائه
منه يحكم الاحارة المذكورة ملكه بسبب العقد الفاسد يخرج عن قصد القربة بمسئلة المصنف وجوب
أجر المثل دواهم لا يثنى أه لو أعطاه منه بالشرط تبين الشركة وقصد الجميع بالعض بخلاف ما اذا أعطاه
بدون شرط لانه باعطائه وفيه دواهم لاجاله فخصه فقط أو يقال ليس المراد بكونه تركه ما صار
تركه بكتفى الاجارة بل جعله تركه بكتفى هذا الاستدراك وان كان فاسداً وذلك انه قبل الذبح
شرط لجزأه فصد الذبح فصد اللحم بالعض بسبب هذا الجعل في الحقيقة على عدم الاجزاء فصد اللحم
الذى ترتب على جعله تركه بكونه لم تنبئ الشركة اه تأمل (قوله) يفتح الضاد كسرهما أى من باب
ضرب يفتح (قوله) أى قبل وصوله الى محله الخ وكذا بعد ذلك قبل الذبح (قوله) وقد بين هناسطة
ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم القربة الخ يتفرق بين الصورة الثانية والثالثة حيث اعتبر ما كان
التدارك في الثالثة لا في الثانية ولعل الاحسن ان يقال ان ما جرى عليه الشارح لحدى طرفين
وما زاده في البحرين الصورة الثالثة مفرع عليها يدل عليها ما في القهستاني لا تقل شهداتهم بعد وقتها
انما شهدوا يوم النصارى وهم وقفا يوم القربة واشهدوا بانى النصارى انهم وقفا يوم القربة لان التدارك غير ممكن

ثم نقله عن المحيط بقوله والحاصل أن كل ما لو قبلت الشهادة فيه لكانت على الكل لم تقبل الشهادة فيه وإن كثر الشهود بخلاف ما لو اتفق على البعض فأنها تقبل اهـ وما يفيد كلام الهداية وقاضيان في شرح الجامع من أن المدار على الامكان في الجسلة هو الطريقة الثانية **(قوله فكذلك استحسانا)** وقياسا أيضا ان مقتضى القياس قبول الشهادة في كل المسائل **(قوله لكن مجرد الطواف في الحج)** لعل الامور الحلق بدل الطواف اذا قصد الاستدراك أنه لا يصح قياسه عليها لان الحلق فيه احلال عن غير النساء فلم يقبل به عن احرامه بالكلية بخلاف حلق المرأة الذي يقبل عن احرامها فافترقا ولم يصح قياسه عليها **(قول الشارح ولو نذر المشي الى المسجد الحج)** بخلاف ما لو قال على المشي الى بيت الله ولم يذ كر حجا ولا عمرة حيث يلزمه أحد التكبيرين تعارفاً أحد التكبيرين بهذا اللفظ من السندی **(قوله اما لو احرمان من بلدهما فقد نساوا الحج)** فديقال بعدم التساوي فيما لو احرمان من بلدهما للفرق بين ايجاب الرب والصدقة هـ والفقهاء الذين من بلدهما يحب الرب وذهب الفقهاء من ايجابه **(قوله أي الحديث ابن ماجه في سننه الحج)** أصل الدعوى في تكفير الكبار بالحج والحديث اتحد على التكفير بواسطة دعائه فلم يظهر صحة الاستدلال به عليها **(قوله والآية ايضا تؤيد الحج)** فيه أن الآية الكريمة إنما أفادت أن غفران ما دون الشرك موكول بالمشقة ولم تقدمما أفاده الحديث من تحقق المغفرة للامة متى في التبعات الا اذا حل الماضي في الحديث على المستقبل فيها حيث تنوع تأييد نعم يؤخذ من دالة الآية القاهرة غلبة الإيجاب في عموم المغفرة **(قوله وشي النبي على أن الحج يهدم الكبار الحج)** ما عرى النبي والقرطبي من أن الحج يهدم الكبار والظاهر بنا في مانته عنهما ولا من عدم تكفيره لهما فقد اختلف النقل عنهما **(قول الشارح العروة الوثقى)** موضع عال في جدار البيت

﴿كتاب النكاح﴾

(قوله وفيه نظر الحج) قد يقال ليس في الكلام ما يدل على دعوى استمرار النكاح في الجنة على وجه العبادات بل العبادات صادقة بوجوده فيها وإن كان لا على وجهها او حيث لا مرد الوجه الاول فيمكن لصديق هذا وجوده في الجنة على أي وجهها ويقال بوجوده فيها على وجه العبادات أيضا باعتبار أنه من احساناته تعالى لهيمده وقبولها بما يتبعه قالن الكريمة برغب قبول احسانه فالعبادة فيه حيث عبادته تشكر وان كانت عبادة تكلف بالنسبة لدنيا كما أن الايمان عبادة بطريق المشاهدة والعيان لا بطريق التكليف كما في حال الدنيا وأما ما أوردناه من أن الفقهاء اوردوا موضوع القضية فيما شرع من عهد آدم وهما من المشروع قبله تأمل وعلى هذا يقال عدل الايمان مع النكاح مع أنه مشرع قبل آدم وقد يظهر الجواب بالتأمل بأن راد بالايان الايمان بما جاستبه الرسل وهو لم شرع الا من عهد آدم بخلاف الذكر والشكر لشرعهما قبله ولأن تقول المراد بالنكاح الاثر المترتب على العقد وهذا كالايان مستمر في الجنة بخلاف الذكر والشكر الموجودين فيها فانهم جاهدان غير الموجودين في الدنيا **(قوله اوفى من تفسيره بالحل تبع الصالح)** قال ط بعد نقل كلام الصبر والتهروما ل كلامهما الى أن المراد الحل ولهذا اقتصر على ما في الصبر **(قوله لان ملكه الانتفاع بالضع حقيقة الحج)** جعل قاضيان على عدم ملك الزوج البديل كون ملك النكاح الزوج ملكه كضروية لا يظهر في ملك البديل وهو اولي بها قاله المحقق اذ من ملك شيئا ملك به سواء كان هذا الشيء ذاتا او منفعة وعبارته في شرح الزيارات من بل ما يجب فيه القصاص فيقتل بحق

أو بغيره وإن قطعت يد القاطع طالما عدا أو خطأ بطل القصاص لقوات محله ولا يصير مالاً له ما قضى بطرفه
حقا عليه وله القصاص على القاطع الثاني إن كان عدا وأرش اليد على عاقلة كان خطأ لأن يدين عليه
القصاص معصومة في حق سائر الناس فيصحب فيها ما يجب في سائر الأيدي ولا حق القطوع بنصف هذا
الأرش لأن حقه كان في القصاص فلا ينقلب مالاً لناقلنا وهذا لأن الأرض بدل البدل الثانية ولا حق
لن له القصاص في بدل البدل ومالك القصاص ملائ ضروري يظهر في الاستيفاء وما كان من توابعه
كالعفو والصلح لا في مال البدل كمال النكاح لزم ولا يظهر في مال البدل حتى لو وطئت المشكوك
بشبهة ووجب العقر لا يكون نازوج **(قوله)** لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا من الرادمين
قوله فأنكحوا الخ قلنا لكنه أي الاستدلال بالآية الأولى وحدها استدلال بغيرهم الصفة وهو ليس بحجة
عندنا كما تقرر في الأصول ومبنيها يحتاج للدليل وقد يقال الأصل في الفرع الحُرمة إلا أن الشارع أذن
في نكاح الإناث من بني آدم بقوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء آية والنساء اسم الإناث من بني
آدم خاصة كما في كلام المرجان اه سدى **(قوله)** حال من ضم فيه الخ لا يظهر جعله حالاً من ملك المتعة
(قول الشارع كثر أمانة التسرى) فإن المقصود فيه مال الرقة ومالك المتعة ثبت خبنا وإن قصد
المسترى فقصده لا يخرج اللفظ عن موضوعه **(قوله)** على أن ليس في كلام الشارع ما يمنع ذلك الخ
فيما لا تأمل وذلك أن الشارع حرم بن المراهبة في آية الأولى ولو قال إنها مخالفة لما في آية
الثانية أي حيث أريد به العقد لقرينة المذكورة فهو حرام به فيها معنى العقد والإلم بغيرين آية
مخالفة وعلى تقدير أن المراهبة فيها لو لا يكون بينهما مخالفة بل غاية ما في الباب أنه يجوز في آية
الثانية في إسناده أنها موقوفة على كل منهما مستعمل في حقيقته واستناده إليها في الثانية مجاز **(قوله)** وكذا فيما
يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه الخ الظاهر أنه في هذه الصورة يكون فرضاً بصورة الوجوب ما لو خاف
الوقوع في النظر المحرم الخ تأمل **(قول الشارع والأفلا ثم تركه الخ)** ذكر السندي بعد قوله والأفلا
أنه تركه كما نصه وأما ما ورد على الله عون الناس الذي ير بد العفاف وورد أيضاً التمسوا الرزق بالنكاح
فإنما ذلك في حق المتزكئين لا يخاطب به عامة الناس لأنه قد يحتل مع شرط فلا يحصل له المطلوب
الآرى أن الضميمة كانوا يتضررون من العزوبة وكانوا يستأذنون في الاختصاص فلم يؤذن لهم ومع ذلك
لم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بالتزوج مع الهجر عن المهر والتفقه بل مازال يأمرهم بالصبر وجهاد أنفسهم
وأما قول الشارع فيما سياتي أنه بنسب له الاستدانة فلا يراد من ذلك أنه يستدين مع الفقر بل المقصود
أن يستدين مع الاقتدار ليعزى بالآية منه تعالى ويكون طلب الفعل فلا يستدل به على أنه يجب
أو يفترض من العزيم ثم قال بعضهم إذا كانت الاستدانة مشدوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي
وجوبها عند تقوى الزنا بل ينبغي وجوبها حينئذ وإن لم ينقلب على ظنه قدرة الوفاء اه **(قوله)**
ودليل السنة حالة الاعتدال الاقتداء بمجالة صلى الله عليه وسلم الخ ودليل كونه فرض كفاية قوله
تعالى فأنكحوا ما طاب الالة وقوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا الحديث فإن المطلوب يحصل بفعل
البعض وذلك أن المقصود تكثير المسلمين وعدم انقطاعهم ولذا صرح في الحديث بالعدة به وله فأنكحوا
بكم الألام وهذا يحصل بفعل البعض والقائل بكونه واجب كفاية يقول إن الآية تنسب الإسان العسد
الحلل فلم يبق الأخير الواحد وهو إنما يفيد الوجوب كفاية لما علمت من حصول المقصود بفعل البعض
(قوله) لأن عدم الجور من مواجبه الخ أي وقد قلنا أنه إذا خاف الجور يكره فيكون باقي الموجب

كذلك لكن قد يقال لا يحكم على الأعم بحكم الفردان الخاص لاحتمال وجود فرق بينهما وبين باقي الافراد خصوصاً اذا كانت حقوقه تعالى تأمل **(قوله)** فلا ينبغي أن يقع مدعى المرأة بلا أحد الخ) هذه المسئلة مما تلهى لما ذكرنا شارح في الحكم غير داخله فيه **(قوله)** فذلك المعنى هو البيع لا ينسب التفرع بل المناسب الايمان بالواو **(قوله)** لأن كونهم ما ذكرنا سابق الخ) قد يقال ان جعلهما آلة لا ينافي جعلهما من الأركان لأن المراد منها الأركان المجازية وذلك كما في الدرر أنه لما كان من اللفظ الانشائي ومعناه علاقة قوية بحيث لا ينفك عنه المعنى لأن الانشاء المجاهد معنى بلفظ معارنه في الوجود سوى اللفاظ الانشائية بساى المعاني حيث ذكر التكاح وأر بديه الايجاب والقبول مع أنه المعنى الحاصل منهما حيث لا يكون العقد وارداً ومفيداً لهذا المعنى المرتب عليه حمل المتعة تأمل **(قوله)** فلا يتصور تقديم القبول الخ) مشكل على قول قلت نكاحك فقالت زوجتك نفسى فهل تعتقد بذلك أم يحتاج الى إعادة قوله قلت مرة أخرى يراجع اه سندی وقال المقدس الايجاب اللفظ الصادر وأولو كان لفظه بغير التأخير قلت نكاحك بكذا فقالت زوجتك ليه اه **(قوله)** ولوحذفه لمل الولى والوكيل الخ) أى اذا خاطبه أو خاطب الوكيل وكذا يعمل حيثما اذا خاطب المرأة ولى الزوج أو وكيله **(قوله)** وتوضيح الجواب كما افاده الرضى أن المتضمن الخ) يعنى أن الامر بظاهر ما يجب لأنه ليس الا اللفظ المقدس قصد تحقيق المعنى أو لا وهو صادق على الامر الآله لما كان متضمناً للتوكيد بشرط شروط المتضمن بالكسر وهو الامر الذى بظاهر ما يجب لا شروط المتضمن بالفتح وهو الكالة التى فى ضمنه **(قوله)** لعدم اشتراطهما فى المتك لان الملك فى الاعتاق شرط الخ) عبارة السندى الآب الخ فانظر للمنع ثم رأيت المنع ذكر مانصه ولأنه أمكن تعضيه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عنه فبصرفه أعنى طلب التيسر منه بالالف ثم امره باعتاق عبداً امر عنه وقوله أعنت عليك امته ثم الاعتاق عنه فإذا ثبت فلا امر فسد النكاح لالتفاف بين المتكبر والحاصل أن هذا من باب الاقتضاء وهو دلالة اللفظ على مسكوت عنه يتوقف صدقه عليه وأوجبه فالمقتضى بالفتح ما استدعاء صدق الكلام كرفع الخطأ والتسيان أو حكم كزيمه شرعاً كسئلة الكتاب فالمأثمة شرط وهو تبع للمقتضى وهو العتق اذ الشرط الخ **(قوله)** فهذا اعتاق القبول المذكور الخ) يظهر أنه لا يخالف الجواب المذكور لان الاحتياج الى القبول إنما كان بسبب عدم صحة توكيل الوكيل ففرجت المسألة من باب كون تمام العقد بالموجب هو قائم باتنين ولا يخالفه أيضاً تعليل الخلاصة بل كاد أن يكون صريحاً بحافيه اذ قد بنى عدم الصحة على أن الوكيل ليس له أن يوكل وما هذا الا اعتباراً أن الامر توكيل وما أجابه المقدس جميع بالنسبة لصارئة التطهير لا لرفع الخلاصة لبنائه على التوكيل وفى المقدس بتشكيل عليه أنه لو كان الوكيل حاضراً عند مباشرته فوكله صم فله وهو هنا حاضر وفى السندى ان مباشرة توكيل الوكيل بحضوره الوكيل فى النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه فى البيع كما فى الأصل ونقل عصام فى مختصره أنه جعله كالبيع فلا يحتاج لقبوله تأمل وقد يدفع اشكال التبريل فى التطهير به جاز على أن الامر توكيل ويجعل الاين على البقرة فسات حافى الخلاصة ثم ان ما قاله المقدس يعمد لتعليل الخلاصة بان الوكيل لا يملك التوكيل **(قوله)** تكرار مع قوله بالفعل كقبض الخ) سيذكر فى البيوع أن القبول قد يكون بالفعل وأنه ليس من صور التعاطى وأن بيع التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن ففى جعل الصورة الأخيرة من صور التعاطى نظر اه ونقل ذلك عن الفتح بعبارة ملوية فانظره والظاهر أن ذكر التعاطى هنا مذكور كالمستفله

لقصد الإشارة أن المناسب ذكره هاتفرع مع على ماسبق بخلاف ما قبله المصنف فانه بطول الفصل لا يعلم من كلامه أنه مفرغ عليه ففي كلامه قصد الإشارة إلى أن المناسب ذكره هنا **(قوله)** الآن يقال قد وجد النص هنا على أنه الخ علت بمقتضى أولان المسئلة خلافية فيكون صاحب الفتح هنا يراي على أحد قولين وجزءه به فيقدر جرحه **(قوله)** أي بان قال الشهود جعلناه انكاحا حاقا لانهم فينعقد لان النكاح ينعقد بالجلع الخ قال المقدسي قياس مع الفارق فالجلع انما يكون انشاء عقد لا انشيف للذات أما لو انشيف الى عقد غير صحيح وجعل صحيحا فهو بمنزلة ما لو وقع النكاح بلفظ الاعارة ونحوهما مما لا يصح ثم قال عند الشهود جعلناه نكاحا وجعل مالم يس شرعي شرعا غير صحيح اه وذكروا في الجانية قال لا امرأه هذه امرأتي فقالت هذا زوجي لا يكون نكاحا فان قال هما الشهود ودر ضمتا أو أجزمتا فالا انهما كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء اه **(قوله)** وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لانه مفروق بالعوض الخ يؤخذ منه ان عمل جعله انشاء اذا كان مفروقا بالعوض وبدل لذلك أضافا في الفتح على ما نقله السندی وأقرنا بالنكاح بمحض من الشهود وكان تزوجها بغير شهود واختلفوا فيه والاصح أنهم مان سببا المهر فنقد نكاحا مبتدأ كذا في الدراية اه والتبادر من كلام المصنف أن الدار في جعله انشاءه بمجرد حضور الشهود اه **(قوله)** قال في البحر وقوله الخ عبارة ولو قال تزوجت نصفك فالاصح عدم الصحة كافي الجانية وقوله سم الخ **(قوله)** فرع قال في المنية قال ذو حنن بنتي فسكت الخ الظاهر ان وجه عدم الاعتماد سقم في هذه الصورة على القول به خلو العقد عن القبول ان لفظة تم لما ذكرت عقب قوله أدفع المهر فهي راجعة الى لا الى الإيجاب وذكر السندی عند قوله وما موضع أحد ههنا عن الذخيرة لو قال امرأه كوني امرأتي بكذا انقضت انصفا أما لو قالت اني أكون امرأته قال فقال تم لا يصح كافي التمهيرية اه قلت وذلك لان تم لا يفيد معنى الماضي اه وفي الهندية عن الذخيرة لو قال امرأه كنتي لا وصرت في فقالت تم أو صرت لك كان نكاحا **(قوله)** فلو حذف قوله حاضر بن كالتبر كان أولى الخ التبادر من اشتراط انعقاد المجلس أن المراد به مجلس المتعاقدين لا مجلس الإيجاب والقبول فلندا احتاج لذكر قوله لو حاضر بن فلا يكون حذفه أولى **(قوله)** فلو جعنا قبلها بانه مهر المثل الخ يظهر من هذا أنه اذا كان مهر المثل أقل يصح العقد وتكون المسئلة حينئذ من أفرام مسئلة الحط **(قوله)** وهو مشكل فان احط من له الحق الخ يدفع الاشكال بعطف قوله أو بخمسائة على قوله بالغ المفرد لا على ألفين المتى وهذا هو المتعين في هذه العبارة لتوافق كلامهم **(قوله)** قال الربيعي والا كثر على الاول لكن مقتضى القاعدة التفتي عليها وهي أنه اذا وجدت الإشارة والتسمية واختلف الجنس أن العبارة لتسبغ أو أن الذكر والاشئي من بني آدم جنسان عدم الانعقاد هنا **(قوله)** وبه صرح في الفتح عن التسمية الخ عبارة الفتح خشي مشكل زوج من خشي مشكل رضا الولي فلما كبيرا اذا الزوج امرأة والزوج رجل حاز نكاحهما عندى لا قوله تزوجت بك يستوي من الجانبين وفي صغيرين قال أبو أحمد ما زوجت بنتي هذا الخ وقال الثاني لا يجوز في المنية زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين اه **(قوله)** لكن قيد في الدرر عدم الاشتراط الخ وقال القتال ولا يشترط العلم بالعتى سواء كان عريا أو مجتمعا وسواء علم أنه بنعقده النكاح أو لا وهذا قضاء ما دأب عليه من العلم وفي العمادة لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقبل يصح الجمع وقيل ان كان مما يستوي جده وهزه يصح والا فلا كاليصح وقد اختار الشارح هذا القول اه من السندی

(قول والزهني الخ) جعله الزهن محملا لعقله من غير خلاف بخالفه ما في التهرج حيث حكى فيه قولين
 اه سندی ولعله لم يعتبر القول بالانعقاد فيه لعدم ظهور وجهه كأما بقى **(قول)** في هذا التركيب استخراج
 المتن عن مدلوله الخ قد يقال غيبر تركب المتن لاشارة الى أنه لا بد من أمر زائد عن هذه الالفاظ
 للانعقاد كما هو الشأن في الكتابة فان أفاذتها المعنى المكتفى تتوقف على أمر زائد على اللفظ ومن الحكم
 عليها بانها كتابة يستفاد الانعقاد فيه لا معنى لكون اللفظ كتابية عن شئ الا فاذله في كلامه فاذنان
 وهذا أولى من الاقتصار على فائدة واحدة وهي الانعقاد في تلك الشارح أولى مما فعله المصنف تأمل
(قول) ثم أجاب بان العبرة في العقود لعل في الخ) نعم وان كان العبرة في العقود لعل في هذه الالفاظ تؤدى بمعنى
 النكاح الا أنها ليست صريحة فيه كلفظه وليست كتابية عنه بالمعنى الذى قاله وهو ما وضع لتبليغ الخ لزم يتم
 الجواب **(قول)** ونقل الرملى عن المقدسى أن قوله ان الجواز لا يجازله مردود الخ) الرده صحيح اذا كان الفقهاء
 يقولون بصحة بناء الجواز على الجواز كهل البيان فيرد عليه بما قاله الشافعية لموافقهم لهم والافلازم الرد
 بكلامهم على الفقهاء خصوصاً المسئلة خلافية عند أهل البيان تأمل على أن ما نقله عن العباد على
 مخالفتهم لأهل البيان **(قول)** كما تروى في رأيت مستفرد بـ الخ) فان المفسر اسلم لشبهة البعير فأرسله
 مطلق شفته ثم أطلق على شفته يدوشه ما أصابهم الشئ المراد البعير بقرينة الاذافة ثم شبهه باعتبار اشتباه
 عليهم بالشئ السابغ المشتمل على لابه وأشار الى التشبيه بلفظ لباس **(قول)** لما أنه يفيد ملاك العين في
 الجملة وبه يترجم الخ) وسذكر المصنف في فصل في القرض أن المستقرض ثلاث القرض بنفس القرض
 عندهما خلافاً للثاني حيث قال لا يملكه مادام قائماً اه فانفق النكاح به وعدمه منى على هذا
 انشلاف **(قول)** ولا يخفى أن الاسقاط انما هو بالنسبة الخ) هو وان أفاد الاسقاط المصالح عنه الآله
 بالنسبة لا خذ البذل لادافعه فانه يفيد المالك في المصالح عنه فيظهر من هذا ترجيح الانعقاد به وان
 جعلت مصالحه عنه **(قول)** وهو مقتضى ما في المتن الخ) فيه أن المتن ناطقة بالانعقاد بما وضع
 لتبليغ العين والسلم موضوع لتبليغ الدين بالنسبة للسلم فيه لا العين **(قول)** وحاصل الرأى المختار أن لا بد
 من فهم الشهود الخ) هذا الحاصل شئ آخر فانه انما يفيد أنه لا بد من فهم الشهود المراد على وجه
 ما ذكره ولادالة فيه على الرد عليهم ان فهمهم شئ آخر غير النسبة **(قول)** فقتضى بكل لفظ يفيد المالك الخ)
 فيه حذف للنافية وهي ثابتة في ط والتظاهر أن الاصول بما فعله المحشى وأن المراد ما يفيد المالك
 في الجملة وعلى أنها ما يدخل أنت صديق تأمل **(قول)** من التصحيح وهو تفسير اللفظ الخ) والمراد
 هنا الخطأ طمناً أعم من أن يكون تحريفاً وتصحيحاً وذلك أن ما كان من الغلط في النطق يبنى تصحيحاً
 كثير بمعنى علم وجوبه بالمهمة بمعنى الحرير وما كان في الشكل يبنى تحريفاً كسليم بمكبوا وسلم
 مضراً اه سندی **(قول)** الاغمار في القاموس الثمر من التامس جاءتهم ولغيرهم من لم يجرب
 الامور اه **(قول)** وكذا المازعة في حاشيته على المنع فانه لا يدخل لغث الحقيقة والجواز الخ) عبرته في
 الفتاوى ولان شئ أن المصادر من الجملة الاغمار تصحيف لا دخل لغث الحقيقة والجواز لا شئ
 الاستعارة المرتب على عدم العالفة فيه المصر به في كلام القرطبي اذ معناه الاصل وهو التسوية وأوجهه
 ما راغب ملاحظ لهم أصلاً الخ **(قول)** لان قرأته قائمة مقام الخطاب الخ) الظاهر أن مسئلة الكتابة
 مستثناة من اشتراط سماع كل من القاعد في لفظ الآخرة القراءة وإن أقيمت مقام الخطاب لم يوجد من
 الكتاب سماع القبول من الآخرة حقيقة ولا حكاية وان وجد من المكتوب اليه السماع حكاية بالقراءة

﴿قول الشارح ليحقق رضاها﴾ هذه العلة قاصرة فإنه إذا أوجب الرجل سماعها أو كانت غير سبعة
 له قبولها فقد صدر منها ما من شأنه أن يدل على الرضا ومع هذا لا ينعقد النكاح تأمل ﴿قوله﴾ لا يجب لها
 عليه شيء الخ أي قبلها ولو طلق قبل الدخول أو لم يطأها ﴿قوله﴾ زوجها أو ولياؤها الخ لعلم فيه
 حذفها أو العاطفة ﴿قوله﴾ ووفق الرضى يحمل القول بالاستسراء الخ لكن في السباز في تلفظت
 المرأة بالعرض زوجت نفسى من فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود يقولون أو لا
 يقولون مع النكاح قال في النصاب وعليه الفتوى يخفى اه سدى ﴿قوله﴾ وهذا يقتضى عدم انعقاده
 بالمجور عليه الخ سياتى في الجران المجبور عليه بالسفه والفسفة والدين في أحكامه كصغير
 في تصرفات تحتمل الفسخ ويطلبها الهزل أماما لا يمتثل ولا يبطئه فلا يحجر عليه بالإجماع
 كالنكاح والطلاق والعتاق اه ومقتضى عمومها ذكر أنه لا تزول ولا ينه بالحر فكأن أهلا
 لستخرج منه فينعقد النكاح بحضرة تأمل وسأتى في باب الولي عن شرح المجمع أنه متى لو عرف من
 الأب سوء الاختيار لسفه أو لطمعه لا يجوز عقده أجماعا اه وهذا لا ينافى ما قلناه فإن موضوعه فيما
 إذا تزوج الصغيرة بأقل من مهر المثل أو بغيره كنه ﴿قوله﴾ لا يكون العقد نافذا بل موقوف على إجازتها
 فيه أنه باطل لا موقوف اذ لم يجد الا شاهد واحد والأب هو الوكيل المباشر تأمل ثم رأت السدى ذكر
 ما منه بعد عبارة ط المنقولة وهذا كلام أجنى لا تعلق له بما نحن فيه ولا يأتى الأفيما إذا تزوج الأب بنته
 البالغة بلا تركيل منها أو أفلو وكت أها وزوجها في غيبتها بحضور شاهد واحد لا ينعقد النكاح الخ
 اه ﴿قوله﴾ لو قال أو الصغيرة لأبى الصغيرة زوجت ابنتى ولم يرد عليه شيء الخ قال في الجبر وهذا المسألة تدل
 على أن من قال لا خير بعد ما جرى بينهما مقدمات البيع بعت هذا الصدوق قال آخر اشترت بضع وان
 لم يقل بعت مثله أو خلعه على هذا اه ﴿قوله﴾ والألم ينعقد أصلا له ولا لغيره الخ أم لا لا يجب حثابه على
 القول أو لا أم لا فلا يلزم لخص الأب بقوله زوجت وأغاسينا جميعا لأن الإيجاب يحصل بقوله
 زوجت ولذلك يحتاج إلى القول اه خيرة وكلامه مبنى على أن زوجتى استخبار لا إيجاب وعلى أنه
 إيجاب انعقد لنفسه بغير قوله زوجتك

﴿فصل في المحرمات﴾

﴿قوله﴾ زاد في شرحه على المتقن اثنين الخ قد يقال لأجل أنه لما زاده لأن القصد بيان أسباب التحريم مع
 كون المحل أهلا للنكاح وهو المحقق أو توثقه من نبات آدم فلا تدخل حيثما الخش ولا الحنية ولا النسبة
 المباحة يحتاج إلى إخراجها نبات أسباب التحريم فيهن الخثونة واختلاف الجنس ﴿قوله﴾ لانها
 بتلفعه والخطاب انما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل الخ ولا يقال بل ثبت شرعا حيث ثبت النسب
 من الزانى لا نقول ثبت النسب أمر فوق قسميتها بتناول يثبت في اللغة العربية أن الخثونة من ماله لا تسمى
 بتناول ورد نقل فثبت ذلك اه من السدى ﴿قول الشارح لما تقرأن وطه الأمهات يحرم البنات الخ﴾
 السرى كفاية النكاح في تحريم الأمهات دون تحريم البنات أن تعلق الفرع باصله أقوى من العكس يعنى
 أن سرية الحرم من نكاح البنات إلى الأمهات مبنى على شدة تعلقهن وعدم سرانتهن في العكس بدون
 وطه مبنى على عدم شدته اه خادى عن الوافى وذكر السدى عن المستعنى أن السرى خلق أن الأم
 تؤثر بنتها على نفسها في العادة فلم تحرم البنات بالعقد على الأم بخلاف العكس فكانت القطيعة في تزويج

الام بعد العقد على البنت أشده **(قوله)** مقتضى قوله والكل رضاعاً قوله سابقاً ولومن زنا حرمة فزع
 المرتبة **(الح)** أخذاً فله من قوله ولومن زنا بعد تأمل **(قوله)** قلت وهذا تخالف لما من التعميم **(الح)**
 لا تخالفه فإن ما تقدم في تعميم المصنف بقوله ولومن زنا بما يفيد الحرمة في بنت الأخ وبنت الاخت لا في
 عم الزاني وماله كاهو موضوع التخصيص وإن كانت الفعلة موجودة في الشقن تأمل **(قوله)** وكذا ثبت حرمة
 المصاهرة ولو لم يوطئ التسكوة فسد **(الح)** التعبير به بقوله وإنما يفيد به لا يناسب الإبقاء الزنا على حقيقته
 وهذا غير ما جرى عليه الشارح من حله على الوطء الحرام وحينئذ قل في حل كلام المصنف طريقتان
 ما جرى عليه وأيضاً الزنا على معناه أشار في موضع الخلاف لا احترازاً عن الوطء الحرام لانه معلوم بالأولى
(قوله) إذا كانت منكته بغير عبارة منكبة بالباء **(قوله)** وفيه تغليب المؤنث على الذكراً بالنسبة إلى
 قوله ونظراً إلى ذكره) فيه أن المراد أنه كاحرم أصل المذكور كحرمة فروعهن وليس فيما ذكر تغليب
 مؤنث على مذكور وليس فيما تقدم مؤنث ومذكور أصله حتى يدعى أن الضمير فيه تغليب **(قوله)**
 ومقتضى معاملته بالأضران يجري عليه **(الح)** مقتضى معاملته بالأضران لا يعطى حكم المرأة في جميع
 الأحوال بل فيما إذا تحقق الضرر عليه بإعطائه حكمها كما إذا وجد تحرك قلب بدون انتشار بخلاف
 ما لو كان تحرك القلب فقط فانتشر مع بقائه التحرك الأصلي **(قول الشارح)** هذا إذا لم ينزل **(الح)** أطلق
 في الانزال قبل ما لو أنزل بمجرد السرا أو بعده ولو يجتمع في زوجته الأخرى **(الح)** سندی عن غاية البيان
(قوله) ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى أصوله وفروعه بالأولى وجه الأولوية أنه إذا لم يحرم عليه
 أصوله وفروعه مع وجود النظر منه على الوجه المذكور بالأولى أن لا يحرم عليها أصوله وفروعه مع
 عدم وجود فصل منها **(قوله)** ولهذا عللوا الحنت **(الح)** أي وجوداً أو عدمه في الماء والمرأ **(قوله)** وأما
 تصحيح الإطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغیر **(الح)** أي مع التصريح بالإطلاق والأفعالية الصدر
 تصحيح ما جرى عليه المصنف من الإطلاق فلناصرحه الشارح ثم الأصوب أن يقول خلافاً للجمهور أنه
 يبدلها بالقهستاني **(قوله)** وعلى هذا فكان الأولى أن يقول لا تحرم **(الح)** لا الأولى به حيث كان ما جرى
 عليه موافقاً لتصحيح القهستاني وتظاهر إطلاق الصدر **(قوله)** ينبغي ترك قوله بشهوة كإفعل المصنف في
 المعانقة **(الح)** لما كان القصر والعرض قد يقصد بهما الإيلام ولم يكن الأصل فيها الشهوة بخلاف
 المعانقة فبعدم الشهوة فيها ولو أطلق التشبيه لزم أن حكمهما حكم التقبيل من ثبوت الحرمة ما لم يظهر
 عدم الشهوة فالقصد تشبههما به في ثبوت الحرمة إذا حصل بشهوة **(قوله)** والوطء فيها لا يكون زناً
 لانه مختلف فيه) من هذا يعلم تقييد المسئلة بما إذا كانت حرمة المصاهرة مختلفة بما إن كان الوطء
 زنا بمومن شبهة والرضاع أقل من خمس رضعات مشبعات وبما ذكر تكون المسئلة ظاهرة الوجه
(قوله) لا يكون صحيحاً قطعاً **(الح)** أي والحرمة ثابتة في هذه الصورة كلتيهما **(قوله)** وأمن اعتان
 أم ولد خلافاً لها **(الح)** إذا اعتنى أم ولد وجب عليها العدة ثلاث حيض وزوجاً ختها أو أرباعاً
 الا حجب فقال زفر لا يجوز كلاهما وقال أبو يوسف ومحمد يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة نكاح الاخت
 لا يجوز ونكاح الأرباع يجوز سراج **(الح)** سندی **(قوله)** ولكنه غير لازم لما علمت) أي غير متعين لما علمت
 من دخولها إذا كانت الحرمة بدون فعله بطريق الدلالة **(قوله)** ولا حاجة إلى هذه الزائدة لا استغناء عنها
 بقول المصنف **(الح)** لعل الشارح أشار بذلك لها هنا إلى أن المناسب المصنف ذكرها هنا مراعاة للاختصار
 وجع الظاهر مع بعض **(قوله)** مثله ما لو كان لكل منهما ميتة **(الح)** الظاهر أنه يشترط أيضاً عدم نكوله عند

عدم اليقظة **قوله** لكن ساق ما في الكافي والكفاية لا يؤدى إلخ) حيث كان ما في أكثر الكتب موضوعه
 ما إذا كان المسمى لكل منهما معلوما لعدم تأني احتجاب بع المهر المسمى لكل الأعم العلم لا يكون شاملا
 لما إذا لم يعلم بل يكون مسكوتاً عنه في هذه العبارة والذي وجد في بعضها شاملا لما إذا لم يكن المسمى لكل أولاً
 لكن حيث وجد النص صراحة على حكم ما إذا علمنا وهو الموجود في أكثر الكتب بقيد ما في بعضها بما
 إذا لم يعلمنا جميعاً بين العبارتين وتقييد الما وجد في بعض الكتب بما وجد في أكثرها وما ذكر أو لم
 بالاعتبار من مجرد مراعاة ما يفيد السياق وكذا في نظير **قوله** وإن لم يكن واحد من المهرين مسمى
 فالواجب شفعة) لهما بالسوية أن استويا والأفينعي أن يجب لكل واحد منهما نصف شفعة تستحقها بناء
 على أن المعتبر في الشفعة حاله أو مال الزوجين وهو الصحيح من السندى **قوله** يقضى بهر كامل وعقر كامل
 الخ) عطف تفسير وعبارة الصرلو كانت الفقرة بعد الدخول يجب لكل المهر كامل لأنه استقر بالدخول
 فلا يبق من شفعه شيء أنه مشكل أي احتجاب بهر كامل لكل بل إذا كان بعد الدخول فإنه يقضى بهر كامل
 وعقر كامل ويجب حله الخ اه فالتظاهر أن المراد بقول الفتح في الشكاح الفساد الخ مناقشة قولهم وجب
 لكل منهما مهرها كاملاً ثم حقق أن الواجب هنا الأقل من المسمى ومهر المثل **قوله** وأما قول الفتح الخ
 لا يناسب التعبير بقوله وأما لعدم تقديم ما يقابل في كلامه إلا أن يجعل مقابله محض ما معلوما مما سبق
 فكانه قال بقول الفتح ويجب حله الخ الصحيح لا تنظر فيه بعد تقييد ما إذا التحدهم مثلها أو ما الخ **قوله**
 فلا يتعد احتجاب المقر له الخ) فيه أن مراد الفتح بتعد احتجاب المقر بتعد من حيث تعينه لا بعد أهله
 مجرد تعدد قدره كما يدل عليه قوله إذ ليست أحداهما الخ **قوله** وإن كان لغة في طائفة أو طوائف الخ
 عبارة الفتح بقوله أو طوائف وأطلق للفظ الفعل أعني يشركون على فعلهم كما أن من رأى بهله من
 المسلمين فلم يعمل إلا لاجل زبد يصح في حقه مشرك لغة ولا يتبادر عند إطلاق الشارع لفظ المشرك إرادته
 لمساعدة الخ تأمل **قوله** ما خورن من الفتح حيث قال وأما المعتزلة الخ) وجعل الرمي في حاشية المنع
 المعتزلة والرافضة عن أهل الكتاب حيث قال قوله وصح نكاح كتابه أقول يدخل في هذا الرفض
 بأنواعها والمعتزلة فلا يجوز أن تزوج المسلمة السنية من الرفض لانها مسلمة وهو كافر فدخل تحت
 قولهم لا يصح تزوج مسلمة بكافر اه وقال الرستغني لا يصح النكاح بين أهل السنة وأهل السنة والأعتزال اه
 فالرافضة مثلهم أو أقمع والرمي جعلهم من قبل أهل الكتاب فيصرون نكاح نسائهم ولا زوجون وأهله
 أعدل الأقوال لأنه لا يسل في كفر الرفض اه سندى **قوله** نسبة إلى مجوس الخ) هذا باعتبار
 العرف والألفاظ في القاموس مجوس رجل صغير الأذن وضع ديناً ودعاه **قوله** قد يناقش فيه
 بالامة الملوكة الخ) قد يجب عنه بان كلامنا هو مجوسين تزوجهم ما نفرد به هنا انتهى عن
 الجمع بين المفسودين اه سندى **قوله** مثل الخ) أي لفظ الامة **قوله** فيكون الفرقان بما
 هنا فبين كانت حلي من الزنا الخ) ما ذكره من الفرق مما أثاره إذا لزوجة متحققة عند فعل الدواهي
 في المستثنى ففصل في المسئلة وتواين أيضاً قوله في التفقات لأن الجبل الخ قضية عامة تشملهما وإن
 كانت مسوقة لتعليق المسئلة ما إذا جعلت الزوجة على ما فهمه مؤلفه كروم طرفة الوطه من الجبل لا يدل
 على حرمة الدواهي فعمل المعتزلة في التفقات ثم رأيت في الفتح ما يدل على تحقق الخلاف في نفس الوطه
 فتكون الدواهي كذلك الأولى حيث قال وبكلايها وطوها لا يتاح وداعيه وقيل لا بأس وطوها **قوله**
 اتعاني الاحتجاب الخ) السين والتا زائد ثان أي في محبة أن يطأها قبل الاستبراء حيث قال لأحب

(الخ) **قوله** في الفتح حل قول محمد لأحب على أنه يجب لتعليقه باحتيال الشغل عاء المولى فله بدل على الوجوب (الخ) أورد أن التوهم لا يصلح عليه ثلوج بل للندب كما في غسل الدين عقب النوم لتوهم التماسه وأجيب بأن ذلك في غير الفروج أمافيها فالعمود فيه جعله متعلق بالوجوب كما في وجوب الاستبراء اه من الفتح **قوله** الآن يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبار له (الخ) نعم وإن كان لا اعتبار عاء الزنا لأنهم يحتمل أنها غلقت منه فأنها معها الزوج وأنت بوالدته أشهر ينسب اليه مع أنه في الحقيقة على هذا الاختمال من الزنا فيندب الاستبراء لدفع هذا الاختمال إذ توهم الشغل عاء الزنا فيحقق بل لو قال قائل والوجوب لا يبعد تنظير ما مر عن الفتح في تزويج الامه الموطوءة وهذا يؤيد ما يأتي عن الوهابية من وجوب استبراء الزوجة الزانية **قوله** قال في البصر بدليل الحديث (الخ) في الزنا يلحق بعد ذكر الاستدلال بالحديث على التسخين أنه المراد بالنكاح في الآية الوطء بمعنى ولقته أعلم الزانية لا يطرأها الاذان في حال الزنا والدليل عليه أنه قال والزانية لا ينكحها الاذان أو مشرك ولا يلحق الزانية المسلمة أن تزوج عتقها ولو كان المراد العقد لحاز ويجوز أن يكون معنى الآية اختيارا عن رغبة كل واحد من الزاني والزانية في الآخر على معنى أن الزاني الفاسق لا يرغب الا في نكاح مثله وقيل منسوخة بقوله تعالى وأنكحوا الابيات منكم وبقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء اه **قوله** الشارح أن لا يبعد حدود الله (الخ) أي وسوجب الزوجية كقصره في الآية **قوله** أن يذكر الوقت (الخ) عبارة الفتح الموقف بالم قبل الواو **قوله** الظاهر من لاتهم انما عرفوا (الخ) بل مقتضى قولهم فاض أن الحكم ليس كذلك فلن مفهوم الكتب معتبر وبعبارة ما مر بوجدها بخلافه وأيضاً قد جعلوا القاضي منشئاً حكماؤه ولا ية ذلك في الجملة وقد فصلوا بما يأتي في القضاء بين ما يمكن انشاء للقاضي وبين ما لا يمكن فجزوه في الاول دون الثاني وتحكيمه لا يقتضي اثبات ولاية النكاح له تأمل **قوله** مع أنه يمكنه القتلص بالعتق (الخ) قد يقال ان العتق فرع عن نبوت الملاك فان كان ثابتاً فلا حاجة الى العتق والا فلا يحد به نفعاً اه من حاشية البصر وقد يقال مراده بالعتق العتق القوي أي أنهم أجمعوا على حل وطئها مع أنه يمكنه التخلص بتركها تأمل **قوله** فلا يبعد دل عنه لما تقرر (الخ) تقدم له أن العبرة لما رجحه المشايخ فيما وقع فيه الاختلاف بين أئمة المذهب بالنسبة لمن لم يكن له قوة المدرك وأن العبرة بقوة الدليل في ترجيح بالنسبة لغيره فعلى هذا علينا العمل بقول صاحبين تعالتر جمع الشرع بل في عن المواهب وإن كان دليل الامام أو جبه تأمل **قوله** بفتح كاف انططبت غير متعين

﴿باب المولى﴾

(قوله) وبه يظهر أن الفاسق المتهنك وهو معنى سئ الاختيار لا يقطع ولا يته (الخ) لم يظهر مما سبق ان الفاسق المتهنك هو معنى سئ الاختيار ولا يلزم من وجود أحد هما وجود الآخر كما هو ظاهر ثم قد ينصق معناه في شخص واحد ففي هذا اذا كان الولي متهنكا أرسى الاختيار لا يصح تزويجه بنقص عن مهر المثل أو من غير كفو **قوله** يقتضي سقوط ولاية الأب (الخ) فيه أن عبارة البراز به انما نفد ان للقاضي التزوج وهذا لا يفسد سقوط ولاية الأب بل يحتمل أن يكون كسلة العضل الآية فان القاضي له ولاية التزوج ومع ذلك لا يقطع ولاية الولي حتى لو تزوج به مام ذلك صح وعالو كان له الولي قرب وبعد والبعيد حاضر يكون له الولاية ومع ذلك لو زوجها القريب حيث هو صحيح وحينئذ لا مانع من حل ما في

البرازية على ما إذا كان الولي سبي الاختار **(قول)** يقع الواو هي بالفتح المصدر وبالكسر الاسم مثل الإارة والقبالة لأنه اسم لما تولى وقتبه فإذا أرادوا المصدر فتحوا كذا في الصحاح اهـ سبدي **(قول)** وما ذكره نعيمه الفقهى الخ) لكن في التحقيق صفة تقوم بالخصص والتنفيد كقولها **(قول)** ولا ولاية وجوب صدقة الفطر الخ) أي الولاية التي هي سبب وجوب صدقة الفطر انبساطاً عنونه ويلى عليه **(قوله)** والمراد بالباطل حقيقته الخ) عبارة الفتح بعد ذكر التأويل والآخر وعلى هذا التأويل يتم العمل بالحديث الجامع لاستراط الشهادة والولي وهو ما قدمنا في فصل الشهادة وبمخص حدث عائشة عن نكحت غير كف والمراد بالباطل الخ اهـ ومراده بمحدث عائشة أم المؤمنين الخ تأمل **(قوله)** لأن الولي عسى أن يفرق الخ) فيه أن النكاح انعقد صحيحاً حتى ترتب أحكامه فلو وطئها قبل التفرق يكون وطئاً في ملكه لا وطئ شبهة فلم يظهر صحة جعل ما ذكره لعدم تمكينها **(قول)** زاد لفظ يسكت الخ) لعل الأولى بالدالة بلفظ حتى تلد **(قوله)** وظاهر الشرح نم) أي من زيادة قصد السكوت لامن التعليل فانه ينفي حق الاعتراض تأمل **(قوله)** والتظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد الخ) لكن التعليل المذكور لا ينافي بعدم الجواز في غير الكفو جاز في مسألة التزوج بدون مهر المثل ومقتضى لعدم الجواز تأمل **(قوله)** كذا ذكره في الأخيرة وأقره الخ) نص ما فيها وأذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجوزها فلهذا منه رضا وتسليم ولو قبض ولم يجزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليماً وإذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليماً للعقد استحصانا وهذا إذا كان عدم الكفاة ثابتاً عند القاضي قبل خصامة الولي أباه وأما إذا لم يكن عدم الكفاة ثابتاً قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا النكاح قياساً واستحصانا اهـ وكذلك إذا في المحيط البرهان ونصه وإذا زوجت المرأة نفسها من غير كف وبغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجوزها فلهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجزها فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يكون رضا وتسليماً لأن العقد توقف على إجازة الولي وقبض البذل عن توقف العقد على إجازته يكون رضاه بالعقد دالة كافي البيوع الموقوف وأما إذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليماً للعقد استحصانا لأن طلب المهر لم يكن ثابتاً بعدم الكفاة عند القاضي لأن عدم الكفاة ثابت عند القاضي لأن وضع المسئلة ثبوتاً إذا زوجت نفسها من غير كف فتم من أن يكون طلب المهر للاستيفاء وذلك دالة الرضا من غير احتمال حتى لو لم يكن عدم الكفاة ثابتاً عند القاضي لا يكون ذلك رضا النكاح قياساً واستحصانا اهـ فأنتم ترى أن هذا الشرط انما هو فيما إذا لم يقبض المهر وخاصم الزوج في نفقتها وتقدير مهرها عليه بوكالة عنها في أنواع الرضا دالة والشارح اتم جعله قيداً في الجميع أخذاً من العلة المذكورة في المحيط فأنه يفيد أن الحكم كذلك في غير مسئلة الخاصة المذكورة ويكون المراد الاحتراز عما إذا لم يثبت عدم الكفاة ولم يعلم الولي بعدمها أيضاً فان علمه بعدمها كما ثبتت عند القاضي في الدلالة على الرضا يفيد ذكر وهذا ظاهر الوجه لا يخالف كلامهم **(قوله)** وفي شرح الجامع الصغير لقاضيان وإن بكت كل ردا في إحدى الروايتين الخ) ما فيه لا يخالف ما في المراجع إذا موضوع ما في الجامع البكاء عن الصوت والويل وهذا لا يوجب أحداه رضا وموضوع ما في المراجع بكاء عن صوت أي يجرد عن الويل ولا يعلم من عبارة الجامع حكم البكاء عن صوت بدون ويل ويعلم مما ذكر في الأخيرة أنه رضا وأنه لا وجوب عليه الفتوى فقد اختلفت عباراتهم في البكاء عن الصوت فعلى ما في

المراج ليس اذا ولدا وعلى ما في الوقاية هو رد وعلى ما في النسخية هو رضا **(قول)** أما لو استأذناها
فسكت فزجها متعاقبان رجلين يعني أن يصح السابق (الخ) فيه أن سكوتها بعد الاستئذان أو كبل
لها المزاوج وليس لأحد الوكيلين الانفراد فلا ينفذ عليها السابق من العقد بل يكون كل منهما
موقوفاً على إجازتها فأما إجازته فنفسه نعم لو استأذناها على التعاقب يصح السابق منها **(قوله)** وأصل
الاشكال لصاحب الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد (الخ) الظاهر في توجيه الفرق أن يقال كان
قولها غيره أو لم منه محتملاً للأذن عدمه لا يكون إذنا أي وكلا قبله لعدم ثبوت التوكيل بالشك ولو قالته
بعده لا يكون ردواً بطلاله لاحتمال أيضاً فلا يثبت بالشك والنكاح الموقوف صحيح وله وجود في ذاته وإن
كان لا يترتب عليه أحكامه إلا بالنسبة إذا وجد منها ما يحتمل الرد وعدمه لا يكون رد لعدم ثبوته
كالتوكيل **(قوله)** وقد يقال أنه قد تكون علت بعد ذلك (الخ) ما قاله يدل على تصحيح القول بالحاجة
لكنه لا يثبت الاحتفال الذي ذكره في الفتح في زال السكوت محتملاً والأذن لا يثبت بالشك **(قوله)**
فهذا يدل على أن الوكيل (الخ) ما قدمه عن الخلاصة لا يدل على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح
مع معرفة المزاوج والمهر والموافق لما يأتي في الكلا من أن التوكيل عند تقدير الثمن لحصول
المقصود أن يقال هنا كذلك ثبت كان الزوج والمهر معلومين يصح توكيل الوكيل وينزل تعيين المهر
منزلة تعيين الثمن في زال الاشكال وتبين أنه لا حاجة لحل ما في الغيبة على ما إذا مات الوكيل الثاني بمحضرة
الوكيل الأول جارية على رواية عصام وتبين أيضاً أن معرفة المهر لا بد منها وليس فيها الخلاف كافي مسألة
المن **(قوله)** لأن قول المصنف كالنسخية بالكرام (الخ) لعل الباب يعني الإلام ويظهر أن الاستثناء متصل
أدوات استثنائها قبله أعني قوله لا فرق بينهما أي لا فرق بينهما في شيء إلا في السكوت **(قوله)** عن الصحاح
يقال غسب الجارية لنفس (الخ) وفي القاموس غسب الجارية كسبع ونصر وضرب غسواً وغسباً طال
مكنها في أهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الإبرار ولم تزوج فقط لا غسب وغسب وغسب
وعسب أهلها لنفسها وهي عانس **(قوله)** فلا رد أن هذه ما زالت عذرتها (الخ) المستعجل الكاف
للتجمل لا للتظهير ولا للتشبيه كما هو ظاهر وفي عبارة الحلبي قلب وحققها فكيف يشبه من زالت عذرتها
من لم يزل عذرتها على ما فيها **(قول)** المصنف بفسخ النكاح فسكت في الرددت (الخ) قال في البحر
فسدنا الصورة بأن نقول بلغنى النكاح فرددت لهما لو قالت بلغنى يوم كذا فرددت وقال الزوج بل
سكت فإن القول قوله **(قول)** الشارح في الأصح **(قوله)** مقابله ما قاله الفضلي من أن القول لهما وإن دخل
بهما ولو كان كره السندى **(قوله)** فتمل (قوله) لعله إشارة إلى ما في حاشية البحر من أن في هذا ما نفا
آخر وهو أن شهادة الأخ عليها شهادة لايه **(قوله)** قلنا إذا كان الأب معها قبل شهادة الأخ لا يشهد
الفرع على أصله سندى **(قوله)** لأن الرد صير الإيجاب بلا قبول (الخ) فيه أن الرد صير كلاماً من الإيجاب
والقبول لغواً غير معتد به فقد بطلها معا والظاهر في توجيه المسئلة ما قدمه عن البرازية
والنسخية في التعليق **(قوله)** ويمكن الجواب بأن هذا تفسير بالألام (الخ) أو هو تفسير التمكنين
وتفسير الفقهاء من الشغتين وقد يجب عن الثاني أن الثاني في هذا غير مقصود بل المقصود الشهادة
بزوج النكاح **(قوله)** لكن سنذكر في مسألة عضل الأقرب أن تزوج القاضي بناية عنه فليس
لها الخيار (الخ) الذي يظهر أن عدم ثبوت الخيار يعني على رواية أن القاضي كالأب والأخ لا يملك
قبل الأب ليس كالأب والقاضي في مسألة عضل الخيار زوج بطريق النيابة عنه فكأنه وكذا ذكر

السندى مناصه وعن الامام لا يثبت لها التحليل لان ولاية القاضي تامة لانهم في المال والنفس وشقة الام
 فوق شقة الاب فكانا كالاب والاول هو الصحيح ز يلحق وعليه الفتوى هندية اه وساقى في كلام الغنى
 جل عدم التحليلها على ما اذا كان العاقل الاب ونحوه لثبوت التحليل اذا اكل المزوج غيرها فكذلك اعند
 تزويج القافى نيابة عنه **(قول)** وليست بسبب من الزوج المخلج) لاحاطة لهذه الزيادة والملاحقة بها
 عنه فان موضوع الكلام في فرقة ليست بصريح ولا كتابة اه سندى **(قول)** وما ذكره الشارح نقله
 في الصراح) عبارته وفي الغنى وحل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعد الدخول او لا لكل
 وجه والوجه للوقوع اه والظاهر عدم الوقوع لما في النهاية معر يالى المحيط الاصل ان المعتدة بصد
 الطلاق يلحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعد الفسخ لا يلحقها طلاق آخر في العدة وذكر في خصوص
 مسئلتنا انه لا يقع اه وقال في التمر اقول هذا الاصل منقوض بما اذا ائتمن الاسلام فوق بينهما
 طلقها في العدة وقع مع انه فسخ ووقوع طلاق المرتعم ان الفرقة برده فسخ ولا خلاف في ان باردها
 فسخ ومع هذا يقع طلاق عليها **(قول)** ويمكن الجواب عن الغنى بان مرادنا باليد المخلج) هذا الجواب غير
 نافع فانه لا شئ في التأييد من جهة الفسخ في الفرقة المذكورة ومع ذلك يقع الطلاق في عدتها وانما ضاقت
 عبر في التحليل بان المدة بالردة غير مائة وهذا هو الموقوف لتفسير التمر **(قول)** اجدى من تفاريق العاصم
 مثل قالوا ومن قول غنية الأعرابية لابنها انك اجدى من تفاريق العاصم اذ قالت ذلك لانه كان طرما
 كثير الاساءة الى الناس مع ضعف بدنه ودفعة تعلمه فواثب وما يقى فقطع الفتى انه فاحذت اعمدة
 انه غشيت حالها بعد فقر مدقع ثم واثب آخر فقطع انه ثم واثب آخر فقطع شقة فاحذت بدنه ما غل
 رأت حسن حالها وما صار عندها من ابل وغنم ومتاع حسن راها فيه وبعد حسنه وكره في ارجوزتها
 فقلت افسهم بالروية حقوا الصفا * انك اجدى من تفاريق العاصم
 وقيل لا عرابى ما تفاريق العاصم قال العاصم تقطع صاحبورا والسواحيب يكون للكلاب والابري من
 الناس ثم تقطع عاصم السجور فتصيرا وتاداو يفرق الوند ثم تصير كل قطعة شظا فاذا جعل لراس
 الشظا كالفلك صارعوا الصافي ويهاروه العود الذى يدخل في انف البضى ثم لما فرق المهار
 يؤخذ منها قوادى وهي الخشبة التى تصير بها الاختلاف هذا اذا كانت عاصم اذا كانت العاصم انما
 فكل شق منها قوس ينفق فان فرقت الشقة صارت سهما ثم اذا فرقت السهم صارت خطاة ثم صارت
 مغازل ثم تصعبه الشباب اقل له المصدوعة وقصاعه المشقوقة على انه لا يعهد له الصلح منها والبق
 بها او يضرب فبين نفسه ما عمن نفع غيره اه من القاموس وشرحه **(قول)** وقد يجاب عن الاول
 بانه على قول ابي يوسف ان الامام فسخ المخلج) نعم هو غير وارد على قوله لكنه وارد على قول من يقول
 انه فسخ **(قول)** لا يحل لهذا التفرع المخلج) قد وجه التفرع بان قوله وبطل المخلج يفسد انه لا يطل
 في هذا المسائل لانهم لم يوجبوها السكوت ولا ما يبدل على الرضا بعد علمه بالحلل الكناج نظير ما لو قالت
 الحمد لله اخبرت نفسى **(قول)** والضرورة داعية الى هذا الى غيره انتهى وقال الرضى وفي كلام محمد
 اشار الى ان لها ان تكذب انما يمكن التصريح بان لم يجز السهود الابد الطلاق العلم **(قول)**
 ونحوه صل من مجموع ذلك انها لو قالت بلفت الآن وفسخت تصديق المخلج) لم يستفد مما نقله من القصول
 انه في هذه الصورة تصديق بلا عيب نعم ذكر السندى عن القصول انما لو قالت بلفت الآن وفسخت
 صدقت بلا عيب ولا عيب اه فكانا المناسب الحسنى نقل هذه الصورة ايضا ثم ذكر للمصل من كلامه

(قوله) أي عتد إلى آخر المجلس وبطل بالقيام عنه الخ) وقال ط أي عتد إلى أن تعلم به اه وهذا مقتضى التعديل بانها مشغولة بخدمة المولى وقال في الفتح أي عتد إلى آخر المجلس وبطل بالقيام ووجه الفرق أن خيار العتق ثبت بأبواب المولى لأنه حكم العتق الثابت بآبائه فاقضى جواباً في المجلس كالتبديل في الخبر اه والظاهر عدم التساوي بين هاتين العبارتين وأن اختيار عتد إلى أن تعلم بالعتق وإذا عتد به عتد إلى آخر المجلس كما يشهد ذلك كل من العتقين (قوله) وطلب الواجب من النفقة الخ) فيه أن التساوي قائم والنفقة واجبة عليه حتى يفرق القاضي بينهما قبل الدخول أو إلى أن تنقضي العدة أن وجد الدخول فقد طلبت منه أمراً واجبا عليه فإني يكون رضاً دلالة (قوله) لكن رد عليه كما قال الرحي عصبنا العتقة الخ) وكذا رد عليه أنه يشمل الانثى التي لم تتوسط بانثى فانها إذا دخلت في هذا التصريف فثبت يكون غير جامع وغير جامع لكن يدفع إيراد الرحي بالعناية التي سبذ كرها الحضي بعد هذا (قوله) ومقتضى النظر أن الكف للتأطيل إذا طار بانتظارها فته تزوج موليته وإن لم يكن مطهاً والانتظار الخ) الظاهر أن هذا التفصيل إنما هو في غير المطبق إذا طبق تنقل الولاية قبل بدفلا حاجة للتفصيل بين انتظار الكف وعدمه على أن ما ذكره في الفتح من مقتضى النظر بخلافه لم يلحقوا عليه من أنه لا ولاية لمجنون لأنه لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا تثبت له على غيره اه مقتضى هذا أصلها عنه في حال جنونه وانتقاله لغيره مطبقاً أولاً ولا تنظر لا انتظار الكف (قوله) لأن الولاية على الصغير فرع الولاية على النفس الخ) مقتضى هذه العلة عدم صحة تقرير الصغير في الوظائف مطلقاً ولو بعقل التصرف مع أنه ساقى في كتاب الوقف أن الصغير الذي لا يعقل أولاً يقدر على الحفظ لا تصح توليته بخلاف العاقل القادر عليه فتصميم وتكون من القاضي إذا ناله في التصرف والقاضي أن يأذن للصغير وإن لم يأذن له وليه إلى آخر ما هنا (قوله) الشارح بان يكون المسلم سداً كافراً الخ) وكذا أعكسه بأن كل السيد كافراً والرقى مسلماً له ولا يزوج به فإنه ولا يبيع على المسلم في الجلة وهو ما إذا اشترى عبداً مسلماً فله بيع شراره وبنيته المثلثة فيه والولاية عليه الآتية بغير على البيع والبيع عليه لا يشعر بعدم الولاية اه كفاً من باب الوصي (قوله) ثم استظهر في أنفع الوسائل أنه إذا ملأ الخ) الظاهر أن الثالث من قبل القاضي المأذون له بالتفويض له أن يأذن لغيره بتزويج بنيه لأنه لا إذن صاروكلاً عن السلطان والقاضي وليس هذا من باب التوكيل عنه حتى يتوقف على الإذن بل من باب الإتيان عن السلطان والقاضي أن يأذن لغيره بذلك فكذا أتت له كورود كرم عند قول المصنف ولا يستحق فاض من كتاب القضاء قيد الاختلاف ليخرج التوكيل والابصاء فإنه ذلك الخ (قوله) الشارح به علم أن فعله حكم الخ) قال ابن الصمام واللاحق بالتوكيل يكفي للمك مستغنياً عن جعل فعله حكماً اه لكن ذكر في التهرماني بشأن فعله حكم (قوله) الشارح وإن عرى الخ) بكسر الراء وفتح الياء بمعنى خلا وتجرد وعرا يعر بمعنى الحلول وبنو عامر في الضلع الثلاثي بقوله ونالها ألفاً في نحو بني ونسي وهدي بني فيقول بني ونسي وهدي وبني السيد كرم بعض الأشياء اه سندی (قوله) وكذا لو شهد بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلان الخ) ذكر هذا المسئلة في الأشياء تغير يعال مسئلة النسب المقول فيها أن القضاء العتقي لا يشترط له الدعوى ولا الخصومة لكن اعترض ما ذكره في الأشياء من تفريع هذه المسئلة على مسئلة النسب العلامة التي على ما نقله عنه هبة الله بقوله هذا التفريع مخالف لنقول فلا يعقل عليه اه لكن قد يقال إن موضوع ما في الأشياء ما إذا عراها بزوجها وعرضا عن أبيها وجدها بان كانت معروفة بالقضاء

بتوكيله اقسام الزوجية أيضا كالشهادة على خصم غائب بحق ذكر انسه وقضى بذلك كان قضاء
 بالنسب أيضا لا لو كان حاضرا اذ الاشارة كاتفة عن ذكر النسب فلا اعتبار بذلك ما اذا السرا بالانقضائه
 الحضي كل ما تضمنه وتوقف حصته عليه **(قوله)** أي يجوز على أحد القولين (الح) فيه أن الذي رضى
 العتق انما هو تزويج الابعد للحاضر وهذا كلام في حصته والقولان بالحصه وعدمها في الزوجها الاقرب
 حيث هو لا فيما اذا زوجها الا بعد فلان زواجه صحيح قول واحد الا أنه عند زوال الولاية باقية للاقرب بدون
 ثبوت الابعد **(قوله)** وكذلك كرفى الهداية المنع ثم التسليم (الح) وذلك أنه ذكر في الهداية أن زفر قال
 لا يجوز يعني تزويج الابعد لان ولاية الاقرب قائمة لانها تثبت حقه له صيانة لقرابة فلا تبطل بغيره ولهذا
 لو زوجها حبث هو جاز ولا ولاية للابعد مع ولايته ولأن هذه ولاية تنظرية وليس من النظر التفويض
 لمن لا يتقدم برأيه فهو ضئيل الى الابعد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب ولو زوجها حبث هو
 فيه منع يعني منع صحة تزويجه وبعد التسليم نقول لا بعد بعد القرابة وقرب التدبير والاقر عكس قول
 منزهة وليس متساويين فاجهما عقد نفذ ولا يرد ١٥ وهذا تنص عبارة الملبوط **(قوله)** والثاني على أنه
 بطريق النيابة عن العاقل (الح) انظر ما تقدم كتابته عند قول المحقق ان تزويج القاضى بنبالة عنه فليس
 لها الخيار **(قول المصنف)** الآن يشهد الشهود (الح) لكن سيأتي في الوكالة عن الغاية أن الوكيل
 بالشكاح اذا اقرب به حضرة الشهود نفذ اقراره لا بغير حضرتهم وكذلك في الولي الصغير والغير ومولى
 العبد ١٥

(باب الكفارة)

(قوله) اعترضه تغير الرطب عما لمضاه (الح) فيه أن ما ذكره المشرح هو معنى الكفارة في اصطلاح الفقهاء
 وكونها لا تعتبر في جانب المرأة بمعنى أنه لا يشترط لزوم الشكاح أن تكون المرأة كفؤا له في الاشياء المنصوصة
 لا ينافي أنها يطلق عليها أنها كفء في اصطلاحهم حتى لا يكونوا لا وليا له طلب التفريق **(قوله)** تعيل
 للفهم (الح) الاولى التصير بالياء فان مدخول الادم هو العلة وارباحه لما تقدم لا يصح فيكون راجعا لفهمه
 والمعلل هو عدم الاعتبار من جانب تأمل وحديث يكون قوله لأن الزوج (الح) تعيل لا قلة **(قوله)** وبشر إليه
 ما قدمناه آنفا عن الفتح (الح) الاشارة في عبارة الفتح لاقاله في غاية الخفاء لا بانضمام شيء آخر اليهما
 ذكره في الفتح يادع عن عبارته السابقة **(قوله)** ولعل وجه الفرق أن الاب يصح تزويجه (الح) لا يظهر
 فان مقتضاه أن يحصل نفاذ عقد الاب من غير كفه اذا كان عالما بعدم الكفارة مع أنهم لم يشترطوه وينوا
 كلامهم على أن الشأن في الاب ما ذكر وانما ظاهر في الفرق أن يقال انها في مسئلة النوازل لم ترض باسقاط
 الكفارة ولو جسد ما يدل على رضا الابصر مما حتى يرضى في حقها فيبقى لها الخيار بعد نكاحها لا الاب
 لرضا في الجملة بخلاف ما في الولولية فان من بشر المصعد ارضى به فقط حقه منه وليس وجه
(قوله) ولهذا تزوج على وهو هاشم أم كلثوم بنت طالمية لعمر وهو عدوى (الح) فيه نظر ان يجوز له زوجه
 له لا سقاط حقه في الكفارة نظر المصلحة اخرى **(قوله)** وأما الحره فهي لازمة للعرب (الح) قد تصور
 فيهم الفرق كالزوج العربي أمة القربى وجات بأولاد فانهم ارقاء تبعالاتهم مع كونهم من العرب وأما رتب
 العربية وطقت ثم استرق فجات فولاد من زوج عربي لم يشترط حرهم أو مخونون وفي الشرب لالة
 من فصل الجفري عند قوله لا على وثني عربي أي لا يوضع عليه الجزية ما منه فان ظهر عليهم فخره ومظله

في كذا التبعية لان النبي عليه السلام كان يسترق ذراري مشركي العرب وأبو بكر استرق نساء بني
 حنيفة وصبياتهم وإذا ظهر على عبدة الأوثان من العرب والمرتين فقتلواهم وصبيهم بل إلا أن نساء
 المرتدين وذراريهم يجبرون على الإسلام دون ذراري عبدة الأوثان ونسأهم اهـ ثم رأيت في شرح
 المنتقى للشوكاني من باب جواز استرقاق العرب من الجزء السابع ما يؤيد هذا المشاؤون بنحوه
 ذكرهم وأنانهم استرقوا وصار بهمهم كاهوشهرو في كتب السير وبنو ناجة من قرش فكيف
 ساحتهم مخالفتهم اهـ ثم رأيت في النزاهة من الفصل الرابع من القضاء مانعه من أن لا يخر السير
 الكبير ولورأى الإمام أن يسي مشركوا العرب في جواز لان مذهب الامام الشافعي جواز سبيهم اهـ
 وقال أبو السعود في حاشية الأشباه من كتاب السير عن فقهاء المرتد أنهم كفرا من الاصل في قتالهم في الزواجعة
 لكفرهم المرتد أعظم من كفرهم في العرب ومشركوا العرب لا يقبل منهم الصلح والذين لكن ندعهم
 الى الاسلام فان أباوالاتقا وكذا عبدة الأوثان منهم أما أهل الكتاب منهم فهم كغيرهم يجوز تركهم
 بالذمة وألا يسترق وفي المبسوط وأهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من أهل الكتاب حتى
 يجوز استرقاقهم وأخذ الجزية منهم لاسمهم للصوامن العرب في الأصل وإن توطنوا أرض العرب بل هم
 في الأصل من بني إسرائيل اهـ (قوله فالانفاد بما في المتن أولى) هذا ظاهر اذا ساوى كلا التعصين كان
 عبر من كل بلفظ الصحيح والآن عبر عما في المبسوط بالأصم ونحوه مما هو أقوى من الصحيح فالانفاد
 عما في المبسوط أولى الآن يقال ان تعصم ماله قد ضعف بما في المحيط والنفرة حيث عبر عنه بقول اهـ
 وقوله وتصعب الهداية معارض الخ فيه أن ما فيها ليس تعصما لا اعتبارا بالية في الكفاية بل بمعناه كافي
 شرهما أن اقترا أن أحسنه مع أي يوسف حتى تكون الكفاية في الدين قوله ما جاعها هو الصحيح
 وهو احتراز عن رواية أخرى من أي حنيفة موافقة لما قاله محمد أو عماري عن أي يوسف أن الفاسق
 اذا كان ذامرا وذا يكون كفرا (قوله يقتضي اعتبار الصلاح من حيث الآمال الخ) فيه أن عبارة الخاتمة
 هذه لا تدل على أن العبرة بصلاح الآمال فقط بل ما فيها يدل على أنه لا يكون كفرا بآمال الصالحين وهو لا يدل
 على أنه لا عبرة بمجردهم صلاحها (قوله قلت مفهوم التقييد بالتابع أن التبوع كأمير وسلطان ليس
 كذلك الخ) بل يدل عليهم أن الأمر كذلك بالاولى تأمل (قوله وقد عرفت أن الموجب هو استنفاس أهل
 العرف الخ) الظاهر أن المصادر على استنفاص أهل العرف بمن يعتد بهم من أصحاب الرأي السديد
 الموافق لما جاء به الشرع والأمر هدم كثير من مسائل الكفاية المذكورة في كتب الفقه ولم يعد اعتبار
 الجملة والتسبيل بل يلزم أن العبرة بكونه كمالا والجاه تأمل (قوله المصنف وهو الأصح الخ) محقق
 القهستاني عن المضمرات وفي السير جسد الأصح أن هذا الجاه كالسلطان والعالم لا يكون كفرا لعلو
 اهـ سندى وعبارة القهستاني فلا يكون العالم ولا الوجه كالسلطان كفرا لعلو وهو الأصح كافي
 المضمرات لكن في المحيط وغيره أن العالم كفرا لعلوية ان شرف العالم فوق شرف التسد اهـ وعبارة الغني
 وفي المحيط عن صدر الاسلام لطبيب هو الذي جاء وخسنة وتصعب في التبايع والأصم أنه ليس كفرا
 لعلو اهـ (قوله هذا فقره صاحب البصر على ما تقدم الخ) أي من اعتبارها وقت العقد (قوله المراد
 بالكفاية هنا خاصة العقد الخ) الظاهر ما قاله ط. ن أن الأولى للشارح أن يقول والشافعي كقولنا الخ
 فان الأولى لا وجه فيه واتمناص على الثاني لأنهم نسبوا الى الشافعية أقوالا ضعيفة الخ (قوله وأما
 العقل فلا راية فيه عن أصحابنا الخ) وما في الترهع المرغباتي من تحريجات المشايخ فلا تنافي ما هنا

من أنه لا روية فيه عن أصحابنا ولا ينافي ههنا ما قاله محمد بن أن لها الفسخ العيوب الثلاثة لأن الفسخ
 فيها ليس باعتبار عدم الكفاية بل باعتبار أن التكاح يفسخ بهذه العيوب كالبيع وإذا كان له الأول
(قوله) أما الجدة فلم يجز العادة بمحملها (الح) يحمل ما في الفسخ على أن العادة في زمنه تحمل الجدة وهو
 كذلك في زماننا عند فقد الأب والأم خصوصا إذا كان الصغير في حجرها وقال السدي الظاهر أن المراد
 الجد وأما نحن فنقبل الأب جريان التوارث بينهما **(قوله)** ويؤيدان المتبادر من كلام الهناية وغيرهما
 أن الكلام (الح) فيه أن حاصل ما استظهره الحاق النفقة بالمهر إذا جرت العادة بمحملها وإلحاق الابن الكبير
 بالصغير إذا جرت العادة بمحملها عنه ومقتضى إطلاق الهداية الزوج شعوبه للكبير في الحكم الذي ذكره
 وهو أنه بعد غيبا يعني أنه بالنسبة للمهر لا النفقة وليس فيه ما يؤيد ما يجتمع من الحاق النفقة بالمهر وإلحاق
 الكبير بالصغير فيها تأمل **(قوله)** لكن إذا كان المناط جريان العادة بمحمل الأب (الح) لا يسلم له ما يجتمع في
 هذه المسئلة فإنه لا يلزم من عدم وجود العلة عدم وجود المأول لا احتمال على أخرى ولا يلزم من وجودها
 في غير النصوص أن يكون الحكم كذلك فيه لا احتمال وجود مانع ويقال له ما كان أمر النفقة
 ضروريا ولا يمكن تأخيرها قلنا بعدم المساهلة وأنه لا بد من القدرة بالملك والكسب بخلاف المهر فأسكن
 القول بالمساهلة فيه لا في المهر وما إذا قلنا ذلك قوله لا يجرى المساهلة في المهر تأسل **(قوله)** لكن في حجر
 الطهرية فإن لم يدخل بها الزوج (الح) ما في الطهرية يمكن تنقيده بعبارة الذخيرة فيحصل على غير الغاضي
 من العصابات فلا منافاة بينهما وقد أدلت عبارة الطهرية فائدة جديدة وهي تنقيده التفرق بمقابل
 الدخول تأمل **(قوله)** ومقتضاه أنه لا خلاف (الح) تقدم أن مقتضى العلة أنه لا فرق بين المستثنى **(قوله)**
 وجوابه أن العرف مشترك (الح) نعم وإن كان العرف مشتركاً إلا أن ما يأتي في توجيه الاستحسان يدل على
 اعتماد قولهما **(قول الشارح)** وأجمعوا أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجز (الح) بناء على أن التوكيد
 لا بعدد الموكلة مع نفسه **(قوله)** وإلحاق أن قول الإمام ليس قياسا (الح) فيه أن القياس ما كان دليله جليا
 والاستحسان ما كان دليله خفيا وهذا لا شك في ظهور دليله وخفا دليلهما تأمل على أن الطحاوي قال
 قولهما أحسن للفتوى **(قوله)** فإن ردت فلها مهر المثل فالما بلغ (الح) الفرق بين هذه والتي قلها حيث
 وجب فيها الأقل وهذه وجب فيها مهر المثل فالما بلغ ما في الصرعين الخاتبة حيث قال للمهر مثلها فالما
 ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن لغة المرأة ردت بالسي فإذا بطل التكاح وجب الصرع لا راد على ما رويت
 به أماتها ما رويت بالمسي في العقد فكان لها ما بلغ (الح) اه **(قوله)** وفي لا تزوجن امرأتين إلا في
 عقدتين فرق جهما في عقد لا يجوز (الح) هكذا عبارة الصرعين المحط ولعل أصلها الأقى عقدت فرق وجهما
 في عقدتين بدليل ما ذكر من الفرق **(قوله)** وهو خلاف المفهوم من كلامه (الح) فيه أنه في الصورة
 الأولى من الشارح أثبت له ولا يجمع المرأتين في عقد واحد وفي التفرق فإذا جمعهما في عقد نفذ وإذا
 فرق لا ينفذ وفي الثانية أثبت حاله الأفراد ونفا حاله الجمع فيجوز وجود العقد على واحدة فينفذ لعدم
 المخالف لوجود التفرق فلا يتوقف على تزوج الثانية فليس في كلامه ما يدل على أنه إذا تزوجه واحدة
 لا ينفذ إلا إذا تزوجه الأخرى غاية ما أقاده أنه ليس له ولاية الجمع فيها **(قوله)** إلا إذا كان لفظ الإجازة
 يصلح لابتداء العقد ففسح على وجهه (التمناط) سابق في أول الإطلاق أنه لو قال بعد بلوغه أو رقت وقع
 لأنه ابتداءه ابتداء لأن الصغير راجع إلى جنس الطلاق ومثله لو قال أو قعت ذلك الطلاق بخلاف قوله
 أو قعت الذي تفضله فإنه أشارة إلى المعنى الذي حكم بطلانه (الح) **(قول الشارح)** وكذا الولي المقتضى والحاكم

(الح) قال الرحي أي كأن ابن الم لا يزوح الكبير من نفسه الإبعد الاستئذان كذا سائر الأولياء ومنهم
 للمولى المعتق والحاكم والسلطان لا تسلم لا ولاية لهم بحرية على الحرمة بالثقة العاقلة ولم يتعرض للصغيرة
 وحكمها أنه يزوجهما من نفسه إذا لم يوجد مانع كافئ القاضي والسلطان اه وعلى هذا تكون عبارة
 الجوهري بحرية (قوله) الكافي فيه التشبيه بمسألة ابن الم وما مصدرية (الح) حقه بمسألة الوكيل فاتها
 هي التي دخلتها الكافي وجعل ما مصدرية على ما قرره لا يظهر صحتها لعدم وجود دقل بعدها سابقا على نعم
 يجوز أن تكون مصدرية فعل يتعلق به قوله لو كـ أي يجوز وفاعله المصدر المنسلب بعده لكن على هذا
 لا يندفع الأمر الأول الأبرار قال الوكيل الخاص كذا كره الشارح (قول الشارح لم يصح تزويجها (الح)
 وذلك بخلاف ما لو قال في الوصية ضع ثلث ما في حيث شئت كان له أن يضعه عند نفسه كافي للولائية
 والفرق فيها (قوله) لم يتقبل يتوقف (الح) الظاهر أنه يقع باطلا لكونه من أحد الجانبين فصولا تأمل
 (قول الشارح واحد العاقد لنفسه (الح) عبارة الجرح واحد العاقد لنفسه وقال في حاشيته في العبارة
 تساع والأولى واحد العاقد وهو العاقد لنفسه فقط اه ونسخ الخط من الرئيس فهي زيادة قوله لنفسه
 وحديث يظهر القول الحش هو العاقد لنفسه (قوله) هو العاقد لنفسه (الح) الذي يظهر أن العقد لا يبطل
 بموت الوكيل أو الولي وعليه يكون المراد بالعاقد لنفسه ما يبطل العاقد لنفسه حقيقة وهو الأصل
 أو حكمه والموكل والصغير ونحوهما فلو أنهم باعتبار قيام الغير عنهم صاروا كأنهم عاقدون لأنفسهم
 بأنفسهم تأمل وراجع وبذلك ما ذكره السندي بقوله وأعمال يستمر بقاء العاقدين لأن العاقد في
 النكاح غير الأصل صغير لا قيام للعقد به اه ثم رأيت في الولائية من الفصل الأول من كتاب النكاح
 ما نصه رجل زوجه ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه ثم مات أو الصغيرة قبل
 أن يجير لأن يبطل النكاح لأن لابي الصغيرة أن يفسخ هذا النكاح لأنه في هذا النكاح قام مقام
 الصغيرة والصغيرة ولو كانت كبيرة فزوجه نفسها من ابن كبير لرجل بغير أمره خاطب عنه أبوه كان له أن
 يفسخ النكاح قبل أن يجير لأن فكنا الأب فإذا مات كان موته بمنزلة رجوعه وعنده لو كان مكان
 الصغيرة كبيرة فزوجه بغير أمره باق المسئلة بحالها لا يبطل بموت الأب لأن الأب أن أراد أن يفسخ
 النكاح لا يملك لأنه بمنزلة الفضولي اه وهذا تضع المسئلة ومعلوم أن الوكيل كالولي يتوقف صحة
 الإجازة على حياة كل منهما (قوله) وهو الوكيل بتزويج امرأته بعينها (الح) الظاهر أن فيه إسقاطا للنافية
 وتراجع عبارة الخاتمية ثم رأيت عبارة الخاتمية ونصها وعاقدها كالتصريح بالقول والفعل جميعا وصورته
 رجل وكل رجل ليزوجه امرأته بغير أمره فزوجه امرأته خاطب عنها فضولي فان فسخ هذا الوكيل
 العقد ففسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة بنفسه العقد الأول انتهى

(باب المهر)

(قوله) إن لم تكسد الدراهم المسماة (الح) هذا في الدراهم الغالية الغش أما الجيدة فلا يتحقق الكساد فيها
 كما يأتي في السورع فإن الذهب والفضة لا يتغيران ونص على ذلك في الولائية وعبارة رجل تزوجه امرأته
 على ألف درهم من الدراهم التي هي نقد البلد فكسدت وصار النقد غيرها كان على الزوج حقه ثلث
 الدراهم يوم كسدت هو المختار ولو كان مكان النكاح بيع فسد البيع لأن الكساد بمنزلة الهلاك وهلاك
 البديل وجب فسد البيع وهلاك البديل في باب النكاح لا وجب فساد النكاح في وجب قيمتها قال

منها عند الكساح بخاري يجب أن يكون النطق في الأبعد لأن العدل يتغير والنطق في لا يتغير وهذا كان في زمانهم أما في زماننا يجب أن يكون العقد بالذهب والفضة لا بالنطق في لأنه يتغير اه
(قوله) وفيه بحث الخ فيه أن المتبادر من قولهم ويتأكد عند طه الوفاء الحاصل بعد العقد لا الطه السابق عليه فلذا احتجوا بآية التي زادها في العبر **(قوله)** فإن الذي يظهر في دخول هذا الخ والذي رأيت في شرح عيون المسائل لأبي الليث السمرقندي من الدين عبد الجبار بخاري من الكساح ولو أن رجلا تزوج صغيرة قد دفعها فدفعه فأذنت عذرتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فها نصف الصداق ولا يجب بذهاب العذرة شيء وهو قول أبي يوسف في رواية الحسن بن زياد وفي قول محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي يرى عنه محمد المهر كاملا وجه قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن أبي يوسف أن الطلاق قبل الدخول لا وجب الانصاف للمهر والعذرة زالت بغير الوطء وبغير الحناية من قبل الزوج فلا يجب للمهر كاملا إذا زالت وثبة أو طغرة وجه قولهم أن العذرة زالت بفعل الزوج فيجب كالمهر كما إذا أزالها بالوطء أو بختصة اه ومما يدل بحجة ما ذكر في البحر وأن وجوب كمال المهر فيما لو أزالها بالبحر لا يتوقف على الخلوة بل هو لكونه بفعله ولو كونه جنابة على اختلاف التعليين للروايتين كاذك **(قوله)** راجع إلى قوله والأفككة الخ بل هو راجع لقوله ولوالدفع من أجنبي إلى آخر العبارة فإن جميع ذلك مستدرك في التهر وعبارته ولوالدفع من أجنبي وجب الطلاق قبل الدخول نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها وفي جامع الفصولين تنافعت بآية الخ **(قوله)** قال في البحر عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج الخ عز ذلك فيها إلى الفتاوى الصغرى ونقله في البحر والمقديس ولم يحكي خلافا وذكره في الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين وعبارته ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك وجب من الوجوه يعود إلى ملك القاضي إذا تبرع بقضائه ولو قضاها بامر بهودى إلى ملك من عليه ضمن القاضي مثله ولو تبرع بغيره ثم خرج من المهرية برزها أو خرج نصفه بطلاق قبل دخول برجع إلى ملك المتبرع وكذا التبرع بالثمن إذا انفسخ البيع ورجع في الثمن اه وفي نور العين بعد ذكر مسئلة الدين السابقة تبرع بغيره ثم ارتفع الكساح فالمهر للاب وكذا التبرع بساتر الدون اه وفي الأخيرة من قضى دين غيره بامر أو بغير أمره يخرج المقتضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقتضى له من غير أن يدخل في ملك المقتضى عنه الأثرى أن القضاء عن الميت صحيح مع أنه ليس من أهل الملك ومن قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع ذلك السبب يعود المقتضى به إلى ملك القاضي إن قضاءه بغير أمره وإن بامر بهودى إلى ملك المقتضى عنه لأن الأصل عند ارتفاع السبب أن يعود إلى ملك القاضي إلا أن القضاء إذا كان بامر المقتضى عنه فالقاضي احتق البدل عليه فلو قلنا يعود إلى ملكه بعد ارتفاع السبب يجمع البدل والبدل في ملك واحد وهو لا يجوز وهذا المعنى معدوم فيها إذا قضى بغير أمره وعلى ما ذكر تكون عبارة القنية محمولة على ما إذا تبرع عن الزوج بامر أو بالأفلا يظهر فرق بين دين المهر وغيره فأمل **(قوله)** لكن في المسئلة تفصيل الخ ينظر ما في النفع والبحر **(قوله)** ومقتضاه وجوب مهر المثل في خدمة ولها الخ فيه أن فرع الشارع جعل خدمة الولي مهرا وفرع الظهير به جعل الهبة للاب مهرا والهبة لا تصلح مهر لعدم كونها مالا وله حقه فلا يصح مهرا فلذا وجب مهر المثل بخلاف الخدمة فاتها مال وأصلح به فصحت التسمية والألف في مسئلة الظهير به إنما جعلت تبرعا للاب لا لدخول لها في المهر والخ لخدمة للاب جعلت مهرا **(قوله)** وفيه أن التأخير أنقوا يجوز الاستبصار على التعليم الخ يقال إن الشرورة لا تمنع من حملها بل تتقدر بقدرها وهي أغا اقتضت

جواز الاستبصار وأن هذا المنفعة تقابل بالمال في خصوص التعليم ولم يوجد ما يقتضي صحة المقابلة في
 البضع لعدم الداعي والضرورة إنما تعتبر بالنسبة لعقاب الأفراد لا لتعليمه **(قوله)** بأن الظاهر عدم تسليم
 كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة الخ) عبارة ط وبغرض تسليم كونه خدمة لها فليس الخ
(قوله) المصنف أو هذا الخ وهو من الخ) الأصل عند الاختلاف في المسمى والمشار إليه أي أنها ان كانا
 من جنس واحد فالعبرة بالمشار إليه والأول المسمى وهذا الأصل لا خلاف فيه إنما الخلاف في التصريح
 فالأمام يقول المرمع العبد جنس لأن الأصل في الأدعي الحرية وعارض الرق لا يؤثر في تبديل الجنس
 لأن العبد يصير حر أو الحر يصير عبداً بأن أسر الحر في من غير تبديل العين وكذا الخلل والخمر لا اتحاد
 الصورة والمعنى فهم ما قاله مرة للشار إليه وهو لا يصلح مهر أو جيب مهر للثل وأبو يوسف يقول حسن
 لا اختلاف ما حكم قاله مرة للمسمى فعله في الحر فتمت لو كان عبداً وفي الحر مثله خلا ومحمد بن الأمام في الحر
 ومع أي يوسف في الحر وإنما وجب الثاني القضية أو عبداً وسطاً لا اعتبار بالشار من وجه اه
 زبلي وغيره وفي شرح البهي من أحكام الإشارة الجنس عند الفقهاء الأمر العام سواء كان جنساً عند
 الفلاسفة أو نوعاً ويطبق على الخاص كالرجل والمرأة وفي التبر الجنس عند أي حنفية هو المكي
 القول على كثير من تصدي الصورة والمعنى وعند أي يوسف المقول على كثير من مختلفين بالأحكام وعند
 محمد مختلفين بالمقاصد انتهى اه بقى ما لوسي شيئاً وأشار إلى المعلوم كالمزاد قال تزوجت عافى هذا الكس
 وهو ألف درهم فوجدته فارغاً فله المسمى كما يعلم عاذاً كذا فاضحان في شرح الزبائين من الكلفة وعذرة
 رجل قال لتعيرني اشتري جارية عافى هذا الكس وهو ألف درهم أو قال اشتري جارية بألف درهم اتى
 في هذا الكس ودفع إليه الكس فاشترى بها ألف درهم فنظر فيه فإذا فيه ألف دينار وألف فلس أو
 تسعة درهم أو وجدته فارغاً فاشترى على الأمر لأنه سمي الدرهم وأشار إلى الدنانير والفلس وهما
 جنسان فتمت العقد بالمسمى وأما إذا وجدته فارغاً فكذلك لأنه أشار إلى المعلوم وأمر المعلوم في منع
 تعلق العقبة فوق اختلاف الجنس وكذا لو كان فيه تسعة لأنه لا قدر المائة معدوم **(قوله)** ومقتضاه
 وجوب عبد وسط أو قيمته الخ) يمكن إرجاع ما في الخ إلى تسعة في الذخيرة بأن راد عقل ذلك ما لحظ فيه
 أيضاً قيمة الجارية لأن الشار نعمته من وجه **(قوله)** والفرقة بالابلا واللعان الخ) فيه أن اللعان منهما
 فالفرقة بسبب منهما إلا أنه لما كانت مضطرة لدفع العار عن نفسها حصل السبب منه ولم يطر لها
 لا ضطرار على ما سيجي في مطلق المريض **(قوله)** وفي التبر أن حل ما في الذخيرة الخ) عبارته وعندي
 أنه ليس بها أي ما قاله في الفتح كما عرفت في الصبر بل هو الساهی اظهار إطلاق الذخيرة بقيد أن
 تحجب من القرباء إلا أنه الوسط المطلق وهو لا يوافق رأياً من الثلاثة ولا نسلم أن إيجاب الوسط من القرباء
 أو الكس بإس إيجاب وسط مطلق بل إيجاب وسط من الأعلى والأدنى فظاهر أن المطلق خلاف المقيد
 ثم صرف الكلام عن ظاهره بحصول ما في الذخيرة على ما نعت في الصبر يمكن واعتراضه في الفتح ليس الأعلى
 الإطلاق **(قوله)** هذا على ما في بعض نسخ القدرى الخ) وذلك أن المذكور في مختصر القدرى
 على ما نقله في شرح النفاة ثلث على القدرى المتعة مستحبة لكل مطلقاً إلا لطفة واحدة وهي التي أطلقها
 قبل النحول وقد سئل لها مهر أو في بعض النسخ ولم يسأل لها مهر قال في الشارح المذكور من حكم
 بالتحببها كصاحب البسوط والمخط والمختلف أرادوا به أنه أحسن إلى من عجزت عن التكسب
 وأما من ذهب اه وفي القهستاني ذكر الكرماني وغيره أنها لا تستحب في هذه الصورة اه فما

مشى عليه المصنف موافق لما ذكره الكرماني وغيره وعلى ما ذكره منسلا على يتم التوفيق بين روايتي
 الاستحباب وعدمه بأن يقال من نفي الاستحباب أراد أن الشارع لم يخصصه بخصوصه ومن أثبت
 أراد أنه داخل في الأحسان لما جازع الكسب المنسوب إليه شرعا **(قول الشارح جدد النكاح**
زيادة ألف لزمه الألفان على الظاهر) وقال الجوزي في حاشية الأشباه من كتاب البيوع نقل عن النية
 تزويج على مهر معلوم ثم تزويج على ألف آخر ثبت التمسك في الأصح اه **(قول ولور هنافينة الطوع**
أولى الخ) هذا خلاف ما عليه الأكثر كالمسند كره في الشهاد أن عن ابن الصنع ونقل عن الباقر
 والخاتبة وتزويج النكاح تعارضت بينة الطوع والإكراه في البيع والصلح والأقاربينة الإكراه أولى اه
 والظاهر أن ما ذكره في النسبة من أن القول لم يدعي الإكراه مبني على القول بأن بينة الطوع أولى وذكر
 الشارح فيما يأتي أن بينة الإكراه أولى أن أجازوا تحجدها بحيثما قلنا اختلافها في لزومها فينة الطوع
 أولى اه عزاء للقط وغيره واعتد به المصنف وابنه وعزى زاده **(قول)** ولو اختلف مع ورثتها فالقول
لزوج الخ) في مسائل شتى آخر الكتاب أن هذا خلاف المختار وعلى هذه الرواية أن الزوج والورثة
 اتفقوا على سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت نفيد المثل وإن كانت فوارث الأخرى
 أن الميراث إذا وُهب لوارثه بعد امتناعه فاعقته الوارث أو باعه نفذ تصرفه ولكن يجب عليه الضمان إن
 مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الإمكان فإذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث مبني
 العود عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر **(قول)** والأفوه كالصم فاحوجه كون مرضه مانعا الخ
 فيه أنه يجب الرجوع إلى غيره أن مرضه مانع بدون تفصيل فطينا اتباعه لأنه لا يمرض عن تكسر
 وقصور وإن منع من الوطء ولم ينفقه ضرر فطينا اتباعه مع مجعوه والتفصيل انما هو في مرضها **(قول)**
 أو بعد قبيل طواف الخ) قال في البصر الملقه فشميل الإحرام يجب فرض أو نفل أو بمره وعلة في الهداية
 وغيرها بأنه يلزم من الوطء معه الدم وفساد ما يلجوا القضاء فقلنا هو أنه لا خلاف ما بعد الوقوف بعرفة فإنها
 محبة للأمن من الفساد مع أن الجواب مطلق وهو الظاهر للفرقة شرعا اه وقوام في التبر حيث قال
 يمكن أن يقال المظنور إليه انما هو لزوم الدم ولا شك أن البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فهو كمال مانع
 فقط اه **(قول)** العجب كيف يجعل المذهب المتعبد به ما هو خلاف قول الإمام وصاحبه الخ) لا عجب
 في ذلك إذ علينا اتباع ما مجعوه واعتمده وإن لم يظهر لنا وجهه مع إمكان ترجحه بان هذا الجزية
 لما كانت كللتها ولا يستحيانها لم يقبل ما ناصحنا ولا بداهة قول لاحد أئمة الذهب **(قول وفي**
بعض النسخ باو وهو غير الخ) قال الرجعي من قال إن الوقوف فهدوهم لا تنهاها على ما قدمه عن
 الفتح اه **(قول)** والظاهر أن قطع المصنيتين ليس بشرط في المجهوب الخ) أي ليس بشرط في نسيه
 مجبورا وإن كان تخصيصه مانع من طوع الذكر والمصنيتين هو المناسب هنا إذ لم منه حكم ما إذا كان مقطوع
 الذي فقط بالاولى **(قول الشارح وفيه من شرح الوهابية أن العتق الخ)** جواب عما رد على التبر حيث
 قال أنه لو لم يصل إليها بعد بلوغه يجعل كالعين وتقرر السؤال أن العتق كبر السن وإن حال وقت البلوغ
 ستمت ثمرة فكيف يكون عتقا في باب بلوغ العتق فقد تكون لمرض الخ رجعي **(قول)** وإن المراد بالجمع
 نفسها الخ) الأصوب حذف لا التناقض في بستم الكلام تأمل **(قول)** وتصر بهم بموجب العتق
 بالاولى الخ) فيه أن تصر بهم عاذر لا ينافي فرع البراءة لعدم شبهة أنه فله في خلوة تمتص بالجملة
 أملا بل أصف بالفساد من ابتدأ موجودا وخرج البراءة وجدت بالخلوة فيه محبة ثم فسدت وهي

قول الصران هذا التعليق مفيد لها أنه مفرد لها بقاء بعد تحقق صحتها والابقع الطلاق فلم يوجد ما يصادم نقلها فقلنا اتباعه حيث لم يوجد ما يخالفه تأمل **(قوله)** فقبيل (لو تزوجت وهي متبينة الخ) قال سعدى جلبي في حواشي البضايرة ينبغي أن يكون التعويل على هذا القول ثم لا يخفى أن عدم وجوب العدة في الطلاق بعد الخلوة مما بعد منطوق ما قصر بحاشي لا فإنه أفسر المس بالجماع وليس من باب المفهوم حتى يقال أنا لا نقول به كما يتوهم فلا بد لثبات وجوب العدة من دليل قال في روح المعاني من سورة الاحزاب بعدما تقدم وبالجملة القول بأن ظاهر الآية يقتضي عدم وجوب العدة بمجرد الخلوة قول متين وحيث بين اه **(قول الشارح)** لعدم تعين التقود في العقود قال الزبلي لأن الدراهم قد لا تعين في العقد فكذلك الفسخ لأن الفسخ يزعم على ما ورد عليه العقد وكذا إذا كان للمهر مكبلاً وموزناً آخر في النمة لعدم تعينها اه **(قول حكيم الموزون غير المعين الخ)** عبارة التهر وحكم المكمل والموزون غير المعين الخ **(قوله)** لعلها يتغير تقوم وهو الضح وهو ليس بتقوم وتقومه بالمقد لضرر ودة التهلك فلا بعد وهو ظاهر يظهر في حق الطلاق الواقع على الضرر فبقى طلاقاً غير بدل فكان رجعياً بغير **(قوله)** فإذا طلقها قبل الدخول فلها نصف ذلك وقد علم أن وجوب مهر المثل إنما هو عند الدخول أما أن طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل شرط المتعة لهما اه بجر **(قوله)** حتى كان لها الألفان أقام بها الخ وعلى قولهما لا تدري ما يكون لهما لو طلقها قبل الدخول ويمكن أن يقال إن طلقها قبل الدخول وقبل إخراجها فلها نصف الألف وان بعد إخراجها فلها نصف الألفين اه سدى **(قوله)** البرازية تبعاً للعادة ولكن صرح الخ بقدر جمع الخ قول البرازي بما ذكر ليس فيه ما يشترج عدم الرجوع كما هو واضح إضفاء ما أفادته أن المسئلة خلوية **(قول المصنف)** بحكم متعة المثل الخ فإن كانت تساوي نصف الأرفع وأوقه فلها نصف الأرفع وان كانت تساوي نصف الأوكس فلها نصف الأوكس أو المتعة اه سدى **(قوله)** فكان على المصنف أن يقول وكذا الحكم الخ يجب على المصنف بانه أراد بالجنس النوع وبالنوع المصنف بديل ما ذكره غيره كالاجتناب أو بغير ذلك أيضاً أن قصد به ذكر هذه المسئلة بعد السابقة تعميم الحكم السابق وإفادة أن القرس فيما سبق ليس يقيد بديل مثلها بل الإجناس بمعنى الأنواع غيب أراد بالجنس النوع كما هو أحد الخلقية تعين أن أراد بالنوع الوصف كما هو ظاهر إذ لا معنى لقوله ذكر جنسه بمعنى نوعه دون نوعه الا بمعنى أنه ذكر جنسه دون وصفه إذاً الجنس من النوع هو الوصف إذ الجنس تحت نوع والنوع تحت وصف وقال القهستاني في كلام النفاية أشعار يجوز إطلاق الجنس عند الفقهاء على الأمر العام سواء كان جنساً عند الفلاسفة أو نوعاً وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة نظراً إلى الخش التفاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليها نظراً إلى اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والأنوثة اه وبما جعل فيه الجنس على النوع قول الشارح بخلاف مجهول الجنس الخ فإن المجهول النوع لا الجنس الفقهي ومع ذلك قال كتب ودانة **(قوله)** وقد رأيت في المتن التصريح بمرادومه الخ عبارة بالمتقط على ما نقله عنه في الأنساب ثم إن شرط لها شيئاً معلوماً من المهر عيلاً فأو هذا ليس له أن يتبع وكذا الشروط عادة نحو الخلف والمكسود وبإيجافه ودراهم السكر على ما عرف بمرقته وإن شرطوا أن لا يدفع شيئاً من ذلك لا يجب وإن سكتوا لا يجب إلا ما صدق العرف عليه من غير تردد في الإعمال لهما من مثله الخ فتأمل **(قول المصنف)** وإن أمهرها العبدن والحال أن أحدهما حر فمهر العبد عند الإمامان سائر الخ لا يبيح حصة أن لا تارة معتبرة فصار كانه قال تزوجت على هذا العبد وعلى هذا الحر ولا ي

يوسف أنها لو ظهر أحمر من وجه فقيمها عنده فكذا إذا ظهر أحدهما را اعتارا البعض الكل ولعمد
 أنهم لو كانا من وجه مهران مثل عند فكذا إذا كان أحدهما را مثل لا يلقى **(قول)** لأنها
 لما تم تسم الزائدة كانت راسية بالسط مسطرة حقها في الخ) والحط لا يحتاج إلى قبول ولا يفسد بفساد
 التسمية **اه** سندی **(قوا)** وظاهر الزيلعي يوم خلافة) عبارته ويعتبر ابتداء أو علم وقت التفرق
 وقال زفر من آخر الوطأت واختاره أبو القاسم الصفار حتى لو حاضت ثلاث حيض من آخر الوطأت قبل
 التفرق فقد انقضت **اه** وما قاله في البحر نظريه في التهر حيث قال بعد عبارته التي نقلها المحشي عنه
 وفيه نظر ولم يبين وجهه وكان وجهه أن عباراتهم كعبارة الزيلعي تفيد أن زفر يعتبر ابتداء العدة من
 آخر وطء وعبارته الزيلعي كادت أن تكون صريحة في ذلك وحيث فلا يحمل بأشارة الغاية وعبارته غاية
 البيان ويعتبر ابتداء العدة من وقت التفرق وقال زفر من آخر ما وطئ حتى لو حاضت بعد الوطء قبل
 التفرق ثلاث حيض ثم وعد التفرق تنقض العدة عنده **اه** ومعلوم أن تفرق صورة برؤية على
 كل لا يخصه وما ذكره من نطفه بأن المؤثر في إيجابها عند الوطء لا العقد فتعريفها آخر الوطء **اه**
 يفيد التعميم أيضا **(قول)** لأن الطلاق لا يتحقق في النكاح الفاسد بل هو متاركة الخ) وأجاب ح
 بأن الطلاق قدره التاركة كالمسألة في باب نكاح الرقيق في طلقها وأقارنها **اه** ط وقد يجاب عن
 الحلبي في قوله ليفسد أنه لو مات بعده نحب عدة الموت بأنه أراد بها عدة الموت في النكاح الفاسد وهي
 بالحيض لا بالأشهر ولم يرد بها عدته بالأشهر تأمل **(قول)** ونخص الشارح المتاركة بالزوج الخ) الظاهر
 أن إضافة متاركة لأزواج من إضافة المصدر لفاعله أو مفعوله باعتبار إيهامها فاعلة بين الزوجين وإذا صدرت
 منها تكون للفعول والفاعل بالاعتبار بدل لذلك اقتصرنا في التصريح عن التفرق بمتاركة الزوج وحيث
 لا بأس بزيادة الحلبي التفرق وهو فضضهما أو فسخ أحدهما **(قول)** أما الأثر فلا ثبت فيه الخ) انظر
 عبارة أبي السعود ينقض ثلث المراتب نطفه ط عنه وعبارته أبي السعود ولا توارث بين الزوجين في الفاسد
 والموقوف **اه** **(قول)** أجل تكمله يعني نعم) لوجعل أجل اسم تفضيل بمعنى أعظم يكون أنسب **(قول)**
 فليس المراد بالهر في مهر المثل المذكور هنا الخ) الخلاصة أن المراد به العقر الخ) قال في حاشية البحر
 ذكر ما في الخلاصة في البرازية وغر الأذكار والمقدسي في الرمز ثم قال وفي واقعات الناطق مهر المثل
 ما يتزوج به مثلها **اه** قلت وفي الفض بعد ذكر ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحر أو مهر
 المثل وفي الجواهرى أباكرا عشر القيمة وثبات نصف العشر وقيل في الجواهرى ينظر إلى مثل تلك الجارية
 بكم يتزوج مثلها جالا أو مولى فيعتبر بذلك وهو المختار **اه** وفي القصل الثاني عشر من التناحية ذكر
 ما هنا من وإلى الخطب ثم أعقب بقوله وروى عن أبي حنيفة رحمه الله قال تفسير العقر هو ما يتزوج به
 مثلها وعليه الفتوى **اه** فظهر أن في المسئلة خلافا وأن الفتى به خلاف ما هنا **(قول)** وقول الدر
 كتبت عها سقم ولم أجد **اه** أي بنت عم أبيها كما في الشري بللى **(قول)** الشارح وفي الخلاصة ويعتبر
 بأخواتها وعصاتها الخ) ما في الخلاصة مشكل لأنه جعل ثبات الأخوات والعصاة من عشرة أباها وقد
 يكون أقل من عشرة وعطف بنت العم على بنت الشقيقة مع أن بنت العم من قوم الأب وروى
 ونص عبارتها في الأصل مهر المثل نساء عشرة أباها ومن الأخوات والعصاة ويتأمن فإن لم يكن لها
 أخت ولا عصاة الخ **(قول)** مع احتياجه إلى تكلف في الأعراب لم يظهر وجه التكلف **(قوله)** علة التثبت
 مهر المثل الخ) قال ط هو متعلق بالمثل ويعني به الأوصاف المقدمة أي المثل في الأوصاف المقدمة

ولا كبر فائدة فيه اه وما سلكه أظهر مما قاله المحقق إذ لا معنى لجعل المائة فيما ذكر عليه لثبوت
 مهر المثل وعلى الإشارة التي ذكرها المحقق لم يوجد في كلام الشارع ما يفيد بالقسمة للأمرين المذكورين
 معا **(قوله)** فهذا مصرح في أن المراءى فرض المثل وان فرض القاضي (الخ) كلام البائع عما يفيد
 نيابة القاضي من باب الزوج في الفرض عند امتناعه وليس فيه نفي نيابته عنه عند تراخيهما بذلك فلم يوجد
 ما يرد كلام التهرق عبارة بالدائع تأمل ولا مانع حينئذ من جعل قول المحقق زادا ونقص على صورة فرض
 القاضي أيضا انعكس عليه في التهرق يكون الزوج راخيا بالزيادة والمراءى في النقص على محض
 أن يزيد أو ينقص كالوفاء ذلك بأنفسهما بتراضيهما فالمراد أنهم ما قوضا تقدير المهر للقاضي ورشيت بالخط
 والزوج بالزيادة فله بعد ذلك أن يقدره لرضاها به وليس موضوع الكلام في الترافع ليدفع مع التعاجيل المراد
 أنهما التمسانه ذلك مع التفويض إليه منهما كما ذكر كان موضوع الدائع فيها إذا ادعت عليه مهر المثل
 وبشأن قدره ولم يوجد من يشهد له به لعدم وجود امرأة عاتلها وامتنع الزوج من تقدير مهرها فالقاضي
 يقدر مهرها نيابة عنه كما يأتي في ريبا عقب هذا **(قوله)** لكن يشكل عليه اتفاق المتون على ذكر مقعده
 (الخ) فقد قيل مراد به بعض البعض الفاتحة من الأوصاف ما لم يرتب على فواته تفاوت فالحق بين الرأيتين
 بخلاف ما إذا ترتب عليه التفاوت الفالح فله حينئذ لا يبعد بما في منها والنظر حينئذ إلى قبلة عمال
 قبلة أيها **(قوله)** لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه لكن الظاهر من كونه غريبا أنه لم يوجد
 أحدهم ورثته حتى يتأتى تخلفه وإنما ادعت الزوجتان المهر على الميت في وجه من نصبه القاضي للوصومة
 حيث يجوز له ذلك تأمل **(قوله)** خلافا لغيره حيث قال لا يرجع لعدم أمر المكفول عنه اه نهر
(قوله) نهر عن الفسخ تمام عبارة بخلاف ما إذا أدى عنه في حياته لان تبرع الأب بالمهر ومعتاد وقد
 انقضت الحياة قبل ثبوت هذا التبرع فمرجعون اه **(قوله)** وعنه لو اشترى (الخ) الأولى حذف الباء كما يذكره
(قول) الشارح ولا يرجع للأب إذا أشهد على الرجوع عند الأداء (الخ) في الأقروية من آخر كتاب
 الوصايا ما نصبه عن أبي حنيفة فرجه الله تعالى فيما إذا اشترى دارا أو ضعة أو علو كالأبنة الصغرى كان
 لأبنة مال فالرجوع بالنسبة على التفصيل إن أشهد وقت الشراء رجوع وان لم يشهد لا يرجع وان لم يكن
 للأب مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض المواضع بشرط الإشهاد وقت الشراء وفي
 بعضها بشرط الإشهاد وقت التقادير ويقول إن أشهد وقت نقد الثمن إنما التقادير لا يرجع عليه
 تنازعا به اه **(قوله)** فرع في الضيق ولو أعطى ضيعة مهر (الخ) ذكر هذا الفرع في البرازية ونقله في البصر
 عنها وعارضا إذا أعطى الأب أرضا لمهر امرأته ولم تقبض المراءى حتى مات الأب لأعالت القبض وان
 كان ضمن المهر والمسئلة بماله ملك القبض بعد الموت لأن الهبة لا تتم إلا قبض وفيما إذا ضمن بيع
 فلا يسقط بالموت اه **(قوله)** من له ولاية قبضه (الخ) فاعل المصدق قبله ومن قبض مهر الصغيرة
 هو الأب والجدة والوصى وإذا سلمها الأبنة أن تمنعها كما قبضه في باب الولى **(قوله)** على قولهما لا (الخ)
 فانهما يقولان إذا دخل بها شامعة كغيره ولو كان الدخول حكايلس لها المنع كما في شرح المتن
(قوله) إلا أن تمنع من الوطء وهي في بيته (الخ) أي وهو يقدر على وطئها كرها كلبس ذكر عن السراج
 في التفقات **(قوله)** وهذا مخالف لقول المصنف (الخ) فيه أن ما ذكر عن شرح الجامع ليس فيه مخالفة
 لما في المصنف لأنه جرى فيه على قول غير أبي يوسف ثم فيه مخالفة لتقيد الوطء بالجمعة المنع بتأجيل
 الكل وعلى عبارة شرح الجامع لا فرق في المنع على قول أبي يوسف بين تأجيل الكل أو البعض وقد تدفع

الخافضة بأن ما في الولو الجسمة من تقييد المنع بما إذا أجل الكل رواية عن أبي يوسف وما في شرح الجماع
 من إطلاق المنع لتأجيل الكل أو البعض قول أبي يوسف أو بأن تقييد الولو الجسمة بتأجيل الكل ليس
 استتراضا من تأجيل البعض فهو غير معتبر المفهوم بالنسبة لتأجيل البعض لكن الأصل في دفع الخافضة
 الأول وحسنه يكون المقتضى رواية أبي يوسف لا قوله **(قول الشارح للحاجة)** وتغيرها لا يخرج ولو
 خالية من الأزواج للأمر بالقرائن السيوت **(قول)** ويشمل المنع من الوطء وهي في بيته وهو نساءه المخرج إذا
 لو منعته من الوطء وهي في بيته بعد أخذ المهر لا بعد نكاحها لأنها النفقة فهنا أولى اه **(قول مع أنهما)**
 تحتبس بعد المخرج الذي مسلط على القيد دون قيده واليه بالنسبة للاحتباس تأمل **(قول)** وسبب ذكر
 الشارح في النفقات عن البصر أن له منها المخرج لا منافاة له لا يلزم من جواز نكاحها عدم منع الزوج
 لها فهذا البص لا يعارض المنقول كما في خروجها للقيام فله جائز وله منعها وفي السند وما يعبري
 بحث الحوى ما تقدم أن لزوج أن ينعها من انكح ولو لم يسلط من الكسب حتى في بيتها والحاصل أن
 الزوج أن لم يكن مانع من العمل جائز أن يخرج بلائته في وقت تأمن احتباسه إليها وان منعها لا يخرج
 إلا إذا اعتقت **(قول)** فتمنع نفوذ الأمر إلى المقتضى المخرج وقال في أنفع الوسائل والذي ينبغي أن يتفرق
 وطن المرأة الذي فيه عيشتها ولو موها كان تزويجها فيه بين قومها طلب بعد ذلك أن يتفاهل إلى بلد
 آخر لا يحجب الخلق وإن كان في مصر ليس لها فيه عيشة وقد تزوجها فيه وأصلها من مصر آخر فينبغي
 أن لا يتحكم لها بالمنع وأيضا ينبغي لها أن يستكشف عن حقيقة الحال ويتفرق طلب السفر بأهلها
 فإن كان طلبه مشقة لأجل أن تبرئه من المهر أو تنزل الكسوة أو لا يرى جري بينهما من خصومة أو نحوها
 فلا يجيب اه وأقره الطوري وفي إجابة السائل **(قول)** وعامة في البصر قال فيه قيد بالقدرة لا ولو
 اختلف في جنس المهر أو نوعه أو وصفته فله لا يخلو ما إن يكون المسمى ديناً أو عتاقاً كان ديناً فإن في
 الجنس كما إذا قال تزوجت على عبد فقالت على جارية أو على كرسية فقالت على كرسية أو على ثياب
 هروية أو قال على ألف درهم فقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالتزويج مع الروي والدينار المصرية
 مع السورية أو في الصفقة من الجودة والرداءة فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في الصينين والدرهم
 والدينارين فإن الاختلاف فيها كالاختلاف في الآف واللافين لأن كل واحد من الجنسيتين والنوعين
 والموصوفين لا يملك إلا بالتراضي بخلاف الدرهم والدينارين فهما ملوان كأنما جنس مختلفين لكنهما في باب
 المهر المثل جعلاً بجنس واحد وإن كان المسمى عتاقاً قال تزوجت على هذا العبد وقالت على هذه
 الجارية فهو مثل الاختلاف في الآف واللافين لأن كل واحد منهما ملوان كأنما جنس مختلفين لكنهما في باب
 الجارية أو أكثر فلهما في الجارية لا عتاقاً لأن تسليم الجارية لا يكون إلا بالتراضي ولم يتفاهل في تسليمها
 ويجوز الرضا من صاحب الجارية بتسليمها فلهما التسليم فيقتضى بيعتها بخلاف ما إذا اختلفا في الدرهم
 والدينارين فإنه نظير الاختلاف في الآف واللافين على معنى أن مهر مثلها كان مثل مائة دينار أو
 أكثر فلهما المائة دينار كذا في البناء وذكر في المحط في الاختلاف في الجنس أو النوع أو الصفقة أو أن
 المسمى عتاقاً قول الزوج وإن كان ديناً فهو كالاختلاف في الأصل اه يعني يجب مهر المثل ولا
 يعني ما فيه من الخافضة لما في البناء ونص المحيط البرهاني لو ادعى أن المهر هذا البندادعت
 هذه الجارية فقال كلام فيه كالكلام في الآف واللافين لا في غسل واحد اه أنا كناية الجارية مثل
 مهرها أو أكثر فلهما في الجارية أو على هذا إذا قال تزوجت على عتي هذا الأسود فيقه الآف وقالت

على هذا الأبيض وقبته ألفان ولو اختلفا في طعام بعينه فقال على أنه كرهت وقالت على أنه كرهت فهو مثل
 الاختلاف في الألف والالفين والاصل أنهم ما اتفقا على تسمية شيء بعينه واختلفا في مقداره فإن كان
 لا يضرب التبعيض بحكم مهر المثل وإن يضربه كالتوب المعين إذا اختلفا في اشتراط أنه عشرة أذرع أو تسعة
 والقول للزوج ولا تخالف وكذا أذرت وجهها على اربع فضة بعينه ثم اختلفا في وزنه وكذا اختلفا في الصفة
 في مسمى بعينه كهذا الكره فقال على أنه ردى وقالت على أنه جيد وكذا اختلفا في اشتراط البكارة وأن
 للمهردين واختلفا في صفته أو جنسه أو نوعه فله يحكم بمهر المثل ويتما الفان لأن الدين إنما يعرف بالصفة
 والادوات مختلفة فكان الاختلاف في الوصف اختلافا في أصل التسمية وإن اختلفا فيما لا يضرب في
 المقدار والصفة ففي المقدار يحكم بمهر المثل وفي الصفة القول للزوج اعتبارا لحالة الاجتماع بحالة الانفرد
 اه فانت ترى أنه في المحيط اعتبر في اختلافهما في جنس المهر الدين أو نوعه أو صفته أنه يحكم بمهر المثل
 مع التخالف وعلمه بأن الدين إنما يعرف بالصفة الخ ولم يحصل أن حكم ذلك كالاختلاف في أصل التسمية
 المتقدم في المتن بل جعله اختلافا في التسمية معني أن كلا دعي تسميته شيء ما اعتاد الآخر بسبب
 اختلاف الجنس أو النوع أو الصفة وأن الذي يكون القول فيه للزوج فيما أذرت وجهها على شيء بعينه
 واختلفا في صفته أو وزنه على الوجه الذي ذكره فلا يخالف بين ما في البدائع والمحيط كما قال في البصر وتبعه
 في التهر **(قول)** بقى ما إذا لم يعلم مهر المثل الخ في فتاوى فاضلان من فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر
 والولدين كتاب الدعوى امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها إن كان الوارث سقرا
 بالنكاح بقوله القاضي كان مهرها كذا بذكر مهرها أكثر من مهر مثلها قال الوارث لا يقول له
 القاضي كان كذا بذكر مهر دون الأول لكنه أكثر من مهر المثل إن قال لا يقول له القاضي كان كذا
 إلى أن يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك إذا قال الوارث لا أزنه القاضي مقدار مهر المثل
 ويحلفه على الزيادة ونظيره إذا أقر رجل لرجل بمال غير مقدور من الدراهم فإن القاضي يفعل هكذا إلى
 أن يأتي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهما ويحلفه على الزيادة بدعي المدعي هذا إذا كان القاضي
 يعرف مقدار مهر مثلها فإن كان لا يعرف مقدار مهر مثلها بأمر أمناه بالسؤال عن يده أو يكلفه إقامة
 البينة على ما دعي اه ومن هذه الصبغة يعلم حكم ما إذا لم يعلم مهر المثل تأمل وفي الفصل الحادي عشر من
 الولولجية رجل ادعى مهره في تركه أبيه إن أقام البينة بنسب ما دعي وإن هجر عن إقامة البينة يقضي
 القاضي بمهر المثل وهذا قولهما ما على قول أبي حنيفة يسقط المهر إذا ماتوا وهي مسألة الاصل اه **(قول)**
 لكن كان عليه حذف قوة تخالف الخ فيه أن قوة تخالف الخ يرجع إلى المسئلة الأولى فقط إذ المراد به أن يطلب
 القاضي من كل منهما الحلف على نفي دعوى صاحبه وذكره يرتب عليه قوله فإن حلفا أو لا يتأتى حلفهما
 الابتعاد بالتخالف بهذا المعنى وقوله أو بهنما معطوف على حلفا لا يقيد كونه بعد التخالف حتى لا يكون
 كل من المتعاطفين تفصيلا لقوله تخالف الخ فإنه إذا رهنما لم تخالف تأمل **(قول)** لا في مطلق عبودية
 الخ لكن تعديل البدائع الذي يقوله لأن نصف الألف يفيدان المسئلة في مطلق عبودية وعلمه
 فالمراد بالعين ما يتعين بالتعيين وإن لم يكن مشارا إليه **(قول)** هم وورثة الزوج أيضا الخ فإذا ادعت وورثتها
 التسمية فقد ادعت الدين في ذمة الميت وهم يتكرون ولا يتأتى انكار التسمية من وورثتها لا يكون اعترافا
 منهم بسقوط حقهم وورثة الزوج باسكان التسمية يتكرون الذين لعدم لزوم مهر المثل بعدم مهرها والقول
 لتكر اه سدى **(قول)** وهذا يدل على أنه لو كان العهدة بياقضي به الخ عليه وعلى ما يأتيه من

تظهر البرازية لا يبقى خلاف بينه وبينهم جامع أنه مذكور في سائر الكتب **(قوله)** ثم رأيت في البرازية معترضا على قول الكرخي **(الحج)** نذكر عبارتها حتى يتضح الحال تقدم العهد وتعدد على القاضي الزوفي على مهر المثل لا يقضى بمهر المثل والأقضى به عند الامام قال الكرخي لا يتضمم الامام في مسئلته اختلاف ورثة الزوجة حين طرقة إلا أن يكون العهد متقدما لاختلاف مهر المثل باختلاف الأزمنة وفيه نظر لأنه اذا تعدد اعتبار مهر المثل لا يكون الظاهر شاهداً لحدوث كون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما في سائر النوازل والأصح أن الخلاف فيما اذا تزوج ولم يسم مهراتها لم يقض بشئ ولكن الفتوى على قولهما اهـ **(قوله)** وقسنا المتعارف بجعله عامة مثلنا حتى قوله قضينا على **(الحج)** فيما قاله تأمل بل الظاهر كما عابارناهم أنه لا فرق في المتعارف بجعله بين أن يكون حصتها أو قدرا مخصوصا كما قاله يقضى عليها بجعله ويدفع اليها الباقي **(قوله)** لكن ما قاله الفقيه مبني على أن العرف **(الحج)** فيه أن الفقيه على ما نقله عنه في البرازية من المهر ونقله عنها الفتوى على الاشتبا من الوسايا يقول انها اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها أن النكاح يحكم في الوجوب والموت والدخول يحكم في التفرق والبناء ما هي يحكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فرفع الحكم باعتضاد الانكار انتهى وحسنه لا يتم هذا الاستدلال ثم رأيت رسالة لمقتضى تدعى بسماع الدعوى بكل المهر بعد الدخول سيما ان تصبح النقول في سماع دعوى المرأة بكل المهر بعد الدخول ويوافق ما نقله السدي عن الرجعي فتأمل **(قوله)** وفي البرازية اتخذها نيايا وليس لها حتى تحرفت **(الحج)** نذكر عبارتها كلها حتى يظهر في التهر حتى يظهر ما في اختيار المحشى لها ان التصريف في موضعين ونصها اتخذها نيايا وليس لها حتى تحرفت ثم قال هومن المهر وقالت من التفتة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول لها قبل فالفارق بينه وبين ما اذا كان الثوب قائما بحيث يكون القول بماله فالفارق أن في القائم اتفاق على أصل التملك واختلاف في حقه فالقول قول المالك لأنه أعرف بجبهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم يجعل هذا اختلاف في جهة التملك أيضا كالفهم قلنا بالهالك يخرج عن الملوكية والاختلاف في أصل الملك أو وجهه ولا ملك بحال باطل فيكون اختلاف في ضمان الهالك وبه فالقول لمن ينكر البذل والضممان قيل انكار الضمان بعدم مباشرة يسم باطل قيل أن يمين الضمان قبل التصرف في مال الغير قلنا اتلاف مال الغير سبب مطلق أم تغير رضا التامع مسلم لا الاول وقد وجد الرضا ولان الاتلاف سبب عن ليس له على التالف مال أم مطلقا الاول مسلم لا الثاني بل هومن صاحب الحق سبب المقاصة فهي مباشرة سبب المقاصة منكر تزوم الضمان فصار من اتلاف مال غيره وعليه دين اهـ **(قوله)** بل الفرق يسير إن شأنا الله تعالى وذلك أن مسئلة التفرق تدعوها **(الحج)** بهذا الفرق لا يدفع أن التعليل الذي ذكره البرازي يقضى التسوية بين المستفيدين في الحكم وان حصل الفرق بينهما ذكره **(قوله)** وكأنه في البصر لهم فاستشكل ما قاله في الفتح **(الحج)** استشكله لا يدفع برؤية عبارة الفتح بل لو أضاف لا يدفع لظهور منافاتها لما ذكره الفتح أو لا ولا يدفع لاجعل الموضوع مختلفا كما ذكره المحشى تأمل وربنا ما ذكر أنه في البصر قال وأشار المصنف أن الزوج لو بعث اليها هدايا وعرضته المرأة ثم زفت اليه ثم فارقها وقال بعثت البذل عارية وأراد أن يسترده وأرادت هي أن تسترد العوض فالقول قوله في الحكم لأنه أنكر التملك وانما استرده تسترده ما عرضته كذا في الفتاوى السمرقندية وفي فتح القدير لو بعث هو بعث أو هاله ابضما قال هومن المهر فلا بد أن يرجع في ضمانه كن من مال نفسه وكان قائما وان كان هالكا

لا يرجع وان كل من مال البت بالذم فليس لها الرجوع لانه حقة منها وهي لا ترجع فيما وهبت لزوجها
 اه وبقر بين هذو بين ماسق أن في الأولى التعويض منها كان على نلتها التملك منها وقد أنكره فلم
 يصح التعويض فلم تكن حصة منها فلهذا الاسترداد وفي الثانية حصل التملك فصيح التعويض فلا رجوع
 لها وقد يقال التعويض على ظن الهبة لامتلاكها وقد أنكره فابني أن ترجع اه بحر وفي الزهران
 ما ذكره في فتاوى حمر قد عدله الزاوي بان المرأى زعمت أن الاعطاه كان عوضا عن الهبة ولم تثبت الهبة
 فلا يثبت العوض اه ولا خفاء أن هذا التعليل يأتي في دفع أيها من مالها بانها فينتج أن ترجع أيضا
 اه فانت ترى أن ما في العبر لا يندفع إلا باختلاف الموضوع لا بالمطالعة على عبارة الفسخ التي نقلها
 الحنفى انهي قريبة من عبارة الفتاوى السمرقندية تأمل **(قول)** ولعل المراد بان العوض المخرج الاوضح
 أن يراد به ما يعم القيمة في القيمي وزاده اشار الى أنها تسترد بالليل فبالحال العوض ولا شك أن القيمة
 من نفس القيمي باعتبار المال تأمل **(قول الشارح)** كشيء وشقة حقة المخرج نقل أبو الحسن السندى
 في حاشية الفسخ عن أبي العز قال اذا كان المهر دراهم وذنابرا رسل الهبة منقطة أو شعيرا وما جرت عادة
 الناس اليوم بمراسله من ماله ورد ثوب الحرير والسكر ونحو ذلك فان في تصديقه في قوله بأنه من المهر
 نظر الوجه من أحدها أن الظاهر بكتبه والثاني أن الصداق دراهم مثلا والمرسل من خلاف جنبها
 والمعاوضة تختار الى التراضي من الجانبين ولم يوجد فقوله أنه من صدقاته غير صحيح فلا يصدق أن صدقاتها
 غير ما أرسله البهلول لا يقع التعليل بأن الظاهر أنه يسي في إسقاط الواجب في حقه فان الواجب في حقه
 غير ما أرسله اليها ولا يسقط ما في القيمة بغيره الا طريق المعاوضة وهي محتاجة الى التراضي من الجانبين
 ولم يوجد انتهى اه سدى وقد يدفع هذا بأن ما ذكره مسمى على عاداتهم أنهم يسمون نفقودا في المهر
 ثم يدفع الزوج غير هو وجبته عن المهر وتكون حينئذ المرأى بهذه المعاوضة وهذا العرف جار
 في كثير من قري مصر **(قول)** لانه مسلط عليه من قبل المالك المخرج فيه أنه وان كان مسلطا عليه من
 قبل مالكه إلا أنه مدفوع على وجه المعاوضة على زعم الزوج فيكون تفصله مضمو عليه كالأهالك كله
 إذ المهر معتبر بالكل في مثل هذا **(قول)** وذلك لأن دعوى المخطوبة المخرج لا مانع من جعل ما ذكره
 المخرج في المخطوبة أيضا وذلك بأن نقص البعوث باستعمالها فأراد أن يضمها النقصان بمدعيها وديعة
 فدعواها أنه مهر تنفعها في عدم ضمان النقصان **(قول)** فإذا ثبت أن تزوجه يفتي أن ير جمع عليها
 بغير الهدية المخرج لا يظهر على قول من لشروط التصريح بالشرط ولم يكتف بالشرط المعروف تأمل
(قول) ثم حصل الزفاف المخرج المنسب التصريح بالالزام بالخلاء تأمل **(قول)** وكذا المأمورات هو
 أو قبلها بجمع الظاهر أن كل من موته وإبائه كونهوا وإبائهم وأنه يرجع هو أو ورثته على القول الأول
 وعلى الثاني فيصل بين الشرط وعدمه وعلى الثالث لعدم تحقق العوض يرجع شرط التزوج أولا وكذا
 على الرابع يرجع لانه شرط **(قول)** شرط التزوج أول بشرطه المخرج الظاهر في تفسيره إطلاق بدالة
 ما قصد أن يقال دفع لها أو أكلت معه **(قول)** ولينظر وجه عدم الرجوع في الهدية المخرج الظاهر أن
 التفصيل للمان في الهدية بين القائم والهالك لا يتأق على القول الأول وأنه عليه يرجع في الهالك أيضا
 وأن يأتي بما قبل في الثقة على كل من الأقوال الأربعة وأن ما مشى عليه المصنف في الهدية جرى على
 القول الثاني لكن قصد كلام المصنف فيها بما إذا لم بشرط التزوج لانه شرط لم يرجع بلا فرق بين الهالك
 والقائم **(قول)** هذا بيان حكم الهدية المخرج لا يصح أن يكون ما ذكره المصنف حكم الهدية بل هي راي

فهيأته عند التسليم فان قوى التلبيل لا يسترد ديانة ولا استردها هو حكم الديانة تأمل **(قوله)** ان قال هو عطية أو أجرة لك) الظاهر انه راجع لكل من قوته عطية وأجرة حتى يتأق عدم الرجوع في قوته عطية **(قوله)** الضمير في عبارة الصرعين المبني على التأنيل ليس في عبارة الصرعين أصلا وهي قال في المبني من زفت اليه امرأته بلا جهاز فله مطالبة الأب عبادته اليه من الدراهم والدنانير وان كان الجهاز فله لانه المطالبة بما يتيق بالمعوت اهـ فالتناسب ان يقول الضمير على ما في الصرعين المبني على الخ على انه يحتمل ان يراد بالمعوت الزوج أي المعوت اليه **(قوله)** وقيل في الميتة والسكوت وابتان) أي عن الامام **(قوله)** والأصح أن الكل على اختلاف الخ) في غير أهل الحرب فان نفي المهر باتفاق بينهم اهـ سندی عن الصفي **(قوله)** والجواب ما قالوا من أنه لو تأمل الخ) الأوضح في الجواب أن يقال ان عتاقم الضع ملكت بغير خبر وبسلامهما أو أحدهما انقلب الى زوج المال فلم يجب المال الا عوضا عن الخنزير فعدلتا عن المهر المثل اهـ **(قوله)** وكذا لو وطئ حرة سأل الخ) في شرح الاشباه قيل لم يسن الوطء هل هو شبهة أو لا بعدد في دار الحرب أو دار الاسلام والظاهر أنه في دار الحرب اهـ وعاصه ان وطئ المسلم حرة سواء كان بشبهة أو يعتقد دار الحرب بلا مهر لان دارهم تنعم من حرمان الأحكام ولو في دار الاسلام ولو وطئ كافر فكذلك وان كان مسلما فعليه المهر الخ **(قوله)** الملاقاة الشارع يشعر بذلك الخ) ليس في عبارة مشارحنا ما يفيد عدم المهر في هذه الأربع كما هبل بعضها **(قوله)** في الهندية للاب والجدا والقاضي قبض صدق البكر الخ) فيه أن ما في الهندية إنما فاد أن للاب القبض ولا يشد أنه المطالبة الأولى الاستدلال بما في الصرعين الضخمة للاب الخاص بمسح الزوج في مهر البكر البالغة كماله أن يقبضه اهـ **(قوله)** ولا يرجع على الأب الخ) أي فيما إذا هلك في بدو الألفه الرجوع عليه به فقد ذكر في التنوير من الوكالة ادعى أنه وكل القاتل قبض دينه فصدقه القريم امر بدفعه فان حضر القاتل فصدقه فيها والا امر بدفع الدين اليه ثانيا ورجع به على الوكيل ان باقيا دينه ولو حكم بان يستهلكه وإن شاع لا الا اذا كان ضمنه عند الدفع بقدر ما يأخذ الدائن ثانيا لا مأخذه الوكيل لانه أمانة لا يجوز بها الكفاة أو قاله قبضت مثلا على أني أو رأيتك من الدين فهو كالموفاة الأب للدين عند أخذ مهر ابنته أخضمتك على أني قد رأيتك من مهر ابنتي فان أخذته البنت ثانيا رجعت الخ من على الأب فكذا هذا نازية اهـ وفي قرعة عيون الاخيار مانصه كأن وجهه أن كلام من القاض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول القاض قبضت مثلا على أني أو رأيتك يحتمل أن يراد راءة الاستيفاء أو راءة الاسقاط فان كانت راءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت راءة الاستيفاء كما لا اعترف بأنه استوفى ما عليه من الدين فلما رجع الدائن بدنيه مرجع عليه عاقبته في مقابلة الاسقاط لانه بمنزلة السيم فقد التزمه السلامة بأخذ البذل وكذا في راءة الاستيفاء لانه حيث أخضمته تبين بطلان استيفائه فرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لأن في زعمهما أن المستوفى ثانيا طالما باستيفائه وأنه قد برئت ذمته للدون قبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فواجبه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا مسئلة الختار الخ **(قوله)** وفيها قبض الأب مهرها الخ) هذا ظاهر في البكر البالغة اهـ **(قوله)** وان اتفقا عليها انعقد الخ) ينظر الفرق بين هذا المسئلة حيث انعقد بمهر المثل وبين المسائل بعدها حيث ثبت ما في السرق الأولى منها ومهر المثل في الثانية والثالثة أعني ما إذا انعقد على أن لا تكون الدنانير مهر لها أو سكفا في الملاينة عن المهر والله أعلم

(باب نكاح الرقيق)

(قوله) قال في الجبر والمراد هنا المألول من الأدنى الخ عبارة عن الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبد كذا في القريب والمراد به الخ (قوله) قلت قد يقال انه مجيز الخ الظاهر اعتماد ما في التهر فان الأما قبل الاسرار لا رواية ولا ملأ لا جعل عليها نعم على ما قاله الشافعي يتجه ما قاله الحنفى فان عنده ثبت المألول في الجبر والهزيمة ولا ما المبيع والترويج فاذا فصل الامام ذلك عن اجتهاد نفذ كما يأتي في الجهاد ويبحث التهر من منظور فيه لقواعد المذهب (قوله) فالنسب ما في الرقيق من أن القن المألول الخ اصل مراد الشارح بالمألول كلاما كل ملكة تاما وحيت يدخل في القن المكاتب والمدير وأم الولد لا تغتاد بسبب الحرية فيرجع لما قاله الرقعي (قول الشارح ومن قول) في السندى والمراد بالتولي المتولي على وقف أو بيت المال اه تأمل (قوله) أي من القن وغيره الخ أرجع الرقعي الضمير في منه الى المولى وذلك لانه لما أذن في النكاح فقد وجب بسبب الوجوب من المولى حيث أذن لهم في الترويج فيكون راضيا به بما عمل الضرر فله من لانه يوجب المهر والنفقة عليهم ووجب على مولا لهم لكن لا من جميع ماله بل من عبده الذي أذنه فليس له أخضا ما كتبه منه الابد الأبعد لا زوجه حقها الا لازم للعبد ذن البعد اه سندى (قوله) فهو استدلال بالاعتماد على الأخص لكن هذا الاستدلال غير تام إذ كون الأمة لا يقيد كونها مأذونة ثبت لها ما ينقل ليس متفعا عليه بل هو مختلف كما علمته مما قرره سابقا فكيف يصح جعله دليلا على مسئلة المأذونة بالدونة وانها عمل اتفاق فلا وجه له كذا الاستدلال مع أن صاحب التهر لم يستدل به وانما استدلل بعارة الضم السابقة ثم قال وفي المحيط ارتدت قبل الدخول أو قبلت ابن ز وجهما قبل لا يسقط لان الحق للمولى وقيل يسقط لانه ثبت لها ما ينقل الى المولى اه (قوله) كان عليه الأقل من المهر والنفقة الخ عبارة عن القهستاني كان عليه الأقل من المهر والقيمة اه (قوله) ذكر في الصريحنا الخ الذي في الصريح بعد حكايته ما ذكره المصنف والقول الآخر عن القهية وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهر كدين التجارة وقد نفوا في باب المأذون أن السيد اذا باع المديون بغير رضا أصحاب الدين ردوا البيع وأخذوه وان كان المشتري عيب العبد فهم بالسار ان شاءوا ضمنوا السيد قيمته أو ضمنوا المشتري أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك هنا وليس دين الاستهلاك بخلاف الدين التجارة فانه باع في الكل اه وكذلك في التهر ذكر أحكام المأذون المديون بعبارة مبسطة ثم قال وهذه الأحكام ثبتت في المهر أيضا فانه من جهة الدين اه فعلى ما ذكره سبق ما ذكره المصنف مشكلا ولم له رابة في دين المهر ودين الاستهلاك (قوله) وفي جامع الفصولين أن هذا الاختلاف الخ عبارة عن الطلاق في النكاح الموقوف قبل الإجازة وقبل لا وقبل هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أم لو طلقتا ثلاثا فمهر إجازة وقفا وقيل هذا الاختلاف فيما لو طلقتا قبل أن يبلغه الخبر أم لو بلغه الخبر فقال طلقتا فمهر إجازة وقفا اه (قوله) متعلق بنكحها الخ أشار ترد ما قاله ط انه لاحاجة الى قوله بعد ان لا موضوع المسئلة الا أنه أشار به الى أنه لو صدر قلاد من غير إذن ثم أذن كان الحكم واحدا بانه متعلق بنكحها وفيدنه ثلاثتهم أن قوله واذ له بعد بدخل فيه ما أذن بعد النكاح لان الأذن ما يكون بعد الوقوع أي الصورة المذكرة ليس الحكم فيها مساويا لما في المصنف وقوله لان الأذن ما يكون قبل الوقوع لرد هذا التوهم لكن فيما قاله تأمل ان الأذن يشال لمابعد الوقوع أيضا ويكون إجازة لما وقع كما قدمه و الظاهر اتحاد الصورتين في الحكم فيظهر

لزوم المهر فـ ما في حق السيد الآن الاشارة التي ذكرها ط للصورة المذكورة زيادة قوله بعد اذنه
 غير ظاهرة **(قوله)** كالمعتق في العراج **(الح)** عبارته وقيد بكونه أنه بالتكاح ولم يقيد بأنه لو قيد به مان
 أدله في التكاح الفاسد فانه يتقيد به اتفاقا قال في البدائع ولو أدله في التكاح الفاسد فانه يدخل
 بها فانه يلزمه المهر في قولهم جميعا ما على أصل أي خفيفة فظاهر وأما على أصلهما فلا ان الصرف
 إلى المصير فانه يتقيد به اتفاقا وأوجب اليه وإذا جاء النص بخلافه بطلت الدلالة انتهى ومقتضاه أنه لو قيد
 بالصحيح فانه يتقيد به اتفاقا وأنه لو تزوج بصحفي صورة التقيد بالفاسد فانه لا يصح اتفاقا اه
 فتأمل **(قوله)** بخلاف البيع يجوز في قول أي خفيفة **(الح)** عبارة الثانية رجل ورجل وان كان
 زوجة امرأه نكاحا فاسدا فوجه امرأته نكاحا جازا لم يخرج لان النكاح الفاسد ليس نكاحا لانه لا يقيد
 بشأن أحكام النكاح ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا بحث وهذا بخلاف
 البيع اذ لو كلف بالبيع الفاسد فباع به ما جازا في قول أي خفيفة **(الح)** وبهذا تعلم أن ما فيها إذا
 قيد في الوكالة بالفاسد وكلامه فيما إذا أطلق وما فيها مؤبد لم يثبت البصر **(قوله)** اذ لا معنى للإقائه بالاتفاق
(الح) لا مانع من ارجاع ضمير عليه للاتفاق والقصد بيان أن القول بالاتفاق هو الصحيح المقى المعقول
 عليه في هذا المسئلة لا القول بالطلاق **(قوله)** لان البيع الفاسد بيع حقيقة **(الح)** هو وان كان
 بيعا حقيقة إلا أنه لا يوجب البطلان بمجرد العقد وقد يكون له غرض فيه **(قوله)** والظاهر أن ما في التبر
 سبق نظر **(الح)** ليس في عبارة التبر ما يقتضي أن هذا التقيد جاز في مسئلة اشتراط حرمة ما لا يدل
 ذكره عقيد كرمسلة المعروف في جعل قيد الها ولا يرجع لمقابلها من مسئلة الاشتراط حيث لم يوجد
 في كلامهم ما يقيد به فلا يصح نسبته لسبق النظر وعدم ما يقيد به في كلامه تأمل **(قوله)** والظاهر
 أن اشتراطها بعده كذلك يخرج **(الح)** الظاهر أن اشتراطها بعده لا يكفي لما أن هذا تعليل بمعنى ولم
 يوجد أداته بخلاف ما إذا وجد في العقد فانه يشترط في الوجود استقلال وجوده بشرائطه بخلاف
 الموجود ضمنا فانه لا يشترط وجوده بشرائطه كما هو معلوم تأمل **(قوله)** والتبادر من كلامهم (الاول)
 ويؤيده ما نقله ط عن الصرمز والهي ط المولى اذا تزوج مكانته الصغيرة وقف النكاح على اجازتها
 لانها ملحقه باللقية فيما ينشئ على الكتابة **(الح)** اه **(قوله)** وفيه أنه لا مصلحة للمص في **(الح)** قد يقال
 فيه مصلحة يدفع الجبل عن أمته انه عيب في نبات آدم **(قوله)** ومفاد التعليل أيضا أن زوج الأمة
 لو شرط **(الح)** فيه أن زوج الأمة وإن شرط حرمة الاولاد لا ينقطع حق مولاه عنهم بسبب الاولاد
 عليهم كما يقيد ما سبق من تعليل حرمة الاولاد **(قوله)** وهذا التعميم ظاهر في غير المكاتب **(الح)** بل هو
 ظاهر فيها أيضا وذلك بأن زوج أمته قبل عقد الكالة ثم كاتبا ثم عتقت يثبت لها خيار العتق في
 هذه ثبت لها الخيار مع أن النكاح بلا رضاها **(قوله)** وذلك أن الزوج كان عاتل عليها لمقتضى **(الح)** أورد
 على هذا التعليل بان فيه دفع ضررها بانبات ضرر عليه وهو رفع أصل العقد والأسلم الاستدلال
 بجديث روي عن عتقت فانه عليه السلام قال لها ملكك يصنعك فاختارى فانه حين عتقت **(قوله)**
 كذلك في جميع الفصولين تنظر عبارة الفصولين والأوضع في تعليل هذه المسئلة أن يقال كأنه
 السند عن الرضى لان عبارته المطلقة ولا يمكن اختيار مولاه لان هذا مما لا يقوم مقامها فيه لان
 صلاحية أحد الزوجين لا تنسخ والوقت ينهس لا يدركه المولى فتعين توقفه على بلوغها اه وعلى أن
 عبارة الفصولين كاذ كقوله لقيتموها على التقي وهو عاتل لالتقي وعقله ما عاتل ثم رأيت عبارة

الفصولين هكذا وكذا اولها لا تنصرف لقيامه مقامها اهـ و يصح أن يكون عليه التقني يعني أنه
 قائم مقامها وهي لا تخلو فكذا من قام مقامها (**قوله** لانه خطاب لمعينة) وتكاحها بالبريق مقبوجا
 بثلاث (**قوله** المقر هو مهر منلها الخ) تقدم التقني في المهر أن المواضع التي يجب فيها المهر بسبب
 الوطء تنسب لمهر ليس المراد به المثل الواجب بالنكاح الفاسد بل المراد به العقر وفسر المال المصباح بأنه
 ينتظر بكم تستاجر قرأتها لو كان حلالا وكذا نقل عن مشايخنا في شرب الأصل السر خشي إلى أن تروا منه
 عن العصر فانظر مع ما تقدم نقله تأمل (**قوله** أي عند فاضل الخ) ليرى ظهر وجهه لهذا التقيد (**قوله** والتظاهر
 عندي هو الثاني لانه لا ملأه الخ) والتظاهر عندي هو الاول وذلك أن قوة عليه السلام من ملأه أرحم
 محرر عتيق عليه شامل لما ملأ قصد أو تبعا بخلاف لفظ ملأ لانه لفظ مطلق فلا يتناول الحل لانه تبع
 لأمره لا مقصود فلا يدخل تحت المطلق ولاه عضومين وجهه والمألول ليس يتناول الانفس دون الاعضاء
 بخلاف ما دل عليه لفظ الفعل فانه لم يوجد فيه ما يدل على إرادة المألول قصد (**قوله** ومعنى أحلها
 المولى الخ) فيه أنه إذا كان معنى الأحلال ما ذكر لا يتوقف ثبوت النسب على تصديقه أو نفيه
 والأصوب في تفسير ما ساقى له في الاستيلاء كإتقال ما يفيد عن الكافي أن معناه أن يقول أحلها لي
 قال ولعل وجه ثبوته أن هذا القول صار شبه عقد لا حلها لا يكون الإنكاح أو ملك عين فكانه
 قال ملكك فصحا باحدها وذلك وإن لم يصح لكنه بصير شبه مؤثر في نفي الحد وفي ثبوت النسب إذا
 صدقه السيد أو ملك أو إلى آخر ما ذكره (**قوله** ذكر هناك ما يفيد الخلاف الخ) حيث نقل عن
 المصنف أنه أن ملك الأم لا تصير أم ولا لعدم ثبوت النسب ونقل عن الخاتمة ثبوته لبقاء الاقرار وحل
 الخس الأول على ما إذا ولى ظنا للحل والثاني على ما إذا أدى الإحلال من المولى (**قوله** الشارح حرم
 مترجعه رقيق قالت للمولى زوجها الخ) بشرط أهلته للاعتاق حتى لو كانت حبيبة لم يصح فكان الاول
 أن يقول حرم مكفة اهـ سندی (**قوله** وأما الاعتاق فلا ينظر إليه الخ) ساقى أن البيع للمقتضي للفتح
 يثبت بشرط المقتضي الكسرو هو العتيق لما كان العتيق غير نافذ من العتيق كان البيع كذلك اهـ سندی
 (**قوله** البصيص صاحب التهرج) قال السندی في هذا البصيص نظر باعتبار صدور العتيق قبل تمام البيع
 فان قولنا حرم قبلت ما كنا لا بعد عام الجنتين وهذا قول للمؤيد بعينه واعتقته ولا يصح الاعتاق
 الا بتمام ملكه اللهم إلا أن يقال بقتل القبول بينهما انتهى

(باب نكاح الكافر)

(**قوله** وفيه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا الخ) قد يقال أن من قال بعدم التوارث في نكاح المصاهرة يقول
 بعده أيضا فيما فقد شرطه لما ذكره الشارح من العلة بقوله لأن الأثر ثبت الخ ومن قال بالتوارث في
 الاول بقوله أيضا في الثاني يقول التوارث بالنكاح يعتمد على جواز ولا يقول بالعلة التي ذكرها
 الشارح (**قوله** قلت والتظاهر أنه أراد الزوج الاول الخ) قد يقال أن الزوج الثاني إذا كان يعتقد رجوعها
 دون الاول يمكن إيجابها حقا للشرع فتعامله باعتقاده فالتظاهر أن الشرط جواز في دين كل من الزوج
 الاول والثاني ويدل على اعتبار اعتقاد الزوج الثاني أنه لو تزوج بلاشهود وهو لا يعتقد ولا يقر عليه معاملة
 له باعتقاده بل كلاما بن كمال دال على إرادة الزوج الثاني وذلك أنه اعترض قول المتن معتقدين ذلك بقوله
 وفيما أن الشرط جواز في دين الزوج خاصة ثم لا يعتبر اعتقاد موحد بل دينه العام لأهل ملته كأنفسه

عنه السندى فكلامة يفيد أنه لا يشترط اعتقاد الزوجين جميعا بل الزوج الثاني وحده **(قوله)** هذا التعليل انما يظهر فيما اذا زافعاوهما كافر ان الخ قد يقال هو ظاهر أيضا فبإدخاله الاسلام على ملاحظة تمام العلقة بان يقال وحالة الاسلام الى آخر ما ذكر من الصبر **(قوله)** تشبهه قال في التهر قد المصنف الخ المناسب ذكره بالتشبيه عند قول المصنف أسلم الزوجان بلا يهود أو أشعة كافر الخ **(قوله)** قلت قوله و بنى الخ قد يقال فيه أنه مما لا ينبغي قد يقال انها كانت حقا للزوج ثبت حقا للزوج وهذا ممكن انباتها حقا للزوج بالنسبة لمن يعتقد **(قوله)** وبشكل الفرق بينهما الخ) يندفع الاشكال بان قوله و طلبت الخ لا يدل أن هذا أمر لا بد منه بحيث لو عدم لا يفرق بينهما بل القصد منه مجرد التنبيه على عدم اشتراط مراعاتهما **(قوله)** أي الخلاف السابقين الامام وصاحبه من أنه يفرق الخ) فيه أن الزلي لم يسبق منه تعرض لذكر هذا الخلاف في كلامه عند شرح قوله ولو كانت محرمة ففرق بينهما وانما حكى فيه الخلاف في انكحة المحارم فقال هي صحيحة عند أبي حنيفة حتى يترتب عليها وجوب النفقة وأنه لا يسلط احسانه بالخول بها بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما الا لا تنعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة اعراضا لا تقررا والعصم الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارم والخس وفي النهاية لو زوج اخنتين في عقد واحد ثم فرق احدهما أسلم أفر اعليه ثم عرافة احدهما لا يفرق عنده وعندهما يفرق ثم ذكر عبارة الثانية فراديه بقوله وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا الخ الخلاف السابق في كلامه من القول بصحة النكاح وفساده على ما سبق لا الخلاف الذي ذكره المحقق وحيثما يكون مافي الصرعن الاستيعابي من أنه اذا جدد على المطلقة ثلاثا بدون تزويج باسخر فلا تفرق يرى على قوله وكذلك ما في التهر وما في الصرعن المحيط على قوله ما لكن في نكاح المطلقة ثلاثا لا يحتاج الى المرافعة عندهما بل يكفي علم القاضي بخلاف نكاح المحرم فانه لا يتعرض لها قبل الاسلام والمرافعة **(قوله)** نعم ظاهر ما في المحيط يفيد أنه خاص بما اذا كان هو الآب الخ) قد يقال ان اطلاق المحيط وقوع الطلاق عليها مادامت في الصدة يفيد الاطلاق هو الظاهر كما قاله في الصرعن ويجوز التشبيه المذكور لا يفيد أن الوقوع خاص بما اذا اقبل ولم يوجد ما يدل على عدمه انما ثبت **(قوله)** بل الذي يكون من المرأة عند الشدة الخ) هكذا عرأ السندى هذه العبارة الخ ثم قال وهو شرع بانها التفرق على أنه فسخ وليس كذلك بل لا يقع الانقضاض القاضي اه وقد يقال ان المراد بكونه المرأة أن لها ولا يثبت الا انها لم يكن لها ولا يقع الزوجي في الزامه ناب القاضي منها **(قوله)** وفي شرح الصرعن قال صاحب الكشف وغيره المرامن عدم شرعية الطلاق الخ) قد يقال عبارة لا تفيد أن الوقوع منهما بل شرعية الطلاق في حقهما عند الحاجة بمقتضى هذا أمر لا نزاع فيه وعبارة السرخسي انما طالت سلك الطلاق على النكاح وانه انما تحققه نكاحا متلخ وليس فيها أن الايقاع يكون منه ومن القاضي بل غاية ما قضيه وجود الحاجة لا يقع من جهته وتكون الايقاع الذي يحصل بعد الحاجة أو غيرها أمر لا دلالة في الكلام عليه تأمل (قول الشارح) ولو قال ان جنت فانت طالق لم يقع الخ) ذكره الزلي في باب نكاح الرقبي حيث قال اذا قال لامرأته ان جنت فانت طالق لا يقع الطلاق اذا من لان عند تحقق الشرط انتفض الالفة بخلافه اذا قال ان دخلت المحارم فانت طالق فدخلتها وهو محرم من حيث طلاق لان التطبيق صحيح لتكون الشرط لا ينشأ الطلاق اه تأمل وذكر ايضا في طلاق المريض ان المعلق بالشرط كالنصر عنه محال لا قصد اوله والى وجد الشرط وهو محرم يقع ولو كان قصد الموقوف لعدم قصد اه ثمها ينفى في باب التدبير من الزلي

أن وجه وقوع الطلاق فيما إذا وجد الشرط وهو مجنون أنه أهل للتصرف في الجسلة الأثرى أنه يعق عليه
 قربه بالمال ويمكن وجود الشرط وهو أهل فامكن اعتباره حكماً اهـ وقال في غاية الدين الجنون لا يبطل
 الأهلية من كل وجه الأثرى أنه أهل للملك وزواجه ولهذا صرح تزويجاً على وتبين امرأته بارتداد أو به
 وكذا إذا ابتسر لأسباب المصاهرة ثبت بخلاف الميت فإن أهليته تبطل اهـ وذكر في الفقي في باب
 الجنين في العتق أنه لما كانت العلة قبل وجود الشرط بعرضية أن تصير علة اعتبار التبرع لها حكم العلة
 حتى اعتبرت الأهلية عندها اتفاقاً ولو كان مجنوناً عند وجود الشرط وقع الطلاق والعتاق (قوله) ينقض
 أمانه ويعتبر ما معه محرراً الظاهر لا فهم بما (قوله) وهو مضمي هذه المدة (الخ) مضى المدة فاعلم
 هو شرط في الطلاق الرجعي فإذا لم ينعض فلا فرق وأما في البائن فتتحقق الفرقة بمجرد بقائه ولو في
 العدة لأنه لا يجوز نكاح البائنة إلا بعد قد جدد اهـ سئدنى لكن قد يقال أن العدة إنما كانت
 قائمة وهي من آثار النكاح لا تتم الفرقة إلا بغيرها (قوله) مقام السبب وهو الإياه (الخ) الأنسب
 وهو التفرق كأيدي عليه قوله بمنزلة تفرق القاضي (قوله) لأن الداروان اختلفت حقيقة لكنهما متحدت
 حكماً (الخ) لكن الاتحاد الحكمي غير ظاهر في الذي إذا نكحتاه فتم سبب وذلك أن الذي أدار سبب إلى دار
 الحرب انتقض عهده وصار من أهل الحرب فإذا سببت امرأته وجعلت في التبان حقيقة وحكمها وسبب
 الشارح فغلها في النهر عن العنابة حيث قال عند قول الكثرة لا السبب لأنه وجب ملك الرقبة وهو
 لا يتناقل ملك النكاح ابتداءً ولا الزوج أمته جاز كذا بقاؤه ولو كانت السببية منكوبة مسلم أو ذي
 لا يبطل النكاح كذا في العنابة اهـ وتصور هذه المسئلة بما إذا دخل الذي دار الحرب لأعلى وجه الحاق
 بهم بل دخله التصاريح بأمان منهم مع أمن عودته فإنه لا يقع من ذلك كإيائهم في باب المستأمن ويكون بعد
 دخوله من أهل دار الحرب كذا في الزوجات فتم سبب زوجته لا تبين (قوله) لما فاتها العصمة لنفسه وماله
 (قوله) المرتد إذا لحق به دار الحرب فطلق امرأته لا يقع (الخ) هكذا عبارة الحاشية وفي حاشية الجرعين
 الدائم وإذا ارتد ولحق بدار الحرب وطفله في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فإن عاد إلى دار الإسلام وهي
 في العدة وقع وإذا ارتدت ولحقت لم يقع عليها طلاق فإن عادت بعد الطلاق لم يقع كذلك عند أبي حنيفة
 لبطولان المدة والحاق ثم لا يعود بخلاف المرتد اهـ (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيما لو ألبس (الخ) بل
 الظاهر أنها تنقض السكنى ألبس أو لا ألبس (قوله) إلا إذا كانت ردتها في المرض لأنه تبين
 أن قصدها الفرار والقصاص أن لا يرتد لعدم جرمه بين مسلم وكافر كما يأتي في طلاق المريض (قوله) المعتد
 في نهاية التعزير قول أبي يوسف (الخ) سألته في باب التعزير تصحيح قولهم أن أكثره تسعة وثلاثون حيث
 قال وفي الحارمي قال أبو يوسف أكثر في العدة تسعة وثلاثون سوطا وفي المخرجة تسعة وسبعون سوطاً به
 تأخذ اهـ فعلم أن الأصح قول أبي يوسف بحر قل يحتمل أن قوله به تأخذ ترجع للرواية الثانية عن أبي
 يوسف على الرواية الأولى يعني وهي تنقص سوط لكون الثانية ظاهراً لروايته عنه ولا يلزم من هذا ترجيح
 قوله على قولهم الذي عليه متنون المذهب مع نقل الصلاة قاسم تنصيصه عن الأئمة اهـ وأيضاً عند
 الاختلاف التصحيح يرجع لما في المتن (قوله) ولا يلزم من هذا أن يكون الجبر على تجديد النكاح مقصوداً
 (الخ) لكن ما نقله ط عن الهندية بقوله لو أجزت كذا الكفر مائة فتلز وجهها وأخرجها نفسها من
 حلتها واستجاب للمهر عليه بنكاح مستأنف محرم على زوجها ولكل قاض أن يحدد النكاح بأدنى شيء
 الخ تظاهر التقيد وانها لو ارتدت جهلاً لا تعفى هذا الحكم كما قاله ط تأمل (قوله) من أهل داره تسفر

تأمل) فديقال الافتاء بقول أئمة بلخ أولى من الافتاء رواية النوادر لان فيها شبهة الشراء من الامام بعد الاسترقاق وأطلب صرفها اليه مع أنه قد لا يصرفها وإذا كان أولى بمافي النوادر يكون أولى من قول البخاري بين ما فيه من زيادة المشقة لكن يستطري قول الجنيين القائلين بعدم الفرقه هل يباح الوطع من الردة أو لا والظاهر لا **(قول)** ومقتضى قوله ثم بشر بها الخ أنه ان كان مصرفا الخ جعل السندي ضمير بصرفها الواقع في الشارح واجعل الزوج وقال قوله أو يشتر بها الزوج من الامام أي ان لم يكن مصرفا يبدل المقابلة في قوله أو بصرفها اليه والحق ما سلكه السندي لما تقدم قيل باب استيلاء الكفار ان من له استحقاق في بيت المال اذا ظفر بشئ من ماله فله أن يأخذه ويملكه لنفسه فلينظر **(قول)** فقوله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق الخ) فيه أنه بصيرورة درهم دار حر ب لا يملكها بالاستيلاء عليها على ظاهر الرواية لعدم الاحراز بدار الاسلام والمثل لا يتأني بدونه عليها بل على رواية النوادر **(قول)** أي ان تجعست الام الخ) أو كانت غير كتابية **(قول)** أي انتهاء تبعة الولد للابوين) حقه الباقي من الابوين **(قول)** فتأمل مع ما قدمنا من أن التبعية لا تنقطع قبل البلوغ الخ) لا مخالفة بين ما هنا وما تقدم لا اختلاف في موضوعهما فاقدم لما كانت التبعية فيه النفع للصغير أو لا لا تنقطع الابالوغ بدون اعتبار التميز وعده وما هنا لما كان في التبعية اضار به لشرطوافها بعدم التميز واعتبر والمميز كالبالغ في انقطاعها **(قول)** وقوله أو تنصرا صوابه أو تهودا لان موضوع المسئلة الخ) قال الرجنى يجب ان معنى تنصرا صار نصرايين بعد ان كان أحدهما نصرانيا **(قول)** فيسب الرد الخ) أي في قول الكزوي ان ردنا أو اسلمنا تبين **(قول الشارح بانته)** لان سبب الفرقه جامع من قبل الزوج خامسة والمرأة ككفرة الأصل غير أن محمدا يقول ان تجبسها بغير الردة لأنها احدثت زيادة صفى الكفر فكان بغيره احدثا فعل الكفر

(باب القسم)

(قول) فان قوله تعالى فان خفتن أن لا يسد الخ) ما ذكره لا يصلح باننا ما قاله في التبريل لم هو المنه من أن القسم واجب **(قول)** كان المتاسد ذكره عقب قوله في البيوتة الخ) الصصة بالمعنى الذى قاله وان كانت غيرة البيوتة تحجب علمه في غيرها فضلا عما قبلها فلو دخل على احداهما قال دون الاخرى لم يأت بالواجب فالتسوية فيها واجبة ليلسا ونهارا فافعله الشارح أولى **(قول)** مما يدخل تحت قدرته فتح تمام عبارة فان أدى الواجب منه عليه لم يبق لها حق ولم تلزمه التسوية اه أى وذلك بان حصنها عن الاشتباه الغير كما هو الواجب دية لحثيث لا يجب عليه والاوجب خصوص ما مع وجود الدية ونظر ان ما قاله هذا البعض من المنه ونقله الرجنى وأقره **(قول)** وبه علم أنه كان على الشارح أن يقول ويسقط الخ) ما ذكر من أن السقوط بجمرة في القضاء معلوم من قول الشارح بوجوب دية أحيانا **(قول)** ومثله ما لو امتنع من الاتفاق على قربة) ساقية في النفقة له يصير في نفقة المحرم ولو كان من عليه النفقة أبوان كانت العلة المذكرة هنا وهي نفوت الحبس الخ ممدته تفيد عدم الفرق بين القسم ونفقة المحرم **(قول)** ولعل الشارح إنما اعتبر به هذا التفصيل الخ) أي الذى نقله في البحر عن الشافعية وهو أنها اذا وهبت حقها للمعنة ورضى بات عند الوهبة لثنتين وان كرهت ما دامت الواهبة في نكاحه ولو كانتا مفرقتين لم يوال بينهما ولو وهبت للجميع جعلها كالعدم ولو وهبت له نكح به واحدة جائز كذا في الروض

باب الرضاع

(قوله لانه معني أن يرضع معه آخر الخ) في القاموس المراضعة أن يرضع الطفل أمه أو مغيها ولد أو أن يرضع معه آخر كالرضاع اه والمضبوط بنسخة الطبع الرضاع بالكسر وهو مقتضى ما ذكر في المقصد السادس من رسالة الشيخ نصري في اصطلاحات القاموس وكذلك صرح به في شرحه وعبارة النهر ولم يذكر كروا الضم مع جواز لانه معني أن يرضع معه آخر كما في القاموس اه في ما قاله في النهر تأمل ولم يذكر في القاموس ولا في غيره على ما رأيت منطبعة بالضم بالمعنى الذي قاله في النهر ولا بمعنى آخر ولو كان هذا الضبط محتملا لذكره (قوله واعتز منه في النهر بان المص الخ) عبارة القاموس لا تصلح رداعى البصر الا اذا كان المص معناه مشرعا ايضا ما ذكر في القاموس مع أن مقتضى ما ذكره المحقق في الأيمان عن الفتح أنه لو حلف لا يأكل عساً أو مائناً فجعل يتصه ويرى نغله ويتلصص بالمص لا يجنب لأن هذا ليس أكل ولا شرب بل مص اه أنه يطلق على الامتناس بدون ابتلاع ولذا قال ويتلصص بالمص تأمل (قوله والسعوط كرسول دوا الخ) قال السندى السعوط كرسول دوا مائع يصب في الانف وهو بخلاف الشوف والنشوف فإنه دواء جاف دقيق جيد يمسحه بالانف يريحه الى الدماغ (قوله للاستغناء عنه بالرضع الخ) أى الواقع في عبارة الكوفي تنظيره نظر اذا المراد بالكيفي في عبارة العناية من ثم له مدة الرضاع حتى يصح الرد على من سوى القصر يرم وهو مودى عبارة النهر الكبير لا يسمى رضعا تأمل (قول الشارح ولكن في الجوهرة الخ) ونقل السندى عن الحائفة أن تقدير مدمه بجولين ونصف ظاهر الرواية وان في فتح القدير عن الناطقى الفتوى على ظاهر الرواية اه (قوله ولا يفتي أن تحضير الجهم الخ) المقابلة في عبارة الخاوى بين القولين بالتحضير وبين القولين الأصح دليل على تغيرهما لا على اتحادهما وليس مفاد عبارة السراجية المذكورة اختيار التحضير ان مجتمعا بل يحتمل الاختيار واختيار أن العبرة بالقوة الدليل (قوله فالحق لسيدنا وان شرط الزوج الخ) الظاهر أن مفهوم الحرقة فيه تفصيل وأنه اذا كانت الزوجة أمه ليس له إجبارها على الرضاع ولو كان الولاد أحراراً واذا كانوا أحراراً له إجبارها على الطعام اذا حق لمولاهما حيثنشد واذا كانوا أرقام ليس له إجبارها عليه اذا حق له فهم ولا في أمهم ولكن لمولاهما (قوله رداعى رواية بنسختها الخ) عبارة الفتح لنسختها باللام (قوله وما قبل لكبره الخ) عبارة الفتح ليس (قوله وأورد أنه يصور الحمل في أخت ابنه الخ) أجاب عنه شيخ زائد بان المراد بأخت الولد هي أخت الولد الذي اختص به أب واحد ولذا استمر كما كاهو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا ينتقض الحصر بالفسد القاصر النادر (قوله جد ابنها وأخته الخ) حقه أب ابن ابنها أو أب بنت بنتها تأمل (قوله وما في الجهر والمغ ودفع النهر الخ) الذي في النهر أنه أفاد الجمله الأولى اشتراط الاجتماع من حيث المكان في الاثنين والثلاثة عدم اشتراطه في الأجنبية وولدها اذا الرضعة أخت ولدها وضابطا سواء أضرعت ولدها أو لا وهذا لا يستغنى بالثانية عن الأولى وهذا حاصل ما حقه الشارح المحقق ووقع في الصرخة اه ولعل الأصوب أن يقول ولهذا لا يستغنى عن الثانية بالأولى فان الذي أفاد في التبيين في الجمله الثانية أنه لا يشترط الاجتماع على تقديرها ولو لم يردوا على ما ذكره من ضابطها ولد هامن النسب أو الرضاع ومعهم أن نسبة هذا الولد اليها تكون بمجرد الولادة وان لم ترضعه بالارضاع في الولد لا حتى تأمل ثم رأيت السندى نقل عبارة النهر وقال فيها وهذا لا يستغنى بالأولى عن الثانية ونقلها في حاشية الصرخة الرمي كما نقلتها

(قوله) لأنه اعتبره التغير في غير الجنس الخ) يحمل على أن ما في المتن رواية عن أبي يوسف وما في النهر مذهبه كما يفيد التعبير يقال تأمل (قوله) وما أقامه من أنه لا يحرم وإن حساه أي ابتلعه شيئاً وليس موضوع كلام المصنف في النسخ لا الرقيق فكأنه قال النسخ لا يحرم وإن حساه أي ابتلعه شيئاً وليس في هذا مخالفة لكلام غيره لأنه في حوز الرقيق تأمل ولكن وجه المبالغة دفع توهم أنه بالحس شيئاً ينصل شيء من اللبن المخلوط بالطعام ويستحق للفق وحده المداخلة (قوله) وليس له أن يتزوج واحدة منهما الخ) أي في الثالث (قوله) قال الرمي لكن ساقى أنه الخ) ووافقه ما رأيت في هامش الجرمع والعلامة المقدس ما نصه قوله وبنفى الخ سجي في كلامه ما يخالف هذا في موضعين أحدهما في الصفة للمقابلة لهذه والحاصل كافى للتطهير أن الرضاع الطارئ على الشكاح عزله السابق الثاني قوله في كتاب الطلاق وأعلم أن الرضاع إذا شهد به رجلان عدلان لا تنفع الشرقة إلا بغيره القاضي لما في المحيط الخ (قوله) والأحسن الجواب بأن قوله إن دخل بالأم الخ) قال السدي في هذا الجواب تأمل (قوله) ولأنه) حقه حذف الواو كما هو عبارة الفتح وفي بعض نسخ الفتح ولكنه الخ (قوله) بخلاف المسطور في الكتب الخ) قديقال إن عدم تحريم المراجعة بلين غير الزوج على الزوج لعدم دخوله بالزوجة أذهب الحرم للنبات وأثبت الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لا تحقق أمومية الزانية لمرسعة الرضا عنها فثبتا فحقق أنهما ابنتها والزاني قد دخل بها فيحرم عليه فرعها الرضا كالتبني فثبت الحرمة على الزاني في مسألة الخلاصة لأن الزانية بعضه واسطة البن حتى يقال أنه ليس من منبه بل لأن هذه الرضعة تحقق أنها ابنته موطوءة فيحرم عليه وطء أمها الرضا عية كما يحرم عليه بنتها التبسية كما هو مسطور في الكتب المشهورة لا يخالف ما في الخلاصة مع ظهور وجه ما فيها فإن الرضعة وإن لم تنسب الزاني لأن اللبن ليس من منبه تنسب للأم واسطة اللبن للنسب إليها وقد دخل بها (قوله) بأن المقر بأخوة الرضاع الخ) لعلمه وبأن الخ بالعطف (قوله) وكذا إذا قر به ثم أكذبت فيه الخ) الذي رأيت في نسخة من السبازي بل وكذا إذا قرته ثم أكذبت فيه ولا يصح على قولها الخ فلتراجع نسخة أخرى ثم رأيت نسخة أخرى بلفظ وكذا إذا قرته ثم أكذبت فيه ولا يصح الخ بدون ضمير (قول الشارح وكذا إذا قرأ في النسب ليس بزمه الأمانة عليه الخ) قال في الفتح عند قوله الدابة من كتاب العتق ولوقال هذا ابنه وثبت على ذلك عتق ١٥ نقلا عن غير الإسلام الثابت على ذلك شرط لثبوت النسب لا العتق ووافقه ما في المحيط وجامع شمس الأئمة والمجتبي هذ ليس يقيد حتى لو قال بعد ذلك وهمت أو أخطأت بعتق ولا يصح ولو قال لا تجنبه ولم يمتلأ المشبه هذه متى تزوجها بعد ذلك جازاً صر على ذلك أم لا قالوا هذا في معرفة النسب أما مجبولة النسب إن دام على ذلك ثم تزوجها لم يجز إلا جازاً واعتبر شرط الثبات لثبوت النسب بدون العتق لأن ثبوت النسب يصح الرجوع عن الإقرار به بدون العتق وفي مختصر الكرخي إذا قر في مرضه بإخ من أبيه وأمّه وأبواب ابن أوم وصدة المقرته ثم أنكر المرض وقال ليس ينبغي منه قرابة ثم أوصى عبده لرجل ولا ورثه فإن المال الموصى له لأن المرض بعدما أقربه من ذلك ولم يكن إقراره لازماً ١٥ لكن يخالف هذا ما يأتي في الاستحقاق (قوله) ولا يضر كون شهادتهما على فعل نفسه لأنه لا أهمية الخ) محل القول إذا شهدت أنها مرضيته فقط بدون أن تذكر أنها فعلت كفي المقدس ففعل ما في التنف محمول على ما إذا ذكرت أنها فعلت ويدل على ذلك تعليل شارح الوجاهية لعدم القول بأنها شهدت على فعل نفسها وقد عرفت في شرح الوجاهية القول للشافعي رضي الله عنه

(كتاب الطلاق)

(قوله والمتأخر عنه الخ) هي أحكام الرضاع كافي القم وذكر أن بينه وبين الرضاع مناسبة من جهة أن كلاهما موجب الحرمه الآن حرمة الرضاع مؤبده الخ (قوله كافي البدائع) تمام عبارته هنا وورفعه يحصل بالاذن لها بالتزوج والبروز فكان هذا الخ ثم إن الاعتراض الثالث غير الثاني ويستفزع عليه (قوله) فالاول حل الوطء الخ الظاهر أن حل الوطء من التراجع وبذلك المتعمن الاصل (قوله) وأما ما أورد في الصراح أي ذكره عبارته وقد يقال انما لم يقل وورفع العقد لبقاء آثاره من العدة إلا أنه يخص المدخول بها وأما غير المدخول بها فلا أثر بعد الطلاق (قوله) فقد صرحوا في باب العدة أن شرطها رفع النكاح الخ وسبب عقد النكاح المتأخر بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلو (قوله) وتظهر أيضاً أنه لا مخالفة بين ما انتداه المذهب وما صححه في القم الخ فيه أن الذي يقبضه كلام القم اختيار القول بالخطأ لا لحاجة إلى إجماع كانت وهذا هو المذهب على ما يقتضيه تحقيق المحشى ومقابله القول بما يحسن ولو لدون حاجة وهو الضعيف وإن ادعى صاحب الصراح المذهب كاتفد عبارته ذلك وليس أهم قول بعدم باقته الأكبر وأوربه دون غيره ما يحسن أن يقال لا مخالفة بين ما ادعى في الصراح المذهب وبين ما صححه في القم تأمل وليس في قول الصراح نقلا عن المراجع يقع الطلاق بإباح وإن كان يضاف إلى الأصل عند عامة العلماء ومن الناس من يقول لا بإباح يقع عمله الاضرو من كبر سن أو ربه اه ما يدل على أنه لا بإباح لغیرهما من الحاجات بل مراده أن يباح عند تحقق إحدى الحاجتين المذكورتين أو نحوهما في ماداء في الصراح المذهب من أنه يباح ولو بدون حاجة وبين ما صححه في القم مخالفة ظاهرة نعم إذا قيد قولهم بإباحته بما إذا وجدت الحاجة نزول المخالفة لكنه خلاف نصريح الصراح بالإباحة ولو بدون حاجة (قوله) أو من حيث وقوع الرجم الخ الظاهر دخول هذا القسم في الكناية في الملق بالصرح (قوله) والإشارة إلى العدد بالأصابع الخ وذلك لأن الإشارة بالأصابع تفيد العلم بالمعدود عرفاً وشرعاً إذا اقترنت بالاسم المهم فالعدد الذي يقع به الطلاق مفاد كنهه بالأصابع المشار إليها لكن في كون الوقوع بغير اللفظ تأمل بل به وذلك لأنه نفى بصيغة الطلاق وهو أنت طالق وذكر اسمها ما يؤيده بالإشارة إلى الأصابع فقع الطلاق بعدد الاسم المميز بالإشارة وغايته أن غير القمطين اللفظ ورد على قولهم ركنه اللفظ أنهاتين بعض مدعى الإلزام لا لفظ منه لاحقة ولا حكا (قوله) وكان الفرق أن وطء الزنا الخ مجرد هذا لا يكفي للفرق بين وطء الزنا والشبهة ولا يثبت أن وطء الشبهة كوطء الزوج ولعل وجه الحاق الوطء بشبهة أنه ربما كان الحمل له على الطلاق نفرة طبعه منها المأرأة من وطء غيره لها وطء معتبراً لها وطء الذي لا شبهة فيه فإذا تأخر إلى الطهر الثاني زول ما قام به بخلاف وطء الزنا فإنه هدر لا يترتب عليه أحكام النكاح ولا يضر منه طبعه كوطء بشبهة لعدم يشاركه في فرائشه (قوله) وهذا عرف أن كلام المصنف وأولى من قول غيره ليعلم عهاته الخ) فيه أن كلام المصنف رده عليه مسألة الزنا يضاف لكل من الصبارين وأردعه على شيء فلبس أحداهما أو من الأخرى (قوله) قد ملقها فقه في هذا عبارة التبر وأفي الخ (قوله) بها متعلق بمعدود الخ أو بطلقة الجارية تقوية العامل (قوله) ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم الخ الحديث المذكور لا يثبت الوجوب إلا إذا كان مشهوراً (قوله) إلا أنه في الوقت الخ هذا ما ذكره في الهداية واعترضه في الفتح بأنه لا يستلزم الجواب لأن المعنى حينئذ ثلث الوقت الستة وهذا موجب تفيد الطلاق بإحدى جهتي الستة وهو السنن وقتا فزاد ثلاثاً في وقت الستة فيسقط وقوعها

جعله في طهر بلا جاع وقال التحقيق ان الالام الاختصاص فالعنى الطلاق المختص بالسنة وهو
مطلق فيصرف الى الكامل وهو السنى عددا وقتا فوجب جعل الثلاث مفرقا على الاظهار اه قال في
الصور جوابه الله يلزم من السنى وقتا السنى عددا اذ لا يمكن ايقاع ثلاث على وجه السنة أصلا وأما عددا
فلا يلزم منه السنى وقتا فان الواحدة تكون سنة في طهر فيه جاع في الآتية الصغيرة اه وقال المقدسى
لاشك ان الله اذا أوقع الثلاث في طهر لا جاع فيه ولا طلاق يكون سنة من حيث الوقت وان كان غير سنى
من حيث العدد **(قوله)** واذ اصبحت نيتك للعال فأولى أن تقع عند كل رأس شهر الخ لان رأس الشهر
ان كان زمن طهره فاهو سنى وقوعا وإيقاعا ولا تكن سنيا وقوعا **(قوله)** أكره المجلس على ابداع ماله
عندها (الرجل الخ) في الهندية ولو أن لصا أكره رجلا بالمجلس على أن يودع ماله عنده هذا الرجل
فاودعه فهلك عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره شيئا فان أكره يبعد تلفه فرب
المال أن يضمن المستودع وان شاء المكره وأيهما ضمن لم يرجع على صاحبه بشئ كذا في البسيط
اه فعدم الضمان في عبارة البرازية لعدم كون الاكره بالمجلس فيكون الايداع مخصصا للمالك
(قوله) وتضمنه يدل على أنه لم يصح قبوله الخ التضمن لا يدل على عدم صحة القبول مع الاكره ان
الايداع هنا من غير المالك وعدم الضمان اذا كان المودع المالك لان مودع الغائب ضمن **(قوله)** ولها
عليه الانف الخ فيه قلب **(قوله)** سواء كان سكر من الخمر والاشربة الاربعة المحرمة الخ أى اوقا
الاشربة الاربعة المحرمة والا فانحرمتها فانها انحر والاشربة الاربعة المحرمة الخ أى اوقا
الوقوع على قولهما فان التبيذ وان كان حلالا عندهما الا ان السكر من حرام ولنظر الفرق بينه وبين السكر
من الخبث أو الايون اذا تناوله فنادواى حيث كان الأول فيه الخلاف والقسم الثاني لا خلاف في عدم
الوقوع على ما ياقله **(قوله)** وجزم في الخلاصة بالوقوع عله في الخلاصة بانزال عنه حصول بفعل
هو محظور وان كان مسامعا عارض الاكره لم يكن السبب الداعي للظفر قائم فأن في حق الطلاق **(قوله)**
وقوله كطلاق الهازل واللاعب بخلاف ما قدمنا الخ تندفع المخالفة بان التشبيه يرجع لقوله تطلق
فقط لا لقوله في القضاء **(قوله)** وصورته أن يعلى طلاقها على دخول الدار من لا يدخلها ناسيا الخ هذا
خلاف ما ينبىء بل الظاهر أن المراد ناسيا أو غافلا عن معنى الطلاق وبهذا صرح البغى في شرح
الاشباه حيث قال فلو طلق غافلا عن معناه غير متذكره اذا أراد أن ناسيا لمعناه غير متذكره الا بعد تكرار
وكسب جديد الخ اه **(قوله)** وقد جعل ما في القوائد على بعض المجلد الخ فيما ن تعليل القوائد بقوله
لوجوبه قبل الطلاق بعد هذا الجمل

(باب الصريح)

(قوله) لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح الخ ونص عبارة نور العين الظاهر أنه لا يصح البين
بقوله بالتركية كلها أولسون وكلما شرعى أولسون بلانية لانه ذكر في الخلاصة أن من قال بالتركية
تتلى أو يجع ثلاثا أو توى انتهى ثم لانه ذكر في كتاب الفاظ الكفر من الفتاوى البرازية أنه قد استظهر
في سابق شره وان أن من قال جعلت كلها أو على كلها طلاق ثلاثا معلى وهذا المثل من هذبات
العوام اه **(قوله)** نعم يمكن جله الخ أى عاى القنينة وفيه به على المثل المذكور ما زالت المخالفة
لما في البرازية موجودة فان مقتضى ما فيها عدم وقوع الطلاق على الزوجة المعلومة الا بالردائهم وأنه

إذا لم يقل أنا زدت الحلف بطلاق غيرها لا يقع على المعينة بل الأمر موقوف ثم إذا أرادها وقع عليها
(قوله) على أن الذي في الخاتمة هو مسئلة الجواب الخ لكن المعلوم به ما في البدائع من اشتراط النية
ولا يكفي بالقرينة المذكورة تباعاً للنصوص **(قوله)** وغيرهم عن الوقوع الخ نسخاً لخط وغيرهم
على الوقوع الخ **(قوله)** لوجود القرينة الله تعالى عدم إرادة الإشباع وهي الأكراه قال السبكي
ويفهم من كلام الركني أن ذلك إذا لم يقرب بعدد والتظاهر أن قريناً لا كراه تؤيد ما هو ولو قرن العبد
خصوصاً إذا كان الظالم لا يرفع بدعيه إلا قال ثلثة ثلاثين له رجعة والله أعلم ويراجع له **(قوله)**
أي لأنه لم يتعارف في زمنه الخ عدم التعارف في زمنه إنما ينبغي كونه صريحاً ولا ينبغي كونه كتابة
فلا يظهر في كونه كتابة في زمنه **(قوله)** فلتكن بحيث أن يكون مراد الغاية الخ لكن يبطل هذا
الاحتمال لعدم الغاية بقوله لأنه يقال إن وقع طلاقه له المطلق فإن مقتضاه أن قوله على الطلاق
وتحده مخفي الأخبار بوقوع الطلاق منه فيحكم عليه **(قوله)** وقد يقال ليس فيه إضافة الطلاق إلى
غيره الخ **(قوله)** وقال في حاشية الصرقت أن كان العرف كما قال الركني من عدم قصد الزوجة فيتمحل
ما قاله لأن لفظ الطلاق من ألفاظ الصريح ومعنى على الطلاق أن الطلاق على وقوعه أو لا ثم أوثبت
أو نحو ذلك بما يناسب وليس فيه خطاب امرأته ولا إضافته إليها فهو مثل ما مر عن البرازية من قوله
لا يخرج إلا إذا في حلقه الطلاق غير جلت لا يقع لعدم كرجلته طلاقاً وإن يكن العرف ذلك
فالظاهر الوقوع لأنه يكون بمنزلة أن فعلت فانت طالق كمرعى الفتح فقوله بعده من ذراي مثل قوله
من هذا العمل **(قوله)** وكونها لما يقتضي إيقاع قبل الخ مقتضى كون صيغة الأمر المذكورة
عبارة عن إثبات كونها لما يقتضي الاحتياج لدعوى أن كونها لما يقتضي إيقاع قبل الخ
الاحتياج لهذه الدعوى إنما يقتضي إليه إذا لم تكن صيغة الأمر عبارة عن إثبات كونها لما يقتضي
(قوله) أي وإن لم يكسر الأمر في غير المنادى الخ المناسب جعل قول الشارح والإرجاع للجميع ما قبله
أعني مسألة الترخيم في النداء ومثله حذف الآخر في غير النداء **(قوله)** وما قدمناه آ نفعاً في الترخيم
من أن حذف الخ ما قدمه عن الترخيم إنما يفيد أن حذف الآخر معتاد عرفاً والاعتداد لا يفيد
غلبة الاستعمال حتى يكون صريحاً **(قوله)** وهو أظهر مما في الزبلي الخ عبارة الزبلي عند قول
الكنز وإن أضاف الطلاق إلى جلتها وما يعبر به عنها أما إذا أضافه إلى جلتها بان قال أنت طالق فظاهر
لأن كلمة أنت ضمير المخاطبة وكذا الروح والبدن والجسد اه **(قوله)** لأن الروح وبعض الجسد عبارة
النهر الإنسان **(قوله)** قول الشارح لعدم تجزئه الخ قال الركني صوابه لعدم تجزئه ما قبله من الكلام هنا
في إضافته إلى جزئها الشائع في جزء الطلاق اه وقد يقال إن الطلاق يقع على جملة المرأة وإنما
أضافه إلى الجزء الشائع يكون قد فسد تجزئته بغيره فلهذا فيكون كله أو جزء الطلاق وهو لا يتجزأ
فيستكمل **(قوله)** ثم أعلم أن كلاماً من القولين مشكل الخ قد وجبه الأول بأنه بالإضافة في تحقق إضافة
الطلاق إلى الجسد تمامه فوجد شرطه الوقوع وانفرد النصف الأسفل بأنه مطلق فتلوه ما دم بالإضافة
إلى ما يعبر به عن الكل وعلى هذا يكون النصف المعين بما لا يعبر به عن الكل وبوجه الثاني بان المراد
بالجزء الشائع الذي يصح إضافة الطلاق له ما يشمل المعين أو بدعي أن النصف بما يعبر به عن الكل
ولأنه إن النصف الأعلى اسم لهذا الجزء لأن نفسه أو يقال أنه في حكم الجزء الشائع وبدل ذلك ما قاله
في الفتح في وجبه الوقوع إذا أضيف للجزء الشائع بخلاف الجزء الشائع إذا لم يوجد للمسمى بدونه فكان

محلا للشكاح فكذا الطلاق اه ولاشك أن النصف لا وجود للشيء بدونه أيضا معنى الشروع أنه من
 جملة الذات وبهذا تضع هذه الحادثة وبسقط الاشكال وعلى هذا واقتصر على إحدى العبارتين
 لا يقع شيء على الأول وعلى الثاني اتخذ كالمسدود وقع واحدة والافتتان ولا تنظر لوجود الرأس أو لغيره
 في وقوع الواحدة والثلاث ثم يأتي في الزيادة نقلا عن التناهي ان اضافته الى عضوا لا يوجب الانسان
 بفقد يقطع وان بقي بفقد لا يقطع ومثله في العنق لا يوجب الانسان بفقد يقطع ويرد عليه القلب قال
 المرغنياني لا روية في القلب اه **قوله** فانه يقال لا يزال بخير مادامت هذه الذرة سالمة الخ قال السدي
 انما يراد بها في هذا المثال العلمية **(قوله)** قال في فتح القدير الا ان الاصح في التحاليل جمع الخ عبارة
 الفصح هكذا ولو زاد جزء الواحد مثل نصف طائفة وسدسها او ثلثها واربعاها وقعت نشان لزوم كون
 الجزء الاخير من أخرى وعلى هذا الوكيل تقع ثلاث اذا قال نصف طائفة وثلثها وسبعة أعشاره لا يبعد الا ان
 الاصح في اتحاد الخ **(قوله)** وكذا أنت طالق الا انه استثناء الخ سبب كفي التعليق أنه لو قال أنت
 طالق ان لغوا لطلق لانه ما أرسل الكلام ارسالا وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا الأوان كان أو ان لم
 يكن **(قوله)** أعين طلاق كان لها ان كان عبارة الاصل أو عن بطلاق زوج كان لها ان كان
(قوله) وتلقوا القليلة الخ وذلك أنه في الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله
 قبل ان تزوجك قصده ابطاله لانه أثبت وصفا للجزء لا يليق به وأنه لا يمكن قلنا وفي الصورة الأولى
 التعليق المتأخر ناسخ لا إضافة قبله فصار كالقوله أنت طالق قبل أن تدخل المدارة دخلتها فعلق بدخولها
 ولغاؤه قبل أن تدخل اه سندی **(قوله)** أنت طالق مع كل نطقية الخ أي مع كل نطقية نطقية
 اه رضى **(قوله)** ولما لا يجوز المسح لهما أي لاجل استناد انتقاض طهارتهما الى الحدث السابق
 لا لخروج الوقت وروية الماء لا يجوز الخ وفيه بالنسبة لمسألة التيم نظر إذ لا أثر لاستناد الانتقاض
 الى الحدث السابق اذ لو كان البس بعد التيم لم يوجد شرط المسح وهو البس على طهارة كاملة ولو كان
 بعد طهارة الوضوء ثم أحدث قديم لعدم الماء ثم وجد يتوضأ ويجمع مادامت مدة المسح باقية ولا أثر
 لرويته في منعه منه سواء قلنا بانتقاض تيممه مقتصر على وجدانه أو مستندا للحدث السابق
 وحيث لا يستقيم ما قاله الجوى في حوائش الانبياء من الفن الثالث من أن صورته أنه توضأ وبس
 انقلب على طهارة كاملة ثم أحدث ولم يجد الماء قديم ثم وجد فانتقضت مستندا الى الحدث السابق
 فليس له أن يتوضأ ويجمع عليهما اه وإن تبعه البطلي نعم قد يصور كلام الاشباح الوضوء وبس خفيه
 ثم اجب ولم يجد ماء قديم ثم وجد ماء يمكن للوضوء فانه يتوضأ ولا يصح لحلول الجنابة التقدم وانتقاض
 طهارته عليه بوجود الماء مستندا الى الجنابة السابقة **(قوله)** لو قال لأمته أنت حرة قبل موث فلان
 بشر ثم ولدت الخ عبارة البطلي فضا إذا جعلها لا اعتق لاحدهما لعدم الحلية وان لم يسمعها أو راع
 الام دون الوعدت والاعتد أي خنفة لا عندهما واعتقت الام بجماع لم يبعها وهذا لان عندما
 استند العتق سري الى الولد الخ **(قوله)** ولا يعتق العبد الخ حقه حذف لا **(قول الشارح)** أو يرى وذلك
 أنه يقال يرى زيد من دونه راءة من باب تعجب سقط عنه طلبه فقوله يا من لا يرى أي ما سقط ما لم على من
 حق وهو الشكاح وليس حق الشكاح عليه بل له فبرى كطالق لا يقع به وان فري بخلاف أنت ربه فانه
 يحتمل إسقاط حق الشكاح وغيره كالدين فصحت فيه نية أحد محملاته اه من السدي **(قوله)** الأولى
 وأما الأووال الخ لعل الأولى ما فعله الشارح إشارة إلى أن المراد من قول المصنف وتبين في البائن والحرام

أما تبين أحدهما **(قوله)** والفرق أن البنونة أو الحرام إذا كان مضافاً إليها (الخ) ما ذكره من الفرق غير كافٍ إذا احتمل إرادة غيرها إذا أضاف إليه متدفع بالنية **(قوله)** وفيه نظر لا تنظر في كون ما ذكره الشارح صريحاً أو هو في أفادته قد السكاح كانت طالق بل أصرح منه في إفادة المقصود وقوله أنباري من نكاحك أسند البراءة إلى نفسه وهو غير مقيد بالنكاح بل هي فلذلك يمكن صريحاً **(قول)** الشارح لأن الكافي التشبيه في الذات الخ **(قوله)** فكأنه قال أنت طالق طلاقاً فإنه كذا في هذه الأصابع فغير عدد هاسندي **(قوله)** لكن كلامه در البصار وشرحه بعيد أن اختلاف في الكل كذلك كلام الزبلي بعيد أن الخلاف في الكل **(قوله)** فله أن ما ذكره أولاً قول الإمام الخ **(الخ)** ما ذكره من التوفيق غير ظاهر من هذه العبارات التي نقلها **(قوله)** لكن المتن على خلافه الخ **(الخ)** الاظهر تخصيص المتن بما ليس فيه تاء الوحدة فصحته ثلث خاص بالمحتمل وكون التاء ثابته للقط أو زائدة خلاف الأصل والظاهر بحسب الاستعمال وهذا القدر لا يصير للقط محتملاً ولا شأناً أن التعليل الواحد لا يحتمل البنونة الغايضة فلا تصح نيتها وجه **(قول)** الشارح يقع رجعيان الوصف لا يسبق الخ **(الخ)** قال السندي فيه أن الوقوع إنما هو بوجود الشرط وحين وجوده يقع متصفاً بتلك الصفة لم يسبق الوصف الموصوف كما نقلناه عن الخير الرمي في آخر باب الرجعة وقال أبو الطيب السندي الظاهر أن ههنا سقط بدل عليه ما في المنع ونص عبارته ولوقال لها بعد الدخول إذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فإنه ثلاث الرجعة ولا تكون بائناً ولا ثلاثاً لأنه قد تم القول قبل زوال الطلاق ولوقال لها إذا دخلت البار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التعليل بانه يقع عليها كذا في الثانية وعطلة في بعض المعتربات بان الوصف لا يسبق الموصوف اهـ ومصدر القط على أن قوله لان الوصف الخ لا يصح أن يكون علة لاول لان فيه البنونة وقعت أولاً والحرام مترتب على الشرط الا انه لما كان القول صدر منه قبل وقوع الطلاق فكأنه لم يقع التغير الا قبل وقوع الطلاق بخلاف الصورة الثانية فإنه لم تقع البنونة جزاء بل غير الوصف قبل وقوع الطلاق اهـ ما ذكره السندي فيما يأتي **(قوله)** فاعتنم تحرير هذا المقام الخ لكن في حاشية البحر عن المنتقى عن محمد اذهي ألف مرة ينوي به طلاقاً فهي ثلاث اهـ وهذا هو الموافق للعرف فإنه لا يقصد بذلك الايقاع الكل دفعه لا التكرير

باب طلاق غير المدخول بها

(قوله) وصوابه لوقوع القذف الخ فيه أنه يلزم من وقوع الثلاث عليها وهي زوجته وقوع القذف عليها وهي زوجته ما ذوق الثلاث عليها إنما هو بالعدد ووقوع القذف فيه بقوله بازائه فتعطل البرازي صحيح على هذا اعتباراً لازماً وحينئذ يكون ضمير بعده لوقوع الثلاث **(قوله)** أن المتأمل لا يفضل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للمال ويجب العمان لعل الأصوب الاستبان في فضل والنفي في يجب العمان **(قوله)** لا يقع للمال الخ لان الكلام إذا عطف بعضه على بعض وأصل الشرط ما خرج عن كونه ايقاعاً **(قوله)** لانه خبر يقبل التدارك الخ هذا ظاهر اذا سبق منه طلاق فيما مضى ولا يجعل الكل انشاماً يأتي ان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال **(قوله)** لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال الخ لا يناسب التعليل والمناسب أن يأتي بالواقف وقول الايقاع الخ **(قوله)** في محض قبل الخ قال في رسالته في قبل ما بعد بعدم رمضان يقع في جادى الأخيرة لان الشهر الذي بعد بعدم رمضان هو رجب والذي قبله جمادى

الآخرة وفي عكس هذه الصورة وهي بعدما قبل قبله رمضان يقع في ذي الحجة لأن الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي بعده ذو الحجة وفي محض قبل يقع في شوال لأن الشهر الذي قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذي قبله شوال وفي عكسه يعني محض بعدما يقع في شعبان لأن الشهر الذي بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربع صوراء (قوله قبل قبله هو ذو الحجة الخ) حقه ذو القعدة والذي قبله شوال (قوله وتوضيح ذلك في رسالتنا الخ) قال فيها بعد بيان الأربع الصور السابقة وبقي أربع صوراء الأولى قبل ما قبل بعده الثانية عكسها أعني بعدما بعد قبله الثالثة قبل ما بعد قبله الرابعة عكسها أعني بعدما قبل بعده وحكم الأربع عكس ما مر فيها إذا التفت ما في الصورة الأولى من هذا الأربع إذا كانت ماملة يقع في شوال كانه قال قبل قبل بعده رمضان فمرضان مبتداً وأول الظروف المضاف بعضها إلى بعض خبره والجملة مضافة لشهر الواقع في السؤال وخبر بعده عائد على شهر قلبي قبل مع ما أشيف إليه وهو بعد لانه هو عين المراد من الضمير المضاف إليه بعد ضمير كان قبل الأولى قد أشيف إلى ذلك الضمير فكانه قال شهر قبله رمضان وذلك شوال وعلى هذا الوجه يكون أنظر الواقع بعدما عجز ورا وإذا كانت موصولة أو موصوفة يقع في شعبان كانه قال شهر قبل شهر قبل بعده رمضان أو شهر قبل الشهر الذي قبل بعده رمضان فقبل المضاف إلى ما صفة لشهر الواقع في السؤال وضميره المستقر فيه عائد إلى الموصول وقبل المضاف إلى بعده مقدم وضميره المستقر فيه عائد على رمضان ورمضان مبتداً مؤخر والجملة من الابتداء والخبر صلة أو موصلة لما والضمير المضاف إليه بعدما عائد على ما والمعنى على الإطلاق بشهر موصوف بكونه قبل الشهر الآخر الذي رمضان استقر قبل بذلك الشهر الآخر قلبي قبل بعدما كان لأن الشهر الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فبقيت مأموصولة أو موصوفة عبارة عن رمضان فبإضافة قبل إليها ضمير كانه قال علقه بشهر قبل رمضان وذلك هو شعبان وهكذا الكلام في الصور الثلاث الباقية ففي كل صورة منها كان الجواب فيها شوالاً أو شعبان على تقدير المقام ما يكون الجواب فيها بالعكس على تقدير موصوليتها أو موصوليتها ففي الصورة الثانية منها أعني بعدما بعد قبله رمضان على الالتقاء يقع في شعبان لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى أنها موصولة يقع في شوال لأن الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وفي الثالثة أعني قبل ما بعد قبله رمضان على الالتقاء يقع في شوال لأن المعنى قبله رمضان وذلك شوال كما مر وعلى الموصولة يقع في شعبان لأن الذي بعده قبله رمضان هو رمضان نفسه كما مر فالذي قبله هو شعبان وفي الرابعة أعني بعدما قبل بعده رمضان على الالتقاء يقع في شعبان لأن المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وعلى الموصولة يقع في شوال لأن الذي قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فالذي بعده هو شوال وهكذا نقول على تقدير هاتك موصوفة تخبرها حكمها الموصولة اه (قوله وفيه مخالفة لما قدمنا من أنه لا خلاف الخ) فعلى ما في المتن يكون ما في الدرر من حكاية الخلاف في مسألة المتن محجبا (قول السارح رلفظ الطلاق وقع الكل الخ) قال سعدى أنشدني أقول كإن أن تقول لا يجوز أن يكون من قبل قوله عليه الصلاة والسلام فنكحها باطل باطل واحتمال كونها جلالاً يحيد نفعاً إذ الطلاق لا يثبت بالشك مع أن الحذف خلاف الأصل والاتفاق بحال المسلم أن لا يجمع الثلاث في وقت ثم فائدة ما قلنا تظهر في المدخولة اه (قوله وينبغي الجزم بوقوعه الخ) لانهم يريدون بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم اه منح (قوله فقال واحد الخ) هو غير بفرقة بل إياه

﴿باب الكتابات﴾

(قوله بل ووضع لما هو اعم منه الخ) عبارة الفتح بل هي موضوعه لما هو اعم منه ومن حكمه والاعم في المادة الاستعمالية يحصل كلاً من ماصدقته الخ والقصود تنوع الكتابات الى نوعين الاول ما هو اعم من الطلاق وهو الالفاظ الثلاث والثاني ما هو اعم من حكمه وهو باقي الالفاظ فتكون الواو في قول الحنفى ومن حكمه جعق أو تأمل (قوله بل هو حكمه الخ) عبارة الفتح بل ما هو حكمه (قوله وأما ايمان المسلمين فانه جمع عين الخ) واذا أراد بيان المسلمين طلاقاً منهم أو كان العرف ذلك يقع به الثلاث كما وقع الرجعية بلفظ البين المفرد عند النية أو العرف (قوله المقيدة المقصودة) عبارة البصر المقصود (قوله فليس كذلك الخ) عبارة التهر فليس كذلك ولا الضمير في جميع حال المذاكرة (قوله لما كان الغضب يشابه الرضا الخ) لكن من عطف ما بعد الرضا عليه يعلم أن المراد به الرضا الخالي عن المذاكرة كأنه يعلم من ذكر المذاكرة بعدهما أن المراد بها الخالية عنهما وكذلك يعلم أن المراد بالغضب الغضب الجرد عنهما ويدل ذلك ما يأتي للشارح من تفسير طالة الرضا بغير الغضب والمذاكرة (قوله وعلى الثاني رداً الخ) لا يظهر احتمال الرد على الثاني بل احتمال ما نحن أخذه الفصل من القناعة أى كفى عن هذا الكلام أو من جعله كتابة عن أصح لأن من استقى بغير وجهه نعم قد يقال العرف أنه لا يامرأها بالستر إلا إذا كانت زوجة فمقدلة على ذلك كنهه بعد (قوله فيحصل على ما سبق) أى في عبارة التهر لا في عبارة العشى لكن عبارة التهر فيحصل ما سبق الخ (قوله والحاصل أنه لما عورف به الطلاق الخ) فعلى ذلك يكون التصارف انما هو في وقوع الطلاق بدون تعرض لمصغته فتبقى مغنيتها على ما كانت عليه قبل التصارف وهي النيونة حيث لم تتعارف خلافاً تأمل ومقتضى ما قرره وقوع البائن بقوله أنت خالصة التصارف ابقاء الطلاق به بدون تعارف على كونه بائناً وأنه لا يحتاج لنية (قوله وكاله عملاً بالاحتياط الخ) مقتضى الاحتياط في مسألة الاقرار لزوم درهم كامل مع نصب غيره من أن المنقول عدل زومه بنسائه مع النصب (قوله أى بل معناه الجواب فقط الخ) قال الرجس قد علمت أن أنت واحدة يحتج بها كاحصية في المنع ومنه اعتدى لاحتمال أنه أراد اعتدى ما صدر من ضمن القبايح اه سندى (قول الشارح أنا يرى من طلاقك) أى منزه عنه ومساعدو يحتج أن المراد اثنى أو وثق ابقاعه يقع به الرجعي اثنى اه سندى (قوله والأوجه عندى أن يقع بائناً الخ) فيه أن المنقول هو الاختلاف في وقوع واحدة رجعية وعندهما أصولاً وما ذكره من توجيه وقوع البائن غير ظاهر إذ خبره عن الإبقاء بالنيونة بسبب انقضاء العدد لا يقتضى وقوع البائن وانما جاءت بالنيونة من انقضاء العدد (قول الشارح وغلبت سبيل طلاقك) أى تركته وتساعدت عنه وأخلت بسبيله لنخرج ووقع (قوله) وإذا لم ينو الطلاق بشئ صم الخ) أى فلا يقع عليه شئ لكن هذا الظاهر إذا كان الحال حال رضا فقط أذ حال المذاكرة أو الغضب لا يتوقف ما هو متضمن للبرابعية النية ومنتهى اعتدى كما تقدم ولا يظهر الوقوع اثنى في الحضي واحدة غير مسوقة واحدة ينوي بها الطلاق إلا إذا كانت الحال حال مذاكرة أو غضب اثنى في حال الرضا تتوقف الأقسام كلها على النية تأمل ثم يظهر أن وجه الوقوع الانقضاء وإذا قال في العناية وبناء هذه الوجهه على الاقتضاء على حال مذاكرة الطلاق وعلى أن النية تبطل مذاكرة

الطلاق اه **(قوله)** يطاوي بالثانية والثالثة المصير الخ لا يناسد كـ هذه العبارة هنا ان موضوع المسئلة اتخذ كـ هانية المصير الاول لا غير **(قوله)** ويحمل أن هذا قول أبي حنيفة الخ يطل هذا الاحتمال جعل أبي يوسف مع الامام والظاهر ان وجه الوقوع على قولهما أن السؤال يتضمن الطلاق كانه قال كـ طمعت والجواب يتضمن ما في السؤال فكانه قال طمعت ثلاثا و يظهر من عبارة البرازية الثانية أن محل عدم الوقوع بعد السكوت اذا لم يتوالى الخاق وادفع العدد يلحق بالصيغة والآلاف الفرق بين مسئلة البرازية هذه وبين مسئلة السكوت **(قوله)** للفرق الواضح بينهما الخ كلام الصري في قياس مسئلة الخلع على عكسها في أنه يقع بها الطلاق ولا يجب المال وما أبداه الحنفى لا يصلح فرقا بينهما فيما ذكر بل انظر أن الفرق هو أن المال الملتصق لفظ الخلع وهو كناية لا تلحق ما قبلها وهذا في الخلع وفي عكسها في لفظ الطلاق وهو صريح فيلحق تأمل **(قوله)** ويدفع الصن من أصله تعبيرهم بالاسكان الخ قد يقال بوقوع آخر في قياس على ما ذكر في الثلاث فقتلوا المني وبغيره الخ لا شك في الاختلاف مع قطع النظر عن النية تأمل حتى يظهر الفرق **(قوله)** بل الاخبار عما صدر أولا الخ لا شك أن الاختلاف عما حصل أولا مصحقي بلفظ بائن بعد الجملة الاولى فقياسه حصل تخيل لا يقع أو لا تأنيبا **(قوله)** أو هي في العدة الخ في الصريح التعبير بالواو اه ثم رأيت نسخة الخط بالواو **(قوله)** بعد وجود الشرط الثاني حقه الاول **(قوله)** اذا لم يحن أن التعليق بعد إيجاب المصير الخ فيقاله تأمل اذا لم يحنه جعل التعليق بعد إيجاب المصير خبرا عن النيونة المخرقة فالصحة انما قال أبتل ثم قال ان دخلت الدار فأت بائن أو بائن رأس الشهر لا يتأني جعله اخبارا عن الاولى ولا يقال التعليق والمضاف لشي كالخبر عنه فكله عند وجود الشرط أو الوقت فخر وهو يصلح حينئذ خبرا عن الاولى لانه لو اعتبر هذا لم يأثم الوقوع فيما لو علق ثم فخر ثم وجد الشرط في العدة **(قوله)** فالوجه ما قاله ودون ما قبله نسخة الخط دون ما قاله **(قوله)** قلب وعلمه فكان لفظ أسلم يعرف عن سي الخ لاحاجة لجملة على الصريح بل الظاهر ابقاؤه على ظاهره ويكون موضوع ما في البرازية اسلام أحد الزوجين الحرين وهما في دار الحرب اذا كانا مجوسين فإنه باسلام أحدهما تبين منه غرض ثلاث حيز فادخلها غرضها لا يلحقها الطلاق لان هذه الفرقة فصيح لا طلاق كأن تقدم ما يفيد في باب الولي عندئذ كالتنظيم فيه ويظهر أن قول الفصح أو خرجا مسلمين الخ انما هو اذا كانا مجوسين والافلونيين وأسلم الزوج تنق زوجة وعمل في الفصح مسئلة ما اذا أسلم أحد المسأنتين أو صار زنيا بقوله لان المصير منهما كانه في دار الحرب بانكسبه من الرجوع **(قوله)** ثم يقتضى أن عدة الفصح لا يقع فيها طلاق الخ يجاب عن الإيراد الثاني أن المصير في كلامه اضافي أي بالنسبة للعدة الوطع فلا شاق هذا أن معتدة الفصح قد يلحقها الطلاق

باب نفويض الطلاق

(قوله) ثم علم أن اشتراط النية انما هو الخ كملاتهم متفقة على اشتراط النية وكذا النفس أو ما يقوم مقامها والاكتفاء به كـ النفس عن النية يكون مختلفا لما اتفقوا على اشتراطه فلا يقول عليه **(قوله)** ولولا ما تم تفعل ما بديل على الاعراض لكان أخصر وأقوى الخ لم يظهر وجه كون ما ذكرهما فونين عبارة المصنف بل هي مفيدة ما أفاده كلام المصنف ثم هو أظهر من عبارة المصنف ولعله المراد من قوله أعمد **(قوله)** ليصح عطف الخ فيمختار **(قوله)** لا تتقاف بالهبة فاقها عطف الخ يدفع الفرق وهو أنه

اعتد للرجوع في العبة لاحتبال قصد المعاوضة فيها وذلك لإعلاخ الرجوع في الرحم المحرم والروحة لعدم هذا قصد عادة وماذ كغيره وجوب في مسئلة لم يجز العادة على كل الطلاق في أم أن تعرضه تأمل (قول الشارح بخلاف أنت بآثر الخ) ذ كرف الفتح وجهه عدم صحة نية الثلاث في أنت طالق ووجه صحته في أنت بآثر ونحو من ألفاظ الكتابات أول الطلاق فأنظره (قول) ولان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الخ) الاوضح في الاستدلال ما ذكره الزبلي حيث قال ولان هذه الصيغة غلب استعمالها في الحال كما في كلمة الشهادة وأداما شاهد الشهادة يقال فلان يختار كذا يريدون تحقيقه فيكون كتابته تحقيقها في القلب بخلاف قولها أنا أطلق نفسي لانه لا يمكن أن يجعل حكاية عن نطقها في تلك الحالة لعدم تصوره ولان الطلاق فعل اللسان فلا يمكن أن تنطق به مع نطقها بهذا التبع بخلاف الاختيار لانه فعل القلب فلا يستعمل اجتماعهما كما في كلمة الشهادة لما كانت حكاية عن الصدق في القلب لم يستعمل اجتماعهما فجعلت اخبار اعماني خبيره له (قول) ونصع فيه نية الثلاث أي اذا قال له أطلق نفسك لا في اختاري تطليقة (قول) نعم حيث كان الاختلاف المار الخ) فيسلكه المحض هنا لانه ظاهر لقولهم بشرط التبعوذ كالتنفس أو ما يقوم مقامه فان مقتضاه أنه لا بد من هذين الامرين فدعى أنه لا حاجة الى التبعوذ كالتنفس وانه متفق عليه بخلاف لغير انهم هنا تأمل

باب الامر بالبدل

(قول) الامر هنا بمعنى الحال والبدل بمعنى التصرف الخ) نقل في العتبة عن شيخ الاسلام في توجيه صحة نية الثلاث بالامر بالبدل ان الامر بالبدل اسم عام يتناول كل شيء قال تعالى والامر يومئذ لله ارايدبه الاشياء كما لو اذا كان اسما عاما يعني بدلا صلح اسم الكل فعل فاذا نوى الطلاق صار كتابته عن قوله طلاقك بدلا والطلاق يحصل العموم والمخصوص فيكون نية الثلاث نية التعديم (قول الشارح أو يطلق) لا يظهر وقوع الثلاث به (قول) بان قالت انحقت نفسي باهلى لا أطلق أيضا الظاهر ان عدم الوقوع اذا لم تنو به الطلاق (قول) فكذلك اذا اختارت زوجها ردا لامر الذي في التبرع الهداية ردا لامر بصيغة المضارع (قول) أقول هذا مدفوع بكلامه في المؤقت الخ) ليس في عبارة التبرع ما يدل على أن الكلام في المؤقت بل هي عامة وغير موبدلة ذلك أيضا باذكره فهاهنا التعليق بقوله لان هذا قيل الخ ان معناه أن الطلاق لما كان لازما اذا وقع فيقع عليك كذلك أي أن المرأة لا تحلف رد الا بقاء من الزوج ونحو ذلك فكذلك لا تحلف رد الامر لانه تعليق بنيت حكمه لها من الملأ بلا قبول كالإيقاع (قول) وفيه نظر من وجهين الاول أن القبول هنا الخ) الظاهر عدم ورود هذا التنظير على توجيه قول الامام عافي الدراية وذلك لانه انما جعل ذكر الوقت تعليقا واختار تزوجها ولا يكون التعليق على حاله لانها تعلق طلاقها على اختيارها نفسها فاذا اختارتها في القد وجد المعلق عليه فطلق عند بخلاف ما اذا لم يذكر الوقت واختارت زوجها فانها قدرت التملك فلا تملك الطلاق بعدا ونفسها فلا تملك الرد بعده نعم رد على التوجيه أنه لو كان تعليقا لصح لها أن تطلق نفسها في المجلس بعدا واختارت زوجها فيه أولا ولعله هنا نظر الى جهة التعليق أو قال لها ذلك كما يفهمه توجيهه (قول) وأجاب في الزهر بان ما في القصة مبني على الحلاق ظاهرا وأية الخ) ما مال اليه في التبرع من جميع يوفق العادة بالتوفيق بين المتبرع والمعلق لا يتم تصريح القصة بفرض المسئلة في المعلق فعلى ظاهرا راية يخرج الامر من يد هاهنا كل من المتبرع والمعلق اه سندی وذكر

أيضاً أنه نقل في العبادية عن الذخيرة أنه يخرج في ظاهر الرواية وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف
لا يخرج قال فانفق صاحب القنينة والعبادية على أن ظاهر الرواية هو الخرج (قول) أن دخولها
لا يكون إلا بالتزويج (الح) ذكر المحشى فيما يأتي أنه قد يقال إنه سببين للتزويج بنفسه والتزويج
بلفظ الغضولي والساقى غير الأول بدليل أنه لا يحتج في حلقه لا بتزويج اه وقد يدفع بأن المطلق ينصرف
لقالب المجهود تأمل

(فصل في المشيئة)

(قول) لكن قوله أو لا تأبى على قولهما أو وقوع واحدة رجعية (الح) انظر ما يأتي عند قوله قال لها طلق
نفسك ثلاثاً وطلقت واحدة (قول) فالصواب إسقاط قوله أن أجازها (الح) ذكر الزيلعي أنه روى عن
أبي حنيفة أنه لا يقع شيء بقوله لا تأبى بنت نفسى لأنها أتت بغير ما فوض إليها إذا فوض الطلاق والابنة تخالفه
حقيقة وحكما فكان إعراضاً لها حتى يطل خيارها به كما يطل بقوله اختبرت نفسى لاشتغالها بما لا ينضمها
اه ولعل الأحسن حل كلام الشارح على هذا الرواية فإنه أولى من نسبته إلى الاشتباه لأن الأصوب
حينئذ إبدال رجعية ببيانته (قول) فإنه لا يقتصر على المجلس نهر في الجميع (الح) الأصوب حذف
قوله نهر فإنه لا وجود لهذه العبارة فيه وإن كان صدرها فيه والعبارة بنماها في الصبر اه ثم رأيت
نسخة لمحمد لم يذكر فيها لفظ نهر (قول) وعليه فلا فرق بين التملك والتوكيل في ذلك فلتأمل قد
يقال إن التوكيل بالطلاق فيه شبهان شبه الولاية وشبه التعليق فخطراً لا لا اشتراط عقل الوكيل فالوكل
محمولاً وصحباً لا ينقل وتلفظ بصيغة الطلاق لا يقع وإذا سكر بعدد مطلق يقع نظراً الثاني (قول) لأن
ثبوت الوكالة بالطلاق يشاء على ما فوض إليها (الح) مجرماً كما ذكره لا يكتفي بالثبات الحكم المذكور وقد يعلم
وجبه اشتراط كون مشيئتها في المجلس إذ يجزى جعلها شرطاً لولا أنه لا يقتضى اشتراط تحققها فيه وأيضاً
اقتصارها على المجلس لا يستلزم اشتراط تطلق الوكيل فيه (قول) فلم تخلُ التنتين لما جاز التفويض
لعله التفرق (قول) وكذا الوقال أمره بذلك بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثاً (الح) هذا مخالف لما
قدمه أول الفصل عن التبريد لانه فيما إذا وقعت ثلاثاً وقد قال لها طلق نفسك مرة واحدة والواحدة والتنتين
أوقع عدم التنية حيث قال فيما تقدم إن وقوع الواحدة جارية على قولهما أما عند الإمام فلهما إذا خلقت
ثلاثاً بنوى واحدة فإنه لا يقع شيء اه والظاهر عدم الفرق بين قوله أمره بذلك المذكور هنا وقوله
طلق نفسك المذكور سابقاً والعله المذكور متطرفة فيما تقدم أيضاً وما نقله المحشى عن الكافي قبل
هذاوافق ما في التبريد لانه (قول) فكان مخالفاً للأصل (الح) كون المخالفة في الأصل غير مسلم بل
هي في الوصف فإن كون اللفظ متوقفاً على التنية ولا يتوقف وصفه لا لأصل فالفرق المذكور غير تام
(قول) قيد بقوله شئت مقتصر عليه لأنه الوقت (الح) عبارة في قيد بقوله فقال شئت مقتصر
عليه لأنه الوقت شئت طلاقاً فقال شئت ناو بالطلاق وقع لكونه شأناً طلاقاً لفظاً بخلاف ما إذا لم
تذكر الطلاق لأن المشيئة ليس فيها ذكر الطلاق ولا عبرة بالنية باللفظ صالح لا يقع ويستفاد منه (الح)
(قول) لكن الأمر ما يريد هنا فلا يخرج (الح) كونها صادر بدهل متلف للمؤمن أنه لم يملكها
في الحال شأناً بل أضافه إلى وقت مشيئتها اه سندی (قول) وهذا عنده أما عند هاهنا فتأمل (الح)
لهما أن هذا فتوى بعض الطلاق إليها على أي وصف شاعت وإنما يكون كذلك إذا تعلق أصل الطلاق بعيشتها

ولا يمكن ذلك إلا بتعلق أصله لاستحالة بدون وصف من أوصافه ولاه ولم يتعلق أصله بالتأخير في قبيل
الدخول بها لانه أن كيف لا يتصاف ولا يتصور ذلك إلا بعد وجود أصله اه زيلي **(قوله)** وتكتب
في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التفو بضم الخ فيما قاله تفسر وذلك أن كلام من الامر
بالدخول التفو بضم الاختيار يتوقف على نية الطلاق وتصح نية الثلاث في الأول والثاني وفيما نحن فيه
لا حاشية لها أصلا وإن اشترط موافقة ما أوقفه من بائ أو ثلاث لنته اذا وجدت منه نية فما هنا به أوسع
مما تقدم وإن كان مراده بعمامة التفو بضم التفو بضم المذ كورة المخذلة لتفو بضم العدد فهو غير
محتاج إليها أيضا كالتفو بضم بكف **(قول الشرح)** وقع ما شاءه مع نيته أي البائنة أو الثلاث
(قوله) ويجب أن تعتبر شئتها الخ يراد على موجب التحصيل لانه أقامها مقام نفسه وهو يقدر
أن يجعله بائنا أو ثلاثا بعد ما وقع وجميعا فكذا من قام مقامه اه زيلي **(قوله)** أما المختلى بها
فتزويها العدة كما علمت فطلق رجعة الخ الذي تقدم في باب المهر أن طلاق المختلى بها بائن وإن كان زنها
العدو ووقع طلاق آخر في عدتها فقول لم يوطئ فعد في كون الطلاق رجعا وهو احتراز عن المختلى بها وغير
الدخول بها فان طلاقها بائن ثم بطلان الامر من يدغير المدخولة تطاهر ومن يد المختلى بها لا يظهر في
مشتبه الثلاث فلها ذلك في العدة كما يظهر **(قوله)** واستظهر صاحب الصريح شرحه على المنار لانه
لا اشتراك الخ فيه أن العاقل أنه انما يعمل بالصريح مع دون الظاهر إذا تعارضوا فالوجه ما صرح به من
اشتراط نية الزوج على الصريح من عباراتهم

باب التعلق

(قوله) ولهذا البحث بتعلق الطلاق الخ في الخاتبة رجل قال لامرأته أنت طالق فانت
طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء فان غنى طلاقا بذلك القول دين اه ومقتضاه أن
ملا ذكره الحنفى حكم الدابة أن نوى كاذره **(قوله)** ووجهه كافي الخاتبة أن الحيف والمرض وإن كان
بمسد الخ فيه نظر فإن الأحكام كلها متعلقة بالجملة متعلقة بكل جزء فيضال الحيف يمنع صحة الصلاة
وهذا الجز منه كذلك وعبارة الوالوجة أظهر حيث قال الحيف والمرض وإن كان يعتد الآن بالشارع
لمعلق بهذه الجملة كما جعل حالة الحيف وحالة المرض واحدا اه **(قوله)** وهذا يرجع إلى قولها إمكان
الشرط انعقادا بين خلافا لابي يوسف الخ قاله بتعليقه بالمستحيل يقع مضرا عنده ولم بشر له هنا لانه
غير معمول به اه سدى لكن الظاهر عدم الخنث في مثال الشارح على قوله أيضا لأن شرطه الدخول
في سماء الحيا ولم يوجد ثم يظهر الخنث عنده في الشرط المنقوصة وظهور الخنث من شرط البر
(قوله) فيلقو الشرط ويبقى قوله أنت طالق الخ في القاء الشرط وإيقاظ قوله أنت طالق تأمل بل مقتضى
النفز أن يلغى هذا التعلق لاضافة الطلاق لحالة منافقة فهو كالوعقه بالموت **(قوله)** وأوقع الطلاق في
آخر زمن حياته أو حياتها الخ حيث كان التعلق صحيحا ومكنا انما يتحقق في آخر زمن حياته
لا في آخر زمن حياته لا مكان البر بمسعود فلا يصدق عدم الزوج إلا بعونها **(قوله)** لكنه لماعطفه
بالمستقبل صلح الجميع الخ يظهر أن اللام فيه زائدة **(قوله)** نحو أن كنت تحيى فان قالت لم أرد
الزوج به بعدك وقع الطلاق الخ تقدم أنه لو قال لها إن لم شأى فانت طالق فقلت لا أنت لا تطلق
لان عدم المشيئة لا يصدق بقولها إلا شأى لانها إن شأى من بعد وانما يتحقق بالموت اه وبحر والظاهر

أن ما نحن فيه كذلك وبالجملة فجميع ما قيل في جواب هذا الحادثة لا يتخلو عن مناقشة والظاهر أن
التعليق صحيح وتطلق في آخره من حياتها وهي على عصمتها **(قوله)** والضابط فيه أن ما صرح بتعليقه
بالشرط يقتصر على الخ **وقال** أن كل تصرف جعل سبيل الحكم شرعا أو وجد من غير ولاية شرعية لم يثبت
حكمه ووقف فإن كان مما يصح تعليقه جعل معاقبا أو الاحتيا أن يجعله سببا لعل بأن تحركه فليصح
لا يتعلق بفعل سبيل الحال فإذا زالت المانع ظهر أثره من وقت وجوده وإذما ملك الز والود والطلاق يطلق
بفعل الموجد من الفضولية معاقبا إلا جازة فقد نهى بثبت الحال لا مستند فلا يثبت حكمه إلا من وقت
الاجازة **(قوله)** قال كل امرأة تزوجها فهي طالق إن كلف فلانا فكل من تزوج لا يقع الطلاق عليها
الخ وجهه أنه باعتبار إرض الشرط لا تطلق حتى يتحقق وهي في ملكه فإذا كلفه أو لا لم يوجد الشرط وهي
في ملكه وإن كلفه ثم تزوج ثم كلف يتحقق الشرط في الملك فطلق المترجعة بعد الكلام الأول وفي البصر
عن المحيط لوقال كل امرأة تزوجها فهي طالق إن كلف فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وأمر بعده
طلقت أثر تزوج قبل الكلام ولوقدم الشرط طلقت التي تزوجها بعد الكلام وكذا لو وسطه اه وفيه
عنه أيضا لوقال إن فعلت كذا فعل امرأة تزوجها طالق فتزوج ثم فعل لا تطلق لأن المعلق بالفعل
طلاق المترجعة بعده ولم يوجد وإذا رأى تقديم النكاح على الفعل صحته فنته لانه يرى ما يحتمله فصار كأنه
قال كل امرأة تزوجها طالق إن فعلت اه وفي حاشيته عن الفسخ إن اعتراض الشرط على الشرط كقوله
إن تزوجت فأنت طالق إن دخلت الدار لا تطلق حتى ينفق مضمون الشرطين **(قوله)** المهم الآن يكون
مراد الحاشية ما إذا قال إن تزوجت فأنت طالق أم لا بل لا بد من أن يظهر أن هذا قد
خلاف كما يستفاد من قول الحاشية الصحيح أنه يصح والظاهر أن مراد الحاشية بالامر بعد التعليق
تزوجها المطلق عن الامر وأنه إذا لم يكن بالامر لا ينفذ عليه فكأنه لم يوجد وعبارته الحاشية بالمرء
وكذا لوقال لو أنه بعد أن تزوجت فأنت طالق فزوجه امرأة بامر فلو أن الصنع هذه العين وقال
الشيخ الإمام محمد بن الفضل تصح وتطلق وهو الصحيح لأن التزوج لا يتم إلا بالتزوج اه فتأمل **(قوله)**
ما استنبطه بعض فضلاء الدرس أن التزوج يعقب التزوج الخ ثم الامر كذلك بحسب الوضع المقري
لكن راد في الاستعمال بالتزوج النكاح لا أثر للتزوج ثم إن ما قاله بعض فضلاء الدرس موضع نظر لأن
الملك مقارن للتزوج لا سابق عليه لانه يوجد عقب الإيجاب والقبول للذين هما معنى التزوج كل من
الملك والتزوج بدون سبق لأحدهما على الآخر لهما أثر وسيد كر المضي عند قول المصنف وبأن
طالق عبثة الله تعالى إن قول الفسخ في معنى الشرط أشار إلى أنه لا يصير شرطا محضا حتى يقع الطلاق
بعده بل يقع معه وتظهر التمرة فيما لو قال لا جنسية أنت طالق في نكاحه فتزوجها لا تطلق كما لو قال مع
نكاحك بخلاف ما لو قال إن تزوجت اه **(قوله)** فلو عاينا اتبع رأي القاضي الخ المراد به غير التمهيد
بدليل المقابلة فتشمل العالم والجاهل كما يأتي في القضاء **(قوله)** أما أن أتى به فهو على الاختلاف
الخ هكذا نقل هذه العبارة المحكي في القضاء ولم يظهر كون الافتاء على الخلاف السابق في القضاء
بالنسبة لمن له رأي واجتهاد ولتراجع عبارة الوالدية والتعطيل المذكور بقوله لأن قول القاضي الخ
لاوافق ما قبله ثم بعد ذلك راجعت الوالدية وتظهر منها أن ما نقله عنها صاحب البصر فيه اختصاص بمحل
وذكرت نصها فيما يأتي من القضاء عند قوله ونفذ القضاء بشهادته أو وظاهر أو باطن فان موضوع
ما فيها ما إذا كان القضية به جاهلا لكن استغنى فأتى به مفت حوا علم من القاضي فهذه المسئلة على

الاختلاف لان القسري في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار عين تأمل المسئلة وثمة على الاختلاف
فكذا هذا (**قوله** فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد بن (الخ) مجرد ثبوت هذه الرواية عن محمد لا يمكن لبناء
الحكم عليها لما ذكر من أنه ليس للفتى الاقضية بأرواية الضعيفة (**قوله** ويمكن أن يكون مراده ما قدمه
في فصل المشبهة (الخ) لا يصح أن يكون هذا مراده فانه ليس فيه اضافة للكل بل هو مسئلة أخرى وكتب
السندى كما رأى في قوله أو الاضافة اليه اه أي فله يؤخذ من جهة الاضافة عدم البطالان بتخيير
الثلاث تأمل (**قوله** لانه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية (الخ) قديم قال انه وان زال بتخيير ما دون
الثلاث بعض طلقات هذا الملك الآن الزوج لما هدم هذا البعض صار كأنه لم يوجد فعدوها الاول
تعود بطلان النكاح الاول فلا حاجة حينئذ لدعوى التفسير المذكور في الفتح (**قوله** لان الزوج
الثاني هدم الواحد الباقية (الخ) لعل حقه الثنتين المخرتين (**قوله** مشتق اشتقاقا كبيرا (الخ) الاشتقاق
انا اعتبره الموافقة في الحروف الامول مع الترتيب كضرب بوضرب سى اشتقاقا أصغر أو دون
الترتيب نحو جند وجندب فصغر أو المناسبة في الحروف والمعنى نحو ثوب وثوب فأكبر وتعتبر في الاصغر
موافقته في المعنى وفي الآخرين مناسبة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تفسير بتأخير ك أو حرف بزيادة
أو نقصان كذا ذكره ط في أول الكتاب يقال ثلث الائمة كسر حرفه وثله اذا لمة وعاءه وطرده وقله
وثله وجنده اذا مده والحد الجندب اه وفي المراح والاشتقاق ثلاثة أنواع صغير وهو أن يكون بينهما
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون
الترتيب نحو جند وجندب وأكبر وهو أن يكون التناسب بينهما في المخرج نحو ثوب من الثوب بادل العين
من الائمة اه فتأمل (**قوله** فاضافة اللفاظ الى الشرط اضافة للمسمى الى الاسم (الخ) أي اللفاظ
التي سميت شرطاً لكن ما يعلى من كتابهم هو اطلاق الشرط على الفعل الذي يتعلق به الجزاء لا على أداة
التعليق ولذا قال في القدر والشرط ما يتعلق به الجزاء والأجزاء تتعلق بالافعال اه (**قوله** فان جاء صاحبها
والاستمتع بها) فاستمتع جواب الشرط المدغم بلا النافية وتؤول الآية بأن الوصية نائب فاعل كتب (**قوله**
فقد أفاض ما في النهر (الخ) الآية فات على الشارح أن ينسبه على منع دعوى أنها لم تسمع الامنصوبة فان
المستفاد من قول النهر بان هذا بعد تسليمه (الخ) أنه يمنع دعوى أنها لم تسمع الامنصوبة وانما يقول به على
طريق المجازاة لخصم (**قوله** فيه أن البين ينهى التعليق) يحمل البين على الاقسام وحل التعليق
على جملتي الشرط والجزاء فصاح هذه العبارة تأمل (**قوله** ولفظ أي أتتايهم بعموم الصفة (الخ) عموم
الصفة بل بسند الفعل الى عام وخصوصها بسند ما الى خاص والذي في البصر أنه استشكل الفرق في التبيين
وفتح القدير بل يبيح عنه وأنه ظهر له أنه لا إشكال من حيث الحكم وأنه منقول في الخلاصة والاول والحد ثم
ذكر الفرق المذكور في المحسني (**قوله** أما لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بين) كذا ذكره طعن
الحلي ومقتضى ما قدمه من الفتح من أن قولهم المعلق طلقات هذا الملك مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية
فالانزال بعضها صار المعلق ثلاثاً مطلقاً اه أنه بعد دعواها يقع الثلاث لا ما بين وكذا مقتضى ما ذكرناه
هناك فنقدر نعم ما ذكره الحلي ووافق ما قاله محمد من أن الزوج الثاني انما يهدم الثلاث (**قوله** فعلى
رواية الجامع وهو الاصح يحتاج الى الحكم (الخ) ما ذكره موافق لما في البصر والبرازة الآن الظاهر عدم
الاحتياج الى الحكم تأييداً للفتوى على رواية الجامع ويحتاج اليه على رواية البسوط عكس ما في البرازة
(**قوله** واعترض في النهر بان مقتضى مدبره (الخ) قد دفع بأنه لا تردد والعلق وجد كل من خروج المعلق

عن الاهلية وزوال الماث و بطلان التعليق الاول وعنى المدرين وآهيات الاول والثاني ولا مانع من ذلك
(قوله) لان المقصود هنالك الانحلال بمرأته الخ الحسن في الجواب ما ذكره ط وما ذكره ح لا يدفع التكرار قوله
 حيث قال اولاً بانحلالها وجود الشرط مرة بعد مرة لانحلاله ابعاد وجوده **(قوله)** وهذا اولى من اننعيل الخ
 لما كان المقصود هنا وقوع الطلاق وكان الاصل عدمه صح التعليق بأنه منسك الاصل وهو عدم الطلاق
 لاعدم الشرط كما قاله المحنى **(قوله)** بكسر الهمزة الخ ما سلمه المحنى في اعراب هذا الجملة خلاف
 الظاهر **(قوله)** لكن قيل ان علة عدم العتق اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد الخ يبعد أن العلة
 ما ذكره تعليلاً لعدم القبول بانها شهادة في معنى اه فالظاهر أن المسئلة خلافية **(قوله)** وهذا مشكل
 الخ يدفع هذا الاشكال بأن التعليق في كلام الرابى مستعمل في بيان طلاق السنة فم بعض التعليق
 نظير ما قدمه فيما لو علقه بجي رأس الشهر وهو من ذوات الاشهر الى آخر ما قدمه وبذلك أيضاً تعليق
 الرابى وهذا الاختلاف ما نقله عن الكافي فله في التعليق المحض **(قوله)** لانه المدة بعضها بالصدق
 التخصيص منه بالعذاب الخ يقال أيضاً انهم الشدة بعضها فليخص منه بالضرب ونسبه فلم
 يثبت بكذبها أنها سرت به فالفرق بين المستثنين مشكل كما قال فاضلان **(قوله)** وبه يدفع اشكال
 شمس الاعم واشكال فاضلان الاظهر في دفع الاشكال أن يقال هذه المسئلة فها لم يفتان الاول
 أن المدار على الاخبار وجودها وعدمها لا نظر للثبوت بالكذب وعدمه والى ثانية أن المدار على ما
 الادا تفي بالكذب فلا يعمل بالاخبار حينئذ والظاهر اعتماد الاول لموافقة الكافي الحاكم الجامع
 لكتب ظاهر الرواية **(قوله)** في وقت عدتها المعروف لزوجها وضرتها الخ لعلة في عدتها والظاهر أن المدار
 على معرفة الزوج خاصة ولا يشترط معرفة الزوجة الضرورة **(قوله)** ونظير ما يضاف الى كان المعلق بالحض عتفا
 الخ بانه أن الاستدانة ما في الحكم القائم لافي الثلاثي **(قوله)** وفي أنها لا تختص بهذا الحصة الخ
 عدم الاحتساب من العدة لا يظهر كونه غرة ثلثين بل الحكم كذلك لوقيل بالاستدانة تأمل **(قوله)** وأجاب
 في التبر بأن الظاهر أنه محمول الخ الاظهر في الجواب أن يقال ان معنى قوله في الثلاث ما اذا كان المعلق
 ثلاثاً والمسئلة محالها **(قوله)** السارح ونصدق في حقها أي في الاستمرار لكن قوله دون ضررتها
 محله انما يصدق في زوال الدم كما يستفاد من السندى ثم ان ما ذكره هنا من قوله ونصدق الخ لا يفي
 عنه فوله الماروما لا يعمل منها الخ اذ موضوع السابق اختلافهما في الحيض بدون أن يوجد منه ما يدل
 على تصديقها وهنا انما اختلفا في الاستمرار **(قوله)** وذلك بأن تجرب وهي متلبسة بالحيض أو بعد الطهر
 منه الخ يقول قولها وهي متلبسة بالحيض ينافي ما ذكره عن الفتح من عدم قبوله قبل الطهر وهو الحيض
 والظاهر أن ما قاله في البيان ليس مراداً بالجوهر بل مراداً بالاختراع في قول قولها بعد الطهر وجعلتها
 وان قال ان حبس حصة فانت طالق فقالا حضرت يقول قولها ما لم ترجع حصة أخرى لان شرط الطلاق
 وجود الطهر فيقبل قولها ما في الطهر حتى لو قالت حضرت وطهرت ثم آذن أنا حاض وأطهرت بنهاى
 السابقة لا يقبل اه والظاهر عدم مخالفتها لما في الفتح كما هو ظاهر بالتأمل **(قوله)** وان سلم أي
 عدم الإيهام **(قوله)** انما كانت لأقل من ذلك احتمال حدوثه الخ وكذا التام السنتين انما يحتج به
 حدث قبل التعليق لفظه لطيفة **(قوله)** أولان كراداة الشرط بقدر عطف كان كان ان ليست فانت
 طالق لا تطلق ما لم تنس الخ قال في الصرامة قوة تصالي ولا تنفعكم نصي ان أردت أن يصح لكم ان كان
 الله يريد ان ينفو بكم فالله ان كان الله يريد ان ينفو بكم فلا تنفعكم نصي ان أردت أن يصح لكم وجه المسئلة

أه لا يمكن أن يجعل الشرطان واحد التزول الجزاء لعدم العطف ولا الشرط الثاني مع ما بعده وهو الجزاء لعدم
 الضمان رابطته بنية التقديم والتأخر أخف من اضمار الحرف لأنه تصحى المنطوق من غير تأنيده في آخر
 فكان قوله أن أكلت مقدما من تأخر لانه في جزاء الجواب المتأخر والتقدير أن يست أكلت فانت
 طابق الخاء وقد أتت العلامة ابن هشام في رسالة هذه المسئلة بما عارض الشرط على الشرط ونقلها
 عنه السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر الصورية وتوكل على ذلك العلامة الاسنوي في كتابه الكوكب البدرى
 وقد جمع ذلك كله الشيخ حسن الجبيري في رسالة سماها ما أخذنا بسبب في اعتراض الشرط على الشرط
(قول) وهذا إذا لم يكن الشرط الثاني مترتباً على الأول فإن المقدمى هذا التقيد نقله المحمدي عن الفراء
 وهكذا يرى عن أبي يوسف والأصح ما ذكره محمد بن إدريس في كتابه من إجماعهم على أن الشرط الثاني
 في الفتح ولهذه كراهة في غيره **(قول)** احتراز عن الشرط الأول فاعلم على التفصيل الخ فيه أن المراد الثاني
 ما وجد تأنيهاً وبإلزاماً لا وجوداً ولو ما تقدم من اشتراط وجود الأول في الملك في بعض المسائل ليس فيه
 تعليل الإطلاق بشيئين بل أحد الشرطين شرط للأمر الثاني شرط للثالث فلم يوجد تعليل جواز
 بشرط بل هما تعليلان مختلفان فلم يدخل ذلك في كلام المصنف والشارح كما يفيد هذا عبارة الجهر
 السابقة **(قول)** لأن التزوج عليها أن يدخل عليها من يشازعها في الفراش الخ قال الرجعي يشك على
 هذا التعديل أن عدم لزوم القسم لا يمنع فلا يخفى لو تزوج عليها في السفر طاعت الجديده ولا قسم فيه
 والأولى أن يقال معنى نكاحه عليها أن يدخل عليها المرأة بعد النكاح مع بقائه نكاح الأول والى ما قد
 انقطع نكاحها بالكلية أذكرى أم لا نطلق بكل امرأة أه **(قول)** لا في الأصح الخ قال البيهقي بطلان
 الاستثناء في الأمر قول محمد بن عمرو رواية الأصول وفي الظاهر يصح ونقل ذلك عن الأسيدي أه **(قول)**
 وأقل لم يجعل له كيد الخ يقال ما هنا محمول على ما إذا لم يقصد كيداً وما سقى فيها إذا قصد حق أو
 قصد هنا لم يقصد في السابق ينعكس الحكم **(قول)** وصوابه أن عنى الرجعي يقع الخ وجهه ظاهر
 لأنه لو انصرف على الرجعي كان فاصلاً لغيره فكذلك الوفاء هنا فان قوله أنت طاق بقعه الرجعي فكأن
 ذكر الرجعي لأفائدة فيه فكان فاصلاً لغيره فكذلك الوفاء رجعياً أو باتساع بنية الرجعي ولو انصرف على البائن
 كان مفيداً فصم الاستثناء لعدم الفاصل فكذلك الوفاء رجعياً أو باتساع بنية الرجعي **(قول)** أشابه إلى
 قسم رابع وهو ما إذا كتبها ما لم يزوجها أو أزال الاستثناء الخ صادق بما إذا تلفظ بالطلاق
 وكتب الاستثناء أو كتبها ثم أزال الاستثناء وعلى هذا يكون أشابه إلى قسمين الأول لما كان المتبادر
 منه الأول يكون أفادته الثاني بطريق الإشارة **(قول)** ثم صرحوا في الإيمان بأنه لو حلف الخ أي فقد
 نفوا المؤاخضة بطلن الصدق فربما سقى الانعقاد بطلن صدق خبر المستثنى لكن بين المستثنى من بعد
 تأمل **(قول)** لكن في التارخائية عن المقتط إذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء الخ بتقيد
 الكلام الأول بما إذا سمعت المرأة وغيرها حتى تصور منازعتها ومنازعتها غير ما للشارع في ذلك بل يسمعه
 أحد الزوجين في التارخائية فلن موضوعه ما إذا سمعت فأنها يلزمها منازعتها ولا يلزم لها تمكينه وإن كان
 القول قوله وهي نظير من سمعت من الزوج طلاقها وأنكره فبصرى في مستثنى ما قبل فيها **(قول)** قلت
 الفساد أن كان في الغريقين لكن أكثر الخ أقروا قلة الرمي القتال والرجعي حيث استخلف الزوج
 يلزم الحبل بظاهر الرواية حتى على فرض ظهور وجهه مقابله **(قول)** المصنف قال أنت طالق ثلاثاً لا
 إن شاء الخ هكذا في الفتح والبصر والنفى في الحائضين التعليل ونقله في نور العين في أحكام

الاستثناء أن الجميع عدم الوقوع ونفسه قال لعبد أنت حرو حراً شاء الله أو قال لأمرأته أنت طالق ثلاثاً
 وثلاثاً إن شاء الله قال مشايخنا ومشايخ طبع المكر وتأكيدهما أوداه اللفظ الأول فلا يتغير به حكم الأول
 وقال مشايخ حرم قنند لا تتعد هذه اليمين لأن اللفظ الثاني لا يفيد إلا ما أفاده الأول فيلغو ويصير فاصلاً
 بين اللفظ الأول وبين الاستثناء فينبغي أن لا يصح اليمين والاستثناء في قول الامام بوقوع الطلاق والله انا
 والجميع قول مشايخنا لأن تصحيح الكلام واجباً أمكن وأمكن تصحيحه بجعل الثاني تأكيده الأول
 ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلاً ألا ترى أنه لو قال لأمرأته أنت طالق بإفلاحة أن دخلت الدار صم
 اليمين ولا يصير النسيان فاصلاً انتهى **(قول)** وأما وجنيفة فقبل مع أبي يوسف الخ) فيه تأمل وإن
 أبا حنيفة لا يقول إلا بان الاستثناء لا بطل واختلف الخبر على قوله أيضاً فقبل لا يشترط ذكر الزمان
 وقبل يشترطه ولا يلزم من موافقته لأبي يوسف في مسألة التنازع أن يقول كقوله أو تعليق إذ لم
 يوجد عنه إلا أنه يقول إنه لا بطل **(قول)** هذا الضمير لأمر رجعه في كلامه الخ) بله مرجع
 وهو خلاف على الاحتمال الأول أو ما يفهم من الكلام على الاحتمال الثاني مع أن أبا يوسف وإن قال
 بالتعلق يقول إن فيه ابطلاً أيضاً بدليل ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لا اتصال الخ **(قول)** كن
 شاء الله فانت طالق) وكذا لو أخر الجزاء بدون فاء **(قول)** أو يكتسبها أو يجموعها الخ) المناسبات
 قوله وينتهي ما قبل قوله وجموعها كما أن المناسبات أيضاً كزوجيت ما كتبه بعد قوله أو بالعكس لتم
 المساواة **(قول)** تلخ أنين ومائتين وأربعين) أو صلها الرجعي إلى مائة ألف ومائتين وأربعين
 ألفاً وأربع مائة ونقل عبارته السندی **(قول)** وبإبطال البعض كانت طلاق ثنتين وثنتين إلا أن لا الخ
 عبارة العز زادت في الخانة خامساً فقال والخامس ما يؤدي إلى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض
 اه) وقال في حاشيته كان عليه أن يقول بعض المستثنى منه وليس مانعه عبارة بل عبارة ما أكد
 والخامس إبطال البعض كما قال الخ) اه) وهذا بين أن عبارة بطلان الاستثناء ما يلزم على حصته من
 إبطال أحدي الثنتين بالكلية ويظهر أنه لا حاجة زيادة ما في الخاتمة فإن البطلان للزيادة على المستثنى
 منه أو أن أخرج الثنتين من الثلاث لغو كما قال المحقق **(قول)** وإذا تعقب جلا فلو قيل لا خير منها
 قال في البصر عن المحيط قال أنت طالق ثنتين وثنتين لأن ثنتين أن توى الاستثناء من إحدى الثنتين لم يصح
 لأنه استثناء الكل من الكل وإن توى واحداً من الأولى وواحدة من الأخرى يصح وإن لم يكن له نية يصح
 الاستثناء ويقع ثنتان خلافاً لأنه لا يمكن تصحيح الاستثناء بأن يصرف إلى كلا العددين فصير مستثناً
 من كل جملة واحدة فيصرف إليهما تصحيحاً لكلامه اه) فانظر مع ما أفاده كلام الفتح **(قول)** ونحو أن
 طلاق الأزنيب وعمره وهذا وليس له رابعة الخ) الظاهر أن هذا الاستثناء من الاستثناء بالمساوي سواء
 كان له رابعة أو لا حيث كان المطالب للثنتين **(قول)** وأبغض أعني الثلاث الخ) الذي تقدم أن أنت
 طالق لا يحتمل الجنس فكذا تصح نية الثلاث منه فكيف يصح الاستثناء منه **(قول)** ثم ذكر أن كلاً
 وجوابه وذكر عبارته بضمها في البصر الخ) حيث قال لقائل أن يقول لجعل الثاني تكراراً لثبوت
 الجزاء على قول الامام وبصير الثاني فاصلاً كما في أنت حرو حراً شاء الله ويحجب بأن جعل الثاني
 تكراراً بمعنى لا تفعل إلا أن الثاني عطف على الأول ولا يعطف الشيء على نفسه والمعبرة في الباب لفظه فإذا
 اتنى التكرار لفظاً كان الثاني حشواً فاصلاً ولا يعلق فيه الثاني غير معطوف على الأول فأمكن جعل
 الثاني تكراراً فكانوا واحداً معنى فلا يفصل وتظهر حرو حراً شاء الله تعالى اه) **(قول)** ومع ذلك فقد ترك ما إذا

وسطه الخ) لا يظهر أنه ترك ما إذا وسطه على ماق بعض التسع فله صادق بالتوسط (قوله فهذا على تزوج واحد الخ) والظاهر أنها تطلق أيضا لكل واحد من الزوجين كقبي بعدها (قوله الشارح ان غيبته عن أربعة أشهر فأمره بملك ثم طلقه الخ) ذكر الرجعي أن غيبته عنها بعد الفقرة لا تنحل بها الجين لان المراد أن يغيب عنها مع قيام الزوجية فلهما لو حلقه والى لعلنه بكل داغر يدخل البلد فانه يتعدى حال قيام ولا يتهوهنا المراد أن لا يحبسها بالفرقة وانما تكون المحاسن مع قيام الزوجية فراجعها وتأمل اه نقله السندی (قوله على أن يحبسها حتى تنزل لان شهرها رده الخ) أي فلا يكفي انزالها عقمانه ونقل القتال أنه ان سبق ماء الرجل ماءها لا يقع وعلى ضده يقع (قوله ثم رجع لا حنث الخ) حقه حذف لا النافعة كما هو عبارة ط (قوله وذكر في الخاتمة يخرج بعد الحنث الخ) الظاهر أن ماق الخاتمة مبني على أن الذهاب كالانباتين يتوقف تحققه على الوصول حتى يتأق اثبات الحلف (قوله الشارح حلفان لم يكن اليوم في العالم أو في هذه الدنيا فكذلك يحبس الخ) الظاهر أنه يحنث في عينه عرفنا الآن بتحقيق شرطه والامتنان مبني على العرف (قوله لا يحنث بلا خلاف الخ) لا يظهر فرق بين السكبي وغيره في هذا التفصيل (قوله وأما مسألة القنبة فالظاهر أنها مبنيّة على خلاف المختار الخ) لا يظهر فانه اذا قبل بعدم الحنث فيها اذا كان المنع غير حسي يلزم أن يقال به أيضا في الحسي بالاولى كالاخفى والظاهر أنه اذا قبل بالحنث في المرض توسط لعدم توسط العبد في هذا الشرط العدمي فقد يتحقق بدون وجود ما يقطع نسبة عدم الفعل عنه ويحس السلطان توسط العبد في تحقق هذا الشرط فقطع نسبة عدم الفعل عن الحالف فكأنه لم يوجد وعلى هذا يكون القديم مثل الحسب للمرض تأمل (قوله ويكون ماق القنبة والبراز في شئنا على اجرائه في العدمي أيضا) فيه أن ماق القنبة فيه شرط الحنث عديم وقد فرق بين المنع الحسي وهو المرض وغيره وهو الحسب وما في البراز في شرط الحنث فيه عديم أيضا وذكر الاختلاف في الحنث ولم يترضاهما اذا كان شرطه وجوديا وأنه هل يجري فيه التفصيل بين الحسي وغيره ولا

(باب طلاق المريض)

(قوله لا يكون نازا) حقه حذف لا (قوله قلب فائدة أنه قد يطلو سنة فأكثر الخ) هذا الجواب غير تام فانه يطلو المرض سنة متلا مع اتصال الموت لا يخرج به عن كونه مرض موت بل الأحسن في الجواب أنه ليس المدعى على مجرد الاتصال فان من به صد اعشلا ومات به لا يقال أنه يكون به فارا وان اتصل به الموت فلا بد من بيان المرض الذي يكون به فراجع اتصاله بالموت وما يأتي من أن ما طال سنة فأكثر لا يسمى مرض موت خاص بالمقعد ونحوه بشرط أن لا يقعد في الفراش فقصه ما ذكر يسمى مرض الموت وان طال (قوله أما المرأة فان لم يكن الصعود إلى السطح الخ) وفق الرجعي بين القولين في هذا المسألة فقال ان كانت تستغنى عن الصعود إلى السطح الا اذا كان كالشام والروم فهي موصفة وان هجرت عن الصعود اليه وان كانت تستغنى عنه ولا سب في الصيف كالحر من فهي مريضة وهذا وجه وجبه لان من كثر زده إلى السطح حتى صار عذته لا يهجر عنه أدنى مرض ورعا يهجر عنه مع العصف فلا تكون مريضة اه (قوله احتراز عما اذا تناول ثم تغير حاله الخ) جعله السندی احتراز عما لو تناول وأقعد فهو مرض بعض كذلك اه وهو الظاهر أما اذا تناول ثم تغير حاله فهو راجع في المعنى لما نقله عن القنبة

(قوله) لان ارث من ابائها في مرضه الخ) ولانه في الفصولين بعد ما ذكر الخلاف ينقل عن صاحب المصباح
 القائل بالارث وانه لا روايه لهذا في الكتب انه قال بعد ذلك لارث وانه وجد مسئلة في الفرض تدل على
 عدم الارث **(قوله)** ولوقال على سؤالها الطلاق كما قال غيره لكان اولي بل الظاهر ان ما فيه الشارح اولى
 لهومه لما اذا قالت انا راضية بان تنكح في فله لاميراته لهما مع انه لم يوجد سؤال **(قوله)** فاذعت العتق في حياته
 الخ) أي قبل الطلاق وهو مرضي بوضوح وقيل مرضه حتى تحقق أهليتها للبراءت وقت الطلاق اذ الشرط أهليتها
 للبراءت وقت الطلاق أيضا **(قوله)** ومفاد التعليل أن الاجنبى لو خلعها من زوجها على مهرها الخ) لكن
 مقتضى قولهم الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة أن لاميراته لها وهذا كله على أن الطلاق واقع بدون
 اجازة وعلى أنه غير واقع الا بالاجازة منها فلا ميراث لها وبأن في الخلع الخلاف في الوقوع **(قوله)** فنه خلاف
 محمد الخ) وجه قول محمد أنه لم يوجد من الزوج صريح بعد تعلق حقها بجماله وانما المرأة أبطلت حقها بانباتها
 بذلك الفعل ووجه قولهما أنها مضطرة في تحصيل الشرط من قبل الزوج فينتقل فعلها اليه كما ينتقل
 الى المكره هـ من الزبلى **(قوله)** والا فلا تصح لثمة بغير عبارة العرف فلا يصح بالياء أي الانقار **(قوله)**
 وليس تنكح به الله في الطلاق السابق رضا الخ) ليس في ذكر هذه كبر فائدة **(قوله)** هذا انما يظهر لاذعت
 أن الابانة كانت في الصحة الخ) ما قاله ظاهر الآية يقتضي فيها انما صدقته في حياته أنها اذعت الابانة
 في حصته وكيف يكون لها ميراث مع أن دعواها تنصبن أنها لاميراته لها فلا بد أن يؤخذ وهما رعاها
 ويحجب بان ينسد بقوله في حياته على مجوده ان تقع تناقضها قبل انتقال التركة لورثة بخلاف ما لو صدقته
 بعد موته لا تنتقل له المهر وذكر في الرضاع أنها اذا قالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه أنه يتزوجها لان
 الحرمة ليس لها فالواو به يقتضي قال في الخلاصة وفيه دليل على أنها لو ادعت الطلاق الثلاث وأنكر الزوج
 حل أن تزوج نفسها منه وعمله في التبر بان الطلاق في حقها مما يقتضي لاستقلال الزوج به فمع رجوعها
(قوله) يكون فارا بذلك القول لا بنفس البیان) فيه تأمل وذلك أنه بنفس القول لا يكون فارا لعدم وقوع
 الطلاق المعلق بالبیان فلا يكون فارا الا **(قوله)** مؤيد للقول بان البیان في الطلاق المهبم باقاع الخ) الا صوب
 أن يقول مؤيد للقول بان الطلاق المهبم الخ **(قوله)** أما لو علق على فعله صار فارا بالفعل الخ) فيهما سبق
(قوله) حتى قال أنت رغد الم جئت بيعة اليوم الخ) رأيت في هامش الصرمع بالقدس في أول التعليق
 عدم جواز البيع في قوله أنت رغد الخ يخالف لكلامهم ومنه ما نقله المصنف في باب العتق عن البدائع
 من أن الحكم في التعليق والاضافة واحد فالحكم لا يوجد فيها الا بعد وجود الشرط والوقت والحل قبل
 ذلك على حكم ما للمالك في جميع الاحكام الا في التدبير والاستيلاء فانظره وقد يقال ان الفرع المار
 لا يتأني ما هنالك في تعلق الثلاث بدون سبب تعلق الحر به والاضافة بخلاف ما هنا فالوضع مختلف
 تأمل **(قوله)** كذا في الواو الجنية) وهكذا رأيت فيها لكن العرف الآن لا يراعي المرض الكامل بل مطلق
 مرض فطلق به اذا علق به **(قوله)** بان ملكه الطلاق الخ) أوجب ولا يقدر على الوصول اليه ولا ابدال
 الخبر بعرضه **(قوله)** فلا تنكح الخ) أي يحمل المسئلة الاولى على وجود الرضا أي عدم الاضرار حقيقة
 وحل الاضرار في الثانية على الحكم فلا تنافي حينئذ بين اثبات الرضا في الاولى والاضار في الثانية
 وانت خبيران هذا انما يدفع التناقض ولا يفيد الفرق بين المستثنين أن الاضرار الحكمي موجود
 فيها فلا تقتصر على ما صدق لكان أولى لكن على هذا لا يصح تعليل المسئلة الاولى بقولهم رضاها ولا
 قوة في التمتع رضاها بالمطل وان كانت مضطرة **(قوله)** وان كانت في الصحة فمترن) حقه لم يرث

(قوله) ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مريضاً أن يبصر فأراقه فيه أمه إذا كانت عاتلة بخلفه وترجمته بعد ذلك تكون مشاركة له في الشرط وراضية بإسقاط حقه فلا يكون غاراً مأملاً وأيضا يجرى تزوجها بانتهى منه لا إلى عدة وانما وجب بعد ذلك الوطء بشبهة

(باب الرجعة)

(قوله كالزوج الخ) لا يناسب ذكره لأنه من القول (قول الشارح لأنه لا يتصور من مريضه) على هذا التعديل يكون الموجب لها نفس المس وهو خاص بالبدل الوطء متى لو استلحق على ظهره فبعضها بدونه لا يكون حرجاً وعلى هذا الخلاف في الحقيقة فإن من أنبتها التام أنبتها بالمس لا بالوطء ومن نفاها يقول تثبت المس إذا وجد معه (قوله) لكن لا يخفى أن المسألة في العبارة زيادة الإيضاح لا بأس بها (الخ) على أنه بما يتوهم من لفظ الملك الملك ولوس وجه فراقه إن لم يطلق بالتألف هذا الوهم (قوله) وإن أجاب بأن العصة تقتضيها بتركه السؤال (خ) وأجاب ابن الكيال بأن كون الفعل معصية وحراما غير مشروط بالعلم نعم استحقاق العذاب مشروط به وهو أمر آخر اهـ (قوله) لما فهم من إيجاب السؤال (الخ) أي في هذا الجواب (قوله) أي الإشهاد على القول (الخ) قال السدي نقل عن الجوى وقدنا الإشهاد بكونه على القول لأن الإشهاد على الوطء لا يفتق ولا يفتق الإشهاد على التقبيل والممس والتظفر به شهوة لأنه لا علم بالشاهد بها اهـ لكن عمل عدم علم الشاهد بالشهوة إذا لم يوجد ما يدل عليها على ما يأتي (قوله) وكذا لو راجعها بالفعل ولم يشهد تأييد (الخ) الظاهر أنه يكون دعواؤه أشهد بعد الفعل (قوله) لأن الزام البين لقاعدة التكرار (الخ) عبارة الغني أن الزام الخ بدون لام (قوله) وهي آمنة فيها مصدقة بالأخبار (الخ) وكذا فهم يبنى عليها (قوله) ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل (الخ) أي ولو راجعها في هذه الصورة تبين عدم صحة الرجعة (قوله) وبعض العضد والساعد عطف نفسه إنهما من واحد إذا ساعد من المرفق إلى الكتف وكذا العضد (قوله) ورد أيضاً يعقوب باشا في حواشيه عليهما وجهين (الخ) هكذا في الترمذ أن الوجه الثاني لا يدخل له في الرد على صدر الشريعة بل هو منقاة في قوله فبعضت بولد أقل من ستة أشهر بأنه لا حاجة إليه كإسبي في المسئلة الثانية ولتنظر عبارة يعقوب باشا ثم رأيت عبارة يعقوب باشا ونصها قوله أقول قوله الرجعة تساهل فيه من وجهين الأول أنه سمي بعد هذا أن نسب الولد يثبت في أقل من سنتين جلال قوله على الحل فيكذبه الشرع في قوله تحصيل قوله فيه لم منه أن الحل يعرف بالولادة لا كتر من ستة أشهر أيضاً ولهذا قال في الهداية لأن الحل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه اللهم إلا أن تحمل هذه المسئلة على إقرارها حتى العدة لكنه بعد لا يخفى وأما الفرق بأن المسئلة آتية في صورة المدة وهذا القيد غير مذكور في هذه المسئلة فليس عقيد كالخفي فتدبر الثاني أن وجود الحل يعرف بدون الولادة بقول الله ويحكم به كحصر حوله بدعوى العيب بسبب الحل وصرح أيضاً في الهداية وسائر الكتب في باب ثبوت النسب بأنه إذا كان الحل ظاهراً أو صدراً أعترف من قبل الزوج وثبت النسب قبل الولادة فيصير ههنا أيضاً جلال قوله على الحل فلا يكون في قوله فله الرجعة تساهل كالخفي وقول صاحب الكافي وظهر ذلك بأن ولدت بعدة لأقل من ستة أشهر فهو بما ذكره الشارح محمداً كراهه وأورد عليه أيضاً كالخفي اهـ (قوله) فقد ظهر أن الولادة تثبت بظهور الحمل عند (الخ) غاية ما أخذته عبارة تازي على أن الولادة تثبت بقول المرأة ولدت بشرط ظهور الحمل (الخ) وليس في هذا دلالة على أنها تثبت بظهور الحمل بل هو

مقول قول الام بولت كما قال المقدسي انه مقول قول القابلة قال اختلاف بين العبارتين فيما يتقوى بالجل
 الظاهر تأمل **(قوله)** بخلاف مسئلة الرجعة) فيه انه في انما حق الثبر انما انكبت بضمها مفتحة
 اقراره ثم دلالة التبرع اقوى من صريح العبد **(قوله)** جلا لهما على الصلاح **(الخ)** لانه صغيرا لو ثبت
(قوله) والاوجه تحريم السفر مطلقا باجتماع بعد السفر والا **(قوله)** الاستدراك مسند له فان الوطء مثلها
(الخ) فديقال يستفاد من كون الوطء مكرها مطلقا المستفاد ذلك من الاقتصار على في الحرمة انما يكون
 كذلك لانها اخسه في كثير من الاحكام فاستدرك لدفع هذا التوهم تأمل **(قوله)** الشارح وقد مر شيخ
 الاسلام بعشر من **(الخ)** قال في العديق معز بالفتاوى النسبي لوصاح المراهق قائلا بان بلغ قال قول له
 بشرط ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان البلوغ اقل من ذلك فاذا اه قال في التهر وينبغي ان يجعل هذا
 على ما اذناه اثنا عشر سنة ووطن في الثالثة عشرة فلا ينافي قولهم اقل مدته البلوغ اثنا عشر سنة انتهى
 نقه السندي **(قوله)** ولعل وجهه ان التكاح للمشر وط بالنص ينصرف الى الكامل **(الخ)** فقدم ان
 الاستدراك يظهر في الاحكام القائمة بالانكاح وتظهر ان منها الاحلال تأمل وعلى هذا لا يظهر حل
 الوطء الصادر من العبد قبل الاجازة **(قوله)** ويحكم بكصة التكاح شافعي **(الخ)** لانه ويحكم بكصة تعجيل هذا
 الصبي الذي يبلغ عشر اشافعي **(قوله)** وفي قوله ويحكم به مالكي يخالفه لما قدمنا من اشتراط الانزال عند
 مال **(الخ)** المالكي انما حكم بطلاق الولي ولم يتعرض في حكمه اعمد التحليل بدون انزال فلا يخالفه تأمل
(قوله) وكل عليه عطفه بالواو) بان يدخل فاما التفرع المذكور في المتن على مسئلة الصغيرة التي زادها
 الشارح ثم يصف بالواو عليها مسئلة للفتاوى ان تقول هناك طريقة اخرى وهي ان يسق مسئلة
 المصنف على حالها ثم يصف عليها بالواو ومسئلة الصغيرة **(قوله)** الشارح فلو كانت صغيرة لاوطء مثلها
 لم يحل الا ان **(الخ)** يحتمل ان يكون تفرع على الوطء في المحل لانه فرج المشتهة او على قوله وقوع الوطء
 لانه ينصرف الى الكامل وهو وله المشتهة اذ هو الوطء التبرعي ووطء غير هاليس تبرعي ولذا جعل له
 بينهما كذا نقله السندي عن الرجن **(قوله)** الشارح لم يدع ان الوطء كان في قبلها) فيه ان جعلها
 لا يثبت معه ان الوطء كان في القبل اذ يحتمل انه في الدبر وانزل فيه الا انه دخل بعض التي في الفرج فجلت
 منه بدون افعال ذكره في فرجها ثم ظهر هذا على ان الوطء المحكمي كان في المحبوب **(قوله)** واجاب
 الرجن والساحني بحمل ما في الفتنة على ما اذا ازال البكارة بقرينة الايلاج **(الخ)** في السندي انما
 يكون أي الايلاج في محله اذا ازالها ومع بقائها لا يكون في محله اذ يستحيل حلول ما في محل واحد
 وهو لم يقل والا يلاج مع البكارة بل في محله أي بعد ازالتها ثم قال وعلى تقدير ان نسخة الفتنة في المحل
 البكارة يمكن ان تجعل الى معنى في الواقع مخالفة في المضاد فعلا لا شك **(قوله)** لكن اذا قلنا ان يلاج
 الشيخ الثاني لا يجعلها مالم ينتش **(الخ)** لاورد لهذا الاستدراك لفرق الظاهر بين حالة الشيخ الثاني
 وبين حالة النوم لوجود الفتنة حكافي حالة النوم تأمل **(قوله)** ولكن الفسق في **(الخ)** اهل وجهه انه
 بقوله يكون راضيا بجعل المرأة امرها بيدها وبغيرها مع انه لا يلحقه حينئذ بل وقوعه بالها فلا يصح
 قوله والارضه وحشده لم يصادف الامر بالدمعور ورتها منكوسة بل صادف الرضا وقوله كونها
 منكوسة وهذا غير كاف وان قيل ان الزوج هو الموجب لولا تأثر كمال يكون قوله قبلت بعدد لولها متضمنا
 لا ابتداء بحجاب الامر بيدها وقد صادف كونها منكوسة فيصير لكن قدر ان الخطيئة الجواب متضمن
 ما في السؤال فيكون قبوله متضمنا لجعله الامر في يدها حين مارت منكوسة الا انه رد ان الطلاق المقادون

لثبوت المثل لا يقع إلا أن يفرق بينهما وبين الأمر بالدفع فيه جعله مقارناً دون الطلاق أو يقال إن الجواب
مضمن إعادة ما في السؤال على نسقه فكأنه ذكر الجواب أولاً ثم ذكر الأمر بالدفع مضافاً كونهما شكوكاً
قول الشارح وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسداً أولم أدخلها وكذبته والقول لها الخ لا أن
الزوج الثاني صار أجنبياً وهي أمينة على نفسها اه رجمي **(قوله)** ويختلف قوله وعلى القلب الخ
لما خلفه فإنها قد اعتبرنا قولها في الفحول خلف وفي عدمه لم يحل تأمل **(قوله)** يعوز فقهاه في القاموس
عوز الشيء كخرج لم يجد والرجل افتقر كما عوز والأمر استند اه **(قوله)** لكن يلزم على هذا التخرج
وقوع الطلاق الخ هذا المزوم محقق على تخرج محمد أيضاً الذليل فيه تنقضي العدتان عامته وعشرين
بوما فلا بد أن وطء الثاني في طهر مطلقها فيه تأمل **(قوله)** بخلاف قولها لم تنقض عدتها الخ ففرق بين
قولها كنت عتده فلا تصدق وبين قولها لم تنقض عدتي فنصدق لأخبارها بما مر فإم لا يعلم إلا أنها قصدت
فيه وبفساد النكاح ضمنا اه لكن على هذا يكون القول لها في قولها لم تنقض عدتي وهذا من انقضاء لما في
الشارح ويبحث الفتح ليس فيه بل في قولها ما تزوجت وأما دخلي **(قوله)** والظاهر أنه تابع ما بحثه
في الفتح يمكن حل كلام الشارح على ما أنافست أو على ما أنافست عليه كالمفتاوى
فلا يكون متابعاً لما بحثه في الفتح

(باب الإيلاء)

(قوله) لخوف غيل الخ في القاموس الغيل التي ترضع المرأة ولدها وهي ثوق أو وهي حامل اه **(قوله)** وعدم
موافقة ما فيها عبارة الفتح من أحسها بضمير التي **(قوله)** وقد أفاضلته بما ذكره بعده الخ تنتظر
هذه العبارة في كافي إلخ كذا في نسخة الخ لا يقال فيها يمكن مضياً قبل الخ بل مضمناً قبله بعبارة
أشهر فانه لا يز يدعى عشرة تأمل **(قوله)** أو صدقة أن عني قد راسق انراجاه اه سندی **(قوله)**
وأشار في الفتح إلى الجواب عن قول محمد بن الدار الخ أي من أنه يكون مولى الله بما يلزم بالتدبر **(قوله)**
أي فكيف قبل أن تتزوج بغيره الخ لا يتلبد كهذا التفسير فان موضوعاً ما أنه انتهى إلى ملكه
بالثلاث والنسب كتاب عقب قوله فلو فكيف تأني الخ وقوله وكذا بعده الخ يكون جوازي قول محمد
تأمل **(قوله)** وكذا لو أن من طلقها الخ هنالمسئلة لا يتأتى فيها خلاف في ظاهرها بل يظهر تأمل ثم راجع
الفتح فلم أر فيه ما عراه البين هذه المسئلة **(قوله)** لم يلزم شيء بغيرها فيها الخ ففعله يلزم به ما فيها
كفارة عيبت بمقتضى حشده في البين الأولى **(قوله)** ولا يلاصق يكون عن رأس ظاهره لا كان عن
محافظة الخ لا يفتي ما في هذا الكلام من التلاصق وإن كان المقصود به ما في حقه حلفاً لكن
والإتيان بالقول بطلها ووجه لزوم أحد المكرهين أنه يلزم الكفارة على تقدير القران والطلاق على
تقدير علنه عندهم في المدة **(قوله)** وأما لو نكح البتة الخ الظاهر أن حكم البتة والأجنبين هو في عدم
حصنة الإيلاء لو تزوجها من غير أربعة أشهر وبيننا وأما ما يذكر عن الخاتمة فموضوعه ما إذا أتى
من امرأته ثم أتته ثم تزوجها بمصلاهم عبارة ط وغيره فلتناسب أرقام ضمير فكيف البتة
والأجنبية والأفراد العطف أو تأمل **(قوله)** وفي الخاتمة أيضاً أن تزوجها قبل انقضاء الخ طارها
رجل أو من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها الخ تأمل **(قوله)** فصار ظالمين حقها الخ فيه
أنه لاحق لها في الجماع مع إمرأته وأحرارها فلم يكن ظالمًا لها بمن حقها فيه والظاهر أنه نفس الإيلاء
صار من تكليفه لمافيها من الظاهر البغضاء والإباحة لها وإن لم يكن لها حق فيه **(قوله)** وفي

في البدائع يحمل ما في الكافي الخ لا وجود لها في عبارة الفتح ولغضه ووقف يحمل ما في الكافي الخ
(قوله) ويحتمل أن يكون إشارة إلى توفيق آخر وعليه مشي المقدسي قال المقدسي قلت يمكن أن يوفق
 به أن كان محسوسا يصح يمكنه وقاؤه واخرجه فهو محل الكافي والا فهو محل البدائع **(قوله)** أي سواء كان
 يحق أو يظلم الخ لكن ينبغي أن يقيد صحة التي «السان في حسيها» إذا لم يمكن الوصول إليها رجاءها
 فيه نظير ما قيل في حسيه كما هو ظاهر **(قوله)** بالرخصة الأولى على الثانية الخ عبارة الفصولين عن الأعلى
 على ما ذكره في الطهارة من أحكام المرضى ثم ذكر في طلاق المريض على فهي حينئذ بمعنى عن تأمل
(قوله) ثم مرض مرضا يصح له التيميم بانفراد الخ أي ثم وجد الماء فإذا بقي عذما لا يبطل لعدم زوال
 ما أباحه وإذا وجد قبل المرض لأشبهه في بطلانه كما قدمه في التيميم وتقدم أن الأصل فيه أن كل ما يمنع
 وجوده التيميم نقض وجوده التيميم وما فلا وأنه على هذا الأصل إنما يكون اختلاف أسباب الرخصة ما إذا
 من الاحتساب بالرخصة الأولى وتصير كأن لم تكن إذا وجد بعد السبب الثاني ما يمنع التيميم ابتداء بقطع
 النظر عنها **(قوله)** ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة الخ أو يقال أن أبا يوسف يقول إن السبب
 هنا واحد وهو المرض المضاف إلى وجوبه ولوقفتين فلم يختلف السبب وبذلك الحلق قولهم واختلاف
 أسباب الرخصة الخ وما ذكره من أن الشرط تحقق العجز عند الحلف أيضا ويكون محل الخلاف
 ما إذا تخلت الصحة بين ينوتها بالابلا وبين عودته كم الإيلام فالجواب لا يعتبر بعدم تحققها في الجلاء
 حينئذ وهي اعتبارها عند التيميم على الوطء محقق مع بقائه بالإيلام لا يبطل بالينوبة لأنه مودود يظهر
 أن قول أبي يوسف معنى على أن ابتداء المدة من وقت التزوج وقوله ما على أن ابتداءه من وقت الطلاق
(قوله) فإذا تزوجها وضعت المدة الخ الظاهر عدم اشتراط التزوج **(قوله)** والفتوى على قول المتأخرين
 بأنصراف الخ قال السندي والفتوى عند المتأخرين أنه تبين أمره بالنية ويشمل الطعام والشراب
 أيضا فنتبه **(قوله)** وهذا قول شمس الأئمة السرخسي الخ الخلاف بين الحنفية والسرخسي في
 تصديقه قضاء بنية الكذب فالحنفية يصدقه والسرخسي لا **(قوله)** فتنبه في الفتح وهذا الصواب
 الخ تأمل هذه العبارة مع عبارة الفتح والعبر والهرقان أراد الصريح على الفتح متجس كما هو واضح فانه قال
 بعد ما قاله السرخسي وهذا الصواب الخ فيقتضي أن عدم تصديقه في القضاء بنية الكذب بل يكون
 ابلا هو الذي عليه العمل والفتوى مع أن العمل والفتوى على انصرافه إلى الطلاق بغير نية لافي كونه ميتا
 لكن أراد مبدفوع بأن قوله على ما عليه العمل والفتوى منظور لاصل المذهب ثم استدله عليه بأن
 الفتوى على العرف الحادث وهو انصرافه إلى الطلاق وليس قوله وهذا الصواب الخ احترازا عن إرادة
 الإيلام بل عما قاله الحنفية من تصديقه بنية الكذب وغيره **(قوله)** بغيره بعد ما ذكر أنه يصدق أن نوى الكذب
 وقيل لا يصدق في القضاء **(قوله)** فليس في الإيماء السرخسي بل في ما بينه وبين الله تعالى لانه عين ظاهر أفلا
 يصدق في نيته خلافا للظاهر وهذا هو الصواب الخ **(قوله)** أي يصدق في حسيه الصريح من اليمين المذكورة عبارة
 الفتح على الطلاق إذ هي أعين من كونه في الطلاق **(قوله)** واليمين واليمين الذي عليه العمل والفتوى في خاص
 من هذا اليمين وهو انصرافه إلى الطلاق **(قوله)** أي في حسيه الصريح من اليمين المذكورة **(قوله)** وفي الفتح فصار
 إذا لم يصدق في القضاء الخ فتنبه ولو لم يصدق في القضاء الخ فصار حرام كان ميتا لم تنزهة فومكته
 حنت وتقرت فصار كما إذا تلفظ بطلاقها غير أن يطلق الفسحة والعرف هو الموجب لثبوت الصراحة

وعن هذا القول الذي لا يصدق في القضاء بل في بياينه وبين الله تعالى قال الاستاذ تظهير الدين
 الميرغاني لا أقول لا تشترط التنبُّل بحمل ناوياً عرفاً اهـ وبهذا تم ما وقع للمشي هنا ثم إن جعله ناوياً
 عرفاً لا يصدق عدم اشتراط النية للوقوع ديانة إذ لا يمكن أن المراد أنه يجعل ناوياً عرفاً للوقوع قضاء والظاهر
 ما ذكره في حاشية البحر ونصحه حيث التفت في العرف بالصرح لم يحتاج إلى نية اهـ ثم ما ذكره ح تبع
 فيه البحر (قوله) وأما كونه ناوياً فلا ينافي مقتضى لفظ الحرام (الح) لكن مقتضى ما ذكره من وقوع مطلقه
 رجعة بالألفاظ التركية والفارسية كما تقدم أن يقع هنا الرجعي أيضاً بدون اعتبار مقتضى اللفظ اذ لو
 نظر لمقتضاء وقوع بالألفاظ الفارسية والتركية البائن (قوله) ان حشرنا منته الكفارة (الح) الظاهر أن
 محله ما إذا قال على الحرام ونحوه ما إذا قال امرأتى على حرام ونحوه فإنه كذب لا يلزمه شيء اهـ سدى
 (قوله) فهذا على ثلاثة أوجه (الح) هي ما إذا كانت امرأة أو أربيع أو لم يكن له امرأة اهـ منه (قوله)
 ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مر (الح) لكن في العرف الآن لا يربطه ما ذكر بل يبايع
 هذا العدد بجهة فظهر وقوع الثلاث اتباعاً للعرف (قوله) وقوله صريح ما يؤيد لأن فيه (الح) فيه
 اشكال بأنه حينئذ يكون إيلاء من الملبدة وهو لا يصح وإن كانت في العدة كما تقدم تأمل والنسب في
 دفع الاشكال متمم كون الثاني بالإيلاء هو عين مجردة ليست من باب الإيلاء الكلية وحينئذ فلا يستقيم قوله
 أى إيلاء (قوله) لأن البائن يلحق البائن إذا كان معلقاً (الح) ليست هذه المسئلة من باب حقوق البائن
 البائن بل يقع الكل دفعة واحدة لأنه من باب التعلق مع تقديم الجزاء وتأخير الشرط تأمل (قوله)
 صحبته عند الإمام (الح) ووجهه أن الحرام لفظ عام يقع على الحرمة المطلقة والخليفة وقدر عين أحد
 الفردين في أحدهما والآخر في الأخرى فهو وجوه قول أبي يوسف أن اللفظ الواحد لا يحمل على معنيين
 فيعمل على أشدهما اهـ من السدى (قوله) لكن مقتضى ما مر عن الغير أنه يفرق بين الحلف باسمه
 تعالى (الح) نعم وإن كان مقتضاهما الفرق لكن يصح الحائية يقتضى أنه بمنزلة القسم بلفظ الجلالة فيعمل به

﴿باب الخلع﴾

(قوله) وهو خلاف ما مر عن المصباح (الح) أى حيث جعله في المصباح بالضم اسم مصدر ولم يبقده
 بألفه الزوجية وقد يقال ما فيه مبنى على أصل اللفظ وما في الشرح على عرفها على أن قول الشارح واستعمل
 لا يدل على أنه خاص في ذلك (قوله) قال في التهرلا يخفى أن الصلاحية (الح) وعلى فرض صحة جواب
 الصبي عن العشرة فهو مطالب بالجواب على ما في بطن غنمها وارجأ بها وما في يدها اهـ من السدى
 (قوله) فيه أن هذان من فروع كونه معاوضة (الح) قد يقال أنه من فروع كونه عينا من جانبته اذ لو كان
 معاوضة منه لتقدير قبولها في مجلسه كما هو حكم المعاوضات فعدم تقييد دليل على أنه عين منه وإن كان
 تقييده بكونه في مجلس عليها دليل كونه معاوضة من قبلها اذ لو كان عينا من قبلها لما تقييد مجلس عليها فهو
 من فروع كل من كونه عينا من جانبته ومعاوضة من جانبته لو كونه من فروع البين فيه خفاء فلذا نص عليه
 وزلنا الثاني لظهوره (قوله) لأن استقاراه في البيع على خلاف القياس لأنه من التباينات (الح) فيقتصر
 على مورد النص وفي الخلع على وقفه لأنه من الاستقاطات والمال وإن كان مقصوداً فيه بالنظر إلى العاقد
 لكنه تابع في الثبوت في الطلاق الذي هو مقصود العقد كما أن الثمن تابع في البيع وبالنظر إلى المقصود
 يلزم أن لا يقتدر بالتلاوت (قوله) الشارح يقتصر على المجلس (الح) أى لو لم تكن غائبة والا فلا يقتصر

(قوله لان التفويض كالتوكيل الخ) أي تفويض الزوج لهما الخلق بقوله لهما قولوا اختلعت الخ ائمن قال لغيره افعل كذا يكون مقوضا اليه هذا القول فيه الامتثال والرد كمن قوض له التوكيل له الرد والقول هكذا ظهر (قوله الظاهر أن المراد بصح الخلق الخ) هذا خلاف الظاهر من جعلهم ذلك شرطاً في قبولها اذ مقتضاه عدم حصته لعدم شرطه ولم يجعلوا شرطاً لا يترتب على القول وهو لزوم المال وجبته لا يقع الطلاق لعدم حصته بفقد شرط القول وقد تقدم أن القول شرط اذا ذكر المال هكذا ظهر (قوله وأما كون الخلق يسقط الحقوق الخ) إشارة للاعتراض على الحلبي لكنه على ما في ط لم يجعل ذلك غرض بل فرقا آخر بين الخلق والطلاق على مال بل ما ذكره السارح أيضا فرق لا غرض كما ذكره ط مستند للمنافي المنع حيث قال فيها والفرق بينهما أن الطلاق على مال عبارة الخلق في الأحكام الآن بدل الخلق اذ ابطال بقي الطلاق اثناء وعوض الطلاق اذ ابطال يقع رجعا له (قوله كان المناسب ذكر هذا عقب قوله رد مهرها الخ) المناسب ما فعله السارح والضمير راجع لفهمه ومما سبق وهو الزامها بنفي في المسائل السابقة جعلها وتوحيدها لتوهم أنه خاص ببعضها (قوله أي قبل قولها له طلق الخ) قال في الصرويني أن لا يفرق بين الباع وعلى أن المتصور السهم حصول المقصود لا اللفظ (قوله واذا اطلقا بلائي كان رجعا لهما الخ) لا وجه لكونه رجعا لهما كونه طلاقا عمال حقيقة وإن كان بصريحه فإن غاية ما أفاده التعليل أن عدم لزوم المال لعدم علم ما يلزم كل واحدة منهما تأمل (قوله لتعذر عطف الخبر على الانشاء الخ) لكن من باب القلب لان الشرط الاداء بحر (قوله ففيه أن الينته على النفي في شرط الحث مقبولة الخ) فيه أن يثبت النفي هنالست شرط الحث حتى يصح إيراد أن يثبت النفي مقبولة في شرط الحث تأمل (قوله وماله أن يدعو له الاستثناء مقبولة الا اذا كان الخلق ببدل الخ) قد يقال أن موضوع ما ذكر في الفصولين ما إذا لم يعرف الزوج بذكر البذل مع دعواه الاستثناء وأن ما قبضه دين آخر هو ادعاء ذكره وعدم الاستثناء من ما قبضه هو البذل فيصدق في دعواه الاستثناء حيث لم يعرف بذكر البذل وفي دعواه أن ما قبضه دين آخر هو مقر أن عليها ما ليس وليس في كلامه ما يدل على أنه اذا ذكر البذل في الخلق وأدعى أن ما قبضه حتى آخر يصدق حتى يكون ما ذكره وجه النظر بل وجه ما أشار إليه في نور العين حيث قال المتبادر أن محل النظر هو المسئلة الثانية والظاهر أنه هو الأول كما لا يخفى على أولي النهى اه أي أنه انتهى الملكية في الأولى فقتضاه أن القول لهما فيها أيضا (قوله واعترضه في نور العين الخ) عبارة نور العين على قوله في الفصولين أقول على ما مر بنفي أن يكون القول لهما في النفقة أيضا ما نصه قوله ينفى جملا ينفى لان هذا ذكر مغلطة لأن المنكر في الحقيقة انما هو الزوج حيث ينكر وجوب النفقة عليه وهذا لان المرأة مدعية حقيقة فلا يجوز جعلها منكروه وجهه ضعيف مع وجود خصمها المنكر حقيقة اه ونحو في حاشية الفصولين ولا يخفى ما فيه (قوله ولا يظهر وجهه ترجع التصحيح الاول على الثاني الخ) قد يقال وجهه ترجع التصحيح الاول على الثاني كترجمه عن مرجح الثاني كما هو ظاهر من عباراتهم (قوله ويستثنى ما اذا اذاع العا على مهرها الخ) لاحاجة للاستثناء فان بدل الخلق وهو المهر لم يكن ثابتا وقت الخلق بل ثبت بعده لانه سببه تأمل (قوله أصح ما رآه كل منهما عن المهر لا غير) فيه أنه تسقط النفقة المفروضة أيضا في هذه الصورة كما هو ظاهر (قوله وفي النزابة وقبل صم وهو الاشبه) نحوه في التظهير على ما نقله السندى حيث قال وفي التظهيرية ان أراءته عن نفقة العدة بعد الخلق لا يصح وكذا بعد الطلاق وقبل يصح وهو

الاشبه اه **(قوله)** وقعت حادثة سلت عنها في امرأة طلبت من زوجها الطلاق على أن تبرئه الخ
 قدامال السدي الكلام في هذه الحادثة الحالة خمسة فانظره **(قوله)** وانتظر ما قلته التحريم في الولد الخ
 قائده دفع توهم عدم صحة الخلع على كسوة الفطيم لكثرة الجاهة فيها التنوعها غالبا بخلاف الرضيع كذا
 ظهر **(قوله)** قلت العلة تنسيع حق الولد الخ فيه أنها بعد الاستغناء بقيام من الحضانة محتاج الانشئ
 التحسين والحفظ والاب في ذلك أقدر فكونها عنده معقها فلا علة لابطاله فالتظاهر أن ما نقله عن الفتح مبني
 على ظاهر الرواية لا على الرواية الأخرى **(قوله)** وظهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني الخ أي حيث
 اقتصر عليه لكن قال البيهقي المسئلة المفروضة في امرأة بلغت خضبة فغير علم لغت وجب الخ نقله عنه
 أبو السعود في الجروسي أن في الجرا اعتماد الاول **(قوله)** فلذا قبل تبرئه الاب أو يقر بقبضه منه الخ لعل
 وجه صفاء الاب مثلا لا جني أن المهر وجب عليه بعقد الحواالة فصع ابرأؤه لكنه يضعه لها
 بعد ولوغها **(قوله)** لكن يفى عن هذه الحلية الثانية التزام الاب بالبدل الخ فيه أن التزام الاب بالبدل ابتداء
 لا يطل مطالبة الزوجية به ن زوجها بخلاف هذه الحلية المذكورة ثمان قوله في النزاهة فغير
 الزوج منه ظاهر أيضا وذلك أن الاب يقبله الحواالة صار مدونًا لزوج يسدل الخلع وكان الزوج مدونًا
 للصغيرة بالمهر فليقتان قصاصا لتغير الوكيل البيع اذا ما من دأته يلتقيان قصاصا ويرجع الوكيل على
 وكيله بقدر الثمن **(قوله)** الشارح فلو ملكها البطل النكاح الخ يعني لو ملك البطل الذي هو الامة
 المختلعة لبطل النكاح فاذا بطل النكاح بطل الخلع واذا بطل الخلع لاعتك الامة اه سدي وذكر ط
 وجه بطلان النكاح بقوله لانه قارن وقوع الطلاق وقوع المثلث في وقتها فتعذر ايجاب العوض اه **(قوله)**
 وأما على دخولك الدارقليس فيه فصل يصل الخ فيه أن قوله على دخولك تصديق أيضا اذ هو حدث
 مضاف ومستند اليه فظهر الحدث المضاف لها في على أن تدخل في الفرق بينهما وان كان المصدر المجرد
 عن الاستناد تصوريا **(قوله)** وهل يبرأ الزوج الخ أي فيما اذا قلنا بوقوع البائن **(قوله)** أما لو ابتداء الزوج
 بذلك وقالت قبلت يلزم أن يقربه الزوجي الخ نعم يلزم وقوع الرجعي لما قلناه لكن العلة الثانية التي
 ذكرها بقوله ولأن الامة تصعب الخ مجتمع هذا القزوم وتدل على وقوع البائن فيما لو ابتداء الزوج بكلامه
 حينئذ لا يبقى المنقول تأمل وأيضا المنقول لا يخالف ما ذكر في الاسرار اذا ما ذكر في الأخيرة فيما اذا
 ذكر العوض متأخرًا لفظ الباء التي تصعب الاعواض وكذلك مسألة ان ياداة بمختلف مسألة القسنة
 فان المذكور ناسا الوصف الثاني بالبدل ومقتضى كون الثاني ناسا كما هو صريح عبارة الفخيرة أن يقع
 الرجعي وبم **(قوله)** وجع عن المهر لوجود شرط البراءة فما قلناه في الاسرار **(قوله)** وجع الزوجي والبراءة وجبه
 وذكر في شرح الزيارات لقاضيان ما نصه بنى الباب على أن من جمع بين الصلحين وذكر عقيبهما مالا
 يكون المال مقابلا لهما متقسما عليهما انليس أحدهما بصرف البطل اليه أو في من آخر الا اذا وص
 الاول بوصف متاف وجوب البطل فيكون البطل بمقابلة الثاني ويكون وصفه بما يتنافى بالبدل عزلة
 التنصيص على أن البطل بمقابلة الثاني لا غير فان وصفه بذلك أو وصف الثاني بما يتنافى بالبدل كان
 بدلها لان الجمع بين البدل وما يتافيه مجتمع فلا بد من إلغاء أحدهما فالقاء الوصف المتنافي بالبدل أو في
 لأنه ذكر البدل آخرًا والتأخر يكون لمضاهاة قوله اذا عرفناه هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل حال لامرأته
 بعد الدخول أنت طالق الساعة واحدة على أن تطلق غدا أخرى بالف فقلت يقع في الحال واحدة
 بحسمائة لانه جمع بين طليقة مضرة وطلقة مضادة الى العدو ذكر عقيبها مالا فيقسم عليها كما قال أنت

طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أوقال أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بالف وانما قلنا ذلك
 لأن كلمة على وإن كانت للشرط لكن نعتذر جله على الشرط ههنا لأن وقوع الطلاق في العقد لا يصلح
 شرطا لطلاق المتعز فيصلى على العطف لما بينهما من المشابهة فمن بين الشرط والخبر أنه اتصال في الوجود
 لا يوجد الجزء إلا بعد وجود الشرط فكذلك العطف واذا صار مجازا عن العطف كان البذل مقابلا
 بهما وليس أحدهما بصرف البذل إليه بأولى من الآخر ولهذا كان مكان البذل استثناء بصرف البذل
 وإذا جاء غدا يقع تطليقة أخرى بغير شيء أو ما وقع الطلاق فلو جرد الوقت المضاق إليه أو ما بغير شيء فلا شيء
 صارت مباداة بالأولى ومن شرط وجوب البذل بالطلاق أن لا تكون مباداة قبل الطلاق لانه إذا كانت
 مباداة ماله كانت نفسها قبل الطلاق لا تستفيد بهذا البذل شيئا فلا يجب المال ولا يقال بانها تستفيد نقصان
 العدد لأن نقصان العدد لا يصلح عوضا للزوجة بعد البينة ووقعها في حلاله ينعني باختیارها فلا يصلح
 بذلك عوضا حتى لو تزوجها قبل يحيى العدة ثم جاء العدة تقع تطليقة أخرى بخمس مائة لأن شرط وجوب
 المال قد وجد وهو ملك النفس بهذا الطلاق فرق بين المسئلة وبين ما إذا حالها ثم حالها فإن الثاني
 يسقط ولا يقع به الطلاق لأن الخلع طلاق بائن والبائن لا يلحق السابق أما في مسئلتنا نص على الطلاق فإذا
 لم يجب المال بالثاني بقي صريح الطلاق والصريح يلحق البائن ثم قال ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت
 طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة أو بغير شيء على أنك طالق غدا أخرى بالف فقلت يقع في الحال
 واحدة بغير شيء ثم إذا جاء غدا يقع أخرى بالف درهم لأنه وصف الأولى بوصف ثانی وجوب المال فيكون
 المال عقابا للثاني أما قوله بغير شيء فظاهر وكذا قوله أم لك الرجعة لأن الطلاق عا لم لا يكون وجبا وكذا
 لو قال أنت طالق اليوم تطليقة بآثنته على أنك طالق غدا أخرى بالف وقعت الحال تطليقة بغير شيء لأن
 التصريح بالبيئونة دليل على أن شيئا من البذل لا يكون عقابا للاول لأن الطلاق عا لم لا يكون بائنا لمخالفة
 فلا يحتاج إلى هذا التصريح وكلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ولو جعلنا المال بدلا عنها فاذكر
 البيئونة ولا يفيد فيجعل المال عقابا للثاني فيقع في الحال واحدة بغير شيء فإذا جاء غدا تقع أخرى بغير
 شيء لأنه قال شرط وجوب المال وهو ملكها نفسها بعقابا للثاني فان قيل لما تعذر إيجاب البذل عقابا
 الثانية عرف أنه أراد صرف البذل إلى الأول قبله إيجاب البذل بعقابا للثانية يمكن إذا وجد شرطه وهو
 الزوج قبل القدح ولو تزوجها قبل يحيى العدة ثم جاء غدا تقع أخرى بالف درهم ولو قال أنت طالق
 الساعة واحدة أم لك الرجعة على أنك طالق غدا أخرى أم لك الرجعة بالف بنصف ألف البهائم
 عهها بوصف ثانی وجوب المال فلذا ذكر الوصف وكذا الوصف الثانية بهذا الوصف فقال أنت طالق
 الساعة واحدة على أنك طالق غدا أخرى أم لك الرجعة بالف بنصف ألف البهائم ولو غدا ذكر الرجعة
 لأن ما يلحق الثاني لا يكون رجعا فيلغو ذكر الرجعة وكذا لو جمع بين الطلاقين بحرف العطف فقال
 أنت طالق واحدة وغدا أخرى بالف أوقال أنت طالق اليوم واحدة وأنت طالق غدا أخرى بالف
 فالجواب فيه ما ذكرنا في الفصل الأول أنه ان عهها بوصف ثانی وجوب المال بنصف ألف البهائم وكذا
 إذا خص الثانية بذلك الوصف وإن خص الأولى بذلك الوصف بنصف ألف البهائم إلى الثاني وهذا الفصل
 الأول سواء لأن في الفصل الأول كلمة على أقيمت مقام حرف العطف والله أعلم (قوله الشارح
 لا يسقط المهر ويقع الرجعي) لأن الصيغة لم تصبح براؤها وهو لم يعلق الطلاق إلا على مجرد الإبراء والأقوال
 فبعدم الصحيح شرطا لوقوع طلاقها أم لا أم لا لا طلق بعد بلوغها فيقع بالتا مقابلة البذل له سندی

وقوله فأرأيت ما يعنى وجد الشرط الثانى أيضا اه سدى أيضا

﴿باب التطهار﴾

(قوله ولكن لعكس ما قال كاعلمت) فمأن التصحيح الذى دمه عن الخاتبة انما هو فيما اذا شبهها بالمتة وماعطف عليها الا فيما اذا شبهها بالآثم نعم فيها لو قال أنت على كائى أو سئل أى ونوى البر والكرامة لا يلزمه شئ وإن نوى التطهار كان تطهرا وإن لم ينو شيئا لا يلزمه شئ فى قول أبى حنيفة وعن أبى يوسف فى رواية لا يلزمه شئ وفى رواية يكون إيلاء وقال محمد بن كسيرة كان تطهرا ولو قال أنت حرام كلهم أى ونوى الطلاق أو التطهار أو الإيلاء فعلى ما نوى وإن لم ينو شيئا يكون تطهرا فى قول محمد وهو رواية عن أبى حنيفة وفى رواية أبى يوسف عنه يكون إيلاء وذكر الحنفى أن الصحيح من مذهب أبى حنيفة ما قال محمد انتهى والذى رأيت فى القهستانى العزى للصبى نعم ما فى الخاتبة من تشبيه الإيلاء بالدم وماعطف ذكره القهستانى بالعزى للنظم وقال انه تطهرا انما نوى على عكس ما فى الخاتبة لأن القهستانى لم يذكر تصحيا (قوله قال ذلك الكلام مكررا الخ) لاجابة ذكره (قوله) وينبغى تفسيده بان لا يكون على القسم الخ) هو انما أوجب حرمة المصاهرة لبنة الامر على التطهر ولا يلزم من ذلك حرمة التثليل انما كان التثنية ولو على القسم لان هذا امر موكول بآيته لا على امر ظاهر تأمل

﴿باب الكفارة﴾

(قوله لا كمال للمشاخ) والانفاسخ فكيف ضرورى فستقدر بقدر الضرورة وهو جواز التكفير بدليل الاولاد والاكتساب الملقه اه سدى عن الصبر (قوله) ذكر فى الفتح أن الفرق عندنا أن المشاهير باسماء كنعطه الخ) لم يظهر الفرق بين المشاء والمطامع عاذر محبت اعتبر فى الاول انه معلوم حكما أمر بصرفه لقطه ولم يؤمر فى الثانى بما يقامه لما يدفع الهلاك عنه (قوله) فاجاب اعتناقه مع ذلك مما يضاف الخ) وحيث يحصل ما فى البدائع على ما اذا لم تكن الحاجة اليه شديدة فى أعلى درجة بدليل ما فى الجوهرة (قوله) وانما منع عن الوطء قبل الاطعام منع تحريم الخ) قد يقال المنع من الوطء قبل الاطعام انما جاز من التطهار لان مقتضاى حرمة الوطء ودواعيه قبل الكفارة سواء كانت بالاطعام أو غيره وإن كان لا يشترط فى الاطعام تقديمه على التماس لا طلاق النص بخلافه التحريم والصيام لتقيده (قوله) فيه كلام ذكرناه فيما علقناه على الصبر) حيث قال حق التعبير ان يقال أهم من كونها من المنصوص عليه أو غيره اذا لم يدخل القيمة غير المنصوص عليه الآن يقال الاضافة فى قوله من قيمة المنصوص بآيته وحاصل التنظير أن قوله أو قيمته أى قيمة المنصوص المفهوم من قوله كالظفر أهم من كونها من المنصوص أو من غيره فمطعمها على المنصوص لا يقتضى أن تكون من غيره والجواب أنه ما قال كالظفر فاذ أنه لا يدفع من المنصوص لا بد أن يكون المقدار الذى كاسر حبه بقوله وأما ذاته عاك نصف صاع من بر الخ) فقوله بعده أو قيمته يجب أن يراد به من غير المنصوص عليه أدل كالتصريح يكون قد دفع المنصوص وهو لا يكون الا بقدر المقدار شرعا فلذا دفع ذلك القدر لا يعتبر كونه بطريق القيمة فتضمن أن يكون المراد بها كونهما من غيره والاسماء والاصل فى المصنف المغيرة اه (قوله) كذا فى الدر الخ) المتعين حمل ما ذكره فى الدر على ما اذا فعل ما ذكره فى وسين لا فى يوم واحد لعدم كفاية غدا من أو عشرين فى يوم واحد قبل نصف النهار أو بعده فلا يخالف ما يأتى فى الفروع (قوله)

لأنه لو أمره بالعتق عن كفارة لم يحضر عندهما خلافاً لا يوجب الخ (الفرق لهما أن التلبس بغير بدل
هبة ولا تتم إلا بالقبض ولم يوجب في الاعتاق بخلاف الأطعمة فإن الفقير يتلبس بأشياء لا يملكها
(قوله مكرر مع قوله المأزأ وغدا هم الخ) لا تكرار فإن ما هنا عام في سائر الكفارات والفقيرة وما تقدم
خاص بكفارة التطهار تأمل (قوله وإن كان موحدًا بخلاف المراد) فإنه يوحى أنه نوى بكل رقبته كل
واحدة من الكفارات (قوله أن متحد الجنس يعرف بالحد السبب الخ) فيه أنهم جعلوا التطهار
من متحد الجنس مع أن السبب مختلف لأن تطهار هذه المرأة غير تطهار الأخرى ولعله مبنى على ما نقله في
الاشتباق المبحث الثالث في النية عن المحيط أن نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار أن الواجب يختلف
متعدد بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب إلا بتعيين حتى لو سقط
بكترة الفواتك فكيف نية التطهر اه وهو خلاف الملة تدعى ما ذكره فيها أيضاً ونقل الجوى عن البرازية
وغيرها ما يدل على اعتمادها في المحيط فانظره

(باب العان)

(قوله وذكر أن يلى في القذف أنها تقبل الخ) هو الوجه فإن الشهادات فاقعة مقام حد القذف في
حقه على تقدير كذبه ولم يتحقق حتى يخبر عن أهلية الشهادة (قوله وأجاب ط به بعد الترافع منهما
الخ) قال السندى قد مر لنا أن القاضي بأمرها بالستر فكيف يسوغ له عندنا ما حبسها مع زوجها
للتلاعن والذي يظهر أن جواب الرجعي أسدأ وجه اه (قوله أى وإن لم يكن القذف الخ) الأحسن
جعل قوله والأراصة الجميع ما قبله وحديثه يكون قوله لو كان تأسداً لا كبد المأزأ هذا الأصل كلى
غير خاص بالمسئلة السابقة (قوله الشارح يسقط بموت شاهد القذف الخ) أى الشاهد بقذف الزوج
لها (قوله لأنه لو كان موجوداً احتمل رجوعه قبل القضاء) أى وهذا الاحتمال غير متحقق في المرتد
فإنه ما زال مصرّاً على شهادته نعم لو غاب سقط العان لقبته (قوله لأنه يقع مقتصر على زمن التكليم الخ)
المتعين أن قوله لاقتصاره راجع للمسئلة الأخيرة فقط (قوله ولو عمرها أقل الخ) لكن المتبادر من قول
الفتح وعمرها أقل أن هذا شرط حتى لو كان مرهاً أربعين أو أكثر بحيث تكون في سن الطفولة في الزمن
الذي نسب الزنا إليها به يكون حينئذ كقوله زنت وأنت حبيبة فللعان على ما يظهر من عبارة الفتح
(قوله أو ترس أحدهما الخ) في جعل الحرم من الملاير جى زواله تأمل والمتعين جعلها مسئلة مستقلة
مانعة من التفرق لأن دخل لها في زوال الأهلية عمالير جى زواله (قوله الشارح لا يثنى لعدم التلاعن
الخ) قال في الفتح لأن انتفاء انما يثبت شرعاً كالعان ولا لعان بينهما ولا نية كان تابعا لوجه
لا يمكن قطعه فلا ينقطع انتهى وقال السندى لأنها إذا عقلت حال الرق والكفر بصير كانه فقهها فيما
وهو لو جيب لعاناً (قوله الخامس أن لا تلد بعد التفرق الخ) فلو ولدت ففهم ولا لعان لما بينهما
وفرق بينهما والزنا ولداً ثم ولدت آخر من القدر ما هو بطل قطع نسب الأول ولا يصح نفيه إلا أن لا
أجنبية والعان ماض لا له لما ثبت الثاني ثبت الأول ضرورة وانما ثبت الثاني لأن العان لا يصح من
الباتة وإذا ثبت نية ثبت نسب الأول لانها من ماموحد اه سندى (قوله ثبت نسب الخ) لا يحتاج
إلى النسب (قوله وأما رد الجارية المبيعة فالجلى الخ) ما جرى عليه هنا ضعيف وانظر ما قدم في الرحمة
(قوله والمراد الجواب عما استدله الخ) فيه أنه ليس فيما ذكر الجواب عما استدله بقوله لهما به

اذنا ولنا لاقول المدة اذ ليس في الحديث ما يشهد لهما حتى يحتاج للجواب عنه والموافق الهداية أن يجعل جوابا عما قاله الشافعي أنه يبنى الحال استدلالا بأنه عليه السلام في الويلع من هلال وقد قدفها عاملا لكن فيه أنه مع علمه وبإلأيني وهو جعل اعدم ترتيب الاحكام عليه الا بعد الولادة (قوله) لان القاضي في أحدهما الخ في السندي هكذا في نسخ الفتح والقاهر أن الصواب فيه لان القاضي وذلك لان القاضي لا يبنى النسب في كل الصور كلسا في وقد قال في الفتح ولو قال لسا بنى كآنا بنه ولا يحد اه وفيه أن موضوع ما في الفتح اذا اوليت ولذا نفاه ولا عن وقطع القاضي نسبته ثم وليت آخر الخ (قوله) والجواب له لما أقر بالاولي كان اقرارا بالكل فيكون اقرارا بالثالث الخ نعم اقرارا بالثالث تأكيدا لاول وليس رجوعا بالنسبة وليس فيه تكذيب نفسه بالنسبة الا انه صار مكذبا لنفسه بالنسبة لثاني وهذا يحيط لشكل الرعي فهو وجه مراد الحقني انه لما كان الثالث تأكيدا لاول فكان له لم يوجد فلذا لم يكن رجوعا (قوله) فكان يبنى للشرح ذكر قوله كونه أحدهم الخ فيه أنه لو ذكره عقب المسئلة السابقة لكانت تكون التسوية بثبوت النسب والعان لا تقضي أن الشئ قائل في مسئلة الموت بثبوت النسب والعان كالمسئلة السابقة مع أنه قائل بثبوت نسب الكل فقط بدون تعرض لحكم العان أصلا وعبارته على ما نقله ط عن المتن وفيه إشارة إلى أنه لو نفاها ثم مات أحدهما قبل العان لزماء عند محمد خلا لا ييوسف لان الذي مات لا يمكن في نسبة لآتهما لموت واستغنائه عنه وأبعد التوأمين لا يفصل عن الآخر في ثبوت النسب ذكر ما انتهى اه فعلى هذا يكون النسبة واجبا لما نقله فقط (قوله) وفي كلام العرب حكيم مخطا في لسان العرب قال ابن شميل يقال للرجل حكيم مخطا قال معناه مرسله يعني به جائزا والمخطا المرسل الذي لا يرتد اه

(باب العن بنو شجرة)

(قوله) وأخرج أيضا ما لو قدر على جامع غير الخ حقه وادخل الخ انمن قدر على جامع غير زوجته لآل جامعها داخل في العن بن لا خارج (قوله) الشارح يعني لما منع منه الخ الظاهر أنه لا حاجة لهذه الغاية فان كونها رتقاء لا يخرج جمع كونه عينا وان كان لا يثبت لها النصار لو جود لما منع منها أيضا فشرط النصار لها أن لا يوجد المانع منها (قوله) وهذا عند أبي يوسف الخ يظهر أنه لا خلاف في المسئتين فأوضحه يوافق أبي يوسف في الأول وأبو يوسف وافقه في الثانية (قوله) ان الثابت عن الصباية الخ مقتضاه عدم اعتبار القمير بالحساب وإنما اعتبر الأهله فعلى هذا لا يكون في السنة كسور (قوله) الشارح وبعض يوم الخ أنكر ابن اليسار ذكر هذه الكسور بمخاطباته قديم في الحديث أن نصف السنة كل شهر ثلاثين يوما ونصفها تسعة وعشرين اه سندي ومجايبان المراد بالسنة القمرية بالتقدير بمعاذ الرحابة (قوله) وهي فرق وأجل وبات الخ قال السندي ولا توقف البيهقي بعد التفرق عن الطلب خلا لما مال إليه الخطي تبع القميراه (قوله) وفيه تردد الخ أشار ط لرد بقوله وقد يقال إنما اعتبر بذلك لأنها كانت بكرا كان الحمل منه فافترج البول عند الخ الجدار والاحصل فيه أرخصا فلا يتقدم على أن هذا يرجع إلى التبر به اه (قوله) في لواقر به أزالها لاصعه وادعى أنه صار قادرا على وطئها ووطئها الخ نقل هذا مسئلة السندي بدون قوله ووطئها (قوله) صدق على من طلعها قبل عملها الخ المسئلة مفروضة فيما اذا كانت الأولى بسبب العنة لا بمجرد الطلاق ولذا قد قيل في الأخرى بكونها عالة بجاهه وأما التزويج بالمطقة بغير بسبب العنة فهو خارج عن موضوع المسئلة اه سندي

(قوله وهو مضى المدة) عبارة الفتح الى مضى النكاح (قوله أى بعدما اعتقهها مولاها الخ) لوجه
لهذا القيد كما يظهر تأمل (قوله وفي الفتح والاول أصح الخ) عبارة وإن كانت لا تحيض لصغيره فإن
لم تبلغ سن الحيض على الخلاف فيه وأقله تسع على المختار اهـ وظاهر صنيع المحقق وجود قول بأن أقل
سن البلوغ سبع وقال ط في فصل بلوغ الغلام عن شرح المجمع أجمعوا أن ابنة خمس سنين فإدونها
إذا رأت الدم لا يكون حیضا وإن تسع فما فوقها يكون حیضا والخلاف في ست وسبع وعثمان اهـ (قوله
الشارح وخرج بقوله ولم تحض الشابة الخ) وكذلك خرج به من حيث لم يردم الحيض لأن من لا تحيض
لا تحيض فلما حبلت تبين أنهم من أهل الحيض فلا تنقض عدتها إلا بثلاث حيض كما سيذكر الشارح في
الفرع وسأقي الكلام فيه (قوله فممسوحة الخ) لوجه لدعوى المساحة فإن الكلام في الوطء ولو
حكما وماتله ينتج وجوب العدة بخلافه الصبي وهو شامل للرضع وغيره ولم يقع الخلاف في وجوب العدة
وإنما وقع في لزوم المهر فعندنا يجب كالعدة وعند محمد لا يجب والشارح جنح الى عدم وجوبه لأن
قولها مابو جوب المهر فبين بتصويره من الاعلاق فكأن وجوب العدة متفق عليه كذلك عدم وجوب
المهر لا اختلاف فيه (قوله الاولى ولو كسيرة الخ) لعل وجه ماسلكه الشارح أنه يتوهم أن الصغيرة
عدتها أقل لما ذكر ومن الحكمه في تقدير عدتها لو بمقالة الوالد ان الجنين في غالب الامر يصرح في ثلاثة
أشهر إن ذكر أو في أربعة إن أنثى فاعتبرا أقصى الأجلين وزيدعله عشرة فاستظهرنا وهذا يظهر
وجهد كرفوله وعم كلامه عمدة الطهر في هذه المسئلة (قوله بل فيسه الذية) أى الفترة كما يأتي في الجنائيات
(قوله والذي ينبغي العمل بمقالة الجماعة الخ) بل الظاهر أن المراد به أن تبلغ حدا لا يس من وجود
حمل فبطنها بتمام السنتين اذ قولهم لا يعكث الولد في بطن أمه أكثر من سنتين يحل واليت كما قاله
الرحمنى (قوله بيان لا بعد الاجلين الخ) الظاهر ما في ط أنه بيان للاجلين (قوله ولا يخفى
أنه ليس فيه سوى المساحة في العطف) قد تدفع المساحة عن عبارة المصنف يجعل الجملة الثانية
عطفًا على الجملة الاولى (قوله استثناء منقطع) هذا ظاهر بالنسبة لما زاد الشارح من قوله
لو حاضت الخ لا بالنظر لعبارة المصنف في ذاتها (قوله لكن يشكل على هذا النص بمجموع الخ) قد
يدفع بأن نصهم عاذاً لا ينافي ما ذكره الزايل في فان موضوعه أنه دخل بها بالفعل وأدى التسبب
وأنه ثبت وينبعه العدة وهذا لا ينافي ما ذكره من أن المهر والعدة انما يحبان بالوطء والفراس ثبت
بجمرة العقد لكن وجوبهما انما هو بالدخول (قوله فيمكن أن يجعل ما في الاختيار والحيض على قول
محمد الخ) هذا التوفيق بعدم التعليل المار عن المحيط تأمل وقال الرحمن في الخاتمة أم وأبو تزوجت بغير
إذن المولى فولدت لثلاثة أشهر فصاعداً من وقت التزوج فإدعاء المولى والزوج فالولد تزوج في قوله لم
جميعا اهـ فقد اتفقوا على ثبوت الفراس في النكاح الموقوف واعتدوا أنه من حين العقد ولوليل الوطء
ولا خلاف بعد الوطء في ثبوته فلزم منه ثبوت العدة زواله (قوله الشارح إذا لم تكن عالمة راضية الخ)
الظاهر الاستكشاف جود أحد الشرطين المذكورين كما قاله السندی حتى لو كانت عالمة باله غير
زوجها أو كرها على الجماع بعد ما تزف إليه وقيل له أنها زوجت فدخل عليها مكرهه لا حد عليها
وعليها العدة ولها النفقة ورساقي في كلامه ما يفيد (قوله وهذا خاص فيما عدا الأخيرة بل هو
شامل لها أيضاً كان اعتقها مولاها (قوله لأن الفاسد ملحق بالصحيح احتياطاً) وفراس أم الولد ملحق

بما شابه وهو النكاح **(قوله)** لا يتسببه منها عدم التبري الخ فيها سقط والاصل لان ما وجد قبل الطلاق لا يتسببه منه لعدم السبب ولا ما وجد بعد الطلاق له دم التبري الخ **(قوله)** أي ذكر كاهلها غيرها ليصح القضاء بشهادتهما الخ صحة القضاء لا تتوقف على التعديل بل وقضى القاضي بشهادة القاضي صح **(قوله)** مرتبط بقوله فالعدة الخ وهو عبارة الاستئذان من صد كلام المصنف كما يظهر مما يأتي له **(قوله)** الشارح فان الفتوى أنهما من وقت الاقرار سقط الخ انظر ما تقدم في طلاق المريض فانه أوسع مما ذكره المحقق هنا **(قوله)** وليس في عبارة الصبر لفظ السكنى بل عبارة الخ ما ذكره عن الصبر والنهر ليس فيما يفيد أن لا سكنى لها إذ النفقة تسببها فانها اسم الطعام والشراب والكسوة والسكنى وكذلك عبارة الخالية التي نقلها فعلى هذا لا يكون لها السكنى ولعل وجه ذلك وان كانت حقة تعالى أنها لا تخلو عن حق البعد فاعلمنا فيها من حقه لم يحجبها ثم رأيت في تمة الفتاوى وان صدقته في الاستناد فالعدة من حين وقوع الطلاق الا في هذه الصورة المتأخر ونختار اوجوبها من وقت الاقرار ولكن لا يجب لها النفقة وموتة السكنى في هذه الصورة **(قوله)** وذكر هذه المسئلة تكرر بما مر في المتن الخ لا بعد ذلك تكراراً مبغياً فانه نقل عبارة الجواهر المبيد لذلك المصنف وغيره وقصده افادة غير ما أفاده المصنف **(قوله)** وينبغي أن يكون من آخر الوطأت عند زوال الشبهة الخ مقتضى عبارته أن ابتداءها من زوال الشبهة مستندة لآخر وطء ولم يظهر وجه الاستناد بل الظاهر الاقتصار على وقت زوال الشبهة تأمل **(قوله)** فلا يشكل عما انفارق في الحيض الخ لاشك أنه اذا فرق في الحيض يعتبر ابتداءها منه وان كان لا تعتبر هذه الحصة من الحيض الثالث **(قوله)** الشارح ومنه الطلاق وانكار النكاح لو يحضرهما الخ راجع لما قبله فقط في النكاح وانكار النكاح ان كان يحضرهما فإثباته والا فلا ولا غير المتناول للمشاركة شرط على قول وصح وقيل لا وصح وجهاً الثاني اهـ **(قوله)** لجعل كانه طلقها في الطهر بعد الوطء الخ لعل الاولى قبل الوطء ليكون الطلاق سنياً **(قوله)** وهو بوجه خمسة وثلاثون الخ لا يظهر خطأ ما في بعض النسخ لاحتمال أن هذا رواه زرواه عن الامام غير ما خرج مذهب الظاهر **(قوله)** فقدره الامام بخمسة وعشرين وما الخ لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتأمل لا يفصل طال أو قصر فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده خمسة عشر أقل الطهر ثم عاد الدم كان نفاساً **(قوله)** بتقدير النفاس وطهره أربعين الخ وتقدير كل خمسة عشر يوماً **(قوله)** اذا لم من مضى أحد عشر يوماً فالنفاس الخ أي يكون أكثر من أكثر الحيض ومحمد لا يعتبر ذلك **(قوله)** فان الطلاق الاول باثر الخ هو وان كل ما نال الآلة بالعقد عليها ارتفعت عدته وابتدأت عدة الطلاق الثاني فلا يقال أنه في عدة البائت فلو طاب الاول هو الموافق **(قوله)** من أن الحكم والفتاوى القول المرجوح جهل الخ ومن أن العمل بالمرجوح بمنزلة العمل بأية المسوخة ولا مردان أمر الامير اذا صدق فحصل ما يعتد به فيه فنقلنا المراد به أمير العسكر بالنسبة لهم **(قوله)** المذكور في حاشية العلامة فوج على الدور أنها مستعدة بلا خلاف الخ قد توكل عبارة فوج أفندي بأن المراد بكونه مستعدة كونها في حكمه لا أنها مستعدة حقيقة فلا يخالف عبارة الشارح **(قوله)** بان الانتظار الى ظهور الحمل وعدمه هو امدت الخ قال ط أهول الانتظار الى ظهور الحمل لا يقال عذراً ورده هذا الاعتراض السيد الجوى ونظر فيه أبو السعود بان ما ذكره في الصبر شامل لما اذا ظهر حملها أو لم يظهره والتمتة تظهر فيما لو زوجت قبل التعرف عن براءة الرحم ثم ظهر براءته مع النكاح على ما ذكره في النهر لا على ما في الصبر لانه أوجب العدة عليها مطلقاً اهـ

وقال الرجعي مؤيد المأني البصر لاشبهة أن الولد ينعدم من المني ولو جلت بسبب الله بسبب فوجب التحريم عن
 اصابة الولد واشتاء الانساب اهـ (قول الشارح لأن من لا تحيض لا تحل) ذكر السندي عن الرجعي
 أول الطلاق أن تمتدة الطهر فحبل حتى قيل إن فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها كانت لا تحيض
 وولدت ثلاث بنين وبنين ولم تر الدم في حضن ولا نفاس ولذا نسبت الزهراء (قوله) به ظهر جواب حادثة
 لقنوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام الخ لا يظهر صحة ما قاله من جواب هذه الحادثة بعد الاستفتاء
 من الشافعي إذ فتوى الفقيه الجاهل بعثرة رأيه واجتهاد غيره من اتباع رأي مفتيه كإلزام العالم اتباع
 اجتبهاء الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل في حادثة واحدة وذكر المحشي عن البصري في الصور أن
 العاصي يجب عليه تقليد العالم إذا كان يعتمد على فتواه وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتي من يؤخذ
 عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلد اهـ ثم هذا بالنسبة للبداهة أما لو رقت حادثة ذلك بالجهل أو المقلد
 إلى ما حكمه بحكم رأي نفسه كان كره في أول الوقت (قوله) ثم رأيت بخط السامعي عن جامع الفتاوى
 شهادتان أن القاتل يطلق زوجته الخ في البراز من شئ القضاء فقلنا عن المشتق أذعان أن زوجها
 ملحقها وغاب عن عرفها القاضي أمر أن رجل بعينه منعها عن النكاح والالاء إذا برهنت على طلاقه
 هـ فعلى هذا يحصل ما في جامع الفتاوى على ما إذا لم يصرقها القاضي أمر أن رجل بعينه والألفه منعها
 ولا يزوج له الكوث

(فصل في الحداد)

(قوله) ثم بشكل ذلك في معتدة العتق الخ الظاهر أن القهستاني جعل الحداد في جواز التعريض على حل
 الخروج وعدمه على عدمه فقط والطريق الأولى على العداوة وعدمه على حل الخروج وعدمه فمما
 طريقته أن يلازم استحصال أحد أهمل الأخرى نعم على الأولى يرد الاشكال ويظهر الجواب بالنظر في
 الفرق بين العدة بين بان يقال النكاح قائم حكما بشام أمره فيصير التعريض كإيجاز للتكسوة وعدة العتق
 أمر الفرائض وقد زال ملكه بالكسوة فلماذا كان المتصور إلى العدة عداوة المطلق لا المجتق (قوله) فأفاد
 أن تعيين الأقرب بمقوض إليها الخ غاية ما أفادته عبارة البصريين انتقالها إلى أقرب موضع ولا قيد
 أن تعيين الأقرب بمقوض إليها فإذا زالت عبارة كالشارح تفيد وجوب الأقرب كما قال طه ثم لو اشترط
 سترلان في الأقرب كان لها خيار التعيين (قول الشارح عن نفنص الجامع) عبارة على ما نقله في البصر
 شهد أو وواحد عدل أنه طلقها لا نأود قد دخل بها منع من الخلو بها مدة المشقة بأمانة نفقة بها من بيت
 المال لأنه يعقده الحبل والعدل كغيره بخلاف المعتدة اهـ قال الرجعي ظاهر ومصرحه أن في المعتدة
 لا تكون نفقة في بيت المال لأنه في المسئلة الأولى كان معتقدا الحل فلم يمكن أن يجعل نفقة عليه ولم
 يحكم عليه بالمهرمة بعد لعمد وجودها وفي المعتدة يعتقدها حرمة فإن كانت المراتف حاجته نفقة عليه
 وإن كانت في ساحة المعتدة فكذلك لا إهمان قيل نفقة المعتدة هي عليه بمجرد إهمان وكلمة أراد بدقل
 هذا تخصيص ما نقله عن المجتبى بما إذا كانت السكنى معها للحاجة الخ ليس في حادثة السؤال ما يفيد
 التقيد بالحاجة والتقدير بالأولاد في الحادثة تكونها كانت كذلك فالدار على الشرطين المذكورين في
 المجتبى (قوله) وانظر ما تقدمه من الزيادة لأن فرض المسئلة المروى على ذلك في مجموعها الخ الظاهر أنه
 لا بد من هذا زيادة إذا لوجه لازمه للاعتداد فيها مرتبه بما يصلح للإقامة إذا كان بينه وبين معتقدها

أقل من مدة السفر (قوله) ينتقل من موضع إلى آخر لا كلا والماء الخ تمام عبارته فإن كان يدخل عليها ضربين في نفسها أو ما لها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول بها والأفلا (قوله) كأنه أراد بهذا الاستدراك رفع التنافي بين التصني الخ مافي البدائع لا يرفع التنافي بين التصني وذلك أن من قال بعدم خروج معتدة النكاح القاسدا إنما أراد عدمه مدة العدة بتمامها ومنعها من الخروج لتحسين مآله الذي قاله في البدائع يحقق بحقيقة فني تحقق براءة له لا ينعها ويدل لهذا ما تقدم في حل التعريض من أنه منوط بحل الخروج وعدمه

(فصل في نبوت النسب)

(قول المصنف فثبت نسب معتدة الرجعي الخ) لا يصح تقريره على ما قبله بل على أن الطلاق الرجعي لا يجزم الوطء وتثبت به الرجعة فلو أني بالواو لكان أنسب سدى عن الرجعي (قوله) ويجزم الحكم فيما إذا أنسبه لتمامهما مقتضى قول التستائي وفساد النكاح كخصمه أن يقال ابتداءه لتمامه كما ينبغي لتمامها في الصحيح (قول الشارح وللمدة تحتمل) في السدى وأطلق في المدة في قوله والمدة تحتمل فمثل مدة العدة ومدة الحمل يعني لا بد في عدم نبوت النسب عند الإقرار بمعنى العدة من احتمال مدة العدة ومدة الحمل التين عيبتها بإقرارها أي المدينين المقدرتين لهما شرعا كان تقريره في عدة هذا الحضيض في ستين يوما أو أكثر على قول الإمام وتسعة وثلاثين على قولهما ويكون بين مضى الوطء ستة أشهر فأكثر فإن كانت مدة العدة لا تحتمل ومدة الحمل تحتمل كما إذا أقربت بعضي عدهما في أقل من ستين يوما وبين المضى والوطء ستة أشهر ثبت وكذا العكس كما إذا أقربت بعضي العدة في ستين يوما وبين المضى والوطء أقل من ستة أشهر وكذا إذا كان كل منهما غير محتمل اهـ (قوله) وهذا القيد لهوم التين لا لملطوقه الخ وهو إقرارها بعضها أي فإنه لا يثبت النسب مع الإقرار بقيد احتمال المضى العدة ولما جعله قيد المصنف يعني أن قوله ما لم تقرأ الخ إنما هو عند احتمال المدة وكلامه الأول عام فيما دون الستين فأكتر كما يفيد لفظ وان (قوله) لبيان أن حكم الستين حكم الأكثر الخ لا يظهر أن حكم الستين حكم الأكثر إلا على ما مضى عليه التين في المتبوتة لو أنت بدلتا هما لا يثبت النسب إلا على مقابله من النبوت تصور العلوق في حال الطلاق تأمل (قوله) لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق الخ وأورد أن لا احتمال الأول مرجحهما أن الظاهر أن الحوادث تضاف لأقرب أوقاتها وأوجب بان محله ما لم يعارضه ظاهر آخر وهو الوطء في العصمة لا في العدة وفيه أيضا مخالفة السنة في الرجعة بالوطء والعادة وهو الرجعة بالفظ فكان ما مضى به العادة والسنة أربع اهـ نهر (قوله) كن باع جارية خافت بتوأمين كذلك الخ فرض مسألة الجارية في الفتح عما إذا جاعت وبأذن أحداهما الأقل من ستة أشهر ولا يتولا كزوج هذا يصح قوله بعد ذلك لأن ولا الجارية الثاني يجوز الخ لا لا فكيف يجوز صدونه على ملك البائع قبل بيعه مع أنها أنسبه لا كثر من ستين فالجواب البشئ متابعته للفتح وعدم التعبير بقوله كذلك تأمل وعبارة البصر كالجارية إذا ولدت وبأذن بعد بيعها ثم ادعى البائع الأول ثبت نسبها لتمامها خلافا من ما هو واحد اهـ (قوله) لأن ولا الجارية الثانية يجوز الخ أو يضار فلا الجارية قد التزمت بالعودة والزوج لم يبدع حتى ولو ادعى الزوج كان مثله (قوله) وبه علم أن قوله ولو أكثر من ستين خاص الخ وعلم أيضا بما ذكره من أنه لا حاجة لاستئناس مسألة الأمة فله في طلاقها بآثنا لا بد أن تأتي به لأقل من ستين وأنسبها على اختلاف الرأى وتم بشرط شرط آخر فإذا كانت بائنة واحدة وهو أن تلبثه لأقل من ستة أشهر من يوم النشأ

(قوله من حين الاقرار) اعله الطلاق (قوله) نفى عنه ما ذكره المصنف في بيان المقر الخ) بل قصد الشارح استغناء احكام الصغيرة للتوقي عن اوجها فذكر اولا حكمهما مع عدم اقرارها بالحل ولا بانقضاء مدة نكاحهما ان اقرب ما نقضتها وهو متابع في ذلك لابي يعقوب والقسم الثالث ذكره لابي ولم يجعل مسئلتنا داخلية في المقرات آتية وبذلك زاد الشارح كالز يلى قوله ولأقل من اكدرها فانه لا يتأتى في الصغيرة (قوله) لكنه خالف هنا فقال وبطل ما اذا كانت من ذوات الاقرار الخ) المخالفة انما هي في الصغيرة لا آتية وذلك انه في الجرد ذكر في مسئلة المراجعة انه قد هذا المصنف بكونها مطلقة لانها الوماث عن اوجها ولم يقر بالحل ولا بانقضاء العدة فعند هذا ان ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت النسب الخ) ولم يتعرض فيه لآتية أصلا ثم ذكر هنا ما ذكره المحقق عنه ومعناه انما اذا كانت آتية ولم يقر بانقضاء العدة حكمها حكم ذوات الاقرار اذا جاءت بالي مستين من وقت الطلاق ثبت نسبها وان كانت صغيرة لم تدع الانقضاء والالحل لا يثبت الا اذا جاءت به لأقل من تسعة أشهر كافي الطلاق وهذا يخالف ما قدمه بقوله وقد هذا المصنف الخ) وتدفع المخالفة بحمل قوله حكمها الخ بالنسبة للصغيرة على انه حكمها من حيث انما اذا تبين وجود الحمل في مدة العدة بان ولدت لأقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والا لا على نفس المدة فيكون حكمها في الوفاة نظير حكمها في الطلاق لا عينية (قوله) ان جاءت به لا كثر من سنتين احتج الى الشهادة الخ) العبارة فيها قلب فانها اذا جاءت به لا كثر من سنتين يكفي شهادة القابلة ولأقل يحتاج للشهادة بعبارة الصبر ليس فيها هذا القلب (قوله) ان شهادة الرجل افرى من شهادة المرأة (قوله) المرأتين اقل من ستة أشهر وان تأق به لأقل من ستة أشهر الخ) الظاهر ان من آتية لأقل من ستة تكون امارات حملها الخ ومن كانت امارات الخ تأق به لأقل من ستة أشهر فترجع العبارة ثلثي واحد (قوله) وعلى هذا القول يكون من اهل الشهادة لا يثبت النسب) مقتضى ما قبله والنبوت بدون اشراط اهلية الشهادة فهذا التفرع فيه نظر (قوله) ولا يحرم عليه هذا النقي) لجواز كونها حاملا من زنا حين تزوجها (قوله) بان هذا الطلاق جعي الخ) قال الرضى في كون هذا الطلاق رجسيا نظرا الى النسب انما احتمل ما والاحتياط في عدم ثبوت الرجعة اذ لا يثبت بالشك فلا يقال ثبت ثبوتها موطوءة ثبتت له الرجعة اه (قوله) الاحتمال البعيد الخالف للعادة المستمرة الخ) حقه حلف قوله للعادة الخ والاقصار على قوله لكن الخ فانه في الصورة الثانية الولادة زيادة عن ستة أشهر وبذلك ما قبل هذا الحاصل والحاصل في الفرق ان الحامل لهم على الاحتمال البعيد الثبوت بوجود الولد وقت العقد ولم يوجد هذا عينا اذا ثبتت به لزيادة عن ستة أشهر فلم يقوله وان كانت العادة مستمرة فالولد لا كثر منها (قوله) ونقل ح عن شعبة في تصوير المقارنة الخ) ما نقله الحلبي وما قبله ما كهما واحد (قوله) الشارح فلا يثبت بدون شهادة القابلة انما في الاحتياج للشهادة القابلة انما هو لتعين الولد لا لثبوت النسب فانه ثابت بالقرائن ما تقدم (قوله) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد الخ) الا وضع في التعديل ما في الكفاية وانما يثبت النسب لقيام القرائن به وان كان في بطنها ولم يفرغ منى والحاجة الخ (قوله) او لتامها وهو مشكل الخ) يشدق الاشكال بان انما يثبت نسبها لتامها لا ليعين وجوده قبل المقالة ويحتمل حدوده عندها وهو انما يعلق بالكنية في بطنها وهي الحصول قبلها ان هذا الكلام من باب التعليل بامر كان فيقتضى سبقه لا الحدوث عن المقالة تأمل (قوله) ثم نقله عن المحقق) وذكر صاحب الزهر ان في كلام الزهلي اشارت اليه بعبارة المحيط واقر ان آتية حبل منه غير جارية وبذلك ثبت نسبها منه لان الدعوة

صادقت ولما وجدوا في البطن وإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأنهم يتنقن بوجوده وقت الدعوة لا احتمال حدوثه بعدها فلا تصح الدعوى بالشك اهـ وما نقله المشرح عن غاية البيان عزله فيها إلى الانحسار كذا كرهه الأقرى اهـ ففي المسئلة زواجستان ونظر أن وجهه صحة نفسه أم لا احتل الحدوث لم يتنقن بصحة دعواه فكان له نفسه للشك في وجوده وقت المقالة **(قوله)** فامها حنثا ليست من أهل الأرض الخ أي على الاحتمال الأول لا مبررات لها وعلى الثاني لها المبررات لتطهر روحها عند الموت وعلى الاحتمالين جاء الشك في ميراثها ولا مخرج **(قوله)** لعل وجهه أنها لو قالت أنا طاهر أنه الخ على ما ذكره يكون قصد المصنف الاحتراز عن الصورة التي ذكرها **(قوله)** لأنه لما ثبت النكاح وجب الحكم بقيامه الخ قال الرجعي لمنزله يوم أنه من نكاح والاصل بقاؤه لكن الاحتياط به على أنهما استمسك باستصحاب الحال وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق فكيف تستحق به الأرض اهـ **(قوله)** احتراز عن فضحه بعدم الكفاة الخ لكن الظاهر أن المراد بالفسخ الفساد إذ بدعواه الولد بردها وقع فاسد الأفضضة وجعله كأن لم يكن بعد سبق تحققه **(قوله)** واحتمال الحال بأن ثلثة أشهر كالأخ جعل في الجمع أنه الأول أن أنسبه لأقل من ستة أشهر من حين عقد الثاني عند أبي يوسف ولا كثر من ستة يكون الثاني وحكم محمد بالاول لأن كل من حين ابتداء الثاني بالوطء إلى الولادة أقل من سنتين وإن كان لا كثر منهما فهو الثاني اهـ وقال في الهدي من متفرقات دعوى النسب قال أبو الويثق شرحه فدعوى المبسوط وقول محمد أصح وبه نأخذ كذا في الفصول العبادية **(قوله)** يشترط أن تأتيه لأقل من ستة أشهر من وقت الاقرار الخ الظاهر أنه يشترط أن تأتيه لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء أيضا حتى يصدق أنه من النكاح طرأوا عليه لستة أشهر من وقت الشراء وأقل منها من وقت الاقرار لا يتنقن أنه من النكاح طرأوا عليها بالشراء **(قوله)** وإن لا أقل من نصف حول الخ حقه وإن لا كثر الخ **(قوله)** المشرح كذا لو اعتقها بعد الشراء قال في الفتح ولو اشترى زوجته للمطوعة ثم اعتقها فولدت لا كثر من ستة أشهر منذ اشترىها لأن نسب النسب الآن يدعيه الزوج لأن النكاح بطل بالشراء وصارت بحال لا يثبت نسب ولدها منه ولو لم يولد لا كثر من ستة أشهر من وقت الشراء لا بدعوة والعتق ما زادها إلا بعد أمته الخ اهـ **(قوله)** بلطان النكاح أي نكاح المولى بالشراء **(قوله)** لعل وجهه أنها المولى لها العدة منه لوطء الخ في هذا التوجيه نظر أن في السابقة قد اعترضنا أثر القراض فبعدناه للمولى وهنالم نعتبر بحقيقته وهو كونهما أم وأب له وجعلناه للزوج مع أن العدة واجبة عليهما من وطء الزوج فلهما ويجرد من متهما على المولى بوطء الزوج لا يجدي نفعا فإن الحرمة ثابتة فيما قبلها أيضا بالعتق والوطء **(قوله)** ولم يظهر لي وجهه لأنه إذا لم يثبت الخ الظاهر أن المسئلة خلافية ففيل أنه يحمل على أنه من الزنا فيصير فيه الاختلاف في نكاح الحامل منه واحتمال أنه من وطء شبهة وأنكاح فاسد لا يكتفي بإفساد النكاح إذا كان محتملا ذلك بحتمل أنه من زنا والنكاح يصح بوجوده لا يبطل بالشك وهذه طريقة البدائع وعلى طريقة الزلي يكتفي بفساده احتمال أنه من فاسدا وشبهة أن ذلك لم يعلم وجود شرط صحته

(باب الحضانة)

(قوله) لكن في القاموس حسن العيسى حضانة وحضانة بالكسر الخ في السندي يصدر ذكر عبان القاموس مانصه واقتصر شيخ الاسلام ذكره في شرح الروض على الفتح وكذلك ابن المنذر في حطب الفضا

التبراج ومن هنا استفاد جوازها اه (قوله كما أفاد القهستاني) وانفقوا على أن الأب يجبر على
 تنفقه وعلى إسماكه وحفظه وصيافته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه اه بحر (قوله)
 بأن يكون قوله ونحوه من قواعط على الزنا) لعله منصوبا عطفا على الزنا الواقع خبر تكون (قوله) فانها
 تحقها على شبه الأجر (الخ) حقه النفقة وذلك أن ما أخذته شهبان فبرأى شبه الأجر حال قيام
 النكاح أو العدة فلا تستحق شأمن الأجر لقامها بأمر واجب عليها وبعدهما ما تأخذ من امرى في شبه
 النفقة فلها أخذ على أنه نفقة للصغير (قوله) وكذا في انقضاء الخ) التي فيها أنه أحل عن الأم
 المنقصة العدة إذا طلبت أجره حضنة أو ولدها بانها تحبب إلى ذلك أذ هو واجب على الأب ككسوتهم
 ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه وأجاب أيضا عن ثلاثة أشيا من فرض القاضي حضنة
 أمهم سبع قطع بان استحقاقها الأجر في خلاف قبيل لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين عن
 المستوفى هل لها أجره الحضنة بعد قطام الولد قال لا وموضوعه إذا كان هنالك الأب والوجه فيه أنه حق لها
 والنقص لا يستحق أجره على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب وقيل تستحق على الأب والأب
 هنا والحضنة واجبة عليها القدرتها عليها ولا تستحق الأجر على أداء الواجب بهذا الخبر بهذه المسئلة
 والناس غافلون عنها وتثبت على نصي جواهر الفتاوى ما منه يعلم أن المتوفى عنها زوجها لا أجر
 لحضنتها من باب أولى اه فتأمله (قوله) لكن يشكل على هذا الإطلاق (الخ) أي الواقع في عبارة
 قارئ الهداية من استحقاقها الأجر (قوله) قياس ما ذكره في النكاحات تقديم عن الأم على عات
 (الأب الخ) قد يقال اسم الإشارة في قول الشارع بهذا الترتيب راجع لجميع ما قبله أعني قوله
 حالة الأم كذلك الخ يعني تقدم عمة الأم الحقيقية ثم لأم ثم لأب ثم عمة الأب كذلك وهو المتعين في فهم
 عبارته وهذا ما يفيد ما في المعنع الفتح ومثله في الهندية (قوله) استثناء من قوله ثم العصبان) يظهر
 أنه استثناء من جميع ما قبله ولو أني آكن مع إرادة الفسخ الذي يتحقق معه على المحضون أوماه (قوله)
 الذي في الشر نبلاية عن البرهان وكذا في الفتح ثم لأب ثم لأم) مقتضى ما سبق تقديم الحال لأم على الحال
 لأب فان قرابة الأم من قبل أمها مقدمة على قرابتها من قبل أبيها كما يفيد عبارة النجاشي السابقة وغيرها
 (قوله) فإذا علم المتق والفاضل شيئا من ذلك لا يعمل له تزعم من أمه الخ) قال العلامة السندي أفادنا حديث
 سقط حسنتها المتزوج فلا يلتفت إلى شقة زوجها اه (قوله) وينبغي أن يكون مع البين في الفصيلين الخ)
 لكن ما ذكر وفي مسئلة الاختلاف في سنه من أن القاضي لا يحلف أحدهما لأن قاعدة التحليف القضاء
 باتسكول لأنه إقرار أو بذل ولا يمكن واحدا منهما لأن الحضنة حق الصغير لا تمك الأم بذله ولا الإقرار
 بسقوطه وكذا أخذ الأب به بعد تمام الحضنة هو حق الصغير أيضا فلا يملك بذله ولا الإقرار به يقتضي عدم
 التحليف هنا أيضا (قوله) قال في البصر بعد نفقه مافي الفتح وينبغي أن يكون عند من يقول بغير الولد الخ)
 الإقرار هو العمل بنص المذهب وإن لم يظهر وجهه مع أن المشهور لا يستغنى عن الحضنة بل قد يكون احتياجه
 لها أشد تأمل (قول الشارع) ليس بالملقة بان الخ) في السندي لم يظهر لقوله بانها قاعدة لأنه قال بعد
 عدها والبائن والرجعي سواء في حال قيام العدة لم يمكن من الخروج في الرجعي والبائن أيضا النكاح
 في الأول وبقاء أثره في الثاني اه (قوله) والظاهر أنه لو كان بين الحلتين تفاوت تمنع) الذي في التنازعانية
 عن فتاوى الباقين لها أن تنقل إلى بعض وأحو المصير وإن كان الأب لا يمكنه الرجوع في يومه إلى وطنه
 قبل الليل وكذا إذا كان له جانبان اه قال السندي فالتى عن الانتقال لكل منهما فاعرف في غير المصير

الواحدة **(قول)** والجيب في حكم لم يقل به أحسنه متناجيز تقليد الجبر قال في حاشيته يجاب عنه بان مراده بالقرية القريبة من المصر بقرب سنة قوله وليس فيه اضربا بالأب ٨١ فكان الاثنى بالخصف الحاق هذا التقليد به وحسب فانه ذلك كان الواجب على الشارح التنبيه عليه سندي **(قول)** ولا عذر به من الجدة فليس لها حق نقله ولو اولى بلد العقد وهذا في مكانين متفاوتين وأما المتعار بان فلا فرق بين الام وغيره احيث علل بانه لا انتقال من محله الى اخرى سندي بخنا **(قول)** وبدله مافي الحاوي الخ كيف يقال وبدله مع انه قال غيبا باني مافي الحاوي يشمل ما بعد الاستفتاء **(قول)** لم اره في الخبر بقاء في هذا المثل لكن اقي في الحاشية بالسفر بعد اتمام الحضانة اخذ اعما في الجمع وشرعه ومافي السراجية

(باب النفقة)

(قول) الاولى اسقاط مسلمة بل الاولى ببدال ولو سواه **(قول)** فانه يستأنس بها وما عساه الخ في الكفاية من باب الوصية بالخدمه قالوا في المراء اذا فرضت ان لم يمكن الانتفاع بها بوجه ما لا نفقة لها والافاء النفقة اه ونقل السندي عن الحلول في نحوه **(قول)** وان امكن نقلها الى بيت الزوج بمغفة ونحوها فلم تنتقل لان نفقة الخ الخ أي بعد طلب انتقالها اليه ولا بد من كون انتقالها اليه إليها بانه والا تكون به نائزته وحكمها سقوط نفقتها حتى يعود لزل الزوج **(قول)** ويؤخذ منه ايضا تشديد كون القول لها بما اذا كثرت في بيته الخ لا ينافي وقوع اختلاف بينهما في التشوز في الحال وهي في بيته ولا يفسد ذلك مافي الخلاصة **(قول)** وفيه ان المحبوسة ظلمها بالمصوبة الخ لا يظهر ويريد على ما نحن فيه فان علمها لعدم التسليم أصلا ونظير ايضا ان مسئلة الامة غير واردة لانها وان وجبت سدة التبرع مع كون التسليم ناقصا لانه قيل بذلك لكون حق السيد اقوى فاكفى بالناتص وحيث فالواجب الرجوع للقول من أنه لا يجب الا بالتسليم الكامل في غير الامة ومسئلة المهر فوات بلا ان داخله فيه **(قول)** أي ادم هو طعام لا مطلقا كما لا يخفى كانه يراد بها ادم يحتاج لعلاج بل يصوعل ومن وقال في الذخيرة اذا امتنع من التبرع ونحوه قال شمس الامة السرخسي كان للزوج ان يمنع من الادم ويعطها خيرا ليرحمه ويقول هو طعام وليس على سوى الطعام وان اعطاها خيرا لتعير لا بد من الادم لانه لا يمكن تناوله وحده اه هكذا نقله السندي **(قول)** ولكنه لا يجبر عليه الخ القصد بذكر هذا الاستدلال دفع وهم ان الشريعة لا يجب عليها خدمه داخل البيت كما اذا كانت ممن لا تخدم وليس في هذا مخالفة لما تقدم **(قول)** الا ان ازوج وبني بها الخ لا يظهر مصفة هذا الاستثناء فان كلام من النفقة واكسوة يجب بمجر العقد **(قول)** لا محل له من الخ الذي يفيد ما ذكره المحشي عن الصرا ولا وانه الشارح عن الخ لاصلة ان ولاية الاتفاق قبل الغرض وبعد الزوج الا اذا ظهر مطلقا بعده فإما مره لم يعطها وان كانت عبارة المصنف موهمة ان ذلك له قبله كما يفيد بقوله بفرض والشارح دفعه بقوله ولو بدا الخ ولما رأى ان قوله يفرض لها لا يناسب هذه الغاية زاد قوله بأمر الخ فصار كلامه مع الشرع مفسدا لا تاتى الولاية للزوج قبله وبعد موافاة اظهر عدم اتفاقه بعده امر معاطا لما التفتق وهذا هو الموافق لما في المعر وعبارته في الخلاصة والذخيرة اذا فرض القاضي النفقة فالزوج هو الذي يلى الاتفاق الا اذا ظهر عدم القاضي مطلقا حيث يفرض النفقة وبأمره لم يعطها التفتق على نعمها نظر لها فان لم يعط

حجسه ولا تسقط عنه النفقة اه فهي وان ملكها بالفرض لم تصرف فيها بالاتفاق الى آخر ما فيه تأمل
 وحديث لا يخفى لوما كتبه المحقق على قوله ولو بعد فرض الخ وعلى قوله يفرض الخ عن وجود داخل
(قول) أو من الصناعات الذين لا ينقض عليهم الاتفاق الأسبوع كذلك أي يفرض عليه
 أسبوعاً أسبوعاً **(قول)** فأما إذا انحلل لها في طلب كل يوم الخ أي عند المساء لم يأتى أو غدوته
(قول) وقال أبو يوسف قال قائل بأنه إن بطلت عليه قسماً على نفقة شهر لا يبعد يعدد ورهذه
 العبارة عن أبي يوسف فلعن في عزوها اليه تحريفاً ثم رأيت في نور العيون قال وقال من اه وإله
 سر السنين والراء وهو من السيد الامام ناصر الدين **(قول)** ومفاده أنها لا تصح قبل الفرض
 أو التراضي على شيء معين الخ لا يستفاد هذا من كلام الشارح ويمكن انه مستفاد من الصرخا
(قول) لسقوط النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ الخ هذا الفرق غير كافى فان نفقة المرأة كذلك
 تسقط بانشاء كثيرة **(قول)** فلاحظه للاستدلال عليه الخ وجهه استدلاله المصوري قصد به
 بيان المراد بقوله لا تستدبر ذراهم اذ ظاهره في تقديرها ما أصلا في أن المراد عدم تقديرها بشئ معين
 بحيث لا يزبدل بالنقص **(قول)** بدرع الخ أرادها ما سيقا واستتابا والمطعة للملاة التي تلبسها عند
 الخروج وقال بعضهم غطاء تلبسها ليلا والدرع هو القمص لأنه يكون بحجسان قبل الكف والدرع
 من قبل الصدر سدى عن العبر **(قول)** لا يباحل لها للثروج في مواضع فلا بد لها من ساتر الخ
 لا يترجم من حل الثروج وجوب تهية أسبابه لانهما ليست حاجته فيجب عليها اعلية **(تقار**
والا) هموم هو كونها بدون تقدير القاضي لا تكون لازمة الخ ادخل لزوم وعنده في الكلام بل يقال
 كافى ط اذا لم يقدروا رضى عليها الزوجان لا يكون حكماً بل ينقض تراشعها وحديث يصح ما قاله
 الحلي ويسقط تنظير المحقق **(قول)** الشارح لو حكم المحقق بفرضها ذراهم حل لشافى بعد أن يحكم
 بالتون الخ في حاشية المحقق لشر المسمى مثل شين الرمي عن امرأته غاب عنها زوجها وتزول معها
 أولاد أصغار أو لم يتزل عندها نفقة ولا أقام لها من نفقة وضاعت محلها ومصلحة أولادها وحضرت الى حاكم
 شافى وانتهت اليه ذلك وشكت وقضرت وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة
 يفرض لهم عن نفقتهم فقدا معتنافى كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة
 عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبل ذلك منه فهل الفرض والتقدير صحيح وإذا قدر
 الزوج لزوجته نظير كسوتها على معين العقد نقدا كما يكتب في وثائق الانكحة وضمت على ذلك مدة
 وطلبت به عما قدر لها من تلك المدة وأدعت عليه بذلك عند حاكم شافى واعترف به وأزنه به فحصل
 الزامه صحيح أم لا وهل اذا مات الزوج وتزول زوجته ولم يقدرها كسوة وأثبتت وبألت الحاكم الشافى
 أن يقدرها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاتها نقدا أو أياها ذلك وقدرها كما يفعله
 القضاء الآن فهل له ذلك أولا وهل ما يفعله القضاء من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة أو
 الكسوة عند النية أو الحضور نقدا صحيح أم لا فأجاب بتقدير الشافى في المسائل الثلاث صحيح اذ
 الحاشية داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله وثاب عليه من قديس عليه اه فعلى هذا الخلاف بين
 المذممين في سوا تقدير النفقة نقدا **(قول)** وقد يجب بان ذلك في فرض القاضي وهذا القاضي
 بدليل قوله الخ الاحسن في الجواب أن يقال لا تخالفه بينهما فان ما في السراجية فيه إبطال القضاء
 برضا المرأة وهي صاحبة الحق كما تقدم فتلك الباطلة فيصح أن ترجع وتطلب كسوة قاش بخلاف ما قاله

الشيخ قاسم فان المطلق وهو القاضى الثانى ليس صاحب الحق فلا يملك نقض قضاء القاضى الاول ففرق بين
 المستثنى وبين مستند بسقط الاشكال لا في قول القاضى الشافعى لا بآثاره الحكم بالتون الا بعد طلبها
 وحيد رجعت عن فرض الحنفى الدرهم صرح بوجوب طلبها بالتون فيصع حكم الشافعى به لانها الراضية
 لمساطحها ومبطله لحكم الحنفى لا القاضى الشافعى انما هو ملزم لواصل التون لها بعد صحة انطائها
 التقدير الدرهم ثم لو حكم الشافعى بالتون بدون طلبها لا يصح حكمه وعليه يجعل ما قاله العلامة قاسم والا
 فلا يظهر محتمه او يحمل على ما اذا كان الطالب هو الزوج **(قوله)** ولما وضعت منه الخ أو أسرف فيها
 كافي السندى **(قوله)** قلت هذا الظاهر على خلاف الظاهر الخ ما في البصرى نفقة الخادم وما يحتمه الرملى
 في الاخدام وهما غيران وعلة زوم النفقة للخادم تفيد لزوم الاخدام في المريضة كما قاله الرملى **(قوله)** أو
 ما لم تشهد بفساده بعينه حقها أو اذا شهدت الخ **(قوله)** فقد ظهر من هذا أن الاستدانة بالمر رفع
 لها الخ لم يظهر عذره وجه الرجوع عليها **(قوله)** من أن التوكيل بالاستقراض لا يصح ساقى
 ما فيه في كتاب الوكالة فانظر قوله نفس **(قوله)** والظاهر أنه لا يمين على الزوج الخ الظاهر لزوم اليمين
 على نفي العلم بالنية إذ كل من كان قوله كان يمينه الا فيما استثنى تأمل **(قوله)** اذ كيف يحلف على عدم
 نيتها الخ أى ولا الملاحه عليها **(قوله)** وتظاهرها أنه لا يقدم الاخ على المنة الا اذا جلت العساة على
 التوزيع أى من الاخ اذا وجد ومن العلم انما يوجد هو هذا هو ظاهر عبارة الشارح وبدل لما ذكره من انقله
 عن الرملى بقوله فتبين بهذا الخ **(قوله)** ولو قال وجب الوسط الخ ماسلكه المصنف هو الاحسن لان في قوله
 تم في المسئلة الاولى اشارة الى أنه لا بد فيها من تقيم القاضى حتى تستحق الزيادة وقوله وجب الوسط في
 الثانية اشارت الى وجوبه بمجرد ادعاء الزوج بدون احتياج الى تنقيص القاضى **(قوله)** مع عدم ظهور وجهه
 الخ يظهر أن معناه لا التفت لمقاتلة في الصورتين فتى الاولى جمعت دعواها وراسلناه عن قوليت يستبها
 عليها لم تلتفت الى الدعواه أن نفقتها كما قال وفي الثانية لم تلتفت الى الدعواه فلم تستمعها وجعلنا مستأضوان
 كانت تعرف حاله **(قوله)** ووجهه في غاية الظهور لن تدبر الخ فان المراد لا تتكبر من أخذ هذا القليل
 من الزوج فاذا رفته للقاضى لمدة أخرى يكون الامر كذلك فيؤدى لعدم أخذه شيئا وفرض الكلام فيما اذا
 لم يحصل راض ولا تقدير قاضى **(قول الشارح)** صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم الخ أى وهى أزيد
 من نفقة مثلها زيادة فاحتمى بخلاف مسئلة المصنف فانها القليلة لا تلتفت لقول الزوج لا لائق فلا منافاة
 اه مستندى **(قوله)** وأجاب المقدسى بأن التوكيل في القرض لا يصح الخ قال في حاشية البصرى قال المقدسى
 أقول الاحسن أن وجهه بأن التوكيل في القرض غير صحيح فاستقرضت على نفسها فلزمها وان قال
 على أن ترجى على كان هذا منه كاصطلاح على هذا القدر اربع مبع به عليه اه قلت وفيه غفلة عن كون
 موضوع المسئلة بصرف القاضى وقد مر أنها ترجع بعدم سواء بكت من مال نفسها واستدانت
 فاذا يصح الاستقراض بالبداهة الى عدم الرجوع بالغير ورض فلا إشكال باق بحاله وأجاب
 الرملى بأن الزوج لا يملك لها استقرضى وأنفق على نفسها كانت مستقرضة على نفسها اعدم محتمه التوكيل
 وقصدنا المبتدأ كلامه وكلامه موجب لزوم الدين عليها وعليه وأمرها بأن تنفق ما استدانت على نفسها
 لا على شخص التبرع وغيره والتبرع أدنى الحالتين فيحصل عليه فكانت أمرها بالانفاق على نفسها من والها
 متبرعة فامتثلت أمره فكان استحقاقها للقرض في مدة الاستدانة والنفقة مما استدانت بخلاف ما اذا لم يقل
 ذلك لعدم العلة المذكورة فتى فرض القاضى وهو موجب الرجوع عليه والحاصل أن قوله استقرضى

وانفق واجابتها اضربا عن الفرض منها وانظر الى قوله الا ان يقول وترجع بذلك على لانه متى التبرع
 المستفاد من ذلك واذا لم يوجد ذلك في الفرض لعدم ما يستفاد منه التبرع فتأمل اهـ لكن الظاهر ان
 ما اعترض به على المقدس ساقط فان المراد انه يلزمها ما استقرضته ولا يلزم الزوج وهذا لا يمنع
 رجوعها بالفرض وبهذا يكون ما لم ما اجاب به وما قاله في البحر واحدا **(قول الشارح ولو**
أنكرت انفاقه فالقول لها بينها) لكن هذا في نفقة الزوج خاصة لا في نفقة الاولاد ففي الاشياء من
 القاعدة الثالثة ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصل اليها وأنكرت فالقول لها
 كالدائن اذا أنكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الاتفاق
 فالقول له مع البين كافي الخاتمة الثانية خرجت عن القاعدة ما **(قوله)** وهما المولى واحد الخ ليس
 بقيد كما يظهر من تعليل المسئلة **(قوله)** نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر انه سبق في الخ سبق القلم اما
 هو في نقل الشارح عبارة الجوهرة وعبارة فان زوج المولى عبده من أمته ثم كانتهما فقلت منه
 ولما دخل في كتابها وكان كسبه لهما لان تبعه الامام جمع وهذا بينهما في الرق والحرية ونفقة الولد عليها
 ونفقة على الزوج اهـ **(قوله)** ومقتضاه انه استخدمها في غير بيت الزوج الخ المتبادر من قولهم ولا
 يستفدها ماله شرط ثان في تعريف التبوة وكونه عطف تفسير غير ظاهر من كلامهم مع اختلاف
 المعنيين على ما هو ظاهر ويدل لذلك ما نقله عن الزبيدي بقوله لان المتعبر بالخ اذا استخدمها في بيت
 الزوج لم ينفرد لمصلحةه والمراد بالاحتباس في عبارة الهداية كافي السندى عن الرضى ان تكون
 محبة لمصلحة الزوج خاصة والمراد بالتبوة في عبارة الخيرية التامة بان يدفعها ولا يستفدها وهذا
 هو المعنى فمفهم في هذه العبارة فتأمل **(قوله)** لانه لا يجب الاحتباس وهو التبوة الخ أي وانما
 تعبر بمال قسم النكاح **(قوله)** وذكر ام المولى في الصرم من المالى آخر النكاح عبارة من مسائل شتى
 قالت لا تسكن مع أمك وأريدت على حديث ليس له ذلك اهـ وليس فيها تصريح بام المولى **(قوله)**
 فانظر هل يتأتى ذلك هنا قديقال يتأتى ذلك هنا ايضا بان يفرض لها ان ترعى في الدار بقدر ما لها
 ويحاطب بغير رومع وما يتي دين الى الميرة فانه لا يتأتى ايضا لما حقه في السكنى الا بذلك كما اذا كان عاجزا
 عن الاسكان بالكلية فانه يفرض لها الاجرة وترجع بها اذا أسر ثم رأيت في انفع الوسائل لو لم يكن الزوج
 منزل معلوم يكتب منزلا لها او يكون الكرا على الزوج وان مصر او ثم المرأة ان تستدين الكراه وتوفى
 ثم ترجع اهـ **(قوله)** قال المصنف في شرحه فهم شتان أن قوله قد اشارت لدار البيت الخ في الظاهر
 من اضافة أحد للاجاء وتفسيره بقوله يؤذيها اناسم الاشارة للموضوع للجدراج لدار والا
 احتيج لهدن القدين وعبارة البرازي ليس فهم اما بقصد ذلك ولما يعين أن الضمير في عبارة الخاتمة
 راجع للبيت فلا ترما فهمه في الصرم وقول البدائع حتى لو كان في الدار بيت الخ لا يدل على أنها ليس لها
 المطالبة اذا كان في الدار من يؤذيها وانما فيه التعرض لمرور الوجود في الدار وأنه لا يكفي تصديق الاذناء
 فلا ينافي أنه اذا تحقق وجوده في الدار يكون لها مطالبة بغيره وهو ما افاده في الخاتمة فهم استثنان
 تعرض لاحدهما في الخاتمة والاخرى في البرازية **(قوله)** مواه من اجزاء المرأة قد يقال لاجابة
 الى هذا التصويب لاشتراك اجزاء الزوج والزوج في هذا الحكم كما يشترط أن لا يكون أحدهم
 اجزاء الزوجة كذلك يشترط في اجزاء **(قوله)** ومفهومه أن من كانت من ثلث الاعمار بكفها بيت
 الخ هذا بخلاف لاطلاق المتون وتصریحهم أنه لا بد في المسكن من الخلو عن أهله وأهلها وهذا هو

التصديق في المسئلة الآن يقال مراده ما اذا كانت في بيت من الخوص والاجام مثل في بيت آخر
 منه لا يترقب بيت واحد منه **(قوله)** متعنه عن التعدي في حقها ولا يترقبها **(الح)** كذا عبارة العصر
 ولا يظهر قوله ولا يترقبها بل الظاهر تركها فيه بدليل المقابلة بدون فائدة في النقل وعبارة الفتح
 فان شكت أنه يضربها أو يؤذيها ان علم القاضي ذلك جزؤه وان لم يعلم سال من جيرانه فان كانوا لا يوقن
 بهم أو كانوا يعملون اليه أسكتها بين أقوام أخيار يعتمد القاضي على خبرهم **اه** وعبارة الهندية على ما في
 السندی فان علم القاضي ذلك جزؤه ومنعه عن التعدي وان لم يعلم بظن جيران هذه الدار فوما سألين
 أقرها هنالك ولكن بسألهن عن صنعه فان ذكروا مثل الذي ذكرته جزؤه ومنعه من التعدي وان ذكروا
 أنه لا يؤذيها فاقاضي بتركها **(الح)** **(قوله)** كما أفاضنا السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكن الخ
 قال السندی بعدما نقل عبارة أبي السعود قلت رأيت هذا الكلام خالي عن التحقيق والاولى ان يقال
 ان بينهما كان محض فاجح جيران يشقونها اذا استغاثت بهم فهو مسكن شرعي ولا يلزمه الاثبات بمؤنسة
 وان لم يكن لها جيران أو كانوا لكن لا يفسون لبعدهم ولعدم قيامهم معها حيث عرف القاضي ذلك
 منهم فيأمر بتقليل الجوار الصالحين ولا يلزمه ايضا الاثبات بالمؤنسة هذا ما رأيت **اه** ونؤيد ذلك ان
 المؤنسة في الدار الكبيرة وان ادفع بها الوحشة لا يدفع خوف الموصوص وذوي الفساد فلذا كان السكن
 الشرعي هو ما كان بين جيران صالحين بحيث لا تتوحيش فيه ولو استغاثت بهم أغاؤها **(قوله)** وهذا
 ترجيح من خلاف ما ذكر في الجراءه الصحيح **(الح)** ما ذكر في الجراءه الى الحامية ونصه قالوا الصحيح
 أنه لا يتمتعهم الخروج الى الولدين ولا يتمتعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل
 سنة وانما يتمتعهم من الكسوة عندها وعليه الفتوى كما في الحامية **اه** **(قوله)** المناسب اسقاط هذه الجملة
 كما في بعض النسخ وعبارة الزبلي وقيل لا يتمتع **(الح)** عبارة الزبلي وقيل لا يتمتع من انثرو ح الى
 الولدين ولا يتمتعهم من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل عام هو الصحيح **اه** فما
 عزاه الشارع الى بلى لا وجوده فيه لم يكن فيه أنه لا يخرج عما ذكره فان المراد بقوله وفي غيرهما من
 المحارم في كل عام ان له الخروج وله من الدخول كما يدل عليه السياق وبهذا يعلم حكم خروجها للمحارم
 ويحذف ما زاده لا يلزم ذلك ثم على ما جرى عليه الشارع أو لا من تقيد خروجها للوالدين بان لم يقدر
 على اثباتها تنع من ان خروج المحارم اذا قصدوا على اثباتها **(قوله)** لانها تستل على جمع **(الح)** فظاهر
 هذا التعليل أنها تنع من الولية ولو كانت في وقت الزياره خلافا لما يفيد كلام ط **(قوله)** وقد يجب
 بان ما كان غير تبرع **(الح)** بهذا الجواب يستقيم كلام الشارع لكن تبقى المخالفة للعصر **(قوله)** بخلاف
 فرض العين كالخ **(الح)** يفيد كلامه أنه اذا لم يجد غيرها وخيف هلاك الولد أو الأم ولم يوجد من يغسل
 الميت سواه فله الخروج بلاذن لأنه صار فرض عين **(قوله)** لكن في القهستاني ويفرض القاضي
 نفقة عرس القاتل **(الح)** مال الرمي في حاشيته على ما في القهستاني سندی والظاهر اعتماد ما في السريفة
 لعزم وقابله الزاهد **(قوله)** الشارع فلا يفرض لمولاه **(الح)** وكذا لا يفرض لخادمة الزوجة وان
 كانت ممن تستحق المأذون المحض من العلة تأمل **(قوله)** الآن يجب بيان العبد لا يجب له دين على مولاه
 في هذا الجواب تأمل فانه لا يظهر مع أنه لا اخذ من مال مولاه ومع إزام القاضي لا يلتفت
 عليه فان مقتضى ذلك لزوم دين النفسقة على المولى وان كان لو امتنع المولى كسب وأنفق من كسبه
 وان لم يكن له كسب أجبر المولى على بيعه ايضا لمقتضى حق المولى كذا في الهداية **(قوله)** والمراد ضمان

المدينون عدم رآته) وجه الضمان التعدى حيث دفع ايدون اذن المالك والقاضى ووجه عدم الرجوع
 أنهما وأصول الحق لستحته في نفس الامر وزعمهما (قوله) ولا يشاقى هذا قولهم ان القاضى لا يقضى
 بعلم الخ) الشافعية ظاهر تلافيه من الزام المدينون مثلاً بالدفع مع انكاره الذين أو الزوجية ولا وجه لازامه
 الا بالقضاء عليه بما عليه القاضى من الدين مثلاً والا كيف يلزم مع انكاره وليس الكلام في مجرد
 أمره بالدفع مع تحقق سببه بالاعتراف حتى يقال انه اعانة وقتوى فالأوجه بناء كلام المصنف على أن
 القاضى يقضى بعلمه تأمل ثم بعد كتابة هذا بأمر أيت في شرح المتبع على الجميع أن هذان باب القضاء
 بعلم القاضى ونقطة وان علم القاضى بلال والكنكاح ولم يعترف بهما من هوق في يد محكم بعلمه أيضاً لأنه جهة
 يجوز له القضاء به في محل ولايته الأرى أن من أقرب دين ثم غاب قضى عليه القاضى بذلك لعلمه به فكذا
 النفقة اهـ (قوله) فالتظاهر أنه لا عين لها عليه الخ عبارة الرطب على مانقته لسندي ولو قال المدينون أوفيته
 فالتظاهر أنها لا تطالب بالبينة أو قال المودع أذنيه لم تحلفه لانها الخ (قوله) الآن تدعى ضياع ما دفعه
 لها) المتبسط حذف هذمو لاقتصار على ما بعدها فإن الزوجة لا تستحق نفقة أخرى لوضع ما دفعه
 لها من النفقة (قوله) قلت وهو مشكل الخ) ذكر في النصولين من الفصل العاشر منه يؤخذ
 الجواب عن الاشكال ونفسه ادعاء ولا يثبت فنكل ذوال يد في حكمه الذي فقال ذوال يداني كنت اشترته
 منه قبل الخصومة فله بحكمه ولا يكون نكوة ا كذا بالشهود الشراء أقول فإن قبل هذا يصح على
 قول أن حنفية زوجه الله لا على قولهم لرحمهما الله اذ التكلول بذل عنده واقرار عندهما كذا الحكم
 فنبغي أن لا نسمع دعوى الشراء قبل الخصومة للتناقض كلوا فرضه بجا اذا حصل على الحكم بنكوة
 حره قاله لا ينفذ في رواية ضعيفة لانها مشرط طعن من العين ثلاث في رواية عنها فاذا لم ينفذ الحكم على هذه
 الرواية فكأنه يرضى قبل الحكم فتسمع على هذه الرواية يمكن المناقشة على قول أن حنفية زوجه الله
 أيضاً يجب بان كون التكلول اقراراً بالخلوع شبهة تنافي في أن لا يكون ا كذا بالسلم حلالاً على
 الصلاح في حقه اهـ وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالتكلول كما في الخامسة اهـ والذي في
 الثانية ونقله عنها الحموي يفيد أن هذه المسألة خلافية ونصها الذي عبد الله بدرجل أنه لم يجد المدي
 عليه فاستخلف فنكل وقضى عليه بالتكلول ثم ان المقتضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى هذا العبد من
 المدي قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الآن يشهدوا أنه اشتراه منه بعد القضاء ذكر في موضع آخر أن
 المدي عليه لو قال كنت اشترى منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بيئته ويقضى اهـ من باب
 ما يبطل دعوى المدي واقصر في فصل البين على عدم القبول وعزم التقي وظاهر ما عنيده فظهر أن
 وجه القول الثاني أن التكلول ليس اقراراً ولا بذلاً من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وسيأتي هذا أيضاً
 في الدعوى (قوله) فيما لو أقر دين يجب الخ) الاصوب كقول بدل أقر في هذا وفيما بعده (قوله) وهنا
 ضمن ما أخذته ثانياً الخ) الظاهر أن ما هن من قبيل الاول فإن ما أخذته انما يصير شاقاً ذمتها بهلاكه
 أو استهلاكه وقبل ذلك الحق في عينه لما يكونان كان مضموناً عليه (قوله) ولا يحتاج إلى بيئته الخ) أى في
 مسألة الامر بالاستدانة كما تقدم عبارة الصريح قال بعد قول الكثر ولو لم يكن له مال فطلبت من
 القاضى فرض النفقة الخ ثم على قول من يقول تفرض النفقة هذه المسألة لا تحتاج إلى إقامة الخ
 (قوله) قال الرطب لاني لان الخ) نص عبارته وقال زفر تسمع بيئته ولا يقضى بالكنكاح وتعطى النفقة من مال
 الزوج ان كان له مال وان لم يكن له مال تؤمر بالاستدانة لان قبول البينة بهذه الصفة الخ آخر ما نقله

الحشى عنه ومثله في كافي النسبي فتظاهره أن تخيير الزوج في الرجوع عليها أو على الكفيل في صورة ما إذا
 فرضها ماله أو أمرها بالاستدانة وذكر في الدر المنثور وشرح الجميع لأن ملك تخيير الزوج في الرجوع عليها
 أو على الكفيل بعد ذكره الثانية فقط هنا صريح في تخيير في الثانية أيضاً وعليه يكون للعدان ابتداء
 طلب الدين من الزوج لأنه اعتمد على أمر القاضي وهو صريح في تخيير الزوج بغير ولو كان الدائن يرجع عليها
 فقط لاخير الزوج حينئذ لأنه لا دين له حتى يرجع به على أحدهما وقال القهستاني قال زفر مضي النفقة
 ويأمرها بالاستدانة عليه فإن حضر وأقر بالنكاح قضى الدين فإن أنكر كلفها إعادة البينة فإن أعادتها
 فيها أو لا أمرها بما أخذت كافي الحط اهـ ومثله في الصبر وظاهرهما أنه إذا ظهر أنها لا تسقى النفقة
 لا يطالب الزوج بل هي تطالب رد ما أخذت تأمل (قوله) إذا وصى بثلاث تقدم وغنيه فضاء الثلاث فلها ثلث
 الباقي منها) وعندنا الثلثة له ما بقي إن خرج من ثلث باقي جميع أصناف ماله بخلاف الثقبان التي
 لا تقسم ككتاب الوصية فلها الباقي (قوله) لا يحنث عند زفر الخ) الأصوب يحنث بالآيات هنا والتي
 في المثة التي بعد تأمل (قوله) وبه علم أن المناسب عطف الاستدانة بالوالم الخ) الأنسب ما فعله الشارح
 وذلك أن في كلامه توزيعاً عاماً هذا الاتفاق في صورة فرضها ماله وبالأستدانة في صورة ما إذا لم يكن له مال
 ودبعة أو دين (قوله) بأن أقام الزوج بينة على إقرارها به الخ) وكذلك لو رهن على أهل ولدت سقطا مستدين
 انطلق وأقرت بإسها بالقرار هو ولو غمها ماله بالاسم والثابت بالبينة كالثابت بطلاعته اهـ سندی (قوله)
 لأنه ينافيه قوله فلها النفقة الخ) يمكن أن يقال إن معنى كلامه فلها النفقة إلى مستدين من وقت الطلاق أي
 وأنت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار لكن هذا التماهي في الطلاق البائن وأما الرجعي فلها النفقة
 وإن أنت له أكثر من ستة أشهر بعد كونه لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار تأمل (قوله) وقد يجب بان
 المراجعة ما يثبت في النكاح الخ) لا يحنث أن هذا الجواب عليل فإن جهالة المصالح عنه لا تصرفه لعدم
 انضمامها إلى المراجعة فلا ذكر في الاعتراض ولا فرق في هذا بين ما يثبت في القيمة وبين الدين الثابت فيها
 والصواب أن المراجعة ما يخص كل يوم من البذل المسمى لأجهالة المصالح عنه وبذلك ما في اتفاق الفتاوى
 لبرهان الدين ولو صالح المعتدة عن نفقتها ما دامت هي معتدة على شيء معلوم فإن كانت تعتد بالمض
 لا يجوز وإن كانت تعتد بالاشهر يجوز لأن الوجه الأول حصص كل يوم مما وقع عليه الصلح مجهول لأن
 الحصى يزيد وينقص وهي محتاجة إلى استيفاء حصص كل يوم في الباب الآخر من صلح عصام (قوله) المصنف
 إلا إذا كانت أم ولد الخ) في السند هذا ذكر في السراج أيضاً عن الفتاوى يعني أنها جلت أمه من سيدها
 واعترف بان الحمل منه لكي يملك ولد الأم المسمى بالسيدي ما ولدت لسيدها قبل ذلك ثم قال وقد نالها من
 تلقيب ذلك لسيدها إلا أنها لو كانت ولدت قبل ذلك يثبت نسب ولدها الآخر له كونه من مولاهما فلو مات
 سيدها عتقت عترة بسبب الولادة الأولى وتكون أجنبية عنه لا تقطع للثالث المولود ولا وجه لإيجاب
 نفقتها في التركة بخلاف ما لو لم تلد قبل ذلك ومات سيدها وهي حامل منه وقد كان اعترف بحملها فاتها
 عندهم بمقتضى على ملكه لا يبين عتقها إلا بعد الولادة وما دامت في ملكه أو انتقلت لثالث رتبه بعده
 فنفتقها في التركة اهـ وهذا عقد اعتراض الرجعي وما استدله بالحشى (قوله) صرح وزعمه بالاجرة
 الخ) لكن الظاهر أنها تأخر بسببها في يدها لعدم اعتدادها في بيت طلقت فيه (قوله) ولم أر من ذكرها
 أجر الطيب الخ) عدم الوجوب ظاهر فإن المريض لا يحب عليه مداواة نفسه مع غناه بالأولى أن لا يحب
 على غيره وقد علوا وجوب النفقة عليه بله برؤوف صار كنفسه (قوله) قال الخبير الرمي واستغنى الله بنحو

خاطبة الخ) عبارة لو قال بدل النفل العايز عن الكسب كان أولى لأنه إذا قدر عليه سقط الجواب عن أبيه وإن لم يبلغ حتى لا يثبته الصغيرة إذا استغنت الخ **(قوله)** لكن سذكر الشرح عند قوله ولكل ذي رحم الخ) ماسأني لا يثاق ما هنا فإن المراد بالعقار وما به ذم في عبارة الفقيه غير المحتاج إليه ومن ثمة له الصدقة هو من لا يملك نصيباً مالياً أو غير تمام زائد عن حاجته الأصلية والمثل والخدم من الخواص الأصلية ثم رأيت في حاشيته ما يؤيد ما ذكرته **(قوله)** والظاهر أنه بمنزلة المال الغائب هذا الظاهر إذا كان له مال في بد النفل ويجوز عن أخذه منه لا إذا قدر على أخذه منه فإنه يأخذه وينفق منه وإذا كانت النسبة لم تحجب على المستأجر بأن كان الوقف يؤجر أقبساطاً قبل استحقاق القسط أو قبل ضرورة الزرع متقوماً أو منعقداً على خلاف نقله الحنفى فإن النفقة على الأب حينئذ لعدم ملكه الآن شيئاً منه **(قوله)** فإن كانت مصرة فالظاهر وجوبها عليه الخ) الظاهر عدم وجوبها على الابن لسقوطها عنه بتزوجها ويجوز فيها التفصيل الذي قيل في زوجة الأب تأمل **(قوله)** ولو تخطفت الخ) كأن كان له زوجتان موسرة ومصرة ط تأمل **(قوله)** أو يفرق بين مال الابن ومال الوصي الخ) الظاهر عدم الفرق فالتعين الجمل على أنه أنفق من مال اليتيم نفقة المثل في تلك المدة والجل على رواية عدم اشتراط الاشهاد في الاتفاق عليه لامن ماله فكان الوصي يرجع بدونه على هذا رواية فكذلك ما مورداً صدقه **(قوله)** الظاهر أنه من عطف العام على الخاص الخ) ما دعاه من أن العطف عطف عام على خاص أو مرادف غير صحيح والظاهر أن بينهما العموم والنصوص الوحى فالجناية تنفرد فيها ليس من الوثن المالية والمؤمن فيها لا يحجب كعمل الآق ولعل مالاً القسولين من عدم الرجوع في الأمر بأداء الخراج سبني على أصل المذهب فإن المطالبة به أشد من المطالبة بغيره دون **(قوله)** وقاضيان من أجل من يعتد على تصحيحه الخ) لكن تصحيحه قاضيان هنا لا يبايى تصحيحه ما في الشرح حسب غير قاضيان بالصحيح وفي الشرح بالفتوى **(قوله)** وأيضا فتدقّل الجوى الخ) حقه الابن بالاستدراك **(قوله)** وفي حاشية الرمى الخ) الذي في التارخانية ما نصه وماذا كانت الأم معتدة عن طلاق زوجي لا تستحق أجره الرضاع على الزوج أيضاً وماذا كانت الأم معتدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث فهل تستحق أجره الرضاع فضمه روايتان وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه الفتوى اه وفي الدرر وفي المبسوط روايتان في رواية جازا استخبارا قال في الشرح لا لسه وهو رواية الحسن وعليه الفتوى فعل هذا الضمير في قول الترمذيه رواية الحسن وفي قول التارخانية وعليه الفتوى راجع للجواز لا لعدم الفرق كما فهمه العبارة وسذكر عقب هذا أن رواية جواز الاستخبار في عدة البائن هي المعتمدة ثم رأيت عبارة الرمى في حاشية المنع ونصها أقول وفي الحجة في رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه الفتوى اه **(قوله)** إن الأصح ترجيح بقوة الدليل الخ) الترجيح بقوة الدليل إنما هو في قوة النظر لا في الدلائل والألفاظ والاعتبار والاستعداد على ما رجحه ومعلوم أن لفظة الفتوى أقوى لقاط الترجيح فتدبر **(قوله)** قلت وهذا يبنى على رواية متصلص الخ) أي إذا اتصلت عبارة الخلاصة على ما جعلها عليه والأفلا حاشية الفتوى أنها مبنيّة على رواية اتصالص تأمل **(قوله)** أي لو ادعى الولي الخ) أي لو ادعى حاشية الفتوى أنها مبنيّة على رواية اتصالص تأمل **(قوله)** فهل يلزم معنا بشام نلزم الابن الفتى فقط محتاج للنفقة بإقراره وإنكر الدعي عليه **(قوله)** فهدل يلزم معنا بشام نلزم الابن الفتى فقط الظاهر وجوبها عليهم بالوجود المقتضى له وهو الجرمي بمشوا البسار ولو غافل الكسب ثم على ما نقله عن الخواص يجب على التفاوت بينهما **(قوله)** ويرد عليه قوله أنه وجد لابن الخ) الإراد الأول لا ساقط عما يأتي نقله عن السندى ومقتضى ما ذكر في الأصل الخامس وجوبها على الأم والجد أيضاً وأوردته ثانياً

لسقوط الاخ بالجدة وقد يقال تقوى المرجح في الجدة بظهور أثر من سقوط الاخ به بخلاف المرجح
الموجود في الامم فلذا وجب على الجدة هنا فقط وما ذكره في السادس من وجوبها على الجدات به منزلة
الاب مع وجود الاخ لا عند عدمه محل نظر فان مقتضى الدليل ذلك ولو عند عدمه الا ترى انه اذا ادعى ولد
أمة فإن ابنه عند فقد محض دعواه وبذلكها بالقيمة كاهو الحكم في الابن وقال الرضا حتى وينبغي أن
في مسألة الجد وابن الابن أن يرجح ابن الابن في وجوب الاتفاق عليه لهذا المرجح فانهم جعلوا أئمة
ومالك لا يثبت مطردا في جميع الأصول مع الفروع وينو عليه مسائل منها أن الجدة اذا ادعى ولدا أمة ابن
ابنه عند فقد الابن محض دعواه وبذلكها بالقيمة كاهو الحكم في الابن لهذا الحديث فتأمل اهـ **(قوله)** لان
كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر **(الحج)** والام ترجح بالقرب والجدة بكونه اباب فهو اب
والرجال احق بالاتفاق لكونهم وامين على التسامع عارض المرجحان فاعتبر بجانب الارث اهـ مندى
(قوله) واقول لا تناقض فيها أصلا لما علت من أن الارث انما لا يستبرئ نفقة الأصول **(الحج)** وقال الرضا
في حل الإشكال صاحب القنينة انما نقله اولاً وثانياً جار على الأصل الذي تقر أن الاعتبار بالقرب والجدة
لا الارث وهذا هو العمل عليه في المذهب وما نقله عن الكتاب بناء على اعتبار الارث وهو نظير ما قدمه
في الولد الكبير **(الزمن)** والاشي أن النسخة على حسب الميراث وهو رواية مضعفة لا ترد على الرواية العيصية
فان المراد بالكتاب البسيط وهو اول كتب طاهر الرواية تأليفاً ولذا يسمونه بالاصل واذا عارض ما في
التأليف المتقدم والمتأخر فالعبر بما في المتأخر لانه الذي استقر عليه رأي المجتهد فيثبت ذلك تكون النفقة
في المسئلة التي رأى أنها أسكل مما قبلها على الام لانها اولى من ابها بالقرب ومن الم القرب والجدة
وترد جواب الكتاب لان الاعتماد على الرواية الاخرى والحاصل ان في المسئلة روايتين صحيحة ومضعفة
نقلها صاحب القنينة واستشكل احدهما بالآخرى ولا إشكال لان احدي الروايتين لا ترد على الثانية بل
يعمل بالرخصة وقدّم ما فيه القرب والجدة على ما خلاهما وما فيه أحداهما على ما خلا عن كل منهما
وقرئ الرواية المضعفة ولا عبرة لارث سمع معارضة القرب والجدة اهـ **(قوله)** والام والجدة **(الحج)** عبارة ارمل
أول جد أب أو أوال او وكذا نقله المحشى في حاشية الصرح وهذا التنب **(قوله)** وفي تفسير السائر الخلاف السائر
الذي تقدم عن الخلاصة اعتبار ملك النصاب هنا وجوب ان الخلاف السابق هنا يتوقف على نقل واذالم
يوجد يقال باشتراط ملك النصاب هنا ولا يصح القياس على ما سبق لعدم المساواة تأمل نعم ما قدمه عن الفرض
من التوفيق بين رواية اتفاق فاضل الكسب وفاضل شهرى عما أقاد بر ان الخلاف هنا خلفه ايضا حيث قال
وجبد اتفاق القرب ثم رأيت في تمة الفتاوى الصحيح أن السائر يقدر بالنصاب ولكن نصاب حرمان
الصدقة لا نصاب حرمان اركأ به يقتضى وروى عن محمد لانا كان نفقة شهر لنفسه وعياله وفعل على ذلك
يجوز على نفقة الاقارب وان لم يكن لمضى ويكتب كل يوم درهما ويكتبه أربعة دنانير أنفق الفضل عليهم
ولا يفتى بهذا اهـ **(قوله)** فالصواب ما في بعض النسخ نقره **(الحج)** وحيث لا يخرج عما قبله لان صحيح
الجسم والعقل لا بد أن يمتدى لكسب ما لا يلبه منه اهـ رضى **(قوله)** قلت لا يخفى أن ذلك لم يكن حاراً
في زمن العصابة **(الحج)** اللازم هو العمل بنصوص المذهب بالألأبحاث المتألفه وعلى عبارة النسخ بشرط
مع كونه من أبناء الكرام أن لا يجحد بسناً بوفيقه بها ما قاله الزبلي ولا يعمل بالطلاق كاهو القاعدة
وبهذا ينبغي اعتراض الرضى من أصله **(قوله)** لانهم تنازع البر في حق من يقاتلنا **(الحج)** لقائل أن يقول
ان التمسى على يامر من القتل والاخراج من الدار كذا في الفرض الا ان يقال ان المدار على الاستعداد للقتال

والانحراج لاعلى الحصول بالفعل تأمل **(قول)** فان العلة فهم عدم التوارث الخ انظر كيف صرح هذا مع ان هذه العلة موجودة في حق الاصول والفروع الخمسين الآن يقال الاهلية موجودة معهم وانما منع مانع منها وهو الكفر بخلاف الحر في فاته لا اهلية له لان اهل الحرب كالجند فلا يعتبر بهم اسباب الميراث ولا النفقة من المسلم فهي منقطعة بالكلية بالنسبة لهم تأمل **(قول)** واجاب عنه في غاية البيان ان النفقة الخ هذا الجواب لا يلاقي الاشكال تأمل **(قول)** وهل الجند كالأب أم لا مقتضى ما ذكره ان يلقى في تحليل المسئلة أن الجند كالأب ونصه وله أي الامام ان الأب ولا يحفظ مال ولده الغائب كالوصي بل أولى لان الوصي يستفيد الولاية من جهة فمن المحال أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيد منها منه اه انما سئل انه قد يكون وصي الجند ويكون له ولايته يحفظ المنقول ببيعته تأمل **(قول)** الشارح ولا القاضي اجماعا قال في الفتح واحترز بالأب ان يضع القاضى لانه ليس له البيع عند الكل لافي العروش ولا في العقار ولا في النفقة ولا في سائر الديون بانه اذا لم يكن التمس معلوما عندهما لو كان كان معلوما لكن لحاجة الأب والام بالتمس معلومة او كانت معلومة الا انه يحتمل أن الان اعطاهما النفقة في هذه الوجوه كلها لا يبيع لانه لو باع القاضى وصرف الثمن اليه لايكون ذلك الثمن مضبوطا عليهما لانه قبضه بامر القاضى فيضرب به الغائب فلماذا لا يبيع القاضى ولكن يفرض الامر الى الأب ويقول له ان كنت صادقا فيما تدعي فبعه والا فلا آخره بشئ وعلى هذا الوجه لا يتضرر الغائب انتهى من السندى **(قول)** وهذا مقيد بماه الان الخ لا يظهر الا اذا كان المأخوذ من خلاف الجنس تأمل **(قول)** قلت وما مر من أن القول لشكر السار والينقلدعية فله عند عدم العلم بالحال موضوع المسئلة السابقة فيما اذا طلب الاتفاق من الأب فامتنع مدعيه بانه وما هذا فيما بعد الاتفاق لما في بده ومعلوم أن تحكيم الحال لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح حجة للدفع فلماذا قبل بتحكيمة هنا لا فبما سقي تأمل لكن اذا كان الحال شاهدا للآخر وقتنا القول له يلزم حصل تحكيم الحال شاهد الاستحقاق مع أنه لا يصلح حجة بل للدفع الا أن يقال انه ثابت باتلاف مال الغير والحال مقولة نظير ما قالوه فيما اختلفا في بان ما الرضى وكان الحال شاهد للأخرى فان القول له من انه يجب الاخر لا بالحال لانه لا يصلح للاستحقاق بل بالعقد السابق والحال يدل على بقاءه الى ذلك الوقت **(قول)** الشارح زاد الز يلقى والصغير ما قاله الز يلقى هو الذي عليه العمل الآن وهو ارفق نعم يظهر اذا انفقت الام من مال نفسها الا اذا كل من مسئلة الناس ثم رأيت في نهج الجماعة عن التنازعية انه في حمة الاب لها الرجوع عليه عما انفقت من مالها على الصغير بعد الفرض اه **(قول)** للمنفق ومضى مدة سقطت قال في مبسوط السرخسي اورد في باب الزكمتين الجامع أن نفقة ذي الرحم المحرم تصير بنا بقضاء القاضي وانما اختلف باختلاف الموضوع فوضع المسئلة هناك فيما اذا استدان المتفق عليه وانفق من ذلك فتكون الحاجة قائمة لقيام الدين وهنا وضع المسئلة فيما اذا انفق من ماله او من صدقة تصدق بها عليه والحاجة لا تبقى بعد مضي المدة وقد قررنا هذا فيما قبلنا من شرح الجامع اه **(قول)** هذا محل التفرع فكان المناسب أن يقول في النسخة الخ الا ضربا بظاهر وجه بالنظر لا شر الكلام فانه تقييد لما قبله على فهم البصر وايضا ما قبله فيداه بالاستدانة ترجع وربما ينوهم من هذا الرجوع بجميع النفقة عند استدانة البعض فأضرب عنه **(قول)** قد يجاب عن البصر بان المراد من قوله ونفق مما استدانه تحقيق استدانة الخ هذا يدل على غير صحيح فان الاستدانة متحققه بأخذ المال وما جعله احترازا عنه خارجا

قبله تأمل وما قاله الرجعي محل مناقشة فانه لا يلزم أن يكون انصافه من غير ماله استدانة لاحتمال أنه
استدان لنفسه وأيضاً الاستدانة تأتيا على القريب لا تصح فتقع له وبالجملة المتعين ما قاله في الجركانه
المنقول ولا نظير للأبحاث تأمل **(قوله)** أو من مال غيره فهو استدانة الخ لا يلزم من كون ما أنصفه من مال
غيره أن يكون استدانة انقد يكون الباحه مثلا **(قوله)** لكن هذا ظاهر اذا كان قبل الاستدانة الخ
استدراكه على قوله اما أن يكون من ماله ثم المتعين هو العمل بما قاله في البحر من أنه يشترط الاتفاق بما
استدانه فبدونه لا نصير التنفقة ديناً على القريب وحيث فلا حاجة لرد المحشى الذي ذكره **(قوله)** والذي
رأيت في البدائع يحكى ذلك الخ والذي ذكره المحشى في القسم النسوية بينه وبين النفقة في عدم الحبس
للعلة المذكورة وهي نفو يت الحبس الحق مدته وإن كانت العلة الأولى أعني قوله لأن في النفقة ضرورة
دفع الهلاك عن الولد لا تنفيده وعبارة المتن مع الشارح في القسم فإن عاد إلى الجور بعد نفى القاضي عز
بغير حبس جوهره لنفو ينه الحق هـ قال محشيه ومنه الامتناع من الاتفاق على قريباه **(قوله)**
وعلى هذا فلا يصح أن يقال أنه يمكن أن يستدين بأمر القاضي الخ لا يدفع ما قاله ط بهما بل بما يأتي
عن الرجعي من أنه قد لا يجزم يدينه ثم إن اعترضه انما هو على النقل الخطأ وعلى النقل
الصواب لا اعتراض ولا جواب **(قول الشارح وقيدته في الترخا)** في السندى عن الرجعي
ما نصه قوله وقيدته في الترخا فهم من قوله لفواتها بعض الزمان سقوطها بعض
المدة ولا تنقط الا بعض المدة التي قدرها القاضي كالشهر مثلا وصاحب
البدائع أراد فواتها بمضور الحاجة اليها وفوات النفس بتأخيرها
ولا معنى حيثئذ لتصيدها بالشهر لأن الانسان
لا يصبر عن الطعام والشراب شهر اثنى
اضطر اليها فصرى من وجبت
عليه على تسليها وهو
ظاهر وقد لا يوجد
من يدينه
وانه أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله كتاب المتى)

(فهرس الجزء الاول من التقرير المسمى بالتصريح المختار (رد المختار))

صفحة	صفحة
باب ما يشهد الصلاة وما يكره فيها ٨٠	٣ مطلب في الكلام على حل المطلق على
باب الوتر والتوافل ٨٧	المقيد والعكس
باب ادراك الفريضة ٩٤	٤ مطلب في الكلام على تقسيم صفات الله
باب قضاء الفوائت ٩٧	تعالى الى حقيقة وإضافة وسلية
باب حصول السهو ١٠٠	٥ مطلب في الكلام على لفظ الجلالة وأنه
باب صلاة المريض ١٠٣	مستحق أو غير مستحق
باب حصول التلاوة ١٠٥	٨ مطلب في تحقيق الفرق بين السهو والنسيان
باب صلاة المسافر ١٠٧	٩ مطلب في حوازا لاقتمام الرجوع للضرورة
باب الجمعة ١١٠	وجواز العمل به
باب العيدين ١١٣	١٠ مطلب في حكم الرجوع عن التقليد
باب الكسوف « باب الاستسقاء ١١٦	١٢ ﴿ كتاب الطهارة ﴾
باب صلاة الخوف « باب صلاة الجنازة ١١٧	باب الماء ٢٢
١٢٣ مطلب في بناء القباب على قبور العلماء	٢٦ فصل في البر
والاولياء الخ	٢٨ باب التيمم
باب الشهيد ١٢٤	٣٥ باب السج على الخفين
باب الصلاة في الكعبة « كتاب الزكاة ١٢٥	٣٧ باب الحيفن
باب الساقطة ١٢٩	٤٠ باب الانحسار
باب نصب الابل ١٣٠	٤١ فصل في الاستسقاء
باب زكاة البقر « باب زكاة الغنم ١٣١	٤٢ مطلب ادامة سد الرجل جهة القبلة ترتيبها
باب زكاة المال ١٣٣	الشهادة
باب العاشر ١٣٤	٤٣ ﴿ كتاب الصلاة ﴾
باب الركز ١٣٦	٤٤ باب الأذان
باب العشر ١٣٧	٤٧ باب شروط الصلاة
باب المصروف ١٣٩	٥٤ مطلب حكمه تضعيف الحسنات
باب صدقة الفطر ١٤١	٥٤ باب صدقة الصلاة
﴿ كتاب الصوم ﴾ ١٤٤	٥٧ مطلب في أن تأدية السنة للزكاة يستوجب
باب ما يشهد الصوم وما لا يشهد ١٤٧	التخفيف واليوم
فصل في العوارض ١٥٠	٥٩ فصل
باب الاعتكاف ١٥٣	٦٥ فصل في القراءة
﴿ كتاب الحج ﴾ ١٥٥	٦٧ باب الامامة
فصل في الاحرام ١٥٨	٧٨ باب الاستخلاف

صفحة	صفحة
باب تفويض الطلاق ٢١٩	باب القرآن ١٦٢
باب الامر بالبد ٢٢٠	باب التمتع « باب الجنائيات ١٦٢
فصل في المشقة ٢٢١	باب الاحصار ١٦٩
باب التعليق ٢٢٢	باب الحج عن الغير ١٧٠
باب طلاق المريض ٢٢٨	باب الهدى ١٧٣
باب الرجعة ٢٣٠	« كتاب النكاح » ١٧٦
باب الايلاء ٢٣٢	فصل في المحرمات ١٨١
باب الخلع ٢٣٤	باب الولي ١٨٤
باب الطهارة « باب الكفارة ٢٣٨	باب الكفارة ١٨٩
باب العان ٢٣٩	باب المهر ١٩٢
باب العنن وغيره ٢٤٠	باب نكاح الرقيق ٢٠٤
باب العدة ٢٤١	باب نكاح الكافر ٢٠٦
فصل في الخداد ٢٤٣	باب القسم ٢٠٩
فصل في ثبوت النسب ٢٤٤	« كتاب الطلاق » ٢١٢
باب الحضنة ٢٤٦	باب الصريح ٢١٣
باب النفقة ٢٤٨	باب طلاق غير المدخول بها ٢١٦
	باب الكتابات ٢١٨

تَقْرِيرَاتُ الرَّافِعِيِّ

على

حاشية ابن عابدين

الجزء الثانی

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



(كتاب العتيق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
(قوله كذا القرب يشراه الخ) تقدمه أن العتيق حصل بدون فعله هنا عتق السيد أو أزال الملك
 وحيد لا داعي لإدخاله في التعريف على ما قاله داخل فيه لوجود الإسقاط معنى **(قوله وبالشأن اثبات**
القوة المستتعة الخ) لكن لا يظهر أن هذا تعريف على قول الإمام الأبانسبة للعتق الكامل بخلاف عتق
 البعض فإنه ليس فيه إثبات القوة المستتعة الخ وكذلك يقال في التعريف الأول فإنه يعنى البعض لم يصر
 المولى من الإحراز إلا أن روى الماء لهما **(قوله لأنه ظهر أن عتق الخ)** هذه اللمعة إنما أفادت
 استحباب عتق الرجل الرجل ولا تفيد في استحباب عتق المرأة الرجل وكذلك ما ذكر من الحديث والظاهر
 أن عتقها الرجل مساو لعتقها المرأة لحصول المقصود من الفكالك بكل بخلاف عتق الرجل المرأة وأن عتق
 الرجل المرأة من مساو لعتق الرجل من جهة حصول المقصود **(قوله أو مريض الخ)** حقه أو محبسا
(قوله ولا بد من سقه عليها الخ) فيه أنه إذا سبق الملك الطلاق لا يقع لانتفاع التكاح ثم هذا ظاهر في
 سبق الملك العتيق ثم إذا أريد بالملك بالنسبة لطلاق ملك البعض يستقيم الكلام وهو المعنى **(قوله ولذا قال**
في الحاشية الخ) وفي السند ما نصه قد مر لنا أول الطلاق الصريح أن الحوى أجاب بعدم الوقوع فيها إذا
 قالت طلق فقال طلق طلق طلق وذلك لأن شرط الطلاق خطابها والاضافة إليها وقد روي نص

غير واحد أن ذكر العدد بدون الطلاق غير مؤثر فتنه اه **(قول)** والظاهر أن ما في التتبع متى على عدم اشتراط الانشهاد أو الشهرة ففهما أي ولم يوجد واحد منهما أو انا وحدهما يقول بعدم الوقوع ففهما كاهو ظاهر **(قول)** أو بدلت كبدن حر في السندى وكذا لو قال كبدن حر بعت اه وعليه يفرق بين هذا وبين ما لو شبه الجزء الذي يبرع به عن الكل بعض آخر يبرع به عن الكل كإياق في قوله لا رسل مثل رأس حر تأمل والظاهر عدم الفرق وأنه يمتنع فيه ما بالثبوت ولا يعتق بدونها كإياق ما يفيد اه **(قول)** لا يفتق أن الوجوب أو الأقر ومعامل خاص الخ الاعتراض وارد وإن لو سخط أن الحارم متعلق بالاستقرار العام فإني على تفيد الوجوب والأقر في ذاتها بقطع النظر عن كون متعلقها واجباً كالقوله لا فلان على كذا فاتها تفيد الوجوب عليه وإن كان التعلق عاماً كالقوله في كتاب الاقرار **(قول)** لعدم احتمال العتق الخ لم يظهر مناسبة هذا التعليل لما قبله والذي ذكره السندى بقطع عن الرجعي لأنه في قوله أنت أعتق من فلانة يحتمل أن أعتق معناه أقدم في ملكي وفي قوله أنت أطلق أي أطلق بداهة لم تحضض أعتق التجرير ولا أطلق للطلاق فاحتج إلى النسبة حيث صار كل منهما كناية وأفضل التفضيل يقتضي المشاركة والزيادة وقد رآه أصل الفعل وهو متعين ههنا لأن العتق والطلاق لا يحتمل التفاضل رجعي قلت وعلى هذا لا يلحق هذا كتر عدد من فلانة بل تقع ملققة رجعية اه **(قول)** الشارح وقاس عليه في الصريح الخ عبارة هو أن ما يقع العتق في الأمل على أنه أن يدعيه قائل خلاصة الفتاوى وذكر عبارة **(قول)** فان الفرق الذي أبا في التفرغ غير مؤثر الخ بل يقال في الرذان مسألة الكتاب مساوية لثلاثة التي من مسئلة الخلاصة من كل وجه فانه فها في الملأ عن نفسه فقط وقد ذكر في الفصل العاشر من الفصول ما يفيد الاختلاف في سماع الدعوى لوقوعه في اليد أو الخارج الملأ عن نفسه ثم ادعى فأنظر **(قول)** وبدل لاحتقان تسوية الخ فيه أنه اغتصوى بينهما في عدم العتق لاق عدم سماع الدعوى الذي الكلام فيه **(قول)** فكذلك عند الامام الخ اختلاف متى على أن الجواز خلف عن الحقيقة في الحكم عندهما وعند في التكلم على ما عرف في الأصول بمر **(قول)** فليل لا الخ وجه الاول أنه يحتمل الاقرار ويحتمل الجازع العتق فلا تنصير أم لا بد لك وجه الثاني أنه قد أقر لها بذلك الاقرار ويتوقفها في هذا اقرار على نفسه وجه الثالث أنه في معروف السب كذب فيسئل اقراره في حقها بخلاف مجهوه اه **(قول)** وينبغي وقف على النسبة خلاف ما يفيد الشارح وكلام البدائع وذكر السندى أنه ذكر ابن رستم في نادره عن محمد لو قال بأبي باجدي بأخي ما عي أو قال لمار يتبعني بأخي لا يعتق في جميع ذلك زاد في الصحة الابتنه اه **(قول)** وعلى هذا فالجمع يتوقف على ما في الإيضاح الخ يبعد هذا الجمع التعليل المنقول عن الزبي وغيره لقوله ما بعدم عقبة الاعتاق ومثل القريب فانه عام في البسم الأصلي الباخر دارهم والمسلم الحرى وقد نقله ط والظاهر في الجمع شاملاً في الإيضاح على جواب القياس وغيره على جواب الاستصان تأمل **(قول)** مع أنه في الصريح لم يذكر السكة بل ذكر الدار أنهم ذكر الدار وأنه يعتق فيها اتفاقاً وفي الأشباه لو قال كل عتق هذه السكة فهو حر وعبد فيها أو قال كل عتق المصعب الجامع فعتد أي يوسف لا يعتق وعند محمد يعتق ولو قال كل عتق هذه الدار وعبد فيها يعتق عبد في قولهم اه وكذا جعل في الهندية عبد السكة والجامع على اختلاف وعبد الدار بالاتفاق اه **(قول)** وفي الخلاصة في الأصناف المتوالية بين الكتب والأشياء الخ عبارتها ووزن كلب على شاة فقلت قال عامة العلماء لا يجوز وقال الامام انظر انظر ان كان يشبه الأم يجوز ولو زانعة على نهي قال الامام الخ لرازي

ان كان يشبه الأب يجوز ولزنا على شاة قال عامة العلماء يجوز وقال الامام الحنبل في آخر العبارة
 لاشابه اه **(قوله يستثنى ذلك الكلب الخ)** أي من قولهم العبدة للامكن يعني توقف ط على قول
 غير العامة ويظهر من تعليل المسئلة الجواز **(قوله)** وينبغي أن يستثنى أيضا ما لا يزوج أمة وشروط حرة
 الولد الخ) فيه تأمل فان الولد يصير جازا بالولادة لوجود التعليق به بمعنى كذا كره وقبل ذلك هو رقيق هذا
 ما يقتضيه التعليل **(قوله)** ليس هذا التصور في القهستاني وهو خطأ الخ) فيه تأمل فان مراده الولد
 الولد قبل الانفصال بقرينة أن الكلام في تبعية الجنين لا الانفصال وتفرع المسئلة على ذلك **(قوله)**
 هذا بحث صاحب التبر الخ) يقال فيه ما قبله فيما قبله **(قوله)** نعم لولدها تنصرف بالنسبة لغيره بسط
 هذه المسئلة السندی حيث قال نفعلا عن أبي السعود مفتي الثقلين هو سيد وشريفوه أفتي أسأذنا
 ابن كمال باشا وكتب الشيخ ابراهيم مفتي الحنفية بدمشق هو سيد وشريف لان السادة والشرف بهذا
 النسب المظهر في الانبساط اما من الام وهو كونه بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السخاقي سألت
 الشيخ جسد الدين الضرر عن له أم سيدة وأبوليس بسيد قال سمعت أسأذني الكردي قال هو سيد
 ورايت في فتاوى الوحي اذا كانت المرأة سيدة فاختار أن يكون ولدها سيدا وفي جامع الفتاوى لو كانت
 الأم حرة لكانت الاب لا يكون بعضهم لا يكون الولد سيدا وقال بعضهم يكون سيدا قال شمس الأئمة
 الحوافي والفتوى على أنه يكون سيدا وثلث في كامل الفتاوى وهو يصلح أن يكون وجهها للفتوى اه
(قوله) مفادها أنه لو تحقق وجوده بالعلامات القاطعة الخ) في السندی عن الحاشية لو أوصى بعلى بطن
 حاربه فلان ان كان في بطنه او يدوم الوصية بان جاءته لأقل من ستة أشهر من يومها جازت الوصية
 وان لستة أشهر فأكثر الوصية باطله اه ومفهومه أن الوصية تنجس باطلت في الستة أشهر لاحتمال
 عدم وجوده فلا عبدة ألا نأرقى تدل على كونه حلالا ولا تخبر جمع كونه موهوما فلا يصح بيعها
 وقد رأى البيهقي كفاية المحجب عن السير النص على أن حكم الاسلام لا يثبت للولد مادام حلالا ولو كان
 يثبت له ذلك لوجب أن يصلي عليه اذا انفصل ميتا كالمات بعد الانفصال اه ثم نقل عن البدائع أن
 الأيمان والكفر لا يعرفان للجنين لاحقيقة ولا حكما اما حقيقة فلا شئ في انتفاء العلم بتحقيقهما منه
 وكذلك حكمنا ذلك بواسطة الحجة ولم نعترف وفيها لو اردت امرأة وهي حامل ولحقت بداء الحرب ثم
 سبت وهي حامل كان ولدها فاقا لأن السبي لحقه وهو في حكم جزء من الام ولا يبطل بالانفصال فاذا لم يثبت
 اسلام الحمل لا يؤمر بالنكاح ابيهما اذا كان محققا فعند كونه موهوما بالأولى اه

﴿باب عتق البعض﴾

(قوله) فلا يؤمر بقتله الخ) هذا اذا كان له وارث والا فالحق للرق سواء مات حرا أو بعد اقباضه ان يقاديه
 اه رحق **(قول الشارح والاستلاد)** والكتابة كذلك على الخلاف كما يأتي في كتابنا المستزاد **(قوله)**
 لومات المستولت تصق من جميع ماله الخ) المراد أن نصيب المستولت والمدر يتق من الجميع أو الثلث
(قول الشارح وشرب الرق على أنصافهم الخ) الأول مثال تجزى الرق والثاني تجزى المقت **(قوله)**
 بمعنى اعتاق أنصافهم الخ) فيه أنه كيف يكون اعتاقه مع أنه لم يثبت فيه ملك لأنه قبل الارزاق والاعتاق
 عنده انزال الملك ولا يقال أنه يكفي في كونه انزالا ملك أنه بعد وجود ما يقتضيه من الارزاق يكون من بلا
 فهو انزاله مضاف لعدم ملكها أيضا والظاهر أن المن لا يقال له اعتاق **(قوله)** في جميع الميقات السابقة

لا يظهر أن الولاة لهم أعباء لوصالح الساكت المعتبر بل للمعتق لصدور العتق من قبله لأنه ملكه بأداء بدل الصلح ضمنًا كما إذا ضمنه موسرًا **(قول)** فالسبد أيضا للخيار المخرج لقيامه مقام الساكت بأداء الضمان **(قول)** والصلح أي مع العبد لا مع السيد لأن الضمان ضمان اتلاف وتبدأ ثلثه بادن فلا شيء عليه حتى يصح الصلح معه **(قول)** واقتصر عليه في الهداية حيث قال ثم المعتبر بشار التفسير وهو أن يضمن المال قدر نصب الآخر لا بشار العتق **(قول)** فيقال على أقرب أوقات حدوثه كذا في الفسخ عبارة الفسخ هكذا ولو اختلفا في قيمته يوم اعتقه فإن كان العبد قائما نظرا إلى قيمته يوم ظهر العتق حتى إذا لم يصادفها على العتق فيما مضى يقوم لهال لأن العتق حادث فيه على أقرب أوقات ظهوره **(قول)** المصنف يسيي لوسر المخرج نقل ابن الكلث عن الحفائي أنه عند اختلافهما في البار والاعسار يسيي عند أبي يوسف في ربع قيمته للوسر وعند محمد في نصف قيمته قال الرحبي وهو الموافق لأصولهم اه سندی **(قول)** فيعتق العبد كله عليه المخرج النصف بعتق نصفه في حلقه حسب شهادة البينة والنصف الآخر يفتق الاستعلاء وليس المراد أنه يعتق كله لأن تأمل **(قول)** أما عتقه فلا نكلا من مخرج المخرج هذا يصلح على لعدم قيامه برفقاهما واخذت كل ربعه لا عتقه تأمل الآن يقال إن المراد بتحقيق فيه العتق ولا بد من كل حيث حاجبه بدل لهذا ما في الهنديه إن أقامه في البيع بينه وبين المشتري فبى البيع والتين وعتق العبد على المشتري وإن حلف لا يتركه ويقاوى في وجهه عدم بيعته لم يبي البيع هو أنه لا ادعاء بغير ما من ماله لم يبي البيع فلا نكلا **(قول)** الأظهر في وجهه عدم بيعته لم يبي البيع هو أنه لا ادعاء بغير ما من ماله العبد فهو يدي التين ويشكر استحقاق الاستعلاء أنه أجني عن العبد على حسب دعواه ويدل لهذا ما يأتيه عند قوله قال هي أم وليس يكني المخرج ووجه بيعته لم يتركه التراء هو أنه حيث دعى مع حشده في البيع وأنه لا يجوز له استرقاق نصيبه ولا جاز أن ضمنه لانكار سبب الضمان فقد شهد على صاحبه العتق وعلى نفسه بالنكاح فلا قبل قوله على صاحبه وقبل في حق نفسه فبعت به استرقاقه وبسعيه فبعت به لأنه أن كان صادقا فهو مكاتبه وإن كان فهو عبدا **(قول)** وفي رواية أبي سليمان يسيي له ما عندهم المخرج والتوجيه في الحيط كما في النهر **(قول)** إذا علم المشتري بحالهما المخرج عبارة البصر بحلفهما **(قول)** فان لم يعلم فالتقاضي بحلفهما المخرج لم يظهر وجه تحليف القاضي باليمين بعد بيعهما وتروجهما عن الحسم وموقف العتق مع عدم تصديق المشتري لهما في الحلف ولعل لفظة لا يفتق من الجبر وحققها الأبيات **(قول)** وبه سقط أيضا قول ابن بليغ ينبغي أن يفرق المخرج لم يظهر مخالفة ما قاله ابن بليغ لما قبله في الفسخ بل ما لهما واحد وذلك أن ابن بليغ نقل عن النهاية ما قاله المصنف وما قيل أنه لا يفتق ولا يفتق بخمسة ذكره في الفسخ ثم قال وينبغي أن يفرق المخرج والقصد الردي القيل المذكور بالفرق كما فصل في الفسخ **(قول)** ولا يضمن البائع شيئا بغير كذا في بعض نسخه وفيه تأمل فإنه مشترك في علة العتق وفي بعضها البائع وكذا قال المقدسي ضمن الآخر لا للبائع اتفاقا لأن من لم يشارك في العلة اه **(قول)** ضمن المبرر العتق ثلث قيمته فتنال المخرج وكذا أنه أيضا ضمنه ثلث قيمته مدر أنه كان له ثلث وحصل له الضمان الثلث من جهة الساكت اه وسجي في كلامه أيضا **(قول)** فلم يدر الاستعلاء عبارة العصر فالساكت **(قول)** المصنف حذره واحد وبعد اعتقه آخر المخرج فبذلك يكون التدبير أولا والعتق ثانيا لأنه لا كان بالعكس كان لا بد أن يسيي العبد في نصيبه واختياره بالتدبير تركه التضمين ولو لم يعلم أو كانا كان لا بد من تضمين العتق نصف نصيبه واستعلاء العبد نصف الآخر ويرجع العتق ما ضمن على العبد

وهذا كله عند الامام وعندهما العتق أولى في الكل فإذا كان المعتق موسراً ضمن للذر والساكت والا
سقى العبد لهما اه رجنى **(قوله)** أو كعلى حاله الخ) لى باتى الساكت تركه على حاله بعد عتق
المعتق والذى في الزيلى انما ذكره بعد التدبير فقط وعبارته ولما كان التدبير متبرئاً عنده اقتصر على
نصيب المدر وقد نصب الاخر من حيث امتنع البيع والهبة فيكون لكل واحد منهما الخيار
ان شاء در نصيبه الخ واستدامة مثلاً أحد التبريك بعد تدبير الاخر جائزة كاستدامته للترك فيما
لو قال هذه أم ولد شريكي كما يأتي: بخلاف بعد الاعتراف **(قوله)** وقد أهمل الشراح التنبيه على ذلك الخ
فيه عليه الزيلى في العبارة السابقة يؤخذ من قولهم وقال العبد للذى ذره أول مرة وبضمن ثلثي
قبضه لشرى ك **(قوله)** ولا سعاية عليها للترك الخ) لان استدامة ملكه يمكن بان تحسده وما وما لا
ولا يصار الى السعاية الا عند تعذر الاستدامة زيلى **(قوله)** وقال محمد بن النكر الا لا استسقاء في
نصف الخ) لانه انقلب اقراره عليه فصار كأنه استولدها كشرأفر بعقائه ولا سعاية لغيره لا تراء
منه يدعى الضمان وكذلك لا استخدام واذا بطل الاستخدام وقد حبت ما ليتها عند هاعلى وجه
لا يمكن ضمن العسر وجبت السعاية لانها لى التى تنقضى بذلك من الزيلى **(قوله)** فيوضع عن الثابت
ستالم) وذلك بان تقسم الثلث على سهام الوصية وبقدر الخارج بالقسم لكل يسقط عنه من السعاية
(قول الشراح في طلاق بالثالث) التقيد بالثالث عزاء في الفسخ للوادى والظاهر عدم اعتماده بدليل
اطلاق الطلاق بعبارة المتون ولما قال الزيلى في تعليل المسئلة ان المقصود بوطء الزوجة الوايد يكون
دليلاً على الاستسقاء وكذا على في العناية مع زيادة قوله مسابقة للوادى ترينته على ما ينبنى تكون بوام
التسكاح والاجتماع على ما نقله عبد الحليم في حواشى الدرر جاز على أنه لا ينقص البائن وقال فسقط
قول من خص الطلاق بالبائن وقد استشكل الشرى لى التقيد بالبائن بان المسلم لا يفعل خلاف السنة
والسنة أن لا ينفك المطلقه جميعاً قبل رجعتها بالقول فما وجه حمله هنا على هذا مع حملهم اياً في غير هذا
المحل على عدم مخالفة السنة اه فهذا الاشكال مما يقوى اطلاق المتون تأمل **(قوله)** في الزادات
لا يثبت) وجهه أننا قلنا بان الوطء بيان للعلة المذكورة عن الزيلى وهى غير موجودة في الدواى وتغير
الشارح بقيد ضعف ما قاله الكرخى **(قوله)** لان الطلاق الرجعى لا يحرم الوطء الخ) لعل هذا التعليل
غير مناسب وقوله وأما بقوله الخ هو مستفاد من قوله في الضر لان المطلقة يقع الطلاق عليها مادامت في
العدة بل أحسن منه لان المدار على بقاءها في العدة لا على مضى مدة صالحتها **(قوله)** تشبيه البيع الخ
فيه قلب كالإيجنى **(قوله)** وقوله ولو فاسد اشمل الخ) أى البيع من حيث هو لا يقيد بكونه فاسداً اه
وعبارة القهستانى كبيع صحيح أو فاسد وان لم يسل المبيع تألاً بشرط الخيار لا حدهما **(قوله)** اما لو
قتله المولى الخ) قال في البصر ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فلا يخلو فان كانت من المولى فيمادون النفس
بان قطع يدها فلا تثنى عليه وهو يدل على عدم زول العتق وسواء قطع يدها أو على التعاقب وان
كانت على النفس فان كانت على التعاقب فالأول عبد والثانى حر وتزيمه بدينه لورثته وان قتلها معها
بضره فعليه نصفدية كل واحد منهما وهذا يؤيد زول العتق في غير العين وان كانت من اجنبى
فيمادون النفس فعليه أرض السيد لولى قطع يدها أو على التعاقب وهذا يدل على عدم تزول وان
كانت في النفس فان كان القاتل واحداً فان قتلها معها فلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما ولو تكون
لولى وعليه نصفدية كل واحد منهما ولو تهما وهذا يدل على الزول في غير العين وان قتلها على التعاقب

يجب عليه قبة الأول للولي ودية الثاني لورثته وإن كان القتيل اثنين فإن كانا معاً على كل منهما القبة
نصفها للولي ونصفها للورثة ولم تجعده لأن من يجب عليه الدية منه مجهول بخلاف ما إذا كان واحداً
وإن كان على التعاقب فعلى الأول القبة للولي وعلى الثاني الدية للورثة **(قول)** إن بين العتق فيه فالأرض
له **(الح)** الأول قياس مذهب التعليق والثاني قياس مذهب التصيز **(قول)** ولا تمقاده **(الح)** تقدم
في إطلاق المريض عن المقدس أن عدم جواز البيع في قوله أنت غدا تخالف كلامهم ومنما نقله
المصنف في باب العتق عن الدائع من أن الحكم في التعليق والإضافة واحد والحكم لا يوجد فيها إلا بعد
وجود الشرط والوقت والمحل فدل ذلك على حكم مالك المال في التدبير والاستيلاء **(الح)** **(قول)** وكذا
الاستيلاء **(الح)** انظر ما ذكره السندی عن الرجعي وعبارته لا يصح أن يراد به الوطء لأنه ليس بياناً في العتق
المهم فتعين أن يراد به دعوى الولد فينتد بشكل كونه بياناً لأنه اخبار عن أمر مني قبل العتق المهم من
وطء سابق وجوابه أن البيان يشاعو الاستيلاء هو دعوى الولد من غير نظر إلى كونه واقعاً وسابقاً
لأنه ثبت بمجرد قوله فلا تصرف فيها تصرفاً لا يكون إلا في الملك تعين في الثانية للعتق **(الح)** وقيل لعل
المتضمن على قولهما المقتضى به من أن الوطء بيان في العتق المهم فلا إشكال **(الح)** سندی **(قول)** لأن
الافترار بالمجهول **(الح)** عبارة الاختيار بالمجهول **(قول)** دفعاً لضرر رأي عن المولى أي في الزامه الحرية
فحين لم يمين وفي الزامه دية الجاني **(الح)** سندی **(قول)** كذا ظهر في تقرير هذا المحل فيه أن العتق
المهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا يتزلزله وإذا كان له استند لهما والارث انجنى عليهما والمهر
إذا وطئاً بنسبة الوطء في الأمة كالأستخدام لأنه لقضاء الشهوة لا لطلب الولد بخلاف الحر ولهذا جازاه
في مذهبه وطء كل منهما وذكر في الجبر أن في كسبه هذه التصرف اختلافاً فقيل أنه معلق بالبيان
ولا يثبت قبل الاختيار لأنه ما يدخل الشرط على الحكم لأعلى السبب كتدبير والبيع بخيار الشرط
بخلاف التعليق بإثر الشرط ونسب هذا القول لأبي يوسف ويقال أنه قول أبي حنيفة أيضاً وقال
بعضهم أنه نصير للعتق في غير المعلن للمال واختيار العتق في أحد هيا بيان ونسب هذا لمحمد ثم ساق
فرعاً متعدد بعضها ينهد الأول وبعضها المتعاقب بعبارة مستطيلة لا غنى للفقهاء عن مطالعتها **(قول)**
النسب اسقاط قوله ومنها الاتيان بالكاف **(الح)** بل ما قبله الشارح هو للنائب فإن الوصية بعق
أحله معلقاً به ثم هل ما إذا أوصى به بغيره من ماله كثلته على أن الكافي تفسيده ما أقاد لفظة من الجارية لا
إن جعلت استقصاءه وعبارة البصر والمراد بقوله الآن تكون في وصية أنهما شهد أنه اعتقه في مرض
صوته **(قول)** اعترض فيها على الهداية وشرائها **(الح)** فيه أنه مع كون ما في الهداية استحساناً وتسليم
شرائها ذلك لا يعترض عليها ما في شرح مختصر الطحاوي لأنه مقابل للاستحسان وما في الهداية
يوافقه ما في الاختيار وما في الكافي لا يخالفهما صراحة

باب الخلف بالعتق

(قول) إلى أن أضاف يوم إلى المفعول **(الح)** أي كما وقع في عبارة الفتح لا في عبارة الشارح فله أضاف يوم إلى
أنه لم يقطع النثر عن جانب اللفظ **(قول)** إذاً بلا حجة في هذه وقت يثبون **(الح)** عبارة الفتح هكذا
فله لا بلا حجة فيه وقت يثبون **(الح)** **(قول)** كل جملة أشبه فهو وإن قلت **(الح)** تقدم ما يتعلق

بهذه المسئلة في أول باب التعليق فأنظره **هـ** وسبب ذلك أنه باعتبار فرض الشرط على الجزاء فغيره فلا يعتق حتى يوجد الشرط والعبد في ملكه فإذا كلفه أو لا ثم اشترى لم يوجد ذلك وإذا اشترى ثم كلف وجد الشرط والعبد في ملكه فاعتق عليه وفي صورتين الباقيتين المعلن بالكلية عتق المشتري بعده لا قبله **(قوله لم يعتق استعسنا الخ)** لأنه لم يجمع في ملكه المملوك كامل بخلاف ما لو قال إن ملكك هذا العبد فهو حر فقلت نصفه ثم باعه ثم ملكك النصف الثاني فانه يعتق النصف الذي في ملكه لأنه حالة تعيين المملوك برأيه المالك فيه مطلقا لا يجمعها **هـ** بحر **(قوله وفيه أنه انما يعتق على فعل العبد الخ)** الكلام وإن كان فعل العبد إلا أنه يتوقف تحققه على فعل فلان وهو سماع حقيقة أو حكم فيكون بمثابة أنه كلف شاهد اسماعه الذي هو فعله والمذكور في الأيمان أنه لو حلف لا يملكه فإدائه وهو نائم فأيقظه حث ولو لم يوقظه لم يحدث على المختار ولم يستقل حث لم يحدث بسمع إن أسمى السبلاته **هـ** **(قوله وعلى أنفسه ما يوجد الشرط الخ)** كذا عبارة القنع ولم تضع على أنها ناهية على الإتيان

﴿باب العتق على جعل﴾

(قوله لم يعتق بالقبول وبإذنه قيمة المسمى الخ) الظاهر أن لزوم القيمة إذا أرفعوا النواحيكم القاضي والا فالظاهر من لزوم المسمى تأمل **(قوله وقال يجوز ويعتق كله بكل شيء على تجزئ الخ)** ماقى الترهيبا إذا قبل العبد في نصف نفسه وبظهور أنه لو قبل بنصف البذل لا يعتق أصلا اتفاقا لأنه بالنظر لكونه عينا لم يتحقق الشرط بالنظر لكونه معاوضة بشرط قبول كل العوض فيها **(قوله لأنه أيضا أخذ الخ)** لم يظهر انتاج هذا التعليل لأظهرة الثاني **(قوله فمتدأى وصف يجب الخ)** وقول أي وصف هو الوجه عندى لأن الكتابة التي تبطل بالبيع هي القائمة عندى وأنت علمت أن إزالة مكانها انتفاء في الانتهاء وهو ما عند أدائه فلا ينزل مكانها قبله بل الثابت قبله ليس الأحكام التعليق والبيع كان قبله ولا كتابه حينئذ معتبرة شرعا يبطل وقد فرض بقائه هذا المين واعتبار صحته بعد البيع فوجب ثبوت أحكامها ومنها وجوب القبول إذا أتى بالمال ووجه قول محمد أن وجوب القبول وإزالة قابضا كان من حكم الكتابة وقد بطلت البيع فلا يجب القبول غير أنه لو قبله عتق بحكم التعليق وهو لا يبطل بطرود عن المالك **هـ** فنع **(قوله وعليه تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة)** لا تظهر المخالفة بينه وبين الكتابة على قول زفر إلا إذا قال يعتقه بالتفلية في الكتابة وقد ذكر في الفتح جميع قوله في عدم عتقه بالتفلية في التعليق ومنه يستفاد أنه يقول يعتق بالتفلية في الكتابة حيث قال لأنه عين ولا يغير الإنسان على أن يشرى سيده بوجوب عليه شيئا بخلاف الكتابة لأنه مقدم معاوضة لازمة لا يبدل فيها واجب على العبد فيصير المولى على قبضه إذا أتى به أما ما البذل ليس واجبا على العبد فلا يلزم للمولى قبوله **(قوله الآن يوفق بان ماقى المحيط الخ)** الظاهر أن المسئلة خلاصة ما يقصد تعليقه بما ذكره الشارح والذائع **(قول المصنف وتعلق أناؤه الخ)** لأنه تخيير بعض العبد بين الأداء والامتناع عنه ولا منافاة بين تقيد الأداء وبين صيرورته مأذونا لجواز أن يصرف في الجلب قبل الاتفاق أو كذا في السندى **(قوله والظاهر أن المولى لا يرجع به على العبد الخ)** خلاف الظاهر بل الظاهر رجوعه عليه فإنه يتخيرين الفرجة بين استحقاق ما دفعه فيرجع على العبد نظير ما لو تبين استحقاق المولى ذلك في مسئلة ما إذا أتى ما كتبه قبل التعليق بل أولى تأمل وهنا وإن كان

الاستقراض بعد التعليق لكن الرجوع باعتبار الاستعاق وقد تقدم أنه يعتبر أحكام المعاوضة بعد الإلزام ومقتضاه أيضاً الرجوع على العبد **(قوله)** فلو أفلق العرفهم مطالبة المولى الخ أي كخصامة لأفلق فلو كانت الفايضا عليه بالعين قدر قيمته وما قبضه **(قوله)** انما يظهر للآلاف التي استهلكها الخ بل هو ظاهر فهما فإنه بدو العتق كان له بيعه بماله استعجبه فيكون قد اجتمع علان لتضيق المولى الآلاف المدفوعة له **(قوله)** فلو كان صاحب حرفة أو زراعة يتخدمه في عمله الخ أي بقدر ما يحتاج إليه في مصالح البيت لا في الزائد عنه **(قوله)** فما أصاب المهر وجب لها الخ لا يظهر وجوب ما أصاب المهر لها في الوجهين إلا إذا وجد ما يدل من الزوجين على الرضا به من العقد والا فالظاهر وجوب مهر المثل

(باب التدبير)

(قوله) وإن كان ثلثاً رقبته أقل من ثلث الخ حقه أكثر **(قوله)** وأن وصية المجهور عليه السعة بالثلث مائة أي في وجود التدبير **(قوله)** وتعام تقريره في الفسخ الخ قال فيه حتى لو وصى ولده فلان وله ثلاثة أولاد فأت واحد منهم بطل ثلث الوصية لأنه لا تساوتهم بعينهم فبطلت بحوت أحدهم حصته ولو لم يكن له ولد فوله ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ثم مات الموصى كان الثلث للآخرين لأن الثالث يدخل في الوصية لكونهم معدومين عند الإيجاب فتساوت من يكون موجوداً عند الموت اه **(قوله)** قلت قد صرحوا بأن الرهن لا يصح إلا بدین مضبوط الخ ما قاله لا يدفع ما قبض وذلك لأن الرهن عليه السعة بالثلاثة بالمدنى لا بالأمانة ويكون الرهن حينئذ كالرهن بالدين الموعود فله صحيح وإن لم يكن دين الآن **(قوله)** من غير أن تثبت له أحكام الوفاق الخ حقه الرهن **(قوله)** وكان المناسب أن يقول ويؤجر بدل ويستجير الخ ما أهوا واحداً إنما الفعل في الأول مراعى صدور من السعد على العبد وفي الثاني من المستأجر عليه **(قوله)** ولحق بدار الحرب فاسترق الخ يظهر أنه غير قيد **(قوله)** وعق من نصفه الآخرة ما وصى عبائه العبارة فيها قلب وحقه وعق من نصفه الآخرة ما وصى في مائتين **(قول الشارح)** أي كل قيمته مدبر الخ لا يظهر وجه معانيته في قيمته مدبر بل الوجه أن يسي في جميع قيمته فالتقدم الدين وهو ما في الجوهرة على ما نقله السندى عنها حيث قال في الجوهرة فإن كان على المولى دين يسي في جميع قيمته لقرمائه يعني في جميع قيمته فالتقدم الدين على الوصية والتدبير عتق الوصية والدين يمنع الوصية لأن تدبيره بعد وقوعه لا يلحقه الفسخ فوجب عليه ضمان قيمته اه تأمل وكذا دبره ثم قتل مولاه أو كان المولى مجبوراً بالسفاهة يسي في قيمته قتلها ولا يظهر القول بأنه يسي في كل قيمته مدبراً ثم أتت في حجر الخائبة تصرفات المجهور بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من الهائل لا يصح من المجهور وما يصح من الهائل يصح من المجهور ويصحب الصدق في قيمته في ظاهر الرواية وعن عمدة الأسي وسمع تدبير فلوما فسفها يعتق المدبر ويصحب في قيمته مدبراً اه وبه علم أن ما ذكره الشارح في مدبر السفه رواية عن محمد **(قوله)** فعتق إذا مات استخساناً وجهه كافي الجراهة بفعل وكفى ويدفن عقب الموت قبل أن يتقرر ملك الوارث **(قوله)** فقتضى الوجه لا يعتق الخ الأصوب حذف ولا عبارة الفسخ ومقتضى الوجه كونه لو مات في رأس السنة يعتق الخ وكذا في البصر **(قوله)** لعن وجهه أن أحدهم

المؤمنين ينشأ عن الآخر (الخ) هذا خلاف المشاهد بل المشاهد كثير أعدم ترتب أحدهما على الآخر ونشأ عنه والظاهر في جمعه أنه لم يكن له سبب الصداع بالتحول وبالعكس عذاه واحد لأن هذا التحول أمر غالب

(باب الاستيلاء)

(قوله وان لم يقل وصدقته الخ) أي لم يقل من جل أو ولد بل قال مافي بطنها مني وبعبارة الصريح البدائع والمحيط والخاتمة لو قال لم يارينه جلها مني صارت أم ولده لأن الإقرار بالجليل إقرار بالولد وكذا لو قال هي حلي مني أو مافي بطنها مني ولا يقل منه بعد ذلك أنها لم تكن حاملا وإنما كان ويحيا ووصدقته الأمة لأن في الحرة يثنى الله تعالى فلا يحتمل السقوط باسقاط العبد بخلاف ما إذا قال مافي بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال بعده كان زيجها وصدقته لم تصر أم ولد لاحتماله الولد والرجح (قوله الشارح كاستيلاء دهنه ويحسون وهبانية) عبارتها وذو عنه أو حنبة ولدت له * ولم يدعيه أم ولد قصر قال شارحها المصنف في شرح تلمحه صورة المسئلة ما ذكره صاحب القضية ثم استشكلها على مقتضى قواعد المذهب إلى آخر ما ذكره وأنت خير بأن نفس التلميح ليس فيه ما يدل على أنها تصر أم ولد وقضاه وكذلك عبارة الخلاصة التي هي مأخذه وإنما جاء الإشكال من فهم مصنفها قال دفع له عدم تسليم ما فهمه منها (قوله) فلذا يضمن بالقيمة بمقتضى علوقه من الأصل عدم ضمانه بالكلية لأشمان قيمته بل هو أولى بعدمه من ولدهم الولد وساق للشارح لتعليل عدم ضمان الشرية الذي نسب ولده الأمة المشتركة بانه علق من الأصل (قوله) وكذا أن تكون أم ولده لو استولدها ثم استصفت الخ مسئلة الاستحقاق داخلة في قول الشارح كونه شبهة ومسئلة الرد في قول المصنف ولدت أمة من سيدها فليس في ذكرهما هنا من حيث أفادته تحقق الاستيلاء كبر فائدة لعله محاسبي (قوله) وماله أن الاستحقاق أو المالك لا يتأق الخ) لعل الأصوب عدم ادخال مسئلة الاستحقاق في الحاصل والتعليل المذكور في الشرح غير ظاهر فيها بل فيما بعد تأمل (قوله) فانه إذا اعتقها ثم ارتدت الخ) وإذا بيعت فها تعود مسدرة كالطلاق اه رجنى (قوله) وقال لا ينفذ الخ) أي إذا كان القاضي غير حنفى لما علق من أنه إذا قضى بخلاف رأيه لا ينفذ عندهما (قوله) وعند دفع ح عن المنع) لا يوافق مافي المنع مانعه للشارح عن النسخة كما هو ظاهر إذ على مافي المنع محمد يقول بعدم النفاذ عنى البطان بخلافه الإجماع لا ارتفاع الخلاف السابق بالإجماع للتأخر وهما يقولان بالنفاذ لعدم مخالفتهم له دام ارتفاع الخلاف المتقدم وكذلك لا يوافق ما ذكر في التعبير رواه الأظهر على ما فسر به الشارح عبارة إذ عليه يكون هذا القضاء قضاء عمالا لا يله فيبطل ابتداء ثم يحتمل عبارة تفسيرها بما يوافق مافي الشرح بأن يرد بقوله لا ينفذ عندهم أنه يكون متوقفا على قضاء قاض آخر إمضاء أو بطلان لأنه باطل فعلى ما سمعت يكون القضاء بجواز بيع أم الولد يصل بخلاف في كونه مخالفا للإجماع أولا بناء على عدم اعتبار الخلاف السابق واعتباره فعلى عدم اعتباره يكون دخلا في القسم الأول من الأقسام الثلاثة المذكورة في كتاب القضاء وهذا اندرج عليه الشارح في كتاب القضاء وعلى اعتباره يكون دخلا في القسم الثالث وهو ما منى عليه الشارح هنا فصع حيث قد قوله بل بنوقه الخ (قوله) وظاهره أن العلة في فساد النكاح نيب الاستبراء وأن ذلك مذكور في البر وليس

كذلك الخ قد يقال إن قوله لنسب الخ ليس له انفساد النكاح وعلمه ظاهرة وهي ما ذكره المحشي بل لما
 أولاه الكلام السابق من أنه صحيح إذا دلته لاكثر معني أنه إذا زوج أم ولده بدون استبراء ثم أتت ولده
 لا كثر من ستة أشهر يكون صحيحاً لأنه اعتباراً لأمر المندوب أو تركه لا يقتضي الفساد بل ترك الواجب
 لا يقتضيه أيضاً لأنه ليس بشرط الصحة وبعبارة الصريح المنقولة تقديماً لقوله الشارح **(قوله)** قلت وقيل
 نظر ظاهر الخ على ما ذكره الأحسن المبالغة بقوله ولو مع ابنه لأنه على التوهم لعدم لزوم شيء من العقر
 على الأب المدعى وحسنه قد يقال إن مراد ح بأنها غير محصية من حيث حسن الصناعة لا من حيث
 الحكم **(قول الشارح)** فلو لم يستوفى قدم من العلق الخ تقديم من العلق في ملكه لا يخص مسألة عدم
 الاستواء **(قوله)** ولكن المناسب أن يقول لأقل من ستة أشهر الخ بل المناسب ما قلناه في الفسخ لها إذا
 أتت ستة أشهر من وقت البيع يكون في ملك البائع ولا ينافي أن يكون في ملك المشتري لأن ملكه عقب
 البيع فلم يكن العلق فيه لفصان مدة ملكه حتى ندع ستة أشهر **(قوله)** رضا كل منهما بمقتضاها بعد
 الموت الخ ونقل في الصرع المجتبى أن عتق أم الولد لا يجرأ انفكاها ه وينقل المحشي عبارة المجتبى
 بلفظها **(قوله)** وأحكام غير معتبره كالنسب الخ كذا عبارة الزيلعي **(قوله)** وعند أبي يوسف يثبت
 النسب من اثنين فقط الخ توجيه هذه الأقوال أن القياس يثبت من اثنين لكنه تركه بأثر عمر ومحمد
 يقول يثبت من ثلاثة لقهرهما من الاثنين وأوجبه يقول أن سبب الثبوت من أكثر من واحد الاستدلال
 والدعوة فلا فرق كذا ذكره شرح الهداية ولم يظهر من هذا وجه قول زفر **(قوله)** وإن كان الاتفاق
 فالظاهر أنه أولى الخ الظاهر أن الدعوى أولى كأيضه التعليل بقوله لاستدلالها وحسنه يكون التقيد
 بالمعنى ليس للاعتزاز ه وعلى ما استظهره يكون مستويين لا أولوية لأحدهما على الآخر **(قوله)** قلت
 اختصاصات أم الولد لا لفراره الخ هذا إنما يتم إذا كانت المسئلة مقيدة بما إذا أمكن علقه من المولى
 قبل التزوج بل أنتمه لأقل من سنتين من وقت التزوج مع أن ثبوت أمومية الولد غير مقيد بما ذكر
 وتقدم في أول الباب أن النسب يثبت من العبد وصارت أم ولد لأمه بثبوت النسب منه وإن يصدقه
 الشرع ه والأظهر في دفع الإرادة أن يقال إن وطء السد لم يخصصه ولو وجد حقة الملك فلذا
 صارت أم ولده وإن ثبت التسليم الزوج ويظهر من ذلك أن الأجنبي كالعبد فيما ذكر **(قوله)** وينظر
 وجه الفرق بينه وبين أم الولد الخ قد يقال وجه الفرق أن أم الولد تحتاج لسهة العون وهي تكون عما ذكر
 غالباً بخلاف المدبر ومع هذا يستحسنه فوب يستعز به كافي مسألة التماسية تأمل وعلى هذا تكون
 المدبرة كالأم الولد

﴿كتاب الأيمان﴾

(قوله) أما عند فهو مضمّن وإذا أريد السراية ولو بقاء كان ظاهره على قوله أيضاً **(قول الشارح)**
 فدخل التعليل الخ أي فيما يحلفه عادة لأن التعليل فيما لا يحلفه عادة ليس عينا كالوقوف الأذن
 أو الوكالة بالشرط كالحلف السندي عن ترميز الأذهان **(قوله)** لأن محمداً أطلق عليه بمنا وقوله بجملة في
 القصة الخلاق محمد النبيين على التعليل لا يدل على أن هذا الخلاق لقوى بل يجعل على أنه بمن اصطلاحاً
 إلا أن جديف كلامه ما يدل على أنه لقوى **(قوله)** صوت الكلام العاقل عن الضمور الخ فيه أن الوقوع

في المفقود حاصل على كل حال وسأعمل هذا الكلام تعليقا وأبينا المطلق السني **(قوله)** لان البدعي أنواع الخ) كون البدعي أنواعا ليعني أن يجعل هذا الكلام بأنواع من البدعي **(قوله)** يمكن تقرير وجه الكتابة بأن يقال مقصود الخالف بهذه الصيغة الامتناع عن الشرط الخ) هذا اختايتاني في البين المنعقدة والكلام في القفو والقوس **(قوله)** وهي تستلزم تعظيم الله تعالى الخ) استلزام التفرقة والتعظيم لا يقتضي أن يكون خالف إذا أنواع التعظيم كثيرا ولو وجد ما يدل على خصوص التعظيم بالقسم تأمل **(قوله)** فقد نازعه في التبرأه مخالف للأخلاق حدث الخاري الكبير الأثر لا الخ) قال السندي والبحر جاد في كثير من الروايات تصديق الوعد فيها بأن يقطع جمال مسلم اه) وهذا وجه ما بحثه في البحر **(قوله)** وأشار إلى وجه الرفض الآن الخ) فغيره على وجه صدر الربعة تأمل ولجميع زيادة لفظه الآن فاه من زيادته لا يخرج عن كونه حطفا على الماضي مع تقدير كان بالنسبة لأن انعقاد الجين وهو ما بعد الفراغ عنها وقال الرضى في قوة اتفاق أو كثرى لم هو مردا تأملت **(قوله)** واعترضه في الغنى بأن الأصح أن القفو بالتفسير الخ) ذكر عبد الحليم ما يدفع هذا الاعتراض عما فهمه من النسخ وشرح المقدس وتعلقا على البحر بأن عدم الخرج بالفعول لاختلاف المجتهد في مراد تعالى فصل المراد من القوغمير مقطوع به والعلم عن اجتهد غالب الرأي لا يبعد القطع بحسن تعليقه بالراجح لعدم الظاهر مراد تعالى وإن اتفق المجتهد على عدم المؤاخذه في الدنيا وأخونه على التفسيرين إلى آخر ما ذكره ومراد بالتفسيرين مقلداه وما قاله الشافعي وفي الغنى قال الشعي ومسرور قفو الجين أن يخلف على مصفة فتركها لأغاليبه وقال سعد بن جبر أن يحرم عن نفسه ما أحل الله من قول أو عمل اه) **(قوله)** كقوله عليه الصلاة والسلام لأهل مكة لم ألقوا من كان شافعا الخ) قال السندي فرونا في شرح مسند أبي خنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم على القوف بالشفقة في خصوص أهـ لـ البقع دون غيرهم ونقل الإطبع أحد الألفاظ في ماقبله قيل اه) **(قوله)** لما حرم أن شرط البين مكان البر) فهـ أن هذا الشرط إنما هو للتعقده لا للقوف والقوس في نفسه، دخول ما إذا لم يسم في أي قسم ويبنى أن يقال كإضافة معنى الغنى أن الأقسام الثلاثة فيما يتصور وفيما لم تحت لا في مطلق الجين فهي حيث ندرنا رجعتها كما قال **(قوله)** حقيقة السنين في الجين لا تتصور الخ) إذا التسان دخول بعد التذكر ومواقع في البين دخول ابتداء أو جـ ما على لسانه عند راد غيره **(قوله)** والفعول الحقيقي لا يشهد ما كراه الخ) سباني لما نشأ في هذا عند قول المصنف في الباب الثاني وحش في الإخراج الخ) بأن لا كراهية بمصنف الفعل لفاعله ولو بشره باختاره حتى كان الضمان والقصاص على المكروه بالكره والآن الضمان على المكروه بالفتح **(قوله)** وهذا إذا ذكر بالامام الخ) ما قاله ناهر الاشكال فيه ونقلنا أن البصر مجة في القسم فينه ما على كل حال والواو كقذف الجر محذوفه فمع الرفع أو السكون فلا تكونه الالبنية **(قوله)** والظاهر أن شبهه بالأولى المذعبي مودة الامالة الخ) أي في أنه لا يكون عينه الإكسر الموقوف الجين وقوة لا نذكر الخ لخصه كونه عينانا أو جـ ما ذكر ثم استعمل بقوله لكن إذا الخ) **(قوله)** وما دفع ما في الواو ليس أنه أو قال والرحن الخ) لا يدفع ما في الواو لخصه عاكره ما صاحب الصرب لا يدفع بأن الرحمن من الأسماء الحامية تعالى فلا يصح نية السورة ثم لو قيل بأنه ما رتبته كأنه ما عاكره الجيم ما فهم من جهة السورة وليس في عبارتها ما يدل على عدم كونه إذا لم ينزها أصلا **(قوله)** وهذا الخاص بالصفة الخ) الفرق بين الخلف

بالأسماء والصفات حيث اعتبر التعارف في الناحية دون الأولى هو أن العرف انما يعتبر فيما لم يثبت
بالنظر أو دلالة واليمين به تعالى ثبت نصا محدث من كل حال فالخلف بالله أو بصحة الخلف سائر
أسمائه خلف بالله ثلث آلاف الصفات اه عزمي **(قوله)** نعم ولوقال أقسم عاني هذا المحصف الخ لا يصح
القول بأنه لوقال أقسم الخ أن يكون معنا أصلا لعدم الخلف بالله تعالى ولا يصفه من صفاته أما في المحصف
من كلامه تعالى انما هو النقوش الحادثة وان كانت دالة على الصفة الذاتية **(قوله)** وفي الثاني
القرآن قرآن وان تعلمه الخ عبارة أي المصطب عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن الخ **(قوله)**
قال صاحب الأصل هو المختار عندى الخ لا يخفى أن كلام من البنية والنية الراهدى ومعلوم أن
ما انفرد به لا يعول عليه فلا يعتمد على القول بالتداخل بل يعتمد على ما ذكره غيره من عدم التداخل
حتى يوجد نصيح بخلافه ممن يعتمد عليه في نقله اه وبما يدل تعددها ما ذكره في الضع الأول الحدود
أن كفارة الافتطار الغلب فيها جهة العقوبة حتى تدخلت وإن كفارة الايمان الغلب فيها جهة
العبادة اه وفي الهندية اذا قال الرجل والله الرجل لا فعل كذا كائنين حتى اذا لخصت كان عليه
كفارتان في ظاهر الرواية اه فصل أن التعدد هو ظاهر الرواية **(قوله)** والظاهر أن في العبارة تسقطا
الخ يمكن جعل عبارة الشارع على ما في البصر أن كان ظاهرهما هو **(قوله)** وكان الشارع ذكره
هنا ليعين به أنه المراد الخ لا يصح أن يقال إن الشارع ذكره هنا ليعين به أنه المراد من قوله بكفارة أو اعتقد
وجوب البرية لكفره على ما قاله الرازي كإفساده قوله ولولا أن الخ والكلام الآن فيما يخالف فيه الكفر
لا في الكفر حقيقة **(قوله)** لعل وجهه أن حرمة الكذب في الخلفه تعالى الخ لا يظهر هذه التوجيه
لأن كلام ابن مسعود انما هو في اليمين القوس التي لا كفارة فيها حتى تسقط الحرمة **(قوله)** فلا حاجة إلى
ما في الجوهرة من أن القياس الخ الظاهر أن ما في الجوهرة من معنى على قول العراقيين بدليل بيان وجه
القياس **(قوله)** لأن من صفاته تعالى ما ذكر في غيره الخ هذه التعليل لا تناسب مذهب العراقيين
لأن المدار عندهم في صحة الخلف على كونه بصفات ولا مذهب شايخ ماوراء النهر لأن المدار
عندهم على التعارف **(قوله)** ومع ذلك ذهب منصور بن نصيب المصاد الخ أي يحذف حرف القسم وليس
المرداة أنه مصدر بل المراد أنه منصوب كتصنيف المصاد تأمل ونصبه يفعل القسم كما يأتي له **(قوله)** وأما الله
محذف الهمزة الخ أي الأصلية والمرسومة همزة وصل جلبت لتمكن النطق بها كهمزة ابن و امرئ من
الأسماء الساكنة الأوائل **(قوله)** ومعنى يمين الله ما خلف الله الخ في البصر عن المعنى لوقال يمين الله
لا يفعل كذا فهو يمين اه **(قوله)** كما حكى بأن أشهد يمين كذلك الخ عبارة أي الغرض وإن لم يكن فيه
ذلك **(قوله)** لوقال عني عهد الله وعهد الرسول لا فعل كذا لا يصح الخ على ما يأتي عن الغرض من ترجيح
لزمه كما مر تبين بدون ذكر محالوف عليه ينبغي أن يوهبها لأنه يذكر الفاصل بين على عهد دون
محالوف عليه فإذا نوى الانشاء زمته **(قوله)** أي خطا في الدين الخ لم يظهر كون هذا الضبط خطا في
الدين وما يأتي من الاستغفار انما هو على التكلم بخلافه لما أشهد الله تعالى عليه **(قوله)** وإذا كان على
يمين من صيغ التذرع بعت الرواية المروية عن أبي حنيفة الخ نهاية ما أفاده كلام المجتبى اختلاف
الرواية وليس فيه ما يدل على ترجيح أحداهما على الأخرى وكون على يمين من صيغ التذرع هو محل الخلاف
بين الروايتين فلا معنى لجلعه مرجحا لرواية الامام والأولى في ترجيحها قول الغرض أن الحق أن على يمين مثله
الخ فاله من أهل الترجيح **(قوله)** فلا يجرى على الطلاق والعناق ولكن ينبغي له أن يستحق الخ أي يجب

عليه دابةً فحشئنا سواي المشي والصدق في الزوم ديانة فالأنسب في عبارة النهاية الاقتصار على نفي الطلاق
(قوله) أي تنازه الكفارة إذا حشأ الحاقه بغيره الحلال الخ وضع هذا ما في النسخ بقوله وجه
 الإلحاق أنه لما جعل الشرط علما على كفره ومعتقد حرمته ككفره فقد جعله أي الشرط واجب الاستماع
 فكانه قال حرم على نفسي فعل كذا اه **(قوله)** أي إذا كان كاذبا أو فعل الخوف عليه في المنعقدة
(قوله) عطف تفسير على قوله جاهلا الخ الظاهر أن العطف التقيد **(قوله)** لكن علت أن التعارف
 أنما يتصرف في الصفات الخ اعتبار التعارف في الصفات أي لا في أسمائه تعالى وأما في مثل هذه الجملة
 فلا بد من التعارف ويقتضيها تقدم وما يأتي أيضا **(قوله)** ويظهر في أن نفس الوضع بالإضرورة
 الخ خلاف الظاهر من كلامهم والظاهر أنه لا بد في تحقق الإلهية والاستخفاف من قصدهما **(قوله)** أي
 واليهن أنما تعتقد الخ ولوقيل أن منكرها كافر لا يكون التبري منها كفر إلا أنه لم يعلق الكفر وهو
 استكراهيل التبري منها **(قوله)** إلا يظهر فرق بين صلاتي وصومي الخ كان المناسب زيادة ولا بين هذا
 الكافر واليهودي **(قوله)** بل التفصيل جار فيها الخ وحششفن قال بالتفصيل في المعين بقوله في
 غيره أيضا يظهر أن من قال أنه ليس بين في المعين بدون تفصيل يقول أنه ليس بين في غيره أيضا كذلك
 ولم يظهر وجه هذا القول **(قول الشارح)** في بيان أن أرايه القرية الخ قال ح يجب أن يجري هذا
 التفصيل في قوله فصلاتي وصومي لهذا الكافر اه وذلك لأنه لا يظهر فرق بين صومي وصومي واليهودي
 والكافر كما أشار إليه ط قلت بل الفرق واضح لان الكافر المعين ربحه الصلاح بتوفيقه تعالى بخلاف
 مطلق الكافر واليهودي اه سدى **(قوله)** وكأنه أشار إلى أن التماسد ذكره الخ أو يقال امتدركه
 هنا لدفع وجه أن ما بقي متناخص بما إذا أتبه بدون الواو **(قوله)** وبهذا علم أن الاختيار أنه بين في الألفاظ
 الثلاثة مطلقا الخ بواو وأداء وبدونها وما تقدم من أن المنكر بدونها ليس بينا إنما مرع عند
 النية فلا ينافي ما في الجهر **(قوله)** ونظريه بأنهما الخ يجعل الخلاف في الأرجح تدفع التنظير ويظهر
 وجهه اقتصاره على النصب والجرتأمل **(قول الشارح)** أنما إذا ناضرا الخ أي من تقيد الأضمار
 بالحروف **(قوله)** قلت وفيه نظرا ما أولا فلا نال الخ ما ذكره أولا وتابا لا يرتد كما رمل كما هو
 ظاهر لن تدبر تأمل **(قوله)** نفي ربح صحيح أفاده أن خوف النفي الخ فيه أن غاية ما أفاده الكلام السابق
 أن الحلف في الأثبات لا بد فيه من التاكيد والحلف في النفي يكون بحرف النفي ولا يستفاد من هذا أنه
 إذا خلا الفعل عن التاكيد وعن النفي بأن ذكر مجرد أعني ما يقدر النفي بل تقدير مستفاد من التعليل بعده
 فزعم التفرع فالتناسب ذكره وذكر المسئلة مستقلة **(قوله)** لأنه لا وورث من يعتق عليه نفوي الخ
 بخلاف ما لو اشتراه أو وهب أو وصى به فقبله ثوبا لاعتق عن الكفارة فله صبح **(قوله)** ولا مستغنة
 للحرية الخ فلو قال لبيد أن اشتريته فأنشتر فاشترته بغيره الكفارة لا يجوز به لأن سبب الحرية من
 جهة العين السابقة وقد وجدت من غير مقاربه لنية الكفارة فلا يجوز به **(قوله)** وأما القنوس فلا تجزى
 الخ إلا إذا كانت قيمة القنوس تساوي قيمة نصف صاع من برود فها في قيمة الإطعام اه سدى
(قوله) لا يبيح كل واحد حصة منه الكسوة الخ الذي في النسخ لكسوة **(قوله)** وأما الاعتاق فلا إلا أن
 تصور المسئلة فيما إذا تقدمت الخ يمكن تصوري في الاعتاق والإباحة بأن نفي أصل الكفارة بدون
 تعيين ثم عين تأمل **(قول المصنف)** كعدم الكلام مع أبو يعلى الخ وأغيره ما لان حبر المسلم معصية سدى
(قوله) ولا بد عليه أن تحرر الحلال فلا يكون بينا الخ لعله الحرام ولا يورد له هذا الإرادة على تعليل

الشارح فانه قاصر على تحريم الحلال **(قوله)** والحاصل أن المسئلة مشكلة فاحذر (الحاصل في محرم هذه المسئلة أنها خلافية وعلم توجه كل من القولين من عبارة التهر والخاتبة والأولى اعتماد تصحيح الخاتبة فانه عزائمنا اختياراً أي بدهي البصر وهو أجل من يعتمد عليه وبوافقه تصحيح المحيط الآتي وحسنه فلا انكسار **(قوله)** وبه يعلم أن البصر من الرغبة وغيره كالقصة كالعدم) لأن ظهور الحاق القصة من الرغبة بما يشاط من حب الرمان ظهور الفرق بينهما فانه في الرمان لا بد أن يسقط منه شيء عادة بخلاف الرغبة فانه لم يجر العادة فيه يسقط القصة بنهاها والمدار في ذلك كله على العرف **(قوله)** وهذا إذا لم يذكر لابتداء العاطف) سيأتي في باب التحالف أنه عند تكرار الآيتين وقع اختلاف في تكرارها فانظره **(قوله)** والورد عليه ما ذكرناه من النظر السابق (الخ) لا يرد النظر المذكور على عبارة البصر فانه على كلامه ليست لغوا حتى يرد النظر السابق عليه بل منعقدة ومصروفة إلى الطعام والشراب وذلك أن الذي فهمه منها في البصر أنه عند عدم الزوجه يكون المراد بقوله كل حل الطعام والشراب فإذا بانشر الشرط ثم أكل وجب كفارة عين **(قوله)** فليغو ويجعل بينا (الخ) لعل الأولى التعبير بأولا وأولاً ثم رأيت نسخة تلط هكذا فليغو أو يصير بينا (خ) **(قوله)** أي أن جعلت بينا الطلاق (خ) أي أولم تجعل عيناه بل جعلت بينا الله ولم يعلم بأنه فعله وهذا هو الأولى يجعل كلام الشارح عليه **(قوله)** لأنه ليس عبادة مقصودة (خ) نازع الرجس حتى خرج التمكن من قوله عبادة مقصودة فانه فرض كفاية والقائم به مؤلف فرض الكفاية وقال يمكن إخراجهم بقوله أن لا يكون واجبا قبل الإيجاب اه سندی **(قوله)** (الشارح ووقف) حصة النذر بالوقف من جهة أنه تصدق بالمنفعة فانه عبادة مقصودة **(قوله)** أنه أي الافتراض هو الظاهر الدلائل اثباتها بالجواب تأمل **(قوله)** وفيه أن المشرط كونه عبادة (خ) التائب الذي فانه لا بد منه لصحة النذر ولا رد أن المني ليس عبادة مقصودة لأن المدار على كون الأصل كذلك لا التبعية **(قوله)** وذكر في اعتكاف المراجع قلنا بل من جنسه واجبه (خ) يقال ان كلاما من الفحوة والكنينة في عرفه ليس فيه لبس في المصداق الذي هو معنى الاعتكاف وان وجد فيه مطلق لبس وهو غير كاف لوجود الواجب من جنس النذور فلذا كان لزوم نذر الاعتكاف بالاجماع الآن يقال ان المدار على الكنينة المطلقة بدون نظر لشخصها تأمل **(قوله)** والتذرية أي انما يصح (خ) لعل أصل العبارة أو التذير بأولا وأولاً **(قوله)** فان تم هذا انضم الفرق لا يتم فانه في غاية البعد من عبارة فان قصد منها اثبات المخالفة بين صورتين في أن الأولى لا يصح النذر فيها بخلاف الثانية مع كون الشاة ليست في ملكه فهما وعلى ما ظهر به يكون التقدير في الجملة الثانية والله لا هذين هذه الشاة **(قوله)** قلت ولعل وجه عدم الأصحة) قلت بل نذره أن تصدق بدنيا جميع وقوله بعده على الأغنياء جوع فلا يصح تطهيره بالنذر كعتين بلا طهارة مقدس **(قوله)** أوعى أن أقرأ القرآن ان فعلت كذا إلا يرضى (خ) لعل وجه أن هذه الاشياء وان كانت عبادة إلا أنها ليست مقصودة فان القصد بالطواف تعظيم الكعبة وبالقراءة التذير في معانيها لاجراء الحروف على اللسان وعلى في شرح الاشياء لعدم حصة نذر التسيجات وقراءة القرآن بانها ليست بقربة مقصودة **(قوله)** وبؤيده أيضا ما قدمنا من الباطل (خ) وبؤيده أيضا ما سلمه ذم ولله **(قوله)** (الشارح وفي القصة ان ذهب هذه العلة (خ) هذا الفرع مضي على اعتبار الفرض الذي هو جواب الاستحسان كما يأتي **(قوله)** بل عما عرف ذلك الله تعالى (خ) عبارة الفتح بل انما عرف (خ) **(قوله)** (الشارح قضاء وحده (خ) لكن ان قال متابعنا انه ان يقضي متصلا

بالشهر والاقضاء متصلاً ومنفصلاً رجحى **(قوله)** وأيضاً لا يمكن الاستقبال لأنه معين) لأنه وإن كان لا يتعين بالتعيين إلا أن وقوعه بعد وقته يكون قضاءً ولذا يشترط له التثبيت في النية والإدخال من القضاء **(قول الشارح)** وأطعم عشرة مساكين **(الح)** لأن أقل ما أورجبه الله تعالى في كتابه من الصدقة عشرة مساكين اهـ سندی **(قوله)** أو معاملة كطلاق وإقرار **(الح)** لكن قال الرجحى وأمر وقال إن شاء الله تعالى لا يبطل إقراره لأن الاستثناءات لا يبطل إلا بالانقضاء اهـ وبأن الكلام على ذلك في الإقرار

(باب البين في الدخول والخروج والسكنى والائتمان والكوب وغير ذلك)

(قول الشارح) الأيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة **(الح)** الأولى التعبير عن في هذا وما بعده وإن ما ذكر روايت عن الأئمة لا مذهبهم سندی **(قوله)** فمن المشايخ من حكم بأنه خطأ **(الح)** الأولى على ما في الفقرة من الحديث على أن العرف حين ذلك يتناول بيت العنكبوت **(قوله)** أي الالفاظ العرفية بقرينة ما قبله **(الح)** هو قرينة نارية فإن ما قبله من الشارح **(قوله)** لو باع بتسعة لم يحتسب أيضاً **(الح)** في الجهر عن الخلاصة قال عدم حران بيع هذا من كل عشرة فباعه بعشرة وديناراً واحد عشر درهما لم يحتسب ولو باعه بتسعة لم يحتسب أيضاً هذا جواب القياس وفي الاستحسان على عكس هذا فإن العرف بين الناس أن من حلف لا يبيع بعشرة أن لا يبيع إلا بما كثر من عشرة فإذا باعه بتسعة لم يحتسب استحساناً اهـ فالخلاصة أن بناء الحكم على الالفاظ هو القياس والاستحسان يتواءم على الأغراض اهـ ونقله السدي عنه ثم رأيت في السدي أول باب البيع والشراء نقل عن البدائع ما يدل على أن القياس هو ما أخذ به ونص مروى هشام عن أبي يوسف رجل قال والله لا أبيع هذا الثوب بعشرة حتى تزيد فباعه بتسعة لا يحتسب في القياس وفي الاستحسان لم يحتسب بالقياس أخذ اهـ ثم رأيت في شرح الأشباه له الله ما يشهد أن الفتوى على جواب الاستحسان حيث ذكر عقب قول الأيمان مبنية على الالفاظ لا على الأغراض وإن ما ذكره المصنف أي الأشباه قولهما والامام الثاني يعتبر الغرض وإن الفتوى عليه اهـ وفي التتارخانية من فن الجبل إن اشترى به باقى عشر فيصدى ح فاشترى به واحد عشر درهما وديناراً واحد عشر وثوب لا يحتسب في عينه وكان ينبغي أن يحتسب لأن غرضه أن لا يلزمه أن يبيع عشرة أو ما يبلغ قيمة اثني عشر بسبب شراء هذا الثوب فيجعل كالصريح في عينه ولو صرح به لم يحتسب كذا هنا والجواب أنه لو بحثنا عما لم يحتسب بسبب العرف والقصد والزيادة بمجرد العرف والقصد لا يجوز وهذا جواب القياس أما على جواب الاستحسان بحث فقد ذكر محمد بن حلف لا يبيع عبده بعشرة دراهم إلا بأكثر أو إلا بدينار فباعه بتسعة ودينار القياس أن يحتسب لأن المنسحق هو البيع المطلق والمنسحق هو البيع بأكثر منها أو بدينار لأنها الآن الكثرة والزيادة انما تكون في الجنس الواحد والدراهم والدينارين جنسان فلم يكن هذا البيع داخل تحت المنسحق ودخل تحت البين وفي الاستحسان لا يحتسب في عينه لأنه ما جنس واحد فباعه بأكثر من الدراهم والدينارين فكان هذا بيعاً أكثر ولم يذكر ما لو باع بتسعة وثوب لا يحتسب ما ينبغي أن يحتسب قبله واستحساناً اهـ وقد جرى في الهداية أول المضاربة كآثره في العناية أنه يجوز ترك العقد والعدول عن مقتضاه بدلالة العرف اهـ **(قوله)** وفيه أنه لا بد من السواط عدداً **(الح)** عدم ذكره المعدل السواط لا يمنع صحته وقوله وضرب بعضه إذا كان يكون العين بعض يكون لغيره أيضاً إن يكون ضربه بعض هذا الجمع الصافي بالواحد والآخرين يسامعى

أن أقل الجمع ثلاثة وعلى كل ما وقع في السجع صحيح وإن كان ما في الجاسع كذلك (قول المصنف) بحث
 (الح) وإن كان مراد في الصورة الأولى للقراري الدار وفي الثانية الامتناع من إيلام المفسر وبقي الثالثة
 كون ما قد به به كثير القيمة فلم يلتفت إلى فوات الغرض (قوله) وقوله هذه إشارة لمرآة فاعل دخلت (الح)
 لا يتعين ما قوله بل يحتمل أن يكون اسم الإشارة للدار ويكون را كصفة للعين بالخطاب ولا يلزم من
 خطابها الشرط أن يأتي به في الجزء بل له أن يأتي بضمير الغيبة (قوله) ومقتضى ما نقلنا من الذخيرة أن
 الحكم (الح) نعم هو مقتضى ما نقله عن الذخيرة لكن حيث ذكر في السدائع الحكم بدون ما يدل على أنه
 بحث وجب الرجوع إليه وله الطمع على نقله وإن لم يطلع عليه في الذخيرة فالواجب الرجوع إليه (قوله)
 وهذا الفرع يؤيد القول بأن ما يرد في مسجده صلى الله عليه وسلم (الح) إنما يكون هذا الفرع مؤيدا
 للقول المذكور إذا كان الفأرد في الحديث حاليًا عن الإشارة مع أنه ورد بالإشارة (قول الساج) ووفق
 الكمال يجعل الحث على سطح (الح) بعد توفيق الكمال مستلما لما أورثني به أو ما نقله على توفيقه
 ينبغي عدم الحث اتفاقا لعدم السائر فاعدم كونه في الجوف مع أن فيهما الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين
 حتى أنه والى بلعي جعل عدمه قول المتأخرين (قوله) لأن الواقع على السطح لا يسمى واقفا (الح) حقه
 داخل كإحدى عبارتي الأصل (قوله) لكن سبق بعد هذا في كلامه إمام أن ما نقله (الح) قد بدى إلى قديم
 وأخر كذا كما ينبغي تبادر منه أن القصد بيان محل كلام المتأخرين فيكون ماضيا لكلامه أن كلام المتأخرين
 محمول على ما إذا كان الخالف من بلاد الهم وكلام غيرهم على ما إذا لم يكن منهم وعلى توفيق الكمال خلاف
 ولا حاجة إلى ما قاله ابن الكمال حينئذ إذ لو كان لسان بحث ودونه لا يثبت بالفريقين كون الخالفين
 بلاد الهم وغيرهم (قوله) خيف تغير العرف فالفتوى على العرف الحادث فلهذا (الح) اعترض ط أنه
 إذا كان المدعى على العرف فلا معنى لقوله وعليه الفتوى إلا أن يكون معناه أن الاقتضاء حاصل بعدم الحث
 في بلادهم اه وأنت خير بان ما ذكرنا من الحثي غير دافع لهذا الاعتراض إذ ثبت كل المدعى على العرف
 لا يكون هنالك اختلاف حتى يصح التعبير بقوله وعليه الفتوى للمقتضى للخلاف (قوله) لكن في
 العرف لا يسمى ذلك المسكن مسجدا (الح) أي وبمضي الأيمان على العرف بخلاف كون بعض ما هو في حكم
 المسجد خارجا عنه في العرف الأري أن فناء خارج عنه فاعلم أنه حكمه في بعض الأشياء كهيئة
 الاقتضاء (قوله) أي على عدم الخروج حقه الدخول (قوله) فإن عليه بتجدد قول الإمام مع قول محمد (الح)
 لا يظهر اتحاد قول محمد والإمام بساء على الاستثناء المذكور وذلك أن المشايخ إنما استندوا لما لا يتأني به
 السكنى كالنود ومحمد اعترى نقل ما تقوم به فعلى قول الإمام بشرط نقل جميع متابعه ما عدما لا يتأني به
 السكنى من الأشياء النافذة وعلى قول محمد بشرط نقل ما تقوم به لا يجعه فلو كانت أدواتها
 عند بدلة لا يجب نقل الجميع بل ما يكفي لها (قوله) وإن نوى يتابعه لم يصح (الح) وذلك أنه في الأولى نوى
 تخصيص العام وهو المسكن المنفرد به وتخصيصه به وفي الثاني نوى تخصيص المكان وهو ليس
 عند كور فلا تصح (قوله) ولو سكن كل دار فلا إذا نوى (قوله) لأن المسكن كناية الخاطئة وذكر البدنة
 ونحوها تخصيص العين بما احتج لا يثبت عما كتبه في غيرها (قوله) حلف لا يسكن فلا نزل الخالف
 وهو سافر منزل فلان (الح) أظهر تقيد القول بما إذا لم يكن على سبيل الزيادة أو الزيادة أو الإزالة
 ولو نوى الإقامة لعدم الاستقرار والوأم تأمل لكن المتأخر من قول الأصل فأقام فيه وما أوجب أنه لو
 أقام خمسة عشر يوما حث فتكون مسئلة الضيف مقيدة بما دونها وعبارته الواقعة التي نقلها في البصر

حلف لا يساكن فلانا قتل منزله فكشفيه يوما أو يومين لا يبحث لانه لا يكون ساكنا معه حتى يقسم معه
 في منزله خمسة عشر يوما اه قال ط فانت ترى انها ليس فيها التقيد بالضيف فيشمل ما اذا دخل
 بدون زيادة الضافة اه **(قوله)** هذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل الخ ما ذكر من وجه الفرق بين المساكنة
 والاقامة من أن المساكنة مما اعتد أي لا يتوقف تحققها على امتدادها مدة بخلاف الاقامة قائمها
 لا تسبى اقامة ما تم مدة فلذا كانت المدد في الاولى طرفا وفي الثانية معيارا انما يظهر على القول
 المرجوع عنه لا المرجوع اليه ونظهر أن الفرق بينهما بناء عليه وأنه على المرجوع اليه لا فرق بينهما
 فبحث فيهما بساعة ثم رأيت في آخر أعيان الاشياء أن اضافة ما يعتد الى الزمن لاستغراقه بخلاف غيره اه
 وفسر الامتداد في شرحه بان يصح تقديره مدة كالقيام والعود يقال قمت يومين وقعدت ثلاثة وجعلوا بما
 يعتد الصواب والركوب والليس بالبدل لان هذه الافعال لها دوام يحدث أمثاله ولهذا يضرب لها
 مدة يقال صمت يوما الخ وما لا يعتد المساكنة والكلام والشراء والمشاركة والقدم وانروج والضرب
 اه ومن هنا علم صحة ما قاله الرضى من التناقض ثم اورد في الشرح أن الكلام بما قيل في التقدير مدة
 فكيف جعلوا غير معتد واجاب أن امتداد الاعراض بتعدد الامثال فما يكون في المرة الثانية مثلما في
 الاولى من كل وجه مما يعتد وفي الكلام لا يكون المتحقق في المرة الثانية كالتحقق في الاولى فلا يتحقق
 بتعدد الامثال اه **(قوله)** وان الصواب اسقاط عدم الخ على اسقاط لفظ عدم لا يستقيم حثه بساعة
 بل كان اللازم في تحققة استغراق الشهر **(قوله)** يخالف لما يأتي في باب اليمين بالضرب الخ ليس فيه
 مخالفة لما يأتي ولعله وقع له نسبة فيها اثبات الحث كما هو ظاهر من قوله الا أن يقال الخ وعارة الحلفي على
 ما نقله ط ليس فيها دعوى المخالفة **(قوله)** واجبت عنه فيما علقته على الجبر بأنه قد يقال الخ فيه
 تأمل بل الاكراه الشرعي بعدم نسبة الفعل لفاعله ولو باشر باختباره حتى لو اكره على ائثار مال غيره
 فأنفقه يكون الضمان على المكروه لكسر وما هذا الا لعدم نسبته الى الفاعل والالكان الضمان عليه
(قول الشارح لما في البدان ان خرجت الا الى المسجد الخ) فاقبه لا يشترط المنى الى المسجد كما ترى اه
 سندی ويصح أن تكون عبارة البدائع دليلا بضاعى اشتراط قصد بل هو صريح بها واذا جعلها المحض
 دليلا عليه تأمل **(قوله)** بمعنى يخرج بنفسه الخ لاداعي لهذه العناية فان الكلام السابق شامل لكل
 من يستلحق الدخول والخروج فيمكن ابقاؤه على حاله ووجه على مسئلة الدخول تأمل **(قوله)** يؤيده
 العرف الخ من حيث الخلقة على مطلق الذهاب في أى وقت والافتقار قد علم أن العرف استعماله مراداه
 الوصول **(قوله)** وهذا مخالف لما بحثه في الفتح الخ ما ذكر في الصريح البدائع وما ذكر من الحاصل
 المذكور لا يصح رداعلى ما قاله في الفتح ولا يخالفه في الفتح بين لا يخرج من كذا ولا يخرج الى كذا تأمل
 والذي ذكر في البحر قبل الحاصل ثلاث مسائل ١ الاولى حلف لا يخرج من بغداد لا يبحث عما يجاوز
 حران مصر ٢ الثانية حلف لا يخرج الى الجنابة ٣ الثالثة مسئلة البدائع حلف لا يخرج من الزفة
(قوله) ويمكن حثه حال الخ بان فعل الملقوق عليه **(قوله)** ولم يجز أمر لا يقدر على اتيانه فلهذا الخ عبارة
 البحر على اتيانه معه **(قوله)** فينبغي أنه اذا نسى اليمين لا يبحث الخ قد يقال ان كلاما من النسيان والجنون
 داخلان في قول محمد ولم يجز أمر لا يقدر على اتيانه معه الخ فهما داخلان في عموم الامر المنق **(قوله)** ولو
 أنزلها بالخروج الى بعض آثاره الخ لا يظهر الفرق بين هاتين المسئلتين والمثلية بعد جمع ان العلة
 المذكورة لعدم الحث وهي وجود الاذن بالخروج متحققة في الكل ونص عبارة البرزاني ولو أنزلنا

بالخروج الى بعض آثاره فلم يخرج وخرجت لكس البلب طلقت وان لم يخرج وقت الاذن وخرجت
 في وقت آخر بحيث ان خرجت الاذن ولما تأذنت في زيارة الام فخرجت الى بيت الخبز ليبحث لموجود
 الاذن بطريق الخ واجعل الفرق هو العرف وانقطاعه اذا لم يخرج وقته وأن الاذن بالخروج القريب
 لا يكون اذنبه لكس بخلافه الام فيكون أصله معتبرا **(قوله)** أذنت بأن يخرج كلما أردت بالخروج
 كذا في الفتح) يحصل ما قاله في الفتح في الفرق أن عدم اشتراط التكرار الاذن في هذه المسائل العرف
 الصارف عنه ولم يوجد هذا الصارف في تفسير اذني والا يفتي فوجب اعتبار مؤذاه اللفظي **(قوله)** لكن
 مانعها السرعة لا الزوج) فيه تأمل بل له منعه أي البقاء ازمه ودور نفقته عليها فيكون منعه
 والاذن بمن له ولاية المنع **(قوله)** هذا يفيد أن ما جزمه في الخاتبة أو لا قولهما واحدى الروايتين (الخ)
 لعل الاصول حذف قوله قوله ما والاقتصار على قوله إحدى الروايتين فان هذا ما جزمه أولا **(قوله)**
 بساعة (الخ) تقدر الفور بساعة غير متحقق في كل المسائل بل المدار في معنى ما يقال به فور عفا كما يظهر
 من الفروع الاستية **(قوله)** لكن في البحر من المحيط ان نفوى الساعة (الخ) فيه أن ما في المحيط
 لا يفيد اشتراط عدم تغيير الهيئة الحاصلة مع ارفاق الخروج ان معنى قوله مادامت في غير ان خروج
 مادامت متناهية له عازمة عليه غير معرضة عنه وليس في هذا ما يدل على اشتراط عدم تغيير الهيئة التي
 تحصل عند ارادة الخروج حتى يحتاج لفقر البعيد الذي ذكره تأمل ثم رأيت في القاموس الهيئة حال
 الشيء وكيفيته وهما الاله اشتاق ولا من بهما وهي أخذته هيته كتبها له انتهى **(قوله)** وهو الجلوس على
 وجه الاعراض (الخ) على هذا لا يتحقق عدم الخنث في الأولى من الجلوس والاعراض مع أن العبارات
 دالة على أنه مجرد جلوس ساعة يفوت الفور **(قوله)** ويلزم على ما فهمه ابن كمال أنه لو أكل ذلك الطعام (الخ)
 لا يلزم ما ذكر على ما فهمه ابن كمال لأنه اذا أكل ذلك الطعام المدعو اليه في بيته وحده لم يصدق أنه تغذى
 معه الذي جعل شرط الخنث حتى يحتجب بل الظاهر صحة ما قاله ابن كمال لموافقه لظاهر عبارة الهداية بدون
 احتياج له سوى تحوز أو حذف مضاف والطعام وإن لم يذكر في كلام أحدهما إلا أن المسؤل الطعام الخافى
 فهو في حكم المذكور في السؤال والجواب متضمن له وبدل ذلك ظاهر ما ذكره عن التخيير وجعل عبارتها
 على التساهل لا يليق ولا يناسب جعل عبارات المؤلفين على ذلك بدون دليل عليه **(قوله)** فالظاهر ما قاله ح
 قنبر (الخ) لا يصح استظهار ما قاله الخافى وأتباعه مع وجود النقل بخلافه **(قوله)** قال حلف لا يتزوج
 النساء ونوى عدد الخ) الظاهر حذف لفظ النساء والطعام **(قوله)** أي اذا خافت فوثقها (الخ) الذي يظهر
 في هذه المسئلة إبقاء قوله واشتغلت على نهاره ويكون قوله لو خافت ليس احترازا ومفهوما غير معتبر
 والقصد اعنا بيان أنه لا يخالفه وغيره غير ظاهر من كلامه تأمل واشتغالها بالكتابة شامل لقضاء
 والأداء **(قوله)** قال صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال الحديث) تمامه فله البائع إلا أن يستمرطه
 المتاع **(قوله)** فبحث في غير المأذون اذا نواه بالاول (الخ) ليس شرطا **(قوله)** فلو نوى بعضها دون بعض
 بأن نوى الحار دون الغرس (الخ) أي بينهما الجله والأفنية البعض بلفظ الدابة تعص كما يظهر انتهى نسبة
 الخصوص في اللفظ تأمل

(باب العين في الاكل والشرب واللبس والكلام)

(قوله) لم يذكر مسائل اللبس هنا (الخ) ذكر بعض مسائل اللبس في هذا الباب وذكر غالب مسائله في الباب

الآن وهي داخلية في قوله وغيرها كآتيه عليه فيما يأتي **(قوله)** مع أن السنة في شرب الماء المالح **(الح)**
 ما ورد من أن السنة في شرب الماء المالح فهو مجاز عن أخذ الماء ببقية مع خبز الشفتين **هـ** سندی
(قوله) ثم صورها بما اختلف لآيا كل من صورة التفاح **(الح)** هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح **(قوله)**
 ويمكن التوفيق بين القولين **(الح)** أي على تصور المسئلة كما قاله الشارح **(قوله)** أما إذا لم يشرف للظاهر
 تقييده بالكل **(الح)** فيه أنه إذا كانت عبارة كمباراة المصنف كانت اليمين منسرفة للتمن فيجنت
 بصرفه في أي شيء ولا يكون الاكل مراداً بحقيقته وتقريرهم على أن اليمين تنصرف إلى التي قولهم
 فيجنت إذا اشترى به ما كولا لا يخص المخرج عليه ولا يفيد أن الخنثى مقيد بشراء ما يؤكل أو كله بل
 يبقى المخرج عليه عام له ولغيره والواجب اتباع العرف في ذلك وأنه إذا صرفه في أي نوع يجنت **(قوله)**
 الخطة على ست مرات **(الح)** أي غيرها وزاد السندی ما عاين التحقق قال بعد عدم البسرا **هـ**
 والخامس القسب والسادس الرباب والسابع الترا **(قوله)** حتى قيل فيه النفس بين الجدين **(الح)** عبارة
 الغنم بين الخيل والقصيدة أنه خبيث متولين جدين وهما ابواه **(قوله)** وقد عدل في الخبر عن
 التعليل بكون الصفة **(الح)** مافي الأخيرة برده عليه والوجه لا يأكل من هذا البسرا كله وطباقان
 المذكور أنه لا يجنت مع أنه لم ينقص بل زاد ومقتضاه الخنثى لعدمه وما تقدم عن العون في مسألة
 الصب يفيد أن ذهب إليه مع بقاء الاكل لا يمنع الخنثى **(قوله)** ثم أعلم أن ما عر عن الواقعات عسكل
(الح) لعل ما فهمتني على العرف وأن معنى ان لم آكل كذا الخ أن لم أتناول منه شيئاً وإذا أكل البعض
 برقي عنه وبسبب عنه منعقة على الجميع وفي أن آكل الخ منعقة على الجميع والعرف الآن بخلاف
 ذلك **(قوله)** لأن وجه مخالفة **(الح)** أي بالناسد كرموض مخالفة **(قوله)** لكن برده عليه كما أنه في الضم
 أن لفظ آكل **(الح)** يدفع بأن ما منى عليه المصنف وغيره في هذه المسئلة بالنسبة للهم الإنسان والخنزير مبي
 على عدم اعتبار العرف العملي **(قوله)** فلو ابتلعه صحها خنثى لا في **(الح)** لا وجه للاولو به يظهر **(قوله)**
 أن يكون المراد بقوله من خنزير فأنه ذكر لفظ فأنه **(الح)** لم يظهر فأن فأنه كآتيه عن اسم الأدمية العلم
 ففندد كلاً لاراده الاسم خاص وإن كان في وضعه يصح إطلاقه على أي امرأة فالاستدراك في أصل
 الوضع وفي الاستعمال لا يستعمل إلا خاصاً تأمل ومع هذا أقمار الطهيرة على مافي البحر لا يأكل من خنزير
 فأنه فأنه **هـ** التي تضرب الخبز في التثودون التي تهته وتهته للضرب فان كل من خبز التي ضربته
 خنثى والافلا **هـ** **(قوله)** وإذا أكل كل فلية لم يجنت **(الح)** هي المنصبة من اللحم بإسنة **(قوله)** لأنها ما قد
 يتغذى بها سقطت عن كمال التفكه **(الح)** غير ظاهر في الرمان فأنه لا يتغذى به وعدم خنثى في الفا كية
 على قوله لأنه يؤكل للتداوى فتحقق القصور عن معنى التفكه وهو التمتع بما لا يتعلق به السقام يادة عن
 المتداول لكن كافة الأصولين أنه مما يتغذى به **(قوله)** فيه نظر **(الح)** لا يرده هذا التنظير على مافي الشرح
 فأنه بن عرف بلاده بدون بيان عرف غيره تأمل **(قوله)** به علم أنه كان على الشارح أن لا يذكر لفظ
 الخبز **(الح)** يمكن قراءة الفعل على زيادة الشر لفظ الخبز البناء للفعل كما يقال اقتل القوم فان المصنف
 بالاصطباح هو الخبز فصحة نسبة الفعل له وكما يقال خلط العسل بالماء فاختلط العسل به واشتطه على
 بناء المفعول ومنه شبه فلتخرج ونحو ذلك تأمل **(قوله)** ما لي يا كل عين **(الح)** مع الخبز ومع شيء آخر **(الح)**
 يظهر أنه قد شبه نظر العتاد فيه فأنه يؤكل مع غيره ولا يؤكل وحده والتدرا والتدرا لا حكمه كما لا نظراً
 في الفاعل العتاد فيه وهو أكله غلوطاً بالعام بدون نظراً كله وحده أو مع غيره لأنه تامل

(قول الشارح والدراسة ونظيره ويطنه حش) قال ط نقلا عن الهندية حلف لا ينظر الى فلان فراء
من خلف ستر أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها بحث بخلاف ما لو تنظر في مرآة فرأى وجهه اذا حلف
لا ينظر الى فلان فنظر الى بدء وجهه أو رأسه قال محمد بن بره واما الرؤى بعلى الوجه والرأس وعلى البدن
فان رأى رأسه فلم يره وان نظر الى ظهره فقد رآه وان نظر الى بطنه وصدره فقد رآه وان رأى كثر بطنه
وصدره فقد رآه وان رأى شيئا قليلا أقل من التصف فلي يره اه ملخصا فافاد أنه لا يبحث برؤية الرأس
وحدها ويبحث برؤية الظهر ورؤية كثر البطن والصدر فبعين أن تكون الواو في كلام الشارح
عمى أو غير أن الاولى لحذف الرأس فتدبر (قوله) فانه اذا نوى المبدئ التحليف (الح) حقه الحلف
كما هو ظاهر وسذكر الشارح هذه المسئلة في آخر الأبحاث فانظره (قوله) نعم يصير ما فاتنا (يا) لا يظهر
كونه حالفاتيا الا اذا أعيد القسم في الجملة الثانية حتى يكون قوله نعم متضمنا لاعادته (قوله) وان أجاب
عنه في الفتح بأنه تساهل (الح) في أن يلى اصطلاح الغداه على التغذي توسع ثم قال واصل هذه الاشياء
انما السالم لما كثر في ذلك الوقت وسعى ما الفعل مجازا على ما بينا اه فعلى هذا المراد تساهل التجوز
(قوله) ما بلغ نصف الشيع كافي الفتح (الح) على ما في الفتح لا يبقى فائدة لقول الشارح ولابد أن (الح)
فلو ذكر ما التفرع لكان أحسن الآن يقال ذكره توضيحا لما قبله ثم ان ظاهر ما في الفتح أنه يبحث بنصف
الشيع وهو خلاف ما في الشارح (قوله) نفى عنه ما قبله (الح) الاغناء مظهر زيادة الشارح قوله أهل
بلده بدوهم لا ينفي وقد يقال ذكر الجملة الثانية لانها بمنزلة التعليق لما قبلها فتدبر ما قاله في قول المصنف
نية تخصيص العام بضم دية اه وفي الثانية من فصل الاكل رجل أكل سائيرا فقال له رجل
تعديت فقال عبده من كان تعدى لا يكون حائنا حتى يأكل أكثر من نصف الشيع اه (قوله)
والتحقيق أن هذا ليس من المقضى (الح) يظهر أن المراد انما تنضم في كلامهم هناك منه الغوى
لا الاصطلاحى فانه لا عموم له أيضا وبه يسقط ما عرض به في الفتح تأمل وقال في العناية يجوز أن يكون
المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من أن المقضى هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به
لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا أو عقليا اه (قوله) لانه اذا نوى البعض انما
يصدق دية (الح) المراد البعض الذي يصدق فيه دية فقط بعض خاص بحيث يكون باعلا الحث
قاصرا على هذا البعض وهذا لا يدل على أنه يصدق دية وقضاء اذا نوى الكل مع عدم تأنيده بما يدل
على العموم ظاهر باختلاف مسألة تلخيص الجامع فانها بما يدل عليه وهو الاضافة لا دم وعلى الجمع
فالتعير به قبله لا يدل على ترجيح الاول في مسئلتنا ولكن في السر قال شمس الأئمة قالوا واطلاق
الجواب دليل على أنه يصدق قضاء ودية ان كان البين بطلاق ونحوه لانه نوى حقيقة كلامه وعن أبي
القاسم الصنف فانه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنسبة فصار كما نوى الجواز اه وهذا يدل
على اعتماد تصديقه قضاء بحيث نسب لجماعة العلماء ونسب ما قبله الصغار (قوله) لان الخروج في نفسه
متنوع (الح) قال في الجروفيه اشكال مذكور في الفتح وعبارته ما وحق أن الأفعال لا يتصور أن تكون
الا نوعا واحدا لا فرق في ذلك بين الفصل ونحوه وبين الخروج ونحوه من الشراء فكأن الاتحاد الفصل
بسبب أنه ليس الامر ارا الماء كذلك الخروج ليس الا قطع المسافة غير أنه وصف الطول والعصرق الزمان
فلا يصير منقسم الى نوعين الاختلاف الاحكام شرعا فان عند ذلك علنا اعتبار السرعة اياها كذلك كما
في الخروج المختلف الاحكام في السفر وغيره والشراء لنفسه وغيره مختلف حكمه فيحكم بتعدد النوع

في ذلك ولا يخفى أن المساكنة والسكينة ليس فيهما اختلاف أحكام الشرع لطائفة منهما بالنسبة إلى طائفة أخرى وكل في نفسه نوع لان الكل قرار في المكان اه **(قول)** ومطلقة وهي ما تكون في دار الخلع وأعيانها تكون في بلدة واحدة ذيلي **(قول)** لكنه يستدق في نسبة البيوت قضاء الخلع لان الأعمى في الثبات لا يتم استغراقا بخلافه في الثاني فصحة أي أنواع البيوت شاملا من بيوت النكاح الكبرى أو الصغرى أو بيوت غيره **(قول)** لانه لا يخرج عن قصر عام على بعض متاولاته أي فيستر الاشكال في عين المساكنة والخرج كافي الفسخ وقوله وقد يقال لا عموم الخلع فيه تأمل اذ قوله لأساسا كن في معنى لا يوجد من المساكنة فإنما أريد منها نوع كان تخصيصا لها به وعلى ما عرفت من اشكال الفسخ لا تنوع ولا اشتراك في الافعال بل كل منها متحد **(قول)** ولعل في المسئلة قولين يدل عليه أنه في التنازعية قال وروى عن محمد الخ فان تعديره بين يفيدين المروى عن غير محمد صحة نسبة الكوفة أو البصرة كصحة نسبة الجبسية **(قول)** الا ان يقال كما مر ان التنوع هناك للفعل الخ لا يكتفي في الجواب عنه يقال كذلك في غير الافعال المذكورة **(قول)** وهو مخالف لقوله تعالى لا الصفة ككوفة الخ فداشارا لجوى للفرق بينهما فان في الاشكال سندی والذي رأيت في الجوى من الأيمان هو الفرق بين مالوئي الجبسية والعربية وبين مالوئي الكوفة والبصرة تأمل وعبارته ومنع الانسان نفسه عن نوع من الأنواع مأمود فصحت نسبة التخصيص في الجبسية والعربية أما النسوبة للدينة فتح الانسان نفسه عنها باليمن لا بدق عادة لانه جامعة لسائر الأنواع والانسان لا يمنع نفسه عن سائر الأنواع في العادة كذا في شرح تفتيش الجامع اه والأحسن في دفع الاشكال أن يقال ان المسئلة خلافية كما فادته عبارة التنازعية السابقة **(قول)** المناسب أن يكون أخذ بضم أوله الخ أو يقرأ الفصل بالبناء للفاعل وبصور كلامه فيها انما يذ كر العام فلما علف أن يأخذ بقول التخصيص حيث **(قول)** اذ لا خلاف في اعتبار نيته دابة الخ أي أن يوزي خلاف الظاهر **(قول)** وهذا محض اهموم قولهم نسبة تخصيص العام الخ أي كون النية للسخط اذا كانا مخالف طالما **(قول)** وقال انما شرب منها الخ عبارة الفسخ وقال بالاف التنية اه وكذلك نسبة الخط بضمير المتنى **(قول)** لكن فيه أن وضعه على فح وشربه منه الخ مقتضى قول المصباح من موضعه الشامل للهر والانه كافى ط وغيره وصرح بذلك فيما بعد أنه يسمى ركنا فاعتبر به السابق لا يقتضى أنه لا يسمى ركنا اذا وضعه على فح وشربه تأمل **(قول)** الشارح لتعين الجواز راجع لما اذا قال من السراذلو قال من ماء البئر يكون الشرب بالانهاء أو بالكرع من متناول اللفظ حقيقة **(قول)** وقصره للاسبغى على الثاني الخ أي في مسئلة اليمين المطلقة والمقيدة قال في البحر وأطلق المصنف عدم حننه في المسائل الثلاث فتمل ما اذا علم الخالف أن فيه ماء أو لا وما اذا علم أن لا ما فيه وقيد الاسبغى بعدم علمه بأن لا ما فيه اه **(قول)** لكن ساقى أن ذات الشخص لم تتغير بخلاف الماء الخ هذا لا يبعد فرقا فان في كل اليمين انعقدت على ما يجدن ويجرد كون هذا ذاتا ونال وصفا لا يجدى نفعا في الفرق تأمل **(قول)** وكذا أن غت السيلة الخ كذا في البحر والظاهر في التثيل أن يقال ان لم أم حصى يكون شرط الخنث عدسيا **(قول)** ولم يقيد هذه بالوقت الخ ساقى أنه ان هذه اليمين مؤقته بقاء الاذن والقيد ماذيها يمكن من البر بلا حث ولم يبق ذلك بعد موت من اليه الاذن والقيدوم وفي الفسخ وهذه اليمين مؤقته بوقت الاذن والقيدوم اذ هما يمكن من البراذ يمكن من الكلام بلا حث فبسقط بسقوط تصور البر اه **(قول)** الظاهر أن المراد بوقت الطلوع أو بضمه الخ فيه تأمل اذ للدار في اليمين

الوقت على إمكان البرأ آخر الوقت فلو صامت بعد الطلوع قبل طلوع الشمس لا يحسن ولو مضى بعد طلوع
 الغيم زمن يمكن الأداء فيه **(قوله)** أما إذا اشتد عافى فحمة المدينون (الخ) سيأتي في باب البيان في القتل
 وغیره أنه يبر في حلفه لأخصين مائة اليوم بالبيع به لأن الدين تقضى بها لها ومقاده أنه ليس عذرة
 إلا إرهاب من قبيل التخاص وقال الزبلي والبيع بالدين قضاء الدين لأن قضاء الدين طر به المقاصة
 وتحقق بمجرّد البيع اه **(قوله)** وهذا بنى ما رقى أن لم نصل الصبح غدا وفي أن لم تزدى إلا بنا (الخ) أى
 فإنه فيما تحقق العدم ومع ذلك قبل بعكم الحنث مع أنه قبل به في أن لم أمس السماء لتحقق العدم والعدم
 يتحقق في غير المقدور وقد يقال في الفرق أنه قد ورع عليه ويمكن في ذاته فأنعقدت عنه ثم حث العجز
 العادي ولا كذلك مسألة الصلاة والرد اذ يستعمل الصلاة مع الحضي ورواها بنار مع وجوده في محله
(قوله) وله رواية أخرى لا يلزم من هذا التعليل أن يكون في السنتين السابقتين رواية أخرى فإنه
 لا نظر للتعليل في الفروع بل ينظر لما ذكره من الأحكام في كل مسألة وإن أنشئت العلل تأمل
(قوله) وباعتبار العجز عادة حث للخال (خ) لأن التأخر لا عز الحاية فيما روى وجوده بخلاف ما لم يتحقق
 العجز المال **(قوله)** لضرر فلا نا اليوم وفلان ميت لا يحسن (الخ) الحق ما في ط أن كل ما يخص الحياة
 كالإعطاء والضرب كالقتل وفرع الحاية لا ينافي ذلك لتقديره باليوم فإذا لم توجد فيه الحياة لم يجد
 شرط بقاء العين وهو تصور الرتبة تأمل **(قول الناصر)** لا تطلق ما لم رد الاستثاف لأن هذا من تمام
 الكلام الأول فلا يكون مراد البيان اه سندی **(قوله)** ودفع الفرق (الخ) هذا الدفع لا يجمع
 الاتفاق على الحنث فيما لو أنه امتنع فقط بحيث يسمع فهذا مما يستلزمه لما ذكره القدوري في لزوم إثبات
 الفارق على القول المختار وبالله تأمل **(قوله)** الآله يتضمن أنه لم يحسن بسله (الخ) أو أن قوله أحسن
 يقيدان عنده علما بالحكم قبل السؤال فيكون كالتعنت ومنه من محمد لا بدسوء أدب لصغره اه سندی
(قوله) وفيه نظر يعلم مما قد مناه في الوضوء حيث قال عن تعريض السد الاشتقاق نزع لفظ من
 آخر شرط مناسبتهم معنى وركبوا معارتهما في الصيغة فإن كان بينهما تناسل في الحروف والترتيب
 كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغيرا والمعنى دون الترتيب كجذب من الجذب فكثيرا وفي الفرج كتنق
 من النقي ما كبر اه أى فالحسن فيه صغيرا كبر **(قوله)** وبدل الأول لتعليل التخصيص (الخ) وبدل الثاني
 التمييز بالي فانها تفيد أن الكلمة منتبهة اليه فيمنه تفيد ذلك وإن كانت الكلمة جمع الحروف **(قوله)** أى
 لأن الناس لا يرون تغييرا في التل (الخ) ولوقوع الخلاف فيها أيضا **(قوله)** ويحسن بقرأة سطر منه (الخ)
 حنثه بقرأة سطر منه خلاف ما يقتضيه اللفظ وله معنى على العرف والذي يقتضيه اللفظ تعلق
 الحنث بقرأة الكل **(قوله)** وكذا معهما (الخ) على هذا لا تكون العاقبة داخلية فيما جعلت غاية فزمن
 كلام الخاطب غير داخل في المنع عن كلام الخالف **(قوله)** أنها استعار للشرط والغاية (الخ) قال
 الزبلي الأصل فيها إذا عذر الاستثناء أنها إذا دخلت على ما لا يتوقف تكون للشرط كقوله أنت طالق
 الآن يقدم فلان أن قدم لا تطلق وإن لم يقدم حتى مات طلقت فحملت على الشرط لأن الاستثناء مستعذر
 لعدم المجانسة بين الطلاق والقدم وكان جعلها على الشرط أولى من جعلها على الغاية لأن الطلاق لا يحتمل
 التأنيث لأنه متى وقع في وقت وقع في جميع الأوقات فيكون معلقا بعدم القدم ولا بوجوده لا يجعل
 القدم وبرا فاعطى فكون علما على عدم الطلاق وعدم القدم وعلى وجوده وإن دخلت على ما يتوقف
 تكون لغاية كما في ما نحن فيه لتعذر الاستثناء لعدم المجانسة بين الأذن والكلام فحملت على الغاية لأنها

دخلت على اليمين وهي تقبل الغاية كما إذا حلف لا يكلمه إلا بغيره فكل حاله على الغاية وأولى من حاله على الشرط لأن مناسبة الاستثناء للغاية أقوى من مناسبتها للشرط ألا ترى أن الحكم موجود فيها بخلاف الشرط فإذا ثبت هذا فإذا كلف قبل القدم أو لاذن حدث لأن اليمين باقية قبل وجود الغاية وإن كلف بعده لا بحث لأن اليمين انتهت بوجود الغاية اهـ **(قوله)** المناسبة هي أن حكم كل واحد منهما يتخالف ما بعده (الح) عبارة البحر وهو أن حكم ما قبل كل واحد من الاستثناء والشرط والغاية (الح) **(قوله)** على معنى أمره بأنه يطلق في جميع الأوقات والأحوال (الح) أي إن كلفه في جميع (الح) وقوله تنقيد الكلام أي المستني كما هو ظاهر **(قوله)** وأحسن منه قول البحر قيد الشرط (الح) وجهه أن كلام الشارع بوجهه أن المدار على تقدمه وتأخيره مع ذكر الشرط في كل منهما مع أنه ليس كذلك إذ لو قدم الجزاء فقال أمره أنه كذا إن كلف فلانا الآن يقدمه بذكر الشرط بل الغاية فيكون مراده بقوله لأنه لو قدمه أنه قدمه مع حذف الشرط بدليل التبيل وعبارة البحر ليس فيها هذا الإيهام فكانت أحسن **(قوله)** لأنه جعل القدم ورافعا للطلاق وتحققه (الح) عبارة الفخر رافعا للطلاق فيكون عدم القدم على وقوعه وتحققه (الح) **(قوله)** أي وهو ينوي أن لا يتكلم إلا بغيره (الح) انما قيد بذلك لأجل عدم الحث لوفارقه بعد اليوم وقد قضاه بعد أيضا وبدون هذه الآية بحث تحقق شرطه وهو المفارقة بدون قضاء في اليوم تأمل وقوله ووقع في الخاتبة (الح) أي في المثال الثاني وهو ما لو قدم اليوم بمعنى أنه ذكر في الجملتين **(قوله)** الشارع ولو قدم اليوم لا بحث وإن فارق بعد (بحر) عبارة البحر ولو قدم اليوم فقال لا أفارقه اليوم حتى تعطيني حتى نفني اليوم ولم يفارقه ولم يعطه لم يثبت وإن فارق بعد مضى اليوم لا يثبت اهـ فعلى هذا قول الشارع لا يثبت أي معنى اليوم بدون مفارقة وقوله وإن فارق بعد جلة شرطية جواها بحيث يوفى تقديره لا يثبت لأصلية خبثته لا يكون مفاد قوله وإن فارق بعد عدم الحث إذا فارق في اليوم بل مفاد الحث فيقيد بما إذا لم يقضه حقه فالحق هو فيه تفصيل **(قوله)** بل العلة فيه أنه بعد ظهور الشهود لا يمكن (الح) في هذه العلة أيضا تأمل إذ يظهر الشهود لا يمنع طلب اليمين فإنه أن يطلبه مع وجودهم فم لو ذكر أنه بينة وطلب عين خصمه اختلف فيه في البراءة بمن شئ القضاء إذا قال المدعى لي بينة وطلب عين خصمه لا يستلطفه القاضي لأنه يريد أن يقيم البينة بعد الحلف ويريد أن يفضيه وقد أمر بالسبوت وقاله أن يحلفه وقال الإمام الحلواني إن شاء القاضي مال إلى قوله وإن شاء مال إلى قولهما كما قالوا في التوكيل بلارضاء الخصم بأخذ بآي القولين شاء اهـ الآن يقال المراد بظهورهم ظهورهم عند القاضي وذلك بأشهادهم سم أو أقامه معنى على قول الإمام من أنه لا تحليف إذا كانت البينة حاضرة في المصير **(قوله)** ولم يذكر المصنف حثه بالمصدق (الح) لكن على حل الشارع ألا في قد ذكره حيث مثل بتأين لكنه لم يصر على إطلاقه بل مضى بما إذا بشر **(قوله)** مثل لا أفارقه بعد (ز بدا) الكلام الآن في غير المصدق فحق التبيل أي يقول مثل لا أفارقه بعد (أ) وأصد بقل فإنه أوفانا **(قوله)** هو مدفع بان عداوة الشخص منشؤها (الح) غير دافع إلا إذا فارقته يجوز أن يهجر صاحب الطيلسان لمعنى فيه وهو كونه حررا فقد ارتكب بسبه الحرم فلم يكن هجره له ولا ذلت الطيلسان فلم يخرج العداوة عن كونه المعنى في الشخص وهو ارتكابه الحرم وقوله والارام (الح) غير دافع فان الرد أو رد عراضه على أصل المسئلة ومقتضى إرادته أن يثبت لو كلم المشتري والظاهر أن يقال إن الكلام عند عدمه وتقرينه على أن المراد المعاداة لا جله نظير ما تقدم عن الزبلي والبحر في العرس والصديق **(قوله)** وفيه تغليظ عليه (الح) هذا الظاهر فيما صور في الفتح وهو

والحلف ليعقبن كذا عند رأس النهر أو عند رأس الهلال أو إذا أهل الهلال ولا يظهر فقال وقال
لا كلمة عند رأس النهر الخ **(قوله)** يسير إليه ما في البرازية الخ لم يظهر وجه الإشارة فانه قوله قبل
مضى التصديق ما في الثانية وقوله وعن الثاني الخ واتفقوا لا يدل على أن غيره قائل بخلافه الآن
يقال ان التعبير يعني بغيره يقول بخلاف ذلك لكنه بعد ذلك المذكور جواب حادثة مروى عن
أبي يوسف وليس في ذلك ما يدل على مخالفة غيره **(قوله)** قال في الفتح وفي الوقائع والخيار أنه إذا كان
الخالف في بلد له سم حساب الخ وقال قبله وإن لم يكن عندهم حساب فالتساع ما يشتد فيه البرد على
الدوام والصف ما يشتد فيه الحر على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام والربيع ما ينكسر
فيه البرد على الدوام اهـ **(قوله)** ومنها الكلب متى يصير مع الخ فيه أن كثيرا من المسائل فوض
الامام الامر فيها إلى المتبلى فلامعني هذه المسئلة بخصوصها هنا **(قوله)** وقال صلى الله عليه وسلم
ما أدري أعز ربني أم لا الخ في تفسير أبي السعد لما قيل بخت نسر علماء اليهود وكان عز ربصغرا
لم يقبله فلما رجع بنو إسرائيل إلى بيت المقدس وليس فيهم من يعرف التوراة بعث الله تعالى عزرا ليعبد
لهم التوراة اهـ وفي الخلاصة والقرنين اسمه الاسكندر ولم يكن نبيا اهـ وهو الذي بنى الاسكندرية
وسماها باسمه **(قول الشارح والدهور)** قال ط انظر معناه على قول الامام فان مفردة المعرف واقع
على المبرر اتفاقا فلا ينبغي أن يكون في جمعه معرفة خلاف في أنه واقع على المبرر كلفرد كالمظهر
والجواب أنه جمع دهر متكرر أو ما ذكر من وقوعه على عشر مرآت عند الامام كل مرسة متشبه فهو
خارج عن صريح الامام على قول الصالحين أو السعد أو أنه افتاء بقول الصالحين لعدم وجود نص من
الامام عليها وهو الأقرب **(قوله)** لأنه يتلوه كلامه عشرة أبيابيع كقديسهم الخ ما يتوهم هو المعنى
المتعارف لأن وهو رواية للتوادر كافي البصر **(قوله)** وألحق في التمرأى بالاخوة بخلاف الخ أي في التفصيل
المذكور في الوقائع **(قوله)** وعن أبي يوسف أن كنه من الصبيد ما يجتمعهم الخ ما ذكره عن أبي
يوسف طريقه أخرى غير التي سئى عليها في المتن والشارح

(باب البين في الطلاق والعتاق)

(قوله) انتهى (سلي) في بعض ما قاله نظر كافي السندى فان الذي تقدم في الخبر أن المولود إذا لم يسهل
بسمي ويغسل ولا خلاف في غسل تمام الخلق وغيره يغسل على المختار **(قوله)** ما آخر المولد والكسر لم
يظهر الاقراء به بالفتح ثم يظهر الكسر على نسخة صغير المتن ويعد حيث شئت للوسط والأول **(قول الشارح)**
لعدم الفرديّة الخ أي الموصوفة بالسبق اهـ سندی فحينئذ صرح بجعل هذه العلة على ثلاثين
(قوله) لأنه والموصوف بكونه أول عبد لشرائه وحده وذلك لأن قوله وحده مراد به الانفراد في حالة الشراء
لأنه يقال حازه بدو حده أي منفردا في حالة الشراء فالتساع لم يسبقه أحد بهذه الصفة فكان أولاه
سندی **(قوله)** لكن عبر عنه في الفتح بقيل الخ وذكر قبله أنه لو قال واحد لا يعتق الثالث لان واحدا
يحتمل الفردي في الذات فيكون حاله ما ذكره لان الواقع كونه كذلك في ذاته فلا يعتق لان كلام من الأولين
كذلك في ذاته فانه أولهم هذا المعنى فانه في ذاته فرد سابق على من يكون بعده فلم يكن الثالث ولا بهذا
المعنى ويلزم على هذا أنه لو قصد هذا المعنى أن يعتق كل من الأولين السابقين ويحتمل كونه بمعنى
الانفراد في تعلّق الفعل به فتكون مؤسسة فاعتق لأنه المنفرد في تعلّق الفعل بخلاف الأولين فلا يعتق

بالقول في الخ اه **(قول الشارح)** يحمل أن يكون حال من العبد أو المولى الخ) بمعنى أنه لا يشار كفي شره أحد ودعى تقديره يعنى لتحقق الوحدة في المولى وعلى أنه حال من العبد لا يعنى لأن المراد وحدة الذات وهي متصفة في الجميع اه سندی لكن ما قاله غير مستقيم بل يعنى على احتمال أنه راجع للعبد لا على احتمال رجوعه للمولى كما أنه على هذا القيل يكون واحد اعني منفردا **(قوله)** ورد في الخبر بان الجبر كالتصيب للفرق السابق الخ) أي من أن واحدا يفيد التفرد في الذات ووحده التفرد في الفعل المقرون به لكن هذا الرد لا يستقيم على ما جرى عليه في البصر من الفرق الذي ذكره عن شمس الأئمة وهو ما جرى عليه المصنف وأشار إليه فاضيلان كما في الفتح وذكره الزيلعي فهذا من صاحب التهر رضى طريفة بطريفة أخرى وهذا لا يناسب **(قول المصنف والكاتب)** كالمجر الخ) في شرح الأئمة بقلنا عن الزيلعي والخلاصة أن الكذبة تقع على الصدق والكذب سواء كان موصولا بالياء أو لا قال فيه علم ما في عبارة الأئمة من جعل الكذبة كالتصيب **(قوله)** فيشره في معنى الخ) هكذا في الفتح انما ثبت التصير في غيره بدون ضمير تأمل **(قوله)** فيعنى هو الخ) أي عند ذلك الشراء **(قوله)** فلا تصور انية فيه الخ) الذي في الزيلعي بخلاف ما أذوره فانه عبري وليس فيه صنع ولا اختيار فلا يمكن أن يجعل معتقدا دون اختيار ومسانره اه وفي البصر لا لم يوجد من جهة فعل حتى يجعل تحريرا اه وهذا هو المناسب في التعليق لماذا ذكر بالحق فان النسبة قد تصور مقارنة لمصلحة العتق الا انما يلبس اختيارية تأمل **(قوله)** فان علة العتق قوله فان الخ) ولا يقال التعليق بالشروط صك المصير عنده فيكون كالمصير في ذلك الوقت وقد اقتربت النسبة فيه لا نقول هو كالمصير في ذلك الوقت حكلا لا مفعلة الخ زيلعي **(قوله)** أو ادخله) فانه مقتضى على الزيلعي انما اراد **(قوله)** ولكن عند الإطلاق الخ) عبارة الفتح الاختلاط **(قوله)** ولو زوى النساء وحدثهن لا يصدق الخ) قال الزيلعي ولو قال فوبت النساء دون الرجال لم يصدق لأن المذلول حقيقة فقد وردون الاثبات فان الاثني يقال لها محمول ولكن عند الاختلاط يستعمل عليهم لفظ التذكير عامة بطريق التبعة ولا يستعمل فمن عند انفردا من فتكون نيتة لقوا اه **(قوله)** أي لم يدع ملك المولى ما في يد المالك الخ) الاولى في بيان أنه غير محمول يبدأ أن يقول لاه أحد من غناهم ونفسه والارز أن المذنبون بمصير قلس محلول الد تأمل وفي السندی لأن المثلثة ناقص لانه خرج من ملكه بدلا ولذا الاعتلاء كسبه ولا وطأها هو بضم الحناية عليه كالأجنبي اه **(قوله)** كان الأنسب بهذا الباب ذكر ما لو حلف لا يكلم هذا الرجل الخ) لأن هذه المسئلة ليست من الجن لعدم ذكر التعلق فيها وبحسب ما يكتسب أنه ذكرها هنا لبيان حكمها اذا وقعت جزأ في التعلق **(قوله)** وكلمة أو عني ولا تتناولها الخ) عبارة الصراخ لأن اذا دخلت بين شيئين تناولت أحدهما متكررا الا أن في الطلاق ونحوه الموضع موضع الاتيان فتخصر تطلق أحدهما وفي الكلام الموضع الموضع التي فتم عوم الا فراد الخ **(قوله)** اشتراك في الجملة الخ) يظهر أن الاشتراك اذا لم يبين الوردية فليصمهم مقام الموزن فيقبل بانهم تأمل **(قوله)** وأجاب مصدر التبرعة في التمتع بجواب آخر وهو أن قوله أو هذه ما يفيد معنى قوله هذا من) ومسئلة الكلام المعطف متعين فيها على الثاني لتكرار اليمين بتكرار الذي فلا رد **(قوله)** وهذا غير صحيح الخ) فيه تأمل إذ يحمل أنه عطف على ما قبله فيكون من جملة المقرا وعطف على من وجبه الحكم عز ذكره فلا يكون من جملة المغير **(قوله)** صادق بعدم ذكر خبر أصلا الخ) وصالحا أيضا بما إذا ذكر الخبر للثاني فقط

(باب البين في البيع والشراء والصوم والصلاة وغيرها)

(قوله) ترجع حقوقه الى المباشر ويستثنى الوكيل (الح) عبارة الفتح بحذف الواو في قوله ويستثنى وانما هنا في قوله لا يحنث وهي أولى (قوله) وقضاء الدين يقضه (الح) أي دين الآمر وقوله والكسوة بأن حلف أن لا يكتسب وقوله والحمل على دابته بأن حلف لا يحمل متاعه على دابته ونحو ذلك يقال فيما بعد هذا هو المناسب لقوله ترجع مصلحته الى الآمر (قوله) وأما الصدقة فلم يظهر في هذا ذلك وكذا الهبة (الح) ذكر الراجح في آخر الكلمة أن الوكيل بالبيع ينشئ حقوق العقد وينصرف فيها بحكم الكلمة وأن الكلمة بالهبة تنقضي بمباشرة الهبة حتى لا يخل الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح تسليمه (قوله) فلو حلف لا يبيع فهو بشرط العوض ينشئ أن يحنث (الح) وما في جواهر الأغلطى رجل حلف لا يبيع هذا القرض فأخذ رجل ذلك القرض وأعطاه بدله ورضي صاحب القرض لا يحنث وعليه الفتوى هندية غير دافع لبحث الفقيه لما أنه يبيع بالتعاطي خلافا للسندى (قوله) وينشئ الحنث (الح) كذلك ينشئ الحنث لو الحلف بالله تعالى أنه لا يبيع لهما فثبت الكسوة بالاقالة (قوله) لأن المصلحة عن اقتضار بيع (الح) انما يظهر كونه بيعا إذا كان المصالح عليهما من خلاف جنس المدي والابان كان من جنسه وكان أقل فهو أخذ لبعض حقه وإسقاط لما بقي وقوله لا يحنث بفعله وكيفية انما يظهر فيما إذا كان البدل من جنس المدي به (قول الشارح) لأن الصغير عكس به (الح) هذا التعليل قاصر لانه عكس البيع والاجارة فيثبت التفويض مع أنه لا يحنث في ذلك بالتفويض اه سندی (قوله) وانما لا يحزم به لأن الولد اعلم (الح) في السندی قال أبو المكارم وهو ما بحث وهو أن مدار الحنث وعدمه ان كان على رجوع النفع بنحو ما وعد ما ينشئ أن لا يقع الحنث بأمر القاضي والسلطان والمعلم والمختص ولا بأمر الأب في الولد الصغير أيضا وان كان على ولاية المباشرة والتفويض ينشئ أن يحنث في الصغير على أن تعهدهم الأصل المذكور وتفرع الحنث وعدمه عليه يؤذن بأن المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتنكح في الفرق رجوع النافع أو ولاية التفويض خروج عن القانون اه (قوله) ويسمى التوكيل بالاقرض وبقض القرض (الح) العلة في عدم صحة الاستقراض السابقة موجودة هنا أيضا تأمل (قوله) فلو حلفت وأجبرت عن له ولاية لا جبار (الح) كالمسألة لأن لفظ التكاح وجد من المولى بخلاف ما لو أكرهه المولى على الزواج وتزوج بنفسه فله يحنث في ظاهر الرواية اه سندی عن الجواهر (قوله) وكذا لو كان التوكيل قبل البين (الح) راجع لقوله حنث ولو كان التوكيل قبل البين اه (قوله) يعني اذا وهب بنفسه لا توكيله (الح) لانه هذه العناية مع القول بنسبة الشارع للوهم (قوله) بن لو حلف لا يصدق فهو بشرط العوض الذي رأيت في شرح الوهبانية للصفى في نسخة في غاية الأهمية لو حلف أن لا يصدق فأعطى فقرا لفظ الهبة أو غشيا لفظ الصدقة هو أو وكيفية ينشئ أن يحنث في الأول لأن العبرة للعاني ويقو به ما نقله صاحب الفقيه من أنه لو حلف أن لا يبيع فهو بشرط العوض ينشئ أن يحنث اه ويحتمل أن لا يحنث لأن لفظ الهبة غير لفظ الصدقة ويقو به ما نقله صاحب الفقيه أيضا من حلف لا يبيع فهو بشرط العوض قال ينشئ أن لا يحنث وينشئ أن لا يحنث في الثاني لأنه لا يثبت له الرجوع استحسانا لأنه قصد بالصدقة على الفنى الثواب ويحتمل أن يحنث اعتبارا باللفظ اه والظاهر أن نسخة الحنفى صواب بدليل التعليل

المذكور في عبارة المصنف بقوله لأنه لا يثبت الرجوع الخ لكن قوله ويحتمل العكس الخ لا يتناسب
 نسخة المحض بالنسبة للثاني إذا عتدرا الفتا بقضى عدم الخت إذا لم يعتد على عدم الهبة ووجد
 الاعطاء المحض بلفظ المردقة **(قوله)** أما المصنف فكما بعد كما مر وقده نأى العرف خلافه وإن ما قدمه عن
 الفتح من أنه يقال في العرف فلا ن ضرب بولده وإن لم يباشر الخ شامل للكثير أيضا **(قوله)** الأول أن يقول
 وإن كان يحسن ذلك الخ وذلك لأن الأصل ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها وهذا الخت بفعل المأمور
 مع عدم احسان المصنعة أولى منه مع احسانه لكن هذا ظاهر إذا جعلت الغاية راجعة لخته بفعل المأمور
 وإذا جعلت راجعة لخته بفعله يكون صنعه هو الأولى وإن كانت عبارة الخاتبة في حشته بفعل المأمور
(قوله) الخطين هذا الثوب الخ حقه التعبير بلا التافيه وفيما بعده كما هو عبارة الخاتبة **(قوله)** وبه
 علم أن فائدة التقيد هي أن المراد بالأمر هنا الرسالة الخ ما قاله انما يدفع ايراد ما يلزم اضافته وليس من
 باب الرسالة وأما ما كان من باب الرسالة فلا يندفع به ايراد المدين في ط تأمل ولعل الأولى دفعه أن
 يقال أنه ليس في عبارته ما يدل على تخصيص الاستعارة بهذا الحكم **(قوله)** والظاهر أنه لا فرق بينه وبين
 الاستخدام الخ أي التلخيص حتى يقال أن اللغة قد اترت على المحلوف عليه كافي المحل وحتى يثاق دخول
 الطبخ والكس ونحوهما فيه على ما يأتي **(قوله)** فالويعر المصنف بقوله ولا م تعلق بفعل كما عر صاحب
 الدرر وغيره لكن الأولى الخ أي لظهوره بخلاف عبارة المصنف **(قوله)** ذكر في الخاتبة ما يقيد الأمر
 غير شرط الخ الحق أن المسئلة فيها لم يفتان الأولى طريقة أصحاب المتن وعليها جرى في الفتح
 والشارح أنه لا بد من الأمر لتحقيق الخت وبدونه لا يثبت وإن قصد البيع لاجله والثانية أنه ليس بشرط
 وعليها جرى في الخاتبة فشرح تلخيص الجامع وهما طريقتان متباينتان لا يمكن الجمع بينهما **(قول)**
 المصنف وضرب الولد أي الكثير **(قوله)** قال في البحر وهو مجمل لا بد من بيانه الخ سيأتي في كتاب
 الهبة أن الأمر أن القاضين إذا اختلفا في باب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا في باب الآخر عن الآخر
 لا عكسه **(قوله)** خت بالشراء الخ لأوجه لخته بالشراء بدون توقف على الإجازة لعدم الملك قبلها فلا
 يثاق العقد والتمتع أن معنى قولهم بحث الشراء ثبوت الخت به مع التوقف على الإجازة فإذا وجدت
 تبين وظهر الخت من وقت الشراء على ما نقله ط عن الحلبي أو ثبت عنده مستندا كما نقله عنه
 المحض وليس في كلام التلخيص وشرحه ما يدل على نفي الاستناد بل غاية ما فيها الحكم بالخت بالشراء
 وليس فيه تعرض لنفي الاستناد وبعبارة أبلغ وأما الموقوف فلا نه قد وجد فيه البيع حقيقة لوجود
 ركنه وشرطه ومجمله وكذا حكمه على سبيل التوقف فيصير وصورة المسئلة أن يقول إن اشترت عبدًا فهو حر
 فاشترى عبدًا من فضولي خت الشراء لأن الإجازة شرط الحكم دون السبب والركن قد وجد قبلها ولهذا
 يستند الحكم عند الإجازة إليه ويثبت عنده لاجها وعن أبي يوسف أنه يصير مشترى باعتد الإجازة
 كالشكاح ونحن نقول الفرق بينهما أن المقصود من التكاح الحل ولم يعتقد الموقوف لأفاده بخلاف
 البيع فإن المقصود منه الملك دون الحل ولهذا انجماعه الحرمة فيثبت فيه من وقت العقد وفي الشكاح من
 وقت الإجازة وعلى هذا لحظ أن لا يبيع فاع ملك الغير بغير إذن صاحبه بحث لوجود البيع منه
 حقيقة على ما ذكرنا في الشراء ولهذا يرجع الحق إلى اه وظهر أن قول من عبر بقوله وبحث
 عند إجازة البائع لا يثاق قول من عبر بقوله وبحث الشراء نعم ما روى عن أبي يوسف أنه يكون مشترى
 عند الإجازة يقتضى حشتمها كافي التكاح وهذا غير المقاد من قوله بحث عند إجازة البائع والخالفين

مافي الصر والتبيين مبرورة **(قوله)** ايضا حثت بالشراء الخ أي فاذا اجاز المالك البيع ظهر ان العبد
 يعتق من حين الشراء كافي ط الخ **(قوله)** وارجازة المكاتب انقضت الكتابة الخ سابق
 للشارح عن العرف البيع الفاسد ان المراج اشتراط رضا المكاتب قبل البيع رجي قلته يعتمد
 في امر المحدث مطلق اجازته وفي صحة البيع اجازته السابقة اه سندی لكن ما ذكر من هذا التفصيل
 يحتاج لنقل **(قول المصنف)** وفي حلفه لا يترجح عنه المرافعة فهو على الصحيح الخ أي الخالي من
 الأزارج والا انصرف الى الفاسد كافي السندی عن البرازية **(قوله)** راجع للتعميم الخ ومقابله التفصيل
 في المعينة بحث مطلقا وفي غيرها لا بحث الا بالصحيح **(قوله)** وبناه كما افاده بعض المحققين انه لما باع
 نصفها الخ التوجيه المذكور طاهر في مسألة الزوج لكامل الاستيلاء في حقه بسبب سابق على
 حلف البائع لا في مسألة الأب لان غاية ما يفيد التعليل ان سبب العتق عليه وهو التسبب سابق وهو
 يقتضي عتق ما اشتراه ولا وجه لعتق النصف الذي لم يشتره تجزى العتق بخلاف الاستيلاء ولا موجب
 لكامله ثم يظهر التوجيه اذا كان هذا الفرع مبنيا على القول بعدم التجزى تأمل **(قوله)** أي الذي
 فاسده مقارن كالصلاة الخ لا وجه ذكره هنا والاخذ ذكره عند قوله وكذا لو حلف لا يبطل **(قوله)**
 لجواز ان ترد فتقضى فمكها الخالف الخ فيه أنه على تقدير رد أم الولد تمسك بها وعودها للملك الخالف انما
 تعود اليه بصفة أنها أم ولد فلا يتأثر بهما **(قوله)** افاده في النسبة وكذا افاده في الصر لكن فيه نظر
 فان قولها زوجت على امرأ لا يحتلها القرانه بطل على وان كان لفظ امرأ لا يجرد بتناولها وغيرها **(قول)**
 الشارح اعتبار الغرض الخ أي فتكون هذه المسئلة مستتامة من قولهم الايعان مبنية على اللفاظ
 لا على الأغراض اه سندی وعلى ما تقدم من أن العتق ان الايعان مبنية على الأغراض وان لم
 يساعدها اللفظ فالأمر واضح **(قوله)** ولأن الأمر بالاعتاق توكيل الخ فيه أنه معنى ما قبله فان
 عدم دخول المأمور لكونه معرفة غير داخل تحت أي عبيد الخ **(قوله)** على أنه يمكن أن يكون ذلك
 كرامة الخ فيه تأمل فقد قال في المحيط البرهاني من الفصل السابع عشرين الشهادان شهدا أنه
 طلق امرأته يوم الصر حتى وشهد آخران أنه اعتق عبده بعد ذلك اليوم بالرفقة قضى بالطلاق في الوقت
 الاول ثم ستر بعد ذلك ان كان بين الوقتين ما يستقيم أن يكون في المكانين جميعا أم سرع ما يقدر عليه
 من السمع قضى بشهادتهم جميعا وان كان لا يستقيم بطل الوقت الثاني لانه لما وجب قبول الأولى
 لا بآبائها تاريخا بقا تعيين البطلان في الثانية لتعذر الجمع بينهما ولا يقال العمل بهما يمكن فانه
 لا يستحيل كونه في يوم واحد بهذين المكانين وكذلك في هذين الوقتين لانه لا يبعد من الأولياء لا تقول
 الأولى لا يجحد ما فقه حتى تقام البينة عليه فلا تصور للمسئلة فيه ولان الأحكام اعتبارية على ما عليه
 قدرة الناس باعتبار العادة لا بتبني على ما يتصور من اقدار الله تعالى ثم رأيت عن يحيى السراي ما نصه
 اعلم ان الشهادة على التي لا تقبل مطلقا عند صاحب الهداية وفصل غيره على وجوه ثلاثة أحدها
 أنها تقبل ان أحاط الشاهد علمه بالتي والا فلا وثابها أنها تقبل في الشر وطدون غيرها وثالثها أنها
 تقبل ان قرن التي بالاثبات ودليل صاحب الهداية أن الشاهد التي قد بقي على ظاهر العدم وقد يكون
 عليه فلو أقرنتا القاضي أن يسهل أن شهادته بالتي بناء على ظاهر العدم أو لاحتاطة عليه بالتي أو لكونه
 شرطاً بزمه الجرح وزوم ما يلزمه فلا يقبل مطلقا تبسيرا ودليل الوجه الثلاثة أما الاول فلا
 الشهادة مبنية على التيقن والمشهود به نفي كان أو اثباتا فالتيقن بالتي فلا وجه لعدم قبول شهادته به

وكونه عدلا لئلا يثبت عليه فلا حاجة الى السؤال فلا يلزم الجرح وأما الثاني فلان الثاني اذا كان شرطا لا يقصد لذاته فيحصل فيه مالا يحصل في غيره ومراتب الشهادة متفاوتة حتى شرط الزنا ما لم يشرط لغيره وأما الثالث فلانه كمن ثبت ضمنه وان لم يثبت قصدا ورد على صاحب الهداية تعليل العتق بعدم الدخول فان اجاب بأنه شهادة بالكون خارج الدار وهو جودى رد عليه أن الشهادة في مسألة الكتاب شهادة بالكون خارج مكة في أيام الحج وهو جودى ونسبة الكونين الى الدخول تحت القضاء وعدمه سواء ورد على غيره أن الشهادة الثاني في مسألة الكتاب قد اجتمع فيها الوجوه الثلاثة المذكورة لان قال الشاهد قد احاط بنى الحج وهو شرط وقد قارن الانبات فينبغي أن يقبل الشهادة عند الفرق الثلاث ولم يقبل على قول أي حنفية وأي يوسف وكفى قولهما حجة لصاحب الهداية ويمكن أن يتكلف لتوجيه قولهم بأن الشهادة في مسألة الكتاب انما هي بالنسبة صريحا وان لمهما الشهادة بنى الحج فعنها والتعصب ليست بشرط للمسيرة فلا تدخل تحت القضاء فلا يقبل حتى لو كانت بالنسبة صريحا لم يقبل عندهما كمن احتج بالشرط الى الاربعة ولم يجدها. **(قوله)** واجيب بأنه يطلق شرعا على مادونه (الح) هذا الجواب غير دافع للسؤال بل هو عينه في المعنى اذ اطلاقه على مادونه يناقش أن أقله يوم والأصوب في الجواب أن يقال ان قولهم أقله يوم انما هو في الصوم الذي يترتب عليه الثواب وهذا لا يناقش أنه يتحقق لحظا **(قوله)** جواب عما ورد من أن البين هنا محضت مع أنه مقرر ونذكر اليوم (الح) جعله في الفسخ ايرادا على المسئلة السابقة وتعليلها بأنه مطلق فيصرف الى الكامل وأضعف في البناء الاشكال وذكره جوابا غير جواب الفسخ حيث قال وعند كرم المصدر صريحا فيصرف الى الكامل وهو الصوم لفظا وشريا فان قيل يتشكل هذا على ما قال والله لا صوم هذا اليوم وكان ذلك بعدما كل أو شرب أو بعد الزوال صح عينه بالاضاق والصوم مقرر اليوم ومع ذلك لم يرد به الصوم الشرعي فله بعد ما ذكر غير متصور والجواب أن الدلالة على أن المراد به ليس الصوم الشرعي وهو كون البين بعدما ذكر فانصرف الى الصوم القوي واعتقدت عليه بخلاف ما نحن فيه فله ليس فيه ما يمنع عن الصوم الشرعي فيصرف اليه اه فانت ترى أن قول الشارح لان البين (الح) لا يصلح جوابا لالزام المذكور بل ليس فيه نعت ضله ولا جوابا في كلامه أصلا بل انما ذكر لتعليل المسئلة بدون أن يتعرض لاستشكال الفسخ وحامل ما في الفسخ أنه أورد على تعليل المسئلة السابقة بأنه يرد عليه المسائل الثلاث المذكورة في المتن فانها مذكورة في كرم اليوم ولا تكال واجيب بما قاله الشارح من أن البين لا يعتمد (الح) وفي الحقيقة ليس هذا جوابا لالزام بل القصد منه توجيه حجة البين فيها والجواب ما ذكره بعد بقوله وهاتان المسائلان انما يصلحان بتدوينين لا موردتين لان كلامنا كان في المطلق وهو لفظ يوما ولفظ هذا اليوم ليس من قبيل المطلق لانه مفيد معرف والمطلقات هي التكررات وهي أسماء الاجناس والافزيد وعمر مطلق ولا يقوله أحد والمسلتان مشككتان على قول أي حنفية ومحمد لان التصور شرعا متف وكونه ممكنا في صورة أخرى وهي صورة النسيان والاستحاضة لا يفيد قلة حيث كان في صورة الحلف مستحسلا شرعا لم يتصور الفعل المخوف عليه لانه لم يخلف الا على الصوم والصلوات الشرعيتين اما على قول أي يوسف فظاهر اه **(قوله)** أي المخوف عليه بقوله لا شرب ما هذا (الح) كذا نسخة الخط بالنسبة وحذف أداة التي كما هو ظاهر **(قوله)** والحق أن الأركان الحقيقية هي الخمسة (الح) لصل الفرق بين القرائن حيث توقف الحنف عليها على القول به وبين القعدة حيث لم توقف مع أن كلامهم ساكن زائد هو أن القرائن توقف

عليها صحة الأركان والاعتداد بهم فألذا اشترطت الغيب بخلاف القعدة فإن صحة الأركان متعققة بوجودها
فصل وجودها وانما وجبت للتمتع **(قوله)** قال في الصبر وقد علم بما ذكرنا أن النبي (الخ) وقال السدي
لأن هذا الخلف يقع على الجبار والجائز من الركعة ضم أخرى إليها فكان شرط العقير ركعتين كما
في العدة قال الجوى المراد من الجواز الجواز من غير كراهة فإن التنفل بالتيار أمكروه وتحرر عن الأجرام اه
(قوله) لكن فيه شبه الساقط (الخ) ما ذكر في الظهيرة أخيراً من أنه لو حلف لا يصلي الظهر لا يحسن
حتى يشهد بعد الأربع مئة على واية وما قبله من أنه في ذوات الأربع يحسن بدونهما حتى على رواية
أخرى هذا هو الظاهر في دفع المساقطة لكن الموافق للتنبيه فيها على ذلك أو يقال الفارق هو العرف
(قوله) لكن في البرائة ولو لم يشهد دخل في الصلاة (الخ) الذي يظهر أن ما يفهم من البرائة مقابل
الاستحسان المذكور في الشرح **(قول الشارح منها عني الخ)** التافهة بجماعة وإن كانت ممتنعاً عنها
الآن النبي بأمر عارض فلا ينافي كالمال الثاني بخلاف صلاة الجنازة وصلاة التلاوة فقد أُرِكان
الصلاة والحاصل أن النبي لا ينافي كمال التافهة وبهذا سقط ما قبل أنهم قالوا إن الأداء الكامل أن
يكون على وجه غير ممتنع عنه والأدغم النبي أداء ناقص والمطلق ينصرف إلى الكامل فكيف
يتناول صلاة التافهة بجماعة مع النبي عنها اه من السدي **(قول الشارح)** حديث فإن ذلك وقتها
لا يعني أن أصل الحديث متفق عليه من حديث قتادة عن أنس دون قوله فإن ذلك وقتها وعند الشيخين
بدل الزيادة لا كضارة لها إلا ذلك وذلك لا يدل على السدي الذي حمله السابقان في الكسرة تنفي
عن أم حسان من تأخير الصلاة لكن روى الدارقطني والبيهقي من رواية حفص بن أبي العطف
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرافعة من نسي صلاة فوترها إذا ذكرها
قال ابن المقفع وحفص ضعيف لا يجهت به على أن اللفظ المذكور إنما يفيد حكم الناسي إلا أنه يمكن أن
يقال أنه إذا كان كذلك في الناسي ففي التأني بالاولى اه سدي **(قوله)** على أن قوله بجماعة لا يدخله
في التأني (الخ) قال الرجعي وإنما يفيدها بجماعة لأن جماعة المغرب تكون أول الوقت فبعد من جامع
في يومه أن يتمكن بالفضل ثم لا يلزم من إخراج اليوم عن حقيقة حق الصلاة بالقرينة المذكورة
إخراجه عن حقيقة حق الجماعة والفضل لكن ربما رد عليه أنه أراد اللفظ حقيقة ومحاذ في آن
واحد وهو مجتمع اه وقد يقال أنه أراد به معناه المحاذ في حق الصلوات الخمس للقرينة المذكورة وقد
بعد الضلعين الأخيرين نظيره وراد به معناه الحقيقي لعدم القرينة المذكورة فهما إذا كورتهما
الضرورية وهي تنقذر بقدرها وبدون هذا لا يتم الجواب الآخر الذي ذكره المحقق فانما عين عليه تكون
غير معقولة لعدم تصور البراءة إمكاناً إذ ما جسمكن يفت في يوم واحد ولا يقال أنصر أهلى ما بتأتى
شرعاً وهو أداء الكل في أوقاتهم فإنه خارج عن مقتضى التشديد اليوم الحاضر وليس كسلة طرفة على
تزوجهمه فان أنصر أهلى إلى ما يمكن وهو العقد الصوري أمضى أتى العقد الشرعي مع عدم وجود
ما ينافي إرادة العقد الصوري **(قول الشارح ونسج وليس الخ)** اتفاقه لأن عينه يعمل على النسوج
عرفاً لأنه عقدها على ما يتصور ليسه عرفاً أنصرف إلى ما يصح منه كالخلف لا يأكل من هذه التافهة
(قوله) ولما نزل المائدة يكون من قطن الزوج (الخ) قال الزيلعي إن القطن سبب اللبث ولهذا يلبسه
العاصب وغزل المراتم قطن لئلا يسبب اللبث الزوج عاده ولهذا لا يشرى قطناً وغزته ونسجته بغير إذنه
كان ملكاً بحكم العرف لأنها لا تنظر عادة الإله والمعتاد كالشروط ولولا ذلك لكان ملكاً لها كالغزاة

الاحنى فإذا كان سبب الملك يكون ذكر الملك كإسباب الملك ولهذا لو غزلت من قطن كان في ملكه يوم حلف ونسخته وليه بحث بخلاف مثله التسري فإنه ليس بسبب الملك اه وهي أوضح في الاستدلال **(قوله)** الآن يقال ان المراد ان غزلت الخ الأظهر في الجواب أن يقال ان المحمول شرط مظهر القيس المتعلق بالغزل وهذا كاف في صحة التعليق لمافي من الاضافة لسبب الملك باعتبار متعلق القيس وليس في هذا التعليق جعل القيس المجرد هو السبب وبدل ذلك ما ذكره في الفتح في الاستدلال لهما من أن القيس المحمول شرط مظهر القيس بسبب الملك وليس له متعلق الذي هو غزل المرأسيما للمكايه اه فان معاقده أنه يمكن أحصية التعليق كون متعلق الشرط سببا للملك **(قوله)** فالأولى اعتبار الغالب الخ فان كان الغالب في البلدة التي وقع الحلف فيها أن تغزل المرأسيما كتنان الزوج أو قطنه يعني بقوله وان كان الغالب فيها أن تغزل من كتانها يعني بقوله لهما **(قوله)** بخلاف النسبة الخ في القاموس لبن القميص ككتف وليته ولبنته بالكسر بفتحه اه وفي الأقانوس البنية كفتنة والبنقة كفتنة قطعة قماش مربعة تجعل تحت إبط القميص ونحوه يقال لها بالعر بفتحة اه **(قوله)** لا لو حلف لا يلبس من غزلها فليس مأخوطة من غزلها فتح عذرة ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة لا يحتجب بزق والزر والعر وتو لو لبس من غزلها وغزل غيرها حاشا ما لو قال تو لبس من غزلها لا يحتجب ولو كان فيه رقعة من غزل غير ما حش الخ اه لكن بين ما في الفتح والبحر مخالفة في الزق ومثله البنية فعل فصاروا بين الزق والحش وعنده **(قوله)** لانه لا يعتد بالخ الخ في السند لانه قبل الشد لا يصير ملوبا لبس القميص وبعد لا يحتجب وان صار لا بسا لان هذا يسمى شدا ولا يسمى لبسا عزا اه فتأمل **(قوله)** لانه تبع كالعلم أي وان كان يسمى لا بسا لهما عرا لبس الثوب فلذا احتجب بلبسهما في حلقه لا يلبس من غزل فلانة على ما نقله عن البحر **(قوله)** قال بعض الشافعية قيس قوله أنه لا بأس بلبس القوئل للخلبان والرجال الخ قال في التهر جزم الحداد في الحظر والاباحة بحرمة القوئل لخالص الرجال لانه من حلى النساء لكنه يقولهما أيتي **(قوله)** الشارح ولو غير مصرع عندهما الخ واجمع القوئل وما بعده والخلاف في الكل لا في القوئل خاصة قال في الفتح وعلى هذا الخلاف عقد زبرجد أو زمرد أو باقوت اه **(قوله)** ان ماله فص لا يحل الرجال الخ لا يبعد القول بعدم حل ما كان على هيئة خاتم النساء وبدل ذلك القول بحرمة القوئل لخالص على الرجال بناء على قولهما وعلى ما به من حلى النساء وذكر في الهداية ما نصه وان كان من ذهب حش لانه حلى ولهذا لا يحل استعماله للرجال اه وهذا أيضا يدل على عدم الحل فيما نحن فيه وكذلك عبارة القهستاني في العلم حيث قيد الحل بما إذا كان على هيئة خاتم الرجال ولعله كان في زمنه ماله فص واحد خاص بالرجال فلذا قال وأما إذا كانه فصان أو أكثر فحرام **(قوله)** وينبغي أنه لو كان كثيرا بحيث عبارة التهر لا تحت

(باب البعير في الضرب والقتل وغير ذلك)

(قوله) ولا رد تعذيب الميت في قبره لانه الخ وفي السند كذلك أي الأفعال التي تخص بالميت من جانب الخائف على الوجه المتعارف في الحياة الدنيا فلا ينافي أن هذه الأشياء تحصل للميت من وجه آخر كعذاب القبر ونعيمه ووجعها تناس بالآثار ولذا قالوا ينبغي أن يجلس بعد الدفن بقدر ما يذبح الجزور

و يفرق لجه وأن الميت بدله الزائر يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده حتى اه وذكر الرحي أيضا أنه يشك على قولهم أن الأيلام لا يتحقق في السماع في الأحاديث أنه يؤذي الميت ما يؤذي الحي ولا يخفى على من تأمل في الأحاديث أن سماع الموتى لكلام الأحياء محقق ولولا ذلك لما كان لقوله عليه الصلاة والسلام السلام عليكم دار قوم مؤمنين إلخ معنى لكن العرف يقتضي المكالمة مع الأحياء لا مع الموتى والله تعالى أعلم **(قوله)** لأنه مستند إلى وقت الحياة إلخ قديقه لم يوجد بشرط الاستناد وهو ما كان ثبوت الحكم فيما بين الدين تأمل **(قوله)** أو الشفقة إلخ فيه أن تقبيل الميت قد يكون للشفقة كما قاله في تقبيله عليه السلام عنه ابن بن مطعون بعدما أدرج في الكفن فبين أن يحتشمه حينئذ تأمل **(قوله)** وهو المذهب كما أفاءه الكمال ثم وإن كان هو أصل المذهب الآن أن عصر يحجم به صحيح خلافه بدون تقبيل أحده يدل على أن القول عليه خلاف ما شئ عليه أرباب المتون من الإطلاق والتصحح الصريح أقوى من الاتي تأمل على أن المتبادر من عبارة القصر رجوع قوله الآله خلاف المذهب السابقه خاصة فيكون مؤدى كلامه أن الذي يدل عليه النظر عدم تناوله للأقسام لكن ثبوتها هو المذهب وحينئذ يكون قد أفرم ما قاله نفاً للاسلام من التفصيل بين الغضب والممازحة وليس في كلامه ما يدل على تصحيح خلافه فلا وجه لمخالفة الشارح تبعاً للصنف لما صح وممع كون النظر يقتضيه ثم إن كان العرف يشملها تبع **(قوله)** وأراد أن القتل بمعنى الضرب كما هو العرف إلخ خلاف العرف الآن عصر بل هو إزاء حق الروح وجعل ط قوله والمبالغة بمعنى الشدة راجعاً لمسألة القتل قال ولفظ المع حلف ليقول فلاناً ألف مرة فهو على شدة القتل اه **(قول الشارح)** وإن يؤي بقرى إلخ الظاهر أن العاجل والسريع والأجل كذلك اه سدى **(قوله)** وقباس مصدر الزوف لعله الزيف **(قوله)** بخلاف السوقة فاه يحرم عليه أخذه إلخ قال ط بلارضاه وعليه أن يتق الله تعالى إذا رضى بأخذه فلا يعطها لغريمه بل بيان اه أو السعود وظاهره أن أخذه الزيف والنهرجة والمستحق لا يحرم ولو بغير رضاه والظاهر خلافه لأنها معصية أو ملك الغير فالحكم واحد إذا دفع بغريمه العيب لاشك في حرمة اه وبسر رسالة الخراج للإمام أبي يوسف لم أجد ما عزاه مسكين إليها فليأصل فيها **(قوله)** رجع على المكفول عنه بالبيان لأن رجوعه بحكم الكفالة وحكمها أنه تلك الدين بالأداء فبصر كالمطالب نفسه ف يرجع بنفس الدين فصار كما إذا ملك الدين بالدين بان مات المطلب والكفيل وارثه **(قوله)** وقيل يساع ما لا يحتاج إليه في الحال إلخ عبارته في الخبر فالوايبيع ما لا يحتاج إليه في الحال كالصدق الصنف والتطع في الشتاء اه وهذه العبارة لا تضيد للضعف بخلاف عبارته هنا والتطع الباطن من الجلد كافي القاموس **(قوله)** أي وإن لم يقض إلخ قد يقال حيث نص محمد على القبض بعينه ذلك قيداً وإن كان ما ذكره في القضي ظاهراً الوجهه لكن اللازم اتباع النقول والأصل في القيود أنها لا تحترز وكذا يقال في مسألة التزوج وانعاش طه لتحقيق الماتة بين الدين ولا تحصيل المقاصة إلا إذا تلتا **(قوله)** فالوئيل لا يحتج إلخ عدم الحث إنما يظهره فإذا كان النكاح المستحل ليس من جنس الدين والأفول كان الدين براملاً والمستهلك كذلك يظهر الحث **(قوله)** وإن قبله كان أحرق لم يحتج لعدم القبض لأن شرط الحث القبض الموجب القيمان فيصير بإشادته كحلين لهما دين مشترك على رجل فغصب أحدهما من الديون توباً واستهلكه كان له تركه إن رجع عليه بمقتضى الدين وإن أحرقه من غير غصب لا يرجع عليه بشئ اه بحر **(قول الشارح)** لأن الدين تقضى بأشائها هذا

التعليل انما هو فيما اذا باع بين مطلق ولا يظهر فيما اذا باع بالدين على ما ذكره وفي مسئلة الكوزا انه اذا
 اشترى بمائة ذمة المدون من الدين ينبغي أن لا يثبت المدون شي لان الدين هاتمان وهو الدين فلا يمكن أن
 يجعل شيئا غيره فثبت اذمة المدون ضرورة غيرة ما لو ارأى من الدين وبه ظهر الفرق بين قبض الدين وبين
 الشراء اهـ وما هنا شافي ما قدمه بجنا **(قول الشارح)** ولو نام أو غفل أو شغل انسان بالكلام
 أو سعه عن الملازمة حتى هرب غريمه لم يحث **(علل عدم الحث في الوالو الجسية بان شرط الحث أن
 يفارقه ولم يفارقه وانما فارق غريمه قال وكذا لو كاره حتى انقلب منه لانه ليس في وسعه الامتناع فلم
 تعقد عنه عليه اهـ (قول لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة الخ)** في السند يستفاد من المقام أنه اذا كان
 لا يجتمع إلى الوزن فقره أنه يحث والتظاهر أن الثغر في الحاصل من العدد كالنفر في الحاصل بالوزن
 ولو شغل به يرأى الوزن أو العدد حدث لانه به يختلف مجلس القبض على ما عرف اهـ نهر **(قول لكن
 الأولى في الانبات وهذه في التسي الخ)** كل من المستثنى في النبي فلم يظهر ما قاله وإذا كان المراد
 بالنبي والابتن قوله درهمادون درهم وقوله الآية والناسب أن يقول الأولى بالنبي والثانية بالابتن نظرا
 إلى معنى الثغر في الآية تأمل **(قول والتظاهر أنه لا يحث الخ)** بل ما قاله في النسخة من أن شرط بره
 اتفاق جميع الهبة على أهل فيكون شرط حثه مذهب وهو اتفاق جميعها على غيرهم الخ نص صريح في
 عدم حثه اذا لم يأخذ شيئا من دينه أو لم ينفق شيئا في مسئلة الهبة **(قول الفنية)** في القاموس الفني
 ضد الفقر والاسم الفنية الضم والكسر اهـ **(قول وأحسن منهما ما اقتضاه عن النسخة الخ)** وعلم في
 الزبني بأنه في الفعل مطلقا فتناول فردا شاعا في جنسه فيم الجنس كله ضرر وقبضه والاسم كان
 شاعا في الجنس بل في البعض المتني اهـ وهو الاظهر في التعليل وما في النسخة انما أراد وجه عدم حثه نية
 ما ذكر ولا عزم في كلامه لوجه لزوم تركه ابدال الاذا قبل ان هذه العلة أعادت عدم حثه نية التخصيص
 في الأولى فاذا تهاول الترهل ابدأ تأمل **(قول لما رد في الأول أن عموم ذلك المصدر في الافراد الخ)** فيه
 أن الأول ليس فيه دعوى عموم الزمان وإن كان لازما لعموم الافعال وبالجملة كلامه هنا لا يتخلو عن
 مناقشات **(قول المصنف ولو حلف بلفظك برجمة الصواب ببالفعل مرة في ساعة سمى بالمرتلان
 كلمة لازمة للنصب على الظرفية أو المصدرية سدى عن الجوى (قول ولا شك أن التقيد بالغور
 عند قيام القرض يتحكم ما ثبت الخ)** ما سئى عليه المحشى طريقة ثالثه غير يحث القرض وغيره ما في العناية
 وشرح الكثر ذلك أن ما فهم ما يفيد أن هذه عين مطلقة على الإطلاق والحث يفيد أنها بين الغور كذلك
 وما سئى عليه يفيد أنها تارة تكون مطلقة وتارة عين غور باعتبار القران الدالة على الفورية والإطلاق
 وهذا في مخالفة لاحتث قال انها الغور وأطلق وأدعى أن المقصود ال عليه ولا شك أن يحث القرض
 مخالفا لتظاهر الرواية وما ذكره من العلة فإذ ذكره وتعليلها وله بلزومه عدم التأخير لما بعد الموت وهو
 جعله دليلا على الغور **(قول ومفاده أن ذلك فيما إذا لم يكن الدين مؤجلا الخ)** ما قاله مفاد من قول
 الشارح لان الاذن الخ وليس في كلامه ما يفيد تقديم مسئلة الكفاية عما إذا أدى الكفيل بل عباراتهم
 خالفة بتقديره بما يحال قيامها وقيامها انما هو قبل أداء الدين والتظاهر أنه اذا أدام يكون سائنا بغير وجه بلا
 انما اذ قد ترقى حاله من كونه كفيل الى كونه دائنا فيكون نظيره مسئلة المصنف اذا ترقى الوالى الى ما هو اعلى
 ويكون قصد الاحتراز عما وقع الأصل للدين لاعمال الدين اذا دفع الكفيل **(قول الشارح لعدم دلالة التقيد
 زبلي)** الذي في الزبلي حلف لا تخسر جاحر أنه الابتنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف ما اذا قال

ان خرجت امرأته من هذه الدار فبعد سر أو حلف لا يقبلها فخرجت بعدها أبوها وأقبلها بعد ما أبنتها
حيث بحث لأنه لم توجد فيه دلالة التقيد بحال الزوجة اهـ وهكذا وقع في البصر والمخ ثم إنه أراد
بعد ذلك الدلالة التقيد بعدم دلالة تدل على تقيد البين بزمان قيام الزوجية فأن ولاية المنع توجد مقفولة
أزعت الزوجية لم تنق تلك الولاية والحال فنهنا لم يقصد المنع أي في قوله ان خرجت امرأته الخ أو ان
قبلها وانما قصد تعليق البين على وجود فعل منه فني تحقق وجوده من باب البحث بخلاف ما يخرج
امرأته من الدار فنه قصد الحالف المنع فلا يصح عند ذلك قوله الابتنى ومن هنا علم ما في عبارة الشارح
من التمثل على أن الدلالة في ان خرجت امرأته أو قبلت امرأته موجودة وهو الاضافة فانها بعد انقضاء
العدة لا تكون امرأته اهـ سندی وقد تقدم في باب البين في الأصل لا يكلم عبده أو عرسه أو صديقه
ان زالت أمانته وكلمه لم يبحث في العدة أشار إليه أولاً وفي غير ما أشار إليه أو عين بحث وان لم يشروا
يبين لا يبحث اهـ وبهذا يشق ما قاله ط من أن الدلالة موجودة وهي الاضافة فانها بعد انقضاء
العدة لا تكون امرأته اهـ وقال في حاشيته على الصرع قوله ومنه لا يخرج امرأته الا بذاته الخ
تقدمت هذه المسئلة منتها في باب البين في الدخول وال خروج وذكر المؤلف في باب التطليق من كتاب
الطلاق لا يقال ان البطولان التقيد بامرأته لانها لم تنق امرأته لانها قول لو كان لضافتها اليه لم يبحث
فيما لو حلف لا يخرج امرأته من هذه الدار فطلقها وانقضت عدتها وخرجت وفيما لو قال ان قبلت
امرأتي فلانة فعدى حرف قبلها بعد الشئ مع أنه لم يبحث فيها ما يكفي الحيط معلا بأن الاضافة لا تعريف
لالتقيد اهـ لكن ذكر المؤلف قبل هذا ما منه وفي الغنية ان سكنت في هذه البلدة فأمرأته طالق
وخرج على الفور وخلع امرأته ثم سكنت قبل انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست بامرأته وقت وجود
الشروط اهـ فقد بطلت البين بزوال الما هنا فلي هذا يفرق بين كون الجزأ ماقأت طالق وبين كونه
فأمرأته طالق لانها بعد الشئ لم تنق امرأته قلبه فخطأه أو له حسن جدا اهـ قلت وعلى هذا فاعتبار
التقيد في الاضافة فيما اذا كان المعلق طلاقها لا غيره فلا ينافي ما في الحيط تأمل (قول المصنف
لا يبحث في حلفه لا ينتم ربحاً بانتم وروى بيمين الخ) وذلك لان المبحان عند الفقهاء ما لا يقدح في
طية كالورقة وهما ليس لهما راحة طية وانما هي زهرها فانها التفتاح والفرجل من السندی
(قوله) أو ما ساقه راحة طية كالوردة الخ) حقه أن يقول كالورقة كما هي عبارة الفتح (قوله) قد يقال
ان للسبين الخ) قد يقال المطلق يصرف للقلب المهود تأمل (قوله) كاترا يجتمع من يشه الخ)
يجاز لنقل قوله ملكها فتسلمها كتسلم المهر تأمل والأحسن في التفسير أن يخلع ما لو طلقها على
مال فبعضه الزوج منها (قوله) فيصعدان العدة الخ) فيه ما يباين لزم العقد من جهة ومحلها
البين لا إلى جزاء عدم الما ثم باجازه الزمن جهتها أيضاً فتم العقد بينهما وصارت زوجة بدون وقوع
طلاق عليها فلا ينافي تجبده عقد عليها وموضوع هذه المسئلة ما اذا علق طلاق من يرتزوها كما هو
صريح ما في البصر لاسيما في نكاحه وظهر أن المراد أنهم لو جسدوا النكاح تأبى بعده طلاقاً
ونفذاً للنكاح الأول يجوز هذا النكاح الثاني إذا البين انحلت باجازه وهي انما انقضت على زوج
واحد (قوله) فان حكم الشافعي بفسخ البين المضافة الخ) فيه أنه ليس في هذه الصورة عين مضافة
حتى يفسخها الشافعي وفي الأولى حكمه بالفسخ مخلص من الحنف لأن تصور المسئلة فيها اذا اجتمع
البين من الأصلية والحادثة تأمل لكن لو فسخ الشافعي البين المضافة لم يبحث في البين من الأصلية

فإن يظهر وجه عبارته **(قول)** فأنصرف البين إلى ما ينسب إليه أصالة الخ لا يظهر وجه القول بالصرف لما ينسب إليها أصالة منع الإطلاق قولهم راد نسبة السكتي والأوجه حمل ما في الوقعات على رواية ١٥ بل الخش في مسألة الوقعات أولى من الخش في مسألة النهاية فلهذا كتفي للخش فيها بمجرد السكتي تبعاً فإن وجدت مع نسبة المالك لكون الخش الأول **(قول)** وقد يجب أن قوله لا تقوم به الخ لا شك أن المفهوم من هذه البين هو الخلف على عدم الفعل كما أن المفهوم من الخلف في الأمر هو البين على الفعل ولا يقسمه نهما غير ذلك كما أن الله من قوله لتفعلن هو الخلف على الفعل ولا يفهم من اللفظ غير ما ذكر ولوقيل إن هذا القسم ليس عينا لا يبعد لأنها ليست من أنواعها الثلاث ثم رأيت في أول أعيان الخلاصة نقلا عن الحيط ركن البين بالله ذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر ١٥ ومضاده أمان قرن بأمر أو نهى لا يكون عينا **(قول)** وهذا يجوز على ما إذا كان فلان طالبا الخ لا حاجة لهذه العبارة فانهم يؤيدون عبارة الشارح فلا يصح أن تجعل تأويل العبارة النسبة تصحها لها وحيث جعله أحد التأويلات عبارة النسبة وأرضاه بكون الحكم فيها ما هو مذكور في الشارح ولا شك أن مسألة ما للخلف على أخيه أن لا تتكلم مساوية لمسألة النسبة والمسألة الثانية المذكورة في قولنا الجلي ليس فهم التعرض بالبر أو عدمه بالقول بل سكت عنه فلا يعلم شاهدان عما بينهما أنه يحتمل الدخول ولا يظهر فرق بين النفي والاثبات في أنه يبر بالقول إذا كان الخسوف عليه ظاهرا وذكر في آخر أعيان الفتح سلف لا ترك فلا نافي فعل كذا كذا من هنا ولا يدخل برب قوله لا تفعل لا يخرج لا غير طاعه أو عصاه ١٥ ونقلها الشربلاني عنه في رسالته فأنظر كيف سوى بين لا ترك وبين ما بعده في أنه يعرف ذلك بالقول

(كتاب الحدود)

(قول) لاشتماله على بيان كفارة الفطر الملقب فيها جهة العقوبة الخ أي بخلاف كفارة البين فإن الملقب فيها جهة العادة ولذا تدخلت كفارة الإفطار في الفتح بخلاف كفارة البين **(قول)** أو المراد ما قد رخص الخ الظاهر أن هذا هو المراد بقول القهستاني في مسند الخ أي بين قدرها بالكتاب الخ حتى يصح إخراج التعزير بهذا القيد ولو كان المراد أن الكتاب بين ذات هذه العقوبة أدخل التعزير في التعريف فإنه لا بد أن يكون بسيما في أحده هذه المذكورات **(قول)** الظاهر أن المراد أنها لا تسقط الحد الخ الظاهر عدم سقوطه بمعنى لو ذهب للقاضي تأييد بيمينه عليه ولا يعتن به بالتوبة وبدل ذلك فرع الظاهر به الآتي وإن كان الأولى أن لا يذهب سماعي نفسه ثم يسقط الحد في قطع الطريق بالتوبة قبل استيلاء الإمام وكذلك في السرقة الصغرى إذا رد المروق ونحو ما في الظهيرية في القهستاني عن الكسيري وغيرهما وسأني في الفروع أن التعزير لا يسط بالتوبة كالحد **(قول)** وبه علم أن ما في الكسيري وغيره من تعريف الزنا عام تعريف للشرعي الأعم الخ كيف يقال له زنا شرعا للمعنى الأعم مع وجود النسبة ولعل مثل هذه الشبهة غير مرادة في تعريف شرعا بل يراد غير ما تأمل وسأني في باب ما وجب الحد وما لا وجبه أن الزنا شرعا للمعنى العام اسم لما هو راجع منه من الجماع على أنه لا يصح أن يكون مثل هذه الشبهة غير مرادة فانها شبهة محصل وهي أقوى من الشبهة الأخرى وهي شبهة الفعل فالتعزير أن يكون تعريف الكسيري للموجب للحد الآله ترك بعض القيود المعلوم من كلامهم أولها ما رجعت عن الماهية **(قول)** وذكر أن المصنف يعني بـ «وحيث خص الخ» معناه ذكر أن الآخر لا حد عليه مطلقا

وعز ذلك الخاتمة ثم قال الأعمى ليس كذلك بل إذا ثبت عليه شيء من ذلك جرح بالحد المشروع قال
 قاضيان الأعمى إذا أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الإقرار اهـ **(قوله)** وأسم الإشارة لوط (الخ)
 لكن ليس المراد به معناه السابق وهو لا خال قدر الحشفة الخ بل ولو جرح في قبل مشتهل الخ **(قوله)** فهذا
 يؤيد ما قلنا من العطف على الضمير الخ لكن يؤيد عطفه على لفظ الزنا ما ذكره في حد القذف من أنه
 (محد قاذف المسلم) بصريح الزنا ومنه أن تأني من فلان أو منى على ما في الظاهر يؤيد أنه التثنية كما نقله
 المصنف عن شرح المنار اهـ ما في الشارح وقد استبعد ذلك ط **(قوله)** الاستغناء مدفوع الخ على
 هذا الجواب لا يكون قوله وقالوا رأينا وطما الخ زيادة بين بل هو بيان لوط في هذا الخاص لأن
 يكون مراد الشارح بالزيادة قوله كالميل في المسكحة **(قوله)** على أنه لا مانع من اجتماعهما بدليل ما يأتي
 من أنه الخ الأصوب الجواب الأول فإن الجمع بينهما لما هو بطريق السلسلة على طريق التعزير
 سياسة وليس الكلام الآن في التعزير سياسة بل إن هذا أمر لا يدمنه هنا لثبوت التهمة بخلاف التعزير
 سياسة فإنه مقوض إلى الإمام والقاضي **(قوله)** وفي حده إبطال حقه الخ وذلك أنها إن ما تبعد
 أقام الحد وأدعت المهر بالزواج لم يكن لها مهر لأن حكمنا بأن الفعل زنا لا يجوز الجمع بين حد ومهر اهـ
 من الجوهرة وكذلك يقال في دعواها القذف **(قوله)** وقد يفرق بينهما بأن نفس الخرس شبهة شبهة
 ما في الخ فيه تأمل إذ ليس نفس الخرس شبهة بل النسبة في الإقرار من الأخرس عدم الصراحة وفي
 البرهان احتمال ادعاءها على تقدير عدم الخرس كافي البصر **(قوله)** الآن يفسر ذلك بقوله رجعت الخ
 تفسير بمعاذ كرهوا للتعين ولا يتحمل القذف غير هذا المعنى **(قوله)** مانع من العمل أو الشهادة الخ عبارته
 من العمل بالشهادة الخ **(قوله)** احتياطاً لثبوت الخ عبارة الفتح اختياراً لثبوت الخ بالراء **(قوله)** في بعض
 شروط القضاء والحد الخ عبارة الفتح بالحد **(قوله)** وفيه عن الزبلي وغيره أنه لا يقصد قتله الخ
 عبارة الزبلي ويقصدون بذلك قتله الأمن كان منهم ذارحهم محرم منه فإنه لا يقصد قتله لأن بغيره
 كفاية **(قوله)** وينبغي أن يزاد ما قال الخ لوزاده لا يستقيم كلامه الأعلى قول أي يوسف والظاهر
 اعتماد غيره فلا فائدة في الزيادة لأن يقال إن قوله هو المعتد أو لا خلاف في المسئلة وإنما نسبت له لأنه
 الراوي لها الخ ثبتت بزيادة القصد **(قوله)** قلت ومقتضاه أن الوطء حصل في نكاح الخ فذيق
 إن السالبة تصدق بنى الموضوع فيصعب أن يقال في صورة الفتح أنه لم يوجد النكاح الصحيح أم وجود
 أصل النكاح كأنه في صورة المحنى لم يوجد لعدم وجود العصمة تأمل **(قوله)** بقى لو أريد أحدهما الخ في
 السندى عن الهندية وإذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم بحد ولا يرجع وكذا لا يجلد إذا كان الواجب هو
 الجلد كذا في الثانية فرتة كل منهما معاً أو ردة أحدهما بطل إحصائه ثم لا يعود إلى التجديد عقد وتجدد
 وطء بعد الإسلام فيما لو وقع الارتداد مرة ثانياً وتجديد وطء فقط لو أسلم بعد ارتدادها اهـ

(باب الوطء الذي وجب الحد والذي لا وجبه)

(قوله) لأن إسقاط الواجب بعد ثبوته بالشبهة خلاف مقتضى العقل الخ أي بل مقتضاه أنه بعد تحقق
 الثبوت لا يرتفع بغير شبهة حيث ذكره صاحب جمل على الرفع **(قوله)** الظاهر في وجه الفرق أن الأكرام لا يخرج
 الفعل الخ فيه أن شبهة الفعل كذلك فإن الوطء نافية حقيقة والواجب بطل لا يثبت نسبه وإن ادّعى غير

أن الحد سقط المعنى بامتن فيه وهو تان الحل **(قوله)** فأسقط الشارع لفظ شبهة ولا بد منه الخ قد يقال لأجابه لا دعوى أن الشارع أسقط لفظ شبهة بل يصح حمل كلامه على ظاهره وذلك لأن الدليل على ذاته أثبت الحكم بالحل بقطع النظر عن المانع اه ثم رأيت في الزيلعي ما نصه ان الدليل مثبت بعنى في شبهة الحل قائم وان تخلف عن إثباته حقيقة المانع اه وهذا عين ما فهمته **(قوله)** أما لو كانت بغير لفظ الخ لمعنى فمضى بالأولى الخ لا يقال انها داخلية بالأولى هنا بل مذكورة صراحة **(قوله)** أى بوطه أحد الغائمين قبل القسمة الخ الظاهر أن أحد المستحقين في الغنية كذلك وإن لم يكن من الغائمين وهذا قبل القسمة وبعدها بعد اتبع المالك **(قوله)** ومثلها أنه الجوسية والتي تحتها أخنها الخ قد يقال برد على عددها فمضى كما ورد على عددها لا قبل الاستبراء كما سبق له **(قوله)** لأن عقد الرهن لا يفيد ملك التمتع بحال له الخ عبارة السندى لأنه لا يفيد ملك العين ولذا الوفاء عبد الرهن فكفنه على الرهن والوطء صادف العين وليس فأدملك العين لا يتصور أن يفيد ملك التمتع بحال الخ والتعليل لا يجب الحد الذي نقله عن الذخيرة لا يفيد فان الاستبراء ما هو بعد الموت وحسن الوطء لم يوجد والمالك الحقيقي لا يسقط بعد الوطء الآن يقال أنه هنا اعتبر على أن سبب الملك الحكمي وجد عند الوطء وهذا كافى في دفع الحد تأمل **(قوله)** والمناسب أن يقول للفقهاء الخ الظاهر أن لام التقوية يقال لها أيضا لام تعدية فانها عدت العامل لدخولها وان كل من سقى عنها تأمل **(قوله)** أو أى منها فوطئها في العدنا الخ يظهر أن الضوابط في المدة أى مدة الإبلاء **(قوله)** وأشار إلى أنه لو عقد على منكوبة الغير ومعتده الخ اعني التامة الإشارة بتمتة على نصير الكثر بقوله ومجهر تكلمها أى لا يجب الحد بوطء مجهر لا على عبارة المصنف فانها شاملة للعموم وغيرها والتشليل بالهرم لا يخص **(قوله)** وهذا هو الذي حرره في فتح القدر الخ راذا على ما ذكره حافظ الدين في الكافي حيث قال منكوبة الغير ومعتده ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالهرم وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا ولى ولا شهود فلا حد عليه اتفاقا اه لكن التعليل لا أتى شامل للهرم وغيره ككذبات الزوج ويقر بمما في الكافي ما ذكره الزيلعي وذكر القهستاني مثل ما في الكافي وكذلك ذكره في زبدته الدراية عن الخلاصة فالذي ينبغي اعتماد ما ذكره عامسة منساج المذهب خصوصاً صاحب الفتح لم يحزم بما قاله بل قال عقبه وهذا هو الذي يغلب على ظني اه **(قوله)** وعلم من مسائلهم هنا أن من استحل ما حرمة الله تعالى على وجه التلن لا يكفر الخ ألا ترى أنهم قالوا في نكاح الهرم لو تلن الخ فإنه لا يجب الإجماع ولم يقل أحد أنه يكفر اه بحر **(قوله)** والظاهر أن ادعاء تلن القبيح حرام لا كفر الخ الذي ذكره المحقق في الردة أن دعوى علم القبيح معارضة لنص القرآن فكفر بها إلا أن أسند ذلك إلى إماره عاديه يجعل منه تعالى أو أى بسبب منه تعالى كوجوه الهام قال في مختارات النوازل علم الخوم في نفسه حسن غير مذموم وهو قسمان حسابي وأنه حق وبه نطق الكتاب قال تعالى الشمس والقمر بحسبان أى سيرهما بحسب واستدل بالسير التجووم وسرعة الأفلاك على الحوادث بقضائه تعالى وقدره وهو جائز كاستدلال الطبيب على الحصه والمرض بالنقص ولو لم يعتقد بقضائه تعالى وأدعى علم القبيح بنفسه بكفر اه تأمل **(قوله)** وفيه أن القهستاني ذكر عن المضمرات أنه قال الخ لا وجه لهذا التمييز فان مقتضاها التوريل على الشارع في عزوه الاتفاء بقوله ما القهستاني عن للمضمرات ولا وجه له فانه عزها ذلك حيث قال وأنه يعنى صاحب المضمرات قال والصحيح الأول الخ واعلم أنه تقدم في رسم المعنى أن لفظ القسوى كذا لفظ التصحيح وقول قاسم المشرح في جميع الخ

لا ينفذه بعينه عبادة الفتوى ثم إذا عرفت فيها ما يقدم هذا الترجيح على ما في الفتاوى وبعض الشروح
(قوله موأله في التهر الخ) لا يخفى أن قول الفتح ودفع ما من المشايخ من التزم ذلك وعلى التسليم الخ
 إنما يقيد به لازم نبوت النسب والعدة فكون محرراتهم شبهة محل لاشتباه وقوله وعلى التسليم أي تسليم
 عدم نبوتها محجوب إقناعي القاص لا ينفذ أن الحبس قائل بعدمها كما هو ظاهر من قوله وعلى التسليم الخ
 ثم إن قول النهر وهذا ما عاينته راجع لطوبى الثاني يعني أن نبوتها مبني على أنها شبهة شبهة
 شبهة حكمية وفيها شبهتان لكن نقل السندى عن الهندية قوله في الرجل امرأة أبيه بعد موته فولدت منه
 قال الفقيه أبو بكر البخاري أن أقرب لوطه أربع مرات حذا جعلا ولا يثبت النسب قال الفقيه أبو الليث
 وهذا قولهما وبه تأخذ اه وهذا يقيد أن المأخوذة عدم نبوت النسب **(قول الشارح)** فظهر أن
 تقسيمها لثلاثة أقسام قول الامام **(قوله)** قال الرحي لم ينفذ ذلك إلا أن الامام يجعلها من شبهة الحمل ومعلوم
 شبهة الفعل **(قوله)** كمتدة الثلاث الخ فيه تأمل فإن المشتبه بالثلاث إذا وطئها الزوج كان شبهة
 في الفعل وأما إذا وطئها بعد العقد عليها كان شبهة عقد أيضا والنسب ثابت فيها فإن الحرمة في المطلقة ثلاثا
 لا تدعى حرمة محرمة وقد ثبت فيها إذا عقد عليها فكذلك إذا عقد على مطلقته ثلاثا ووطئها وقد تقدم
 في نبوت النسب أن المشتبه بالثلاث إذا وطئ الزوج وجاءت به أقسام الستين فأكبر ثبت بالدعوى وإن
 نبوتها لجوء شبهة العقد والذي في التهر من باب نبوت النسب عند قول الكتوز يثبت نسب والد المنة
 البتة لا قل منه والال إلا أن يدعي ما نصه قيل هذا من الغرض لما نص عليه في كتاب الحدود ومن المطلقة
 بالثلاث إذا وطئها الزوج شبهة كانت شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وإن ادعى وأوجب بان شبهة
 هنالك تحض الفاعل بل شبهة عقدا أيضا كذا في الجبر والذى في الفتح أن المذكور هنالك إذا يدعي شبهة
 والمذكور هنالك محمول على كونه وطأ شبهة والاجنبية يثبت النسب بوطئها شبهة فكيف بالعتقة
 فيجب الجمع مثلا بان يقال ينبغي أن يصرح بدعوى شبهة المقبولة غير محجور شبهة الفعل ثم قال والوجه
 أن لا يشترط غير دعواه لأنه لم يشترط في الكتاب سواء تم محمل على مجرد النسبة التي هي غير محجور ظن الحل
 اه **(قوله)** بمعنى الاعي بخلاف البصير الخ الظاهر أن المخالفة بينهما فيما إذا ادعاهما لها وأنه إذا دعاهما لبلال
 فأجابته كذا لا فرق بينهما أو يدل ذلك ما ذكر من التعليل **(قوله)** ومقتضاه الخ أي رواية زفر
(قوله) إذا كانا ستامنين أو أحدهما الخ في أحد انما هو في المستأنن **(قول الشارح)** وفي التهر
 الظاهر أنه يطلب الخ عبارته وإن كانت الدابة لتعبر أمر صاحبها يدفعها إليه بالقبعة ثم تبيع هكذا
 قالوا والظاهر الخ ولم يوجب عارته التحليل إلا في عبارة الشارح بقوله لقولهم ضمن بالقبعة
 وهو لا ينتج النسب كما أفاده الصلابة السندى **(قوله)** وموأله على) الموجب في عبارته نسبة القضاء
 بالمراسم بدون تعرض لانه لها أوليت المال وهذا صحيح فإنه قضى عسره وإنما الاختلاف في كونه
 لها أوليت المال ولا تعرض في كلامه ذلك فيصم نسبة ما في التزك لثامل **(قوله)** وكذا اعترضه في
 الشرع نسبية بكلام الفتح الخ حيث ذكر أن القتل للامام فيما لو اعتاد فيفيد أن ما في الدرر لا يكون
 الا فيما إذا اعتاد تأمل ثم إن ما ذكره في الدرر عزاه لصدور الشريعة قال الترنبلاني أنه مروى عن العصابة
 وفي شرح الجمع وما روى عن العصابة فعمل على السياسة اه وحيث كان ذلك مرويا عنهم لا مانع
 من التعرض به سياسة وإن لم ينص الفقه عليه بخصوصه فيندفع الاعتراض عن الدرر **(قوله)** وهو
 صريح ما في الفتح الخ أي التميز لا يشد كونه بالأحراق ونحوه فانه ليس في كلام الفتح **(قوله)** والجلد

(أصح) أي التعزير به (قوله) لأن فعل الرجل أصل الخ) يقال إن هذه العلة موجودة فبالو كان
مكرها وهي مطروعة وقد أوجبوا الحد عليها لأنه الآن يقال أنه مناهي جدمها لأننا في حقها التمكن
منه وفعل غير المكلف ليس لنا بخلاف مسئلة الأكرامان فعل المكر من أن سقط الحد لعلنا كما تقدم
فنكتفي بكون زنا (قوله) حيث سقط الحد يجب لها المهر الخ) أي في صورة دعوى السكاح من قبله
أو قبلها وفي صورة ما أقر أحدهما بآزنا وأنكره الآخر بدون دعوى السكاح ثم رأيت التبريلاني
قال بعد ذكر ما أقر أحدهما بآزنا ودعى الآخر الزواج وانهما لا يجدان وقاما منه أي ويجب
العقرون كانت معترفة بأن لا مهر لها اه وانظر الزايلي حيث قال ولا يقال كيف يجب لها المهر
مشككة إذا كانت هي المقر بل لنا لا نقول وجوب المهر من ضرورته سقوط الحد فلا يعتبر زناها ونقول
صارت مكتبة شرعا بسقوط الحد فلا يلتفت إلى تكذيبها كما إذا دعى رجل له تزوج امرأة فأنكرت
وأقام عليها بينة يجب لها المهر وإن أنكرت (قوله) حدا ولا عقر عليه الخ) عبارته ولا شيء عليه في
الافضاء الخ (قوله) لأنه بالشراء عاكس الخ) لا يصلح وجه الفرق بين الشراء والتزوج

(باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها)

(قوله) بخلاف السرقة الخ) يعني أننا نقبل الشهادة في السرقة بدون دعوى في حق حبس السارق إلى أن
يجي المسروق منه لما فيه من حق الله تعالى وفي القذف لا يجزئ المشهود عليه حتى يحضر المدعي كما
في حقوق العبادات الخ لقصة وقول الشارح فيما يأتي بشرط الدعوى في السرقة أي للعمل بالبينات كما يفاد
هذان النفع وغيره (قوله) لأن يقال أنها غير محقة الخ) أي والفسق غير محقق أيضا لاحتمال أن
يكون الادعاء قصدا لحياد الحق بعد أن قصد السرقته فله مع ما سبق (قوله) لأن زناها طوعا غير مكرهه
فلا حد له أي وقد اختلف في جانبها فيكون مختلفا في جانبه ضرورة (قوله) وعلى هذا الخلاف إذا
رجع الشهود لا يضمنون عندهم الخ) أي أن الواجب مطلق الضرب إذا احتراز عن الجرح خارج عن
الوسع فتعظم الجرح وغيره فيضاف إلى شهادتهم فيضمنون بالرجوع وعند عدمه يرجع إلى بيت المال
لأنه ينتقل فعل الجلاء للقاضي وهو عامل للسلب وله أن الواجب هو الحد وهو ضرب مؤلم غير جارح ولا
مهلك ولا يقع جارحا ظاهرا إلا المعنى في الضارب وهو قوله هذا ابتداء للضرب فاقصر عليه لأنه لا يجب
الضمان عليه ثلاثين عن الناس عن الإقامة اه نهر (قوله) فنظر ما ينقص به القصة بنقص من الذينة
بمثله أي وبزمنه مقدار هذا النقص من الذينة كما قالوا ذلك في تقدير أضرار الجراحات التي لم يقدر أضرارها
بشيء وهذا هو المتن هنا ولا وجه لما قاله المحقق تأمل (قوله) أي معالما زنا) فيه أنه لا فرق بين كون
رجوعهم معا أو منفاه في الشاغل يظهر أن التالف مضاف إلى المجموع الآن رجوع الأول يظهر
أثره مانع وهو بقاء من بقي فاذا رجع الثاني ظهر حصول تلف ههما وهكذا كما يأتي ما يفيد في
الشهادات تأمل نعم في الهندية وإن رجع الخمسة معا غرموا أجلسا كذا في الحارثي القنسي اه ويظهر
أن المعنى عرقيد (قوله) والقاضي قد أخطأ حيث اكتفى بهذا القدر الذي يأتي في كتاب الشهادة اعتماد
الاكتفاء بقول المرتضى في حق الشاهد هو عدل مقبول الشهادة (قوله) لأنه مني أخصص في المراءة
بحرف الباء رادبه الجماع الخ) بخلافه يحرف على فله رادبه الزيادة (قوله) لكن في القنص أن القرض
أهم مقارن بالاول الخ) لأوجه لهذا الاستدلال بل هو لما قبله من التنظير والظاهر أنهما ذالم بقرا بالولد

لأرفع الرحم إذا تلاعنوا وألحق القاضى الولد بأمه (قوله) والظاهر أنه غير خد الخ) قال الرجعى يتعين أن يكون طرفا الزوجة أى المصطفة بها زوجه قبل الزنا سواء ولدت قبله أو بعده ما لم يسكر الولد ويلاعن ويلحق القاضى الولد بأمه اهـ (قوله) نعم ما فى بعض النسخ أعم لأنه الخ) لا يستغنى باحدى العبارتين عن الأخرى فإن الأولى لأفادة قبول إقرار أحد الزوجين بما وجب الإحصان وإن أنكره الآخر والثانية لأفادة أن إحصان أحد الزوجين ليس بشرط الإحصان الآخر تأمل وقد أفاد نحو هذا العلامة السدى

(باب حد الشرب)

(قوله) قول الشارع فلو جلد قبلها فظاهر أنه بعد عني) الاستظهار لصاحب الثمر وأصله الجرح ولغظا للشر مع الكثرة وعصمان سكره هذا الشرط لوجوب الحد في حد الشرب فأدته قاله العيني وهو ظاهر فإنه لو حد في حال سكره لا يكتفى به لعدم فائدته فالعنى لم يذكر إلا التعليل لتأخير الحد بعد الأفاقة اهـ سدى (قوله) لأن الحدود لا تثبت بشهادة النساء للشبهة الخ) أى شبهة البسيلة عن الرجال لقوله تعالى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فاعتبرهما عند عدم الرجلين ولم يرد به حقيقته بالإجماع لأنهما لو شهدتا مع إمكان الرجلين صح إجماعا فتح (قوله) فالشرط عندهما أن يؤخذوا بالجموع فلا يراه في الصبر) قال فيه ينبغي أن يكون السؤال عن الوقت مبنيا على قول محمد أما على المذهب فلا لأن وجود الرأحة كافى اهـ وقد يقال أنه مبنى على قول الكل أما قول محمد فظاهر وأما قولهما فلا أن الرأحة يحتمل أنهار الرأحة التي شهدا بشرها لعدم التقادم ويحتمل أنها الرأحة غيرها وأن الخمر المشهود بشرها زالتا والتمتع بالتقادم وعلى التقدير الأول يحدو على الثاني فلا يحد بالثبوت (قوله) أقول المراد بما أسكر الخ) قد حقق هذا المقام في الأثرية زيادة عما عايناه قال الصواب أن مراد صاحب الهداية بإباحة الأفيون أباحة قليلة للتداوى ونحوه ومن صرح بحرمته أراحه القدر المسكر منه ثم قال والحاصل أن استعمال الكثير منه المسكر حرام مطلقا وأما القليل فإن كان لهو وجموان سكرته يقع طلاقه لأن مبدأ استعماله كان محظورا وإن كان للتداوى وحصل منه إسكار فلا اهـ ثم رأيت في تبين المحارم من باب الخمر والمسرمانه وأما الأفيون فهو حرام عند محمد قبله وكثيره وقال في السراج الوهاج الأفيون حرام ولم يحد حرمته يقول أحد وهو الظاهر لأنه مضر بالبدن وكل شيء يضر به فأكله حرام وكذلك أيسئ الخلق ويضعف العقل اهـ (قوله) فالظاهر أن هذا تفرع على قول محمد فقط الخ) قد يقال أن هذا تفرع على قول الكل كما هو ظاهر الخلاف فهمنا وانهما كما يسترطان وجود الرأحة عند القاضى بشرطان أيضا عدم التقادم بين القضاء والامضاء بمعنى مضي الزمن الطويل لا بمعنى زوال الرأحة لكن نفرض المسئلة عما إذا ثبت ما لا ينافى بالافقار والافقار في عدم الحد بمجرد الدهر وبانظر ما يأتيه في كتاب السرقة عند قول المصنف فإن أقر بها ثم هرب الخ

(باب حد القذف)

(قوله) اذ لو كان مكرها للبناء الخ) فيه أهم اشتراط بيان الكيفية في حد الزنا والشرب ولم يكفوا بدونها فيمنع أن يكون حد القذف كذلك ولا يقال اذ لو كان مكرها للبناء لأن يقال بعدم الاشتراط هنا لتعلق حق البدقائه سائر حقوقه بخلافه المتضمنة له تعالى (قوله) ولا الجنون الا إذا أسكر الخ) لعل الأصوب

والسكران الخ) قوله أعم بما وجب الحد وما لا وجبه وهو الوطء الخ) تقدم ما فيه أول الكتاب
 وأن الزنا بالمعنى الأعم اسم لما هو أعم لعينه من الجماع وسأيت له عن ابن كمال في باب النزع برأى النسبة إلى
 فعل لا يجب الحد بذلك الفعل لا يجب الحد **(قوله)** أن لا يكون أوله أجرة المنة الخ) هذه المسئلة وما
 بعدها مما ذكره الصنف فيما يأتي ولا يطلب ولا وعد بأنه سيده بقذف أمه الحرة المسئلة فلو كان لها أن
 من غيره مآلات الطلب وكذا ما بعده ما يعلم من كلام الصنف الآتي **(قوله)** أن الخنثى لو تزوج ودخل فحذفه
 آخر لا يجب الحد الخ) الظاهر أنه لا يجب وإن لم يتزوج وأنه لا يوصف فعله أو الفعل به لأن فرجه ليس محلاً
 له لعدم يقين أنه فرج **(قوله)** لم يكن في شيء من ذلك حد) أي لأعلى الأمر ولا على الأمور أما الأمر فلا نه
 لم يقذفه وإنما أمر به وأما الأمور فلا نه ما قذفه وانما حكمي عبارة الأمر وفي النهر أما الأمور فإن قاله بازائي
 حد لأن قاله أن فلان يقول كذا ينافي **(قوله)** ويخالفه ما في القمع عن البسوط أنت أرف الخ) فالشارح
 وافق في الأولى الخاتمة وخالف البسوط ما في الثانية الخاتمة ولما كان مبنى الحد ودعى البدء الشبهة كان
 القول بعدم الوجوب وجهاً أه سندی خصوصاً والعمل بما في النهر ورحم قد علم على ما في الفتاوى
(قوله) شارح وشبه النكاح الخ) الذي شرح النازك تكميلاً وأوزنت بهما يجب الحد والتيل عبارة
 عن الجماع وهو أعم من كونه راماً أو سلالاً أو كونه راماً لا يستلزم الزنا كجماع الخافض أه من السندی
 وفي القاموس ناكها جامعها أه والذي رأيت به في عدة نسخ من شرح المناسخ بحث الكناية مثل
 ما نقله في المنع عنه حيث قال من قال جامعته فلا نه أو وقعته لا يجب عليه حد القذف لأنه لم يصرح بالزنا
 وإنما يجب إذا قال نكحها أو زنت بها أه والظاهر أن الصواب نسخة السندی إذ هو ليس صريحاً في باب
 الزنا وإن كان صريحاً في باب النكاح على أنه في العرف لا يستعمل في خصوص معنى الزنا بل في معنى
 الجماع العام فليس صريحاً به **(قوله)** وكذا لو حذف الجبل الخ) أي ولو بالمهاجر الهمز بخلاف ما كان
 أقامه في غاية البيان سندی لكن لا يظهر الاتفاق مع الهمز لما تقدم من خلاف محمد فبالقول بالزنا فإنه
 يقول بعدمه ولا فرق بين الفعل واسم الفاعل **(قوله)** وكونها الخ) لعل الظاهر تذكير الضمير **(قوله)**
 لأن نفي نسبه من أبيه يستلزم كونه زانياً الخ) قال ابن الهمام الوجه أنبات الحد في هذه المسئلة بالأجماع
 لا يكونه فلا أنه لا نه نسبة أمه إلى الزنا في حالة الغضب ليست أمراً لازماً بل وإن نسبته لغير أبيه لشبهة أو
 نكاح فسد كآتي قبلها فتنبه الحد به معونة قرائن الأحوال وهذا لا يثبت القذف بصرح الزنا ولذا ذكر
 في البسوط أن في الأولى الحد اختصاصاً بأثر ابن سعود وهو ما ذكره الخافض في الكاف من قول محمد بلغنا
 عن عبد الله بن سعود أنه قال لا حد إلا في قذف محصنة أو نفي رجل عن أبيه فخلوا الأثر على النفي حالة
 الغضب وسكروا به حالة عدمه لم ينفع عن أبيه بدلالة الحال فليس هذا من التخصيص في شيء أن ليس قدنا
 وإنما يكون تخصيصاً لو كان قدنا فأخرج من حكم القذف أم **(قوله)** لعل المراد به المحصن في نفس الأمر وال
 الخ) الحصان في نفس الأمر لا يتوقف عليه إقامة الحد من القاضي وإن كان يتوقف حل الطبيب من
 المذوق بدلية فلا يصح أن يكون هذا مراداً في كلامه **(قوله)** ومقتضى هذا أنه الخ) أي مقتضى
 قوله هو يزوج القروا والحشوا لا مقتضى التعديل فإنه يفيد نزاع الثوب المبطن لكن في السراج عن
 الكرخي إذا كان عليه قميص أو جبة مبطنة ضرب على ثالث حد القذف ويطبق عنه الرداء أه سندی
(قوله) فجعلوا يترفع على إرادة المعنى الثاني المجازي ونفسه الخ) حقق على نفي إرادة الخ) وعبارة القاض
 وقد حكوا بحكم الغضب وعدمه فغير أدنى كونه من مآله مع زنا الأمه ومع عدمه براد المجازي الخ) أه

(قوله) وأما الخلق فلما أخرجه الديلمي في الفردوس الخ) وقال تعالى ورفع أبو يعلى العرش يعني أباه
 ونال زبلي (قوله) وأما المفقولة تعالى والله أبائكم إبراهيم واسماعيل الخ) قال أبو يعلى وكذا إذا
 نسب إلى الجدل لا يجب الجدل لهذا المعنى أي لأنه ينسب إليه عادة قال تعالى حكاية عن إسرائيل وبنه
 عليهم السلام حين خضرته الوفاة قالوا تعبد الله وأله آبائكم إبراهيم واسماعيل وإسحق وإبراهيم كل جده
 وأصني أباه واسماعيل عه اه فلا يصح دليله لعدم الجدل في النسبة إلى الجد أو الم (قوله) أي بلا
 استصاار الخ) فيه أن ربها بالزمان المعنى العام الذي هو الشرط لأقامة الجدل متحقق ولو صرح بالاستصاار فيجب
 الجدل فينبغي حذف هذا الضد (قوله) فانه كما يحتمل أن يكون هو الآخر كما يحتمل أن يكون الخ) وأيضا
 احتمال أنه هو الآخر لا يخفى على لا يني حد القذف لصحة وقوع أخذه (قوله) الذي رأته في الميسر
 فأتى بها والتأخر به بالنسبة للجهول الخ) كل من لفظ جاء أو منبنا للفاعل والمفعول لا يدل على المرافعة
 ولا عدمها فلتساوى التعبير بجاء أو منبنا للمفعول (قوله) وليس للأمام أن يقيم الجدل في المسجد
 وكذا القود والتعزير لا يقامان في المسجد سندی عن البصر (قوله) وإنما يقام الجدل على المراتب المتصورة
 ولها الخ) الظاهر أن التعزير كذلك لما ذكره من العلة (قوله) ولم أر إلا أن ما إذا اجتمع قتل القصاص
 والرد والزان) فيه أنه بالردة سقط الإحصان فلا يرجع إلى مجتمعة الثلاث وفي المسئلة الثانية سقط قتل الزنا
 بالردة في مجتمعة (قوله) لكن لا يخفى أن قولهم لا يعاقب الولد بسبب ولده يشتمل التعزير لانه لا يؤيد
 توقفه أيضا استدلالهم على امتناع هذا الولد بقوله تعالى ولا تملأوا أموالهم وتضرر به بالتعزير أشد من
 تضرر به بالتأنيب ثم إن الظاهر اعتماد ما في البصر ولو اقتضيه نصهم بعدم اعتماد ما في الفتنة فالتفتة
 فلا يعمل على ما فيها وما أوجب به الحسنى غير دافع فانه غير المارد بقولهم المذكور الذي صرحوا به ثم وافق
 ما يجتمع في التهم ما يأتي في التعزير من أنه يعزير بتم ولو هو فقهه وبقذفه بما لو له ولله منبى على
 ما في الفتنة (قوله) أي إذا مات المقتدوف قبل إقامة الجدل على القذف أو بعد إقامة بعضه بطل الجدل
 وليس لوارثه إقامته الخ) قال الرمي الظاهر أن التعزير أيضا لا يورث استدلالا بما ذكره من تعليل بطلان
 الشفعة بموت الشفيع من أنها مجرد رأي وهو صفة فلا يورث عنه اه سندی وقال قبل نقل أخبار
 الصبيح العبد بشرط كونه مالا أو ما يتصل بالمال كالكفالة أو فيما ينقلب إلى المال كالقصاص اه
 فتح وهذا مؤيد لصح الرمي لكن ذكر الازيل في باب الرهن موضع في بعدل عند قول الكنز وبطل عوت
 الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه وعن أبي يوسف إن وصي الوكيل يقوم مقامه فيك يبعه لان
 أو كالة لا رثة هنا فيك الوصي كالمضارب إذا مات والمال عروض عليك وصي المضارب يبيع المال لازم
 بعد ما صار عرضا قلنا أو كالة حتى على الوكيل فلا يورث عنه لان الارث يجري في حق لا في حق طبعه
 فوجب القول بطلانها بخلاف المضاربة لا تسحق المضارب بموت الوارث بمقامه فيه الخ اه ونحوه
 في شروح الهداية ومقتضاه جريان الارث في التعزير لكن نقل الحسنى في فروع كتاب الوصايا عن الخط
 مانعه من حق الغرماء والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا يتعلق بما يجري فيه الارث
 كالمشاع والمسلم يعمل لان الارث يجري بما يبق زمانين لا ينتقل بالموت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تبقى
 زمانين اه قال واعترض هذه الحصر البصري بالقصاص الخ وأجيب عنه بأنه في حكم المال لا نقله
 إليه (قوله) وبني الخلاف أن الغالب في حد القذف حتى الشرع عندنا وعند منق الصداخ) لا تخبر
 فيها قاله فان مقتضى كون الغالب حقه تعالى أن يصح الرجوع عنه بعد الإقرار به ومقتضى ما قاله

الشافعي أن لا يصح عكس ما قاله الحنفي مع أن الحكم في المذهبين ما ذكره عنهما **(قوله)** وسقوط الحد على
 التفصيل السابق **(الح)** مقتضى الوجه عدم سقوط الحد بالصالح أصلاً كما قاله في العفو **(قوله)** متعلق
 برجوع قوله وعنه متعلق باعتراض **(الح)** وأقول يجوز تعليل كل من الجار بن والجارو من كل من
 الاعتراض والصالح والعفو اهـ سدى **(قوله)** واللام يكن له العفو **(الح)** أي لأن جواز عفو له حقوقه
 تعالى إذا علم أن جاره كما يأتي له **(قوله)** والشارح لانه لا واجبته بأنت أرى منى حدوده غائبة لا يظهر
 وجوب الحد عليه فإن الكلام في الوقف بوجبه وموجبه اللعان ونص عبارتها ولو قال لامرأته أنت
 زانية فقالت أنت أرى منى حد الرجل وحدها ثم رأيت في حاشية أي السعدون ما عرى للثانية مشكل ثم
 ظهر أن قوله حد الرجل وحده صوابه حدث المرأة فقط اهـ **(قوله)** وكذا الوطء في المثلث والحرمة مؤبدة بشرط
 ثبوتها بالاجماع أو بالجدب المشهور عند أبي حنيفة **(الح)** مثال ما كان حرمة بالاجماع وموطوءة الأب
 بالنكاح أو بعلات المؤمنين ومثال الثاني المنكوحه لآب بلا شهود بناء على ادعاء شهرة حد بحد لا نكاح إلا
 بشهود وحرمة وطء أمته التي هي عنه من الرضاع حد بحد يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ من
 الفتح **(قوله)** فكذا يسقط احصائهم **(الح)** عبارة الفتح فلذا باللام **(قوله)** ثم هو محرم بعد اثباته بغير
 فتح عبارة الفتح ثم هو محرم وأدى بعد **(الح)** **(قوله)** والاستناد إلى وقت الكفر هو للتبادر من إطلاق
 المصنف كالنكاح **(الح)** كون التبادر شمول الإطلاق لمثله الاستناد لوقت الكفر أعني يظهر فيما لا يتحقق
 الزنا فيه لا فيما إذا لم يثبت فيه إذ موضوع المسئلة كما قال قدف من زنت في كفرها فمقتضاها ثبوت فيه
(قوله) والكفيل بالنفس أعني يطلب بهذا القدر فتح عبارة ولو قال العاقف بعد ثبوت القذف عند
 القاضي عندي بینه تصديق قولي أجل مقدار قيام القاضي من مجله من غير أن يطلق عنه ويقال له ابعت
 إلى شهودك أو ابن رستم عن محمد إذا لم يكن له من يأتي بهم أطلق عنه وبعت معه واحد من شرطه
 ليرد عليه وفي ظاهر الرواية لم يغفر إلى هذا لأن سبب وجوب الحد ظهر عند القاضي فلا يكون له أن يؤخر
 الحد عنه من الضرر على المقدوف بتأخير دفع المارعة إلى آخر المجلس قليل لا يتضرر كالتأخير إلى أن
 يحضر الجلاء وعن أبي يوسف يستأنف به إلى المجلس الثاني لأن القذف موجب للحد بشرط عجزه عن إقامة
 أربعة شهود والحد لا يتحقق إلا بالامهال كالدعي عليه إذا ادعى طعننا في الشهود يحمل إلى المجلس الثاني
 وجوابه ما قلنا اهـ والمذكور في الكفالة أن الدعي عليه لا يجبر على الكفالة بالنفس في حدوده وعنده
 ويجبر عندهما في القود وحد القذف والسرقة وليس نفسه عندهما أن يجبره بالحبس ويحتمل أن يأمره
 باللائمة وأن يدور معاً من دارواه لا يجبر في الحد والقود إلا بشهادة مستورين أو عدل تصديق التهمة وأن
 لم يثبت أصل الحق وهذا ظهر عدم صحة نقل الحنفي خلافهما عن الفتح في هذه المسئلة وأما خلافتها
 المذكور في مسئلة أخرى وقد ذكرها قبل مسئلتنا حيث قال وأخا شهد أنه قال إنا زني وهم عدول حد فان لم
 يعرف القاضي عدلهم حبس القاذف حتى يركوا له صارمته ما يركب ما لا يحل من أعراض الناس
 فيحبس لهذا التهمة ولا يكفله ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول
 وفي قول أبي يوسف آخر وهو قول محمد يؤخذ منه الكفيل ولهذا لا يجبر عندهما في دعوى حد القذف
 والقصاص ولا خلاف أنه لا تكفيل بنفس الحدود والقصاص **(الح)** فتأمل **(قوله)** وقيد ذلك في الجبر
 والتمر بما أناضرا جميعاً **(الح)** أو الأول وحده كما يفيد ما بعده **(قوله)** فلم يوجب من القاضي تهمة فيه
 فكان له استيفاء فيما بينه وبين الله تعالى **(الح)** القول عليه أن القاضي لا يقضي بعلمه ولو في حقوقه

﴿باب التعزير﴾

(قوله) وأجبناه لم يلزم اللفظ القوي (الح) المحب هو السيد الجوى قال ور بما شعر كلامه في الدنيا بحد ذلك أى بعدم التزامه اللفظ القوي وهو هذا يفسر بنظر المحنى الذى تأمل (قوله) الشارح بل هو مقوض إلى رأى القاضى وعليه مشايخنا (الح) لكن قال المقدسى فى شرح منظومه الكثر الذى ينبغي أن يعول عليه هو الأول يعنى عدم تفويضه إلى رأى القاضى فى هذا الزم الغلبة جهل القضاة وعدم الرأى دناؤنا ونؤيد هذا أن يبدأ الأمر له ما قدمنا أن مرادهم بقولهم الرأى إلى القاضى فى كذا القاضى المتجهد بمعرفة الأحكام الشرعية لا مطلقا خذ هذا الكلام فإنه دقيق وبالقول حقيق (الح) (قوله) وكذلك أنه لا يترجى الحد المقدر إذا رأى المصلحة (الح) هذا مخالف لما نقله عن الفتح سابقا من أنه لو رأى أنه لا يترجى جرم إلا ما كثر من تسعة وثلاثين يقتصر عليها ببدل ذلك الأكثر بنوع آخر (الح) إلا أن رادى الزيادة على الحد المقدر الزيادة من نوع آخر (قوله) نأهه أن المراد الخلو بها وإن لم يمتعه فضلا فيما كابد عليه ما يأتى عن منة المقدسى (الح) فيه أن ما فى المنية لم يتعرض للمسئلة ما إذا جتمع أمراته أو محرمه من برئها ولم يذكر المسئلة الأولى المنقولة عن الهندوانى فثبت ذكر التفصيل فى الأولى ولم يذكره فى الثانية علم أن موضوعهما يختلف على ما ذكره (قوله) ولذا قصدت المنية بقوله وهو برئ وأعلق قوله قتلها (الح) فى الفتح مثل أبو جعفر الهندوانى عن وجده جلاص امرأة أيجل له قتله قال إن كان يعلم أنه يترجى جرم الزنا بالصباح والضرب بعمادون السلاح لا يقتله وإن علم أنه لا يترجى جرم بالقتل حل له قتله وإن طاعته المرأة حل قتلها أيضا (الح) وذكر هذه الحادثة كذلك العلامة المقدسى ونقلها فى الفتاوى الهندية عن النهاية كما ذكرها فى الفتح وهذا علم أن موضوع مسئلة الهندوانى ميم رأى رجلا مع امرأة برئ بها كاهو التبادر بضامن قوله وإن طاعته فالتعين ماسلكه فى النهى ولا يستقيم التوفيق الذى ذكره المحنى تأمل (قوله) والظاهر أنه يأتى هنا التفصيل المذكور فى السرقة وهو ما فى البراءة (الح) قال العلامة الطرابلسى لكن رأيت العلامة أبا السعود نقل أنه يجوز قضاء لكن حيث تقعص الحاكم وظهريه أن المقتول متهم فى ذلك ويكتفى من القاتل باليمين وأجاب عن صبي قتل رجلا قصده الواطية بقتله بأنه لا يتعرض له حيث كان الرجل معروفا بالظان كأن نقل ذلك عنه العلامة الكواكبي وهو كلام حسن ينبغي حفظه وأما البراءة أنه إن لم يكن المقتول معروفا بالسرقة قتل القاتل قصاصا وإن كان متعاهه فكذلك قضاا وفى الاحتسان الدية فى ما له لورثة المقتول لأن دلالة الحال أو رتبته فى القصص لا فى المال ثم رأيت منسوب بالأكبرى أنه لا يحتاج إلى البيئة هنا أو يمين تقوم مقام البيئة ولا يفعل الاعتداف وإن الغضب (الح) قال فهذا أوسع (الح) انتهى سندی (قوله) ويقدم بإبلاء العذال (الح) أى سلبه (قوله) وإن قال أصحابنا نقتل فيها لاجل تخليها (الح) أو ألقوه فيها بالفعل لأن المقصود التزجر عن مثل هذا الفعل (قوله) فالمراد أنه لم ينقل عن علمائنا (الح) قلت تقدم للشارح عن الدرر فى باب الوطء الذى لاوجب الحد أنه فى الواطئة يعزى بأحق بيته وفرض ذلك وذكر فى الهدية فى الباب السابع عشر من الكراهية عن عمر رضى الله عنه أنه أحرق بيتا لمار وقد نقله الجوى عن البرجندى (الح) سندی (قوله) الشارح كمالا وشاهما بين يدي القاضى ولم يشكافا (الح) قديقال أن الشكا فواصل

لوتشاعين بديه الا انه يقام عليهم ما حلتجلس الشرع ولا يظهر أيضا اقامته عليهم الوضوء وأحدهما أقل
فيمر الآخر فإذا لم يستوف الألفض حقه كيف يقام عليه التعزير **(قوله)** مع تقصير واحد من
الاشدية **(الح)** هكذا عبارة الشرنبلاني في اللفظ واحد ولا معنى له وعبارة ط عن الجوهري عن أبي يعين
مع تقصير مع الاشدية وهي صحيحة فإن المراد التقصير المصاحب للاشدية لا العدد **(قوله)** لأنه قد
يكون في معصية فيها حد كزنا غير المحصن **(الح)** قد يقال ان تعزيره بالنفي سياسة في هذه الصورة ليس لمجرد
معصية الزنا التي حد لها بل لأمراً آخر أو إمام اقتضى تعزيره بذلك كعدمه ان جاز به الحد الذي أقامه
عليه فالتعزير ليس لمعصية الزنا بل لأمراً آخر ومعصية الزنا أغلقت حلقها وهو الحد **(قوله)** اهله ذكره
مع اغتصابه ما قبله عنه ليقيد ان المراد بالانكسار ما لا حد فيه **(الح)** أو ذكره ليمتد نظم القياس وإن ما ذكره
قياس متعلق الآن الصغرى بتقيد بقيد الكبرى **(قوله)** الشارح ولو أمروا بالحد **(الح)** تقدم في الشرح
من حد التقصير انه إذا سقط عنه الحد عز لان ظاهره معهم الحكم في الأب والسيد قال الرجعي الذي رأيته
في الجوهري والدروري وأم ولد بدون تحريم وهو الظاهر إذا السيد لا يجب عليه التعزير لمسلمه وأم ولد مسلمة
ويؤيده ما قاله ابن الهمام ان المولى لا يعاقب بسبب عبده لأنه حقه فلا يجوز ان يعاقب بسبب حق
نفسه اه لكن لقائل أن يقول ان مطالبته بسبب للمعصية لا باعتبار حق العبد اه سندی
(قوله) ومقتضاه بلوغ الغاية في شتم ولده وليس كذلك قد يقال فصل بقوله وكذا عاقب كالفرج
قبله إشارة إلى أن التشبيه في أصل التعزير لا في بلوغ الغاية في كل **(قوله)** الذي في الفقه والعصر
وغيرهما كل محرم **(الح)** الظاهر ما فعله الشارح ويبعد القول بتوقيف ابلاغ التعزير غايته على إصابة
جميع المحرمات من الأجنبية ولأدمن جعل عبارة غير على غير ظاهرها كأن يراد كل فرد من أفرادها
لأبشاد اجتماعها يعني أي فرد منها **(قوله)** ما عدا هذه المواضع الثلاث **(الح)** هي ما في المتن وإصابة
محرم من أجنبية ومسلته أغلقت السارق **(قوله)** ولهذا وعدوا بعد الجرح تثبت عدد التهم **(الح)** في ثمة
الفتاوى من الفصل الثامن من الجرح والتعديل من أدب القاضي ما نصه وإذا جرحه واحد وعنه
واحد لا يكون أحدهما أولى بل يستل عن ثالث حتى إذا جرح اثنان فالجرح أولى فان عدل اثنان
فالتعديل أولى وإذا جرح واحد وجرحهم واحد فتدأب حنيفة وأبي يوسف الجرح أولى لان التعديل
والجرح يتم بالواحد عندهما فصار كما إذا جرح اثنان وجرحهم اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لا تحجاز
ولا زرع وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة فالجرح أولى اه فتأمل هذا مع ما ذكره المحقق وسيأتي
نحو ما ذكر في الشهادات والمتبادر من قول القنية بل تصح إذا ثبت فسقه ضمن ما نص فيه المصنوعة
كبحر الشهود ثم قول ذلك لما يوجب التعزير في البابين وهذا ما يقيد قول الشارح حتى لو بينوا
فسقه **(الح)** إلا أن ما يوجب التعزير بما نص فيه المصنوعة ثم له بواقفي التهمة قول المحقق
لان الجرح مقدم على التعديل **(قوله)** أي يكفران اعتقده كافر لا بسبب بكفر **(الح)** بل باعتقاده
عقائد الاسلام فقدا عقدين الاسلام فكرا وهذا أحد ما جعل عليه حديث إذا كفر الرجل أخته فقد
بأبها أحدهما أي جمع بكلمة الكفر وقال في شرح المشارقة محمول على المختل والأقوال حديث
مشكل لانه إذا لم يعتقد بطلان الاسلام يكون كافراً والكبير لا تكفر عندهنا **(قوله)** وأما بصفه فأجبر
على باق التفتار بينهما **(الح)** في التمر الظاهر أن الأول أعم والثاني أضخم ثم أن الظاهر عدم
قبول الشهادة فيما لو شهد أحدهما بغير ادعاء فيه الآخر لا خلافاً للشهود به كالوشهد أحدهما أنه قد فقه

بالربية والآخرة الفارسية **(قوله)** الاول هو من لا يتدين (يدن) وجعله في التبرع عن النفاق **(قوله)**
 وظهر من هذا وكذا من قول المصنف السابق الآن يكون معلوم القس أن المراد بالجاهل الخ (الجاهل الخ) الظاهر أن
 المدار على تحقق فسقه وان لم يشتر به كجاهل المفهوم من كلامهم ومن تعطيل المسئلة **(قوله)** ومنه
 يا كنهان هو بمعنى الدوث قال الرمي أورد في القاسوس في باب التامه فقال الكنهان وبكسر
 الدوث وكشفه تكشيفا وكشخته قال به يا كنهان **(قوله)** خلافا لما في الكنز من أنه لا تعز برفه
 في الغنخ الخ قال في البصر قال في الغنخ والحق ما قاله بعض أصحابنا أنه بمنزلة الكنهان اذا قيل أنه
 بمعنى الدوث اه في المختصر مشكل لكن قال في ضياء الحلوم كشم القوم عن التي اذا تفرقوا عنه
 ونهبوا وكشم به بالعداوة أضمرها في كشمه لان العداوة فيه وقيل الكشم المتابع من مودة صاحبه
 من قولهم كشم القوم عن الشيء اذا هجوا عنه وفي الحديث أفضل الصدقة على ذي الرحم الكشاح اه
 جامع مع جمى الكنهان منه فلا اشكال أنه ليس بمعنى القرطبان فلا فرق المصنف بينهما اه والاحسن
 جعله في عبارة الكنز بالمسئلة بمعنى ما في ضياء الحلوم يستقيم ما في الكنز وان كان بالمجبة ففيه التعزير
(قوله) والظاهر أن المراد به في العرف من يفعل الخ وربما يقال ان الاعراب مع الصبيان والعرض
 مما يشغل به العقلاء دليل على قلة عقولهم عزله قوله يا أجنى اه سندی **(قوله)** لانه على رجوعه على
 الكفر الخ في كلامه قلب **(قوله)** وكأنه انتزع من البقاء الخ بكسر اللوحدة وتخفيف المجبة
(قوله) والتقدير الثالث الى ما لا يعذر الخ في العرف الخ فيه ان ما كان مجرما شرعا كيف لا يعذر الخ في
 عرف السليبي اه سندی **(قوله)** من أنه مندوب للدرء الخ هذا الفرق غير كاف للفرق بين دعوى الزنا
 والسرقة ان في كل الدرء مندوب اليه **(قوله)** هذا ما ظهر في تحقيق هذا المجل وهذا هو الصواب ولادليل
 على ما ذهب اليه الحلبي من تمعص حق المبدع عن حقه تعالى فان امتثال أمر الشرع والكف عن تعدى
 حدوده وتعميم المسلم وعدم الاحتفاف به ورفع الفساد من المبادىء من حقوقه تعالى وصيانة عرض المسلم
 ونفوه من حقوق العبد ولادليل لما قاله الحلبي من أن أفراد التي هي حق العبد أكثر من أفراد
 التي هي حق الله تعالى **(قوله)** فقال وهو ظاهر في أن ما كان منه حق الله تعالى لا يحلف فيه الخ فيه أنهم
 ذكر وأن ما سمع فيه الدعوى حسنة مما لا يندى بالشبهة تجري فيه اليقين مع أنه من حقوقه تعالى فالظاهر
 أن ما كان من حقوقه تعالى من التمازير كذلك بل ونعم الخلاف في التصلف حسنة من غير دعوى في ثقة
 الفتاوى من الفصل التاسع في دعوى الطلاق ما نصه القاضي بسمع البينة على الطلاق وعلى عتق الأمة
 من غير دعوى وهل يحلف على ذلك حسنة من غير دعوى ذكر محمد في آثار التبري اذا طلق امرأته
 نسائه بمثلها ثلاثا ثم نسي ثمن الا واحدة لا يحل له وطؤها والقاضي لا يحل بينهما حتى يغيرا زوج أحدهما
 غير المطلقة ثلاثا فإذا أخبرا بغيره ما طلقته ثلاثا ولم يشترط دعواها وذكر شمس الأئمة أنه لا
 يستصنف وان تقدم الدعوى بشرط وفي آثار الدعوى من هذا الكتاب ان الدعوى شرط التصلف على
 عتق العبد بالاجماع انما الخلاف في اشتراط الدعوى على قبول الشهادة **(قوله)** الآن برادأخت المقبل
 الظاهر جواز دعوى الصغير المدعى أو المدي عليه واحترز بالاخت عمالو أدى انه قبل زوجته فانه هكذا
 عن العبد غالب وعلى هذا لو كان لها قبل فان طالب أخوها بالتحلف المدعى وان بطلوا حلف اه
 سندی **(قوله)** الشارح لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بحلف الخ أي فالشاهد الواحد أو اثنان اه
 سندی لكن سيذكر المحقق في كتاب القضاء نقلا عن الفقيه أنه في حد الشرع وان لا يشفع فسادوا

بعله اتفاقاً وإن ما ذكره في التهرق الكفاية بحجته أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله تعالى المحضة فمقتضى فهمه عليه اتفاقاً خطأ أمر بمختلف لكلامهم نعم ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الشوبل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عزده **(قول الشارح)** وتركت غسل الجنابة **(الح)** في حاشية الزيلعي ترك الغسل من الجنابة والحض بترك الصلاة **(قول)** وفيه أنه إذا كان ذلك جنابة علق عليها الأمر **(الح)** لا رد مسئلة الزنا والسرقة لما أنه حصل الانتقال إلى ما هو أعلى من التعزير وهو الحد نعم يتوجه الاعتراض عليه ولو وجد جنابة لا تعزير ولا حد فيها تأمل **(قول)** لكن يشك عليه ضرب به على ترك الصلاة **(الح)** قد يقال ضرب به على ترك الصلاة ليس تعزيراً بل يستزنع عليها وقال الرضائي انما يمنع الصغرى من التعزير في حقته تعالى من إقامة الامام أو توليه لأنه غير مكف ولكن لأبيه إقامة ذلك لما تقدم عن التفتية وكذا لم ير البيهقي على ما صرح **(قول)** فقد حرمان لكل مسلم إقامة التعزير رجال مباشرة المصيبة **(الح)** ما صرح بما يفيد أن لكل مسلم إقامة حال المباشرة لا وجوبه فهو نظير الزوج لا نظير الامام لوجوب إقامة الحد والتعزير عليه **(قول)** وأجيب بأنه ضمن المهر **(الح)** في هذا الجواب تأمل فاننا قلنا بل ومعه لا نقول أنه في مقابلة الوطء بل هو في مقابلة اتلاف النفس ووجوب المهر بابتداء البهسل **(قول)** ظاهره تقييد الضمان بما إذا كان الضرب فاحشاً الظاهر اعتماد هذا التقييد لتفصيل الآتي في الجنابات ويجعل كلامه على ضرب التعليم فله هو الذي يفصل فيه بخلاف ضرب التأديب فإن فيه الضمان مطلقاً ولا ينافي ذلك ما لا يلاق الضمان في عبارات الفتح فله في التأديب وما في الدر المنثور في التأديب أيضاً بدليل ذكره في آخر عبارته عند ذكر الخالف **(قول)** ومقتضى ما قررناه هناك وجوب الضمان **(الح)** الظاهر أن المراد ضمان نصف الدية للتعليل الذي ذكره **(قول)** اذ اتهدى بالزيادة مطلقاً **(الح)** أي زاد على المائة أولاً لكن لا يظهر ضعف هذه الرواية لأنه إذا كان يرى ذلك وضرب مائة فأقل فأت مصادف فعله فصلاحيته فيها فلا وجه لضعف القول بعدم الضمان وإن ضرب به مائة فأقل فأت مصادف فعله فصلاحيته فيها **(قول)** أي إذا كان ارتحاله لا يفرض محمود **(الح)** قد أطلال العلامة السدي القول في هذه المسئلة اطالة حسنة رحمه الله تعالى فانظره ونقل عن الرضائي أن هذا إذا كان كراهة لما انتقل عنه وحيث ينبغي أن يكون لافرق بين مذهب ومذهب **(قول)** وظاهر التقييد بالقدف أنه لو شتم بالتعريض لا يعزى لكن العلة المذكورة تقيده بأنه يعزى

﴿كتاب السرقة﴾

(قول) وفي الكبرى عن عين الامام الملقم حفظ طرق السيلين **(الح)** فله وإن أخذ منه جواهر عن مالك لكنه بالغ في اخفائه عن الامام فاعتبار كونه متصدياً لحفظ الطرق بأعوانه واختلاف القاطع عنه وعن أعوانه أطلقت عليه السرقة **(قول)** في القاموس سرقة منه الشيء يسرق **(الح)** عبارة القاموس بالفتح سرقة منه الشيء يسرق فاحتركة وكسفت وسرقة محمكة وكسفت وسرقة بالفتح واسترقة بما مستترا إلى حرز فأخذنا لالتقير والاسم السرقة بالفتح وكسفت وكسفت له وهذا الضبط ما أتى لشرحه **(قول)** هذه العبارة مع التطويل لا تشتمل سرقة المسلم خسر **(الح)** هذه الصورة مفهومة بالأولى من قوله وكذلك الذي إذا سرق **(الح)** على أن ما ذكره مجرد تنريع على ما قبله المتناول لجميع المسائل ولا ينافي في التنريع ذكر

جميع المسائل المتفرعة على الاصل (قوله) ولعله على القول بأن القاضي يقضى بطلان (الظاهر أن المراد بالقضاء بعله العمل به مطلقا للعللة المذكورة وتقدم أنه لا يقضى به ووفق حقوقه تعالى وهو المعتمد المقول عليه) (قوله) واعترضه المجوز بأنه يجوز (الخ) فدية أن وجه امتناعه الزمان هو لا اكتفاء عنه بالسؤال عن الماهية المأخوذة فيها قبل التكليف فلا حاجة إلى بيانه بخصوصه لكن رد على هذا أنه كان يمكن الاكتفاء بالسؤال عنها عن بيان السرقة ومنه مشلا عما هو داخل في السؤال عن الماهية ثم إن الظاهر أن مرادا لاسراره أنه لو أقر بالسرقة من هو أهل لأقامة الحد ومثل كما هو لازم ثم أقر أنه سرقة في صباه لا يكون هذا رجوعا عن إقراره السابق بل هو إقرار آخر وليس المراد أنه إذا أقر بالسرقة في حال صباه ولم رد على ذلك بقاء عليه الحد فإنه لا بقاء عليه كالأقر بأن في حال صباه (قوله) وهو تأييد لما قبله حيث صباه جوارثه بالعدل) الظاهر أنه قابل لما قبله لا وبه فانه عدل حيث توصل به إلى الظاهر الحق فلا يكون جوارثا متضا وعلى الأول وهو جوارث محض (قوله) والشارح ما رأيت حوارا أشبه بالعدل من هذا (الخ) وفي شرح منظومة الكثر فلو حسنت نية الامم وكان ذارأي حل له فعل نحو هذا لكنه نادى في هذا الزمن فالأولى المنع كليا بتبصير الظلة على مثله (قوله) فقال المال كثير والمشكلة أقرب (الخ) عبارة الاصل على ما نقله السدي في قصة العهد قريب المال أكثر من ذلك (قوله) الظاهر أنه لا يتأني ما مر عن القنية (الخ) الظاهر المتأفان أن الموضوع في المسئلة الأولى ما لو شكى إليه بغير حق وهذا إنما يظهر فيه إذا ظهرت السرقة على يد غيره تأمل (قوله) قلت أنت خير بيان ما ذكر في باب السرقة تحت الفلما عزا إليها (الخ) فان ما ذكر أنه نقله المصنف في السرقة لا يوافق ما نقله عن القنية ولا ما نقله عن الذخيرة بل هو ملحق مما هو مذكور فيهما ثم ذكر المحشى في الصواب أن المصنف نقل ما ذكره من أنه لو مات المشتكوع به بسقوطه من سطح ولو غمر الشا كذبت الخ عن العبادة وعلى ما فهمه المحشى أو لا من أن موضوع المسئلة يختلف لاختلاف (قوله) قلت لا ينبغي أن هذا هو منشا النظر قد يفرق بين الباب الثقيل وغيره كمثل قاش بأن الأول لا يرغب في سرقة ثم نقله وقلة فبته بخلاف الثاني تأمل وأيضا الباب الكبير لا يرغب فيه غالباً بخلاف حل القماش وقد لا يرغب لا بد منه تصحق القطع (قوله) ومفهومه أنه الفخار أنه يقطع به قد نضوا على اعتبار العتق ولا يلزم من انتفاء العللة المذكورة في الفخار نبوت القطع في الصبي والورل وجود العللة الشاية المقضية لعدمه وهي سرعة كسره (قوله) وظاهره أن باب المصدح (الخ) الاصول أن يقال إن قول الشارح لاه حر لا يجوز تعليل لعدم القطع بسرقة باب الداروزك تعليل عدمه في باب المسجد وهو عدم الاحراز لتلهو به (قوله) والشارح ولو نأما أو مجنوناً أو أعمى (الخ) عبارة الفتح وتبعه في الصبر والنهر ونسج المجوز ولا قطع بسرقة العبد الكبير يعني المميز للمعبر عن نفسه بالاجماع الا إذا كان نائماً أو مجنوناً أو أعمى لا يميز بين سنده وغيره في الطاعة فحينئذ يقطع ذكر الاستثناء ابن قدامة ولم يذكره أصحابنا بل نصوا أنه لا قطع في الآدمي الذي يسفل سواء كان نائماً أو مجنوناً أو أعمى اه فحينئذ لا نسب إبدال أعمى بأعمى (قوله) قال في الفتح والمجر مثل كتب السرور ومثل كتب العربة واختلف في غيرها (الخ) الاصول حذف قوله ثم مثل إلى قوله واختلف فان ذلك لا وجوده فيها فان عبارة الصبر والمراد بالفخار مما فيها كتابته من عربة أو شعر أو حديث أو غير مما هو من علم التريفة واختلف في غيرها وعبارة الفتح ويدخل الكتب المشغلة في علم التريفة كالقصة والحديث والتفسير وغيرها من العربة والشعر

واختلف في غيرها الخ تأمل **(قوله)** لكن كلام القنع يخالفه لأنه جعل الخ لكن ينبغي أن يقال أنه لا قطع في مثل كتب السر لا تأمل آلات القهول بل هي أولى بتأويل الحراق لازالة المنكر **(قوله)** فانه مال السلبين وهونهم الخ فله شبهة المالك **(قوله)** ولا يخفى أنه لا يقطع به لعدم المالك كما مر حواله لوسرق حصر المسجد ونحوها من حرز فانه لا يقطع به ما ين بعدم المالك **(قوله)** والقنوى اليوم على جواز الاختصاص عند القدرة الخ أي عند الضرورة كما يفيد عبارة المحتج اذ عند عدمها لا يؤخذ بذهب القير وبه رد على من جوزه مطلقا سندی عن شرح نظم الكفر **(قوله)** وكما عبر به في الهداية حيث قال ذى رحم محرم منه الخ المتبادر من هذه العبارة انما هو رجوع صير منه السارق لا للرحم **(قوله)** لكن المنقول في الهداية وغيره انقطع الصديق لانه الخ الظاهر عدم القطع في الصديق اذا جرت العادة بينه وبين صديقه بالدخول بلا مانع لوجود الاذن دلالة في دخول الحرز ويجعل كلام الهداية على صديق لم تجر العادة فيه بذلك هذا ما يفيد كلامهم **(قوله)** فالصغير في له عائد على السر وقول الخ الاولى بداله بالسر وقنونه فان القصد رد ما فله ط ان الاولى حذفت له لعم الحرز الخاص لها فحصله عائد بالسر وقنونه يكون الكلام شاملا لما اذا كانت السرقة منها تأمل **(قوله)** ومقابلته القول بأنه يقطع عند لسرق من الجاهل الخ لعل الانسب ان يقول ومقابلته القول بأنه يقطع عنده فان عسارته توهم ان ما ذكره الشارح خارج عن هذين القولين مع انه قولهما **(قوله)** لعل وجهه أنه يكون مجاهر الخ هذا التوجه للمعوى حيث قال وجه عدم القطع أنه حينئذ بالقش مجاهر لا يخفى بشرط القطع الخفية اه **(قوله)** وهي تدل على أنه لا يقطع في التبر بلا فرق الخ قد يقال عدم قطعه بقتله نهرا وهو مقول انما هو متحقق المجاهرة بالقش وهذا لا يدل على عدم قطعه فيها اذا كان الباب مفتوحا مردودا أولا فدعوى الاولى بقية ظاهرة **(قوله)** وبهذا علم ان ما قدمناه عن التبر عند قوته أو من ذى رحم ليس على المصلحة (كلام التهر في بيان الحرز في حد ذاته وهو صحيح على المصلحة وما هنا من عدم القطع انما هو لعدم الخفية لكونه مجاهرة كما ذكره تأمل وعلى ما فهمه المصنف يكون ما قدمناه عن التهر مقبدا بما اذا سرق ليل من دار مثلا لابه فانه يقطع بخلاف ما اذا كان ذلك نهرا فانه لا يقطع انما يكن له باب أو كان مفتوحا **(قوله)** قول الشارح فلو فقه أحد وهو لا يعلم به قطع لا يظهر الاعلى القول باعتبار المحافظة مع وجود الحرز وأما على ما قدمنا من عدم اعتبار الحرز بالمحافظة مع وجود الحرز بالمكان فلا يظهر تأمل **(قوله)** المصنف ويقطع لوسرق من السطح الخ هذا اذا كان مصدرا من داخل البيت أما من خارجه وليس له باب فيلق عليه فلا يكون حرزا وراجع اه سندی **(قوله)** فمثل ما اذا أخرج الداخل يد وتأول الخارج الخ في القنع الوجه ان يقطع الداخل في هذه الصورة كما نحن أي يوسف لانه دخل الحرز وأخرج منه المال بنفسه وكونه لم يخرج كل معناه لا أثر له في ثبوت الشبهة في السرقة وأخراج المال والسرقة تمت بالداخل وحده لاهما **(قوله)** والمراد هنا الكمال المشدود الخ هذا ما ذكره في البصر عن الشئى وذكر مشراح الهداية والظاهر ان السرقة لو كانت غير الكمال يكون الحكم فيها ما ذكر من التفصيل لعله المذكور **(قوله)** لأن حجاب بان الالتقاء في الطريق هناك مستعاض الخ لعل الاحسن ما اشار اليه القهستاني حيث قال وان شق الخ ل وأخذ منه شيا أي أخرج منه يعدم ما قبله عشرة فصاعدا قطع فلو خرج الشئ بنفسه ثم أخذه لم يقطع لان الخارج من الحرز شرط اه **(قوله)** الشارح سرق فسطحا منصوصا الخ أي في حصره ونحوها اذ لو كان منصوبا في الخارج بحيث يحيط به من

جوابه حدوان المار قطع لكونه محرزا ٨١ سدى ويظهر القطع لمحرزا بحفاظ في العبرة **(قول)** لانه لا عبرة للحامل الخ) غاية ما ذكره انما افاد عدم قطع الحامل ولم يذكر وجه قطع المحمول مع انه لو وجد منه سوى هذا الحرز بدون أن يوجد منه فعل الاخراج ولعل وجهه انه قد وجد منه السبب في الخروج نظير الواقع ماسرقة في المانخر ج بقوة ج به بدون أن يسند الاخراج للحامل **(قول)** قلت وتحقق المقام أن اسم الفاعل لا ينصب الفعل الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال الخ) فيه أنه حيث جازت الاضافة مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وان كانت لفظة لم تعين كونه للناسي وهذا كاف لعدم القطع اذ هو يندرى بالشبهة ولا نظر لكون الاصل في الاضافة أن تكون معنوية ولذا قال الرضي ردائه يجوز أن يكون محموله مجرور مع أنه بمعنى الحال أو الاستقبال لان ذلك شرط للعمل وليس مانعا من الاضافة بل تكون فيه لفظة فيبقى فيه احتمال الاخبار والعدة فلا يقطع بالشك ٨٢ والظاهر في الفرق بين الاضافة والتنوين هو العرف لا غير **(قول)** لان التنوين دليل عدم ارادة الاقرار الخ) فيه تأمل اذا التنوين من العاصي الذي لا يحيز عنده في الحركات ولا في احوال الكلمة لا يصلح أن يكون دالا على شيء والظاهر في وجه البعد ما قاله ط من أنه على هذا الاعتبار يلزم اعتبار شبهة الشبهة لان عدم إيجابه على العالم للشبهة الناشئة من الشك فلما اعتبرنا ذلك من الجاهل لمكان عدم القطع لشبهة في النطق به ٨٣

﴿ باب كيفية القطع واثباته ﴾

(قول الشارح) قطعت درجة البسرى الخ) الظاهر أن يقيد هذا بما اذا قطعت به قبل الخصومة نظير ما مر عن شرح الطحاوي والظاهر أيضا أن القطع اذا كان ظاهرا أو خطأ كذلك **(قول)** أي ما تقدم من اشتراط الحضور الخ) المناسب أن يراد بالاول في كلام الشارح ما ذكره عن شرح الوهابية من عدم اشتراط حضور الشهود وبالشأن ما ذكره قدمه متناوئهما وحيث يسقط اعتراض الحاشي ويكون كلام الشارح موافقا للواقع في كلام الشرنبلالي **(قول)** فيه نظرا في الاشياء من أن لا يلائم الخ) عزاه في الاشياء لقنينة والظاهر أن المسئلة خلافه فيسأل في الحاشي في باب الـ بأن العوض عاك بالقبض وعز ذلك ليزدري حيث قال ابن من جملة صور البيع الفاسدة جملة العقود الربوية عاك العوض فيها بالقبض **(قول)** أو بنصبه على أنه مفعول لاجله الخ) هو الاظهر فان الحقوق ليس هو عن ضرورة القطع **(قول)** أي أنه يلزم من وجوب القطع الخ) لعل الاصول وجوده بالدال الملهمة هنا وفيما بعده **(قول)** فدل أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) لعل المناسب أن يقول فعل أن التقدم لا يسقط الا اذا لم يوجد قطع الخ) **(قول)** والاهية بدون قبض لان قبض الدال الخ) يقال القبض السابق يقوم مقام قبض الهبة فجبرها صائر الموهوب ملكا للسارق بلا تجديده بل مع أن مالكها يقول تم بدونه فقهوه شبه دارنة للقطع ثم رأيت في حاشية البحر كتب على قوله بشرط القبض مانعه أي اذا كان رد المسروق الى المالك والانهو في به **(قول)** ولو هالك فلا ضمان ولا بعد العتق وجه عدم الضمان أن موجب فعله مؤاخذته بعد عتقه ولا بسرى اقرار السيد عليه فيه **(قول)** فان قال المالك أنا ضمنت لم يقع عندنا الخ) هذا يؤيد ما قاله الشنقي من أنه يشترط طلب المالك المال والقطع ٨٤ سدى **(قول)** فلا يعتمد على ما قاله ولا على ما قاله قنينة لكن ما تقدم من الاستدلال لهما ولحد

فيذكر بان الخلاف فيما لو كانت الصبغة بعد القطع أيضا

(باب قطع الطريق)

(قوله) وكذا لو كانت رجله اليسرى الخ) عبارته أي التروك والو كانت رجله اليمنى שלא علم بقطع رجله اليسرى الخ (قوله) وكذا الرجل اليسرى نه) وقال في البحر لو كانت يده اليسرى مقطوعة أو شلاء أو رجله اليمنى كذلك لا يقطع اه وظاهره أنه لا يقطع منه شيء في هذه الصور وذلك أنه في الصورتين الأولىين لو قطعنا يده اليمنى لفات جنس المنفعة ولا جاز قطع يده الشلاء لانهما ليست محل الجزاء بالقطع ولو قطعنا رجله اليسرى مع كون يده اليسرى شلاء أو مقطوعة لم يلزم إهلاكه معنى ونحوه يقال في صورتين الأخيرتين (قوله) خلا فالحمد لله لا يقطع) بل يقتل أو يصلب (قوله) أما فيما إذا اختار الجمع بين القتل والصلب الخ) فيه أن جميع عبارات المتن أنه يصلب جيا وفي مسألة لما إذا اقتصر عليه أو جمعه مع القتل وليس في كلام الفتح ما يدل على تخصيصه بما إذا اختار الصلب خاصة بل هو شامل لما إذا اختار مع غيره أيضا ومقتضى عباراتهم أنه إذا اختار الصلب ولو مع غيره لا بد أن يكون حيا في حالة الصلب ثم قال ط هذا يعني صلبيه لا يظهر في اجتماع القتل والصلب إلا إذا كان الصلب متقدما اه ومقتضى كلامهم لزوم تقديم الصلب (قوله) وظاهر ترجيح القول الثاني الخ) بل الظاهر ترجيح الأول لما ذكر من قوة ومن تمام قوله أنه لا يكون أخذه قبل الرد أخذًا قبله وقوة الحد والمقرر الرشد شرط التوبة ولا وجود للمشروط قبل شرطه فالقول بالسقوط قبل الرد شبه التناقض (قول المصنف أو بين مصرين الخ) أي متقاربان بحيث يعمل عران أحدهما بالآخر فتح (قوله) وشمل ما إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم الخ) عبارة التهر عقب المتن هذا إذا كان المال مشتركين المقطوع عليهم أو لم يكن مشتركين لم يأخذوا إلا من سهمي الرحم أما إذا أخذوا منه ومن غيره فقبل يحدون نظر إلى ذلك الغير والاصح أنهم لا يحدون اه (قوله) وينبغي أنه لو كان مال الشركتة في العاقلة أنهم لا يحدون الخ) كما أنه ينبغي إذا كان الشريك المغاوش ليس معه المال المشترك وجوب الحد لأن علة سقوطه أن الشريك يأخذ عين حقه والباقي يمتنونه (قوله) من فنون التعرير أفتان) القسن الحال والضرب من الشيء كالأفتون والجمع أفتان وفنون والفن محركة لفن والجمع أفتان اه من القاموس (قوله) وموطأ ببيتها) من وطأ الشيء بطءه أي بئنه ونقطة اه قاموس (قوله) للعتق) يطلق كالعاق على كل طالب فضل أو رزق كافى القاموس (قوله) سناه وسناه) الأول الضوء والثاني الرفعة (قوله) عن روض أريض) الأريض متابع لقطعر يض وعند البعض بمعنى سمين من القاموس وفي لسان العرب يقال زلنا أرضا ريشة أي هجعة ليعين ونحوي عن ريش أرضنا يجمع له وبعضهم يفرده

(كتاب الجهاد)

(قوله) ومن تركه كالأوعيا لافهوالخ) الكل بالفتح مطلق على المصيبة تحدث والبيم والثقل لاخره وهما والعمل والعمال والنقل اه قاموس (قوله) وقد استدل غير واحد بهذا الحديث على أن الرابطة لا لبال في دهر الخ هذا الاستدلال غير ظاهر فإن غاية ما أفاده الامن من القتات مع أن المعلوم أنه غير ملكي السؤال

(قوله وليس يتطوع أصلاً الخ) فيه أنه إذا قامت طائفة بفرض الكفاية حتى سقط عنهم ولو أتى بها طائفة أخرى لا يتصور أنه كونه تطوعاً فإن فرض الكفاية حصل أولاً تأمل (قوله) ولا ينبغي أن هذا عند هجوم العدو وعند خوف هجوم الخ) كلامه في بيان فرض الكفاية في هذا فيحتاج إلى زيادة هذا القيد لاخراج ما لو هجم العدو من ضابط فرض الكفاية تأمل (قوله) بحيث لا يجب على أحد ويحجب (قوله) على بعض الخ) عبارة الفهستائي وبحيث يجب على كل أحد ويحجب يجب الخ (قوله) وهو المناسب لقوله وأقطع الخ) ذكر الأقطع لإدلاله فيه أصلاً على تفسير المقعد بالأعرج وغيره (قوله) لقوله تعالى ليس على الأعمى الخ) المناسب الاتيان بالواو والعاطفة وقد حصل الزيل على الآية دليل على سقوطه عن أصحاب الأعداء (قوله) بلاذن التكفل) أي والدائن (قوله) على أن في دعوى الأولوية نظر الخ) فيه تأمل بل منعه من القبول ليس بخصوص ما فيه من الخطر بل به حاجة الناس إليه في أمور دينهم ومعاملاتهم وبذلك التعليل بقوله خوف ضياعهم (قوله) لكن ذكر في شرح السير أنه لا بأس أن يجعل الرجل وحده وأن ظن أنه يقتل الخ) لا يدعى ما في الشرح لأن ما فيه في العلم وهذا في الظن وأيضاً ما فيه في نفي الإزوم وهذا في الحل للمغادرين قوله لا بأس الخ تأمل وأيضاً الشرح أغاني الزوم وهو يفيد الجواز وما في شرح السير أضاف الجواز ولم ينف الجزم والظاهر أن قصده بالاستدراك تنقيح الجواز للمغادرين السراج عما إذا حصل بمجرى منه فائدة (قوله) فأت لا ينبغي فساد بل هو على قول الكل الخ) قلت بل يظهر على قولهم أيضاً إذا وجدت الضرورة لوجود العلة التي قالها فيما استثنوه بل الضرورة هنا أشد من الإذن والأمانة تأمل (قوله) في الخاتمة لا ينبغي للمسلمين أن يفرأ إذا كانوا اثني عشر ألفاً وان كان العدو أكثر الخ) في السندى قال في محيط السرخسي وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً وأكثر لا يحل لهم الفرار وإن كان عدداً الكفراً ضاعف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإن تفرقت يعتبر الواحد بأثنين وفي زماننا تعتبر الطائفة اهـ (قوله) ومفاده أنه إذا كان مئته يصير أمتاً مجرد طلبه الأمان وإن لم تؤمنه الخ) في السندى في قوله ولو أتى الخ أي وأجاب به المسلمون أو سكتوا (قوله) وليس كذلك الخ) عبارة من شرح السير لا تنافي ما في الشرح لاختلاف موضوعهما فظاهر تأمل (قوله) هذا غلط الخ) كتب في السندى ما نصه (وصح) كونه مستأناً (طلبه) الأمان (الفرار به لا) يصير مستأناً بطلبه الأمان (لا هله) ولا تنوهم أن مراد الشارع أن طلبه الأمان لا هله غير صحيح وقد غلط في ذلك الحلبي ومن بعده اهـ (قوله) أي لو قال أمتوني على أولادى دخل فيه أولادى مصله وأولادهم الخ) سبأ في الوقت أنه لو وقف على أولاده يدخل البطن الأول فقط وإن دخول القتل كله قول شاذ فأنظره (قوله) والظاهر أن التاجر المستأمن كذلك) غلبت أنه محصر عليه التعرض للأمان له لا لتأمنه إلا فائدة تظهر تأمل (قوله) لا محصور إذا ما تار كالقتال بأن أتى السلاح وندى بالأمان فانه يأمن القتل) مقتضاه أنه يكون فياً وما قدسه عن العير يفيد أنه يكون آمناً فيمن القتل ولا يكون فياً والظاهر أن المراد أنه يأمن ولا يكون فياً بل يكون آمناً وافق ما تقدم

باب المقتم وقسمته

(قوله أي بعد الحرب) أي بصيرورته دارهم دار إسلام (قوله) وما يؤخذ منهم هدية أو سرقة الخ)

أى لا في مقابلة ثنى أصلا وهذا الإنافي ما في شرح السير من أن المأخوذ في مسئلة المودعة وضع في بيت المال فله مأخوذ في مقابلة ثنى وهو المودعة وهذا أو كانت الهدية لتعير الإمام والاكاث كالجراج تصرف لمصالح المسلمين العامة بدون أخذ خمس كما يأتي في الجز به إذ هي مأخوذة في مقابلة ثنى معين كقولنا قتال مثلا بخلاف الهدية لتعير به ليس في معناه فلهما ليست في مقابلة ثنى لاحقة ولا حكاها هذا ما ينبغي أن يجمع به بين عباراتهم **(قوله)** ويعتبر صلحه الماء الخراج (الخ) فيه أن ما فتح عنوة وأقر أهله عليه أو صلحا لتمام وضع عليه الخراج كما يأتي في باب العشر والخراج حيث قال وما فتح عنون ولم يشتر من جيشنا أقر عليه أهله أو نقل إليه كفلا أو دفع صلحا لرجل لانه البقي بالكفار اه الآن هذا يشبه العشر وليس عشر حقيقة وإنما صرف مصرف الخراج وقال السدي أي أن كان ماؤهم خارجا صلحا لهم على الخراج والأفضل العشر اه والظاهر أن المراد بالعشر جزء من الخراج وعبارته القهستاني قوله عنون احتراز عما إذا سلم أهله فله عشرين وعما إذا صلحا فله يعتبر بالماء الخراج أو عشرين اه تأمل **(قوله)** لانهم من عنايتهم عنوة ذلك وضع الخ وقال في الفتح وفسر المصنف الضعيف القهر وهو ضده لانه من عنايتهم عنوة وعنا اذا دل وخشع واما المعنى فله بدل مال كون أهله ذوى عنوة أي ذل وذلك يستلزم قهر المسلمين لهم اه **(قوله)** أي مع رؤس أهلها استرقا الخ الظاهر أن قصة الرؤس ليس أمرا لازما بل مجرى فيها ما يأتي متناهي حتى الاسارى **(قوله)** لانه إضرار بالمسلمين ردهم ربا على ما فتح فتمت عبارة الفتح ثم انه أن يقسم حرار انسة موضع الجز بفتحهم بل مال يدفعه لهم فيكونون فقرا لا يكسبون بالسي والإعمال اه **(قوله)** وعبر في الفتح والصبر بقل الظاهر أن ما في الفتح والعزم من التمسير يقول المفسر لا اعتماد ليس القصد اثبات التبريض بل مجرد العزم ولا يخالف ما في الاختصار من التمسير يقول المفسر لا اعتماد والاتفاق **(قوله)** ونحن نقول به فهم وفي المرتين الخ فيه أن المرتد لا يقبل منه الا الا لا اسلام أو السيف وكذلك امر كوالعرب كما هو مقتضى ما ذكره وانظر ما يأتي في الجزية والمرتد **(قوله)** عبارة الدرر وسدر الشريعة وأما القدر اعقل الغرغ من الحرب جاز بالمال الخ ما ذكره هناك مسئلة الفداء يصف **(قوله)** فان الولوالجي صرح بان ذلك عند عدم إمكان الإخراج لا مطلقا الخ عبارته عقب قوله لا مطلقا فلا اشكال أصلا الخ **(قوله)** فان مراد الفتح أن تر كهم في أرض خربة الخ لعل الجواب أن يقال ان تر كهم في الجزية كذا ذكره ولم يتحقق فيه هلا كهم لاحتمال قدرة الامام على نقلهم بعد انصرفه قبل هلاكهم واحتمال محي طائفة أخرى من المسلمين اليهم فله وهم فادون على نقلهم **(قوله)** وحكم استلاد الجارية بعد الارزاق قبل القسوة بعد الخ له وقوله أي الارزاق تأمل والحكم هو انه لا يشترط له وعلمه القهر لانه لا يصح لثبوت سبب المثل وتقسيم الجزية والقهر على جماعة المسلمين اه ثم رأيت المنع غير بقوة قبل القسوة وقوله الخ ومراجعة جلة نسخ من الفدا المتني وجدوها بعد بلاضير أصلا **(قوله)** قال في الفتح والوجه انه ان خاف من قهرهم وقسمه الخ يصلح توفيقا بين الرايتين **(قوله)** أولم يوجد عندهم حيلة على الرواية الأخرى الخ أي لم يكن يجدون دواب لا يروح حتى يتصور قدرتهم على الحمل **(قوله)** قول السراج دفع القسوة لعل الانسب رقعا بالاراء بالمال **(قوله)** وبه يظهر ما في قوله لا الامام ولا تعير قد يقال المراد بقوله لا الامام انما يعاها لاعتنا اجتهدا واجتهد فوقع اجتهد على عدم بيعها نظير ما قبل في القسوة بخلاف انما يعاها بعد ما وقع اجتهد عليه فله جاز نعم اذا لم يعلم حال الامام ولا يعلم على أنه رأى المسئلة فيه كما يشهد ما في الفتح تأمل **(قوله)** وزاد في الفتح السراج الذي دخل بامان الخ عبارة المرتد

اذ تاب ولقى العسكر والتاجر الذي دخل بامان اذا لحق العسكر وكذا من اسلم في دار الحرب ان قاتلوا
استحقوا الا فلا شيء لهم **(قوله)** والظاهر انه ملك ما قبضه بالتفصيل عنه في كلام الدر المنثور (نقل) لعل
كلامه في التفصيل بدون قبض لا فيما اذا حصل قبض حتى يرده عليه تنظير المحقق تأمل على أن القول بانه
ملك ما قبضه عنه بالتفصيل يحتاج لنص والظاهر عاذا كره الزيلعي وغيره في علة عدم ثبوت الملك بالهبة
بدون احراز الضميمة في دارنا من أن الاستيلاء على المباح الذي هو سببا عما يكون باسبات البدو النقل ولم
يوجد النقل لقد رتبهم على الاستيلاء فظاهر اذا القول لهم في دارهم فصار كما اذا قسم قبل الهبة وقبل
استقرارها فكان استيلاء من وجه دون وجه فلم يترتب ملك المباح فلم يملك **اه** أنه لا ملك ما قبضه
بالتفصيل فحتم رأيت المصنف ذكر فيما يأتي في التفصيل أن حكمه قطع حتى الباقي لا الملك قبل الاحرار الخ
اه وعند محمد ثبت الملك بدونه **(قوله)** في النظر الى الاجرة ورث ما يستحق اذا استحق الخ عبارة
النزيبا للنظر الى الاجرة ورث ما يستحقه غير مقيد الخ **(قوله)** وإن معلوم المستحق في وقت الذرية ورث
عنه هبة بعد ظهور الفعلة وإن لم يشهدا غير مقيد الخ ولو كان الوقف بغير افساط اقسام كل قسط بمنزلة
طلوع الفعلة فمن وجد وقته استحق كما أتى به الحنفية **اه** ردحنا من الوقف وفي الفتاوى الكازرونية
في ضمن جواب سؤال ما نصه حيث كان الوقف موجودا قبل طلوع الفعلة يدخل في القسمة ويستحق كامل
ما قبضه وكذا الوجه في بطلان أمه وقت طلوع الفعلة وهو الوقت الذي يقع انزعاقه من الوقف وما وافق
الارض المؤجرة على الأقطار كل أربعة أشهر فقال الكمال المعبر بوجوده قبل تمام الشهر الرابع
(قوله) فنعين حل قوله أو الثمن أنفع على معنى الخ أم لا تكون مشكلة ما اذا كان قائما والثمن أنفع
داخلة فيما بعد الا بل فيما قبلها وهو المشكلة الثانية والداخل حيث شذخت قوله والاصور واحدة
وهي ما اذا كان المبيع قائما وهو أنفع من الثمن ثمان الامارة بعد الهلاك استحسن والقياس أن
لا نصم بعده كما في العبر **(قوله)** وجهها غير ظاهر الخ بل وجهها ظاهر وذلك لانه اذا ترك انخلد ما استحق
سهم الرجل بقتاله واستحق رب الفرس سهمه لان عقاد السببه واذا شرط السهم للتاجر كان له ولا
يستحق الا جبريا منه لان خدمه على خروجه مالا وهو الاجر

(فصل في كيفية الضميمة)

(قوله) فالاولى الجواب بانه زاد ذلك تفسير القول المتن صالح الخ لكنه تفسير قاصر اذ يدخل فيه الحرون
مع أنه لا سهم فيه **(قوله)** وإن العجب من أصحاب المتن فاسمهم يتركون في مستوفهم فيردوا الابدن الخ
نقصه الخبر الرمي في حاشيته على المنع حيث قال أقول الانقضاء لا يجوز الانقضاء قطعي وبحوجه الفقه
وهو معرفة المطلق والمقيد واصلح الفقهاء وكثيرا ما يطلقون وعلى فهم الطالب ومعرفة الاصطلاح
يحيلون وبمثلة لا ينبغي الردي السابقين في الفضل ولا يتناول عليهم فيما هبه أعلم من غيرهم وبالث
شعري كيف يبالغ في هذا مع أنه في الحقيقة غير محتاج اليه لما أن المطلق ينصرف الى الفرد الكامل عند
الاطلاق وأيضا لا يفهم ذو فهم عند الإطلاق الفرس هنا الا الفرس الصالح لقتال اذ الكلام فيه بل
لقاتل أن يقول ذكر ما طاعة لا تلحق بالمتحصرات اذ من علم أن هذا الباب باب الجهاد وسمع أن صاحب
الفرس سهمين والراجل سهم لا يستحق في فهمه الا الفرس الصالح لقتال فالسبب مقبده وذكره بنافي
الاختصار الذي هو مطلوب أصحاب المتن انتهى **اه** سندی **(قوله)** المصنف وكانت المرأة تقوم مصالح

(المرضى الخ) عبارة البرهان تفيد أنه رضى بن عبد العبد بتجديد عاقبتهم سواء وجد القتال أو لا ولفظه ورضخ الامام بعد قاتل وصبي وامرأتون حتى يارب مصلته اذا أعانوا القرا تجميع السهام رضى الماء وطبخ الطعام وداواة الجرح والقيام على المرضى انتهى اه سدى والظاهر عدم ارادة التخصيص والحكم في الكل من العبد وما عطف عليه واحد من رضى عنهم اذا قاتلوا وبفعل ما يعود نفعه في أمور الحرب (قوله) ومثله ما في التأويلات الشيخ إلى منصرفنا كان فقرا وذوى القربى يستحقون بالفقر الخ فيه ان المراد ذوى القربى في الآية القرابة المخصوصة بدون اشتراط الفقر فهم واستحقاقهم بالنسبة لزمانه عليه السلام ليس مشروطا بالفقر حتى يقال انهم يستحقون بالفقر وأنه لا فائدة في ذكرهم وحينئذ لا اراد ولا جواب (قوله) لان المراد بهم هنا بنو هاشم وبنو المطلب لانه عليه السلام الخ فمن دفعه إلى الجنس أعم من عنعن من الزكاة لانحصاره في بنى العباس والحارث وعلى وجعفر وعقل وكلهم من بنى هاشم اه سدى وتقدم في الزكاة ان عبد مناف أعقب الأربع المذكورين ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل الا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة إلى نسل كل اذا كانوا مسلمين فقراء الا لأدعياس وحارث وأولاد أبي طالب من على وجعفر وعقل ولذا تحمل إلى أبي المبع مع نسبتهم لهاشم (قوله) لان غير ذوى القربى يحل له أخذ الصدقة لدفع حاجته بخلافهم الخ لا يظهر الا في بعض ذوى القربى وهم الاصناف الخمس لجواز دفع الزكاة لمن عداهم تأمل (قوله) كان يعطهم للصنعة لا للفقر الخ حقه القرابة بدل الفقر كما هي عبارة الزيلعي (قوله) اذ لو كان كافأه في التبرك كاستروا به أبي يوسف عن ما قبلها يمكن أن يقال رواة أبي يوسف القصد منها عدم تقديم ذوى القربى بل يساوي باقي الاصناف بخلاف ما قبلها فيمكن عن ما قبلها على هذا تأمل (قوله) فالواجب اتباع المذهب في هذه المسئلة التي اعتنى الشراح وغيرهم بتأييدها الخ تقدم أول الكتاب في رسم المعنى انه لو ذكر مسألة في المتن ولم يصرحوا بتخصيصها بل صرحوا بتصحيح مقابلهما فقد أضاف العلامة قاسم ترجم الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتن تصحيح التزاهي والتصحيح الصريح مقدم على التزاهي (قوله) قدرا الجماعة التي لا منعة لها بسبعة الخ كذا في الضم وله تسعة ثمانية تأمل (قوله) وفي القهستاني ان في قوله وقت القتال إشارة إلى انه الخ وقال في المنع قال أصحابنا لا يجوز للتنفيل الا قبل احوال الغنيمة بدار الاسلام وأما بعده فلا يجوز الا من الجنس لاهتمامهم بحرق التنفيل حيث على القتال واذا أحرزت زال هذا المعنى ولائها اذا أحرزت تعلق بها حتى يجمع الجيش فلم يجز اسقاط شيء منها وأما الجنس فلاحق للغنائم فيه فيجوز التنفيل منه اه (قوله) الظاهر انه مبني على القليل المار عن السراج يؤيد الخ فيه تأمل فان حصص التنفيل على القليل المذكور مستوفقة على صدور في دار الحرب وعلى ما في القهستاني فتوقفه على صدوره قبل الغنيمة بين الغنائم فلا يجوز أحرزت بدارنا ولم تقسم مع التنفيل على الثاني لا على الاول والظاهر ان المسئلة وقع فيها لاختلاف عباراتهم ومفهوم عبارات المتن يؤيد القليل المذكور (قوله) لكن قال الزركشي قوله لهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال التلبس الخ لكن عبارات جميع أهل المذهب ناطقة بالحال في هذا وأمثاله فلا تصلح عبارة الزركشي وداعى ما قاله الشارح في التحرير ونشره وأمثل الجزء الاول (منشئة) الوصف حال الاتصاف أي الملاقاة على من وصف به في حالة القيام معنى الوصف به (حقيقة) اتفاقا كضارب بالسنان الضرب (وقله) أي الملاقاة على من سيوصف به قبل قيام معناه (مجاز) اتفاقا كالضارب بلسان لم يضرب وسيضرب (وبعد انقضائه) أي والملاقاة على من انصف به ثم زال اتصافه عنه

فيه ثلاثة أقوال مجاز مطلقاً حقيقة مطلقاً (قالها ان كان يقاؤه) أي بمعنى الوصف بعد تمام وجوده (يمكننا) بان كان حصوله دفعياً كالقيام بالعمود (فيما زال الإحقيقه) أي وان لم يكن يقاؤه يمكن ان كان حصوله تدريجياً كالصادر السيلالة التي لا تثبت لأجزائها كالتمام والتمركز فاطلاقه عليه حقيقة اه
وقالوا في حديث الثبايعان بالخيار ما لم يتفرقا نهما متبايعان حالة البيع حقيقة وما قبله أو بعده مجاز كإثرائهما الفاعلين مثل المتحاذين والمضاربين اه ولم يفصلوا بين ما إذا كان يحكموا به أو لا (قول الشارح فالخبر يرضي الخ) هكذا في أغلب النسخ بالقاء رأيت في نسخة بالواو وهي الأولى (قول) وهو خلاف ما في الشرح بفعالين والنهر) هذا وقد قدم في باب الجمعة والعديد أن أمر الخليفة لا يبق بعد موته أو عزله وكذا نهيه وبنى عليه في الخبرية بأنه لو نهى عن جماع الدعوى بعد عشر سنة لا يبق نهيه بعد موته اه لكن ما ذكره في الشرح عزاه في التمرات ثمانية كافي السندی (قول) كما يعلم ذلك مما ذكره الامام السرخسي في السير الكبير الخ ونقل السندی عن البرهان التفصيل المذكور فاذا بعث السرية من دار الحرب ونظمهم ما أصابوا من دار الاسلام

(باب استيلاء الكفار)

(قول) وله نظر أنه من إضافة المصدر إلى فاعله لا إلى مفعوله الخ لاشأنهم فاعلون ومفعولون فانهم باعتبار كونهم سائين تكون الإضافه من الإضافة للفاعلين باعتبار كونهم مسبيين من الإضافة للمفعولين فانه يذ كر في هذا الباب كونهم مسبيين من قبل الكفار (قول) لكن ذكر ابن كمال أن الأحرار هنا غير شرط الخ لكن العلة المذكورة لا تشترط احراراً ما أخذ من أموالهم للكنة اياه تغيب اشتراط الأحرار هنا أيضاً (قول) انا باع الحربي هناك وله من مسلم عن الامام أنه لا يجوز الخ عبارة ط يجوز بالانبات وهي الأصوب رأيت في التهم مثل ما قاله ط (قول) وله أن تخلص المسلم عن ذل الكافر واجب بتمام الشرط الخ أي شرط زوال عصمة ماله (قول) أي كما يقتضي عبارة الخ الظاهر أن هذه لا خلاف فيها كسلة المصنف بعدها خلافاً لما ذكره المحقق أن هذا على قوله خلافاً لما تأمل

(باب الاستئمان)

(قول) وإن طأوعته لا يصح بيعها لأنه لم يملكها الخ بل هي حرة لأن أهل الحرب انما يملكون بالقهر في دار الحرب فإذا لم يقهرها في دار الحرب وخرجت إلى دارها بقهر لا تصير ملكاً اه ولواجبية (قول) لأنه لو لم يخرجوه وجب رد الخ قال الرضوي هذا الوجوب ديانة لأن أحكامنا متقطعة عنهم فلا يجزى فضاءنا عنهم وحينئذ فلا يظهر فرق بينه وبين المسئلة التي قبله فان من أخرجها أخذها في دار الاسلام يجب عليه الرد كإصراره صاحب العرفي شرح المنار في بحث الخاص حيث ذكر عدم ضمان المورق بعد القطع قضاءه وجوبه ديانة وكذلك من دخل دار الحرب بأمان وأخذ شيئاً من أموالهم لم يلزمه الرد فاقصوا يلزمه ديانة اه والفرق بين ما إذا أخرجوه وأغتصبه في دارهم أنه في الأولى على ملكه ملكاً خبيثاً وفي الثانية لا عليه فإنا لم نملكه نقض تصرفه لكن يبق خبثه فلا يطيب التملك منه لقيام الخبث بعينه اه سندی وحينئذ فالفرق بين المسئتين أنه يملكه في الأولى لا في الثانية لا في وجوب الرد (قول) مخالف لما في القاموس عبارة غل ما في السندی أذان وأذان واستندان وتدين أخذ دينا والدين ماله أجل وما لأجل له فقرض وأذان استرعى بالدين أو باع بالدين فهو من الأضداد اه فالخلاص أن اللغوين لم

يفرقوا بين التفتيف والتشديد والفتها فمرفقوا جعلوا التشديد من الأدانة على وزن الاقتال بمعنى قبول الدين والتفتيف بمعنى البيع بالدين اه سدى **(قولهم)** ولا ولاية وقت الأدانة أصلاً إذ لا قدرة للقاضي **(الح)** فيه أن الولاية عند الطلب كافية كالو وقت المرافعة في بيع صدر قبل ولاية القاضي فانه يقتضى فيه وإن كانت ولايته منعدمة عند السبب **(قولهم)** الشارح وكذا الحكم يجري في حريين **(الح)** لكن هنا لا يبقى بالردية لأن ذلك مخصوص بالمسلم والكافر لا بدائته اه سدى

﴿فصل في استئمان الكافر﴾

(قولهم) والذي يظهر لي أنه لا يحمل للشارح أخذ بدل الهالك من ماله **(الح)** لكن الواقع الآن أن أهل الحرب يدخلون دار الإسلام بلا مأمن فهم حريون غير مستأمنين فلكل واحد من المسلمين أخذ ما معه من المال بأمر وجهه كان ولو بدون رضاهم ويجري في ذلك الخلاف في أن ذلك في أول أخذ **(قولهم)** فيل هو ذلها وما لا قول أي خيفة كافي المسلمين **(الح)** لكن المذكور في شئ القضاء تركه قسمت بين الورثة والقرماء بشهود لم يقولوا أنه له وإن غاب أو غر بما يكفلوا خلافتها ولو قال التمس بذلك لا يكتفون اتفاقاً اه تأمل **(قولهم)** وكذا لو أسلم الأب في دارنا أو صار ذميًا ثم رجع حتى ظهر ناعى دارهم تبعه طفله **(الح)** أي إذا رجع إلى دار الحرب ولم يصرح بسلامه أو بالأجاسية وإنه أيضا لنقض ذمته بالحق **(قولهم)** كافي شرح مسكين نقل في الترتيب لالة تصحيح عدم لزوم الدية بقتل المستأمن عن الجوهره تغلق عن النهاية ونقل بعده عن الزبلي تصحيح التسوية بينه وبين الذي وسبق للشارح في الدية كذا في الجوهره والاستدلال عليه بما في الاختيار من التسوية وتصحيح الزبلي لذلك ونقل الحنفى هناك عن الزبلي استظهار ما صحه الزبلي وغيره واختلاف التصحيح إنما هو بعد ثبوت ما نقله في الجوهره عن النهاية والله أعلم اه فالظاهر للحنفى أن يقول فبدعاً إذا أسلم لانه إذا أسلم يكون حق أخذه لدية لا وارث له لا لأمام **(قولهم)** وهل إذا طلب الإمام الدية ينقلب القصاص مالا كافي الولى فيلنظر اه قلت الظاهر من **(الح)** الذي يظهر عدم انقلابه مالا فلان نقله مالا في الولى لو سلم اتعاهول شبهة المعروف عن ملكه والبطان لا عائل العفوص يحافظ لا تعتبر الشبهة في حقه مسقطه ثم رأيت في حاشية عبد الحليم من كتاب الجنائيات عند قوله والقود عينا ما نصه فلا يأخذ الولى المعتول دية الأرض القاتل حتى لو ثبت على أحد قتل بوجب القصاص أو أقره وطلب الولى الدية ولم ير ضما القاتل سقط القصاص بطله الدية وسقطت أيضا لعدم رضا القاتل كافي الشروح اه فاطن من أين أتى الترتيب لالة لزوم الدية ثم رأيت في شرح الملتقى من كتاب الجنائيات ما وافق ما نقله عبد الحليم ونصه لوقال الولى أنا أخذ المال بدل القصاص ولم ير ضما القاتل ليس له أخذ المال لعدم الصلح وبسقط القصاص بالعفوا **(قولهم)** لو كان القاتل أقبلا لإمام أن يقتل القاتل عندهم خلافا لابي يوسف وعامة فيه أي الفتح حيث ذكر وجه قوله أنه لا يتخلوع ولى كالأب ونحوه من كل ابن شدة وكلامه أن كل ابن زنا قتلته من له حق القصاص ولو ما أن المجهول الذي لا يمكن الوصول اليه ليس ولى لأن التمس لا ينتفع به فصار كالمعدم فتنتقل الولاية إلى السلطان فله ولى من لا ولىه كافي الارث اه وهو يشد كافي البصر أن من لا وارث له معلوم فإثره لست المال وإن احتمل أن يكون له وارث وإن أوصى بجميع ماله لأجنبي يعطى كاه وإن احتمل بحى وارث لكن بعد الثاني اه ويظهر أنه إذا قتل شخص وليس له وارث معلوم يكون للإمام حق استيفاء ماله ولو قصاصا وإن احتمل أن له وارثا

باب العشر والخراج والحزبة

(قول الشارح وقالوا أراضى الشام ومصر خراجية) وفي الفتح المأخوذ أن من أراضى مصر أجرة
لاخراج (قوله) دليل أن الغازي الذي أخضع له الإمام دار الأئمة عليه الخ هذا الدليل غميق
لوجود الفارق وهو أخذ البدل في المشتراة من بيت المال دون المجهولة بستان المذ كورة (قوله) لكن
عدم ملك الزراع في الأراضى الشامية غير معلوم الخ) فيه أنه حيث ذكر صاحب الفتح حكم أراضى
مصر كما ذكره ما به فالواجب اتباعه لأنه من أجل من يعتد عليه في مثل ذلك ورددهما نحو في وجه
أبولتها لبيت المال لا يفتى بزمه بالحكم (قوله) لأن هذا أبعدين التهمة) هذا التعليل يقيد إدخال
الأجنبي في البيع ثم شراء السلطان منه ليس أمر احتموا سيذكر المحقق في كتاب الوقف جواز شراء
السلطان أراضى من أراضى بيت المال من ولادته نظر بيته كما وقع ذلك السلطان الأشرف (قوله) لكن نازحه
صاحب البحر في رسالته بالطلاق ما مر الخ) ما استدلل به في البحر على جواز البيع للإمام ولو بدون وجود
أحد المتوقفات المذكورة لا يدل على دعواه بل هو أن ما استدلل به إنما هو جارية مذهب المتقدمين
وما ذكر في الفتح جرى على مذهب المتأخرين المعنى به أن لا فرق بين عقار اليتيم وعقار بيت المال إذ نظر
السلطان في مال المسلمين كنظر وصى اليتيم (قوله) لأنهم من بيت المال أو يرجع إليه الخ) كما أنصب
السلطان مال إنسان ووقفه ثم مات المصوب منه لأن وارثه حال أخذه لم يكن لبيت المال لكنه
يرجع إليه اه حوى (قوله) عليه لقوله وغاية الطاقة نصف الخارج فلا ينافى أنه يجوز النقص الخ لا شك
أن ما قاله ط و اردو ما قاله المحقق لا يدفعه تأمل وبعبارة ط قوله لأن التنصيف عين الانصاف يفيد
أنه لا يعدل عن النصف عند الطاقة مع أنه يجوز أن ينقص عنه (قوله) هذا في خراج المقاسمة الخ) الظاهر
أن الحكم كذلك في الخراج الموقوف والتعصير بالنصف والنقص لا يدل على أنه في المقاسمة خاصة وذلك
أنه إذا وجدت الخراج الموقوف من الدعا على نصف الخارج فنقصت وجوبه بالنصف والتعصير لا ينقصه إلى النقص
(قوله) لكن قال الخبير الرملي يجب أن يحمل الخ) استدلال على عدم التقصيص عن النقص تأمل (قوله)
فإن كان ضعف وتليفه الكرم الخ) أى قيمة الثمر (قوله) ولو بعد ما صارت في الجبرن لا يضمن الخ)
حقه حذف لا كما هو ظاهر وتفيد عبارة في العشر (قوله) ولم يظهر في وجه قول محمد الخ) ما في
الخواص يفيد أن الخلاف في غير المصروف وبعبارة على ما في الخواص وإذا ترك الإمام خراج أرض رجل
أو كرمه أو بستانه ولم يكن أهلها لمصرف وبعبارة على ما في الخواص وإذا ترك الإمام خراج أرض رجل
الخ (قول الشارح) خلافا لما في قاعدة تصرف الإمام بنوط بالمصلحة من الأشياء معز بالزيادة الخ)
قيد يقال يحمل ما في السراج على ما إذا لم يكن ربة الأرض مصرفا أصلا وما في السراج على ما إذا كان
مصرفا ولو للخراج وفي شرح الأشياء لمصرف العشر ربة الأرض بعد أخذ منه يجوز فكذا إذا تركه
عليه الأبرى أن السلطان إذا أخذ من إنسان كاتماة واقترع قبل صرف الزكاة إلى المصروف كاتماة
أن يرد عليه كاتماة لا تأمل (قوله) فليقتطع ولكن التوفيق) هذا التوفيق غير ما ثبت لأن
العشور بالواو وبعبارة عما يأخذها العاشر الذي نصبه الإمام في الطريق من زكاة القبار المأدب به
للعشر التي يجب على ما أخرت الأرض اه صدق

(فصل في الجزية)

(قوله) لكنه لا يندرج على الكسب لخرقة الخ في القاموس خرقة بخرقة وبخرقة جابه ومزقة والرجل كذب

وقطع المسافة والتوبشفة والكذب شتمه وفي السبت خروفا أقام فلم يدر كغرف كغرف اه وفي المصباح
 وخرق القز والطار من باب تعب اذا فرغ فلم يقدر على الذهاب ومنه قيل خرق الرجل اذا هشم من حياء
 أو خوف فهو خرق (قول الشارح ولوطيهر ناعلمهم) أي المرتين ومشارك العسر اه سدى (قوله)
 أن نسبة القبول الى السيف مساحقة وقال الرضى بمعناه الاستسلام اه سدى (قوله) موته
 استولج بيه اليه لانه قد ملكه الخ في هذه الصورة لا يتبع الولد أمه لانفصاله قبل كونها أم ولد تأمل
 نعم اذا زوج أمه ولد وأنت بولد كان كأمه (قوله) لانه أدى خراج السنة الثانية قبل الوجوب الخ هذا
 يقتضى أنه لو دفع حق السنة الآتية في آخر السنة التي هو فيها ثم أسلم قبل أن تدخل السنة أنه برز عليه
 ما دفعه اه سدى (قوله) فان وجوبه بأسر الخرج الخ قال السدى قبل فصل الجزية وأوان وجوب
 الخراج عند أبي حنيفة أول السنة ولكن يشترط بقا الأرض الثامنة في يد من قاما حقيقة أو اعتبارا
 كذلك في النخبة وفي كتاب العسر والخراج وينبغي للوالى أن يولي الخراج رجلا يرفق بالناس وأن
 يأخذهم بالخراج كلما خرجت غلة فإخذهم كلما خرجت بقدر الشئ يستوفى تمام الخراج وأراد أن
 يوزع الخراج على قدر الغلة الخ فأنمله وقال في الصران الخراج يؤخذ لسلامة الانتفاع (قوله) أى
 عن التمتع من أنهاء الصلوة تهدم الخ قال الرضى الظاهر أن عبارة القهستاني مقولته من النسخ
 وسوابه هذا كله في الصلوة وأما في القصبة فتهدم في جميع الروايات فلتراجع التمه اه وراجعها
 من الفصل الثامن سأل أهل الذمة جند فها ما صه وروى عنه انه اذا كان في البلدان المفتحة
 كناس يتركها في القرى في الروايات كلها وأما في الامصار قال محمد بن نوادر هشام تهدم وفي المبرد
 عن أبي حنيفة تركها وأما في الصلوة ترك في المواضع كلها في الروايات كلها اه (قوله) الكسبي ضم
 الكاف وبالميم كافي القهستاني فارسي معرب الخ قال الرضى ولا يتناقض هذا قول الهر كسبيات
 النصارى قلت سوت الخ لانه يحصل أن يكون الحلاقه على القلوس على سبيل التغليب والمساكلة وكذا
 كون معناه الذل والهزل لانه التسمية لا يلزم طرادها اه وقد نقل عن القاموس والمصباح وغيرهما
 تفسيره بما قاله الشارح اه من السدى (قوله) كصوف مربع الخ مربع على وزن فصيل
 سدى وهو معنى الناقى الزائد على ما يفيد القاموس والمقصود المرتفع (قوله) قوله في محلة خاصة
 هذا اللفظ لم أجد لأحد الخ قال الرضى وحاصل اعتراضه أن صاحب الاشباح ذكرهم في محلة خاصة
 والمنقول في الفقه أنه يجوز بناحية في المصر ليس في سكنهم مهارك جماعة المسلمين ولا تغلبها وإن النسب
 نص على أنهم ينعون من سكنهم في محلة خاصة والظاهر في جواب اعتراضه أنه لا فرق بين المحلة والناحية
 والذي أجازها صاحب الاشياء هي الناحية المذكورة في كلامه بشرط أن لا تظهر لهم بها منعة عارضة
 وأن يكونوا مقهورين تحت يد المسلمين وأن المحلة التي منها النسب هي الموصوفة بقوله لهم بها منعة
 عارضة تأتي آخر ما ذكره وهذا التوفيق يظهر من كلام جوى زاده لم تأمل اه سدى وقال أيضا
 فلما دل أن أهل النمة اذا سكنوا بين المسلمين يوصف القهرا بنعون ولو كانوا في محلة خاصة وأما اذا كانت
 لهم منعة كما فادما الترتائى أولهم سكنهم فقليل الجماعة كما فادما صاحب النخبة فلا يمكن منها
 ولو في محلة خاصة بل يؤمر بالاعتزال بناحية كقراءة ليس فيها مسلمون ومن هنا علم أن قول صاحب
 الاشياء والمعتدل الجواز في محلة خاصة يحمل على ما اذا لم تكن لهم منعة وهو لا يتناقض ما صرح به الترتائى
 والله أعلم (قوله) وقوله عارضة صفة منعة الخ هي اسم فاعل من عرض وفلان شديد العارضة أى الناحية

أى ذو جلد وصرامة وقدرة على الكلام سدى عن جامع الفقه (قوله) ان لم يكن ذلك المكان مواسعا
 لدار الاسلام (الخ) عبارة الفتح متاخا اه وفي القاموس الضوم بالضم الفاصل بين الارضين من العالم
 والحدود وأرضنا تناهض أرضكم تحاذها (قوله) ويمكن تصويره فمن دخل في عهد الامة تعالى (الخ) أو تصور
 فيها الوعد الامام عقد الامة معهم بدون تعرض لقبول الجزية ثم امتنع أحدهم عن قبول الجزية فقاتلهم
 بالعقد المذكور صار واذمة ثم الاستناع عن قبولها انتقض العهد (قوله) أو يقاتل رجلان المسلمين
 لنفسه (الخ) عبارة ط فيقتله (قوله) ان هذا دليل لما قاله الكمال (الخ) لم يظهر وجه كون ما ذكر
 دليل لما قاله الكمال تأمل (قوله) وكذا النفقة على المساجد (الخ) وفي الظهيرية يجوز صرف الخارج
 الى نفقة الكعبة وفي الشريعة لالة عبارة الكعبة ونفقتها من جملة مصرف البيت الاول قال الهوى انها
 يتم هذا النسبة الى الجزية والخارج ان وجد على الوجه الشرعى وأنت تعلم أنهم على خلاف ما ورد بها
 الشرع فمართها الآن تكون من هدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال اه انتهى سدى (قوله)
 وفيه عن الفتنة والامام الخوار في المنع والاعطاء (الخ) عبارتها المحظ في بيت المال وتطرق ما وجهه لله
 أخذ مائة والامام الخوار (الخ) فالظاهر ان المراد بالمنع من عين هذا المال الوجهة لا المطلق تأمل
 (قوله) بأنه يورث بخلاف رضى القاضي (الخ) ومال الوافى الى ان ما يأخذ المؤمن والامام لما قاله بالاجرة
 أولى قال وإذا كان أجرة فالواجب أن يستدوزوز على الأشهر والايام وهو أوفق في رعاية الجانبين
 وأوفق بين الواقفين خصوصاً في زماننا فان قصدهم أن لا تعطى غلة الوقف الا ان أدى ما عينه من العمل
 اه واستصوبه فوج اه سدى

(باب المرتد)

(قوله) وانما قبل موسوس لانه يحدث بما في ضمير (الخ) أى بدون جرم ولا يثبت على حالة واحدة من
 السدى (قوله) الظاهر أن غرة العرض الاسلام (الخ) لاشك أن غرة العرض هو كشف النسبة فان
 من ارتد غالباً يكون عن شبهة فالعرض يبسبها فتكشفه فيكون الكشف أمراً متباعاً للعرض
 تأمل (قوله) واصله أن ظاهر قوله وكذا انما وارباعه أو استهل بعد الاربعة (الخ) على تسليم أن ظاهره
 ما ذكر لا يبق كلامه على ظاهره بل راداً لتسبيه أصل قبول التوبة وأنه بعد الثلاث أو الاربعة لا يؤجل
 ويحبس مع الضرب كما صرح به في التاتارخانية وغيره أو الكوخى يقول انه بعد الثلاثة لا يؤجل (قوله)
 أو لا يجرى كفى أنفع الوسائل) عبارة أنفع الوسائل عن البدائع وصف منهم بقرون الصانع ويكرهون
 توصيتهم الوثنية والنجوس وصف كالجوس (الخ) (قوله) قال الخبير الرملى أقول ولو كانت الرواية لتغير
 أهل مذهبنا (الخ) وقد صرح الهوى بأنها لو كانت تلك الرواية لتغير مذهبنا وجب على الفتى الليل اليها
 وتبعه أو السعدون والخبير الرملى ويدل على ذلك اشتراط كون ما وجب الكفر مجمعا عليه اه سدى
 (قوله) هو العراف الذى يحدس (الخ) حدس من يابخر بطن ثلثاً ثم وكذا كفى الصباح (قوله) قيام
 الشبهة باختلاف العلماء في صحة اسلامه (الخ) فان زفر والشافعى مختلفان في صحة اسلامه على ما ذكره
 المحسى فيما يأتى عن الفتح وكلام المصنف شامل لما ذكره من عدم القبول لانهم قد زعموا أنه مرتد لا شهدة لأهل الامة
 لا تقتل (الخ) قال في البصر عن المحظ في تعطيل عدم القبول لانهم قد زعموا أنه مرتد لا شهدة لأهل الامة
 على المرتد اه قال الرملى هذا التعديل يقتضى عدم القبول في المرأة أيضاً وقد فرق بينهما فى الوافى بها

لا يقتل بخلافه يعني لو شهد نصرانان على نصرانية بأنها أسلمت جاز وأجبرت على الإسلام في قول الامام
وهذا ابتكر عليه عدم قبولها وهو متبصر بأصحوه وأيضاً لا يلزم من القبول القتل بل تقبل الخبر على
الإسلام ولا يقتل للمرأة كجهل قول البعض الآن يقال من قال بعدم القبول يقول يلزم من القبول
القتل لأن البينة بحجة متعدي قال والذي أنصح في تحريره هذه المسئلة بعد النظر في كلامهم أن العلة فيها أنه
في زعمهما أنه مرتد وهو يقتضي أن الحكم في المرتدة كذلك ونظهر من كلامهم أن في المسئلة ثلاث روايات
القبول فيما هو دور رواية التوارد وعدمه فيما هو الظاهر من كلام المصنف وكثير والثالثة تقبل فيما دونه
والذي يظهر من الفرق بينه معالي هذه الرواية الاحتياط في الفرع للزوم حرمة فرج المرتدة على كل
ما كره لا ما ذكره الوافي من لزوم قتله دونها لعدم الملازمة بينهما كما في شهادة المسلم والمسلمتين عليه
بذلك اهـ ومثله في حاشية الجوى من كتاب الشهادة **(قوله)** لمسبأني من أن الزوجين لو ارتدا
معاً فولدت ولداً يحرم الخ ليس في هذا الفرع الله لا يفتي أنه لا يقتل الذي الكلام فيه بل فيه أنه يحرم
على الإسلام الظاهر أنه إذا ولدته ثمة يكون حكمه كأمه من كونه صابراً يباحجو واسترقاقه فيوز
قتله إذا بلغ **(قوله)** ثم إذا تاب وأسلم رفع ثالث البينة الخ لمع المراد بها الحرمة التي كانت ثابتة
بالردة فإذا أسلم حلته بالعقد **(قوله)** لأنه بالردة كأمه مرض الموت لا اختياره الخ أصله في الفتح
وهو أنه بالردة كأمه مرض الموت لا اختياره المرض ثم هو باصراه على الكفر محتار على
الاصرار الذي هو سبب القتل حتى قتل بغيره المطلق في مرض الموت ثم عوت فخلأ أنفه أو لمخافه
فثبت حكم الفرار اهـ **(قوله)** وتبطل عند الخ لان في العنان وكاله وهي موقوفة عنده اهـ فتح **(قول)**
المصنف (الاجابة) أي الحاصلة منه في زمن رده وكذا الاستصحاب ما لو أصر واستأجر ثم ارتد فلا تلاق في
صحة العقد السابق على رده لكن لو مات وألحق بطلا اهـ من البصر **(قوله)** وكذا ذكره از يلقى الخ عبارة
وان عادمها بعد الحكم بمخافه فواجده في بدو رده أخذه لأنه كان خلفه لاستغناؤه عنه فإذا عادت ظهرت
حاجته وبطل حكم الخلف ولو عاد بعد الموت الحقيقي كان حكمه كذلك ثم انما يعود قضاءه وأرضاءه دخل
في ملكه بغير شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بغيره اهـ وظاهر اشتراط القضاء وأرضاء في الموت أيضاً
تأمل **(قوله)** في كلام الشارح إيهام الخ هو مدفوع عما ذكره من التعليل تأمل **(قوله)** وتساميه
قال فيه ولا ينسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطلب بها الكفار كالحبس وسوى
حد الشرب كذا في شرح الطحاوي وكذلك لا يطالبون به مثل الصوم والصلاة والزكاة والندم والكفارة
فيقتضى الإسلام على ما قال شمس الأمتان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كافي فاستثنى وغيره وعن
أبي حنيفة ولو وجب عليه صوم شهر من متابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء وذكر الترتابي الخ
(قوله) ولا ينافيه وجوب قضاء ما كره من صلاة الخ في السندى وذكر شمس الأمتة أنه يسقط عند العامة
بالتركة والعرد إلى الإسلام ما وقع حاله الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين وعلى هذا
فيقول ما روى عن الامام أنه لو وجب عليه صوم شهر من متابعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كافي التمة
ولذا قال في شرح الطحاوي بالردة أنسخ عن دينه وبطل جميع طاعاته وسقط عنه جميع ما صار ديناً عليه من
حقوق الله الخاصة فيجعل كفر امتدادهم وأسلم الآن فالمصنف حسي على قول الجواهر لأنه الأحوط اهـ تأمل
(قوله) وهذا يفيضان الخلاف بين أبي علي وأبي هاشم وبين الكهني الخ قد يقال ما ذكره في البصائر انما
هو قول نفس الحنفية فقال أبو علي وأبو هاشم يعودها وقال الكهني بعدمه ولم يتعرض فيه ليعود

استحقاق الثواب وما ذكره التفتازاني في عود صحة آفة فقلا بعده . وإن عادت الطاعة فمرة وجبت ثوابا
 ثم تها وقال الكعبى يعود بدون عود فلا مخالفة بين العبارتين **(قول)** إذا استولى علم الزوج بعد الردة
 ملكها الخ أى بعد الاحراز بداء الاسلام إذا لم يلأ به بدونه لكن مادام على رذته لا يطرأ **(قول)** إلا أن
 جعلهم الوارث كالوكيل من جهة أباه **(قال المقدسي)** ويمكن التوفيق بحمل كلام الجانب على ما إذا لم يؤد
 شيأ من البذل وكلام ابن أبي على ما إذا أدى ولو البعض فله قبله في الجملة كما عرف في باب ما قبله
 جعلهم الوارث كالوكيل بأباه فإياه أن النسبة لا يقتضي المشاركة منه كل وجه مع أن ملاحظة المعنى
 هنا تدفع الاعتراض فإن القياس يقتضي كون الوارث لنفس الوارث لصدور الكتابة منه ولا به سرعة الملك
 إياه بطريق شرعى وهو القضاء بالمال حتى نفذت عنه وتدبره حتى كان الولاية في التدبير لكن ردعى المال
 الأصلى ثبوته ورجوعه للاسلام فقلنا بأخذ ما يجد في بد الوارث من البذل ويكون الولاية له وكان الوارث
 وكيله عنه **(قول)** وعلى الثاني في الهداية أنه صار مستقرا الخ لكن ذكر الشرنبلالي في الشانسة
 أنه محذور كسلة على قوله ما ونصفها على قول محمد **(قول الشارح)** لأن الردة لا تؤثر في الكتابة الخ
 هذا على أصلهما ظاهر لأن كسب الردة ملكه إذا كان رافقا فكذا إذا كان مكتابا لأن الردة لا تؤثر في الكتابة
 لأن الكتابة لا تبطل بالموت فالردة أولى وإذا كان ملكه قضيت من كتابته وأما عنده فبشكل لأنه
 لا على كسب الردة إذا كان رافقا فكيف يجعله هنا ملكه مكتابا ووجه الفرق أن المكاتب إنما ملك
 كسبه بعدة الكتابة وهي لا تتوقف بالردة ولا تبطل بالموت فيستمر سوجعها مع الردة ومن هنا علمت أن
 قول الشارح لأن الردة لا تؤثر في الكتابة تعلل للسئلة على قوله فما تحقق ملكه في كسبه ولا يتوقف
 فيقضى منها بدل الكتابة وورث الباقي الآزى أنه لا يتوقف تصرفه بالآزى وهو الرق مع أن الرق أقوى
 من الردة في نفي حصة التصرف حتى لا يصح استيلاده فبالأولى أن لا يتوقف بسبب ردته وأورد عليه
 أنه إذا وفيت كتابته حكم بحرته في آخر زمن حياته فبذلك أن كسبه كسب حر تدرك فكون
 فاعنده وأجب بأن الحكم بحرته إنما هو في الحقوق المسخفة بالكتابة وهي حرة نفسه وأولاده
 وملك كسبه رقة وفيما عدا ذلك من الأحكام يعتبر عدا الآزى أنه لا تصح ومنه لأن الوصية من
 الحقوق المسخفة بها فكذا كسبه لا يكون فبالأن كسب العبد المرتد لا يكون فأولا يجعل رافقا حقه
 كذا في الصر ١٥ سندی وقال في الفتح الحكم بقاء العفة وجب الحكم بثبوت أحكامه فصار
 المكاتب في دار الحرب ككونه في دار الاسلام **(قول)** والظاهر أن هذا بعد وقوعه لما مر الخ بل
 الظاهر أنه يضرب بحقه أيضا فانهم جوزوا ضربه لترك الصلاة فكيف لا يضرب بالعدو ولا اسلام
(قول) وعليه قصد القولان الظاهر اتحادهما والخبر به وأنه ليس المدار على مجرد التبعي على القول الاول
 بل عليه وعلى ما زاد في الميسوط وعلى هذا استقام قول الشارح وقد رأيت نقله وعلى أنهم قولان
 لا بأس به لأن التقدير به انما ذكر على الاول لا الثاني الذي ذكره الطرسوسي **(قول)** ذكر في القاموس
 في ماد نودق قال المازني لم يصح أن على الخ قال فيه وذات ودين الداهية كلها ذات وجهين ومنه
 قول على بن أبي طالب رضي الله عنه

تلك قرش غنائى لتقتلى • فلاور بلأ ما روا ولا ظفروا

فلن هلكت فرهن ذمتي لهم • بذات ودين لا يعفوها أثر

قال المازني الخ

(باب البغاة)

(قوله) وأصله من بغي الجرح إذا تراءى إلى الفساد (أي تجاوز الحد في الفساد (قوله) قد يعترض على الفتح بأن كلامه يقتضي اختصاص البغي بمعنى الطلب وإن استعماله في الجور والنظم بمعنى عرف (الح) لم يعترض في الفتح لاستعماله في الجور والنظم وإنما قال أنه غير فاطل بما يجعل الجرح فيهما معنات متباينان ولم ينقل في شيء من كتب اللغة الحلاقة على خصوص طلب ما لا يحل من جور ونظم فاطلقة عليه فقط وإنما هو عرف في اللغوي (قوله) لكن ثابته قول المصاح وأصله من بغي الجرح (الح) لامتثاله لأن ما قاله في المصاح من بيان الأصل انما هو بغي بمعنى سعى في الفساد كما هو ظاهر وفي الصحاح البغي التعدي وكل مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء اه وهو محمود ومذموم وأغلب استعماله في المذموم ومن المحمود تجاوز العدل إلى الاحسان والفرض إلى التطوع (قوله) فكان أحدهما ينفى عن الآخر على ما قلنا على كلامه يكون كلام المصنف من باب الأعم بعد الاختصاص ولا ينفى الأول عن الثاني بل العكس تأمل (قوله) قلت ويمكن التوفيق بأن وجوب اعانتهم (الح) ويمكن الجواب عن المتأخفة بأنهم الاختلاف الزمان بعد ما هو الأشبه زمانهم لعدم جور الولاية ومعاونتهم هو الأنسب زماننا لجور الولاية جوى اه سدى (قوله) المصنف لم يوجب على مصر قتل مصري مثله عدم (الح) كما حذر به في الوقت له خطأ فانه لا يجب شيء أيضا ما جرت أحكام البغاة عليهم أو لا سدى وانظر والذي تقدم في باب المستأمن أنما إذا قتل أحد المستأمنين صاحبه عدا أو خطأ نجب الديك سقوط القودعة كالحديث فانه فيهم التعذر بالصيانة على العاطلة مع تبيان الدارين اه وهذا يقيد وجوب الدية إذا لم يجب القصاص في مستثنى سواء كان القتل عدا أو خطأ (قوله) ولكن حمله عليه في التهر لانه المراد بدليل التعليل (الح) فانه يدل على سقوط القصاص لهذه الشهية فيكون موضوع الكلام في القتل العدل لكن لا يجب الدية في قتلنا المستأمن في دارنا يدل على أن الحد غير قيد (قوله) أي بالقتل المسلم مستأمن في دارنا (فتح) فانه لزومه الدية في الحد سدى (قوله) لأنه تسبب في الاعانة ولم أر من يهرض لهذا) قال الجوى وفيه تأمل وكأنه ميل منه إلى أن عاقبة الخيانة محمول على كراهة التعريض لأن التسبب بهذه الأفعال فطبع قريب من الحرمان فلا يكون خلافاً لأولى اه ط وقال المحشى في الخطر والاباحة أقول هذا التوفيق غير ظاهر لأنه قد قدم أن الأمر مما تقوم المحصية بعنه وعلى مقتضى ما ذكرهنا يتعين أن تكون الكراهة فيه للتعريض فلا يصح حمل كلام الزيلعي وغيره على التز به وإنما سبى كلام الزيلعي وغيره على أن الأمر ليس مما تقوم المحصية بعنه كما يظهر من عبارته (قوله) الشارح في الفتح بنفذ حكم قاضهم لو عاد إلى (الح) أي من أهل العدل وعبارته لظهر أهل البغي على بلدته فلو أنه قاضهم من أهل ليس من أهل البغي صح وفي البدائع الشارح ج ولو قاضيان كان باعنا وقضى بقضائيهما رفعت إلى أهل العدل لا ينفذها لأنه لا بد من كونها حقاً لا هم يصطلون دماناً وأموالاً وذكر في الفتح بعد الصارفة السابقة قيل كتاب القسط وإذا أولى البغاة قاضياً على سكان إلى آخر ما ذكره المحشى عنه فالشارح اعتمدنا نقلنا ما لا عن الفتح حيث وجد ما يؤيد من كلام البدائع ولم يلتفت إلى الحاذ كره ما خراف في الفتح والذي يقتضيه النظر الاعتماد على ما في الفتح آخر إلا أن الشارح وغيرهم قضاة من أهل العدل فلو لم ينفذ قضاء قاضهم منهم تعطلت الأنكحة والأمور الشرعية قالوا قولا ينفذ ما نوافي أي يجتهد أولى اه سدى والذي يظهر اعتماد ما قاله أولاً وثانياً ولا منافاة بين كلاميه فله أولاً لا يشترط أن يكون القاضي من أهله وثانياً أن يكون حكمه عدلاً تأمل

(كتاب القسط)

(قوله)

(قوله) المذكور في البسوط أن الامام الأعظم أن يأخذ المخرج في المحيط من دعوى التسيب في
يد رجل لا يدعيه امرأته إنما هي وأملت على ذلك امرأته بقضى لها أنه لقيت ليس عليه بدستجة
الآري أن القاضي يزعمه من يده ولذا كان له إبطال يد من غير شهادة القابلة فمع شهادة القابلة أولى اه
وهذا أيضا مطلق الأخلاق والقاضي والسلطان (قوله) فلا تبطل الحرية بالملك (الح) أي التلبس بالدار
كذلك عبارة التزيلي (قوله) فكانت هذه البينة له له الدعوى (قوله) والظاهر خلافه (الح) بل الظاهر
أنه أن وإلى غيره ويجرد تقرير القاضي ولا من الملتقط ليس حكايا فاعلمنا خلافا لعدم صدوره بعد
منازعة فوصير ورثه حادثة حتى يقال أنه تأكد بالقضاء ما ترفع الخلاف (قوله) فيشكل قول
القهيستاني (الح) عبرته ولا إجازة ليأخذنا لاجرا نفسه وأعاد كلمة لارد الما قال القدوري والاول أصح
كافي الاختيار اه (قوله) وعلى هذا فلا يصح أن يحمل (الح) التوفيق الذي ذكره ط عن أبي السعدي
هو رجل المنع من الإجازة على ما إذا أجروا لتكون الأجرة لنفسه وحل الجواز على ما إذا كانت القبط اه
وحينئذ فلا يصح في عبارة الحشني أن يقول على ما إذا أجروا يأخذنا لاجرا للقبط وقال ط ذكر
القدوري أنه أن يواجره وسباني آخر الكراهية أن هذا أقرب لأنه نفعنا محضا شلي

(كتاب القسطة)

(قوله) كهمزة ولم تكن كهمزة المزور بالسكون (الح) ههنا من اغتابه في غيبته ولمز من باب ضرب
عابه مصباح (قوله) الظاهر أنه يسأل عن القوي (الح) فيه أن المتبادر من القوي عدم اشتراط الضياع
بمخلاف المعنى الشرعي تأمل (قوله) والفرق بينه وبين الزن أن الزن (الح) أي على ما جرى عليه في القنع من
عدم الضمان إذا دفعها ثم ردّها (قوله) الشارح قال في البدائع الصبح أنه يضمن (الح) الذي المنع قال
القاضي يبيع الدين (الح) (قوله) أو تخصيص للظاهر الرواية (الح) لا يتأتى هذا التخصيص مع قول الصرفي
يبين ظاهر الرواية من التقدير بالحول في القليل والكثير ثم يتأتى على عبارة غيره ظاهر الرواية بتقديمه
بالحول من غير فصل بين قليل وكثير (قوله) ولو ادعى على صاحب الدابة أنك قلت من أخذها فهي له (الح)
هنا لا يظهر على ما تقدم عن الهداية من أن التلبس من الجهول لا يصح وإنما هو رواية أخرى فأنه بصفة
إباحة التلبس للجهول (قوله) والظاهر أنه لا يبيع أيضا (الح) الذي أتى في التمر وظاهر أن المبيع يصدق
أل وهذا لا يفيد أن ما ذكره استظهر لومته كيف وقبحوا للقاضي الأمر بالبيع (قوله) فلتستقضاء
أنها لو كانت فواقبسه لا يعللها (الح) الظاهر ما سلك في التمر بدليل مسألة الزكوة لا بد عليه ما ذكر في
مسألة التوب من أنه يصدق عليه الخ فأنه لا يتأتى عدم الملك ولا ملكه يمهان أن المراد بصرفها نفسه
صرف عنها أو بدله فقد جوزة البيع كجوزة الانتفاع بعينها ثم قوله وهذا لا يصدق ما بقيت فيه
لا يتأتى في كل قسطة (قوله) الضمير عائذ إلى القوي (الح) المتبادر عوده للملتقط وبه صرح في التمر (قوله)
المصنف فإن جاء مالكها خبير بين إجازة قعله ولو بعد هلاكها (الح) قد يقال كيف تلغى الإجازة وهي
تتوقف على قيام المحل وقد يكون معنى المالك بعد استهلاكها فيبطل بان ذلك فيما يتوقف
فيه المالك على الإجازة كإتيان بيع الفضولي ما هنا يشترط قبل ذلك شرعا أن بالتصدق بعد التبرع
لا يصدق ويصدقون مالك التصديق عليه وإذا ثبت للمالك قبل إجازة المالك، ومعلوم أنه مطلق التصرف
وحال الفقير يقتضي سرعة استهلاكها ثبت عدم اعتبار قيام المحل (قوله) فلذا علم الشارح (الح)

فسمان الشارح لم يعمل بل أطلق عبارته فالأولى بأقواها على عمومها **(قوله)** قد يؤيد بحجته بما يأتي من
 أن الملتقط الخ **(حقه المالك)** **(قوله)** وأجاب المقدسي بحمله على أنه قال ذلك لجمع حصر الخ
 فيه أنه وإن قاله لجمع لم يوجد قول لهذه الإجازة فهي لا وجود لها فاعتراض الصروارد ثم رأيت عبارة
 المقدسي على ما في حاشية الصروصلها على أنه قاله لجمع حصر عنده فذهب بعضهم للنظر وتحصيلها
 فهذا أقول منه كما قالوا في الوكيل لو تركه فباع كان قبولا ٥٤ **(قوله)** معها سقاؤها وحذاؤها الخ
 الحذاء النعل والسقاء القرية والمراد به ثامنا فغيرها وبالاول فراسخا وفي مجمع البحار الحذاء ما ليد النعل
 أراد أنها تقوى على قطع الأرض وعلى قصد الماء وعلى ورودها ورعى الشجر والامتناع عن السباع
 المفترسة شهابا من كان معه حذاء وسقاء في سفره ٥٥ من السندى **(قوله)** قلت وهو أيضا فاعرها
 قد مناه أنفا الخ قد يوفق بان المسئلة فيها اختلاف الرواية فعلى ما في التارخانية يكون لاختلاف
 بيننا وبين الأئمة الثلاثة وعلى ما في الفتن وظاهر الهداية لاختلاف محقق تأمل **(قول الشارح)** أي بصدقه
 على أن القاضي قاله ذلك لآمازعه ابن المالك **(نهر)** الذي ذكره الصلابة السندى أن الشارح تبع
 صاحب التره وهو تبع الصرو تبعه أيضا المقدسي والجرى وعبارة الصر بعد ما نقل ما قبله من المجمع
 قال ويبنى أن يكون معنى التصديق تصديقه أنه أنفق بأمر القاضي على أنه يرجع لا لتصديقه على
 الاتفاق لأنه لو كان بلا أمر القاضي لارجوعه تصديقه وعدمه سواء وفي شرحه لأن مالك خلافة فإنه
 قال يعني إذا لم يأمر القاضي باتفاقه فصدقه القطب بعد البلوغ أنه أنفق في الرجوع فله الرجوع عليه لأنه
 أقر بحقه ٥٦ كلام ابن مالك قال وحديث لا اعتبار بأمر القاضي وهم قد انفقوا على أنه لا بد من إذن
 القاضي لعدم ولاية الملتقط فلا يكفيه الأشهاد بخلاف الوصي لو أنفق من ماله وأشهد رجعا لأن له ولاية
 في مال البيت ولم أر من نبه على هذا الحل لكن فهمته عما نقلته عن الحاشية في باب القطب عند قوله ونفقت
 في بيت المال ٥٧ غاصله أن ابن مالك أفاد أن مجرد التصديق من القطب بعد بلوغه في أنه أنفق الملتقط
 عليه لارجوع كاف سواء أذن له الحاكم بالاتفاق أو لم يأذنه أصلا وأخبر في ذلك بأنه أقر بحقه وصاحب
 الصر من تبعه أفاد أن القطب لو صدقه بعد بلوغه في أنه أنفق عليه الرجوع والحال أن القاضي لم يأذنه
 فلا يثبت الملتقط على القطب حتى الرجوع وأخبر في ذلك بأن أصحابنا فروا بين الملتقط والوصي فجعلوا قول
 الوصي مقبولا في الاتفاق مالم يكن به الظاهر إذا شهد لرجوع ولا كذلك الملتقط فإنه لو شهد على الرجوع
 والحال أن القاضي لم يأذنه لا يثبت حتى الرجوع ولا يخفى أن الفرق بينهما بالنظر إلى الأشهاد حتى
 الرجوع مقبولة لا يخصص عنه لكن لو أنفق الوصي بلا شاهد الرجوع وصدقه البيت بعد بلوغه يشهد فيها
 ادعاء من الرجوع بلا شاهد فلا بد من ثبوت حتى الرجوع للوصي على البيت لأنه أقر بحقه وكذا إذا دعي
 الملتقط على القطب بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا نفعيا أمر القاضي الرجوع عليه فصدقه القطب في ذلك
 فالظاهر أنه يثبت حتى الرجوع لأنه أقر بحقه فالفرق بينهما من هذا الوجه محتاج إلى نقل صريح وعبارة
 البرهان تؤيد ما أفاده ابن مالك حيث قال وأن بصدقه القطب أو برب القطعة أنه أنفق عليه ليكون دافعا
 يرجع بتقديره وإن كذبه فالقول به وعلى المدعي البينة لأنه يدعي لنفسه شيئا ذمته وهو ليس بأمن في
 ذلك وإنما يكون استغنيا بني الضمان عن نفسه ولهذا كان عليه اثبات ما يدعيه بالبينة ٥٨ وحسب فسر
 التصديق بمجرد الاتفاق الرجوع ولم يشترط اتفاقه بآذن القاضي الرجوع وكذا لم يشترط في التكذيب إقامة
 البينة على أمر القاضي بل على إثبات ما يدعيه مدعي على أن حكم الحاكم في صورة التصديق غير محتاج إليه ولذا

قال الشيخ الرضى وما زعمه ابن مالك هو ظاهر من الجمع والتشوير لانه عطف تصديق القسط على اذن القاضي باو اتى لاحد الشئيين مستند صاحب التمر قول القضي فان اتفق بالامر الذي يصير به بنا عليه فبلغ فادعى انه اتفق عليه كذا فان صدقه القسط رجع عليه وان كذبه فاقول قول القسط وعلى المتقط البينة اه فليصر ما هو الصواب في ذلك اذ عاين ارجاع كلام الشيخ لكلام ابن مالك اه قلت وقول الكمال بالامر الذي يصير به بنا عليه لا يمين حله على امر القاضي بغيره بل انه يحتمل ذلك ويحتمل دعوى الرجوع عليه فخصره في امر القاضي بغيره متوجه على انه لا يصح التقابل في عبارة الجمع ومواهب الرحمن على ما ذهب اليه صاحب الصبر ومن تبعه لان حق العبارة على ما زعموا فان اتفق المتقط كان متبعا الا ان يقيم البينة على امر القاضي له بالاتفاق بشرط الرجوع او يصدقه القسط اذ بلغ فلو كانت العبارة كذلك لكان قوله يمين وجه لكن عبارة صاحب الجمع الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع او يصدقه في آخره فعمل التصديق قسيرا لاذن القاضي وقسم الشئ غيره وقد نبه على ذلك ابو الحسن السندی رحمه الله تعالى في حاشيته وقال فتأمل وانصف بعد ما نقل ما استنده صاحب التمر والطرابلسي في شرح منظومة الكنتز بعد ما نقل عن الصرقوه وينبغي ان يكون معنى التصديق الى آخر ما قدمنا عنه قال أقول وحيث كان الادل متفولا ر بديه ما افاده ابن مالك فلا يعارض بمجرد البص لا لا يخفى اه فالجواب ان الذي يرجحه الفكر القاصر حال التصريح ما افاده ابن مالك خصوصا مع تأييد من الشيخ الطرابلسي والشيخ ابي الحسن السندی والشيخ الرضى والله اعلم بالصواب **(قوله)** وعلى ما في الهداية جرى في المتناق (و جرى الحسوى في منظومته عقود الدرر فيما بقي به من أقوال زفر على ما في الهداية ومقتضاه انه المعنى به **(قوله)** الظاهر انه احتراز عن الاجنبى الخ) الظاهر ان الاجنبى كذلك وبذلك لهذا قول محقق الاستدلال والله يعلم المفسد من المصلح **(قول الشارح)** فان لم يجدهم فله لومصر **(الخ)** في السندی قوله فله لومصر فاما متعلق بماله والتقدير كل فله فان لم يجدهم فله لومصر فاما كان قليلا والا فليت المال اه

(كتاب الآتي)

(قوله) أي زوال بدلها **(الخ)** فيه ان زوال البدمحقق في الثلاث لا مترقع فلعنه بمعنى التلف الا ان يراد به الزوال التام بان يقع في بغيره اذ هو المتوقع **(قول الشارح)** والابق انطلق الرقيق نردا) هذا القدر من التثنية غير وافي بالمقصود اذ لو عتلا المبدور و انطلق بحيث لم يغب عن مولاه لا يقال له آبن اه استد، **(قول)** قلت لكن تقدم ان ما نسب في البدائع الى الشافعي من هذا **(الخ)** فيه ان تقدم ذلك لا يصح جعل ما في البدائع دليلا لما في المتن اذ ما فيها نسبة الفرضية لشافعي والله غير سديد **(قوله)** و ظاهره ان ذلك في حق القاضي **(الخ)** ليس في القضي ما يدل على ان الاستيثاق في حق القاضي **(قوله)** ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة **(الخ)** الظاهر عدم وجوب الدفع في صورتين اذ اقرار العبد ليس حجة على غيره حتى يقال بالوجوب **(قوله)** وعنه فهو مما انف فيه الا بفتح الخ) المخالفة انتهى على القسمل الثاني **(قوله)** وما اذ الفقه من رجل وجاهه **(الخ)** في شمول كلام المصنف لهذه المسألة تأمل فانه لم يوجد من أخذ الآتي ودلو لاه لا بنفسه ولا بنائبه وعز في الصبر هذا الفرع الخطيب **(قوله)** اما لو صدق فراغه وعزمه على ان رده الى صاحبه فنحن عدم الضمان **(الخ)** سيأتي متافي الوديعة ما يؤيد هذا البعث **(قوله)** واحتريه عمال حتى في بدلاخذ فلا جعل له **(الخ)** قال الرضى ينبغي تشديد

الخطاب إذا كانت الحناية مستغرقة لآماله كان أورشادون قيته فينبغي أن يجبا الجعل فيما بيني فليعبر
 اه سندی

(كتاب المفقود)

(قوله) وقول التمر الظاهر أنه لاء للتحض دونه الخ غير مسلم (الابتساق الخ) لكن نعليل التحض
 بقوله لأنه لعله مات يؤيد ما في النهر وكذا ما في فتاوى الخاتوني أن كان الغائب مفقوداً لا يصح نصرف
 وكسبه لاحتمال موته كافي البرازية وكونه حياً حق نفسه وأن الأصل بقاها كان على ما كان يصلح
 للدفع للاحتياط الوكيل التصرف وقد علوا منع التعبر باحتمال موته فإن الوكيل يشعر برداستحقاق
 ما أتفق عليه بديل بقائه حياً وبقائه وكيلا عنه فلا يستحق بديل الظاهر إلى آخر ما ذكره السندی لكن
 ما عارضه الخاتوني إلى البرازية لا وجود له فيها إلا في باب المفقود ولا في الوكالة (قوله الشارح والتركيب في بدلتين
 الخ) ما إذا كان المال في بدلتين وقال مات المفقود قبل أن يسه فانه يجبر على دفع الثنتين إلى البنتين لأن
 إقراره فيما بين يديه معتبر وأولاده لم يدعوا شيئاً لأنهم موقوف الباقي في يده حتى يظهر مستحقه وإذا وجد أن
 يكون في يده حتى فأقامت البنتين البينة أنه مات وتول المال لهما وأما مفقود يدفع لهما النصف ويوقف الباقي
 على بدلتين لأنه غير مأمون بجهوده وإذا كان في يده لدى المفقود وانفقوا على فقده فعلى البنتين النصف
 ويوقف الباقي في يده لديه اه من العناية (قوله) فيما جهام أنه يحتاج إلى البينة على موت أقرانه وليس
 مجرد الخ) في أن موت الأقران انما يعلم غالباً بالبينة فلا بد منهن سواء قامت على موته أو على موت أقرانه
 فإذا أراد الأورث اثبات موته فطرقه أن يثبت موته حقيقة أو يثبت موت أقرانه وحراد التنازخانية بقوله
 أ وموت أقرانه المحقق بالبينة عند عدم علم القاضي من غيرها وعلق الحكم بموت الأقران ولم يشترط فيه
 البينة لا يمكن وقوفه عليه في الجلبة بدو ثبوتها بان كان يعلم المفقود قبل فقده وسنه وأقرانه ثم مضى بعد مدة
 مات فيها أقرانه قال في الولوالجية وإذا فقد الرجل فأرتفع ورثته إلى القاضي وأقروا أنه فقدوا ولو قسمه ماله
 لم يقسم لأنه لو قسم ماله بين ورثته قبل أن يثبت موته بديل لزال ملكه عنه بالشك وهذا يجوز وموته انما
 يثبت بالبينة أو بموت أقرانه أما البينة فلان الثابت بالبينة العادلة كالتثبت معاينة وأما موت الأقران فلا نه
 نوع دليل لان الظاهر من حاله أن لا يعيش بعد موتهم اه وهي موافقة لعبارة التنازخانية وتفيد قبول البينة
 على موت الأقران أيضاً أخذنا من تعليل قولها على الموت وهو أن الثابت بها كالتثبت بالمعاينة وذكرنا
 التعليل بذلك في كثير من المسائل ثم رأيت في الحامدية من الفصل الثاني من الوقف أحاب عما انما غلب
 للموقوف عليه وشهد عدلان بموت أقرانه بيلده به يقضي بموته وينتقل نصيبه لغيره اه وذكر السندی أنه
 يقضي بموته إذا شهد الشهود أنه مضى عليه كذا وكذا من غير ما إلى الآن اه

(كتاب الشركة)

(قوله) أي المشهور فيها كسر الشين وسكون الراء الخ) في القاموس الشرك والشركة بكسرهما أي
 بكسر الشين في كل منهما وضم الثاني يعني جاء بضم الشين في الشركة اه سندی قال فهذا أربعة
 أوجه أولها بكسر فسكون ثانياً بضم فسكون ثالثاً بفتح فسكون رابعاً بفتح فكسر والفتح والسكون
 نادر اه (قوله) وأما الاختلاط فصفة لقال تنبعت فطهم ليس له اسم من المادتين وقامه فيه (وقته ولا
 يظن أن اسمه الاشتراك لأنه فعلهما أيضاً مصدر اشتراك الرجلان افتعال من الشركة (قوله الضير

الاول عائد الى العقد المخل وجعل السندى الضمير في لاتها عائد الى الشركة وقال يعني ان الشركة بمعنى
 الاشتراك المضمير في نفس كل من الشريكين سبب العقد فالحق سبب في الاشتراك المراد لهما هذا
 باعتبار ظاهر عبارة الشارح **(قوله)** فاتها في الشرع تطلق على الخلط وكذا على العقد مجاز المخل ظاهر
 عبارة المصنف اطلاقها على شركة العقد حقيقة وهكذا ظاهر كثير من عباراتهم واللبس الذي قاله انما
 يفيد اطلاقها على القسمين ولا يفيد ان احدهما حقيقة والآخر مجاز وفي السندى عن الرجعي عرفها بذلك
 ثم بين ركنها في شركة العين وفي شركة العقد فاشعر ان التعريف القسمين وليس هو الا تعريف الشركة العقد
 فكان ينبغي ان يزيدوا اختلاط المالين اه **(قوله)** الا ان يقال المراد تعريف شركة العقد فقط لاتها المخل
 مجرد كون المراد تعريف شركة العقد لا ينبغي ان يظهر كلامهم اتحاد المعنى القوي والشرعي على ما ادعى
 وانما يصلح دفعا لا يراد آخر على عبارة المصنف **(قوله)** مع ان مقتضى ما مر من التعبير بالخلط ما مر هو
 في بيان المعنى القوي وظاهر عبارة انهم هناك المعنى الشرعي هو الاختلاط ولا انفصال عن الاتفاق انها
 اجتناع التسميتين تأمل **(قول الشارح)** كالمأشترى شيئا مشرك فيه آخر ذكر السندى هنا عن الهندية
 مسئلة ما اذا اشتركا بغير مال على ان ما اشترى باقوه بينهما ونص عبارة وفي الهندية قال بمجدرجه الله تعالى
 اذا اشتركا بغير مال على ان ما اشترى باليوم فهو بينهما وخصاصنا اولم يخصا فهو جائز وكذلك اذا قالوا هذا
 الشهر وكذا اذا لم يذكر الشركة وقتا لم يذكر ان ما اشترى باقوه بينهما هكذا في المخط وان وقت هل
 تنوقت بالوقت المذكور ويؤيد بشرع ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه بنوقت والطحاوي
 ضعف هذا والرافع ومعهما غيره من المشايخ وهو العجيم واذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال احدهما
 للاشتركا اشترى اليوم من ثمن فهو بيني وبينك واقفه الآخر هل يكون شركة لم يذكر بمجدرجه الله تعالى
 في الاصل وروى سليمان عن محمد رحمه الله يجوز وثبت الشركة بهذا القدر لا ترى انهما لو ذكرا
 الشرا من الجانبين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو العجيم اه **(قوله)**
 والفرق ان الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء المخل فانه انما ذكر من الفرق غير فرق بين مسئلة
 الخلط والاختلاط وبين غيرهما لان البائع في الكل لا يقدر على التسليم للمشتري المبيع الا مخلوطا
 بنصيب الشريك من الحبات في مسئلة الخلط والاختلاط والانصاف في غيرها **(قوله)** كان كل حبة
 مخلوكة بجميع اجزائها ليس الاخر في المخل عبارة ط لا احدهما ليس المخل **(قول الشارح)** فلا يخفى
 ان يبطل البيع المخل في العبادية عن واقعات ابي العباس قال ذكر محمد في شعبة الاصل دارين رجلين باع
 أحدهما نصفهما من رجل مشاعا انصرف البيع الى نصيبه ولو باع ذلك اجنبي بغيرهما انصرف ذلك
 الى نصيبهما فان اجازا أحدهما صححت الاجازة في نصيب المجهز وهو النصف في قول ابي يوسف وقال محمد
 وزفر جاز البيع في ربيعها اه سندى وذكر في القصولين من الفصل الحادى والثلاثين ونقل الحموى في
 حاشيته من القول في الدين عن جامع القصولين عليه دين لشريك فوهب أحدهما نصيبه من المدينون
 صح ولو وهب نصف الدين مطلقا تنفذ الربع ووقف في الربع كالموهب نصف من مشترك اه فتأمل
(قوله) من غير شريك كالمال بانه ولا يخفى ان هذه المخل عبارة انتهى ولا يخفى المخل **(قول الشارح)** في بيت
 وتادم وأرض يتفع بالكل المخل بشرط ثلاثة أحدها ان يكون بينا لضره السكنى ثابته ان يكون
 بغية شريكه فانه ليس بذلك بحضرتهم وثا كذا المنع بينهما وهي واقعة القوي فانه المراد في حاشية المخل
 ثالثها ان لا يكون مشتركا بينهما وبين يتيه اه سندى ثم رأت في جامع القصولين من الفصل الخامس

والثلاثين مائة مالوسكن بنفسه ليس له ذلك ديانة قياسا وله ذلك استحسانا اذله أن يسكنها بلا إذن
شريكه حال حضوره ما يتعدى عليه الاستئذان في كل مرة على هذا أمر البور في مابين الناس فكان له
أن يسكن حال غيبته بخلاف أسكان غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلاذنه فكذلك حال غيبته اه **(قول)**
ينفي عنه قول المصنف بعد شرطها كون الخ ومع هذا كان الاصول أن يقول على ما قبل الوكالة
كما قاله الرضى **(قول)** لكن فيما شابه وهو أن الواقع هنا جهالة الخ لعل المناسب أن يقول لكن بقي شيء
آخر وذكر الاعتراض بجهالة المكحول له فان كلامنا الاعتراضين وارد وجوابه معلوم مما ذكره الشارح
(قول الشارح) وإن لم يعرف معناها لا يلائمه قوله اذ العبرة للعنى لا المبني كما في الحادى على الدور
وقال في غاية البيان ولا تنعقد الا بلفظ المفاوضة ليعد شرائطها عن العوالم قال الكرخى وإن شرطا
في عقد الشركة انهما تفاوضا باللفظ يذكران ذلك لفظا عند عقدهما الشركة فان ترك ذلك كانت
عناوين وى ذلك الحسن بن زياد عن أى حنيفة لم يحك خلافا وعندى هو قول أبى يوسف وعندى هنا لفظ
الكرخى وقال البيهقى إن كان العاقد يمكنه استيفاء المعنى ان لم يتلفظه يجوز لأن العبرة للعنى اه **(قول)**
لما أنه بطل الخبى عليه الضمان الخ هنا يفيد أن الجناية عليهما اذا كانت غير موجبة لتلك الايام بدلا
الشريك اتفاقا **(قول)** ورد في الترتيب لبيان الملك حصل بغير دعوى المورث الخ الظاهر أن
وصول المال شرط لبطان المفاوضة حتى في الارث وذلك أن المبطّل لها مال ما تصع فيه الشركة
والمال الغائب وإن كان محال لا تصع فيه على ما باني المصنف كالدين وإن كان محال لا تصع فيه فلا
يصدق عليه أنه ملك ما تصع فيه الشركة بل يقال انه ملك ما لا تصع فيه اذ فيه عبارة الهداية كالصنف
فكأن قوله ووصل يده قد افى الارث أيضا عبارة الكفا صريحة في ذلك وهي اعلم أنه اذا وصل اليه
أحد المتفاوضين مال بصلح رأس مال الشركة كالدرهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة تبطل المفاوضة
وتصير عتقا كالأمر بينهما عزوا إليه تأمل وقال السندى عبارة الوالدية نفذ اشتراط القبض في كل
موروث ولفظها واذا ورث أحد المتفاوضين ما تصع فيه الشركة كالدرهم والدنانير وصارت في يده بطلت
المفاوضة لقوات المساواة وصارت عتقا وإن ورث عروضا ودون لا تبطل ما لم يقبض الدين اه فبطان
المفاوضة يتعلق بنبوت الملك والبسجع لا كما هو به الترتيب لى ثم رأيت عبارة الكفا ونفسها اذا
وصل لأحد المتفاوضين ما تصع فيه الشركة كالدرهم والدنانير بالارث أو الهبة أو الصدقة فتقلب
المفاوضة عتقا اه ونحوه في غاية البيان **(قول الشارح)** وهذه حيلة لصحتها والعروض الخ أى فان
فسادها ليس لذات العرض بل للملازم الباطل من أمرين أحدهما لزوم رجوع ما يضمن والثاني جهالة
رأس مال كل منهما عند القسمة وكل منهما مستنفذ في هذه الصورة فيكون كل واحد منهما لا يخرج ما هو مضمون
عليه ولا يتحصل جهالة في رأس مال كل منهما عند القسمة حتى يكون ذلك بالخروج فقطع الجهالة لانهما
مستوفيان في المال شريكان فيه في الضرورة يكون كل واحد منهما من الثمن بينهما نصفين بجر اه سندى
(قول) أى لكونهما لا تقتضى الكفاية الخ بار جاع اسم الاشارة لما قبله وهو اقتضاها وكافة يتدفع
مافاقه ح تأمل **(قول)** وإن شرطا على أحدهما فان شرطا يرجع بينهما بقدر الخ في الدينين
كتاب المضاربة مائة والتالف أى في شروط المضاربة تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى لأرب المال
فيه بدل المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالتسليم كالوديعة بخلاف الشركة لأن المال في المضاربة
من أحد الجانبين والعمل من الجانب الآخر فلا بد أن يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه وأما

العمل في الشركة في الجانبين فلو شرط خلوص البدل لأحدهما لم تنعقد الشركة لأن تنفاه شرطها وهو العمل
منها اه فظاهر ما فيها ينافي ما نقله المحقق ويقال في دفع المناقاة أن شرط العمل منها شرط لتعق
الشركة وإن شرط على أحدهما أن تكون مضاربة أو مضاعفة على ما ذكره المحقق تأمل ثم لا حاجة لما
ذكره المحقق عن الجبر في تقييد كلام المصنف بل هو باق على الملاحظة لما أن كلامه في الشركة وتخصيص
العمل بأحدهما يخرج المسئلة عن أن تكون من مقدرات مسائل الشركة بل هي حيثما مضاعفة أن شرط
العمل على أحدهما مع التساوي في الربح ومضاربة أن شرط الفضل للعامل **(قوله)** والذي يظهر أن
القول للمشتري لأنه الخ فيه أنه وإن صار مقرا بترتب النقص بضمته الخ إلا أنه ليس للمشتري مطالبة
به إلا إذا دفعه من ماله وهو يترك ذلك فلا بد من ثبوت دفعه من ماله حتى يكون له مطالبة به فيظهر
أن القول به وعلى المشتري إقامة الحجة قال القهستاني في قوله أن أدى من مال نفسه أشعر بأنه
لأنه يؤده أصلا يرجع عليه كاشير اليه في الهداية ولا ينافي ما قرأ أن الوكيل يرجع على الموكل
وأن يؤده كائن لأن بين الوكالة الصريح والقوية والضميمة الضعيفة ففرقا اه وقال في شرح
المحقق فإن تقدم من مال نفسه يرجع عليه فإن كان ذلك لا يعرف إلا بقوة فعله البينة لأنه بدعي
وجوب المال في ذمة الآخر وهو ينكر والقول بالنكر مع يمينه والبينة لم تدعى الوجوب في ذمة الآخر **(قوله)**
وإن كان قائما فهو الخ سياق في الوكالة زعم أنه اشترى عبد الموكلة فهلك وقال موكله بل بشرته
بنفسه فإن معناه هو قائم فالقول بالامور نقد الثمن والأخبار عن أمر مالك استثنافه وإن استا
والثمن بنقد فكذلك الحكم ولا يكن منقودا فالقول بالموكل لأنه ينكر الرجوع وإن كان العبد غير
معين وهو حي وأبست فكذلك يكون لعمامور أن الثمن منقود لأنه أمين والأفلاخر اه وظاهر جريان
هذا التفصيل هنا أيضا ثم رأيت في السند في قيل الشركة الفاسدة ما نصه قال أحدهما اشترت متاعا
فعليل نصف عنه وكتبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة فالقول بقوله وإن كانت هالكة لا يصدق اه
فالتصواب في عبارة المحقق الاتيان بضمير المتني أو الاتيان بضمير المرفوع الموثق العائد للشركة **(قوله)**
وقد يجب بجمعه على ما إذا لم يكن من جنس تجارتهما هذا الجواب لا يستقيم مع التفصيل الذي قاله
قريب الهداية فإنه لو كان المشتري ليس من جنس تجارتهما يكون للمشتري بدون تفصيل **(قوله)**
فليس ذلك تكرار لمحضافهم فيه أنه في السابق ذكر المصنف الشرط وما فرغ عليه فما هنا يكون
تكرارا **(قوله)** لكن يخالفه ما في الخاتمة في فصل العنان ولو وكل أحدهما جلا الخ فيه تأمل فإن
ما في الخاتمة في عزل أحد الشريكين وكيلا الآخر وما فعله على ما فهمه ط وح من الشرع في نهى
أحد الشريكين الآخر عن التوكيل **(قوله)** ثم لا يخفى أن الضمير المنصوب في قول الشارع ولو نهى عائد
إلى الوكيل كاهو صريح بعبارة الخاتمة الخ كذلك هو صريح بعبارة الجبر فإنه ذكر الوكيل المتفاوض
رجلا بشر أمشي فنهى الآخر عن نهيه ثم ذكر وكيل أحدهما رجلا في بيع أو شراء أو ترجمه الآخر عن
الوكالة صار خارجا عن جملتها فالنهي في عبارته هو الوكيل لا المتفاوض الآخر عن الوكالة وليس في كلامه
ما يدل على تخصيص النهي عن التوكيل بالمفاوض بوجه من وجوهه إلا لا بد بل يتعبرض النهي عن
التوكيل أصلا **(قوله)** وفي الخاتمة من فصل العنان ولو شارك أحدهما شركة عنان الخ أي بالإذن
(قوله) ولا يصح إقراره بعد ما تناقضا الشركة الخ قال في التبر وإقرار بالبرهن والإقرار عند ولا يشه
العقد جميع فإن أقر بذات بعد وتشر بيه أو أقر إلهما لم يجز إقراره على شريكه كذا في السراج **(قوله)**

انظر هل المفاوضة في كلام المصنف في الهندية عن المحط ما يملكه أحد شرعي المفاوضة عليه
أحد شرعي العنان اه لكن هذا في غير موضع الامة **(قوله)** الا ان هناك ضمن لمواكبه عندهما
لا تهاجر ينظر وجه عدم ضمانه شرعيتهما وما للفرق بين الوكالة والشركة **(قوله)** فيه نظر ففي
مضاربة الجوهرة عند قول القدوري وان خص له الرب المال التصرف الخ لا تفرق ان ما في الجوهرة
موضوعه انه خص له التصرف في بلد بعينها وبمسرد المجاوزة لم يخالف ووضوح الحادثة التي عن
الاخراج بدون تعرض للتصرف في غير ذلك الاخراج صار مخالفاً ما قبل **(قوله)** وأما الثاني فن حيث انه لم
يشهد بالمكان الخ ومن حيث انه قلما يسكن الخياط والصباغ في مكان بخلاف الخياط والصباغ **(قوله)**
ولون أحدهما أداة القصرة والعمل من الآخر فقد الخ لا تفرق الفساد الا اذا شرط العمل على الآخر
مع النسي كليس أو يقال ما هناء وأية أخرى **(قوله)** والتظاهر أنها في الاول إلى أي في المال حقيقة الخ بل
التظاهر من عبارة المصنف وغيره أنها في الكل حقيقة

(فصل في الشركة الفاسدة)

(قوله) لان الكثرة الاسلامية لفظة كون الكثرة الاسلامية لفظة لا ينافي أن أخذه مباح فالمراد بالمباح في
كلام المصنف مباح الذات والاخذ فيدخل الكثرة الاسلامية **(قوله)** لانه بدعي العقد واستحقاق ما فيه
وهو منكر فتح تمام عبارته فان أقام البينة فشهدوا أنه مفاوضة أو زادوا على هذا فقالوا المال الذي
في يده من شركهما أو قالوا هو بينهم نصفان قضى بالدهى بنصفه لان الثابت بالبينة كالثابت بالقرار
وجميع ما ذكره مقتضاه انقسام ما فيه ففقد بذلك اه ولعل المناسب للشرح ذكر ما في النفع فان
ما ذكره ليس محل فائدة بدونه **(قوله)** فلو قال في هذا المال الذي بيده كذا يقبل أيضا الخ مقتضى
عبارة النعم السابقة عدم القول حينئذ يفرق بين هذه وبين قوله استقرضت الخ الخ وقال في الهندية
واذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وبجهد ذلك الخ فاقاموا
البينة أن باهم كان شركه شركة مفاوضة لم يقض لهم بشئ مما في يد الخي الا ان يشعروا بالنسبة أنه كان في
يده في حياة الميت حينئذ يقضى بنصفه لهم **(قوله)** فاذا أخذ المال ووضعه في مال الشركة وكان المال
في يده صدق أنه أخذ نظيره الخ فيه انه وضعه في مال الشركة صار مستهلكا له فينقل ويكون ضمانه
اخذ الخط الخفص يحسنه استهلاكه فتأمل **(قوله)** والفرق بين الكرم والارض الخ أي بين الكرم
حين شرط فيه أن يكون حرزا وبين الارض التي ليست بمفازة حيث لم يشترط فيها الاوضع العلامة
وعبارة الفصولين قال دفنتها في مكان كذا ونسيت فلقد اذرك ما ربه باب لم ضمن ولودفنها في الارض
يسر أو جعل هناك علامة والافلا وفي المفازة ضمن طلقا ولودفنها في الكرم يبرأ وحسبنا بان
كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برئ لو موضع لا يدخل فيه أحد سبلا ان ان اه **(قوله)** على
أن يكون الربح في حاز ولا يكره الخ الظاهر أن لازمة في عبارة التنازلية موبد لذلك ما في الهندية
من الفصل الثالث من كتاب المضاربة ونصه ولوقال خذ هذا الألف على أن نصفه قرصة عليل وعلى أن
تعمل في النصف الآخر مضاربة على أن الربح كله في يده يجوز ويكره لانه فرض جرفعا كذا في المحط
والخبرة وهكذا في المبسوط ومحط السرخسي اه وتظهر عبارة الاصل ثم صار مراجعة التنازلية
فوجدت كما ساقها المحشي **(قوله)** والتظاهر أن الشركة كالفاوضة الخ حقه كالضاربة كما هو ظاهر

(قوله) والمراد أنه طلب مال القرضه (الخ) المتبادر من لفظ حصته ومن قول المتع أي عما كان الخ أن المراد حصته من مال الشركة ولا يتألف ذلك ما في التباسه فانه رأي كل من وقت الشراء ووقت البيع لمعرفة الرجح تأمل (قوله) يخالف لما قبله والضابط يمكن دفع مخالفته لما قبله كما أشار إليه السدي بعمل العبارة هنا على الضطر لها وفي المسئلة السابقة على غيرها كما يظهر من قوله هذه العبارة فكيفني وإذا جعل ما في السراحيه أ يضاع على ما إذا كان باذن القاضي وافق الضابط (قوله) وحاصله أن في الجبر على الاتفاق على الفتن والزرع قولين (الخ) لم يتقدم ما يدل على الخلاف في الفن والزرع وعبارة الفصولين تفيد الخلاف في الحائط عرض العرصه ويقاس عليه مسئلة السفلى تأمل (قوله) نقل هذا الضابط في متفرقات قضاء الصرعن الامام الحلواني وذكره في الحاشية في الفصل الاول من باب الميطان والطرق اه سندی (قوله) وعلى هذا يجعل ما في جامع الفصولين حيث قال والتحقيق (الخ) وذلك بأن يقال في عبارة الفصولين ان محلها فيما اذا اضطر الشريك الى اتفاق شريكه معه ولا يكفي مجرد اضطراره لا يتفاد ملكه (قوله) قلت وهذا زيادة بين لمسكت عنه الضابط المذكور وهو أنه اذا اضطر ورفع الامر الى القاضي لجبره (الخ) كون المراد بالجبر المذكور في الضابط ما هو المستخدم من عبارة الشريك في الجبر بخلاف الظاهر والقاهر أن المسئلة فيها لم يشر الى الجبر وما في شرح الوهابية (قوله) فعلم أن هذا فيما لا يجبر عليه كالحائط والسفلى (الخ) فيه أن الحائط لا يكون كالسفل الا اذا كان لاحدهما ولا شرع عليه حيلة وإذا كان بينهما كان مما لا يقسم فلا بد من اذن القاضي وهذا خلاف ما في الفصولين وبالجملة القرويع في هذه المسئلة متضاربة وقد حاول المحقق ارجاعها للضابط وهو غير ممكن (قوله) فان ضمن الشريك جاز بيعه (الخ) لا يتألف هذا التفصيل الانما اذا باع الشريك كل اديه لا فيما اذا باع نصفه او لغيره الأصل المتقول عنه ثم رأيت في الحاشية ذكر ما ذكرهنا ونص فتاوى قارى الهداية شل عن جماعة مشركين في غرس باع أحدهم حصته لأجنبي ولم يفرز ان الشركاء وهلك عند المشتري أجاب الشركاء محضرون ان شاؤوا ضمنوا الشريك وان شاؤوا ضمنوا المشتري منه

(كتاب الوقف)

(قوله) قال الجوهري وليس في الكلام وقف الاحرف او احداً وقف على الامر الذي كتبت عليه (الخ) فعلى ما ذكره المحقق يكون وقف بمعنى حبس لغرض دينية ومعنى اطلع ليس في كلام العرب بالاحرف او احداً أى بطريقة واحدة واحدة وانما هو وقف والضعيف ضعف كافى الدر المنقى (قوله) وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لم يجز لأهل الجاهلية فيما علت واما حبس أهل الاسلام (الخ) لعل القصبة بيان أن استعماله في خصوص هذا المعنى اسلامي (قوله) وفي وقف المنية الرباط أفضل من العتيق (نهر) في السدي نقلاً عن الخابية رجل جاء الى فيه وقال انى أر بدان أصرف سالى الى خير عتقت العبد أفضل أم اتخذ الرباط للعبادة قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقيه أبو البث ان جعل الرباط مستغلاً يصرف الى عبادة الرباط فالرباط أفضل وان لم يجعل الرباط اقل اعتاق أفضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من العتاق اه وفي الهندية رجل جاء الى المقتضى فقال انى أر بدان أتقرب الله تعالى بدارى هل أبيعها أو تصدق ببنها أو أشتري عبيداً فأعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أى ذلك أفضل قال يقال ان بنيت الرباط وجعلت مستغلاً لعبادة فالرباط أفضل والا فالأفضل أن تصيع داره وتصدق ببنها على

المساكين كذا في الخالية وفي البراز به وقف الضبعة الأولى من بيعها والتصدق بنيتها وفي متفرقات وقف
 الهندية أنه لو اشترى الكتب ووضع في دار العلم الكتب ليكتب العلم لكان أفضل من غيره ولو أراد أن
 يتخذ دارا وقف على الفقراء والتصدق بنيتها أفضل ولو كانت كتابا بضعة فالوقف أفضل اهـ **(قوله)** وأما
 في الوقف فلا يتم إلا إذا وقف على نفسه وغيره (عبارة السندی وهذا ظاهر فيما إذا وقفه على نفسه وغيره
 أو وقفه على غيره بالكلية وأما إذا وقفه على نفسه مدته حياته ثم على أولاده فدخل الغير بتعاقب عياله
 إلى الفقراء اهـ وهذا المناسبة ظاهر بجميع صورها على قول الإمام وكذلك على قولهم سامع الصه زأو
 التسامع في لفظ ماله ألا ترى أنه الولاية عليه بدون شرط وله عزل متولي له على قول الثاني وإذا خرج عن
 الانتفاع المقصود عاد إليه قديم ملكه ومثل ذلك كاف لجهة الإضافة المذكورة في كلامه تأمل وانحال غيره
 في الشريعة إنما هو في الرجوع والتصرف وفي الوقف في القلة ولو في المال تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم بعبارة
 للأساقف الخ الحق أن هذا ليس تعريفا للوقف إلا لزوم بل للتعريف فيه ويدل ذلك ما يأتي في عن الأساقف
 بقوله فتدعي يجوز في قوله ولو رجوع عنه حال حياته بازع الكراهة فلو كان تعريفا لزال ما صرح بقوله
 جاز الخ والظاهر أن زبادته لدفع توهم أن التصرفات لاتصح منه لفروات الحبس على المالك البائع وإنما
 زاده فيما يأتي إشارة إلى أن الأشياء بأسرها محبوسة على ملكه تعالى بحيث لا يكون لغيره تصرف سوى
 المنفعة وأيضا ملكه تعالى بمنزلة عن التصرف وإنما يتصرف البعدي حكمه وما ذكره المحقق من عبارة
 الفهستاني غير شاهد بل دعواه كما يظهر بالتأمل وفي القهستاني جواز قراءة التصديق بالرجوع عطا على
 مدخول على ثم رأيت بعد مدة طويلا في التتبع من الفصل الخامس مناصبه وإذا جعل الولاية إلى رجل
 ومات ذلك الرجل حال حياته الوقف فالأمر في نصب الباقي إلى الوقف يقيم من أحب لالعين في الصدقة
 الموقوفة وإنزال عن ملكه حقيقة فهو باق على ملكه حكما ألا ترى أنه جعل متصدقا شرعا بل ما يحدث
 من القلة كأنها حدثت على ملكه وصدق بها ولهذا يسمى الشرع الصدقة الموقوفة جارية إلى يوم القيامة
 وإنما تكون جارية إلى يوم القيامة إذا اعتبرت القلة الحادثة حادثة على ملكه وجعل هو متصدقا بها
 صدقة جديدة فدل على أنها باقية على ملكه حكما فيعتبر بما لو كانت مبقاة على ملكه حقيقة اهـ وعزا
 ذلك لوقف الأصل ومقتضى هذا أن التعريف المذكور صريح تعريفا للوقف على قولهم أيضا إذا أريد
 بالملك ما قابل الحقيقة ثم رأيت في الفصل الثاني من وقف البراز به ما نصه مات المتولي والوقف على
 فالأمر في النسب إلى الوقف بعد موته إلى وصيه لا إلى الحاكم لأن العين وإن زالت عن ملكه حقيقة فهو
 باق على ملكه حكما بإشارة قوله عليه السلام وأصدق جارية وإنما وصف صدقته بالوفاة وأما أحدث
 الحاصل وجعل لها متصدقا جديدا فدل إشارة النص أنها باقية على ملكه ولو كان على ملكه لكان
 التصرف إليه كذا هنا اهـ **(قوله)** واعتبر ح بان هذا النوع من القرية لو كفي في الوقف لصح
 الوقف على الأغنياء الخ قد يقال إن هذا النوع كفي لأصل الوقف وإن كان يشترط النوع الأخير لغيره
 تأمل **(قوله)** غلظت حبس لا معنى له لأن التصرف الخ قد يقال متى عين المراد لم يمت على ملك الوقف
 لها وإن حوزة إبطاله مع الكراهة تأمل **(قوله)** قدر لفظ حكم أيضا أن المراد أنه لم يمت على ملك الوقف
 الخ فيه أنه أفاده ما ذكره غير متوقفة على زيادة لفظ حكم بل تستفاد من كلامه بدونها والذي في المنع عقب
 قوله على ملك الله أي حكم الله اهـ يعني أنها محبوسة على حكمه تعالى وتصرفه بحيث يكون له لا لغيره من
 الوقف وغيره إلا بما يشاء الشارع لغيره وحديثه فالمناسب أن يقال زاد لفظ حكم إشارة إلى أن الأشياء

قبل الاتفاق بحسبة على ملكه تعالى وكذا بعده وبه صار أثر المثل بعني أحكامه انما هي له تعالى لا غيره
 بخلاف ما قبله فانه تعالى فوض أحكام المثل من بيع وغيره لغيره تعالى مع كونه هو المالك الحقيقي **(قوله)**
 لشئ التلازم بين الزم ومنه وانطرح عن ملكه ما اتفاق الخ) هذا طاهر في الوقف المحكوم به وأما اذا علق
 بالموت أو قال وقتها في حياتي وبعد وفاتي مؤبداً فالصحيح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث ولا يزول المثل وهو
 غزاة الوصية بالمنافع مؤبداً كما يأتي توضيح ذلك في كلامه **(قوله)** خلط الشارح بمسئلة التذرع بالوقف عسلة
 حال كانت مسئلة الوقف نذراً الخ) وقال الرجعي لعل في الكلام تحريفاً وتخصيافاً وتحريفاً بالمسئلة أن نذر
 الوقف يصح والنذر لا يتعين فيه الدوام فكذلك لا يتعين فيه العين المنذورة فلهذا هي أو ما يباو بها فقه هذا
 ان قال الله على أن أقف هذه الدار مثلاً فان قال الله على أن أنصدق بها فهذا نذر الصدقة وهي التي انما
 بقوله فتصدق بها أو بتمت الاله لا يتعين عين المسي بالنذر اه باختصار ثم قال السندي فالحاصل أن
 الأولى للشارح وقد يكون واجبا بالنذر فيقف ما نذره وقفه أو ما يباو به فقه على من يجوز له إزادته أو كذا
 لو نذر الصدق بعينه معلومة فتصدق بها أو بتمتها ولو وقفها أو أنصدق بها على من لا يجوز له إزادته أو كذا
 في الحكم بوقوع نذره حتى يقف وتصدق بها يباو بها فقه على مصرف الصدقات **(قوله)** وهي ستة
 وعشرون لفظاً على ما بسطه في العصر الذي في العشرة عشرة ولفظاً وأصلها السندي لستة
 وثلاثين وجعل منها جعلت نزل كرهى وقفا فسه ثمراً ولا كذا جعلت غلته وقفا وعز الأول لا تزال
 والثاني الفتح وفي نسخة الفسخ قال جعلت غلته كرهى هذا وقفا صار الكرم مع الغلة وقفا اه
(قوله) قلت ومقتضاه أن الدار كلها تصير وقفا من ثلث مال الخ) تقدم أن الوقف المعلق بالموت والمضاف
 إليه الصبح أنه وصية تلزم بالموت من الثلث وهو غزاة الوصية بالمنافع مؤبداً فعلى هذا لا تكون الدار
 موقوفة متصرف بل بحسبة لهذه الوصية فإذا بقي شيء مما عينه يكون لورثته لما علت أن هذا ليس وقفا حقيقة
 تأمل **(قوله)** وينبغي أنه إذا وقفها المحجور رافقه على نفسه ثم على جهة لا تنقطع أن يصح على قول أبي
 يوسف الخ) القائل بصدقة جعل القلة للوقوف ويرد على ما قاله التهر أن المحجور عليه فقه في حكم الصغير
 في تصرفه وفي جهة بقاءه بطلان ملكه الحال تأمل **(قوله)** كقوله إذا ما غدا وإذا ما داس الشهر وأنا
 قلت فلا تافارضى هذه صدقة موقوفة الخ) هكذا في الأسعاف من باب الوقف الباطل والذي في الأسعاف
 من باب الوقف الذي لا يجوز التفرقة بين ما إذا كان التعليق بقوله فأرضى صدقة بدون لفظ موقوفة فصيح
 وبين ما إذا قال صدقة موقوفة فلا يصح ونصه لو قال إذا قدم فلان فأرضى صدقة موقوفة أو قال إذا كنت
 فلاناً أو قال إذا تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة قال الوقف الباطل ولو قال إذا كنت فلاناً فأرضى
 صدقة أو قال إذا قدم فلان أو قال إذا دخلت هذه الدار فأرضى هذه صدقة قال هذا يلزم وهذا جائز
 البين والنذر اه وفي رد المحتار بما يبطل بالشرط ولا يصح تطبيقه له قال ان قدم ولهى فدارى صدقة
 موقوفة فصار له لا تصير وقفاً لان شرطه أن يكون متجراً جزءه في فتح القدر والاسعاف حيث قال
 إذا ما غدا وإذا ما داس الشهر وأنا كنت فلاناً أو تزوجت فلانة فأرضى صدقة موقوفة يكون باطلاً لانه تعليق
 والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر اه فتأمل **(قوله)** فلا ينافي عدم صحته معطالاً بالموت ولو أطلق
 موته وان لازم بالموت من الثلث لان زوجه انما هو على له وصية لازمة لا وقف كما يأتي **(قوله)** لو قال على
 أن لما خراجها من الوقف لغيره أو على أن أهبها الخ) في حاشية الأسعاف بعد ذكر عبارة التبرائى التي
 ذكرها الشرح مانعه وفي فتاوى الشيخ فاسم أن الوقف صحيح والشرط باطل وهو المختار اه وفي

منتهى فتاوى الانقزوى ولو شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بنفسه ما يكون
 وقفاً كما قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبير هو
 المختار كذلك في وقف التناخانية اهـ ثم رأيت بخط الشيخ محمد الطائي على هامش الخصاص بخطه أيضاً
 ما نصه سئل شيخنا العلامة الاسقاطي عن وقف شرط في وقفه النقص والارام والتبدل الخ ثم فزع
 في هذا الشرط وأراد المنازع إبطال الوقف به فأنزل أن النقص هو الإبطال وهو مطلق للوقف حكم القاضي
 بعدم الإبطال وصحة الوقف فهل يسوغ لأحد بعد ذلك إبطاله أو الإبقاء بالإبطال فأجاب الوقف المذكور
 صحيح معول به وإن لم يحكم إلخاً كبريائه وأما شرط الوافق فنقصه وإبطاله فهو شرط غير صحيح على ما هو
 المختار الفتوى وما نقل عن أوقاف الخصاص وهلال من أن الوقف يبطل بهذا الشرط بخلاف المختار
 لفتوى صرح بذلك العلامة قاسم والشيخ الطوسي في فتاويهما ونقله الطرسوسي عن التناخانية
 والفتاوى الكبرى ثم بعد ما حكم إلخاً كبريائه لا يجوز الإبقاء بالإبطال ولا العمل بذلك الفتوى والله أعلم اهـ
 وجعل في خزنة الأكل القول بطلان الوقف بهذا الشرط هو القياس والاستحسان صحة الوقف **(قوله)**
 حتى لو وقف على مصدحها مكانه الخ) انتهى للمكان ليس بشرط كما هو ظاهر من قوله ولا يشترط
 وجود الموقوف عليه الخ **(قوله)** وساقى غلام الكلام على ذلك قبل الفصل الآتي في شرح الوهابية
 وفي هذه المسئلة تنظر فإن حيوط عمله ينبغي أن يكون في إبطال نوابه لا في إبطال ما يتعلق به من حق
 الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ ولا فرق بين المرتد المرتد في بطلان وقفهما
 بل ردتهما يفرق بينهما والوقف في حالتهما فنفسهما لا تنال بالقتل وتوقف منه عنده وينفذ عندهما كما هو
 حكم تصرف المرتد وقال الخصاص وإن ارتد عن الإسلام ثم وقف فأن أبا حنيفة قال لا يجوز أصري في
 المال الذي بدان قتل على رده أو مات وجميع ما يفعله في ماله باطل وأما أبو يوسف فإن المروى عنه أنه
 لو اشتري أو باع أو فعل نحو ذلك فانه جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به شيء تعرفه إلى آخر عبارته وقال عبد
 الحلیم في أول وقف الدرر ما نصه وأما المرتد فلا يتناولون أن يكون من قبل الوقف أو بعده أما الأول
 فأن مات أو قتل على رده أو لحق بدار الحرب وحكم بملكوته بطل وقفه ويكون مسيراً وأما الثاني فانه إذا
 وقف حال إسلامه وقفاً صحيحاً ثم ارتد بعد ذلك وقيل على رده أو مات يبطل الوقف وصار مسيراً لا يخلو
 عمله وقال صاحب المحیط وعندى في هذه المسئلة تنظر فإن حيوط عمله ينبغي أن يكون في إبطال نوابه
 لا إبطال ما يتعلق به حق الفقراء وصار لهم فانه ينبغي أن لا يبطل حقهم بفعله اهـ أقول ومن الله العانة
 والتوفيق إن هذا النظر مدفوع عن آخره لما أن هذه المسئلة مبنية على قول أبي حنيفة والوقف عنده حبس
 العين على مالك الواقف ومن ذلك صرح بملكه وأرواه جوع عنه بعد كونه وقفاً صحيحاً فإذا بقي الموقوف
 في ملكه لم يبق فرق بين الوقف قبل الارتداد وبعده وقد سبق في باب المرتد أن تصرفه موقوفه أن أسلم
 نفذت وإن هلك حقيقة أو حكماً بطلت إذا عرفت هذا ظهر أن وقفه باطل على كلتا الحالتين من غير فرق
 عند خذلاً فالهما فانه قاله ان وقف حال الإسلام فعند أبي يوسف خرج عن ملكه بمجرد وقوفه
 هذا لانه وعند محمد خرج عنه به وبالسليم والقبض فلا يبقى في ملكه عند خذلاً فبطل بالردة وإن وقف
 حال الردة فالخفوط عن أبي يوسف أن ما عمل في ماله بشيء فانه جائز وهذا هو المذكور في الكتب
 فيندر ج في هذا التحيم الوقف مع سائر المعاملات ولا خفاء فيه وعلى قول محمد يجوز منه ما يجوز من القوم
 الذي انتقل إلى دينهم هذين بنما في الشروح والفتاوى مع غناية الله تعالى فاعتنم هذه الأفادة فالت

لا يتجدد مجموعته في كتاب من كتب الانام **(قوله)** والظاهر أن ما في الاسعاف جميع بالنسبة الى الدية الخ
والظاهر أن حكم المحكم صحيح كذلك بالنسبة للديانة بل الظاهر اعتماد تصحيح الجوهري من أن المحكم
كالوقى لانه أنفع لجهة الوقف **(قوله)** وأشار به ذلك أن ما من من تصويره بالدعوى غير لازم الخ
وأصله الجبر حيث قال بسد تصور طريق القضاء بما ذكره الشارح وانما يحتاج الى الدعوى عند
البعض والصحيح أن الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة اه **(قوله)** ويقضى الشافعي بزمه ما دفع
دعوى الخ الظاهر أن الحكم بالزوم ليس حكماً على الكافة اذا كانت المرافعة فيه فقط مع التصديق بين
المتدعين على أصل الايقاف ومثل الوقف اذا الحكم حينئذ انما هو بالزوم فقط وأصل الايقاف والمثل
متصادق عليه غير محتاج للحكم حتى يقال بتعدى ولا تأمل **(قوله)** خلافاً لما ساعف أى لانه مشاع
الخ فيه تأمل كما يأتي والظاهر أن وجه عدم الصحة على قول محمد عدم التسليم لالسبوع لانه طارى
كما يأتي **(قوله)** فاذا مات صاحب كلهما للثقل فيه أنه يدخل في النسل ولده لصليبه غير أنه الشرط له
الوقف أو لوفيه الوصية للوارث فاذا اذ نصيبه من الغلة كيف يستحقه بدون اجازة من باقي الورثة مع أن
مقتضى ما ذكره في الصبر على البرازية بقوله وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولما لا يسواها
فثلثها وقف على ولده الولد بلا توقف على اجازة الورثة والثلثان ملكان لم يجزوا اه أنه بانقراض الابن
المعين يكون الوقف على النسل ما عدا ولده الصليبي الوارث ومقتضى ما يأتي في الوصايا أن تقسم الغلة بعد
موت الابن المعين على ولده الاوقف وولد ولده فما أصاب ولد الولد كان له وما أصاب الولد يشم عليه خمسة
ميراث وقال في الاسعاف لو قال أرضي صدقة موقوفة بعدد ولى على ولدى وولد ولدى ولى ومن بعدهم
على المساكن وليس له مال غيرهما ولم يجز له الورثة يكون ثلثها ملكاً ولو رثته على قدر ملكهم وثلثها وقفاً
على ولده وولد ولده ونسبه ثم ينظر الى عدد الفقر يقين يوم اثنين الغلة وتقسم على عددهم فإن كان ما يصب
ولده الولد والنسل مثل غلة الثلث الذى صار وقفاً كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والنافلة خمسة أو أكثر من
غلة الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد الفقر يقين كانت غلة الثلث الوقف لهم خاصة ولاشئ لولد الصلب
منعه وإن كان ما يصب النافلة من جميع غلة الأرض أقل من غلة الثلث الذى صار وقفاً كما اذا كانا ثلاثة
وأولاد الصلب تسعة يعطى لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الأرض وما فضل يكون ميراثين ورثته الخ
(قوله) تصرف غلة الأرض الى الفقراء إن لم يوص الخ عبارة البرازية وإن الخ الواو الحالية ثم رأيت نسخة
كاهناوى نسخة أن لم يوص الخ ومضى الكل واحد والصدان محل الرجوع للفقراء اذا لم يوص لوارث
بجميع الغلة لمن يحب **(قوله)** ثم يجعل سهم ميراث الورثة الذين لاحصة لهم الخ عبارة لم تصد الورثة
بهذا القيد الظاهر اعتماداً لحالات الورثة كما يعلم ذلك من الاسعاف وغيره **(قوله)** أن ما ذكره الشارح
من قوله قلت الى هناليس هذا محله لأن خروج الخ قد يقال انه وان كان موصوفاً في مسئلة الوقف
في المرض الا أنه ان كان الوقف على الورثة أو بعضهم معلقاً بالموث يكون الحكم فيه كذلك فلا مانع من
ذكره هنا أيضاً ويكون قد نفع على أنه اذا صدق منه الايقاف على الورثة معلقاً بالموث يكون حكمه كما ذكره
فذكره لسان حكمه ما دفع وهم أن هذا الوقف الذى هو في الحقيقة وصية لا يصح لكونه وصية المعنى
تأمل **(قوله)** ثم هذا بخلاف ما اذا وصى أن تكون الخ أى ما وقفه في مرضه قال الحنفى فما تقول
ان لم يقف في مرضه ولكن أوصى أن تكون وقفاً بعد وفاته هل له الرجوع قال نعم وليس هذا بمنزلة
ما أنقذه في مرضه وأبته ألا ترى انه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الأرض وقف الصحة وإن الذى

أرضي أن تكون أرضه وقفا بعد وفاته أعماهي وصية بعد موته الرجوع فيها وإبطالها فهم مقتضتان اه
(قوله) ذكر الحياة والموت غير قيد لاغناء التأبيد عنه الخ فيه تأمل فإن الكلام في لزوم الوقف ولا يلزم
 الإبدار كلها ولواقصر على التأبيد بطل الباقي بعونه وتوثر عنه ثم يظهر أن ذكر الحياة غير قيد **(قوله)**
 يشهد أن الخروج والازدواج حقه حذف لفظ الخروج **(قوله)** الظاهر أن هذا على قوله أماعي
 قولهما فالظاهر أنه وقف الخ الحسن أن يقال في حل عبارة الشارح هذا على قوله أماعي قوله ما كنتك
 في الأول لا الثاني **(قوله)** الشارح يقول الدرر لا يقتصر بفسخه القاضي لو غير سجل منطوقه **(قوله)** أفاد
 الرضى أن صاحب الدرر له شرط فقرة ثلاث يكون راجعا عن صدقته بدون عذر وشرط قضاء القاضي
 ثلاثين سنة أخرى على مذهبه اه وهو وجه اه سندی **(قوله)** وفي القهستاني أن التسليم ليس
 بشرط إذا جعل الواقف نفسه فيما الخ عبارة القهستاني وهذا يعني اشتراط التسليم لئلا يطر على قول محمد
 إذا لم بشرط الولاية لنفسه والافتساق اشتراط التسليم اه ويندفع وقف الحسن عايات في الشرح
 أن اشتراطها لنفسه جائز بالإجماع لا نقل ذلك عن الزيلعي وإن نوزع في دعواه الإجماع والذي في التمر
 أن عن محمد روايتين كليهما في تأمل **(قوله)** أي لا تمتاع حيث لم تقسمه بينهما لم يظهر هذا
 التعليل وإذا لم يكن بدون قسمة يصح التسليم والظاهر أن عدم القسمة عند عدم التسليم لا يشوع تأمل
(قوله) لكن ذكر في البرازية أن عن أبي يوسف في التأبيد روايتين الخ ذكر السندی عند قوله سابقا
 واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوف ما نصه ذكر الوقف وحده أو الجبس معه بنبه الوقف على ما هو المختار
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفياض ولوقال أرضي هذه موقوفة على فلان أو ولدي وأقرأه
 قرأني وهم يحصون أو على البتاي ولم يرد به جنه لا يسير وقفا عند محمد لانه وقف على شيء ينقطع
 وينقرض ولا يابد وعند أبي يوسف يصح لأن التأبيد عند مجلس بشرط كذا في محيط السرخسي اه
 ونظير في الهندية وهو موافق لما في البرازية فالأولى أن يقال إن عن أبي يوسف طريقتين ما ذكره البرازي
 وما ذكره في الصراحة ظاهر المجتبى تأمل ثم أتت في التتمة ما يؤيد البرازية ونصه التأبيد بشرط عند محمد
 حتى لو وقفه على جهة يتوهم انقطاعها بان وقف على أولاده وأولاد أولاده لم يجعل آخره الفقراء لا يصح
 الوقف وعلى قول أبي يوسف التأبيد ليس بشرط حتى إن في هذه المسئلة يصح الوقف عندهم قال وبعض
 مشايخنا قالوا لا خلاف أن التأبيد بشرط صحة الوقف وانما الخلاف في تلك المسئلة في شيء آخر أن عند أبي
 يوسف يثبت التأبيد بنفس الوقف من غير اقتران شيء آخر به ثم قال ولما كان من مذهب أبي يوسف أن
 التأبيد يثبت بنفس الوقف فإذا مات أولاده نصرفت الفسلة إلى الفقراء اه ويؤيده أيضا ما ذكر في أول
 وقفنا انقروية وذكر محمد ذلك في المنيع ومثل ذلك في كثير من كتب المذهب وفي الدرر أن التأبيد بشرط
 اتفاقا لكن ذكر ليس بشرط عند أبي يوسف لأن قوله وقت أو تصدقت يقتضي الإزالة إلى الله تعالى
 وهو يقتضي التأبيد فلا حاجة إلى ذكره اه **(قوله)** والمراد بالعين ما يحتمل الانقطاع كأولاد زيد وأقرأه
 قرابة فلان وهم يحصون الخ أي بخلاف ما إذا كانوا لا يحصون فانه يقع مؤبدا قال في تنقيح الفتاوى في
 فتاوى أبي الليث إذا وقف دار على فقرا مائة أو فقرا مائة إن كان الوقف في حياته وصحته والفقراء
 يحصون لا يجوز هذا الوقف لأنه لا يجوز الإبداء وهذا لم يقع مؤبدا لجواز إتمامهم يجوزون فينقطع الوقف
 وإن كان الفقراء لا يحصون جاز الوقف لا موقع مؤبدا اه **(قوله)** فذا سمى من ذلك ثلاث بطون فهي وقف
 مؤبدا في يوم القيامة سياتي في فصل الوقف على الأولاد ما نصه ولو زاد البطل الثالث علمه اه

والظاهر أن هذا هو المراد بكونه **قوله** وبدا (قوله) وبه تعلم أنه لا عمل لقوله التارح مطلقاً لأنه فسر
الأخلاق السندی بقوله يعني طال الوقت وأقصر ولا يتوهم منه أنه جزم بعبء وقف المؤقت الذي إذا ذه
قوله فإذا مضى الشهر أو السنة فالوقف باطل فقد صرح في ذلك بطلانه اهـ بلقطه (قوله) رويته على
قول الإمام أحمد الأمور والأربعة المارة الخ) لكن ليس رويته في كلها هو جواز المال بل في بعضها وهو
الحكيم والأقارب في السجد كما تقدم **(قوله)** لاقتضائها للمالك أي ما لا ينفعه أو العين **(قوله)**
ويستثنى من عدم الاعارة ما لو كان داراه موقوفة على سكني الخ) وكذا ما شرط الواقف اعارته فلو وقف
كتبا أو متقولا أو عقارا أو شرط أن يعارقه يجوز لثقل جوارحه اهـ سندی **(قوله)** كما إذا كان الموقوف
أرضاً مشايين جماعة فتراضوا على أن كل واحد منهم يأخذ من الأرض الموقوفة قطعة ما الخ) في المنع
عند قول المصنف الموقوف عليه لا يملك الاجارة ما نهى ذكر في الفتاوى الرشدية إذا كان الوقف على رجل
معين قال بعض المشايخ يجوز أن يكون هو المتولي بنفسه أو لخالق القاضى لأن الخلق لا يبعدوا والفتوى له
لا يصح ولا يصلح لأنه لا حق له في التصرف في الوقف انما حقه في أخذ الغلة وقال الفقيه أبو جعفر إذا كان
الاجرة للوقوف عليه بان كان الوقف لاسترم وغيره لا يشركه في استحقاق الغلة لحسنه يجوز وهذا الدور
والحوادث ما أمال الأراخي أن كان الواقف شرط تقديم العسر والمخرج وسائر المئون فليس للوقوف عليه أن
يؤخرها وما إذا لم يشترط ذلك يجب أن يجوز ويكون الطراح والمؤنة عليه وهذا نظير ما روي عن أبي
يوسف أنه إذا كان الموقوف عليه متي أو ثلاث فقتاسهم وأخذ كل واحد أجزاؤه بنفسه قال أبو
يوسف إن كانت الأرض عشرة جازها بينهم وإن كانت خراجية لا يجوز هكذا ذكر في فتاوى ظهر
الدين كذا في الفصول العبادية اهـ ثم إن ما ذكره المصنف من جوازها لياية ظاهر هو ظاهر ولو كان
الوقف قبله مع أنه سجد كرقب الوصية فالخدمة أن البار تقسم في الوصية السكنى أمافي الوصية بالغة
فلا تقسم على الظاهر اهـ أي ظاهر الرواية أنه حقه في الغلة لا في عين الدار وفي رواية عن الثاني تقسم
ليستغل ثلثها كما نقله الشرنبلالي عن الكفاي والظاهر عدم الفرق بين الوصية والوقف وظاهر كلامهم هنا
اعتماد هذه الرواية **(قوله)** التارح فقسم المشايخ الخ) لكن هذه القسمة لا يجرى فيها الإيجاب في المنع
عن أنفع الوسائل أن القاضى لا يجوز له أن يقسم فسخة جمع بين الملك والوقف على وجه الإيجاب بمعنى أنه
إذا طلب ذلك تأمل الوقف وامتنع الشرى للمالك عن القسمة لا يجبر بالقاضى ويقسم بل لا بد أن يكون
على وجه التراضى من الشركاء كلهم اهـ سندی **(قوله)** والتوفيق كما أفعله الله الربى يجعل ما في
الخصاف وغيره من عدم جواز القسمة والتأثر على قسمة التلألأ الخ) لا تظهر في التوفيق حل ما في الخصاف
على ظاهر الرواية والوقف لقطعة وما في الاسحاق وغيره على رواية أبي يوسف كما علم مما تقدم **(قوله)** أي بان
ياحمر جلابين يقاسم الخ) أو شوق ذلك بنفسه **(قوله)** التارح ولو بع بعضه ملك وبعضه وقف الخ) اهـ
في شرح المتن والمعتد لزوم الإجراء على الشرى ولو أوجب في دار التيم الملك كالوقف خلا للمالك في التصرف
اهـ قاله مع في كلام الشارح انما يظهر على ما في الصيرفة إلا أن يكون مراد أنه استعمله الموقوف عليه
فلا يلزم جرحه للملك بخلاف ما إذا استعمله الشرى للمالك فله فيه جرحه **(قوله)** ويصح أن
يراد بالفعل الأفران الخ) لكن المتبادر من ذكر الجلابي المطوف هو الاحتمال الأول وعليه الواجب أي
(قوله) لكن عندئذ أي عند الامام **(قوله)** وهو يعيد الخ) لا يبعد فيه مع معرفته وجهه وذلك
أنه بالقبول يحصل التسليم الذي هو شرط بخلاف الصلابة فيمنع الاذن فله يحصل التسليم مع ما يدل

على الخروج تأمل **(قوله)** لكن المناسب أن يراد منه البناء لأن الخ) لكن يكون في عبارته ركاة
فانه يجعل موضوعها الرادة أهل الحلة فلا يناسب التفصيل بعدو يصح أن يراد بالبناء الأول ويجعل
موضوعها الخ) فان أهل الحلة إذا أرادوا ذلك وكان الباقي منهم يكون لهم ذلك اطلبه معهم وان كان الباقي
من غيرهم لا يكون لهم ذلك لكون الواجبه ما دام حال الأهل الحلة تأمل **(قوله)** المصنف لصالحه ليس
بشيدل الحكم كذلك إذا كان يتنفع به عامة المسلمين على ما أفاده في غاية البيان حيث قال أو رد الفقيه أو
الشيء والأجواب فقال فان قيل ليس مسجد بيت المقدس تحت جميع الماء والناس يتنفعون به قبل إذا
كان تحت من يتنفع به عامة المسلمين يجوز لانه إذا انتفع به عامهم صار ذلك لله تعالى أيضا اهـ ومنه يعلم حكم
كثير من مساجد مصر التي تحتها صهاريج ونحوها **(قوله)** ظاهره انه لا خلاف فيمنع أن فيه خلافا للخ)
قد يقال ظاهر التشبيه بقيد ان فيه خلافا لما ذكر في الجرح بقيد جميع قوله ما إذا كان له جماعة إذا
أغلق الباب ولا يتنعمون غيرهم في سائر الاوقات **(قوله)** وقد رد في الفتح ما يحتج في الخلاصة من أنه لا احتياج
المسجد الى نفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه بأنه غير صحيح الخ) قال السندي لكن أفق الرمي
بخطاف ما هنا في عدة أسئلة ففي فتاواه سئل في مدرسة احتاجت الى نفقة لعلمان مأخوذ منها وليس هنالك
ما يصير به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما يتفق عليه أم لا أجاب مقتضى ما في الخلاصة
جواز ذلك فانه قال ولا يؤجر فرس السبل الا اذا احتج لنفقه فيؤجر بقدر ما يتفق عليه وهذه المسئلة
دليل على أن المسجد المحتاج الى النفقة تؤجر قطعة منه بقدر ما يتفق عليه اهـ وبه يعلم الحكم في المدرسة
بالاثر وقد بحث فيه الطرسوسي محتاجا لوجوب رد الاعتبار بصحته فقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي
لم يكن من أهل الفقه وقد نقل كثير من أهل العلم عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلاوه تخريج
ومعلوم ان الفرق بين الناطقي والطرسوسي كايين السماء والارض وحيث كان الناطق مصلحا ليعني
الضاد والله يعلم الفساد من المصلح الى آخر عبارته **(قوله)** لكن نقل في الجرح بعد هذا عن الواجب
مسببه لأوافق مختلف الخ) غاية ما يفيد عبارته جواز الصرف للمارة وأما صرف غلة أحد الوقفين
لمصرف آخر فسكوت عنه فيكون العمل حينئذ بما يفيد كلام المصنف **(قوله)** ومن اختلاف الجبهة
ما إذا كان الوقف من اثنين الخ) ومن اختلافها أيضا كما أفاده السندي عن الخوارزمي أيضا لو وقف
أحدهما على قراءة السجدة والآخرة على ربه **(قوله)** الشارح ونفقه وجنات في مال الوقف الخ) أي
ولو كان الوقف مختلفا ويكون العبد حينئذ من جهة المصالح الموقوفة عليها فإذا رزق توقف ط تأمل
لكن هذا ظاهر إذا كان الوقف على المصالح وأما إذا كان لشراخبر لأهل الرباط أو لعامة أو نحو ذلك
فلا يظهر **(قوله)** والظاهر ان عمل ما ذكر فيما إذا رضى القاتل بدفع البدل الخ) سيأتي في الجنائيات
التصريح بقلب القودم لا وعلى الشرع لئلا يعدم القصاص باستثناء من الخلق بناء على الاختلاف
في تعريف الوقف **(قوله)** لا تتم بالتمين فهي وان كانت لا يتنفع بها الخ) اتعاذوا بذلك في عقود
المواضعات خاصة تأمل وبإشارة الفقه فيمنع نسبة المسئلة لغيره خاصة ولم يذكر ما يدل له دعوا من نسبة القول
وقف الداهم والمكيل والموزون ومحمد وأيضاً دعوى أن الداهم لا تتم بالتمين لا تجدي اتفاق في الكيل
والموزون فانهما يتعينان به **(قوله)** لان الوقف على المسجد لا على أهله الخ) فيه أنه لا معنى لجعل
المسجد موقفاً عليه إذ لا يتنفع بالمسجد والظاهر أن المراد وقف على أهل المسجد بقدر مضاف وبشيد
جواز الوقف عاذاً كان أهله محصوراً أو هرواً أو أخرى قائلة بصحة الوقف بدون إحصاء والظاهر ما عله

في الدور وتبعه الشارح من أن هذه المسئلة ليس فيها اختلاف إذ مجرد ذكر أنه يقرأ فيه في المسجد موضع
 وذكر أنه لا يكون محصورا على هذا المسجد موضع لا يدل على الخلاف غاية الأمر أنه بين في الأول أنه
 يقرأ في المسجد ولم يبين حكم القراءة في غيره بل سكت عنه وبيّن في الموضوع أن خروا سكت عنه ومجردها
 لا يوجب القول بالاختلاف وما في القضية لا يدل عليه أيضا لأن غاية ما أفاده عبارتها أنه ليس لاوافق دفعه لغير
 أهل المحلة ومفاده أن هذا الوقف يكون على أهل محلة المسجد لا لغيرهم تعين المسجد للقراءة فيه وأعمده
 لا دلالة عليه في عبارتها ثم رأيت ما يأتي في الفروع المهمة المذكورة في النسخ أن الارصاد على المالك
 ارصاد على المالك وفي القهستاني وضع وقف منقول فيه تعامل كالمصنف الموقوف على أهل المسجد
 ويشرا فيه وفي غيره **(قول)** بأن يصرّف إلى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه الخ أي فالمراد
 بالوقف الذي يبدأ من غلته بعهزته العين الموقوفة للغة والعين الموقوف عليها كالمسجد إذ لا شئ أن كلا
 موقوف عليه اللغة بمعنى أنهم ما شرط صرف اللغة إلى عبارتها **(قول)** فلو كان الوقف بغيره بخلاف
 هلاكه كان له أن يشتري من غلته فصيل الخ فالمراد بالعارضة بقا الموقوف على ما كان عليه زمن الوقف
 ودفع المرصد ملحوق وناس على العارية وبسبب دخلها في الأولى أن يراد بالعارية ما فيه تحوّل الوقف وما
 كان فيه بقاؤه فدخل ما ذكر **(قول)** لو كان الوقف على معين الخ رجل أو رجال وسبب التسليم
 على هذا افتأمله **(قول)** وظاهر قوله بقدر ما يبي الخ منع البياض والحمر على الحيطان الخ هذا إن لم
 يزدجره بما ذكر **(قول)** والذي يبدأ به من ارتفاع الوقف أي من غلته عبارته الخ قال البرجيني المراد
 بارتفاع الوقف المنافع التي تحصل منه وهومن إطلاق العوالم حيث يكون ما يحصل من الزرع ارتفاعا
 يريدون بذلك الحاصل للارتفاع وهو دفع الزرع إلى البذر بعد الحصاد انتهى وأقول غاية الأمر أنه استعمال
 مجازي وليس بخطا فتأمل ٨١ سوى على الكثر **(قول الشارح)** بقدر كفايتهم الخ قال السندي
 فيه نظر فإن كفايتهم قدر بدعي الشروط لهم وقد تنقص عن أجر عملهم والمقصود أنه يعطى لهم أقل
 من معلومهم توفيراً لخلق العارية **(قول)** لأن ما ذكره هو مفاد كلام الفهم الخ نعم ما ذكره مفاد الفهم
 الآن قوله أما البائسر والشاذ الخ أنما هو من كلام الجبر ولا وجوده في الفهم **(قول)** والمؤذن والمباقي
 عبارة الاشياء بدون وأوفي المؤذن على ما نقله عنه في التهر **(قول)** وهذا التهر يرسق ما قدماء عن التهر
 في الرد على الاشياء الخ فيه أنه في الاشياء الخ المؤذن وما عطف عليه بالامام وما عطف عليه ولا يصح
 هذا إلحاق لاقتضائه أن المؤذن ومن معه لهم المنسوب بعبارته إلى طبيعة مع أنهم إنما يستحقون الاجرة إذا
 باثروا عمل العارية كقدمه وبما قرره لا يسقط ردائهم على الاشياء **(قول)** بخلاف مودع الابن فإنه
 مأمور بالحفظ الخ أي قضائه لتركة الحفظ لانه دفع المال لغيره مستحقه لما نفعه الابن ونحوه يجب
 بدون قضاء وإذا كان الضمان عليه قضاء لادبائه وأعمل هذه العارية بخلاف مودع الابن لتدبيره بالدفع لانه
 مأمور بالحفظ فقط **(قول)** أي القدر الذي يغلب على طئنه الحاجة إليه الخ قد يقال قدر ما يحتاج إليه
 في المستقبل غير معلوم أنه وغير منضبط فلا بد من القدر الذي يرصد له العارية وغاية ما يقال ان الامر مفوض
 لتقدير مودع القدر الذي يغلب على طئنه الحاجة إليه ٨٢ سندی عن الجوى وقال ما ذكره الشارح قول
 الفقيه أي البت ولا يضر ارض عا سوا من الأقوال والنفس به تنشرح وقول أبي بكر لا يجوز صرف شئ
 للفقراء ولو اجتمعت غلته كثيرة لا يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تنقل وقد شئت العلامة
 أبو السعود العادي هل يلزم الحفظ لعارية الوقف قبل أن يحتاج إلى المرة فاجاب به لا يلزم وانما يؤمر

بالخلف بعد الاحتياج بالعمارة اهـ من السندی **(قوله)** ظاهره أن جميع من ذكر يكون في قطعه ضرر بين الخ) فيه تأمل فإن كلامه في الشعائر ولاشأن أن جميع من ذكر منها وإن كان بعضها في قطعه ضرر بين **(قوله)** الشارح وغير زيت وقد ابل الخ) في الثانية رجل أو هي بثلاث ماله لأعمال البرهل يجوز أن يسرج المسجد منه قال الفقيه أبو بكر يجوز له يجوز أن يزاد على سراج المسجد لأن ذلك أسرف في ربه ضان وغيره ولا يزين المسجد بهذه الوصية اهـ ومقتضاه منع الكثرة الواقعة في ربه ضار في مساجد القاهرة ولوسط الواقف لأن شرطه لا يستغنى فيه وفي القنية واسراج السراج الكثيرة في السكك بله تراه تدعى ثم قال ويجوز على باب المسجد في السكة والسوق من السندی وانظره **(قوله)** وفيه نظر كافي المحوى) قال إذا المراد بالضرر البين تعطيل العمل من الجماعة والجمعة **(قوله)** انظر ما المراد به هو في عرف معمر سلاطه ومتفقد أحوال الوقف من عبارة وسكتي وشذوا ما كن وزوم عبارة ونحو ذلك **(قوله)** هو اللازم للمسجد الخ) فسر الشرح بمحذوف إلى من يحمل إلى الوقف شيئاً يحتاج إليه في العمارة اهـ سندی وقسري شرح الأشياء الشاهدين يشهد بما يتعلق بالوقف ونقل عن تيسير الوقوف أن من حقه أي الشاكالرق والاعاف بالبنائين وأن لا يشغل أحد فوق مائة ولا يصح بل يمكنه من الكل أو يسلطه عليه أن يطلعه أوقات المسالوات مع الاحتياط في ذلك الوقف اهـ **(قوله)** قال الفقيه أبو الليث من يأخذ الأجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرجوان يكون جائزاً لعل الحلاق الفقيه في البيت بناء على أن الطالب العلم لا يتناول نوع يحصل نقله المحوى سندی **(قوله)** والظاهر أن المراد منه منع الزيادة خ) خلاف الظاهر من هذه العبارة ومن عبارة الهداية والظاهر القول باختلاف الرواية **(قوله)** فيؤجر حصص الآجر يرد هذا الخ) أي بمدحمة الموقوف والآن تكون الأجرة فمدحمة الشروع وعبارة الأسعاف ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من التزيم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدحمة يحصل منها قدر ما يتوبه لودفع من عنده ثم يصدق ذلك نصيبه اهـ فم إذا أجزأه الباقي الموقوف عليهم حصت وانظر حكم ما إذا تم قبل القسمة ولم يحصل تراش على الهبات **(قوله)** هذا مبني على مذهب المتقدمين الخ) فيه أن الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين إنما هو في ضمان منافع الوقف وهذا ليس الكلام فيه ولا خلاف بينهم في أن الأجر للقاسب وهو باجارتها صار خاصاً فتكون الأجرة له وهو موضوع المسئلة **(قوله)** ولأول المتولي الخ) كذا عبارة الضرر والأولى ولو رضى المتولى **(قوله)** ولما كانت غلته المصار كان العمارة عليه) لكن تقدم عند قوله ويبدأ من غلته بعبارة أنه لو كان الوقف على رجل بعينه وآخر الفقراء فهي في ماله إذا كان حياً ولا تؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالته فهذا رد على عبارة الشارح اهـ سندی وفي شرح المنيع عند قوله ويبدأ من غلته بعد مرته مانعه ثم إن كان الوقف على الفقراء يبدأ بالعمارة وما قبل منها يقسم على الفقراء وإن الوقف على رجل بعينه وآخر الفقراء فهو في ماله أي مال شاف في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لأن الفقراء المضمون ولهذا تكون نفقة المعدل الموهى بخدمة على الموهى إلا أن الوقف إذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبة بالعمارة فطالب بها ولا يحبس شيء من الغلة لأجلها هو في الهداية ثم إن كان الوقف على الفقراء لا يظهر لهم وأقرب أموالهم هذه الغلة فيصحبها ولو كان الوقف على رجل بعينه وآخر الفقراء فهو في ماله أي مال شاف في حال حياته ولا يؤخذ من الغلة لأنه معين يمكن مطالته اهـ **(قوله)** وأدعى الشربلاني في رسالة أن الرابع هذا الخ) سيذكر في باب الوصية بالسكنى عن الظهيرة مانعه

في الوصية بقوله دار رجل تؤجر ويدفع اليه غلاتها فان اراد السكنى بنفسه قال الاسكن بهذا وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية أخذت الوقت فعمل هذا يكون الفتوى في الوقت على هذا بل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اهـ وأنت خير بان ترجع الشر بلا الجواز ليس أقوى من ترجيح الظهيرية علمه مع التعبير عنه بلفظ الفتوى مع أن الشر بلا ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجيعه الجواز بقوله عن هو أهله بل استند فيه بعض استدلالاته عليه كما يظهر ذلك لناظر في رسالته تأمل وانظر ما يأتي في الباب المذكور **(قوله)** وهذا كثر خلاف ما رجحه (الشر بلا الخ) أي حيث قال كان الاستقلال وأنت خير بأنه ليس في عبارة ما يفيد منع سنها بل ربما أفاد تعبيره أو لا يمكن وثنايا بتقدير أنه السكنى في الأول تأمل **(قوله)** وهذا يحتمل أن يكون المراد جواز الوقت معتقرا بهذا الشرط الخ لكن ما تقدم من أنه لو كان الوقت على رجل بعته وأخر الفقهاء فهم في ماله ولا تؤنذين الفقه لانه معين يمكن مطالعته اهـ يفيد مع هذا الشرط اذ هو شرط اقتضاء أصل الوقت فيكون ذكره تأكيد له **(قوله)** ولا يكون امتناعه منه رضا بطلان حقه لأنه في حيز الردد بيانه أن الامتناع يحتمل أن يكون بطلان حقه ويحتمل أن يكون نقصان ماله في الحال بل بيانه اصلاح القاضى وعبارته ثم رده اهـ عناية **(قوله)** نعم رده عليه ما قاله الرسمى وكذا ما قدمناه عن الفسخ الخ فعلى ما قاله الرسمى يكون الحكم هو الاستبدال وعلى ما قدمه تعويلك الوارث عند محمد حيث كانت السكنى كما هو موضوع المسئلة **(قول المصنف)** صرف نقضه الخ قال في الصبر المراد ما تقدم من الوقت فلا يلزم انهم الوقت كنه فقد شغل عنه قارئ الهداية بقوله اسئل عن وقت تهديم ولم يكن له حق يبرمه ولا يمكن ايجازه وتعميره بل تباع انقاضه من حجر وطوب وخشب أجاب اذا كان الامر كذلك فمع بيعه بأمر القاضى يشتري بثمنه وقف مكانه فاذا لم يمكن رد ما في زينة الواقف ان وجبوا والا بصرف الفقهاء اهـ **(قوله)** بأن أحضرت المون الخ هذا تصور لقوله والاحفظه لا لقوله ان احتاج كافي ط وهو ظاهر تأمل وقوله والافلا التهدام تصق الحاجة ليس في جميع الصور فانه قد يحصل التهدام ولا يحتاج الى هذا التقض بعينه كسره مثلا **(قوله)** قلت ونهر الوقت ليس له حكم العين الخ الذي في هلال من باب وقف الدار والارض على معينين ان ما ليس من الصبر الممر حكمه حكم التقض **(قوله)** أطلق في الطريق فعم الناقد وغير الخ الظاهر أنه في غير النافذ يشترط فيه ما يشترط في أخذ أرض بجوار المسجد لأنه محموله لأدله تأمل **(قوله)** قلت الظاهر أن هذا في مسجد جعل كله من الطريق الخ الظاهر أن حكم المسجدية في سورف جعل كل الطريق مسجد أو بعضه متعينة فيها بدون فرق بين السلكين لكن ما دام استحوطه فائقة والا على طريقتهما كإياي ما يفيد هذا كما كتبنا عقب هذا **(قول الشارح)** لانهم السالكين ههنا العلة انما تظهر في النافذ خلافاً لى ط **(قول الشارح)** وهو ما أن جعل في المسجد مراخ الخ بالبناء لأفعول والذي يظهر أن الجاعل غير الباني انلو كان هو الباني ابتداء لا مانع من دخول الجنب ونحوه لعدم مسجدية لكن التعليل بقوله تعارف الخ تعاميل أن الباني هو الذي يجعل بعض ما أحاط به البناء محرراً ولا يظهر منع الجنب من دخوله ولو جعله الباني محرراً انعقاد مسجدية لا يصح نزع وجهه من ملكه وتقيده جواز الجعل بالاحتياج يفيد أن الجعل بعد انعقاد مسجدية ويحتذ لافرق في كون الجاعل الباني أو غيره ويظهر استثناء الجنب ونحوه من المروفيه **(قوله)** ولعل هذا هو المراد الخ لا يصح أن يكون هذا مراد مع قول الشارح حتى الكافر بل الظاهر أن المروفيه جائز لكل

أحد ولو بدون حاجة ما عدا ما استثنى **(قوله)** وأجيب بان صورته ما إذا كان المقصد طريقان (الح) قلت ومن تحققت عبارة الثانية والهدية المشار اليها لم يحصر على هذا التصور اه سندی وفيه أن عبارتهما انما هي في جعل بعض الطريق لا في كله كما هنا **(قوله)** بقرينة التعليل المذكور (الح) لانه يفيد عدم جواز جعل المسجد طريقا كالأوبعضا **(قوله)** فيه ان الصلوة في الطريق مكروهة كالمروء (الح) قد يقال ان المراد ان الصلوة في الطريق الذي جعل مسجدا جائزة بلا كراهة فلا يجوز انما هذا الجعل غير وجه عن كون الصلوة مكروهة فيه بخلاف المسجد فانه لا يخرج عن المسجدية فلم يجعل طريقا لزم المروء فيه وهو غير جائز تأمل ثم رأيت في السندی ما نصه ان الكراهة تختص بحال كونه طريقا وما عدا ذلك تغييره مسجدا فتنتفى الكراهة اه فعلى هذا مراد القسولين بقوله لعدم جواز الصلوة في الطريق ما دام طريقا فلا يتناقض ما في الشارح ومراعاة ايضا بقوله المسجد الذي يقتضي جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق (الح) ما بعد نقضه للدليل الذي ذكره فلا يتناقض ما ذكره الشارح بقوله لجواز الصلوة في الطريق **(قوله)** للماروى عن العصابة رضى الله تعالى عنهم لما ضاق المسجد بالحرام أخذوا أرضين بكرة (الح) في شرح الوهابية في الاستدلال عاذر على قول أبي حنيفة نظر فانه لا يميز بين أرضي مكة في العيص والاجارثا أيضا عذره فالباقى ما غاصب واستعبر فهو مأخوذ عمارته وتضاف الى المسجد لعدم تملكه (الح) **(قوله)** وهو قول المتن ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصية (الح) فيه ان ما يأتي في نصب المتولى لا يفتن في صحة الولاية نعم ما ذكره الشارح فيما يأتي عقب قوله ثم لوصية بقوله لقضاه معناه يفيد أن له الولاية كالواقف **(قول الشارح)** وينزع وجوب (الح) الذي حققه السندی بعبارة طويلة أن الوصى أو المتولى المنصب من الواقف أو القاضى لو لم يتحقق من أحدهما خيانة وأراد من عدا قاضى القضاء عزله وأقامه غيره بمقامه ممن هو أصح منه وأورع فليس له ذلك ولا يتولى ذلك القاضى القضاء وما عازل الختان وأقامه غيره ممن يحفظ الوقف ويعمر ويحفظ ما يأتى على مسقطه وأقامه متولى على وقف لم يكن له متولى فلا يشوق على القاضى فضلا عن قاضى القضاء وإن عزله وأجب على كل مسلم بستمعية فانه من قبل انكار المنكر فليحفظ هذا فانه نفس جدا اه وهذا غير **(قوله)** وفي الجواهر القيم انما يراعى الوقف بعينه القاضى (الح) وفي خزانه الاكل الولاية في الوقف للواقف الا ان يكون ثالثا ينزع القاضى من يدوكذا الواتهمه في عبارته أو حفظ غلته **(قول الشارح)** وأظهره فسق (الح) في مسكين من الوصاية لو أوصى الى عبد وكافر وفاسق بدل الوصاية بغيرهم بشرط في الاصل أن يكون الفاسق متهمًا بخلافه في المال اه قال في المحلى لانه قد يفسق في الآلة لو يكون أمينًا في المال اه أو بالسعود **(قوله)** ويشترط للصحة بلوغه وعقله لآخره واسلامه (الح) في منوبات الاثنية هذا يدل على أن قوله الذي صحبه ونبي أن يخص بوقف الذي فان قوله الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها من خط ابن نجيم اه **(قوله)** وذكر صاحب الجعري بعض رسائله أن ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه الى نقل (الح) هي الرسالة الخامسة عشرة ونص عبارتهما من أسقط حقهم ونقضته لا يقطع وكذلك من فرغ عن وتليفته لتفسيره ولم يكونا يدين القاضى إلا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط حق الفراغ لغيره وإن لم يقرر الناظر المنزول له ولم يستند لنقل وخوف في ذلك اه وظاهر الفرق بين ما أفتى به قاسم وغيره أنه قائل بالسقوط بمجرد الفراغ ولو بدون علم القاضى بخلافه غيره فانه يقول لا بد من علمه وليس الفرق بينهما اشتراط تقريره وعدمه خلافا لما يفيد قوله وإن لم يقرر الناظر المنزول

مطلب في عزل متولى الوقف

مطلب فيمن أسقط حقه من وتليفته

اليه فانه محل اتفاق على عدم شرطية تأمل والمراجع فتاوى العلامة قاسم حتى يعلم محل الخلاف ثم راجعنا هؤلاء منهم ان محل الخلاف كالمظهر وسند كعبارة فيما يأتي عند التكميل على الفراغ عن وظيفة النظر ونحوه **(قول)** واصله جواز أخذ المال بلار جوع الخ انظر ما قاله في البيوع فانه قد أوسع فيه الكلام **(قول)** وعند محمد لا يجوز بناء على اشتراطه التسليم الى متول الخ لانه حينئذ لا يقطع حقه فيه وما شرط القبض الا ليقطع حقه ولم يلم بشرطه أبو يوسف لم يمنعه كذا في السندى **(قول)** أي حين اذ كان القوي على قول أبي يوسف الخ الا صوب جعل قوله حينئذ راجعاً لقوله صح جعل غلة الوفاء لنفسه ولا دخل لكونه على قول أبي يوسف وأغيره فتأمل **(قول)** ظاهره انه لا فرق بين ذكره بلفظ الاستبدال أو البيع وهو خلاف التوفيق الخ فيه تأمل اذا غاية ما أؤده المصنف صحة الشرط فهم ما بدون أن يذكر أن الاول محل إجماع والثاني خلاف نعم قول الشارح حينئذ يفيد أن الاول على الخلاف تأمل **(قول)** والظاهر أنه قيد البيع لا الاضرار الخ يؤيد ما قاله أنه في المنع ذكره قيد البيع لكن اعتماد ذكره بافظ الاستبدال ونصه ولو شرط الواقف أن يستبدل به أرضاً أخرى اذا شاء الخ **(قول)** ويخرج من شاموس استبدل به كان له الخ الا صوب حذفت من الثانية كما في ط وأبدال الماضي بالمضارع وزاد الاستبدال أن يجعله كما هو عبارة الأصل ونصه وعلى وزان شرط الاستبدال ولو شرط لنفسه أن ينقص من الماعلم اذا شاء ويزيد ويخرج من شاموس استبدل به كان له ذلك وليس لغيره إلا أن يجعله وإذا أدخل وأخرج مرتب ليس له نائب الا بالشرط اه **(قول)** الشارح وشرط في الصريح وجهه عن الانتفاع بالكلية الخ أي ان لا يحد منه شيء أصلاً أو لا في جزء منه كما تقدم **(قول)** فكنا يكون شرطاً فيما لو لم يشترطه لنفسه بالاولى وقد يقال بالفرق وذلك أنه فيما شرطه لنفسه يقع ما شرطه لوجوبه بخلاف ما اذا لم يشترطه لعدم ما يقتضي الاتحاد الا ترى أنهم جوزوا الاستبدال بالدرهم فتأمل **(قول)** فلو استبدل الخانوت بأرض الخ فيه أن صقع الأرض ليس كصقع الخانوت إلا أن يصور بما اذا كانت الأرض أصقع منها كما هي أكبر غلة **(قول)** ولو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل أي على القول بكرة القراءة على القبر والاختيار خلافه فقل المختار تعين القراءة على القبر بئ ما لو شرط القراءة في منزله مثلاً بل تعين أولاً والظاهر أنه لا يتعين نظيره عدم تعيين المكان في المسئلة الخامسة وليست كسئلة القراءة على القبر لأن الواقف فيها غرضاً محضاً وهو تنازل الرحا على القبر بالقراءة عند من يادع عن نواب القراءة فإلى شرطه ذلك ولو وجد هذا الغرض فيما لو عين منزله للقراءة فيه ثم رأيت في الشرح قيل باب الوصية بالخدمة ما نصه وجوز في تنوير البصائر أنه تعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن أو التدريس اه وفي عايشة أبي السعود على الاشباع التلخيصية أن الحسين بن علي بن مرسدة بنو بني فها مقبرة لنفسه ووقف ضمة وذكر أن ثلاثة أرباعها للنفقة والرابع يصر في من يقوم بكنس المقبرة وفتح بابها والى من يقرأ عند قبره ورفع هذا الحاحكم ففضي فيه بمصتهل محل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم قبل واذ لم يكن هناك قضاء فاضهل محل لمن يقرأ عند قبره أخذ هذا المرسوم قال نعم اه **(قول)** لا يفتي ما في هذه العبارة من الركاكة الخ في السندى فيردونهم حكمهم وقضائهم على مقتضى الشرع فدلالة الحكم وارشاد القضاء وجب الشرع لا يكون من قبيل المداخله التي عن عباس الواقف لان المداخله التي عن أن باتهم القاضي أو يأمرهم ابتداء وهم كارهون وهو لا ما عرضوا ما أشكل عليهم واستردوا وعولوا استردوا كانوا معصوبين من مجموع من سواهم عليهم وقوله بأنهم أي بقاصدهم وقوله مع قضاء

البلاد أي يذهبون اليهم حتى تدلهم على الامر المشروع اه **(قوله)** بل لان غير المتقولات تنطبق بنفسها
 مدة الخ لا يناسب ذكر عبارة السندى لان المتقولات الخ يحذف لفظ غير والقصد أنه لا يجوز وقفه وان
 جرى به التعامل لما ذكر من العلة **(قوله)** قال في أنفع الوسائل أنه لو بنى في الأرض الموقوفة المستأجرة
 المسجد لا يجوز الخ لكن لا يبطى حكم المسجد من كل وجه فلا يحرم على الجنب دخوله لعدم
 خروج الأرض عن وقفه الاصل كما هو ظاهر **(قوله)** غرس شجرة ووقفها ان غرسها على أرض مملوكة
 يجوز الخ أصل المسئلة على ما ذكره السندى عن أنفع الوسائل وأما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها
 في أرض غير موقوفة فلا يتخلو اما ان وقفها على موضعها من الأرض فيصعق بها الأرض بحكم الاتصال الخ
(قوله) أي قبل دخوله الخ فيه ان الفسخ كما يصعق قبل دخول الشهر، فاقا يصعق عند رأس الشهر فلا
 دأى لهذا التفسير وحقه أن يقول أو قبل دخوله **(قوله)** هذا فيما اذا غرسه في البناء الخ فيه أن تلك
 التاثير رضا المالك لا يختص بمسئلة الضرر ومبايد لذلك عبارة الصمد المذكورة فهم حق التعبير ان
 يقول الشارع عقب قوله لم يرفع ثم للتاثير أن يملكه رضا المستأجر الخ **(قوله)** بالقيمة مبنياً ومبنى الخ
 والذي قاله في القصب والاجارة اذا لم يمتد منها والرفع بضراً أنه يملكه بغيره مستحق القلع **(قوله)** الشارع
 فان لم يرض بسبق إلى أن يتخلص ملكه ولا يكون بناؤه مانعاً من حصصه الاجارة لنفسه اذا لم يمتد
 لا يملك رفعه والظاهر أنه اذا لم يرض القيم لا يلزمه اجرة لبنائه لانه انما يبقى لمصلحة الوقف لا لمصلحة ولو ائتم
 بالاجرة لم يرض عليه ضرراً اجباره على التبرص الى وقت التخلص والزامه الاجرة ولم يبعد نظيره في الشرع
 ولانه اذا اخذ بالاجرة أخذ برفع ملكه وتخلصه عن الوقف كذا قال الرملى هذا وقد صرح في الخلاصة
 وغيره في حائوت وقف وعمارته لغيره أي صاحب العمارة أن يستأجر العمرة بأجر مثلها ان كانت بحال
 لو رقت العمارة تستأجر بأكثر يكافى برفع العمارة ولو أجرة ما من غيره مع العمارة لا يجوز فينبغي أن
 لا يجوز الاجارة هنا ايضاً الا اذا أجرة العمرة مع العمارة فاجاز صاحب العمارة فيجوز ويقسم الاجرة عليها
 قال في البرازية ولو كان البناء ملكاً او العمرة وقفاً وأجره للتولى بل ان مال البناء فالاجر يقسم على البناء
 والعمرة متى سطر بك يستأجر كل فاصاب البناء فهو لملكه اه وقد ذكره الشارع في باب ما يجوز
 من الاجارة اه سندى **(قوله)** كما أوضحه العلامة عبد البر النجدة لكن نازعه في ذلك بعض معاصره
 وجعل المصلحة العامة ما لا كافية لصفة الوقف كما أوضح ذلك في شرحه وعمل مصر في الارصادات على
 ما قاله المعارض خلاف ما جرى عليه ابن النجدة **(قوله)** والظاهر أن الحكم بطلان الوقف يكون بعد
 بيعه كما فهم أن الحكم بطلان انما يكون بعد التنازع في حصصه البيع يكون في ضمن حادثة وقد
 علمت أن الظاهر من كلامهم أنه حكم متى لا يتوقف على كونه في ضمن حادثة بل ذلك ما قالوه
 أنه لو كتب القاضي شهادته على مصلح البيع وقد كتب فيه باع بما جازاً حصصاً كان حكمه بطلان البيع
 وبطلان الوقف اه نعم في الصورة المذكورة في الشارع تأمناً لا بد من المرافعة واستيفاء شرائط
 الحكم كما في السندى ففى المنع عن الخلاصة رجل وقف حدوداً ثم باعها وكتب القاضي شهادته على مصلح
 البيع ليكون قضاءه بطلان البيع ونقض الوقف هكذا أفق الأوزجندى وهذا اذا كتب الشاهد على
 وجه لا يدل على صحة البيع بان كتب أقر البائع بالبيع أما اذا كتب شهادته في العكس أي بما جازاً
 حصصاً كان حكمه بطلان البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع الجامع الصغير اه **(قوله)** فذلك في
 غير ما صرح أهل المذهب بترجيح خلافه الخ تقدم ما في هذا في رسم المفتى **(قوله)** وأما ما أفق

به قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعته قبل الحكم بوقفه فعمول على أن القاضي يثبت أو يسهونه في كلام البصر ومن تبعه متاقتان متناهية حل قترى قارئ الهداية على القاضي المجهل ذلك بأنه قوله فاض حنفى ومنها أن قوله أن قول الإمام مرجوح مخموم فله معصم أيضا ولا يقال أنه وإن صح لم يثبت أحد كذا كره صاحب الجفرى أول كتاب الوقف والقضاة ممنوعون عن القضاء بغير الملقى به في المذهب لانا نقول أن أراد أنه لم يثبت أحد من الحنفية بقول الإمام من عدم لزومه الاحتكام الحاكم فتركه لم يثبت ذلك وإن أراد أنه لم يثبت أحد منهم فبما إذا أطلق القاضى بيع الوقف غير المجهل لا وارث يجوز البيع فغير مسلم لما مر من افتاء قارئ الهداية وأبي الهيثم وهو الذى تقدم عن الخلاصة والبرازية وظهر الدين وشمس الأئمة الأوزجندى وخير الدين الرملى وصاحب الجفرى فتاواه ولذا أطلق المصنف القاضى ولم يقيد بالمجهل وإنما حله صاحب الجفرى على المجهل لأن القاضي يقضى عند اختلاف الأئمة بحاقه قوة المدرك وعلى لا يذكره إلا المجهل أولان قول الإمام ضعيف والقاضى لا يقضى به إلا أن يكون يثبت على أن صاحب الجفرى مرشح في كتاب القضاء أن الحكم بالقول الضعيف ينفذ ونقل الطبرائلى عنه أنه قال في بعض رسائله وحل ابن الهمام كلامهم على ما إذا كان القاضي يثبت أمره بدبر مع النقول اه سندهى وقد أم ابن الهمام أن أراد ترجيح قول الإمام من حيث الدليل **(قوله)** لكن ليس في كلام الشارع ما يوجب البطلان الخ يدل لعدم البطلان بظاهر عبارة الدرر ونصه على مجمع الفتاوى القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل أن أطلق لوارث الواقف كان ذلك حكما منه بطلان الوقف ويجوز بيعه وإن لم يشر وإنه لأن الوقف إذا بطل عاد المصلحة وأثر الواقف الخ اه وكذلك ما في المنع بالعرض والظهر الدين لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما منه بطلان الوقف وإن أطلق لغيره لوارث فلا اه وقوله يعنى بعد البيع هذا غير مفاد التركيب بل مفاد أن الوقف لا يسلطان بهذا الإطلاق لا يتأتى القول بالصحة لعدم الملك لوارث فيكون قصد تعليل عدم الصحة قائل **(قوله)** ينبغي أن يكون هذا في صورة الاستبدال الخ في السندى مانصه وإنما حل لأن هنا طر يقاشر عبارة مقام الواقف فكان الإطلاق وقع له لكنها غير مصرحة فيها ففهمه الشارع لاحتمال أن مراد بخصوص مسألة الاستبدال وهو الظاهر لأن القيم إنما يكون تابعين للواقف مادام الوقف وقفا وإذا بطل الوقف بطل كونه قويا فكان احتيافا فلا يكون الإطلاق حكما بطلان الوقف رضى اه **(قوله)** فيكون المراد به المحكوم بلزومه الخ لكن مراد الشارع وحده مسجلا ولا يثبت تشهده الآن وأراد أولاد الواقف بطله بعملته معاملة المثلثين بيع وغيره فالقضاة ممنوعون من سماع هذه الدعوى كما يؤخذ من هذا السندى **(قوله)** الدين المحيط بالتركع كما تمنع من نفوذ الاعتاق الخ فيه أنه نافذ وإنما على العبد السعاية **(قوله)** هذا في التميم الخ الظاهر أن مراد الشارع أن دخولهم في منفعة الوقف مع كونهم غير مملوكين بالتبع للفقراء وإن كانوا مذكورين في لفظه وإن ذكرهم لا يصح دخولهم مع جهلهم تأمل وبدل ذلك عبارة القسنة ونصها ولو على الأغنياء والفقراء يجوز بدخل الأغنياء بها اه **(قوله)** أى سلمه إلى المتولى على قول محمد بن خلث شرط وقوله صحيح الخ في السندى قوله صحيح فاعل أقر واحتجز به عما لو أقر مرضى في مرض موته بوقفه لا بمن تصديق الورثة حتى يفتقروا الكل وإن لم تصدقه فن الثلث كما في إقرار الغانية وإن لم يكن لوارث فلو كان على جهة عامة صح تصديق السلطان أو نائبه كما صرح به الشارع في إقرار المريض اه وبهذا نص ما في كلام المصنف **(قوله)** فاجوب المصنف أن الوقف على الفقراء مقر به بآفة إلى حال الرد والردة تبطل القرية الخ فيه أن كلامهم

قابلة لما طعن به من الرد وتجب العمل الصادر في حال الاسلام قبلها وقد ذكر المصنف وغيره أن ما أدى من العبادات في الاسلام بطل بها ولا يقضى إلا بغيره فرض الوقت إذا سلا ثم ارتد ثم تاب فيه وعلا ذلك بأنه صار كالكل في الأصل بالردة فإن أسلم وهو غنى أو الوقت باقي فعليه الحج أو الصلاة فهذا يقضى أنها ترزى بنفس الطاعة ولو كانت ترزى بل الثواب أو العبادات التي قارنتها من أفعالها حينئذ فالجواب الشربلاني وذكر جواب السؤال آخر لا يمنع صحة جعله جواباً لما قاله ابن الشحنة أيضاً فهو ملاق فتأمل وانظر ما تقدم كتابته عن عبد الحليم أول الكتاب

(فصل) **(قوله)** وكذا الوقف على أولاد الوافق (الح) مازال التعليق قاصراً كافياً لانه لا يشمل ما إذا لم يوجد في أولاده فقرو ولا غائب ولم يخلق له أحد إلا أن يقال إنه بناء على الغالب **(قوله)** أي في الدار والأرض الظاهر أن يراد بقوله إطلاق قوله سواء كانت المصلحة في إجازتها سنة أو لا كما يفهمه مغالطة هذا القول بما بعده وما يأتي له عن قارئ الهداية وعن البرازي **(قوله)** كقوله المصنف تبعاً للدر (الح) صدر عبارته بمعنى أن الأرض إن كانت مما يزرع في كل سنة لا يؤجر أكثر من سنة وإن كانت مما يزرع في كل سنتين (الح) ثم ذكر أن هذا التفصيل منقول عن أبي جعفر كالحكام عنه في أمع الوسائل ثم قال وقال الصدر الشهيد في واقعه المختار أن يبقى في الضاع بالحوافز في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضاع يبقى بعدم الجواز فيما زاد على السنة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع والزمان اهـ فأن ترى أن آخر كلامه يفهم أن الاختيار في الفتوى غير ما مشى عليه أولاً تبعاً للدر حيث نقله آءه لو أقره فتأمل **(قوله)** ومن فروع ذلك ما في الاستعاف دار (رجل فيها موضع الحج) المراد ما إذا استنعى بدار من استنصره الأمانة طوبى له وليس الكلام في الاحتياج للصحة **(قوله)** محل ما ذكر من التقسيم إذا كان المؤجر غير الوافق (الح) يمكن أن يقال ليس في كلام القسمة ما يعين أن ما ذكره على رأي المتأخرين بل يمكن أن يكون على رأي المتقدمين من عدم تقدير الدعة لاجراً ثم ما ذكره من نقض الإجارة بعوت الوقف مبني على أن موت متولى الوقف الخاص به وغلامه بوجوب فسخها وسأني أن غالب الكتب يقضى بعدم بطلان بيع المؤجر سواء الوافق وغيره كذا كرماً المحشى في فسخ الإجارة **(قوله)** الشارح بعد قد عوداً له لاجابة إلى العقول لما قاله من أنها توجب مدة طوبى للضرورة وقد يقال إنها أخف وأقل ضرراً التمسك من الفسخ إذا زالت الضرورة أثناء المدة فتكون بعقوداً بضع لجهة الوقف تأمل ثم نأمر أن ما في البرازي بمسئ على أحد الأقوال الثانية ويدل ذلك ما قدمه عن قارئ الهداية وما ذكره في أمع الوسائل حيث قال والمتأخرون تعرضوا لتقديرها فهم من قال لا يجوز أكثر من سنة مطلقاً ومنهم من قال كذلك إلا لعرض ومنهم من أجاز في الضاع ثلاثاً وفيما عداها سنة ومنع عازاد ومنهم من أجاز من سنة إلى ثلاث ومنهم من لم يستحسن الزيادة على ذلك لكن لو فصل جازت اهـ **(قوله)** والظاهر أن هذا في الدار ما في الأرض فيصع بل عقد ثلاث سنين (الح) بل الظاهر أن ما ذكره في الخاتمة من التصدير بسنة في الدار والضعية فإله على ما مشى عليه في البرازي لا يراعى ما ذكره في الخاتمة من التصدير الذي ذكره المتن **(قوله)** لأنه ثبت للشارح الفسخ قبل جمع ما جعله من الإبراء (الح) قد يدفع هذا المخذور بصرف الناظر لاجراً في لزوم المعاملة متلائم الفسخ وإذا فسخ بعد ذلك وطلب ما جعله يؤمر بالانتظار لحصول غلة الوقف والجرى على رواية القزويني بوجوب عدم صحة هذه الإجارة فإنه لا يمكنها إلا سنة لا أن يدبر لفرق بين العقد الواحد والعقود لكن

دفع المحذور عما ذكر لا يتم إذا قلنا ان الساطر يلزمه الدفع من ماله لتعلق الحقوقي به **(قوله)** فإذا اضطر الى ذلك فالحاجة عبارة الوقف بتجديد أجر تسنين مستقلة نزول المحذور الموهوم الخ لعلمه بتحمل المحذور الخ ان تركها لا يخف الضررين فله لم يلزم ان ما ذكره ط ليس فيه دلالة على أن ابطالها عند عدم الحاجة **(قوله)** فأجاب لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لم ياصل اليه الخ الذي دأبته في فتاوى فائى الهداية بعد قوله وان كان هو المستحق فالقوله لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة وتفسخ هذه الاجارة اه وما في المحشى ليس موجودا في فتاوى فائى الهداية ونقل السندى عبارة كذا كرت وعلى ما في المحشى الضمير في اليه عائد للمستحق وضرر الوقف بالاجرة هو نقصها تأمل وليس في التفسير المذكور بقوله أى لاحتمال الخ وصول ضرر بهذا المستحق المؤجر فيظهر أنه عائد للمستحق لا بالمدنى السابق بل على من يستحق المستقبل ثم رأيت نسخة من فتاوى فائى الهداية توافق نسخة المحشى **(قول الشارح)** أو اذا لم يرغب فيه الا بالافل الخ أحرر المثل انما تعسير بالريجات فاذا كان لا يرغب فيه الا بالافل صار هو امير المثل تأمل سندی عن الشيخ محمد باي **(قوله)** فهذا يؤيد بحث الصرخ الخ من أنها مالا يتغنى فيه الناس فقد اعتبر تغاينهم وهنا اعتبر في العين قلة التصرف وكثرته **(قوله)** أولها أنه ليس المراد بالزيادة ما يشمل الخ بينه المتن بعد الجملة الاولى **(قوله)** والا وجبت الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى ان يستحصل الاربع الخ كذا ذكره الشارح في الاجارة فيقول باب ما يجوز من الاجارة نقلا عن الصرخ وهو غير ظاهر اذا القيد باق على حاله ولم يلزم المستأجر بالزيادة ثم يظهر وجوبها عليه من وقت فسح التاخر عقدا لاجرة ووزلة الأرض في بدال المستأجر حامله للزرع فيلزمه أجر مثلها من حين الفسخ **(قوله)** وهذا يظهر أن المستأجر لارض الوقف ونحوها من حاوثة وادراخا لم يكن له فيها حق القرار الخ في شرح الاشياء بل الى زايده من الاجارة وكذا يرض المؤجر ان يادة بعد تمام المدة على الساكن فان قلنا فهو أحق لكن أن أجر غيره صحت اجارته وهذا خلاف ما قاله المحشى اه سندی وهو ما اشار له **(قوله)** ولو كان الموقف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف به يراون القاضي لا يصح رواية واحدة الخ لا يظهر عدم سماعها الا بالنسبة لما يخص شركاءه لا بالنسبة لما يخصه منها على احدى الروايتين ثم ما ذكره في الجواب من التفرقة بين ما اذا كان الموقف عليهم جماعة فلا تنع دعوى أحدهم بين ما اذا كان واحدا فتسمع منه دعوى القلة غير ظاهر وأى مانع من دعوى أحد الموقف عليهم نصيبه منها يظهر أن المراد من عدم سماعها عدم سماعها بالنسبة لتصيب شركاءه لا لتصيبه **(قوله)** لكن تعليله للاصح بأنه حقا في القلة لا غير يفيد صحة دعواه بها فيه أن معنى التعليل المذكور أن القلة وان كانت حقة فولا يدعواها واستخلاصها عن هي عليه للتاخر لاله كالوكيل بالبيع مع موكله فان الحق في الثمن للموكل ولا يملك الدعوى به وانما يملكها الوكيل وقوله فيما مر لان حقة اخذ القلة ترادى على المقضى به أخذها من التاخر لا يمن هي عليه ويظهر أن دعواه بها على التاخر مسجوعة رواية واحدة بلا توقف على الاذن ثم رأيت في فتاوى الانقروى من الفصل الثامن من كتاب الوقف ما نصه وفي الشرط وقف على فقرا قرأته فادعى رجل أنه من فقرا قرأته انما تنع على الوقف وأعلى فيه أو وصيه أو على أرباب الوقف كانوا أخذوا شيئا من القلة اه وفي سنناته وهذا يدل على أن الموقف عليه دعوى حسته من القلة من التولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعوى من متصرف الوقف فلا يجوز اه **(قوله)** واستشهد في البراز بمثل هذه الرواية الخ أى بعد أن ذكر ان الفتوى على عدم السماع حيث قال ادعى ان هذه الارض

وقبل عليه لاسمع واقسم من التولى وقبل تصح والقوى على الاول وأشاد الخصاص في مسائل
 الى أن الدعوى من الموقوف عليه مضمونة وسردها **(قوله)** فقد علم صحة إيجاز الموقوف عليه اذا كان
 معينا بهذه الشروط **(المخ)** الظاهر أن مصادرة هذه الاجارة على صدورهما من تلك الغلة سواء كان معنا
 أو مستعدا لا على كونه معنا ثم صفة الاجارة بهذه الشروط ما هو على قول أبي جعفر لا على مقابلة فانه
 عليه لا تصح ولو اجتمعت الجماعة **(قوله)** منشأ غلطه أنه وقع في عبارة الخلاصة **(زمه المخ)** أقول لعله بناء
 على أن التاجر غائب والمستأجر غائب القاصب ثم رأيت في خزنة المفتين ما نصه متولى الوقف أو
 الوصي اذا أجزأ مال الصغير أو الوقف بأقل من أجر مثله عملا يتغابن الناس فيه يجب أجر المثل بالعاما بلغ
 وهو المختار وبنى أن يدعى التاجر والمستأجر غائبا كالوكيل يدفع الأرض مزارعة اذا دفع الأرض
 مزارعة وشروط صاحب الأرض شيئا يسيرا لا يتغابن الناس فيه مثله يصير الوكيل غائبا وكذا الدفع عا اليه
 اه **(قوله)** يعني ولكن من جنس حقه سابق له عن المقتضى جواز الاختمن غير الجنس في هذا الزمن
(قوله) أي الاستقلال أي بشرط علم المستعمل بكونها معدة وأن لا يكون مشهورا بالقبض و عوت
 الملك يطل الأعداد اذا لم تكن العين معدة للاستقلال ثم قال بلسانه أعدتم الله وأخبر الناس
 صلات معدة كذا يغادس السندى وفيه عن المنية اجارة القضي توفيق فان أجاز الملك قبل
 استيفاء المدة فالأجرة وإن أجاز بعده فلا عقيد وإن في بعض المدة فالماضي والباقي للمالك عند أبي
 يوسف وعند محمد الباقي والماضى للعائد اه وهكذا نقله الحوى عنها **(قول الشارح)** وعلى القاصب
 رد ما قبضه لا غير **(المخ)** لعدم طيه فحينئذ لا يحكمه المالك بل يبقى اما باردا أو بالتصدق اه حوى
 وقول الحمى قلت المخ هو كذلك والظاهر أن المستأجر غائب القاصب فلنأخذ بضمه أجر المثل
 كما أن له قسمين القاصب **(قوله)** وقمع في الخصاص فوقف المستأجر الأرض أي الوقف **(قول)**
 الشارح كان على الساكن أجر الشل **(المخ)** الظاهر أن الساكن يكون بمنزلة غائب القاصب والتولى
 بمنزلة القاصب فيكون القاضى قسمين أي حاشاه وان كان له متولى قسمين الساكن بدون دخل
 القاضى **(قوله)** وهي الوقف وطلاق الزوج **(المخ)** وجعل منها في فروق الاشياء النكاح حيث قال
 النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه والفرق أن النكاح فيه حق الله تعالى لان
 الحل والحرم حقه سبحانه بخلاف المالك لا يحق العبد وفي الاشياء والنكاح يثبت بدون الدعوى
 كالطلاق **(قوله)** ودعوى المولى نسب العبد الظاهر أن ما قيل في دعوى المولى يقال في النسب
 ثم رأيت في شرح الوهبانية الشهادة على النسب تقبل من غير دعوى وفي الاختلاف قال صاحب
 المحيط وتقبل الشهادة على النسب من غير دعوى لان النسب يتضمن حرمان كلها لله تعالى حرمة الفرج
 وحرمة الامومة والاووة وقيل لا تقبل من غير خصم ونقل صاحب القنية الشهادة على دعوى المولى ونسب
 عبده تقبل من غير دعوى اه والظاهر أن ما ذكره صاحب القنية والمحيط من الجواز يخرج على
 قوله ما ذكره من عدمه على قوله اه والظاهر أن النكاح يقال فيه كذلك **(قوله)** اذا كان الوقف على
 قوم بأعمالهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى تمام عبارة الخاتمة عند الكل وان الوقف على الفقراء
 أو على المسجد على قول أبي يوسف ومحمد تقبل البينة بلا دعوى وعلى قول أبي حنيفة لا تقبل **(قوله)** فن
 قال بأنه قابل جوز ذلك من الموقوف عليه تمام عبارة البصري وغيره **(قوله)** ومقتضاه أن الشاهد
 في الوقف كذلك فيه أن شاهد الحصة اذا شهد له لعذر أو تأويل تقبل كما يأتي في كتاب الشهادة

وهنا عياناً بل مذهب الإمام كاذكراً في القنية فيما لو شهدوا على المشتري بعد مشاهدتهم بنام الأرض
المشتراة أنهم لم يسمعوا منهم وبما تؤولوا مذهب محمد بن أبي بصير بيع المسجد إذا ثوب **(قول)** هذا بناء على
قول الإمام أن الوقف حبس أصل المالك على ما لا الوقف الخ بل يظهر بأضاعى قولهما لأن الممن
في الصدقة الموقوفة وإن زالت عن المالك حقيقة فهي باقية على ملكه حكماً لا ترى أنه جعل متصرفاً بكل
ما يحدث من الغلة كأنها حدثت على ملكه وتصدقها فدل على أنها باقية على ملكه حكماً ولا هذا كان
التدبير في نصب القسيم له وهكذا فروع كثيرة تدل على أنها باقية على حكم ملكه **(قول)** وفي المنع كل
ما يتعلق بجهة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله الخ في السندى آخر الوقف ذاته شهدا بالشيعة على
الأصل والشرائط لا تقبل فهم لا يشهدوا بها فسقوا والجمل لا يكون عدداً اه بالحق وعزاً أيضاً القسما
الشهادة في الشرائط فلا يشهدوا بها فسقوا والجمل لا يكون عدداً اه بالحق وعزاً أيضاً القسما
إكن في الهندية من الباب السادس إذا شهد شاهدان أن فلان مات وترك هذه الدار لابنه هذا لم يذكر
المستفاد منهم باطله كذا في الميسر هذا إذا كان نسب المدي معروف من الميت وإن يكن معروف
فشهد الله ابن الميت وأن فلان الترتك هذه الدار لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر في المتن أيضاً شهدتهما
في التسوية المطلقة في المرات اه ولعل ما في المتن مفرع على قول أبي يوسف من أن الشهادة إذا باطلت في
العض لا تبطل في الكل وما قاله السدي مفرع على قول محمد من أنها تبطل في الكل **(قول)** ما في الأصل
الفتاوى تشهد بالتسليم الخ الذي ذكره الشارح قبل باب القبول وعنه معنى التفسير أن يقولوا
شهدنا لا نسمعنا من الناس أما الوقف لا نعلم في ذلك ولكنه أشهر عندنا جاز عند الكل وصححه شرح
الرواية وبغيره اه وعز ذلك للفرقة عن الخاتمة وهذا يقتضي تجمع ما في الخبر به وضعف ما في
الحد **(قول)** وأصل الوقف نقل الأقطع في شرحه عن محمد حوازي أي الشهادة بالتسليم لا وإن كان
قولاً لا يقصد الأشهاد عليه والحكم به في الاستدراك في توالي الأعصار تريد الشهود والأوراق مع
اشتمار الوقف فتبقى في البقاء سائبة أن لم تحجز فيه الشهادة بالتسليم فستلحقها بالذئ وفي قوله فتبقى
في البقاء سائبة أشعار بان شهادة التسليم إنما تقبل إذا لم يكن في يده ملكته ولذا قال شئني زاده
في شرح المتن آخر كتاب الوقف هذا إذا كان الوقف لم يستند إلى المشرع أما إذا استند فلا تقبل
الشهادة بالشيعة بل لا بد من الشهادة على تسليمه وبه يقتضي اليوم لأن المالك الشرعي لا ينزع من بد المالك
الأب الشهادة على تسليم الوقف لا بالتسليم اه وقد نقله الطرابلسي في شهادته شرح منظومة الكثر
وأقره ويؤيد ما نقله في الهندية عن التسليم قال وفي التوازل سل أبو بكر عن صدقة موقوفة استولى
عليها طالب وأنكر الوقف هل يجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه فقير أهال من سمع من الواقفة أن
يشهد ومن لم يسمع لا يجوز اه ويؤيده أن مسئلة الشهادة بالتسليم في الوقف أصلاً لا يشترط بل تذكر
في ظاهر الرواية وأما ما فيها من الشايع على الموت كالمصلحة فليست عليه هذه الفتاوى ولا يفتى بها
شاع في أعصارنا أنها ثبتت الوقفية وتوجب الانتزاع عن يده الملكية وليس كذلك لأنه لا سبب في استناده
إليه اه سدي ختمها مع ظاهر غيرها من وسائط في الشهادة ما يؤيده **(قول)** وهذا انعكس
ما في الخبرية فثبت ذلك قد يقال في دفع المناقاة المراد بقولهم الجهول شرائطه الخ ما لا تعلم من قبل
الواقف ولا يراد عدم علمها ولا للخطر إلى المجهول تصرف القوام ما في الدواوين من مقدم عليه **(قول)**
وهذا ظاهره بنافي ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة الخ لا مناقاة لأن ما هنا في العمل بما في دواوين

القضاة بالنسبة لشرائط الجوهلة مع التصديق على ذات الوقت ومافي الخاتمة والاسعاف في عدم العمل بالصكوك لانبات أصل الوقت ولا سبل العمل بها لانياته ولو كانت وافقة لما في السجل وهذا موافق ما نقله بعدد غير يمتنع عدم ثبوت الوقت بوجوده بالدقة السلطاني هذا هو الموافق لتصور المذهب المعتمد فتأمل **(قوله)** وما ذكرناه عن الخاتمة بحمله ما ذكرنا الميركان الصلح وجود في سجل القضاة الخ بعده التعديل بقوله لان القاضي انما يقضي بالحقية وانما في الخاتمة البينة أو الاقرار الخ **(قوله)** لا يعتد على انط ولا يعمل به الا في كتاب أهل الحرب بطلب الامان أي قلنا اظهره لا يكون حمله فيما يخلف ما اذا لم يظهره **(قوله)** أي من كونه للضرورة وغيرها ولكن فيه نظر الخ لا نظرونا أن من قال بالقبول على الشرائط السامع بقوله وان أمكن الثبوت بشهادة من سمع من الواقف كإلحاق الحكم في الشهادة بالأصل ان لم يقيد واذا كان عاذا تعذر الشهادة بالخاتمة والعمل بما في الدواوين انما هو عند تعذر العمل بما سمع من لفظ الواقف واذا قالوا في منقطع الثبوت على أن ما شئ عليه المصنف ذيل بلفظ القنوي فلا يعدل عنه وإن أن تمنع المساواة فان الدواوين تبقى مصونة ما وية من التغير فيها والكلام اذا تولى الانسان يتطرق اليه الزيادة قال قصان **(قوله)** وتقبل الشهادات بالوقف وان لم يبينوا وجهها الخ ظاهر قوله وان لم يبينوا وجهها قولها بدون بيان الجهة وهذا لا يستقيم على قول محمد فتعين أن يكون على قول أبي يوسف وقول بعدهم قولها على قوله في بيان المصروف لزم إبطال المصروف المعتاد بالمصرف الى الفقراء والظاهر قبولها عليه اتفاقا لكن التعليل الذي ذكره الشارح انما يظهر على قول محمد **(قوله)** هذا تأييد لبقوله في وجه أحد القراء الخ الظاهر ما في السندى من أن ذكر هذه المسئلة هنا لبيان أن ما قبلها لا يناسب ذكره من هذه المسائل لعدم انتصاب أحد من أحدوا القصد معرفة القاضي اعساره بأي وجه أمكن فكان وجود البعض كالعدم اه بالمعنى لكن المسائل المريدة ليست كلها مما نحن فيه اذهب فيما ينتصب البعض خصم من الكل بل فيما يقوم البعض من الكل **(قوله)** بخلاف رزق القاضي فانه ليس له شبه بالاجرة الخ فيه أنه شبه بالاجرة ولا بد الا ان المخرج جهة الصلة لعدم جواز الاستبصار عليه **(قوله)** اذا كان ليست شئ من الصر والحب وورد ذلك عن السنن الخ عبارة ط سئل العلامة أن تظهره القرشي الحنفى عن وقف على جماعة مات أحدهم في أثناء السنة هل يستحق الميت من غلة الوقت بقسطه أم لا وهل اذا كان الميت ناظر على بعض أوقاف وله في مقابلة النظر شئ يستحق بقسطه واذا كان الميت شئ من الصر الخ **(قوله)** ان كان فقير لم يحصل وكذا الحكم في طلبة العلم الخ هذا بناء على مذهب المتقدمين ان هذه عبادة لا يصح الاستبصار عليها وان ما يأخذونه غلة تلك القبض لكتمان من قبل الصدقات فلذا اشترط الفقهاء طلبة العلم وأما على قول المتأخرين يجوز ان الاستبصار يأخذ أجره حتى حكموا له بأخذ أجر المدة التي باشر فيها تم مات قبل مضى فلا يعمل له أخذ الغلة وترك مباشرة في السنة اه وحي ولا يشترط الفقر لافضل العمل وزغب والافق القنية الاوقاف على الفقهاء محتوز لا اغشاء اذا فرغوا أنفسهم للفقهاء اه سندى **(قوله)** لكن أجاب في البحر بان المراد أن العربة فيما اذا قبض معلوم السنة قبل مضى الخ ذكر السندى في الفروع عند قوله ونسبه الصدقة لتعديم أصل الوقت مانعه قال الجوزى ما قاله الطرسوسى يعنى من اعتبار مقيد ما باشره الامام ونحوه الى آخر ما ذكره قول المتأخرين وأما قول المتقدمين فالعبرة وقت الحصاد فمن كان يباشر الوظيفة وقت الحصاد استحق ومن لا فلا قال في جامع الفصولين والعبرة لوقت الحصاد كان الامام وقت الحصاد يرمي في المسجد يستحق وقد كتب مفتى

السلطنة السليمانية رسالة في هذا وحاصلها أن المتقدم يعتبر وقت الحصاد والمتأخر يعتبر وقت
 البائنة والتوزيع اه **(قوله)** والا حازرته أيضا الخ الظاهر أنه لا يبيح على الخلافة بل يقصد اذا
 مضى حده بدليل أنه لو ذهب خارج الاستاق للاحقا عما يباح عزله بمضي المدة المحددة **(قوله)** ولو عزل
 نفسه لم يعزل أي الا اذا أخرجه القاضي كأنه في أنفع الوسائل حيث قال ولو قال متولى الوقف من
 جهة الواقف زالت نفسي لا يعزل الآن بقوله أو والقاضي في ترجمه اه وسأني في الشرح أنه
 ان علم القاضي أو الواقف صح **(قوله)** فالنصب الواقف عند موته وصا ولم يذكر من أمر الوقف شي الخ
 مقتضى العطف في كلام المصنف أن ولاية نصب القيم بعد موت الواقف لوصيه وقد جرى على ذلك
 السبدي حيث قال ثم تكون الولاية في نصب القيم بعد موت الواقف لوصيه اه وهو مقتضى التعليل
 أيضا بقوله لقيامه مقامه وفي الشرح عند قول المصنف جعل الواقف الولاية لنفسه جائز توصيه ان كان
 والا فلهما كقناري ابن نجيم وقارئ الهداية اه وما في الصراخا بناسب ما سبق لاهنا **(قوله)** ومقتضى
 قولهم وصى القاضي كوصى الملت في مسائل الخ قد يقال ان وصى القاضي يقتضى تخصيص
 فان خصه بغير أمر الوقف فخص وان عمله أمر الوقف نعم بخلاف وصى الملت فإنه لا يخصص
 بالتخصيص تأمل **(قوله)** فكان الاولى أن يقول خلافا لمحمد وان يحذف قوله فقط أي لوافق ما في
 الاسماعي لأهمية الحكم فإنه لا يختلف وعبارة الصبر ولو نصب وصيا عند موته ولم يذكر من أمر الوقف
 شي تكون ولاية الوقف إلى الوصي ولو جعله وصيا في أمر الوقف فقط كان وصيا في الاشياء كلها عند
 أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وهلال اه **(قوله)** بان يقول وقت أرضي على كذا وجعلت
 ولاية لفلان الخ سيأتي في فروغ الوصايا عن ابن الفضل اذا جعل وصيا على ابنته أو أقرعى
 ابنته أو أحدهما على ماله الحاضر والآخرة على ماله الغائب فان شرط أن لا يكون كل وصيا قريبا أو وصي
 به إلى الآخر فكما شرط عند الشافعي والافاعي الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة **(قوله)** لحنث
 بفرد كل من جامعافوض إليه الخ هذا يختص بالقرينة والافقوله وجميع أمور عام الوقف
 اه ط **(قوله)** لكن في أنفع الوسائل عن الخبر قولوا وصى رجل في الوقف الخ بحمل ما في
 الاسعاف على قول محمد القائل بان كلام وصى الملت ونظيره يقتضى تخصيص زول مخالفة فإنه في
 الاسعاف ذكر ما في الشارح بدون عزوم الفاصل الكثير بين هذه وماسبق فتأمل **(قوله)** وفيه
 نظر بل تعمله يدل على خلافه الخ فيه نظر وذلك أنه حيث كانه التفسير الخ صعب نصب الثاني ولم
 يتعرض لعزل الاول فبقى على حاله فصار كما اذا ذكر رجل ابنتي ثم وكل آخر به لا يعزل الاول بل **(قول)**
 الشارح طالب التولية لا في الخ لحديث أنان تستعمل على عثمان أراد أنه أخرجه الجاري وفي
 رواية لقهره من سأل ولا من حرص عليه وفي رواية لاجدوان أخوتكم عندنا من يطلبه ونظار الحديث
 منع من يحرص على الولاية ما على سبيل التبريم والكراهة وإلى التبريم جميع القرطبي لكن يستثنى من
 ذلك من تعين عليه كان عوت الوالي ولا يوجد بعدهم يقوم بمأمور العامة غيره اه سندی عن ابن حجر
(قوله) والظاهر أن مثله ما لو شرطه لئذ كورن الموقوف عليهم ولم يوجد غير ذكر واحد الخ الظاهر ان
 لفظ المشروط في كلام الشارح شامل للصورتين **(قوله)** ومفاده أنه لا يملك التصرف في الوقف مع وجود
 المتولى الخ سيأتي في الفروع عند قوله أجر لانه يجوز ان القاضي لا يملك التصرف عند جهة تصرف
 الشارح بنفسه وملك التصرف الذي لا يملكه الشارح وقال في البرازية من الفصل الثامن من السويع

القاضي لا يسع من البتيم مال نفسه ولا يتزوج بالصغير لكن اذا باع مال البتيم واشترى من وصيه
وان منصوبه يجوز اه ووافق ما قاله المحقق مافي أول وصايا الأئمة عن القنية لوباع القاضي من
وصي المستبش من التركة بمثل الثمن لا يتعدلانه مجزوبه اه **(قولهم)** والظاهر أن مراده الموقوف
عليهم كان من أولاد الواقف الخ أو يقال المراد أنه ينسب من أولاد الموقوف عليه اذا لم يوجد أحد
من أولاد الواقف وأقاربه **(قولهم)** فان ظاهره أن هذا الحكم في المتولي من جهة القاضي فقط فيه
أه اذا علم الحكم في المتولي من جهة القاضي يصح في المتولي من الواقف الا لاوى لانه أقوى حاله **(قولهم)**
لساق الخ لانه من أه منزلة الوصي الخ مقتضى كونه كالوصي أن يكون له التفويض في الصحة بان
يكون ناظر بعد موته مع إتهم بتعويض ذلك نظرا لشيء أنه كالوكيل فقد عملوا بالنسب في هذه المسئلة
وبالجمله ان كلام المصنف في جعله ناظرا في المرض والآ يكون الوصي عاك الأوصاء اتخاها في جعله
وصيا بعد موته فلم يتم الاستدلال بأنه كالوصي فتأمل **(قولهم)** اذ لو سقط قبله انتقض قولهم لا يصح
اقتضى في صحة الخ لو قيل به لا ينتقض قولهم المذكور كاهو ظاهر ان سقوط الحق غير صحة الإقامة
ولا يلزم من سقوطه صحة الإقامة فتأمل وعبارة العلامة قاسم قد سقط بالتزول حق النازل من الوظيفة
المذكورة سواء كان بعرض أو لا سواء كان المنزول أهلا ولا سواء أمضى الناظر التزول أو لم يمضه
وليس مقتضى تولية الناظر للموظفين غير هذا ومن المعلوم المقرر أن الموظف انما حقه في مباشرة العمل
واتصافه عزل نفسه الذي يقال له تركه حقه ولا عاك تعيين الوظيفة لغيره ولا إقامة غيره فيها الا بشرط
رضا الناظر واذا تضمن تصرف الموظف ماهوره وبالسبب عمل فيما هو به وهو اخراج نفسه ولم يصل
فيما فيه وهو تعيين غيره ذلك أو تخصيصه به اه **(قولهم)** فاذا قرر القاضي المنزول له تحقيق الشرط
فحقق العزل الخ مقتضاه أنه لو قرر غيره لا ينزل لعدم تحقق شرط عزله نفسه وليس كذلك
والحق أن قولهم هنا لا بد من التبرير مبني على أنه لا بد من اخراج القاضي فبين عزل نفسه وعلى مقابله
يكفي عمله وعلى كلام قاسم لا يشترط شيء من ذلك وذكر في البصائر أن ظاهر كلامهم في كتاب القضاء أنه
ينزل اذا علم القاضي سوا عزله القاضي أولا وفي القنية قولنا المتولي من جهة الواقف عزل نفسه
لا ينزل الا أن يقول القاضي عزله وكذا الواقف وأقضى العلامة قاسم بان من فرغ لانسان عن وظيفة
سقط حقه منها سواء قرر الناظر المنزول له أولا اه **(قول الشارح)** وينبغي أن يكون له العزل الخ يعني
كأن الوصي اذا أقام وصيا في مرض موته فلقام يكون وصيا بعد موته كذا أنه أن يعزله في مرضه وينسب
غيره لكن نصه الجسوى وقاله التفويض لكونه في مرض موته بتبعية العزل اذا لم يظهر فرق بينهما اه سدد
قلت فاقته ان أباحت التفويض لكونه في مرض موته بتبعية العزل اذا لم يظهر فرق بينهما اه سدد
(قولهم) ولا ينبغي أن قوله فان عبد الله وأوصى الرجل يقتضى أن ذلك في المرض الخ الحق أن كلام
هلال ليس فيه ما يقتضى أن ذلك في الصحة أو المرض بل محتمل ولا يتبادر منه شيء فتأمل على أن الكلام
في التفويض لا في الإيصاء **(قولهم)** وظهرت خيانتة أي خيانة المفوض الخ بل الظاهر اربع الضمير
للمفوض اليه فان التفويض صحيح مادام المفوض حي لم يمت في المرض فاذا ظهرت خيانتة بولي
القاضي الأرشد **(قولهم)** وتلاوه أن القضاء بشرط لعدم اخراج الواقف الخ قال في باب السائل
بعد نقله لما ذكره الشارح عن العتابة هذا ان حل على قول الثاني أشكل يعني لعدم صحة نسب القاضي
له اذا لولا الواقف وعلى قول محمد كذلك اذ جهة الوقف عنده مشروطة بالتسليم اه قال في شرح

الاشياء مانقوله البيرى عن الاجناس بشيرة فقهه قال: فقل اعني الاجناس لو وقف أرضا ودفعها الي رجل وقضيه فانه أن يخرج منه من الوكالة ما لم يقض القاضي فإنا قضى القاضي ليس له الاخراج اه فتكون المسئلة متفرجة على قول الثاني ومقتضى قوله أن لا يدفع حينئذ قوله وقضى القاضي بقوامه يدفع ما قاله الجوى من أن نصب القاضي التقسيم لا يحتاج إلى القضاء فيها علمت أن ما في أنفع الوسائل من أن الولاية في الوقف لو شرط لها الواحد كل الواقف أن يلبادونه ويعزله متى شاموا شرط عدم عزله وأن هذا الشرط باطل محمول على ما إذا لم يقض القاضي به والابليس له ذلك وصورة القضاء أن يقع الواقف مع القيم ويطلب نزاع الوقف من يده منسكا بقول محمده أنه يشترط التسليم وهو ليس له فتنازعه منسكا بقول الثاني من عدم اشتراطه في قضى بقوامته وجهتها ولو زعمها فليس له عزله بعد ذلك اه فتأمل فانه في هذا التصور انما حكم بصفة التولية بناء على قول الثاني والزموا وعدمه لم بصراحة حتى لا يكون له عزله خصوصا في العتابة لم يجر فيها هذا التصور ثم رأيت في الفصل الخامس في الولاية على الوقف من تسمية العتابة ما بهزول اشكال هذه المسئلة بالكيفية ونصه اذا وقف الرجل أرضه لم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره فالوقف جائز والولاية لا واقف هكذا ذكر الحاصل قال هلال وقد قال قوم من الواقف لو شرط الولاية لنفسه فكانت الولاية وان لم يشترط فلا ولاية به وجه هذا القول أن ولايته كانت بحكم الملك ولو فسد زال ملكه فزول ولايته اه **(قوله)** وفي القضية التي انظر الشروط لا يتنظر انزل نفسه لا ينزل الخ) يوافق ما في القضية مانقوله في أنفع الوسائل وبجاءته في المسئلة السادسة عشرة فقلنا عن التتمة لقال متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسه لا ينزل إلا أن يقول له الواقفي بغيره اه ومحت من عبارة البحر السابقة ما يبيد الخلاف **(قوله)** أي الدعوى لتناقض الخ) هو ظاهر في الأوقاف وقفها ما لو قال وقف على فلان فاه وان وجد لاله عقوله على خلافه فيغير ثم رأيت في ١٢ من الاستدلال وشي بعد ذكر مسائل لا يضر فيها التناقض للفتاء قال بعض المشايخ بخلاف ذلك في هذه المسائل وذكر في الميون مسئلة تدل على قولهم رجل قدم ببلد واستأجر دارا فقبل له هذه دارا فادعاه أميرانا عنه لا تسع لتناقض اه وعليه يكون تعليل الشارع مبني على قول البعض وهو خلاف المشهور **(قوله)** كما قدمناه عند قوله وقيل فيه الشهادة بحسب الادعوى الخ) تقدم ما فيه وفي السند هو واضح يكون معتبرا بالبيينة ولذا عول ابن نجيب في جوابه على البيينة فالمنع الخلو أي أقام بيينة فقط أو أقامها وأبرز جهة **(قوله)** والفتوى على أنه يدفع الخ) في قوله يدفع أشارت إلى أنه في يد ذي البسحق لا تسع الدعوى عليه وقال السدي ولقد كان الكتاب الذي كان في يد المدعى على ذي اليد ووجه تانيه ما يدفع دعواه ما لتناقض أوشى آخر فله وجهه وعلى هذا يعمل العمل بكتاب القضاء لما في أي في الدفع لا في الاستحقاق اه **(قول الشارع)** وهي إحدى المسائل السبع المستتة الخ) لا يظهر أن مسئلة المتين من المسائل المستتة مع القول بعدم صحة الدعوى ثم يظهر على القول بسماعها **(قوله)** لانه بمن على اقرار البائع الخ) هكذا ذكر في الترمين كتاب البيوع من فصل الفضولي عند قول الكزلبا ع بعد غير بغير أمره حيث قال لانه لما أقام البيينة على البيع من القاضي قبل البيع منه فقد أقامها على اقرار البائع على ذلك الغالب لان البيع اقرار من البائع بالتقال للملأ إلى المشتري اه لكن فيه أن الاقرار على الوجه المذكور انما تسع دعواه وتقبل بينهما إذا كان بعد البيع لانه لا تسع لتناقض في الثاني لا الاول كما يأتي هنالك **(قوله)** على أن الوقف يلزم عند الامام أيضا إذا كان مضافا الخ) هو وان لم فهماعنده لكنه لا يزال الملك

لكنه يكون بمنزلة المحكوم بلزومه **(قوله)** ولو أقام بينة قبلت على المختار كانت قدم عن العبادية وبه صرح
 في الخلاصة الخ نص ما قدمه المسنف عن العبادية عند قوله وتقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عن
 أبي البتابة بأخذ بإجماع البيعة ونقض البيع وقيل لا يقبل والأول أصح اه ونقل السندي عن
 العبادية الخلاف المذكور في هذه المسئلة وقال فيما قبله وقيل ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 أن كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقهاء والمصدق
 عندهما تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام
 الفضلي وهو المختار وهو فتوى الكرماني اه مافي العبادية من الفصل العاشر فعلى هذا أصح قول
 الشارح وفي العبادية لا تقبل عند الامام لكن قوله هو المختار ظاهره يقتضي ترجيح قول الامام على
 قولهما وبعبارة العبادية تصرح بترجيح التفصيل من حيثية عدم قبول البيعة دون الدعوى اتفاقا
 فيما لو كان موقوفاً على قوم بأعيانهم واختلافاً فيما لو كان موقوفاً على نحو الفقهاء فبرج هذا التفصيل
 على غيره مما قبل في هذه المسئلة اه **(قوله)** وصوبه الزبلي حيث قال وإن أقام البيعة على ذلك الخ
 وجعل موضوع المسئلة مالاً باع ضبيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده **(قوله)** تسمع دعواه على
 البائع وهو المتولي الخ عبارة انما يريد تسمع دعواه ما على متولي الوقف إن كان له متول ولا نصب الخ
(قوله) ونعم ذلك في الجارية حاصل مانعة فباعن للتجارة إن كان خاصة البائع ليست للمتولى بل
 للمتولى إن كان ولا أقامه القاضي ثم نقل عن الفصولين قبول دعواه على بانه وقال عقبه يعني أن كان
 هو المتولى ثم نقل عن الحاشي الزاهد بالعرف والتجدي بشرى أرضاً ثم أقام بينة أن فيها كرمه سبلة فقل
 أن يستريح الكرمه قال وفي المحط ليس الخاصة لشترى مع البائع حيث يمكن متولاً انتهى المتولى
 الوقف فإن يمكن أقامه القاضي حتى يتخاصم ثم قال وجواب التجدي مستقيم على قول الفقهاء أبي جعفر
 بأن دعواه وإن لم تصح أى على غير المتولى للتناقص لكن بقيت الشهادة على الوقفية وانها تقبل على قول
 كثير من المشايخ بدون الدعوى اه والظاهر أنه وقع في عبارته خطأ في التعبير وتبعه المحشى بجعله
 المتولى مدعى عليه حيث قال في جواب الحادثة تسمع دعوى المشتري على متولى الوقف إن كان له متول
 والا فالقاضي ينصب متولاً الخ وجرى على هذا أثناء كلامه ولا مدعى لجعل المتولى مدعى عليه بل هى
 من المتولى وعلى قول أبي جعفر الدعوى وإن لم تصح تقبل البيعة بدونها اه فانظره **(قوله)** أما في
 المهارفة فنقل في أنفع الوسائل أن الباني أولى الخ وكذا في الآراء عاف كائنه السندي وعبارته لو بنى
 مسجداً في سكة فاحتاج إلى المهارفة فتازعه أهل السكة فيها كان الباني أولى منهم وليس لهم منازعته
 فيها اه والظاهر أنهم لو أرادوا بناءه أحكم كانوا أولى منه للعدة التي ذكرها في النص فتأمل **(قوله)**
 فيه نظر فإن المكان موجود فيكون وقفاً على موجود الخ وهو أن كان موجوداً إلا أنه قبل جعله
 مسجداً الأصح الوقف عليه لعدم تصور استحقاقه الغلة فحينئذ يكون الوقف على معدوم لعدم تحقق
 كونه مسجداً الآن وتقدم أن الظاهر أن تهمة المكان ليست شرطاً كما يفيد قوله صرح الخ فلو قال وقت
 على المسجد الذي سأعرف مكاناً كذا صرح بدون تهمة مكانه تأمل وبعبارة العبادية لا تنفذ استراط
 تهمة المكان أصح الوقف ونصها كائنه السندي واقعة رجلها موضعاً لبناء مدرسة وقيل أن بنى
 وقف على هذا المدرسة وقفاً جعل آخره الفقهاء أفنى الصدراً أنه غير صحيح مع إطلاقه وقف قبل وجود
 الموقوف عليه وأفنى غير بصحته وهو الصحيح فإنه ذكر في التوازل رجل وقف أرضاً على أولاد فلان وآخره

للفقراء وليس لفلان أو لولد فلان الوقت جائز الخ وليس في عبارتهما ما يفيد اشتراط تهنية المكان انعقاد كرهها
 لكونه عادة الفتوى ونقل الفتال عن بعض الفضلاء قال أصل عبارة الهامدية وقفه وجعل آخره
 للفقراء ولا بد من هذا القيد لأنه مدار الصحة حتى لا يكون وقفاً على معدوم محض فإنه على المعدوم
 المحض لا يصح كما في شرح الحدادي وذكر أنه يكون كأنه قال أرضى صدقة موقوفة على الفقراء إلا أن
 حدثت ولاد فقلت له ما بقي انتهى ففي المسئلتين لا يكون الوقف على المعدوم المحض كما في مسألة الحدادي
 اه وقال في الفصلين في الفصل ١٣ يصح الوقف وهو الصحيح فإنه ذكر في التوازل لأبي الليث وقف
 أرضه على أولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان أو لولد فلان الوقف وتكون القلة للفقراء فإن حدث
 لفلان أو لولد بصرف ما يحدث من القلة إلى أولاد فلان فكذلك هذا بالاولى وبين الاولوية أن بعض
 المدرسة بل ما هو أصل فهم موجود وقت الأبقاق وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الأولاد اه
 ومقتضى هذا القياس أنه يصح الوقف في المسئلة المقبسة وإن لم يهئ المكان **(قوله)** ومنه ما في الاسعاف
 وقف على ولده وليس له الأولاد ابن الخ فيه تأمل وذلك أنه ليس بما ذكره في الاسعاف انقطاع أصلاً
 بل غاية ما فيه حل الولد على حقيقة وهو الصلي إذا أمكن بأن كان موجوداً أو الاجل على مجاز وهو ولد
 الابن فإذا أمكن حل اللفظ على حقيقته بعد ذلك بان حدث له ابن حل عليه **(قوله)** وفي فتاوى الخافوق
 بعد كلام فعمل أنه إذا اشترط الواقف العلوق لا حد أنه يستحقه عند قيام المانع الخ) بنى على ما في فتاوى
 الخافوق أن المدرس والطلبة يستحقون العلوق بدون تدريس وحضور درس في مدرسة أخرى **(قوله)**
 وهذا لم أره في كلام علمائنا الخ) رأيت في الرسالة السماة بعبية الرحمن في ارصاد الجوامع والأطمان
 للشيخ عيسى الصفدي الحنفى التي جزم فيها أجوبة علماء المذهب الاربع في صحة الارصاد التي ألها
 في سنة احدى وعشرين ومائتين بعد ألف مائته فإذ مات الذي استترى الجامكية وكان مصداها
 بأمر نائب السلطان على أولاده وعياله ولوارثه من أولاد وعياله فاهم رجوع لبيت المال انتهى إلا أنه
 لم يعز له لاحد وهذا هو الواقع لقواعد المذهب وأما العود لأقرب محاسن فلا تأمل وهو شعار أن
 صرف غلة الأرض المذكورة لما قبله إليه وكيل الامام بعد ارصاد احد بدلتى ولم يفس ذلك تكون
 لبيت المال وليست هذه كمسئلة الحوض المذكورة في الحاوى وإنما لاصلة **(قوله)** فالظاهر عدم التخصيص
 في الوقف الخ) قد يقال يحمل المطلق على المقيّد ويؤيد ذلك ما نقله السندى عن الهندي بعد نقله
 ما في الذخيرة عنها ولو وقف أرضه على أخرى على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكسبهم فإن كان ذلك
 في عقدين تحتلّين فالقرابة يعطون من الوقف الاخير ما يكسبهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون
 ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحد على قول هلال ويوسفين خالد كذا
 في المحيط انتهى اه **(قوله)** والمراد به مفهوم الخاتفة المسمى دليل الطلب الخ) هو دلالة اللفظ على ثبوت
 نقيض حكم المنطوق للثبوت بخلاف مفهوم الموافقة فإنه دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق للثبوت
 عنه بمجرد فهم اللغة بدون توقف على رأى واجتهاد **(قوله)** أن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه
 في مقامهم الناس وفي المعقولات الخ) وذلك كما وقع لمرضى الله تعالى عنه أنه قتل سبعاً وهو يحرم
 وأهدى كبشاً وقال ابتداءه على لاهد أنه ابتداء نفسه فعلم بذلك أنه إذا قتله دفع الصلوة له لا يجب شي
 واللام بين التعليل فائدة تعليله من باب المعقولات فإن التعليل تارة يكون بالنص من آية واحدة وتارة
 بالمعقول كما هنا والعلة العقلية ليست من كلام الشارع فهمهم باعتبار وهذا تراهم يقولون مقتضى

هذه العلة جواز حكمها أو حرمتها فيستدلون بمفهومها اه من شرح منظومه قسم المفسر
 (قول الشارح أي في زمن المبشرة الخ) حتى انه لو باشر وتطبقه بعض السنة يعطى بـ. د. ما بانشر
 (قوله لان الصلة غلبت بالقبض الخ) لا تظهر هذه العلة بمفردها فان الكلام في عدم الاستدلال هو غير
 مترتب على الملك بالقبض فلا بد من ملائمة معنى الصدقة هنا ايضا تأمل (قوله ويحل له لو فقير الخ)
 وفي خزانه الاكل لا يسترد منه حصه ما بقي من السنة ان كان فقيرا اه أو السوء بخلاف القاضي فانه
 يسترد منه ما استجمل أخذه على الصحيح ومقتضى ما قيد الاكل الاسترداد منهم ان كانوا أغنياء هبة الله
 (قوله فيكون ذلك المعين قائما مقامهم الخ) الاستثناء لا يدل على قيام الاغنياء مقام الفقراء بل على أنهم
 مستحقون أصالة فكل ما ذكره لا يخرج عن مناقشة (قوله هذا غاية ما وصل اليه فهمي في هذا
 المسئل) وفي السندى مانصه (لا يصح على الاغنياء ابتداءه) يعني بحيث يخصهم في كل وقت أما لو
 وقف على الاغنياء وهم يحصون ثم من بعدهم على الفقراء يجوز ويكون الحق للاغنياء لم يفتقر لانه
 يكون قربة في الجملة ثم ذكر عن الطرسى أنا اعلنا ثمانية الصدقة في تصحيح أصل الوقف فانه لا بد فيه
 من ابتغاء قربة ولا يكون الاعلاظة جانب الصدقة وهذا في كل الاوقاف على الاولاد والاعقاب أو
 المدارس وغير ذلك اه (قوله لانه صدقة فأنشبه الزكاة) استثنى بعض حواشي الاشياء من الكراهة
 المديونية وصاحب المال بحيث لو فرقة عليهم لا يخص كل انصاب ولا يفضل بعدد فيه ما تبادرهم
 اه سندی (قوله وقراءة العشر الخ) بأن كانت الجماعة لا تتنظم الا بقرائه قبل الصلاة كما هو
 موجود في بعض مساجد مصر (قوله ثم رأيت الامام السرخسي في شرح السير الكبير ذكر الحديث
 دليل على ذلك الخ) الذي تقدم في الجهاد عن العصر والتهران التفتيل لا يبطل بالموت والعزل حيث قال
 الشارح ويم كل قتال في ثلثة السنين ما لم يرجعوا وان ماتوا إلى أو عزل ما لم يمتعه الثاني اه وهو الظاهر
 اذا والى انما فصل ذلك بانه عن الخليفة فلا يبطل عونه أو عزله حيث كان الاصل موجودا بل لو فصل
 السلطان ثم مات أو عزل يظهر عدم البطلان أيضا لانه نائب عن المسلمين ولا يظهر بطلان التقرير بوجوب
 التعليق أيضا حتى يوجد فصل بخلافه ولا يظهر تعليل بطلان التعليق بما ذكره أو السوء في حاشية
 الاشياء وشرحه بان التعليق بالشروط كالخبر عنده وبعد الموت انتفى الاهلية اه لما علب انه انما فعله
 نيابة (قوله أي وصى المستنيس القاضي عزله بمجرد الشكاية الخ) ولكن لو عزله صم وأتم القاضي على
 المختار كما حرره شارح الوهابية وعليه معنى المتن وأما قول الفصولين والجميع عندى أنه لا ينزل أشار
 به الى أنه تعميم منه واختياره لأنه المختار من المذهب وعمله بفساد القضاة فينبغي للمفتي اذا سئل عن ذلك
 قبل العزل فيكون جوابه ليس له ذلك وإن سئل بعد العزل يجب بالصحة مع الاتم افاده الشيخ محمد باقر في
 شرح الاشياء اه سندی (قوله فلو زل بساط المسجد لا تنقض حتى أكلته الارضه) من ان كان له
 أجرة (قوله ظاهر كلام الشارح الضمان وان لم يكن له أجر تأمل (قوله لكن كفرتهم لا تصور مطابقتهم
 الخ) وانما كانوا معينين لا يكون له الاستدانة أيضا لعدم ولايته عليهم ثم بانهم له الاستدانة عليهم لا على
 الوقف (قوله ذكره هلال وهذا هو القياس الخ) عبارة الصريح بعد ذكر ما عزا له لاهل مانصه وعن
 الفقيه أبي جعفر أن القياس هذا لكنه يتلوه فيما فيه ضرورة ثم ذكر مانصه وفي فتاوى أبي الباقين
 وقف طلب منه الجبايات والخراج وليس في يده من مال الوقف شيء وأراد أن يستدين فهذا على وجهين
 ان أمر الوقف بالاستدانة فله ذلك وان لم يأمر به بالاستدانة فقد اختلف المشايخ قال الصدر الشهيد

المختار فانه أبو البت اذ لم يكن من الاستدانة بالخ **(قوله)** الملقن الاجارة فتدل الطولية انه ماولو يعقود
 الخ) الأنسب التعبير بالفرد بدل الجمع **(قوله)** صوابه الاستقراض الخ) أي ليصح الاخبار به عن
 الاستدانة التي هي فعل وهو اسم عين لما تعطله لتأخذه وفيه تأمل فانه يطلق أيضا على العقد المخصوص
 كغيره المصنف في فصل القرض وعليه تكون السين والتاخر الدين **(قوله)** ومفاد ان المراد بالقرض
 الاقراض من ماله لا الاستقراض من مال غيره الخ) فيما قاله نظر وذلك ان عبارة الخاتبة ليس فيها ما يفيد
 ان المراد بالقرض الاقراض من مال نفسه حتى يكون من باب الاستدانة المتوقفة على الاذن بل يتحمل
 ذلك ويحتمل ان المراد به الاستقراض من مال غيره وعطف الاستدانة عليه من عطف العام على الخاص
 ومع الاحتمال لا تنصل معارضة لاطلاق ما نقله الحاشي في من ان الناظر لو انفق من مال نفسه الخ وما
 نقله في التفسير من اتفاق الاصحاب وكذا ما في الحاشي ولا يليق حل عباراتهم م على الرواية الضعيفة مع
 عدم وجود ما يخالفها صراحة وكذا ما نقله ثانيا عن الخاتبة ليس فيه ما يؤيد دعواه صراحة نعم المفهوم
 من قول الخاتبة اذا كان الوقف غلة او اذا كان في يد شي الخ انه اذا لم يوجد هذا الشرط يكون ما انفق
 استدانة لا يرجع له الا باذن لكن العمل على الملاقى عباراتهم انه ليس منها مطلقا وان له الرجوع اذا اشهد
 وهذا ما اعتمد في تشجيع الحامدية وانما خصص في الاستقراض والشرارة نيضة فانظره **(قوله)** عن
 الحاشي مثل ع آجر من لارجل وقفه والده عليه وعلى اولاده الخ) ذكر هذا الفرع ايضا في خزنة
 المغنين كذلك ونقله عنها السندى في كتاب الاجارة **(قوله)** ما يفعله في زماننا في اثبات المرصد من
 تحكيم قاض حنبلي يرى صحة اذن الناظر للسنجر بالعبارة الضرورية بلا امر قاض غير لازم) فيه
 تأمل بل هو لازم اذ لو لا الترافع الى الحنبلي لا يجمل لانه اذا دفع المرصد بحكم القاضى الحنبلي فيه
 يحمل ذلك ولا يكون للقاضى الحنفى تضمينه بدفع المرصد بحكم القاضى الحنبلي **(قوله)** ومنشا
 ما حذر ابن وهبان عدم الوقوف على حجر الحكمين تقدمه الخ) قال الجوى الا ان يقال ما حذر ابن
 وهبان داخل في الشراء نيسته وهو مما يجوز حيث كان مما يفعله الناس لزوم الاجل فيه واما الجمع بين
 القرض وشراء البشير فمن كثير ففيه ضرر على الوقف لعدم لزوم الاجل في القرض وهو المقصود الذي
 لاجله عقد الشراء في ذلك البشير فتعوض ضررا على الوقف اذ هو والحالة هذه مجرد شراء البشير بمن كثير
 تأمل قال ثم رأيت بعض المتأخرين جعل الكلامين متقابلين ولم يجعبا عا حجت فلما تأمل عند الفتوى
 انتهى اه سندی وقد ذكر الزملي نحو ما قاله الجوى من الفرق كما نقله في تنقيح الحامدية ومع ذلك لم
 يرتضه فيها والتأخر الفرق بينهما الظهور ان المراد في مسئلة ابن وهبان شراءه بقبته مع اعتبار الاجل فلا
 عين على الوقف بخلاف المسئلة الثانية لظهور الشرر بشراء البشير بثلاثة ثمانية اضعاف العنق
 الشراء **(قوله)** وليس فيه التعليل بأنه يرجع عاشره ولذا قال الجوى انه مشكل الخ) قد بدفع الاشكال
 بان يكون الوقف قد شرط لنفسه الرجوع عاشره من تعيين الموقوف عليهم وان لا يغيرهم بغيرهم او انه
 شرط في اول كلامه زيدا المقر وفى آخره المقر ومعلوم ان العبرة في كلام الوقف لا آخره تأمل **(قوله)**
 الا ان يخرج على قول الامام بعد لزومه الخ) ليصح ذلك فانه عنده يكون ملكا للوقف لاحق للوقوف
 عليه فيه ولا في غلته انما يأخذها بطريق النذور بعد وفاة الوقف بطل التصديق الا ان يخرج على
 ما اذا وقف على المقر بدون تحصيل ثم على المقر وبطل **(قوله)** ويؤيده ما مر من الدرر الخ) هو ماولو
 وقف ضيعته على الفقراء مسلم للفقير ثم قال لوصيه اعط من غنما قلنا كذا وقلنا كذا ليصح نظريه عن

القاضي الناظر ولم يوجد المنكر لقوله نزول المخالفة ونقبل في التسقيج عن القنينة أنه ان كان معروفا بالامانة لا يحتاج الى البين قال ومثله في الحاوي الزاهد في لان في البين تغيير الناس اه ونقل المعري في شئ القضاء عن البصر ان نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو اذني ضياح مال الوقف او تغير بشفه على المستحقين فأنكره وقاله القول ولكن مع البين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالمقاضي **(قوله)** اذ يلزم منه تضمين الناظر اذ ادفع لهم بلائينة الخ منافع لما قبله من أن الضمان على جهة الوقف ثم ان كون الضمان على الوقف يلزمه إلحاق الضرر به كما قال الرمي ولا داعي لحل قول العلماء يقبل قوله في الدفع الى الموقوف له على غير باب الوثاقف بدون وجود نص عنهم على هذا الحل وقال المجوز عن بعض الفضلاء اجازة ذلك بحسب به أو السعدا أنها ليس لها حكم الاجازة من كل وجه بل فيها شوب الاجرة والسبلة والدفعه ويلزم على ما قاله الضمان على جهة الوقف لانه عامل له والمال في يده امانة وقد ادعى دفعها الى مستحقها ويلزم أن لا يشيل قوله في نحو الخطيب أنه أدى ونظفته والمصرح به خلافه وقد تقرران جواز ذلك للضرورة يتوالت الناس في الامور الدينية وما ثبت للضرورة بتقدير بقدرها وهو حل التساؤل وجواز الاختلاف في جميع الاحكام اه **(قوله)** ذكرتم في البصر عن القنينة معالابان المزعول آخرها الخ فيه ان حقوق العقد في مثل ذلك راجعة للعائد اذ هو وكيل الواقف او الفاعل فكان حتى للقبض له حيث كان هو العائد ثم رأيت في فتاوى الحانوي بعد ما ذكر ان الرجوع في الدين الذي على الوقف انما هو على من باشر العقد مانسه ولا يشكل بمافي القنينة من ان الناظر لو اجر ثم عزل فان ولاية قبض الاجرة للناظر الثاني على الصحيح لان ذلك نظر الجهة الوقف لانه رعايتا قاعد الاول عن انخلاص فتمثل الوقف اه **(قوله)** بأخذونه الى يحفظ الزرع الخ عبارة في الفتاوى بأخذها لحفاظ الخ وقوله مع ما ذكر المراد به المعلوم المقرر للناظر المذكور في كلامه **(قول الشارح ولو ولي الصغير)** لعل الاولى في المبالغة ولو أبا أو عفا حجه الصغير **(قوله)** وانحصر في ذلك هو الواقف الخ عبارة البراز به فان ادعى أحد أنه من القرائن ان الواقف حيها فهو انحصر لان الوقف والغلة في يده والمدي يدعي عليه حقا وان مات فخصه الوصي الذي الوقف في يده الخ وقال في الاسعاف من فصل اثبات قوم مشاركة القرائن وانحصر في ذلك وصي الواقف أو هو ان كان موجودا اه **(قوله)** ألا ترى أنه لو انقرا الأغنياء واستغنى الفقراء الخ نص عبارة الاسعاف بعد قوله يوم قسمة غلة الوقف ألا ترى أنه لو وقف على فقراء غلبه وكان فهم فقرا ما أغنياء فستكون الغلة للفقراء ثم لو انقرا الخ تأمل **(قوله)** ونعامة في الاسعاف ثم ذكر بعد هذه المسئلة ما لفظه ولو وقف على آثار به المقيمين في البلدة الامن خرج منها فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استثنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على آثار به المقيمين في بلدة كذا أو آخره الفقراء ثم أراد آثار به الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون من غلة هذا الوقف قال الفقيه أو بكر الحلبي ان كان آثار به في تلك البلدة محصورين ومخلط بهم عدد فان ونظفتهم وحققهم تدور معهم أينما داروا وان كانوا انحصرون فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطع وطبقته من الوقف ويعطى من كان مقيما بها فان رجعوا أو أقاموا به رجعت اليهم الغلة في المستقبل اه فانت ترى أن ما ذكره الاسعاف منافع لما في الخزانة وما ذكره ط عن البحر بقوله وكذا لشرط أن من انتقل من قريته من بغداد لاحل له اعتد ولكن هنا اذا عاد الى بغداد ادعى الوقف اه منافع لما ذكره الشارح بقوله أو عني بنى فلان الخ فانظر الفرق بين هذه المسائل **(قوله)** قد لاس في أنه لا يبعد أن يحمل كلام الخطيب على ما اذا وقف على

أولاده ولدان الخ) هذا الجمل وان كان صحيحا في عبارة الخالية لكن تبقى التفرقة في عبارة الانسباه
بين أولاده وبينه غير مستقيمة حيث كان كلامه مبنيا على أنه لم يوجد له ابتداء الأول واحد **(قول)** قلت
ويكنى في التوفيق ما مر عن الفتح من ابتائه على العرف الخ) قال المصنف في الباب الثالث عشر فان
قال على ولز يدوعلى والدمعرو ومن بعدهم على المساكين وكان له ولد ولم يكن له عرو ولدان القلة كلها
ولز يد فاذا انقرضوا صارت للمساكين اه) وذكر المحشى في الايعان أن الجمع المضاف يراد به الجنس
ان صادق بالواحد والاكثر ويراد به في العرف الجمع وذكر نحو العطاء في حاشيته وما ذكره شامل
لما اذا كان الجمع نصف من صيغ الجمع او كان جمعا بحرف الجمع كالواو وفي وقف هلال من بال الرجل
يقف أرضا على نفسه ما نصه قال أوصيت بثلاث مائتي لفلان وفلان ثمان أحدهما قبل موت الموصي
الباقى منها نصف الثلث ولو قال قد أوصيت بثلاث مائتي لفلان ولولدهم ثمان قبل موت الموصي ان الثلث
كله الباقي فكذلك الوافى اذا اشترط مع نفسه قوما ماعولين أبطلت من ذلك ما وقف على نفسه وأجزت
الباقى واذا اشترط مع نفسه قوما ليسوا ماعولين أبطلت الوفاء أجمع الا ترى أن من قولنا في رجل قال
أرضي مسدقة موقوفة على فلان وعلى ولده ونسله فأتقرضوا فلان بن غير فلان ان الوقف كله ولو قال قد
جعلت مسدقة على ولدى وعلى أولادى وعلى قرابى وعلى قال الوقف لا يجوز قلت أرى لو قال صدقة
موقوفة على نفسى وعلى المساكين قال النصف من الوقف جائز صحيح وهو النصف الذى للمساكين والنصف
الذى وقفه على نفسه باطل اه) وفي الاسعاف ولو أقر رجلين بأرض بدها وقف عليهم ما وعلى
أولادها ونسلكها بادئهم من بعدهم على المساكين فصدقة أحدهما وكذبه الآخر لا ولادها يكون
نصفها وقفا على المصدق منها والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المسكر الى التصديق رجعت القلة اليه
اه **(قول)** وقيل الوصى كضارب الخ) في التخيير أن من المشايخ من قال يجوز اجارة التولى لابنه وقامه
على المضارب اذا أجر من هؤلاء فانه يجوز بالاخلاف اه) سندی وذكر المحشى في كتاب المضاربة عند
قوله وعلى المضارب البيع الخ) الاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في التنظيم لا يجوز مع
امرائه وولده الكبير العاقل وولده عنده خلا فلهما ولا يشترى من عبده المأذون وقبل من مكانته
بالاتفاق اه) فتأمل **(قول)** وكذا امتولأجر من نفسه الخ) ما ذكره على اتفاق **(قول)** الا اذا أطلق له
المولى الخ) فيجوز بيعه لهم مثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده معهم باكر من القيمة اتفاقا اه) ط
وذكر الشارح مع المصنف في الوصايا باع واشترى الوصى مال اليتيم من نفسه لا يجوز مطلقا وصى
الغاضى وان وصى الأب جاز بشرط منفعة ظاهر توهي قدر النصف **(قول)** كالوذن والامام والمعلم ان
لم يكونوا اهل الخ) مقتضاه أنه مع التساوى يكون له العزل مع أنه لا مصلحة حينئذ وهذا خلاف ما قرره
المحشى فانه جعل مدارصة العزل للمصلحة فان وجدت مع العزل والا فلا **(قول)** وما كان ينشئ الشارح
أن يفرض هذا فرع مستقل الخ) قد يقال ان عدول الشارح في التمثيل عن ذكره من يستحق الوقف
لا في مقابلة عمل مع كونه أقوى في الاستحقاق الى من يستحقه في مقابله اشارة خفية تدفع الوهم المذكور
(قول) ولا تخصيصه بعد تقرر الخ) وأما قبله ففصل الرجوع عنه وبعتبر الشرط المتأخر وهذا ما قدمه
المحشى عن الاسعاف عند قول الشارح حتى ذكر الوافى شرطين متعارضين الخ) من أن الوافى ان قال
على أن فلان يبعه ثم قال لا باع لا يجوز بيعه لانه رجوع عنه شرطه أولا اه) ولو شرط لغيره الاستبدال
ثم أخرجه ونهاده عنه يصح نفيه فله من باب الرجوع عن الالباب لا من قبيل الرجوع عن الشرط ولذا كان

الواقف فعله دون المشروط له كذا ذكره الخالص **(قول الشارح)** لأن الكفاية تنصرف لأقرب المكتبات **(الحج)** هذا في ضمير المفرد لا في ضمير الجمع كما يأتي ما يفيد من الخالص **(قوله)** اذهبوا الأقرب إلى غرض الواقف **(الحج)** مقتضى ما ذكره الرمي من التعليل لعود الضمير لواقف في هذه الحادثة أن الضمير في حادثة جواهر الفتاوى حاله للواقف لا لولده المسمى إذ لا فرق بين الحادتين وحيدته يتقوى ما يستقله عن المنع من أن الصك كتابة تنصرف للواقف لا لابنه **(قول الشارح)** وفي الزيلعي من باب المحرمات وقولهم تنصرف الشرط إليها **(الحج)** لفظه على ما نقله السندي وقال محمد بن شعاع وبشر المريسي وما لئان أم الزوجة لا تنصرف حتى يدخل بها وهو مروي عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وجابر واحتجوا بقوله تعالى وإمهاات نساكم وربائكم إلا في في حوركم من نساكم إلا في دخلتم من ذكر أمهاات النساء وعطف عليهن الزايب ثم أعقبها بذكر الشرط وهو الدخول فينصرف الشرط إليها وهو الأصل في الشروط والاستثناء بمشئة الله تعالى فتشيد حرمتهما بالدخول أو يقال إن الموصول وقع صفة لهما فتشيد بالدخول ولذا أطلق قوله تعالى وإمهاات نساكم من غير قيد بالدخول وهو كلام تام مفصل عن الثاني فلا يتعلق به اذهبوا الأصل في الجمع وهو مذهب عسر وابن عباس وعمران بن حصين ورواية عن علي وزيد بن ثابت وروى عن ابن مسعود رجوعه إليه وقال ابن عباس أيهم أوما أيهم الله تعالى أي أطلقوه وقال عمران بن حصين الآية مبهمة لا تفصيل فيها بين الدخول وعدمه وقولهم فينصرف الشرط إليها وهو الأصل فلنا ذلك في الشرط المصرح به والاستثناء بمشئة الله تعالى وأما في الصفة المذكورة في آخر الكلام فينصرف إليها بلها فأننا إذا قلنا جاز بدو عسر والعالم تقصر الصفة على المذكور أعرا على أنه لا يجوزها أن تكون صفة لهما أصلا لا اختلاف العامل فيهما لأن العامل في الأمهاات نساكم الإضافة وفي نساكم حرف الجر ولو كان صفة لهما لما اختلف العامل في الصفة لأن العامل في الموصوف هو العامل فيهما ولا يجمع العاملان في معمول واحد فامتنع أن يكون قوله إلا في دخلتم من صفة الأول **اه** **(قوله)** وهو الأول وجه من صرفها للجميع مقتضاها ترجيع ما مشى عليه في جواهر الفتاوى من عود الوصف الأخير **(قوله)** بنت أختها حقه أخوها كما هي عبارة الأصل **(قوله)** أن كلاما من الشرط والاستثناء **(الحج)** أي بالمشيئة حتى يتم استثناء الوصف فقط والاستثناء الحقيقي يرجع إلى الأخير عندنا **(قوله)** وإنما الخلاف في البطن **(الحج)** يعارضه ما نقله عنه في الأخير من أنه لا خلاف في هذه الصورة فتأمل ونقل السندي عن الهندي عن محيط السرخسي أن المقى به عدم الدخول في وادى وولدى **اه** والأصوب في عبارة الحنفى القلب لوافق ما يأتيه وما في الأخيرة **(قول الشارح)** بنى أولادى **(الحج)** يعني لوقال هذه صيغة موقوفة على بنى أولادى **(الحج)** سندي **(قوله)** لكن السبكي قسم على الموقى من كل طبقة **(الحج)** قال في رسالته أنه باقر اض الطبقة الأولى تنقض القصة الأولى بسدا بقصة أخرى على البطن الثاني لكن لا يقسم لذكر مثل حفظ الأنثيين كما كان يقسم على الأولى ولا يختص أحد منهم عما كان منتقلا إليه من جهة أبيه بل يتطرق إلى أصولهم كأنهم أحباؤهم يقسم عليهم ثم يعطى نصيب كل أصل لفرعهم وليس له فرع لا يقسم عليه **(الحج)** **(قول الشارح)** بأنه ينتقل نصيبهما **(الحج)** الأولى أن يقال ثبتت اسمهما فلها به ثبت لكل واحد منهما مثل ما ثبت لكل مستحق خصوصاً حيث لم ترتب الواقف فلهما زاعم الفرع أصله **اه** سندي

﴿ فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد ﴾

(قوله) لأن لفظ (ولدى) مفرد وان عم الخ) هذا انما يصلح عليه لاستقلال الواحد بالوقف لا لاختصاص الصلبي تأمل (قوله) أي مات والاولى في التعبير به) بل الاولى ما فعله الشارع ليصح الاستثناء بعده (قوله) فانه يدخل فيه ولد البنت الخ) لعل الاصوب حذف لفظ ولد (قوله) هذا يخالف لما في الخلفية رجل وقف أرضا على أولاد الخ) لكن يوافق ما في الدرر ما ذكره الشارع في كتاب الجهاد من بحث الامان حيث قال ويدخل في الاولاد اولاد الانشاء لا اولاد البنات اهـ وذكر المحشى اختلاف الرواية عن محمد في اولاد البنات وفي الاسعاف من باب الوقف على الاولاد ما يوافق الدرر حيث قال ولو قال على أولادى وأولادى لا يدرى تصرف الى اولاده وأولاد أولاده أداما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء امدام واحد منهم بقيا وان سفل لان اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الفرد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما تناسلوا اهـ فلا يستقيم حينئذ دعوى أن شمول سائر البطون شاذ نعم القول بترتيبها شاذ اهـ ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس ماذ ذكره في الاسعاف بدون زيادة ولا نقص ورأيت كذلك في البرازي من الفصل الخامس (قوله) ولكن يقدم البطن الأول الخ) غلظه في الاختيار بان الانسان يقصد له ولده لان خدمته اياه أكثر فكان عليه استحقاقه أرحم والنافعه قد يجد مومن فكان قصد صلته أكثر ومن عداه من قل أن يدرى خدمتهم فيكون القصد بهم النسبة اليه وهم فساو اهـ (قوله) وقد أعاد القصر الى أولاد الأحياء يوم الوقف دون غيرهم) لعل حقه الى أولاده الخ بذكر القصر وبعبارة الاسعاف عقب قوله دون الأموات وقد نسب الى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم بعد الضمير اليهم دون غيرهم اهـ (قوله) يدخل أولاد أولاده بقوله ونسلهم الخ) من هذا الفرع يؤخذ أن محل قولهم أن الضمير يرجع لأقرب مذكور انما هو في ضمير المفرد لا ضمير الجمع كما أفق ذلك مقيسكندرية المرحوم الشيخ الجزايري كما رأيت ذلك في فتوى منسوبة له (قوله) لكن مقتضى ما قدمناه في بيان المنقطع أن يصرف نصيبه الى الفقراء وفي السندى المناسب للشرح التعبير بتم أولاده وجعل قوله اذالم يشترط الخ من تمام المسئلة الأولى اهـ لكن عبارة الدرر تفيد أنه راجع للمسئلة الأخيرة وتقدم له أن من وقف على أولاده وأولادهم أنه لو بني واحد منهم بأخذ الوقف كله اهـ وتقدم عن الخصاص أنه لو قال على ولدي زيد وعلى ولده عمرو ومن بعدهم على المساكين وكان زيد ولدا ولم يكن له ولد أن النسبة كلها لوليد زيد الخ والظاهر أنه لا فرق بين مسئلة الدرر والمذكورة في الشارع ومسئلة ما لو وقف على أولاده وأولادهم في أنه لو بني واحد بأخذ الوقف كله فعلى هذا لا يكون نصيبه الفقراء بل لجميع الاولاد لا فرق بين المستثنين ثم رأيت ما في الدرر في البرازي من الخلاصة من الباب الخامس (قوله) وكذلك لا يدخل الخنثى في الصورتين الخ) لا يظهر عدم دخول الخنثى الا في ما لو وقف على بنته لا في ما قبلها والظاهر أن قول ط وما قبلها حقه بعدها وعبارة الهندية ولو وقف على أولاده أدخل الذكر والأنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخنثى ولو وقف على البنات لم يدخل انضافه لاننا نعلم ما هو اهـ وفيه تأمل ولعل الصواب يدخل في الأول ولما يدخل في الثاني ولم يعرف في الهندية ما ذكره أحد! (قوله) وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقوما في السندى وذكر هلال هو اليوم الذي صار له قيمة ولم يشترط الفضل عن المون وقيل هو اليوم الذي صار له قيمة بحيث يفضل عن المون والخراج والثواب القاهرة وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخاري

كأبي الحارث **(قوله)** والفرق أن ما سئل من الثالث يرجع برأيه إلى ورثة الموصي الخ في غدا التبرق تأمل فإن ما سئل من الوفاء على تقديره كالموصي يرجع إلى الفقراء كالموجود كالمقطع فمن يكون البطل الثاني فلا يلزم أن يكون حكمه مثلهما أو أيسر العرق المذكور وإنما يظهر في الوفاء الرب والمحكم المذكور أعظم منه ومن غيره وقال السدي الفرق أن في الوفاء خروج الكل عن ملكة فلو فرض ذكر وأن كان ذلك السهم لهم أو لغيره وفي الوصية لما أوصى للذكور والإناث فلم تخرج الوصية من كل وجه بل صحت في جانب الموجودين أما ذكر وأنثى وبطلت في الجانب الآخر **(قوله)** لأنه لا تحققه من وجهين اسعاف فاستحق كل سهم منهما وجهه ما بين الوجه الآخر بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله لقرابته وأوصى لرجل بألف درهم وكان من قرابته فله يستحق الأكره من الألف وما بينه بالقسمة لأن هاتين الوصيتين من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع بينهما كأبي الاسعاف سندی وقوله وكذا يقال الخ أي أعطاه نصيب من مات لولده لا في إعطائه نصيبين كالموصي واضح من عبارة الاسعاف **(قوله)** أي في صورة الترتيب بين البطلون الخ الظاهر أن هذا التصور غير قابل للحكم كذلك لو لم يربط المسئلة بها تأمل **(قوله)** قالوا وقال على أقاربي وأقربائي الخ أي لفظ الجمع لأنه إذا قال لقرابته وأولادى قرابته وأولادى نسبه فالمراد يستحق الوصية عند الكل **(قوله)** ويدخل فيه المهرم وغيره الخ يدخلون غير المهرم على قولهما لأقوله ولذا حكى الاتفاق في عدم اعتبار الجمع فقط **(قوله)** قول الشارع وإن قيد بفقرائهم يعتبر الفقراء وقت وجود الغلة الخ وهذا بخلاف ما لو وقف على العور والعميان والصغار من أولاده قال في وقف هلال رأيت لو وقف على العور والعميان قال الوقف لمن كان منهم أعمى أو أعمى دون الباقي قلت رأيت من أعوز منهم بعد الوفاء وعي أعطيه قال لا قلت ولم قال لأن العور والعميان بمنزلة الاسم فكأنه قال موقوفه على ولدي فلان وفلان قلت فمن أين افتقر قوله العميان وقوله الفقراء الذين يسكنون البصرة جعلت الوقف في قوله العميان لمن كان أعمى يوم وقف الوقف دون من يحدثه العمى من الولد وجعلت في قوله الفقراء وفي قوله لمن يسكنون البصرة لمن حدثه الفقر من الولد لمن سكن البصرة منهم ومنعت من انتقال واستغنى قال هما مفترقان أما قوله الفقراء فالفقير يحدث بعد الغنى والغنى يحدث بعد الفقر وكل ما كان كذلك فهو وصفة وإنما عاد إلى الصفة أعطيه وإذا زالت عنه الصفة لم أعطيه وكذلك السكنى فأما العميان والعور فإيهام ينتقل صاحبهما عنهما فهما بمنزلة الاسم وليس بمنزلة الصفة التي تزول وتعود وكذلك ما كان لازول عنه الاسم الذي صاحب به ووصفه فكانه عهد الموقوف بأعيانهم قلت إذا قال صدقة موقوفة على أصغر ولدي قال فهي على صفاهم دون كبارهم قلت رأيت أن يحدث له ولديه بذلك يدخلون في الوقف قال لا قوله الأصغر بمنزلة العور وهو على ما وصفتك قلت ولم قلت ذلك والصغر يذهب إذا كبر والعور لا يذهب إذا عور قال لأن الصغر لا يعود بعد الكبر صغيرا فهذا بمنزلة الاسم ولا يذهب هذا قوله فقرا ولدي لأن الفقير يكون غنيا والغنى يكون فقرا والساكن ينتقل بعد السكنى ويسكن بعد الانتقال أما الصغير فلا يكون صغيرا بعدما كبر **(قوله)** وهذا مذهب أصحابنا الخ هذا يقتضي ترجيح ما في الاسعاف **(قوله)** وبين التعليل حيث أن من كان فقيرا الخ يخالف ما هنا ما ذكره هلال في باب الوقف على فقراء القرابة رأيت رجلا قال أرضى صدقة على فقرا قرابتي فقامت الغلة ولم يأخذها فقراهم حتى جاءت الغلة الثانية وقد كان نصيب كل واحد منهم في الغلة الأولى مائتي درهم فصاعدا قال فلاحق إيهام في الغلة الثانية لأنهم قد صاروا

أغنياء بما يصيبهم من الغلة الأولى لأنه يصيب كل واحد منهم ما تادهم به خاتمة الغلة الثانية وهم أغنياء
فلا تخشاهم فيها اه وقال في الاسعاف ولوروف على فقراء قرابته وكان فهم يوم يحيى الغلة فقصر فاستغنى
أومات قيل أخذ حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت مجيئها اه لكن يوافق ما هنا في
الاسعاف أيضا وإننا وقفها على فقراء قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد
من كل غلة نصيبا استحقوا الشكل ان دفعت لهم العتشان معا واللا يستحقون الثانية لصيرورتهم أغنياء
بقض الأولى الا اذا نقصت **(قوله)** مقدم على ابطال أو ائالة الخ يعني لا يورن كما هو عبارة الاسعاف
(قوله) يعطى ذو الاقل الى أن يصير معه مائة درهم الخ يظهر أن هذا استحسان والقياس أن تعطى الغلة
كلها للاجور وقال في الاسعاف وقف على فقراء قرابته الا قرب فالقرب يبدأ بأقربهم اليه ببطنا فيعطى
كل واحد ما تقي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ الغلة وهذا استحسان وفي القياس
تعطى الغلة كلها للبطن الا قرب منه ولا يعطى لمن بعده حتى يتفرغ الا قرب ذكره هبل اه
والتأخران مسألة الحسن كذلك **(قوله)** عبارة الاشياء وقدرت في الشارح أن المستثنى اثنان
وأربعون مسألة الخ لكن الشارح هنا نظرا الى التكرار الواقع في عبارة الاشياء في السادس عشر
والسابع عشر فقد المستثنى احداً وبين نظر للواقع للمأذ في العدد تأمل **(قوله)** وقال
لا تقبل لان أحدهما شهد بالقول والآخر بالفعل **(قوله)** وزاد في الوالوية ما لو شهد أحدهما على
قرض الخ ومثل ذلك لو شهد أحدهما على صلح بما يتقدمهم مائة درهم الا قرأ على الاقرار بمثل ذلك
لان الصلح كله اقرار اه سندی عن كافي الحاكم **(قوله)** ولو كان المدعي يدعي الاقل لا تقبل الا ان
وق في الابرام الخ بأن يقول كان كمال هذا الشاهد الا أني أراهم من صفة الجود فقله أحدهما دون
الآخر **(قوله)** أي غير مقيد بقرض ولا ودعة الخ من هذا يعلم صفة دعوى الدين الالف بدون بيان
سبب وان كان يشترط بيان السبب في دعوى المثلث تأمل **(قوله)** بخلاف ما إذا شهد أحدهما على
الهمة والآخر على الصدقة لا تقبل هذا محال في الشرح ويظهر أنه مفرع على القول بعدم القول
في مسألة الشارح لان الهبة تحليل والاراء اسقاط وذكر هذا القول السندی فتأمل **(قوله)** لو علق
طلبا فعلى الجبل الخ حقه الولادة كلفه في ط **(قوله)** والاصل في البذل المثل الخ لكن الظاهر
لا يكتفي بثبوت الملك وان كان هناك حكم سابقة البذل تأمل **(قوله)** الفصل الثالث من دعوى التهمة لأقران
فلا ياتسكن هذه الدار ثم أهلم بينة أنها تقبل لان هذا الاقرار منه بالبذل لقان والبذل عبارة لا تمنع
قبول البينة فالقررها أولى اه ثم رأيت في الفصل الرابع من شهادات الخلاصة نقلا عن المتنق لو شهد
أحدهما أنه أقر بأن المدعي سكن هذه الدار وشهد الآخر أن الدار له لا تقبل ولو شهد أحدهما أنه أقر بأن
الدار له وشهد الآخر أنه ساكن هذه الدار قضى بالدار له اه ومن ذاتين أن الصواب ما في الفتح حيث
قال على ما نقله عنه السندی شهد أحدهما أنه أقر أن هذه الدار له وشهد الآخر أنه ساكنها قضى بها اه
والبينة من قبل المدعي عليه ولعل وجهه أنه باقراره بالسكنى فيها في الحال يكون مقررا بالمأذ أقصى
ما يستدل به عليه البذل تأمل **(قوله)** وما ذكره الشارح فيما إذا انتفا على الشكاح واختلاف في قدر المهر الخ
بل ما في الشارح فيما إذا أريد اثبات نفس الشكاح بأن وقع التباحد فيه وما جرى عليه من أنه بقضى
بالاقل ولا يبرع المهر المثل هو ما شئى عليه في التكرار والهداية والمصنف في باب الاختلاف في الشهادة
وعليه الاعتماد لا على ما في الفصولين **(قوله)** ينبغي أن تثبت العينة الظاهر عدم القول هنا لكون

المدعى ادعى الاقل فهو مكذب بالشاهد بالاكثر كما ذكرنا ذلك في نظائره تأمل **(قوله)** قال طاعل ان
 القرم يطلق على الدائن الخ) ووجد منسوبة لمانه وتصور الشارح على ظاهره ان يدله من على عمرو
 فاحال عمرو بداعى بكره فبكره المحتال عليه احوال بداعى خالديه احبل به عليه فطالب بداعى خالديه
 بالدين فانكره فانما يدعى بداعى خالديه فبكره المحتال عليه الذى هو بكر احوال غير مبهوض بد
 على خالديه كشهد الاخر ان خالديه كفل عن بكره كما **(قوله)** لكن هذا التصور لا يوافق عبارة الشارح
 الخ) لم يظهر عدم موافقه لها بل هو موافق لها ولعبارة القصة ايضا مع فرائض غير بالرفع فاعل احوال
 ومفعوله محذوف تقديره داؤه وهو بدع ومفعله محذوف تقديره عليه وضيمه للمحال عليه كما ان التصور
 الشافى موافق لهما ايضا **(قول الشارح)** فشهد احد هما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت
 ملكه ما تعقل وعلى هذا اذا ادعى ملكا مطلقا وشهد انه ورثه من ابيه ولم يتعرضوا للثالث في الحال اوشهدا
 بالثامن فلان وهو ملكه ولم يتعرضوا للثالث في الحال تعقل ويقضى بالعين للذى ولكن ينسب للقاضى
 ان يسأل الشهود هل يعلمون انه خرج من ملكه وكذلك في دعوى سكاك المرأة سدى عن العجدة
 من الفصل التاسع عشر **(قوله)** قال في الكنز فان شهد احدهما بانف والاخر بالعين لم تقبل الخ) مافى
 الكنز في اختلاف الشاهدين وفيما يشترط الموافقة بطريق المطابقة عند الامام بخلاف التوافق بين
 الشاهد واللعوى فانه يكفي التوافق عنده ولو بطريق التضمن كما ذكرنا ذلك في الشهادات ومجدا كفى
 في الكل بالموافقة ولو بطريق التضمن تأمل **(قوله)** لانه لم يكتبه فيما شهد به بل فيما شهد عليه كما اذا
 شهد به بحق ثم شهد عليه لاخر ولا يقال انه متناقض في هذه الشهادة لان قضاء الدين طريقه القاصصة
 اه من السندى **(قوله)** اى الزوج هنا باعها البار بالنسيان اى فترجع الى الشهادة بالافرار
 بالملكبة لان كل باع الخ والشاهد الاخر شهد باقراره بالملكبة فاتفقا **(قول الشارح)** السكون
 كالنطق الخ) الاولى ان يقول ليس السكون كالنطق الا في مسائل الخ وعبارته انباء لا ينسب اليها
 قول ثم قال وخرج عن القاصصة مسائل منها الخ اه سدى **(قوله)** سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
 السروج عبارة الاشياء قبل السروج وبعد **(قوله)** سكوتها عند قبض مهرها اى فلا تسمع
 دعواها برضاها لكن قيد شارح الاشياء بالبكر وقال ان السكوت اذن قبض الاب المهر وبها
 الزوج عن المهر **(قوله)** حلفت ان لا تزوج فزوجها اوها فكتحت حنت لانه بمنزلة رضاها
 بالقول عمادية سندى وفي الشرح واستشكل مسئلة الفضولي المشهورة فانه لا يقع عليه الطلاق
 مع اجازة بالفعل فكيف يحث هناك السكوت **(قوله)** سكوت المتصدق عليه قبوله للموهوبه
 اذا لم يقبض الموهوب بخضرة الواهب شرح **(قوله)** صحبا كان البيع او قاسدا في السندى بعد
 نقل المسئلة مانصه قلت هو في الصحيح قول الجاوى وظاهر الرواية انه ان لا يكون اذنا القبض وله ان
 يسترده **(قوله)** لو حلف لا ينزل فلا نفي دار وهو نازل في داره فكنت حنت لاقوال اخرج منها الخ) لان
 فلانا ان لم تكن ملكه يكتفى بالبيع بالقول بله شرح **(قوله)** سكوت الزوج عند ولادة المرأة بتهنته اقربا به
 الخ) هما مسئلتان فان سكوتها كترين بيمين في مسئلة الولادة اقربا بالولد وكسكوته عند التهنئة كما
 يشهد ما في الشرح **(قوله)** سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقربا به الخ) كترين بيمين وكذا بعد
 التهنئة شرح **(قوله)** واحترز بالبيع عن نحو الاجارة والرهن لان البيع ثبت على خلاف القياس
 فلا يقاس عليه غيره ولان الانسان يرضى بالانتفاع بملكه ولا يرضى بخروجه عنه اه شرح **(قوله)**

سكوت وفي الصبي الماعول اذ ارآه يبيع ويشتري اذن) ينهيه منه أن الوصي والقاضي ليسا كذلك والفسوق
ظاهر جوى سندی بل الظاهر أن المراد بالوصي ما يقع الوصي والقاضي (قوله) لكن اعترض عن باقي الاشياء
أيضا الورأى غير يتلف ماله فسكت لا يكون اذنا الخ) قال الجوى يمكن جعل ما نحن على الاتفاق الممكن
تداركه سندی (قول الشارح كقوله لسا كن داره الخ) ثم هذا في جانب المستأجر و يكون في
جانب الاجير كقول الراعي لا ارعى غنم الابكذا كما في جوى زاده على الاشياء سندی ثم ذكر أن المودع
بالكسر بصيره ودعا بجرد وضع مناعه عندها حديدون قول وذكر ما يفيد ذلك (قوله) أي لان الاراء
عنهما وجب انفساخ عقدهما الخ) فيه أنه لو قيل بصحة الاراء ولم يمتنع انفساخ العقد لم يفرد أحدهما
به غاية الامر أن أحدهما وجد منه ابراء لفظي والثاني رضاه بسكوته (قوله) وهي ما لو ابرأ الطالب
الاصيل فانه يتوقف على قبوله الخ) ينظر وجه توقفه على التسويل (قوله) وما لو اوصى لرجل فسكت
في حياته الخ) فيه أنه انما صار وصيا بالتصرف لا بالسكوت فلا يظهر عندهما ما نحن فيه إلا أن يقال
تصرفه الا لا يثبت دليل على أن سكوته أو لارضا بالوصاية تكسب نظيره (قوله) أي وذكر عدم الاستحلاف
في زوج البنت) لعدم جريان الاستحلاف في النكاح ولعدم صحة اقراره على ابنته بالنكاح عند عدم
الصغيرة والكبيرة بالأولى وكذا عندهما في الكبيرة وقت الخصومة لانه بمنزلة الوكيل وهو لا يتوجه عليه
الخصومة فلا يخلف اهـ من السندی ونظهران عدم التحليف في البنت الصغيرة والا لمطلقا من
فروع قولهم لا يتخلف في نكاح فلا حاجة لبعدهما مستقتين تأمل الآن يقال زاد ذلك نظر المايوهه قول
الكذا أنكر ما الخ (قوله) لعل وجهه أنه لو طلب تحليفه فكل حتى صار نكوه اقرارا بالبيع لا يكون له فائدة
الخ) قد يقال يكون له فائدة على تقدير عدم فسخ المهرين أو المستأجر فلم يتحقق بعدهما تأمل والظاهر
أن وجهه عدم ترتب الفائدة المقصودة من المأثوقى الانتفاع تأمل (قوله) ولكن هذا بناء على القول
بأن المهرين والمستأجر فسخ البيع الخ) في السندی ما ذكره الشارح من عدم التصديق في هذه الصورة
والتي بعدها هو ما في الجرد والمائة وخالفه في الهندي فيما نقله عن محيط السرخسي ولفظه ادعى أحدهما
أنه اشتراه منه وادعى الآخر أنه ارثه أو استأجره بألف فأقر به للمستأجر أو المهرين أو لا فقال صاحب
الشرا حلفه في باقته ما باعه منه فانه يحلفه فان حلف انتهى الكلام وان نكل ثبت البيع وثبت
الجار للثمن ان شاء صبر إلى أن يفصل أو تعضى مدة الاجارة وان شاء فسخ وان أقر لصاحب الشراء
أو لا فقال المهرين أو المستأجر حلفه في باقته ما رثه أو أجره منه لم يكن عليه في ذلك عين اهـ (قوله) وهذا
إذا ثبت الشراء الخ) الظاهر أنه إذا ثبت الشراء كان مقدما على الرهن وعلى هذا فائدة هذا القول
توجيه الوجهين بعد فصل الرهن أو مدة الاجارة والمانع وقد ذكر الشارح من دعوى الرجلين أن بينة
البيع الأولى من بينة الرهن إذا ادعى على ثالث (قوله) وان لم يقبل ولا قبته) لم يظهر معنى لهذا الجمل
ولم يظهر أيضا وجه تحليفه على أنه لم يكن عليه التوب مشلا إذا نكل عليه انما هو قبته لانه لا انتقال
الحق اليها نعم في دعوى الغصب يخلف أنه لا يجب عليه رد العين ولا قبته ولا شيء من ذلك (قوله) ويحتل
أن يراد ما إذا أراد المولى كل دمه ببيع الخ) هذا الاحتمال لا يناسب قول الشارح لم يخلف وكيله الخ وما في
الخلاصة في تحليف المولى كل الاوكل (قوله) وصورتها اشترى الوكيل شيئا فظهر به عيب الخ) وكذلك
يدخل في هذه المسئلة صور كثيرة منها ما سبذكره بقوله بالغة زوجها ولم الخ ومنها لو تزوجها رجل لا آخر الخ
(قوله) وليس المراد أنه يلزم المولى ما أقر به وكيله الخ) فيه أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده

ووكيل الخصومة على الاقرار عند القاضي فانما أثر بقبضه بين يديه يلزم الموكل فلا مانع من ارجاع
 الضم إليه **(قول الشارح ضمن مائت فبالخ)** وان كان اقراره مرجوعا إلى الجدل لان اقراره به
 يجعل رجوعا عنه في الحال اه **سندى (قوله)** لعل وجهه أن قول المصنف فيما تحقق أنه مال الصبي
 الخ فيه تأمل فان كلام المصنف شامل لما تحقق أنه ماله ولما عرف أنه ماله باقراره وتخصيصه
 بالاول لا داعي له **(قوله)** مكره مع قول البحر الخ **(قوله)** مسألة الشفعة داخلة في كلام المصنف أو في
 الاولى التي قبلها **(قوله)** لانه ينكر الراد الخ لا يصح عليه لعدم البين كما هو ظاهر **(قوله)** فمن الحكم
 القوي يحتاج الى الدعوى الخ فيه تأمل وذلك أن فعل القاضي حكم وهذا منه وليس من الحكم
 القول المتوقف على الدعوى فله ما يكون بلفظ حكمت **(قوله)** ثم لا يخفى أنه لا فائدة في ذكر هذه المسئلة
 الخ لا يخفى أنه لا يختلف على ما لو أقر به لزمه فهو موافق لمالسف فهو نظير ما سلف من المسائل المستثناة
 تأمل **(قول الشارح لانه أقر بسبب الضمان الخ)** فيه أن الأخذ بما أقر بالقبض ودعيه وهو
 ليس بيباله وسذكر المصنف قبل اقراره بالمرضى مائه ولو قال لا أخذت منك ألفا ودعيه فهل كنت
 وقال الآخر بل غصبه من المقر لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوة أعطيتيه ودعيه وقال
 الآخر بل غصبته منى لا يضمن لانكار الضمان اه **فالتاخر** أن مانع فيه كذلك بعد جعل موضوع
 المسئلة أن المالك دفع لاخر ما لا الخ ثم الاقرار بالقبض كالقرار بالاخذ فيوجب الضمان والاقرار
 بالشفع كالقرار بالاغطاء فلا يوجب كذا ذكره الزيلعي ولو قال أخذتها ودعيه وقال المالك بل قرضا
 فالتقول لا يقر تصادقها اه حصل بانه والاخذ به لا يكون سببا للضمان الا باعتبار عقد المعاوضة فالمالك
 يدعيه وذلك ينكر فالتقول اه منه أيضا **(قوله)** لكن كونه مجهورا ليس على إطلاقه الخ
 فيما قاله نظر فان القول المجهور بالنظر في عدم سماع الدعوى عليه لمضى ثلاث سنين لا قيام القرينة
 المذكورة **(قوله)** لان المراد به الطلقة الثالثة الخ حيث كان المراد به الطلقة الثالثة لم يكن الثاني لعدم
 وقوعه أو بعدم ما زاد على الواحدة بخلاف الثالثة فلم تتم الخالفة فتأمل **(قوله)** أي اذا كانت بلا موجب
 الخ ما قدمه لا يعارض ما هنا لانه في زيادة القاضي وأهل المحلة لا يمكن ذلك على ما هو ظاهر تأمل
(قوله) كما في سائبة الانشاء عن تنوير الاذهان فتأمل لعله يشير إلى أن الاستدلال المذكور غير تام
 فان الحديث المذكور غير صريح في انتقاض الطهارة بما ذكر وعلى فرضه لا يتم الا اذا كان مشهورا
(قوله) فلو أمضاه بصير كالقاضي الثاني ساقى له في كتاب القضاء عقب قول المصنف وانما رفع اليه حكم
 قاض في هذا القسم الخ مائه فاذا رفع الى الثاني فأمضاه بصير كان القاضي الثاني حكم في فعل يجتهد
 فيه فليس الخ اه وهذا تصح عبارته هنا تأمله **(قول الشارح في الاسفار في الوصية)** أي
 وصية السجين **(قوله)** ونظير أن العبارة مقبولة الخ بل يظهر أن هذه مسئلة أخرى غير المسئلة
 الاصلية فان موضوعها اختلاف اصحاب المذهب على قولين ثم ترك أحدهما العمل بالآخر لافي
 خلاف سابق واجماع لاحق **(قوله)** فخاصته زوجته الخ قاض يرى أن الحرام لا يجرم المحلل
 الخ قال الرحمن قلت ووقع في بعض نسخ الدر وذكرا ذلك لا يجرمهما مطلقا ومعهنا وذكر الحاشية
 أن ذلك أي نفي الثاني لا يجرمهما مطلقا فتدرك القاضي الاول وفسر الاطلاق بعدم الفرق بين
 الصام والمجاهل ووقع في بعض النسخ وذكرا ذلك مطلقا بحيث قوله لا يجرمهما ومعهنا ذكر الحاشية
 ذلك أي أن الثاني يفرق بينهما مطلقا من غير ذكر خلاف ومفاده أن القاضي الثاني لا يسطر حكم

الاول وهذه النسخة هي التي أراها صوابا اه سندی لكن الموافق لما نقله عن الواقعات النسخة الاولى تأمل ثم كتب قوله والتظاهر من الزواهر أومن الشارح أن ذلك أي جواز ابطال حكم الاول مذهبه أي الحالك اه ومعلوم أن الحالك يجمع كلام محمد بن المتقي (قوله الشارح لأن القضاء لا يجل ولا يجر خلافا لابي حنيفة) وواقعه محمد بن علي أن القنبر ترك رأيه وأخذ عاقضه القاضي وهذا موافق لما نقله السندی عن العمادية والخاتبة خلافا له في دعواه المخالفة لهما فتأمل (قوله قد علمت أنه قول أبي يوسف) ثم علمنا ذلك بمجرأه باللهامش ولم نعلم منه قول الامام وعلينا من عبارة الشارح أنه يقول كابي يوسف بصدقه فغادر القضاء وعلى ما ذكرناه ولا نحتاج لجمع عليه (قوله أي لا يلزمنا أن نقول مولى المواتة كذلك الخ) يعني لا يقول قائل بأنكم منعتم العتيق من الارث لانه خلاف الحديث فما بالك في توريث مولى الموات الخ سندی والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(كتاب البيوع)

(قوله والمراد بالعبادات الخ) اذا أراد بها حقوقه تعالى بالمقابلة للعقوبات بدليل المقابلة بينهما بنعيم الكلام فغير ادبها حيثما المأمور به قالوا أو شتر كما تأمل وتقدم في بحث النسخة اول الكتاب التكميل على العبادات والطاعة والقرية فاعتبره (قوله ثم ان ما تقدمه من بعض العبادات الخ) فديقال ان الكفارات داخله في العبادات بالمعنى الذي ذكر قبل فيها معنى العقوبة أيضا (قوله وأورد في الغني أنه لا يبيح شروعه في العبادات من زمان الخ) اعلم أن المشروعات اما ان تكون من حقوقه تعالى أو من حقوق العباد وما يتعلق منها بصفة تعالى فلا يخلو اما ان يكون متمسكاً به تعالى لا يتعلق بالعباد فيه أصلا كالصلوات والزكاة والصيام وال الحج واما ان يكون مشتركا ولكن حقه تعالى غالب كالنكاح والطلاق والعناق والايان أو يكون حق المبدع غالباً كالقطيع والقطعة والمفقود والآبق والشركة والوقف وهذا كله فيما اذا كان حقه تعالى مأمورا بالآتيان به على سبيل الوجوب أو الندبة أو محافظة على عدم الفسور واما اذا كان في مقابلة الصيان مشروعا فغير الوجوب المتركبه عن انتهاك حرم الشرع ونحو وجاع الحسد والرجعة فهي الحسد ودفهي مشروعة أيضا لكن في مقابلة الصيان اه سندی ولعل وجه كون الشركة والمفقود من حقوقه تعالى وجوب حفظ مالهما (قوله وبالسبب مقدم على المركب في الوجود الخ) أو بالطبع فعلى ما ذكره يكون الوقف وجاع الملك والبيع خروجين ملك ودخول في ملك (قوله أو عن بعين) الذي يأتي أن السلم بيع أجل وهو السلم فيه يعاجل وهو رأس المال فالرأيا التي في هذه العارضا في التسمية وهو السلم فيه والبعين رأس المال (قوله أو بعون زيادة ولا نقص فاسومة) أي بدون نظر لزيادة ولا نقص لما يأتي أن المساومة هي البيع بأي عن كن من غير نظر إلى التي الاول (قوله وما قررناه فله رتبة أن قوله باعتبار كل من البيع الخ) لكن المتبادر من قوله في الجواب أنه قدر ادبه المفعول فجمع باعتبار أنه انما يجمع باعتبار اداء المفعول به وانما قال التسلبي كما في ط الماكونة بمعنى يبيع ويظهر في الجواب عما قاله ط رحمه الله أن يقال ليس في كلام الشارح أن الحج باعتبار الاختار الثلاثة معابل المفسود أن النظر لأي اعتبار منها كاف في تصحيح الجمع ولا ننظر لهما معاني يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل (قوله أعظم من المتول الخ) لعله المقصود (قوله الآن مراد بالمقابلة ما يكون على وجه التبدل حقيقة) اذا أراد بذلك تعين ارادة المجرز فيما تقدم الاستدلال به من الآيات ولا مانع

الى هنا انتهاء الجزء الثالث من
تحفة المؤلف وابتداء الجزء
الرابع منها كتحفة المشتى
رحمنا الله أجمعين كتبه
مصنفه

من اطلاق البيع على التكاح لقة تأمل **(قوله)** فقد تساوى التعريفان (الح) أى فيندفع إيراد بيع
 الجريد راسهم من معاملة على كلا التعريفين خلافا لما في ط حيث جعله واردا على الاول لا الثاني
(قوله) قال ط فإن فيها مبادلة مال (الح) ليس في عبارة ط لفظ مال **(قوله)** والمنفعة في الابرة والتكاح
 مملوكة ملكا مقبدا) ألا ترى أنه لا تورث عنه المنفعة فهما ولا يعلان عليهما في التكاح ولا يعلان في الابرة
 عليهما بحيثها ونحو ذلك مما يدل على الملك المقيد **(قوله)** وهو فاسد (الح) في السندى عن العبري
 ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد اه **(قوله)** واللام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط) عبارة قوله
 باليجاب أى وقبول ولو كان المراد الإيجاب فقط لدخل التبرع من الجانبين لوجوده فيه اه وكتب
 السندى على قوله فخرج التبرع من الجانبين مانعه يعنى لو تصدق بذى عمرو بماله فتصدق عمرو على
 زدي بماله أضاف كل منهما تبرع غير مطالب بالعوض على ما تصدق به عليه حيث كان كل منهما خالعا عن
 الإيجاب والقبول لا يكون بينهما وكتب أيضا وقد قرر الشارح في شرح المتن خلاف ما ذكرهنا قال
 لم يقل كافي العناية وغيره بالتراضى بطريق الاكتساب أى طلب الربح كافي الحاشى السعيدة ليشمل
 بيع المكره والمبادلة بطريق التبرع والهبه بشرط العوض اذ لا ضرر في شمول البيع ذلك وإذا قالوا
 قال وهبتك هذه الدار بثوبك هذا قبل كان بيعا بالاجماع اذ العبرة للمعاني لا للألفاظ اه والمذكور في
 الهبة أنه لو وهب على أن يعوضه كذا فهو هبة ابتداء ببيع انتهاء ولو قال وهبتك كذا بكذا فهو بيع
 ابتداء وانتهاء والمذكور في باب الهبة في الضرب والقتل أن الهبة ونحوها من التبرعات بازاء الإيجاب فقط
 حتى لو حلف بلهين فلا نفوذه فلم يقبل بخلاف المعاوضات فانها بازاء الإيجاب والقبول معا ومقتضى
 ما هنا أنه لا فرق فيما ذكر بين الهبة الخالية عن شرط العوض والهبة المشروطة فها في أن كلا منهما يتم
 بالإيجاب تأمل **(قوله)** وهذا صريح في دخولها تحت المبادلة على خلاف ما في النهر (الح) لفظه ولا
 يخفى أن الهبة بشرط العوض خالية عن المبادلة ابتداء أما انتهاء فسلم ولا يضر تناول من التبرع عن هبة
 مشتقة من كل جانب فلا مبادلة وهذا والشرط حذف أهل التصديق لهذا المقيد اه **(قوله)** لان المنفعة
 معدومة (الح) وليس التعليل الخلو عن الفائدة كما يفيد كلام الشارح فان الاجارة هنا غير جائزة وان
 وجدت الفائدة وسكن الدار والحائز هنا جنس واحد وان كان الحل مختلفا جنسا **(قوله)** ونماهر كلام
 المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع (الح) يجعل الباء للملابسة لا للاستعانة في كلام المصنف يندفع
 توهم أن الإيجاب والقبول غير البيع فالعنى أنه يتحقق بوجودهما كافي بنيت البت ما لم يكن كما تقدم
 فتقدير ذلك في التكاح من قوله ويتحقق باليجاب وقبول **(قوله)** وشراء العبد نفسه من مولاه بأمره) الآية
 يكون مجازا عن العتق وليس مما نحن فيه **(قوله)** والرسول من الجانبين (الح) معطوف على المستثنى
 قبله كما يفيد عبارة البصر **(قوله)** فصير بيع السبي أو العبد لنفسه (الح) في الصبر زيادة وشراؤه
(قوله) لم يتصدق الا في الشفعة (الح) فان الشفعة تتحول للشفيع فلم يوجد منه الا قبول بعض البيع
(قوله) منتقوما هو بالكسر كافي القهستاني **(قوله)** ولا بيع الحر والمدرور وأم الولد (الح) فان كلام من
 المدرور وأم الولد والمكاتب معتنق البعض في حكم ما ليس بمال واسطة استحقاتهم الحرمة في الحال لانقاذ
 سبها كما يأتي في البيع الفاسد **(قوله)** قلت صوابه تسعة) لدخول قبل الجود في المال والاستثناء عن
 الشرط الرابع فان كونه مملوكا لا يمنع لزوم كونه مملوكا كافي نفسه وقد يقال هي ثمانية فقط للاستثناء
 عن كونه مالا لا كونه منتقوما **(قوله)** فلم يتصدق الغضوى (الح) عبارة الجريد لم يتفق وهو المناس

للتعريف على شرائط التفاضل **(قوله)** وكون البديل مسمى في المبادأة القولية **(الخ)** بخلاف بيع التعاطى **(قوله)** فيه نظر لما مر من أن الجسر مال **(الخ)** قد يقال أن المال محله وإن شرط شيء آخر وهو التقوم لبعض أنواعه ولذا عرفوا البيع بأنه مبادأة مال بمال ومقتضى تنظيره عدم صحة هذا التعريف تأمل **(قوله)** لزمن أن يكون مع المكره **(الخ)** نسخة الخط لزمن أن يكون بيع المكره باطلا لا فاسدا **(الخ)** **(قوله)** ثم لا يخفى أن هذا كله انما يتأتى **(الخ)** قد يقال إن قصد الشارع بزائد تعريف القبول دفع الاعتراض عن المصنف الوارد على التعبير بالراضى فكيف يكون كأنه نسيه على أن مراده أن الدال على الرضا هو تعريف الإيجاب والقبول لا الإيجاب فقط كما يظهر من كلام المصنف ثم نسيه على أن التعبير به اقتضاه بالآية وبيان **(الخ)** تأمل **(قوله)** فهو بيان لواقع **(الخ)** فيه أن الأصل في القبول أن تكون للاحتراز لا لبيان الواقع فكلما به وهم أن يحقق الإيجاب مشروط فيه أن يكون دال على الرضا حتى لو وجد معه ما يدل على عدمه كما رأه لا يسمى إيجابا فلا يصح أن يكون من ركن البيع فيرد عليه نظيره ما ورد على الكثرة **(قوله)** وهذا أولى لموافقة لما في كتب الأصول **(الخ)** لكن مقتضى ما يأتي في باب البيع الفاسد أن كل ما أوردت خلافا في ركن البيع أو في محله وهو البيع مطلقه أن يكون باطلا لا فاسدا إذا تاملت هنا في ركنه حيث لم يرد به ما وضعه **(قوله)** قول الشارع ورد على التعريف فبعض ما في التنازع عليه لو خرج ما عاصم البيع **(الخ)** وكذا نقل في الهندية عن الظهيرية أن الله كان يقول بذلك سندی وما ذكره عن القهستاني إنما ذكره على سبيل البحث حيث قال وينبغي أن يكون الوار في قوله ويتعقد بالإيجاب وقبول بمعنى الفاء فانهم سألوا كمال العالم بعتقده كما قالوا في السلام **(قوله)** أي لو رد على المسلم مع السلام فليس من الأعادة ولو لم يعلموا وجب على كل الرد سندی **(قوله)** هذا إذا كان الصلح على سبيل الإسقاط وكان الثاني بأزيد من الأول **(قوله)** قلت الظاهر أن الصلح على سبيل الإسقاط بمعنى الإبراء **(الخ)** لكن عبارة اليربي على ما نقله السندی عنه تفيد أن جل الصلح على ما إذا كان بمعنى الإسقاط هو من الخلاصة فحينئذ حله عليه وعبارة السندی هذا إذا كان الصلح على سبيل الإسقاط لما في الخلاصة فبيل الثاني من البيع أن المراد الصلح الذي هو إسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم إلى آخر ما ذكره المحقق **(قوله)** وبعضهم أوجب كلاً المهرين **(الخ)** قال الحموي نقصا عن المنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على ألف أخرى بنيت السميتان على الأصح **(قوله)** ولذا أطلق العسقل في الصر حيث قال وإذا تعدد الإيجاب والقبول أنه قد لا يثنى وانفسخ الأول **(الخ)** وحكم ما إذا اختلف العقد الأول والثاني كالمهر بعد البيع مذكور في الأشياء والصر **(قوله)** وأشار بمحو تعددها إلى أن المكفول **(الخ)** والمحوالة بعد المحوالة بالمله بحر عن فروق الكرابي **(قوله)** لكن قد يقال إذا قاله بمعنى كذا بكذا فأشار رأسه ثم **(الخ)** الكلام في عدم انعقاده بالإنشاء وانعقاده بعد ذلك بالتعاطى شيء آخر ليس الكلام فيه ولا يتوهم عدم الانعقاده بعدها **(قوله)** أي موله نوى بذلك الحال والأل **(الخ)** هذا صريح في أن البيع لا يصح بنية الحال في الأمر وهو مخالف لما يفهم من الصحة حيث قال وأما إذا كانا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل أم على سبيل الأمر والغير من غير نية الحال فإنه لا ينعقد **(الخ)** فإن قوله من غير نية الحال يفهم الانعقاد إذا نوى الحال كذا في الحموي على الأشياء **(قوله)** بخلاف قول البايع ثم بعد قول المشتري اشتريت **(الخ)** فيه أن الشرع الصادر عن إنشاء التملك وهو لا يقتضي البيع فالصديق به لا يقتضي البيع كالمسح ولو نظر للخبر فلا يستلزم الآخر تأمل **(قوله)** تأيد لكلام التهر **(الخ)** لا تأيد فان بيع الحاكمية بيع

الدين بخلاف بيعه الخط تأمل **(قوله)** فلو صالح عنها بطلت الخ بخلاف ما إذا صالح عن دعواه أصبح ويكون فداها للمعين وكذا الوادي عليه تعزيراً فاعتدى ببيعها لم يصح على الأصح اهـ سندی عن البصر **(قوله)** وشروح عن الفصاح الخ خروج ما ذكره بقية المجردة عن الملك **(قوله)** قال في المستفي التعامل العام الخ عبارة على ما في ط أن العبرة بالتعامل العام أي بالتألف المستفيض والعرف المشترك لا يصح الخ **(قوله)** وهو أن العبد الموصى برفقه لشخص ويخدمه لا يتحول بطل الخ الظاهر عدم صحة الاستدلال بهذا الفرع على صحة الاعتراض عن الحقوق المجردة فان المراد أنها مجردة عن الملك والحق في الفرع المذكور محمول فلم يكن مجرداً عنه كالمجن فيه وقال الزايلي حق الشفعة ليس بتعقير في المحل انما هو مجرد حق التملك فلا يجوز أخذ العوض عنه بخلاف الاعتراض عن القصاص وملك النكاح واسقاط الرق لان ملكه في هذه الاشياء متقرر في المحل ولهذا يستوفيه وينفذه لا يرى أن أولى قتله فصاح بالارضاء واقتضاء فعلم أن حقه ثابت في المحل في حق القتل ولولا ذلك لما تمكّن من القتل بغير قضاء ولا رضاء اهـ ولشأن أن حق الموصى به بالخدمة محمول متقرر في المحل بحق القصاص والنكاح والرق بخلاف ما نحن فيه **(قوله)** بالهامش قوله يستحق المتزول به كذا رأيت والظاهر أن يقال المتزول عنه) فيه أن المراد من المتزول به البذل كما يدل عليه غمام عبارة البصري المذكورة وما ذكره عن البصري هو معنى ما سيذكره بقوله ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم يوجهه السلطان الخ **(قوله)** فهو أولى بدكاهه الخ حيث كانت مدة جوارته باقية سندی قبل الكفالة **(قوله)** وإن شاء أحازها ورجم بخلافه على المستأجر الخ هذا وما بعده غير موافق للقواعد والنظائر **(قوله)** وينبغي أن يقال فيه إننا نقتصر إلى ما دفعه صاحب الخلو للواقف الخ لكن أفق في الخيرية بلزوم الاجرة الزائدة ولعله محمول على ما إذا كان في الوقف مال وأراد أن يطرده الموصد فحينئذ لا شيء في لزوم الزيادة كإتفاده المحض في الوقف عنها **(قوله)** أفاد به أن الخلو لا إذا لم يكن عنها فاقعة لا يصح بيعه) قياساً على عدم صحة بيع الكراب ونحوه المنصوص عليها في معين المفتي **(قوله)** تركه قيداً ذكره في معين المفتي وهو قوله إذا بشرط تركها الظاهر أنه على اعتبار لزوم الخلو وعدم صحة الزام به برفقه من الأرض لا يكون بشرط تركه في الأرض مفيداً للبيع اذ هو مستحق له بمجرد البيع فيكون من مقتضياته **(قوله)** لأنها عبارة عن كراب الأرض وكري أنهارها الخ الظاهر أنها عبارة عن حق استحقاق المزارع منفعة الزاعة في الأرض وإن لم يوجد منه كراب أو كرى أنهار **(قوله)** بالهامش لوجه خلافه بالاب هنا وكذلك الوصي فله وإن جاز بيعه وشراؤه منه بشرط الخيرية لكن لا تنكح عبارة عن عبارتين كما هو مصرح به في الحاشية الخ في الحاشية من باب بيع غير المال رجل باع ماله من ولده فقال بعت عبدي هذا بألف درهم من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك أن يقول قلت وكذا الوشترى لنفسه مال وله فلا يحتاج أن يقول قلت ولو كان وصياً لا يجوز في الوجهين ما لم يقل بعت مروي ذلك عن محمد اهـ وفي البراز يقمن الفصل الثامن الواحد لا يصح بالهاوشتري بالالوالد والجد عندهم ويكتفى بعبارة واحدة وذكر في بابات الاسترويشي أن القاضي إذا باع مال أحد الصغيرين من الآخر جاز ولو فعل ذلك الأب أو الوصي لم يجز وذكر الوزار على عكسه وضم الوصي إلى القاضي وقال يلى الأب ذلك الوصي والقاضي **(قوله)** والوصي لا يملك الخ لعله والوكيل **(قوله)** فلو مات قبله بطل الأفي مسئلة الخ هي ما لو أوصى ببيع دار من رجل فقال داري تباع عنه بألف درهم ومات فقبل الوصي به بعد موته باز كافي الحاشية ففهم في الجران المراد جواز

البيع وفيه نظر التهران المراد جواز قبول الوصية وعلى الوصي أن يبعه بالبيع وقبول ثم رأى في شفعة
 الحصة طبق ما فهمه **(قوله)** وسكون المشتري عن الثمن مقصد للبيع لعل المراد ما إذا أوجب المشتري
 بلا بيان ثمن وقبل البائع ولم يبع به لکن حيث ذكروا يكون المشتري غير قيد انتماله البائع فهو الموجب
 وليس المراد ما إذا قبل المشتري بدون ذكر الثمن مع ذكره في كلام البائع اذ يكفي لصحة البيع مجرد قوله
 قبلت **(قوله)** وقوله ابتداء من وجه ما إذا عرض البيع بالحصة بأن يباعه الدار بتمامها الخ لعل
 الاصح في التصور أن يقال بأن يباعه الدارين فاستحق أحدهما الخ فان البيع بالحصة في الدار الواحدة
 صحيح ابتداء وانتهاء لانقسام الثمن على أجزاء البيع **(قوله)** وجهل المشتري يمنع فزع في التبريد على
 هذا عدم صحة البيع في كرمه اشجار متنوعة واشجار وفك كذلك باع مالا لا اشجار بيع اشجاره ولم
 يميزها ولم يعلم المشتري اشجار الوصف من اشجار المالك **(قوله)** وانما الخلاف في اشتراط الوصف فها هنا الخ
 كلام التهر السابق انما يفيد الخلاف في اشتراط الوصف في الثمن لا المبيع **(قوله)** والذي في الفتح والصر
 عدم التغير الخ بمحل قول الشارح ولم يعرف ما فهم على أن المراد أنه لم يعرف صفة ما فهم وافق ما في
 الفتح الا أنه لا يناسب قوله ويسمى خيار الكعبة فالاولى أن يقول ويسمى خيار الكعبة كذا يفاد من
 السندی **(قوله)** قلت ويشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان الخ فيه تأمل
 فانه إذا كان المهود أن الاجل شهر أو الثلاثة أيام شرعا وعرفا يكون ذلك معلوما عند العاقدين حتى
 لو لم يكن عمله عرفا كما في زماننا فالظاهر عدم الصحة **(قوله)** فوجه تقديم بيته كونها كثر اياتها الخ
 فيه أن موضوع المسئلة أيهما اتفاقا فقدره واختلاف في مضيه فليس في بيته المشتري اثبات زيادة الاجل
 الآن يقال المراد أن بيته وجب زيادة الاجل بمعنى أنها نافذة لحلوله وقالة انه بقي منه كذا من الأيام
(قوله) لكن قال في المشتريات فان القطع ذلك فعليه الخ فيه أن ما في المشتريات لا يخالف ما في كثير
 من الكتب انما جرى فيها على قول محمد واعتبار الدفع من الذهب والفضة فيها إذا كان البيع بالفوس
 أو الفضة الغالبة الفش **(قوله)** وكذا حكم الدراهم لو كسدت الخ كذا في الصر ولم أره لغيره وقال
 محسنه الرمي أي الدراهم التي لم يقل عليها الفش فانتصار المصنف على غالب الفش والفوس لغلبة
 الفساد فيها دون الجيدة اه قلت لكن علت أن بطلان البيع في كساد غالب الفش والفوس معلل
 عند الامام بطلان التهمة في بيعها بل لا ينطّل غلبتها بالكساد لانها اصل الخلقة
 لا بالاصطلاح فلا وجه لطلانه عنده بكساد الجاد فالظاهر أن مراد الصر والدراهم غالبية الفش لكنه
 مكرر بما في المتن اه محشى في الصرف لكن وافق ما قاله الشارح ما ذكره الزبلي والمقدسي كما يأتي
 نفسه في الصرف فانظره **(قوله)** وقوله اذ لم يكن الخ فيه نظر لان الخ قد يقال ان كلام الشارح محمول
 على ما لا يمنع السلطان التعامل بها بأي وجه كان ولو بقضاء ما عليه من الدين منها فتصحيح الضرورة الى
 القول وجوب قهتمان الذهب **(قول الشارح)** والاجل ابتداء من وقت التسليم الخ في الحلاق
 عبارة تأمل وذلك لانه إذا كان الاجل معناه كرجب فابتداء من وقت العقد وليس له من الاجل غيره
 امتنع البائع أو لاتفاقا وإذا كان مكررا فابتداء من وقت العقد بدون امتناع ومن وقت التسليم
 عنده ومن وقت العقد عندهما فكلامه انما يستقيم على قوله في صورة المكرر مع عدم الامتناع **(قوله)**
 تعليل الثانية وجعله السندی تعليل لا لاولي أيضا فقال أما الثانية فظاهر وأما الاولى فتعديده
 الاجل بعمدة معينة فانهم **(قوله)** فانه قال معز إلى يوسع الخبر أنه باع عتيان من رجل باصفهان بكذا الخ

فيه أن غاية ما أفادته عبارة مجمع الفتاوى انصراف الدينار إلى دينار مكان العقد وليس فيها ما يدل على انصرافه إلى غالب نقد البلد . وقد يقال القصد من هذا العزو إفادة أن المراد من البذل عبارة المصنف بلد العقد كما اعتبر بذلك في عبارة المجمع . وإن كان الموضوع مختلفا **(قوله)** كان البيع فاسدا وجهه أنه لا يلزم من رواج النقود اتحادها في المالبية فيفضي إلى جهالة الثمن اهـ **سندى (قوله)** وكذا يصح (استوت مالبية ورواجها) كذا في البصر عن الرازي . وزاد عقب قوله لكن بخير المشتري الخ لكن في الدعوى لا بد من التعيين اهـ **(قوله)** غلبت لم يمكن دفع القيمة لما قلنا ومنه من إبقاء الثمن للمشتري لزوم الضرر للبائع الخ) قد يقال إن الخيار للمشتري كما كان في دفع أي صنف باعتبار قيمته وقت العقد ولا نظير لضرر البائع بذلك لحي التقصير منه حيث لم يمين صنفه بخصوصه بل باع بالقرش وقوض الأمر للمشتري في التعيين مع علمه بأنه ربما حصل تغير سعر النقود **(قوله)** وفي العرف باسم لما يؤكل الخ) المراد به العرف العام فلا ينافي كلام الشارح والقصد بالبر ما يشمل دقيقه فإنه أجزاءه وحسنه لا يختلفان مافي المصباح والفتح فالقصد بقوله البر خاصة الاحتراز عن نحو لا يب ويخوه ولا عن الدقيق تأمل **(قوله)** منصوبان على الحال الخ) وفي الجوى ما يوافق ط من جعله تغييرا **(قوله)** ونقل ط أن شرط جواز أن يكون مجزأ الخ) نقل ذلك عن المكي ولا يظهر إبقاء قوله مجزأ على ظاهره انصاع بيع نصف هذه الصبرة المشار إليها وفي السندى والمراد أي بالخراف أنه يصح بيع الطعام بلا كسر ووزن إذا كان مشارا إليه اهـ فالظاهر أن قوله مشارا إليه بيان لقوله مجزأ تأمل **(قوله)** وإن كان مجزأة كذا في الفتح الخ) ولا ينافيه مافي الصيرفة تبايعا بترا بذهب مضروب كفة بكفة وأخذ صاحب التبر للذهب لا يجوز عالم بعبارة وزن الذهب لأنه وزن اهـ لأن الذهب الخالص أقل لأنه لا ينطبع بنفسه اهـ تهرور ما ذهب للذهب الخالص المضروب كما في الجوى ولم يظهر هذا التعليل لأن جيل مال إلى باور بثمن سواء والظاهر أن وجه عدم الجواز هنا عدم إمكان المساواة بين المضروب والتبر بخلاف مسألة الفتح تأمل **(قوله)** فاعترض الصر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية الخ) نصه بعد توفيق الفتح وهو غير محتاج إليه بل ظاهر الهداية أنه على حقيقته وإنما قال إن الجواز أصح وأظهر اهـ ولم يظهر ما قاله المحقق أنه غير ظاهر تأمل الآن يقال حيث لم يمتنع إلى التصحيح لارتفاع الخلاف لم يبق ظاهر الهداية معتبرا وفيه أن ظاهر ههنا قاطبة في الصر من الخلاف **(قوله)** وذلك لأن الجهالة قاطبة الخ) قيام الجهالة انما يفسد الفساد لا التحليل لا أحد وتفرق الصفقة انما يفسد إثباته للمشتري **(قوله)** استشكل على قول الامام أنه الخ) وذكر السندى في وجه تفرق الصفقة أنه اشترى صبرة وانفقد البيع في ماع **(قوله)** لأن كل شاة لا يعرف عنها إلا بضم الخ) هذه العبارة لا تنفي عدم الجواز إذ لم يقل أحد بشرط معرفة عن كل مبيع على حدة بل أوضح مبيع إلى آخره بعبارة صفة ثم رأيت في الغاية عن الشامل ما نصه لأن كل شاة لا يعرف عنها إلا بضم غير هالها وأنه مجهول لا يبدى أنه جيد أم ردى اهـ فأنمله **(قوله)** أي بعد العقد الخ) فيه أن الفساد إذا وقع قبل تقرر انقلب العقد صحيحا وقد جرى أولا في مسألة الصبر ولو كانت في المجلس بعد البيع على الصفة فيصير ما تقدم على مقابل الاصع الذي مبنى عليه هنا تأمل أو يفرق بين ما هنا وبين ما تقدم **(قوله)** (قول الشارح ولو روي الخ) أي بأن عزل المشتري الشياء فذهبها والبائع ما كانت كذا في التهر **(قوله)** وإن تفرقا قبل العلم بطل درد) ما مبنى عليه في الدرد لا يناسب التظهير الواقع في الشارح وما تقدمه كاذب في المسئلة وفي التهر عند قول الكثرين ما عصرة كل صاع بدهم الخ) وله أي الامام

أن التمن يجوز ولا المقسد ولا الجهالة في التفتير فيه وكون العاقد من بعده الزالة لجهالة في صل
العقد لا يوجب صحة البيع قبل الزالة لدلالة الاجماع على عدم جواز بيع التوب رقه مع أن بعد البائع
ازالتها وقرر في فتح القدير أولاً أنه موقوف وثانياً في دليل الامام أنه فاسد وهذا التمايم بناء على أن
الموقوف فاسد وهو قول مرجوح ثم قال وغايته أنه إذا زلت أي الجهالة في المجلس وهما على رضاها
ثبت العقد بالمعاينة لا عين الاول كما قال الحلواني في الرقم ذاتين في المجلس وأنت خير بأن هذا لا يناسب
التوقف بل ولا الفساد لأنه إذا رفع قبل نقره انقلب العقد صحيحاً وحينئذ فلا حاجة إلى انعقاده بالتعاطي
اه **(قوله)** وبأن قوله بطل غير مسلم الخ كثير ما يطبقون الباطل على الفاسد وبالعكس **(قوله)**
وجوزاً فعملاً إذا علم في المجلس الخ والامام يجوز به كذلك **(قوله)** وفرق أبو يوسف بين المنكر والمعين
في الكل الخ حيث ذكر الحنفية في المعرف لا المنكر **(قوله)** والارجع في الخبر لأنه فيه متعارف الخ
عارة الصبر لان السعر فيه الخ ولوفرز التعارف أيضاً في العلم بلداً المشتري بلد البائع فالظاهر أن
حكمه حكم الخبز **(قوله)** ثم إن الظاهر من كلام الخاتبة أنه عند المعاينة يلزم البيع الخ الظاهر في التعبير
أن يقول ثم إن الظاهر كلام الخاتبة أنه عند عدم المعاينة يخير المشتري بين الفسخ والاخذ بكل الثمن وعند
المعاينة يلزم البيع بكل الثمن وكلامنا في التصريح والقصد بيان أن كيفية الخيارين مختلفة وأنت خير
بأنه لم يدع أحد انعدامها ولا يتوهم من كلامنا بغير غايته أنه قيد الخيار المذكور هنا في المثل بالقياس
الذي ذكره في الخاتبة في القمي مع ما بينهما من الفرق المذكور في التبر **(قوله)** أي تناول البيع الخ
وفي السندى عقب قوله بالتناول حقيقةً وأحكاماً حقيقةً بأن قطع البائع يد المبيع قبل القبض فانه
يسقط نصف الثمن لانه صار مقصوداً بالقطع والحكمى بأن يتنع الرخلق البائع كما إذا تعيب البيع عند
المشتري وأخطى الشاري كما إذا خاط المبيع ثم وجبه عيباً أو وصفى كان مقصوداً بأحد هذين الوجهين
ياخذ بقطاطين الثمن كذا في الفوائد الظهيرية اه **(قوله)** لان البيع لما كان ناقصاً في الاولى لم يوجد البيع
الخ لا يستقيم ما قاله في الدرر مع تعليل الترتيل بتفريق الصفقة فالظاهر أن القصد التفتي في العبارة ولو
كان البيع غير منعقد لم يثبت الخيار للبائع أيضاً ولم يقل به أحد **(قوله)** وله أن البيع وقع على قدر
معين الخ وفي ط وبني الخلاف في مؤدى التركيب فعند هاتين وعند قدر معين فلو انفقوا
على مؤداه لم يحتفلوا اه والظاهر اعتماد قولهما الآن لموافقة العرف لجلال كلام العاقد على عرفه
تأمل **(قول الشارح)** وينبغي انفصاله بصحاح الخ ينبغي أن يكون هذا على خلاف الاصح كما تقدم
له في بيع ثلثه أو ثوب كل شاة أو ذراع بكذا أنه لو لم يعدد الغنم في المجلس لم ينقلب صحاحه على الاصح
(قوله) أي معدوداً بتأويل العدد بالمعدود لا يحتاج لإخراج المثل والمذروع فانه لا يطبق عليهما اسم
المعدود عرفاً ثم يحتاج لإخراج العددي المتعارف لانه من الثليات فلذا أخرجه بقوله من فمى هذا هو
المفهوم من كلام المصنف فتأمل **(قول الشارح مكرر الخ)** أي بالفعل كما يفهمه التعليل وعبارة
الصبر في الخاتبة وكذا ما عدا را على أن فيها كذا كذا تخلف عليها أثمارها الخ **(قول المصنف)** أخذه
بعشرة في عشرة ذراعاً نصفه بالإخبار الخ لان الذراع وصف في الاصل وإنما أخذ في الاصل بالشرط
وهو مقيس الذراع ونصفه ليس ذراعاً فكان الشرط معدوماً وحينئذ لا وجه لثبوت الخيار مع الزيادة
ووجه ما قاله أبو يوسف أنه بأفراد الثمن صار كل ذراع كتب على حدة والثوب اذ ابيع على أنه كذا ذراعاً
فقص ذراعاً لا يسقط شيء من الثمن وإنما يخير في الامر لان في الزيادة نفعاً يشوبه ضرر بزيادة الثمن

﴿فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل الخ﴾

(قوله الأولي أن يقول على ثلاث قواعدا الخ) فديقال ترك الثالث لان الكلام فيما يدخل وما لا يدخل تبعاً والحقوق اذا ذكرت تدخل أصالة لا تبعاً (قوله الشارح يعني كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً يدخل الخ) انظر المنع فله قال فيها فان قلت لان سلم تناوله البناء في العرف فله لم يدخل في باب الايمان التي بناؤها على العرف كما تقدم قلت ان تناوله ايها باعتبار كونه صفقة وهي اذا لم تكن دأبة الى العين لا تنقيدها كما تقر في محله والبناء ليس بدأع الى العين فلا تنقيده وحش بالدخول بعد الانتهاء اهـ

(قوله والاصل بقاء ملكه فتأمل) الظاهر ان هذه المسئلة الحكم فيها هو الحكم في مسألة الباب التي تنبع عن الجرح فأنظره (قوله تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه الخ) كأنه فهم أن المراد بقوله وما لا فلا مال موضع لان يفصل البشر وهو صادق بموضع الفصل وغيره مع أن موضع الفصل لا يدخل وغيره فيه التفصيل الذي ذكره وليس ذلك مرادنا بل المراد أن ما وضع لاجل أن يفصله البشر في الحال لا يدخل وهذا ما حل به السندى كلام الشارح تبعاً للعبارة فيكون القصد في القيد هو قوله لأن الخ لفظ ويحتمل أن المحنى فهم أن قوله وما لا الخ راجع لكلام المصنف ومقابل له تأمل (قوله والا فلا مسترعى) لانه كالمحتاج الموضوع فيها فالقول الذي اليد خاتمة اهـ سندى (قوله ولا تبنى الخ) مقتضاها أن المنية تدخل (قوله وتارة تليد ابن وهبان بأن القصب يقطع الخ) ولأن كلام الطرسوسي اعتبر فيه كونه مما يقطع في اوقات معروفة وحسنه فلا ترد منازعة الشارح اهـ من السندى (قوله فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضاً) القول بعدم الدخول انما يوافق ما قاله الطرسوسي أخذ من التعليل بالقطع الواقع في عبارة الوقعات لا ما قاله ابن وهبان من عدم حصة الاخلاق المذكور وحسنه ذلك فلانما نسب أن يجري فسه على الدخول نعم ما يأتيه عن الخاتمة من تعصيم عدم الدخول في قوائم الخلاف يوافق ما قاله هئامن عدمه (قوله واختلاف في قوائم الخلاف الخ) فقبل لا تدخل لان يقطعها نهاية معلومة كالشمار وقبل تدخل من غير ذلك كالاشجار والاول هو المختار كما في الخاتمة اهـ سندى (قوله الشارح وكذا اعداد المدفونة في الارض الخ) أي المدفون أصولها (قوله لانه حسنه يمكن أخذه بالعرف الخ) أي فلم يكن تبعاً للارض حسنه (قوله وبعدم دخوله في البيع الخ) حقها حذف فان الذي ينشئ على سقوط النجوم الدخول في البيع لاعدمه ثم راجعت الفتح فوجدت ما فيه فان القول بعدم جواز بيعه ويدخله في البيع الخ (قوله ولا يدخل الزرع في آفة الارض) أي بعد هلال الزرع الذي يدخل بالشرط حتى لا تسقط حصته من الثمن قال السندى ولواشتري أرضها اشجار فقطعها ثم تقابل صحت الآفالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع من قيمة الاشجار وتسلم الاشجار للمستري هذا اذا علم بقطع الاشجار وقت الآفالة وان لم يعلم بخير ان شارح جميع الثمن وان شاركت اهـ ونقله في البحر عن القنية (قوله أحببت عنه فيما علقته على البصر بأن القيد الخ) فيه ان غاية ما أفاده هذا الجواب أن مفهوم القصب غير معتبر وليس الكلام في اعتباره وهذا لا يني أنه قد وجد مطلق ولم يحمل على القصب على أنه قيل بعدم حصة التفريع الواقع في عبارة النهاية لا ينبغي بطلان دعواه المذكورة وكون كلامه مخالفاً لما في الكتب المذكورة ليس بشئ فله كثيراً ما تعصم الله وحسب خلاف

ما في النون **(قوله)** وأدخل محمد ما تحت الخ) وفي أي موضع دخل ما تحت الشجرة من الأرض فانها تدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشر ذلك التصرف حتى لو زاد غلطها كان لصاحب الأرض أن يفت
 اه سندی **(قوله)** وما نقله القهستاني عن الغمرات مخالف لما في الهداية الخ) قد يقال ان ما في
 الغمرات أثبت الخلاف في مسألة بدو الصلاح وما في غير ما ينتهي في النتهى ومنه هو انه أن مسألة بدو
 الصلاح محل اتفاق ومعلوم أن الصريح مقدم على المفهوم فلا نافع من إثبات الخلاف في المسئلتين علما
 بالتقليد تأمل **(قوله)** ولا يخفى أن هذا الفرق يتأفي ما مر أول البيوع الخ) وجه المناقاة أن الباطل اعتبر
 وجوده وأنه غير متلاش حيث غلب بعد ما انعقده بالتعاطي بعده مع أن مقتضى كونه لا وجود له أن ينعقد
 به لكن أنت خبير بان عدم الانعقاد لو جود ما يدل على أن التعاطي بناء على فساد الاول وأنه غير
 مقصود به العقد بل القصد تسليم المبيع والتمسكتي العقد الباطل تأمل **(قوله)** ويتأفي فروعا أثر
 مذكورة في آخر الفئ الثالث من الانبعاث الخ) لم يوجد في الفروع ما يدل على المناقاة لها ونص عبارة
 الانبعاث باختصار (وأرأه وأقره) ضمن عقد فاسد لا يراه التعاطي ضمن عقد فاسد وباطل لا ينعقد
 به البيع لو بعه منه ففته وجب القصاص ولو قال ائتني ففته لا قصاص لو أجز الموقوف عليه ولم
 يكن تأمر أو أذن به بالصارة فاتفق كل منطوقا لو جدد النكاح لم يكو حته مهرا لم يلزمه الخ **(قوله)** وطيب
 ما زاد في ذات البارز) لا يدخل العاملة في طيب ما زاد في ذات البارز ولا تصح المعاملة فيه للملكه بالنسبة
 والطيب موكول للآذن بالبقاء تأمل ولا يتوقف على المعاملة وان كانت تصح في الترتيل الا اذا
 كان باقيا على ما ذكر به ولا تتأني هنا بين البائع والمشتري في التمر البيع **(قوله)** لان استيفاء الأرض لا يتأني
 هنا الخ) لا يدخل عدم تأني اجارة الأرض هنا فله لو قبل بعثها لا يحل للمشتري ما سوي من النار
 فاعترف حله هو الاحلال **(قوله)** والثاني أيضا) فيه أنه لا يتأني فيه على تصور به ما وجد كذا لكنه
 لم يدرك **(قوله)** وقبل لا الخ) لأن تجوز ذلك يؤدي الى تفسير حكم الشرع بحصول الوكالة من العقود
 اللازمة **(قوله)** فتعين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على الاشجار وفي السندی بعد ذكره عن الرجى نحو
 ما ذكره المحقق ما نصه فالحيلة عند ذلك أن يقول على أي كلام جعل في الآذن تكون أجهل المشتري
 ما ذوق في الترتيل بآذن جديد فلا يصح له رجوع عن الآذن المعلق وإبطال المنجز لمراجعة لفظ كلما بحقيقته
 أهل الأصول اه **(قوله)** وأجاب عنه في التهر فراجع) عبارة قال في الفتح وعدم الجواز أنفس
 عذهب الامام في بيع مسيرة كل فقير بدوهم فانه أفسد البيع لجهالة قدر المبيع وقت العقد وهو لازم
 في استثناءه ما طال معلومة معاملة الانجاز وليس كل ما لا يقضى اليها يصح معاها بل لا بد في الصحة من كون
 المبيع على حدود الشرع الا ترى أن المتابعين قد يتراضون على شرط لا يقضيه العقد وعلى البيع باجل
 مجهول ولا يعتبر ذلك معهما اه أقول يمكن أن يجاب عنه بما تقدمناه من أن الفساد عند بيع الصيرة بناء
 على جهالة الثمن اذا لم يبلغ معلوم الاشارة وفيها الاحتجاج الى معرفة المقدار والتمسكتي فيه ما نحن فيه معلوم اه
 نهر **(قوله)** والشارح وفسق في قشرها الاول وهو الاعلى) أي الذي يرمي به ولا يؤكل بخلاف الملاصق
 لقشره الثاني يؤكل أيضا فلا خلاف فيه **(قوله)** ونحو ذلك) كسب تزي في منه دون الخلطة كافي السندی
 عن البدائع وعلمه انه لا يصير تينا الا بالملاصق وهو القشر **(قوله)** الا اذا دخلت بينها وبين المشتري) حقه
 حذفت الا **(قوله)** فلم يوسى وقت تسليم المبيع جاز الخ) قلت قد مر لنا أنه نقل عن السراج والجوهرة
 أن التأجيل في البيع لا يصح ما لم يكن سلا اه سندی **(قوله)** ولو البيع شيئين بصفة واحدة وسى

لكل ثمنائه جسمهما الخ) يظهر على أن الصفة لا تعدد تعدد الدائن **(قوله)** وكذا يجوز للمشتري
 البائع الخ) البراءة كالإبقاء وقرى محمد بقاء مطالبة البائع فيما إذا كان محتالا وسقوطها إذا كان محصلا
 بحر **(قوله)** قال محمد كل تصرف بحر من غير قبض الخ) كالبيع والاجارة **(قوله)** ولو اشترى ثوبا أو
 حنطة فقال البائع معه الخ) عبارة البحر ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال البائع معه قال الإمام الفضل إن كان
 قبل القبض والرؤية كان فسخا وإن لم يعل البائع ثم لأن المشتري ينفرد بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال
 بعده أي كن وكلا في الفسخ فالتم يقبل البائع ولم يقبل ثم لا يكون فسخا وإن كان بعد القبض والرؤية
 لا يكون فسخا ويكون وكلا بالبيع سواء قال بعده أو بعده أي نقلا عن الخاتبة وجه كون بعده
 أو كلاً بالفسخ لا بالبيع أن يبيع المقول قبل قبضه لا يصح فلا يعمل على التوكيل به فعمل على التوكيل
 بالفسخ بخلاف ما بعد القبض والرؤية كظاهر **(قوله)** أي بأن تكون في البلد الخ) فيه أن المعتبر
 في جعل التولية فائقة مقام التسليم أن يكون المشتري قريبا من المبيع بحيث يتصور منه القبض الحقيقي
 كما يأتي من الخاتبة ويجرد كونه في البلدة وهو بعيد عنه لا يتصور معه القبض الحقيقي فلا يكون قبضا
 فالظاهر أنه لا يتحقق إلا إذا كانت محضته قادر على أغلاقها بجمع غلق وهو ما يقتضيه ثم يرعى ما في
 الخاتبة مسئلة بيع البقر في السرح لأن يقال إنها مبنية على خلاف ظاهر الرواية وأما مسئلة أن لا تكون
 لا يظهر أنها على خلاف ظاهر الرواية بل أنها لا يشترط عليها رؤية المبيع وقت التولية **(قوله)** لو باع
 حنطة في مسنلها فسلها كذلك لم يسمع الخ) فيه أن المبيع في هذه الصورة وما بعده ما شغل لا مشغول
 وهو غير مانع من التسليم مع أنه يتحقق في مسئلة الحنطة عدم الإفراز كما في مسئلة غمار الأجر **(قوله)**
 ويدخل في الشغل بحق الغير الخ) المتبادر من الشغل بحق الغير أنها هو الشغل الحسي ثم مسئلة الاجارة
 ما يتعلق بحق الغير **(قوله)** بأن يكون في حضرته على هذا التفسير يكون ذكر قوله ولا حائل
 زيادة توضيح **(قوله)** لكن أنت خير بان هذا مخالف للرواية الخ) أنت خير بان ما في فتاوى قارئ
 الهداية يصلح مقصد الظاهر الرواية تنزلا لا يمكن من القبض بالذهاب الخ) منزلة القبض كما زالت التولية مقام
 القبض الحقيقي لتصور القبض في كل تأمل **(قوله)** لأن عليه التسليم في منزل الشاري المعروف لا دخل
 لهذه العلة في الحكم بل العلة هي تحقق الهلاك قبل التسليم ولا فرق بين كون المبيع حطباً أو غيره **(قوله)**
 لأنه لو كسب الخ) أي والأول رسالة **(قوله)** وانتقل بعد موته إلى ورثته الظاهر حذفه إذا لا ينتقل
 الملك للورثة مع استغراق التركة بالدين **(قوله)** ودفع له البذر أيضا الخ) بظهور أنه غير قيد بل لو كان
 البذر من الأكل كان الحكم كذلك في هذه الصورة

(باب خيار الشرط)

(قوله) كذا في الخاتبة عبارة الخاتبة بلفظها بمتى من هذا الجار على أن المالم يتجاوز به هذا الشهر فرددته
 على أقربه من ذلك أو لا لا يصح وكذا إذا قال مالم يتجاوز به إلى الغد فلا بد تعليق خيار الشرط بالشرط فلا يصح
 أه **(قوله)** ذهب إليه له أو بالما الخ) **(قوله)** ومنه ما ذكر بعده في بيع صبرة كل صاع كذلك الخ) فعلى
 هذا يكون المراد بتكشاف الحال حال المبيع كافي الصورة الأولى وكشف حال ما تدينه العقد كافي الصورة
 الثانية فانه فيها ينفذ في صاع فثبت الخيار لتفرق الصفة وكشف الحال فيما نفعه المبيع **(قوله)**
 الشارح قوله أنت خير بان التولية لا خيار له بل له الحلال غير مضي ثبوته فيها لأنه الحلال كان

له أن لا يطالب البائع بشئ **(قوله)** وكذا يخبر المرتب والمستاجر بين الفسخ وعدمه أي بين فسخ البيع وعدمه **(قوله)** فلتخيه نظره فان الشرط الواقع في الترجمة عام الخ فيه أن الاضافة كما تكون للعامة تكون للخاص فيقال غلام رجل والرجل فلا تنصق قرينة على العموم على أن الاضافة تعامل على عموم المناصق في نفسه لا المناصق اليه ولا شك أن سبب اختيار معنى التخيير بين الامضاء والفسخ انما هو الشرط الخاص الذي هو هذا الاشتراط الذي يتعلق به لا مطلق شرط ادلا معنى لثبوته بسببه الا أنه اذا شرط في العقد يكون ثابتاً به لا مطلق شرط ولذا قال في النهراي خيار ثبت بشرطه وبعون الضمير للركب الاضافي برده عليه ما في التهر من أن الذي يتصف بالعصية هو الشرط لا الخيار لما أن الموصوف به يفعل المكلف لا أثر تأمل وبالجملة ما سلمه هنا لا يتخلو عن مناقشات **(قوله)** ولو أمره ببيع مطلق فعقد بخياره أو لا أمره أو لا يجني صحهما) لئلا يفتى الى خيار لما أن البيع بالخيار فيه رأى وتخيير بخلافه بدونه تأمل **(قوله)** ولو أمره ببيع بخيار لا لا أمر فشرطه لنفسه لا يجوز) وإن كان اشتراطه لنفسه اشتراطاً لا حراً لانه يكون لا أمر بطريق التبعة فيكون مخالفاً كذا في البصر **(قوله)** فهو لا يتوقف على ذلك مطلقاً أي في فسخ بفساد أو شرط وقوله فكذلك أي الخيار ولم يتعرض لقوله ولو بعد قبض مع الاشتراط فيمن الفسخ بفساد والخيار تأمل ولا يجني ما في كلامه من الخفاء وحمل الكلام على خلاف ظاهره **(قوله)** وقد أمكن تعصيه بالمكان الخيار الخ عبارة الاصل بآيات الخيار الخ **(قوله)** قد يجاب بان ما في الحلف بصره أن أراد الخ هذا الجواب لا يلاق ما في السؤال **(قول الشارح)** وصلح عن مال الخ يظهر فيما ذالم يكن بمعنى أخذ بعض حقه واسقاط الباقي والاقبال فيه ما قيل في الاراء على ما يأتي كأن اطلاقة الكتابة شامل لما اذا شرط الخيار للفقير أو للمولى **(قوله)** قال المحوى بمحتمل أنه ظفر بالمقول بعد ذلك الخ) فيه أن عبارته في الاشياء تدل على أنه قال ذلك بطريق البحث قال الحاقاً لهما بالاجارة اه ثم رأيت في شرحه الله قال ما ضمه وفي الصرم ما بصرح بان ثبوته فبما على طريق البحث به يشعر كلامه هنا **(قوله)** أي قبل تمامه بالمقول الخ) فيه أنه قبله لا يقال أنه لازم بمحتمل الفسخ **(قوله)** وشرط الخيار المكفولة الخ) فيه أن الكفالة من جانبته غير لازمة اذ له ابطالها متى أراد والظاهر أنه ليس كل المسائل مبنيّة على القاعدة اه **(قول الشارح)** وتسليم شفعة الخ) فيه أنه لا يحتمل الفسخ فهو لازم لا يحتمله وكذلك يقال في الاراء **(قوله)** فيه أنه لا يحتمل الفسخ) قد يقال بفسخه اذ حكم القاضي بعدم زومه تبعا لقول الامام تأمل **(قول الشارح)** وصرف وسلم) لان شرطهما الفسخ والشرط يمنع تمامه المستحق بالفسخ اذ الخيار استثناء لحكم العقد وهو الملأ عن العقد فيمتنع الملأ ما بقي واذا امتنع الملأ امتنع الذي يحصل به التمين الذي هو شرطه وازهد العقد قال الرجنى هذا ظاهري في رأس مال السلم اما لو شرط السلم فيه فله لا يمنع اتمام القبض رأس المال فينتظر المانع من جوازه اه سندی **(قوله)** لان الاقرار اخبار الخ) فقدم عصية شرط الخيار لذلك والا فهو ولازم بمحتمل الفسخ **(قوله)** فان نظم التهر كان هكذا) فقد وقع التخيير في الصدر الاول من البيت الثالث وفي الشطر الثاني من البيت الثاني ووجه على التغير كون قافية البيت الاخير توافق قافية الايات الاول فيجعلها ارجوزة لكل بيت قافية اه سندی **(قوله)** او قلتهما اجنبي خطا الخ) وكذلك او قلتهما اجنبي عدا او خطا ولم يفرم القية بالاولى **(قوله)** فله جوزه الى ما سجد اه فيعد مرعى أصله من جهة الزيادة على ثلاث في خيار الشرط والامام مرعى أصله ايضا من عدم مصتها وأبو يوسف خالف أصله هنا لانه لم يلق من أخذه بالنص في هذا وبالتر في ذلك **(قوله)** فلو كان فضوليا

كان اشتراط الخيار لم يطل بالبيع (الح) نقل هذه المسئلة في الترتيب ما ذكره المنصبي وذكرها في الجهر بقوله اذا شرط الخيار في بيع الفضولي بطل البيع ولا يتوقف لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا اهـ وذكرها في الاشياء بقوله خيار الشرط داخل على الحكم لا على البيع فلا يطل الا في بيع الفضولي اذا شرط للمالك فانه يطله كافي فروق الكرايسى اهـ من السبوع وقال أبو السعود في ما شابهه يعنى يمنع وقوع المالك وقال علواً ذلك بان التصرف الذي لا يخل بالبيع بالشرط كالبيع تعذر جعله معقفاً فكذا وجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخل على الحكم وقال في تعادل الطلاق نفلان المحبوس لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطلا لانه يكون داخل على البيع وهو يطل بالشرط بخلاف ما اذا كان خيار الشرط داخل في غير بيع الفضولي فانه يكون داخل على الحكم والحكم لا يطل بالشرط اهـ وقال الصواب كافي فروق المحبوس لا الكرايسى ونقل عن شرح الخلالى ان المالك يثبت بالاجازة من وقت العقد اهـ (قوله ولا يرد الوكيل للبيع الح) لاجل وجود الوكيل للبيع لعدم وجود المطلق في حقه وهو ان الخيار بدون الشرط فلا يترجمه ما سبق وردده حتى يحتاج لبيان انه كالمالك (قوله او بعد ما فسخ البائع البيع) فيه انه يفسخ البائع البيع انتقض جهة البيع وكأنه لو جرد ففسخ ضمن بقبته بالهلال واضاه ومتاف للمسئلة عن النسي (قوله ويتم البيع) لانه يحصى الثلاثة يسقط خارجه بحر (قوله وانما كان العيب بفعل البائع ينقض البيع الح) عبارة الجهر ينقض البيع الح (قوله ورد في الجهر بله خطأ الح) وقال الزيلعي ثم اذا كان خيار التمين للمشتري وقبضهما فلهما أحدهما أو تعيب لزمه البيع فيه لانه لا يتنازع الرد بالعيب وتعين الباقي للامانة لان الداخل تحت العقد أحدهما والذي لم يدخل تحت العقد قضيه بان مالكه لا على سوم الشراء ولا بطريق الوثيقة فكان امانة في يده وتعين الباقي للامانة لما ذكرنا بخلاف ما اذا طلق إحدى امرأته أو أعتق أحد عبديه فهلاك أحدهما بحيث يتعين الباقي للطلاق والعناق لانه حين أشرف على الهلاك لم يخرج من أن يكون محلاً للطلاق والعناق ولا يخرج عن الايقاع عليه قبل الهلاك وبعد الهلاك لم يبق الهلاك محلاً للايقاع فتعين الباقي لبقاء المحاسبة وفيما نحن فيه حين أشرف على الهلاك يخرج من رده وهو قابل للبيع ولم تبطل محله فتعين له وهذا الفرق يرجع الى انهما استوبا في بقا المحلة قبل الموت غير انه في البيع حين أشرف على الهلاك يخرج من رده فتعين هو البيع لانه قابل له وفي الطلاق والعناق كذلك لا يخرج من أن يكون محلاً للايقاع قبل الموت وهما لا يقعان بعد فتعين الباقي ضرور هذا اذا هلك أحدهما قبل الآخر وان هلكا معا يلزمه نصف عن كل واحد منهما سبوع البيع والامانة فهما لعدم الاول ويجوز أحدهما مسعياً وامانة ولا فرق بين أن يكون الثمن متغافاً أو مختلفاً وكذا اذا هلك على التعاقب الح اهـ (قوله لما في الخانة طلب منه ثوباً بالشرع الح) لكن ما في الخانة في خيار التعيين لا في المقوض على سوم الشراء وظهور أن الحكم فيها واحد (قوله أنه لا يضمن نسمة الثمن من الجانبين الح) فيه أن ما يأتيه عن القسمة يدل على كفاية نسمة الثمن من المشتري بدون أن يوجده من البائع ما يدل على النسبة أو أضره إلا أن الغرض مما اذا وجدهم البائع ما يدل على الرضا بما سماه المشتري (قوله والقاهر الثاني الح) يحتاج لنقل والا فالفرق بين الفساد بعدم نسمة الثمن فقبل بعدم الثمن فيه وبينه بسبب الزيادة على الثلاث في مستثنائهما (قوله فتكون هذه عن المسئلة التي قبلها الح) وصود المسئلة

العلامة السندی بقوله يعني لو قال إنسان لآخر أقرضني هذه العشرة الدراهم التي لك أو أقرضني هذا
التوب وقبضه المستقرض في يده قبل أن يرضى المقرض بذلك أو قال المقرض أنظرني حتى أستشير
فضاع من بد المستقرض الدراهم أو التوب قبل أن يتم المقرض بينهما ضمن المستقرض عشرة دراهم
أو قيمة التوب كقبوض على حقيقته وكقبوض على سوم البيع الآله في البيع مهلك بالقيمة وهذا مهلك بما
ساومه به من القرض اه **(قوله)** ويحتاج إلى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء الخ
ولا يقال وجه الفرق أن المقبوض على سوم النكاح البذل لا ينفصل عنه لصحته بدون نسمة فكانه
مزدكور لفظا بخلاف المقبوض على سوم الشراء مثلا فإن الصحة في البيع تتوقف على نسمة الثمن
لان المهر بدل النعمة والقيمة بدل العين ولا وجب نسمة أحدهما الآخر تأمل **(قوله)** أي في بد المشتري
جعل السندی ضريحها عند المصلحة لتلخيص تأمل وله الاحسن **(قوله)** وكذا بفعل البائع عند محمد
فلا يسقط الخ عبارة ط أو البائع عندهما وقال محمد لا يسقط به الخ وقال في البصر فقلان البناء
التعيب اذا كان بفعل البائع في بد المشتري لم يسقط خيار المشتري فانما جاز البيع ضمن به البائع نقصان
اه ولكن ذكر في الفتح أن هذا قول محمد وأما عندهما اذا تعيب بفعل البائع يلزم البيع **(قوله)** لان
المطلوب بيان ما يلزم بالتعيب الخ المقصد بقوله فيلزم قيمته الخ بيان هذا التشبيه في كلام المصنف
وأن العيب كالمهلك في المشتري في لزوم القيمة في الأولى والثمن في الثانية الآية نية على حكمه سكت عنه
المصنف في الثانية بقوله والبائع فسخ الخ وهذا تكون عبارة الشارع في غاية الاستقامة تأمل **(قوله)**
تجب النفقة عليه بالاجماع الخ للاب على قوله ما لم يتعلق به قوله **(قوله)** ان عدم صحة الرهن الخ
عبارة الرهن عدم صحته الخ يعني الراء الا الرهن **(قوله)** ولا عهد له في الشرع يعني في المعاوضات
الخ لاحاجة له في المعاوضات تفسير السابقة بما ذكره الشارع لوجوده في المالك في السرقة المذكورة
نعم على تفسيرها بما ذكره من أنها نهي لا مال له الخ يحتاج **(قوله)** لزوم اجتماع البذل الخ لان
الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجسا كما في البصر **(قوله)** وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا يسكن
من أنه يتمتع الرعد عند الامام الخ عبارة مع الثمن فلو اشترى زوجته بالخيار بقي النكاح وان وطئها
أن ردّها عند أي حنفية خلافا لما هذا اذا كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرعد عند أي حنفية
اذا قبلها أو مسها أو مسه بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه وكان المحنى فهم أن قوله وكذا
اذا قبلها الخ ارجع لما قبله وهو قوله وان كانت بكر امتنع الرعد عند أي حنفية وقوله وان وطئها
بردها عند أي حنفية الخ يزول الاشكال وكذلك يقال في قوله وكذا لو وطئها غير الزوج يعني بدون
أن يتقصا فلا يتمتع الرعد عند أي حنفية وان وجب العسر لانه زادة منفصلة غير متولدة كما تقدم للمضى
خلافا لما قلناه هنامن أهم متولدة والظاهر أن مسئلة وطء غير الزوجة اتفاقية وكسب في جارية
مسكين للمولى ما نصه قوله وكذا اذا قبلها الخ يعني أن الخلاف في التقبيل وما عطف عليه كالاخلاف في
الوطء اه ولتراجع المسئلة الاخيرة حل هي خلافية أو لا تأمل لكن ما تقدمه من أن العسر غير
متولدة كما جرى في شرحه ما عطفه وأهم متولدة ونصه مما يثبت به القدماء اذا زاد البيع زبادة متولدة
متصلة كالعين وانجلاء باض العين خلافا لمحمد واخلاف في امتناعه من غير المتولدة كالصبي وكذا
في المنفصلة المتولدة كالعقر والثئر الخ ونحوه في شرح الصميم فصل هذا يكون التشبيه الاخير اجماعا
لاصل امتناع الرذالا لبيع الخلاف وذكر في النخبة أن العقر والارض في معنى الرذالا المنفصلة المتولدة

(قوله) لان تعيب البيع في مدة الخيار بعد قبضه له بطل خياره) في الوافي لا يقال قد ظهر ابتداء هذا العيب في ملك البائع بالعلق الحاصل من الشكاح لان العلق يحتمل أن يسقط ما يستتبعه من وضع الجبل فلا يكون معناه ملية اه سندی (قوله) ومنه خيار العيب وخيار الشرط (الخ) عبارة الصبر بعد ذكر ما ذكر في الفتح من الخلاف في استدامة السكنى وفي التتارخانية أن محمد اذ كرفي البيوع أن خيار الشرط يبطل بالسكنى وفي القسمة ذكر أنه لا يبطل فاختلف المشايخ فبينهم من جعل ما في البيوع على الابتداء وما في القسمة على الدوام ومنهم من أبقى ما في البيوع على الإطلاق فيطوله بالابتداء والدوام وأبقى ما في القسمة على الإطلاق فلا يبطل خيار الشرط فيها بالابتداء والدوام اه (قوله) وهي الصواب لا يتعين أن يكون ما في الفتح هو الصواب بل يصح كل من التصورين اذ لا فرق بينهما في الحكم ثم على تصور العبر يكون هو ما ذكره وأولاً في صدر كلامه فلامعني أنه كره بعد ذلك فلذا كان الصواب ما في الفتح لكن هذا لا يقتضي التصويب بل الأولو يلدفع التكرار (قوله) فكان على الشارع إسقاط هذا (الخ) لا يناسب القول بالاحتياط فان ما كان بمعنى الكسب كالكسب والذي يناسب أن يقدر الزائد بالصفة الغير متولدة وكسب العبد ذكره أولاً ولا يشمل سائر الزوائد فإذا ذكرنا تعميم بعد تخصيص (قوله) ولو قال هويت أخذته أو أحببت أو أردت أو أجبني أو وافقتي لا يبطل (الخ) لعل الفرق في هذه الألفاظ هو الفرق ولا فاء الفرق بين الحب والرضا مثلاً تأمل مع أنه ذكر في تمة الفتاوى أول الوكالة مانعة في المنتقى بشرع أبي يوسف إذا قال لأخر أحببت أن تبيع عبيدي هذا أو هويت أو رضيت أو وافقتي أو شئت أو أردت فهذا كله وكل وأجره بالبيع اه ومقتضاه أنه يبطل خياره في الألفاظ المذكورة كلها (قوله) قال الشارع ولو لمع بهل صاحبه) لان الخيار إذا كان للشترى فن غرض البائع أن يؤكد البيع فلا إجازة فقد فعل مراده وان كان البائع فن غرض المشتري أن يتم البيع فإذا أجازته فقد كداه ماصد اه سندی عن السراج (قوله) أما لو كان للشترين ففسخ أحدهما (الخ) الكلام في الإجازة لا في الفسخ فلا يناسب ذكر ما في الفصولين هنا (قوله) الذوق في العين أن يأخذ منه وكذا (الخ) لعل ما في الشارع وقع منه استنباطا يعني يأخذ منه كفيلاً يحضر في المدة لقرع عليه اه سندی (قوله) والجنون كاللوث خلاف التصديق كما يأتي والتصديق أن السقط للغير مضي المدة (قوله) لان نقد الثمن فعل لا وصف ليس الكلام في النقد بل في خياره فإذ كان متأت في خياره نقداً أيضاً (قوله) أي ملك المباشرة لفعل (الخ) فيه أن ملك الأمر يكتفي بالغنا إذا كان المباشرة وكذا تأمل (قوله) أو وجهه وسله أو رهن) ينظر الفرق بين الهبة حيث شرط التسليم فيها وبين الرهن حيث لم يشرط فيه (قوله) لا لو قص حوافرها (الخ) ينظر الفرق بينه وما بعد وبين ما لو حلق رأس العبد وسله العرف (قوله) أو أخذ من عرفه) شرعت في الرهن فامس (قوله) وكذا إذا قلعت الحمار فذلك سقط خيار (الخ) لان حربة المصاهرة تثبت بهذه الاشياء كانت ملحقة بالزوجة نهر (قوله) ثم اعلم أن التفصيل بين الحب وعدمه خلاف (الخ) الحق أنه لا يخفى الفقه في النكاح والمعاد لان الضابط في خيار الشرط والمعاد فيه وفي خيار العيب والتفصيل بين الحب وعدمه فيه فقط لا في خيار الشرط وعبارة التبرر ساوية للشارح والقصد بها بيان أن قوله كان إجازة أتمها هو بالنسبة لخيار الشرط لا بالنسبة لخيار العيب فالاصوب ما قلناه أشراً بقوله على أن هذا الضابط (الخ) والتصديقان أن خيار الشرط سقط وطئه وفي خيار العيب والخلاف المذكور وانما هو في خيار العيب لا في خيار الشرط (قوله) فانه إذا اشترى داراً أو غيرها (الخ) وأما بعد الرؤية والإطلاع على العيب إذا طلب الشفعة

يسقط خياره كذا يقاسم الرخي (قوله) لانهم علوا المسئلة بأنه لا يكون الا بالمال الخ فيه أنهم علوا
 أيضا كافي الزبلي بان الشفعة شرعت نظرا للملاذع ادفع ضرر يترتبهم على الدوام فكان الاخذ به دليل
 الاستيفاء فيضمن سقوط الخيار سابقا الخ فهذا ونحوه يفيد أن البائع يسقط خياره بطلبها ثم قال الزبلي
 وهذا المقرر يحتاج اليه لاني حنفية وأما على قولهما فإن المشتري بالخيار عا لا دارفلا يحتاج الى هذا
 المقرر لثبوت الملك وانما يحتاج اليه لسقوط الخيار لا غير وهذا لان خياره يسقط به اجماعا اه وأيضا
 عبارة الكثر غير مقيدة بالمشتري حيث قال والاخذ بالشفقة وكل ما هو اجاز من المشتري يكون فسحا من
 البائع كما تقدم عن الفتح (قوله) والقياس أن لا يصح الخ وجهه أن أحكام العقد تختص بالعائد
 فاشتراطه على غيره يفسده كاشتراط الثمن على غير المشتري ووجه الاستحسان أن الخيار ليس بالعائد
 لا يثبت النيابة عن العائد فيقدم الخيار له اقتضاء ثم يجعل هو بايعا عنه تصحيج التصرفه (قوله) وعليه
 فقوله واعادنا العقد بمعنى عقد ثانيا الخ يخالف هذا ما قدمه عن جامع الفصولين فان مقتضا ما لم يوجد
 عقد أصلا بل الذي وجد بعد انقضاء العقد لا يجوز فيمضي بالاشتحسان اذ هو حيث قد قاس أيضا (قوله) قلت هذا
 لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترام بالخ لا شك في ورود ما في التهر فان الثلثين المذكورين فيه
 لا يصح العقد بينهما بدون التفصيل والتعيين اذا كان الثلثان من جنسين كما يدل عليه التعليل بعدم
 التفاوت الواقع في عبارة الزبلي وكذلك الحكم لو كان أحدهما مثليا والآخر قيميا (قوله) وان مات
 أحدهما قبل الآخر زيمه قبة الآخر فعلى هذا يفرق بين الفاسد والصحيح في الفاسد يتعين الهالك أخيرا
 للبيع فترتب قيمته والاول والأمانة وعلى العكس الصحيح ووجه الفرق بعلم مما تقدم نقله عن الزبلي
 (قوله) ظاهر كلام الجرار أن هذا مبني على القول بأنه يشترط معه خيار الشرط الخ فيما قاله تأمل وكأنه
 فهم أن قول الجرار على هذا القول راجع إلى القول باشتراط ذكر خيار الشرط مع أنه ليس كذلك بل هو
 راجع إلى القول بعدمه ادعى اشتراط خيار الشرط فيه لا يصح أن يقال لا بد من توقيت الخ مع عدم ذكر
 خيار الشرط اذ هو حيث لا يطل عينه مدة ولا (قوله) ثم قال في الجرار اذ لم يذكر الخ الأولى حذف
 هذا الجملة فان صاحب الجرد ذكر جملة واذا لم يذكر خيار الخ عقب ما نقله عن فاضل بن بلا فاصل
 (قوله) فلا حاجة الى توقيت التعيين زبلي اذ قد قول الفتح فيما تقدم على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما يعينه
 بعد تعيينه المبيع أن توقيت خيار التعيين فائدة ولا يفتى تأقت خيار الشرط عنه اذ خيار الشرط ينت
 له بعد تعيين المبيع (قوله) قال في الجرد ذكر الرضا اذ لو ذكر أحدهما الخ عبارة الجرار وقوله ورضي
 أحدهما لورد الأثر اتفاقا اذ لو دلخ (قول الشارح خلافا لهما) أي لان الخيار لهما ورضا أحدهما
 لا يبطئ حق الآخر وهذا بعد الغرض وقوله له اتفاقا كافي النيابة اه سندی (قول الشارح
 لضرر البائع بسبب التركة) ولأن الشرط خياره لا خيارا لكل واحد منهما على انفراد فلا ينفرد
 أحدهما بالرد اه زبلي وهذا التعليل يشمل ما اذا كان المبيع بضرة التركة كالتيقبات أو لا كالثلثات
 (قوله) وأنت خير بان ما في الخاتمة لا يدل على قوله أوردنا اذ الموجد في عبارة الخاتمة اجازة أحدهما
 ثم رد الآخر لا العكس وقد علمت أن المقصد بقوله أو ردنا أن يوجد بعد الاجازة وما في الخاتمة صادق به
 وعكسه اذ لا ينبغي فيه حيث قد سبق قول الجرار اجازة أو ردنا تأمل (قوله) وقصد الوصف بان رده ذكر
 الخ الخ تقدم في الشرح أن الوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول اه وتقدم

أن قصد بالتناول حقيقة أو حكماً ما حقيقة بأن قطع البائع بالبيع قبل القبض فله بسط نصف
 الثمن لأنه صار مقصوداً بالقطع والحكمي بأن تمتنع الرد في البائع كما إذا تعيب المبيع عند المشتري وألحق
 الشارع كما إذا غاط المبيع ثم وجده عيباً أو وصف حتى صار مقصوداً بأحد هذين الوجهين بأخذ قسطاً
 من الثمن كذا في الفتاوى التمهيدية **(قوله)** لأنه شرط زيادة بمجهول (الخ) هذا التعليق غير ظاهر في
 مسئلة الكتابة والخبر لا يقدّر معين وفي السندى وكونه يكتب بخبر كذا كل يوم يحتمل عدم بقائه
 وعدم استمراره **أهـ** **(قوله)** فأول ذلك وجوب الاستبراء على البائع) وأولاً أيضاً أنه يستلزم رضاه حتى
 يحل له التصرف والأفلا **(قوله)** إن وجه عدم اختياره أنه لم يشترط هذه الأشياء (الخ) تقدم له في فصل
 فيما يدخل في البيع وما لا يدخل أنه إن سمي الزرع والثمر بأن يقولوا «اعملوا الأرض بزرعها وألحشها بثمره
 يدخل كالوقال على أن يكون زرعاً لا الخ فعلى هذا هو وإن لم يشترط هذه الأشياء في البيع إلا أنه
 سميها فتكون داخلة بالسمة فكيف لا يكون له الخيار بل السمة أقوى من الشرط لما فيها من صراحة
 كونها مبيعا بخلاف الشرط تأمل والظاهر أن المراد به الخيار للمشتري أنه فسد لأنه صحيح بدون
 خياره ولا وجه للقول بأنه لم يشترط هذه الأشياء في البيع (الخ) بعد ادخال الباعث بل هو شرط دخولها
 فيه مع الأخبار بانها موجودة فيه فدخلوا فيه وأولى من دخول الثمر بقوله بثرها ولا ينافي هذا ما نقله
 عن الفصولين لأن ما فيه فيما إذا ذكر على وجه الشرط لا فيما إذا سمي وجعل من ضمن المبيع **(قوله)**
 وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيراً مما شرطه كالصبوغ زعفران (الخ) في الخالية اشترى
 ثوباً على أنه مصبوغ بالعصر فزادها أبيض جاز وخير وفي عكسه يفسد **أهـ** **(قوله)** وبشكل
 مسئلة الثمرة التي لا تنال (الخ) قدم الشارح مسئلة الثمر وقدمنا أن المراد أنه منبر بالعلل كما يفيد
 التعليق بأن الثمرة قسط من الثمن بل إن الخ والمراد باعها بثمرها فوافق هذا ما في البرازي وهو يدفع ما قاله
 من الأشكال **(قوله)** أو على عكسه فله الخيار بناء على أنه لا فرق في الصفة التي ظهرت بين كونها أشرف
 أو لا **أهـ** **(قول الشارح)** البيع لا يطل الشرط في اثنين وثلاثين موضعاً وذلك أن الشرط الذي شرط
 إن كان بقضيه المصدق أي يجب بدون شرط لاوجب الفساد وإن كان لا بقضيه إلا أنه يؤكدهم وجه
 أو الشارع ودرجوا به كالمخيار أو متعارف كما إذا اشترى نعلان على أن يحذوه فله يجوز استحصاناً
إهـ أو السعود **(قوله)** هي شرط رهن معلوم (الخ) البيع بشرط الرهن أو الكفيل مما يوجب البيع
 فيكون ملغماً **(قوله)** وشرط إحالة المشتري للبائع (الخ) لأنه يؤكدهم وجه العقد في الأول الذي يتقوى دفع
 الثمن بتعدد المطالب على تقدير التوى وعدمه ولم يوجد ذلك في الثاني تأمل **(قوله)** وشرط تركها على
 التخييل (الخ) لتعارف **(قوله)** وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الأذى الفرق أن العقود
 عليها في الأول من أهل الاستحقاق فيطلب مقتضى الشرط والمشرط عليه يمتنع بحكم الشارع فله
 نهى عن بيع بشرط الاملاستى فتقع المنازعة وكل عقد أدى إليها كان فليد اختلاف ما إذا كان
 المعقود عليه ليس من أهل الاستحقاق فإن الشرط لا يشد وجوب الشرط في حقه فكان لا يوجد
 كعدمه فكانه حصل بدون شرط **أهـ** حاشية الأشياء مختصراً **(قوله)** ومقتضاه جواز ذلك في الأمانة
 المغنية قد يفرق بأنه في الأمانة إذا شرط أنها مغنية على وجه الرغبة يفسد البيع لا بشرط ما هو محرم
 بخلاف ما إذا شرط أنه خل أو خصي فإن بخلافه فإن له الخيار والمصيبة لا يشاهاها أنهى عبارة عن
 زرع الخصيتين وقد انقضى والتقى بتعدد المصيبة كذا يخلص من حوائث الأشياء **(قوله)** وشرط الحل

المنزل المشتري الخ) في شرح الرادات لقاضيان من الباب الاول من الوكالة مانصه وقال خذ هذه
 الالف بضاعة في الثياب اوفى الرقيق فاشترى المشتري المتبضع ذلك بجميع المال وجهه الى الامر بما عمل نفسه
 من مصر الى مصر كان متطوعا لا يرجع بذلك على الامر لان صاحب المال سلطه على التصرف في هذا
 المال خاصة فلا حاجة من مال نفسه لو يرجع بذلك كان ذلك استدانة عليه من غير امره ففرق بين هذا وبين
 الوكيل بالشر اذا اشترى في المصرا له على وموئته وجهه على نفسه الى منزل الامر فانه لا يكون متطوعا
 استقصا والفرق من وجهين أحدهما ان ذلك متعارف فكان مأذونا فيه دلالة والثاني ان الكراهة في المصرا
 يقبل ومن مصر الى مصر يكثر فليقله بذلك كثير ضرر وهو نظير ما لو اشترى خطبا تاجر المصرا لم يكن
 عليه ان يجعله الى منزل المشتري ولو اشترى في المصرا كان عليه ان يجعله الى منزل المشتري استقصا ولو ان
 المتبضع اشترى بعض المال ما امره وجهه ببقية المال الى الامر باز وكذا لو اشترى بعض المال
 الرقيق وانفق الباقي عليهم جاز لانه ليس فيه استدانة على رب المال وشراء الطعام والكسوت لهم واستيفاء
 الدواب لهم من ضرورات ذلك فكان مأذونا فيه عرفا اه ومقتضاء عدم الفساد لو شرط المصل على
 البائع في المصرا الى منزل المشتري (قوله) ويشكل عليه مسألة السادس الخ) حيث لم يفسد قبل قلنا
 بالخييار وقد يدفع الاشكال بان التفصيل فيه معلوم الاول من ذكر في مسألة السويق والصاوين لانه
 أقرب في المعرفة منهما على أنه داخل في ما ذكره الشارح عن الثانية تأمل

(باب خيار الرؤية)

(قوله) ان الرؤية شرط ثبوت خيار الخ) هذا ما عرّفه الشارح بقيل وما قيل في جواب ما روي على وجهه
 سبيل على جواب ما روي على وجهه شرطا اه والظاهر ما في الفتح (قوله) ان قيمة الاجناس المختلفة
 يثبت فيها الخيارات الثلاثة الخ) وقد السندى نقلنا عن الرقي القسم بما اذا كانت التراضي وقال وانما
 كانت بغضه فلا خيار له مع الحكم عليه (قول الشارح لان كلامهما معاوضة) مقتضى هذا
 التعليق ان يراد بالصلح ما كان فيه معنى المعاوضة فلا يكون شاملا اذا اصاب عن دعوى المال بعضه
 متلافا له ليس فيه معنى المعاوضة بل هو اسقاط وهذا هو التبادر من قوله في الفتح والصلح عن دعوى المال
 على عين اه (قوله) وما اشترى بعد رؤيته فوجده متغيرا الخ) لان تلك الرؤية غير معرفة للفصوص الآن
 وكذا اشترى الا على يثبت فيه الخيار عند الوصف فاقم فيه الوصف مقام الرؤية (قوله) اشترى ما يذوق
 فذا ذاقه ولم ير مسقط خياره) ينبغي ان يقيد بما اذا لم يختلف القيمة عند اختلاف الوان في السكر
 حيث اشتمل على احمر وابيض ثم الابيض مختلف الانواع وكل نوع مختلف القيمة الظاهر يثبت الخيار له
 حتى يراد له اه سندی (قول الشارح وفي حاشية اخرى زاده الاصح الجواز) عبارة على ما قاله
 السندى وما في البسوط من ان الاشارة الى الوان الحكمة شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه والحكمة لا يميز
 بالاجزاء قبل علمه ان ما ذكر في الاعتبار في باب الاعتكاف ويبيع ويشترى بلا احضار المبيع بدل
 صريح على ان حضور المبيع وقت البيع ليس بشرط وروى عنه ان قضية تحكيم جبرين عثمان
 وطه في بيع الارض الكائنة بصرة بدل صريح على عدم اشتراط حضور المبيع اه (قوله) والرهن
 الظاهر تفيد بالتسليم فله حيث ذبح حقه الفرويدونه لا تأمل (قوله) والمساومة) أي عرض فليطاع
 وأما عرض فليقوم فلا يبطل خياره دعوى (قوله) بطل الخ) لعله يبطل اثره كذلك في الملقى

(قوله) وأما التصرفات الأولى الخ هي ما يبطل خيار الشرط (قوله) وقد علت أن مسئلة العرض خلافية) إذ لا ينفك عرض البعض لا السكل فلهذا بعد الرؤية عمل اتفاق على أنها تبطل كما هو ظاهر مما ذكره الملتقى من الضابط بقوة وبالأوجب الخ وإيراد البصر في المسئلة الاتفاقية تأمل (قوله) وكذا لو اشترى أرضاً ثم يراها أو عارها فزرها المستعير) لتعلق حقه بالزرع فلهذا لا يمكن أن يجلس يده في الأرض ولو اشترى أرضاً فأنزلها كزرا ن يزرعها قبل الرؤية فزرها يبطل لأن فعله بامر كفعله أم (قوله) وهو غير صحيح فإنه نظر بل حقه هنا يبطل بعد الإقلاها ونصه (وكذا طلب الشفعة عالم بره) أي يبطل بعد الرؤية لا قبلها أم وكان المحض فهما ن مراد الغور بما يروى من الطلب مع أن مراده بر وقت البيع وطلب بعد الرؤية كما نص عنه في شرحه تأمل (قوله) والمراد أن رؤية ثالث قبل الشراء كافية الخ والمراد أن رؤية ما ذكر كاف في تحقق رؤية المبيع بدون تعرض لكونها مسقطاً للغيار أو لأن هذا أمر آخر وبدون فرق بين كون رؤية ما ذكر قبل الشراء أو بعده (قوله) وعلامة أن تعرض بالتوديع في المصباح الأخوي ج بضم الهمزة ما يدل على حصة الشيء وهو عرب في لغة نموذج يرفع النون والإفلا بصيغة مفتوحة مطلقاً وقال الصغاني التوديع مثال الشيء الذي يمس على أم من البصر (قوله) وهذا اعتراض على ما في النابيع الذي يظهر أن كلام التهرامس على ما في الفتح أيضاً لا على ما في النابيع فقط وذلك أن كلام الفتح يقيد انفراد خيار البيع بحسب قال الله خيار عيب الخ فهذه العبارة تقيدان كلام الخيارات بنفرد وقتيحتمان فبرعلها ما في التهرامس هذه الرؤية إذا لم تكن كافية بما الذي أسقط خيار رؤيته وقوله في الحاصل والتعقبي التفصيل الخ خلاف ما يدل عليه كلام الفتح وحسب ذلك فلا يصح تنقي خيار الرؤية كما وقع في عبارة النابيع صراحة وكما يدل عليه كلام الفتح (قوله) ووجه الفرق لا يظهر إلا كتفاد بوجه الفرق في زنتنا لا بوجه الدابة وكفها فان المقصود لا يعلم برؤية ما ذكره (قوله) إذا ذكر أي كذا الوجه كما يشهد ط (قوله) قبل هذا قول زفر أي ما في المتن من الاكتفاء برؤية الداخل (قوله) قال الشارح الزبلي لأن بيوت الخ عبارة عن قول زفر لا بمن رؤية داخل البيوت وهو الأصح لأن بيوت الخ (قوله) وهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كافيه بعضهم غير واقع موقعه الخ أنت خبير أن ما قدمه لا يعلم منه أن ما قبل من أن ما في المصنف قول زفر غير واقع موقعه انذابة ما يفيد سابق الكلام أن الثلاثة اكتفوا برؤية الخراج والعين وأن هذا مبني على عادتهم وهذا لا يصلح وداعى من ادعى أن ما في المتن قول زفر فان مراده أنه يقول بشرط ذلك بخصوصه بخلاف الثلاثة فانهم قالوا فلا لاكتفاء بأحد الرؤيتين تأمل والظاهر أن المراد برؤية داخل الدار على هذا رؤيته داخل بيوتها لا رؤيته ضمنها لها نسب زفر من أنه يقول يكفي رؤيته داخل الدار لا بخلاف ما في الجوهرة من أنه يقول لا بمن رؤيته داخل البيوت ويدل على أن هذا هو المراد قوله بعد ذلك لا رؤيته بتأرجح دار وصحتها وحسنه فلا يظهر صحة المقابلة الواقعة في الشارح بقوة وقال زفر لا بمن الخ (قوله) فكان منهج عدم الاكتفاء مطلقاً متفاداً ولا وأن خبيراً بهم ذكر واسائل كثيرة وحكوا فيها الاختلاف بين أئمتنا الثلاثة وسما من اختلاف الزمان والأبرهان فلهذا لا شق تأخر أي يوسف ثلاثين الإمام وفاة وكذا زفر عنهم فيصطلق تغير الحال بعدمدة الوفاة وعلى تصدير عدم تغيره وقال بشرط رؤيته داخل لبرهان تمام عنده لا لتفاوتها والتعليل به إنما هو ترجع قوله في زمانه وهذا لا ينبغي أنه قول زفر (قوله) ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجر بمرأ الخ هذا الفرق بعين هاتين العبارتين والتاخر في دفع المناقاة أن قوله

في الصغر في أي بعضها ثبت له الخيار بعينه أنه برؤية البعض أو أجزأ وردي يصح من ذلك وإذا رأى الشارع على رؤوس الأشجار ثم اشتراها لا يعتبر رؤيته السابقة إلا إذا رأى أنها كلها تأمل **(قوله)** لكن في التهر الطاهر أنه لو اقتصر الخ **(و)** بعد ذكره في الصغر جزم القهستاني في النسخة والمنطوق مقدم على المفهوم اه سندی والقاهر أن البقر طالع لالوب والناقعة كشاة القضية لا بد من النظر إلى جميع الجسد والضرع إذا لفرق يظهر بين الكل **(قول المصنف)** كفي ذوق معلوم **(قوله)** قال الرضوي أي بما لا يقصده اللون فلو كان مقصودا فلا بد من النظر إليه أيضا مع الذوق كالغسل اه سندی **(قوله)** لا في نظره السابق على قبضه الخ فإنه في هاتين الحالتين لا يكتفي رؤية الوكيل اتفاقا **(قوله)** محمول على ما إذا وجد منه الجس الخ لا حاجة لذكر هذه العبارة لأنها مصرية بها في كلام المصنف **(قوله)** وبه سقط ما بحثه المحوي في شرحه أنه لو وجد بعد انزعاجه الخ الطاهر ما بحثه المحوي فإن إخراج المسكن المتقطع الزائحة لا يحدث به عيبا حتى يعتبه الرد وما بحثه داخل تحت قول الصرخي لو لم يدخل كان له أن يرتفع بخيار العيب والرؤية اه وفي البرازية أخرج المسكن الناقعة لا يرد لأثره ولا يعبب إلا إذا لم يكن في الإخراج ضرر اه ومعلوم أنه لا ضرر في إخراج منقطع الزائحة **(قوله)** فكيف يقول عليه في مثله الخ تقدم في رسم المقتضى أنه صحيح في الحاوي القدسي قوة المدرك أي الدليل في الترجيح وأن من كان مجتهدا يعني أهلا للنظر في الدليل يسع من الأقوال ما كان أقوى دليلا ولا اتسع الترتيب السابق اه ولأن المصنف له قوة المدرك فلذا جرى على ما قاله **(قوله)** لا مدليل تساويهما في الوصف الخ منظور فيه للعالم والافتقار ينسأى الثمن ويختار المبيع حلالا لا رد إلى الجيد والسقط للثبات حقيقة أن المشتري قد رضى بشراء أي الثياب كان بالعرض على أن كون تساوي الثمن يفيد التساوي في الوصف غير موافق لما نحن فيه فإن الموضوع اختار فيه تأمل **(قوله)** وان تبين أن الثمن الأدنى للأعلى الطاهر وان تبين الأعلى للأعلى لأن القصد بيان أن العلة ما ذكر لا ما تقدم من الظهيرة بقوله لأنه ربما الخ قاله يفيد أنه لو تبين أن الثمن الأعلى للأعلى لا يكون له اختيار تأمل **(قوله)** فبديه يمكن تأني خيار الرؤية فيه الخ فيه أن اعتراض المعطاي أن ذكر الخيارات الثلاثة بعد نفى عن ذكرها لا لأن الخيارين المذكورين منافيان لخيار الرؤية تأمل **(قوله)** وادعى في الصران الأول أوجه ورده في التهر لكن قال المحوي بعد ذكر ما قاله في التهر وفيه تأمل **(قوله)** أي بل بطل بحصة المعدل الخ مقتضى بطلان البيع في حصة المعدل بصغر مقدار حصة المعد من الخيار يتألف الخيارية فتكون مشتركة بينهما فيثبت الخيار للمشتري الخيارية لعب التركة وتفرق الصفقة ههنا ما تقتضيه القواعد الفقهية اه سندی وتأمله **(قوله)** ويسهلها للمشتري لشم الصفقة فيه أن خيار الرؤية يمنع التمام بلافراق بين التسليم وعدمه **(قوله)** لا لما قبض الثوب والصفقة تفت الصفقة الخ حقه أن يقول تم الصفقة ونظر يقابل التمام الخ كما هو ظاهر مما قدمه وفي جامع الفصولين استحقاق بعض قبل قبضه بطل البيع في قدر التسليم وبغيره للمشتري في الباقي أورد الاستحقاق عينا في الباقي ولا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعض بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق عينا في الباقي بغير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه بأخذ المشتري الباقي بحصة بلا إخبار اه فالجواب أنه عليه مسئلة خيار الرؤية بمسئلة الاستحقاق **(قوله)** أي حمين مقتضى العلة الأخلاق

(باب خيار العيب)

(قوله) لا يرى أنه لو قال بعثك هذه الخطة (الخ) قال في الشربلية بدسوق ما في الفتح وتفسير الفطرة
 بما ذكره والظاهر أن القصد به الاستدلال على نفسه بأنه ما يتخلو عنه أصل الفطرة لأعلى زيادة التقيد
 الذي ذكره في الفتح ووجه صحة هذا الاستدلال أن العيب الشرعي مراعى فيه المعنى القوي (قوله)
 فأشعر جواباً لقوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة بسير (الخ) عبارة الجرح قالوا انما شرطاً لفوات
 غرض صحيح لأنه لو بان فوات قطعة بسير من نخذه أو ساقه لا يختلف في ما لو قطع الخ (قوله) فاعتمد هذا
 التعرير) قد يقال إن مسألة البشاة وما بعدها ليس الرديهاً والرجوع بالنقصان العيب حتى يحتاج
 لتقيد تعريه بغيره بما ذكره السافعية فإنه بعد كل البعد أن أئمة المذهب أطلقوا في تعريه فهم وبقيد بما قاله
 أئمة مذهب الغير بل لقوات الوصف المرغوب المذكور حكماً ولا يدعى التعريف مسألة للباب والأئمة
 الشيبان التعريف الشرعي مراعى فيه التعريف القوي كافي ط ولا يخفى أن قول الكثر وغيره ما أوجب
 نقصان الثمن الخ المقصود منه تعريف العيب فيكون المراد حصر العيب فيه وبدل لهذا القول الشارح
 وشرعاً ما أفاده بقوله الخ فإنه قد جعله تعريفاً تاماً (قوله) فينبغي أن يكون ذلك عيباً لا ينبغي ذلك
 بعد فهم أن العبرة للعيب في ذات البيع (قوله) ونقل ابن التختة عن الحامية لوع (العيب الخ) هكذا
 نقل عبارة الحامية في شرح الوهابية لأن التختة والمذكور فهمان فصل الردي بالعيب رجل اشترى شيئاً
 فعمد بغير قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع إن كان بمحض من البائع وإن لم يقبل البائع وإن قال
 ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وإن علم بغير بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل
 البيع إلا بقضاء أو رضا اهـ (قوله) ولو وجه البائع الثمن ثم وجد بالبيع عيباً قبل الردي وقبل رد) ينظر
 توجيه القوانين في هذه المسألة ولعل وجه الأول أنه لا ضرر على المشتري في عدم ردوه وإنما شرع لدفع
 الضرر ووجه الثاني تحقق السبب وعلل السرعة إنما راعى تحققها في غالب الأفراد لا في كل فرد
 (قوله) ولو قيل القبض رداً اتفاقاً لأنه امتناع عن إتمام المقدنانية (قوله) وفيه نظر) ولا يخفى أنه
 يمكن أن يكون العيب مفضياً للهلاك وله قيمة ولو قليلة فيشتريه الوكيل مثلاً بأقل منها وهذا الامتناع وفيه
 (قوله) قال في السراج لأنه لما اشترى الثوب ملكه والتكفين بزول ملكه الخ وقال المقسوس ولو اشترى
 كفتاً لم يتكفنه وجده عيباً لردّه كذا في الخلاصة وفي حاشيتها تتعلق حق الميت به ولا يرجع بنقصان
 العيب الاحتمال أن يفترسه سبع فيعود لذلك المشتري فيمكن من الرد وما لم يقع بأس من الرد لا يرجع
 بنفسه اهـ من السندی وط وانظر ما قاله الحنفى هناك من أنه أي الأجنبي بالشراء ملكه والتكفين
 بزول ملكه عنه مع ما تقدم في الجناز من أنه لا يخرج الكفن عن ملك المتبرع وفرع عليه في التهر كاتفه
 الحنفى أنه لو اقترن الميت سبع كان للمتبرع والظاهر أن المراد بذلك الميت الكفن في تكفين الأجنبي تلقى
 حقه بالمال حقيقة وقال السندی فالجواب أن الرد ممنوع في صورتين لأن الوارث له الرجوع
 بالنقصان لأنه قائم مقام الميت ومثله الوصي ولو كان الميت حياً كان له الرجوع بنقصان العيب عند تعذر
 رده وكتذا من قائم مقامه وأما الأجنبي فاعلم أن المتبرع له الرجوع بالنقصان ولو كان الكفن في اليد
 بالنقصان لاحتمال العود إلى اليد والميت لم يملكه فقام بتعذر الرد لا يرجع بالنقصان اهـ لكن احتمال
 إفراش السبع متحقق في تكفين الوارث فلم يتعذر الرد ومقتضاه عدم رجوع الوارث أيضاً بالنقصان

مالم يقع اليأس من الرد تأمل وقد ذكر في المحيط المسئلة كما في السراج وقال الفرق أنه اذا كان المشتري
 وارثاً ان الملك لم يثبت للوارث بل هو على حكم ملك المورث فيقضي على الوجه الذي أوجبه العقد وقد تعذر
 الرد في جميع الارض بخلاف ما اذا تبرع اجنبي بالتسكين لان الكف من ملك المتبرع والتسكين ازاله عن
 ملكه فقبل مقسم كل وجه كالمتبرع به على انسان في حال حياته اه ولعل هذه المسئلة فيها طريقتان
(قوله) وزوال الملك بفعل مضمون الخ أي بخلاف غير المضمون فانه لا يوجب السقوط كالموت فانه معنى
 لا يتعلق به ضمان فلا يمنع من الرجوع بالارض وكالمتقن بلامال فان الاستحسان انه لا يمنع لانه لا يوجب
 الضمان فاشبه الموت بخلاف الأكل على قول أبي حنيفة والبيع والقتل اه من السراج **(قوله)** بفعل
 مضمون الخ سأي في موضع هذه الجملة في هذا الباب **(قوله)** رد الى الوارث الاخراج الأصوب حذف
 الى كما هي عبارة الأصل **(قوله)** لو اشترى المولى من مكاتبه فوجدها الخ انما يظهر ما قاله في المحيط
 فيها اذا عجز نفسه بعد الشراء لأفيا لاذن على كتابته فانه مع المولى اجنبيان في الحقوق **(قوله)** أولم يقف
 على الرجوع الخ عبارة التهرأ لم يقو الخ **(قول الشارح)** يعني نعم قد يقال ينبغي عدم الرجوع وذلك
 أنه بالبلوغ لم ينفذ بزوال العيب لاحتمال أنه بسبب ضعف المثانة أو بالاداء قبل البلوغ وبعده ولا رجوع
 مع السلف في زوال العيب بخلاف ما ذكره من المشتكين فانه قد يتقن بزواله **(قوله)** وهو خلاف ما ذكره
 الحكماء الخ من أنه جوهر مضي مختلفه الله تعالى في الدماغ وجعل بوزنه في القلب يدركه بالغايات
 بالوسائط والمحسوسات بالشاهدة **(قول الشارح والقروح)** جمع قرحة بالفتح وهي عند الأطباء عبارة
 عن كل جراحة متشققة وقال القرشي تفرق الاصل اللغوي اذا كان حديثاً يسمى جراحة واذا تقدم حتى
 اجتمع فيه الفقع يسمى قرحة والقروح بالضم الجراحة والمراد هنا الأعم المتفقع وغيره اه سندی **(قوله)**
 نعم شكل عليه ما في النجاشية يهودي باع الخ يدفع الاشكال بأن الحرف في مقسمه كالمثل عندنا وهي من
 المسائل التي يقرون عليها بخلاف اعتقادهم أن الكفر خير **(قوله)** والمرجع في الجبل الى قولنا تساء في
 الداء الى قول الاطباء ثم في الداء تدرج تدرجاً انما شهد أنه قد علم وأما الجبل فثبت بقول التسامق
 حق الخصومة ولا ريب في هاتين **(قوله)** لكن نافية ما مر من قوله الخ لامتنافة لان المقصد بعدم قبول
 قولها في الفسخ بدليل مقابلة رواية أبي يوسف فلا ينافي قوله لتوجهه لخصومة **(قوله)** بالجر عطفاً
 على المضاف الخ مقتضى قاعدة العطف أن يكون هنا على الاباق تأمل **(قوله)** فلو قبل العقد بالبيع
 صار البائع مختاراً القصد انما يصير مختاراً القصد اذا كان عالماً بالجنابة **(قوله)** هو مجتنب منه مخالف
 للفتل قد يقال انه وان حاله لكنه نظر لعرف تأمل **(قوله)** وينها منافية قد يقال في دفع المناقاة
 ان القصد بقوله لا تتم دعوى الخ بيان أنه لا بد من ذكر السبب في دعوى عدم الحيف وليس المراد
 حصره في الشئين المذكورين بل مثلها السبب بدليل ما ذكره وهما من أنه عيب المفهوم غير معمول به
 لوجود التمس بخلافه وعلى هذا يكون الكفر في السن عيباً في الاتي ثم ان المناقاة التي اذناها انما تأتي على
 اشتراط ذكر السبب لا على ما قاله في الفسخ من عدم الاشتراط **(قوله)** وكذا لو كانت محترمة عليه الخ لانه
 يقدر على الانتفاع بتزويجها وكذا كانت مطلقة بان لا يكون تزويج سبيل علمها والحرمه عارضة كحرمه
 الحاضر والظاهر أن المحترمة رضاعاً أو صاهراً اذا أخذها للشرى يكون له ردّها تأمل **(قول المصنف)**
 حدثت عيب آخر عند المشتري يفرض فعل البائع الخ فيه أن ما ذكره المصنف من امتناع الرد والرجوع
 بالنقصان متحقق فيما اذا حدث العيب بفعل البائع أو غيره فلا حاجة لتقييد كلام المصنف بل على

عومه وإن كان في بعض الصور يرجع بالأرض أيضا لكن يستثنى من عموم المصنف ما لو حدث بفعل
المشتري فله يلزمه جميع الثمن على ما يأتي عن البصر **(قوله)** ظاهره أنه لا يطرح عنه شيء الخ لكن
التشبيه في قوله وكذا لو كان بأقصة سماوية فيضد أنه يطرح عنه حصصة النقصان إذا أخذه في هذه كالتى
قلها ورافقه ما قاله المقدسي وإن كان بأقصة سماوية أو بفعل المبيع رد بكل الثمن أو بأخذ ويطرح
هنا حصصا بما للعقد وعليه أو الألف **(قوله)** رجوع نقصان الخ لعل حقه بعشر الخ **(قوله)** ثم الرجوع
بالنقصان إذا لم ينع الرد بفعل مضمون الخ مثلا القتل فصل مضمون ولهذا لو باشره في ملك غيره كان
مضمونا لو اتما استفاد البراءة عن الضمان على كونه في فعل موقوف الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه
الملك بالقتل اعتبا من المالك ولما يأنه ونحوه عليه الكفارة إن كان خطأ وضمن إن كان مدونا والاولا
لعدم الفائدة فصار الضمان كاللازمه وفي الهداية فيه ترك الاستفدية عوضا أي بصبر المشتري كالاستفد
على العبد عوضا وهو سلامة نفسه على اعتبار العبد وسلامة الدية للوقوع على اعتبار الخطأ فصار المشتري
بقتله استفاد سلامة نفسه أو ماله فصار كأنه أخذ عوضا بأزام ملكه بالقتل كما لو باع وأخذ الثمن كذا في
المبسوط بخلاف الاعتاق فله لا وجب الضمان عليه لوقوعه في ملك غيره لعدم التفات من أحد الشريكين
لأنه تصرف شرعى لا يمكن إلا في المالك بخلاف القتل فله حتى يتصور في غيره وكذا يقال في الأكل والنسب
انهما وجبان الضمان في ملك الغير وانما استفاد البراءة باعتبار ملكه في الحبل فذلك بمنزلة عوض مسلم له
اه ثم شرح النسيج **(قوله)** لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال الخ هذه العلة موجودة في غير
مسئلة السلم وإن الأوصاف لا يقال لها شيء من الثمن مع أنهم عللوا الرجوع بالنقصان عند امتناع الرديان
الأوصاف إذا صارت مقصودة بقابلها شيء وانما تصرف مقصودة بأحدثين بالانلاف حقيقة أو بالبيع حكما
كما إذا امتنع الرد لفسخ أو لحق الشرع إلى آخر ما قالوه وإذا نظرت إلى أن هذا التعليل في المال الربوي لا يكون
مسئلة السلم قيدا بل جميع مال الربا كذلك تأمل وقد يدل بأنه لو قبل بالرجوع بالنقصان في مسئلة السلم
لزم عليه أخذ عوض الوصف في السلم وقبه لا يجوز الاعتراض عن المسلم فيه قبل قبضه ولو السلم البعق كذا
عن وصفه بالوحي وإن كان مقصود تأمل **(قوله)** ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارع عن
العيب عند قوله (والسرقة) ما تقدم عن العيب الرجوع للعيب بل لأن قطع السد من باب الاستحقاق
حكما من باب العيب كما يأتي في الشرع عند قول المصنف قتل المبروض أو قطع بسبب البائع فالظن
اه ثم رأيت في زبدة الدراية ما نصه فان قيل إذا حدث عند المشتري عيب ثم أطلع على عيب عند البائع
فقبضه البائع رجوع عليه بجميع الثمن فلم يكن ههنا كذا في معنى مسئلة القطع أوجب أن هذا على
قول أبي حنيفة نظرا بغير ما به يجرى الاستحقاق وما ذكرتم لا يتصور فيه فان قيل أمان ذكر أن حكم
العيب بالاستحقاق مستو بان قبل القبض وبعده في غير المبكيل والموزون فما الذي أوجب الاختلاف
بينهما هنا أجب على لكن ليس كلامنا الآن فيهما بل فيما يكون بمنزلة الاستحقاق ونسب وما ينزل بمنزلة
النسي لا يلزم أن يساويه في جميع الأحكام اه **(قوله)** أي العيب مانع من الرد الخ لكن استثناء
العيب المانع انما يتناسب عبارة التمر لاعتبار المصنف تأمل نعم يتناسب قول الشارع أو روضه البائع
(قوله) وأما رجوع بالنقصان على الجنابة الاولى الخ عبارة الاصل نقصان الجنابة الاولى **(قوله)** وكما
لو اشتري عصرا فقتله بعد قبضه ثم وجد فيه عيبا لارد (الامتناع من الرد هنا لحق الشرع لما فيه من
تعليل الخ وعلقها فلا يرتفع براض المتعاقدين **(قوله)** وكذا بعد في ظاهره وأما الخ) نسيارة البصر

وأما الزيادة بعد القبض فإن كانت متصلة متوالية تمتع الرد بالعيب عندهما ويرجع بنقصان العيب
وعند محمد لا تمتع الرد بالعيب في ظاهر الرواية وللمشترى طلب بنقصان العيب فإن طلب فليس بالسائر أن
يقول أنا قبله كذلك عندهما وعند محمد ذلك اهـ **(قول)** تمتع الرد في موضعين (الخ) في موضع ثالث
وهو المتصلة المتوالية بعد القبض المختلف فيه **(قول)** قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه (الخ) عبارة
الكزيل في التيسيل كراهية المصنف بل قال فلا يحدث آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ويرد رضا
بأنه ومن اشترى فواقطعه فوجد فيه عيبا يرجع بالعيب اهـ فلا يرد على المصنف ما ورد عليه **(قول)** فانه
لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة نسخة البحر يرجع بالاثبات كأنقله ط وهو ظاهر وبهذا لا يكون
مختلفين ما في المحط والفصولين ويكون ما في الفصولين مقيد لما في المحط بأن يقال ان الرجوع به
في الاجارة اذا لم يقضها في الرهن اذ المراد بعد دفعه والفرق بين الرهن والاجارة أنها تنقضي بالاعتذار
بخلافه **(قول الشارح)** أو خبره في (الخ) في فتح القدير في كون الطعن والنسي من الزيادة المتصلة
تأمل اهـ والظاهر أنه يقال كذلك في خبره في (الخ) **(قول)** وهي في المعاوضات المالية وغيرها (الخ) في
الزيلي عند قول الكزنا سبط بالشرط الفاسدة كأنقله السندى أن الشرط الفاسد من باب الزيادة وهو
مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الزيادة الفاضلة الخالي عن العوض
وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض
وهو الزيادة فيه اهـ **(قول)** أما هنا فلا محل لان العرض على البيع (الخ) ما قاله محل نفر وبحث الرمي
جاء هنا لا فرق بينهما ولأنه اذا وجد صريح الرضا ودلالة كان سلم جميع التين لا يكون له الرجوع
بالنقصان فإدعاء محل عليه هنا ما شابه والعرض على البيع والبيع في هذه المسائل غير دل على الرضا
اذ تعين حقه في عين المبيع فاستوى البيع والعرض وعدمهما فها بخلاف غيرها كما هو ظاهر فلما تامل
فتدبر **(قول)** واتممت الملائمة مؤقتا الى الاعناق انتهاء كاللوت عبارة الزيلي والتدبير والاستيلاء
كاللوت **(قول)** والتدبير والاستيلاء غير ذاته لانه تعذر النقل (الخ) عبارة الزيلي والتدبير والاستيلاء
كاللوت تعذر الرد فيها بالامر الحكيم مع بقاء الملائمة حقيقة اهـ **(قول)** لان فيه حبس المبيع بالتبليغ
من هؤلاء (الخ) مقتضى هذا أنه لا بد من دفع المعلوم الى المرأة وما بعدها حتى يتحقق التبليغ لهم لئلا يدونه
يكون اباحة لا تخلفوا كل على ملأ المشتري ولابد ايضا من التبليغ من الطفل والا كمل على ملأ أبيه
مع ان ظاهر كلامهم هنا لا يدل على هذا واتماد على أنه اذا أكله بنفسه أو أطعمه عبدا أو مديرا أو أم
ولده يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا أطعمه طفله أو ولده الكبير أو امرأته أو صغفه فانه لا يرجع
(قول) فلذا اتصرت عليه الشارح فيه أنه لم يقتصر على قول محمد بن ردينا في الرجوع بنقصان ما أكل
بل ذكر ايضا الرجوع بالنقصان استصان عندهما **(قول الشارح)** فله رد الباقي بحصته من التين
لي بين حكم الرجوع بالنقصان في غير الباقي والظاهر أن له الرجوع **(قول)** فله ولو اعتقه على مال وان لم
يقبض البذل **(قول)** اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة (الخ) ثبوت الرجوع
في المسائل المتقدمة بعد العلم ليس عاما فيها جميعا بل في بعضها لا في كلها تأمل **(قول)** قوله والاصل
(الخ) الشيخ الرضى والحلي لم يختارا الا ما في الزيلي في بناء هذه المسائل وهو ان رد المشتري تمتع بفعل
مضمون من المشتري كالقبض والتبليغ من غيره امتنع الرجوع بالنقصان ومتى امتنع لا من جهته أو من
جهته بفعل غير مضمون كالتبليغ بآفة سموية أو نقص أو ازداد زيادة ما نعمت الرد أو الاعتاق

وتوابعه لا يقع الرجوع بالقسمة ونقل ذلك في البحر وما أدى وجه اختيار ما في الاختيار على ما في الزايعي
 مع أنه منطبق على جميع المسائل المتقدمة بخلافه ولعله لقصور أذهاننا اه سندی **(قوله)** وينبغي
 جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام عبارة البحر وينبغي جريان الخلاف فيها كالمال والبراد ما إذا علم
 بعدد الأكل في هذه كالسابقة لا ما إذا علم قبله فلهذا خلاف فيها **(قوله)** قلت الكسر في الجزز زيد
 في غنة الخ فيه أن الكسر أعجز يبقى أن كان المكسور سليبا والكلام فيما إذا وجه جميعها تأمل
(قوله) وما في العيني أو من تخالفه نظر استظهر السندی ما قاله العيني وقال الجزز بأقسامه الثلاثة
 الهندسي والشاهي وجوز الطبيب إذا صار من تخاورت الغشيان في الأول والثاني بعد تغيره يكون سما
 والثالث يخرج عن الدوائية ولا يخلو استعماله عن ضرر اه لكن برد على العيني ما قاله من أنه ينتفع به
 باستخراج دهنه **(قوله)** واعترض بأنه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير لأن المراد بالالكثير في
 عباراتهم ما زاد على الثلاث في قدر المسألة لا الكثير الذي هو الزايعي التصف اه فقال **(قول الشارح)**
 وفي المحكي لو كان سمنا سابقا كله الخ فيما نقله عن المحكي قبودي ينبغي ملاحظتها منها أن البائع يحضرها
 بعد تمام كاه فلا أخبره قبل كاه كاه رده اه ما قاله من أنه لا يرد البائع ما كان جامدا وأخبره قبل
 بتقصا ما أكل ورد الباقي على القول المحكي به كاسبق ومنها أنه كان ذاتا فلا كان جامدا وأخبره قبل
 كاه قور منه موضع وقوع الفأرة ورده على البائع وصح البيع في الباقي بحصته لأنه ممل والثمن ينقسم
 على الأجزاء وإن أخبره بعد كاه أو بعضه لكن جاوز موضع الفأرة ف يرجع بقصا ما كان حوالها
 من الثمن ولو أكل من ناحية لم تكن فيها الفأرة ثم أخبره البائع قور موضع الفأرة وردها وصح البيع فيما
 أكله وما بقي هذا ما يقتضيه مفهوم ما تقدم والله أعلم اه سندی **(قوله)** وهذا الإطلاق يصدق
 المتوسط ما إذا ادعى الخ لا يظهر هذا التقيد إلا إذا قلنا أن معنى رده على بائعه أنه رده عليه بدون
 تخاصصة على خلاف ما قدمه فيقال حينئذ إن محل رده على بائعه إذا ثبت العيب عنده والأفلا يظهر وجه
 لعدم المشتري الأول على بائعه إذا أثبت عنده ولم يشته المشتري الثاني ثم ظهر توجيه المسئلة عذرك
 في الفتح تعليلا لما يقوله لأن المشتري الأول لم يصركمذ فبما أقربه ولم يوجد هنا قضاء على خلاف ما أقربه
 فيسقط إقراره بكون الجارية سلمية فلا يثبت له الرد اه لكن فبما ذكره من التعايل نظر وذلك لأنه صار
 مكذبا شرعا بالقضاء فبما أقربه من كونه سلميا فله دعوى العيب عند بائعه وإن لم يدع المشتري الثاني أنه
 كان عند البائع الأول **(قوله)** وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أو موبن من إرجاعه إلى
 المشتري الثاني الخ غاية ما يفيد الكلام على هذا الاحتمال أن المشتري الثاني يرجع على الأول بالنقصان
 وليس فيه تعرض للمسئلة الخلافية الكلية وكأنه فهم أن ضمير يرجع عائدا إلى المشتري الأول وهو غير متعين
 في الكلام ويكون قوله ما لم يحدث الخ على هذا كافي ط كالأستنا من معلوم من المقام قدره أو لى
 للثاني الرما لم يحدث عيب آخر عنده ثم التبادر ما قاله المحكي **(قوله)** فحصل ما مر عن القنعة على ما إذا
 رضى بها صرحا ليس في عبارة القنعة ما يبدل على هذا الجمل والمفهوم منها أن مجرد ما يبدل على الرضا
 كافي في منع الرد ويبدل على هذا أيضا التشبيه بعلة المداداة والظاهر بتحقيق الخلاف في هذه المسئلة إذ
 الجمل المذكور مما لا دليل في كلام القنعة عليه **(قوله)** فبصر كأن البائع الأول لم يبعه لعل حقه الثاني
(قوله) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل إلا أنه إذا رد بقضاء الوكيل بينة أو نكول الزم الموكل وإن
 باقره زمه وله أن يتخاصم الموكل كافي البحر عن البرازية لكن اعتمادا في الحانية أولى **(قوله)** واعترض

بأنه لا يجبر وإن ثبتت المطالبة) تمة عبارة ط بعد قوله المطالبة والتي لا ينق الا حيث يمكن ثبوته أى
 شرع الخ ثم انه لم يتضح وجه ورود هذا الاعتراض على ما في الجبر **(قوله)** ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع
 هذه المسئلة الخ) لادليل على كون الموضوع ماذكره بل هذه المسئلة عامة والقصد منها عدم جبر
 المشتري على دفع الثمن عند دعواه أى عيب كان وأطلق في قوله أو يحلف بالثبوت باعتداده على ما يأتي في
 مسئلة الاثبات ونحوه وهذا لا يكون الشافي حشوا لاختلاف المقصود في كل اذ في الاولى القصد بيان عدم
 الجبر والثانية بيان وجه الخصومة في دعوى الاثبات مثلا تأمل **(قوله)** ونبه عليه ط أيضا فيه
 أن عبارة ط هكذا قوله وجنون فيه أن الجنون يشترط وجوده عندهما على الصحيح وإنما الضعيف
 جعله مختلفا صغرا وكبرا اه ثم انه لا شك أن كلام الشارع مبني على ما مر عن العيني وإن كان الكلام
 في اشتراط المعاونة فانه فيما يشترط فيه شبهة فيمن في كيفية التحليف ففيها يختلف صغرا وكبرا
 يحلف في حالة الصغر بالله ما بقى قط الخ وفي حالة الكبر يحلف ما فعل كذا مذنب والشارح جعل من هذا
 القسم الجنون حيث قال وما جاز في الخ وهذا لا يوافق الا ما تقدم عن العيني وعلى إسقاطه كما يأتي له لا يرد
 عليه شيء **(قوله)** سلبا كما التزمه قاله السرخسي في التمر عقب ما نقله عن السرخسي مانعه وصححه ما لو ادعى
 أنه لا علم به أما لو ادعى الحالف العلم به كما هنا حلف على التثبت الا ترى أن المودع لو ادعى قبض وجهها
 حلف على التثبت وإن كان القبض فعل الغير قال في الفتح وهذا الوجه لا معنى تسليمه سلبا تسلمه والحال
 أنه لم يفعل للسرقة عندى فيرجع الى الحالف على فعل الغير اه **(قول الشارح)** وظاهر الخ) أى للقاضي
 أو أمينه في الجرم من شئ القضاء عند قوله ولو باع القاضي أو أمينه عبد الغرما الخ عن البدائع أن السب
 اذا كان ظاهرا يرد ليسمع به بظهر القاضي أو أمينه اه **(قول الشارح)** كقول) ان سألناه بظاهر في الحال
 فلا بد من اثبات كونه قد عاين السراة والذى في البصر والنهر والعي وعله أراد أن يكون ولدا كونه وأما
 ما عيكن حدوثه فلا يصح التمثيل به اه سندی عن الرجعي **(قوله)** أى لتوجه الخصومة الخ) في السندی
 انما يحتاج القاضي الى قول الأطباء عند عدم علمه بالعبأ ما اذا كان القاضي من الأطباء يتقرر بنفسه كما
 في البرازية ونظرا أمينه كنظره كإثبات البدائع اه لكن يظهر هذا على القول بأن القاضي يقتضى بعلمه
(قوله) وعند الثاني يختلف وفي البداية أراد المشتري الرد ولم يدع عليه البائع شيئا يسقطه لا يحلف وعند
 الثاني يحلف مسئلة القضاء أو كثر القضاء يحلفون بالله ما سقط حقل في الرد بالعيب من الوجه الذى
 تدعيه نسا ولا دلالة وهو الصحيح وأحب إلى أن يستخلفه وإن لم يدع البائع وإن ادعى حلف اتفاقا انتهى اه
 سندی **(قوله)** ذكر الكل غير قيد الخ) بزيادة الشارح لفظ لكل صير كلام المصنف شاملا اذا لم يوجد
 قبض شئ أصلا وما اذا وجد قبض البعض **(قوله)** وظاهر كلام الشارع أنه يرد الخ) هو صريح ما في
 القسولين حيث قال ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رد كإفعله عنه كأن صدر عيبان به بخلاف ظاهر
 عبارة الشارح فان مقتضاها أنه لو كان فيه علة عيوب فدا ومن أحدها ولو لمع عليه الباقي يكون له الرد
 بالباقي رجوع على ظاهر عبارة الشارح السندی ثم على جعل عبارة الفصولين محمولة على ما ذكرناه عالمنا
 بعينه لا تكون صريحة فيها استظهره ويحصل كلام الشارح على ما اذا ادواه بدون علمه بالعبأ الآخر
 لا يكون مخالفا لما في الفصولين **(قول الشارح)** بعد العلم الخ) احتراز عما اذا كان قبيل الاطلاع فله
 الرد بما ينقسمه ويرد فيه كأنها لم تكن فذلك الرجوع بالنقصان كما تقدم وقوله والارش احتراز عما يمنع
 الرد ولا يمنع الارش كإثباتها معها وقد استرها بأكبر إقتضاها في المطالبة بالارش كما ذكره السندی

فإذا وجدتم ما يدل على الرضا بعد الجماع ليس له أن يرجع بالارث وما يفسره المحقق كلام الشارح
غير المفهوم منه وإن كان صحيحاً فإنه **(قوله)** بخلاف الرهن فلا يردده إلا بعد الفكاك () لأن يرضى
المرتهن برده إلى الرهن قبل قضاء دينه قالوا: إن يردده بالعيب الذي وجدته ولم أره فلا يرجع اه سدى
(قوله) ومنه إرسال ولد البقرة عليها الخ ينظر الفرق بين إرسال ولد البقرة الخ وبين أكل ثمر الشجر الخ
ولعل هذا مبني على اختلاف الرواية ثم رأيت في المنبع تعجيل عدم الرد في مسألة اللبن بقوله لأن اللبن
الذي حدث في ملك المشتري مخلوط باللبن الذي كان حدث في ملك البائع فلو رد كل الحليب يلزم الرافى حق
الذي لأنه أخف سيعة وما لا آخر وهو الذي حدث في ملك المشتري ولهذا قلنا إن الزيادة منفصلة تمتنع
الرد بالعيب اه ومقتضاه أن الزيادة منفصلة تمتنع في صورة الاختلاط مع أنه تقدم الحلاق تمتعها
فيكون ما هنالك رواية أخرى فتأمل وفي البصر وليس منه يعنى مما يمنع الرد بوجوه الغنم فإن لم ينقصه فله
الرد وكذا قطع النار واستشكله في جامع الفصولين بأنه ينبغي أن لا يرد لأنه زيادة منفصلة متولدة وهي
تمنع الرد ولم أر فيها خلافاً ولكن يظهر من هذا أن فيها خلافاً اه **(قوله)** قال ويدل به ما ذكره محمد في
السير الكبير من جوائز العلف الخ هكذا وجدته في النخبة وأنتخب بآن هذا الدليل لا يصلح
الاستدلال به على جعل القيد ثلاثة اذ هو خاص بعلة شراء العلف فهي أخص من المدعى الذي جعله
قيد الثلاثة تأمل **(قوله)** لكن قال في الفتح أن العذر المذكور في السقي يجري الخ قال في الفتح والتعديد
بحاجته لأنه لو ركبها ليسبقها أو يردها على بأنهما أو يشتري لها علفاً وليس لها علف فليس رضاء له الرد
بعد ذلك أما لو ركب الرد فله سبب الرد فله لم يركبها احتياج إلى سوقها بما لا يتقادراً وتنف مالاً في
الطريق ولا يحفظها عن ذلك إلا الركب والجواب في السقي وشراء العلف محمول على حاجته إلى ذلك
لأنه قد تكون صعبة في قوده ليسبقها أو يحمل عليها علفها ما ذكرنا من كونه قد يكون عاجزاً عن المشي
أو يكون العلف في عدل واحد فلا يتمكن من حمله عليها إلا إذا كان كما تقتضيه بعدل واحد له إذا
كان في عدلين فركبها يكون رضاء ذكره قاضيهما وغيره ولا يخفى أن الاحتمالات التي ذكرناها في ركبها
السقي أنها لا تمنع الرد معها تجري فيما إذا كان العلف في عدلين فركبها فلا ينبغي أن يطلق امتناع الرد إذا كان
العلق في عدلين اه **(قوله)** وقد يجب أن العذر في ركبها الخ هذا الجواب لا يدفع المخالفة القول الثالث
أنما يدفع المخالفة لعدم رضاء المشتري اعتبار العذر فيما تقدم ولم يعتبر في مسئتي الشرح والسير وإنما الدافع لها على
ما اخترناه لا على ما هو أنه امتناع الركب في المسائل الثلاث غير مانع للرد لعذر أو لا وهذا لا ينبغي أن يفتى
غيرهما من ولولعذر فلم يتحقق المخالفة بين ما في الزبلى وبين هاتين المسئلتين **(قوله)** ولأن البيع انفسخ في
المردود الخ هذا التعديل إنما يظهر فيما إذا لم يقبض البائع الثمن لا فيما قبضه **(قوله)** ومخالفة ما في
الظهيرية حيث قال وإن اختلفا الخ مانعه من الظهيرية وغيرها في الصفة المشروطة وإذا دخل كلام
العامة على غيرها من التناقض كأن اشتري أمة ثم أدر دهايب السرقة مشلاختها خلتها فقال البائع
كانت بكر أو هي الآن تب وقال المشتري هي تب وقت البيع وكالودع أو الغاصب إذا اختلف مع
المالك في الصفة **(قول الشارح)** ولو جابله بده بخار عيب فالقول للبائع الخ وكذا القول للبائع لو استحق
المبيع فأراد المشتري الرجوع بالثمن على أنه ما أنكر أن يكون هو المبيع وقال هو غيره كما يظهر من الفرق
التي ذكرنا من الفتح بين خيار الشرط والرؤية بين خيار العيب وقد صرح بذلك في الخلاصة من الفصل
الخامس عشر في الاستحقاق ونصه استحق الفرس من يدرج لفلان أن يرجع بالثمن على البائع وبين

صفة الفرس فقال دهر بنك مع الكبي وقال البائع الذي بعته كتب بدون كي فينة المشتري أولى اه
(قوله) بدليل انفساخ العيب حقه البيع **(قوله)** قلت بل هو في عاقبة الخفاء الخ فيه ان مراد الحلي ان
قول الشارح لم يعلمه الخ فيدلي انما اذا قبض المبيع فانه هو الذي يشترط فيه رد هب عدم العلم بالعيب قبل
قبضه ان لو علم به أولا ثم قبضه لم يما بخلاف ما لو قبض السليم وله رد هبما بلا فرق بين علمه به قبله او بعده اما
الثاني فظاهر واما الاول فلما نقله عن الجبر بقوله لانه لا يمكن الزام البيع الخ **(قوله)** لكن هذا الاعتذار
لا يتأني في عبارة المصنف الخ امكن يفهم منه حكم ما قبل القبض بالاولى فان الصفة تنبه ومع ذلك
قال ليس في التفرقة هناك ان البيع كشي واحد فقبله كذلك بالاولى **(قوله)** وهذا التعليل أظهر لانه
يشمل دواعي الوطء فيه ان تعليله بأنه يكون مطوفاً وغيره ولو كان فيكون عيباً منع الرد لا يشمل الدواعي
فالتعليل مازال قاصراً وايضا فسح العقد يكون بالنسبة لما يستقبل لا بالنسبة لما مضى تأمل **(قوله)** وفي
الحاشية من اول فصل العيوب ولو اشترى جارية الخ وفي مجمع الفتاوى اشترى جارية على أنها بكر
وقال لم أجدها بكرًا وقال البائع كانت بكرًا فذهبت عذرتهم اغنيتك فالقول قول البائع مع عيبه بالثقة
باعها فقبضها المشتري وهي بكر انتهى اه سدى **(قوله)** ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب
الخ الذي في غاية البيان على ما نقله السدي اشترى جارية على أنها بكر فقال المشتري ليس بكر وقال
البائع هي بكر في الحال فان القاضي يربها التمساق فان قلن هي بكر لمزم المشتري من غير عيب البائع لان
شهادتهن تأييد مؤيد وهو ان الأصل هو البكارة وان قلن هي ثيب لم يثبت حق الفسخ للمشتري بشهادتهن
لأنهما صفة حق الفسخ فتوى وبشهادتهن يثبت للمشتري حق الفسخ ومضى في حقه العيبين على البائع
فيصاف بالثقة فقد سلها بمحكم البيع وهي بكر لان كان بعد القبض وان كان قبله فيصاف بالثقة أنها بكر وروى
عن محمد أنها ردت على البائع بشهادتهن من غير عيب البائع اه **(قوله)** رجع بالقصان الخ لان المريض
والمطع عند البائع انهما تارة بادة الا لا مودر اذ فها عند المشتري وهي لم توجد عند البائع وزنا العبد
يوجب الحد والموت غيره **(قوله)** أي طاع بشرط البراءة من كل عيب الخ كذلك الحكم لو اقتصر على قوله
محامٍ يحدث وما ذكره عن التهرم ووافق لما ذكره الزبلي حيث قال باعه بشرط البراءة من كل عيب يحدث
به بعد البيع قبل القبض لا يصح عند محمد ويصح عند أبي يوسف الخ **(قوله)** وأجيب عن الاجماع الخ
فيه تأمل وذلك ان للعرض انما يبي كلامه على رواية الاجماع فلا يصح ان يجاب عنه بناء على الرواية
الأخرى **(قوله)** ولهذا لا يقبل الرد الخ لعل المناسب حذف لا كما هو ظاهر وعادة البكر كاذرة المحننى
(قوله) ونصر وائتم التاه وفتح الصاد وقيل بالعكس قدروا رواية أخرى والفعل له لو لم في الوجهين وقال
الطحاوى هذا منسوخ بآية الرواية الاعتناء بالمثل وكان ذلك حين يعرف المحننى والخادم جزا لا على وجه
التضمين انتهى من المنع **(قوله)** مع أن وجهه حق قد يقال وجهه ان الاستدراك مع كراهة العبد لا يصلح
للاعتناء فلا يصلح ان يكون علامة على الصلاحية مع العيب فكان رضا كما هو القياس في مثل ذلك
(قوله) واستشكله في الشريعة الخ عبارة ما قوله قال لا نزعدي هذا أتق الخ كذا لو قال على أي شيء
من الاثبات ولو قال على أي شيء من اياقه أو على أنه أتق وقيله المشتري الاول على ذلك رده الثاني فعله لانه ذكر
هذا وصفًا لا محاباً وشروطه واليجاب يقتضي الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطاب فاذا قال
المشتري قبلت ذلك صار كأنه قال اشتريت على أنه أتق فيكون اعترافاً بكونه أبقام مقتضى الجواب بخلاف
ما لو قال على أي شيء من الاثبات لانه لم يصف الاثبات الى العبد ولا وصفه فممكن اعترافاً بوجود الاثبات

لحال لأن هذا الكلام كالمحتمل التبري عن الماق موجود من العبد يستعمل التبري عن الماق - ع - في المستقبل فلا يصح مقرأ بكونه أمراً للحال بالشك فلا يثبت حق الرد بالشك كذا في الحيط فليظنهم ما قاله الكمال لو قال أنا باري من كل عب إلا باقة برئ من اباقه ولو قال إلا الباقي فله الرد بالانفصال اه - وكتب في هامشه لعل حق العبارة لو قال أنا باري من كل عب إلا باقة لا يبرأ من اباقه فيرده ولو قال إلا الباقي فليس له الرد والفرق انه لما أضاف الباقي إلى العبد بقوله إلا باقة كان اعترافاً بوجود الباقي للحال فيرده على خلاف قوله إلا الباقي لأنه لم يصف الباقي إلى العبد ولا وصفه به فلم يكن اعترافاً بوجود الباقي للحال لأنه كالمحتمل التبري عن الماق موجود للحال محتمله للمستقبل فلا يثبت الرد بالشك في إرادته - اه - وما قد لم يثبت شيئاً أما على قول محمود فرفواضح لأنه لا يدخل العيب الحادث قبل القبض في البراءة من كل عيب وأما على قول أبي يوسف فقد يترجح احتمال إرادة الحال وهو يرى من كل عيب لا يدخل الحادث أجمعاً لأنه خص الموجود وإذا استثنى منه اباقه صح فيرده اه - هذا ما ظهر لي بحثاً اه - منه وكتب الشيخ عبدالحق الشرنبلالي على قوله فليظن ما قاله الكمال الخ مانصه اشتباه وانقال من مسئلة مكر ردها البيع بمسئلة لم يتكر ردها وحديثه فكل كلام الكمال في غاية الاستقامة ولا يحتاج إلى القول المحض في العبارة التي بالهامش لعل حق العبارة الخ فإن كلام المحيط فيما إذا تكرر البيع وكلام الكمال فيما إذا لم يتكرر اه - وما قاله المحض سبقه الشيخ عبدالحق فله معناه **(قوله ثم على القضاء للمشتري الخ)** حقه للمشتري **(قوله)** ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالمصومة المسئلة خلافة كما يعلم مما عرفت كور في باب الوصي **(قوله)** الشارح لأنه لا وجه له غير الرشوة الخ وذلك لأن البائع على تقدير سلامة المبيع إنما يستحق الثمن وعند ظهور العيب له استداده استقص الثمن رضا للمشتري وليس له استرداد ودراهم أخرى بسبب ما حصل بينهما من مجرد العقد لأنه لا يكون حينئذ الرشوة اه - سندی وهذا ظاهر أيضاً فيما إذا أقر البائع بالعيب **(قوله)** المصنف رد في الوكيل بالعيب المزمع الموكل الخ لأنه لم يأنه في ذلك نقصان سندی **(قوله)** بعد ما ذكر قولاً آخر الخ في الكافي والفيض ما وافق القول الآخر المقابل لما في المصنف كما في السندی وذكر عن الفيض أيضاً أن الوكيل بالتسراعه الرد بالعيب قبل أن يدفع إلى الموكل استمساكاً باليمين عليه إذا ادعى عليه رضا الموكل كالأمين على الموكل أيضاً لأنه لم يجر بينهما عقد اه - **(قوله)** فلا محل للاستثناء الخ بالنسبة للسئلة الأولى فقط لا الثانية **(قوله)** ولا رد عليه ما سلكه المصنف في فصل التصرف في المبيع الخ في الأبيات ولو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجر ولو كان فسخاً لمجاز كما قال الفقيه أبو جعفر كما نظن أن بيعه ما ترك قبل قبضه من المشتري وغيره لكونه فسخاً في حق الكل قاساً على البيع بعد الإقالة حتى رأينا صاحب محمد على عدم جواز قبل القبض مطلقاً كذا في بيوع النخعة اه - وقال المحوى في تفسيره لا إطلاق أي سواء كان البيع من المشتري أو غيره لصدق بيع المنقول قبل قبضه عليه اه - وحديثنا لا يظهر فرق بين البيع من المشتري وغيره في عدم الجواز لكن يخالفه ما في الآتية

باب البيع الغاسق

(قوله) بان كل من يجهنون الخ قد يقال المراد بخال الركن صدور عن غير أهل أو تعلقه بغيره المخل بان كان البيع غير مال في دين من الأديان أو في بعضها أو بين ليس مالا في دين من الأديان فالخامس حينئذ

ظاهر لمدم تحقيق معنى البيع الذى هو مبادلة مال بـ مال وحيث لا حاجة الى زيادة التى زادها الحشى ولا مافى الضابط الثانى من الزيادة باعتبار التثنية **(قوله)** وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث الحمل فقط وامر من حيث الركن والحمل فهو اعم **(قوله)** هذا انما يتأتى على زيادة وفى محله وهو لم يزد بل تبه الغنى انه كان عليه ان يزيدها على تقدير الزيادة وقد جعل الضابط الثانى مالم يوجد فى الأول وهو بيان ما اذا كان التثنية غير مالى فى دين من الأديان الا ان يقال ان ذكر البيع حيث لم يوجده لا مبادلة مال بـ مال **(قوله)** ولا هو حق متعلق بالمال) يختلف حق المور على ر وابتجواز بيعه لانه متعلق برقة الأرض وهو مال زلي **(قوله)** اذ ثبت ولم يعلم وجوده **(الح)** وذلك لان الأصل عدمه فكان معدوماً كما سدى لكن يساقى انه اذا سئل الاطلاع عليه يجوز بخلاف ما لا يسئل كالحل كاذ كره عند قوله وبيع الحمل **(قوله)** فله يخرج بالترديد **(ط)** فالبيع فى المعدوم مالم لا يكون معدوماً وفى الموجود لكونه بيعاً بالخصه ابتداء وينبى أن يكون فاسداً فى الموجود لان الفساد وصفه انتهى رضى اه سدى **(قوله)** وفى الفقه المقول **(الح)** وقال فى الترمين المهر الجنس عند أبي حنيفة هو الكلى المقول على كثير من مذهبى الصورة والمضى وعند أبي يوسف المقول على كثير من مختلفين بالأحكام وعند محمد مختلفين بالمقاصد اه ونعم ما يتعلق بذلك فى الفتح من المهر **(قوله)** وينبى أن يجزى فيه الخلاف لما لا **(الح)** الظاهر أن المراد بقول الشارح ولون كافر أن المسلم باعه من كافر وأنه لا يمتنع عقده جواز **(قوله)** وذكر فى الفتح أن الحق أنه باطل **(الح)** قال فى الفتح جواز باع من الاراد الأول الوارد على قول الهداية بالطلان وأجيب بأن المراد من قوله باطل أنهم لا يمكن القبض كالأحكام الحرف فكان مثله فلو قال فسد تلقى أنهم يمكن كونهم مملوكون وأماتك القن الضعوم اليهم فله يتولهم فى البيع لصلاحيتهم لذلك جواز بيع المدين من نفسه ولذا الوقى قاض بجواز بيعه فكذا أم الولد عند الشيعين فى أصح الأصواتين وهذا الجواب يرجعوا به أنه بيع فسد ولكنه خص حكم الفاسد بعدم الملك بالقبض والحق أنه لا حاجة الى الحكم بالتحصيل فهو باطل وحكمه كحكمه وجزاءه بخلاف أفراد نوع شرعى فى الحكم الشرعى لمصوبية اه فتأمل **(قول الشارح)** فصيح بعضهم من أنفسهم **(الح)** قال البر جندى ليس ذلك ببيع حقيقة وانما هو اعتاق على مال فلا يرد نقضا انتهى اه سدى **(قوله)** قال ابن كمال انما قال بالدين دون التثنية **(الح)** عبارة ابن الكمال وبيع مال غير متقوم كشمز وخنزير بالدين انما قال بالدين دون التثنية لان الدين اعم منه والمعتبر المقابل به دون التثنية على ما أفصح عنه صاحب الهداية حيث قال وأما بيع الحر والخنزير فإن كان قول بالدين كالدرهم والدين فالباع بالبيع باطل وإن كان قول بل بعين معين فكبيع فسد حتى يملك ما تأله وإن كان لا يملك عين الحر والخنزير اه **(قوله)** والظاهر أن المراد بالفساد البطلان **(الح)** التعليل للستهة بأن فيه بيعاً بالخصه ابتداء وبأن قبول العقد فى الحر والبيته شرط الجواز فى العبد والذكية يقتضى بحمل الطلان المصرح به فى الهداية وغيره على الفساد وأيضاً الخلل هناك الذكية والعبد انما ما من خارج عنها ومقتضى ذلك الفساد لا البطلان كما يعلم من الضابط تأمل **(قوله)** أى فهو باطل أيضاً) لكن المراد بالشارح أن المفسد الفاسد حكمه كالدرهم جهة أن بيعه بمجهته فإذا انضم الملك فى البيع لا يبطل فى الملك كما اذا انضم الى مدينه **(قوله)** الآية قال فى شرحه منار دجلة مصرح فاضحيان من أن الوقت **(الح)** قال فى حاشية المصنف تلاقع الرضى على جعل القضاء فى كلام فاضحيان على القضاء بعه لا يلزمه فلا يرد ما أفتى به مفتى الروم **(قلت)** وهو مطلق فيجعل على الكامل وهو القضاء بزمه ولا نفي فى حله على القضاء بزمه

فائدة: خلاف جعله على القضاء بالجهة قاله لا فائدة فيه لأنه صحيح بدونه اهـ (قوله) تبرع على قول المصنف
 فصيح الخ على وجه الترتيب) الأنسب أنه يقول تبرع على قوله بخلاف فن ضم الخ وقوله فصيح الخ
 تبرع على وجه الخ (قوله بطريق الولاية) عبارة ط الوكالة (قول الشارح واكتفى في
 الصراخ) لكن يحمل إطلاق البحر على ما إذا غلب الترابزول والخالفه بينه وبين ما في المصنف الآن
 ما ذكره وفي توجيه صحة البيع مع الخلط يفيد إطلاق الجواز من أن جواز البيع يتبع محل الانتفاع
 وبالخلط يحمل الانتفاع به (قوله) وذكر أن سبب النهي في الحسد من ذلك الأول أن يقول يفيد ذلك كما
 هو عبارة الفتح وذلك أنه في الفتح قال وقال الشافعي لا ينعقد أي بيع الفضولي لأنه لم يصدر عن ولاية
 شرعية لأهل الملك أو إذن المالك وقد فقدوا الاعتقاد بالقدرة الشرعية فتصار كبيع الآبق والطير
 في الوفاء في عدم القدرة على التسليم وإطلاق النهي الماقل في عدم الولاية وقال عليه الصلاة والسلام
 لحكيم بن حزام لا تبع ما ليس عندك قلنا المراد البيع الذي يجزى فيه المطالبة من الطرفين وهو النافذ
 والمراد أنه يبيعه ثم يشتريه فيسلبه بحكم ذلك العقد ثم قال وسبب النهي يفيد هذا وهو قول حكيم بن حزام
 الله أن الرجل يبيع ما يبيع فيطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه ثم أدخل السوق فاشتريها فاشترى
 فقال لا تبع ما ليس عندك اهـ (قوله) الآن القول الثاني في مستثنى من الخ لعل أصل العبارة
 لأن الخ ينسب الاستدراك بما قاله الترمذي لفظ عبارة العزيمة ثم أتت عبارة العزيمة هكذا لأن
 القول الثاني في مستثنى من الخ على القول الأول وفي بعض نسخها لأن القول الخ (قوله) ونقل الأول عن
 أبي يوسف في كتاب الخراج عن أبي الزناد الخ الذي يفيد كلام فقهاءنا أن كلام ابن جابر الجعفي
 للأطمين هو بيع السلم في المداغ غير جائز شرعا وما نقله في كتاب الخراج عن عمر بن عبد العزيز
 من الجواز فيهم مقابل للذهب ومساكنه ولما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج على أنه هو المذهب
 بل على أنه مقابل له وعبارة وسألت أبا عبد الرحمن عن بيع السلم في الآجام وموضع مستنقع الماء فلا
 يجوز بيع السلم في الماء لأنه غرر وهو الذي يبيعه فإن كان يؤخذ بالسيد من غير أن يصطاد فلا بأس
 ببيعه ومثله إذا كان يؤخذ من غير صيد كمثل سلم في جب ولا فائدة في أن لا يؤخذ إلا بصيد فله كمثل
 تلخ في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لأنه غرر وهو الذي صاد وقد رخص في بيع السلم في
 الآجام أقوام فكان الصواب عندنا في قول من كرهه حدثنا العلاء بن المسيب عن الحرث عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا يابى هو السلم في الماء لأنه غرر وحدثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب
 ابن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال لا تبعوا السلم في الماء فإنه غرر قال وحدثنا عبد الله بن علي عن
 أسحق بن عبد الله عن أبي الزناد قال كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مجية يجمع فم السلم بأرض العراق
 أن أجروها فكسب أن أفعلوا قال وحدثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن جده قال طلبت إلى عبد
 الحميد بن عبد الرحمن فكسب إلى عمر بن عبد العزيز رسالة عن بيع صيد الآجام فكسب إليه عمر أن لا بأس
 به وسماه الحيس قال وحدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن إبراهيم قال إن شترته صيدا فاصصوا
 ورأيت بعض فلاس وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وضع على أجرة بر أو بعة آلاف
 درهم وكتب لهم كتابا في قطعة آدم واتمادفعها إليهم على معاملة في قصها قال أبو يوسف حدثنا ابن أبي
 ليلى عن عامر الشعبي قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع القرر اهـ ثم ذكر ما نقله في البحر عن
 كتاب الخراج عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا بأس ببيع السلم في الآجام ولا بأس ببيع السلم في الآجام

المذهب فتأمل. ويقال من أجاز البيع بغير الإجارة أيضا لكن ما عزا في البحر لغيره من الخطاب عزاء في
 كتاب الخراج لغيره من عبد العزيز وقال في شرح الملتقى ما ذكره في البحر من جواز الإجارة لصيد السمك
 بنا فيه ما في إجازات البرازيه حديث قال الإجارة إذا وقعت على العين لا يجوز فلا يصح إجارة ما لا جام والمياض
 لصيد السمك ورفع القصب وقطع الحطب أو لشيء أرضه أو غنمه وكذا إجارة الممرى والحلقة في الكل أن
 يستأجر موضع ما لعل العين المأبوسة وسبح الماء والممرى اهـ وهكذا ذكره قاضي خان أيضا وقال لأن
 الإجارة ما وضعت للعين اهـ **(قوله أن يؤجر المثلج)** عبارة كتاب الخراج أن تؤجرها المثلج **(قوله)**
 والميراث يجري في المثلج الخ فإنه في المثال قبل هذا يكون المثلج ميراثا **(قوله)** لكن الاستئجار المثلج في
 الهبة المثلج وأما هبة المثلج وحده دون الماء لا تصح إلا إذا سلم إلى الموهوب اليه مع الماء كافي السراج اهـ
 سندی وفي الفتاوى بالندبة والحلقة في جواز بيع النخ في الضرر أن يقرض طالب اللبن لئلا يكره دواهم
 بقصد ما يغلب على الظن أنه يساوي اللبن أو يقاربه إذا وقعت فيه المبادلة ويقول مالك اللبن ما ياق من
 دابته الغلابة أو دوابه غنمه فضا إذا استوفاه يجعل هبة أفضل لهذا المال ولهذه اللبن لوقوع
 المقاصة بينهما بذلك اهـ **(قلت)** ويرد عليه أن هذا لا ينبغي بيعه مع أن اللبن مثلي وربما لارضى صاحب
 اللبن أن يدفع مثله فالأولى أن يقال إن طالب اللبن يقرض صاحب اللبن درهما ثم يحلب صاحب الماشية
 اللبن ويبيع به ذلك الدرهم الذي في ذمته اهـ سندی **(قوله)** بل بالعكس لأن ما يقضى البطلان بدل
 الخ إذا نظرنا لكون مقتضى الفساد يقضى عدم المشر وبيعة في الوصف بدون تعرض للمشر وبيعة
 الأصل وعدمها لا ينافي مقتضى الفساد لمقتضى البطلان وإذا نظرنا للكون الفساد يقضى عدم
 المشر وبيعة في الوصف والمشر وبيعة في الأصل ومقتضى البطلان عدم المشر وبيعة فيهما تاتى كل من
 مقتضى الفساد ومقتضى البطلان والذي قدمه أول الباب أن الباطل ما لا يكون مشر وعلا بأصله ولا
 بوصفه والغلابة كل مشر وعلا بأصله لا بوصفه وهذا تعلم ما في كلام المحقق **(قوله)** يفيد الجواز بلا
 حاجة إلى التعليل بالتعامل الخ فيه أن التعليل بالتعامل يحتاج إليه في غير الكراهة أيضا يدفع ما يقال من
 عدم الجواز بعلية أن المبيع غزاة وصف **(قوله)** وبه يحصل الجواب عما استدله به الفضلي على المنع الخ
 لوقول أن الكلام في ما إذا كان موضع القطع معلوما كما أفاده ما نقله الشارح عن الفتنة لكان وجهه في
 دفع كلام الفضلي **(قوله)** فقوله معين ليس للاحتراز عن الفساد الخ بل يظهر أنه للاحتراز عن البطلان
 لأن الفساد **(قوله)** والذي نقله العلامة في شرح الخ عبارة وأطلقهم بقيد أنه يتقلب معهما بالتسليم
 سواء كان معيناً وغير معين وقال الزاهد في شرح القدرى اهـ **(قول الشارح)** فلو لم يكن ربط الخ بأن
 كان يسرا **(قوله)** والمراج بالمعنى الخ في القاموس أروح الأبل ردها إلى المراج بالضم أى الماوى والمالوفى
 الصعاح أراح إليه أى ردها إلى المراج وفى المصباح الرواح رواح العنق وهومن الزوال إلى الليل والمراج
 بالضم تحت تأوى الماشية بالليل والنخ والمأوى مثله وفتح الميم هذا المعنى خطأ لأنه اسم مكان واسم
 الزمان والمكان والمصدر الميم من أفعل بالالف فعمل بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراج بالفتح
 فاسم للموضع من راحت بغير ألف واسم المكان من التلأى بالفتح والمراج بالفتح أيضا للموضع الذي يروح

القوم منه يرجعون اليه انتهى اه أشباه **(قول الشارح زر الضيق في المغرب الشباقي اسم لما يذخه منه**
 الفرمعرب اه فالإضافة للسان اه سندی **(قوله** العاقبي أسود الخ) واذا حقق مع ذهن البصفيح
 وقطر في الأحليل يرفع حرقه البول وحرقه المائة تحرب و يقال ان مسحوقه مع الصبر يحفف الواسير
 ولعوقه مع الصبر يحلل الخشاق ومطبوخه في الزيت اذا طلى على القضيب يواء وضاد محرو مع الخلل
 ينبت الشعر الخيط بعد تنف الردي اه سندی **(قوله** بقر بنه التعليل) التعليل لا يفسد إلا أنهم متولة
 وهذا متحقق فيهما وما ذكر من التأيد لا يدل لان عدم جواز التداوي بل ان المرأ لا تكون جزء آدمي وعدم
 الانتفاع بشعر الخنزير بانجاسته تأمل **(قوله** يحوز سبع الحيات) هي وان كان فيها نفع إلا أنه يحرم
 أكلها فليحذر جوى اه سندی **(قوله** الظاهر أن له الأجر بالغام بالغ الخ) وجوب الأجر إنما هو
 فيما اذا كان البذير من أحدهما واذا كان منهما متفاضلا والحاصل منسوبا بالأجر فعامل له في المشتري
 والشرىك لا يستحق الأجر سندی عن الرجعي **(قوله** ويتعارف أيضا ما سلكه المصنف الخ) ساقى
 له تعليل ذلك بجاف الغنابة من أنه نظير من استأجر صبغا ليصبح ثوبه بصغ نفسه على أن يكون نفسه
 للصبغ فان الغراس آفة تجعلها الأرض يستأجرها فاسدت الاجارة بقيت الآلة متصلة بملك صاحب
 الأرض وهي متقومة قبل زمة قيمتها كما يجب على صاحب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه وأجر عمله **(قوله**
 وأما لو باعه من زعم أنه عند غيره في الثمر أن يبعه فاسد اتفاقا بخلاف بيع الآبق المطلق فليس الخلف
 في البطلان والفساد اه سندی **(قوله** أو كان يقدر على أخذه من هو عنده) في شمول كلام المصنف
 لهذه الصورة تأمل ظاهر **(قوله** وقد صوروا المسئلة في الفسخ عاذا كان ذلك الأخذ الخ) وكذلك صورها
 المقدسي وكذلك نقلها في زبدة الدراية عن الجامع الصغير وحيث يستقيم جواب ط ولا يتعين جواب
 المحشى **(قوله** وهذا ينفي عنه قوله أو قبضه الخ) لا يترض بالتأخر على المقدم لوقوعه في مركزه **(قوله**
 وليس البائع حبيب العين بالن الخ) عبارة الصراف اذا فعل المشتري في فضل الوديعة والعارية ما يكون
 قضائهم أراد البائع أن يحسبها بالن لم يكن لذلك لانه لما باعه منه مع علمه أنه في يده وهو يتمكن من القبض
 بصبر راضا بقبضه دلالة اه **(قول الشاح** وسله) غير قابل للمدار التمام على ظهور الآبق قبل الفسخ على
 هذا الرواية كما يدل عليه ما نقله المحشى عن الفسخ وكأنه أخذ هذه التقيد من التأويل الذي نقله المحشى
 عن الصبر والظاهر عدم اعتماد من أخذ هذه الرواية **(قوله** لكونه ليس عمال الخ) مقتضى هذا التعليل أن
 هذا البيع باطل فلا يصح تنظيمه في سلك الفساد **(قوله** وفيه أن حوزا أقدم المشتري الخ) ما قيل من كراهة
 البيع ذكره في العناية وأصله في الخلية كافي السندی **(قوله** وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل
 لا محالة) الشرط في الفساد تقدم الشراء على نقد كل الثمن فاذا اتقد البعض ثم اشترى بالآبق لا يتحقق
 الفساد وفي السندی عن السراج لا يجوز أن يشترى به باقل من الثمن ولو بقي درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
 اه وما فهمه المحشى وقاله مندفع تأمل **(قوله** وهذا قول المصنف الخ) له له محتمل قول المصنف الخ **(قوله**
 لكن لا يظهر في كون الأولى ما نحن فيه اذ لو كانت الخ) ما أورد على هذه الصورة وارد بعينه على صورة
 قضاء الدين والمراد أنه بالمصارفة المذكورة كأنه لم يبدل أحد التقدين بغيره بل باق على حاله حكما والتصوير
 على الوجه المسطور نقله في المخ والصبر أول السبع عن العبادي وعارة البحر الدراهم أجر يجرى
 للذات في سبعة مواضع الأولى بيع القاضي ذنابه لقضائيه الدراهم وعكسه الثانية بصفه المضارب
 اذا مات رب المال وأغزل تصدير رأس المال الخ **(قوله** وقال ط صورته عقده مضاربة الخ)

ويمكن أن يصور بما هو في نظر رعب البراءة إذا كان رأس المال دنانير فاشترى بها الضارب دراهم ملك
 رب المال نهبه عن شراء الاعيان وذلك لأنه فسخ المضاربة بغير رضا الضارب إذ لم يتضمن إبطال حق
 المضاربة كان الدينار باقية بغيرها بخلاف ما لو اشترى بها عروضا فإنه لا ملك فيه كذا هو جدي في بعض
 نسخ ط ملحقه بالأصل **(قوله)** لا يحصل لهذا الجملته خالف قد يقال ذكرها لبيان أن الفساد في كلام
 المصنف إنما هو لشرائها لأقل كما قدمنا إلى بقية وقوله وقضه الخ وليان أن قوله جاز مطلقا محمول على ما بعد
 القبض تأمل **(قوله)** ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلاى بأقل من الثمن الأول فهو كذلك بالأولى
 توقف ط إنما هو في فساد المضموم لافي حصة المبيع الأول ومسئلة الغنم فيها طرزا الفساد لا في مسئلة ط
 لخارزته في دفعهم متباين هي تظهر مسئلة الشارح فهي مفهومه من الأول لا تأمل وعبرة ط في وجه
 الطرزة تأمل الثمن بالمسعين وهي مقابلة حصصة انهم بشرط فيها أن يكون بينا ما باعه أقل من الثمن الأول
 لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فظهر البعض بازاء ما باع والبعض بازاء ما لم يبيع ففسد بازاء ما باع
 ولا تملك في كونه طرزا فلا يعمد إلى آخر اه وأنت ترى أن طرزا الفساد لا يشمل ما إذا باعها بأقل
 من الثمن الأول إلا شئت أنه اشترط بازاء ما باعه أقل من الثمن الأول ابتداء ولما كان هذا التعليل لا يشمل
 جميع صور المسئلة الثلاث عليه بقوله ولمسكان الخ تأمل ثم رأيت في الزبد ما وضع المسئلة حيث قال
 لأن الفساد ليس بخارج لأنه ليس في حجب العقد لانهما يذكر في البيع ماوجب فساد ما تمسوا به باعتبار
 شبهة الربا وهي أمر حتى يظهر بعد العقد ما بانقسام الثمن على قيمتهما أو المقاصة أو مقياس الثمن في البيع
 الثاني بعد ذلك من الثمن في البيع الأول ففي من الثمن الأول فضل من غير أن يقابله عوض فكضا
 كان يظهر الفضل البايع الأول اه وبهذا يصح جعل تعليل الفساد بطرزا شاملا لجميع المسائل
(قوله) أفوتشر مرتب) الأنسب جعل أو التخيير بمعنى أنك إذا نظرت لجهة كونه قابضا فاقول قول
 المشتري في نفس الطرف أو قدره إذا كان غائبا وكذلك إذا نظرت لكونه منكرا كما يفيد ذلك عبارة العصر
(قوله) والأول أن يدخلان بلا ذكر) فيه نظرا لأنه يدافع ما قدمه من أن الطريق لا يدخل الأبد كمنحوس
 حق ولا يكون إلا طريق خاص فلتأمل اه شربلاية ونقل الحصى عن الغنم فبإياها ما وافق
 التنازلية حيث قال وفي الغنم عن الحصى المراد الطريق الخاص في ملك إنسان فأما طريقها إلى سكة
 غير نافذة أو إلى الطريق العام فدخل وكذا ما كان من حق تسهيل الماء والقاه الخ في ملك إنسان
 خاصة اه من فصل الحقوق **(قوله)** فوه الآتي رواية الزبادات الخ عبارة التشريل في الخ بانبأت
 الواو **(قوله)** يبيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض الخ لا يتم الدليل إلا إذا أريد بالأرض أرض الطريق
 لا الأرض التي يتوصل من الطريق لها **(قوله)** فانما ذكره ابن رستم في بيع الكل الخ الظاهر ما قاله
 الناظم فإن قول ابن رستم ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك يفيد منع البيع من البعض كمنعه
 من الكل **(قوله)** لما قال في السراج أيضا أن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم الخ عبارة فان
 قيل لم خص الصوم بالنصارى والفطر باليهود قيل لأن صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود
 بعكس مع أنه إذا باع إلى صوم اليهود فالحكم فيه كذلك لا يتفاوت فيكون معناه إلى صوم النصارى وفطرهم
 وإلى فطر اليهود وصومهم فاكفي ذكر أحدهما اه ومثله في سراج الهداية وبهذا يتم ما في عبارة
 الحصى **(قوله)** ومعناه أن صوم اليهود ليس كذلك الخ ذكر الشيء بحكم لا يدل على نفسه عن غير وفي
 القهستاني أن اليهود يصومون بعض التوراة ستة وثلاثين يوما فعلى هذا لا يكون صومهم مخالفا للصوم

النصاري تأمل **(قوله)** كذا في الدرر عن التمر تاشي الظاهر في الجمع بين هذه العبارة أن النصاري طوائف وكل طائفة لها مذهب معلومة في الصوم فصار له فيها ما وان كان ما في الشارح مواءمة القول في كتب السنة كما نقله السندى عن البخاري في تاريخه وعن غيره **(قوله)** الشارح لأن الجملة البسيطة متصلة في الدين الخ ذكر السندى غشيل الجملة في الدين بما إذا اشترى عبيد بالفسد ولم يملك الثمن فبات أحدهما قبل القبض فان غش الخى يكون مجهولاً ولا يفسد العقد بهذا المعنى اه **(قوله)** ذكر أبو حنيفة الأجل المجهول مطلقاً الخ عبارة الحقائق وذ كر اسقاط الأجل مطلقاً **(قوله)** وهن من جهة الموائع التي لم أر من تبع علم الخ رأيت حاشية على بعض نسخ ابن مفلح بدون عز أن الحقائق ذكر التفصيل بين المجهول جهة متعارفة ومتفاوتة وذ كر معشمل ما ذكر المحشى وذ كر أن كلام الشارح يوجب خلافه **(قوله)** قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط في المجلس الخ لا يظهر كلام المحشى إلا إذا قرئ ونقد الثمن بصفة الفحل وإذا قرئ مصدراً كاهو المتبادر يكون فيه إشارة لا لشرط كون الإبطال قبل التقيد وإذا كان بعده لا يكون له فائدة فلا يتقلب بحججه تأمل **(قوله)** مع أن نسيب السوابب لا يحل قد يقال أن حرمة نسيب السوابب لم ينف من اتلاف المال المتقوم والخزير ليس بمال في حق فلا يمنع نسيبه حيث وذ كرهم حل قبله من ذ كرهم حل اوراقاً لمرجع السكان الانتفاع بها بالتأمل بالأولى تأمل **(قوله)** والظاهر أنهم اقروا أن مبيعاً مانقلاً لا يفد بجميع القول بالاتفاق غاية أنه ذ كر أقوالاً بالاتفاق **(قوله)** بأنه يكون على ما أوامها ظاهره أنه يكون على ما أوامها عليه من بيع الوفاء وإن لم يتفق على بناء العقد عليه ولينظر الفرق بينه وبين مسئلة الفصولين السابقة وله في ما في الفصولين لما كان ما أوامها عليه من الأمور الغير الخاضعة لشرع عالم يحمل عقد مبيعاً عليه جلالها على المصالح وهذا غير موجود في الثانية فلا مانع من السداد على ما أوامها عليه بقرينة سبقهما **(قوله)** اه ما في البصر ففي مانقلاً عن الصغيرة والراجح بفسرهما لا بأحدهما **(قوله)** ولم يذ كر مثال ما يقتضيه العقد ولا يلائمه الخ الظاهر أنه لا يوجد مثال لما يقتضيه ولا يلائمه إذا لو ط ما الفعل لا يثبت بالعقد ثمراً يثبت في الز يلقى مانعاً شرى جارية بشرط أن مقتضاه ولا يلائمه إذا لو ط ما الفعل لا يثبت بالعقد ثمراً يثبت في الز يلقى مانعاً شرى جارية بشرط أن يباعها المشتري ولا يباعها فسد البيع عند أبي حنيفة لأنه لا يقتضيهما لأن فضيتهما مطلق الانتفاع لا يظهر عنه ولا الالتزام وقال أبو يوسف صح في الأول لأنه يقتضيه وفسد الثاني لأنه لا يقتضيه وعند محمد صح فهم الخ **(قوله)** وكذا ما اشتراه على أن يدفعه البائع إليه الخ هذا وما بعد شرح عن الاقتضاء كاهو ظاهر وبعبارة الصريح في ذلك حيث قال وخرج عن الاقتضاء ما في المجتبى شراء على أن يدفعه قبل دفع الثمن أو على أن الخ **(قوله)** ولو سلم فلما سلمه عسكتا اذ ليس فيها من شرط الخراج فلا فرق فيها بين الشهر وما دونه في الفساد وقديراً له مساس عسكتا فيما إذا شرط مع الاستخدام الخراج ثلاثة أيام وكان كل منهما البائع لعدم خروجه عن ملكه بخلاف ما إذا كانا لشرى فإن العقد حينئذ فاسد لعدم دخوله في ملكه عنده فيكون استخداماً لملكه وعندهما وإن دخل فيه لأنه إذا دار العقد كان الاستخدام على وجه العارية المشروطة في صلب العقد فسد تأمل **(قوله)** بلز به القيمة نهر مفعلاً عبارة النهر وأجمعوا أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق وأفاق الظهيرة أن المشتري لو أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتق جاز فسد ملك المأمور بالملك الآمر وأما كان كذلك لأنه لم أمر بالعتق فقد طعن به أن يسلطه على القبض فإذا أعتق بأمر صار قبض المشتري مباحاً عليه لأن البائع يسلطه عليه اه بلفظه

(قوله) كأن اشتري طعاما بشرط أكله (الخ) الظاهر جريان الخلاف فيها نظير ما لو شري أمة بشرط أن يطأها الله المذكورة سابقا (قوله) الشارح كشرط أن لا يبيع العبد المبيعة (الخ) الظاهر انفراد في هذه المسئلة وما بعدها الذي عبر به ابن الكمال نظير ما من (قوله) فجعله مقابلا لقوله فعلا (الخ) لعل الأوضح أن يقول فجعله مقابلا لقوله اشتري فعلا على أن يحذوه إذا المقابلة بين الحدو والتسريد وعبرة الفتح كذا ذكر المحشى (قوله) وأجاب في التبر بأنه يجوز أن يراد بالبيع الصرم (الخ) في الجوى على تقدير صحته هو خلاف الظاهر لا يحمل عليه كلام المصنفين لما تقدم أن التعل مؤنث سماه في تأمله اه سدى (قوله) ليم يبيع المكره (الخ) نقل السندى توقف الرضى حتى يجعل سكوت المكره مع قيام الإكراه اذ لا دلالة قال وفي التبر ولم يقل رضاي لم يكره غيراً منهما مادام في المجلس اكتبى به ولولا ذلك اه فهذا يقتضى أن سكوت المكره يكون اذ لا دلالة اه بلفظه وتظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالدلالة في المكره فيجعل سكوته مع قيام الإكراه اذ لا دلالة تأمل (قوله) ولا رضافه (الخ) عند البيع والتسليم اذ لو كان عند البيع خرج عن كونه بيع مكره اه وعند التسليم يكون إجازة فيلزم الثمن لا المثل أو القيمة فالمدار على كونه مكرها عندهما (قوله) قوله بأن ما من القبض (الخ) كتب هذه الجملة ط على قول المصنف صرحا (قوله) قلت المراد المال المتقوم (الخ) لكن على تقدير أن المراد المال المتقوم يخرج بيع الثوب بخمر مثلاً فإنه ليس كل من العرضين ما لا متقوماً ومقتضى هذا التقيد أن المبيع لا يملك بالقبض مع أنه عليه ما كنا تقدم وحسب فلا بد من حذفه فتأمل (قوله) واعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ (الخ) وإذا كان الخيار للشارى لا يمتنع العتق ويملكه بالقبض كما يظهر (قوله) وتماه في الصبر) وفيه وقولهم منقوض عما إذا كان البائع وصى ببيع عده فاسداً فاعتقه المشتري فإنه يصح ولو كان على وجه التسليم لا يصح كذا في جامع الفصولين اه سدى (قوله) وصوابها وفي شراء الأب من مال طفله لنفسه فاسداً أو ببيع من ماله (الخ) بإرجاع الصغير في بيعه وفي ماله للأب وجعل قوله كذلك أى ماله أى الصغير تستقيم هذه العبارة وتوافق عبارة الخطيب (قوله) فلا بد من صورة الشراء لطفه أن يكون (الخ) وكتب السندى ما نصه (حتى يستعمل الطفل) اذ القبض غير ما ذون فيه شرعا فلم يكن قبضه نائبا عن قبض طفله إلا بالاستعمال وكذلك إذا باع شيئا لمجلى كطفله من نفسه فإنه لا يكون قابضا إلا بالاستعمال (الخ) فاشتراط الاستعمال للأجل تحقق القبض لتحقيقه بدونه خلافا لما يفيد تبجيل المحشى بل لأن قبضه غير ما ذون فيه فلم يعتبر فلذا شرط أمرنا عليه وهو الاستعمال والأظهر من هذا كله أن يراد أنه يستعمل في حاجة طفله إذا وقع الشراء لطفه وفي حاجة نفسه إذا وقع الشراء فإنه لا بد من قبض حادث ولا يوجد إلا بالاستعمال في حاجة من وقع له الشراء بدونه هو مقبوض القبض الأول ولنظر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة الإمانة حيث لم يشترط فيها الاستعمال (قوله) المراد لا يصح لأنها يصد أن تعود (الخ) ولزم قبضها منه المشتري فزوجهما البائع صح كذا في القنية أقول وبشكل ما في السراج أنه لو سرقه البائع بعد القبض قطع به فإن القطع يقتضى أن لا ملك له ولا شبهة ملك وقولهم بعدم صحة نكاحها بالبائع يقتضى الملكا وشبهته فينتفى أن لا يقطع لشبهة اه وقال المقدسى أقول يفرق بأن تزوج البائع بتقريبه لعدوه هو ما ورد برفعه بخلاف تزوج المشتري لنفسه فصح البيع وأما سرقه البائع لما كانت خفية لم يجعل ذلك فضلا لولم يجعل ذلك شبهة في إسقاط الحد لأنه لا يسقط بأشبهة كانت ولا لا تسد عليه اه سدى (قوله) أى عن الفساد) عبارة ابن مالك مع متن الجميع (فيضحه كل من المعادين ولو بعد القبض) قيد به لأن

البيع الفاسد قبل قبض المبيع لا يشهد المالك ففسخه بكون امتناعه وأما بعد القبض ففسخ العقد مع
 إقاده المالك أعداماً لفساد الخيار له **أه** فإظهاره من غير عود الفسخ في غنى المالك لا للفساد كإظهاره واضح
 من لغز امتناع أيضاً بكونه أعداماً للخيار لا ينافي أن فيه أيضاً أعدام الفساد تأمل **(قوله)** والاولى عدم
 زيادة التعديل الخ جعل السندى الضمير في قوله لأنه معصية راجعاً لتعاطي البيع فساداً واسم الإشارة في
 قوله ولذا راجعاً لكونه معصية وهذا استقيم بعبارة تأمل **(قوله)** فاصراً أحدهما لا يحتاج معه إلى
 فسخ القاضي يحتاج إلى فسخ القاضي إذا أصراً أحدهما ولم يفسخ الآخر بل سكت بدون تعرض
 لفسخ أو استمرار ويمكن إصلاح الشارع بحمله على هذا تأمل **(قوله)** وهو ما مر تصحيحه عن فاضل خان
 الخ الذي مر في قبض المشتري شراء فساداً في قبض البائع عند الرد عليه **(قوله)** وينسخ الأول
 بقض الثاني الخ هذه مثله أخرى موضوعها ما إذا عاده وهو في المشتري الأول قبل الفسخ بقض
 الثاني ينسخ الأول **(قوله)** ولو صدقه فله القيمة كافي جامع الفصولين قال محمد في الجامع رجل اشترى
 أتم من آخر شراء فساداً وقبضها من البائع فأراد ردّها للفساد فخرج المشتري أنه باعها من فلان فكذا فإن
 صدقة البائع ضمنه قيمتها وإن كذبه فله استردادها فإن استردها ثم حضر الغائب كان الذي حضر أن
 يستردها من البائع وإن كان البائع صدق المشتري وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول
 استردادها سواء صدقه الذي حضر أو كذبه ولو قال بعتهم رجل ولم يسمه وكذبه البائع فللبائع أن يستردها
 فإن استردها ثم جاء رجل فقال المشتري إنما عانيت هذا فإن كذب الرجل المشتري فلا استرداداً مضافاً
 إن صدقه قال في الكتاب وهذا نظير لما قال المشتري أنها ليست لي لا يبطل حق الاسترداد هكذا نقله
 المقدسي **أه** سندی **(قوله)** ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار أفاذا اشترى الرجل أن
 المراد من الخيار كلام الشارع حياً للمشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأنه يقدر على فسخ البيع
 ودفع الفساد بخلاف ما إذا باع بدون شرط وشرط المشتري منه الخيار فإن البائع لا يقدر على فسخ البيع
 للزمع من جهته والمانع الذي هو حق العبد الذي هو المشتري يتحقق فينبغي أن يمنع الفسخ فليراجع **أه**
أه سندی **(قوله)** الظاهر بقاء الفسخ الخ الظاهر امتناع الفسخ إذا الاستدراك كالتعق لا يبعد بل الفسخ بعد
 تحققه وقد تحققت بعد ملكها **(قوله)** قال في المنع عن الفصول الحمادية وإنما كان كذلك لأنه الخ الثابت
 اقتضاء انما هو طلب التسليم وسبق القبض ثابت حكماً لطلب التسليم هذا ما تقدم عبارة المنع والظاهر
 ما قاله ط أن الأولى أن يقول حكماً بدل اقتضاء تأمل **(قوله)** فلا يخرج عن عهدتهم إلا بالتوبة الخ
 التوبة تتوقف أيضاً على العزم على أن لا يعود لمثل هذه المعصية **(قوله)** لزوم وارفع الفساد الخ قال
 النير وجه الزوم ظاهر وأما ارتفاع الفساد فلا قال في الذخيرة ولو قصر في المشتري نفذ تصرفه لمصادفته
 ملكه ويبطل به حق البائع في الاسترداد إلا الأجرة **أه** وهذا ما لم يسلط حق الاسترداد الذي هو حق
 العبد الخ الذي وجب للشرع **أه** سندى باختصار ثم قال قلت ونزع الرجل في تعاقب حق العبد
 في الرفق أما على قوله فظاهر وأما على قوله ما فلا نه حبس على ملكه تعالى فهو من حقوقه سبحانه لأن
 حقوقهم **أه** وأنت خير من أن الزوم فيمهل إلا أنه خرج عن ملكه كما يشهد لتعليل الشارع تأمل
(قوله) فلا يصح استثناء الأولى الخ قديقال ان الاستثناء في كلام الشارع بالنظر لما يشهد قوله لتعلق
 حق العبد تأمل **(قوله)** ان الفرق موجود الخ الحق في دفع المناقاة ما قاله السندى أن صريح عبارة
 الأولى فيما أثار وجهها المشتري قبل قبضها ثم فسخ البيع وهذا انما يصح في البيع المصحح لا في

القاسم لعدم ملك المسع فيه قبل قبضه فلا يتقدمه تصرف المشتري بل يتوقف على إحاطة مالكه وكلام
 غيره في البيع القاسم **(قول)** لأن البيع الصحيح صورة أمان لا ينتقض بالاستحقاق أو بتجار الخ فيه
 أنه قد ينتقض بغير ما ذكره كالأقالة وعليه يحمل كلام اللؤلؤي **(قول)** لأن هذه العقود لم توجب الفسخ
 من كل وجه الخ عبارة ط عن المنع لأن هذه العقود كانت لهم لم توجد لكونها من قبض من كل وجه في الشكل
 اه ونص عبارة الفصولين ثم الأصل المانع إذا زال كذا رهن ورجوع هبة وبغير مكتاب ورد بمسح
 على المشتري بسبب بعد قبضه بقضاء البائع حق الفسخ لم يقض بقبضه كأن هذه العقود لم توجد
 بفسخ من كل وجه في حق الشكل **(قول)** والزمه لهه والنكاح فانه الذي مر **(قول)** أو قبضة أي
 تراضياعها **(قول)** لأنه يمكن حل كلام الشارح على وجه صحيح وهو أن قوله الخ هذا الجمل وإن كان
 موصفاً ذاته إلا أنه لا فائدة لقوله حيث والفرق في الكافي فانه إذا كان الثمن غير متقدراً فربما بين
 الصحيح والفسد **(قول)** وهي قبضة غير مقررت الخ له بعد اذ قبل القبض لا يجب شيء على المشتري
 وبصدف الغيبة غير مقررة **(قول)** عبارة العربي والزمي فان مات البائع وهي أنس الخ
 ضمنه مات بالنظر لكلام المصنف وقطع النظر عن كلام الشارح راجع للبائس إلا أن الشارح لما نظر
 أن منونة المشتري كونه حاول الكلام وجعل الفاعل لفظ أحد وزاد نحو بوليم ما قصد من ذكر الحكم
 متحداً فيها وكتب السندى على قوله أحد هه أي البائع أو المشتري بل أداء الثمن فالبائع أحق ويحتل
 أن يقال مات المشتري بعدما تقدم الثمن فبما شاء فسد أو قل البائع وأحاط به الغرامة فموتة المشتري
 أحق بذلك المسع من سائر الغرامات ولهم أن يحبسوا حتى يستوفوا منه اه **(قول)** سابق في كمال الاجارة
 أن الراهن الخ نفعه المرحن كما هو ظاهر تأمل **(قول)** لربك كما إذا مات المشتري قد علمت أنه زيادة
 الشارح ما زاد يكون مذكورا **(قول)** وأما بعده فالعامة كذلك الخ ثمرة الخلاف جواز أخذها
 من الوكيل قبل تسليمها للبائع ودفع غيرها عند العامة ومنعه عندهم تأمل رمي وفي الرتبة لا العقود
 قبل التسليم إلى الوكيل لاتعين وبعبه قبل لاتعين حتى لا تبطل الوكالة بالهلاله وقال أكثر مشايخنا
 تعين وتبطل بهلا كما اه لكن ما في الرتبة يخالفه ما في الفصولين حيث قال وأما بعد التسليم
 إلى الوكيل فهل يتعين اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعين حتى تبطل الوكالة بهلا كما هو ظاهرهم
 على أهمام يتعين أو فائدة النقد والتسليم على قول العامة شيئاً أحد هه ما توفت بقائه الوكالة بقاء النقد
 فان العرف يظهر بين الناس أن الموكل إذا دفع النقد إلى الوكيل بر بشرائه حال قيام النقد في يد الوكيل
 والثاني قطع الرجوع على الوكيل فيما وجبه له كسبل على الموكل حين دفعه إليه أمره أن يستوفي عما تقدم
 ثم ما تقدم لم يلح لاستيفاء ما وجبه له كسبل على الموكل مع الأمر بالاستيفاء ولو لم يلح بطل الأمر
 بالاستيفاء ويبقى الأمر بالشراء على حاله وبصير وجود النقد وعدمه سواء كان أمراً بشراءه ولم يتقدمه شيئاً ولو
 سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه أمين فالوشرى بعده أمانة لا يفسخ عليه لانه لم يبت وكبلا بعده لا ثالث
 الدرهم عند بعض المشايخ ولتوقف بقاء الوكالة بقاء تلك الدرهم عند عامة المشايخ أقول على هذا الامرة
 لعدم تعينها بعد التسليم عند عامة المشايخ اه قال الرمي أقول قد يقال ثمرة جواز الخ **(قول)** وعماه في
 جامع الفصولين انظر ما في الفصولين ومما يتبين من الفصل السابع عشر **(قول)** الشارح بناء على تعين
 الدرهم في البيع القاسم وهو الاصم وفي حاشية المجموع في غاية البيان أن المختار عدم التخصيص اه
 وفي البعل قالوا ينبغي على هذا أنه إذا ربح البائع لم يطببه أو لا تعلق التعين لا وعلى عدمه وهذا الذي

هو لا ما خلا بعد الذي عليه الدين كما في فاضل بن احمد سندی **(قوله)** وعلى هذا فالانكشاف (الح) لاجبة الى هذا فان الكلام في شراء الفضولي يتعلق بأمرين اما ان ينفذ عليه فقط او على من اشترى له وفي هذه الصورة لا ينفذ عليهما اه سندی **(قوله)** لكن لا يخفى ان صريح نصيب البراءة انما (الح) ما عدا المبراز يتسلم وما ذكر من ان المفهوم من نصيب الفروق انه لا يتوقف الا اذا اضيف لفلان في الكلامين وانه المفهوم من كلام الفتح فغير مسلم فان البطالان في مسألة الفروق لحصول الاضافة لفلان في كلام أحدهما والباشر في كلام الآخر لا اشتراط في جعلها الاضافة فيهما وما ذكره بعد ذلك من المسائل ليس في شيء منها ما يدل على هذا الاشتراط قاله لم يذكر في جعلها الاضافة في الكلامين حتى يتوهم انه قائل به وليس في قوله قاله يتوقف الاضافة لفلان في الكلامين ما يدل على هذا الاشتراط كيف وقد جعله علة للتوقف في هذه المسائل التي في بعضها الاضافة في أحدهما فقط فإراد ما لضافة فيهما ما يشمل ذلك فتقديره انما اذا وجد اضافة في كلام أحدهما ولا ثم وجد قول بعده دون اضافة لاحد انما سميت الى القول ايضا فكانتاهما موجودة فيهما وأما عبارة الفتح فعدم الانعقاد لفلان والتفويض على المباشر لعدم الاضافة اليه بقين الاحتمال الذي قاله مع الاضافة ظاهر الباشر لا اشتراط الاضافة لفلان في الكلامين تأمل **(قوله)** لكن ضمان العبد بعد العتق هذا محمول على ما اذا اظهر الاتلاف بالقرار والاضحى في الحال فيباع فيه **(قوله)** كسباني في بابه الذي ساقى هو ان الصغير اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ ثمانية عشر سنة وانه يصح تصرفه بعده يسلم اليه وان لم يكن رشيدا ولا لا يدفع حتى يؤمن رشده ولا يصح تصرفه فيه **(قوله)** لا يخفى ان في هذه الصورة تفصيلا وفرقا (الح) لكن هذا التفصيل يعلم من فصل التصرف **(قوله)** قاله موقوف عند الامام على الاسلام (الح) فان اسلم فنفذ وان هلك أو حكم بملاقته بطل وورث كسب اسلامه وارثه المسلم وكسبه في بعده قضاء دين كل من كسبه **(قوله)** والقهار ان المسائل بعده كذلك الاظهر في حل الشارح أن يقول انه راجع لجميع ما قبله **(قول)** الشارح على اجازة القراء (ع) ومثل القراء القاضي اذ لا يبيع التركة المستقرقة كما ان الوصي يبيعها ايضا فله الاجازة كما يأتي في القضاء **(قول)** الشارح أو بعبارة فباطل قال في البصر قاله لا ينفذ باجازه كما ذكره الزلي في الوكالة اه سندی **(قوله)** ثم ذكر أحد الوصيين (الح) وهكذا لو كان وصيا ومشرقا فليس له العمل في مال الميت بدون اطلاع المنصرف نص عليه الزلي في فتاواه اه سندی **(قول)** الشارح وأوصله في التهراني نصف وثلاثين (ع) أي في أول البيع الفلاند **(قوله)** وبيع الصبي بشرط الخيار (الح) عبارة التهر وبيع الوصي (الح) **(قوله)** والبيع مما عمل به (الح) حل مندرم ومرا دعي يصير مملالا **(قوله)** ولو اختلفا في وقت الهلاك قال قول للبايع انه هلك (الح) لان الحادث يضاف لا قريبا وقته **(قوله)** لانه لما كان العوض متعينا كان شره (الح) يظهر من هذه العلة ان محل النفاذ على الفضولي اذ لم توجد الاضافة في أحد الكلامين لما لاك العرض على ما مر في شراء الفضولي والافضل عليه لا على الفضولي **(قوله)** تسع في ذلك المصنف (الح) قال الرجعي ظاهر كلام الشارح أن من حكم عقد الفضولي ان المالك أخذ الثمن وطلبه من المشتري وذلك يكون اجازة وهو مسلم في كونه اجازة لانه يدل على الرضا وأما كون المالكه للمساكين أو اخذ من المشتري فلا ان الاجازة ملزمة للفضولي وكذا والمحقق يرجع اليه الى المالك وذلك قال في المنع بما لا قدر ووجهه أن اخذ المالك الثمن أو طلبه من المشتري اجازة فجعل الحكم كونه اجازة لانفس الاخذ كما حسنته الشارح انتهى اه سندی ووقع في

نسخة أخرى للشرح موافقة لعبارة المنع ولا يردها حتى أنليس فيها العدل عن كلام المصنف ولا شك
أن كون أخذ البائع الثمن أو طلبه إجازة حكم من أحكام بيع الفضولي تأمل **(قوله)** ناعز أن المتبادر من
كلام ابن بطي وابن مالك أن المراد إذا وجدت الإجازة بالخ ماذ كره من أن المراد ما ذكره موصي
كلاهما لا المتبادر منه **(قوله)** لأنه قبضه بعقد فأسد فقد تقدم أن البيع الموقوف من أقسام الصحيح
لا الفاسد ولعل المراد بكونه فاسداً أنه في حكمه حيث قبضه الفضولي لنفسه بحكم هذا العدة الموقوف على
إذن المالك بالنقد **(قوله)** وأن المشتري والفضولي ليس لهما الإجازة استفادة ماذ كره الشارح من
كلام المصنف محل تأمل والظاهر ما قلط أن قوله والمشتري الخ جملة مستأنفة ليست من المقاد
نعم استفاد منه أنه ليس له الفسخ **(قوله)** فيلزم المجهز فينسخ يعني يلزم المجهز أن يثبت ذلك اه
فتح **(قوله)** فينبى تقيده قوله والمشتري الفسخ بالرضا والقضاء الظاهر إبقاء كلام الشارح على إطلاقه
وأن للمشتري الفسخ بلا قضاء ولا رضا ويخصص من عمومه مسألة الاستحقاق للعدة التي ذكرت ولا يلزم أن
يكون الحكم كذلك في جميع صور بيع الفضولي لعدم هذه العلة فيها تأمل **(قوله)** وأزعم محمد بهالأنه
رضي بتفريق الصفقة عليه الخ ماذ كره من العلة يقيد أن خلاف محمد فيها إذا علم أنه فضولي **(قوله)**
الشارح حتى يصح حطه من الثمن الخ قال ط ينبغي أن يكون هنا على قول الامام أماعندهما
فتعبد الوكيل بالبيع على القبة فلن يظهر أن الثمن دون القبة يعمل الفسخ اه وظهر أن ما أجابه
صاحب الهداية منى على قولهما **(قوله)** وأما في الضرر والتهرب من التهاجر والمراج من أنه باطل فهو
مخالف لما في جامع الفصولين الخ وموافق لما ذكره في البحر وألا عن البديع من أن بيع الفضولي
موقوف إذا باع له مالكه لأن نفسه **(قوله)** هنا عندهما الخ الخلاف منى على أن بيع الفضولي لا ينقد
عنده في حق الحكم وهو المالك لأنعدام الولاية فكان في غير المالك فيطل وعندهما وجبه موقوفان
الاسل اتصال الحكم بالسبب والتأخير دفع الضرر عن المالك والضرر في فاعذه لا في توفقه اه نهر
(قوله) إذا انفصل سبب المالك عند الضمان الخ وحدت هذه العبارة في الفصولين كذلك في الفصل ٣٢
في أحكام بيع المفضوب وقوله بسبب خبر ليس ولفظ البيع اسمها **(قوله)** وأجاب في حواشي مسكن
بأن هذا غير وارد الخ مافي حواشي مسكن لاوافق مامنى عليه في الفصولين من التفصيل وهو جواز
بيع الغاصب بالإجازة له وبقدم بسبب ملكه على بيعه وعدم جوازه إذا تأخر ومقتضى مافي حواشي
مسكن أيضاً جواز البيع الثاني بإجازة المالك الأول لأن البت حدث لن بشر الثاني الذي هو المشتري
الأول هو مخالف لما في المصنف من عدم جواز الثاني بإجازة الأول ومقتضاه أيضاً لو ضمن الغاصب نفذ
البيع الأول وهو موافق لما في الفصولين ومخالف لكلام المصنف وأنه لو ضمن المشتري منه نفذ الثاني لعلو
المالك البت لما شره وهو غير مسلم لمخالفة المصنف فالظاهر الجواب الذي في البحر لعدم مخالفتها مافي
المتون وقوله قلت الخ لعل حقه أن يفرع على ما قبله مسألة التخصيص فيقول إذا ضمن الغاصب نفذ
بيعته وبطل بيع المشتري لأن المالك الغاصب فان المالك في إجازة بيع الغاصب للمشتري لا للغاصب إلى
آخر كلامه وبالجملة فهذه العبارة غير محرر على ما ظهر **(قوله)** قوله قيد اتفاقه وأنه واقع في الجامع
الصغير الخ الأحسن زائد واقع الخ كقالت في البحر **(قوله)** ودعوى الإقرار بعدم الأمر تناقضه
الخ أى الإقرار قبل البيع وأما لو ادعى إقراره بعد البيع نعم دعواه وينتبه كذا كره في البحر والتهر
والسندی وسأفي الشارح بحوفه غير هذا المحل وهذا يدفع التعارض بين ما هنا وما نقله في الدرر

من أن المشتري إذا ثبت عليه الاحتقاق بانقضاء البيع بالثمن وإذا أقام بينة أن البادع ملك المشتق لاستيع
بينته ولو أقامها على إقرار البائع أنه ملك المشتق تقبل ولو لم يقمها على ذلك كان له طلب بمبينة اه
بأخصار بأن تحمل هذه العبارة على دعوى الإقرار بعد البيع (قوله) فإذا أذرجع على البائع الخ
وجبر جوعه على البائع أنه يفسخ البيع فحقهما يكون المبيع له فاعلم ما غرمه المشتري من الثمن
لما ملكه قال المقدسي وإن كذبهما وقال أمرته فالقول له لما مر أن أقدمهما إقرار بالامر فلا يصل
رجوعهما في حق ويزم البائع الثمن له ويكون المبيع للبائع ويطل عن المشتري الثمن إلا مرق في قولهما
وعند أبي يوسف يبي في ذمة المشتري للأمر ويرجع للمشتري على البائع بمثل الثمن يناهض أن الوكيل
بالباع على الإقرار عن الثمن عندهما والاقالة يفسد رضا الأمر وفي قول أبي يوسف لا على (قوله)
ففسد أبي حنيفة لا فلا يضمن الخ في الاستيلاء من كتاب الغصب العقار لا يضمن إلا في مسائل إذا جهده
المودع وإذا ناعه الغاصب وسله وإذا رجع الشاهد بعد القضاء كما في جامع الفصولين اه وفي حواشها
أنه بالبائع التسليم يضمن عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك كافي فاضيان اه ولعل المسئلة محل
اختلاف للمتنوع على الأول فتأمل وانظر ما في الغصب

(باب الاقالة)

(قوله) وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيرها فانهم وقال الرحق لا عموم فيها عند التحقيق لان الاقالة
أما يخبر في البيع وهذه الاقالة في الاجارة والقبضة لا تشملها على المسألة الخ وهذا كلام دقيق لطريف
وغفل عن هذا التكتف الخ فيقال الاولى التميم لان الباب سطر كما لا يخفى انتهى اه سندی (قوله)
أحدهما مستعمل الخ وانعقادها بغير أحدهما مستعمل مني على أن الأمر بإيجاب لا وكيل والا
فالاقالة لا يتولى طرفها واحد بخلاف الشكاح اه من السندی ونعما فيه وفيما تقدم أول الشكاح (قوله)
ونظيره أنه في الصورة الاولى يفسخ وإن باعه بعد المجلس لكن لا بد من وجود ما يدل على القول في
المجلس حتى تم الاقالة (قوله) فوجد فيع بأز لا ينقذ البيع السابق الخ المراد بعدم انعقاد البيع الثاني
عدم انعقاده على البائع وإن كان متعقد على المشتري وإن لم ينفذ (قوله) لانه يتعلق الاقالة لا الوكالة بالشرط
الخ على هذا يكون قول البائع لمشتري به اقالة صحيحة إذا ذكر بدون تعليق وحديث يكون به فيما بعده
المنقول عن البرازية اقالة لكن المذكور في المتن يفيد أن المسئلة خلافه حيث قال قال البائع هذا المبيع
وقع عليا على فأردت عليك فقال البائع لغيره بعد كل نعم ففسله ورضى المشتري بذلك قيل لا يكون اقالة بل
توكيد لا أمر بالبيع لاجل المشتري وهو اختيار القاضي بديع الدين وقيل اقالة لان قوله به نوع تصديق
وقدر ضي به المشتري وعن الزاهد في العتايي لو قال البائع به فاعتمه البائع جاز عند أبي حنيفة لان الاعتناء بقول الاقالة
أبي حنيفة كذلك وفي المتن إذا قال به فاعتمه البائع جاز عند أبي حنيفة لان الاعتناء بقول الاقالة
عنده (قوله) والظاهر أن ما ذكره أولاً من كون ذلك اقالة تنبى على ما هو الصريح الخ فيه أن التصرف
في المبيع ليس قبضه الحق يكون ما في البرازية منبى على الاكتفاء من أحد الجانبين والظاهر أن منبى
على أن تسليم الاقالة يقوم مقام تسليم المبيع مع وجود ما يدل على الرغبة في الاقالة وعلى هذا ينبغي أن تم
بمجرد قبض البائع لها بدون توقف على تصرفه في المبيع ثم رأيت في السندی نقل عن الشيخ عند قول
الصفى ونص على الثمن الاول طلب البائع من المشتري ففسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن

فكتب قال دفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ اه (قوله) ونظائر هذا أن القبض فوراً بلا قطع
لا يكفي الخ) فيه أن نأخذ كره في الفتح مجرد مثال لا يفيد التخصص فلا ينافي ما في الشارع من أن القبض
قبول بالفعل (قوله) أي المشتري المأذون) أي الرجعي المشتري على الخلافه كما نقله عنه السبكي
وصفه ووجهه أي وجه ما قاله من عدم صحة الأقالة فيما إذا ذهب البائع الثمن قبل القبض أنها لو صححت
كانت يعابى لأن الثمن يسقط بالهبة قبل القبض والبيع بلا عن فاسد يحرم تعاطيه حقاً تعالى
وهي بيع في حق ثالث وهبة الدين ابراهيم خلاف ما لو هبته بعد القبض فانها صحيحة فان نقلاً بعد ذلك
رجع بالثمن لأن الموهوب غير المقبوض لأن النقود لا تمنع في العقود والقسوخ هكذا قرره الرجعي ثم
قال وليست هنالك مسألة مختصة بمسألة العبد المأذون ويحويه كإزعاجهم وهم انتهى قلت وأراد به الحلوى اه
سبكي (قوله) وما في الاشباة في الشراء) في غير مسئلة امارت التولي لا الوقف (قوله) وانما نحن
الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن الخ) الذي في الظهيرية على ما في حاشية الصراي الوكيل بالبيع
على الأقالة قبل قبض الثمن في قول محمد اه وفي حيل التارخات من الفصل السابع عشر في الأقالة
إذا أراد وكيل البيع شراء الجارية لنفسه فالخليفة في ذلك أن يبيعها الوكيل عن يده قبل قبضها
حتى يجوز البيع بالأختلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد فتنفذ الأقالة على الوكيل خاصة
اه وفي خزانة المفتين الوكيل الشراء لا على الأقالة وفي الكسبي على الوكيل بالبيع قبل قبض
الثمن (قوله) صرح عندنا بوضوح لو كره لا عند أبي يوسف) الضمان للموكل في الأقالة على قول محمد كما
هو فيها إذا قبض الثمن وليس الكلام فيه لا فيما إذا كانت قبل قبضه على ما علم من التوفيق آق) ثم
يقال بالضمان مطلقاً عند محمد أيضاً على مقتضى ما نقله المحشي عن الحاشية كرم الشهيد (قوله) فتأمل
مع ما في الظهيرية الخ) فيه أن ما في الظهيرية لا يخالفه فانه حكم بصحة الأقالة في جميع الصور ولم يذكر
عدم جوازها في مسووعة منها ثم ما في الفصولين يخالفه فيما إذا قبض الثمن ثم ين ما في الظهيرية
والجواز بخلافه من وجه آخر وهو أن مقتضى كون الوكيل مالكا لها كما يفسدها في البراءة بها
نسرى على الموكل وأنه لا ضمان على الوكيل وعدم الضمان بخلاف ما في الظهيرية ودفع هذه
الخلافات فظاهر بأن يراد بكونه مالكا لها أنها تصح منه (قوله) فتأمل أن أقالته تصح عند الامام قبل
القبض وبعده وضمن الخ) الضمان راجع لما قبل القبض وبعده وكون ذلك عند الامام ما هو ضمن
اقتصار الظهيرية في نسبة الملك لمحمد ونحوه من عدم الضمان بدليل القابلة لما قبله تأمل (قوله) قوله قبل
وبالسم أي عند أبي يوسف) لا يظهر حيث جعل المسائل الستة خصالاً عنده جميع مسائل الوكيل
لا تصح الأقالة فيها (قوله) والمعنى إذا غرت غيبته أو غيبته الخ) موافق لما نقله السبكي عن الرجعي
أن الرأى لا يجب على الغائب منها أن يجيب لها ولا يمنع دفعاً لمصلحة التي ارتكبها ولا يجب على الغائب
لأنه أن يرضى بضر نفسه ويستند لا يظهر لتقسيد البائع ثمرة فائدة اه (قوله) الظاهر أنه أراد بفسخ
الانقضاء الخ) الظاهر إبقاء الفسخ على حاله والشارع لم يخبر عن الحكم بأنه فسخ حتى يحتاج لتأويل
بل يحضون هذه الجملة أي كون الأقالة فسخاً لا ولا شك أنه حكم وأمرها تأمل (قوله) قال أبو يوسف
الخ) قال السبكي بعد ما ذكر قول الامام. وقال أبو يوسف هي بيع في حق الكل الا اذا تعذر بان كانت
قبل القبض ففسخ الا اذا تعذر اقبل بان كانت قبل القبض في المتقول بأكر من الثمن الاول أو باقل
منه أو بجنس آخر أو بعد هلاك المبيع وقال محمد في فسخ في حق الكل الا اذا تعذر بان نقلاً لا كما

من الثن الاول او بخلاف جنبه اولوت المبعة بعد القبض فيبيع الا اذا اعترا بان كانت قبل القبض
 باكثر من الثن الاول فتبطل اه وهذه العبارة أحسن في بيان مذهبهما **(قوله)** وفيه شئ الخ فيما
 قاله الرمي نظر ظاهر فتأمل **(قوله)** أي خيار عيب الخ وفي السند بخيار عيب بعد قبض البيع لان
 قبله ليس يفسخ لعدم تمام الصفقة وانها لا تتم في خيار العيب الا بعد القبض كما تقدم وهكذا لو ورد بخيار
 رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده لعدم تمامها في حق الاجل والكفالة على حالهما اه وفيه ايضا مانصه
 وفي معونة المقتى لو كان به رهن في بيع الطالب فهو رهن على حاله بكل حال اه كافي منية المقتى **(قوله)**
 والحاصل ان لا يادة متصلة كانت كالسكن أو منفصلة الخ المراد المتولدة كأن المراد بلغة المتصلة
 المذكور ثانيا المتولدة وبالنفسلة المذكورة ثانيا المتولدة وبهذا تندفع المخالفة بين ما في الفسخ
 وغيره **(قوله)** فلورضى يكون الخاطئة للبائع بأن يسلم التوب اليه كذلك نقول تصح الصحة
 مخالفة لاطلاق ما تقدم عن الخلاصة والقصولين وفيها ربا وكتب السندى على قوله احكام الحق
 التبرع مانصه لانه لا وجه للفسخ فيها مقصود الا ان العقد لم يرد عليها ولا تعال انفسالها ولا للفسخ في الاصل
 بدون زبادة لا يؤدى اليه بالان المشتري ياخذها بدون ثمن اه فتأمل ثم رأيت في السندى عند قول
 الشارح فيما يأتي شري أرضا مزر وعمل الخ بعد ما ذكر عبارة الحاروي نقلا عن الفتية مانصه قلت وقد
 تقدم في خيار العيب الشارح أنهم لو رضى بالرد لا يبقى القاضي يعلق التبرع لحصول الرضا في قوله اذا
 سلم المشتري التوب الى البائع فصح الاقالة نظر فليصر هذا المصحت اه **(قوله)** لانه ليس من فروع كونها
 فسخا الخ قد يقال ذكره لانه من فروع كونها فسخا بل يدفع توهم لزوم رد مثل القبض اذ ليس في
 كلامه ما يدل على أن هذا من فروع كونها فسخا **(قوله)** فصار الباقي بمنزلة أصل الثن فتتقوا زيادة
 الخ لو كان الباقي بمنزلة أصل الثن لوجب أن يقال في مسئلة التنازعية الآتية بوجوب تنقيص
 الثن بقدر العيب فيما لو اختار الامضاء وفيما لو علم العيب مع أن التبادر منها عدم التنقيص وظاهر
 عبارة ائمه يدل على جواز لا على لزومه ولو كان الباقي بمنزلة أصل الثن فقالوا بوجوبه لا جوازه ففي
 الزيلعي وأما اذا تعيب عنده فجعوز بالاقول اه تأمل وانظر ما يذكره المصنف من قوله اشترى عبدا
 ففطعت بده واخذ أرضه الخ **(قوله)** وهذا يؤيد ما قلنا من مقتضى كون الباقي صار بمنزلة أصل
 الثن أي يرجع وان قلنا انها فسخ في حقهما فلا يتم الاستظهار ومرة ادعاء قاله ما قاله فيما لو زال العيب
 الخ فانه يلزم من الفسخ رجوع الثن بتمامه للمشتري **(قوله)** اعمالا لموضوعه القوي بخلاف لفظ
 الاقالة فانهم اعتبروا معناه التبرع فلا ردان للمعنى الموضوع له الاقالة هو الازالة فلا تغير المقامضة
 والمتاركتا كليهما امتاخصوا الاقالة بضم السين لورود التبرع بذلك كذا يفهم من الواو ثمن ما ذكره
 من أنها بلغة المقامضة أو المتاركة أو التراد لم يجعل بيعا اتفاقا لا ينافي ما ذكره في خيار العيب عند قول
 المتون ولو بيع البيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على بائعه ولو رضاه لا من الفسخ بالتراضي بيع جديد
 في حق غيرها اذ لا يلة لهما على غيرها بخلاف القاضي لانه ولا ية عامة فينفذ قضاء وفي حق الكل اه
 فان الغادما ذكرها أنها لم تجعل بيعا اتفاقا في حق المتعاقدين بل هي فسخ في حقهما قولا واحدا وان
 كانت بعافى في غيرها **(قوله)** رادما قدمه في قوله اما لو وجب بشرط زائد الخ وذكر السندى
 عن الرضى سنة عشر مسئلة وقال من أمعن النظر في الفقه وجد أكثر من ذلك **(قوله)** أي يدل نقصان
 المبيع ما زال كلام ط من أن الاولى أن يقول من أرض الدوقية الشجر مسلما فانه ليس فيما نقله

عن الصباح إطلاق الأرض على قيمة الشجر وضاية ما يفيد كلامه أنه أطلق الأرض على القطن وقدر
 المضاف الذي هو البذل وهذا لا يقع أن الأولي أن يقول مثل ما في ط (قول الشارع) يكون المسلم به
 ديناً سقط الخ) مقتضى العلة المذكورة أن يكون الصرف كذلك فلا يصح إقالة أقالته تأمل (قوله)
 ويجوز الاستبدال به (أى لا التصرف فيه) (قوله) قال في البحر من السلم ووجه العرف أن القرض في
 مجلس العقد الخ) وانما منع عن التصرف في رأس المال قبل القبض لأن من شرط السلم قبض رأس
 المال قبل الافتراق فثبت أن كذلك كان الصرف مقفوله ولم يجوز وأما السلم فيما امتنع عن التصرف
 فيه لانه يسع ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه اذ اعلم أن التصرف في رأس المال بعد الإقالة
 في عقد السلم كذلك لا يجوز فلا يجوز لصاحب المال أن يشتري من السلم إليه رأس المال قبل قبضه
 بحكم الإقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا السلم أو رأس مال أي الأصل حال قيام العقد
 أو رأس مال حال انقضاءه فامتنع الاستبدال فصار رأس المال بعد الإقالة بمنزلة السلم قبلها فإخذ
 حكمه من حرمة الاستبدال بغيره وفي البدائع فبعض رأس المال انما هو شرط حال بقاء العقد فأما بعد
 ارتفاعه بطريق الإقالة أو بطريق آخر فقبضه ليس بشرط في مجلس العقد بخلاف القبض في مجلس
 العقد فان هناك حاجة إلى أن يصير البذل معينا للقبض مما منع عن الافتراق عن دين بدين ولا حاجة إلى
 التعيين في مجلس الإقالة في السلم لانه لا يجوز زائده فعود إليه عنه اه من السند والتوجيه
 الذي نقله المحقق عن الصرم بدووجه الفرق بين صحة التصرف في بدل الصرف قبل قبضه بعد الإقالة
 وعدم صحة التصرف في رأس مال السلم بعد قبض القبض وسأني توضيح هذا المسئلة في باب السلم (قوله)
 والظاهر أن الضمير في به عائد الخ) لا يختلف الحكم أرفع الضمير إلى من أو الألف فان البائع على كل بدعي
 الصفة والمشتري الفاسد وقد دخلت عبارة الثانية عنه (قوله) ووجهه كما قال الجوى إن دعوى الإقالة
 تستلزم دعوى صحة البيع الخ) مانعه عن الجوى لا يصح توجيه الحكم المسئلة لأن غاية ما أفاده كلامه
 أن دعوى الإقالة تستلزم صحة البيع السابق عليها ولا نزاع فيه بين المتعاقدين والجوى لم يذكره توجيهها
 لها بل دفعها قبل انهما ليست داخل تحت الأصل لاحتياج الاستثناء ونصه قبل ينبغي أن لا يكون هذا
 الفرع داخل تحت الأصل المذكور لاحتياج إلى استثناء لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الإقالة والمشتري
 يشكرها فيكون القول قوله انتهى أقول فيما قاله نظر فان ادعاء الإقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذ الإقالة
 لا تكون في غير الصحيح اه جوى وفيما قاله تأمل اذ ليس دعوى البائع الصفة باعتبار العقد السابق
 وهو البيع اذ لا نزاع في صحته بينهما بل النزاع في سببه رده على البائع هل هو صحيح كما قال البائع أو فاسد كما قال
 المشتري في الحقيقة نزاعهما في عقدتين مختلفتين أحدهما بدعي الصحيح منهما وآخر الفاسد قد دخلت هذه
 المسئلة تحت الأصل بهذا الاعتبار تأمل (قوله) ويظهر أن وجهه هو أن المشتري الخ) هذا التوجيه
 لا يناسب لأن الموضوع عدم نقد الدين فلا نزاع فيه بل في البيع فالمشتري يدعي خروجه عن ملكه بالعقد
 الفاسد وإنه استرداده والبائع يدعي عدم ملكه بعقد صحيح وانقطاع حق المشتري عنه مع امتناعهما على
 سبق خروجه عن ملكه ودخوله في ملك المشتري لهذا كان القول قوله مع دعواه الفاسد تأمل (قوله)
 ونظرا لاختلاف في التي الخ) قد علمت أنه لا نزاع في التي لأن الكلام قبل قبضه تأمل

(في المراجعة والتولية)

(قول الشارع مصدر راجح) في الصحاح يقال بهت الشيء مرايحة واشترته اذا سميت لكل قد

من الثمن يباحا انتهى اه سندی **(قوله)** لعدم احتياجه الى تحرير المراء الخ أنت خير بان ما اورده على غير ذلك في مسئلي الطرد وردي المصنف لصدقه عليهما وبأن مسائل العكس واردة عليه ايضا لعدم مسئلة القيد فقد تساوت العبارتان في الاحتياج الى تحرير بل كلام المحنثي هنا جافا ما يأتي له في تقرير الكلام تأمل **(قوله)** وعلاه في الفتح بأن بدلي الصرف لابتعنان الخ هذا التعليل غير مفيد لوجه عدم صحة المراجعة في بدلي الصرف لانه انما اذا عدم تعيين كل منهما لكونه مبيعا مع أنها تصر فيما ملكه ولو بجهة غير البيع وأما تصح المراجعة في المبيع فيه بعد قبضه مع أنه ما كان متعينا لابعده كبدي الصرف قال في غاية الديان من باب السلم عند قول الهداية ولا يجوز التصرف في رأس المال والسلم فيه قبل القبض انما قيد بقوله قبل القبض احتراز اعماع بعده ولذا قال في شرح الطحاوي ولا بأس أن يسعرب السلم له بعد قبضه اياه من جهة أو بولية أو موضة وأن يشرك غيره فيه لان المقبوض بعقد السلم يعمل في الحكم كمن ماورد عليه العقد اه **(قوله)** والرابع مثلي قال في الصناعات تنقيد الرابع بالمسئلي اتفاق اه **(قوله)** تبرع على مفهوم قوله معلوما الخ على جعل الشارح معاوية الرابع شرط مستقلا يكون التبرع عليه بحد ذاته بقطع النظر عن كون الثمن مثليا أو قيميا على عبارة غيره من جعله شرط للشرط يكون تفرع على معلوما في مسئلة كون القيمي محلو كالمتشترى والمحنثي بنى ما كتبه هنا وفي باقي مما يتعلق بهذه المسئلة على جعله شرط في الشرط وهو لا يناسب عبارة الشارح والمناسب ما فعله الشارح من جعله شرط مستقلا في المسئليين لما وقعته للواقع وحسنه لا يلقى حله على جعله شرط للشرط موافقة الصرف انه اعتبار ذلك في عبارة الجمع وهي قابلة لمقالة تأمل مع أن كونه شرط للصحة البيع وكونه أمرا ظاهرا للاحتياج الى تنبيه عليه لا يقتضي جعله شرط للشرط ولذا في ذلك حيث كان شرط في صحة البيع مطلقا **(قوله)** أي فيما اذا كان الثمن قيميا الخ لا يخفى ما في كلام الشارح حينئذ من الركاكة وعدم الاستقامة بل الصواب أن معنى كلامه أنه ان باعه رأس ماله قيميا محلو كالمتشترى أو مثليا بزيادة مقدار درهم على العشرة منه فان كان قيميا لم يحز له الجلة التي بجعلها الرابع لان القيمة التي تبين مقداره مجهولة لانها لا تعرف الا بالتفن ولا يتأق عليها أصلا لا في المجلس ولا بعده وان كان مثليا فكذلك لجعلها كل من الثمن والرابع الا أن يعلم المشتري بجعلها التي في المجلس فغير حينئذ والكلام فيما اذا لم يعلم بالثمن أولا والاصح تأمل **(قوله)** وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب التمر المتأخر من قول التهر وفي عرفنا الخ أنه أراد به عرف أهل زمانه لا عرف الفقهاء فلا يصح ارادته ببعض المتأخرين **(قوله)** المصنف المشروطة في العقد المراد أنها مشروطة في العقد الاول **(قوله)** الشارح واعتمد العيني وغيره عادة الخصام بالضم فمع أن العيني قال في شرح قوله وسوق الغنم لان العرف جرى بالحق هذه الاشياء رأس المال ثم قال بعد مطرين والأصل أن ما يربى عين المبيع أو في قبضه يلقى برأس المال والا فلا وكذا ذكر في النابتة وهذاوافق ما نقله الشارح عن النذر اه سندی **(قوله)** والا فخرن وبنت الحفظ سواء الخ يفرق بينهما بان الفخرن غير يربى القيمة لانه لا يوضع للتعاين فيه الا بقصد بعه عند زيادة قيمته فله دخل في الزيادة بخلاف بنت الحفظ **(قوله)** المصنفه الخ الحظ الملقه فتدل حالة بقاء المبيع وهلاكه واستناع رده لانه لا خيار له وانما يلزم الثمن الاول سندی **(قوله)** ولا الحظ قدر الخباية في التولية الخ وأطلق الحظ في التولية فتدل حالة هلاك المبيع واستناع رده لانه لا خيار له وانما يلزمه الثمن الاول قال في الملتقى وهو القياس في الوضعية أي اذا خان خيانة تنقضى الوضعية بأن باع

بنسبة على أنه شراء بعشرة ثم بان أنه شراء بنسبة فهو يحيط منه قدر الخيانة كالثلوية وأما إذا خان خيانة
توجب البيعة فمعهما بأن يبيع بنسبة وقال اشترى بثبة بعشرة ثم أطلع أنه اشتراه بنسبة فهو بالخيار في
أخذ بكل ثمنه أو تركه على قياس الأمام هكذا في رد المحتار في شرحه اهـ سندی (قوله ولا
مدخل لها في المراجعة الخ) انتميتها لا يخلو عن شبه الغلط فتح لكن كون العلة المذكورة تنجيد للمدعي
محل تأمل كما لا يخفى تأمل (قوله لان التنا كدحصل بغيره) وهو الثالث وفيه تأمل فانه يظهر
العيب عنده يرجع على بائعه وهكذا اذا وجد ما يمنع من الرد (قوله راجع على العترة) وان كان
يتأكد كدفعه حق الواهب في الرجوع لكنه ليس بحال ولا تثبت هذه الكافة الا في عقد يجرى فيه
الربا اهـ سندی عن الفتح (قوله لان عايد بسبب جديد كعته الخ) أي فانه يمنع المراجعة عليه يعني
بالتن الأول والا فيجوز له أن يراجع أو يولى على القيمة كما يظهر (قوله أو سدبره نهر) عبارة عن
ولو اشترى مأذون مديون (ولو كانتا أو سدرا (قوله) باعشرة وباعه من سيده خمسة عشر دينه)
السيد (مراجعة على عشرة) اهـ فانتزاعا جعلهما باع من المديون لانها مستقلة (قوله
وأما بالنظر الى صحة العقد وعنده فانه قائم الخ) ظاهر الشارع أن الدين المستغرق شرط لتصفق الشراء
وظاهر عبارة التمر أن الدين ولو غير مستغرق هو الشرط وساقى للمدعي في المأذون عند قوله ولا يكتبه أن
للأمام قولين في منع الدين الشك في ملك المولى بقوله الأول انه مانع منه مطلقا وقوله الأخير لا يمنع الا
المستغرق اهـ وعنده لا يمنع مطلقا فله اعتناق عدم مأذونه (قوله وأحدا المتفاوضين عنده) أي
فانه لا راجع على التين الشافيل على التين الأول ونصيب شر بكم من الرجوع على ما يأتي عن الفتح (قوله
الأول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في التين فضل على رأس المال بان كان الخ وذلك لان الحصة التي
تقدها المضارب الاجنبي خرجت عن ملكه رب المال أو المضارب والحصة الاخرى لم تزل عن ملكه رب
المال رقيقة فلم يستمرز والهلع ملكه فلم تعتبر زائلة (قوله) الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون
التين فانه لا اول) كان اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال راجع على ألف لان
الرائع عن ملكه هذا القدر كالألف المشتري هو المضارب (قوله) الثالث أن يكون فيها الخ) كان اشترى
المضارب عبدا بألف الفين بألف وباعه من رب المال بألفين راجع على ألف وخمسة لانه استتم زوال
ألف وخمسة عن ملكه رب المال ألف بشر المضارب من الاجنبي وتقدها له وخمسة خمسة
المضارب من الرجوع لانه استغاد بالزاهار ربع رقيقة وبقيت خمسة ثمن الرجوع ملكه رب المال ملكه
رقيقة وصار كالوكان المشتري هو المضارب من رب المال (قوله) الرابع أن يكون الفضل في التين
فقط) وذلك بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فباعه من رب المال بألفين فانه يبيعهم رابعة
على ألف وخمسة لانه زال عن ملكه رب المال ألف وخمسة ألف بشر المضارب وخمسة بشرائه
هو حصة المضارب من الرجوع وقسط باقيهما عبدا رقيقة ونصه فالله ملك الرتبة بشر المضارب
لانه وكيله ومالك التصرف شر ثمن المضارب (قوله) اذا كان لافضل في التين وقيمة المبيع على رأس
المال كالألف المشتري المضارب الخ) أي فانه راجع على خمسة وذلك لان خمسة ثمن التين لم يستمرز لانه
باعه العبد من لانه وان زال عن ملكه المضارب لم يزل عن ملكه رب المال فانه كان ملكه قبل الشراء
من المضارب وانما خرج من ملكه رب المال في ثمن العبد خمسة فبيع به رابعة على ما خرج من
ملكه (قوله) أولا فضل في قيمة المبيع فقط بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألف الخ) وذلك

لأنه إذا كانت مثل رأس المال فلا يرجع المضارب الأثرى أنه لو اعتقه لم يجز عقبه ويرجع
 المال بطرح في بيع المضارب **(قوله)** فإنه راجع على ألف وخمسة (قوله) لأن الفاتر جرت عن مالك
 رب المال بالبيع الأول فلا بد من اعتبارها وخمسة من الألف يرجع حصته بالمال لمزل عن
 ملكها لأنها كانت على ملكه قبل الشراء من المضارب فيصير طرحها في خمسة أخرى حصته
 المضارب من الرجاء بد من اعتبارها لأنها تخرج عن ملكه إلى رب المال رقبته وتصر فافصيهما
 إلى الألف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الأول **(قوله)** يبيعه المضارب على ألف ومائتين وخمسين
 وذلك لأن الرجاء في خمسة نصف ذلك لرب المال وقد بينا أن يرجع المال بطرح وانما يعتبر
 رأس المال ورجع المضارب وذلك ألف ومائتان وخمسون والحاصل في هذه المسائل أنه متى كان
 شراء المضارب بأقل الثمنين فإن كان للمضارب حصته فيها الأقل الثمنين ومتى اشترى رب المال بأكبر
 الثمنين ونظم إليه حصته المضارب بحيث الرضوى **(قوله)** أما لو وجد بالبيع عيار فرضي به (الخ) عبارة الجبر
 وأما المصنف بالمشكلة الأولى بمعنى مسألة التعيب أي أنه لو وجد بالبيع (الخ) ولا يصح التعبير بما المقيدة
 أن ما بعده مقابل في الحكم مع أنه موافق له وبأن عليه تأمل **(قوله)** المصنف ووطئ التعيب (الخ) أورد
 أن المصنف إذا وطئها ثم وجد بها عيار لا يرد لها انصارا بساير أمثها وأوجب بأن عدم الرد لا يذكر
 بل لأنه إذا ردها ما أن يرد بها بغير أو بغيره ولا وجه للأول لأن الرد لا يمنع الفسخ ولا إلى الثاني سلامة
 الوطء بلا عقرو وهو لا يجوز اه سندی **(قوله)** بخلاف الفاتر يعود الجارية (الخ) أي في مسألة
 التعيب وفي هذا الجواب الذي قاله للفرق أن التعيب ليس قاصرا على فوات الجبر بل هو أعم لأن الرد
 بالجزم ما ينشئ الحكم تأمل **(قوله)** فلا يقابل شي حقيقة إذا لم يشترط زيادة الثمن (الخ) مقتضاها ما إذا
 اشترط زيادة الثمن بمقابلة الأجل فصار يصح وأنه حينئذ لو كان المبيع تسقط هذه الزيادة مع أن
 مقتضى كونها ليس عمال أنه لا يصح مقابلة به الثمن فصددا ولا يخفى ما في عبارة الصبر ونظر أصلها وهو
 شرح الهداية ولعل الأصوب في التعبد إذا تعليلية لا إذا الشرطية وهو الموافق لما في شرح الهداية
(قوله) قال الرمي بمفهومه أنه لو غرر رجل أجنبي (الخ) عبارته على ما نقله السندی ولو غرر المشتري البائع
 في عقار فأخذته الشفعة هل البائع أن يسترد منه لم أر فيه نقلا على رواية الرد بالتغرير وهي واقعة الفتوى
 وينبغي عدمه لأنه لم يضره وانما غرر غيره وهو المشتري وقد قالوا إن الأخذ بالشفعة من المشرى
 إن كان الأخذ بعد القبض وإن كان قبله فمسا من البائع وعلى كل فلم يوجد التغرير من الشفع وهذا
 على الرواية المفصلة وأما على ظاهر الرواية فهو ظاهر لأنه لا خيار للثمن مطلقا وأما على الرواية القاطنة
 بل ومطلقا فيكون البائع الاسترداد لأنه بمنزلة الشراء منه قبل القبض وله الاسترداد بالثمن فيما باعه ولو
 أخذ من المشتري ليس له الاسترداد لأنه بمنزلة الشراء من المشتري وقد منع خياره بخروجه عن مالك
 المشتري المذكور ولم أر خبر بهذا الحل لأحد غيري فتأمل اه **(قوله)** ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان
 المطلقان على القول المفصل كان حسنا لكن مقتضى ذكرهما التصحيح أن الخلاف حقيقي **(قوله)** أي
 مسألة الثمن (الخ) لم يذكر في الأشياء هذين الثلاث وانما ذكرها عن القنية بعد ما استوفى الثلاث
 والشاخر نقول للمعنى تقدم وأنظر العبارة فتقنه اه سندی فإنه قال في الأشياء الألف ثلاث الأولى
 إذا كان الثمن بالشرط والثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة والثالثة أن يكون في عقد
 يرجع نفعه إلى الدافع اه **(قوله)** أي الثلاث المستتامة لم يستوفى الضابط للسائل الثلاث وما ذكرنا

هو ضابط للثلاثة لكن حيث ذكر الضابط لباقي المسائل المستتادة صح كونه ذكر ضابط الثلاثة **(قوله أي**
فيكون ضامنا للدرك فيما ثبت لهم على العبد الخ) لكن في مسألة العبد يرجعون بعبته فقط ويجمع
 الدين في مسألة الابن بالقمة ما بلغت سندی عن السراج وفيه أيضا عنه وكذا ان ظهر المأذون له سرا أو
 صدرا أو أم ولد فعلى الذي أمرهم بما يعتد الاقل من قبة العبدوين الذين وما يقي من ذلك أخيه من ذكر
 بعد الحرة يعني أنهم بالخيار ان شاءوا رجوعا بدنيهم على الذي ولي ما بيعتهم ان كان حرا وان كان عبدا
 أو صدرا أو نحوهم لم يرجعوا عليه بشئ حتى يعقوب فينبعونه بعبته ديونهم اه من السندی عن السراج
(قوله ويصير مغرورا بالخارية التي اشتراها المستألف) بقية عبارة الاشياء بعد ما نقله المحقق ويصح اثبات
 دين المستعليه وأما مال الموصى له فلا يسر خلافة عنه بل بعد ذلك ابتداء فانه كسب الاحكام في حقه
 كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للصفاء اه ونصه على ما نقله عنه السندی في الباب
 الثالث والسبعين وأما الموصى له فلا يملك ليس بتلقية الميت فيما يملكه بل ابتداء بعد الوصية
 الا ترى انه لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشتراه الموصى له فلم يكن في عبارة الاشياء ذكر الوصى بل
 هو الموصى اليه

(فصل في التصرف في المبيع والثمن الخ)

(قوله لان بيعه من باله قبل قبضه فله الخ) لا يظهر وجهه فدا بيع العقار البائع قبل قبضه والعله
 المذكورة للصادق المنقول وهي الفرع غير متفق في هذه المسئلة **(قوله أي خرا انضاح العقد الخ)**
 في الصالح المصلحة السلام نهى عن بيع الثمر والفرع ما طوى عند عله اه فتح **(قوله أي الصلح عن**
الدين الخ) لا يصح أن يكون هذا قبدا بل كذلك لو جعل المشتري قبل قبضه بدل صلح عن عين لا يصح لانه
 بيع وما ذكره في الفتح مجرمانا وهو لا يخص **(قوله وتعبير الثمر بالخلع سيق قلم)** عبارة الثمر
 وفي الايضاح كل عوض ملك بعد قد نفع العقد فيه لانه قبل القبض لم يجز التصرف فيه كالمبيع
 وبه الاجرة لانه كانت عينه بدل الخلع اذا كان معناه وما لا ينفع به لانه كالتصرف فيه ما تزل قبل القبض
 كالمهر وبدل الصلح والعقود على مال وبدل الصلح عن دم عده اه وأنت خير بان بيع بدل الخلع قبل
 قبضه صحيح ولا يظهر فرق بين بدل المهر وبدل الخلع وقد وقع التعبير في عبارته بذكره في القسم الاول
 بدل الخلع وحقه ان يقول وبدل الصلح وذكركه في القسم الثاني بدل الصلح وحقه ان يقول بدل الخلع
(قوله فديه ليقوم له لو كان من بانه فهو كذلك بالاول) كذا قال الحلبي لكن ساق أن الهية من البائع
 قبل القبض لا تصح بل تكون نقضا للمبيع سندی وفيه عن السراج وكذلك لو هبته أو أعاره أو تصدق
 به أو أقرضه من البائع قبل قبضه حيث يطل جميع ذلك **(قوله في قول أبي يوسف ثم قال محمد الخ)**
 عبارة الفتح ثم قول محمد الخ **(قوله لان قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري الخ)** عبارة السراج
 على ما في السندی والفرق بينهما أن قبض البائع لا يقوم مقام قبض المشتري فلا تصح الهبة قبل
 القبض الا أن البيع يطل لان الهبة تصح لاسقاط الحقوق ولهذا يسامح ليس الدين نصرت
 اسقاطا لقبض المبيع فاذا تراضيا بذلك بطل البيع وأما البيع فلا يصح قبل القبض ولم يوضع
 لاسقاط الحقوق واتوا بوضع التعليل فاذا لم يضعه الملك لم يتعلق به حكم اه وهذا انه تعليل المسئلة

(قوله أو يجره الخ) لا يظهر الأعلى مقابل المعتمد من جواز الإجارة قبل القبض ولا يظهر فرق بينهما وبين أمره ببيعته حيث قال فيه لا يجوز تأمل (قوله) لأن المسألة فلان لأجل البائع) لأنه يمكنه البع لاجل الثمن بجر (قوله) والظاهر أنه أخذ القائم لو كان نقد الثمن الخ) يظهر أن القيمة كذلك حتى لا يأخذها من المشتري الثاني قبل نقد الثمن لقاسمها مقام المبيع (قوله) والمطلق من البيع بخلاف إلى الكامل الخ) عبارة الخ يلحق ولو شري الكيل أو الموزون شراء فسد أفضضه ثم باعه بغير كيل أو وزن فالبيع الثاني جاز لان الملك في البيع القاسد ثبت بالقبض فصار المعلوم قدر المقبوض لا قدر المالك كور فيه فصار نظيره من استقرض طعاما بكيل ثم باعه مكايله لا يحتاج إلى إعادة الكيل كذلك في الانصاح (قوله) فسر الحرمة بذلك لأن النهي خبر أحاد الخ) أولان الحرمة إنما تثبت عند تبين الزيادة وهي موهومة (قوله) وهو ما أسنده ابن ماجه الخ) وعند أحمد بن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا عثمان إذا ابتعت خاكتل وإذا بعت فكتل وهذا بين أن المراد بالباعين في حديث جابر صاع البائع لنفسه حين يشتره وبيع الماشري صاعه حين يبيعه لاجعاهم أن البيع الواحد لا يحتاج إلى الكيل مرتين كذلك العناية سندی (قوله) الحقوا بمنع البيع منع كل الخ) هذا الإلحاق لا يظهر في مثل الهبة الأعلى قول أبي يوسف القائل بفسادها قبله (قوله) فلا يصح بيعه من عمر و بلا كيل الخ) لا وجه لقول بفساد بيعه يزعمه في هذه الصورة لأن غاية الأمر أنه باع ما ملكه بمجازفة ونحوه ولم يتم قبض المشتري منه وهذا لا يقتضي الفساد إذ ليس فيه التصرف في المبيع قبل قبضه بخلاف بيع عمرو لبركر تأمل ثم إذا كان ملكه زيد بالمبيع بمجازفة تتوقف صحة بيعه على قبضه لأعلى كيه (قوله) الشارح لا يقال لأكله أنه كل حرام الخ) قال الرضى يعني إذا كان المقبوض قدر المبيع في نفس الأمر أمانا زاد ما على الزائد كل حرام لأنه ملك البائع اه وهو وجه سندی (قوله) وألقوه وقد صرحوا بفساده) فيه أن احتمال الزيادة لا يصلح عليه لفسادها فإنه اختلاط المبيع بغيره وهو لا يقتضيه هذا من ظاهر التلبس للحرمة إذ لا شك في حرمة بيعه وكل ملك الغير والظاهر أن علته هو التصرف في المبيع قبل القبض وإذا لم يكن مبهمة أو أدرت أو وصية جاز التصرف قبله مع توهم الزيادة في بعض الصور وكذا التصرف في الثمن الدراهم والدينارين جائز مع احتمالها (قوله) الشارح بخلافه بمجازفة الخ) جعل الدعا على المسئلة على أربعة أقسام اشترى مكايله وباع كذلك اشترى بمجازفة وباع كذلك وحكهما ظاهرا اشترى مكايله وباع بمجازفة وفيها لا يحتاج المشتري إلى الكيل اشترى بمجازفة وباع مكايله وفيها يحتاج إلى الكيل واحدا ما كيل المشتري أو البائع بخضرة المشتري وهو تحقيق مفيد للطالب اه سندی تأمل (قوله) والظاهر أن هذا مفروض فيها إذا كان في عقد صرف الخ) بل الظاهر لا إطلاق وذلك لأن الكلام في التصرف في الموزون ونحوه بعد قبضه قبل وزنه وأنه لا يجوز ثمنها كانت الدراهم والدينارين لاز بادقها من مقدارها المعروف بين الناس جوزوا التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن لعدم احتمال الزيادة في ثمنها من التصرف في غيرها وهذه غير مسئلة التصرف في الثمن قبل قبضه الذي قالوا يجوز على ما يأتي لعدم الثمر (قوله) لكنه يخالف لما تخرج به كلام الهداية أو الخ) لا يخالف لما ذكره أو لا ولا داعي لارجع ضمير كقوله البائع وهو المشتري الأول بل عائد لاقر بمذكور وهو المشتري الثاني وإذا فرغ عليه قوله حتى يحل للمشتري التصرف فيه وهذه المسئلة هي مسئلة الحصف فظاهرها الحكمي فيها الخلاف ومعناها أن المشتري بعدما قبض المبيع إذا باعه مكايله فكأنه بخضرة المشتري يكفي

بذلك عن كبل المشتري الثاني فله التصرف فيه **(قوله)** مثل اشتريت كزبر بهذا العبد الخ في هذا المثال
 الكرمييع والعبدان ويشترط له شرائط السلم **(قوله)** واعتز به ط بانه لا وجه له الخ لا يظهر الاعتراض
 على الحلبي فان قصده انما هو بيان ما يتوهم عدم دخوله في الثمن وهو القبي والمثلي غير التقيد والتقدير لا يتوهم
 عدم دخوله حتى يحتاج لبيان أنه داخل **(قوله)** وانفراد الثمن بالشراء بعدد فيه أنه حيث لا يكون القبي
 تمنهيتوجه ادخال الحلبي في كلام الشارح ويندفع اعتراض الحشبي عليه ولعل مراد الحشبي
 أن الثمن الذي يشتري به الثمن في الذمة والقبي وإن كان يصح جعله غنا كافي ببيع المايضة الا انه ليس غنا من
 كل وجه فلما لا يصح ادخاله في الثمن هناك تحقق كونه مبيعاً من وجه تأمل لكن علت تحقق كونه غناً في غير
 بيع المايضة أيضاً كافي في المثال السابق **(قوله)** وفي التندر والامان الخ حقه أن يقول بعد قوله وفي
 التندر ويتعين في الامان الخ كما هو عبارة الاشياء **(قوله)** ويتعين في الصرف بعد هلاك الخ الذي
 قدمه بعد سقاده **(قوله)** وقد قال الطحاوي إن القرض لا يجوز التصرف فيه الخ يمكن توجيه ما قاله
 الطحاوي بان يقال مراده بالقرض المال المفروض فانه لا يمكنه إلا بالتصرف على قول الثاني والقرض على
 قوله ما قبل ذلك لا يجوز التصرف فيه لعدم ملكه وذكر في الاشياء أنهم اشتغلوا في القرض هل يمكنه
 المستقرض بالتبضع أو بالتصرف **(قوله)** فيدخل في بيعه لا يملكه بدون مال لا يكون له ما يدل فافهم
 اعتراض ط انما هو في أن لفظ تبديل مطلق على العتق أيضاً فلا حاجة لذكر مال وهو وجه ولا يصح حيث لا
 جعل قوله بجمال قيد القطع والعتق للاستثناء عنه تأمل **(قوله)** ولا يشترط السلم إليه رأس المال الخ
 عبارة في السلم ولا يجوز لب السلم شرائه من المسلم إليه رأس المال بعد اقاله الخ **(قوله)** الا ان
 أن يقول فلا يجوز التصرف فيه لان الكلام في التصرف لكن منيع الشارع أحسن فله وقال فلا
 يجوز التصرف فيه لا وهم أنه لو كان البدل مشار إليه لا يجوز اخذ غيره من جنسه لوجود صورة التصرف
 فيه فندفع هذا التوهم بما قاله **(قوله)** والجيبين الزبلي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح الخ يحصل
 كلامه من جهة الزيادة بعد الهلاك على رواية النوادر ويدل على هذا الحل ما ذكره أولاً **(قوله)** وكذلك
 خاطب الثوب الخ أي من غير قطع والافتيخاطفة منه ينقطع حتى المالك في القصب وذكر في البصرين
 الموضع التي تصح زيادة الثمن فيها ما لو كان المبيع كرسا لمخاطفة خريطة من غير أن يقطع **(قوله)**
 الشارح ولو بعد هلاك المبيع الخ لان الحط اسقاط محض فلا يشترط لصحة قيام العقد زبلي
(قوله) فان كان قبل قبضه صح الكل الخ الظاهر أن مصحط الكل كالبيع تكون ولو بعد القبض
(قوله) لا يفتي أن الزيادة تجب على المشتري والمطلوب يقطع عنه الخ لا يفتي ما في كلامه فان كان من
 لزوم الزيادة على المشتري وسقوط المطلوب عنه يتفرع على جهة الزيادة والحط في نفسه ما ذكره من
 الفروع انما ينبغي على الاتصاف وهو أمر آخر غير الصفة **(قوله)** فلا يناسب ذكر هذا هنا أي لا يناسب
 تفرع ما ذكره الزبلي على كلام الشارح بل تفرع ما ذكره في الثمن عرضاً فله قبل تسليمه انسخ
 العقد بقدره كما يأتي في الشارح **(قوله)** فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحد الخ وإن باع الدراهم
 بالدينار جاز كل من الزيادة والحط في المجلس وبعدد لا والظاهر أن الفساد لا يتوقف على التبضع بل
 يتوقف على القبض فقط **(قوله)** كأنها عقدها كذلك من الابتداء عند أبي حنيفة زبلي غناه
 وقال أبو يوسف لا يجوز الزيادة ولا تصير به مبتدأ وكذلك الحط لا يصح ولا يصير به مبتدأ حتى يجب
 عليه أن يراد بالمطلوب وقال محمد في الزيادة مثل قول أبي يوسف وفي الحط يكون به مبتدأ **(قوله)** وكان

الشارح لم يذكر هذه الثلاثة لان كلامه في الثمن (هذا الاعتذار لا يصح الا في مسئلة الزبلي والمسئلة الاخيرة من عبارة النهر **(قوله)** أي المشتري على البايع) حقه العكس **(قوله)** والشارح وفي التزايمة باع على أن يبيع من الثمن كذا الإصح) ما فيها من ألف ما تقدم من تساوي الخطأ والهيئة وأيضاً على الفرق بينهما لا يظهر الا القول بفساد العقد وما بالشرط الذي لا يقتضيه العقد ويجوز كون الخط لا يقتضي لزوم في رفع الفساد المتحقق بهذا الشرط اذ هو أمر آخر في ذاته ثم رأيت في الخلاصة من الفصل الخامس من مانه وفي التوازل لوقال لا أثر بعث مثل هذا على أن أحبال كذا لا يجوز ولو على أن أحط كذا من غنه جاز لان الخط لا يقتضي بفساد العقد بخلاف الهيئة ولو قال على أن حططت أو على أن هبت جاز لان الهيئة قبل القبض لا تكون هبة فتكون البيع عموماً مخطوطاً وما زالت المسئلة محل تأمل **(قوله)** فهو أعم من القرض) فيه أن ما يأتي به من تفسير القرض يدل على أنه ليس هو ما في الذمة اذ هو نفس المدفوع أو العقد المخصوص وما ذهب إليه وحيد لا يصحق الذين عليه **(قوله)** قال ان قوله الشرط الا لاحق ملحق بامس العقد ساقط الخ) قد يقال ليس مراد القنية بقوله فان الشرط الا لاحق الخ أن ما نحن فيه وقع على وجه الشرط حتى يعترض بأنه انما وقع على وجه التبرع بل مراده أن هذه المسئلة تنظم ما قبل ان الشرط الخ يعني أن ما ذكر بعد العقد مما يتعلق به بل يقتضي سواء كان شرطاً أو غيره ولا يخفى على صاحب القنية والجران ما نحن فيه ليس فيه شرط وكأنه نظر الى اتحاد الحكم فصع التعليل **(قوله)** ويؤيده أن نقل جواب تأخير الثمن بعد الرد بالعب الخ) أي يؤيدهما التاجيل بعد الاقالة ووجه ان الرد بعب بالافضاء ما قاله وليس المراد أنه يؤيد اعتراضه على قوله الشرط الا لاحق الخ اذ لا يتبدفه **(قوله)** يعني لأجل المشتري الشفع في الثمن لإصح) عزاً المسئلة في البصر للقنية ولم يظهر وجهها مع أن مقتضى نصهم يحتمل بان الاخذ بها غير تامة ابتداء وأنه ثبت ما يثبت بالشراء كالتدبير والرؤية وسبب ان يصح تأجيل المشتري للشفع في الثمن **(قوله)** وشمل ما لو كان الشراء معوجاً هل فان الاجل لا يثبت الخ) في شمول الكلام لهذه الصورة تأمل فان ما وجب على الشفع لم يجز فيه تأجيل أصلاً وانما المؤجل ما على المشتري **(قوله)** لان الاجل صفة الدين الخ) ذكر الازيلي في الشفعة عند قول الكثر ويجعل لزوم جلالاً لتسلم أن الاجل وصف للدين لأنه حق المطلوب والدين حق الطالب ولو كان وصفه لاشتبه الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه بثن مؤجل مباحة أو تولى لا يثبت الاجل من غير شرط ولو كان صفة لثبت اه فتأمل ثم لعل المراد بسقوطه عن الذمة بالموت سقوط المطالبة به في دار الدنيا والآخرة مشفوعة به حقيقة أو المراد أنه بالموت تعلق بالتركة بعدما كان متعلقاً بالذمة فقط وحيد لا يتناقض بين العبارات **(قوله)** والشارح بعد نبوت أصل الدين عند الخ) عبارة القنية على ما في ط بعدما ثبت عند تأجيل القرض **(قوله)** والشارح اذا كان مجموعاً لا يظهر الاحتجاج لاستثناء القرض المجموع فان الصورة الثانية توجب المائة فما على المدعي بدل صلح فداء عين ولا يسرى عليه زعم المدعي أنها قرض وكذا مسئلة الاقرار فله انما أقر بالتمسك بجله فتزعمه كافر اذ لم يقر بأنها قرض ولا يسرى عليه زعم المقر **(قوله)** وفائدة ان لا يرتكن المحال عليه من الرجوع الخ) فيه أن المحال عليه الرجوع على المحل اذ دفعه للمحال بدون هذا الاقرار ولا يصدق المحل في قوله احتلت يدني على عيني كما يأتي في الحوالة **(قوله)** لكن في التبرع عن السراج قال أبو يوسف اذا أرض رجل الخ) قال ط بعد ذكر عبارة السراج لعل ما هنا على قول الطرفين اه وحيد لا يظهر ضعفه

﴿فصل في القرض﴾

(قوله لكن الشئ غير مانع لصدة الخ) أي ما ذكره الشارح ومع كونه غير مانع هو منع يف القرض بمعنى اسم المفعول وما في المتن بمعنى المصدر فلا يتناسب القول بأن ما في الشارح أخصر (قوله وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد الخ) فيه أن النكاح يتعقد بكل ما وضع قبله عين في الحال ومنه لفظ القرض فهو داخل في قوله عقد مخصوص إذا كان بلفظ القرض (قوله فيه أن الكلام في الكساد الخ) فيه أنه وإن كان الكلام في الكساد إلا أنه به يقتضي الرخص أيضاً لا يخرج عن أن يكون لها قيمة أيضاً (قوله كما قدمنا أول البيوع) انظر ما قدمه في البيوع يتضح ما في كلامه هنا (قوله والثاني يعني عن الأول) فيه تأمل فإنه لو اقتصر عليه لا يعلم أن قيمته تعتبر بالمرأى أو بسكة وما فعله المصنف أحسن من تعبير الأخيرة (قوله وهذا في الوجه كالأول التقاضي بلد الطعام فيه غل الخ) انما يظهر على قول الامام (قوله لأن المستقرض على قوله وإن لم يملك الكسر بنفس القرض الخ) في التعليل لليواز بما ذكره تأمل ولا تظهر صحته أصلاً

﴿باب الراب﴾

(قوله واستدل به بقول البرزوي أن من جله صور البيوع الفاسدة جله العقود الربوية على العوض فيها بالقبض) تقدم في باب البيوع الفاسدة ما يفيد الاختلاف في أن العوض على القرض في العقود الربوية أولاً ثم يظهر أن الملك بالقبض لا يدخل في صحة الإبراء كأن عدمه لا يدخل فيه أيضاً ولا ابتناء (قوله) والحد لا يثبت بالعناية الخ) عبارة القهستاني على ما رأيت فيه والحد لا يثبت إلا بالعناية اهـ والقصد أن ذكر هذا القيد لا يكون به التعريف تماماً إلا بقصد أن المراد به أن الفضل ذكر لأحد المتعاقدين في ضمن العقد لأنه شرط صراحة كاهو للتبادر من لفظ مشروط (قوله أي انعدام الربا بسبب الهبة انضر الخ) لعل الأحسن ما قاله ط وهذا أي صحة الهبة المفهومة مما قبله ويدل عليه عبارة المتعاقدين اهـ فإن صحة الهبة وعدمها لا يدخلان في فساد المعاوضة بل هي محصية على كل حال والتفصيل انما هو في الهبة (قوله) كما فسر الضمير في الفتح الخ) وعليه الضمير راجع لما قبله نعر يف بال سابق فإنه يفهم التعريم عند إطلاق لفظ الرابن لا يخفى أن إرجاعه لم يمنع تقدير مضاف أو لى من هذا التكلف ولعل هذا مراد الفتح بتفسيره تأمل (قوله وليس المراد بالربط والأوفاق معناهما المتعارف الخ) ليس في الكلام ما يقتضى حول الربط على غير معناه للتبادر والذي يدل عليه أن المراد الأوفاق ما ينسب إلى الربط سواء بيع به أو بالأوفاق المقصدة بطريق الوزن بخلاف سائر الكايل (قوله فالحرمة للفضل) أي كماله لتساويها لا يظهر أنها مخصوص للفضل وسبب أن كلاً من الفضل حرم للتساوي لا عكس وكلما حصل التساوي حل الفضل ولا عكس اهـ وعبارتان كمال فلا يجوز بيع فقير بغيره متساوي أو أحدهما نساء وانما قلنا متساوي لأننا إذا وجدنا التساوي تكون الحرمة للفضل فلا يثبت أنها للنساء ولما قلنا أحدهما نساء لأنه إذا كان كلاهما نساء لا تكون الحرمة لهما بل لأنه بيع الكايل بالكايل وهو منسب بالنسب انتهت وهي غير ظاهرة فإنه إذا وجد الفضل والتساوي - رجم كل منهما وانما كان كل منهما نساء تكون الحرمة لبيع الكايل بالكايل ولا مانع من تعدد موجب الحرمة (قوله وإن كان لا يجب الحكم الخ) عبارة

ط لا يوجد عند الحكم **(قوله)** وصاحب القنية قدم السلم أول البيع الخ قال السندی الأولی أن
يقول وقد قرر في السلم الخ وأنه راجع القنية فربما يجد فيها **(قوله)** أي ونسبة الخ أو يقال مراده
ما يشمل التفاضل الحكمي **(قوله)** فبعبه احتراز عما إذا صطلح الناس على بيعه جزأ فالخ فيه أن
التبادر من عبارة الشارح أن القصد بيان أن الحص كيلي والمحددون في لا التقييد **(قوله)**
والجبري عبارة الكل الخ لغير بيان المجهمة **(قوله)** ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل
مطبوخ الخ سياتي أن مقتضى كونهما جنسين صحة البيع كيف كان **(قوله)** فان قبض المعين
منهما صح الخ حقه الذين لموافق عبارة التهر وما ذكره من التفصيل موافق لما في البصر ومخالفا لما
في الزبلي فان مقتضاها الفساد في الكل ما عدا الخللافة وهو مقتضى الملاق الشارح وذلك لانهما اذا لم
يكونا معينين أو كان أحدهما بعينه دون الآخر يؤدي إلى إلزامه ويحتمل به بأن يأخذ بائع الفلاس القطين
أولا فبيد أحدهما فضاء به يشو يأخذ الآخر بلا عوض أو يأخذ بائع القطين الفلاس أولا ثم يضم
اليه فلا أثر فيه وما عليه فيرجع اليه فله مع فلا أثر بلا عوض يقابله وهو با كذا لم يؤخذ
في الظهيرة أو بيعت الخطة بالخطة ورتاوع لم أنها يثبتان لأن في الكل قبل باله يجوز اه قلت وقد
اختار المصنف القول بعدم الجواز في هذه الصورة أيضا لعدم قوله ولو مع التساوي اه سندی والظاهر
اعتماد الجواز في هذه الصورة لظهور وجهه ويراد بالتساوي في كلام المصنف التساوي ورتا في الخطة
وكذا في الذهب **(قوله)** والواقع في زماننا خلاف الخ الواقع في زماننا عدم اختلاف النوع الواحد
من أنواع الذهب والفضة فالعدل في شل جميع أفراد متساوية فإذا اشترى بعدد منه صم وصار
الثن معلوما ثم قد يوجد فيه ما هو نقص الأخذ منه بعضه به وهذا أيضا لانصرف العقد إلى
الكمال الذي لانقص فيه وقد تقدم لنا في التصرف في الثن قبل قبضه ما وافق التابلي **(قوله)** فانه
لا يجوز (الأوزنا) أي على سبيل الاعتبار كإباني **(قوله)** أراد بحقوق العباد ما ليس من الأموال الربوية
الخ لا تظهر هذه الإرادة بل الوجه إرادة الربوية وغيرها كما يظهر من كلامه فيما يأتي تأمل **(قوله)**
فه أن هذه الأربعة من حقوق العباد أيضا الخ أي كأن مسألة الاتفاق من حقوقهم فلا وجه حينئذ
لهذا الاستثناء وعلى الاحتمال الآخر كان المناسب في الاستثناء الاتيان بالجنس فيه بدون أن يرد قوله
لاحقوق العباد لعدم الاحتياج له **(قوله)** وفي قوله بض حتى تنفذ من الثلث فإذا باع جدارى
تعتبر بطلانه من الثلث **(قوله)** فقوله لما مر فيه نظر فإن الذي مر في بيع الفلاس القطين لشراطين
التعين لا قبض كإقاله ح والأولى أن يقال لما مر من أنه لا يجوز الافتراق عن دين دين وقد مر
في القرض رحدي **(قوله)** وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لاختلافهما
جنسا الخ نعم لا يخالف قول الشارح في بيع الكرباس بالقطن لما ذكره لكن الشارح جعل الكرباس
والقطن مختلفي الجنس وهذا يخالف ما في القنية فالأول لم يدفع المخالفة جعل الكرباس الذي يبيع بالقطن
في كلام المصنف على ما لا ينقض لكن الجدل المذكور بعيد والأولى الجدل على الاختلاف في هذه
المسألة فانه في القنية حكى جملة أقوال في بيع القطن بالقطن **(قوله)** لأن أحدهما قد يكون أثقل من
الآخر ونسبة الخ لعل الأصوب لأن أحدهما قد يكون مساويا للآخر ونسبة الخ **(قوله)** وقيل لا يجوز
اتفاقا الفرق لا يثبت على هذه الرواية أن النص الوارد في هذا التبر يتناول الرطب ولم يوجدهم هنا

فبقى محرماً حتى يعتدل **(قوله ان الاصل ان محمداً اعتبر المائنة في اعدل الاحوال الخ)** محمد جرى على
 أصله في هذه المسئلة حيث منع بيع الرطب بالتمر وأبو يوسف وافق الامام هنا لاطلاق حديث الحنطة
 بالحنطة من اجل الحديث فإنه يتناول الحنطة والتمر والشعير على أى صفة كان الى آخر ما في السندى
(قوله وان حصة بيعه متفاضلا مشروطاً بما اذا كانت الزائدة في غير الطباخ الخ) مقتضى كونهما
 جنسين عدم اشتراط الزيادة في غير الطبيب بل يصح البيع كيف كان **(قوله لانه لو أخذ شيئاً وسكت
 بعتقه بغير ما يتعالى)** نعم بعتقه بغير ما يتعالى لكن لا بد فيه من بيان الثمن فلا بد من المقالة المذكورة
 حتى يكون صحيح الا اذا كان السهم معروفاً عند الناس فيكون على ما هو المعلوم لكن هنا يحتاج اليها وان
 معروف الا ان نصددها لتعقدها بما فاطمه عليه السلام المعروف **(قوله وعلمه شيئاً بان تأجيل الثمن جائز دون
 المبيع)** أى فى الاول وجد تأجيل الثمن وفى الثانية انبيع وهذا على فرض حصة التأجيل هنا
 وقوله وفيه أن هذا الخ غير وارد فإن معنى قوله كيف كان أنه يجوز بيع الكسرات بعضها ببعض نقداً
 ونسيئة سواء كان المبيع أقل أو أكثر وهذا انما فيه تأجيل الثمن لا المبيع **(قوله وكذا اذا لم يكن عليه
 دين أصلاً بالاول)** فيه أن هذه الصور تدخلة فى كلام المصنف اذ هو صادق بعدم دين أصلاً وبوجوده
 غير متفرق فلا حاجة الى دعوى دخوله بالاول **(قوله لا يجب عليه الرأى على المولى الخ)** متعلق
 بالرأى ليس تفسير الضمير عليه وعبارته التمر الا أن على المولى أن يرد ما أخذ من الصلابة لا هذا الضمير
 عوض ولو أعطاه المصدورها بغيره لا يجب عليه الرأى على المولى اهـ ويظهر أن المناسب حذف أى
 من كلامه

(باب الحقوق)

(قوله لان الحقوق تراعى فليقتل ذكرها بعد مثل البيع) لكن لما لم يكن الصرف والسلم تعلق بمائنة
 هذا السبب فقدم عليها **(قوله كالتمشوا والمطبخ كافي القهستانى)** وقال فى الصرعين النخعة اعلم
 أن الحق فى العادة ذكر فيها هو بيع البيع ولا بد لبيع منه ولا يقصد الا لاجل المبيع كالطريق والترب
 للارض والمرافق عبارة عما يرتفع به ويخص به من التواضع كالتراب ومسيل الماء **(قوله فهو
 أخص تأمل)** لعله أشبهه الى أن دخول العلوفى الحقوق بناء على تفسيره بالتابع الذى لا بد له منه عمل
 تأمل **(قوله والجملة صفة لحق مقدرات الخ)** أى بين كل وما بعده **(قوله وبهذا التفر برادع لمن أى
 يوسف على محمد دخول الامتعة الخ)** فإنه يتقدر حق وجعل الجملة صفة لا يتوجه دخول ما أورداه
(قوله الشارع ولا الابنية بتراب الخ) ذكر هذا التحريم الجبر عن البناء فى بيان معنى الدار لا فى دخول
 العلوفى ونصه وفى البناء الدار لغة اسم لقطعة أرض ضربت لها الحدود وميزت عما يجاورها بالدار
 خط عليها فبقى فى بعض هادون البعض ليصعب فهم ما فى العصراء الاستراخ ومناقص الابنية للاستكان
 وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالماء والتراب وبالحمام والقباب انتهى اهـ وبهذا أقسم على
 عبارة الشارع من إيهام دخول العلوفى اذا كان البناء بتراب الخ نعم أنه لا يعمد تأمل **(قوله
 الشارع لبنها على الطريق فأخذت حكمه)** مقتضاه أن الطريق السكة غير نافذة والى الشارع
 لا يدخل بدون ما يدل على دخوله وهذا خلاف ما يأتى وتامل المسئلة خلافة وبدل لعدم دخول على
 الاطلاق ما ذكره للفرق بين الاجن والبيع **(قوله ومو خلاف ما فى الهداية الخ)** تمام عبارة أى الفسخ

فالحق أن كلامهم لا يدخل لأنه وإن كان في هذا الدار فلم ينسب جميع هذه الدار وإنما اشترى شأمة منا
منها لا يدخله لأن البائع أو الاجنبي لا يكره اه وهذا تعلم روماني الفتح على تعليل نحر الاسلام
(قول لاحاجة البه مع المتن) جعل السدي لفظ ونحوه مبتدأ وما بعده خبره وأراد به ما تقدم من ذكر
المرافق وكل قليل الخ

باب الاستحقاق

(قول والمراد بالأحد أحد الباعة مثلاً لا الذي الخ) قد يقال إن المدعى له حق المثل لا التمثل الذي
الكلام فيه فلا رد للمدعى على عموم أحد في كلامه (قول واعترضه شارح بأن غايته الخ) الذي رأيت في
الفتح شارح بالآلاف واللام ولعله أراد به أن يبي (قول ومعنى هذا أن يتراضا على الفسخ الخ) الظاهر
أي ما قول الزبادات لا ينفسخ ما لم ينفسخ على عومه من شبهة الفسخ المتعاقدين أو القاضى والمستحق
(قول الضمير عائدة على من الخ) لعله أراد به ضمير كان المقدرة وأما ضمير مورثه فعاث الذي اليه (قول
الشارح نزول البدل عن ملكه الخ) لأنه لما أبرأ منه بعد الحكم فكأنه أخذه منه اه سدي وكذلك
يقال في الصلح أنه أخذ بعض حقه واسقاط الباقي وإذا كان بدل الصلح شيئاً آخر يكون أخذه كأخذ الثمن
عنه (قول وكان حكمه بها حكم على العامة) لم يظهر وجه كونه على العامة وقال عبد الحليم تمام
تحقيق هذه المسئلة في مثل الأحكام فلا ينظر (قول أشار إلى أن الاستحقاق لا بد أن يراد الخ) ليس في
كلام المصنف ما يدل على هذه الإشارة (قول وما لو أبرأ البائع المشتري عنه الخ) لعل في العارفتين
وأصلها أبرأ المشتري البائع الخ فإنه هو الذي مر أنه لا يمنع الرجوع بخلاف أبرأ البائع لشترى فإنه يمنع
الرجوع (قول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان يحكم ولو رجع الخ) الظاهر أن المناسب في التعبير
أن يقول واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان يحكم فإنه لا يصح دعواه ولا يرانه أنه له لأنه صار يحكموا عليه
وقوله فإداه عما إذا لم يؤده الخ فإن الفصولين قيد المسئلة بقيد من هما عدم الحكم وتادية الثمن فالمناسب
بيان محترزهما تأمل وعبارة الرمي كأنقله المحض عنه بزيادة قوله عقبه بل على ظاهر الرواية
لا ينفسخ ما لم ينفسخ وعلى ما ذكره ت عن محمد لا ينفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء وهذا الظاهر
جواب حادثة الفتوى استحق يحكم وأخذه المستحق ولو رجع المشتري بالثمن على بانه لم ينفسخ
فادعى البائع على المستحق مع غيبة المشتري التلق أو النتائج عنده بانه وظهر أنه لا يقبل لعدم انقضاء
السبب على ظاهر الرواية وعلى أصح أضامن أنه لا ينفسخ حتى يرجع المشتري على بانه بالثمن اه
(قول قوله أو يتكوه) فيه أن الجمن لا تجري فيها النيابة فكيف يتأني التكول من وكيل المشتري
بالخصومة تأمل نعم في وأخرى الفرق من الأشياء أن الوصى إذا لم يأمن التركة فادعى المشتري أنه
معيب ولا يئنه فإنه يخلف على الثبات بخلاف الوكيل بخلاف على العلم اه وذلك أن الوصى ضمن بنفسه
السلامة لبيع فيصاف على الثبات والوكيل ليس كذلك فيخلف على نفي العلم كما في شرحها وما في المصنف
ليس من هذا القبيل (قول أما لو رجع على إقرار البائع الخ) الظاهر أن المراد إقراره بعد البيع كما تقدم
في فصل الضوئى كأن مقتضى ما تقدم ليس له تخليف البائع لعدم جهة الدعوى تناقضه بدون ما رفعه
نعم في صورة دعوى الإقراره تخليفه لجهة الدعوى (قول بخلاف العكس الخ) فإنه لا شك أن القضاء
انحازوا لإقراره فلا يصح الاحتراز عنه (قول المصنف لا الإقرار) وكذلك التكول فشرح الزبادات

من البوع من باب ما يقربه المشتري فيرجع على من باعه التكلول بحجة في حق الناكل خاصة لأنه بذل
أو اقرار فلا يتعدى الى غيره الا اذا كان مضطرا الى التكلول فيتعدي الى من جاء الاضطرار من ذبه اه
(قول الشارح بل هو حجة قاصرة الى الخ) ومن ذلك ما في أول دعوى تمة الفتاوى عن في بدأ خراجه آخر
أه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك ذواليد القاضي يأمره بالسليم الى المدعي حتى لا يكون
قضاء على الغائب بالشر ما اقراره وهي بحجة في أدب القاضي أحاله الى باب البين ولم أجد تمة اه وذكر
الانقروى في الباب الخامس من الدعوى هذه المسئلة عن قاضيهان (قول لا بالاحتقاق) حقه الاقرار
كاهو عبارة الضخ (قول ومقتضى الفرق المذكور أنه لا يكون له) وأضاع على التقيد المذكور لا يتأتى
الفرق بين القضاء بالبينه والاقرار اذا لا يمكن القاضي القضاء بالبينه دون أن يسعه المدعي سواء اقرار المدعي
عليه بالأم أو أقام المدعي بينة علما (قول هذا اذا كان الكلام الأول قد أثبت شخص معين حقا الى الخ)
تأمله مع ما ذكر في شرح الوهبانية لأصنف من كتاب القضاء حيث قال بتقلا عن المحط مثل الاوزجندى
عن ادى نصف دار معين في يد رجل ثم ادى بعد ذلك جميعها قال لا تسع دعواه ولو كان على العكس تسع
والصواب أن تسع في الوجهين جميعا الا اذا قال وقت الدعوى بالنصف لاحق فيهما سوى النصف حينئذ
لا تسع دعواه جميعها المكان المتناقص وبدونه لا تناقض قصص الدعوى انتهى اه وفي السراجية للمدعي
عليه اذا أقام البينة أن المدعي شهد بهذا المكان تنذقيه لتقصومه وكذا اذا أقام البينة أنه استوفيه
أو استأمنه وأنه لم يسه وكذا الوادي دار اميرانا عن أبيه وأقام المدعي عليه بينة على اقراره الى المدعي
أن الدار ليست لى أو ما كانت لى فهو دفع اه وما في الفصولين والانقروية بقيدان المسئلة بخلافية
(قول الشارح لعين الخ) والذين في هذا كالعين كافي التظهير اه ستندي (قول ولا قابل به أملا)
في الفتاوى الانقروية من الثاني عشر من المتناقص من الجزء الثاني رجل ادى على آخر أنه ابن عم الميت
وطالب الميراث ثم ادى بعد ذلك أنه أخوه لا تسع فلو عار وادى أنه ابن عمه تسع في العاشر من دعوى
الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع ادى الارث بالعمومة ثم الابوة لا تسع وانما عار الى دعوى العمومة تسع
في العاشر من دعوى البرازية اه فهذا يدل أن المتناقص لو رجع الى الدعوى الاولى وثبت الثانية تقبل منه
بل قال في دعواه واثم فيه اشارة الى أن المتناقص لو ثبت القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقبل تركت
الثاني وعدت الى الاول اه (قول الشارح طلب نكاح الامة يمنع دعوى غلظتها الخ) كذا رأيت به
في البرازية وفي هامشها طلب نكاح الامة والحرة مانع من دعوى غلظتها او نكاحها ذكر ضمن الأئمة أنه
مانع والكرهى لا وعليه عامة الشايخ لان طلب تحديد النكاح الاحباط جائز وهو الصحيح في قولهم
جميعا اه فتوى اسبغاني (قول لصحة الاضافة بالأخصية الخ) في هذا التعليل نظر اذ هو متحقق
في مورع غير العكس أيضا بأن يقال في الاولى اضافة لنفسه بعد دعواه بالوقت باعتبار الأخصية لا استغناء
الخ وانظر الفصولين ولأحسن في الفرق أن يقال ان تناقض الانسان على نفسه لا يمنع صحة الدعوى
وعلى غير منع انظر الفصولين ونور العين (قول بخلاف دعوى الاخوة) فله لا بمن دعوى مال فيها
وقد وجد ما يمنع من الدعوى وهو التناقض بخلاف دعوى الوالد لتعصبها دعوى نسب (قول ادى شراء
من أبيه ثم رهن على أنه ورنها منه الخ) سمع الدعوى في هذه الصورة لوضوح التوفيق كافي البصر
لأن الحل محل خفاء (قول الشارح كالنائب) التمسق كلام المصنف خاص بالاصول والفروع
وتناقض من عداه منع لأنه لا تسع الدعوى الا اذا ادى حقا وكذا اذا ادى أنه ابن ابنة أو أبيه والابن

والاب غائب وأثبت لا تصح ما لم يدع ما لا فائدة له على الحاكم على الحاضر والغائب جميعا كذا في البصر
ومقتضى الأصل الذي ذكره الشارح عدم التخصيص بقرابة الولاد وبواقعة ما تقدم في الرضاع وانظر
ما يأتي في دعوى النسب **(قول)** وبين الجهة الخ) أي جهة الارث بالولاد الذي التي تعني فيها التناقض لا غير
لكن ما في شرح الزيادات من البيوع يقتضي الخلاف جهة الارث حيث قال دعوى التناقض بالطلقة فيما
يحتمل الانتفاض لأن أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان أمر الاحتمال التناقض الانتفاض
كالنسب والحرية والطلاق وتحوز ذلك تسع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان
ثم ادعى الحرية تسع دعواه لان اقراره بالرق لا يبطل الحرية فلا تنع دعوى الحرية ٥١ **(قول)** وبالعكس
لا الخ) عبارته في صورة العكس ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس وليدي لا يصح التي لان النسب اذا ثبت
لا يثبت نفيه ٥٢ فصولين **(قول)** كان طلقها في حصته ثلاثا) وكذا مادونه والرجعي الذي انقضت منه
العدو وتمكن الزوج من إقامة بيته على زواجه بها بعد ذلك شئ آخر كان دعوى تجديد العقد عليها ٥٣
الثلاث وانقضت العدو تزوج بآخر كذلك **(قول)** (له حر) حقه بعد **(قول)** لكن التناقص لا يمنع
حصته الخ) في الجوى أول كتاب الاقرار تنص على الزاوية باع المقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تسع ولو
برهن تقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقص فتقبل بلا دعوى وان كانت الدعوى شرطا
في حرية السبد عند الامام وأما من قال ان التناقص هنا غفول للعوق وتفرد للمولى بالاعتاق يقتضي
ان تقبل الدعوى أيضا ٥٤ وقبول البيعة مع عدم جماع الدعوى مشكل على قول الامام **(قول)** دون
للدعوى المحررة الخ) حتى لا يترتب عليها التحليف **(قول)** الشارح وفي القنينة لو أقر المالك بالملك للبائع الخ)
بوافق ما في القنينة مانع له في زيادة الدراية عن الفتاوى الصغرى حيث قال اشترى شئاً ثم استحق من يده
ثم وصل الى المشتري وما لا يؤمر بالتسليم الى البائع لانه وان جعل مقر المالك للبائع لكن يقتضي الشراء
وقد انفسخ السرا مالاً استحقاقاً فينفسخ الاقرار ولو اشترى عبد اقر نساءه ملك البائع ثم استحق من يد
المشتري ورجع البائع على البائع ثم وصل اليه يؤمر بالتسليم اليه بائنه لان اقراره بالملك لم يبطل ونقله عن
خواهر زاده ٥٥ **(قول)** بأن يشهد أن قاضي بلدة كذا قضى على المسحق عليه بالدية الخ) ظاهره أنه
يكتفي الاجمال في الشهادة على الوجه الذي ذكره والمعول عليه أنه لا بد من التفصيل فيها بان يشهد بجميع
ما وقع بين يدي القاضي مفصلاً كأنقله الحائقي في فتاواه أول كتاب الوقف **(قول)** ومقتضاه أنه لا بد من
شهادتهم بمضمونه الخ) الشهادة بالشهود أن يشهدوا أن قاضي بلدة كذا قضى على المسحق عليه الى آخر
ما قدمه وقائمة القراء على الشهود ان يشهدوا وعند المكتوب اليه أن القاضي الكاتب قرأ عليهم وهذا غير
الشهادة بالشهود تأمل **(قول)** هذا ما ظهر في ما استظهره شافعي مذكور الشارح بصدده وقوله قيد
بالمجهول الخ) **(قول)** فاذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك الحق المجهول الخ) انظر هذا مع ما قاله القهستاني
أول الاقرار من أن المقر يلزمه بيان ما قرره من المجهول بحاله قبيحة وان القول لاقر ان ادعى المقر أنه أكثر
أي ما بين لانه المنكر والكلام مشير الى أنه لو أنكر الاقرار بمجهول وأريد إقامة البيعة عليه لم تقبل لان
جهة التمهيد به تمنع صحة الشهادة وتعمام في الجواهر والتصفه **(قول)** الشارح فاستحقت بعد التفريق
الخ) وقوله لا يبطل ان دفع غيرها في المجلس **(قول)** بأصل المدعي وهو الذناير) ظاهره اذا وقع الصلح عن
اقراره لا اذا وقع عن انكاره فانه يرجع بالدعوى وكذا اذا كان عن سكوت كالمسجد كالمصنف أول كتاب
الصلح **(قول)** فلماذا دفعه الرجوع الخ) وكذا اذا انقص الآتي في نقصان الرجوع هو البائع على المشتري

بمقداره وفي الزيادة الرجوع هو المشتري على البائع بمقدارها **(قول الشارح لو اشترى خرابه وأنفق الخ)**
 هذه المسئلة يحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى خرابه ففهمه وأوصرف في بنائها مبلغا عظيما فباعها
 انسان واستحق الثمن له وما ينبت به من الأشجار والأخشاب وقال في دعواه اشترى ما هو ملكي وعمرتها
 بحق من الأخشاب والأحجار في هذه الصورة يرجع على البائع بالثمن ولا رجوع له بما صرفه في البناء على
 بانيه ولا على المشتري وهذا ما يشر إليه كلام ط والمجسبي ويحتمل أن يكون معناها أن رجلا اشترى
 خرابه فبنى فيها بأحجار وأخشاب اشترىها وأوصرف في عمرتها مبلغا عظيما فلما اكملت عمرتها جاءه رجل
 يدعي أن تلك الدار له وأنكر بنیان المشتري لها وأتى بينة شهدت عند الحاكم أن هذه الدار له بهذه الصورة
 ففضى القاضي بها للمشتري فليس للمشتري على البائع رجوع بالثمن ولا بقية البناء وما صرفه في العمر
 لأن الاستحقاق ما ورد على ملك البائع كالأشياء التي لا تقطعها قيسا ولا طمعه ثم بما استحق وأثبت استحقاق
 القميص فالمشتري لا يرجع بالثمن على البائع ٨١ من السندى وبهذا ينضغ ما قبل هذا فامل **(قول**
الشارح أو رتبتم الدار شيئا) أي بأحجارها **(قول الشارح لم يرجع بشئ على البائع)** أي من نفقة
 ما حل فيها **(قول الشارح وكذا لو حفر سابقه)** هي المسئلة كما هو عرف الشام لا السابقة المشهور بمصر
(قول الشارح فلا يرجع بقية حصص وطين) هذا التما يظهر إذا نقض وسلم لأنما إذا سلم إلى البائع مينا
 لأنه يرجع بقية مينا بما فيه من حصص وطين بل لا يظهر أيضا فيما إذا دفع النقض لأنه بعد دفعه يرجع
 بقية مينا ٨٢ وقد يقال المراد أنه حصص الدار وطينها بدون بناء **(قول وهذا مشكل)** توجه
 المسئلة بما يندفع به الاشكال بأن الغلة حصلت بثمنين وهذا الكرم وما أنفق في العمر الخ فتوزع
 عليها فيقتطع عن المشتري ما قبل نفقته ويجب عليه ما قبل الكرم من الزيادة الحاصلة بسببه أو زيدا
 على كل من الدين ماله من الزيادة **(قول لأن زوالنا القصور الخ)** لا دخل لهذه التعليل فيما قبله
 كما هو ظاهر **(قول لكن كان الأوفى الرجوع على البائع الخ)** لا يظهر وجه الرجوع على البائع بالنفقة
 وإن حصل منه تقرير ثم لو أحدث بناير جمع بقية مينا كان بانقضاء منه **(قول لو استحق بعد**
قبض الخ) عبارة الفصولين بعد قبض بعضه الخ **(قول أو لا يضر تبعه الخ)** عبارة الأصل إذ
 لا يضر الخ **(قول ونقل في الحامدية بعد عن القاعدة اشترى بقر الخ)** ما في الحامدية لا يضر ما ساقى
 القبة فإن الأول في نقل الرجوع بالنفقة والثاني في الرجوع بالزيادة على البائع كالرجوع بقية البناء ولا فرق
 حينئذ بينهما **(قول لما في جامع الفصولين إذا ذكر البناء والشراء الخ)** عبارته من الفصل السادس عشر
 وهذا لما يذكر الشراء والشراء في البيع حتى دخلا بما لا يذكر كما لا يبيح قصد الانبعاث لو ما قبل
 القبض بأفصة مما لا يضر حصصه من الثمن كذا في فسط وفي خ شري دار مع بناءه فاستحق البناء
 قبل قبضه يأخذ الأرض بجمسته أو يترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الأرض بجمسته ولا خيار له والشراء
 كالبناء ولو استحق أو قلعهما تأخر قبل القبض يأخذهما جميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بأفصة بخلاف
 الاستحقاق والهلاك بعد القبض هو على المشتري كذا في خ وهذا بخلاف ما في فسط

(باب السلم)

(قول الشارح كالسلف) في التهرن المغربي سلفي كذا وأسلم إذا قدم الثمن فيه ٨٤
(قول) ويظهر الجواب بأنه تأخر إلى ابتدائهم من جانب السلم إلى الخ لا يفتي أن كلام هذا الجواب

وجواب الحوائج السعدية لا يدفع اراد دخول البيع بمن مؤجل في نفس التعريف بالنظر اليه في ذاته
 ومع لوم أن المراد لا يدفع الاراد **(قوله)** الاولى في تعريفه أن يقال شراء أجل يعاجل فيه أن المراد
 بشره بأنه بيع أجل الخ أو بشره بأجل يعاجل أنه عبارة لا يحاجل والقبول الصادر من في غلب الآجل
 بالاعجل لا خصوص البيع وحده ولا الشراء وحده حينئذ تساوى التعبير بالبيع والشراء قال الزبلي
 وصي هذا العقد سلماً لكونه معجلاً عن وقته فإن أو ان البيع بعد وجود المعقود عليه في ملك البائع والسلام
 يكون عادة عالى عن وجود في ملكه فيكون العقد معجلاً اهـ فيه بيان أنه عبارة عن العقد المذكور مع
 بيان المناسبة للقي اللغوي **(قوله)** وجب العمل بالرأية الاخرى عبارة الفصح يجب أن يصل بهذه الرأية
 فلا يجوز السلم فيها بعد ذكر العدد لا مع تعيين المقدار والون أو واحد اهـ **(قوله)** وبيان الفرق في التهر
 عبارة والفرق بين البيع والسلم أن من ضرورية السلم كون المسلم فيه متاعاً أقدم على السلم فقد
 تضمن إبطالها اصطلاحاً على التنية بخلاف البيع فله يجوز ورود على التين فلا موجب لخرجهما
 عنه وإن اطلت التنية بقيت على الوجه الذي تعورف التعامل به فيها وهو العقد الخ **(قوله)** ولا يخفى أن اللبث
 إذا كان معنياً الخ لا يخفى أن قوله معين مفسر ببيان الصفة أي الطول والعرض والسمك كما يأتي عن
 الجوهر فيكون المراد بيان المراد بالعين وأنه ليس المراد به خصوص المشار اليه ولذا عبر في الكتب بمثل
 قول المصنف معين فيكون المراد به ما واحد تأمل **(قول الشارح)** أو زيد أو عمرو فيه أن هذا عامل
 معين وقد يتعدى عمله لونه وأغيره فلذا لم يجعل كثر تخلفه معنية اهـ ط وقد يقال أن المقصد بهذه
 الإضافة بيان الصفة لانه من عمل زبد مثلاً عاصمة **(قوله)** ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز عبارة
 التهر لا يجوز الثاني اهـ **(قوله)** في فرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتعامها
 بالمثل الخ ما ذكره انما أعاد وجه ضمان المثل في القم وبين وجه عدم صحة السلم فيه مع كونه مثلياً
 ويعلم الوجه بما ذكره الغرض من أنه بالقبض في القصب والقرض بعين القم فيعرف مثله فامكن اعتبار
 المقبوض ثانياً بالاول أما السلم فله يقع على الموصوف في الذمة ولا يكتفي بالوصف في معرفة الموافقة بين
 الموصوف والمقبوض كما هو بين المقبوض أولاً والمقبوض ثانياً **(قوله)** فالسلم به لبيان المقدار الخ عبارة
 الزبلي فالتقدير به الخ **(قوله)** وقد عرف أنه دية الخ عبارة وهي السلم بالواو وهي اسم السلك مخصوص
 في مصر **(قوله)** بل الاقليم أي على صفة مخصوصة **(قوله)** ولكن لا يصح قول الشارح كقص مرعى
 أو بلد الخ فيه أن مراد الشارح أن هذه النسبة الكائنة في مرعى وبلد لبيان الصفة من الجودة
 أو غيرها لا لبيان الخاريج من الارض المعروفة وهذا نظير ما ذكر من ان الشرائي والسباخي فانه لا يراد به
 خصوص الثابت في المكان المنسوب اليه بل المقصد بيان الصفة ونظيره القصب السندوني في مصر فانه
 لا يراد به خصوص الثابت في قرية سندون بل يراد ببيان الصفة **(قول الشارح)** لطلان الاجل بموت
 المدون لا الدائن **(قوله)** قال الرطبي ويشمل للمدون أو كمل بالمراد إذا اشترى بالنسيئة فمات حل الثمن عليه
 وبقي في حق المكل كما في الحاشية ثم قال في أن يقال لو قتل الدائن المدون هل يحل عونه أو لا وصرح
 الشافعية بأن الاصح أنه يحل وقواعد الانباء انتهى اهـ سندی **(قوله)** لا اتحاد الصفة عبارة الاصل
 لا اتحاد الصفة **(قوله)** أو الجدل فقط الخ عبارة البصر ولو شرط الجدل إلى منزله قبل يجوز لانه اشتراط
 لا بقاءه وقيل لا لان الجدل لا يقتضيه العقد وانما يقتضي الإبقاء وهو مقصود بدون الجدل فيكون مفسداً
 اهـ **(قول الشارح)** لم يصح لاجتماع الصفتين **(قوله)** المؤدى لجهة الرأس المال وجهه الآخر أيضاً

(قول المصنف ولو عين مكان العين في الاصح) مقابله أنه لا يتعين لأن الشرط الذي لا ينفك عنه يعتبر (قوله
والكثير كالكثير الخ) في الجرع عن الإيضاح - نحن - أو حنفية في السير فقال ردوها وبسند في ذلك
الجلس وفي تحديده الكثير روايتان الخ (قوله) واستشكله في الجرع بأن هذه الأقالمة الخ) عبارته وبشكل
عليه قوله في تعليل قول الامام أن الأثر الذي رأس المال لا يتكفي لاحتمال أن يجد البعض زبوا فاحتج
الى الرد ولا يتيسر الاستبدال الا بعد المجلس فان هذا يقتضي عدم اشتراط الانتقاد ولا اه فانه مع
كلام الحمى (قوله) فلا بد حينئذ من ذكر الشرطين لا يتم فترفعه على ما أوردته على الشرط المذكور بل
مقتضاهما الا كفاه بأحدهما وهو معرفة القدر (قوله) والخلاف مبني على اعلام قدر رأس المال بغير
عبارته كالزبوا أما حصة الدين فلماذا كرنا وأما حصة العين فلجهلها ما يخصه من المسألة فيه وهذا عند
أبي حنيفة وعند غيره يجوز في حصة العين وهي مبنية على اعلام قدر رأس المال وقد بيناه اه (قوله)
واحد من رد عن الأقالمة على مورد الوصف الخ) وفي البرازية أسلف في ثوب وسط وجاء بالجدة فقال خذها
وزني ردوها فملى وجوهه لأن المسلم فيه كلى أو وزني أو وزني ولا يخفى ما أن يكون فيه فضل أو نقصان
وذلك في القدر أو الصفة فان كان كيليا بان أسلف في عشرة أقتصر لخاصة أحدهما فقال خذها وزني ردوها
حاز لاه باع معلوما معلوم ولو جاء بنسعة فقال خذها وأرد عليك درهمًا جاز أيضا الأقالمة البعض وأقالمة الكل
يجوز فكذلك الأقالمة البعض ولو جاء بالاجود والأردى وقال خذها وأعط درهمًا وأرد عليك درهمًا لا يجوز
عندها خلافًا للثاني وفي الثوب بان جاء بذراع أز بد وقال زني درهمًا جاز لأنه بيع ذراع يمكن تسليمه
بدرهم فأنفهم ببعده مفردا وكذا لو أضاف الوصف يجوز عندهم وان جاء بنقص ذراعًا وزني لا يجوز
عندها لأنه أقالمة فيما لا يعلم حصته لكون الذراع وصفًا مجهول الحصة ولو جاء بنقص من حيث
الوصف لا يجوز ولو بأز بد وصفًا يجوز وهذا إذا لم يبين لكل ذراع حصة أما إذا بين جاز في الكل بلا خلاف
انتهى اه سدى (قوله) لكن لا يخفى أن جواز الاستبدال لا يدل الخ) لا يخفى أن ما ذكره من التعليل
عن الفصولين يفسد جواز التصرف ولو بالنسبة فردا لما لا يستبدال ما يشمله (قوله) والام تصح الأقالمة الخ)
فيه تأمل فان الأقالمة كما تصح بعد قبض رأس المال تصح قبله قبيل الافتراق فله شرط بقائه على الصحة
(قوله) وهذا أظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف الخ) ما ذكره انما يدل على عدم جواز التصرف
في عين الصرف قبل قبضه والمتبادر منه أن الصرف باق على حاله بدون أقالمة وليس فيما ذكره ما يدل على أنه
لا يجوز التصرف فيه بعد الأقالمة قبل القبض فلم يتم استدلاله بآدعواه ثم رأيت في المشيع ما يؤيد كلام
المصنف ونفسه وأما يدل الصرف فلا يجوز ببعده قبل القبض في الابتداء وهو حال بقاء العقد ويجوز في
الانتهاء وهو ما بعد الأقالمة بخلاف رأس مال السلم فله لا يجوز ببعده في الحالين وبوجه الفرق أن القياس
يقضي جواز الاستبدال في السليدين جميعا بعد الأقالمة لما ذكرنا أن الأقالمة تفسخ وتصح العقد فرفع من
الأصل كان لم يكن ولو لم يكن العقد لما لا يستبدال فكذلك ارفع فكان ينبغي أن يجوز الاستبدال فيها
جميعا إلا أن الحرمة في باب السلم ثبتت نصا بخلاف القياس وهو ما رواه بنا والنص ورد في السلم ففي جواز
الاستبدال بعد الأقالمة في الصرف على الأصل اه كلام البدائع اه هذا وقد ذكرنا عن الهندية
أنه بعد أقالمة عقد السلم إذا كان رأس المال على اثنين بالتميز ردمته قائما وهما كما اه وذكر عن
الزهر أن بدل الصرف بعد أقالمة يجوز له أن يشتري منه ما شاءه ببدله ويجب قبض بدله في المجلس وفي
البرص نحوه آخر عبارته وان أوهم وأوله أنه لا بد من قبض بدل الصرف بعد الأقالمة (قوله) والمراد الأول

ولا يصح ارادة الثاني فان وجوب الاختلاف فيه هو اللفظ لا الوصف جار مجرى الأصل كافي التهر
(قوله) فهو مبتنع في انكار حقه الخ) فان قلت المسلم اليه ليس مبتنع لأنه يدعي فساد العقد وفيه
نفعه لأنه لا يلزمه المسلم فيه ببفساد العقد بل يجب عليه رد رأس المال وهو أقل من المسلم فيه
عاده فوجب أن يكون القول له لانكاره قلنا الفساد بسبب عدم الأجل مختلف فيه بين العلماء فليفتن
بالفساد فلا يعتبر الشفع في سقوط المسلم عنه بخلاف عدم الوصف عندهما لأن الفساد فيه قطعي فعتبر
انكار المسلم اليه في الوصف لأنه ليس مبتنع لأن فيه نفعه بسقوط المسلم فيه ورد رأس المال بخلاف
انكاره بالمسلم فيه لأنه مبتنع حيث ينكر وجوب حقه وهو المسلم فيه لأنه يزعم رأس المال عادة
هـ سندی **(قوله)** وبدا بين الطالب الخ) وجهه أن أول التسليمين منه وهو قول محمد وأبي يوسف
آخره وقال أو لا يبدأ بين المطلوب لأنه أول المنكرين **(قوله)** فتح ملخصاً في المنع الأصل لمحمد في
جنس هذه المسائل أن يقضى بسلين ما مكن وإن لم يكن لضرورة تقضي بسلم واحد وإنما كان الأصل
القضاء بعقدين لأنه اجتمع ما وجب القضاء بعقدين فإن كلا يدعي عقداً غير ما يدعي الآخر فإن العقد على
الخطة متلازم للقضاء على الشعر وما وجب القضاء بعقد واحد فامع اختلافهما اتفاقاً أنه
لم يجر بينهما إلا اعتدوا بحد كان القضاء بعقدين وفيه عمل بالبينتين ويدعوى العقدين مسورة وأولى من
القضاء بعقد واحد وفيه تعطيل إحدى البينتين إذا ثبت هذا فنقول مادام في المجلس أمكن القضاء
في العقد بعشرين في كل عقد بعشرة إذ يمكن أن يتقدر رأس المال لكل عقد في مجلسه أما إذا انفرد عنه
وتقدر بالمسلم عشرة لا غير لا يمكن القضاء بعقدين لأنه تعذر تقدير رأس المال في أحدهما بعد التفرق
فيقضى بينته بالمسلم لأن رب المسلم بينته بثبوت الحق لنفسه والمسلم اليه بثبوت الحق لغيره والأصل
عندهما القضاء بسلم واحد لا إذا انفرد فيقضى بسلين وإنما كان الأصل هو القضاء بسلم واحد لتقليل
لما ياباه القياس لأن القياس بالي جواز لأنه يبيع ما ليس عند الإنسان إذا ثبت هذا فنقول القضاء بعقد
واحد هما يمكن بردينية المسلم اليه لأن بينته قامت على إثبات العشرة لنفسه وعلى إثبات الشعر لغيره
والعشرة ثابتة بإقرار رب المسلم فلا تقبل بينته من هذا الوجه وكذا لا تقبل بينته على إثبات الشعر لأن
البينة على الشعر قامت على إثبات ما أقر به لغيره والبينة على إثبات ما يقر به الإنسان لغيره غير مقبولة
فإن من أقر لإنسان بشئ تركه المقر له فقال المقر ما أقدم البينة على ذلك لا تقبل بينته فهو معنى قوله
أمكن ردينية المسلم اليه فيمكن القضاء بعقد واحد بينته بالمسلم من هذا الوجه فيقضى به الجملة من
الخصم هـ ونعم تحقيق هذه المسئلة فيه فانظر **(قوله)** كان الواجب عدم ذكر هذا الجملة الخ
يقال إن المدة إذا ذكرت على وجه الاستعمال لم يوجد التأجيل الذي هو شرط السلم فقد فات شرطه
فلا يكون سلفاً فصح أن ذكره على سبيل الاستعمال شرط لكونه سلفاً ولا يكتفي ذكره على وجه الاستعمال
لعدم تحقق التأجيل ولا يشبه من قولهم شرطه التأجيل المذكور المدة على وجه الاستعمال وذكرهم
هذا التفصيل فيما كانت المدة أقل من شهر لا ينافي جريته في السلم أيضاً نامل **(قوله)** متعلق بقوله مع
أدنى الخ) والظاهر أن ضمير بدو راجع للأجل السابق الذي هو أجل السلم وهو صادق بعدم أجل
أصلاً وأجل أقل من أجل السلم في صورتين يصح بيعهما الآن مفهوم قوله فيما فيه تعامل غير معمول
بالملافة فله إذاً مكان لا تعامل وذكر المدة على وجه الاستعمال كان محتملاً تأمل وهذا موافق
لكلام الشارح الآتي لكن يخالفه ما في الزيلعي من أن الاستناع في الاستعمال فيه لا يجوز اجتماعاً

(قول) وأجب بأنه انما لا يجوز لانه لا يمكنه الخ) هذا انما أفاد عدم جبر الصانع ووجه عدم جبر المستنسخ أنه
يثبت له خيار الرؤية فباعتباره يكون له الفسخ اهـ من الزبلي (قول) وهو عطف لما ذكرنا من انما الخ
قد يقال في تصحيح كلام المصنف في ذاته ان قوله فيه جبر الخ ليس بقدر بما على ما قبله بل على سابقه وهو مشقة
السليم بقدره ما ذكره بعده والاولى بتقديم هذا التقرير دفعاً لقتوهم (قول) الاولى قبل اختياره الخ
مقتضى قول السدائني لانه باحضار ما الخ ابقاء الرؤية على حالها وحصصة التعبير بها اذ باضمار سقط خياره
وبقي خيار الآخر فلو كان المدار على الاختيار لحازله التصرف فيه بهن سقوط خياره بالرؤية تأمل (قول)
فالتعليل لا يوافق المعلن على ما فهمه الخ) فيه تأمل ظاهر بل هو موافق للعلل على ما فهمه (قول) وظاهره
أن السلم لا يجوز الا في المثل الخ) عدم جواز السلم الا لأنه في قطب بل لان التارعلت فيه ولا يمكن ضبطه
حينئذ تأمل

(باب المتفرقات)

(قول المصنف رحمه الله) وفي السندى والمرام من كثرته ما يأتي الانتفاع به فله مع دقيق الشعير
بنفع من الارام الصلوة ومع زيت الزيتون بنفع من حرق النار ومع الخسل يحلل الخنازير وكذا نفع رز
الكتان ومع العسل ومع رز الكتان لغیر الدماسيل ومع الحرف والخرول بنفع من التقرس والشقيقة
والصداع المزمن ووجع الجنب والمفاصل واذا طبع مع دقيق الشعير وانخل والماء والعسل بنفع من
الداميل والخنازير والأروام الصلوة ومع دقيق الخنطة قدرا ملتصقاً ويصير بها اذا طبع على البرص وورل
ثلاثة أيام ثم يغسل ويحجد لطخة رز البرص ومع انخل بنفع من السعفة وأواع الاستسقاء وكلع
السكسينين درهمين الى ثلاثة بنفع من الاستسقاء البارد ودود هين منه مع ثلاثة دراهم دارصني اذا شرب
نفع من الحصى بحرب والجلوس في طبعه بنفع من عسر البول كافرور في حقبة المؤمنين اهـ وبذلك
داود الحرف هو حجب الرشد اهـ (قول) لان الصحيح من مذهب أصحابنا أن الكفار يحاطون بشرائع الخ
ومقابلته أنه يباح لهم الانتفاع به كافي البصر (قول الشارح) ومصحف) لعل الكتب الحديثية والتفسيرية
تعلق بها جميع التكرير اهـ سندی (قول) فصار هلا كما مستند المصنف فيها الخ) وكذلك اذا قلنا
الى أن تغدق فبعضها من جهة المفروض فان ذلك وجب سقوطها عن المستقرض وعدم المطالبة له تأمل
(قول) لانه تعيب حكمي الخ) فصار كالتيدير والاعتاق وقطع السيد ويرق على الاستحسان بأن التديير
والاعتاق فيهما اتلاف المالة وقطع البدقيل حتى أوجب نقصاناً في ذاتها كاللوطه لمافيه من استغناء
ما بها (قول) فان خفف جازله البيع الخ) وان عازا البيع لأنه لا يجوز ان يفاصحى البائع من الثمن لان حقّه
متعلق ببنية المشتري بخلافه قبل القبض فله ظهر ملك المشتري على وجه تعلق به من البائع تأمل
(قول الشارح) أي باع القاضى الخ) قال ابن كمال باشا ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا أنه ليس
بمحصور دائماً المقصود احياء محقه وفي ضمنه بيع سبعة لان الشيء قد يصح ضمنا ولو ان بيع قصدا اهـ
(قول) فقال في البصر بعدما أعاد المسئلة في الصرف الخ) عبارة البصر بمد ما فسر الدرهم في عرف مصر بأنه
يشرف الى الموازنة أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس وان هذا اذا لم يقيد لها منه وأما اذا قيدها
بالثقة كواقف الشيعونية والصبر غمسية فيصرف الى القضية السكنى وقمع الاستيلاء أي أنها تخلص
أو يفسد شقة الخ (قول الشارح) كالو كانت شوقه أو نهر جه) أي فله يرجع بالجدا نقاقا (قول) ظاهره

أنه لا يجوز الاندماج على الأخذ بما لم يسمع المالك (السماع من المالك ليس بشرط بل لوسيع من أخير بما قال المالك عند الاتقاد وسه الأخذ بخير وقوله وتطهر أنه الخ غير ظاهر من عبارة الشارح بل غاية ما أولده حوازا الأخذ وهذا يحتمل أن يكون على سبيل الإباحة وإن كانت عبارة الخاتبة المقولة في السندى نفسها المالك وعدم اشتراط السماع من المالك ونفسه ما رجى قال أقوم وهبت جاري حتى هذه لأحدكم فلما أخذها من شاء فأخذها واحد كانت له رجل سب دابته له فأخذها انسان وتعاهدها قال أبو القاسم صاحبها إن يتردها إلا أن يقول عند السب من شاء فلما أخذها خيئت تكون القباية لمن تعاهدها قال أبو القاسم جواب كذلك إذا قال صاحب القومعه لومين فتكون هذه هبة استحسانا لأن الموهوب له وإن كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما ولو سب دابته وقال لأحاجة في البها لم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طير لم يملكه فإرساله غيره تسبب البائة ولو قال رجل أذنت للناس جميعا في تركي حتى هذه فمن أخذ منها فهو له فبلغ ذلك الناس وأخذوا من ذلك شأ كان لهم ولورفع عشاها فاعطا وزعم أن الملقى قال من أخذ فهو له وصاحب العين شكر ذلك القول قال الناطق أن أقام الرفع بينه على ما دني أو حلف صاحب سلق فأني أن يخلف فهي للرافع ولو أن الرافع لم يسمع ذلك من صاحبها لكن أخبر بما قال صاحب العين عند الاتقاد وسه أن يأخذها بخير اه (قول) وبه يبقى جامع الفصولين) مثل ما في الفصولين في السندى عن الخاتبة وعبارة في رواية لا يجوز بيعه إلا أن يكون خيرا للصبي وذلك بأن يبيع الشيء بضعف قيمته وعليه الفتوى (قول) فكان هو المذهب) فيه أن الثاني غير عنه بلطف الفتوى فلا ينبغي الدلول حسنه تأمل (قول) لأنه هنا تخلص لاشراء حقيقة) أي وقد أمر به بالف فلا يجب ما زاد كانا أمره أن يقضي من دينه أن الفاقضي أكثر وفي السندى عن الخاتبة لو قال الأسير لرجل اشترى بألف فلشراء عاتد بنار أو عرض بثلثين المثل اه (قول) في الجرد عن أبي حنيفة قال اللحم كقرب بالشراء إذا اشترى عاتد بنار أو عرض بثلثين المثل اه (قول) في الجرد عن أبي حنيفة قال اللحم كقرب تباع اللحم الخ) الظاهر أن موضوع المسائل مختلف وذلك أن ما قاله الامام فيه جهالة بمقدار المسع فإذا وزن لا ينعقد فيه البيع غير الوزن فيكون لكل الخيار ثم إذا قبضه المشتري أو جعله البايع في وعاء به امره ينعقد بعبا التعاطي وما قاله محمد فيه جهالة بحمل المسع فيثبت الخيار للمشتري بخلاف ما إذا عين الجانب مثلا أو أمره بوزن الكيل فانه ينعقد بعبا لعدم الجهالة ويصير كالأمر بعبه فبما من هذه الصيرة بدرهم أو باعة هذه الصيرة بحسب كذا إلا أن الظاهر أن المسئلة الثانية لا ينعقد فيها عند الامام في شيء ولو رطلال جهالة الحمل وهي فاحشة تأمله بخلاف مسئلة الصيرة فانه ينعقد عند في غير (قول) فلما باع أن يدفع البية ففتم الخ) فيه مخالفة لما تقدم في البيع الفاسد فانه يقتضي الفساد (قول) فقل قرارها من الأرض الخ) أي بحيث لا يتضرر البايع ليوافق كلامه (قول) وأيت فيه تقييدها أن يوف بالنهر حرة الخ) التعليق بقوله لأن الصحاح الخ: فيقد أنه لا فرق بين النهر حرة وغيرها وأن المدا على استواء الصحاح والمكسرة بأن لا يزوج الزيف وواجب الجهاد وفي السندى عن الخاتبة يقر رجل دفع الدراهم إلى ناقد لينتقد في الدراهم وكسر قالوا يكون ضامنا إلا إذا قاله المالك انمحر وهذا إذا كانت المكسورة زوج رواج الصحاح وتقصن بالكسرة وذكر بعد أوراق في القصب رجل كسر درهم رجلا فوجد داخله فاسدا أو كسر جوز رجل فوجد داخله فاسدا أقال لا يضمن شيأ انتهى فعلم أن ما نقله الشارح محمول على ما إذا لم ترج الزيف وواجب الجهاد (قول الشارح وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس الخ) أي مصنوعة

منه بعمل الكيمياء سندی **(قول)** لاحتمال أن يظهر الدرهم معيا (الخ) بل الظاهر أن هذه المسئلة من فروع التصريف في البيع المكمل أو الموزون أو المعدود قبل كيله أو معداً وزنه كأن تقدم ويجري ذلك في الصرف أيضاً **(قول)** وأما دفع أرضه فزارعة (الخ) الظاهر أن قول الشارح لم يجز أي في حصة المسائل أيضاً لأن بيع الحصة في الثردون الشجر لغير الشر بذلك يصح وكذلك في التصرف على ما يظهر لعله الحق الضرر فتكون هذه المسئلة مثل مسألة المزارعة المذكورة تأمل

﴿ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه﴾

(قول) الفرق بين التعليق والشرط (الخ) الذي في الجوى عند قول الاشياء القول في الشرط والتعليق من الفن الثالث والشرط ما جزم فيه بالاصل أي أصل الفعل وشرط فيه أمر آخر وإن شئت فقل في الفرق أن التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان أو إحدى أخواته أو الشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة اهـ ومن هنا تعلم التصريف في عبارة المحقق **(قول)** ويحتمل أن تكون قاعدة ثانية (الخ) على الاحتمال الثاني جرى السندی حيث قد رافض ما فقال (و) ما لا يصح تعليقه (لكن في حل الأمثلة أبقى الاشكالات المذكورة في بعضها على حالها **(قول)** كالأستاذين جاره لم يجد مراد شرطه بينهم (الخ) لا يصح مثلاً لما نحن فيه فإنه في التعليق لا الشرط وأيضاً التزام الحفظ لم يجعل لشرطنا وأخاه جعل شرطاً لا ذن وظاهر أن الحوالة والكفالة من الالتزامات التي لا يلحق بها وأن الإراعة من الكفالة من الاستقامات المحضة التي لا يلحق بها وسأقي في كلامه ببيان ذلك كما أن الاذن بالتجارة من الاستقامات التي لا يلحق بها كما يأتي أيضاً كما أن الكفالة من الالتزامات التي لا يلحق بها فالمرى يلزم العبد البديل والعبدية لم المولى العتق عند أداء البديل فكل منهما كتب على نفسه أمر هذا البذل وهذا الوفاة كما يأتي في كتاب المكاتب وفي الفصولين لا يجوز تعليق الكتابة بالشرط وتبطل بفاسده أقول هذا لا يتم على إطلاقه لو كانه بشرط أن لا يخرج من المدينة صححت وبطل الشرط اهـ وسأقي في جواب هذا الاشكال عن القرعاني في حاشية الفصولين **(قول)** كقوله بعته إن كان ز يدحض (أ) هذا ليس تعليقاً محضاً بل إذا كان زيد محقق الحضور وتبين ذلك بعد البيع كان نصراً لتعليقاً لما ذكره أن التعليق على أمر كائن نصير وإذا لم يتحقق حضوره لا يتعقد لكونه معلقاً على معدوم وإن ذكره في الشرط لا يلبس مثلاً لتعليق تأمل **(قول)** لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد (الخ) مقتضى كلامه أن ما كان ملائماً يصح تعليقاً بالبيع به مع أن الظاهر عدم الصحة كما يعلم من كلامهم ومما ذكره الشارح وأما استثناء الصورة المذكورة نظراً لمعنى خيار الشرط فتأمل **(قول)** على أن أحدهما الصامت ولا تخير العروض تمام عبارة الصبر بعد قوله ولا تخير العروض وقاش الحانوت والديون التي على الناس على أنه إن توى شيئ من الديون يرتفع عليه نصفه (الخ) **(قول)** وحاصله أن تعليق الضمة على رضا فلان غير موقت (الخ) كلام العيني فيما اقتضوا داراً برفا فلان ولا شئ في فساد هذا الشرط سواء كان مؤقتاً ولا يلزم بانا لغيرها وقول المحقق يصح في الجنس الواحد صدقته في غير الجنس الواحد ولا يستقيم إضافته أو على الجنس المختلفة فإنه صحيح فيها مع أن كلام العيني في دروي جنس واحد يجري فيها الجبر تأمل **(قول)** فلم يكن تعليقاً بشرط (خ) أنه تأمل فإنه لا يصح بما فيه مخطر لا يصح بغيره **(قول)** ويحتمل أن يراد بالأطلاق عدم التقيد (الخ) عبارة التصريح في الاحتمال الأول فإنه بعد ما ذكر المسئلة وتعليلها عن الشارح بأنه معاوضة مال قال وهذا

بقتضى تحصيله بما إذا كان بعبارة نقل نحو ما نقله المحقق عن صلح الزباني وقال عقبه الآن الظاهر إلى
آخر عبارة الشارح والتفريع لا يدل على الاحتمال للثاني فإنه إذا كان عن انكسار أو سكوت لا يكون بعينه
مقابل لكونه بعبارة أول ويكون قد صاحب التمراد خال مشق الانكسار والسكوت لاسئلة الثلاث
المذكورة عن الزباني يدل اقتضاه في التفريع عليهما **(قول)** ويصح تفريع الراء على القاعدة الأولى
الخ فيه تأمل وذلك لأن مقتضى القاعدة الأولى عدم فساد الراء بالشرط ملائماً أولاً لأنه وإن كان من
التبليكات إلا أنه ليس ببدالة مال بمال فهو خارج عنها **(قول)** لكن علم أن الوصية تصح بتعلقها بالشرط
الخ المذكور في آخر كتاب الهبة أن الرقي أعمال تصح وصية لأنه لم يعلقها بطلاق موته بل بشرط أن يموت
والمقرب إلى حق فكانت غشامة اه كاذ كره السندى وغيره **(قول)** ويلزم منه صحة التعليق
الخ لعله عدم صحة التعليق الخ **(قول)** وينبغي أنه إن أجازته الورثة يصح الخ حيث كانت عبارة
النهر هكذا ينبغي الشارح أن يقول ولو لورثته أن أجازت الورثة **(قول)** وفيه أن المانع كونه منظر الخ
وصحة تعاقبها بالعتق وهو خطر على احتمال الوجود لاسيما في الوصايا أن هذا من باب الإضافة
لا التعليق **(قول)** وهو مردود على صحة النهاية جلة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر
الخ أي كلام النهاية بقصد أن الكلام في أحباب الاعتراف لا في نفس الاعتراف أي ومعلوم أن
أحبابه بالذم إنما جاب عنه بيان معناه ما إذا قال أو جبت الخ وقوله لكنه خلاف الظاهر لأن الظاهر أن
المراد لأحباب بالنذر وسأفي في الصرف عند قوله للمواعدة تكون لازمة لحاجة الناس أن قوله أنا جاب لا يلزم
بشيء ولو علق وقال اندخلت الدار فأنا جاب يلزم الخ **(قول)** وقد حكي الزباني في كتاب الأقراء خ لا
في أن الأقراء المعلق بالطل أو لا أي بل يصح وبطل الشرط **(قول)** ولم أرى صريح بطلانه الخ
تقدم في عبارة الجسر عن المبروط التصريح به في قوله فلان على ألف درهم أن حلف أو على أن يحلف
الخ فعمل به ولا يصح مخالفته للأصل كأن بطلان الوقف بالشرط الفاسد مخالف له وقد سمعت ما نقله عن
المهرن نصريح به ثم إنه لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يبطل بالشرط الفاسد **(قول)** الآن يكون الضمير
للملكية المفهومة من قوله وحكي والتعليل على هذا الاحتمال ظاهر فإن الحرز بهذه الرواية يقتضي
صحتها والحقاية عنها بانها رواية يقتضي ضعفها فتكون هذه الحكاية ضعيفة **(قول)** ويمكن التوفيق بينه
وبين ما في الاستعفاء بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع الخ تقدم في الوقف اعتماد بطلان شرط
البيع وإن الوقف صحيح وأن الفتوى على ذلك **(قول)** والأصل فيها ما ذكره في البصر عن الأصوليين الخ
فيه تأمل وذلك أنه ليس كل ما يأتي يصح مع الزل حتى يقال لا تبطل الشروط الفاسدة **(قول)** كوهذا
هذه المسألة أو تصدق عليها على أنها في أن تحذف سنة ينظر ما وجه عدم حله على العوض والظاهر أن
المسألة في كلام النهر وقع تحريفها عن الأصل فيكون ما ذكر من قبيل الشرط يبطل وتصح الهبة وضيق
تخدم في ثلاثة لأم هو بطله **(قول)** الشارح وأجاب في النهر بأن هذا من المحتمل وعد الخ عبارة
وهذه رد على المطلق المصنف وجوابه أن هذا من المحتمل وعد انتهى **(قول)** صوابه المحتمل عليه لأحاجة
الدعوى الناطق بالصلوة قدرته في كلامه وهذا أمر ظاهر ثم كان الأولى لاثباتها **(قول)** ويظهر
الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة الخ يظهر أن ما قاله إنما يصلح وجه القصد الحوالة في هذه المسألة
لاحوابا عن ورودها على المصنف **(قول)** ما لو باع نورا من زيد فقال اشتريته بخصيص الخ انظر
ما ذكرناه في هذه المسألة أول الحوالة **(قول)** الشارح وعليه يحمل الملاحقهم وجل القراءات قول

الفصولين تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما يتعل بالشرط على شرط بان لا يعل كذا اذا كاتبه ان لم يخرج
من المدينه **(قوله)** بان ادعى نسب التوأمين حقه زبادة احدى **(قوله)** للشارح وعن جنابة غصب
و دية وتارية اذا ضمنها رجل الخ **قال** عبد الحلیم هذه مسائل ثلاث لم تذكر في بعض الكتب ووجهه ان
هذا في الحقيقة ضمان شرط فيه شيء والضم ان كفاؤه قد ذكر واحكامها اه **وأصله** للعقدي
(قوله) وامل صورة المسئلة لو اتلف ما غصب الخ **الاحسن** في التصویر ان يقال ان الجنابة وقعت من
المغصوب الخ وما ذكره هو تصوير الغصب لا في وجهه يدفع التكرار في كلامهم **(قوله)** تقدم
تصوير الخ وما هنا اعم **(قوله)** بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم امن اهل خيبر الخ ليس مما نحن فيه
فان الكلام فيما لا يطل بالشرط الفاسد وبطل الشرط دونه وهذا شرط صحيح ولذا بطل امان آكل ابي الجعد اه
رحمى **(قوله)** علق امانهم بكتبتهم الخ لعل اصله بعدم كتبتهم ثم ايسر الخوى قال بعد الخ **(قوله)** وان
المراد ان الرد بخارج عيب او شرط بصح الخ **حقه** زيادة لا فيصح اولاً ولا يابوا كذا الثاني قوله بصح تقيده
والتناسب ايضاً ان يقول في الجواب وان كل ما لم يصح تعليقه لا يصح تقييده والحاصل ان المقصود من
العبارة ان تعليق الرد في الجواب ينالصح ويكون له الرد كما كان لا ما يتوهم من ان تعليق الرد باحد
التجارين بالشرط لا يصح تقييده كما يدل على ذلك الامثلة المذكورة في تصوير كلام السكتز والمصنف تأمل
وبالجملة ان هذا المصنف يحتاج لتصريح رائد فتأمل وانظر ما في العزيمة والتعني في فهم عبارة المصنف ان
المراد بالتعليق التقييد وان المقصود منها ان تقييد الرد باحد التجارين بالشرط لا يصح وان كان الرد في نفسه
صحيحاً **(قوله)** اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق لان نفس التعليق قد فسده فلا معنى لاقول بان التقييد
فاسد حيث تقدم ان الكلام في بطلان الشرط خاصة **(قوله)** مع انهم لم يربوا بينهما في الطلاق والعاق
لا يضر عدم النسوة بينهما في الطلاق والعاق لخصه كل منهما في مختلف ما نحن فيه فان الاضافة تصح
فاً ممكن الجدل عليها في انما غصب ولا يصح التعليق **(قوله)** وذكر في الدرر عن الهادي الخ عبارتها
على ما في حاشية الجهر بان يقول الامام الهادي اذا في كتابي اللغات معزول قيل يصح الشرط ويكون
معزولاً وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معزولاً وبه يقتضي كذا في الهادية والاستر وشبهة **(قوله)** واغترض
بان عبارة الهادية والاستر وشبهة قال يظهر الدين للرغباني ونحن لا ننفي بصحة التعليق الخ عبارته
في حاشية البصر قال في العزيمة وعبارتهما قال يظهر الدين الخ وليس فيها ما يدل على الاعتراض بل
المقصود نقل كلامهما ولا يلزم من عدم صحة التعليق انه ينفق العزل حتى ينتم ما قاله الشارح وما جابه
الحق وقد علم انه ليس المراد بطلان نفس التعليق مع صحة لعلي بل المراد به لا يقبل التعليق بحسب انه
يفسد به **(قوله)** وقد يجاب به اذا لم يطل بالتعليق لا يطل بالشرط بالاولي الخ **حقه** انه ينزل
بجهد التعليق وانه لا يطل به مع ان ما تقدم من القول لا يفسد ذلك ولم يقل أحد انه لا يطله التعليق وانه
ينزل بجهد كما يشهد كلام الشارح ايضاً عبارة في حاشية البصر وقد يقال المراد بالشرط ما بين التعليق
قاله كور ان لا يطل بالتعليق بل يصح به ولا يطل بافتراها شرط بل يطل بالتعليق والشرط **(قوله)**
قال الطوري في تكملة البصر وقد يفرق بجمل ما في الهداية الخ **الاحسن** ان يجاب عن الهادية بان
المراد بالتعليق في كلامه التقييد فلا ينافي ما قاله محمد فان المراد بالتعليق في كلامه التعليق الحقيقي
(قوله) فيكفر بخلاف الاسلام **هذا** اصل ان قصد ذلك وان قصد الامتناع عن الكفر بهذا التعليق فلا
يكون كافراً وان فعله (زمه كفارة عين كذا قال ان فعل كذا فهو كافر اه ط **(قوله)** ليس فيه تعريض

لخود الكفر في هذا القسم (الح) بل فيه ما يدل على دخول الكفر في هذا القسم فإنه قال في آخر كلامه
 قوله إذا علق المسلم على فعل وقوله الخ فإنه لم يحكم بكفره إلا بفعله وأما قوله وكافر بمجرد النية وأما هو
 في غير التعليق فلما حمل أنه يتحقق بمجرد النية بدون تعليق وبه لا يكفر إلا بتحقيق الفعل فإنه يوجد الترك
 حينئذ وقوله موقوف على وجود الشرط تأمل (قوله) هذا ما سئل ما ذكره في كتب الأصول تقدم
 قبيل باب الجمعة في عدم الفرق بين التعليق والإضافة وأن المحل قبل ذلك على حكم مالك المالك في
 جميع الأحكام وأنظر (قوله) لو قال كبر ذلك هذا رأس كل شهر يكذب يجوز في قولهم لأنه لم يجعل قوله كل
 شهر إلخ إلا بياناً لاجتماعها بل شهر كذا القصد أنه أجره مدة معلومة ثم بين أن أجره كل شهر (قوله) لكن لم
 أر من صرح بصحة التعليق في المضاربة (الح) ما مر من الأصل من أن التعليق يصح في الاستقالات
 المحضة يدل على صحة التعليق في المضاربة (قوله) وأنت خير بان الكلام في الإضافة (الح) بناء على أن
 إذا جاز غدا إضافة لا تعليق كما هو أحد قولين في الأجزاء أيضاً ولو قيل أنه تعليق وصحته تكون الإضافة
 كذلك صحيحة بالأولى وعلى كل فبإيراد الفصولين لا يخالف ما في الشارح عن العبادية تأمل (قوله) كذا
 في الدرر لا يشمل التعليل لاجتماع الشرط ولا يظهر فرق بينهما وبين المضاربة فتأمل

﴿باب الصرف﴾

(قوله) ولا يخفى ما فيه كذلك لا يخفى ما في جوابه قبله (قوله) في عدم الخ) حقه في عدم الخ
 (قوله) ثم أجاب عنه أي بقوله قلت لا منافاة بينهما لاختلاف الموضوع وذلك أنها عروض أشبهت التي
 فبان نظرنا الأول يكتب قبض أحد البديلين والنظر الثاني لا يصح السلام فيها وإن انتهت وقال الجوى
 الدرهم لا يخلو المال فيها بين أن تكون كسدة أو راحة وإن كانت كسدة فليست بالأعراض وإن كانت
 راحة فليست بالأعراض وحينئذ لا يتم هذا الجواب والجواب الصحيح أن يقال إن ما في البرازة به محمول
 على أن الفلوس كانت في الصدر كسدة وما في فتاوى قارئ الهداية محمول على أنها في هذه الأعصار
 المتأخرة صارت راحة بدليل قوله والفلوس ليست من المبيعات بل صارت أعنائاً فتأمل اهـ لكن مقتضى
 كون الكسدة عروضاً عدم اشتراط قبض شيء من البديلين لا قبض أحدهما فلم يظهر وجه الرواية الأولى
 (قوله) وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول) الظاهر لزوم الجمع في مسألة الشرط إذا قبض وحده
 لا يبطل الشرط وهو يحتل القبض تأمل اهـ وفي النسخ الخيارات أن كان لا يفوت القبض بصورة ولكنه
 يفوت القبض المستحق بالعقد فكان اشتراط القبض ذاته واستراط عدم الخيار والاجل لغيره ولو تفرقا
 ولا حدهما خاضعاً أو روية جاز لا يما لأعنائاً فكان القبض الذي يحصل به التعيين ثابتاً فصح
 العقد ولا كذلك الأجل وخيار الشرط فهذا هو الفرق كذا في التفسير وفي شرح الهداية تأمل أفرد
 إسقاط الخيار بالذكر بعدما جمع بين الخيار والاجل في الذكركر لأنه لو سلم في المجلس من غير إسقاط الأجل
 يجوز اهـ كأن الظاهر أيضاً أنه يكتب بقوله إسقاط الخيار والاجل لصحة العقد في ذاته بدون توقف
 على التقيد وإنما يشترط بعد ذلك لثبته على الصحة (قوله) الآن يحمل الالف في قوله قيمة ألف على أنه
 من الذهب (الح) بهذا الجمل لا يتدفع عدم مناسبة ما ذكره من الانقسام لأن عند الاتحاد في الجنس لا انقسام
 سواء قدرت قيمة الطوق بالفضة أو الذهب تأمل ولو حمل الالفين في قوله بالفضة على الذهب لم كلامه تأمل
 (قوله) وبعدها يذكر عليه كما قال طه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة (الح) فيه أن الأصل الآتي لم

بشرط فيه الاتفاض وهو يحتمل أن يكون المراد به قبض أى شئ وإن قل ويحتمل أن يكون المراد قبض ما قابل المقدم الثمن ولا مرجح لاحد الاحتمالين فلم يكن صرحا في المناقاة وما هنا صريح في الإحلال الثاني فتعين الرجوع اليه بحيث لم يكن للأصل نصافي المناقاة تأمل **(قوله)** فالمقبوض من ثمن الحلية كإلى الزبلى عليه الزبلى بقوله لأنه لو قال إن الكل ثمن السيف يكون المقبوض من ثمن الحلية لأن السيف مع الحلية شئ واحد فجعل المتقود عوضا عنه ولأن مراده أن يسلم لكل الثمن ولا يسلم له إلا بهذا الطريق اه وهذا التعليل موجود في مرقى الامكان وعدمه فلا وجه للتعلي الذي ذكره المحقق وما في الكافي لا يثبت له لأن الشاب ليس من مسمى الدراهم بخلاف السيف فإنه يطلق على النصل والحلية تأمل **(قوله)** ومقتضاها أن المؤدى من خلاف الجنس وإن قل يقع عن ثمن الحلية الخ فيه أنه عند اختلاف الجنس لا بد من قبض ما قابل الحلية من الثمن بأن يقوم كل منها ومن السيف في دفع ما قبلها ولا يكتفى بدفع أقل من ذلك لأن الثمن ينقسم باعتبار قيمتهما كما تقدم عن الزبلى في مسئلة الأمانة والظوق ومعنى قوله كيفما كان أنه لا يشترط تحقق زيادة الثمن **(قوله)** كقصة كقصة ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد فقاموس **(قوله)** وإن المخذول عدم اعتبار الخ أى العلم أى بل المعتبر بنفس التوب لاجله **(قوله)** لكن يشق أنه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبرها أيضا مقتضى تعليل التنازعية بأنه تبع محض عدم اعتباره ولو زاد على أربع أصابع وحل الاتضاع وعدمه شئ آخر تأمل **(قوله)** أو هو علة لقوله صم فبأنقض وما بعدهم لا يظهر كونه علة لما بعدهم لما قال إن علة بطلان البيع فيما يقبض **(قوله)** ولا يخفى أن التكرار عن الجمين إن كان من البائع فهو كالينة الخ فيه أنه يتكفل البائع لا يثبت الاستحقاق في المشتري بل البيع على حاله أذهب بذل وأقرار ولا يسرى شئ منهما على المشتري فلم تحقق الشركة وإن ضمن البائع نصيب المستحق **(قوله)** ولكن قيل في العقد الخ أصل العبارة قيل يحتمل أن الخ لا يحتمل الخ أى فإن العقد انعقد صحها وانما لم يفسد بالافتراق لأن قبض إذا قبض شرط البقاء على العدة وصرف الجنس بخلاف جنسه شرط للتصحيح ابتداء وهو صحيح بدونه وليس كلامنا في الطارئ **(قوله)** وبين النفقة لزوجة لا يقع فصا صابدين للزوج عليها إلا بالتراضى في الهندية من فصل أحكام التوكيل يتقاضى الدين مانسه أو كبل قبض الدين من رجل إذا وجب عليه من جنس الدين المطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة **(قوله)** وتعين بالتعيين إن راجت حفظ زيادة لا وحدها من قوله بعدم التخصيص **(قوله)** لعدم الرضا بهما بخر العبارة المذكورة اعتمادا على الزبلى لا بصرفه العزو إليه وعبارة الصروان كان البائع لا يعلم تعلق العقد على الأروج فإن استوت في الأروج جرى التخصيص الذى أسلفناه في كتاب البيوع كذا في الفخ اه والتفصيل هو أنها إذا اختلفت مائة فسد البيع إلا إذا بين في المجلس **(قوله)** أى فالبيع والاستقرار بالوزن الظاهر صحة البيع والاستقرار بالوزن مع التعارف على العدد والعكس لمصداق العلم بالثمن والقرض كما أن الظاهر أيضا في المتسارى أنه يجوز البيع والاستقرار عددًا إذا كان غير مختلف القدر ثم إذا وقع الاختلاف فيه لا بد من الوزن كأن حكم الدراهم الخالصة كذلك كما أن الظاهر أيضا صحة الاستقرار في المتسارى بدون وزن كما يفيد كلام الشارح خلافا لما قاله المحقق **(قوله)** وظاهر اعتماد ما في الخاتمة بل الظاهر اعتماد ما في اقتيد عبارات المتن **(قوله)** وقال الزبلى ولو باعها بالنفقة الخالصة الخ ما قاله الزبلى فهذا كمرقة ذكر حكم ما إذا باع المتسارى بجنسه **(قوله)** أى ثبت للمشتري الخ له البائع **(قوله)** كذا في الصروان

أدبه لغيره (الخ) ذكر الزبلي ما وافق الصريح قال بعد بيان حكم ما إذا اشترى بالدرهم التي غلب عليها
 الفلوس أو بالفلوس وكان كل منهما ناقصاً كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس وعلى هذا إذا باع بالدرهم ثم
 كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس (الخ) ونحوه في شرح المقدسي فالأول أن أتباعه المروءة صريح
 نقل بخلافه (قوله) أو بقبعة الهالك عبارة ط الكاسد (قوله) والظاهر أن ما فيها معنى على قول
 البعض (الخ) قد يفرق بين ما في الفتح فإن الكاسد في مبيع وبين ما في البرازية فإنه عن ولا يلزم من تحقق
 الخلاف في الأول تحقيقه في الثاني للفرق الواضح بين الثمن والمبيع (قوله) المصنف ويطلب بنقد ذلك
 العار (الخ) أراد به المقدار سدى والمراد به في عرف الناس الكمية للقبعة والفض ولعل هذا هو المراد به هنا
 (قوله) غلبت الفلوس القرض (الخ) ليس في عبارة الجرح وعدم ذكره هو المناسب لما بعده من قوله يوم
 البيع (قوله) والظاهر أن الكلام فيه كأمري في غالب النسخ (الخ) لم يعلم مما حكم الانقطاع في أئس
 القرض وإن علم حكمه في التبايع (قوله) لأنه اشترى بالفلوس وهي نقد بعد داخ) بيان ما قاله زفر بن
 عدم الجواز أن هذا بيع أما بقبعة نصف درهم فبعض أو بفلوس وبنها نصف درهم وكلاهما لا يجوز أما الأول
 فلا باع بقبعة غيره ولو باع بقبعة نفس المبيع لا يجوز بقبعة غيره وأولى نصار نظير ما لو باع بقبعة عبد
 وأما الثاني فلأن الفلوس مقدرة بالعدل بالوزن اه من السندی عن الزبلي (قوله) الشارح صغيراً
 في بعض نسخ الخط كبيراً وهو أولى (قوله) ففندهما باء البيع في الفلوس (الخ) وأصل الخلاف أن
 المقدس يكرر عنده بذكر اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن (قوله) المراد بالثمن هنا ما ثبتت ديناً في الذمة
 (الخ) كون المراد ذلك بعد بيان القصد بيان ما علم كونه ثمناً أو مبيعاً ما تقر من أول البيوع إلى هنا ولا
 شائ في علم أن كلاً من مبيع في بيع المقايضة ولو كان المراد ما ذكره لما صاع إطلاق الثمن على المثل المعين
 المقابل بعين فانه تعين بالتعين ولم يثبت ديناً في الذمة تأمل الآن يقال إن المراد بما ثبتت ديناً ما يقبل بثبوت
 ديناً اه وبالحجة كلامه هنا وفيما بعده على نظرو تأمل (قوله) الشارح جهلاً كه أي الثمن ظاهره
 ولو مشار إليه وعليه جرى السندی حيث قال ولو مشار إليه فلا يطل البيع وانما يترتب في ذمة المشتري
 مثله إن كان ثمناً وقيمتان كان قيمياً اه وظاهر إطلاقه شمول المثلث إذا كانت ثمناً مشار إليها
 فليأت مع أن المعلوم أن الذي لا يتعين بالتعين خصوص التقدير لا غيرهما من المثلثات فعلى هذا يطل
 العقد جهلاً كما إذا كانت غنماً تأمل (قوله) كما إذا انفق على البناء (الخ) التشبيه راجع لقوله وهما
 اعتبر المواضع ولوراجع للاستئناس لكان المناسب زيادة عدم (قوله) وان انفق على البناء على المواضع
 (الخ) قال في شرحه على النار (وان انفق على البناء على المواضع فالثمن ألفان عنده) لانها مجردا
 في العقد والعمل بالمواضع يجعله شرطاً فاند أفسد البيع فكان العمل بالأصل عند التعارض وأول من
 العمل بالوصف اه وقال في حاشيته لأن الألف الذي هو داخل في العقد يكون قوله شرطاً في البيع
 فيفسد ولم يعتبر المواضع هنا لو جرد ما يعارضها من فساد البيع بخلاف صورة المواضع في أصل العقد
 لعدم المعارض وعند الامامين الثمن ألف لانها مقصدا السبعة بذكر أحد الألفين لاجعله مقابلاً للمبيع
 فكان ذكره والسكوت عنه سواء والحاصل أنهما يعلن هنا بالمواضع إلا في صورة أعراضها وأبو حنيفة
 رحمه الله تعالى بأصل العقد (قوله) لأن مدعى الجدل يحتاج إلى برهان (الخ) قد يقال برهان مدعى الجدل
 مقبول لا سقاطا بين عنه كما في نظائره (قوله) إن انفق بعد البيع على أنهما أعراضا وقتة المواضع
 هذه صورة مما دخل تحت قوله والأى وإن لم يتفق على المواضع فيدخل فيه باقي الصور بعده لكن

كل الزعم إنما هو في هذه الصورة فقط لاجل كلامهم على أوضاعها الاختلاف الذي ذكره المحقق (قوله) الشارح أو قبله (قوله) هذا أخذ من شرح الجميع لابن مالك لأن الدرر سندی (قوله) ولعل ما ذكره من معنى على أنه صار معدلاً للاستقلال (الخ) لعل وجه ما قالوه أنه صار معدلاً لا يجار بالشراف لأنه لا يقصده في بيع الوفاء إلا أعداده للاستقلال واستغلا به بعد ذلك وبهذا يصير معدله كافي الشراء بالبات (قوله) وصح في العقار أي التعامل

(كتاب الكفالة)

(قوله) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصرف (الخ) ولما كانت المناسبة الثانية عامة في ذاتها الأنواع السبع راعى الشارح عمومها ولم يسلط مسلك غير (قوله) مقتضاه أن ابن القطاع حكاه وليس كذلك يمكن أن يقال إن قوله وتنبأ الخ بجهة معطوفة على قوله وحكى ابن القطاع الخ أي يجوز فيها تنبأ الخ من السندی (قوله) والمراد بها العهد في المحوى أنه تعالى لما خلق الإنسان أكرمه بالعقل والذمة حتى صار أهلاً لوجوب الحقوق له وعليه وثبت به حقوق العصبة والحرية والمالكية وهذا هو العهد الذي جرى بينه تعالى وبين عباده يوم الميثاق وهذا غير العقل لما أنه مجرد فهم الخطاب والوجوب مبني على ذلك الوصف السمي بالذمة حتى لو فرض نبوت العقل بدون ذلك الوصف لم يثبت له وعليه اهـ كذا نقله عنه السندی (قوله) من باب الخلاق الخ والارادة المثل في العبارة قلنا (قوله) الشارح الخ إلى خدمة الأصل (قوله) يعني أنها صار مطلوبة للمكفول سواء كان المطلوب من أحد هاهنا المطلوب من الآخر أولاً كافي الكفالة بالنفس أهم من العسر (قوله) وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالأمانة فيه أن هذا داخل في تسليم المال فإنه أهم من كونه مضموناً وغير مضمون وسيد كرأن كفالة تسليم المال يمكن دخولها في كفالة المال ولم يقل في الدين لكن هذا ظاهر في دخول ما ذكر في قول المصنف الآتي وأما كفالة المال لا في قوله هنا الطالبة بنفس الخ فإنه لا تدخل فيه الكفالة بتسليم المال نعم لو زاد الشارح أو بالتسليم لكان التعريف شاملاً ولو قيل أو بآداب قوله أو دين ضمان ذاته أو تسليمه يكون كلاماً شاملاً كما أن المراد بعين ما قبل تسليمها (قوله) فظهر في الاتفاق على ثبوت الدين في خدمة الكفيل (الخ) مخالفة لما ذكره من حكاية الخلاف فلا عبرة بدعوى الاتفاق مخالفتها عباراتهم وإن كانت الفروع متفقة عليها (قوله) الأولى استقاطه ليتأتى له التفرع بقوله فلم تصح (الخ) فيه تأمل فإنه يعلم من اشتراط كون المكفول به مالاً أو نفساً أنه لا تصح الكفالة في غيره فتم تفرع عدم صحتها بمجرد وقوع هذا الشرط تأمل ويدل لصحته تعليله لعدم صحتها بما قبله فإنها ليست بنفس ولا مال (قوله) وسيد كرأن الشارح هناك استثناء الدين المستعمل (الخ) فإنه مع كونه ديناً صحيحاً لا تصح الكفالة لأحد الشرطين (قوله) وينبغي أن يزيد أو فصلاً كالقول كفل تسليم الأمانة (الخ) قد علم دخول الكفالة بتسليم المال في الكفالة بالمال (قوله) لا يجوز له إلا إذا كان تاجراً الظاهر أنه لو لم يكن الصغير تاجراً أو قبلها له وله تنفيذاً لما بها بقوله تأمل ولتراجع عبارة الكافي وقد يقال كيف لا تصح له إلا إذا كان تاجراً مع أنها تنفع محض وما كان نفعاً لا يتوقف على إجازة الولي وسبباً للمعنى الكفالة عن الصبي وله عند قول المصنف وصح لو شاء فلينظر ثم رأيت في الفصول ما نصه الكفالة للصبي لم تجز قيل هو جرح في الصار لا التامع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا منفعة فيجوز قال لأن الهبة والصدقة تصح

بالفعل وقوله معتبر وأما هنا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر اهـ من الفصل الثلاثين لكن المقرر أن ما تحض
 نفعان العقود كالإتباب وقض الهبة يصح بلا توقف على الإذن **(قوله)** عما لا بد منه الظاهر أنه غير قيد
 بل لو استثنى له شيئا من الإبداء منه يكون كذلك تأمل ثم رأيت في جامع أحكام الصغار على ما نقله الجوزي
 فإن كان الذين دين الصبي بأن اشترى الأب أو الوصي شيئا للصغير بالبيعة وأمره حتى ضمن المال أو ضمن
 بنفس الأب والوصي فضمناه بالمال جائز وضمناه بالنفس باطل أما ضمناه بالمال فلا لأنه التزم شيئا كان
 عليه قبل الضمان فله قوله كل من يرجع رب المال عليه فلم يكن هذا الضمان تبرعا له اهـ **(قوله)** وبحت
 فيه في النهر بقوله وفي كونه مستأجرا فطرنا المستأجر مجهول فأنصح الإجارة وأيضافه عدول عن
 الظاهر بما لا ادعى إليه ادعى ما الذي يكون قوله وأئله زعيم نصير بما يعلم من قوله ولئن جاءه حل بعير
 وقال الرازي هذه كفالة لرد مال السرقة وهو كفالة لما يحب لأنه لا يحل للشارق أن يأخذ شيئا على رد
 السرقة ولعل مثل هذه الكفالة كانت تصح عندهم اهـ تكن فيما قاله الرازي تأمل إذ لا رد ما قاله الأول
 كان حل البعير لخصوص السارق تأمل **(قوله)** الأظهر أن يكون بمعنى فاعل الخ وعلى كونه بمعنى
 مفعول يكون معناه أن المدين وجه هذه الكفالة بأن كانت بأمره تأمل **(قوله)** احتراز عن خلاف
 جواب الكتاب الخ لم يظهر المراد بهذه العبارة فإن أخرج القاضي عن الكفالة حكم بغير جواب الكتاب
 فهو مخالف له لا احتراز عنه وإن كان بعد ذلك كما رجحنا عليه لا رتفاع لخلاف به كما أن قول المحقق زيادة
 احتياط الخ غير ظاهر أيضا فإن المتعاقدين لو قصدوا ذلك المعنى وأخرج القاضي للكفيل عن الكفالة
 لا يصح إخراجها عن معنى الواقع لعدم ولايته بإبطال حق الغير وإن لم يقصد إلا فائدة في إخراجها ثم ظهر أن
 المراد بما نقله عن أبي علي النسفي أنه إخراج القاضي للكفيل عن الكفالة بعد الأيام المعدودة تكون
 المسئلة إجماعية ويتأق له منع الطالب من مطالبة الكفيل بموجب الكفالة ولا يكون في هذا المنع مخالفة
 لجواب الكتاب لأنها صارت انفاقية وإن كان لا إخراج نفسه مخالفا له فالقصد حينئذ الاحتراز عن
 مخالفة في المستقبل **(قوله)** فإن قال رتب اليك منه يرا في المستقبل الخ يتأمل في وجه البراءة مع أنه لم
 يوجس من الطالب إبداء وادعه أن قول الكفيل ذلك ونسلم الطالب منه المطلوب مع هذا الشرط يعذبه ولا
 للإبداء تأمل **(قوله)** وبه يظهر أن كلام الشارع محمول على كفالة المال الخ الظاهر إبقاء كلام الشارع
 على عمومه الشامل للكفالتين وإن عدم تأجيله تأنيقهما لأن القصد أن كل طلب له أجل وهو لم يقم
 بموجب الطلب الأول بعد التأجيل فطالبه ولا يجب لأجل آخر لو جوب التسليم عليه بمقتضى الطلب
 الأول الذي وجد التأجيل له الآن تكرر التأجيل متصور في كفالة النفس لتصور تكرار الموافقة
 بتكرار الطلب كما ذكره ولعدم تصور ذلك في كفالة المال لم يؤجل تأمل **(قوله)** وبه يعلم أنه لا حاجة إلى
 إقامة البيعة الخ مافعله المصنف من اعتماد إقامة البيعة عند عدم التصديق هو الأصوب والتفصيل
 الذي ذكره الرزالي إنما هو إذا لم يقم بيعة على غيبة لا تدري فإنها مقدمة على التفصيل المذكور وحديثه
 يكون مفهوم كلام المصنف فيه تفصيل **(قوله)** ولا يخفى أن التوهم في الخ قد يدفع بأن الكلام في كفالة
 النفس فلا يتوهم دخول ما إذا كفل برقبته خصوص ما ذكره المسئلة الثانية في كلامه الآتي **(قوله)** والا
 فلا يراى كافي السراج يظهر أن محله إذا لم يقم له فاذا دفعه وقال سلت نفسي عن الكفالة صحت كافي الأجنبي
(قوله) أي الثلاثة الخ لعل حقه الأربعة زيادة الأجنبي الذي زاده على المصنف **(قوله)** مسقطه للعائلة
 الخ لعله منبهة **(قوله)** لكن هذا مخالف لكلام المصنف وغيره الخ فيه أن كلام المصنف في قبول

قول المدي أنه أراد البيان عند الدعوى لتصح الكفالة وما هنا فيما إذا أراد المدي الزام الكفيل بعينه
ومعلوم أنه لا يكفي بيانه لزامه بل لابد من بيته وأقر المدي عليه والكفيل وليس كلامه مبني على
ما في السراج **(قوله)** قيد بالدعوى الخ لاجابة للتقيد بالدعوى فإن الكفالة بنفس الحدود والقود خارجة
يقول المصنف بالنفس فالاولى ابقاء المتن عاما شامل الكفالة بالنفس في دعوى حد والكفالة بالنفس في
نفس الحد تأمل **(قوله)** هذا الخفة الترتيبي الخ أي فيميز التكفيل بنفس من عليه بالاجماع وفي
الاجماع عليه عندهما اه زبلي **(قوله)** قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو أدى رجل الخ
حافي الكافي أعما فأد أنه لا يؤخذ منه كفيل لاقامة الحد عند دعواه وإرادته أن يقام الحد عليه ولم يتعرض
أن هذا متفق عليه أو يختلف والمنقول عن الصاحبين أنه في القود وحده القذف يحجر على اعطائه كفيل
بالنفس فهم ما لم ينقل عنهما شيء في حد السرقة فألحقها الترتيبي بهما عندهما التوقف كل على الدعوى
(قوله) فالأظهر أن يكون مراده أن ماسجي ممن قولهم لاتصم الخ نقل هذا التوفيق السندي عن عمه
محمد حسين الانصاري وقال لاجابة للتوفيق لأن الموضوع يختلف **(قوله)** فأجاب به في التبر غير صحيح
الخ قد يقال مراد التبر بحقوقه تعالى وحقوق عاده مخصوص بحقوق التعزير بدلالة المقام لا مطلق
حقوق حتى يرد عليه أنه لا يقضى بعلمه في الحدود والالامة وقد يدفع إيراد التبر من أصله بأنه ليس ما هنا قضاء
بالعلم بل بالاخيار من العدل والمستور بن وقتنا كتفوا به هنا كافي كثير من المسائل **(قوله)** والأرسل
الها أمنا الخ يسألها عن دعوى الزوج فإن أقرت تشهد بالشاهدان بذلك وأجبرها على التوجه إلى الزوج
أو يلحق قال في الهندية من الفصل الحادي عشر في العدوى إن كان القاضي مأذونا بالاختلاف بعث
خلقته إليها يعني المريض والمخدر فيقضي بينهما وبين خصومهما وإن لم يكن مأذونا به بعث أمنا من
امتنائه بالشاهدان غيلين حتى يجبر القاضي على جري ثم إذا ذهبوا إلى المدي عليه فالأمن يحضره عا دعي
عليه فإن أقر بذلك أشهد شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكيل يحضر معه مجلس القاضي لشهادة
بما أقر به بحضوره وكيله فيقضي عليه بحضوره وإن أنكر والمدي له بيته بأمر المدي عليه أن يوكل كذلك
وإن لم يكن له بيته فالأمن يحلف المدي عليه فإن حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمتنع
الدعوى وإن نكل عن البين أمره أن يوكل كذلك وشهيدان ينكوه ويقضي عليه بالنكول اه
(قوله) وهذا مبني على القول بأنها بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها الخ أو على القول بأنه
لا تنجم دعوى المهر بعد الدخول بها **(قوله)** وما إذا أدى بذل الكتابة على مكاتب الخ ينظر الوجه
في هذه المسائل المذكورة في الكافي ووجه الفرق بينها فإن ما في شرح الاشباه غير محرم بل كرفي
حواشياتي وليس في عبارة الاشباه هذا ما يفيد أن المأذون مدي عليه كما يفهمه كلام الشارح فإرادته
ما إذا كان مدعيها والسيد مدعي عليه على التفصيل المذكور **(قوله)** لأن المدي عليه إذا أنكر كونه الخ
يعني أن المدي عليه ادعى عليه المدي له وصى أو وكيل ولو أدى المدي الوصاية لنفسه وأولو كالة كان
الحكم كذلك كافي السندي عن شرح أدب القاضي **(قوله)** وهذا إذا لم يذكر معلقا الخ لا معنى لهذا
التقيد فانه إما تقدم لا فرق بين تخصيص وتعلق لوجود ما يدل على الالتزام وأيضا عبارة الفصول فيها
كفالة مال ولا نسب أن يقول هذا إذا كان فيها التزام بخلاف ما إذا لم يوجد فانه يفصل بين العلق
وغيره ثم يستدل بعبارة الفصولين تأمل **(قوله)** كما إذا اعتق بعضه وسعى في بقاءه الخ في السندي
نقل عن الرحي لانسلم أن بذل السعاية لا يسقط الا بقضاء أو الرضا بل يسقط أيضا بغير المستسى

فهو دين ضعيف انتهى وهو عجيب فتنه اه **(قوله)** وقد عجب بان المهر وجب بنفس العقد (الخ) في هذا الجواب تأمل وذلك أن الدين الضعيف كبدل الكفاية والسعاية والدية على العاقلة يقال فيه أنه وجب بسببه مع احتمال سقوطه بالموث أو التخيير يقتضي هذا أن احتمال سقوطه بما ذكر لا يصير مضمناً مع أنه ليس كذلك فالحال أنه هنالك زوال النور بقا الاشكال وما يأتي له ليس حاسماً له **(قوله)** والظاهر أنها لو وجبت في مال الغافل (الخ) بطرما كتبنا على هذه المسئلة في باب الرجوع في الهبة فانه مفيد **(قوله)** فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمين لكن لم يظهر منه الفرق بين المهر وبين باقي الدون الضعيفة ككلاية على العاقلة **(قوله)** ونظهر من هذا أنه يرجع على المولى (الخ) ليس في ذكر الشد الثاني ما يدل على أن الرجوع على المولى ونظيره أنه إذا أراد الرجوع على المكاتب لابد من تحقق القيدين وإذا أراد الرجوع على المولى بشرط القيد الثاني فقط **(قوله)** والا كانت كفاية نفس هذا مسلم إذا دل الكلام عليها ولا لا نتعد أصلاً كما قدمه **(قوله)** ذكر في المجرود عن أي حنيقة نصاً على ما في المجرود تكون مجرد الشرط غير مضمنة للوصاية وعلى ما في النوادر تكون مضمنة لها **(قوله)** والفرق أن الأولى مبنية على الأمر دلالة (الخ) ما ذكر من هذا الفرق صحيح لأن الأمر الذي أنشئت عليه الكفاية الأولى غير لازم بمعنى أنه يصح الرجوع عنه والذوب الذي أنشئت عليه الكفاية الثانية لازم لا يقبل الرجوع بخلاف ما ذكر بعده فانه غير صحيح فإن كلام في الذوب والمباينة لم يصدق بعد فدل على عيب الكفاية بل الرجوع موقوف على المباينة أو التوفيق للمستقبل وكلاهما غير موجود الآن **(قوله)** أو المراد بالصريح ما قبل الضني في قوله ما يابست (الخ) هذا على جعل ما موصولة ومضمنة للشرط لا على جعلها شرطية محضة فكون عليه التعليق من التعليق الصريح كان **(قوله)** منها ما في الداية ضمنت كل ما قل على فلان (الخ) الأمثلة ليس كل منها فيه التعليق بشرط تعذر الاستيفاء بل بعضها كذلك وبعضها لا بل من الأمور الثلاثة وحينئذ يظهر أن المناسب إطلاق صحة التعليق باللام بدون تقييده بهذه الثلاثة **(قوله)** والاضاف ما في الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وإرجاع بعضها إلى البعض يحتاج إلى نهاية التفسير (الخ) لا يظهر وجه القول بصحة الكفاية وطلان التعليق فانه يخرج العلة عن العلية فالتمين إرجاع الثاني إلى الأول **(قوله)** فلا يبرز الكفيل ما لم يقض (الخ) إنما يظهر على الأول لا الثاني **(قوله)** لم يبين أن البائع حين قبضه قبض شيئاً لا يستغنى يفسد أن الحاق الشرط بعد قبض البائع الثمن من الكفيل وأنه لو أُلحق قبل قبضه يكون الكفيل الرجوع على البائع **(قوله)** ولو كفل بالدرك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز (الخ) عليه في البصر نظراً عن الخباية بقوله لكونه كفل عما ليس بمضمون على الأصل اه مع أن هذه العلة موجودة فيما لو كفل قبل قبضه الثمن ولعل وجهها أن يجعل الضامن مستقرضاً من الدافع والصبي ناشئ عنه في القبض اه ثم رأيت السندی نقل المسئلة عن قاضيان قبل كفاية الرجلين وعلاهما بما ذكرنا **(قوله)** وكلاهما كفاية (الخ) ليس في هذه المسئلة أمر حكى **(قوله)** لأن الواهب إذا أدن للوهوب قبض الدين جاز (الخ) ما ذكره من هذه العلة غير كافٍ لخصه الهبة لأن التسليم وإن وجد لم يوجد قبض الكفيل من الدين والدين وقد قلنا بصحتها بمجرد قولها وتقدم أن هذا الفرع عما يدل على ما لا بد منه أو يحسن آخر وقال في البصر بخلاف الأمور بقضاء الدين فانه يرجع عما أدى أي أدى أراد أو أن أجود لم يرجع إلا بالدين فيرجع عما أدى ما لم يخالف أمره بالزادة إلى جنس آخر **(قوله)** فاذن قبضه أي

المطالب يكون الكفيل الرجوع على المطلوب عتقضى الهبة **(قوله)** ولو أدى بشرط أن لا يرجع لا يجوز
 أى الرجوع على المطلوب **(قوله)** قلت هذا وارد على مسألة الوالو الجلية الخ فيه أن مسئلة الشارح هو عين
 ما في الوالو الجلية لا غيره وعلى فرض أنه غيره فالظاهر ورودها على ما قالوا قلنا أن الكفيل ملك الدين مجرد
 الهبة لا معنى لاداء الدين بعد ذلك فطالب بعده لا دين له بعده بل مسار ملك الكفيل فكف
 يتأني أدأؤه إلى الأعلى وحسب الهبة المتبدأة وحشدة لا فرق بين كونها قبل الاداء بهذا المعنى أو بعده تأمل
 ثم إن ما يأتي في الهبة أن هبة الدين لغير من عليه لا تصح إلا إذا أمره بقضه وأه يكون قابضاً للوهاب
 نيابة ثم لنفسه بحكم الهبة وقالوا مقتضاه لا تلزم إلا إذا قبضه ومنعه وعزله عن التسليط قبله ومقتضى
 ما قالوه هنا أنه بملكه مجرد الهبة والظاهر أن المراد بصفة الهبة أنه انعقادها موجبة للرجوع على الأصل
 لأنه ملك الدين حقيقة بمجرد الهبة والاكتف بتأني ذلك مع أنه لو وجبه عتاقاً بغيره وسلطه على قبضها
 لا على كماله إلا به فالدين الذي هو وصف قائم في الذمة أولى تأمل وهذا يتوافق ما هنا وما قالوه في حجة الدين
 لغير من عليه **(قوله)** لأنه لم يجب المال للكفيل على الأصل بعد هذه العلة موجودة في مسئلة الشارح
 ومع ذلك صرح الرهن ثم يقال أن مسئلة الشارح وجب الدين للكفيل مؤجلاً بخلاف مسئلة التعليق فإنه
 لم يجب أصلاً على ما يأتي **(قوله)** ولا يخفى أن المكفول انما يجبس دين الطالب حقيقة فيسأل من يجبس
 الأصل دين بفرعه الخ) سياتي له عن التباينة عند قوله ولا يسترد أصل ما أدى إلى الكفيل أن الكفالة
 لو جددت بالكفيل على الأصل لكنه مؤجل إلى وقت الاداء وهذا أخذ الكفيل من الأصل رهنها أو
 أرباً أو وجبه منه الدين صرح الخ ومقتضى هذا حصصه ما قاله الرمي وأن الحبس انما الدين الكفيل وإن كان
 مؤجلاً لأنه هو الذي أوقعه في هذه الوطئة تأمل **(قوله)** ثم يظهر ما ذكره الخ في الرمي على القول بأن
 الكفالة ضمن ذمة الخ لا يظهر ما قاله الرمي على هذا القول أيضاً لأنه لا دين للكفيل على الطالب وإن
 كان كل منهما مدينوا للطالب **(قوله)** أما لو رد المشتري بعيب ولو بلا قضاء ببراء الكفيل الخ) هذا
 بالنسبة للقرين كما هو ظاهر وقوله بلا قضاء لعل حقه ولو بقضاء **(قوله)** والظاهر أنه مصور فيما إذا كانت
 الكفالة بغير أمر الخ) بصوراً أيضاً إذا كانت بأمره من قال كفتني بما على كفله بأفوا تكران
 تكون عليه بل قال على غيرها وأقل وحلف فإن الكفيل بطلبها ويرأ الأصل عنها بخلفه وإن كان
 يلزمه ما أقربه **(قوله)** محل براءة الكفيل ببراء الطالب الأصل إذا لم يكفل بشرط براءة الأصل الخ) هكذا
 ذكر في البصر ويظهر أنه لا حاجة له فان الأصل يرى مجرد الكفالة على الوجه المذكور بدون توقف
 على الإبراء لأنها حيثما أبرأ **(قوله)** شرط قبول الأصل الخ) سكوته كذلك كافى السندى فاشترط
 القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل السكوت **(قوله)** كالأمر الخ) حقه
 ضمير الأفراد تأمل **(قوله)** الشارح وفيه يشترط قبول الأصل الإبراء) انظر مع ما قالوا إيراد الدائن
 مبدونه لا يتوقف على قبول ورثته بل إذا رد وجهنا يعلم أن المراد بانشراط القول عدم الرد فيصدق
 بالسكوت **(قوله)** لعوده بعد الاجل) الأحسن في التعليل ما يأتي عن الزيلعي **(قوله)** وأجاب المقدسي
 بأن ما في الناحية في معنى الأمانة لعقد الكفالة الخ) أظهر محل ما في الناحية على رواية في المذهب وهي
 ضعيفة فإنه لا معنى لجلل أن يحتلها قاله **(قوله)** على أن إبراء الأصل يتوقف على قبوله الخ) علماً أن
 شرط القبول ليس على ظاهره بل المراد أنه يشترط عدم الرد فيدخل فيه السكوت **(قوله)** أمان الإبراء
 عن باقي الدين الخ) أى الكفيل **(قوله)** الأولى أن يقول لمسار الخ لعل الأولى أن يقول كما مر أي من أنه

إذا أدى به مائة من الخ ١٠٠، فيبدأ به إذا أدى من جنس آخر جرح بمائة من (قوله) ومقتضاها صحة
 الصلح (وزوم المال الخ) لا يخفى أن عبارة الهداية إنما تنبئ بعدم راءة الأصل بازاء الكفيل الحاصل من
 هذا الصلح ولا تعرض فيها بحجة وزوم المال فليست مخالفة لما في الخاتمية ولا تنافي في عدم حجة وعدم
 لزوم المال في الكفيلين كما هو مطلق عبارة في الخاتمية والهداية وما نقله عن التتارخانية لا يبعد التفرقة
 بين الكفيلتين بل غاية ما أقاده راءة الكفيل إذا كان مع كفاية النفس كفاية مال وعدم جواز عدم
 البراءة في كفاية النفس المجردة تأمل (قوله) وهذا أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف) لكن في السندى
 عن الثوري واختار المصنف قول محمد بن النعمان عليه اه (قوله) لاحقة الجمل) الجمل ما واردت فيه
 المعاني على اللفظ بلا ترجيح لاحدها اه منار (قوله) لماف من معنى التلبيك) قال الزبلي عند قول
 الكتبي بطل تعليق الخ لان في الراء معنى التلبيك كالإراعى الدين وهذا على قول من يقول بنبوت الدين
 على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يقول بنبوت المطالبة لا غير لان فيها تعليق المطالبة وهي كالدين لانها
 وسيلة اليه والتلبيك لا يقبل التعليق بشرط وقبل يصح لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في
 المصنف فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعناق ولهذا لا يرتد اراء الكفيل بالرد لان الاسقاط يتم بالسطح
 بخلاف التأخير عن الكفيل حيث يرتد لانه ليس باسقاط بل هو مخلص حق المطلوب فيزنيه بخلاف
 الاراءى الدين لان فيه معنى التلبيك اه (قوله) وظاهره ترجيح عدم بطلانه الخ) أى حيث أخذ ليد هذه
 الرواية كما هو عادة الهداية من تأخير دليل الراجح (قوله) واعلم أن اضافته لتعليق الى البراءة من إضافة
 الصفة الخ) ما ذكره هنا غير متعين بل هو خلاف المتبادر من نسبة البطلان الى التعليق والتعليل
 المذكور بنسبه كما هو ظاهر بل تأمل ولا يزعم من القول بطلانه صحة البراءة وأنها تكون مضرة كما هو
 ظاهرا أيضا (قوله) فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح) قد علمت أن الفقه إنما اختار الرواية الثانية
 وكان الشارح فهم من عبارة الفقه الاحتمال الاول في الرواية الثانية فصمم نسبة ما ذكره الشارح اليه
 تأمل (قوله) بل كلامه مفرغ من كلام الهداية للمرافعة) قد سمعت عبارة الزبلي فتأملها تجد
 كما قال في النهر (قوله) مبسوطا في الخاتمية حاصله الخ) فيه أن ما ذكره في الخاتمية إنما هو في تقييد
 البراءة عن كفاية النفس بشرط لا في تعليقها به الذي الكلام فيه وظاهره من علة بطلان التعليق في
 كفاية المال أن كفاية النفس كذلك لا يصح تعليق الراء عنها ومسئلة التقييد بشرط شيء آخر ليس
 الكلام فيه على أن كلام المصنف ليس فيه تقييد بكفاية المال وإن قال السندى انه باعتبار أن
 الكلام فيها بتعليلها والشارح تبع فيما فعله الجرح (قوله) ان الكفاية توجد بتلطلال الخ) أى
 يتحقق معها ما ذكر لا أنها هي الموجبة لذلك والشاهد في قوله وبذلك الكفيل على الأصل فانه هو الذي
 يظهر من قوله لانه ملوكا لا قضاء (قوله) توجد بتلطلال على الكفيل) حقه على الأصل كما يفيد
 آخر عبارته والطلب لا يجب على الكفيل الا المطالبة (قوله) فانه أشار فيه أيضا الى أنه لا يرتد اذا لم
 ليس في عبارة الكافي هذه ما يدل على أنه لا استرداد ولا على الأصل وعدم طلب الرجوع للكفيل
 لا يدل على ذلك ويقال هو وإن كان أمانة فتعلق به حتى الغير (قوله) على وجه القضاء الخ) لعنه ليس
 له الخ (قوله) لان الكفيل وجبه عجزه بالكفاية على الأصل مثل ما وجب للطلب على الكفيل وهو
 المطالبة) مقتضى ما سبق أن الكفيل وجبه على الأصل دين وهذا هو الذي يفيد في المقبوض
 المأثلا المطالبة لكن عبارة الفقه لانه وجبه على الأصل مثل ما وجب للطلب على الكفيل وهو المطالبة

لكن آخر مطالبة الكفيل الى أدائه قتل ما الكفيل على الأصل منة الدين المؤجل الخ **(قوله)** فلا يصح
 أيضا لجهة النوع الثوب وتغته) قلت فلو كان زبيدو ناعشرة وكفل بها ألفا فمضى زيد خاله أن يشتري
 ثوبا معنا لكر بخسعة عشر دينا ثم يبعه على غيره ولو بعثه يقضى الدين عنه فهذا هو الذي نفت
 فيها جهة البيع وقد راين واشتملت على التوفيض في بيعه فهل ما خسر خاله يكون منفعته وعلى زيد أم لا
 وظاهر عباراتهم يقتضي انصرافها الى زيد لجهة التوكيل ابتداء الجهة ٨١ مسمى **(قوله)** فبعضه نشئت
 الضمان مع إهمام عوده للكفول أيضا الخ) هو حاصل في قوله قضى له عليه والاهام مدفع بقوله له وحقه
 أن يقول مع إهمام عوده للكفول له تأمل ولا بد من تقديره حتى يعلم المكفول عنه فلا يصح حينئذ
 جعله قاصر غير محتاج الى مفعول ولم يوجد من الشارح تنبيه على أن الأولى اسقاطه بل غاية ما ذكره أن
 عبارة القدر بلا ضمير وهذا غرد ال عليه وعلى تقدير دلالة عليه وأن الأولى اسقاط الضمير يكون الكفالة
 حينئذ غير صحيحة لعدم بيان المكفول عنه **(قوله)** وقوله حتى لو ادعى الخ) هو معنى ما في الفصول
 العبادية ادعى على رجل الخ) لأنه لا بد من حمل ما في الفصول على ما إذا كانت الكفالة بالأمر حتى يأتي
 القول بأن القضاء على الغائب أيضا ثم رأيت في الفهم ما يفيد أنه حيث قال لو ادعى اني قدمت الغائب
 الى قاضي كذا وأنت عليه البينة بكذا بعد الكفالة وقضى عليه في ذلك وأقام بينة على ذلك صار قاضيا
 وجعل الدعوى وقضى على الكفيل بالمالسواء كاتب بأمره أو غيره بأمره إلا أنه إذا كانت بغيره كان القضاء
 على الكفيل خاصة **(قوله)** ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وأن المقيدة لا تصلح الخ)
 قال في حاشية النعمان في الحصر نظر بل المقيدة عقد الأمر كذلك كما علمت نعم يظهر التخصيص بالمطابقة
 إذا لم يكن له شهود على كون الكفالة بالأمر أما إذا كان له شهود عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبت على
 الأصل ولو كانت مقيدة وكأنه خص المطلقة لأن الكلام في حيلة الإثبات على الغائب بالمواضع وذلك
 حيث لا بد ٨١ **(قوله)** وبهذا التقرير يظهر أن الإشارة في قول الشارح وهذه لأمر مرجع لها الخ)
 لا تدل أنه في المقيدة المذكورة في كلام المصنف قد رجع على الأمر أيضا وذلك تعدى الإثبات على
 الغائب فصح جعله حيلة لكن إن كانت الإثبات بالأمر بينة صادقة يكون المدعى وشهوده غير أمين وإذا
 اتعوا ونفذ القضاء لا يثبتانه على الشهادة والصراحتان في كون ذلك حيلة لعدم وجود بينة له على ذلك ولو كان
 له بينة صلح أن يكون حيلة **(قوله)** وبه يظهر أن الإشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة الخ)
 لا تدل أن مراد الشارح الإشارة الى بيان جعل الحوالة حيلة لإثبات الدين على الغائب ولا تدل في تأنيها في
 صورتها لحوالة المطلقة والمقيدة وما يأتي من أن شرط صحتهما كون المال معلوما مستنبطه في الصرح من قول
 البرازية لا تصح الحوالة بما يذوبه على فلان فقدم الصحة قاصرا على مثل هذا في مثل قوله أحلتك على
 علي فلان فان الظاهر صحة الحوالة فإنه لم يوجد في كلامهم ما يدل على عدم صحة الحوالة فيه نعم لو أقر الحال
 عليه بالحوالة في المقيدة لا يتأنيها بته على الغائب تأمل **(قوله)** لكن نقل شصان عن فتاوى الشيخ الشبلي
 أن حضور مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع من الدعوى الخ) فعلى هذا بقيد كلام المصنف والصرح
 بالأحتمال فقط وإذا كان قريبا أو زوجة يكون مجرد حضوره مانعا من دعواه فكأنه بالأولى تأمل
(قوله) فإذا حلف وقال ليس لي على حتى أرى في الحال فهو صادق) كيف يكون صادقا مع أن عليه حقا
 وتمت مشغولة به في الحال ولا يحلف له ليس عليه دين بخفت وإن كان لا يطالبه الآن التأجيل فلا بد
 من توجيه البين بأنه لم يكن عليه دين يطالب به في الحال وبحوالة ذلك **(قوله)** وأخذ من المشتري مع الثمن قيمة

الولد الخ) حقه أن يقول وأخذها مع قيمة الولد العقر من المشتري لم الخ على ما هو معلوم من باب الاستحقاق
(قوله) لا مرجع في كلامه له هذا الضعير الخ) قد يقال مرجع الضمير الضمير المأخوذة من قوله وكذا
 التراتب المراد بها المعنى الذي آتى في هامش نسخة **(قوله)** وفيه اشكال لأن الاعطاء عادة لا تطالم على
 ظلمه) يدفع الاشكال بان الظالم هنا حقيق وتحملة له أولى من تحمله لغيره والأولى منه أن يدعى من هو
 عاجز عن دفع الظلم عن نفسه عادة له على دفع الظالم عن نفسه **(قوله)** وقوله ان كان عالمه أى بنق
 الدلو وبشكل عليه مسئلة الاستحقاق) يدفع بان التقرير في مسئلة الاستحقاق في نفس المعقود عليه
 بخلافه في مسئلة الطمان فانه في تعلقاته فلذا اشترط فيه العلم بالنقب **(قوله)** أما في الأصل الثاني فهو
 ظاهر الخ) في كون ضمان الغرور ضمان الكفالة حقيقة تأمل فان الكفالة بالمعنى السابق غير موجودة
 هنا تدبر **(قوله)** الآن يكون لفظ الاجمعي لكن) هذا هو الأنسب اذ لا معنى لكون الهبة لازمة عادة
(قول الشارح) وأنتيت بان ضمان الدلال والسمار الثمن للبايع باطل الخ) هذا ظاهر فيما اذا بائرا
 المعقود لا فيما اذا بائره المالك

﴿باب كفالة الرجلين﴾

(قوله) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر الخ) هذه المسئلة واردة على توجيه مسئلة المصنف
 بمذكر الشارح اذ مقتضاه أن لا يصح تعيينه ايضاً فيها لأن الهبة الثانية طارئة فيها **(قوله)** والقياس
 أن لا يصح لأنه شرط فيه كفالة المكاتب الخ) الأولى ما قاله الزيلعي لان فيه كفالة المكاتب وكفالة
 يبدل الكتابة وكل منهما ما يفرقه باطل وعندما انفراد أولى اه **(قول الشارح)** لاستوائهما) لكن
 مقتضى ما قدمه الشارح من رجحان جهة الاصل على جهة التباية أنه لا يرجع الاعمال ادعى نصيبه
(قول المصنف) ولو كفل عبد غير مديون الخ) عدم رجوع العبد بما اذا بعد عتقه لا فرق فيه بين
 ما اذا كان مديوناً ولا ثم لزوم الكفالة حال الرق بشرطه عدم استغراقه بالدين ولذا في الكفر لم يقيد
 العبد بشئ والشارح أشار بقوله جاز لفائدة تقييده بغير المديون وان كان لا فائدة له بالنسبة للحكم
 بعدم الرجوع

﴿كتاب الحوالة﴾

(قوله) ونسبنا إلى الأول أبي يوسف) وعليه الفتوى سندی عن التتارستانية **(قوله)** لا يكون
 متطوعاً الخ) فيكون له الرجوع بدينه الذي على الحال عليه ان كان له دين **(قوله)** ولو انتقل الدين
 الى ذمته لما اختلف حكم الراء والهبة) فان الراء محتملة فيكون تعليق الدين إلى الدين عليه وهو يرتد
 بآرد **(قوله)** ولو وجه رجوع الخ) ولو كان الدين يتحول لكان الراء والهبة سواء في عدم الرجوع
 قال في النفع في هذه السورة ولو كان الدين يتحول الى ذمته كان الراء والهبة سواء في حقه فلا يرجع اه
 اذ لو انتقل الدين على الحال عليه لكانت الهبة ابراً فلا رجوع كذا كره السدي **(قوله)** ففي الأول يقال
 محتمل الخ) المراد الأول المعنى القوي كما ان المراد الثاني للمعنى الشرعي **(قوله)** غير أن المأذون يطلب
 للمال والمجهور بعد العتق) معنى هذا أن العبد اذا احوال قوى المال توجه المطالبة عليه للمال ان كان
 مأذوناً وبعد العتق ان كان مجبوراً أو أوال الكلام في شرط صحتها بالنسبة للحيل اه حموي وفي النسخ غير

أنه إن كان ما ذكرنا يرجع عليه المحال عليه ما أدى وتعلق برقبته إن لم يكن في بدع ما وفي وإن مجموع ما يرجع عليه بعد العتق اهـ وهذا أصوب **(قوله)** وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلأنها التزام الدين (الح) في السندى والمذهب لا بد من رضا المحال عليه سواء كان عليه دين أو لا سواء كان المحال به مثل الدين أو لا بجر اهـ **(قوله)** لكن لا يخفى أنه على الثاني لا يثبت (الح) القصد التوقيقي عند وائش اشتراط رضا المحال عليه وعدمه ولا شئ في حصوله بما قاله الأكسل والرجوع وعدمه شئ آخر لا تعرض له في الكلام وإن ثبت إذا تحقق الحوالة من المحيل ولا يثبت إذا لم يتحقق منه تأمل ثم إن ما ذكره الشارح من التوقيقين لا يأتى مع ما ذكره في الدرر من عملة اشتراط رضا المحيل فإن مقتضاها عدم صحة الحوالة بلا رضا ولو كانت غير موجبة للرجوع أو كان ابتداءً وهما من غيرهما **(قوله)** فقوله لما قدمناه أن قبولهما الظاهر أن المسمي فيه زائد (الح) قد يقال لأحاجة الدعوى الزيادة والعبارة فيها قلب والمراد بقبولهما الإيجاب والقبول والقصد بيان اشتراط اتحاد المجلس لهذا العقد وهذا استفاد مما ذكره في البصر أو لا **(قوله)** الشارح فإن قبولهما (الح) الذي في نسخ لمط قبولهما وهو وجه في الاستدراك بما في السندى **(قوله)** الشارح لا حضورهما أى معا والافلا بد من حضور أحدهما ورضا حتى يتحقق عقد الحوالة بالإيجاب والقبول وذكر كمال الإيجاب والقبول كما نقله ط عن البدائع وإن كان ظاهر عبارة أنه لا يثبت شرط حضورهما أصلاً ولذا استدل به على ما قبله المستدراك في القول في مجلس الإيجاب ويدل على ذلك تصور الدرر الآتى وكأنه وجه الاستدراك أن الكلام السابق إنما يفيد انعقادها بالإيجاب والقبول ولا يفيد اشتراط حضور المحتال حتى يكون قابلاً لها وقد أورد هذا الاستدراك أنه شرط **(قوله)** حتى لا يكون له أن يرجع بخلاف ما لو قيل للمدين عليك ألف ففلسان فأحله بما عني فقال للمدين أحتل ثم بلغ الطالب فأجاز له رجوعه عند الإمام ومحمد كذا في البرازية سندى **(قوله)** فلو استحال عمل مجهول على نفسه (الح) أى مجهول ثبوته على المحيل وليس المراد بمجهول القدر فإن عبارة البرازية لا تفيد اشتراط عدمه بل ما يأتى عن النسخة فيقيد ذلك كأنه المحض عنها وعن البصر وكذا ما قدمه المحض في الكفالة فيقول قول المصنف وكفالته بالدرر الخ عن شرح التصريح تأمل والظاهر أن الضمير في نفسه راجع للمحيل أى أنه مجهول عليه بسبب عدم معرفته أنه ثبت أولاً وأراجع لستال عليه والجار متعلق بأحوال **(قوله)** الشارح زاد في الجوهره ولا في الحقوق أى أشار في شرح تكملة الكفالة بمثلها بأن يجعله بحق الشفعة الثابت له على المشتري انتهى سندى **(قوله)** ما ذكره في المقدم أنه يورث عنه ثلثا كتملكه فيه وقد وجد الجامع لقياس فيها أو الوديعة حق في المقدم وإن كان متناً كذا الآله لا عاقل فليس يمكن كالوديعة المقيس عليها فإنزل التردى في مصحة هذا الحوالة موجود على ما ذكره **(قوله)** وزاد في البهر والمحال عليه (الح) الظاهر ما نقله في البهر إذ ليس الكلام في مصحة عقد الكفالة حتى يقال أنه يتم قبول المحتال بشرط رضا الباقيين بل في براءة المحيل من الدين وهى متوقفة على قبول المحتال عليه أيضاً لكن برأيه بالتسبب ما ينحل الرضا وفي العناية المراد بالقبول رضا من رضا شرط فيها اهـ وفي مختصر القدرى الحوالة إذا تمت بقبول المحتال له والمحال عليه برئ المحيل اهـ وهذاوافق ما في البهر **(قوله)** لا يورث بسبب ولو بقضاء (الح) ما ذكر من عدم البطان في هذه وما بعدها استعان والقياس البطان كما قال زفر وجه القياس أن الكفالة مقيدة بالثمن وقد بطل فبطل الحوالة ووجه الاستعانة أنه قيد الحوالة بالثمن ولم يبين أن الثمن لم يكن واجباً ليظهر بطلان الحوالة بل بسقط المال فلا يظهر في حق الثمن المحتال بخلاف

الاستحقاق والحرية لأنه يظهر بذلك أن الثمن لم يكن واجباً أصلاً فلا يثبت ما يقيد به الحوالة فلم تكن صحيحة
 اه متبع **(قوله المشتري يستقل بالبيع بخيار العيب الخ)** الذي تقدم في خيار العيب عن الثالثة
 بخلاف هذا ونصه رجل اشترى ثوباً فباعه قبل القبض فقال أطلعت البيع بطل البيع إن كان مبعض
 من البائع وإن لم يقبل البائع وإن كان ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وإن علم بعد القبض فقال
 أطلعت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع الاقبضاً أو رضاه **(قوله عاد الدين إلى ذمة المحيل)** وذلك أن عقد
 الرهن لم يبق بعد موت المحال عليه مفسداً بل بقي الدين بحله والرهن بدين ولا دين بمحال بخلاف ما إذا ترك
 كفيلاً بأمره أو بغيره لأن الكفيل خلف عنه زبني **(قوله)** وأنكر المحيل ذلك فالقول له أيضاً لأن
 المحتال أقره بالسد والتصرف في ذلك المال والإنسان يتصرف بظاهر نفسه فلا تسمع دعواه أن ذلك له
 بلا بينة زبني **(قوله)** أي بخيار أي متعارفاً فيمكن أن يخرج من الحقيقة ولو لم يخرج من كان محتالاً فلا
 يدل على الإقرار فانسف ما قيل أنه لا يعارض الحقيقة فاحتمالاً لا يخرج من ارادة الحقيقة اه متبع
(قوله) المصنف أحال عليه عند رد بيعه الخ هذه من مسائل الجامع الصغير صورته رجل أودع رجلاً
 ألف درهم ورجل على المودع ألف درهم فأحال المودع الذي له الألف على المستودع بالالف الذي عنده اه
 بنابة **(قوله)** يعلم منه بالآتي أن الحوالة المطلقة كذلك الخ فيما قاله تأمل وذلك أن الحوالة المطلقة
 أوجبت راء ذمة المحيل من الدين ورثته في ذمة المحال عليه ولا يعود ثمنه على المحيل إلا بالتزوي حتى
 لو مات لا يأخذ المحال الدين من تركته وإن كان له أخذ كفيلاً كما قدمه عن الزبادات وشرح الجميع وعادة الزامية
 مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحال المال من المحال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فاحتمال مع
 سائر القرام سواء ولا يترجم المحال بالحوالة ولوقدمه دينه الذي على المحال عليه لو مات قبل الاستيفاء
 يتساوى المحال مع سائر القرام اه وهكذا عبارة الخلاصة عن الزبادات والظاهر رجل ماذ كرفهما
 أو لأعلى الحوالة المقدمة بالعين لا المطلقة والاتفاق كلامهم **(قوله)** وصرح في الحاوي بطلان الحوالة
 هوت المحال عليه أي في المقيدة وفي المطلقة تؤخذ الدين من تركته وما في الكافي أنما هو في المقيدة
 أيضاً كما هو ظاهر **(قوله)** ويجبر على البيع إن كان البيع مشروطاً بالحوالة الخ مخوفاً في الهندية
(قوله) ولا يجبر على بيع دار الخ مقتضى صحة اشتراط بيع دار المحيل في العقد وجبره على البيع
 لمؤدى من الثمن أنه لو اشترط في العقد بيع دار المحال عليه أن يبيع على البيع وأداء الدين من الثمن بل هذا
 أولى من اشتراط بيع دار المحيل تأمل **(قوله)** وإن لم يقبل أي المكفول له **(قوله)** وإن لم يقبل فلان
 فالكفيل على ضمانه الخ وجه عدم بطلان الكفالة بموت فلان أو عدم قبول الحوالة أن الشرط قبول
 الشرط من الطالب لا تخفها خارجاً كما أناطلها على مال بشرط قبولها لا تخفها خارجاً تأمل **(قوله)**
 يصبر المعنى على أن أحللت حوالة مقيدة بنشر وذلك لا يصح الخ فيه أنه ليس الكلام في تقييد الحوالة
 بعقل بل في تأجيلها فالأشبه أن يقول حوالة بعد نشر

كتاب القضاء

(قوله) والحوالة المطلقة الخ أي ما ينصرف لها اللفظ عند الإطلاق لا عن المطلقة والمقيدة والقصد
 الاستعراض الحوالة بمعنى الوكالة فإنها غير محتمة بالدين بخلاف المقيدة فإنها محتمة بها كالطرفة
(قوله) ففرض عليه أي قتله وقضى بحبه مات كأنه فرغ منه بحر **(قوله)** إنشاء الزام في مسائل الاجتهاد

(المقاربات) عبارة الجهر وغير المقاربات **(قوله)** انه الارام في الظاهر على صيغة (الح) عبارة غيره على صيغة
 الجندون ياء وقوله التقرير التامى - واه كان الجاء الى فعل أو نزل أو اظهر انبوت كافي الجوى وغيره
(قوله) وعلى صيغة مختصة (الح) عبارة النهر وقوله على صيغة فصل عن مطلق الارام اذ علمتها الارام
 بالصيغة الشرعية (الح) **(قوله)** فيه نظر لان المراد بالقضاء الحكم كما مر (الح) القضاء المعروف الذي قبله بحكم
 فيما مر ما توفيه الاركان الست والحكم المعدود امكن معنى اللفظ فلم يلزم في كلام الشارح ان يكون
 الشرركا لنفسه تأمل **(قوله)** وقضية أصله فصوله (الح) مقتضى كون هذه المادة ثابتة ان أصل قضية
 على جعل الياء النسبة قضائية لحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاثة امثال لان الحرف المشدد مجزئ ثم
 حذفت الالف لانها الساكنين ثم كسر ما قبلها للنسبة الياء والمذكور في حاشية العيان من القضاء
 انها فصيحة بمعنى فاعلة أو مفعولة على الاستنادا لجازي في الأول ولك اعتبار ذلك هنا فان الحادثة لا بد من
 وقوع قضائهم فان يكون مقضاهم أو فاضية على الاستنادا لجازي تأمل **(قوله)** زائد في الحاشية أو أصله عليه
 الذي في شرح المتن ما مضى كرا الحاشية قول القاضي ثبت عندى حكم وفي الصغرى أنه حكم اذا شهد
 عليه وكذا مضى عندى وأظهر عندى وعلمت واختار الاوزجندى أنه لا بد من قوله حكمت أو ما يجري
 مجرا ولا يكون قوله ثبت عندى حكما اه فاعلم ما في الحاشية تحريف **(قوله)** والوجه ان يقال ان وقع
 الثبوت على مقدمات الحكم (الح) ومن ذلك ما ذكره ابن الفرس من قولهم الدعوى في العقار لا تصح حتى يثبت
 المدعى أن المدعى عليه وأضح عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعا لئلا يترتب من الفروع المائلة
 لهذا الفرع سندى **(قوله)** كالحكم على الكفيل بالدين (الح) الاصول ما أتى في التنبيل بما اذا دعى رب
 الدين على الكفيل بدنه على الغائب المكفول عنه ومطالبه فانكر الدين فأنبته وحكمه وجب ذلك
 فالجواب امران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل **(قوله)** ولا حاجة في ذلك الى الدعوى (الح)
 المسد كور في السندى أن ما فيه حق الشرع فنه ما لا بد فيه من الدعوى كعدا القذف والسرقة ومنه
 ما لا يحتاج اليها كالاغتداد في المنزل المضاف للطفقة سكنى حال وجوب العدة عليها عند ما كان ذلك اه **(قوله)**
 سواء كان مدعى عليه أولا فان بعض حقوقه يشترط له الدعوى فوجبه مدعى عليه وبعضها لا فلا يوجد
(قوله) وهي اما البينة أو الاقرار أو البين (الح) لم يذكر البين في الانشاء **(قوله)** وهذا رجح رواية صحيحة
 التولية (الح) ما ذكره لا يصلح مرجحا رواية العصة فانه لا يلزم من تصحيح رواية عدم عزله بالردة تصحيح رواية
 صحة توليته اذ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء **(قوله)** لكن التفسير بالاداء احتراز عن العمل (الح)
 لا يخفى أن التعديل بالاداء وان كان احترازا عن العمل ليس فيه منافاة لكون المراد اداء ما على من يقضى
 عليه فلا يتم ما فاه من الاستدراك **(قوله)** ان كان المراد جرح الضمير من تصحيح توليته (الح) في التعديل
 وفيما سبق مسبوحة فان من تصحيح توليته أو من تصحيح القضاء اغلوه المراد اداء اهل المضاف الى ضمير انشاء
 باخذ المعلنين المذكورين **(قوله)** علة العلة فيه نظر بل هذا اقامة حكم آخر ما حو من العلة المذكورة
 تأمل **(قوله)** وأما كون عدم تقليده واجبا فيه كلام (الح) المتعين رجوعه لما في الشارح انشاء ما وقع
 في كل الاختلاف وذلك أن الفاسق لا يصح أن يكون قاضيا والمقتضى به الصمم الاعثم في التقليد وشهادته
 الاولى عدم قبولها وان قبلت كان فيه خلاف الاولى لا اثم والمقتضى به وجوب عدم قبولها فاذا قبلت صح مع
 الاثم وحينئذ يكون قد اثار الشارح بقوله يفتى أنه لا يلتفت الى القول بعدم أهليته لقضاءه ولا الى القول
 بان قبول شهادته خلاف الاولى ولا معنى لقول الحاشية وأما كون الح تأمل **(قوله)** قلت والظاهر أنه

لا يأتى أيضا الخ) على ما قاله لامعنى لقول أئمة المذهب أن قبل القاضى شهادة الفاسق صرح وأتم فله على هذا التقيد يجب قولها ثلاثا وإذا وجد القيد لا يصح أصلا ولم توجد ضرورة يصح التبول مع الاتم حتى يجعل كلامهم عليها وأيضا لا يصح نسبة الاستثناء لاي طرف فقط بل هو متفق عليه ويكون الاتم استثناء ما إذا غلب على الظن الصدق لآخره وص هذا ما لم يشر إليه في ظاهر ما قاله الحنفى تأمل ثم إن هذا التقيد المنقول عن القاعدة غير مختص بالفاسق بل كذلك العدل أيضا قبل القاضى شهادته إذا غلب عنده صدقه كإدراجه الزبلى في باب الرجوع عن الشهادة عند قوله فإن رجعا قبل حكمه الخ حيث قال القاضى إنما يقضى بشهادتهما إذا ثبت عدلتهما معنده وغلب على ظنه أنهما صادقان اهـ وذكر الحنفى فيما يأتى عنده قول المصنف ونقد القضاء بشهادة الزور الخ أنه لو علم القاضى بأكذب الشهود لا ينفذ قضاؤه وظاهره ولا يلحقنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة بالصدق في زعم القاضى تأمل الآن يقال هل متى كان الشاهد عدلا يلزم على ظن القاضى صدقه ويدل ذلك ما فى شرح الاختيار أول الشهادات أن الحاكم يحكم بقول الشاهد وينفذ حتى القسير فيجب أن يكون قوله يوجب على ظن القاضى الصدق ولا يكون ذلك إلا بالله حالة اهـ (قول الشارح الآن يفرق بينهما) الفرق بين القضاء والشهادة واضح وذلك أن الفاسق المذكور يخاصى عن الكذب فقط ولا يخاصى عن أنواع المعاصى فتقبل شهادته لا بمجرد أخبارنا بظن الكذب فيه ولا بولى القضاء لانه ليس خاصا بالاعتبار بخلاف من جوره تأمل (قوله) إن دلالة على عدم قبول العدل الخ) حقه غير العدل (قوله) وعليه فلا خلاف بين كلام ابن وهبان (الخ) فيه أن كلام ابن الصنعة مقيد بما إذا كان القاضى عدلا ولا كلام ابن وهبان غير مقيد بهذا التقيد بل فيه التفصيل بين كونه بعله أو لا فإزال الخلاف من مقتضى ما لو كان القاضى غير عدل وقضى بشهادة العدل وأقضى بعله على غير المعتمد وكان عدلا تأمل (قوله) ولم أر هذا الكلام فى نسخة من شرح المصنف بل رأيت فى نسخة قد عرفت الشيخ عبد الحى الشرنبلالى (قوله) واختاره ابن وهبان (الخ) فيه أن ابن وهبان لم يجعل المدعى حصة القضاء الأعلى عدالة الشهود ولا على عدالة القاضى وابن الصنعة على اعتبار عدالة القاضى خاصة (قوله) فلو غنم هذا التفتيش لا يفتنى أنه لا خلاف فى الحقيقة بينهم لأن المتقدمين منعوا القبول فى المسفة وأجازوها فى غيرها والمتأخرون أطلقوا المنع ثم ذكر ما يضيف أنه فى المسفة ومن ذلك قول الشرنبلالى ثم إنما ثبت بضمها فأنهم ما ذكرناه التقيد الأقول أئمة المذهب لا تقبل شهادة العدل الذى هو قول المتأخرين تأمل (قوله) ولا يفتنى أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره) لكن منع القبول على عدوه بمعنى عدم التفادى لقضى جهاره على غيره بمعنى أن القاضى لا يجعل له قبوله ولو قبلها وقضى بها فتدبر حكمه (قوله) بل هو صريح كما سمعت) يقال قوله وعلى امتناعه الخ يحتمل أن يكون خبر مبتدأ تقدير هو العمل على امتناع الخ وليس معطوفا على قوله على حل الخ والقرينة على هذا الاحتمال ذكر غيره الخلاف فى هذه المسئلة الخ تأمل (قوله) وقد جمع الشارح بين العبارة بين الخ) أى المصنف فى شرحه لا تخرج البر فله لم يتعرض لما فى الخلاصة ولا لعله على من لم يخاصم اليه (قوله) لكن سأتى فى غير الفصل الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك فإن كلام المصنف مقيد بما إذا وجد ترجيح لخلاف هذا الترتيب كما يأتى (قوله) ويهمل رجوع القول الأول للعلماء فى الحواشى من أن العبارة الخ) فيه تأمل وذلك أن كلامه فى خصوص ما إذا كان الإمام فى جانب ومما صافى جانب كإدراجه عنده ونظيره أيضا وكلام المصنف أعين من ذلك وعبارة ط قال فى

الصريح في الحواشي القدسي أن الإمام إذا كان في جانب وهما في جانب أن الاعتبار لقوله المذموم
(قوله) به علم أن كل من القولين معزى إلى ظاهر الرواية وفيه تأمل وجوه أن المذموم كورفي البرازية من
 الفصل الأول أنه يتفقا القضاء في غير المصروبه يقتضي دون أن يعزى لظاهر الرواية ثم قال فيه المصروبه
 لتنازع القضاء في ظاهر الرواية وذكر في الفصل الرابع قضى في الاستئناف في رواية التوادد وهو المأخوذ
 ١٤ ولم يذكر أن النزاع ظاهر الرواية **(قوله)** وأما في عقار لافي ولاية فالصحيح الجواز وإن كان الصحيح
 الجواز لكن لا يصح التسليم فلذا قال في الهندية من الباب العشرين من القضاء بخاري أدعى ادعالي
 سمرقندي عند قاضي بخاري أن الدار التي في يديه سمرقندي في محله كذا لمسكي وأقام البيضة على دعواه
 والقاضي يقضي بالدار الآن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب إلى قاضي سمرقند لاجل
 التسليم كذا في المحيط **(قوله)** فالصحيح الجواز الخ لكن بشرط أن يكون في ولاية من قلده يأتي نقله
 عن البرازية **(قوله)** المناسبات ما له يعني عنه قوله ولو كان عدلا الخ ما يأتي في استحقاق العزل وهو
 لا يفيد عدم الثقة فلا بد من ذكر ما هنا تأمل **(قوله)** وغاية ما وجوه أنه إذا ارتضى الخ كله فهم من توجيههم
 أنه إذا ارتضى لم يقصد وجه الله تعالى بهذه العبادة بل قصد نفع نفسه وهذا لا يقتضي بطلان ذلك العمل
 بل توجيه مع أن هذا ليس مراده بل المراد أنه يكون ما كان نفسه والقضاء انفسه ما لم ينصف
 وآثار الأثر ما روي عن غيره عليه السلام من الصواب والتسليم قولاً وفعلاً وتقريراً ١٥ سندی
(قوله) الأولى التفرع أن يقال فصح تولية المظالم الخ لما كان المأني على الاشتداد في حصة توليته
 ولذا قال ابن الفرس بعدمها وكان مقابلاً لمقتضى الجملة فترعه على ما قبله مع فهم المظالم الغير المأني بالأولى
 لا يلزم من ذلك بخصوصه لكنه يشمله والمتأمل في الصلح وهو المطلوب فيه حيث ما قبله غير ابن الفرس
 أيضاً **(قوله)** قلت وأيضاً بحث تبيين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال الخ فيه تأمل فانه ليس
 أصل بحث الصرفي أنه لا يخرج عن العهدة إلا ببذل المال بل في حل بئله لأجل التقليد وأنت خير بانهم
 جوزوا البذل لدفع الظلم الجزئي عن نفسه في الأولى أن يجوز له دفع الظلم العام الذي يترتب على تولية غير
 الأهل وهذا ليس من الرشوة المحرمة على الدافع وليست داخلة في قولهم أخذ القضاء رشوة فالمراد المحرمة
 كما هو ظاهر **(قوله)** على خلاف ما مر من التنازعانية الظاهر أن ما في الغنم هو الشق الثاني في عبارة
 التنازعانية المذكور بقوله وأما بدالخ فلا يخالف بين العبارتين ثم إن حصة تولية الكافر لا تفيد حصة
 سلطته خلافاً لما في الصركاقي السندی **(قوله)** وهذا لا يناسب القيل المذموم كورفي الخ بل هو قول
 آخر مقابل القولين قبله **(قوله)** الذي في الغنم وغيره الاقتصر على ذكر المرئض لكن حيث صرح في
 البرهان بحكم المسئلة وحكم الحكم الملتزم والمرئض واحد يلزم اتباعه **(قوله)** ولا يحكم لمن التربع ونحوه
 كالأحكام الاحتسابية بحثوا في البرازية **(قوله)** وقاس ما في الغنم أن القاضي لا يلتفت إليه بل
 مقتضى ما فيه أنه يعطى كل واحد منهما ما يستحقه وإن لم يحصل إياه بناء على ما فيه كلامه وفيه تأمل
(قوله) وقاسه أنه لو سارهما أو أشارا إليهما معا نذر فيه أن الإشارة لا تنصرف في كيفية واحدة وقد يتوهم
 أحدهما من الإشارة لاجبه ما لا يتوهم الآخر وكذا المسألة الأولى ثم لو سارهما معاً في الوهم ١٥
 سندی **(قوله)** أما ما في ادعى الدعوى والقصاصات المدعى عليه ينكر التسمية وشهد الشاهد بألف
 فيقول القاضي الخ كذا عبارة الغنم ولا يظهر تصوير المسئلة بما قاله وإنما يظهر بما إذا ادعى القاص

والشاهد يشهد بالنف ونجمائه فقال القاضي يحتمل أنه أبرأ الخ

(فصل في الحبس)

(قوله) قلت هذه المرة لأجل انتفاء العنة (الخ) الحق في الجواب أن يقال إن القسم عبارة عن التسوية في
الدينونة والكلام والنظر لا في الجاع وبهذا يقع التناقض إذا ما زاد فيه على مرتبة حقه فيه دينونة ولا يحسم
القاضي عليه هذا ما يقال في الجواب عن مسألة القسم وأجاب في الظاهر عن مسألة الكفارة بأن الظاهر
معصية حاملة له على الاستعاضة عنها الواجب عليه دينونة فإمراه برفعه القوله (قوله) فقد اختلف
الافتاء (الخ) فيه أن غاية ما أقدمه هو أن الفتوى على حبسه في المهر ولم يذكر أيضا أن الفتوى على عدم
حبسه قبل حكمه صاحب الصبر عن الخاتبة بدون تنبيهه بأن الفتوى عليه فعليه التلذذ على أن الفتوى
على عدمه وإن فهمه منها صاحب الصبر حيث قال بعد ما ذكرها فقد علمت أن الفتوى على الأول وهو
عدم الحبس الأفيما كان بدلا عن مال فلا يحبس في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف مختار
المصنف فيما لم يصح الهداية (قوله) غير أنه زاد على المتن التبصر بجمع ما لم الخ) رأيت التصريح به
في البيع (قوله) بخلافه عن البيع وأن المبيع دخل في يده (الخ) مقتضى ما ذكرناه لو لم يخرج
من يده بالإمتهلاك أو الهلاك أو نحو ذلك أن يصدق المشتري في دعواه الفقر وسأني له قول البيهقي على
أعصار حدث ولو قبل الحبس (قوله) هذا هو المتعين لأنه قبل الطلاق أو الموت لا يطالب (الخ) فيطالب
قبل الطلاق والموت بأن كان مؤجلا إلى مدته لم يمتد له ما قبله (قوله) أي حين إقدامه على
غض الخ (قوله) أنه باقاة البيهقي ثبت بصره في حبسه وما لا يراه من كلام المصنف هذا القسم الأول وسمي
القسم الثاني بصل من قوله فيما يأتي وأدب بسبب الموص (قوله) يستوى في علم ذلك المحقق وغيره (الخ) هذا
يستقيم إذا كان القاضي ورعا ذراى مد يد أو أن الورع وسدأ لراى في قضاء هذا الزمان فلا بد من
تقدير مدة الحبس عما هو مذكور في إحدى الروايات بحسب حال المحبوس وانظر ما تقدم في التعزير (قوله)
لكن سأني أن سماع البيهقي قبل المدة بخلاف ظاهر الرواية) فيه أن ما يأتي لا يخالف ما هنا في إثبات
الأعصار بأمر حدث وهو قبول في مدة الحبس وقبلة أيضا وعلى كالأجواب لا يناسب كرهذا
الاستثناء في شرح كلام المصنف لاختلاف الموضوع في كل كاهو ظاهر والقاطع لاصل الاشكال أن يقال
أنه لا يلزم من الحبس المدة المذكورة سبق المنازعة في السار والأعصار في القسم الأول في أنفع الوسائل
عن فاضلان ما نصه متى توجه الحبس على المدون فإن القاضي لا يسهل ولا المدعى أنه مال في ظاهر
الرواية اه في هذه الصورة يكتفى القاضي بالواحد بخلاف ما إذا وقعت خصومة فيما فانه لا بد من إقامة
البيهقي على الأعصار الحادث لكن ما يأتي له عقب قبول المصنف ولا يقبل برهانه على إفلاسه قبل حبسه من
أنه لو برهن على إفلاسه بعد حبسه قبل مضى المدة يقتضى أن هذه المسئلة خلافية وظاهر الرواية
عدم القبول بناء على تعلق قوله بعد حبسه بالإسه كاهو ظاهر (قوله) المصنف يحسمه أى لبيعه (الخ)
لم يظهر وجهه فلا تيان بأى التفسير به هنا (قوله) أما القسم الأول وهو ما يكون القول فيه للمدعى الخ قوله
فلا يظهر (الاسلم) إضاهة كلام المصنف على عمومه وإن لم يظهر وجهه (قوله) لكن ما ذكر من أن القاضي
يقتضى دينه نفي عن حبسه) قد يقال أنه مع التردد لا يفسر للقاضي أداء الدين فاحتاج حينئذ للحبس أو
هو التردد (قوله) لكن الخلاف موجود (الخ) لكن الظاهر أن مراد المصنف بقوله لم تر خلافا لخلاف

في الاعتماد بدليل صدر عبارته **(قول)** وفيه نظر ليس الضمير في لانه عائد للقاضي كافي ط لانه في
 الجبر قال لكون الحكم نكرا للخالج ولا شأنا له نكرا عامة لكونه نكرا مضافا فتم ويؤكد بما على العموم
 وقوعها في سابق الشرط فهو نظير ان جاني غلام رجل فبدي حرقه يعنى أى غلام بخلاف ما في
 غلام رجل فانه لا عموم له وان كان نكرا مضافا لاسناد الجاني الواقع خارجا اليه وهو لا يسند الانصاص تأمل
(قول) ولهذا لان في الشرط المثبت الخ) حقه الحق **(قول)** لكن ذكر ذلك ابن الفرس الخ) فيه أن
 معنى التنفيذ لحكم نفسه الزام الحكم والعمل بمقتضاه وليس في هذا الحكم نفسه فسد بل تعادلا مانع
 من ذلك تعادلا للزوج الدنية ثم حصل ترافع في زواجهما لحكم بفسخه فانه يصح حكمه وان تضمن
 الحكم لنفسه تأمل **(قول)** بان يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء الظاهر التعبير في أو يقال
 ان العطف للتفسير تأمل **(قول)** وأما عمله بكون المسئلة لاجتهاد به فلا) الاوضح التعبير بخلافه **(قول)**
 وهذا كلام في غاية التعقيد الظاهر ان ما نقله العلامة قاسم من عدم نفاذ الحكم مسئلة أخرى موضوعها
 ما اذا حكم غير عام بالمحكوم به وأنه اذا كان عاما لم يصح ويحمل على تبدل رأيه بدون تحقق الشرط الذي
 ذكره الشارح وهذه طريقة أخرى غير مافيه وللتبادر من كلام الشارح وغيره أن موضوع المسئلة
 ما اذا كان القاضي يرى عدم بسم المدر مثلا ثم خالف رأيه وحكم بالفسخ فقال لا تنفذ حكمه الا اذا علم
 باختلاف العلماء فيه فانه حينئذ يكون رجوعا عن رأيه الى رأى غيره فتكون رأيا باحدا له أو تقيد الفقرة
 فينفذ واذا لم يعلم ذلك يكون باسما على رأيه بدون تقيد غيره فيكون مجازا في حكمه فلا ينفذ وهذا هو المفهوم
 من عباراتهم في هذه المسئلة وحينئذ ترجع هذه المسئلة لمسئلة حكم القاضي بخلاف رأيه بآثاره في
 الجبر تأمل **(قول)** وأما الوفاء بالصحة عدم اشتراطها الخ) عدم اشتراطهم الدعوى انما هو للحكم
 بالوفاء وليس في كلامهم ما يدل على عدم اشتراطها لتنفيذ هذا الحكم فبدون الدعوى يكون التنفيذ
 خالسا عن الحكم الواقع في التنافي في الاوقاف عدم تقدم دعوى الحكم فالانكار ما زال واردا تأمل **(قول)**
 ثم لا يخفى أن هذا التعر يفهم مافيه من التعقيد خاص للوجوب الذي وقع الحكم به صحبها الخ) ليس
 في التعر يفما يقتضى تخصيص الموجب الذي وقع الحكم به صحبها بل هو أعم مما وقع الحكم به صحبها
 أولا **(قول)** والضمير في به عائد الى قوله ولو قال المؤنق الخ) لكن لا بد من ملاحظة تعريف الموجب
 أيضا حتى يتم الظهور المذكور **(قول)** أو الى الموصول على معنى أن أكله فسق أو جعل ما لم يذكر
 عليه اسما فقه من نفسه فسقانه **(قول)** لعلى الصواب لا المؤنق الخ) يمكن أن يقال مراد المؤلف بعدم
 صحبها الحكم بالنسكاخ المؤنق أن يحكم بموفاة الجبر بعد الوقت **(قول)** حتى لو أبطله ثان فنفذه ثالث
 مراده بالثاني الثاني بالنسبة للمنفذ لا بالنسبة للقاضي المحسد واولا على الخ) ومراده بالاجتهاد الاول
 ما فقه به بالمجد ودالجو بالثاني ما مراده بالقاضي المبطل ولا شك أن القضاء قد تأيد بالتنفيذ الذي هو القضاء
 الثاني وهذا بالنسبة للمسائل الاربع الاولى بالنسبة للمسائل الثلاث الاخيرة قد تأيد الاجماد بنفس
 القضاء فيما قبل التنفيذ بخلاف اجتهاد القاضي المبطل فانه لم يتأيد باصاال القضاء به وهذا تضع عبارة
 الدور ووافق التعليل للمسائل السبع وليس في كلامه الآن التنفيذ في هذه المسائل صحيح بدون أن
 يتعرض لتوقف القضاء الاول عليه واولا تأمل و بهذا لا يظهر قول المحشى لان القضاء في جميع هذه السبع
 لا ينفذ ما لم يحضه فاض آخر بل هو نافذ في الثلاثة الاخيرة وتوقف على الامضاء في الاربعة الاولى **(قول)**
 حيث عد هذه الصور من جملة ما لا ينفذ الخ) دعوى المناقاة بين ما ذكره المصنف شرعا وبين ما في الدرر وما

يجب متناغير ظاهر وذلك أن ما في الدور وما يجي متنافي صحة تنفيذ قضاء المرأة في الحدود والقود وما ذكر
 شرحا في عدم فساد قضائهم أقبح ما فلا تناقض بين هذه المبررات باختلاف الموضوع فيها وما في الهندية لا يدل
 على خلاف في صحة التنفيذ ولا على خلاف في عدم صحة قضائهما فهما في الباب التاسع من القضاء
 ولولنا امرأة استقضيت حازة قضاؤها في كل شيء الحدود والقصاص فان قضت في الحدود والقصاص
 ثم رفع قضاؤها إلى قاض آخر فامضاء نفذ أمضاؤه وفي الثانية ولا يكون لغيره أن يبطئه وذكر الشيخ الإمام
 نظر الاسلام على البردوي في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الناصحي اه
 والظاهر أن الخبير في لا ينفذ عائد إلى قضاء المرأة لا إلى تنفيذ قضائهما فهما والدليل على هذا عدم حكاية
 خلاف لاحدهما فلم تكن عبارة لهندية تصافيه تأمل ثم اعلم أنه في المنع لم يذكر التعليل الذي ذكر
 المحقق لهندية بقوله لخالفته الدليل بل ذكر الأصل الذي في الشارح بعد ذكره المسائل التي لا ينفذ فيها
 القضاء التي منها هذه المسئلة ثم رأيت في بداية الداربا مانعه قال الإمام العناني في شرح الجامع
 الصغير امرأة قلدت القضاء فقضت في الأموال صح ولو قضت بالحدود والقصاص وأمضاها فافترى
 جوازها نفذ بالاجماع **(قول)** وما اختلف الذين أوزا الكتاب **(الح)** الثلاثة وما تفرق **(قول)** أي لا يقضى
 به قصدا بل تنازع الحصمان **(الح)** لثانتي المنازعة فيه قصدا بانفراده أو هو ليس محل خصومة بل لا بد أن
 يكون مع دعوى حتى آخر الأمانة تارة يقضى به تعاونه ولا يقضى كما يظهر من الفروع الثانية ثم رأيت
 في حاشية القرطبي على الفصولين يوم الموت داخل تحت الحكم فإذا وقع النزاع في تقديم المالك قصدا
 البرازي وكذا يوم الزوج وأما مجرد دعوى يوم الموت فلا يدخل تحت الحكم فإذا وقع النزاع في تقديم المالك
 قصدا يوم الموت تعاد دل تحت الحكم تعافى من شيء ثبت تعاونه لا يثبت قصدا أو كما اعتراضات
 المصنف حتى على عدم التفرقة اه وقال في نور العين يدل على وجود الخلاف في مسئلة الوكالة وهي مالو
 برهن على وكالته وحكم له بها ثم المطلوب ادعى أن الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض نعم الدعوى
 اه **(قول)** وفيها ادعى على آخر ضيقة **(الح)** ذكر في الظهير بة هذه المسئلة وإن فيها خلافا على مانع
 عنه السندی والظاهر اعتماد عدم سماع هذا الدفع بل هو الصواب على ما يأتي في مسئلة ما لو برهن أنه
 شره من أبيه منسنة وبرهن ذواليد على موته منسنتين وما ذكر فيها من التعليل لدفع النظر غير ظاهر
(قول) ينافي دعوى الاستثناء لامتياز كاهن ظاهر فانه إذا صح القبول بالنسبة للقتل لا الوقت صح
 الاستثناء من قوله بخلاف يوم القتل والمراد بإبطال بيعة الابن على القتل كما وقع في عبارة الترتيبات ابطالها
 من حيث التراجع فلا تنافي ما في الظهير بة **(قول)** فعلى هذا القضاء بالذكور كالقضاء بشهادة الزور إنما
 يظهر أنه كالقضاء بشهادة الزور على أنه يدل على أنه إقرار لا ظهور فان القضاء في الإقرار قضاء عانة فهو
 بمنزلة الفتوى **(قول)** فلو قضى ببيع أمة بشهادة زور حمل المنكر وطوها وهو المشتري بان كانت
 الدعوى من قبل البائع والمشتري ينكر **(قول)** تنبيه أشار المصنف إلى أن قضاء القاضي **(الح)** ما في
 هذا التنبيه يحتاج إلى تحرير والذي في الخلاصة من الفصل الرابع من القضاء رجل قال لامرأته أ طلاق
 البتة ونوي واحدة ثالثة أو رجعية فقضى القاضي بكونها ثلاثا أخذ بأقول على رضى الله عنه نفذ القضاء
 ظاهرا وباطنا بعد ذلك أن كان الزوج فيها يجتهد أتبع رأي القاضي عند محمد وعند أبي يوسف إن كان
 مقضا عليه يتبع رأي القاضي وإن كان مقضا له يتبع أشد الأمرين حتى لو قضى به بأربعة وهو
 يعتقد باتثنا أخذ بالثاني وإن كان عاميا واستفتى فما أتاه المقتضى صار عنه كالثابت بالاجتهاد وإن كان

لأرايه في تقديم بعض الفقهاء ولم يستغف بأخذ ما قضى اه ثم رأيت عبارة الولوالجية من الفصل
الاول بقوله القاضي اذا قضى في فصل مجتهد فيه ان كان القضاء عليه بغير ذسواء كان المقضى عليه جاهلا
أو عالما رأى بخلافه وان قضى به ان كان المقضى به جاهلا لأرايه سندا للقضاء وان عالما رأى بخلافه
عند أبي يوسف لا ينفذ وعند أبي حنيفة ومحمد ينفذ لما ذكرنا قبل هذا فان كان المقضى به جاهلا لكن
استغنى فاقضى له سنة هو أفضه وأعلم من القاضي فهذا المسئلة أيضا على الاختلاف لان الفتوى في حق
الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصار هذا عين تلك المسئلة وثمة على الاختلاف فكذا هذا اه وبهذا ينضج
الحال ويعلم المراد بعبارة الولوالجية التي نقلها في البصر **(قوله)** أي أصل المذهب كالمخني) ما ذكره في
الدرر إحدى طريقتين في أدب الملقى للسيد محمد صديق حسن خان ما نصه وقد اختلف المذنب في
أبي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في المزي وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والمالكية في أشهب بن عبد الحكم وابن القاسم وروهب والحنبلية في أبي حامد والقاضي هل كان
هؤلاء مستقلين بالاجتهاد أو مستعدين بمذهب أئمتهم على قولين ومن تأمل أحوال هؤلاء وقوانينهم
واختباراتهم علم أنهم لم يكونوا مقلدين لأئمتهم حتى كل ما قالوه وخلافهم لهم أظهر من أن ينكر وان
كان منهم المستقل والمستنكر وروية هؤلاء مدون الأئمة في الاستقلال بالاجتهاد **(قوله)** وكذا
الاجتهاد كما مر في كلام الفتح) ليس كذلك بل الاجتهاد جعل خلاف فصحت حكاية الاتفاق والتقليد
بغير الاجتهاد لأن كونه جعل خلاف على أحدى روايتين والرأى الثاني عن الإمام في الاجتهاد خاصة
هنا ما يفيد كلام الفتح ومقتضى ما في الوهابية جريان الخلاف في المقلد أيضا لأن العبد مقلد
الفتح **(قوله)** أي ذا كرا أو ناسيا) مقلدا أو مجتهدا **(قوله)** لكن الاول تفسير الشرط الثاني الخ
لفيد عدم التفاد أيضا اذا قضى برواية متعينة فمذهبه **(قوله)** وقال أبو يوسف يحكم وهذا
أروق بالناس) كذلك اختاره المصنف على ما ذكره في شرح الوهابية لكن ما ذكره الزجلي يدل على
ترجيح أنه لا يقضى على القالب في هذه الصورة حيث ذكر القولين واتصرفت في التعليل لأصل المذهب
على ما ذكره في رسم الملقى من ترجيح القول للمعلل على غيره وكذا ما ذكره في العناية حيث قال وكذلك
لا يقضى القاضي في غيبته اذا أنكر وصحت البيعة ثم غلب قبل القضاء لان الشرط قيام الانكار وقت
القضاء لان البيعة إنما تصير بحجة بالقضاء وفيه خلاف أبي يوسف فإنه يقول بشرط الاصرار على الانكار
الى وقت القضاء وهو ثابت بالاستصحاب وأجيب بأن الاستصحاب يصلح للدفع للألانيات اه فإنه
يفيد ضعف ما عن أبي يوسف لضعف داله وأصله لقاضيان في شرح الزيارات من الباب الثاني من
كتاب الدعوى حيث قال وان غلب المدعى عليه بعدما جحدوا فثبت عليه البيعة ثم عدلت لا يقضى عليه
حال غيبته وعن أبي يوسف يقضى عليه لان حضرته شرط لانكاره ولسماع البيعة وقد تحقق فيوز القضاء
كأنه غائب وخاب وجه ظاهر الرواية أن حضرته المقضى عليه إنما كان شرطا ليكون القضاء على من كان في
ولايته أو أئمة السلس في ولايته ولان حياطة القضاء من البطلان واجبا ما أمكن فلو قضى عليه حال غيبته
ربما يأتي المدعى عليه بما يطل قضاءه ولان القاضي ما مور بالنظر لكل ومن أسباب الدفع ما يسع قبل
القضاء ولا يسع بعده فلو جاز حال غيبته قبل مجزئه لا يمكنه التدارك فيؤدي ذلك الى ابطال حقه بخلاف
الافراز فان به لا يقبل منه ما يطل اقرارا بما يقبل منه مدعى الا بغاؤه والارادة ولا يطل بالقضاء حال
غيبته اه ولذا أتى غاري الهداية هذا الذي شغص على أسر محي فانكرنا ما عليه بينة شهدة في سحب

المدعي عليه قبل القضاء فطلب المدعي الحكم عليه لذهب خلفه بأن المذهب أنه لا يجب إلى ذلك إيمان
 ما لا يجب به يقضى ترجيح ظاهر الرواية وقد ذكر في رسم المقتضى أنه إذا كان في المسئلة قولان صححان
 وكان أحدهما في المتن وأظهر الرواية فالأولى الاستدلال وقالوا لا تخيير لو كان أحدهما قول الإمام
 والآخر قول غيره له لما تعارض التصحيحان ناسقاً فرفعنا إلى الأصل وهو تقدم قول الإمام **(قوله)** هذه
 العبارة غير محررة إذا قرئ بنقل النسخ بدفع الأضراب ويكون جارياً على أحد تصحيحين وقول ح
 الحكم صحيح الخ غير وارد على المصنف لأن قصد مبيان حكم الحق على الغائب ولا شك أنه غير صحيح
 والخلاف أنهما قولان للحكم من راء **(قوله)** ويظهر لي أنه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف
 فيما يتعلق به لا معنى لجعل الوقف محكوماً عليه فعمل أصل العبارة وعلى مستحق الوقف الخ ثم رأيت
 في الرسالة المسماة بنظر الألفي بما يجب في القضاء على القاضي مانعه القضاء في الشرع الإراعي إلى الولاية
 بعد الترافع لعين أوجه والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال ثم رأيت في العناية والكفاية آخر النفقات أنه
 لا بد للقضاء من مقضى له وهو من أهل الاستحقاق اهـ **(قول الشارح)** إن القاضي إنما يحكم على
 الغائب والميت الخ نقل السند عن القنية ما هو صريح في أن الحكم يكون على الحاضر ونص عبارة
 القنية التي نقلها فأقامت البيئته على الوكيل فغاب وحضر موكله أو على العكس أو قام البيئته على المورث
 فغاب وحضر وارثه أو قامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر ففي هذه الصور يقضى على الذي حضر
 بطلب البيئته اهـ لكن في قبة الفتاوى مثل ما في الشرح ونص عبارة إذا أراد أن يقضى على وكيل
 الغائب أو على وصي الميت يقضى على الغائب والميت بحضرة الوكيل والوصي وهكذا يكتب في نسخ
 المحضر نص عليه القدوري من أدب القاضي اهـ وقال عبد الحليم ظاهر عبارة شرح الدرر أن القضاء
 على الحاضر وقدم صرح المجتهد في فوائد حيث قال قامت بيئته على الوكيل فغاب وحضر موكله
 إلى آخر عبارة القنية المتقدمة قال ويصير المصنف به في آخر التحكيم وهكذا أقول لأفرد بيئته في
 المال انتهى وفي البرازي من الفصل الثاني من كتاب القضاء مانعه توجه قضاء القاضي على وكيل
 الغائب أو وصي الميت يقضى على الوكيل والوصي لأعلى الغائب والميت أو يكتب أنه قضى على الميت
 والغائب بحضرة وكيله ووصيه اهـ ومع هذا كله ليس في عبارة المصنف ما يندحصر القضاء على
 الغائب والميت كما يفيد تغيير الشارح بقا **(قوله)** لجواز أن يكون تزوجها ثم طلقها فيه أن هذا الاحتمال
 موجود في مثل المصنف مع أنه لم ينظر إليه وكذلك في كثير من المسائل التي تنبع عن المجتبي هذا وقد ذكر
 في التتمة أن مسألة المصنف ما يدعى على الحاضر والغائب شيء واحد وهو الملك وأن ذكر السبيغين
 إذا كان المدعي عليهما شيئاً واحداً وقع سواء يعرف بالتأمل ويعلق في الغرض المقضى به عليهما شيئاً واحداً
 والمدعي به شيئ في هذه الصورة وفي مسألة الكفالة والشفعة يظهر أنه في هذا أيضاً احتمال ارتفاع
 السبب بخلاف ما إذا كان المدعي به على الحاضر غير المدعي به على الغائب فله يضر **(قول الشارح)** ذكر
 منها في المجتبي تسع وعشرين لكن ليس كل المسائل المذكورة ما يدعى على الغائب فيها سبباً ما يدعى على
 الحاضر بل بعضها كذلك وبعضها شرط فم جعل في التتمة الشرط الغير المنفصل عنه السبب لكن مختلف
 الأصح وجرى عليه في المجتبي **(قوله)** وحرية المولود الخ عبارة الأصل وأخوته الخ **(قوله)** فأقام
 ذوالدين بقا أي وقد ادعى المدعي ثلثي فلان بتاريج متأخر عن تاريخ المدعي عليه تأمل
(قوله) ومنها الموال ذوالدين وأدعيه الخ وذلك بأن ادعى على وأضع الدين فادفع دعواً ما يدعى عليه فلان

ولم يتم ابرار المدعى عن اثبات دعواه الملك فطلب تحليف المدعى عليه على نفي الملاءة فنفى عليه
بالملك للمدعى كان قضاء على فلان الغائب لكن فيه أن التكون حجة قاصرة كالإقرار فلا يظهر تقديمه على
الغائب وأيضاً لو أقام المدعى بيته على دعواه وقضى به لا يتعدى إلى فلان إذا الحكم حكم على ذى الد وعلی
من تلقى الملاءة منه والمدعى عليه لم يتلقا من فلان حتى يتعدى اليه وعلى هذا تكون المسئلة التالية لهذه
المسئلة محل نظر أيضاً كما قال ط لكن سندفع الإردابان المراد بالنفاذ على الغائب من جهة أمر المدعى
عليه بالتسليم فقط والغائب إذا حضر تسمع دعواه **(قوله)** فطلب المدعى تحليفه به عبارة الحارثي له
(قوله) قضى عليه أى بالبينة أو التكون **(قوله)** ما لو أقام الحاضر على القاتل بيته الخ هكذا عابراتهم
والقصد الحكم على القاتل بنصيب الحاضر من الدية **(قوله)** فالتظاهر أنه في حكم الأول للزوم الضمر في
التهمة من الفصل العاشر في القضاء على الغائب الحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه اثبات
فعل على الغائب فإن لم يكن فيه باطل حتى الغائب تقبل هذه البينة وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب
وإن كان في قبول البينة باطل حتى الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع أو ما شابه ذلك الأصح أن لا يقبل
١٥ وهذا نص فيما استظهره ط وانظر التتمة في مسائل القضاء على الغائب فإن ما فيها مهمها ومثلها في
الفتح **(قوله)** وعليه ثبات طلاق معلق الخ عبارة البصر وعلى هذا إذا أراد اثبات طلاق معلق
بدخول شهر فالحلية فيه ذلك ولو كان الزوج الخ **(قوله)** قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب إنما
يصح الخ نعم طلاق الغائب ليس سبباً ليدعى على الحاضر من الزوج أصلاً بل هو شرط له وقد
علت أن حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط كالسبب فعلى هذا ما في الفصولين
على العيص ومعنى جعل ما ذكره أنه لوفعه أنه لم ينفذ القضاء بشهادته لاز وربطنا وان أم
وأغلب الجبل الشرعية كذلك لكن هذا إذا كانت المرأة في نفس الأمر مطلقة ومنقضية العدة والا
لا ينفذ ما لم يعدم الحمل **(قوله)** فالتظاهر عندى أن يتأمل في الواقع الخ صاحب الفصولين ليس من
أهل الترجيع وعلت أن المذهب أنه لا يقضى على غائب فعلى هذا يكون القضاء عليه خلاف المذهب
وإن كان فيه ضرورة تأمل **(قوله)** ولو في زماننا الخ لا يتأتى هذا في زماننا للتفصيل لقضاء بالصحيح
١٥ وقد علت أن حكم المذهب أنه لا يقضى على غائب تأمل **(قوله)** الذى في شرح الأدب هو ما ذكرناه
من تفويض المدة إلى القاضي الخ والذى في الخلاصة من الجنس الثالث في التقليد القاضي إذا جعل
نائباً عن الغائب حتى يسمع عليه الخصومة ويسعى هذا المسخر والغائب ليس في ولا ينفذ هذا القاضي
لا يصح هذا الآية وليس لها طريق عند علماءنا روجهم الله تعالى وعند أهل البصر إذا كان الخصم
مجتنباً للقاضي يحتم على باب داره يأما ويهد ذلك يجعل نائباً عنه ١٥ تأمل **(قوله)** ثم ذكر عن القنية
قولين الخ عبارتها قالت الورثة في التركة المستغرقة لا تعرض لها ولا يبيعها ولا تقضى الدين من مالنا
قبل بيعها للقاضي أو وصيه عن الميت وقيل يجوزون على البيع إذا طلب الغرماء فإذا امتنعوا وبيعها
القاضي ويقضى الدين شرط الدين المستغرق يمنع المالك الوارث حتى لا يملك بيعها ولا يعتبها ولو هو بم
سقط الدين لا ينفذ ولو أعتق ثم سقط نفذ ١٥ فأنشئنا في الأقوال ثلاثة **(قوله)** وتوقا بين القولين
وعملهما فيه أنه لا يظهر العمل بالقولين إلا إذا كان الائن يسلك الورثة إذ على القول الثاني لا يلقطهم
جميعاً البعضهم **(قوله)** لم يذكر بيع الوصي وفي البرازي من الفصل التاسع في اثبات الوصايا من
القضاء الوصي أو بالتصرف في التركة من الجلد فان لم يكن له وصى ملك الجلد التصرف في التركة أن كانت

التركيب من الدين وإن كانت مستغفرة الدين لا بالالجديع التركة وملك الوصي ذلك فإن لم يكن له
وصي نصبه القاضي ومبا **(قوله)** الآن يقال أنه حيث لم يكن الاقراض آخره الظاهر أن اقراض
المولى غير وايتان كالوصي والاب والا لا حراز امر لازم بالدينه حتى بالنسبة للقاضي **(قوله)** ثم
الظاهر أن المراد بقرض القاضي القطة هنا ما اذا دفعها للمتلق المالح الظاهر أن القاضي اقراضها
قبل تجوز التصديق المتقما فإنه لا يلزم فيه كماله القاضي نظير ما يأتي فيكون له ولاية اقراضه ولو بدون
دفعها **(قوله)** لانه رعايتكم المشرع الخ بيل فعله قضاء فيكون ما كماله بنفس الاقراض
(قول الشرح بخلاف القاضي) أي فإنه قادر عليه حتى لو لم يجز الشهود ولو أغبى قضى بعله
واستخرج عبد الحليم عن الفتح اكن على هذا لا يظهر الفرق بين القاضي وغيره في الاقراض اعلى القول
بان القاضي ان يقضى بعله وعلى مقابلة لا يظهر الفرق بينهما فلا يملكه لغيرهما عن التصديق تأمل
ثم ايت في آخر القضاء من المبسوط ما نصه واذا دفع القاضي مال يتيم الى تاجر بعهده التاجر فاقضاه
صدق في ذلك على التاجر يقضى عليه بالمال لانه قاض فيما يقضه في مال التيم وفيما يجز به من القضاء
هو صدق لانه يجز عايتكم الانشاء **(قوله)** وبعض اذ كياخوار زم فاس المقتضى الخ انظر
رسالة ابي الفتح القندي في هذه المسئلة **(قوله)** بأنه لا بد من تجديد التيم ولا يستخرج هذا انما يظهر
بالنسبة لمن تولى بعد موت السلطان لال من تولى من الميت فله معزول لانه له في حياته وبقى على حاله
الاول بعينه موته **(قوله)** من ائنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره بانواعه الخ
التي ابدى قوله واخذ الخ ان من يعرض عليه القانون ياخذت امره بانواع قانون من قبله بان يكتب
امرهم بانواع فيكون امر القضاء بالعمل بالقانون الذي فيه التيم وليس في هذا ما يدل على مجرد التزام
السلطان بان يعمل به فيتم ما قال المحمدي لكن هذا لا يظهر الا في قاض مولى وأما اذا عزل وتولى غيره لا بد
من التيم تانيا ولا يكتفى التيم السابق تأمل **(قوله)** ونقل عن الصيرفية جواز التخليف الخ مقتضى
ما في الصيرفية جواز امره بالتخليف لكونه محل اجتهاد واذا كان القاضي مقلدا لمن رآه يخلف
لكن في السندى نقلا عن الكردي تخليف المدعي والشاهد امره منسوخ باطل والعمل به حرام وفي
التحذيب وفي زماننا لم تعذر التركيبة بطله الفسخ اختار القضاء اختلاف الشهود كما اختاره ابن ابي
ابى لحصول غلبة الظن **(قوله)** أراد ان الدعي اذا استعمل من القاضي حتى يحضر بيعة الخ صدر
غاية اليرى هكذا قال المصنف وأجعل لمن يطلب حقا فبا او شاهدا امدائتم الى اليه اراد ان الخ وبهذا
ينفع الحال **(قوله)** وزاد اليرى عن الخلاصة الخ لا ما جاز يادتم ما في الخلاصة فان المراد بولاية
ما يشمل اربعة الحكم **(قوله)** ورد في نكاح الفتح بان الاوجه أنه ليس بحكم الخ في البراءة اقول
القضاء امر القاضي انشا بالصفة في الرستاق يصح لانها ليست من افعال القضاء وكذا اذا خرج الى
الرستاق ونصب فيها مال الصغير والوقف وأذن بالنكاح لانه ليس بقضاء ولا من اعماله والمصرح
بقضاء في ظاهر الرواية لا في غيره قال صاحب المحيط وهذا مشكل عندي لان القاضي انما يفعل ذلك
ولاية لقضاء حتى لو لم يرد له في ذلك الا لاك فينتهي أن لا يشترط في المصر على ظاهر الرواية وفي فتاوى
الديناري المحدود اذا لم يكن في ولاية القاضي ولكن في ولاية من قلده بصح حكمه **(قوله)** وقال ابو السعود
نقل عن احكام الصغار نصب الوصي ليس بشا ولا كن من اعماله **(قوله)** قال في الاشياء وعلى هذا
شهد بان ثلاثة الخ قال اليرى هذا التفرع محال فيقول فلا يعول عليه **(قوله)** من جهة الله

لأهمن بيت المال أو جمع إليه) بأن كان الواقف رقيق بيت المال لأن في عتقه نظراً (قوله الأول) أن يقول أن لم يكن من جنس الكتابة (الح) كل من العبارتين مساوية للأخرى كاهو ظاهر فلا أولوية لأحدهما على الأخرى

(باب التصكيم)

(قوله) خلافاً لما فهمه عبارة الشارح (الح) الإيهام بتدفع على جعل ما موصولة كاهو مقتضى الرسم وإنما الإيهام في عبارة الصحاح حسب ما هو مرسوم (قوله) وتحكيم المرتد من إضافة المصدر لفاعله لا لمفعوله لعدم صحة جعله حكماً لعدم أهلية الشهادة قال في الهندية مسلم ومحمد حكماً بينهما مرتداً حكماً بينهما ثم قتل المرتد وأوطق بدار الحرب لم يجر حكمه عند أبي حنيفة ولو أُلِّمَ جاز وعندهما جاز بكل حال (قوله) وأشار هذا إلى فائدة قول المصنف صلاحية القضاء ليس في كلامه هذه الإشارة بل لوجوب الشهادة بدل القضاء لساوى عبارة المصنف والتعبير بأحدى العبارتين مساوٍ لتعبير بالأخرى كاهو ظاهر تأمل (قوله) وهذا يؤيد صحة قوله الكافر والبدل (الح) تقدم في أول القضاء ما يفيد أن ما ذكره لا يفيد تصحيح رواية قوله الكافر للفرق بين حالتي الابتداء والبقاء (قوله) أو يذكره هناك لمصلحة الانسب إسقاط الكافر من لفظ هناك (قوله) والاحسن في الجواب أن يقال إن الخلاف في البين المضافة (الح) فيه نظر فإن مقتضى هذا الوجه أن التصكيم لا يقع في كل شيء لعدم إحداه في مقتضىه وأيضاً لا يظهر ما قاله الآخرون له رأي في العاصي وإنما كان الشخص مقلداً لأبي حنيفة كلف يحرم عمله بما حكم به الحكم والاستعانة بقوله غير ما منه والأوجه أن يقال في توجيهه هذا رواية أن التصكيم في العيين وغيرهما راجع لحقوقة تعالى إذ هو سبحانه الحزمة وهي من حقوقه فيها إطلاقه وأولاً ما لم عليه تعالى فلذا منعت واحتاج الأمر إلى المولى تأمل وتقدمه عن الولاء لجهة أن التصكيم عليه يتبع رأي القاضي إجماعاً وأن الحكم له يتبع رأي القاضي عند محمد وهذا كما إذا كان الزوج له رأي واجتهاد فلو عاصي أتبع رأي القاضي سواء حكم له أو عليه والمراد بالعاصي غير المجتهد في مثل العالم والمجاهل والوجه قول محمد (قوله) فلو فوض وحكم الثاني بلارضاها فإجازة القاضي لم يجر (الح) توضع هذا المسئلة ما في الهندية وليس للحكم أن يفوض التصكيم إلى غيره لأن الحصين لم يرضاء بحكم غيره فان فوض وحكم الثاني بغير رضاها وإجازة الحكم الأول لم يجر لأن يجره الحصين ومن مشايخنا من قال بأن قوله فإن إجازة الحكم الأول لا يجر زعم لا يكاد يصح فله كالأول إذا إجاز يبيع الوكيل الثاني جاز وكالقاضي إذا لم يؤذن له في الاستفلاف إذا إجاز حكم خليفته جاز وذكر في السير أنزل قوم على حكم رجل حكم غيره بغير رضاها لم يجر ولو إجازة الأول حكم الثاني جاز وتأويل قوله إن إجازته بالمسئلة أي إجازته بحكمه وتقويضه إلى الثاني بالمسئلة لأن الأذن منه بالتصكيم في الابتداء لا يصح فكذلك في الانتهاء فأما إجازته حكم الثاني فتصور كانه بشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليها بعبارة غيره بخلاف الوكيل الأول يبيع الثاني لأن البيع يتقيدون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور ذي الوكيل عند البيع لا عبارة فإذا إجاز يبيع الثاني فقد حضر رأياً بذلك البعد فصح ويختلف إجازة القاضي حكم خليفته لأن القاضي على القضاء بمقتضى خليفته من غير رضا الحصين فلا يملك أيضاً إجازة قضاء الغير علمهم من غير رضاها كذا في محيط السرخسي اه كذا عبارة الأصل وحقه حذف حرف التاني من قوله فلا يملك (الح) (قوله) عبارة العبر لا نه (عنه) مقتضى قوله لم يجر حتى حكمه أن الخ أن القاضي

عنى حكمه لانه يحكم بالوقف ابتداء ونص الصريح أن حكمه بالوقف لا يرفع الخلاف كافي البرازية
 واثباته أنه لو رفع الى موافق يحكم ابتداء بزمه لأنه يحضه اه فعبارة البرازية بتأخير تصديده لا يرفع
 الخلاف وأما الحكم به ابتداء ففيه مقدار وهو محتاج للنص والا كان مخالفاً للمتون تأمل **(قوله)** وأنه ليس
 له التفويض الى غيره) فيه أن كلاً من الحكم والقاضى لا يملك الاستخلاف بدون إذن وبه على كانه كما
 يظهر فهم تأمل **(قوله)** وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب للبيع الخ نقل هذه المسئلة في البحر
 عن الفتح وعبارة الفتح ولو اختصم الوكيل بالبيع مع المشتري منه في العيب حكم رده على الوكيل لم
 يلزم الموكل اذا كان العيب يحدث مثله رواية واحدة إلا أن يرضى الموكل بتجكمه معها وان كان
 العيب لا يحدث مثله ولم يدخل الموكل معها في الصكيم في لزومه للموكل روايتان اه وفي الهندية ولو أن
 رجلاً باع طعة فزجل بأمره فطعن المشتري بعيب حكم بينهما حكم رضاء الآخر فدها الحكم على البالغ بسبب
 ذلك العيب باقراً البالغ أو ينكوله أو يئس قاتمت ثمان كان الرد بالينة أو ينكول الوكيل فله أن يرد
 على الموكل وان كان الرد باقراً بالعيب وذلك عيباً يحدث مثله رده على الموكل أيضاً فان كان يحدث
 مثله لم يرد على الموكل حتى يقم الينة أن هذا العيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضا
 الآخر لم يلزم تأمر من ذلك شئ إلا بينة أو كان عيباً لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبداً
 لرجل بأمره فطعن المشتري بعيبه وحكما فيما بينهما من جمل رضاء الآخر ورد بغيره ما ذكرنا
 فكذلك الجواب وكان الرد باقراً على الآخر كذا في المحيط اه **(قوله)** لأن الحكم متوسط الخ ما ذكره
 من القصر محل تأمل فان كلاً من الحكم والقاضى انما يحكم بالترع الينة على المدعى واليمين على
 المنكر **(قوله)** انه ينزل بقبامه من المجلس الخ المراد أنه ينزل بقبامه عنه بعد الحكم لا بقبامه
 فيه له في الهندية ولو سافر الحكم أو مرض أو أغنى ثم قدم من سفره أو يرى وحكم جاز ولو عصى الحكم ثم ذهب
 الغنى وحكم لم يجز اه **(قوله)** فهي أربعة وعشرون) حقه خمسة وعشرون

باب كلب القاضى الى القاضى

(قوله) فكذا اذا أرسل كلبه ولم يجز الرسم في مثله الخ والآن جرى الرسم بكتابة القاضى الى الامير من
 مصر الى مصر فينبغى أن يقبل كلاً ولا يتخذ الأمر **(قوله)** لكن يناقذ عوى الاجماع ماسية الى الخ
 بحمل الصلح على المتبادر من وثيقة القرض ونحوه تندفع المناقاة تأمل **(قوله)** الشارح لانه ليس يعلم اه
 هو وان كان غير ملزم إلا أنه ثبت الايمان لحامه فان الرسول لا يحتاج الى امان خاص كافي السدى عن
 البحر والظاهر أن العلة في عدم اشتراط الينة على أنه كلب لاث أهل الحرب هو التعذر غالباً وانظر ما يأتى
 أول كتاب الشهادة **(قوله)** فالظاهر أنه لا يعمل به خلافاً لما يحتمل ط ماسية له دال على ما قاله ط **(قوله)**
 أى باه خط من يروى عنه في الاول الخ) أو أنه خطه لا فرق وسأق عن الخزانة **(قوله)** قال في المنع
 هذا هو ظاهر الرواية الخ ماضيه عن المنع يفيد أن الجواز رواية عن أى يوسف لا مذهبه ومثله في البحر
 وظاهر ما في التلرخ يفيد أنه مذهبه **(قوله)** لانه عزلة الشهادة الخ هذا التعليل مبني على ما أتى عن
 الخائمين أن شهادة القروى تعطى لاصل لا على ما في المتن من عدم البطان بل الموت من الاعذار
 التحصيل الشهادة وقبولها **(قوله)** لان الموت والعزل ليس مخرج عبارة الخائسة ليس يخرج **(قوله)**
 ما عني القضاء بشهادة منع القضاء بكتابه انعام ما فيها أى الخائسة وعند أى حنيفة ومحمد ادعى الشاهد بعد

أداة الشهادة قبل الحكم بطل شهادته فيبطل كتابه وعند أبي يوسف العمى كاللوث لا يبطل الشهادة
(قوله) قالتا هذان في المسئلة قولين لكن يحتاج لفرق بين اللوث والعزل وبين غيرها على ما في الحاشية
 لأبي مافي الزبلي وقد علمت من تصحيح عبارة الحاشية أن الفرق هو أن اللوث والعزل ليسا بغير بخلاف
 الضيق والعمى فانهما يبطلان الشهادة فيبطلان كتاب القاضي **(قوله)** لكن في منبة المفتي المخصصة من
 السراجية التعبير بالقاضي الخ لكن المذكور في السراجية التعبير بالامام كما نقله عنها في الانشاء
 لا التعبير بالقاضي وقد ذكر هذا في باب ما يجوز من القضاء وما لا يجوز **(قوله)** استدراك على ما نقله
 ثانياً عن الانشاء الخ لا يتم كونه استدراكاً على ما في الانشاء الا اذا كان ما ذكره الشرنبلالي في الامام
 مع أنه اتخذ كره في القاضي **(قوله)** الظاهر أن الخلاف مبني على اختلاف في أن المصهرل هو
 شرط الخ عبارة المقدسي من كتاب القاضي يكتب قاضي مصري قاضي مصري آخر وقاضي الرستاق
 ولا يكتب قاضي الرستاق الى قاضي مصر حدادي معز بالتتابع والظاهر أن هذا مبني على
 اشتراط المصهرل في القضاء على مصرح به في المحيط قال لأنه ليس بقاض والمفتي به خلافه اهـ وبعبارة
 البرازية أول القضاء وفي الاملاء أن المصهرل شرط وينبني عليه كتاب قاضي الرستاق الى قاضي
 المصهرل لا قبل في الظاهر لأنه نقل الولاية ولا ولاية لقاضي الرستاق اهـ وفيه تأمل **(قوله)** قوله اختارني
 الكمال في المسارة عبارة المسارة ليس فيها ما يفيد اختيار جواز كونها تبعية ونصها على ما نقله السندي
 شرط التوبة كونه كونه الى أن قال وخالف بعض أهل الظاهر والحديث حتى حكموا ببطلان مريم عليها
 السلام وفي كلامهم ما يشعر بالفرق بين التوبة والرسالة بالدعوى وعدمها وعلى هذا لا يعد اشتراط
 الذكورة لكن أمر الرسالة مبني على الشهادة والاعلان والترديد بين الجامع للدعوى وبني حالهم على
 السيرة والقرار الخ **(قول الشارح)** وفي البراز به كل من قبل شهادة الخ مقتضى هذا قبول شهادة
 الرجال بالمرهم وكذا علمهم وظهر عليه أن السلطان لو وكل وكلا في شيء قبل شهادة الرجال فظهر ما سبق
 متناً وفي الباب الرابع فبين قبل شهادته من الهندي عن الخلاصة شهادة الجنيد لا قبل ان قبل كانوا
 بحصون وان كانوا لا يحصون قبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لاء
 لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اهـ قال في التكملة وقد مناه في الشهادات اهـ لكن في حاشيته
 على البصر وعن شرف الائمة لا تقبل شهادة الرعية لو كبل الرعية والشحنة والرئيس والعالم بلعلمهم
 وميلهم خوفاً منه وكذا شهادة المزارع اهـ وهو مصرح في عدم جواز شهادته من ذكر التهمة وفساد
 الزمان وهذا الذي يجب أن يقول عليه في زماننا فقدر به يعلم أن شهادة القضاة لا تسبغ قوتهم
 وشهادتهم المقسام الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية على كهم وعالمهم ومن له نوع ولاية عليهم لا يجوز اهـ
 ثم ايتى في الزبلي من القضاء ما نصه اهـ أهل الشهادة لان كل واحد منهم ما يثبت الولاية على الغير
 الشاهد بشهادته يلزم الحاكماً أن يحكم ويلزم الحكم ومن صلح شاهد اطلع قابلاً كما كان
 باب واحد فيستغنى أحدهما عن الآخر اهـ وفيمن الشهادة روى أن الحسن شهد على مع قتر بن عبد
 شريح برده فقال شريح لعلني ائت بشاهد فقال مكان الحسن أو قتر فقال مكان الحسن قال أما سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن ائت بشاهد آخر
 القصة الى آخرها وفيها له استقصاء وزاد في الرزق اهـ وسأني في الشرح بعد أسطر لا يخفى القاضي
 لمن لا قبل شهادته اهـ وفي قاضيان شرح الزباني من كتاب السيد شهد فقيران مسلمان على رجل

بسرقة شيء من بيت المال بآية شهادتهما وكذا لو شهدا بمسجد أو طريق العامة والقاضي أن يقضى بالعتيق وإن كان به شركة فيها ولا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة اهـ وفي الثانية من فصل فبين يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للأمير الذي لا ولاه وكذا قضاء القاضي للأسفل والقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأسفل اهـ وفي الجهر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته فلا يجوز تناوله فلا يقضى لاسله وإن علا ولا لقرعه وإن سفل ولا لو قيل من ذكرنا كافي فتناوله نفسه كافي بالراية وفيها اختدم رجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته فقصى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه يجوز الخ اهـ (قول المصنف) يقضى النائب عما شهدوا به عند الأصل وعكسه (قول المصنف) إذا ما ذكر في الدور قبل كتاب القاضي أن غلب الوكيل أو مات بعدما أقيمت البينة عليه ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غلب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو مات المدعي عليه بعدما أقيمت عليه البينة يقضى بحال الوارث وكذا لو أقيمت على أحد الورثة ثم غلب يقضى بحال الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضى بحال عليه ولا يكلف ما عدا البينة كذا في الثانية ثم اعلم أن ما ذكره المصنف إنما يظهر فيما لو كان القاضي المأذون بالآية نائب غيره ولا في غيره ما شافنا كلام القاضي والنائب يتولى من قبل نائب السلطان فيها خيرة فاضين كل واحد من الخليفة (قول) ولعل هذا محمول على ما قاله المصنف من أن القاضي مأذون بالآية الخ هذا الحمل غير مناسب لأن المانع من جواز قضاء النائب إنما هو أن قضاء نائبه قضاء بنفسه ولا كان المانع هو عدم صحة الآلية وقوله والوجه لا يدل لما قاله (قول المصنف) في جواز قضاء الوكيل (القصود أن قضاء الموكب إليه لا ينافيه صحيح (قول) وبخلافه في كونه نائب الخ ينظر الفرق بين وكالة والإيصاء ثم رأيت الجهر في مائبة الاستيفاء كرويت قال والفرق أن القاضي يملك نصبه بدون البينة لا بظهور الرباه من النظر لنفسه فلم يكن فيها ولا يملك نصب الوكيل من القاضي بامضوره اهـ (قول) ولا يخفى أن هذا أيضا مخصوص بما إذا كانت أمزجته الخ فيصير لاشق الأول في كلام الشرنبلالي

(هذه مسائل شريفة)

(قول) حتى لو كانت الدار صغيرة الخ انظر ما تقدم في الشركة فان مقتضاها توقف الرجوع على إذن الشريك أو القاضي وبطل عليه ما ساقى له أيضا وإن المسئلة المذكورة خلافية (قول) جدار بينهما ولكل منهما جوار فيهما الخ انظر ما سيذكر من الحق في دعوى الرجلين عند قول المصنف وجوب بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها (قول) أقادان الأولى نافذة بل بقادان قيد المذكور وشمول الأولى للنافذة وغيرها (قول) انتكح مراقتة حقه لا يمكن الخ (قول) ولكن لاهل الأولى شفقة فيها ولو غير نافذة كما يأتي في الشفعة (قول) وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة وألا خلافا لما مر من الرضى كلامه تعميم في مسألة المصنف وهو مسألة أخرى لم ينبه المصنف عليها تعميم الرضى (قول) وفي حاشية الوافي على الذر هذا إذا كانت أي المستدرة الخ ما قاله الوافي جامع لما قاله الشارح من التفسير بقوله أي نهاية الخ فان القصبة تقيد عموم عبارة المصنف تأمل (قول) ورد ما بين كمال عبارة أن كمال (وفي مستدرة لزق طرفها) أي اتصل طرفها بالمشطية وبالمدامير فيها تسهما ولا يلزم أن تكون مثل نصف دائرة أو أقل دل على ذلك تصوير شمس الأضواء الخ الوافي حيث قال في كتاب الشفعة من محيطه

سكة غير نافذة بيعت فيها دار فأهلها شفعوا لانهم شركاء في حقوق المبيع وان كان فيها عطف فان كان مربعا
فأصابت العطف أولى بما بيع في عطفهم لانه بسبب التبريع نصير العطف المربع كالمختص عن السكة
لان هيات الدور في العطف المربع تخالف هيات الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى
فصار كسكة في سكة ولهذا بيعتهم نصب الدرب في أعلامهم وان كان العطف مدورا فكل سواء لان العطف
المدور أعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة سكتين لان هيئة الدور فيها لا تتغير بسبب الأعوجاج
فكانت سكة واحدة اهـ **(قوله)** وقال أبو بصير في ذلك أي القطع في السكة الأولى على الخلاف السابق انما يقع في
أسفل السكة **(قوله)** نعم على ما قدمنا من أن المختار المنع في الشر والبيع والمشكل تندفع المخالفة الخ ان دفاع
المخالفة بذلك أعاد وعلى ما جرى عليه الشارح هنا من أن المشكل في حكم ما إذا أضر بقينا وسابقه منع
القياس **(قوله)** فانظر كيف جعل المقي به القياس الخ لعل الانسب أن يقول ترك القياس في الشيء يكون
فيما الخ **(قوله)** قال قاضيان ادعى على رجل أنه أخذ منه مالا الخ تمة عبارة وان شهد شهودا لدعى عليه
أن المدعى أقر أن فلانا آخر وكيل المدعى عليه أخذ مني هذا المال كل ذلكا كذابا لئسنته وبطل دعواه
اهـ **(قوله)** لم يقبل منه هذه السنة يظهر على القول بأن امكان التوفيق كان وما في البرازية يدل على صحة
الدعوى اتفاقا **(قوله)** بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته وذلك كان شترى شيئا من غيره ملكه
ثم ادعى عدم الأمر وأنكر ألاخر فالقول بالمدى الأمر لا يخرج تناقضه مع امكان التوفيق بأن يكون قدم
على الشراء ولم يعلم بالقرار بالبيع بعدم الأمر ثم علم من اخبار العدول أنه أقر بذلك قبل البيع بغير **(قوله)**
ومراده بين الدعوى وبينه وفي الزايلي ما وافقه حيث قال لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده
بشهوده قبلها وهذا تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما اهـ لكن جعل في العناية بالتناقض من
وجهين الأول ما ذكر في الصر الثاني من حيث الدعوى نفسها ان ثبت وجوب الشهادة وهو تقدم وقت
الشراء على وقت الهبة لانه يكون فالأول هو في هذه الدار وكانت ملكي بالشراء وقت الهبة فكيف ثبت
الملك الهبة بعد ثبوته بالشراء اهـ فعلى هذا يكون التناقض بين كلامي المدعى أحدهما دعوى الهبة
صراحة والثاني دعوى الشراء الثابت وجوب الشهادة وقال سري الدين في حواشي العناية في صورته ما إذا
شهدت بالشراء بعد الهبة ولم يقل بحدوثها ان دعواه الشراء ثابت وجوب الشهادة بدون صريح الدعوى
اهـ لكن قال ان قبول الشهادة بدون صريح الدعوى محال اشكال اهـ ويدفع هذا الاشكال بوجود
الدعوى وجوب الشهادة وان لم توجد صراحة بناء على الاكتفاء بامكان التوفيق **(قول الشارح)** ولولم
يذكر لهما ما يتأخر وذكر لأحدهما قبل ذكره الصبي بلفظ ينفي وجزم به الشارح لظهور وجهه وأرواه
منه ولا عوارب الصر كعبارة الشارح **(قوله)** وهو حسن ما قاله المفسر من التعليل بفساد نصائحه
لا يشترط وجود أحدهما ليدل بكني ثبوته لله وان لم يوجد حتى منهما بين يديه **(قول الشارح)** وقيل
تقبل ان وقت لا يظهر وجه التعبير بقبل بل هو محل اتفاق **(قوله)** تسمع لصحة الاضافة الخ الاظهر
في وجه السماع هنا أنه وان كل تناقضا إلا أنه لم يطل حتى أحدهما التناقض بل أطل حتى نفسه
بخلاف ما لو ادعى الوقت أو لاتبيره ثم نفسه لا يطاله حتى غيره وفي نوادر العين ادعى ان قال لا وانه
غيري ثم ادعى أن معه وارنا آخر تسمع دعوى الأثر اذ التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى اهـ
(قول المصنف ثم اذعاه وورهن) متضمن ما يأتي نقله عن الصر أنه يكنى الرجوع للتصديق بلا حاجة
لبرهان **(قوله)** والابطل عبارة البحر وان كان بينهما تناقضا كان قال عن عبد لم أقضه وقال

فرض أو غصب ولم يكن العبد في بدله الألف صدقة في الجهة أو كذبه عند الإمام وإن كان في بدل المدعى
 فالقول للفرق بده **(قوله)** ولم يكن العبد في بدله الخ ضمير بده فيه ماعند المدعى كما يعلم من عبارة
 الجر والمنية **(قوله)** فالقول للفرق بده لاحاجة ذكر قوله في بده **(قوله)** وفيه اختصار أو بوضحة
 في حاشيته حيث قال عبارة الشئ هكذا وإن كان بينهم ما منافية بأن قال المدعى عليه عن عبد بانه
 الا أن لم أقضه وقال المدعى بدل فرض أو غصب فإن لم يكن العبد في بدل المدعى بأن أقر المدعى عليه ببيع
 عبد لابنه فعند الإمام يلزمه الألف صدقة المدعى في الجهة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقضه وإن
 وصل وإن كان في بدل المدعى بأن كان للفرق عن عبد فإن صدقة المدعى يؤمر بأخذه وتسلم العبد إلى
 المقر كما إذا قال العبد ولكن هذه الألف صدقة من غيري هذا العبد وإن كذبه وقال العبد لم أبعه
 وانما لي عليه بسبب آخر من بدل فرض أو غصب فالقول للفرق عن غيره بالله ماله هذا عليه ألف من غير
 عن هذا العبد اه **(قوله)** فلا ينفرد بالعقد أصله كما لا ينفرد بالعقد **(قوله)** انظر لوليد كلفظ
 كان إذا لم يذكره يكون الحكم كذلك الألى فإن توهم التناقض انما هو مع ذكرها ثم رأيت في الزيادة
 مانصه وكذا إذا قال ليس لي شيء قط لأن التوفيق أظهر لانه يقول ليس لي شيء في الحال فاني
 قضيت وأرأيت وفي الزبلي كما لو قال ليس لي شيء لأن التوفيق فيه أظهر لانه للحال اه **(قوله)** فانه
 يفسد الفرق بين الماضي والحال الفرق ظاهر بين الماضي والحال في واقعة سرقته لا في هذه
 المسئلة فإن ما ذكره الشارح من التوفيق انما هو للماضي وعلمت أن الحال كذلك الألى للفرق بين
 المستثنين **(قوله)** انظر لورهن على إيفاء البعض التعليل بأن غير الحق قد يقضى بغيره عدم الفرق
 بين البرهان على إيفاء الكل والبعض تأمل **(قول المصنف)** أو الصلح عنه على مال سبأني أن طلب
 الصلح والإبراء الدعوى لا يكونان إلا بخلاف طلب الصلح عن المال فانه إقرار أشاء فكل من الصلح
 عن القصاص والعفو وإن تضمن الإقرار بالقتل الآن التوفيق يمكن فهو ما ذكر **(قوله)** على هذه المسئلة
 عند قوله الخ ولا يقال يمكن تأني ما فانه في الخلاصة في مسئلة دعوى العتق لانه مما يعنى فيه التناقض
 وانظر المسئلة في الصلح والظاهر أن الإبراء كذلك لانه مما يعنى فيه التناقض أيضا **(قوله)** ودفعه ظاهر
 فيه نظرفان تناقض المدعى عليه يدفع بكونه متعبدا والمدعى فالوجه ما في الإصلاح **(قوله)** وهو
 أحسن مما عمل به الشارح بل الأحسن ما صنع الشارح وذلك أنه لا بد أن يدعى الإيصال وأنه أقرب فقد
 جمع بين كلامين متنافيين فقال في تصحيح دعواه أنه لا تخيم صحة الإقرار وانظر ما سبق في الاستحقاق
(قوله) وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر عزاه لعدة المقتن للفتى في نور العين ولم يظهر وجه القول
 فيها ولتنظر عبارة الخلاصة ثم وجدت ما فهم من الباب الرابع في اختلاف الشاهدين بقوله في الأقضية لو
 شهد الشهود على بيع ولم يبينوا الثمن إن شهدا على قبضه تقبل وكذا إن بين أحدهما وسكت الآخر اه
(قول الشارح) بينة البائع للتناقض سطره ذامع ما تقدم من أن التناقض يرفع تصديق الخصم
 أو شك ذنب الحاكم وقد وجدنا ثم رأيت في الكفاية تعرض لهذه المسئلة فانظر هاهنا زيادة الدراية
 وما كتبنا في الاستحقاق **(قوله)** وعلى ما قلنا مضاف إلى فاعله فيه أن الإبراء لا يكون إلا من المشتري
 والبراءة من البائع كذا قاله السندى ولا مانع من نسبتها للمشتري أيضا وانظر ما تقدم في الكفاية **(قوله)**
 أي بأن قال لا نكاح بئنا لاصح هذا التفسير بل موضوع الخلاف أنه أنكر تزوجها **(قوله)** يبنى
 أن يكون هذا وسيلة العيب الخ عبارة ومسئلة العيب سواء وقعت في ظاهر الخ لكن هذا غير ما في الخلاصة

(قوله) والقاهر أن هذا خاص لا حاجة لهذا الجمل بل هو عام **(قول الشارح)** وعطفه بعد سكوتة فهو
 (الخ) تقدمه والشارح في الأيمان قيل باب الإيمان في البيع أن المقتني به عدم لحوق الشرط بعد السكوت
 له أو عليه ولو لم يعطف فما هنا على غير المقتني به **(قوله)** لا وجه لتخصيص الجريان (الخ) لا معنى لتخصيم
 نفس المانع فلا قدر جريان وأراد أنه يحكم بنفاذنا **(قوله)** فلو مات مسلم (الخ) نقل هذه المسئلة عن
 الهداية وهي المذكورة تأنياف المتن **(قوله)** لماسأني من أن الحادث يضاف لأقرب أوقاته **(قول)**
 الشارح لأنه لو أقر أنه وصيه يتأمل فيه مع أن الوصاية خلافة لا يابيه فيكون كالورثة ونظير وقوع
 الخلاف في الوصي أنه نائب أو خليفة وما هنا مني على أنه نائب وانظر ماسأني وما كتبه السندى على
 قوله وصح الإيصاء (الخ) **(قوله)** أي إذا ادعى أنه أخو الميت ليس هذا هو المراد بل القصد بيان الوجه
 الأول من أوجه المسئلة المذكورة في الضر **(قوله)** يعني فيما إذا قال لا وارث له (الخ) فيه تأمل بل سألنا
 ما إذا قال لا وارث له غيره ولا تعلم محل اتفاق في عدم التأميل **(قوله)** والمسئلة على وجود ثلاثة
 الأول ما إذا لم يشهد وعلى عدد الورثة لم يعرفهم بل قالوا كمال الورثة لا تقبل ولا يدفع ثبوت الثاني مسألة
 التأميل والثالث مسألة عدمه المذكورة ثمانية **(قوله)** وبحاجبان هذا التعميم (الخ) فيه أن قوله وزل
 (الخ) من الجواب لحكم المسئلة المقيدة بالبرهان فلا يصح التعميم لما لموضوعها البرهان فخواجها كذلك
 تأمل **(قوله)** الأصوب عن الميت لا وجه للتصويب بل الأوضح التعبير عن بل الأولى في حل كلامه
 أن تبقى الآدمي يكون قصده أن أحد الورثة خصم منسوب للميت وهذا شامل لخصومه فيها وعليه
 ويرتبط حيث شق وقوله والحق الخ بقوله لا تصاب الخ بالنظر لاحتمال توليه تأمل **(قوله)** وجه الفرق بينهما
 (الخ) غير ظاهر بل انتصاب أحدهم خصما في الدعوى الذين لأنه ثبت ابتداء في ذمة الميت ثم ينتقل للمركبة
 نظرا به وكل خليفة عنه ولو كان الفرق ما ذكرنا لم أصبحت الدعوى إلا إذا كانت كلها في بدء تأمل **(قوله)**
 ويعلمه أن المشتري (الخ) لا يعلم من جواب المسئلة إلا الخروج عن ملك الحالف ولا يعلم عدم السخول
 في ملك المشتري إذ يقال إن عدم وجوب التصديق بالنوب لانفصاح العقد من الأصل فكأنه لم يوجد ابتداء
 على أن هذا التعليق إنما ينصرف لما هو قائم في ملكه لا للمباد كما تقدم ما يفيد في الفتى **(قوله)** كما في
 نور العين عبارة بيع الوكيل قبل علمه بالوكالة لم يحز حتى يحجز موكله أو الوكيل بعد علمه بالوكالة اه
(قوله) وفي البرازية عن الثاني خلافة عبارة البرازية الوكيل قبل علمه بالوكالة لا يكون وكيل ولا ينفذ
 تصرفه وعن الثاني خلافة ما إذا علم المشتري بالوكالة واشترى ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكيل البيع بان
 كان الحق قوله فباعه هومنه فالذ كور في الوكالة أنه يجوز جعل معرفة المشتري لمعرفة البائع وفي المأذون
 ما يدل عليه فإن المولى إذا قال لأهل السوق يا بوعا عدي فباعوه ولم يعلم العدي ببيع اه **(قوله)** رجع
 على المشتري حقه أن يقول عليه وقوله لأن ولاية البيع الخ لا يصلح على لما قبله **(قوله)** ليشترى وصي
 الميت فيه تأمل بل كلامه شامل للوصيين **(قوله)** وقيل لا يرجع في الثانية عبارة العمرو رجع
 عما ضمن الوصي وللمشتري في المستثنى وقيل لا يرجع الخ فأنتم تراعى اعتبار الرجوع في المستثنى ولا يعتد
 عدمه في الثانية كما ذكرنا محض **(قوله)** والمراد عما أن القاضي لا يضمن لكن لا يصلح عليه بل علمته
 صحة قسمته مع الورثة **(قوله)** وفي الجامع الصغير لم يصحروهما حقه لم يقده **(قول الشارح)** لا في كتاب
 القاضي الضرورة في الضرر ظاهر الاقتصار على كتاب القاضي يقيد أن القاضي لا يقبل قوله فباعه
 سواء كان قتلًا أو قطعًا وأضر با كافي الكتاب أو غيرها فلو قال قضيت بطلاقها أو بعتها أو بيع أو كاح

أما قوله قبل قوله الخ اه (قوله كذا في الصراح) لكن على اعتبار ما زاد في النص يجب الضمان
فيما قال المولى عليه بعد العتق أخذت مثل غله كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال العتق أخذتها
بعد العتق لعدم إسناده طاعة متنافية للضمان من كل وجه مع أن المذكور في النص في هذه الصورة هو عدم
الضمان ثم رأيت في جناب المأثور من الهداية ما به زول الإشكال وهو أن وطه المولى أمته المدبوبة
لا يجب العتق وكذا أخذ غله حصل الاستناد إلى طاعة معهود متنافية للضمان

(كتاب الشهادات)

(قوله فان حقيقة البين عقد الخ) مقتضى تفهيم البين إلى منقعدة ولو غوس أي ما حقيقة في الشكل
وان كان التعريف بالاولى (قوله نظرفيه المقدسي بان الواجب الخ) لكن ما ذكره الشارح هو أو دعيه
في الغنم والعناية والنصر والبناء بدون ما يدل على أنه بحث فالأول اعتمد مضمونا والطلب الحكمي
متحقق واحتمال ترك المدعي حقه غير متحقق مع وجود الترافع والمنازعة مع المدعي عليه بدون ترك لها
(قوله المصنف الكامل) لعل حقه الخلف لإيهامه خلاف المراد (قوله لانه قد استعمل في القسم)
لكنه هنا استعمل بمعنى التلويح في الزبني وكنه اللفظ أنه يدعي الخبر بدون القسم لأنه بلا حفظ فيها اه
(قوله خوف ريبه) أي في الشهود ولا حاجة لزادة لفظه خوف (قوله تقبل شهادة الحسية بلا دعوى)
في طلاق المراتم ولورجعا قال في الهندية من متفرقات الدعوى في عتق الأمة وفي الطلاقات
الثلاث والطلاق البائن ليست بشرط لصحة القضاء قالوا وكن في الطلاق الرجعي لا تكون الدعوى
شروطا لصحة لان حكمه الحرمة بعد انقضاء العدة وأنه حقه تعالى اه (قوله وهل رمضان وغيره) اذا
قدما بآيات الهلال أمردني خالصه تعالى بان غم هلال رمضان فصباح لا بآيات هلال شعبان وأغم
هلاله فصباح لا بآيات هلال رجب وهل جوا اه من الشرح الوهابي (قوله الشارح وبقى آخر
شاهد الحسية شهادة الخ) في شرح البعل وحاشية أي السعدية شرط لنفسه بالتأخير بعد العلم
بالحرمة من غير عقد ظاهر تيمنه لاداء الشهادة يرى عن نزاهة المفتين (قوله وسومة) عبارة الاشياء
وسومة مصاهرة (قوله الشارح ولو علق عقده بالزنا وقع برجلين) الظاهر أنه يكفي رجل واحد وإن أيضا
بل هو مصرح بما يأتي (قوله الشارح بان لا يشركه في المصر غير) شبهة المحلة على ما يفهم مما نقله
الانقروفي في الباب الاول من كتاب الشهادة ونصه ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في
محله آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التميز
كذا في (قوله بل في العزل لا بمن تقدم ذكره الخ) ذكر المقدسي عبارة النص بينهما ثم قال يمكن
أن يقال مراده أي المتلفظ الجمع لا الترتيب (قوله أي جواز الشهادة) لا حاجة ذكر مصحح
الصفحة على الأصح (قوله لتوثيق الحرة بالدار) فيه أن هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وإنما
هو لدفع والشهادة تلايات اه ط (قوله وان كتب وقرا عند الشهود مطلقا) وان لم يقل أشهدوا
على (قوله الشارح والمهر على الأصح تركه) وحصة في الثانية أيضا (قوله والولد) أي الولادة
وهذا لا يترك الشارح ولا المصنف وقد ذكره الانقروفي تفصيلا عن المصنف وعبارته في الفصل السابع في
دعوى النسب اذا ولدت أمة للرجل ولما قلعت أن مولها آخره وبمحمد المولى ذلك وأقامت على ذلك
شاهدين فشهد أحدهما أنه ولد على فراشه وشهد الآخر أن المولى أقرب القاضى لا يقبل شهادتهما وان

انقطاع اقرار المولى بها أو انقطاع على نفس الولادة على فراشه قبلت فلان قبل كيف يصلح الشاهد ولادة ولدى فراشه فلنا أصل الولادة بعلم الشاهد بطريقين بالعائنة ان تقوله ذلك كافي الزنا أو بالشبهة والتسامع كذا في المحيط البرهاني ٨١ **(قوله)** قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين (الخ) عبارة جامع الفصولين قوم خرجوا من بيت رجل فأخبروا من في الخارج أن فلانة تزوجت على كذا من المهر وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا من الذين خرجوا يقولون أن المهر كذا لا تقبل **(قوله)** نظر ذكر في القمع والبصر عبارة البصر وأورد عليه لزوم الشهادة بالمال السماع وأجيب بأنه في ضمن الشهادة بالنسب كافي النهاية ونقصه في فسخ القدير بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه الضبعة لولا الشهادة وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضبعة اه الا أن هذا الإرادة اجماعها وفيما اذا عاين محدودا دون المالك لان التسبب ثبت بالسماع وشهرة الاسم كالعائنة **(قول المصنف يعبر عن نفسه)** الفرق بين من يعبر عن نفسه ومن لا يعبر أن من يعبر يدعى نفسه تدفع بالغير عنه فانه دم وليس الملك يتخلف من لا يعبر عنه كالتلاع **(قوله)** بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغير هذا الشرط ليس خامسا معانها **(قول الشارح)** بل في العزيمة عن الخاتمة معنى التفسير (الخ) ونقل ما في الخاتمة في البرازية عنها وعبارتها وفي فتاوى القاضى لوقالا فيما قبل الشهادة بالتسامع لم نعاين ذلك لكنه اشتهر ذلك عندنا تقبل ولو قالوا لا سمعنا من الناس لا تقبل انتهى والمذكور في المخ مثل ما في الشارح وعبارتها ومعنى التفسير للقاضى أن يقولوا لا سمعنا من الناس أما اذا قالوا لم نعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت كذا في الخلاصة والبرازية اه وقد ذكر في كتاب الوقف عن الدور تصور التفسير بأن يقولوا تشهد بالسماع وفي حاشيته من الشهادة بالشبهة أن يدعى التوفى أن هذه الضبعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالسماع أن يقول الشاهد أنا تشهد بالتسامع اه قال المحشى ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت المادة

باب القبول وعدمه

(قوله) أم لا قبولاً عام (الخ) لا يتناسب مع كلام الشارح لا تكفر **(قوله)** الأصح أنها كل ما كان شتمها (الخ) وقدم المحشى في واجبات الصلاة عن رسالة ابن نجيم المؤلف في بيان المعاصي أن كل مكروه يخرج عما من الصغار ومصرح بانهم شرطوا الاسقاط العدالة بالصغيرة الا دمان عليها ولم يشترطوا في فعل ما يتحل بالمروءة وان كان سبها وقال أيضا انهم اسقطوها بالاكمل فوق الشيع مع أم صغيرة فينبى اشتراط الاضرار عليه قال وجوبه ان المسقط لهاته بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا دمان كما أفاده في المحيط البرهاني وليس معتمد **(قول الشارح)** وفي الوجهية أمير كير ادعى فتنبه عماله (الخ) تقدمه قبيل شئ القضاء مع المصنف لوقضى للامام الذي قلده القضاء أوله الامام جاز سراجة وفي البرازية كل من تقبل شهادته وعليه يصح فضاؤه له وعليه اه خلافا للجواهر والمقتضا اه ومقتضى هذا قبول شهادة الرعايا الاميرهم وكذا عماله عليهم ويظهر أن السلطان لو وكل وكيل في شئ تقبل شهادة أحد الرعايا له تغليب ما سئمتنا وفي الباب الرابع من تقبل شهادة من الهندي عن الخلاصة شهادة الجند الامير لا تقبل أن كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا لا يحصون كذا في جواهر الاخلاط اه قال في التكملة وقدمنا في الشهادات اه

لكن في حاشيته على الصبر وعن شرف الأئمة لا تقبل شهادة الرعية ولو كسل الرعية والسحنة والرئيس
والعامل لجهلهم وبطلانهم خوفا منهم وكذلك شاهد الزارع **اه** وهو صحيح في عدم جواز شهادته من ذكر
الهمة وفساد الزمان وهذا الذي يجب أن يعول عليه في زماننا قد تدر به ويعلم أن شهادة الفلاحين لشخ
قربتهم وشهادتهم للقضاء الذي يقسم عليهم وشهادة الرعية لما كتمهم وعلمهم ومن لم نوع ولاية عليهم
لا يجوز **اه** ثم رأيت في الزاوي من القضاء ما منه أهل أهل الشهادة لأن كل واحد منهم ما ثبت الولاية
على الغير الشاهد بشهادته يلزم الحاكم أن يحكم الحاكم بحكمه يلزم الخصم ومن صلح شاهد أصلي فاضيا
فكان من باب واحد فيستفاد أحدهما من الآخر **اه** وفيه من الشهادة روى أن الحسن شهد على مع
قبر عند شريح بدع فقال شريح لعلي أنت شاهد فقال مكان الحسن أو قبر فقال مكان الحسن قال
أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحسن والحسين هما سيدا أهل الجنة قال سمعت لكن
أنت شاهد آخر القصة إلى آخرها وفيها أنه استحسن وزاده في الرزق **اه** وفي الدرر الأشباه قيل شق
القضاء لا يقضي القاضي لمن لا تقبل شهادته **اه** وفي قاضيان شرح الزبائدين كتاب السير شهد
فقيران مسلمان على رجل بسرقة شئ من بيت المال حازت شهادتهما وكذا لو شهد بجسد أو طريق
العامة والقاضي أن يقضي بالثبته وإن كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة **اه** وفي
الحاشية من فصل فيمن يجوز قضاء القاضي له يجوز قضاء القاضي للامير الذي يولاه وكذلك قضاء القاضي
الأقل للقاضي الأعلى وقضاء الأعلى للأقل **اه** وفي الصبر من الشهادات أن من لا تقبل شهادته
فلا يجوز تناوله فلا يقضي لأصله وإن علا ولا فرع وإن سفل ولا وكيل من ذكرنا كافي قضاء لنفسه
كافي البرازية وفيها الختم بجلان عند القاضي وكل أحدهما للقاضي أو من لا يجوز شهادته
فقضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وأن قضى عليه يجوز الخ **(قوله)** لكن يرد في العقوبة الخ
لكن الوجه يشهد به **(قوله)** وأما منعها عند العمل الخ حقه عدم منعها والمراد منعها للنهي **(قوله)**
لأن من انتفاء الهمة وقت الزوجة) منه وقت القضاء **(قوله)** ولو كانت الزوجة أمة) حقه التقديم
وعبارة الصبر وأطلق في الزوجة فمثل الأمة قال في الأصل لا تقبل شهادة تزوج زوجته وإن كانت أمة
لأن لها حقافي المشهود به كذا في البرازية **(قول المصنف فيما هو من شركهما)** أي الخاصة قال
قاضيان في شرح الزبائدين السيران الشهادة تدل بالهمة ومن أسبب الهمة الشركة في المشهود به
شركة خاصة والشركة العامة لا تمنع قبولها وله ذلك لو شهد فقيران مسلمان على رجل بسرقة شئ من بيت
المال حازت شهادتهما ولو شهدا بجسد أو طريق العامة حازت شهادتهما ويقضي القاضي بالثبوت وإن
كان له شركة فيها وما لا يمنع القضاء لا يمنع الشهادة **اه** **(قوله)** في وظائف الشهادة لما ذكرنا) هنا سقط
وأصله في وظائف الشهادة غير مقبولة لما ذكرنا الخ **(قوله)** ثم تعدل لا تقبل أي إذا رد القاضي شهادته
أولا وكذا يقال فيما بعده **(قول الشارح ومفاد الخ)** ضهير لما في المتن كما هو الظاهر واستحقاق طاع
من القنوع لأن من القناعة غير متعين بل يظهر صحة العكس وقال في الكشاف في تفسير قوله تعالى وأطعوا
القانع والمقر والقانع السائل من قنعت اليه إذا خضعت له وسألته فتقنوع والمقر المتعرض من غير سؤال أو
القانع الراضي بما عنده وبما يعطى من غير سؤال من قنعت فتقنوع وقناعة والمقر المتعرض بسؤال **اه**
(قوله) ويمكن الفرق بأن الرادع صوت الخ بل الفرق أن صوتها في النوح لا يختارها فلم يكن معصية
(قوله) أي على عدوه قال الزاوي عند قول الكثر وأهل الأهواء الخطباء شهادة على عدوه

لا تقبل وعلى غيره تقبل وكذا شهادة امرأته ولادها لا تقبل ولغيرهم تقبل اه وفي شرح الرهانية
ومثال العداء قال الشيخ به أن يشهد المذنب على القاتل والمطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول
وله على القاتل والمجر وعلى الجراح اه وفي تهمة الفتاوى حذف الشائعات المضاف مع نفر يشهدون
على المذنب وإن لم يكن قضى القاضي على القاتل بالحد تقبل وإن كان قد قضى لا تقبل اه
قوله الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدوا (الخ) في هذا الجواب تأمل فإن ظاهره بثبوت عدو
الجنة الضاربة لأدعي عليه مع أنه هو العدو لهم بسبب ضربهم له **قوله** الآن يذهب الاعتبار (الخ) عبارة
شرح الرهانية والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا تقبل شهادة الجاني من يستحق التعظيم ولا الاختيار تبطل عدالتهم
اه فغلا عن فاضلان **قوله** الشارع لا تقبل شهادة الجاني **قوله** وكذا شهادة السفيه وإن كان يصرف
ماله في الخير وجميع أنواع السفه حرام بوجوب الفسق خلافا لما ذكر في الاسماء قبل القرن الرابع كما
يفيد ذلك ما نقله عن الزبلي **قوله** المصنف ومن يعنى الناس **قوله** فداستوفى الشوكان في شرح المتن في
الحديث الكلام على مسئلة التنقي والاثم والاهو ونقل دليل الجوز والمنازع في شرح باب ما يافى آله الله
آخر الجزء السابع قاله رحمه الله **قوله** أو كل القواكه لا وجود لها في المنع بل الموجود في القول وهو
يخبر عن القول غير معلوم **قوله** فالمراد هنا أنه خاص فيما ذكر به حقه أنه شهد فيما خاص به فإن شهد
في غيره المراد بالتفصيل المذكور عن التزانية **قوله** فيه أن أبويوسف جعل الوكيل كالوصي (الخ) فيه
أن الوكيل المراد خصما عند أبي يوسف بمجرد التوكيل وإن لم يخصه وقد حكى الاتفاق على الأصح في
شرح الهداية أيضا على أن ما ذكره الزبلي معنى على ما قاله أبو يوسف أو لا على ما رجح اله من جعل
الوكيل كالوصي **قوله** الرابع والعشرين من التارخية حقه العاشر قاله في التارخية قد ذكر شهادة
بعض البعض فيه لا في الرابع والعشرين وكذلك في الفخيرة **قوله** لأنه إذا لم يشبه بالنسب والخطب
لأنه إذا لم يشبه النسب والخطب **قوله** ويشير إلى هذا قول ابن الكمال (الخ) في الفصل الثامن من التتمين
مسائل الجرح والتعديل ما نصه وإن جرحهم واحد ورواه واحد فعددهما الجرح وأولى لأن الجرح
والتعديل يتم بالواحد عندهما فصار كأنهما جرحهم اثنان ورواه كل واحد اثنان وعند محمد الشهادة موقوفة لأرد
ولا تخصز وهكذا ذكر في المتن قال فإن جرحهم آخرت الجرح فترد وإن لم يجرحهم أحد وعدلهم ثبت
العدالة فتبار وإن جرحهم واحد وعدلهم اثنان فالتعديل أولى عندهم جميعا وإن جرحهم اثنان وعدلهم
عشرة فالجرح أولى اه ونحو ما في التنقي البراز به من القضاء وهذا محمول على ما إذا أخبر الجراح
القاضي بالجرح سرا أو عن سؤاله ممنع من الشاهد فلا تنافي ما ذكره المصنف والشارح فاه فيما إذا أخبر
به جهرا **قوله** الشارح وجعله البرجندى على قولهما (الخ) الظاهر أنه راجع لتركه سرا وعلمنا وغير
قولهما الخفين وقوله محمد **قوله** المصنف أو قتلوا النفس عبدا أي الولي بدعيه كقوله فأنفذ الخ
وقال ط فسه أنه هذه الشهادة لا يجب حقا لله تعالى ولا ليعلم لعدم تعيين الولي والاحتمال أنه قتل
عبدا بحق كأن قتل المقتول وفي القاتل اه وحسنه إذا ما أدى الولي القتل العمد فيعرق **قوله** ولا
يلزم منه نفع الشاهد نعم يلزم منه نفع الشاهد إذا كان المدي من جنس الشركة فيستقيم كلام الصر
وقال ط ليس المراد أنه أقام شاهدين على اتهامه كقوله المدي به والا كمن أقر بالمدعي لهما بل هي قائمة
على إقراره بجر مرتبنا **قوله** أي شهدوا على قول المدي (الخ) عبارة الزبلي وكذا إذا قال صاحب
الشهود بكذا من المال على أن لا يشهدوا بهذا الباطل وقد شهدوا على ما أقام على ذلك ينسب وطلب

استرداد الخ **(قول المصنف شهيد عدل)** أي ثابت عند الله عند القاضي أو لأولئنا عنه فعدول بحجر عن الفسخ وقوله ولم يطل المجلس هو: وأما شام عن محمد كافي البحر لكن تعليل المسئلة لا يظهر عليه واستراط عدم البراءة ما يناسب القول الثاني فيكون المصنف جابر بأعله والتعير بقوله يحتاج شهادة غيره يدل على جريته على القول الأول كأن عبارة الهداية كذلك أظهر حاشية الصر **(قول)** الثاني أنه لا يحمل للاستدلال ههنا الثاني وما بعده من أوجه التفرع غير وارد على الشارح بالتأمل والنظر كأن الأول كذلك وعبارة موافقة لما في البحر ثم الأولى أن يقول ولو قبل القضاء **(قول المصنف)** وإن بعد قيامه عن المجلس لا في البراءة بمن الفصل الثامن الشهادة في التوازل ذكر عطاء من جزه وقع الغلط في الدعوى أو الشهادة ثم أعاد أو أعادوا في مجلس آخر بلا خلل إن زاد أو أضاف ولا يقبل وإن خلا عن تناقض لأن الظاهر أن الزيادة كانت بخلقين إنسان وعن الإمام شهيد عند القاضي ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقال أعيهنا وما عدل أن تقبل وعليه الفتوى وأما تعيين المحفل وتقسيد المطلق بصحة من الشاهد ولو بعد الاتفاق ذكره القاضي وعن الإمام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء به يوم قال **شككت** في شهادتي كذا وكذا فإن كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي وإن كان لا يعرف به فهذه تهمة تلقى شهادته وقوله رجعت عن شهادتي كذا وكذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله **شككت** وهذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأول والثاني اهـ **(قول)** نقل الشيخ غانم خلافة عن انصاف الخ نقله المحقق في الجنايات **(قول)** وادعى الأب أنه لأجل قفتان في أي لأجل أعمال القضاة فارسي **(قول المصنف)** فينبغي بدأ **(قول)** هذا إذا لم يكن جرح زبده معلوما عند القاضي والناس في المحيط البهائي من الفصل السادس والعشرين وإذا جرح الرجل عدلا بالسيف فأشهد البحر جرح أن فلا نام يحجره ثم مات من ذلك فهذا على وجهين أما أن تكون جراحة فلان معرفة عند الناس والقاضي أولم تكن فإن كانت معرفة عند الناس والقاضي فهذا الأشهاد منه لا يصح لأن الأشهاد منه حصل على ما هو كذب يقرين فإن أقر أن فلانا لم يحجره وفلان قد جرحه كذب يقرين والكذب مما لا يتعلق به حكم فصار وجوده والعدم معزلة فلان قيل يجب أن يكون بجوده كناية عن الإبراهيمي لا يلفو كما يجعل بجود الشايعين ليسع كناية عن الفسخ كذا يلفو فلنا بجود السبب إنما يجعل كناية عن الفسخ في موضع كان السبب وأبلا الفسخ بخلاف غيره فإن بجوده لا يجعل كناية عن إسقاطه كإسقاط الزوجين التكا حلا فعذر أن يجعل كناية عن الفسخ لأنه لا يقبل الفسخ بتراسهما لا يجعل كناية عن الطلاق الذي هو إسقاط التكا حلا وإبراهيمي بعد وقوعها لا تقبل الفسخ كالتكا حلا فلا يجعل كناية عن إسقاطها ولا يجعل كناية عن الإبراء الذي يسقط الدين لأن في الجراحة لو تحقق لا يكون سببا لسقوط الواجب الجراحة لأن ما يجب بها لا يجب من غيرها وإن لم تكن جراحة فلان معرفة عند القاضي وعند الناس كان الأشهاد صحيحا لأنه محتمل للصدق فيصير مدقا اهـ **(قول المصنف)** بينة كون التصرف الخ **(قول)** هذه المسئلة خلافة فطلي ما ذكره المصنف بينة كون التصرف ذاعقل أولى وعلى ما ذكره غانم بينة كونه معنوها أولى وقد ذكر ما يفيد الخلاف الشيخ عبد الرحمن الخصال في ترجيح اليناث حيث قال في كتاب الفتاوى ما نصه بينة أمه على أن يكون مولاهما قلا حين تدبرها في مرض الموت أولى من بينة الزوجة على أن يكون مخلوط العقل ترجيح اليناث في الدعوى بينة كون البائع معنوها أولى من بينة كونه عاقلا جامع الفتاوى في الدعوى وكذلك القنية بينة مستغنى الداعي كون بآله عاقلا وقت البيع أولى عند أبي يوسف من بينة البائع على

كونه مجنوناً وقت البيع ترجيح المنة في البيع اه وانظر الأرحم عندهم (قول الشارح) وأخصومة
 (الح) الذي في الدر وإذا أقامت الأمة بينة أن مولاهد رها في مرض موته وهو عاقل والورثة أنه كان
 عاقل العقل فينة الأمة أولى وكذا إذا دخل امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت النكاح وأقامت
 بينة على كونه عاقلًا حينئذ وكان مجنوناً وقت الخصومة فأقام عليه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه
 كان عاقلًا فيبينة المرأة أولى في الفصلين اه تأمل (قوله) وإن برهنا وقت واحد فيبينة الورثة أولى اتحاد
 الوقت ليس شرطاً في تقديم بينة الورثة بل كذلك الحكم إذا لم يوقت أو وقت أحدهما أو وقتاثنين
 مختلفين وفي نور العين من أحكام المرضى مات فقالت أماني في مرض موته وأنا في العتق لولائه وقالت
 الورثة أماني في محنته قبل قولها الآن تبرهن أنه في محنته اه وعلى الجبران القول لها بأنهم يدعون
 عليها الحرمان بالطلاق في العصة وهي تشكر فيكون القول لها كما لو قالت طلقتي وهو نائم وقار في البقعة
 كان القول لها (قوله) فتقدم ذات الكرم صرح لا كثر في السند فيل باب المراجعة وإن اختلفا في
 الطوع والكره فالقول لمع الطوع وإن أقاما البينة فيبينة مدعى الإكراه أو في بيه بقى كافي بينة للمعني اه
 (قول الشارح) لا في مسألة الاقالة تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة وتوجبها في باب الاقالة قبل المراجعة
 والتولية فانظر فإنه نافع (قول الشارح) اختلفا في البتة والوفاء حر المحنى هذه المسئلة قبل كتاب
 الكفالة (قوله) وصفات الظاهر أنه تعريف عن وصفه (قوله) لأنه لا يزم تكذيب التائب بالضرورة
 ما لم يثبت الشك (الح) عبارة البرازية والضروريات مما لا يثبت الشك عدنا في كلام الثاني اه
 (قوله) فاختلط بعد بينة أخرى (الح) عبارة الوالدية ثم اختلف بهم أهل مدينة أخرى قالوا كانوا هم وقت
 الأمان اه (قول الشارح) بطلت في الكل (الح) البطلان في الكل قول محمد وعند أبي يوسف يجوز
 أن تبطل في البعض وتبقى في البعض كما نقله المحوى عن الطهيري وفي السندى لكن المعتمد لجواز
 كإشهاد خلافهم اه (قوله) وهي في البرازية أيضاً قال فيها لأن شهادتهما اختلفت في الكلام اه
 وهو محل تأمل

باب الاختلاف في الشهادة

اختلاف الشهادة شامل لخالفها للدعوى ولا خلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين بجر لكن يخالفه
 ما يأتي عن السعدية (قوله) ليس من هذا الباب (الح) قد يقال إنه لانه فإذا كانت الدعوى في حققة
 تعالى ووقفت الخالفة بينهما بين الشهادة بخالفه كلية تقبل ولا تضر هذا الخالفة لأن تقدم الدعوى في
 حققة تعالى ليس شرطاً حتى تشترط الموافقة وسنبع عليه لكن بكيفية أخرى (قوله) فيسقط كمال
 الجبر عن الخلاصة وذلك بأن يسأل القاضي مدعى المثل أجهدا البب التي تشهد له مدعى أم بسبب
 آخر فإن قال بهذا السبب بقضى بالمثبه والا لا يقضى به بشئ أصلاً (قوله) وحكي في النسخ عن الجارية
 خلافاً في الإنفرد في السرا سمع القرض وثبها بالمثل المطلق فيه اختلاف المشايخ والأكر على عدم
 القبول اه (قوله) وهذا جملة الزيلعي تفسير الواقعة) فيه أن الزيلعي أنما يفسر الموافقة بالمطابقة الخ ولم
 يجعل قوة بطريق الخ تفسيرها والظاهر أن أن نسب الزيلعي أن يقول والمراد بالاتفاق في القنن والمعنى
 تطابق الخ واللام يتركز في قول الكثر وبغير اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى فائدة كما أنه كذلك في

عبارة المصنف **(قوله)** بخلاف ما اذا شهد أحدكم بألف الذي الخ في هذا المثال لم يجد توافق الشاهدين على معنى واحد ينطبق المطابقة وخارج عن الأصل المار تأمل وانظر الحواشي ثم آية في الاسناد ذكر أن هذه المسئلة مما استثنى من قولهم لا يضمن التوافق لفظا ومعنى حيث عدى من ذلك مسائل وقال الخامسة ثم عد أن له عليه ألقاوا الخبر أنه أقره بألف تقبل كافي العدة اه وعزى في نور العين عدم القول للجامع الكبير والقول لأبي يوسف كافي فتاوى رشيد الدين وهو المختار كافيها **(قوله)** بخلاف ما لو ادعى المالك بالشراء فشهد بالهبة الخ فيما قاله تأمل فان في كل من المسئلتين لا يحتاج إلى اثبات نفس التوفيق بل تقبل بينة الهبة بعد دعوى الشراء اذا وافق بأن قال جئتني البيع فوهب البيع لي بل امكانه يكفي على ما تقدم وعبرة بالبر ولا يحتاج إلى اثبات التوفيق بالينة لأن الشيء إنما يحتاج إلى إثباته اذا كان سببا لشيء به ولا يفرض بالثبات كما اذا ادعى المالك بالشراء فشهد بالهبة فله يحتاج إلى إثباته بالينة أما الاراء فيتميزه وحده ولو أقر بالاستيفاء بصره اقراره ولا يحتاج إلى إثباته اه أى لانه اقرار على نفسه **(قوله)** وظاهر الهداية أن الرهن انما هو الخ فيما قاله هنا تأمل يحتاج للنظر في الهداية والعناية **(قوله)** وذكر الرهن في العين الخ لعله في العين وانظر العقوبة فان ما فيها يوافق ما في الايضاح وفي الحفظ محل نظر **(قوله)** من اثبت المالك لثبته عند الموت لأن ما كان له عند موته يكون لوارثه فثبت يكون في معنى الجبر كافي بحضور الفصولين **(قوله)** لأن الأبدى في الأمالك الخ ليس هذا في كل أمانة بل في البعض دون البعض كما يأتي في الوديعة فالتعليل المذكور غير عام **(قول السارح)** وبني شرط ثالث وكذا يشترط هذا الشرط في الدعوى في نور العين من الفصل السادس طلب ارضه فاعنى أنه عم الميت يشترط لصحته أن يبين أنه عمل أو به أو لأبيه أو لأمه ويشترط قوله وهو وارثه ولا وارثه غيره **(قوله)** هل يورث أولا قال بمجرد هاتياض الخ الذي في الفتح نعم يقضى بركة الخ **(قوله)** والظاهر الأول الذي نقله عبد الحليم في فتى القضاء من حاشية الدرر عن البسوط أن الأصح قولهما أي محمد والامام **(قوله)** فلا تجزئ له الشهادة هفتناه تفصيها هذه الشهادة وعدم قبولها لا ارتكابه مالا يحل وهذا ما نقله السند عن الطحاوي نقلا عن بعض أصحابنا وزفر وجه القول أنه صادق فيما أخبر به من القرض متفاد ولا ينظر القاضي الاعتناء بما ينظر إلى أداء الشهادة اه ولا يخفى قوة وجه ما قاله زفر **(قوله)** قال في الفتح ولو عين زوجها الخ عبارة الأصل أما لو عين زوجها كعمراء فقال أحدهما سوادهم قطع اجتمعا اه **(قوله)** أما الأول فلأن الاطلاق أزيد الخ عبارة شرح الوهبانية لأن الشهادة غير موافقة للدعوى فان الدفع جله غير مقرر فالاطلاق يقتضى أن يكون جله أيضا فان كان المدعى يصير كتابا بالشهود لانه بدعي شيأ وهم يشهدون بما يحلفه اه وعزى المسئلة في الشارح القنية ولا يخفى عدم قوة الدليل

باب الشهادة على الشهادة

(قوله) لكن نقل البرجندي والقهستاني كلامهما عن الخلاصة الخ عبارة الأصل لكن نقل البرجندي عن الخلاصة والقهستاني عن الخزانة وكذا في الصراح **(قوله)** أنه متى خرج الأصل عن أهلية الشهادته الخ فيه أنه المألوف لا يقال انخرج عن الأهلية أهوه مقرر لها لانخرج عنها كاتقدم مراراه

(قوله) ولو شهد على شهادة رجل واحد هما الخ) عبارة الأصل ولو شهد على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه أيضاً لم يجز الخ (قوله) وهو المراد هنا في كون المراد ما ذكرهنا نظر بل المراد به أن الفرع إنما يمكن أهل التعديل لا بمن تعديل الكل ولا يكفي تعديله للأصل (قوله) فتأمل النقل) فعلى ما نقل أولاً عن الخوافي من أنها تقبل في المسئلة الثانية وما نقل عنه هنا من أنها تقبل فيها وقال الفرع إن الأصل ليس بعدل يكون قائلاً يقبل شهادة الفرع في هاتين المسئلتين ويكون حكمهما واحداً عنده لأن الأولى منهما بقرينة الأصل مستورا والثانية طعن مجرد وهو غير مقبول للقاضي أن يعذله ويقضي بهذه الشهادة وحشذ لاخلافه بين الثقاتين عن الخوافي لكن بمراجعة المحيط ظهر أن التصحيح إنما هو في الثانية لا الثالثة (قوله) وأنكرت المرأة أن تكون هي المنسوبة الخ) غير قيد وقال الشرنبلالي الأمر لا يخص بانكارها (قوله) وجعله في ديوان أقل الخ) هنا سقط والأصل وجعله في ديوان الأدب أقل الخ (قوله) المصنف مناه عنها يصح) ذكر في الحاشية أن هذا قول الامام والثاني (قوله) ويبحث فيه الرمي) بقوله قد جازوا الشهادة بالموت لم يسمع عنه من نفة فكيف يحكم وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزى بل يقول أخبرني فلان أو أشرت عندى ففى مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر اه

(باب الرجوع عن الشهادة)

(قوله) المصنف فلو أنكرها لا) سأتى في الوصاية أن الموصى لو أنكرها قبل يكون رجوعاً وقبل لا يكون وصحيح كل من القولين فهل هذا الخلاف جاره أو لا أماره (قوله) الشارح لأنه نسخ أو نفيه) هذا التعديل على النسبة للثقة الثاني انظر السندی (قوله) الشارح وأمرهن أنها أقرار رجوعهما الخ) هكذا عبارة ابن ملك وعبارة غيره إذا أقر الشاهدان في مجلس القاضي أنهما رجعا في غير مجلسه صح وجعل إنشاء لهما ولم أرمأ ذكره ابن ملك وغيره والتعليل ظاهر لما قاله غيره قدس سره رأيت في حاشية الخادى على الدرر نقلاً عن الإيضاح ماوافق عبارة ابن ملك ونصه لو أدى إقرار رجوعهما عند غير القاضي ورجع عن ذلك قبل وجعل إنشاء اه وظهر وجه جعله إنشاء وهو أن الثابت بالينة كالثابت بالمعانة فيجعل إقرارهما الثابت بالينة كالثابت منهما في الحال عندمكن معلوم أن الينة إنما تكون مسجوعة بعد صحة الدعوى ولم تصح (قوله) الشارح وعز) ظاهره الإطلاق وقد علمت أنه إن أدى السهو أو الخطأ أو التيسان أو كان على وجه التوبة لا يعزر اه خادى (قوله) وصاحب الجمع) أى في شرحه فإنه أطلق في منتهى قال (ويضمنون ما ألقوا وإنهم ادعاهم) هذا إذا قبض المدي المال دساً وعيناه اه (قوله) اقتصاراً بأرباب المتن على قول ترجحه) لكن ما في الفتاوى صرح فيه بأن الفتوى عليه والتصحيح الصريح أقوى من الضمني (قوله) لنائبه كلام) وهو أنه أراد به الضمان بالرجوع مطلقاً سواء كان الشاهد كماله الأول أو لا (قوله) تقدم في الحدود عن المحيط إذا شهد بالخ) مثله ما ذكره الشارح في الحدود ولا يشى على خامس ربيع بعد الرجوع فان رجع آخر حد أو غراما ربيع الأدية ولو رجع الثالث غرام الربيع ولو رجع الخمسة ضمنوها أجماعاً اه ولم يذكر في المحيط والمذكور فيه من الحدود ولو كان الشهود خمسة والحد ربيع فرجع واحد بعد الامضاء لا شى على الرابع فان رجع آخر بعد ذلك كان عليه ربيع الأدية ويضربان حد الصدق والأصل فيه أن العبرة ببقاء من

بقى اه ولم يذكره ايضا في الشهادات **(قوله)** ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيم الخ لا يخفى أن زيادة ما نقله الشارح عن عزيم تكون عبارة مفيدة لتصور الاستحسان منطوقا أو واحدة مفهوما فتكون عبارة الشارح ساوية لما زاد في المتع وهي مرادة المصنف ولم يصرح بها الظهور اذ انتهى في كلامه اذ لا يتأتى القول بضم ان زيادة هذا اذا كان الذي الزوج اذ هو ارض بالثلاثة على نفسه بدعوا المالك بما زاد على مهر المثل وحيث يكون ما نقله عن عزيم قيد في مسألة الزيادة فقط وتكون مسألة مهر المثل والأقل على الإطلاق وهذا أحسن مما ظهر للمتنى لا فائدة لتجس منطوقا عليه لا على ما ظهر له وأحسن مما قاله الحلبي أيضا نعم في كلامه ايهام وتصكير اربك كراهي **(قوله)** الشارح اذا التفت في بعض حالات التلافى **(قوله)** هذا ظاهر في حقها انقضاء لتفاد عليها البيع بحال متقوم وكذلك في حقه اذا البيع متقوم حال دخوله في ملكه والكلام فيه كذا ينوخذ من الزيلعي **(قوله)** ولا يظهر تفاوت بين السنتين الخ يظهر التفاوت بينهما فانه في الاولى يقضى بحاسم من التين وبالزيادة ايضا وتفوز من جنس التين او غيره وفي الثانية يقضى بالقيمة فضة أو ذهباً وفي المسئلة الاولى اذا كان أكثر من القيمة يضمه بتمامه فالفرق بينهما وبين الثانية يظهر **(قوله)** فان دل المشتري بالبيع بمسبب الرضا الخ هذه المسئلة في الغرارة كذلك ولا يظهر وجهها ثم رأيت في الهندية ما نصه فان رجلا اشترى بالبيع عينا فرد فان كان يغير قضاء فهذا عينة البيع جديد فيأخذ من البائع التي درهمه لاسبيل على الشاهد وان كان بقضاء القاضي رد العبد على البائع وبأخذ من الشاهد من مائة على البائع التي درهمه يرجع الشاهدان على البائع عاذا عاذا ألف درهم شرح لمعاوي **(قوله)** وفي الصريح من المصنف ولو يرجع شاهد الطلاق الخ عبارة تفاد على الخط شهيد رجلا من الطلاق ورجلا من النكاح ولو يرجع شاهد الطلاق لا ضمان عليهما لانهما لا ضمانا في المهر وشاهد النكاح ولو يرجع شاهد النكاح لا ضمانا في المهر وقد بقي من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد النكاح وان رجع شاهد النكاح لا غير يجب عليهما نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق تنوي ويجب على شاهد النكاح الربع **(قوله)** المصنف في القصص الالهية الخ هذا اذا رجعا بعد القصص كما يفهمه ما في الدرر بقوله يعني انما شهدا أن زيدا قتل بكرافا قصص من زيدا ثم رجعا فنجب الالهية عندنا ويشهد ايضا ما ذكره في الفتاوى الهندية بقوله ثلاثة شهدوا بالقتل الممدد فقصي قطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامته روايت اه وذكر المصنف لو قطع الولي يده ثم رجع واحد فقطع رجله ثم رجع آخر لم يكن الولي قتل له لانه عقوبة والامضا فيه من القضاء كالحل اه وهي حادثة الفتوى أحب فيها بذلك وقد تناقض في بعض علماء المصر ثم رجع

(كتاب الوكالة)

(قوله) لم يذكره ايضا في وكالاته في البرازية أو القضاء السلطان انما قلده القاضي فدم شاهده ثم قيل لا يصح وان بحث منشورا وأرسل اليه ففرقه ثم قيل ان قبل بلوغ الرادى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرادى وكذا الركيل رد الوكالة ثم قيل وكذا كتب المراءى للرجل ان تزوجت نفسك من كل شيء الكتاب اليه فدم ثم قيل والرسالة كالكتابة اه **(قوله)** لكن صرح في البدائع أن افعل كذا الخ ما ذكر في الصريح من أنه يصور رسولا بالامر انما هو في أمر مخصوص وهو قوله قل لغلان الخ لا في كل أمر فلا رد عليه ما في البدائع والوكالاتية ثم رأيت في البرازية وكلمة بتقاضى الدين ثم قال وكل من شئت بقتله أن يعزله ولو

وكله ثم قال وكل فلا تليس له أن يعزله لأنه رسول في حقه لما سماه باسمه ولو قال وكل فلانا شئت ملك
 عزله لأن التصرف بعيشته ما لا رسول اه **(قول)** أنت وكيلي في كل شيء جائز أمر الخ قال في فتحة
 الفتاوى أنت وكيلي في كل شيء فهو وكيل بالحفظ ولزاد جازاً أمر الخ فهو وكيل في البيع وقوله لأنه
 فوض إليه التصرف عما انفصل كالأوقاف ما صنعت من شيء فهو جائز في ذلك أنواع التصرفات اه ومن
 تحليل المسئلة يعلم حكم ما لو قال أنت وكيلي في كل شيء وكافة عامة مقوضة وأنه حكم ما لو قال فيها جاز
 أمر الخ **(قول)** وظاهر العموم أنه عليك قبض الدين الخ لا يظهر هذا على عبارة قاضيهان وإنما يظهر على
 عبارة غيره **(قول)** ليس له صناعة معروفة نفساً لما قبله والقصد أن معاملاته مختلفة **(قول)** كما
 ذكره صاحب الهداية عبارة ويشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقود يقصده اه **(قول)** ولم يرد
 الخاص به والخاص فيه الفرق بينهما أن الخاص به ما وقعت الخاصية بسببه كالبيع والاجاز والخاص
 فيه هو المال المتنازع فيه تأمل **(قول)** بحث فيه في البرزخية بان التفويض لقضاء العهد فساد **(قول)**
 الشارح ويكنى قوله أنا أريد بالسفر ظاهره أنه يمكن أن يضم له شيء وهو ظاهر ما في الخزانة أيضاً
 إلا أنه يفيد أنه لا يقبل قوله إلا بالعين **(قول)** الشارح قد أقرض الطالب الخ يظهر صحة عمله فدا في
 الكل **(قول)** أي المدعي عليه أو المدعي **(قول)** المصنف وصل إذا كان فيه معنى المعاوضة لا الإبراء
(قول) وقبل ينتقل إلى موكله الخ قال الطرابلسي وهذا أولى عندى أن يفتى به في زماننا لأن الرفع إلى
 الحاكم لا يخلو عن مغرم مالى اه سدى **(قول)** وجزمه هنا أي البرازي فيما نقله عنه في العصر **(قول)**
 المصنف أن لم يكن مجبوراً مفهومه أنه إن كان ما ذور متعلق الحقوقيه مع أن فيه تفصيل لا ذكره في
 وكالة جامع أحكام الصغار ونصه فإن كان ما ذور له التجارة فإن كان وكيل بالبيع ضمن حال أو مؤجل
 زمنه العهد وان كان وكيل بالشراء أمان أن يكون ضمن حال أو مؤجل فإن كان ضمن مؤجل لا يلزمه
 قبلاً واستحساناً لو تكون المهددة على الأمر لأن ما يلزمه من العهد في هذه الصورة ضمان كفاً
 لا ضمان عن لأن ضمان الثمن ما يفيد الملك للضامن في المشتري وإنما هذا يلزم ما لا في ذمته ويستوجب
 مثله بذلك على موكله وما هذا إلا معنى الكفالة والمأذون به يلزمه ضمان الثمن لا الكفالة وإن وكله بالشراء
 بالثمن الحال فالقباس أن لا يلزمه العهد وفي الاستحسان يلزمه لأن ضمان الثمن وإن كان لا يفيد الملك
 في المشتري إلا أن الصبي هنا يلزم من الضمان ملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار فإنه يحسبه بالثمن
 حتى يستوفى من الموكل كالأشترى لنفسه ثم راعى منه بخلاف ما إذا كان مؤجلاً لأنه بما ضمن من الثمن
 لا ملك المشتري لأم من حيث الحقيقة ولأم من حيث الحكم فإنه لا ملك يحسبه بذلك وإن كان ضمان كفاً
 من حيث المعنى الخ رز ذكره في العناية والفتح أيضاً **(قول)** تتعلق حقوق عقد ما بالموكل مالم يعقق فإذا
 عتق زنته لا الصبي إذا بلغ اه شربلاني وانظر ما فيه عن التبيين **(قول)** الشارح لأنه للعقد حقيقة
 وصح **(قول)** لاستغفاله عن إضافة العقد إلى الموكل **(قول)** الشارح فالعهد على أخذ الثمن الخ وفي
 الخلاصة تتعلق بالوكيل ولو حضر الموكل عند العقد اه **(قول)** هذا لا يناسب كلام المصنف الخ بل هو
 مناسب لكلام المصنف فإن الملك ثابت للموكل ابتداء على سبيل الاستقراء **(قول)** انظر ما حقه في الهبة
 والصدقة المتعلقة بالموكل رأي في آخر وكالة الزيلعي أن الوكيل بالبيع يترى حقوق العقود يتصرف
 فيها بحكم الوكالة وأن الوكالة بالهبة تنفص عبائره الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب الرجوع ولا يصح
 تليسه اه وقال في العناية ليس للوكيل الرجوع في الهبة ولأن قبض الوديعة والعارية والرهن

والقرص من عليه اه (قول الشارح التوكيل بالاستقراض باطل لا الربية) انظر ما قاله في الشريعة
والمنابر من ان الشريك والمضارب على مكان الاستدانة الاذن في ذلك فيصير التوكيل بالاستقراض
وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكثر ومن ادعى انه وكيل الغائب يقض دينه الخ

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ولو انا بالبحر الخ) قال في البحر مناصه وفي الكافي فرقوا بين نيب وأتوب فقالوا الاول الجنس
والثاني لا وكان الفرق مبني على عرفهم اه ويمكن أن يقال انه مبني على أن أتوب جمع قلة لان أفعالا
من أوزان جوع القلة وهما دون العشرة فلم يدل على العموم بخلاف نيب فانه جمع كثر لا ينحصر
فتفاحشت الجهالة اه واعترضه المقدسي بانه يفهم من تعريفه أن أخط نيب لا يصح التوكيل فيها
وأتوب يصح لقلته وعدم تفاحش الجهالة وهو خلاف صريح كلامه وكلام الخليفة والوجه الوجه في
ذلك أنه اذا ذكر النيب ونحوها من ألفاظ العموم يكون مفوضا الامر الى الوكيل فيصير بخلاف توب
أو أتوب لا يظهر فيها العموم فصيروا ثلثا في جنسه متفاحش الجهالة فلا يصح وفي الخلاصة اعتمادا كذلك
بعد ذكر البضاعة الله على العموم الى آخر ما ذكره اه والأوجه ما في الكافي (قول المصنف ولو ارثه
أو وصيه الخ) ظاهره تساويهما في الردون تقديم الوصي على الوارث (قوله والذي يدفع الاشكال
من أصله الخ) غير دافع للاشكال فإن مأمون عليه العني غير مقيد بما اذا قبض الموكل بل أعم مما اذا
قبض هو أو الوكيل (قوله وما ذكره العيني) لعله الزيلعي (قوله لا الشراء من ماله) أهله لا النقد
من ماله (قوله لكن لا تخالف ما ذكره الماتن الخ) هي وإن لم تخالف ما في المتن من حيث وجوب الأجرة
لكن فيها مخالفة من حيث ذكر الخلاف بعد الوجوب وعدم الجواز قبل الوجوب على قولهما تأمل (قول
الشارح لكن في الأشياء القول بالوكيل يمينه) يصح جعله استدراكا على قول المصنف سابقا صدق
لانه أمين فانه أطلقه ولم يقيد باليمين تأمل (قول الشارح ولذا بطل في حصة شريكه الخ) لينظر وجهه
بطلان البيع وصحة العتق وزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز تأمل في عدم صحة استعمال اللفظ فيهما معا ولا
يفيد وجهه صحة في العتق دون البيع تأمل ونظروا وجهه أن قصد البائع استعماله فيهما وغير صحيح
كأنه لا أن البيع الحقيقي مشروط بالعتق وهو مما يفسد بالنسبة للغير الملائم دونه فلذا قيل بفساده
دون العتق لكن هذا يقتضي الفساد لا بطلان هكذا ظهر فتأمل

(فصل لا بعقد وكيل البيع والشراء)

(قوله والافالة على الخلاف ما مر) صوابه على الخلاف المذكور (قوله أي خلاف قوله فيما لا يشهد
به) فعلى هذا لا يستقيم قول الشارح والمفتي بخلافه فانه يوجب اعتمادا قول الامام (قوله والامر
بالشراء عاصف ملك الغير فلم يصح) أي الامر مقصود الا لملك لا لمرق ملك الغير وانما يصح ضرورة
الحاجة اليه ولا عموم لما ثبت ضرورة وقوله فلا يعتبر الخ أي فلم يجرى شراء البعض لان الثابت بالضرورة
يتقيد بقدرها وذلك تأدي للتعارف وهو شراء الكل بناءة (قوله لا يحدث مثله قبل الخ في الاصل
لا يحدث مثله الخ (قوله فمن نصف المال الخ) هذا على ما يأتي عن السراج (قوله فلا أحسن

ما سئل كره بعد لا تحجر رفسا قاله تأمل **(قوله)** تقدمت أول كتاب الوكالة مع عدم مناسبتها لما
الكلام فيه خلافا لما يفيد كلام السندی **(قوله)** انظر ما مضى هذا فانما لم زمن ذكره الخ معناه ما اذا
كان حاضرا مع خصمه مجلس القضاء فان التوكيل حينئذ لازم بدون رضا الخصم ثم رأيت هذه العبارة
في تحفة فروق الأشباه قبيل كتاب الدعوى لم يرن تحميم وعبارته التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند
الاحكام الآن بان يكون الموكل مسافرا أو مريضا أو مختدرا ولكن اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا
فأبى الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا يتحقق نعمة التليس لان كان حاضرا **(قوله)**
المصنف الوكيل لا يوكل الا باذن امره وجعل وكل رجلا يتقاضى دينه أو خصومة أو بيع وقال
ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو
جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره وروى أن له أن يوكل غيره اه حاشية ومثله في الانقروية ونقل
المسئلة في الهندية عن الخاتبة مقتصر على الرواية الأولى وفي التارخانية اذا وكل رجلا ببيع أو شراء
وقال له اعمل رأيك فوكل الوكيل وكسلا وقال له اعمل فيه رأيك لم يكن للثاني أن يوكل الثالث نص عليه
في كتاب الشفعة وذكر في كتاب المضاربة اذا قال رب المال للضارب اعمل فيه رأيك فدفن المضارب
المال الى غيره مضاربة وقال اعمل فيه رأيك كان للثاني أن يدفع المال الى غيره مضاربة فن مشايخنا من
قال ما ذكر في المضاربة يصبر رواية في الوكيل وما ذكر في الوكيل يصبر رواية في المضاربة فعلى قول هذا
القاتل يصرفي المسئلتين واثبات ومنهم من قال بين المسئلتين فرق وهو الاظهر اه وفي حاشية الدرر
لعبد الحليم ولوقال الوكيل الاول ذلك لو كسبه لم يكن توكيل ثالث بخلاف ما لو قال السلطان للقاضي
استخاف من ثقت وقال القاضي ذلك لمن استخلفه الاستخفاف أيضا اه **(قوله)** فلو وكل غيره
بشراهما الخ انظر مع ما يأتي عن السراج **(قوله)** وبه صرح في الخلاصة والبرازة الخ ما ذكره
في الخلاصة وغيرها الادالة فيه على عدم صحة توكيل الوكيل في النكاح مع تسمية الزوج والمهر فلم
يكن ما قال ط مخالفا لقول والظاهر صحة قياس الوكالة في النكاح على الوكالة بالبيع مع التعيين
في كل كدل على ذلك ما نقله السراج في باب الوقي عن القنية ولم أظفر بنقل في المسئلة بخلاف ما فيها
(قوله) المصنف فاجازه الاول صح يتفرق الفرق بين هذا وبين ما نقله في الدرر عن الزبلي من أن أحد
الوكيلين أو تصرف بحضرة صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز اه حيث
لم يعتبر اجازة الغائبين الوكيلين لما بشره بالحاضر واعتبر اجازة الوكيل الاول لما بشره الوكيل
الثاني مع أن المقصود هو حضور رأي حاصلي في كل تأمل والظاهر في وجه الفرق أن أحد الوكيلين
لما عيّن بالفعل لم يعلّق الاجازة وان حضر رأيه اذ لا علق الاجازة الا من عيّن الاتشاء بخلاف الوكيل
الاول فانه عيّن الاتشاء عيّن الاجازة مع حصول المقصود وهو حضور رأيه وسباني في باب الوصي
ما يخالف ما في الدرر ثم رأيت في وقف هلال من باب اجازة الوقف اوصى الى جماعة فاجز بعضهم
لا يجوز الآن ان يجزها الباقي اه ثم رأيت في العناية الفرق فانظر **(قوله)** السراج فلا تنكحني الحضرة
ذكر السندی أول النكاح عند قول المصنف وما وضع أحد هما الخ أن مباشرة وكيل الوكيل
بحضرة الوكيل في النكاح لا تكون بكثرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع كما في الأصل ونقل عصام
في مختصره ما نهجه كالباع فلا يحتاج لقبوله انتهى **(قوله)** ينبغي أن يملكه في صورة (اح) ونحوه
في تكملة الفتح

(باب الكالة بالخصومة والقبض)

(قوله التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف الخ) ومثله ما ذكره في الفصل الخامس في مسائل الوكيل بالانقضاء من تبة الفتاوى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا اه وفي الهندية من الفصل السابع من الكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالقبض لان التقاضى تفاعل من الانقضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالانقضاء نصا وقال مساجنا ليس للوكيل بالتقاضى القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل جاز بالخصومة لاختلاف المشايخ فيه وقيل يجب ان جاز بالخصومة عند أى حنفية وهو الأصوب والأشبه فان محمدا ذكر عقب هذه المسئلة في كتاب الكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالخصومة اه (قول الشارح أى الخصومة خلافا لهما) فان قبض الدين عنده قبض على حقه وعندهما يسنه وتقبل البينة على الكالة عندهم اه فسناني (قول الشارح فملكهما القبض) أى قبض العين (قوله) وقد تبع المصنف صاحب الدرر الخ لا يخفى في هذه المسئلة هنا ولا في سائر (قول المصنف وكله بخصوصاته وأخذ حقوقه الخ) في محاضر نور العين وذم عصره لا كرفسه أنه وكاه في الدعوى والخصومات ولم يذكر فيه في جميع الدعوى بان الألف واللام فهم ما ليس له دخولهما على اسم الجمع فكانتا الجنس والحكم فيها أن يتناول الأدنى مع احتمال الأعلى فتناول خصومة واحدة وأنها محمولة فلا بد من بيانها أو يقول في جميع الدعوى والخصومات اه وفي الانفروى من الفصل الثاني أذى أنه وكيل فلان وكيل على دعوى على فلان وأقام عليه يسنه هل تتبع أجاب لا لأن بيان المذى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من دعوى القاعدة ولورسل الكالة بالخصومة بأن قال وكلت بالخصومة ولم يرد على هذا الا يسير وكيل وحكي خلافا لوقال وكلت بالخصومة ما بيننا فانظر (قول المصنف لا يسع على الوكيل) أى ويحكم بالمال على المذى عليه ويتبع الدائن بدفعه شربلاى لكن قد يقال المفهوم مما سبق سماع البينة لفقر البدو يتطر الفرق بين الدين والعين (قوله) ومثله استثناءه الا كما فيصع منهما) أى الطالب والمطلوب (قوله) أى فيما لو اعتق المولى عبده الخ جعل في الهداية هذه المسئلة نظير مسئلة الكفالة فهى غير داخله في كلام المصنف (قوله) الاستثناء مستندك فانظر ما في الصر ما قلله في الصر فيه تأمل كان قوله في الأشياء فقط كذلك (قوله) لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام الخ) فيه تأمل (قوله) فلا ضمير المسترق وكله عائدا الى الوكيل الخ غير موافق لما في الصر فانظر (قول الشارح لا تنافى ما على مالك الوارث) والحال أن ملكه قد زال بموته كما في الزايع وفيه لو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدع وارثا وأنه أوصى له بما في يد رجل من عين أو دين وصدة الذى في يده المال يؤخر التسليم اليه لانه لما ادعى أنه لم يترك وارثا ينزل منزلة الوارث الخ (قوله) وهذا التعليق أظهر مما ذكره الشارح) وجهه أن العين المتوجهة على الأصل غير المتوجهة على الوكيل لكن عدم جواز الاقرار على المولى محل نظر (قوله) فكيف يتصور رومه على الوكيل) فيه أن المراد بل رومه على الوكيل لزومه من حيث خصمه به (قول الشارح خلافا لفر) في حاشية عبد العظيم صرح بعض بان قول زفره هو الحق (قوله) يعنى لا يقضى اتفاقا الخ) المناسب حذف اتفاقا (قوله) قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين الخ) وفي الصغرى ايضا على ما قلله الشربلاى عنها وأقام الوكيل

بقبض كل حق بينة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للوكيل على المدعي عليه قال الامام تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البينة على الحق للوكيل على المدعي عليه وعندهما تقبل على الآخرين ويقضى بالوكالة اولا ثم بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصاية او الوراثه اه وفي الباب الثالث عشر من دعوى الوكالة من الهندي رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان على هذا الف درهم وقد وكنتي بالمصومة فيها وفي كل حق به ويقضه واقام البينة على ذلك جله قال ابو حنيفة لا قبل البينة على المال حتى يقم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جله يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان والقوى على قوله وتماسه في الباب المسد كور اه وفي الخاتمة من الدعوى فان شهدوا على الامر من معالي الوكالة والدين في الاستحسان تقبل فاذا ظهرت عدالة الشهود يقضى بهما لكن يقدم القضاء بالوكالة على القضاء بالدين الى آخر ما فيها وفيها من الوكالة انه يقضى بهما لكنه يحمل على تقديم القضاء بالوكالة على اطلاقا فادته عبارة السابقة لكن ذكر في محاضر الهندية انه يقضى بالموت والوراثه ثم يقضى بالوصاية **(قوله)** فانه يكون خصما في اثبات الدين لعله الوكالة **(قوله)** من منته الخدمة الوكيل عبارة شرح الوصاية في ختمه أي خدمة الخ وقوله على الآخر حقه للاسرها هو في الاصل **(قوله)** فكذلك اذا امره ان يسبع طعاما في منته لا كرمع ب هذا مانعه وهذا لانه انما يصير امره فيما عدا المال موردون امره وهو في قبول السلم في الطعام يستغنى عن امر غيره وقبول السلم من منيع الغالب قالوا كبره باطل كالكسدي اه شرح الوصاية **(قوله)** انه هو المراد في تصويره من الحيلة الخ بالتأمل فيما قالوه وما قاله يظهر ان المؤدى واحد

(باب عزل الوكيل)

(قوله) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم الخ هذا التعليل لا يظهر في الوكالة الا لازمة وخيار الشرط يصح في كل لازم ولو من أحد الجانبين بمقتضى النصح الا ان الاصل فيها عدم الزوم ولا عبرة بالعارض **(قول المصنف)** في ضمن دعوى خصمة على غريم أي من محقق كونه خصما من دعوى المذني كان ادعى أن فلان علة كذا ووكنتي بالمصومة فيه وقضه مثلا فلا تثبت الوكالة في ضمن دعوى على غائب في وجه من يزعم أنه وكيله بدون تحقق وكالته مسافهة عند القاضي بحضور وكيل المدعي الغائب وبدون سبق ثبوتها بثبوتها عينا وإذا ذكر في البرازية من الفصل السابع من كتاب الدعوى مانعه واحدا من وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا الحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمة ان موكله هذا يد المدعي عليه يقول ليس على هذا الحق وليس على علم الوكالة فبرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم الخصم اه ثمران المذ كور في محاضر الهندية أنه في دعوى الوصاية يبدأ المدعي باقامة البينة ثم يسأل المدعي عليه عنها لان الجواب انما يستحق بمعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعي خصما باثبات الوصاية وان كتب من أجل هذه الصنعة بدون جواب المدعي عليه كاهو الرسم في محلات سائر الدعوى وانما تصومات اه ومقتضى التعليل المذ كور صفة أن يبدأ في دعوى الوكالة باقامة البينة عليها ثم يسأل الخصم تأمل **(قوله)** وكلاهما ليس بشئ لان في الاول عزه وتوكله من غير فصل بينهما ثم لا الى النهاية وليس فيه وكالة تنفع ولا عزل منع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المعلقة لان عزله لا يتناول الا الموجود فلا يتصور عزل

الوكيل قبل الوكالة كلاب تصور عزل القاضي أو السلطان قبل التولية ولكن الصحيح الخ زيلعي **(قوله)** أما على الأول فإنها تامة الخ فيه أن مراد الشارح أن له عزله عن الوكالة الدورية بقوله عزله عن أهله يكون معزولاً عن الوكالات كلها بناء على ما صححه البرزقي حيث قال علق وكانت بشرط ثم عزله قبل مجيئه صح عند محمد وهو الأصح خلاف الثاني اهـ وهذا كلام يلعبى الآق من انهم له بقوله كلما وكلت فانت معزول له لا ينزل بقوله عزله عن أهله والوكالة الدورية وما ذكره البرزقي موافق لما نقله الزيلعي عن صاحب التباية وهو ما قاله شمس الأئمة اهـ وذكر البرزقي أيضاً ما نصه والمختار أن لزوج علق عزل وكيله بطلاق امرأته اهـ ويستند قاله تعين في فهم عبارة الشارح إرجاع المباشرة لقوله فقام وكيل العزل ونقد بر دخول الوكيل في مطلق وعناق وجعل ذلك مسألة أخرى وذكر في الخلاصة نحو ما في البرزقية **(قوله)** وكما غير البرزقي الرجوع هذه مسألة أخرى غير مسألة الوكالة الدورية **(قول الشارح)** لا الوكيل بنكاح وطلاق الخ لكن التعديل المذكور لا يشترط علم الموكل شامل لأنواع الوكالات فأنظره في الزيلعي وغيره ثم رأيت في الكفاية أن ما في الهداية مخالف لما تروايات الكتب **(قوله)** لا الوكيل بشرا منى بعينه الحق بغير عينه **(قول المصنف)** توكل على الخ يتأمل في وجه كون ما ذكر ليس عزلاً ثم رأيت في الأشبا من الفن الثالث ما ليس بلازم من الحق لا ينصف بالاستقاط كل وكالة والعارية وقبول الوديعة اهـ وفي بعض رسائله أن حق الوكالة والعارية والوديعة ينبغي أن لا يسقط بالاستقاط حتى لو قال المستعير أسقطت حتى من الانتفاع بالعارية لا يسقط مادام المستعير لم يرجع وله الانتفاع لانها كسائر الأعيان اهـ وقال البجلي أن الوكيل عزل نفسه بشرط علم الموكل فهو من الحقوق التي تقبل الاستقاط اهـ فعلم من هذا أن المصنف تبع الأشبا وما يوجب غير مرضي تأمل **(قول الشارح)** لكن ذكر في الوصايا الخ حقه التقديم فانه لم يذكر هذا الاستثناء وقوله وجه المصنف الخ غير مناسب لقرار التكملة **(قوله)** الظاهر أن الضمير في تزوجه الخ مخرج في التتبع عما استظهرهنا **(قول المصنف)** وعوت أحدهما ذكر في إزالة المقتنين من الإصاها لا ينزل وكيل القاضي بعزله أو وية ونقله في البحر عن قضائها **(قوله)** ثم رأيت معقولاً عن الجوزي عبارته بمعنى وكه بالبيع وقاؤه ثم مات الموكل لا تبطل الوكالة لتعلق حق المشتري بالبيع وقاؤه وهذا موافق لما ذكره البرزقي في الفصل الرابع من كتاب البيع وكل أحاديث البيع عقاره وقاؤه باع ومثل الموكل لا يخرج الوكيل عن الوكالة اهـ والظاهر أن المراد بعدم خروجه عنها بقاء حقوق هذا العقد متعلقة به حتى كان للمشتري مطالبة بالثمن وله قبض المبيع منه وليس المراد أنه عليه أن يبايع دفع الأول ولأنه عليه بالوكالة السابقة مع انتقال المال للدور متى يكون مشكلاً إلا أنه على هذا لا يتكون خصوصية مسألة التوكيل بالبيع وقاؤه بل كل عقده حقوق تتعلق بالوكيل لا ينزل عنها بعوت موكله **(قوله)** ونصها فاما في الرهن فأنها في الخ صدر عبارتها قولهم ينزل بجنون الموكل وموته فبالوضع الذي يملك الموكل عزل الوكيل فأما في الرهن الخ ومعلوم أنه لا يتأق طلاقاً بعد موت الزوج الموكل به فخص مسألة التوكيل به بالجنون وبطل التوكيل به بالوثة وعبارته زيلعي وإن كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض كما إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن وكذا إذا جعل امرأته يدها بمن لا يبطل أمرها لأنه ملكها التصرف فصار كوكيل العين اهـ فقد جعل عدم بطلان الوكالة بالجنون لا بالوثة وكيف يتأق عدم عزله بالوثة وقد عجز عن التصرف معه إذ لا يتأق طلاقاً بعده **(قول المصنف)** وبصرفه الخ هذا ما سبق له من أنه ينزل بنهاية الموكل فيه

(كتاب الدعوى)

«قول المصنف قول مقبول الخ» فيه ما اشارنا الى أنه لو كتب صورة دعوى بلا عزم عن نشرها لم تنسح كما أشير اليه في الخزانة قهستاني وفي الخزانة لو كان المدعي عاجزا عن الدعوى عن ظهر قلب بكتب دعواه في صحيفة يدعي منها سمع دعواه اه بحر «قول الشارح فتسمع به بقى رازية» نحوه في الخلاصة من الفصل الاول من الدعوى (قول) ومحمد يقول ان المدعي عليه دافع لها) والدافع يطلب سلامة نفسه والاصل البراءة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب ضدها (قول) لتعرف المدعي عليه في الاصل المدعي والمدعي عليه (قول) أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي الخ فيه ان المراد بقوله ونظيره نظيره في اعتبار الحالتين لا في جعله دعوى مع النزاع (قول الشارح وهل يحضره بمجرد الدعوى الخ) في حاجة السائل المدعي اذا طلب احضار خصمه فان كان في المصرا وقرىبا احضره القاضي بمجرد طلبه الى آخر ما فيها فلينظر مع ما قاله ط «قول المصنف فلو كان ما يدعيه منقولا في بدائع الخ» الذي حقه الشرع لا في وغيره ان العقار كذلك يدفع الاحتمال المذكور فانظره (قول) وجزم به القهستاني وكذا في الخزانة «قول المصنف وطلب المدعي احضار الخ» احضار المنقول ليشا اليه في الدعوى والشهادة انما هو فيها اذا كان البعض لا يشبه البعض وانما كان البعض يشبه البعض كالذاتين وما اشبهها لا يشترط الاحضار لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل كما في اول محاضر الاسترونية اه ثم رأيت ذلك في محاضر الهندية من محضر دعوى العدليات واستهلا كهذا ذكر في الثانية من فصل رجل ادعى عند القاضي على رجل حقا ان القضاء على الدراهم والذاتين يمكن حال غيبتها الخ وذكره في الفصول «قول الشارح احضارها» قال في البرازية وان تحصل المدعي مؤنة الاحضار يحضر وان لم يحصل مؤنة الاحضار لا يحضر «قول المصنف ادعى اعيانا مختلفة الجنس الخ» في الثانية من باب ما يطل دعوى المدعي ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين وجنس ونوع على حدة بعضهما كثنى بالاجال وهو الصحيح لان المدعي اذا ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة ثم ينظر ان ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فتقبل البيعة يحضرها وان قال انها هلك في يده واستهلكها وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه وتقبل بيعتها لما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملة أولى وان لم يدع الغصب وادعى ان في يده هذا كذا كذا من الاعيان ولم يبين القيمة تسمع دعواه في حكم الاحضار وبهذه كانت الدعوى بالاثارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة وانما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى دعوى سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصبا ولا اقاما سوى ذلك فلا حاجة الى ذكرها (قول) أمّا المدعي كور من الشروط السابقة) المناسب ما في الطحاوي فانظره (قول) أقول في شبهة في هذا المصل الخ) ما ذكره المصنف هو منقول المذهب والقصد أنه يشترط مع بيان القيمة ولو جله فيما اذا ادعى اعيانا بان جنس المستهلك ونوعه في دعوى قيمته وجه ذلك ما نقله السندی عن الفصول ادعى على آخر ألف دينار بسبب استهلاكه لاعياه لا بد وان بين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد ان بين الاعيان فان منها ما يكون ثلثيا ومنها ما يكون من ذوات القيم وفي فتاوى النسفي من شرائط صحة الدعوى بيان اعيان مستهلكه وبيان قيمتها حتى لو ادعى قيمة اعيان مستهلكه لا يصح ما لم بين الاعيان وفي النصاب عسى أن ينظن أنه من ذوات القيم وهو مثلي كافي الفيض اه ثم رأيت في محاضر الهندية في دعوى قيمة الاعيان المستهلكة أنه رد

محمدر دوى القديس نازقة عن استهلاكها من اعيان ماله بسر قد فرد وجوده أحدها أنه لم بين المستهلك
ولا بد من بيانه لان من الاعيان ما يكون مضمونا للقيمة ومنها ما يكون مضمونا للمثل ولعل هذه العين مضمونة
بالمثل ولان من أصل أبي حنيفة أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جاز الصلح
عن المضمون المستهلك على أكثر من قيمته واتما ينقطع عن العين وينتقل إلى القيمة بالقضاء والتراضي
وقبل ذلك حقه في العين فلا بد من بيانه ولأنه لم يذكر أن هذا المقدار قيمة العين بسر قد بدأ وبخارى وهى
تختلف باختلاف البلدان والمعتبرية المستهلك في مكان الاستهلاك اه وفي الخلاصة بعد نقله ما في فتاوى
النسفي والصاب مائه وقال الامامنا إلى رحمه الله أما في دعوى قيمة الاعيان المستهلكة فلا حاجة إلى بيان
الاعيان (قول المصنف وفي دعوى الابداع الخ) هكذا ذكر الفرق بين الغصب والابداع في الخلاصة
في الباب الثالث من الدعوى وقال ونعاه في الغصب فلننظر (قوله أى بيان موضع الغصب) في
الخلاصة من الفصل الثالث ولودعى أنه غصب هذا المدبول بقل من صريح ويجعل مكانه قلبه من
(قول المصنف) ذكر أسماء اصحاب الخ) أى يقول في كل حديثه إلى الملك فلان فلان وفى
إضافة الاصحاب إشارة بأنه ذكر المالك فهتافى وفي الفصل الحادى عشر من المبادى إذا ذكر أحد
الحدود من أراضي المملكة بصره وان لم يذكر أنها في يد من لان أرض المملكة تكون في يد السلطان
واسطة بدنايه لكن يشترط أن يقول والفاصل بينهما كذا وبذكر في العدة المختار أنه إذا ذكر اسم ذى اليد
يكفى إذا كان الحد أرض لا يدري مالكتها اه (قول المصنف ولا بد من ذكر الحد الخ) هذا عندهما
وعند أبي يوسف يكتفى بالنسبة إلى الأب لكن قال الزبلي في باب الكفاية بناء على أنه قال ذلك في قرية
صفحة لا يقع اليس فيها لعدم من يشاركه في الاسم وهما فالأكثر في مصر وعلى هذا الخلاف بينهم
(قوله) ولا يخفى أن محسنه مخالف لقول الامام الخ لا يخفى أن ما قاله الامام في الدار المدعاة لا يوجب حصول
حدا فلا تخلف (قول الشارح لمعانيه) هذا التعليق لا يشمل ما لا يمكن حضوره مجلس القضاء
كل على الكيفية فينبغي أن يعلق العار اه مقضى (قول الشارح لان دعوى الفعل كالتصريح الخ)
في الفصل الاول من دعوى الخلاصة ادعى على آخر غصب شعبة لا يشترط حاضرة المزارع لأنه يدعى
عليه الفعل اه (قوله) ولولم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح الخ) فان مقضى قوله وان لم يذكر الخ أن ما في
فرض دعوى غصب فيكون الفرع قبله كذلك الاولى (قوله ونعاه في الفصل السادس) قال لو قال
هذا ملكى وكان يبدى إلى أن أحدث هذا بده عليه بلا حتى يكون هذا دعوى غصب اه وبه ينص ما في
الحق (قول الشارح تصح على غيره أيضا) أى في حق الضمان لا في حق العين ففى قول العين من
الفصل الثالث برهن على غصب أن الفنى ملكى لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذى
الملك ولو ادعى على غيره ذى اليد أن غصبته منى تسع في حق الضمان الا يرى أن دعواه على الغاصب
الاول تصح ولو كانت العين في يد غاصب الغاصب اه وفي الخبرية من الدعوى ضمن جواب تسم الدعوى
على الغاصب وان لم يكن المدعى في يد غاصب أراد تضمينه بغصب اه ويتأمل في مسألة التراء ثم
رأيت في البرازية من الخلفاء عشر مائه بأعدار غيره ولها فادعى المالك على البائع الدار ادعى
الدار لا يصح لأنه ليس في يده فأنشبه دعوى الغصب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب الغاصب
وان أراد ضمها فعلى اختلاف المروى أن العار هل ضمن بالبيع والتسليم أم لا اه ورأيت في الفصل
السابع من شهادات التتار خاتمة واذا شهد أن فلانا غصب من أب هذا المدعى هذه القرية وهذه القرية

في بغير الغائب والغائب غالب أوست فهذه الشهادة ليست بشئ حتى يشهد أنها وصلت إلى هذا
 المدعي عليهم قبل الغائبة أو يشهد بذلك غيره ما **اه** ومنه يعلم تصوير كلام الشارح وفي الباب
 الثاني والأربعين من وقف المصنف الأثر أن رجلا لودعي أرضا يدعى رجل أودار أنه اشترها من
 فلان وفلان غائب أوست وفلان باعها إياها وهو مالئها والذي في يده يقول هي لي وقد أقال المدعي
 السنة على الشراء وعلى أن الذي باعها كان مالئها يوم باعها منه عبثة دينار وقبض الثمن إلى أقبل السنة
 وأحكم بالارض أو لدار الخ **(قوله)** وقيل يصح وهو الصحيح والاشتراط قول ضعيف انظر على شئ أبي
 السعود وفي البرازية من الفصل الرابع في دعوى الدين ادعى عليه ألف درهم ولم يدعى هذا قبل لا يصح
 ما لم يقل لها كم مره حتى يعطيني حتى وقيل يصح قال أبو نصر والصحيح أنه يصح **اه** وفي الفصل
 السادس من أدب القاضي من الترتيب وفي التوازل مثل أبو نصر عن رجلين قدما إلى القاضي فقال
 أحدهما إن لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يدعى هذا إلى القاضي المدعي عليه في ذلك وقال أبو بكر
 تقدم رجلان إلى يحيى بن أكرم فقال أحدهما إن لي على هذا ألف درهم فقال يحيى قد أخبرني
 خبرنا ما تشاء يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل مره يعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا
 عندنا ليس بشئ لأنهم لم يتقدموا إلا لطلب **(قول المصنف وسبب الوجوب)** هذا في غير دعوى التقود
 فانه لا يشترط فيها بيان السبب لما ذكره الشارح في مسائل نقلها عن الأشياء في آخر كتاب الوقف ادعى
 أنما نقلها فشهد أحدهما على إقراره بالفقر والآخر بالقربة وقبل وانظر ما ذكره في الأشياء
 وحواشي من كتاب القضاء في هذه المسئلة **(قوله)** ظاهر أن السنة لا تنقام على مقر وظاهر أيضا أن
 السنة لا تنقام إلا بعد الانكسار وهذا صرح به في زبدة البراءة عند قوله ولا يقضى على غائب بقوله أن شرط
 إقامة السنة الانكسار لا تنافي نفس الامر محتملة للصدق والكذب فلا يجوز بناه على الحكم على الدليل المحتمل
 إلا أن الشارع جعلها حجة ضرورية قطع المنازعة ولا منازعة عند عدم الانكسار فإذا انعدم الانكسار
 انعدمت الضرورة فالموجبة لتكون السنة حجة **اه** وذكر نحوه في الخلاصة من الفصل السابع في دعوى
 الوكالة ثم ظاهر قوله والأيد من حلفه بعد طلبه أن له بحلفه ولو قال في بيته والمسئلة خلافه في البرازية
 من شئ القضاء إذا قال المدعي في بيته وطلب من خصمه لا يستحلفه القاضي لانه يريد أن يشتم عليه السنة
 بعد الحلف ويريد أن يفرضه وقد أمرنا بالستر وقاله أن يحلفه وقال الإمام الحنفى إن شاء القاضي
 مال إلى قوله وإن شاع مال إلى قولهما كما قالوا في التوكيل بالارض أن يصح بأخذ بآي القولين شاء **(قوله)** وهو
 تصحيح لقولهما كالأعني ولا يخفى أنه وإن كان تصحيحا لقولهما في مسئلة الثمن يكون أيضا تصحيحا
 في مسئلة السكوت قال الركني حمله على انكسار فكان نقله التصحيح الثاني وهو ما أفتى به الأوّل في
 قولهما فيما لو قال لا أثر ولا أنكر في حمله انكسار فكان نقله التصحيح الثاني وهو ما أفتى به الأوّل في
 مسئلة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعبد أن تصح ما في البدائع بقضى تصحيح قول
 الامين في الأولى **اه** سدى وذكر في الفصل السابع من قضاء التنازع إذا قال للمدعي لا بينة لي أو
 شهدي غيب يحلف المدعي عليه وهذا إذا تقدم منه الجحود وان لم يتقدم منه وسكت لم يقر ولم ينكر
 ففي ظاهر الرواية يجمعه جاحدا أو يرض عليه التين ثلاث مرات ويقضى بشكوكه وروى عن أبي حنيفة
 في غير رواية الأصول أن القاضي لا يجمعه جاحدا **(قول المصنف)** لا يستتبع عن أداء الشهادة لا يظهر
 وجهه إذا لازم على الشاهد القيام بالشهادة وإذا استتبع القاضي من العمل بها يكون ظاهرا **(قوله)**

الاولى يفترض) بل هو الاصول وبعبارة الدرر اصلها ان يلى حيث قال وهل يشترط القضاء على فور
التكول فيه بخلاف (قول الشارح قلت قدمننا أنه يفترض الخ) ما قاله لا يدل على ترجيح أحد
القولين (قول المصنف قضى عليه بالتكول ثم أراد الخ) بخلاف ما إذا قال بعد التكول قبل القضاء
أنا أحلف فانه يحلف قال في شرح المجموع لو قال المدعى عليه بعد التكول عن اليمين أنا أحلف بخلفه
القاضي قبل القضاء بالتكول وبعده لا يحلفه ولا بد أن يكون التكول في مجلس القضاء اهـ (قوله) لكن
عبارة ابن القرم فقد قالوا الخ) لكن مراد البصران مدارها عليه في التقل لأنه بحث منه (قوله) وأقام
البينة ثبت بينته) عبارة الصنف الخ) ثم مقتضى قبول هذه البينة ابطال القضاء برد العبد للعيب وان
كان متضمنة لما أقر به في ضمن تكوله وفي الاشياء وتسمع الدعوى بعد القضاء بالتكول كافي الخاتمة
اهـ والذى في الخاتمة ونقله عنها الجوى يفيد أن هذه المسئلة خلافة ونصها ادعى عبد الله في رجل أنه
له بعت المدعى عليه فاستخلف فشكل وقضى عليه بالتكول ثم ان المقتضى عليه أقام البينة أنه كان اشترى
هذا العبد من المدعى قبل دعواء لا قبل هذه البينة الآن يشهدوا أنه اشتره منه بعد القضاء وذ كر في
موضع آخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشترته منه قبل الخصومة وأقام البينة قبل بينته وبقي له
اهـ من باب ما يطول دعوى المدعى واقتصر في فصل اليمين على عدم القبول وعزاء الملتقى وظاهره
اعتماده ولعل وجه القول الثاني ان التكول ليس اقراراً وبذلك من كل وجه فلذا قبلت البينة بعده وتقدم
مثله في التنقيح (قوله) الذي نقله في الصرع عن الحلاق الخاتمة الخ) المذكور في تعليق الخاتمة التفصيل
بما ذكره المصنف كاتقله السندى (قول الشارح أنكره أحد هبنا بعد المدة) وفضل مثل ما قبله
لكن أنيب (قوله) لانه محض حق العبد) انظر حكم التعزير الذي هو محض حقه تعالى في بابه
(قوله) ذكر في الفصل ٢٦ من نور الدين أن الوصى الخ) كذا رأيت فيه من الفصل ٢٧ ونقلها
في الاشباع من القبة فيما اختلف فيه الوكيل والوصى وذ كرها في الصرايعا بما عاينها بالان الوصى
له علم بالعيب نظاراً لان العبد في يده بخلاف الوكيل (قوله) ليس المراد بالابق الذي يدعى المستترى
الخ) ما قاله محل نظر (قوله) الى البت ويزول الاشكال) فيمقتطأ أصله الى البت فسكوله لعدم لزومه فلا
يكون بدلاً ولا افراداً ويزول الاشكال الخ (قوله) أو شهدي غيب أو في المصير) عبارة الصرايع مرضى (قوله)
عبارة ولو أمره بالعطف الخ) المناسب كتابته على قوله ويحتمل الخ) وكتابه ما قاله ان يلى هان من قوله
ولو حلف من غير تخطيط وذ كل عن التعليل لا يقضى عليه الخ (قوله) ماله قبل ما الدعا ولا شيء منه) الجمع
بين الكل والبعض احتياط (قوله) والحاصل أن دعوى الشراء الخ) فيه بعض سقط (قول الشارح نظرا
لدعى عليه أيضاً) أى كاتقله المدعى في أصل التليف (قوله) وان حلفا من المال) أى دعوى
الإبراء وفي دعوى التليف يحلف القاضي المدعى عليه المال (قوله) ومنهم من قال الصواب أن يحلف
الخ) وفي الخاتمة من الفصل ١١ نقلا عن شمس الأئمة الحلواني أن له أن يحلفه في المشتكين وهو الأصح

(باب التحالف)

(قوله) فالوفى وصفه فلا تحالف الخ) لم يعلم حكم ما إذا اختلفا في جنسه وسأني بيانه في كلامه (قوله) هذه
العبارة لتشمل الامور الاختلاف) كله فهم أن المراد ما اذا رضى كل عقالة الآخر في أن واحد وليس
المراد بخصوص هذا بل ما يشمل ما اذا رضى كل عقالة الآخر في أنين بان رضى البائع بالثمن الذي قاله
المشتري عندا لاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع عندا لاختلاف فيه (قول)

لمصنف تحالفاً في الاختيار وإن ما أواحدهما واختلفت الورقة فلا تحالف **(قوله)** وأشار ببعضهما
 الخ في حاشية البر في هذه الإشارة نظر **(قول الشارع القضاء)** كذا في الدرر وأما الخبيخ للقضاء
 لأن التسكول ما يدل أو أقر أرقامه شبهة فتقوية القضاء يكون حجة مزمة وبدونه لا يكون حجة مزمة **(قوله)**
 بخلاف ما واختلفا في الأجل في السلم الخ أي في مقدار الأجل كما هو ظاهر **(قوله)** فيه أنه داخل في
 الهلاك الخ إذا تعيب بقوة جزء منه ولو وصفاً فيكون من باب هلاك البعض فهو داخل فيما يأتي
(قوله) فلو قبله بجملة فإن في موطنه ما الخ عبارة الكفاية قوله وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن
 لم يثبت القاعد أي حقيقة بديه إذا هلك أحدهما بعد القبض وفي الجامع الصغير الترتيب أن كان كانت
 السلعة غير مضمونة تحالفاً في موطنها وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكاسين الجامعين اه
 والقصد أنهما اختلفا في الثمن وقد هلك العبدان قبل القبض وادعى المشتري الزيادة في المبيع والاكثف
 يتأنى تحالف مع هلاكه قال الزبلي وإن هلك قبله تحالفاً بالاجماع لأن الكل يعود إلى ملكه فلا يزدى
 إلى تفرق الصفقة على البائع اه **(قوله)** يعني بأخذ من ثمن الهالك الخ لم تظهر صفة هذه العناية أنظر
 الزبلي **(قول الشارع أو جسه)** أنظر حكم الاختلاف في الوصف وتقدمت هذه المسئلة في المهر
 بتفصيلها **(قوله)** قبل التبرار يصح إرجاعه لها فإنه يلزم من جعل الجران الصريح التبرار أن الصريح
 وجوبه مهران التبرار ومقابلته وجوب قبول سنة المرأة **(قول المصنف)** ولو اختلفا في الأجرة أي قدرا
 أو جنساً أو وصفاً كأنه عبد الحليم **(قوله)** فإن تسليم المعقود عليه واجب أو لأعلى الأجر بموجب
 على المستاجر نقد الأجرة عناية **(قوله)** لأن تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة فيبقى انكسار المستاجر
 فبطل عناية **(قوله)** إلا أنه خرج منه ما لو كانت تباع الخ قصد أنه وإن كان قول الدرر وكذا أن
 كانت دلالة الخ شاملاً لما إذا كانت تباع ثياب الاله يخرج منه ما إذا كانت تباع ثياب النساء فأنها
 هي الصلصة لأهرو وشروجه بقوله فالقول لكل الخ

(فصل في دفع الدعاوى)

(قول المصنف وأدعنه) في فتاوى شيخ الإسلام فيض الله أفندي من كتاب القصب قال محمد في آخر
 ببوع الجامع غاصب الغاصب ومودع الغاصب ينتصب خصماً لله الشحني إن من ادعى عبداً في يد رجل
 أنه ملكه غصبه متفلاًن وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بينة تسمع بينته بجميع الفتاوى
 في الدعوى وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية اه والذي رأيته فيها وإن ادعى عليه الخ
(قوله) تعذر التبرار بجر وفي الحاشية أقام المدعي عليه البينة أن نصفها ودعاه عنده فلان بطلت
 دعوى المدعي في النصف وهل تبطل في الكل قال بعضهم تبطل قال رحمه الله وفيه نظر أشار في
 الجامع إلى أنه لا تبطل اه من باب ما تبطل دعوى المدعي وفي الفصل العاشر من الفصلين أودعه
 نصف دار لم يقسم ثم باع منه النصف الآخر فباع رجل أن نصفه فباعه من النصف الباقي على الشراء والوديعة
 تندفع الخصومة حتى يحضر بالعهذ المدعي لو استحق نصفه يظهر أن البائع كان شريراً كالمدعي فأنصرف
 بعد نصفه والمشتري ليس بخصم في نصفه الآخر لأنه مودع فيه اه وفي البرازية ما دعي عليه داراً أو بضعة
 فباعه من النصف الباقي عنده قبل تدفع الدعوى في الكل وقبل في النصف الباقي ما أشار
 في الجامع اه من الباب الأول من الدعوى **(قوله)** لكن لا تشترط المطابقة الخ ويشترط تقديم البينة

على القضاء على الثاني عشر من الأسر وشئته ولم يكن لدى المدينة على الإيداع حتى قضى القاضي
 بالعين المدعى ثم إن المدعى عليه وجد مدينة على الإيداع وأقامها لاتقبل بيته والحاصل أن البينة
 من المدعى عليه على الإيداع مقبولة قبل القضاء غير مقبولة بعد القضاء اهـ **(قوله)** فقد نقل عن البرازية أنه
 يحلف على الثبات الخ أي المدعى عليه ولا يظهر وجه التحليفه الا على قول ابن أبي ليلي القائل بأن
 الدعوى تندفع بدون بيته **(قوله)** ولم يذكر رهان المدعى ولا بد منه الخ لا يتوقف الأمر على إقامة
 رهان من المدعى **(قوله)** ولا يخفى أنه بعد رجوع ما زاده الخ لا يخفى أن اعتراض الجرائمها هو على حصر
 المسائل في خمس صور ولا شك أنها أكثر والجواب بانها راجعة إلى الأمانة والضممان غير دافع للاعتراض
 فانه لو نظر لها لما كان هناك داع لعداها حتى في كلام المصنف بل كان يلزمها الاكتفاء بحسبته واحدة فيها
 ضمان ومصلحة واحدة فيها أمانة تأمل **(قوله)** وإذا لم تندفع في هذه المسئلة الخ كذلك حكم ما بعدها
 فإن الغائب لا يكون محكوما عليه ثم ما ذكره الزبلي إنما هو فيما إذا أنكر البائع البيع والأفالمحك بالبينة
 حكم على البائع أيضا **(قوله)** تندفع كآثمت على الإيداع عبارة السندی عن البرازي وإن لم تندفع بأقامة
 البينة على الإيداع الخ **(قوله)** وهذا بخلاف قوله الخ حقه التعمير بأي التفسيرية **(قوله)** لعل وجه
 الاستحسان هو أن الغيبان الإيداع وجعل السندی وجهه دفع فساد السراق إذا الضرورة فيه اعلم
 من غير هالاهما تكون خفية ولذا أسرع فيها الحل والافتقار إفاقان اليد للذالك الرجل اهـ وهذا أظهر
 مما افترضه **(قوله)** ونأمرها أنها ادعت سرقة أخها الخ فيما قاله هنا مخالفة لما في المتن ولما قدمه
 وموافقة لما قاله السامحان **(قوله)** أي بعد أن أسأه عنه الخ وفي الفصل ١٢ من الأسر وشئته وفي
 الأخيرة والقضايا الصغرى إذا قال المدعى عليه لي دفع عهده القاضي إلى المجلس الثاني وذكر في الأقفية
 أنه لا يجهله على وجه يطل به حتى المدعى وأما عهده ثلاثة أيام وما أشبه ذلك في الشبهة المدعى عليه
 إذا ادعى البراءة من دعوى الحق وقال لي بيته حاضرة في المصرفة لي أرجل ثلاثة أيام وذكر رشيد الدين
 في فتاواه إذا قال المدعى عليه لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت القاضي إليه ويقضى عليه وإن بين وجهه
 الدفع لكن قال لي بيته غائبة عن البلد فكذلك الجواب وكذا إن بين وجهه الدفع الفاسد فالجواب
 كذلك ولو كان الدفع مصيورا قال لي بيته حاضرة في المصرفة إلى المجلس الثاني اهـ **(قوله)** المشتري ليس
 بخمض للمساخر وللمزهن هذا قول آخر ومقابل لما في الشارح

(باب دعوى الرجلين)

(قوله) لا يخفى عليك أن عقد الباب دعوى الرجلين على ثالث الخ لا يخفى ما فيه فإن مسائل هذا الباب
 تشمل ما إذا كانت الدعوى من كل على الآخر ثم لو ادعى أحدهما واقتصر الآخر في جوابه على الإنكار
 لا تكون من مسأله **(قوله)** فلو ألبسوا الخ هكذا في الفصولين وعز الاستر وشئته مسئلة الارث
 لرشيد الدين والمذكور في الهداية مسئلة الشراء فقط وفيه أنه مع كون المورث واحدا إذا أثبت كل
 منهما موراثته مع استوائهما يقضى بالمدعى لهما لا لأوضاع البدوان كان أحدهما مقدما يقضى له **(قوله)**
 أقول يقضى به المورث عند أبي يوسف الخ عبارة عقب قوله حالة الانفراد وينبغي أن يقضى بقول
 أبي يوسف لأنه أرق وأظهر **(قوله)** فيقضى لكل وقف النصف عبارة الجرح عقب قوله في بدائل
 فيقضى بالعقار نصفين لكل وقف النصف **(قوله)** لأنه يشك ما ذكره بعده عن الأخيرة الخ قد يقال

الثبت بالجنة كالتثبت بمعانية فاقبل في أحدهما يقال في الآخر وليس في عبارة الشيخ مما يدل على اشتراط ثبوت اليد بالمعانية حتى بشكل **(قول الغمر)** ينقلب أوله من لم يجرب الأمور قاموس **(قول رزید)** ذلك بعد الخ عبارة الخيرية ويزيد على ذلك قضاو بعد الخ **(قول ورد المقدسي)** بان الأولى الخ الذي يظهر ما قاله في الصر **(قول الشارح)** كما حرره في الجهر مغلط الخ **(مورد المقدسي)** فانظر **(قول المصنف)** أقدم **(لاحاجة إليه)** **(قول وأما في الثانية الخ)** لا وجود لها في الصر وأما الثالثة والمراد بالوجه الثلاثة لعدم التار يخ أصلاً والأستواء فيه أو تاريخ أحدهما فقط **(قول وان كان البائعان)** له له كان البائعان **(قول يعني بينهما)** له له فيقضى بينهما **(قول الشارح)** ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده ما يفيد ملك بانه الخ في نو والعين من الفصل السادس لا تقبل بيعة الترامن الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة أما علك بانه بان يقول باع وهو علك وأما علك مستر به بان يقول هو للمستري شرامن فلان وأما يقضه بان يقول اشتراه منه وقضه اه وفي النعمة من الفصل الثاني في أداء الشهادة تدعي داراً أنها ملكه اشتراه من فلان وذو اليد يدعيها لنفسه فشهد الشهود أنها ملك المدعي اشتراه من فلان أو لم يشهدوا أنها ملك هذا المدعي واتم اشهدوا أنه اشتراه من فلان وفلان علكها أو شهدوا أنها كانت لبائع فلان اشتراه المدعي منه أو شهدوا أنه اشتراه من فلان وسلمها إليه تقبل شهادتهم لانهم شهدوا بالملك للمدعي فان شهدوا أنه اشتراه من فلان لا غير لا تقبل من آخر باب الشهادة على البيع لشيخ الاسلام اه وفي البرازية من الفصل الثالث في الموافقة بين الدعوى والشهادة ان كان مكان البيع هبة أو كراماً ذكرنا تقبل وان لم يقلوا أنه ملك المدعي وفي الاقضية فيما اذا شهد ان فلان باعها من هذا المدعي وهي في بدع ذكرنا اختلاف المشايخ وقال قبل لا تقبل اذا كانت الدار في بدع البائع وان كانت في بدع البائع فشهد ان المدعي هذا اشتراه من المدعي عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو علكها اه وفي التبيين من الكفالة تحت قول المصنف وكفالة بالدرك تسليم مانعه لو شهدنا أيضاً عند الخ كما بالبيع وقضى بشهادته أو لم يقض يكون تسليمنا حتى لا نسمع دعواه بعد ذلك لان الشهادة على انسان بالبيع اقرار منه بنفاذ البيع باتفاق الروايات لان العاقل يريد بنصفه الصصة فيصير كانه قال باع وهو علك أو باع بعباءات نافذة اه وفي محاضر الهندية ان قوله وسلم للمبيع نظيره قوله وهو علك اه وهذا بخلاف دعوى الاجرة ففي السادس من دعوى الاجرة من البرازية ادعى اجرة محمد ودناجارت منه وتسليمه اليه ولم يذكر أنه ملكه بخلاف دعوى الشراء كما مر والوقف لان اجارة الفاسب المصوب صحيح بل ان الملك ويستحق الاجرة ادعى عليه انه كان مستأجر منه هذه الدار وقضه انك غصبته حتى يصح له ادعى عليه فعلاً أما لو قال كنت استأجرته قبل ثم استأجرته من الملك وسلمها اليك لان المستأجر لا يصير خصماً للمدعي الملك والاجارة ما لم يدع عليه فعلاً وقال تلميذ الدين يسمع لادعائه عليه منافع موكلة له فكان خصماً اه وفي الفصل السادس من نور العين ادعى ارتا ورته من أبيه وادعى آخر شرامن الميت وشهود شهدوا بان الميت باع منه ولم يقولوا باع منه وهو علك قالوا كانت الدار في بدعي الشراء ومدعي الارث قاله شهادته تجارة لانها على حجر والبيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في بدع المستري أو لو اربأ أو ما لو كانت قاله شهادته بالبيع شهادة يبيع وملك اه **(قول بان يبايع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف الخ)** في هذه الصورة الرصية لكل من الموصي لهما بالف ولا يظهر اعتبار جهة العول أو جهة المنازعة بل يقسم الثلث بينهما سواء **(قول الشارح والاصل عندنا ان القسمة الخ)** عبارة شرح الزيات

الاصل لاى حنفية أن نسمة العين متى كانت ملحقاً بآية في الذمة ولحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجبت قسمة العين لم يثبت على وجه التمييز وكان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية اهـ وقوله على وجه الشروع في البعض متعلق بثبت لا بالشروع فإن حق كل من الورثة متساو في كل التركة لا البعض وقوله أو ثبت على وجه التمييز وذلك في مسألة الكفاي فإن مدعى الكل إنما يدعى ما في يده شر يكبه من الثلثين وذلك غير الشائع في كل العين ومدعى النصف يدعى مدى شر يكبه وذلك غير شائع في كل العين (قوله ومحصله اختلاف التصحيح) الآن الأصح أقوى من الصحيح في الجميع (قوله أقول لكن في الهداية والمتن مثل ما في المتن) لكن قال في شرح المتن واختار القديري ظاهر الرواية حيث قال تنازعا في دابة أحداهما كسب في السراج والآخرون دفعه ففى بالدابة بينهما (قوله ومخالفة ما في البدائع لو ادعى دار الخ) فيه أن كلام المصنف في المجلس لا في السكنى وكلام البدائع فيها وقرن بينهما فاتها تصرف في العقار كحدث البناء والحفر فيه وقول البدائع في مسألة دخول أحدهما فهي بينهما أى لا طريق القضاء بل يحكم الاستواء بينهما لعدم العلم بدفعها فها تامل ثم رأيت في السندي نقلا عن الكافي عند قول المصنف فيما يأتي أو تصرف فيها فإن الخ لو شهد أنه ساكن في هذه الدار وألا س هذا الثوب وهذا الخاتم أو راك هذه البنية وأحامل هذا الثوب قبل لانهما شهدا بالبدائع المتصرف اهـ وفي تمة الفتاوى من الفصل الثالث من مسائل التنازع أقر أن فلا ساكن هذه الدار ثم أقام بينة أنها له تقبل لأن هذا القرار منه بالدفلان واليد العائنة لا يمنع قبول البينة فالمرسها أولى اهـ وفي الولولية من الفصل الرابع من أدب القضاء أن البد ثبت على الدابة بالر كوب وعلى الثوب باطل ولا تثبت بالقعود على السباط أو النوم على الفراش (قوله ولكن أحدهما داخل فيها أو الآخر خارج عنها فهي بينهما) أى لا يرجع الداخل على الخارج بل تكون لهما أن ابتداء دعواهما على واضع اليد (قوله وأقضى فيها بخلافه نقلا عن العمادية) موضوع ما في العمادية إذا لم يكن على الجدار جذوع لأحدهما وانظرها في الفصل الخامس والثلثين والاستفاد من قول البرازي سقفا أقر أن الجدار المشترك مشغول (قوله أى أجاز تداره) أى دار صاحب الجدار الذى الجذوع (قوله ويريد أنه علمه ما لته الخ) بل الظاهر أن المراد أن رب السباط يكافؤ رب الحائط أن يحفظه عن السقوط بأن يحمله بأخشاب حتى يكون معلقا إلى أن يبنى الحائط (قوله فالساحه بينهم على قدر البيوت) لعله على قدر سهامهم أذمع قسمة البيوت تبقى الساحه مشتركة بين الورثة كما كانت فتكون بينهم على قدر ميراثهم (قوله فعمل أن الخارجين قد اتفقا في الخ) الانسبة ما في ط أن السد لا تثبت في العقار بالتصادق فها وان تصادقا على السد لكن القاضي لا يجعلهما الخارجيين (قوله من كل وجه لانه أمين) عماله والأمين يده فائتمام يدعيه فكانت غير ثابتة حكما

باب دعوى التيب

(قوله ويلزم البائع أن الأمانة الخ) عبارة الاصم وبلاد البائع الخ (قوله) فإن برهن أحدهما فبنته هذه غير مسئلة التنازعية السابقة وموضوعها ما إذا قال المشتري أصل الجبل لم يكن في ملكك وإنما اشترتها وهي حامل وقال البائع كان في ملكي كافي السندي (قوله صحت دعوى المشتري لا البائع) ينبغي أن

يقيد ما إذا سبق دعوى البائع بعدم تصديق المشتري لقبول دعواه والا فلا تصح دعوى المشتري **(قوله)** لأن الفرق صحيح أي يكون الخ) عبارة صدر الشريعة لأن الفرق الصحيح أن يكون الخ **(قوله)** وفي التفرع خفاء الخ) لا يخفى أنه ينفرع على عدم احتماله النقص بعد ثبوته صحة تصديق المقر له لاقر بعد تكذيبه في إقراره بقاءه وعدم انتفاؤه بالرد فكأنه لم يوجد ردي خلاف ما إذا راد قراره بالمال مثلا ثم صدقه فإنه لا يصح تصديقه فيه لبطالانه بالرد **(قوله)** الشارح وهذا إذا صدقه إلا أن الخ) لا حاجة إليه لأن الكلام في صحة الإقرار بالنسبة للمقر لا المقر له **(قوله)** الشارح ولو ادعى نبوة الملم يصح ما لم يذكر اسم الجدي **(قوله)** وكذا يشترط ذكر نسب الجدي في البرازية من الفصل العاشر وإن ادعى نبوة الملم فغذر الجدي بلم ذكر الأب والأم إلى الجدي اه ونحوه في الخلاصة من الفصل العاشر ونور العين من الفصل السادس وبهذا أفتى في المهدية كما هو مذكور في الجزء الرابع **(قوله)** انظر ما صورته ولعل صورته الخ) الاظهر في التصوير أن الوارث إذا حضر وادعى أنه وارث بعد اثبات الدائن بشه الموصي له الوصية بوجه شرعي وادعى ما يفيد سقوط الدين وبطلان الوصية كادائه ورجوعه عنها فأنكر كونه وارثا وأن شخصيته غير صحيحة يصح إثباته التسبب في وجهه ما تقتضيه عليه ما خصومته بما يبطل دعوى الدين والوصية أي يقال في تصويرهما إذا حضر شخص وادعى دين الميث أو وصية من قبله وأحضر معه شخصان زاعمًا أنه وارثه يصح إثبات ورثته في وجه المدعي لتحقيق نيابته عن الميث في إثبات الدين أو الوصية عليه **(قوله)** ونبوت لا يكون الاعلى وجه الخصم بالاحد) ظاهر المناقاة لما يأتي من اجتماع الإقرار مع النيعة في الوكالة والوصاية وحيث أمكن إثباتهما معًا لا يكون هناك إجماع لانكار عبارة فاضحان أول كتاب الدعوى ولو ادعى رجل أنه وصي الميث لا تصح دعواه الاعلى وجه خصم واحد وخصمه وارث الميث أو رجل عليه الميث دين أو رجل أو وصي له الميث وصية لأن الوصي له حقا في الميراث فكان بمنزلة الوارث وإن أحضر رجلاه على الميث دين اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي أنه وصي الميث لأن الوصي لا يدعي قبله حقا ومنهم من قال يكون خصما وهو الصحيح اه وانظر في دفع المناقاة أن يقال إن القصد بعبارتها هذه أن الوصاية كالوكالة لا تثبت بمجرد دعوى حضور الخصم هذا هو المحترز عنه بقوله وجه خصم واحد ولا يشترط تجرده لصحة الإثبات كما ذكره نفسه في فصل التوكيل بالخصومة فالجالحدي كلامه ليس قيدا احترازا وحيث لا يتم ما قاله بعض الفضلاء وبذلك ذلك ما في الفصل السادس من تمة القضايا في إثبات الوكالة إذا ادعى أن فلانا وكيله بطلب كل حق له بالوكالة وبقيته والخصومة فيه وجامع النيعة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الموكل أحد الموكل قبله حق فان القاضي لا يصح من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا ذلك ومقره لا يفتن بسمع اه **(قوله)** لم يظهر وجهه) ذكر في المحيط أن بعضهم وجه المسئلة بأن الإقرار بالمجهول صحيح وقطع الخصومة بإعمال الحق إلى مستحقه واجب والنياب أجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون قيمة هذا التوب لأن مامن توب من جنس الأوتوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لأن الغائب حلف على ذلك وما يقال إن عيّن المصوب منه عين المدعي قلنا عيّن عين المدعي من وجهه من حيث أن أصل الاستحقاق ثابت بإقرار الغائب واتما الحاجة إلى فصل الخصومة فكانت بمنزلة عين المدعي عليه من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها الخصومة فكذلك عين المدعي عليه من وجه

﴿ كتاب الافراد ﴾

(قوله) بأنه لاحق له على فلان بالابرام الخ عبارة الاصل والابراء ثم أجاب عن الاشكال بقوله الآن يقال العرف هو الافراق في الاموال كما يدل عليه ما ذكر في الدليل المعقول اه وفي الفهمستاني بحثي أي بما ثبت وسيط من عين وغيره لكنه لا يستعمل الا في حق المالية فيخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه (قول الشارح بأنه أقره الخ) في السندي يعني لوقال المدعي ادعى على هذا أنه أقرني بالعبد الغلاني يعني ولم يقل وهو ملكي وهو معنى قوله بناء على الاقرار به بذلك اه (قوله) ان لم يقربه لانسان معروف في البرازية وان لم يقربه الخ (قوله) عمله فيما اذا كان الحق فيه لواحد الخ وعمله أيضا فيما اذا لم يضعه لغيره متصلا بالرد قال في أول اقرار الصر لورد اقراره ثم قبل لا يصح الا اذا اضافته الى غيره متصلا بالرد كان اه وفي تلمذة الفتاوى قبل اقرار المريض مانصه المقر به بالدين اذا أقر أن الدين لفلان وصده فلان صرح حتى القبض الاول دون الثاني لكن مع هذا لو أدى الى الثاني يرى وجعل الاول كالوكل والثاني كاللوكل (قوله) حتى صرح اقراره لغيره الخ نقل صحة اقراره لغيره في المنع عن اخاتبة لكن ذكر السندي في باب الاستثناء عند قول المصنف هذا الالف وديعة فلان بل فلان رواية أخرى تفيد عدم صحة الافراد الثاني ونصه روى ابن سماعة عن أبي يوسف لوقال هذه الالف اودعها فلان بل فلان الاول غائب فأخذها الثاني ثم حضر الاول فان أخذ منها لم يمسح المقر به بل صرح المقر به على المدفوع اليه وان أخذها من المدفوع اليه صرح المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط اه والظاهر اعتماد هذا الرواية (قول الشارح لانتهاية اسم الجمع) هذه التعليل ذكر في الهداية وغيره والاولا مخلوعين تأمل لان الوصف بالكثرة لا يقتضي حل لفظ الجمع على نهايته اذ هي متكوكة والمال لا يجب بالشد (قوله) لكنه غلط ظاهر الخ لعل وجه ما حكاهما يعني أنه كما يقال أحد وعشرون ألفا الخ يقال ألف ومائة وأحد وعشرون وعشرة آلاف وان كان فيه تطويل بل زيادة حرف العطف فيصل اللفظ عليه ليتبين بالاقول تأمل الا أنه على هذا لا يتعين أن يكون المزد عشرة الاف بل يصح تقدير مادونها (قوله) ينبغي تفسيدها اذا لم تأت الخ لاحاجة لهذه التفسير لعدم اضافة المثلث في المقربة بل فيما جعل خرقه (قوله) لا ورود لها على ما تقدم غير مسلم ثم ما قبله غير وارد لعدم اضافة المقربة أصلا (قول المصنف أو قضيت له اياه) ولا يرد أن غير الحق قد يقضى ويرأى منه كما تقدم فيما لو دفع دعوى الدين بذلك لان القضاء والاراء قضيتان الوجوب حقيقة بدون صارف هنا بخلاف ما تقدم لوجوده وهو تقدم الانكار أنظر عند الخليم (قوله) وكذا لا أقضيها وأول الله لا أقضيها الخ) الذي في المقدسي والله لا أقضيها اليوم ونحوه اقراره لأنه نقاه في وقت معين وذلك بدوجوبه أما اذا لم يكن عليه يكون متفقا بدان يلى ومفهمه أنه بدون تفسيده اليوم لا يكون اقرارا ثم ذكر عبارة الخاتمة ثم ذكر عن الخلاصة ما يتنافى الخاتمة وقال فانت ترى ما فهم من الاختلاف بذكر الضمير وعنده وقال والذي لم يذكر فيه الكتابة يقدر فيه كافي أحل على غرامك أي بها وبالجملة يلزم الاطلاع في هذا المقام على ما قاله فلهذا وضع المقام (قوله) وقوله اترن ان شاء الله اقرار الذي في المقدسي بالضمير ومقتضى الاصل أن يكون سوف تأخذ اقرارا وكان جعله رد استقادم العرف وبدل عليه التعبير سوف تأمل ثم رأيت السندي علل عدم كونه اقرارا بقوله لان هذا يكون استمزا واستغنا فاقبه (قول الشارح أو المستقرض من أحد

سؤال الخ: فانه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحد سوالك فضلا عن استقراضك منك وهو الظاهر
ويحتمل ما استقرضت من أحد سوالك بل منك فلا يكون اقرارا بالثالث اه سندی (قول المصنف
وادعى المقر له حلوله لزمه ما لا في الواقع فان هذا إذا لم يصل الاجل بكلامه أما إذا وصل صدق اه قال
الطرابلسي في شرح منظومة الكثر وهو قد حسن اه سندی (قول) قال انقرض والاكبر
على تصحيح ما في الزادات الخ في الفصل الثالث في انتفاض من التتمانه في دعوى المتق سا كن
دارا فانه كان يدفع لفلان الاجرة ثم قال الدارداري فالقوله ولا يكون ذلك اقرارا بان الدار لفلان لانه
يقول كان وكلا في قبض اجرتها اه ثم ذكر في الفصل الاول من الاقراران هذا رواية ابن سماعة
عن محمد وفي رواية هشام عنه يكون اقرارا بان كان يدفع لاجرته اه ونقل ذلك انقرض عنها ذكر
الرواية في الخاتبة مقدمار واية ابن سماعة من أنه لا يكون اقرارا بمقتضاء اعتمادها (قول بل
يكون استنفها ما الخ) الاظهر ما في ط من لوجه لهذا التأييد فان الاستيلاء مانع من الدعوى لنفس
المساوم ومسئلة الكتابة لا تمنع له ولا غيره (قول) فلزمه بعد ذلك أي باقراره الضمى بناء على رواية
الجامع (قول) قال الزبلي حقه المقدسى (قول) ولكن الاحوط الاستفراخ الخ فيه تأمل
فانه لو قال مرادى النصف كيف يقبل منه مع أخذ المقر له بظاهر اللفظ (قول) فيه أن الخاتبة لا تسمى
ظرف حقيقة لانها طرف حقيقة لا عرفا وذلك لزمه الاصطلاح على قول محمد تأمل (قول) وفيه ما في
الخاتبة على نوب الخ وجه التأييد الزامه بالقيمة في عبارة الخاتبة فانه لو كان الاقرار بالنصف لزمه العين
(قول) والقول بغيره البعض الخ أصل العبارة بغيره (قول) ولعل المراد بقوله فعله التزقيته بل
يقى التزقي في ظاهره لانه متى (قول) لان تخصصه وجهها وهو الوصية من غيره الخ كذلك يمكن فيه البراهن
بان أوصى بالامعة الاحلها فانه يصح كل من الوصية والاستثناء فلما قرأ الموصى له بعد قصصه الوارث
صح انظر السندی (قول) ولعل الاولى أن يقول المتيقن بوجود شرعا قد يقال انه حكم بالاحتمال وقت
الاقرار لا بعد الوجود ثم قد المتن بقوله بأن تلدا الخ وليس هذا تصويرا له وفائدة ذكر الاحتمال دفع وهم
عدم صحة الاقرار مع عدم التيقن بوجود المقر له (قول) يعني كتب في صدره أن فلان الخ لا يصح
هذه العناية وليست في عبارة الاشياء بل هي ان كتب صدر امرسوما على الشاهد حل له الشهادة على
اقراره الخ (قول) ووجه كل في الكافي) وجه ما قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الثالث فأخذ المقر له
من يد كل واحد منهم ثلث الالف وبقى أخذوا من اليه كل ما أقربه الاصغر ثم اتفق الاوسط والا كبر
على ألفا أخرفا أخذ من كل واحد منهما نصفه فبقى في يد الاوسط سدس الالف فهو وفي يد الا كبر
سدس الالف فأخذ منه لانه مقرر أن الدين مستغرق ولارث له ووجه قول محمد أن زعم الاصفران
المدعى ادعى ثلاثة آلاف فاجب في ألفين بغير حق فاذا أخذ من الا كبر ألفا فقد أخذ ثلث الالف
بحق وثلثين بغير حق والاوسط يقول ان دعوى المدعى في الالفين بحق وفي الالف بغير حق فاذا أخذ
الالف من الا كبر فقد أخذ ثلثا بحق وثلثا بغير حق وزعم الاصفر أنه يبق من دعواه ثلث الالف وزعم
الاوسط أنه يبق من دعواه ألف وثلث فمصادقا على ثلث الالف فأخذ من كل واحد نصف ما اتفقا عليه
وثالث الالف فبق من اقرار الاوسط ثلث الالف وفي يد ثلث فله أن يأخذ ذلك فليبقى في يد مدعى اه
كافي النسق (قول) فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس الخ وجه القياس أنه قد قرأ الموصى
له يسحق ثلاثة أثلث ألف من التركة وهو ثلث الالف واقراره انما ينفذ على ما في يد قسمي أخماسنا

(قوله كما في آخر المتن) وكذا في المتن من شئ القضاء (قوله) وحيث تعلق حقهم صار حقا للقرلة (قوله) عبارة الأصل وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بحاصل حقا للقرلة فليس لهم ولاية بتحليفه اهـ (قوله) ثم وقع بينهما تباين أو علم ثم ماتت أي فيما عدا ما أقرب به كمالها والحادثة والام لم تحتل بعثت وقصد على في الرسالة لمصحة دعوى الكذب بأن التباين أو التباين دعواه بشئ هو أو من يقوم مقامه لانه يمنع أن يدفع عن نفسه إذا ادعى عليه بشئ وبأنه قال في الإبرام عدا علة الأقرار

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قوله) الشارح وهذا معنى قولهم تكلم الخ أي المتفاد من العبارة المختصرة سئدى (قوله) قال الشيخ على عشرة دراهم الإدينا الخ) هنا سقط وأصله قال الشيخ على المقدسي لو استثنى ثمانية من دراهم أو شيئا أو مورا على وجه يستوعب المستثنى كقوله له على عشرة دراهم الإدينا الخ (قوله) فكذلك للقرلة لعدم صحة الاستثناء عدم صحته لا يصح الاعلى غير المشهور وما مضى عليه فيما سبق هو المشهور (قوله) وفي الجبر أيضا ومن التعلق المبطل الخ الظاهر أن هذا ما بعده ليس من التعلق وعدم صحة الأقرار لعدم الجزم بالقرلة لا لتعلق معنى بقوله فيما علم أو في على يد كذا لثلاثة عرفا وستبقى هذه آخرتي الأقرار فانظر هاهنا ما كتبه في التكملة (قوله) المصنف إذا اذاعده أو أهاهم بينه على ماداعه من الغير (قوله) المصنف لانه ان كنهه للقرلة والألام الحكم المذكور يقال فيما قبله أيضا (قوله) وإذا قال أخذت هذا التوبعة عارية الخ) هكذا في البرارية ولعل العارية بحرفة عن الردية لأن التيس في العارية سماح دون الردية ومعلوم أن العارية تمنع التصرف كالبيع فلا يسلط التيس فارقا اهـ من التكملة وفيه أن الاشكال وإردا أيضا على الوجه المذكور فلا يظهر الوجه أيضا في صورة الأقرار بالردية (قوله) يكون ما سألنا في أقرها الأول الخ) فقد عجز عن رد الردية بفعله فصار مستلحا فبضم اهـ سئدى (قوله) وإن كان للقرلة رجلين يصرف إلى الثاني) إن لم يبين أنه من الأول

(باب أقرار المريض)

(قوله) وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء الخ) إذا أجل الجواز ابتداء على ما قاله وأرد بجواز الأقرار في هذه الصورة من الثلث الجواز بالنظر للذات وأما بالنظر للقضاء في الكل لا يبعد في عبارة العارية ونزول مخالفتها لما أطلقوه في كتبهم فله بالنظر للقضاء لا للذات (قوله) فيقرضه من الناس عبارة الأصل فعرض عنه من الناس (قوله) فله يعتبر خروج العبد من ثلث المال الخ) الظاهر أن ما قدمه المصنف أول الكتاب من صحة أقراره على الغير ويؤيده تسليبه أنامله كبره من الزمان اهـ والظاهر أن ما في الفتية محمول على الذات وما في المصنف على القضاء (قوله) المصنف وإيقاد اجرة اهـ أي بعد استيفاء المصنفه أما إذا كانت الاجرة مشروطة بالتعجيل واستعنت من التسليم العين حتى يقضى الاجرة فهي كمن المبيع الذي امتنع من تسليمه حتى يقضى عنه (قوله) ولو لا واث عليه من الخ) عبارة الأصل ولو لا يقضى دين على وارثه (قوله) الشارح فإن كانت كان أولى (قوله) فتباع ويقضى من غنما ماله فإن زاد في الشركة وإن نقص حاصص بنقصه (قوله) أقرأه أقرأ فلا تفي حصته من دينه لم يحجز) أي من الكل وإن جاز من الثلث وقوله إذا علق إنشاء الخ أي في الكل وإن سلكت في الثلث وصحة الإبراء لا يجني انما هي في

الثالث وبهذا نزل المخالفة الثانية التي ذكرها المحقق وأجاب في شرح الوهبانية للصف من الخامسة الأولى حيث قال بعد أن ذكر عبارة الخلاصة للذكورة نقلان للثاني فإن قيل هذا المسألة فتنوع عن إشكال فإن الأصل أن إقرار الرجل في مرض موته بغير وارثه جائز وإن أسأط بتركه وإقراره بتركه باطل الآن يصدق الورثة حينئذ المقر له ما أن يكون وارثا لا يبيع أصلا إقراره بالقبض إلا بإجازة بقية الورثة وأغبر وارث فيبيع وإن أسأط بماله قال في الفصل العشر من إقرار المحيط ما مضى إذا باع المريض شيئا من أجني وأقر بملكه الثمن وهو مريض فله يعتبر بمن جميع المال فلو جاب أن الفرق ما أشار إليه في الخلاصة فله لمصدق المشتري في إضافة العبد إلى نفسه وإشارته إليه كان مصدقا له على ملكيته حال الإقرار فيكون إنشاء غليل كما مر في هذا الأصل فيبيع حينئذ من الثلث لانه تبرع بمحض وحق الورثة قد تعلق بالتركة وانما صرح إقراره بالبيع لانه غير محجوب وعليه فيه فعلى هذا يبيع الإقرار بالبيع ولا يبيع بالقبض إلا أن يكون بمجانبة من شهود الإقرار فينبغي أن يصدق حتى وأقرض ماله في حال مرضه ثم أقر بفضه فيه يصدق من الثلث لانه صرح في التبرع كما مر أعني في الإشكال على صاحب المحيط والظاهر أنه منى على قاعدة الإقرار لأجني ولم يعتبر صدور البيع في الصحة وفي المرض وإن مسألة الفتاوى صدقة فيه المدعى فله قال وادعى ذلك المشتري اهـ **(قول الشارح)** سواء كان المريض مدعيا أو لا التهمة المناسبة في التعليل أن يقول لانه وصية وهي الوارث لا تجوز كإتي التكملة **(قول)** الآن يكون الوارث كفسال الخ استنما من مفهوم التقيد بقوله وهو مدعون **(قول)** إن ما نافذ حرماننا بهذا الإقرار تسمع صوابه لا تسمع **(قول)** ولهذا قال الشارح ما في المتن إقراره وأمر الخ لا يستقيم ما قاله على خلافه لمخالفة النقل والتعن تقيد المتن بما إذا لم تقم القرينة على خلاف ما أقر به هذا المقر **(قول الشارح)** ولا إقراره بدين اهـ هذه قاعدة شاذة والمشهور لا وصية للوارث فالأولى الانصرار على المشهور كما فعل صاحب الدرر لدلالة نفي الوصية على نفي الإقرار بالطريق الأولى لا بالوصية بذهب ثلث المال والإقرار بذهب كله فباطلها انطالع بالطريق الأولى كإتي المنع كذا في حواشي عبد الحليم **(قول)** وقال محمد لأجني الخ هنا سقط وأصله وقال محمد لأجني **(قول الشارح)** فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان أبياته مقتضى كون الوقف وصية عدم توقفه على إجازة السلطان لتقدمها على بيت المال ولعل هذا وجه الإشكال المذكور ثم رأيت في الأسعاف في باب وقف المريض ما مضى وإن كان عليه دين محبط بماله ينقض وقفه وباع في الدين وإن لم يكن محبطا تجوز الوقف في ثلث ما بقي بعد الدين إن كان له ورثة والأقرب كله اهـ **(قول)** وقيل للفتوى أدغمه مرة أخرى الخ استشكل في التكملة لوقفها في هذه فأنظره وأنظر الولاية **(قول)** الجواب يكون الإقرار غير صحيح يظهر إذا قامت قرينة على خلاف ما أقر به **(قول)** حازله للولي للقرين وإذا كان مديونا لا يبيع محبط المصنف وإن أقر لغلام مجهول الخ لو تنازع المقر والمقر له في أنه مجهول لا ريب فيه أنظر آخر الفصل العاشر من الفصولين **(قول)** أن المراد به بطله هو فيه كاذ كفي القتي الخ الذي قدمه في أول كتاب العتيق من مختار المحققين من شرح الهداية وغيرهم أنه الذي لا يعرف نفسه في مولده ومسقط رأسه وقامه في الدرر وقال ط هناك وهو المعتقد **(قول الشارح)** من جهة العقاقير وكذا من جهة الموالاة **(قول)** الشارح أي غير المقر هذا فيما إذا قال المولى هذا عبيد أعنته ولو قال هذا مولاي الذي أعنتي فالشرط أن لا يكون الولد ثابتا من جهة غير المقر اهـ سندی **(قول)** أحاديقا قبلته بعد ما الخ هذا المقابلة

لا تصيد أن ما قبلها في جمود الزوج للولادة بل بمقتضى ذلك ويحتمل جسد التصيين **(قوله)** كما علمت مما قدمنا أن الكلام فيها إذا أنكر الولادة الخ فيه أن الكلام أعم من إنكار الولادة والتصديق عليها مع إنكار التصيين **(قوله)** والظاهر أن ما أفاده الشارح الخ لا معنى له في هذه العبارة هنا **(قوله)** المصنف إذا تصادق عليه أي إذا كان المقر له من أهل التصديق كما مر في الإقرار بالابن ونحوه وحينئذ يظهر كالحضنة تأمل **(قوله)** سواء المقر عليه لا وجه للتصويب **(قوله)** وقد رأيت المسئلة منقولة الخ في المنبع وهو منصوره أخرى وهي ما إذا أقر الأختان لابن أخيه الملت قال في الوجيز الظاهر أنه ثبت التسديد للميراث إذ لو ثبت بحرم الأخ ويخرج عن أهلية الإقرار وقيل إنها يثبتان وقيل إنها لا يثبتان **(قوله)** وبه صرح الزبلي الخ ليس في الزبلي ما يقتضي أنه لا يختلف في الأولى بالكتابة بل في التعليل لمقتضى الغريم حيث قال إلا أنه هنا يختلف المنكر لمقتضى المدين بخلاف الأولى حيث لا يختلف لمقتضى الغريم الخ

(فصل في مسائل ثنى)

(قوله) المصنف وعند هؤلاء محل الخلاف فيما إذا لم يذكر المقر له سببوا لصح إقراره في حق الزوج أيضا عند الكل كما ذكر في جمل التتارخانية ونقله الحموي عنها **(قوله)** التفرع غير ظاهر بل هو ظاهر لأنه حكم برهنا خاصة وقد اقر في رقيق تأمل **(قوله)** حيث قال لأنه نقل الخ هنا سقط وأصله حيث قال ورد على كون إقراره غير صحيح في حق انتفاص طلاقه لأنه نقل الخ **(قوله)** قبل ما ذكره قياس هنا سقط وأصله قبل ما ذكره في الزبادات قياس **(قوله)** وعلى ما في الكافي لا إشكال الخ ما في الكافي لا يدفع الإشكال كما هو ظاهر والأولى في دفعه أن يقال إنها صارت رقيقة وسكها انتفاص طلاقها كرقبة أولادها وأنه يظهر إقراره في حق الزوج أيضا في المستقبل **(قوله)** وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر الخ فيه أن صورة الدرر تحتل الأخبار أيضا فلا يظهر جعله إقرارا **(قوله)** محل بحث فان الأزجل لا يحصل الإقامة الحد بعد العفو **(قوله)** فيه أن الكلام في الإقرار بالوقف الخ يدفع هذا بأن قصد الشارع ذكر مسألة أخرى لمناسبة ما في المتن تأمل **(قوله)** والأفاد عوى لا نسيم هذا أحد قولين والثاني مانقصة عن الترتيل وسأقي في الصلح نقل الخلاف **(قوله)** لاحتمال وجوبه بعد الإقرار (الاصوب التعليل بعدم صحة إقرار المجهول **(قوله)** أخبار عن ثبوت البراءة لا إنشاء) لا فرق في ترتب حكم البراءة على جمل ما ذكره لغيره أو إنشاء **(قوله)** أو شيئا من الأشياء مادام له الأشياء حادنا **(قوله)** ظاهر فيما إذا لم تكن البراءة تمامية كلامه هذا غير محمور تأمل **(قوله)** فيه أن اضطرابه إلى هذا الإقرار عطفه فيما أن المراد لا عذر مقبول عند القاضي **(قوله)** الشارح بالخول) ولم يجد لعدم تكرار إقراره أو إعادته لا يجب الحد لما ذكره وجب المهر كذا في الزبلي أول كتاب الحدود فالتنزيل **(قوله)** وفي الخصاف قال المقر له بالقبلة الخ عبارة من الباب الحادي والثلاثين قلت وكذلك إن كان المقر قال صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشرين وأربعين شهرا كذا وأخوه سابع شهر كذا من سنة كذا وفي بامر حتى عرفته وزمى الإقرار به قال الزم ذلك وأجعل القبلة المقر له مادام المقر بهذه العشرين فإن مات المقر قبل ذلك ردت القبلة إلى من جعله له الواقف بعد المقر قلت فإن لم يمت المقر ولكن السنوات العشرة انقضت قال ترجع القبلة إلى المقر له أبدا مادام حيا اهـ

ويعلم من هذه العبارة حكم المولات المقررة قبل مضي العشرتين والظاهر انتقالها إلى القراء **(قوله)** ولا تنطبق دعوى المقررة عملاً **(الحج)** بل تكون على حالها ويعطى نصيب المقررة لتسقر امتوته ولو أنطبقها لأعطينا المقررة **(قوله)** الشارح فأنتى بعضهم بمعته **(قوله)** من حيث ضمان المال لا الحد كما يظهر **(قوله)** خصامة درهم) - فتمت خصامة دينار **(قوله)** ولا بد من كونه محالاً من كل وجه) لاداعي لهذا التقيد فإن صحة الاقرار معللة بأن إضافة العقد الصغير مجاز عن إضافة لوليته أو بأنه قد ثبت عليه المال بقوله له على كذا وما بعده وجوع عن الاقرار فلا يقبل منه **(قوله)** مع أنه يبرأ من الاعيان في البراء العام **(الحج)** معنى براءة من الاعيان بعد البراء العام البراءة من دعواها إلا أنها تصير ملكاً للمبره فصيح الاقرار به بعده والبرن يسقط بالبراءة فلا يصح الاقرار به بعده **(قوله)** لاحتمال الرد) فيه تأمل إذ كيف جعل الاحتمال وشركه المتيقن به وهو البراء المانع من صحة الاقرار **(قوله)** لكن كلاً منافى للبرن وهذا في البراءة عن الدعوى) أى ولا فرق بينهما **(قوله)** ولا يبرأ عن المضمون أى مما في الذمة وما العتده بشل المصوب أضافيدخل في البراءة والظاهر أن المراد الاحتراز عما في الذمة لا المصوب وهذا مفاد العرف والذي في البراز به وغيره أن لفظ قبله يناول المضمون وغيره ويدخل فيه كل عين وبين وعنده تدخل الأمانة للمضمون **(قوله)** الشارح ومفاده أنه لو أقر ببقاء الدين أيضاً **(الحج)** لعل الأولى حذف لفظ أيضاً **(قوله)** إذ لو كان الاقرار بأز بدنه لم يصح) هذا التقيد أغما يظهر فيما إذا لم تصدق الورثة أن المهر الذي تزوج به أكثر من مهر المثل وإذا صدقت على ذلك وأدعت الهبة والمرأة لا أقاربه في المرض يكون الحكم كذلك ووجه الاهداء أن الاقرار به في المرض من الزوج ينفي دعوى ورثته الهبة في الصحة وما هنا لا ينافي ما قدمه الشارح لعدم جرم الاقرار والهبة فيه حتى لو أقر بالمال ثم ادعى الهبة قبله لا تقبل للتناقص كذلك هنا **(قوله)** الشارح فيبينة الإيهاب **(الحج)** أى مع القبول حتى يتحقق التناقص والا فتقبل البينة ولا يصير التناقص للفضاء تأمل

(كتاب الصلح)

(قوله) الشارح فيما يتعين) أى إذا طلب المدعى عليه الصلح وكان البذل من جنس المدعى قال في العناية وير كنهه الإيجاب مطلقاً والقبول فيما يتعين بالتحسين فإذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج فيه إلى قبول المدعى عليه لأنه إسقاط لبعض الحق وهو يتم بالصلح بخلاف الأول لأنه طلب البيع من غيره ومن طلب البيع من غيره فقال ذلك الغير بعت لأيتم البيع مالم يقل الطالب قبلت **(قوله)** فيحتاج إلى ذكر القدر) ويقع على الجاد من نقد المبدوان كان فهنا يتقد مختلفه يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة لا يجوز ما لم يبين نقداً منها شدي **(قوله)** أى بشرط أن يكون عملاً يحتاج إلى التسليم **(الحج)** في القهستاني عن قاضيان أن الصلح عليه أبعته إذا كان مجهولاً واحتج فيه إلى التسليم بنفسه الماله إلا القدر فلا تدعى حقا مجهولاً من دار فصالحه على حق مجهول من أرض لم يجز ولو صالحه على أن يتبرأ كل منهما مدعوها جاز ولو ادعى حقا مجهولاً من دار فصالحه على مال معلوم وتسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو صالحه عليه ليتبرأ المدعى دعواً مباحاً ولو ادعى حقا معلوماً فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل اه وقد ذكر نحو من السكبة عن العناية **(قوله)** لأنه لا بد من كقدراً المال المدعى فيه **(الحج)** فيه نظر لأن المال معلوم حيث قال ادعى مالا

مع لهما والتظاهر أن شفعه لهما إذا دعي يتم المراءاة تكملة **(قول الشارح)** لاحدنا وزعم **(لم يتعرض)** ضد السرقة ونقل السند صحة الصلح فيه ثم نقل عدمه ونقله المحقق فيما بعد **(قول المصنف)** محالاً يتعين التعيين فيه **(لم يتعين)** الكيل أو الزمعي باعتباره مع أن حكمهما كالدرهم **(قول الشارح)** وطلب الصلح على ذلك **(لم)** أي الجنس الذي وقع عنده الصلح فيكون زيادة قوله وطلب الصلح بزيادة قديم كلام المصنف فلا تكرار في هذه الزيادة تفيد إطلاق المتن إذا كان البديل من جنس المدعي به الذي لا يتعين بالتعيين لكن يفيد أيضاً إذا كان أقل وإذا كان أكثر فسد ومساوياً يصح مستوفياً لحقه بتامه **(قول)** هذا يشهد أنه لا يشترط الطلب **(لم)** لا يتم هذا إلا في الصلح عن إقرار أو لو كان عن سكوت أو إنكار كان في حق المدعي عليه فداء معين وقطع خصومة فلا بد من وجود الطلب منه القائم مقام للقول حتى يحقق ذلك منه **(قول)** اعتبر به ما كان على خلاف الجنس إلا في مستثنين الأول إذا صلح بين الدين على عده وصاحبه مقرر بالدين وقبض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية إذا تصادقا أو لا بد من بطل الصلح كالأستوفى عين حقه ثم تصادقا أن لا بد من أن لا بد من لا يبطل الشراء بغير **(قول)** مقتضى المعاوضة أنه إذا استوفى الثمن **(لم)** في حاشية عبد الحليم عند قول صاحب الدرر (وان استوفى الدل أو بعضه رجع المدعي بالمدعي) وهو لا رأي أو بعضها ما نصه هذا إذا كان بدل الصلح عناء لم يجر المصنوع الصلح فإن أجاز لم العين للمدعي ورجع المدعي بغيره على المدعي عليه أن كان من ذوات القيم وإن بدل الصلح ديناً كالدرهم والدينار والمكيل والموزون تغير أعيانها أو نواب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالأستوفى ولكنه رجع عنه لأنه لا الاستحقاق بطل الاستثناء فصار كالم لم يستوف بعد كما في شرح الطحاوي والجلالة اهـ **(قول)** أو فيما يقبضه **(لم)** غير مسلم فيه بل حكمه فساد العقد تأمل وانظر التكملة **(قول)** فطل الصلح على دراهم **(لم)** أي إذا صلح على قدر الدين وإن على أكثر بطل ابتداء وعلى أقل لا يشترط القبض **(قول)** لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي **(لم)** فاعتبار زعم الأخر المصالح يكون بدل الصلح عوضاً عن حقه في الدار فلا يكون لآخره فيه شيء كالأول باع نصيبه منها وباعتبار زعم المدعي عليه يكون مستتر كالأول فداء عن العين وهي حقه ما قبلها كذلك فلا تثبت التركة بالشك **(قول)** ولا يبطل الصلح كالفلوس قاله لوصالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت رجع للدراهم كافي الحاروي سندی لكن نقل ذلك في الصلح عن إقرار **(قول)** فانه يرجع بغيره المصالح عليه كالفصاح **(لم)** أي إذا أقام بينة على ما ادعاه من القتل ونحوه أو نكل المدعي عليه عن الدعوى فانه يرجع بغيره المصالح عليه ولا يحكم له بالمدعي لأنه لا يمحتمل النقص بخلاف ما يمحتمل النقص فانه عند استحقاقه بطل رجع المدعي إلى المعري وبعد ثبوتها أو التكون عليها بحكمه بالمدعي لا بغيره الدل هذا هو المراد به بالنسابة وبه يفسد أشكال الحاروي ولا داعي حشد الاستثناء الواقع في الأسماء **(قول المصنف)** صالح عن بعض ما يدعيه لم يصرح **(لم)** في البراز يقمن الفصل التاسع في دعوى الصلح ادعى داراً فأنكر فصول على نصفها ثم رهن الذي أنادى ملكه فلذلك كورفي أكثر الفتاوى أنه يقبل وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعي في مثل هذه الصورة وأنه لا يجوز على ما ذكره المختصر والهداب وأنه على خلاف ظاهر الرواية وجهه أنه استوفى بعض حقه وزل الباقي وغاية الترتل أن يحتمل على الأراء والأراهم لا في عينا لا يصح فصار وجوده وعدمه غير متماثل في خلاف ما إذا ادعى على أخيه نصف ما في حكم الميراث فأنكر وصالح على بعضه ثم رهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ باقي حصته لأن

الصلح قد صرح إزم المدعي أنه أخذ ببعضه ملكه وبيع ببعضه ملك المدعي عليه ومأرك فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعي عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعي عليه عوضاً عما ترك من ملك نفسه وصار هذا كالتوسط في المسئلة الأولى مع بعض المحمد وذلك في أخذ المدعي دراهم معلومة فدفعة المدعي عليه فله حيلة ينقطع بهادعواه أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى السابق بأن يقول برئت من هذه البراءة أو برئت من دعوى فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الفرق بين قوله برئت وقوله أبرأتك كائن صلح عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا المبدل أن يدعيه بعده لأنه أراء عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فنص دعواه حال قيام العين واستهلاكه حال هلاكه كائن صلح عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا البعد أو العين لا تصح دعواه بعده وكان ربنا أما لو صلح على قطعة دار أخرى لا تقبل الدعوى إجماعاً لصحة الصلح وبه كان يقتضى الامام طهر الدين قال بكر هذه رواية ابن جماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح الدعوى بعده وعليه عقول السرخسي في شرح الكافي ووجهه أن الأبراء في عتسوا ودعوى الإراء عن العين لا تصح لكن الإراء عن دعواه صحيحة فإن المدعي كان يدعي كل الدار لنفسه فيأخذ البعض أبرأ عن دعوى السابق فصح اهـ **(قوله)** وله أن يختصم أي غير المخاطب عناية وبالجملة ما كتبه هنا غير محرم والمسئلة خلافية **(قوله)** جواب سؤال وارد على كلام المتن بل هو وارد على ظاهر الرواية والأبراء والاستقاط بمعنى واحد **(قوله)** وإنما كان كذلك لأنهما يتعقدان الخ أي البيع والأجارة وكذلك عبارة الجوى بدل ضمير التنبيه أي بخلاف الصلح عن المنفعة فإنما اعتبره اسقاطاً فان لفظه يحتمل التبدل والاستقاط فاذم يمكن اعتباره فليكن باعتباره اسقاطاً والاسماجل لأنه منزلة المستعير وهو لا قدر على غلب المنفعة من أحد بديل كذا يفاد من النهاية **(قوله)** والموافق للكتب ما في شرح المجمع جعل عبد الحليم المعول عليه ما في الوالوجية ونقله عن عده كتب فانظره **(قوله)** كافي المعادية تهتاني وقال الرجعي قوله غير مزوجة شبل ما إذا ادعى أمها وزوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعاه على غير مزوجة أما لو ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأن كونه خلعاً وكذا لو لم يحل له تزوجها كتنزوح أختها وأر بع سواها الخ اهـ **(قوله)** لانه لو كان القتل خطأ فالتظاهر الجواز الخ) ظاهر تعليل الشارع بقوله لانه ليس من تجارته الخ انما لخطأ كذلك اذ موجه الدفع أو الفداء وهذا ليس من التجار ولا توابعها فعلى هذا الوقت خطأ وصالح ولي الحنانية على ثوب ولم يجر الصلح المولى واختار أحد الأمرين يكون الصلح غير نافذ فيه دفع ما اختار **(قوله)** وفي جامع الفصولين غصبك برالخ) في الجوى عند قول الكتاني غدا نصص على أنك برىء الخ من الثانية قال صاحبك من ألف على مائة لا يرد أياها إلا إذا أذنا برأتك عن البقية صلح عن دراهم غصبها وغيبها على بعضها ودفعها جاز قضاء وعليه رد هداية وكذا لو حاضرة برأها المالك باحداً لان المحجور كسبته كسبها فان وجد بينه قضى له بها لظهور عدم الاستهلاك ولو قرأ وهي حاضرة بقدر المالك عليها فإصلحه على نفسها على أن أبرأ عن الباقي ففي القياس يبرأ قضاء وفي الاستحسان لا يجوز لتعذر تخصيصه بطريق الاستقاط لان الإبراء عن الاعيان باطل والمبادلة أيضاً البرأ **(قوله)** والصلح على بعض حصه في كيلي أو وزى حال قبضه باطل) انما يظهر على رواية ابن جماعة **(قوله)** تمكيل أو موزون كما قيده في العناية) الفساد لا حترار عن القيمات والألف عدد مرات المقاربة والنياب الموصوفة كذلك لانها تثبت في النعمة **(قوله)** لان الولي لم يرض بسقوط حقه بجاناً أي فيصاري الى موجه الاصل وهو الدية لانها موجب القتل

في الجملة تأمل ﴿قول الشارح من مكيل وموزون﴾ بيان للدين والمراد أنه دين من مال ولو بسبب التقدير فيدخل في المشتقات والتظاهر أن مثل ما ذكره العدد المتقارب والمذكور إذا بين مصفته وطوله وعرضه فإن ذلك يثبت في القمة وجيشة قائلين فاصر ﴿قوله﴾ وكذا الصلح بالخلع اعلم والخلع الصلح فتحصل أنه يرجع في مسألي الصلح المذكورين وفي مسألة الخلع وفي مسألة الصلح عن مال عايل باقرار وكيل النكاح إذا ضمن وأدى لا يرجع لأن أمره بالنكاح فأنته الجواز لعدم نفاذه من الأجنبي بخلاف الوكيل الصلح المذكور وأو بالخلع لأن أمره به أمر بالاذاء عنه فيفسد الأمر فأنته لجوازه بغير أمره فكان فأنته الرجوع عليه ﴿قوله﴾ وأما الرابع فلأن دلالته التسليم على رضا المدعي الخ وأما الخامس لما يمكن كباقي الوجوه لم يقدح في الصلح دور ﴿قوله﴾ إن كان الصلح بأمره لكن إذا كان بالأمر لم تكن المسئلة مما نحن فيه وهو صلح القسوى ﴿قوله﴾ لعدم توقف صحتها على الأمر الخ القلة المذكورة تفيد أن الأمر بفضاء الدين كالأمر بالصلح في الرجوع على الأمر ﴿قوله﴾ فيه أنه إذا كان صادقا في دعواه كيف يطالبه الخ التظاهر أن من قال يطالبه يعني به أنه يطالبه الأخذ ويجعله مكانا موقوفا للغير عن يحصل الوقف بقصد البينة ومن قال لا يطالبه أراد به أنه لا يحل له التصرف فيه لأنه بدل الوقف في زعمه فيكون في حكم الوقف تأمل رجس اه سندی وفي البراز يثبت الوقف في الفصل السابع في الدعوى والشهادة وفي الشاوي قيم خاف من السلطان أو من الوارث على الوقف أنه يبيع وينصدق بثمنه قال المصدر والفتوى على أنه لا يجوز بيع الوقف اه والتظاهر أن ما نحن فيه كذلك تأمل ﴿قوله﴾ فصالحا عنه أي عن ادعائه أنها لا تستلحق دعواها أنها حرة الأصل فان الظاهر عدم صحتها كالصلح عن دعوى الطلاق الثلاث تأمل ﴿قول المصنف وضع الصلح عن دعوى حق النسب وحق الشفعة الخ﴾ أي في حق المدعي عليه دفع اليمين عنه لافي حق المدعي ومن هنا يعلم الفرق بين الصلح عن الشفعة وبين الصلح عن دعواها فيخص في الأول ولا يلزم البذل ويصح في الثاني ويلزم البذل سندی ﴿قوله﴾ كالصلح عن دعوى حد ليس في هذا المثال الصلح عن دعوى بالسلطة وإن كان بالخلافه ﴿قوله﴾ أي دعوى حقه لدفع اليمين الخ قال وكذلك يقال في دعوى وضع الجذع والنسب ﴿قول الشارح بخلاف دعوى حد ونسب﴾ على عدم صحتها في الحد في الدور بأن الصلح لا يجري في حقه تعاقب وفي النسب بان الصلح اما اسقاط أو معاوضة وهو لا يحتلها وهذا ظاهر والأفتاب وارد على الأصل الذي ذكره فإنه يجري فيه الحلف على المعتقد تأمل ﴿قول الشارح بان كان ديننا بين﴾ في هذا التصور ومابعده قصور ﴿قوله﴾ لأنه لو بين المدة يصح ينبغي أن تكون الصحة على ظاهر الرواية كما هو ظاهر وليس هذا الصلح في حكم الإجارة بالنسبة لزعم المدعي ولا المدعي عليه كما هو ظاهر أيضا ﴿قوله﴾ جاز عند محمد وأبي يوسف آخر الخ وجه قول محمد أن دعوى الضمان بالاستبراء لا مائة صحيحة واليمين متوجهة على المودع والبراءة غير ثابتة في حقه قبل الحلف لانه يصدق بالحلف فيكون الصلح واقعا عن دعوى صحيحة وبين متوجهة فيكون في حق المدعي عروضا عن الضمان وفي حق المودع بدلا عن الخصومة ووجه قولهما أن المدعي تناقض في دعواه لأن المودع وأمثاله أمين المالك وقوله قول المؤتمن فكان الإجارة لا يرد والبراءة لا اعتبار من المالك بذلك فكان المدعي متناقضا في دعوى الاستبراء والتناقض يمنع صحة الدعوى إلا أنه إما بحلف لا بدفع الدعوى لانهما سند فمطلبا لها ولا يثبت البراءة لانهما ثابتة بقوله ولهذا لو مات ولم يحلف ثبت برأته ولم يحلف وإن رثه على العلم واليمين لنفي التهمة وإذا تم تصح الدعوى لم يصح الصلح لأن صحتها

بنادعي صحتها ووجه قول أبي يوسف في الرابع أن الضمان لا يجب إلا بدعوى المدعى وقد تقدمت
الدعوى فلا يجب الضمان فلا يجوز الصلح لأن جوازها بناء على وجوب الضمان في زعم المدعي ووجه
قول محمد أن سكوت المدعي محتمل بين أن يكون مصداقاً لدعوى المودع أو مكذاباً لا أقدم على الصلح
ترجح التكذيب لأنه لو ردها أو ضاعت عنده لما أقدم عليه فيثبت التكذيب مقتضى إقدامه على الصلح
اه من المنع **(قوله)** هذا هو الثاني في الخاتمة وهو ما إذا ادعى المودع الرد لكن ما في الخاتمة أقرب بها
وفي هذه مسكت عن الدعوى أصلاً **(قوله)** وكذا في أحدث في الثالث والرابع على الرابع حقه على المرجوح
(قوله) وعلمت ترجيح الجواز الخ حقه ترجيح عدم الجواز الخ **(قول المصنف)** طلب الصلح والبراءة عن
الدعوى لا يكونان قراراً لم يذكروا لطلب منه الصلح أو البراءة ولم يذكروا ما يدل أنه عن الدعوى والمال
وفي السندى عن الخلاصة ما يدل على أن حكم الاطلاق حكم ما لو صرح بالمال ونصه ولو قال أخرها حتى
أو صاغني فأقرار اه

﴿فصل في دعوى الدين﴾

(قوله) وإن كان قد رما عليه بنفسه عبارة التكملة وإن كان لا يعرفان قد رما عليه في نفسه اه ولعل
ألف التنوين كان ساقطة **(قوله)** بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن الخ أنت خبير بأن إعطاء
البیض عوضاً عن السود وجعل المجل أحسان من الدين فقط والكلام في الأحسان منهما الآن يقال
المراد إذا وجد مع هذا من الدائن إسقاط بعض الدين **(قول الشارح)** لغوات التقيد بالشروط أي من
حيث المعنى فكانه قد قبل البراءة من النصف بآداء خمسة ألاف في القدر فإذا لم يؤد إلا برباً لعدم تحقق الشرط
اه وانظر الكفاية **(قوله)** وفيه اشعار بأنه لو قدم الجواز صرح هكذا عبارة القهستاني ولا يظهر وجه
لحصة الخط نقدأولا والصواب ما نقله السندى عن الظهيرية أنه لا يصح الخط نقداً ولم يتقد في هذه
المسئلة **(قوله)** قال في غاية البيان وفيه نوع إشكال الخ يتدفع بأن هذا الشرط غير متعارف وأيضاً
البراءة من ضمن التملك من جهة الأصل **(قوله)** لكونه معاوضة من كل وجه الخ أي بخلاف الدين
لكونه أخذ عن حق الآخر من وجهه كان الطالب أن يأخذ منه إذا طفره بغير إذن الغريم ويجوز
الغريم على القضاء ولا يجاز على المبادلة سندى **(قول المصنف)** فلو صلح أحد هما عن نصيبه الخ قال
الشرع لا في التفرع تأمل لأن الأصل أي المفرع عليه أن ينقض من الدين شيئاً وهذا صلح عنه ولم
يظهر لي كون ما ذكره من التفرع جزءاً للأصل انتهى ويظهر لي صحة هذا التفرع بأن راد القبض
عائلاً القبض المحكمي قاله بالصلح عن نصيبه على نوب أو بالشره شيئاً صار قابضاً حقه بالمعاوضة فصار
نقصه نصف الدين حقيقة كآتيه عبارة الدرر تأمل **(قول المصنف)** ولو أرا عن البعض كانت فسخة الباقى بينهما على ما بيني من
السهم اه وهي أسس **(قوله)** لأنه يمكنه من وقت النصيب الخ عبارة الغاية لأنه وصل إليه عين مال
مستقر وهو المصوب لأنه يمكنه من وقت القبض عند أداء الضمان اه أي وكانت المعاوضة بغير أداء
الضمان تأمل **(قول الشارح)** أو يبيعه به الخ البائع أحد الشرعيين كغيره وقوله كتمان غير يعني
بقدردنه

﴿فصل في الخراج﴾

(قول جاز الصلح) هذا غير المشهور في كتب المذهب وإن عزاه في الأسماء للاسعاف (قول علة الأخير) يصح جعله أيضا علة لأمسنتين قبل الأخير وذلك لأنها صفة فالجنس بخلاف الجنس وبدل ذلك التعبير بالباء التي المقابلة والمراد بالمصرف المصطلح عليه (قول) قال في الشربلالية وقال الحاكم الشهيد (الصلح) ما منى عليه في الشربلالية بخلاف الصحيح والصحيح أنه لا بد من كون حصته أكثر من ذلك في حال التناكر أيضا لانه معاوضة في حق المدعي لا تقطع المنازعة كما في جانب المدعي عليه مخرج بذلك الاستيعاب ويصحح كما في غاية البيان كما أوضح ذلك عبد الحليم فانظره (قول) ما يأخذ لا يكون بدلا (الصلح) هذا ظاهر في حق الدافع وجهه في حق الآخذ أنه باجود صار حقه مستهلكا حكما وصار مضروعا عليهم من قبيل الدين فصله حينئذ أخذ بعض واسقاط للساقى لكن إن وجد بينة قضى له بها لظهور عدم الاستهلاك لا تقادم نظير ذلك عن الجوى في مسألة الصلح عن المصوب المجموع على بعضه (قول) لأن في الأخيرة لا يتخلون ضررا (الصلح) عبارة من ذلك لأن ما اختاره أى صاحب الهداية لا يتخلوا (قول) ولا يظهر عند التفاروت بل هو ظاهر عند التفاروت أيضا غاية ما فيه أن أحدهم يرجع باده عما عليه (قول) وتأمل في وجهه (الصلح) إذا جاز المال في عبارة الصرعي العين لا تنافي في عبارة البرازية وأصل الأولى في المحتمى (قول) أى لظهور عين لادين) فيه أنه لا فرق بين الدين والعين (قول) لو وصية) لا يظهر جعلها وصية بل هي شرطية مقدر لها جواب يناسب فاعلم مسألة أخرى

﴿كتاب المضاربة﴾

(قول المصنف ايداع ابداء) أى فقط فلا ينافى أنها كذلك بغاؤه والمراد بالإيداع الأمانة وبدل عليه قول الكنز والمضارب أمين وبالتصرف المص لا حقيقة الإيداع وقال عبد الحليم عدا أنواع المذكرة أحكامها بناء على أن حكم الشيء ما يشبهه ويتشبه عليه ولا خفاء في أنه راعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا رد عليه أن معنى الإجازة والغصب ناقض لعقد المضاربة منافع لصحتها فكيف يجعل حكما من أحكامها (القول) ثم يضع المضارب أراد به الاستعانة فيكون ما اشتراه وما باعه بالمضاربة لا ما هو المتعارف كما يأتي (قول) وفيه نظر لأنها تكون شركة عنان شرط فيها العجل (الصلح) فيه أنه ليس في عبارة الزبلى ما يفيد اشتراط العمل على أكثرهما ما لا يخفى رد عليه هذا التنظير وعبارته وإذا أراد أن يجعله عليه مضروبا أقرضه رأس المال كله ويشهد عليه وسله إليه ثم يأخذ منه مضاربه ثم يدفعه إلى المستقرض يستعينه في العمل فانما يرجع على كان الرجوع بينهما على الشرط وأخذ رأس المال على أنه بدل القرض وإن لم يرجع أخذ رأس المال بالقرض وإن هلك هلك على المستقرض وهو العامل أو أقرضه كله لا ادراهه ما وسله إليه وعقد شركة العنان ثم يدفع إليه الدرهم ويعل فيه المستقرض فان يرجع كان الرجوع بينهما على ما شرطوا وإن هلك هلك عليه اه فانتزاه بشرط العمل على أكثرهما ما لا الذي هو المستقرض والذي لا يجوز أنما هو اشتراط العمل على الأكثر ما لا والرجوع متاسفة وانظر ما قدمه في الشركة (قول المصنف وقيل مع العجل) فيه أن التوكيل متحقق قبل العمل أيضا (قول المصنف وغصب إن خالف وإن أجاز بعده) ضرورة في الدور بما إذا اشترى ما منى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم ما زرب المال لم يجز اه وعدم صحة الإجازة ظاهرة في هذه الصورة لا في صورة ما إذا أمره بالبيع نقد أبيع نسبية

فأجاز رب المال لأن البيع تعلقه الامارة لا الشراء ولو جرد التنازع على الماثر قبلها تأمل ثم رأيت ذلك في
 التكملة عند قول المصنف فيما يأتي فان فعل ضمن بالخاصة ونصه له باع مال المضارب بمخاض الرب
 المال كان بيعه موقوفاً على ايجازته كما هو حكم عقد الفضولي اهـ **(قوله)** فلم يكن الفساد بسبب الخ
 نسخة الخط ما لم يكن الفساد الخ وهي واضحة قال المقدسي ونقله عنه الجوى عند قول الكتربان
 شرط للاحدهما زائد عشرة فله أجر مثله لا يجاوز القدر والمشر وطأى الذى شرطه لرضامه اقول هذا
 ظاهر اذا كان المسمى معلوماً فى مثل هذه المسئلة فهو مجهول ولو لم يوجد ربح ولا يقال انه رضى بنحو
 الزائدة لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب أجر المثل بالغاما بالغ وقد
 يجب بان هذا العقد لما كان فاسداً كان ماسى فيه ثم نظروا فقطع النظر عما هو وجب المضارب وعول
 على ما عين معه على انه أجر مثلى فى اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذا جار فى صورة مضاربة اهـ
(قوله) تكن فى الواقعات ما قاله أبو يوسف الخ ما بعد الاستدراك واقضى لمصلحة فلا وجهه تأمل ثم
 رأيت فى السدى نقلا عن شرح نظم الكثر **(قوله)** فلو من العروض فباعها الخ أى بان دفع اليه عرضاً
 وأمره ببيعه وعمل مضارب فى ثمنه فقبض صح لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه كفى الدور
 بخلاف ما اذا دفع عرضاً على أن قيمته ألف مثلاً ويكون ذلك رأس المال فهو باطل كفى الشر ببلالة
(قوله) بخلاف الفاء والواو جعل فى المخرج الفاء كنم واعترض ما نقله أنها كالواو فانظر **(قوله)**
 الشارح كقوله لغايب الخ أى اذا كان ما فى يده ولا يجرى فيه المضاربة **(قوله)** المصنف عينا
 لا ديناً أى على المضارب لا على ثالث وانظر الفرق بينهما فى التبيين **(قوله)** مكررم مع ما تقدم فيه أن
 ما تقدمه من كور شرعا وما هنا ذكر المصنف **(قوله)** الشارح كل شرط وجب جهالة الخ قال
 فى الهداية كل شرط وجب جهالة فى الربح بقصد لا ختلان مقصوده وغير ذلك من الشروط الفاسدة
 لا يفسدها ويطل اهـ وقال فى النهاية قيل شرط العمل على رب المال لا وجب جهالة فى الربح ولا
 يطل فى نفسه بل يفسد المضاربة كاسمى فلم تكن القاعدة مطردة والجواب انه قال وغير ذلك من
 الشروط الفاسدة لا يفسدها وانما شرط العمل على رب المال ليس بمضاربة وسلب التمسك عن المعدوم صحيح
 يجوز أن يقال زيد المعدوم ليس بصير وقوله بعد هذا بخطوط وشرط العمل على رب المال يفسد العقد
 معناه مانع من تحققه اهـ وقال سعدى قوله والجواب انه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يناسب
 هذا المقام وان كان صحيحاً فى نفسه اهـ وذلك لأن معنى القسم الثانى من الاصل هو أن غير ذلك من
 الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة **(قوله)** قال الاكمل شرط العمل على رب المال لا يفسدها
 عبارة لا وجب جهالة فى الربح ولا يطل فى نفسه بل يفسدها الخ **(قوله)** فان دهن شيئاً من المضاربة
 فى دين عليه لا للمضاربة **(قوله)** ولو حظ بعض الثمن ان لعب أى وقد يتحقق بالثبوت **(قوله)** لان حق
 التصرف للمضارب فطرح رب المال أن يكون وكلاهما فيه **(قوله)** الشارح فلو استأجر مضارباً
 ليرفع الخ قال الرضى كان هذا فى عرفهم انه صنيع التصار وعرفنا ليس منه فنبهنى أن لا يملكه اهـ
(قوله) وفى الثالث ما أن يكون الخ فى هذه العبارة سقط لم يعلم ثم رأيت فى الهداية وأضع هذه المسئلة
 ونصه فان قال له اعمل برأى فى المضاربة الاولى ولم يقل له ذلك فى الثانية فطرح مال المضارب الاولى والثانية
 فالمسئلة لا تخضعن أربعة أو جماعة ان خط أحد المالكين بالآخر قيل أن يربح فى أحد المالكين أو بعد
 ما ربح فى المالكين أو بعد ما ربح فى مال الاول ولم يربح فى مال الثانية أو بعد ما ربح فى مال الثانية ولم يربح

في مال الاولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيتك أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما يرجع في المالكين والوجه الثاني اذا خلط أحدهما بالآخر وقد يرجع في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيتك لا يضمن مال الاولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن مال الاولى ولا مال الثانية أحدهما اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يرجع في واحد منهما وكذلك ان يرجع في مال الثانية الذي لم يقل له فيها اعمل فيه برأيتك ولم يرجع في مال الاولى الذي قال له فيها اعمل فيه برأيتك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة الثانية اعمل برأيتك ولم يقل ذلك في الاولى فالمسئلة لا تختلف عن أربعة أوجه أضعاف ما بيننا وفي الوجهين منها وهذا اذا خلط أحد المالكين بالآخر بعد ما يرجع في المالكين أو في مال الثانية الذي قال له فيها اعمل برأيتك ولم يرجع في مال الاولى الذي لم يقل له فيها اعمل برأيتك يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي الوجهين منها وهذا اذا خلط أحد المالكين بالآخر قبل أن يرجع في المالكين أو يرجع في مال الاولى ولم يرجع في مال الثانية فله لا يضمن شيئاً لمال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط **(قوله)** يظهر في مخالفته في المكان وكذا يظهر في غيره أيضاً

باب المضارب يضارب

(قوله) وهو قولهما وعليه الفتوى كأنه لم يرد عليه الخبر عن المنصور بضمع بالقاضخان **(قوله)** الشارح بل الثاني أجبر مثله على المضارب الاول ويرجع به على رب المال **(قوله)** والاشهر لغيره يظهر على قول زفر من أن المضارب الاول يكون متديباً بمجرد الدفع بدون توقف على العمل وقال السدي لا يلتفت إلى ما في الاختيار من أن الضمان على الاول ولعله سيقول لأن الثاني في مباشرة هذا الفعل يخالف لما أمره به المضارب الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل بمثل أمر المضارب الاول فلذا كل ضرب المال أن يضمن أيهما شاء اه ونقل الحكم كذلك في الهندية عن المتوسط **(قوله)** الشارح مات المضارب والمال عروض باعها وصاحبها **(قوله)** في الفتاوى الانقرو بتمات مضارب والمال عروض فولا بة البيع لوصفه لا لرب المال لانها في حياته فلن قام مقامه بعده بخلاف عدل مات في باب الرهن فله ليس لوصفه حق البيع وقيل ولا بة البيع لوصفه ولرب المال وهو الامر اذا لحق للمضارب والمالك رب المال فكأنهما شتر فكان يضمن بكماله **(قوله)** جامع الفصولين في آخر الفصل الاول اه ثم ذكر عن مبسوط السرخسي أن الذي يلى البيع هو وصي المضارب وأنه في المضارب الصغير يبيعها هو وصي الميت ورب المال وان ما ذكرناه أمم لان الوصي قائم مقام الموصي وكان الوصي أن ينفرد ببيعها فكذلك لوصفه وهذا لان رب المال لو أراد بيعها بنفسه لم يكن ذلك ماعنى لاشتراط انضمامها به الخرداء الوصي اه وما ذكره في الفصولين جرى عليه في نور العين فالمسئلة فيها اختلاف التصحيح **(قوله)** كما يفيد ما تقدمت عن الاتفاق ليس فيما قدمه عن الاتفاق ما يشهد ما قاله **(قوله)** فإخذ بالقبه يوم الخصام فيه مع عدم الطرح مع الدفع لا يمكن القول بأخذ قبته يوم الخصام اندهو في معرفة نوعه

فصل في التفرقات

(قوله) المصنف باع واشترى الواو بمعنى أو كما يفيد ما في السندي **(قوله)** المصنف وان صار عرضاً قال السندي نقل عن الرمي استغن من هذا جوابا لرب رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى

له ثم رأيت في الكفاية من باب الرابحة ما نصه لو صار مال المضارب بغير ما يشرى به المال أن يعطاه
وان لم يكن فيه ربح لان للمضارب حق التصرف فيها الا ترى أن رب المال لا يملك بيعها وأما إلى الانبساط
فتأمل **(قوله)** وان كان أحدهما بضاعة ففقهته في مال المضاربة لا يظهر جعل جميع الحققة في مال
المضارب بل نصفها فيه ونصفها في مال نفسه **(قول المصنف)** وحكا **(قوله)** فله ربح على ألف وخسمائة لانا
نعتبر الثمن الاول وذلك ألف في حق رب المال وحصة المضارب من الربح وذلك خمسمائة فيبيعهم رابحة
على ألف وخسمائة بيانه أن الألف خرج عن ملك رب المال في عن العبد فيعتبر في بيع الرابحة وذلك
الألف التي هي الربح ملك رب المال قبل البيع وبعده فلا يعتبر أما النصف الذي هو حصة المضارب من
الربح وهو خمسمائة درهم خرج عن ملك رب المال إلى ملك المضارب بحقيقة بل لأنه العبد فيعتبر أه
غاية البيان وفي الهندية المضارب إذا اشترى من رب المال أو رب المال اشترى من المضارب وأراد
أن يبيع رابحة فله يبيع رابحة على أقل الثمن وحصة المضارب من الربح أه **(قوله)** وكذلك عكسه
عبارة البحر وأما إذا كان في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل في قيمة البيع بان اشترى رب المال عبدا
بألف قيمته ألف باع من المضارب بالقيين فله يبيعه رابحة على ألف فهو كمثل الكتاب **(قوله)** بان
شري عبدا قيمته ألف اتخ حكم هذه الصورة كمثل المصنف **(قوله)** وتماه في البصر عن الصنف عبارة
الحيط باب الرابحة بين رب المال والمضارب أصله أن المضارب أنما يبيع المشتري رابحة على الثمن
الذي استتم زواله عن ملك رب المال والمضارب فأما ما هو زائل من وجهه فلا يعتبر زائلا
في الرابحة احتياطاً والمرابحة مبنية على الأمانة منفعة عن الغدر وان كانت كالمكاتب إذا اشترى شيئا بألف
ثم باعه من المولى بالقيين فله يبيعه رابحة على الألف لان الألف الاخرى لم يستتم زوالها عن ملك المولى
والمكاتب فله يبي للمولى فيها حق ملك فلا يعتبر زائلا في بيع الرابحة ثم المسائل على قسمين إمامان كان
المشتري في البيع الثاني هو المضارب أو رب المال وكل قسم على أربعة أوجه إمامان كان في الثمن الثاني
أوف المبيع فضل أو لا فضل في كليهما أو كان في أحدهما فضل في المبيع دون الثمن أو في الثمن فضل دون
المبيع أما القسم الاول لو اشترى رب المال عبداً بخمسمائة وباعه من المضارب بألف المضاربة ولا
فضل في المبيع والثمن بأن كان قيمة العبد ألفاً ورأس المال ألفاً فإن باعه مساوياً بمائة كيف شاء وإن باعه
مرابحة باعه على خمسمائة لان خمسمائة من الثمن لم يستتم زواله باختيار العقدين لانه ان زال عن ملك
المضارب لم يزل عن ملك رب المال فله كان ملكه قبل الشراء من المضارب وانما خرج من ملك رب
المال في عن العبد بخمسمائة في البيع الاول فيبيعه رابحة على ما خرج عن ملكه ولو اشترى بألف وبعثه
ألف وباعه من المضارب بخمسمائة ومال المضارب ألف فله يبيعه رابحة على خمسمائة وأما إذا كان
في الثمن والمبيع فضل على رأس المال بان اشترى رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وتورج فيها ألفاً فله يبيعه رابحة على ألف وخمسمائة لان
ألفاً خرجت عن ملك رب المال بالبيع الاول فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الألف للربح لحصة رب
المال لم يزل عن ملكه لانها كانت ملكه قبل الشراء من المضارب فيبيع طرحتها في خمسمائة أخرى
حصة المضارب من الربح لا بد من اعتبارها لا يخرج عن ملك المضارب بالربح بالمال رتبة ونصراً
فيصا اعتبارها فيجب ضم هذا الخمسمائة إلى الألف الخارجة عن ملك رب المال بالبيع الاول لفضل ألفاً

وخمسمائة فيبيعه مائة على الألف لانه خرج عن ملأرب المال في خمسة خمسمائة فاعتبرت في المراجعة
 وخمسمائة حصة المضارب من الربح خرجت عن ملكه الى ملأرب المال وملأرب المضارب باثني عشر
 العبد ووجب اعتبارنا وما زاد عليها ألف ملأرب المال قبل البيع وبعده خمسمائة رأس ماله
 وخمسمائة ربح لم يخرج من مائة أحد فلم يعتبر في المعتبر ألفا فيبيعه مائة على ألف فأما إذا كان
 في الثمن فضل على رأس المال ولا فضل على رأس المال ولا فضل في المبيع بأن اشترى رب المال عبدا بألف
 قيمته ألفا فيباعه من المضارب بألفين فله يبيعه مائة على ألف لأن الفضل عن ملأرب المال وعن
 المضارب رتبة وتصر فاستمر زواله باعتبار الثمنين فلا بد من اعتبارها وخمسمائة من الألف الباقية حصة
 رب المال لم يستمرز والها عن ملكه لانها كانت ملكا له قبل الشراء وبعد رتبة وخمسمائة أخرى حصة
 المضارب ان خرجت عن ملكه الا انه لم يملك باثني عشر رأس من رتبة العبد فان جميع العبد يقول
 رأس المال لا فضل فيه وانما استفاد باثني عشر رأس من الألف المضارب بحصة ثمانين العبد
 لا تعتبر حصته في المراجعة جعل كأنهم أوفيت كن اشترى عبدا وزاد الاجنبي بالبيع خمسمائة وسلمها
 الى السبع فالمشترى يبيع مائة على ألف ولا يبيع مائة على ألف وخمسمائة لانه لم يملك باثني
 الخمسمائة ثمانين العبد ولو اشترى رب المال بخمسمائة فيباعه من المضارب بألفين يبيعه مائة
 على خمسمائة لان خمسمائة خرجت عن ملأرب المال فلا بد من اعتبارها وبقى ألف وخمسمائة
 فألف كانت ملأرب المال وخمسمائة من رأس المال وخمسمائة ربح انزال عن ملك المضارب
 الا انه لم يستفد باثني عشر رأس من رتبة العبد فلا يعتبر فأما إذا كان في المبيع فضل دون الثمن بان كان
 العبد يساوي ألفا وخمسمائة فالمشترى رب المال بألف فيباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
 مائة على ألف ومائتين وخمسين لان الفضل خرجت عن ملأرب المال لم يزل عن ملكه فلم
 يعتبر وخمسمائة حصة المضارب من الربح فلم يملكها الا مائتين وخمسين لان الفضل ربح في العبد مائتين
 وخمسون فاعتبرت ذلك القدر مع ألف وأما القسم الثاني فالوجه الاول منه وهو اذا لم يكن فضل في
 المبيع والثمن بأن اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فيباعه من رب المال بألف فله يبيعه مائة
 على خمسمائة لان الخمسمائة التي نقدتها المضارب الاجنبي خرجت عن ملأرب المال والمضارب
 وخمسمائة أخرى لم يزل عن ملأرب المال رتبة فلم يستمرز والها عن ملكه فلم تعتبر ائله وان فهم مفضل
 بأن اشترى المضارب عبدا يساوي ألفين بألف وباعه من رب المال بألفين فله يبيعه مائة على ألف
 وخمسمائة لانه استمرز وال ألف وخمسمائة عن ملأرب المال بشر المضا رب ونقدتها الاجنبي ألف
 من رأس المال وخمسمائة حصة المضارب من الربح لانه استفاد باثني عشر رأس من رتبة العبد بقيت
 خمسمائة حصة رب المال من الربح ملكا له رتبة وصار كالمال كان المشتري هو المضارب من رب المال وان
 كان الفضل في الثمن دون المبيع بأن اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألف فيباعه من رب المال بألفين
 يبيعه مائة على ألف وخمسمائة لانه لم يزل عن ملأرب المال ألف وخمسمائة ألف بشر المضا رب
 وخمسمائة بشراته وهو حصة المضارب من الربح وقد ملك باثني عشر رأس من رتبة العبد فله الا انه ملك رتبة
 بشر المضا رب وبشراته كشرائه بنفسه لانه وكله وملأرب التصرف بشراته من المضارب ولو اشترى
 المضارب بخمسمائة فيباعه رب المال بألفي درهم باعه رب المال مائة على ألف ويخرج جملة على نحو
 ما مر وان كان الفضل في المبيع دون الثمن بأن اشترى عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب

في الاستبعاد كراؤلات التفتيح ما انما اتى الناظر بجهلا والقاضي أو السلطان أو أحد المتفاوضين ثم ذكر
 الاستقلالي ذكرها عنه المحقق **(قوله)** هو القيم إلا أن الاخيرين الخ) فيه سقط وأصله هو القيم على هذا
 الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه اليك بمحضته من القلة وإن لم يكن الحاضر الذي قبض القلة هو القيم
 على هذا الوقف إلا أن الاخيرين الخ **(قوله)** وبه علم أن إطلاق المصنف والشارح في محل التقييد الخ
 الذي تحرر لنا في هذا المسألة اعتمدا على إطلاق عباراتهم في عدم الضمان ولو لقلعة غير المسجد كما يظهر ذلك
 بالإطلاع على أطراف كلماتهم وقد أفتى ابن عبد العال شيخ صاحب البحر في ناظر على وقف غنمه مستحقة
 لقوم معلومين بعدم ضمانه عنه بجهلا وليس في قولهم غلات الوقف ولا في عبارة أنفع الوسائل ما يشهد
 التقييد بل ما يباين على أن الوقف على مستحقين **(قوله)** ان كان المراد من المحجور ستة الخ) بل المراد
 جميع اقسام المحجور السبعة على تقدير أن المراد ستة يكون ما في التلميح ثمانية عشر تأمل **(قوله)** يؤيده
 ما في جامع الفصولين الخ) ليس فيما ينفع من الفصولين ما يؤيد أن الأب كلوصي **(قول الشارح)** قبل
 أداء الضمان) أو الإبراء أو الحكم عليه **(قوله)** ولعل ذلك في غير الوديعة الخ) وقال السدي ولا يخفى
 أن صاحب المجتبى ذكر أولان خلط الوديعة بما لا يمتنع من غيرها ولا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة
 وعندهما شريطة أن ذكر ولو صاب الردي على جدي ضمن مثل الجدي وفي عكسه كان شر يكافئ قدره
 على قوله صابان الخلط سبب ثم استثنى منها ما إذا خلط الردي بالجسد وهو صحيح وأما ذكر الشارح
 له هنا مع اقتصاره على قوله فلا معنى له لأنه إذا خلط ملكه وجب ضمانه اه **(قول الشارح)**
 وهذا إذا لم يضر التبعض ظاهره أنه لا يتفق بعض الوديعة بما يضره التبعض ثم هذا الباقي أنه
 يضمن الجميع أو يضمن ما أخذ ونقص ما بقي اه سدي **(قوله)** ولم يرضها حتى هلك عند
 المرتهن لا ضمان على الراهن أي ضمان التعدد لا ضمان قضاء الدين لأن الراهن بعد ما قضى الدين
 يرجع عما أدى لأن الراهن لما هلك في يد المرتهن صار مستوفيا حقه من مال الراهن غير جمع القصر على
 الراهن بما وقع به الألفه كما يأتي في الراهن عن الكفاية **(قول الشارح)** لأن المقار لا يضمن بالمجمود
 عندهما خلافا لمحمد في الأصح) مقابله ما روي عن الإمام من ضمان المقار بالمجمود كالنقل **(قوله)**
 ونقل في الصرع الخلاصة أنه لا يصدق عبارة الخلاصة من الفصل الثاني وإن أقام البيعة أنه رد هاقبل
 المجمود وقال غلظت في المجمود أو نسبت أو ظننت أني دفعته فأنصا دق في قولي لم يستودعني قبلت بينته
 أيضا في قياس أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الأفضة لولا أن لم يستودعني ثم ادعى الداء والهلاك لم يصدق
(قول الشارح) خلف المال ما يعلم ذلك) محل التعليل إذا لم ينكر أصل الإيداع لتناقضه حينئذ
 بخلاف ما لو أنكر الوديعة فإنه يخلف حينئذ لعدم تناقضه كذا قيد عبارة الهندي به اتفق عليها ط
 وحينئذ لا فرق في كلام الشارح بين ما إذا أقام المالك البيعة على الإيداع وأقر للمودع بعد مجموع الوديعة
 تأمل نعم لو أنكر الإيداع ثم ادعى الرد قبل المجمود وقال غلظت في المجمود أو نسبت أو ظننت أني
 دفعته أو غير ذلك من الدخان على الرد يخلف حينئذ لما لا لا ارتفاع تناقض المودع كما قبلت بينته حينئذ
(قوله) فإن مارأته في الخلاصة موافق الخ) عبارة على ما في حاشية البحر قضى عليه بقبته يوم بالمجمود
 فإن قال الشهيد لا يرفع قبته يوم بالمجمود لكن قبته يوم الإيداع كذا قضى عليه بقبته يوم الإيداع **(قول)**
 الشارح وبأهله لا) أي ولا بد من السفر بهم كما يفيد مما قاله **(قوله)** فبين أن ما في المتن والشرع غير
 الصحيح المجمع عليه) لعل أصل هذه العبارة على المجمع عليه على الصحيح تأمل لكن المناسب حذف

قوله والشارح **(قوله)** يبيع الدافع بنصف ما دفع الخ) فأبو يوسف وإن قال يجوز دفع المودع حصة المأخوذ وحصة هذه القصة لكن يشترط سلامة الباقي لما ذكره في الأصل لا يمتنع الضمان عنه **(قوله)** قال المقدسي يختلف لما عليه الأئمة الإيعان) وأيضاً قدم قول الإمام في الخلية وتقدمه بقوله اختياره **(قوله)** والشارح وأحرز) يعني أو كان البيت الذي حفظها فيه أحرز سدى **(قوله)** أي إذا نصبت من الوديع الخ) الظاهر أن المودع يصدق له إراءة نفسه لائتي الضمان عن الناصب إذا أراد المائل نفسه تأمل **(قوله)** لا يضمن المودع لأنه وصي الميت) فيه تأمل فإن المودع وكيل وليس في الكلام ما يدل على أنه جعله وصياً **(قوله)** يبيع الدافع) فذا نهرهن على هذا الدفع انتفى الضمان عنه **(قوله)** في جامع الفصولين ولوضعي الماعالج الخ) ما ذكره الشارح يوافق ما يأتي نقله عن القهستاني وغيره وما في الدرر يوافق ما في الفصولين وهو المرجح للتعبير عنه بالظاهر **(قوله)** ولو أحسدهرقها يضمن) عبارته في التنقيح ولو سرقها سارق يقطع الخ **(قوله)** ولو وضعها في الدار الخ) لادخلها فيها يضمن فيه ولو لم يبعدها أيضاً فإن الضمان للتقصير وعدم القطع لعدم الحرز **(قوله)** قاله قول الرسول الخ) أي في إراءة نفسه فقط فلا يمتنع ما في نور العين من أن القول للمرسل أي عدم سقوط حقه تأمل **(قوله)** ضامن المذون) لأن أمر المذنب لم يصر إذ ذنبه في الذمة لافي العين بخلاف الوديع **(قوله)** من أنه لا يضمن) لكنه يؤخر بالبحث عنه في مسألة الشارح الأولى ط **(قوله)** ولم يفتق عليها المودع حتى هلكت يضمن) يتقرر الفرق بين هذه المسئلة حيث قبل الضمان ولو لم لا اتفاق بين ما ذكره من أنه لو نيف الفساد ولم يرجع الأمر للقاضي حتى فسدت فلا ضمان تأمل ثم ظهر أن المسئلة خلافية كما بيده ما يأتي في مسألة نشر الصوف **(قوله)** لكن نفقها على المودع) أي بأمر القاضي كما هو ظاهر **(قوله)** مستقر فالمدافعه) لعله مستقراً للثمة وما في ط ليس فيه هذه الزيادة وكذلك عبارة المحموي موافقة لما في ط وقوله سواء كان الخ ليس في المحموي **(قوله)** سوق قام إلى الصلاة الخ) فيه سقط والاصل سوق قام من ذلك إلى الصلاة الخ

(كتاب العارية)

(قوله) وانعقادها بلفظ الإباحة الخ) ساقه في الجفر نثر يعلى المذهب **(قوله)** وأما الإيجاب فلا يبيع به) مهمل تأمل فإن البيع والهبة يضمنان بالتعالي قال العارية كذلك بالاولى **(قوله)** والشارح وصرح في السادس يجوز أعارها لشارع الخ) هذا أوردهوا عن سؤال مقدر تقدر من العارية لو كانت غلبكا للمنفعة كيف صححت أعارها لشارع قاله يجهول العين فأجاب بقوله يعني أن الخ لكن قوله لعدم لزومها لأحاجة البه لان جهالة العين في الألام لا تمنع سدى **(قوله)** والشارح والهبة بها أي بجان) لا يأتي ذلك على ما قاله الزيلي من الاشتراك **(قوله)** أن يأمره برفع النساء على كل حال) أي لو بيع بشرط القرار وقت وضع الخنزوع أو حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يمكن من الرفع مع هذا الشرط أو السعود **(قوله)** والزراعة) الظاهر اعتماد ما يأتي عن الزيلي من أنها تختلف بالاستعمال **(قوله)** لمن يختلف استعماله) مقتضاه أنه يعين لمن يختلف استعماله كان كل من سأل به مع أنه لا يعبر مطلقاً مع التقيد **(قوله)** قال أو السعود وتعبه شجنا بان سلب الخ) ما قاله عن شجعة مدفوع قاله في متن الرقابة أنما تعرض لما إذا أجز المستعير ولم يذكر ما إذا نهرن كالموقع للمصنف ولم يذكر أيضاً في الكتبة مسألة

الرهن **(قوله)** قال شيخنا حكم الرهن في هذه الصورة (الخ) ما قاله أبو السعود عن شيخه من أنه لا رجوع
للمرتهن على الرهن المستعير لعله كونه صار غاصبا غير تام لأنه وإن صار غاصبا بحد كذا فالرهن المستعير
غاصبا أيضا بالغفع اليه فيكون المرتهن غاصبا للغاصب فتكون هذه المسئلة نظير المسئلة الخامسة التي
نفها الشارح إذ لا فرق بينهما ولما قال السدي ويؤخذ من جواب المسئلة الخامسة جواب مسئلتنا
لأن كلا من المستعير والمرتهن لا يمكن أن الرهن فكما أن المرتهن إذا رهن بغير المال في تضمين أي أمشاء
ويرجع الثاني على الأول أن ضمنه وكذلك الحكم في المستعير إذا رهن وفي ضمن المرتهن الثاني
والمرتهن من المستعير رجع كل منهما بالدين على الرهن اه وقال قوله سكنت عن المرتهن الخ أي هل
للمعير تضمينه أولا أقول عبارة الشرنبلالية تشهر بأن له تضمينه والمكوت عنه اغما ورجوع المرتهن
بعد تضمين المعير له على المستعير **(قوله)** الشارح ويرجع الثاني على الأول **(قوله)** بما ضمنه لاه غره
سدي **(قوله)** الشارح وهذا **(قوله)** أي التفصيل السابق في جواز إعارته للمستعار وإيجاز المستأجر وعدمه
وقوله مطلقا أي سواء كان مما يختلف بالاستعمال أو لا عين أولا **(قوله)** ينبغي أن يحمل هذا الإطلاق
الذي ذكره (الخ) الظاهر اعتمادها **(قوله)** كالحال الإطلاق الذي ذكره **(قوله)** يعني الكفاية شرنبلالية
(قوله) لكن في الهداية للاستعارة (الخ) الظاهر اعتمادها في الهداية لا ما في الزيلعي لأنه بحث عنه
(قوله) لكن أشار إليه الشارح (الخ) لم يوجد فيما يأتي هذه الإشارة **(قوله)** فعلية مثلها أو قهنية لم يظهر
إيجاب المثل لأن الرهن القيميات ونحو ما في المنع في الغاية ولعل ذلك يختلف باختلاف الرهن بد
(قوله) وبدل عليه نظيره (الخ) فنه أنه لا يحمل رجوعه للمعير فلا يدل حسنه على مدعاه وقوله لأن الرهن
الخ أي من غير تعدل لأن فيه فلا ضمنه **(قوله)** تأمل في هذا التعليق **(قوله)** وجه التأمل أن العارية
لا تنوق صحتها على العلم بالمنفعة كما تقدم عن الجهر ومقتضى هذه العلة أن صحتها ما ذكر مع أنها تصح
مع الجهالة تأمل وتعلل الهداية بظاهر حديث قال أما الجواز فلأنها بمنفعة معاوية تلك الأمانة فكذا
بالإعارة **(قوله)** حيث يكون الخيار للمعير كافي للهداية **(قوله)** عبارة الهداية وإن كان وقت العارية
ويرجع فيه صرح رجوعه وضمن المعير ما نقص من التناقص والقرص بالقلع كذا ذكر القدوري وذكر
الحاكم الشهيد أنه ضمن رب الأرض للمعير قهنية غره وبناؤه ويكون له الآن بناء المستعير إن
يرفعه ما ولا يضمنه قهنية فافكون له ذلك لا يمكنه **(قوله)** قالوا إذا كان في القلع ضرر بالأرض فأنشأ رب
الأرض لأنه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع والترجع بالأصل اه ويعلم من هذا أن المناسب
كتابة ما نقله الحمصي على الشق الثاني **(قوله)** المصنف وضمن ما نقله بالقلع **(قوله)** علل الضمان في الدور
وغيرها بان المستعير صار مفرورا من جهة المعير بوقت القلع والظاهر هو الوفاء بالهدية فوجع
عليه دفع الضرر عنه اه لكن في وجوب الضمان بالتغير رهننا خافا مذهبنا لا وجه إلا في ضمن عقد
المعاوضة ثم رأيت في العناية والكفاية الجواب عن ذلك **(قوله)** فان تضمنه ان القيمة مقلوبا هكذا
عبارة هم ومقتضى النظر وجوب قيمة البناء قائما إلى المدة المحدودة **(قوله)** يخبر بين ضمان ناقص (الخ)
أي مع القلع وضمن القيمة بدونه **(قوله)** فلو قيمته قائما في الحال (الخ) عبارة التكملة مقلوبا وعبارة ط
مستحق القلع وقال الزيلعي معنى قوله ضمن أن يقوم قائما غير مقلوع لأن القلع غير مستحق عليه قبل
الوقت **(قوله)** أي إسندها (وهي) لم يظهر معنى لهذا التفسير **(قوله)** والكسوة على المستعير موابه
على المعير **(قوله)** والظاهر أن المراد بالاذن (الخ) الظاهر كفاية الإذن دلالة وموضوع ما نحن فيه

ماذا استأجر الدابة مثلاً للحمل علم في هذا اليوم وانظر التكملة **(قوله)** المصنف بان كانت
العار به مؤقته الخ **(قوله)** على الشمان في مال ورد العار به مع أجنبي في جامع الفصولين بان العارية
انتهت للفرع عن الانتفاع في مودعاً فلا بدوع اه وعلى هذا الحاجة لتقسيد العار به بما اذا كانت
مؤقته كجعل المصنف تعالاً بلى ويزول اشكال هذه المسئلة **(قوله)** لانه بما كها بعد ضمن الخ
هناك والاصل لانه بما كها بعد ضمن المدعى بعد متعدياً حتى اذا هلك في بده ضمن الخ **(قوله)**
فيما يختلف وليس كذلك لكن في السندى عن الذخيرة ان القول بان العار به تدوع أو لا تدوع بحسبه
ما اذا كان المستعير جليلاً الاعارة أما فيما لا يملكها الا بالارباع بالاتفاق فتقسيد الشارح حتى على
ذلك اه **(قوله)** وبمسئلة الغير خلافة له له العصب بدل الغير وعبارة ان خلاصة الغاصب اذا ارد الى عبد
يقوم عليه اهل يرا قال الصدر الشهيد لم يذ كر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب الخ **(قوله)** وفي
البراز به استعار من صي مثله الخ في الفصل ٣٣ من الفصولين صي استعار من صي شأ ففقد هو
لغير الدافع فلو كان الدافع مأذوناً به أو لا يأخذ له من الدافع تلف بتسلطه ولو كان الدافع مجبوراً
ضمن كل منهما اذا الدافع غاصب والأخذ غاصب الغاصب أقول لو اراد المأذون ما دون ما في التجارة لا في هذا
الدفع ينبغي أن يضمن كل واحد منهما كإتي المجموع وانما الدافع غاصب حينئذ وان كان مأذوناً في التجارة
لعدم الملك والاذن في الدفع فيصير الأخذ غاصب الغاصب فينبغي أن يضمن كل منهما ولو اراد الاذن في
هذا الدفع أيضاً ينبغي أن لا يضمن الدافع أيضاً الاذن المالك اه وفي حاشيته للمقامي بعده عارة
الفصولين ما نصه أقول يجب أن يكون مأذوناً بالاستعمال بنفسه فقط فاذا دفع الى غيره فقد خالف أمر
المالك وهو موجب الضمان في حق نفسه دون الأخذ منه لأخذه بانه اه فيكون الدافع المأذون
بالاستعمال بعد الفرع عنه مودعاً على ما تقدم عن الفصولين وليس له الايداع فيضمن به والأخذ مودع ولا
ضمان عليه وكذلك يقال في مسئلة البراز به **(قوله)** يضمن الاول لا الثاني لم يظهر وجه عدم ضمان
الثاني **(قوله)** المصنف ولو أعار مثله فاستهلكها كذلك الهلاك وقوله ضمن الثاني للمال أي لا ضمان
على الاول ان كان المدفوع مال سيده وان مال غيره عارية أو ودعة فيبعد العتق وان غصباً فينبغي للمال
(قوله) فعبد مجبور فاعل الخ أي أن لفظة مجبوراً في الاول صفة الفاعل والثاني صفة المفعول **(قوله)** وهذا
لا ينافي ما مر أي في كلام البرازي ويناقض ما قاله في الفصولين بقوله والا فلا فانه صادق بعارة البراز به
الآن يخصص بغير صورة البرازي **(قوله)** الآن السارق من تحت الخ هنا سقط وأصله الأبري أن
السارق الخ **(قوله)** الشارح أو تارة تارة لا حاجة اليه **(قوله)** المصنف قال قوله أي أي الاب فيما ادعى
جهاز مثله لا في الشكل سندی **(قوله)** ويؤيده ما في وكالة الاشياء الخ علة في الوالوية بان البيع اذا
كان قائماً كان ملك الورثة طاهر فيه قالوا كبل بهذا الاخبار يريدان التملك طاهر فيهم يصح اخباره
أما اذا كان هالكاً قالوا كبل بهذا الاخبار لا يريدان ملك الورثة بل يشكر وجوب الضمان باضافة البيع
الى حالة الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الملك فيكون القول قول النكر اه يري **(قوله)** الشارح
لان ردها عليه التعليل الصحيح العرف **(قوله)** أرض أجزأه الخ لاجتماعه في التمثيل

(كتاب الهبة)

(قوله) أي بلا شرط عوض والا في الشارح الاتيان به حتى يظهر قوله لأن الخ **(قوله)** على أنه اعترضه

الجوى الخ) كان الجوى فهم أن المراد بالشرط من قوله بلا شرط عوض الشرط من المتعاقدين مع أنه ليس مراداً بل المراد أن الشارع لم يشترط عوضاً لتحقيقه ولا شك أن هذا صادق بما إذا لم يوجد أصلاً أو وجب عدم اشتراط الشارع له تأمل وعبارة الجوى بالأعوض أى بغير بدل فخرج البيع وهذا تعريف الهمية المطلقة لا المطلق الهمية وحاشى فلا حاجة إلى ما قبل أى بلا شرط عوض لأن عدم عوض شرط فيه لأن قوله بالأعوض نصائح وانظر ما في تكملة الفتح **(قوله)** قلت والتحقيق أنه ان جعلت الباء الخ) فيه أنه إذا لم يحظ بقدر المضاف لا يكون فرق بين جعل المتعلق انشياً والحال المذكورين وإذا لم يقدر لا يكون فرق بينهما فالمدار على تقديره لا على المتعلق تأمل **(قوله)** الظاهر نعم فلا يرجع الظاهر من عباراتهم عدم التوقف على الإذن في المجلس فانهم إنما شرطوا الصحة الهمية الإذن ولم يشترطوا أن يكون في المجلس **(قوله)** غير صحيح ما لم يأت بالقض) فيه تأمل بل هذا من مسائل هبة العين فيقال فيه ما قبل فمما عديم شرط عدم الشروع **(قوله)** وقضاء عزله) فيسقط وأصله ومقتضاه أن لا يملك عزله **(قوله)** ولعل الحق الأول) يدل ما في المنع عن السيد أن ركن الهمية الإيجاب من الواجب فأما القول من الموهوب له فليس بركن استصحاب القياس أن يكون ركناً وبه قال زفر **(قوله)** المصنف في عدم صحة خيار الشرط فيها) عدم صحة خيار الشرط فيها صادق بطلانه فقط كافي الإبراء وبطلانها معاً كافي الهمية فليست مقام كلام المتن وصح قول الشارع وكذا الواجب وانفذ معاقلة تأمل وعبارة خلاصة ولو وهب على أن الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام أن اختارها قبل أن يتفرقها جز ولو أبراء عن العين على أنه بالخيار ثلاثة أيام صم الإبراء وبطل الشرط **(قوله)** وهذا يخالف لما مر في باب خيار الشرط) تقدم ما به من أدان المسئلة خلاصة **(قوله)** المصنف ولذا على وجه المزاج) أى ما ذكر من الإيجاب وبواقفه ما في القهستاني وشريعة تليق العين ولو هازلاً به وبه يسقط ما في التكملة تبعاً لما في النص من أن الهزل في طلب الهمية لا في الإيجاب لكن الانعقاد به على تأمل فان الهمية تليق وهو يعتد بالرضا والرضا غير حاصل مع الهزل **(قوله)** وفيه أن ما في الخاتبة فيه لفظ الجعل الخ) فيه أن ما في الخلاصة فيه لفظ الجعل أيضاً الملسط على قوله باسم ابنى نعم في الخلاصة تردد في قوله أغرس باسم الخ) وجرم في الخاتبة بعدم الهمية **(قوله)** وكذا الواجب لتلذه نيا بالخ) هذا محمول على ما إذا تمت الهمية كان لها لتلذه فلا ينافي ما نقله في التكملة عن الخاتبة من الفرق بينهما وبين الولد الصغير **(قوله)** ليس خطأ بالبناء بل لأجنبي الخ) لوقال وبالاختلاف لا جنى لانتم الهمية وما هنا ما يقال ذلك للابن فيغرسه بعده هذا المقتلة يكون له أو ما هنا منى على العرف لثم الفرق تأمل **(قوله)** وبه يظهر التوفيق بين القولين الخ) بل الخلاف حقيق كما يظهر من فروعه ومن هذا ما نقله في التكملة عننا عن التسامعية عن النخبة) نعم من اشترط القول أراد به ما قبل الفعل ومن لم يشترطه قال لا بد منه للدخول في ملكه لتحقيق الهمية وبهذا تنفذ المخالفة في الفروع المذكورة في التكملة **(قوله)** والسادس التعلية) مكررة مع الهمية وكذا ما قبلها **(قوله)** والسابع الجنين) ظاهره أنه إذا قضيه بعد الولادة يصح مع أنه فيما يأتى أنه لو وهب الجنين وولده بعد الولادة لا يصح ط على أن هذه الصورة مكررة مع الهمية والاحسن أن تصور فيما لو أوصى به وفي بعض النسخ الجنين وهي مكررة بالوقف **(قوله)** والثامن الصلح) إذا كان بمعنى الصرف فحينئذ هو داخل فيه **(قوله)** وإن لم يكن مشغولاً إذا الخ) فيسقط وأصله جاز كما إذا الخ) **قوله)** جازت الهمية فيها الخ) هنا سقط والاصل جازت في المتاع خاصة وإن بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب

البارزات الهبة فهمها الخ **(قوله)** قال صاحب الفصولين فيه نظر الخ ماذر موافق لما نقله عن
 شرح الجمع **(قوله)** يقول الحقيقل أي الأصل الخ عبارة نور العين يقول الحقيقل يؤيده ما يأتي قريبا
 نقلنا من فاضلان من مسألة جارية على ما حل الخ ص عكس في هاتين الصورتين يقول الحقيقل
 القاهر أن هذا هو الصواب لا لا يتحقق على ذوى الالباب اه وص رمز للشك والافتراق في المصدر الشهيد
 إلا أن الذي في جامع الفصولين ضل بدل ص وهو من بعض الكتب لكن في تأييد بحث الفصولين
 بحاق الخاتبة بحث كماله من الفرق المذكور في الولوالجية بين مسألة الخاتبة وبين ما اذا هو به دار فيها
 متاعه وأهلها من أن قيام هذا الشغل ساقط عادة لأنه لم يسلم عرنا إعادة ولا كذلك في تلك المسئلة اه
 والحاصل أن المسئلة خلافية فعلى ما في الشارح الدالة بمشغولة بالبرج والتمام وعلى ما في ص بالعكس
(قوله) كان وهبه دارا والأب ساكن الخ في الفصل الثالث في الهبة للصغير من ثمة الفتاوى تصدق
 بأرض فخر زعمها على ولده الصغير جاز وإن كان الزرع لغير الأب باجارة لا يجوز لأن بدل المتأخر ثابتة على
 الأرض وإنها تنفع القبض الصغير بخلاف بدل الأب وفي المتن وهبه دار لابنه الصغير وهبها ساكن بأجر
 لا يجوز ولو كان بغير أجر أو كان الساكن هو الواهب جاز لأن بدل الساكن بأجر ثابتة على الواهب بصفة
 التزم فيتنع القبض فيتنع تمام الهبة بخلاف ما إذا كان بغير أجر وبخلاف ما إذا كان الساكن هو
 الواهب لأن الشرط قبضه وبده على الدار تقرر قبضه وفيه أيضا عن أبي يوسف لا يجوز للرجل أن يهب
 لأمه أو لزوجها أو لابن أو لغيره وهما ساكنان فيها وكذا الهبة للوالد الكبير ولو وهب لابنه الصغير
 والواهب فيه جاز وعن أبي يوسف لا يجوز في رواية ابن سماعة اه فعلى هذا ما ذكره في الخاتبة من عدم
 الجواز وهو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف وجعل في الولوالجية على ما نقله عنها في التكملة رواية الجواز
 عليه الفتوى **(قوله)** مستدرك بان الشغل هنا الخ قد قال ذكره الإشارة إلى أن الشغل على المستعير
 كاشف عن ملك الأب **(قوله)** قد علمت ما فيه مما قلنا من الخ الذي تخروا فيها قولان مخصصان بجواز العمل
 بكل منهما لكن أحدهما وهو ما عر عنه بلفظ الفتوى أكد **(قوله)** لنظر فيما لو ظهر باقرار الواهب
 لاشك في أنه طارى إذا اقرار بجهة فاصرة ولا أن يستحق به الزوائد **(قوله)** غزلة المشاع الخ هذا لفظ الخ
 وكتب عليه الرسلى ما ذكره الحنسى بقوله أقول لا يذهب الخ وفيها بعض اختصار كأن نقل ذلك القتال
 في حاشيته **(قوله)** أي بان يرجع الخ تصور الفتوى أي لا يكلف ذلك **(قوله)** لكنه ليس على الخلافه
 الخ في جامع الفصولين من آخر الفصل السابع عشر كل شيء مضمون في يده بقبضته أو بغيره بشرائه
 والقبض معاولا يحتاج إلى قبض جديد وكل شيء مضمون بغيره أو أمانة فلا بد من قبض جديد وأما
 الهبة فاعا تنفع والقبض معاقا لوجود كاهن قال فالراهن لو باع الراهن من مرتبه لا يوجب قبض الراهن
 عن قبض البيع ولو وهبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون بالن في قوله أو بقبضه
 حتى وهبه من يأنه فهو أمانة ولو أجزأه من مرتبه صبح ولا يصير قابضا لم يحدد قبضا لاجار بخلاف
 ما لو أعاره منه حيث يصير قابضا وإن لم يحدد حتى لو هلك قبل أن يستعمله هلك أمانة الخ والذي في شرح
 الاقنع على ما نقله السندى فيه بعض مخالفة لما في الفصولين ونفسه إذا كانت العين في يد الواهب
 مضمونة فهو على وجهين أن مضمونه ثلها أو قبضها كالمعين المفصولة والمضمونة على السوم فله ثلها
 بالعقد ولا يحتاج لتبديد قبض لأن القبض الذي تقتضيه الهبة قد وجدوز بانه هو الضمان وثالث
 الضمان نعم البراءة منه الأمرى أنه لو أبرأ الغاصب من ضمان الغصب جاز وسقط فصار الهبة براءة

من الضمان نقي قض من غير ضمان فتصح الهبة وان معذرة بغيرها كالبيع المشهور بالثمن وكالهن
 الخيون بالدين فلا بد من قض مستأنف للهبة وهو أن يرجع إلى الموضع الذي فيه العين وعرض وقت
 يمكن فيه من قبضها وذلك أن العين وإن كانت في يد ضموته إلا أن هذا الضمان لا تصح البراءة منه
 مع وجود القبض الموجبة فلم تكن الهبة امتواذاً كان كذلك لم يوجد القبض المتحقق للهبة فلم يكن
 بمن تحدد قبض اهـ **(قوله)** ولو لم يكن له تصرف في ماله إنا له ناديه وتسليمه في صناعة زبلي **(قوله)**
 وهذا إذا علمه وأشهد عليه الخ عبارة العناية والأخص فيه إعلام ما هو به اهـ **(قوله)** لعله احتراز عن نحو
 وهبه مشأمن مالي ونحو وهبه عدا من عبيدي لكن الظاهر أن هذا الخالم ينوبه شيئاً معينا إذا الموهوب
 حينئذ ليس مجهولاً في نفسه قال الرجعي وهل يشترط أن يكون محوزاً مقسوماً كما هو الشرط في الهبة أو
 يقال انشراط ذلك لاجل تمام القبض وهو مقبوض لولي القبض فلا يشترط ذلك بحجج **(قوله)** لا يعدل
 عن تصحيح قاضيان في التتميم من الفصل الثالث إذا كان الصغير في عيال الأخ أو الجدا أو الوالم والأولاد أو
 الأخوة والأب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلاف المشايخ فيه ذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة
 أنه لا يجوز وذكر في شرح الجامع أنه يجوز وبه يقتضي **(قوله)** وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح
 الخ فيه أنه حيث جاز الرد من الصغير مع أنه لا يقع له فيه فليكن الولي كذلك كما أنه يصح من العبد المحجور
 على ما سطره الفخار وكذا المكاتب وقد عاواصحة رد الصغير بأنه ليس فيه إبطال حق له فليكن كما
 ذكره في اللولائية فيقال في الولي كذلك وقد بطلت بحجج الرد **(قوله)** ليس له الرجوع عليه أي
 الصغير لا الكبير **(قول الشارح لعدم الشروع)** لا تسما له ما له جلة وهو قبضها كذلك زبلي
(قوله) لو كان صغيراً في عياله جاز عندها بل هو جائز عنده أيضاً فالأولى حلف عندها أو إبدائه
 بصغيرا لجمع **(قوله)** لا ينافي بين الكبير والصغيرين أي إذا كان لهما وليان والأجواز عنده أيضاً
 لعدم الشروع عند القبض **(قوله)** والآ خر صغيراً أي في عيال الواهب **(قوله)** صوابه في عيال الواهب إذ لو
 كان الصغير في عيال الكبير الموهوب له لجازت اتفاقاً لأنه يقبضها جلة نصفها لنفسه ونصفها للصغير الذي
 في عياله فتصح عندهم **(قوله)** عبارة الخاتمة وهب داره لابن له الخ في التهمة ما يدل على خلاف في هذه
 المسئلة ونسب ذكر الحاكم التمهيد في المتفق مرسل غير مضاف لأحد من وهب دار لابن له وأحدهما
 صغيراً والكبير إن قبض جازت الهبة وذكر بعد عن أبي يوسف أن الهبة باطلة وهو الصحيح لأن الهبة من
 الصغير منعقدة حال مباشرة العقد لتمام قبض الأب مقام قبضه والهبة من الكبير تحتاج إلى القبول فكانت
 الهبة من الصغير سابقة فتمكن الشروع **(قوله)** ثم ظهر أن هذا الفصل مبنى على قولهما الخ ويمدوا
 الخلاف أن هبة الدار من رجلين ثلثا للصف من كل عندهم وعندهما تغليب كل الدار لهما جلة منبج
 وانظر في بيان هذه المسئلة وفيه أنه يعتبر الشروع وقت القبض وهما عند القبض والعقد جمة وإذا
 جوز أهما من واحد لاثنين لا يوجب في الحالين بل في أحدهما تأمل **(قوله)** تقدم أي للشارح **(قوله)** أو
 نصفهما واحد منهما الخ المناسب نصف المجموع والأركان المراد ما قاله لتسدت الهبة لجهة الموهوب
(قول الشارح) فهذا يدل على كون سقف الواهب الخ ويكون نظيره الدابة للسرعة دون السرج

(باب الرجوع في الهبة)

(قول المصنف) قال الزيادة المتصلة قال الزبلي المراد بالزيادة المتصلة الزيادة في نفس الموهوب بشئ واجب

المقالة ١٤ وفي الفرض من كتاب الزكاة لا تؤخذ من تركه من مات من العاقلة الدية لأن وجوبها بطريق
الصلة انتهى وقال الشارح في باب المارتد القاطع فقتل أو مات ثم سري إلى النفس فهو در نفوت محل القود
ولو خطأ قاله تعالى العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم ثانية **(قوله كافي الاتقوى)** ومثله في غاية
البيان **(قوله ولا يذ كر غش بدل هتك)** ونحوه واستعماله لا يظهر ما قاله إلا إذا كان العرف فبما ذكر
مستترا وهو غير محقق **(قوله ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون الخ)** ذكر في الجوهرية ما يقيد أنه
يكفي العلم بأنه عوض عنه كإثباته السندی **(قول الشارح ولذا)** الأولى حذفه كما قال ط ولا يستقيم
ما في التكملة والسندی **(قول الشارح ولو العوض بجائس)** لعله ولو غير جائس **(قوله لأن العوض**
ليس بدل حقيقة الخ) وذلك أن الموهوبه ماله لله والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه
ليسقط حقه في الرجوع **(قول المصنف كالأستحق كل العوض الخ)** تنظير لفهوم قوله ماله مرد الباقي
فان مفهومه أنه إذا رد الباقي يرجع بكل الهبة سندی **(قول المصنف لأن كانت هالك كفا)** الظاهر
تفسيره هو ما استحق العوض معز باده الهبة بما إذا لم يكن العوض مشروطاً بأم **(قوله عوضه في**
بعض هبة الخ) هذه مسألة أخرى غير ما في المصنف **(قوله قال أصحابنا إن العوض الذي الخ)** منه
يعلم اعتماد ما في الهبة **(قوله قلت الظاهر أن الاشتراط الخ)** لا يناسب ما قبله بل المسئلة خلافية
(قول المصنف مطلقاً) يظهر أنه لا حاجة إليه **(قوله قيل الظاهر أنه سقط منه لفظة لا الخ)** في الهندية
من الباب الثاني عشر رجل تصدق على رجل بصدقة وسلمه إليه ثم استغاله الصدقة فأقاله لم يجزني يقبض
وكذا الهبة يذرحم جرم وكل شيء لا يفضضه القاضي إذا اختصم إليه فهذا حكمه وكل شيء يفضضه القاضي
إذا اختصم إليه فأقاله الموهوبه فهو مال القاهب وان لم يقبض الخ **(قوله وقد يفرق بينهما بأن الوافق**
الخ) في هذا الفرع تأمل

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله قلنا صحيح وان كان تعليقاً لانه وصية الخ) مقتضاه صحة التعلق في أن متضمن مرضى هذا فانت
في حل من مهرى ويكون وصية وانظر ما ذكره في التفريقات وقد متنا أن الوصية إنما يصح تعليقها بطلق
مونه لا بعوت مقيد **(قوله وقال أبو يوسف أماً فأقاربه أنه إذا قال الخ)** قال الزيلي وقال أبو يوسف
يصح الرضى أيضاً بناء على أنها تعليل للحال واشترائط الاسترداد بعد موته عنده كالمهرى ثم قال خلاصه أنه
متى وجد التعليل في الحال واشترائط الرضى المآل يجوز بالإجماع ما بين أن الهبة لا تبطل بالشرط بل
الشرط يبطل ومتى كان التعليل مضافاً إلى زمان مستقبل لا يجوز بالإجماع فكان الخلاف بينهم متباعد
تفسير الرضى وليس باختلاف حقيقة فلا يمكن بينهم اختلاف في الحقيقة أمكن التوفيق بين الأخبار بما
روى من انتهى بحول على أن الراتبه إبطال شرط الاسترداد بعد موت الموهوبه وما روى من الإخلال
بحول على أنه حازر والشرط باطل الخ فأنظره **(قول المصنف هبة الدين عن عليه الدين)** شامل لمن عليه
حقيقة أو حكاكاً لو هو طارئة المدون أو لولا كافي الأسماء والتتبع **(قول الشارح أو سلم)** إذا أرا عن رأس
مال السلم يتوقف على القول اتفاقاً وإذا أرا عن السلم فيه يتوقف عليه على القول بأنه يكون آقاله متوجبة
لرعا قاله لأعلى أنه سقط غير موجب ذلك كما بين ذلك الحموي **(قوله الأولى إذا أرا كالمثال الحال عليه الخ)**
هذا ظاهر على القول بأن الحوالة تنقل المطالبة فقط لأعلى أنها تنقل الدين مع أن هذا الفرع محل اتفاق على

ما ذكره المحقق في الحوالة وقال الجوى لا يخفى عدم ظهور وجهه ثم اعمل الخلاف المحكى في الكفاية
 مبنى على الخلاف فهما من أهما ضم في المطالبة أو في الدين **(قول المصنف)** دليل الدين من ليس عليه الدين
 باطل الخ **(م)** صادق بالهبة والبيع فقتضاه أنه يجوز بيعه بالتسليم كما قاله البعلى ويظهر أنه إذا كان البيع
 بأحد الثقتين لا بد من التقاضى في المجلس لكونه صرفا وقوله وينفرد على هذا الأصل الخ قال في الأنشياء
 من أحكام الدين في مدانيات القنية قضى دين غيره لكونه ما على المطلوب فرضى جاز ثم رقى لا تسر خلافه
 اه قال البعلى يمكن أن يوفى بينهما بمحل الأول على التسليم والثاني على عدمه **(قوله)** فبصر كانه وجه
 حين قبضه الخ على هذا لا تكون هذه المسئلة من دليل الدين لغير من عليه **(قوله)** لانه صار الحق والموهر
 له الخ كذا في الأنشياء قال بعد نقله هذه المسئلة عن الواقعة الحسابية وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع
 عن التسليم اه وهو أيضا منافى لكونه وكلاهما باطل للموكل ثم لنفسه تأمل **(قوله)** واذناوى في ذلك
 التصديق الخ عبارة الأنشياء لو تصدق الدين الذى على فلان على زيد بنيت الزكاة وأمره بقبضه فقبضه
 أمراء **(قوله)** كالفهمه السامخاى وغيره مافهمه السامخاى وغيره هو الموافق لما فى القنية على ما نقله فيها
 في شرح الأنشياء وفي حاشية إلى السعود شرح تنوير الأذهان ونصها لها على زوجها بن فوجيته
 لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه اذن يجوز اذا سلطه على قبضه والاب ولاية قبض الهبة
 لولده الصغير فكان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصارت كانهما سلط الصغير على قبضه اه ونقل البيرى
 عنها أيضا وهى مظهرها الذى عز وسها لولدها الصغير وقبل الاب لا يجوز لانه غير موقوف وبه تأخذ
 اه قال أبو السعود فاستخدم من مجموع كلام المصنف وهو المنقول هنا عن الفصولين والبيرى يرجع كل
 من القولين **(قوله)** لكن لينظر فيما إذا كان الآن لا يعقل مقتضى اشتراطهم تسليم الصغير على
 القبض أن الهبة لا تصح في هذه الصورة ويجوز دفرا الاب قدر الدين لانه وقبضه له لا يكتفى للصحة اذ بذلك
 لا يصير المفروض للدين **(قول الشارح)** فله مقره قبضه هذا رواية أبي يوسف وعلى ظاهر الرواية ولاية
 القبض للفر ولا يملك المقره الابنوكيله له ووجهها أن الدين قد يكون مملوكا لانسان ولا يكون له حق
 القبض كافي الوالديه من الفصل الرابع من الدعوى **(قوله)** وقد يجب بأن الاضافة في قوله الدين الخ
 ايس في كلام الاب ما يدل على اضافة النسبة في الصورة التى نقلها الشارح عن البرازية **(قوله)** ولعلهما
 قولان في التمتع المنتقى لارجوع في الصدقة وإن كانت على الفدى استحسانا لان التنصيص على
 الصدقة دليل على أن غرضه الثواب والصدقة على الفدى قد تكون سببا لثواب بان كان له نصاب وله عيال
 لا يكفه اه ومقتضى كونها استحسانا ترجحه على القول بأن الصدقة على الفدى هي تأمل **(قوله)** فلا امام
 أن يخرج منه شيء تقدمه أن السلطان أن يقطع ويملك عين أرض بيت المال لمن يستحقه **(قوله)**
 والفرق مع أنه دليل فهما أن التليل الخ عبارة الوالديه من الفصل الثاني والفرق أن هذا التليل في
 المثلثين جميعا والتليل قد يكون القرض وقد يكون الهبة والقرض أدنى لانه تملك المنفعة فكان تعينه
 أولى وإن أمكن في المسئلة الأولى أمكن لان قرض الدرهم يجوز وفي المسئلة الثانية لا اه **(قوله)** بكسر
 (الثاء) لعله الواو **(قوله)** ويظهر منه ما في كلام الجراح عبارة في حاشية الصرقه فلا يرجع على
 هبة دين المدين بعد القبول بخلافه قبله لا يخفى على أن الكلام في رجوع الواهب وهذا رد
 الموهوب له ولا يرجع الواهب منه مطلقا قال في المنظومة الوهابية * واهد بن ليس يرجع مطلقا *
 ولا يخفى أن غاية ما يقال أن صاحب الجر منى على القيل الثاني اه هبة الدين تتوقف على القبول

فلا هو الب الرجوع قبله لانه **(قوله)** كالو هو ب نصف المبدل المشترك الذي تقدم نقله في الشريعة عن الفضول العبادية بالعز والاصل خلاف هذا وهو انصراف البيع الى نصب البائع فانظر فيها

(كتاب الاجارة)

(قوله) فهي مثلية المهمة) صرح في القاموس بتثنية الاجارة **(قوله)** فله خطأ وبيع الخ) أي مستعمل في موضع بيع وخطو ما باعتبار أنه مهمه وزن أقل وجعل معتلا من فاعل وما نقله الرمي لا يدل على أن المدعو من المفاعلة بل هو أفعال ثم يدل على بيعي اجارة مصدرا **(قوله)** وليس آخره جازع الخ) وانما الذي من باب فاعل قول آخر ألا جبر مواجرا لا يتعدى للمفعول واحد **(قوله)** وفي العيني فعالة أو عالة الخ) على أن الفعل مجرد أو غير مجرد **(قوله)** ذكر الضمير لعوده على الأجر المفهوم من ذكر مقابله الخ) لا يخفى بعد ما سلمكم في رد دعوى ط انطلق في عبارة الشارح والأولى في رد أن يقال ان الضمير راجع للأجرة وذكر مرعاة الضمير وهي تطلق على ما يستحق على عمل الغير كما يطلق لفظ الأجر أيضا كذلك وبدل لا طلاق الأجرة على ما يستحق على الغير أيضا ما قدمه من قاضي زاده بقوله وهي ما يستحق على عمل الغير وحيث أطلقت الاجارة على الأجرة فتكون كذلك تطلق على ما يستحق على عمل الغير تأمل ثم رأيت ذلك في القهستاني حيث قال وهي بمعنى الاجارة كالأجر ما يعود اليه من الثواب اه **(قوله)** فدخله العارية الخ) عبارة الطوري بخرجه الخ وبدل عليه قول المحض وبقوله نفع الخ لكن تعريبه لا يخرج العارية بل يدخلها وقال لا يخفى أن بيع مصدر باع وهو المعنى القائم بالذات ويجوز أن يراد به اسم المفعول ولا يصحان تعريفه بالاجارة لأن الأيجاب والقبول والارتباط غير المعنى المصدرى واسم المفعول فهذا تعريف بعض الخواص ولما أراد التعريف بالحقيقة فقال هو عقد ردي بيع الخ تأمل **(قوله)** والنكاح لانه تحليل البيع الخ) فيه نظر بل هو عقد يملك المنفعة فهو على هذا داخل في تعريف الاجارة نعم على أنه انما يفسد الاستمتاع بكون خارجا عنه **(قوله)** وفيه نظر الخ) تقدم له أول السور أن تعريفه شامل لأنواعها ولو فاسد لانه بيع حقيقة وان وقف حكمه على القبض فالتقدير بالتراضي لاخراج بيع المكره مرضى لانه اذا اراد يرد يفسق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اراد يرد يفسق البيع فليس بمانع لمخول أكثر البياعات الفاسدة فيه اه وبهذا يعلم عدم ورود ما ذكره من التنظير وقوله على أنه لا تحليل الخ ممنوع فان جهالة العوض لا تنافي التملك للمنفعة وان كان فاسدا تأمل **(قول الشارح)** لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا ولا يجوز جعلها ثمن وذلك لان الثمن يجب أن يملك بنفس العقد اذا لم يكن فيمخير والمنفعة لا تملك بنفس العقد لانها معدومة اما الأجرة فليس من شرطها أن تملك بنفس العقد فصارت كالنكاح فان المنفعة تصطب منها اه منبع ومثل في الهداية لما يسم أجرة لا تخيب بالاعيان التي ليست من ذوات الامثال ونظر فيه في النهاية بان المقايضة بيع قولهم تعمن غنا كانت بيعا بلا من وأجاب قاضي زاده بان المراد بالثمن في العكس ما يجب في الثمن والمراد به في الأصل العوض للمقابل للبيع أعمن من كونه دينا أو عينا والمقايضة بيع بين بلامسي الأهم اه وتعامنه وبما نقل عن النبع بسقط ما نقله الحموي عن المقدسي بقوله قال الزيلعي وغيره ان المنفعة تصطب أجرة ولا تصطب غنا قال المقدسي وظاهره لانها لا تنبت دينا في الثمن والتين في الثمن وهذا يخالف لما صرحوا به هنا وفي الكفالة أما ما نقلوا اذا لم يشترط عمل الصانع نفسه فله أن يستعمل غيره لان

الواجب عليه عمل في ذمته وأما في باب الكفالة فقال الواجب ضمان جلد دابة غير مينة لتبوتها في الذمة
 لا مينة فأمل اه ثم رآيت في السندى نقلا عن القنينة ما نصه بعث مثل عدي عنافع دارك سنة وقيل
 فهو اجارة اه وذكره في الهندية عنها أيضا **(قوله)** لكن في التبرئ بلالة جزم في البرهان بعدم الانقضاء
 الخ لكن معلوم أن نفي العقد لا يثبت الأظهر من العاطم الصحيح ومقتضاها اعتماد الانقضاء تأمل على أن ما في
 البرهان من عدم الانقضاء للاضافة للنقطة لا للتعبير بالنقطة فلا يدل على اعتماد عدم الانقضاء بل يفظه
 بدون اضافة للنقطة كما لو قال الحر بعثك نفسي شهرا بكذا الحمل كذا قوله اجارة **(قوله)** يعني أن الاجارة
 بلا عوض لا انعقاد اجارة وجه الفرق بين الاجارة حيث انعقدت بالنقطة الاعارة لا العكس كما في البصر
 أن الاعارة مأخوذة من التعاور وهو التناوب وهو كما يكون بعوض يكون بغيره والتعاور بعوض اجارة
 والاجارة عقد خاص لتبليك المنفعة بعوض غير شامل الاعارة تأمل **(قوله)** وظاهره ترجع خلاف ما منى
 عليه المصنف والشارح الخ ويعلم ترجع عدم الجواز إذا من تقديم الخاتبة كما نقله التبرئ لاني لكن
 في السندى لو قال اجرتك سنة فمعهذا الدار شهر ايكذا يجوز على الأصح كما في خزائن المفتين اه ونقله
 في الهندية عن ابنه اختلافه الصحيح **(قوله)** بل هذا أولى للتصريح بالموجبة المصروفة بالهبة عن
 قربانه **(قوله)** محله ما إذا أجره غير الواف الخ هكذا قدم في كتاب الوقف واستند لما نقله عن القنينة
 كاذر مع أن ما فيها لا يدل على ما أتت عليه لاحتمال أن ما فيها على ما قاله المتقدمون والعللة لمنع الزيادة عن
 المتأخر المحذورة تفيد عموم الحكم لاجارة الواف **(قوله)** أي إذا احتاج القبر الخ فيه أنه عند تحقق
 الحاجة لا يجوز ما يرد عليه بقوله بعد واحد وانظر ما تقدم في الوقف وأصل ما ذكره المحتسبي في المنع ولعل
 مراده أن احتاج لمصلحة نفسه للمصلحة الوقف **(قوله)** والظاهر الأول الخ مقتضى ما يأتي عن قاضيان
 وقوع الخلاف فيما لو قال استأجرت ثلاثين الخ في أنه عقد واحد أو عقود **(قوله)** هذا ما استظهر في
 الخاتبة الظاهر أن ما في الخاتبة مسألة أخرى غير ما في المصنف وذلك أن ما فيها في اجارة طويلة كان
 يقول استأجرت كذا ثلاثين عقدا كل عقد على سنة ولذا حكى الاختلاف في أنها عقد واحد أو عقود
 واستظهر فسادها في الكل والما تاتي وقوع الاختلاف وما في المصنف في اجارة بعقد واحد أكثر من
 ثلاثين كاهو الواقع في فتاوى قاضي الهندية وبهذا يظهر أنه لا يشترط أن يعقد على كل سنة بعقد
 مستقل بل يكفي أن يقول استأجرت ثلاثين سنة بثلاثين عقدا تأمل نعم على ما استظهر في الخاتبة يكون
 الحكم في مسألة المصنف كذلك الأولى **(قوله)** اجارة طويلة رسمية ثلاثين الخ عبارة ط وانع
 رسم الخ وبه يظهر المعنى نعم في بعض نسخ المنع كما هنا **(قوله)** أي من أنه يفسخ الزائد على الثلاث
 الخ وجهه كما في أنفع الوسائل أن العقد في الاجارة يشترط كما عند حدوث كل منفعة وان كانت المنافع
 تعد وقت العقد جله ويزال العقد عليها ولما كانت الآثار التي تنظمها الخوق على الوقف وأنه يتضرر بها
 زالت ولا يشع من التصرف فيها فتعذر أن يشترطها أنه عائد عند حدوث كل منفعة **(قوله)** ومقتضاه
 البطالان بلا طلب وأنها لا تبطل الا في الزائد كما قال في أنفع الوسائل **(قوله)** فلا تصح كسائتي الذي ذكره
 الهوى آخر السابغ عشر من فن الحيل نقلا عن المحيط الرضوي استنباط الانبعاث لا يجوز وسيلته أن
 يؤجر الأرض البيضاء التي تصلح لزراعة في باين الانبعاث بأجر مثلها ويزاد قيمة التمام يدفع رب الأرض
 الانبعاث معاملة اليه على أن يكون لرب الأرض جزء من ألف جزء وبآخره أن يضع ذلك الجزأ حيث أراد
 لأن مقصود رب الأرض أن يحصل له زيادة أجر المثل بقية التمام ومقصود المستأجر أن يحصل له تمام

الأنصار مع الأرض وقد حصل مقصودهما بذلك فيصور اه (قول الشارح وجعلوه) أي فساد الأجرة
 الطولية (قول الشارح بشرط التجهيل إجماعاً) هذا ما ذكره قاضيان ونظر فيه الترنبلاني وفي
 شرح الوهابية لخصف إذا أراد نفض الأجرة بالمضافة قبل مجيء الوقت فمن مجرد وإيتان في رواية الأصم
 النقص في رواية يصح وعلى هذه الرواية لا يملك الأجر بالتجهيل وعلى الرواية الأولى يملك اه (قول وهذا
 بناء على أن المضافة لازمة الخ) ولو بني بناء على عدم لزومها لم يخرج في هذه الصورة للاستثناء لكن كل من
 الفسخ يدونه تأمل (قول) فهذا تعلم أن كلام الشارح غير مجرد وكلام الحنفى هنا غير مجرد أيضاً فإن
 قوله أما استثناء الأيام فليكون الخ لا يفسد شيئاً إذا كانت الأجرة لازمة بدون شرط الخيار فما إذا قلنا أنها
 غير لازمة فلا فائدة له لذلك الفسخ يدونه وتأمل في كلامه هنا يظهر لك ما فيه (قول) إن التكن يجب
 أن يكون في محل العقد الخ أي المكان الذي أضيف إليه العقد وفي هذه الصورة استأجرها بالذهب الكوفة
 وفي محالها في بغداد حتى ألبها بعد المدة لربها في بغداد وعبارتها ما فعل ما فعله في المنسج التكن من
 المستأجر يجب أن يكون في المكان الذي وقع العقد صفه حتى إذا استأجر دابة إلى الكوفة فسأها
 المؤجر وأسكنها المستأجر ببغداد حتى مضت مدة يملكه السير فيها إلى الكوفة فلا أجر عليه اه (قول
 والثالثة لم يوجد فيها التكن في المدة الخ) لأنه يمكن أن يكون الثوب منتفع به في ذلك الوقت وإذا مضى
 وقت يعلم أنه لو لم يسه لتفرق مخط عنه الأجر لأنه بعد مضى ذلك الوقت تعذر جعله مستغفاه اه ط عن
 اليرى (قول الشارح والمعد لا تنفلج) لا وجه للحاقه بالوقت في وجوب الأجرة بالتكن (قول
 الشارح لأن حقيقة القصب لا تجري في العقار الخ) في الخلاصة من الفصل الثالث في المحيط ساحة بين
 يدى ماؤنتر لجعل في الشارع فأجره لمن رجل فبايأخذ من الأجرة فهو له العائد وقال الفقيه أبو الوائلي
 هذا إذا كان نعمه ينام حتى يصير غاصباً بذلك لأن بدونه لا يصير غاصباً عندنا وعندي الأصم هو الأول لأن
 عندهما القصب إنما لا يشق في المقر في حكم الضمان أما فيما رواه من أن لا يشق إلا ترى أنه يمتنع في الرد
 فكذلك في حق استحقاق الأجرة (قول) وكلام المصنف مفرغ عليه حيث قال في الخ وأشار بقوله
 ويسقط الأجر إلى أن العقد لا ينفسخ بالقصب كما صرح به في الهداية اه وفيه تأمل إذ قوله ويسقط الخ
 إنما أفاد عدم لزوم الأجر وهو صادق مع فسخ العقد أو عدمه وعبارة الهداية فإن غصبها غاصباً بسقطت
 الأجرة وانفسخ العقد وإن وجد القصب في بعض المتسقط بقدره إذا انفساخ بقدرها لا يبدل على
 الانفساخ بالكلية وما ذكره الشارح أصله لقرئ على وعبارة الهداية لا تبدل عليه فتأمل (قول) فإن كان
 فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر الخ وقال السندي فإن كان المستأجر متمكناً السكنى حالة المنازعة
 فالقول للأجر وإن كان ممنوعاً عنها فالقول للمستأجر وهذا ما إذا صاحب البحر فإن كان المستأجر هو
 الساكن الخ لأن الكلام في التكن لا في السكنى نفسها (قول) اه ملخصاً قال المقسدي وسئل
 كثير من دعوى الشرائع بعد فوات وقته فأثبت بأن استأجر على المستأجر لأن التراجع وقع بعد فوات
 الشرائع الذي هو المانع ولا يشر إلى كون الماء منقطعاً في ذلك الوقت لأن انقطاعه ليس مانعاً مطلقاً بل
 إنما يكون مانعاً في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم
 المالك كان ذلك موجوداً في كل أرض وبت ثم زال عنها الماء اه سندي وفيه تأمل فإن بينة المستأجر
 نافية بينة المؤجر مثبتة فالظاهر تقديم بينة المؤجر (قول الشارح ولا يقبل قول الساكن لأنه فرد)
 قلت فظاهره أنه لو تعدد الساكن وشهدوا على الغاصب الذي سكنهم أو تعدد الغاصب وسكنوا فيها أو أدروا

على أنفسهم ط الأجر اه سندی وهذا محل نظر **(قوله)** أشار إلى أن ما في المتن نفع على مقدر
 لعل المراد به الارتباط المجرد لعدم علم الحكم المذكور بمتأخر ما ذكره الشارح **(قوله)** لتفرق المنفعة (الح)
 فيه تأمل فان عقد الاجارة يتعقد شيئاً بحسب حدوث المنفعة فهي بمنزلة عقود متعددة فلذا لم يكن
 لأحدهما الامتناع بعدمضى بعض المدة ثم رأيت في الغاية والمراد من الانعقاد ساعة فساعة على حسب
 حدوث المنافع هو عمل العدة ونفاذها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط الإيجاب بالقبول كل ساعة وإن كان
 ظاهر كلامهم يهيم بذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد العدة إلى زمان حدوث المنافع لانه قابل به كالبيع
 بشرط التدار وفسره بعضهم بوجه آخر فقال اللفظان الصادران، هما مضافان إلى محل المنفعة وهو الدار
 معاً كلاماً وهو عقد بينهما ثم الانعقاد ثبت وصفاً لكلامهما ثم عا والعدة الشرعية مغايرة لعدة العقلية
 فانها يجوز أن تتفك عن معلولاتها بل إن يقال العقد وجدونه عبارة عن كلامهما والانعقاد تأخر إلى
 وجود المنافع ساعة فساعة بخلاف العمل العقلية فان الانكسار لا يصح تأخره عن الكسر اه **(قوله)**
 الشارح وإن وصلية) أى بقوله اذا فرغ من عمله خلا لما في ط تبعاً للملح اه سندی **(قوله)**
 مع أن من اتبع الهداية لم يضل) لكن الوجه ما في غيرها ووجه ما فيها أن العين في يد مضمونة عندها
 فلا يبرأ بالتحقق التسليم كالغاصب لا يبرأ بالتسليم دون الوضع في يده كفاية **(قوله)** المصنف ولو احترق
 قبله لأجره وبغيره) قال في الوفاة فان احترق بعد ما خرج فله الأجر وقبله لا ولا غيرهما اه وهذا
 مختلف لما سئلت عليه المصنف وفق بحمل ما في الوفاة على ما إذا كان الاحتراق بغير مضعه وما في المتن على
 ما إذا كان بضعه كما في الخلاص على الدور **(قوله)** المصنف أول من ينضمه الخ) الظاهر تشديد عما إذا لم يأت
 الانضمام بعده كما في بعض المأكولات **(قوله)** في هذا اشكال وهو أنه انما يستحق المطالبة بعد التسليم الخ
 عبارة الهداية كل كذا ليس المقصود والخطاب أن يطلب الأجر حتى يفرغ من العمل فأذا كان المدا في
 وجوب الأجر على الفراغ منه لا على التسليم لأنه مع هذا يشترط لاستحقاقه فيما إذا كان العمل أثره هلاك
 العين قبله حتى لو هلك قبله سقط بخلاف ما لم يكن له أثر وهذا معنى قوله في العرفي شرح قول الكثر
 القصار والخطاب بعد الفراغ من عمله وأراد به ما إذا سلمه فأذا سلمه في يده قبل التسليم لأجره انتهى
 وليس مراده أن استحقاقه متوقف على الفراغ والتسليم وأنه لا يستحقه قبلهما أو قبل أحدهما كما يفهمه
 كلام المصنف في سابق بل مراده أن استحقاق الأجر بالفراغ مشروط بعدم الهلاك فلا يناقض ما ذكره
 في الهداية والكثير بعده من قوله وكل مانع له أنه أثر في العين فله أن يحبس حتى يستوفي الأجر اه وهذا
 يتدفع الاشكال الذي ذكره ولا يصح دفعه بعد ذكر من قوله والظاهر أن فائدة الخ كاهو ظاهر **(قوله)**
 وأشار إليه الشارح) لانتتم الإشارة إلا إذا كان قوله على الظاهر من الشرح كاهو نسخ الخط **(قوله)** وهل
 على الدافع أجر المثل محل تردد في الجمع) الظاهر أنه الأجر للمسي حيث كانت الاجارة الثانية مضمونة
(قوله) الشارح ضمن الأول الخ) لانه كالودع والثاني كودع المودع والأول ضمن لا الثاني ثم يعمل الثاني
 انما يعمل في مال مضمون على الأول بعد أن ملكه باستحقاق الضمان عليه فكان الثاني أمناً له على ما إذا
 الأول وهو ما لا يضمنه إياه رجعي سندی وفيه نظر لانه اذا عمل الثاني كان للمالك نصيبته ولا يملكه
 الأول مجرد استحقاقه وكلاماً خلاصة محمول على ما إذا لم يعمل الثاني **(قوله)** مقضى عن الكفاية) وقال إن
 ظاهر كلام المصنف أنه ان كان الثاني بهم النصف فله نصف الأجر والثالث فالثالث **(قوله)** وليست الفرق
 الخ) لم يظهر الفرق بين القولين على عبارة الهداية بل على عبارة المصنف والكذا لا لا لو حظ أن التقيد

بالذهب غير يقدون الهندواني قائل بلزوم أجبر من بقي و بلزوم أجز الذهب بخلاف الفضلي فإنه بقصل
(قول) و يؤيده ما في التتارخانية استأجره الخ) و يؤيده أيضاً ما في البرازة في مسئلة التتارخانية أنه أجز
الذهب لأنه كان له **(قول)** وهو يخالف لما قدمنا من الرمي (الأن يقال مراده بقوله لا يجب لأجز أصلاً
أجز الخ فقط **(قول)** فإن جهلوا فسدت ولم أجز المثل) نحووه في الخلاصة كما قاله عزى في سواشي
الدرر وقال عبد الحليم قول المصنف والافكلة تهازل بلعي مشكل الآن برادكل أجز المثل كما في المقدسي
وقيه بعد و قد عزى ما في المصنف الهندواني **(قول)** أقول نعم الخ) كلام القهستاني غير مسلم فإن تصوير
الجامع على ما نقله ط يدل على أن موضوع كلام محمد في الإيجاب أجز الذهب فقط فيما لو استأجره على
الذهب وأجز الخ والعلة تنفسد أنه إذا كان على الإيصاف فقط بحجة الأجر بنماهه وعبارة التمايه أعما
أفادت لزوم أجز الذهب سواء شرط المحي أو لا فإن لم يشترط كانت أجرته تمام الأجر وإن شرطه كانت
بعضه فلا يخالف ما قيل أنه من التقن تأمل **(قول الشارح وهو وصف الأجر المسمى)** وقال عبد الحليم
هذا إذا سوي مونة الذهب و قوة الأياب وقد يختلف كتنا المؤمن فيجب أجز الذهب قليلاً كان أو كثيراً اه
لكن فيما قاله هو وعزى نظر **(قول الشارح ولو بعقد فاسد)** فلا فرق بين عقدها الصحيح والفاقد ومنهاتها
الشراء والرهن الأقضية واحدة وهي ما إذا وقعت الأحارة والبيع يدين كل المستأجر والمستعري على
الأجر أو البائع ثم فسخ العقد الفاسد لا يكون للمستعري أو المستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين وليس أولى
من سائر القرماء إذ مات الأجر أو البائع ولو كان عقد البيع أو الأجرة صحها وكان كل منهما يدين للمستعري
أو للمستأجر على الأجر أو البائع ثم فسخاهم يكون له ملحق الحبس لاستيفاء الدين ولو يكونان أحق بهما من
سائر القرماء ولو ما تأول عليه ما يدين كثيرة عبادية اه سندی **(قول)** أي أن كانت من خلاف جنس
ما استأجره) كالواستأجر داراً بدراًهم فزادهم بدراًهم بخلاف ما لو زادهم متعة دار تأمل **(قول)** وهو شامل
لحال البتيم بعمومه) لكن الوجه والتفريع يقتضي إلحاق حال البتيم بالوقف **(قول)** أي قبل المدة بعدها
هكذا فسر الإطلاق الجوى وفسره في تنوير الأذهان بقوله سواء زاد عليه أحد في أجره أو لا ط **(قول)**
ومعنى الاستدراك أن الكلام في الزيادة على المستأجر في الوقف الخ) لا يخفى ما في كلامه من إلغاءه
والرأى كما هو الأوضح أن يقول أنه استدراك على ما قد يتوهم أنه يكفي إخبار أي مخبر كان **(قول)** أن يأتي
بالقاء الخ) والحق في الانسباء الاتيان بالقوله **(قول)** أطلق الفسخ هنا مع أنه قد فصل بعده الخ) فيما قاله
تأمل بل مقتضى عبارة الشارح الفسخ في الكل كما ذكره والتفصيل إنما هو في الإجارة لتفسير الأول كما هو
ظاهر من عبارة الشارح **(قول)** الأولى حذفه لتأني التفصيل المذكور الخ) بل الأولى حذف جلة قوله
فيضها القاضي إلى قوله ثم هو جها من جزأين تأني التفصيل بعده **(قول)** والظاهر أن هذا دعوى قول
محمد الخ) الظاهر أن هذا صادق بقول الكل إذ برهان كل شيء بحسبه فعندها الواحد يصدق عليه أنه
برهان هنا وعند محمد لا تسان **(قول الشارح أن لم يقبلها الخ)** ليس يقيد إذ إجماعاً بعد التبر الأول
جائز لا لازمة فإذا أجزها القبر كان فصلاً للإجارة الأولى **(قول الشارح)** أو يصبر حتى يخلص شأوه
انظر ما كتبنا على هذه العبارة في الوقف **(قول الشارح)** وإن صح فعول عليها الخ) أي ما استفادته
من ظاهر عبارة التأسيب فيقول عليها أي على ما في عامة الشروح قال الرضى ظاهره أن ما في الانسباء
مخالف لما في الشروح والظاهر أنه محمول عليها وأعمال يقيد اعتماداً على ما صرحوا به من التقييد اه
سندی **(قول)** فلو نفيه وأشهد عليه فلا يكون الوقف) ليس يقيد بل يكون بدونه إذا أجزأته

بناء للوقوف **(قوله)** وسبأني في الباب الآتي أن المستأجر استيفاء البناء الخ ما يأتي هو مسألة الارض المستكثرة التي فيها النزاع الآتي **(قول الشارح)** ولا يكون بناءً وما من جهة الاجارة لغرض الخ أي فله ايجاره الارض الخالية والظاهر لزوم الاجرة لارض المشغولة على المستأجر لأنه مستعمل لها حيث أنه شاغلها ببنائه تأمل

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها)

(قوله) وقيل فعلوت كملكوت وعليه نقول الواو ألفا **(قوله)** من باب المثال هو ما كان معتل العاء وحذف **(قوله)** أما الموصى بهما هل يسقط أجره أو يجب بحزر المضمون من قواعد ايجار ما لزوم الاجرة فيما مضى بحسبه اه سندی **(قوله)** ورفع التراب لا يوجب الا اذا شرط على نفسه كس التراب في الاجارة الاولى كافي الخلاصة **(قوله)** ينبغي تعديده عما اذا علم المؤجر عازر عن فرضيه ولو مضت المدة بدون رضا يجب أجر التل حيث لم يرض المؤجر **(قوله)** ونقل الجوى أنه توقف في حجبها بعضهم الخ مقتضى كلامه في حاشية الأشباه المجل اعدم حجبها **(قوله)** لأن أصل وضعها يوجب لاجارة لهذه العلة **(قوله)** وهي مرنان في القاموس الرنة الصوت والمرنة والمرنان القوس اه والقصد أنه القوس في حال رنته **(قوله)** أن يفسخ الاجارة له به بدون أن جواب الشرط **(قوله)** وأنه أن الفعل والجزر لسان الرطة الخ سبأني له عند الققاء والبطيخ من الرطة مع أنهم مالادوام لهما فاعل الفعل ونحوه يطلق عليه اسم الرطة عرفاً فلذا قصد الشارح اخراجه عما هنا فقال ثم المراد الخ **(قوله)** ذكر في الهندية وقد وقع أرض الزرع فيها الرطاب الخ مما قبله لا يقدشاً بالنسبة لمسلكتنا **(قوله)** يجرع من الخلاصة مختصراً عبارة الخلاصة رجل استأجر دابة ليعمل عليها أن يركبها وان استأجر هالركب ليس له أن يجعل عليها وان جعل عليها فلا أجر لأن الركوب الخ اه وقال في الدرر اية استأجر هالركب لم يعمل فسدت فلو سعى وجعل الأثف بأن استأجر ليعمل فركب حاز ولو لم يركب ليس له أن يعمل ولو جعل لأجر لأن الخ ومع هذا ادخل للفرق المذكور بل المدا على المخالفة الى خيراً وشئ **(قوله)** وبني في استنصار التمكن منه وان لم يلبس الخ فيما قاله تأمل فانه في كل من الثوب واللباس لا يمكن في المكان الذي اضيف اليه التصديقي لو استأجر الثوب ليلبسه خارج المصركان حكمه ما ذكر في البداية **(قوله)** أقول ذكر في الخلاصة والتنازعية يفسر دلتاً هذه المسئلة أن الاجارة فاسدة الخ ليس في كلامه تحرير ما توقف فيه ط غايه ما افاد لزوم الاجر فيما لو كان قد استأجر ليتفعله أي وانتفع بالفعل وحصه الاجارة فيما قاله ط شئ آخر المتعين العمل بجهوم الرواية يجب لم يوجد ما يخالفه نصاً وتكون الاجارة حصية اذا عطلت منفعه الركوب بلزم المسمى بمقابلتها واذا جهلت بلزم أجر المثل بها **(قول المصنف)** لا يختلف فيه الخ نسخ المنع وهو أولى **(قوله)** لكن قد يقال معنى كلامهم أنه أن يسكن غيره في بقية بيوت الدار الخ خلاف الظاهر من كلامهم بل في السندى عن الذخيرة ما يخالفه حيث قال تكرار منزلاً على أن ينزله ولا ينزله غيره فتزوج امرأة أو امرأتين له أن ينزلهما وليس لصاحب الدار أن يأني اه **(قوله)** واذا راجعت النهاية اتضح للمقرر انه لكن مع القول بأنه انما يضمن النصف في هذه المسئلة كسئلة الارذاف لم يجمع الاجر والضمن من جهة واحدة فالخ ماقاله ط من أنه لا وجه لذكر عبارة الاشياء وعبار ط عند قول الشارح ان الاجر والضمن لا يجتمعان محله ما اذا ملك العين المؤجرة بالضمن

فانه لا اجر في ملكه ولا وجه له كرهذه العبارة لما علم من أنه لا عمل شيأ بهذه الضمان مما شغله بركوب نفسه
وجمع المسمى بمقابلته ذلك وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا اجر بمقابلته ذلك **(قوله)** وعبارتها كما
في الصراحتي بلا الخ **(قوله)** هكذا نقضه في الصرعن العبادية والذي رآه فيها وفي جامع الفصولين ونور
العين عن العبادية كما نقضه في الصراحتين قوله الخ ذلك الحمل لا وجود له في شيء من الكتب المذكورة ولعل
المراد بقوله فعمل مائة وخمسين أعدادا المحمول كان وضعه في جوابه لأنه هو الحمل له حقيقة فلا
ينافي حينئذ ما بعده **(قوله)** وفرض أن قوله أو متعاقبا موجود في عبارة الغاية فهو مفهوم **(قوله)** اذ ليس فيها
أن التقدم برب الغاية أو المتأخر عما يفهم منها أن حكم التعاقب يتبع حكم العينة **(قوله)** الشارح
وعاد أنه لا ضمان على المتأخر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه **(قوله)** وذلك أنه اذا تقدم المتأخر فقد فعل
المعقود عليه واذا تقدم المؤخر لم يظهر أن المحمول هو المعقود عليه فالمتأخر قد فعل المعقود عليه بعده ولم
يكن بمعقودا فيه **(قوله)** الشارح الا بركوب الحمل والضمان للزيادة **(قوله)** فيه أنه لما ضمن القيمة كانت الغاية
معلوم كنهه بحكم الضمان فكيف يجب عليه الا بركوب أن تحمله المأذون فيه قد وقع في ملكه حيث أدى
ضمانه اه رضى وهذا بخلاف مسألة الارادى فانه لا عمل شيأ بالضمان مما شغله بركوب نفسه وجمع
المسمى بمقابلته وانما ضمن ما شغله بركوب غيره ولا اجر بمقابلته ذلك **(قوله)** وهذا الوجه قد رآه الخ فيه
أنه بدون نسبة القدرة فقد ادعى الاجارة وانما قيل بعدم فسادها وانصرافها الى المعتاد فبالسأل ما لا ينفى
المتفرقات يقال أيضا أنه يكون خاصا بالزيادة عليه وعليه الاجر اذا بلغ مكة في المعتاد فلا يظهر حينئذ التقيد
بالاذا جعل تقييدا لقول الصر ويبنى الخ **(قوله)** لان السوق يتحقق بدون الضرب الخ عبارة الغاية
ولا يمتنع أن الضرب والتكبح لاجل المبالغة في السير واستخراج الزيادة وذلك ليس مستحقا للعقد فلا
يكون مأذونا فيه فيقعان بعدا فيضمن ما تولى منه ولئن سلمنا أن ذلك ثابت عرفا لكان لا نسلم أنه ثابت مطلقا
بل مقيد بشرط السلامة الخ وبهذا تعلم ما في عبارته **(قوله)** فكان كضرب المعلم بل أولى الفرق لابي
حينئذ ينه ما بين المعلم أن الاذن بالضرب مستلزم لما فيه من ولا يضره تأدينا واذا صح كان المعلم معينا
ولا ضمان على العين ولا على الاب أيضا بضرب المعلم لان ما رأى من التأديب لم يصرفه قولا ليه لانه صح
بقدر ما يمكنه والزائد من العلم وهو نظيره ما لو رجع شه ودار بعد رجح السياط لا يضمن الامام لانه معين
ولا السهر لان الجرح لم يجب بشئ منهم اه زيلي **(قوله)** فلا ينافى ما قدمناه الخ لا يخفى أن المخالفة
ظاهرة اذا قول الغنية لا يضر بها فيعدم الاحتواء فقلنا معناه لا ينفى **(قوله)** وفي الصراحتين ما في الكافي
هو المذهب الخ والظاهر تقيد بما جاءه الاستصحابي ولا مانع من جعله على التفصيل الذي قاله القدروري وحلا
على المتعارف **(قوله)** ثلاثونهم العطف على زعم هذا التوهم لا ضرر فيه فان الاسراج عملا ليس جرحا
الحاجز عنه كلف الضمان وان لم يسبق زعم للسر ج تأمل **(قوله)** تشبيه بحكم مفهوم المتن بقرينة التعليل
وهو تعليل لمفهوم المتن فقط **(قوله)** وامانا كان بحيث يسلك فظاهر الكتاب أنه الخ عبارة الغاية وان
استأجر عملا له حمل له ما عاين طريق كذا فاخفى طريق غيره سلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
وان بلغ فيه الاجر هذا المبرك بين الطريقين تفاوت لان عند ذلك التقيد بغيره ما اذا كان تفاوت
ضمن لعمدة التقيد فانه مفيد لان الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يتقارب سلكه الناس فلم يفصل اه
قوله فلم يفصل أي محذوف الجواب بناء على أن الظاهر عدم التفاوت في الطريقين اذا كانا مسلوكون اه
كقراءة **(قوله)** الشارح أو جعله في الصراحتين بالبر مطلقا **(قوله)** انظر ما قاله في التكملة من كتاب الودعة

عند قول الله والودعه السفر من الحج فانه مفيد **(قول كالفناء الحج)** لا يظهر فيه وفي البطح كونه
 أم من البرق في بلاد مصر **(قول وله ما وجه)** لانه لما كان مع رباته عتبة الأستة كذا من ولم يذكره
 في القوانين كالبديان والعصاح ٨٤ غايه **(قول الشارح وقد أمر بالشباب الحج)** كذلك الأمر بالتقصص
 فطامه سراويل **(قول ولكن في الرأية عن المحيط أمره بغير الحج)** فانه ان ما فيه التفاوت فيه كثير
 بالنسبة لما شرطه المستأجر تأمل **(قول الشارح ضمن لوالسيرة والمطربا)** أي حصوله في هذا
 المحل **(قول بقدر ما سأل)** له لسلكت بدل سأل **(قول تكرار مع صدور البيت الاول)** لكن أعاده نظرا
 لما بعده **(قول فيرجع الى المحل الحج)** تأمل في هذه العيان وراجع أصلها من نسخة صحيحة ثم
 راجعت شرحه على الملتقى فوجدته كأنفه المحشى عنه وهو محل تأمل **(قول ففيم انقله رد على اختلافه)**
 هنا أيضا الحج أي ما ذكره هنامن التقيد بالحضرة في خراب الله لكن دعوى الاطلاق محل تأمل
 فان ما هنا فيما لو خربت كلها على ما نقله عن ح فتكون كلامه فيما لو خربت كلها نعم اذا كان المراد
 بخرابها ما شمل خراب البعض يكون قدأ هنا **(قول واهل في المسئلة خلافا)** لم يتقدم في كلامه
 ما يفيد خلافا وما قاله الشرنبلالي بحث منه غير مسلم فكيف يترجى المحشى لاختلاف تأمل **(قول)**
 أي يظهر أثر عقده الذي وقع لطم من نسخ الشارح فتتبعه فقد احتاج للتأويل

(باب الاجارة الفاسدة)

(قول المصنف الفاسد ما كان مشروعا بأصله الحج) تقدم في البيع الفاسدان ما أورث خلافا في ركن
 البيع وهو الاعجاب والقبول بان كان من مجنون أو صبي لا يعقل أو في مجده وهو المبيع بان كان مينة
 أو جارا فهو مبطل وإنما أورثه في غيره مفيد وأن أحد العوضين اذا لم يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل
 وان كان في بعض الأديان مالا ان لم يكن اعتبارا عنه فالبيع فاسد كبيع العبد بالحر وعكسه وان عين
 كونه مبيعا فباطل كبيع الحجر بالدرهم والعكس ٨٥ والتأثير أن يقال نظير هذا هنا **(قول أورجلا)**
 ليضته نسبيا بخلاف ما لو استأجره لبناء بيعة أو كنيسة أو نصت طنبور بعب الاجر ويطب الله أنه آثم
 للأعالة على المعصية وفي المنتقى امرأة تأنحة أو صاحبة طبل أو زمرا كتبت مالا ان كان على شرط رده
 على أصحابه ان عرقتهم والاصدق به وان كان على غير شرط فهو له وقال الشيخ الامام لا يطيب
 والمعروف كل شرط ولو استأجره نصت الامتناع أو يجعل على ثوبه تماثيل والصغير من رب الثوب
 لا يملكه بخلاف الطنبور ونحوه لانه يصلح لمصالح أخر خلاصة من الفصل العاشر **(قول ونقل في المنع أن)**
 شمس الأئمة الحلواني قال تطيب الاجرة الحج هارة المنع هكذا وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
 بالقض فيه خلاف فعلى قول الحاكم الكفني لا تطيب عند الحلواني تطيب وهو الأصح بخلاف البيع
 الفاسد حيث يطيب لانه بدل العين والاجارة بدل منفعة وفترقا وقال شمس الأئمة الحلواني تطيب بان كان
 أجر المثل كذا في الصيرفة ٨٦ وهكذا رأته في الصيرفة **(قول لان أجر المثل في الاجارة الفاسدة)**
 طيب وان كان الكسب حراما اتما طلب مع التسمية لانه عهدها له معها لو حسمه المثل فماتخذ
 عوض ما جعله لها الشارع بخلافه بدونهما هذا ما تلوه في الفرق والافالاجارة ما طلة لأثر لها تأمل ثم رأيت
 السندي قال نقلنا عن الجوى ما ذكره شرح المجمع عن المحيط ان ما تأخذ الزانية بعقد الاجارة معلال
 عندهم لمره فيه وبعد عن الامام المعروف بالورع فتح هذا الباب **(قول تطار التسمية وهو الظاهر)** لكن

الذي في الخلاصة من الفصل الثاني نقلا عن النوازل رجل استأجر دارا لاجارة فاسدة وقبضه اليس له أن
 يترجها ولو تبرع رافع هذا حتى الاجر يعني أجر المثل ولا يكون غاصبا ولا أجر الاول ان ينقض هذه
 الامارة اه بلفظه ثم لزوم المسمى ظاهر على القول بجواز الاجارة الثانية وقوله ولا أجر ان ينقض هذه
 الاجارة لانها عقد فصولي فهي جارة غير لازمة وله ايضا نقضه على القول بالجواز لما قاله في النسخ عن
 المضمرات وبهذا تعلم انه لا يناسب جعل ما في النسخ تعليل لما نقله في الجرح عن الخلاصة تأمل **(قوله)** وذكر
 اصلا يستخرج منه كثير من المسائل هو انه اذا استأجر انسانا على عمل لورام الاجرة السروع فيه حالا
 قدر عليه صحت الاجارة ذكر له وقتا ولا كلاجارة على خبر عشرين من ثمانين الدقيق والآلات كالديق
 ونحوه في مثل المسأجر وان لم يذكر مقدار العمل لكن ذكر الوقت نحو ان يقول استأجر ثلثي الغنم في اليوم
 الى الليل يجوز ايضا لأن المنفعة تصير معلومة بذكر الوقت أيضا وكذا لو قال أصنع هذا الجدار بهذا الدرهم
 يجوز وان لم يذكر الوقت لانه يمكن له السروع في العمل حال اختلاف ما لو قال تدرى هذا الكدس بهذا الدرهم
 لعدم امكان السروع في العمل حال التوقف والتدري على الرمح وان ذكر الوقت ويجوز ان ذكر الوقت
 أولا ثم الاجر نحو استأجر ثلثي اليوم لتدري به درهم لانه استأجر لعمل معلوم وانما ذكر الاجل بعد بيان
 العمل فلا يغير وان ذكر الاجرة أو لاتم العمل بأن قال استأجر ثلثي درهم اليوم لتدري به لا يجوز لان العقد
 أو لاتم وقع على الاجرة والاحتياج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فانما كان العمل مجعولا وبعد ما ذكر
 الوقت بعد ذكر الاجرة فلا استحصال أي تعجيل اليوم ولا تؤخره لم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
 فكذلك مثله السعار اه **(قوله)** المعروف كالشرط (الح) أي يفسد العقد وان لم يصح حسمه
 الشرط لانه نزع المنصوص عليه وهو لا يقتضيه العقد خصوصا مع جهالة مقدار ما يأكاه العبد وحسنه
 لكن هذا حينئذ يخالف كلام الفقيه بالكلية فان مقتضا جواز الاجارة في العبد لا ينافي ولعل وجهه
 الجواز في معاملة الجاهل في علقه انما لا تنقض الى المنازعة بسبب انه باكل من مال المستأجر عادة كإشير
 اليه قوله أما في زماننا الخ فتكون مثل استئجار الظئر بطعامها **(قول)** الشارع لكن رده العلامة فاسم
 (الح) ماسأني في المنقرفات بدل على أن قوله ما مفي به أيضا فانظره ونقل ط فيها أن قوله ما مفي به
 عن المضمرات اه ونقل أبو السعود في حاشية الاشياء عند قوله واز استئجار طريق للور وان الفتوى
 على قولهما عن المضمرات والفتاوى الصغرى والتممة وغيرهما من الكتب المعتمدة فالترجيح قد اختلف
 وقال في شرح الاشياء أكثر المشايخ على ترجيح قوله اه **(قوله)** ان تعذر المرافعة الظاهر انه غير
 قيد **(قوله)** أي نفقته لا داعي لهذا التفسير **(قوله)** أي فضائل ماهر مقتضى الاصل المذكور أول
 الباب الفساد لا البطلان **(قوله)** أي عند اختلاف الناس فيه أي بخلاف ما اختلف المقومون في قيمة
 المثل كانه يؤخذ بالاكثر كافي الاشياء لان شهادة الاكثر مبنية على زيادة والاخذ بالوسط في الاجارة لان
 الاصل عدم ضمان المنافع والعدل هو الوسط بهلى تأمل **(قوله)** لا يصح ذلك لاتصاع عبارة الخاطبة ردا
 لدعوى الشارع عدم النقص عن المسمى اذا كان البعض مجعولا فانه لم يتعرض فيها لما ذكره كالأجر
 المثل أقل من المسمى وانما تعرض لزيادة عليه فوجه القام بائع والمتعين جدل كلام الشارع على ما اذا
 جهل بعضه وسبأ في ترينقل ذلك عن غاية البيان تأمل **(قول)** الشارع لرضاه عليه (الاولى رضا
 المجره لانه الطالب والعبرة برضاه باسقاط الزيادة لارضاه المطلوب **(قول)** الشارع لفساد التسمية
 فان قيل مقتضى فساد التسمية وجوب أجر المثل بالقام بائع فيقال وادعى المسمى لفسادها أيضا يجب

على ما يؤخذ من الكفاية بان الاسقاط وإن كان في ضمن التسمية لكن لا يفسد بفساده الرضاه بقوله
 الزيادة وعدم تقوم المنافع في نفسها اهـ ومآله في الدرر أظهر ونصه وانما لم أجز المثل في الفساد بما
 بالغام بالغ والإدعى على المسمى في الفساد غيرهما لأن المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وإنما تقوم بالعقد أو
 شبهة فإذا ارتفعت في أنفسها وجب الرجوع إلى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاهما سابقا له
 وإذا جعل المسمى وأدعت التسمية أتني المرجع ووجب الموجب الأصلي وهو وجوب قيمته بأهله ما بلغت
 هكذا ينبغي أن يقر بهذا الكلام فإن عبارات القوم مضطربة اهـ وانظر ما قاله الشرنبلالي فإنه أورد على
 قوله فإن فسدت بالجهالة وعدم التسمية وجب أجز المثل الخ أنه يرد عليه ما ذكره من مسئلة تزيد العمل إذ
 لا يتجاوز فيها المسمى مع أن فساد جهالة المسمى وأورد على قوله والأي وإن لم يفسد به بل بالشرط أو
 الشرح الخ أنه يرد عليه ما قاله الزبلي وقالوا إذا استأجر دارا على أن لا يسكنها المستأجر فسدت الاجارة
 ويجب عليه أن يسكنها أجز المثل بالغام بالغ اهـ فهذه فسدت بالشرط ويزيد على المسمى اهـ (قول)
 الشارح واستثنى الزبلي الخ) عبارته فإن كان الفساد لجهالة المسمى أو لعدم التسمية يجب أجز المثل
 بالغام بالغ وكذا إذا كان بعضه معلوما وبعضه غير معلوم مثل أن يسمي دابة أو ثوبا ويستأجر الدار على
 أجز معلومة بشرط أن يجرها أو يرمها وقالوا إذا استأجر دارا على أن لا يسكنها الخ اهـ (قول) ونظائر
 كلامه اختيار الشق الأول الخ) لا يخفى أن المفهوم من عبارة البحر أن الاستثناء الواقع في كلام الزبلي
 غير صحيح لأنه إن كان المراد في هذه المسئلة أنه أجز بدون تسمية للأجرة أصلا فهي المسئلة المتقدمة وهي
 ما إذا فسدت الاجارة بعدم التسمية وإن كانت الاجرة مسمية فالواجب أجز المثل لا يحاوزه المسمى على
 ما يحسنه ولا يصح حل كلامه عليه فتعين حله على الأول يصح قوله بالغام بالغ وعبارته الخلاصة ليس فيها
 دلالة على اختيار الشق الأول وانما أدلت الفساد بهذا الشرط بدون أن يبين فيها حكم الاجرة ولا معنى
 لجعل الشرط المذكور بدلا ولا يقصد ذلك في كلام المتعاقدين أصلا بل البديل غير مسمى بالكلية ولا معنى
 أيضا لكونه غير معلوم إذ السكتي معلومة فكذا عدمها قال الأصوب حينئذ للشرح أن يقول وجهه في البحر
 على ما إذا لم توجد التسمية والاستدراك حينئذ بعبارة قاضيان ظاهر ووجهه ارجاعه لجهالة المسمى على
 ما قد شرحه الجامع أنهم ما حيث تراضي على أجرة معلومة بشرط عدم السكتي يفوت الرضاه على تقدير
 السكتي ويكون المؤجر طالبا للجزء بآداه وهي مجهولة بجهالة البعض (قول) وقد ذكرها في الخلاصة الخ)
 أي ذكر هذه المسئلة بدون ذكر الاجرة وعبارتها استأجر دارا على أن لا يسكنها فهي قاسمة اهـ (قول) فلا
 مفهوم الخ) الظاهر اعتماد ما قاله الرضى من عدم الزيادة عليه فإن الأصل العمل بالمفاهيم حيث لم
 يوجد ما يخالفها (قول) ولو قال أجز ثلث سنة بألف كل شهر عما قال الخ) وذكرها في الخاتمة أيضا وقال
 فيها نوع اشكال وهو أنه لو جعل فضلا الأول وابتداء اجارة ينبغي أن يجوز في الشهر الأول ثم تصدق به
 كل شهر ويكون لكل واحد الخيار عند تجديد كل شهر اهـ ويقال المراد أنها تنقسم في حق الاجرة ثلاثة
 فاتها لا ينقسم فيها بل هي سنة (قول) فلو غلطنا فالأجر هو الأول) ولو ادعى الآخر أنه قصد الفسخ وأدعى
 المستأجر الغلط في التفريق فالقول قول الآخر كالتواضع على البيع ثلثة ثم بائرا البيع مطلقا من غير شرط
 ثبت البيع مطلقا إلا أن يتفقا على أنها بائرا على ما تواضعا كذلك ههنا اهـ خلاصة (قول) فالخبر
 غير لازم واللازم غير محذور) وهو اجتماع عددي الاضحية في السنة المعروفة وقوله واللازم غير محذور أي
 اجتماع عددي الاضحية في سنة الاجارة (قول الشارح لأنه عليه الصلاة والسلام دخل حماما لحفة)

لا يصلح دليل على جواز الاجارة بل على جواز الدخول (قول الشارح والمفتد أن لا كراهة في الخ) بل
 انما هو كراهة الدخول وان غرض بصره ولم يكشف عورته لتحقيق المعصية من غيره اذ يكره دخول المكان
 الذي فيه المعصية (قوله للذكر والأنثى) أي يقال للرجل الحاشن لبه طمأن كما يقال للأنثى
 (قوله) بخلاف ما اذا استأجر أرضه ليرعى الكلاء) فانه لا يجب قبة الكلاء لعدم ملكه وان كانت
 الاجارة فاسدة (قوله وليس عليها أن ترضعه في منزل الأب الخ) بل لها أن تخرج من منزلها (قوله
 قبل أجر ما مضى على الأب وما بقي في مال الصغير) تفسيره بقبل يفيد ضعفه وإذا قال السندى
 الصحيح أن الكل في مال الصبي (قوله الأصل أن كل طاعة يختص المسلم لا يجوز الاستعانة عليها
 عندنا الخ) بخلاف ما لا يختص به المسلم كعلم التوراة فانه يجوز كفاية وكذلك يجوز إنشاء المسجد
 وأداء الزكاة وكتابة المصنف والفقه فانه يقدر عليها الاجير والاجر يكون للأمر لوقوع الفعل عنه
 نيابة فإذا اشتراط أهلية الأمور بل الأمر حتى جاز أن يستأجر منها من الزبلى (قوله العمرون
 أي العاص) في الهداية والزبلى يعني عثمان الخ (قوله ولهذا تعين أهلية الخ) عبارة الهداية تعتبر الخ
 أي تعتبر أهلية العامل وتعتبر نيته أيضا ولو انتقل فعل الأمور إلى الأمر بشرط نية الأمر وأهليته كما
 في الزكاة فانه يعتبر نيابة الأمر وأهليته حتى لو كان كافرا أصبح أداء الزكاة لأن المؤدى هو الأمر
 وهذا بخلافه فعمل أن المؤدى هو الأمور اه كفاية (قوله على خلاف في بعضه) فان صاحب الهداية
 مثلا استثنى جواز أخذ الأجرة على التعليم فيكون ماعدا ما قبله عندنا على أصل المذهب فيكون مخالفا
 لقدر في الإمامة مثلا تأمل (قوله فان الاستئمان من أدوات العموم الخ) أي انه اذا وقع الاستئمان في
 الكلام لم يكون سبي منه فيباع على عومه فيما عدا المستثنى (قوله لا معنى لهذا الوصف الخ) في الحقيقة
 بنى مقبرة ووقف عليها ضيقة وشرط أن ثلاثة أرباعها تتفقه والربع على مصالح القبر وعلى من يقرأ
 عند قبره وجعل آخره للقراءة قال يعمل بن يقرأ عند قبره أخذه هذا الرسوم وقال بعضهم ان كان القارئ
 ممنا يجوز ولا قال شيئا وقد أوقفه صاحب البحر في كتاب الوفاء اه أو السعود في حواشي
 مسكن من الاجارة الفاسدة وقفه في حواشي الأشباخ المتأخرات اه ومن المعلوم أن الوصية
 أخذ الوفاء (قوله الشارح لانه استأجره بجزء من عمله الخ) لان الخطة انما تصير محمولة على الاجير
 كالدين في وجد عمل الاجير (قوله) فلو خلطه بعد وطن السكل ثم أقرنا الاجرة ورد الباقي جاز الخ) نعم
 لا يكون معنى تفسير العبدان لكن لا يستحق الأجر لكونه بالملط صار مشركا في العمل المشترك
 ولو غفقت بعد العقد كما يأتي الآن يقال ان الشركة هنا شركة مجاورة ضرر وعدم إمكان تغيير نصيب كل
 وفيما يأتي الشركة بينهما شركة ملك في جميع حيل وأجر العمل بالهيسل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب الهاية
 السعدية بقوله لعل الخ) لم يرض جوابا بسعدى في تكملة الفتح وأجاب عن الاشتكاين بقوله كل من
 اشتكا به أم الأول فلا نه لا ريب أن وضع المسئلة فيما الناس إلى الاجير كل الطعام كما يصفع عنه
 قولهم في تعليلها لان المستأجر ملك الأجر في الحال بالهيسل وقد صرح بذلك كثير منهم صاحب الهاية
 ومما يرجح للدراية وأما الثاني فلأن المناقاة بين قولهم ملك الأجر في الحال وبين قولهم لا يستحق الأجر مجموعة
 ان معنى الأول أنه ملك الأجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الأجر للاجير بالهيسل ومعنى الثاني لا يستحق
 الاجر لطلان العقد قبل العمل بعد أن ملك الأجر بالتسليم بسبب أنه صار مشترك في الطعام قبل ان يفتنى
 من العقود عليه ولا يذهب عليه لأنه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الأول منهما يؤدي إلى الثاني ويدل على

هذا التوفيق قطعاً ما ذكر في النهاية تقيلاً عن الجامع الكبير السرخسي وصدر الإسلام المجدي حيث
 حال وأما المسئلة الثانية وهي ما إذا استأجر رجل نصفه إلى بغداد بنصفه الباقي ودفع إليه فأتى به
 على سبيل التمثيل لنصف الكرمين قبل أن يبدل نصف كرمي نصف كرمي وحول إلى بغداد فصار تسليم
 الكراية مجهولاً للأجرة فملكها بنفس القبض ولذا ملكه بالتسليم بطل العقد قبل العمل لأنه صار شريراً
 الكرم قبل إيفاء من من المدة فوقع عليه وما قبل التسليم في الأجرة بمنزلة ابتداء العقد فلا يبدأ العقد في
 المشتري بطلت فكذا هنا وإذا بطلت لم يجب الأجر إلى هنا لفظ النهاية وهذا ظهر أنه لا حاجة إلى ما تنصه
 بعض الفضلاء حيث قال لعل مرادهم إلى آخر عبارة سعدى **(قوله)** وكل ما أفنى وجوده إلى انتفاء
 لزومه فهو باطل عبارة سعدى وكل لازم يؤدي فرض وجوده إلى انتفاء لزومه الخ **(قوله)** وأما الصبح
 فيلحق الأجر فيه بالتجهيل مع الإفراز الخ مقتضى مانعه الطوري عن النهاية عدم اشتراط الإفراز للثلاث
 الأجر بالتجهيل **(قوله)** وذكر في التتارخانية عن شيخ الإسلام ما حاصله أن الفساد الخ الذي في حواشي
 الأشباه عن شيخ الإسلام أنه أمان بشرط الكراية في مدة الأجرة أو بعدها ففي الأولى الأجرة فاسدة لأن
 مدة الأجرة مجهولة لأن مدة الكراية مجهولة نقل وتكرره مستأنفة عن مدة الأجرة لأنه حاصل في هذا
 الكراية الرب الأرض فتكون مدة المستحق منه مجهولة وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين أما بان يقول
 أجرة ثلث الأرض بكذا أو بان تكرر بها بعد انقضاء المدة فقد رها على مكروه أو يقول أجرة ثلثها بكذا على أن
 تكرر بها بعد باقي القسم الأول جائز الأجرة لأن جهالة وقت الكراية بعد هذا لا يوجب جهالة هذه
 الأجرة والكراب في نفسه معلوم يصلح أجراً وفي القسم الثاني لم يصح الأجرة لأنها مفسدة شرطت في مفسدة
 فلما ملق يجب أن يصح ويصرف إلى الكراية بعد انقضاء مدة الأجرة كذا في الويلولة اهـ **(قوله)** ووجهه
 أن الكراية يكون حينئذ من الأجرة بخلاف ما لو كان في مدة الأجرة فإنه لم ينعض أجراً فان المستأجر
 ينتفع به أيضاً **(قوله)** على فعل نفسه الخ أصلها عن فعله لنفسه الخ كما هو كذلك في العناية **(قوله)** وعمله
 لغرضه مبني على أمر مخالف للقياس الخ الحاجة وهي تدفع بمجعله حاملاً لنفسه لمصالحه مقصود المستأجر
 عناية **(قوله)** أقول أعني كذا بغيره عليه الخ اعتراض الترنبلاني على قوله فغنى الاجل فقول المحقق
 أقول نعم الخ لا يصلح جواباً بل هو بيان لوجه زيادة الشارح قوله عاد صحتها وقوله ومنشأ الاعتراض
 الخ وارد بدون زيادة الشارح قوله عاد صحتها لأن وجوب المسمى لا يتوقف على مضي الاجل فان المقصد
 نفي وجوب أجر المثل لا إيجاب المسمى يتم له ولوسلم ذلك لا يتوجه الاعتراض على المصنف بل على ما زاده
 الشارح وقوله فليس فيه الخ فيه تأمل فانه لا شأن له بفهم أنه لا يعود صحتها دون مضيها إذا فاهم معتبر
(قوله) فأفاده المصنف في المتن المصنف يجرى بذلك بل قال بعدد كراية المشتري تخلت وما نقل
 عن القاضي أن له في شرح الجامع الصغير وأما إعادته وأما في فتاواه فقل صرح بعدم وجوب الأجرة
 على لزوم **(قوله)** ولو أجرة أرض مع شرب أرض أخرى لا يجوز الخ وجه الفرق ما في الزاوية أن
 الشرب في البيع تبع من وجه أصل من وجهه فنحن حيث أنه يقوم بنفسه أصل ومن حيث أنه لا يقصد
 لبعثه تبع فنحن حيث أنه تبع لا يباع من غير أرض ومن حيث أنه أصل يجوز بيعه فجزءاً ببعثه نظراً
 لكونه أصلاً والشرب في الأجرة تبع من كل وجه لأن الانتفاع بالأرض لا يتبها الله قبل بيع الأجرة
 الشرب مع أرض أخرى كالميز يسع أطراف الحيوان تبعاً لرغبة أخرى **(قوله)** أولسني أرضها عبارة
 التنازية أرضه

(باب ضمان الاجير)

(قوله) ولولم يكن معناه ذلك بل اثبات الشئان فقط (الخ) فیه أن الامام لا يقول بسبق الضمان على سبيل العموم بل يقول به في بعض الصور وأوابع الكلام على ظاهره ثم (قوله) فان عاذا كر لم يظهر وجه (الخ) عبارة سعدی فان عاذا ذكره الشارح لم يظهر وجه (الخ) وتبين وجه التقديم من كلام سعدی تأمل لكن ما قاله لا يتبع مع ما تقدم عن الطوري من معنى الضمان فانه عليه ليس خاصا بالمتك (قوله) قال الزبلي معناه من لا يجب عليه (الخ) لكن حمل كلام المصنف على ما قاله الزبلي وجوب التكرار فيه بما عهد الاول بخلاف الكثرة فانه اقتصر فيه على الاول في كلام المصنف فلذا احتج الزبلي لنفسه بمعناه ليندخل باقي صور الاجير المتكثرة تأمل (قوله) هو العمل أو اثره أي العمل اذا شرط عليه أن يعمل بنفسه وأثره اذا لم يشترط أن يعمل بنفسه كفاية (قوله) وتقدم هناك أنه لو طلب الأجر اذا فرغ وسله فهل قبل (الخ) حقه أن له طلب الأجر اذا فرغ وسله فهل لا قبل (الخ) (قوله) والأصل أن الاستحجار على عمل في محل (الخ) ذكر هذا الأصل عقب قوله استأجره بدرهم على أن يتجمل له فطاعه لو اسمى جازا إذا كان القطن عنده وكذا لعقبره مائة هروى إذا كانت عنده (قوله) لكون العقود عليه وهو المنفعة مضونة بأجر النسل أي بخلاف الصحة فانها مضونة بالمسي ومن دليله ما على الضمان فيها أن الأجر فالمسألة تكون في مقابلة الحفظ أيضا وذلك من أن العقود عليه الحفظ لان عقد المعاوضة يقتضي سلامة العقود عليه من العيب فيكون المستحق عليه بالعقد حفظا للمسا عن العيب الذي هو سبب الهلاك فتكون دخال تحت العقد فبضم الهلاك كما في الدية اذا كانت بأجر وهذا المعنى لا يوجد في الاجارة الفاسدة (قوله) ومعناه عمل في كل نصف بقول (الخ) لكن في هذا خروجه عما يقوله الشريكان ففيه ترك لجميع أقوال الصابة نعم اذا قلنا انه محط للنصف وابقائه للنصف يكون عملا يقول من وجوب الضمان (قوله) مذکوران في البرازية بالحرف مع زيادة في الجواب (الخ) ليس في عبارة البرازية زيادة في الجواب بل ذكر بعد قوله فيجری فی غیر ما نضاه ولا رد ما قبل ان الصلح بعد دعوى البراءة في الأمانات لا يصح حتى لم يصح المودع وأجبر الوحد بعد ما قاله هاب أو وردت ولا ما قال في العون وما لا يقبلان (الخ) (قوله) ذكرهما صاحب البرازية بعد قوله وبعضهم أفتوا بالصالح (الخ) تمام عبارة عما لا يقولون ومعناه عمل في كل نصف يقول حيث حط النصف وأوجب النصف فان قلت كيف يجري الصلح جبر (الخ) (قوله) لا يضمن في قول الامام الظاهر أن قوله كما كذلك اذا الهلاك لا يفيده ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله) أقول ومقتضى كلامه (الخ) أي فانه يتم ما قاله القهستاني من أن كلام الصدوق بخلاف لما في الكافي وقوله لا منافاة بين كلامهم غير ظاهر بالنسبة لكلام مصدر الشرعة بل هو خارجا لفك كلامهم كما هو ظاهر تأمل (قوله) ويحق بخلاف (الخ) أي كلام الصدوق لكن افاد ما في الكافي أن العمل المتلف قد يكون غير معتاد غير مسئلة (قول الشارح وفي المسئلة هذا اذا لم يكن رب المتاع (الخ) قال الرجعي ينبغي أن يحمل ما في المسئلة على ما اذا كان المتاع تحت يده مالكه أو وكيله والعناد الآن أن صاحب المسئلة يتسلم المتاع ويضعه في مكان لا يصل اليه مالكه ولا يعرف محله فينبغي أن لا يجعل مثل هذا في يده بل يكون مضونا على الملاح فلجور اه (قوله) وكان بأمر (الخ) لعله وان كان (الخ) (قوله) فبده لمافي البدائع وان حله التي يستصاحبه (الخ) وفي السندي لو سقط من رأسه رقيق رجه بعدما انتهى

الى المكان المشروط فأنكسره الأجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي صاعد النسابى وروى هذا
الذى حكى عن القاضي ووافق قول محمد آخر فأما على قول أبى يوسف وهو قول محمد أولا يجب أن يكون
ضامنا ولو انتهى الى المقصد كافى للذخيرة وعلى العادة عدم الضمان بأنه لما انتهى الى المكان
المشروط لم يبق الجمل مضبوطا عليه لوجوب جميع الأجر فصار الجمل مسلما الى صاحبه والمؤلف من على
غير مضمون لا يكون مضبوطا اهـ (قول اذ لم يعمد له الخ) فيه أن الشرط في العمد الموجب للقصاص
تعمد الضرب لا القتل كما يأتى فى الجنائيات وهنا وجد تعمد الضرب ولذا وجب القصاص في مسئلة التامم
ولعل المسئلة خلافية وفي شرح الوهبانية من الجنائيات وجه وجوب القصاص في مسئلة التامم أن آلة
الفصاد آلة جارحة وأصاب بها مكانا يرقى بخروج الدم منه روج عدا اهـ ومعلوم أن اذن الصغير
والعبد غير معتبر فلا يصلح شبهة لسقوط القود تأمل وانظر ما يأتى فى الجنائيات (قول وفيه أما إذا
استؤجر شهر الرعى الغنم كان خاصا بالخ) فيه أنه لا بدق الأجر الخاص من ذكر التخصيص لفظا كالرأس أجرة
لرعى غنسه شهرا بدرهم وزاد ولا ترى غنم غيرة وما يدل عليه بدون ذكر مادة التخصيص كافى للمثال
الذى أوردناه لما قال استأجرتك شهرا الرعى الغنم بدون أن يسميها كان العقد وارد على منفعة الأجر
هذه المادة وهذا عين التخصيص وقوله بعد لرعى الغنم كأنه لم يذكر يلهته وإن كان معلوما كان فاسدا
على ما تقدم تأمل (قول فضايف ما هنا الخ) قديقال ما هنا سبى على قول الصاحبين (قول فلا تغير
أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه) عبارة الدرر ما لم يصرح بخلافه (قول قوله ولو عمل نقص
من أجرة الخ) تقدم أن الظاهر إذا كانت أجرة وحدها وأجرت نفسها وأرضه الصغير من تسحق
الأجر كاملا على الرعى بقين من حيث أنها يمكنها إيفاء العمل لها ما ذكر السندى عن الهندي ليس الرأى
إذا كان خاصا لرعى غنم غيره بأجر فلو أنه أجر نفسه لعمل الرعى ومضى على ذلك شهرا ولم يعلم إلا أنه
الأجر كاملا على كل واحد منهما لا يتصدق بشئ من ذلك لأنه أتم كافى للذخيرة وفى الولا الجية بخلاف
ما إذا استأجره يوما للصداد أو لفدمة فخصد فى بعض اليوم وأخدمه لغيره لا يستحق الأجر كلاهما
اهـ (قول ومقاده أن بين الخاص والوحد وما مطلقا الخ) فيما قاله نظر وكل معنى الآخر يطلق على
ما يطلق عليه الآخر بالافرق ويدل ذلك ما نقله ط عن العرب أجرة الواحد على الأضافة بخلاف
الأجر المشترك والمراد به من يعمل لوحد أو ما فى حكمه وما نقله عن الجوى عن البرازية أجرة الواحد قد
يكون لرجلين اهـ وليس فيما نقله ما يدل على العموم المطلق (قول وإن شرط أن ياتيه بسمه ما هنا الخ)
أى أن هذا الشرط غير معتبر فيصدق في دعوى الهلاك وإن لم ياتيه بالسمه (قول كقولهم أنها تسحق
الأجر على الرعى بن الخ) استحقاقها للأجر على الرعى بقين لا يدل على أنها أجرة مشتركة كما علم مما تقدمنا
قبل هذا على أن الأول كذلك لا يدل على أنها أجرة وحدها ولو كانت أجرة مشتركة كالقصاص الأذى
لا يضمن الابلية ولا يوجب ولا ما يدل عليه لأنه ليس محل العمل (قول قلت أتما يظهر هذا على القول
بأنه أجرة مشتركة) بل لا يظهر عليه أيضا لأنه لم يسرق من خارجها بل من داخلها فهذه نظرية العقب
ويدل ذلك ما ذكره بقوله إذا الاموال الخ وما فى نو راعين استؤجر على حفظ خان فسرق من الخان شئ
قال الفقيه أو جعفر والفقيه أو بكر لا يضمن إذا لحارس يجرس الأبواب أما الاموال فيخفون في السوت
وهى فى بعملا كما (قول اللهم الآن يقال إذا كسر القفل الخ) راجع لقوله قلت أتما الخ لا لقوله نعم
يشكل الخ كما هو ظاهر وحيث أنه لا شك بالبقاء على حاله وقد يقال في دفعه ان العيلة الموجبة للضمان فى

المشتركة متحققة في الاجرة الخاص اذا كان لا لواحد فكيف كون مستثنى من قولهم الاخير الخاص لا يعين مع ان الهلاك في مسئلة التنازع بعبء وهو السوق بخلافه في مسئلة الحارس فانه لا من عمله **(قوله)** وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسبستان الخ عبارة الكفاية بوجه هذه الرواية ان الواجب في الفاسدة اجر الليل لا زاد على النسي والنسي في اليوم الثاني نصف درهم فاما الدرهم فهو نسي في اليوم الاول ولا يقال التسعة الاولى باقية في اليوم الثاني لان اعتبار المصريح اولى من غيره والمصرح نصف درهم والدرهم وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الغد تسبستان الخ **(قوله)** وظاهر هذا الصنيع الخ أي حيث اعتبر جماله كما في ط **(قوله)** لانه تعدو طعنا في الاجر الخ أي هو تعدو بحكمه الاحتراز عنه في الجملة **(قول الشارح)** لان مؤنثه عليه مع عدم جريان العرف باستخدامه في الحضر فقط بخلاف المستأجر لكن ذكر المصنف في الوصاية انه ليس له انراجحه الا ان يكون أهله في مكان آخر فله انراجحه اليه انما يخرج من الثالث **(قوله)** وهذه مكر رقع قوله ولا يسترد مستأجر الخ قد يقال ان العبارات الاولى انما أفادت صحة القبض بالنسبة لباين العبد والمستأجر وهذه أفادت حصته بالنسبة للولي **(قوله)** فوه صح على الترتيب أي لانه لما قال شهرا بأربعة انصرف الى ما يلي العقد فخر بالعصاة كالتسوية واذا انصرف الاول الى ما يلي العقد انصرف الثاني الى ما يلي الاول فخر بالحوار لانه أقرب الاوقات اليه فصار كالأمر صريح اه زيلي **(قوله)** وجوابه انه يستحقه بالسبب السابق الخ قال المفسر فيه انهم قالوا لا يجب الاجر بالعقد بل بالتبديل وفيه ان المذكور في كلامهم ان الاجرة لا تخل بالعقد بل بالتبديل أو شرطه أو الاستيفاء والكلام في الملك غيرة في الوجوب اه ط وفيه انها لا يجب ولا تخل بالأبعد ما ذكر حتى لا يعتق قريب المجرى لو كان اجرة ولا تخل للمطالبة بتسليمها للسل كما تقدم فهذا يشهد في الملك والوجوب والذي في العناية ان ما لموجب الاستحقاق هو العقد فمع تسليم العقد المدة ولكن تعارض كلامهما في اعتراض ماوجب السقوط فجعل الحال مرجح الكلام المؤجر لما وجب الاستحقاق فخصي في الحقيقة قد افعة لاستحقاق السقوط بعد الثبوت لا موجه اه **(قوله)** بان صرح الخ أي ابتداء فلا تاتي ما في الشارح **(قوله)** والظاهر ان هذا مبني على قول المتقدمين بان منافع الخ ما استظهره غير موافق لقوله الفتوى على لزوم الاجر انما كان مبنيا على قول المتقدمين لا يجب الاجر على كل حال ولا يستقيم الاستثناء كلامه وما ياتي في العصب وافق ما ذكرنا **(قول الشارح)** وكذا مال النبي الخ أي في وجوب الاجر

(باب فسخ الاجارة)

(قوله) ظاهره انه شرط في خيار الشرط الخ الاعتراض على الشارح غير متوجه على زيادة الواو والعاطفة في قوله وخيار شرط ومتوجه على حذفها كما هو نسي الخط **(قوله)** فلو فسخ في الثالث منها لا يجب اجر اليومين الخ لانه لا يمكن من استيفاء المنفعة لانه لو انقطع بطل خياره **(قوله)** وفيه اشعار به لا بشرط حضور صاحبه الخ أي في كلام الوفاة حيث قال وتفسخ بخيار الشرط فجعل ولايته للآجير ولو فقهه على قضاء ورضا **(قوله)** وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط فاستثنى عما يقتضي ما في الفتاوى ما تقدم في اليوم انما فسخ من له خيار الشرط لا يصح الا اذا علم الآخر في المدة عند الطرفين ويصح عند الثاني وان خيار الرقبة على هذا الخلاف اه وأما السدي انه لا يتوقف الفسخ فيه على القضاء انما

كالبعب **(قوله)** وقيل بقدر حصة ما انقطع من الماء أي ينظر بكم يمكن هذا المحل مجردا عن الماء
فيعيب **(قوله)** أنه خلاف ظاهر الرواية فتأمل الظاهر ابقاء عبارة الجوهرية على اختلافها حتى يوجد
نص بقدر اختلاف الرواية كما في مسألة الدار اذا اتهم بعضهم تأمل **(قوله)** وان استأجرها بشرها
سقط عنه الاجر الخ أي بانقطاع الشرب بخلاف مسألة الشارع فان مدار السقوط على انقطاع ماء
النهر على وجه لا يرجح منه السقي كذا تفيد عبارة الهندية ونصها اذا استأجر من آخر ارضاً وزرعها ولم
يجد ماء لسقيها فليس الزرع قال ان كان استأجرها بشرها ولم ينقطع ماء النهر الذي روى عنه
السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له ان يلو وان استأجرها بشرها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فقد
الزرع من انقطاع الشرب فالاجر عنه ساقط كذا في الكبرى ٨١ **(قوله)** والظاهر ان المرداد الرقبة
الارثاق الخ الظاهر ان مسألة الحمام يقال فيها ما قيل في مسألة الرعي وباق فيها الخلاف السابق
وان الأجر يتأمة بسقط بدون إيجاب أجر منفعة السكنى على الأصح **(قوله)** شعر بان منفعة غير الخطن
معوق عليها الخ يحتمل ما في التبيين على رواية القدوري كما قدمه المحققين من زوال اشكاله وقوله فاذا
استوفى كره على سبيل التفرع لا التفسيد فلا حاجة حينئذ لعوى أن السكنى معقود على المصداق
حي معقود عليها بما كائن ما تقدم من الخلو أي منى على هذه الرواية **(قوله)** بخلاف طين جدرانها
هو محلها في عرفنا **(قوله)** ويرفع قيمة التراب الخ أي ان كان له قيمة **(قول الشارع)** وله ان يفرد
بالفصح بلا قضاء أي في مودعة حاشية الدار الى اصلاح واحتياج بهما ونحوه الى اصلاح ونحو ذلك
(قوله) حتى لو باع المؤجر مكانه قبل القضاء الخ أي قبل علمه بالفصح والافصح يكون الرضا ببيعها
بعد علمه بالفصح يكون رضاه **(قوله)** أو يقصر أي بالانشاء مثلا لا الماء كما يظهر **(قوله)** ولكل مرجع لم
يظهر المرجع الثاني بل لا يصح **(قوله)** باعتباره قد لا يصدق على عدم مال آخر العلة تفيد أنه لا تقصير
الاجارة فيما يصدق فيه على عدم مال آخر لعدم الحبس **(قوله)** غير مسلم فيه ان الحائز استحسن هذا
القيود كراهة غير بل يقف عليه وهذا لا يوجب الرد عليه بأنه غير مسلم **(قوله)** والفرق امكان اكره
الدار لا الدابة الخ هذا الفرق يفيد ان اداء تسفر مستأجر الدار ليس بعدر وهو خلاف الآ في الشارع
(قوله) من القطن أنه ينتقض عت الموت المزارع الخ أي فيما اذا استأجر أرضاً وزرع فيها ثم مات قبل انقضاء
المدة كان على ورثته ما سمي من الأجر الى أن يدرك الزرع كما في الهندية **(قوله)** ثم يشكل عت الموت المعقود
عليه الخ الاشكال وارد على قولهم الاجارة تنقذ ابتداء العذر فان من استأجر سقنة ثم مرأى الموت
في وسط الصرفة تنقذ بينهما اشارة بمبدأ ومقتضى هذا أن تنقذ اجارة أخرى في موت الدابة العتة
اذا وجدت دابة أخرى للعذر **(قوله)** هذا اذا كان في موضع يخاف أن ينقطع الخ بأن لا يجد دابة
أخرى في وسط الطريق قالوا لو وجد دابة أخرى يحمل علم مائة تنقض الاجارة **(قوله)** ومثله لو تقاضا
وفي التيمم الخ على ما عتدوه هو كالوقف لا يلزم فيه التقاضى **(قول الشارع)** لانه فصل مجتهد فيه
لا يخفى أن الشافعي وان قال بعدم الانتفاع بالخيل لا يلزم الخفي أن يجري على مقتضاه بل يخبر عنه
٨١ سندی **(قول الشارع)** لا تقاومهم على عدم عتق قريب الوكيل الخ لا يخفى أن ما ذكره المصنف
لا يصح رداعى المضم من أن ما ذكره منى على ما قاله الكرخي بل صريح ما نقله لا يتأتى الا على قوله وعدم
العتق وفساد التكساح على الوكيل على قوله شيء آخر ثم رأيت في تمة الفتاوى من كتاب الوقف ما يدل على
البناء المذكور حيث قال الاجارة تبطل عت الوكيل بالاستعانة بخلاف الوكيل بالاجارة لان الوكيل

بالاستحالة كحال الوكيل بشرائه الاعيان لان المنافع لاحد الاعيان فعتبر الموكل كأنه عاكف من جهة
الوكيل فيكون الوكيل حاكم المالك أما الوكيل بالاجارة فليس له حكم المالك لان المنافع تتولد من داره
للكل اه **(قوله)** والثانية اذا استأجر الناظر الخ يظهر فيها انه الموقوف عليه بهذه الاجارة والا
فالنظر لا يمكنها لعدم ولايته على صرف العلة لتصرف مستحقها بدون اذنه تأمل نعم يظهر تصرفها فيها
واستأجر عاملا فوقف مات **(قوله)** لكن لا يخفى أن التسليم ليس شرطا لصحة العقد الخ لا يخفى أن
الكلام ليس في صحة العقد بل في لزوم الأجر والتسليم ليس بشرط لوجوبه بل التمكن من الانتفاع ولا
يتحقق التمكن مع البعد نعم على ما في فتاوى قارئ الهداية بقيد كلام الأشياء عما اذا لم يحض مدحا الخ

(مسائل شتى)

(قوله) اقول لكن هذا حيث زالت الخ وعلى هذا يكون مفهوم كلام المصنف وهو ما لو كان الوضع بدون
حق اذا تعدت الشئ في مكان آخر وأحرقه فيه تفصيل به ينسقط كلام الرمي ويثبت لامرأته على
المصنف **(قوله)** فلوندر جت احداهما على الأخرى وانكسرت المتدحرجة ضمن صاحب الواقعة
ولو انكسرت الواقعة ضمن صاحب المتدحرجة لعدم انتساع فعله بخلاف ما لو عبطت الدابة الواقعة قاله
لا ضمان على رب الدابة الآية له الانتساع فعله بانيتها **(قوله)** زانق نور العين عن انكساره بعد قوله
ضمن الخ أي لفظ ضمن الأول **(قوله)** ولك أن تقول اذا أنكر الخ يظهر ما قاله الساجحاني اذا أنكر
النصب مع ادعائه فيقال له سكن يتأول بل ملك و بدونه يلزم الأجر لعدم التأويل لانهم انما استنوا عدم
الأجر في المعاد اذا كان مع التأويل وفيما عدمه يجب الأجر **(قول الشارح)** ما لم يظهر المنع أي من
الأمر في قبض الوكيل فلو قبضه الوكيل بعد ما منعه الأمر عن القبض حتى مضت المدة فالأجر على الوكيل
ولارجوعه على الموكل لانه منعه ان يتي كونه قابضا حكا اه سندی **(قوله)** أخذ من قولهم من عقد
الاجارة فغيره ولا تنسخ عنه الخ الحق أن ما أخذ الساجحاني غير مفيد للدين من الانتساع نعم ما قدمه من
العلامة قاسم فسيده فان بقر السلطان المفرغ يكون قد أخرج المفرغ تأمل **(قوله)** ولانه يحتاج في
الدابة الخ هذا التعليل مستقيم دون ما قبله **(قوله)** فالاجارة باطلة لان الدلالة والاشارة ليست بعمل الخ
عبارة الواو الجبسة على ما نقله الجوى لان المستأجر ليس بعمله والدلالة والاشارة ليست بعمل الخ **(قوله)**
والجواب عما قاله ما ذكره الشيخ شرف الدين من أنه الخ رده في تنوير الاذهان والبصار بأنه ليس بشئ
لان وجوب أجر المثل معلل بأن ذلك عمل يستقيم بعقد الاجارة الآتية غير مقدر بقدر فيجب أجر المثل
لا مجرد حضوره وقوله خطاب الأمير كان قوله الجوى وأرى السعود وقال لعل الأولى تعليل الصحة مسألة
أسير السرية بخصوصها بالحاجة الى اعانة الدال على هذه المسئلة العامة استقصا وان كان القياس
خلافه اه وفي الصرمين اللقطة تغلق عن الترانجانية لقولها من وجدته كذا فأني انسان استحق
أجر التل وعمله في الحيط عاز بالكرتني بأنها اجارة فليدفع هذا الفرع نظيره فرع السر الكبير وبدل
لما بحثه في الاشياء من وجوب أجر التل وكان الوجه الحاجة الى الاعانة ويكون في المسئلة روايتان
وان نظري في الصرمين انه لا يقول لهذه الاجارة أصلا **(قوله)** من أنه يعين هذا النص الخ بان
يكون من قبيل استعمال العالم في الخاص مجازا كما في السعود **(قول الشارح)** هذا قولهما وهو المختار
ما ذكره من اختيار قولهما وما نقله الطحاوي عن المصنفات من أن عليه الفتوى رد ما تقدم من قاسم

من أن تصحح المفتى لقوله ما يجبهول القائل اه ثم قول الامام صرح ايضا تأمل (قول الشارح * ولو كان في بعض الطريق ومؤثر *) أى كان معه فهو مبتدأ وخبره محذوف ويجعل أن يكون قوله ولو في بعض الطريق من تنمة المسئلة السابقة وصورة جئت فجل ا كثرى دواب لجل بضائع التجارة عليها الى كوفة مثلاً فترك التجارة بعد ما سافر بعض الطريق كان ليستأجر أو المجر الفسخ فيما كتره من الدواب ويكون قوله ومؤثر مبتدأ وخبره الجملة بعده اه سدى لكن ثبوت الفسخ للوجز على الاحتمال الثاني محل نظر بل هو لا تأجر فقط كانه كذلك لو مات بعض الابل المعينة لتفرق الصفقة عليه فاذا التمين الاحتمال الاول وقوله وأطلق يعقوب أى الفسخ للمؤثر بموت الابل سواء المعينة وغيرها فأثبتته في المعينة وغيرها قال ابن وهبان في شرحه فهم من اسناد الفضل الى المكثرى أن الكارى لا يملك الفسخ الا في صور منها ولو وقعت الاجارة على دواب بعضها لجل المتاع فماتت انفسعت الاجارة بخلاف مالو وقعت على دواب لا بعضها فماتت لا تنفسخ اذا تقدمت بقع عليها وعلى آجر ان باقى بغيرها وعن أى يوسف ان المؤثر حتى الفسخ ايضا ومنها لو مرض المؤثر في هذه الصورة ذكر القدرى أن لمحق الفسخ وهو خلاف رواية الاصل ومنها ما عن أى يوسف في امرأة ولدت يوم الفسخ بل ان تطوف طواف الزيارة وإيها لجال أن يقيم معها مدة النفاس فهذا عند العمل في فسخ الاجارة ولو ولدت قبل يوم الفسخ وبقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة أيام أو أقل أجبر الجال على المقام معها كل ذلك ذكره صاحب المصيط

(كتاب المكاتب)

(قوله لان نسبة الذانبات أولى من العريضات كما يحق في العنابة) عبارة العنابة وذ كرى بعض الشروح لو ذكر كتاب المكاتب عقب كتاب العتاق كان أنسب ولو هذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها الولاء والولاء حكم من أحكام العتق ايضا اه وليس كذلك لان العتق اخراج الرقعة عن الملك بلا عوض والكتابة ليست كذلك بل فيها ملك الرقعة لشخص وينفعه لغيره وهو أنسب للاجارة لان نسبة الذانبات أولى من العريضات وقدم الاجارة لشبهها بالبيع من حيث التملك والشرايط فكان أنسب بالتقديم والكتابة عقد بين المولى وعبيده بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه من كل وجه اه ومراده بعض الشروح غاية البيان وعبارته كافي للحواشى السعدية ولهذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقب كتاب العتاق لان الكتابة ما لها العتق بمال والولاء حكم من أحكام العتق ايضا اه وهذا يظهر لى تصرف الشارح في عبارته الى ما لا يرضاه صاحبه فان ذكر الولاء ليس مناسبتا للعتاق لانسان نسبة المكاتب للعتاق وقوله والكتابة ليست كذلك ان أرادها ما لا يخرج فيها فهو كالكابرة الا يرى انه اخراج السيد مال الرقعة ما لو ان أرادها ليست بلا عوض فلم ولا نس الحاجة الى المناسبة في جميع اجزاء مفهومه مع أن اعتبار انتفاء العوض في مفهوم العتق غير مسلم ايضا وكيف والعق على مال باب من ابوابه اه سدى (قول الشارح لان فيه ضم حرية الدالى حرية الرقعة) لعل مرادهم الضم ا لافاه اذا أدى البدل اجتمع له حرية البيع حرية الرقعة ولا يخفى أن الشئ يتفرقاتها (قوله) وهذه شروط انعقاد الخ فيه أن البالغ والملك أو الولاية من شروط النفاذ ثم العقل شرط انعقاد (قوله) فلا أدى القابل عن الصغير) أى العقل (قوله) لان

فيه إلغاء الشرط (الح) لا يكون فيه ذلك إلا إذا كانت الإباحة بمعنى الجواز والإلغاء المانع من تقييدها
 بالمعطي (قوله وقيل المال) أي أن يكون كسواً لا يقدر على أداء المال الذي هو البذل (قوله)
 الشارح وتبناه في الترخائية (قوله) نحو ما نقله السدي عن خزاعة المفتين رجل كاتب نصف عبده
 صار نصفه مكاناً لاغير فلما أراد العبد أن يخرج من مصر فليس له أن عنه من ذلك وإن أراد أن
 يستخذه فربما يخطئ عنه وبما فيه ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء يؤدى أو يعجز
 (قوله وفي الإماء عشر القبية لو بكر (الح) خلاف المعتدل مهرتها كما تقدم في باب المهر (قوله)
 وعليه فلم يظهر من الكتابين فرق فلتأمل) الظاهر أن في المسئلة اختلاف الرواية فاشى عليه
 المتن ما في المصنف من لزوم العقر بوطء المولى لها (الح) ومقتضاه أنها لو وطئت بشبهة يكون العقر لها
 وبذل عليه تعليل الهداية بقوله لأنها صارت لأخص بجزائها وذكر في البيع مانسه وأما وجوب
 العقر بوطء مكاتبته فلا يحتاج ثباتها وأجزائها ولهذا لو وطئت بشبهة أو جنى عليها كان عقرها
 وأرض الجنابة لها ومنافع البيع ملحقة بالأجزاء أو الأعيان ولهذا لو استحققت الأمة غرم المشتري العقر
 وقية الولد دون المنفعة ولو كانت في حكم المنفعة لما غرم (قوله) فلو كاتبه على عين في بدل العدم من جهله
 كسبه فيه روايتان في رواية يجوز لاه كاتبه على بدل معلوم بقدر على تسليمه وفي رواية لا يجوز
 لأن المولى كاتبه على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم اكتسبها قبل العقد بان اتفاق الراي وأبى أنها
 لا تتعين في المعاوضات اه سدي (قوله) وأما مسألة الوصف فظاهر كلام الزيلعي أنه ما قبل
 مقتضى دليله بل هو أنه أن تكون فاسدة كالأول كاتبه على قيمة نفسه تأمل (قوله) تقييد قوله فإن أدى
 لأقوله عتق لأنهما (الح) أي انهما تقييد العتق عدا كرم تقييد الاداءه والظاهر صحة رجوعه
 لكل منهما وإذا قسده أحدهما بینه لأجابه تقييد الآخر لأنهما تقييد من مقابله تأمل (قوله)
 على أن يوطئ (الح) له لو طئ بالصف (قوله) فقد سمي النوع جنساً (الح) في الكلام قلب وكذا
 ما بعده (قوله) فلا تخالف في الحكم) أي في الإطلاق فعلى الأول القرس جنس وعلى ما في الاختيار
 نوع وقال في غاية البيان أراد صاحب الهداية بالجنس ما أراد أهل التصو وهو ما علق على شيء لا بعينه
 والأول القرس والعبد ليس بجنس اه (قوله) وفيه كلام يعلم من الشرنبلانية) ما قاله في الشرنبلانية
 وأرد على عبارتي الشارح والدرر فإن فيها مانسه قال في الهداية المكتبة تشبه البيع بمعنى انتهاء
 لانهام بطلان مال المال وتشبه النكاح (الح) فكاتب الشرنبلاني أن صاحب الهداية لم يعن شبه الكتابة
 بالبيع من هذا القبيل بل من حيث المعاوضة وعدم صحتها بالإبدل واحتمال الفسخ كاذ كره في
 العناية إلى أنهما ذكره

(باب ما يجوز له مكاتب أن يفعله)

(قوله) يعني الحرية المنتظر (الح) وفي السندي عن الرضى يعني أن الأمة تنبت لها الحر بمن قبل
 السيد لاستيلاذها فتنتع على المكاتب بيعها حيث ملكها مع ولد هامة لأنه بادهه ثبتت أمومة الولد
 ولا يتأ في ذلك مع الزوج لأنه لا تنبت له الحرية ولا سيها من قبل الزوجة وليس لنا أبو ولد كما تكون الأمة أم
 ولد (قوله) وبه يتنفع الأشكال) فيه أن محمداً وإن قال بالتفصيل كانفقه عنه لكنها لا يقولان به بل يقولان
 لا يجب للمال حق المولى مع أنه بالكاح أيضاً كما يفيد ما في الهداية وشرح الجامع كاذ كره في العناية

فإن اشكاله كيف لا يكون مقاساً على الحر ويطلب به في الحال مع أنه ليس بسبب إذن فيه المولى
فقد وجدت المساواة بين المقيس والمقيس عليه **(قوله)** اعترضه في الشرب لئلا يأن الاستحقاق يمنع صحة
الشراء) فيه أن الاستحقاق يمنع النفاذ لا العجة فاعترض الشرب لئلا مدفع تأمل **(قوله)** وهذا العقر
من فوائد الخ) لأن المشتري لا يسلم في كل مرة بل يجوز أن يستحق فكان العقر من فوائد الخ
ولا الشراء واجب الحد وما يجب بسبب الشراء يكون حكمه حكم التجارة وإن كان مقابلاً لبيع ليس بمال
(قوله) أو إن تلد لا تكمن سنة أشهر مذ كانت الخ) الاظهر أن يقول أو إن تلد لتبين فأكرمذ كانت
فإنه حينئذ يتبين أنه حال الكتابة وأما إذا ولدت لا تكمن سنة أشهر مذ كانت بمحتمل أنه من وطء
حادث بعده لم يحتمل أنه من سابق عليها فلا يجب العقر عليه بالثلث مع عدم إقراره تأمل ومافاه المحشى
قال السندی هو المنقول عن الاتفاقى وغيره والذي رأته في غاية البيان عن شرح الطحاوى المكتبة إذا
جاءت ولدت أشهر أو أكثر أو أقل فدعاء المولى ثبت نسبة صدقة أو لا فإن شامت مضت على الكتابة
وتأخذ العقر إذا كل العلوق في حال الكتابة اه وهذا يدل لمافاه السندی **(قوله)** ونقول صاحب
الهداية مع سلامة الأكساب يفهم منه أن الخ) وافقه ما في الزبلى وبالتأمل في ذات كره في الغاية
من القول لم يوجد فيها تعرض لحكم الأكساب أصلاً **(قوله)** لأنه اعتاض عن الاجل الخ) لأنه
لما أتى خصمائه كانت مقابلة لخصمائه من الألف التي في ذمته والخصمائه الأخرى تسلم للمكاتب
بالاجل وأنه ليس بمال كفاية **(قوله)** كما يشهد به السابق الخ) لم يوجد في السابق ما يشهد لمافاه **(قوله)**
يفهم منه بعد قوله وقبل الرجل أنه الخ) الاحتياج للقبول أنما يظهر فيما إذا لم يأت بالتعطين لأفيا إذا أتى
به على أن لا دى حالاً يظهر أنه يكون قائماً مقام القول كافي البيع **(قوله)** والغائب متبرعه به غير مضطر
إليه) فإن قبل الغائب ههنا كغير الرهن ومعه الرهن مضطر ولهذا يرجع على المستعير عما دى
فكيف قال غير مضطر إليه فالجواب أنه كهذا في جواب الأداة من غير دى عليه لا في الاضطراب فإن
الاضطرار إنما هو إذا فات بهنى حاصل وههنا ليس كذلك إنما هو بضرورة أنه يحصل بالحرية وهو كما يقال
عدم الرجوع لا يسمى خسرانا فإن قبل حق الحرية حاصل بالكتابة وربما قاله لم يؤد فكان مضطراً
أوجب بأنه متوهم ودق الرجوع لم يكن ثابتاً فلا يشبه اه عناية **(قوله)** لأنه دخل مقصود بخلاف
المولود في الكتابة الخ) علل في الكفاية للقول فيما لو اعتق الحاضر بان الاجل كان مشروطاً له دين
الغائب اه وعمل عزمي نقلا عن الكافي بما علله به في الكفاية ولا يظهر ما علل به المحشى تأمل

﴿ باب كتابة العبد المسترق ﴾

(قوله) ولما قلنا في الكفاية حيث قال الخ) فيه أنه على ما قاله الزبلى التبرع إنما هو على المكاتب
وهو قضى به دينه فاعتاض حينئذ لم يكن متبرعاً عليه بل أخذ في مقابلة دينه **(قوله)** والاحسن ما أجاب
به في البسوط) في هذا الجواب تأمل فإنه بالتصريحين أنها أم ولد الأول وتبين أن الثاني وطئها مع كونها
أم ولد فيكون ولدها الثاني حكمه حكمها وكيف يصح أن يقال علق حرامه أنه لا ملكة فيها أو أيضاً كان
الامام قائلاً بعدم تقوم أم الولد يكون قائلاً بعدم تقوم الولد إذا علق حر الأول تأمل

﴿ باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى ﴾

(قوله) تعارض الآثار) وفي السندی والمروى عن علي بن عبد الله أن الفسخ إذا تولى عليه نجبان فلا ينفي

ثبت الفسخ قبله وقال في العناية الجواب ما أشار إليه فخر الإسلام أنه معلى بشرطين والمعلق بهما لا ينزل عند أحدهما كان دخلت هذين الدارين فأنست طالتي اه **(قوله لا كالشترى)** حقه حنف لا والذين بالزواج بدلا عنها إلا أن يقال مراده بقوله لا كالشترى أي عند الامام **(قوله)** فلما كان الصغير تابعاً لغيره لا كغيره لتظهر الفائدة أي أن الكبير يحمل زوجه استقلاله بسبب كبره فيه بد كمدفع هذا الزوجه ويعلم منه حكم الصغير التابع بالاولى **(قوله)** ومقتضاه أن الدين ليس بقيد الخ ما ذكره الشارح من قوله قيد الدين الخ هو عبارة الكفاية وعبارة الكثر والهداية كعبارة المصنف، فبيده الدين وما نقله عن الزبلي ذكره بعد ذكر الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فتأمل مع ما ذكره **(قوله)** يعني اخذها بعد موت الولد في ارثها الخ ليس ذلك بتعين فلو اخذته ما في حياة الولد بعد موت أبيه فقال موالى الخ نحن أحق بالنظر إليه وادعى موالى الأب كان الحكم كذلك اه رضى كأنه قبله السدي **(قوله)** لانه لا خبث في نفس الصدقة وإنما الخبث في فعل الأخ الخ أقول فعل هذا الواجح الصغير الخق وأما الخبي ينفى أن يطالبها باعتداله فلا أخذ منها كما لا يخفى اه سعدى ورد في كفاية الفسخ بقوله أقول ان لم يوجد بعد ما الأخذ من بدال الصدق فقد وجد منهما الأخذ من بد الفقير فقد تناولا ما كان في يده ولكنه فقد وجد في حقهما سبب الخبث اذا لا فرق في إرث الخبث بين الأخذ من أحد وأخذ من أحد اذا وجد الا لال الأخذ بخلاف المولى فيما نحن فيه فإنه لم يوجد منه الأخذ لامن بدال الصدق وهو ظاهر لا من بدال الصدق ان كسبه، لثمولا عند أبي يوسف فاجبر لا يتبدل الملاك فلا يوجد منه الأخذ بل يبقى ملكه على حاله كما يرتد إليه التسيب بين السبل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استغنى وقد بقي في يدهما ما أخذ من الصدقة في آخر ما قاله اه **(قوله)** أقول عبارة شرح درر البصائر تفيد الاولين حيث قال الخ ليس في عبارة شرح درر البصائر ما يفيد أن القسمة على المخص تامل **(قوله)** وأما ما في الشربلالية الخ عبارة ما على قوله في الدرر واذا لم يحكم عليه حتى يحرم بطلت كذا في القاعدة اه قد أورد المصنف ما بعد من المسئلة في شرح الجمع وأما الإبهام فلا نه لا تبطل أصلاً بل في حق المولى فهو في الرق وبزواجه ما بعد العتق عند أبي حنيفة خلا لهما ونص شرح الجمع لو قتل خطأ فصالح على مال أو أقر به فقتل عليه بالقسمة ثم عجز أو أقر بقتل عد ثم صالح ولم يؤذ حتى عجز فهو ومطالب بعد العتق عند أبي حنيفة وقال مطلقاً أي يطالب به في المال ويأجر فيه بعده اه ومثله في البرهان **(قوله)** وقال مطلقاً أي في المال (وبعد) عبارة الشربلالية وقال مطلقاً أي يطالب به في الحال ويأجر فيه بعده اه وكذا إذا يشه في شرح ابن مالمع عدم ذكر قوله بعده ثم عبارة مصنف الجمع في شرحه عليه في الحال وبعد الحرة اه وهو تنقسم إلى إطلاق **(قوله)** قال أبو السعود وفيه نظرا الخ الظاهر اعتماد ما في الزبلي لانه صريح ويكون الدائن كالحال ولو تيقم مقدم على المفهوم من عبارة غاية البيان **(قوله)** ولنظر وجه الاول وجه الاول ظاهر من تغلب أصل المسئلة كاهو مذكور في ط وغيره ثم وجه الثاني غير ظاهر تامل **(قوله)** فليس ذلك لان العقد قائم بهما وليس أحدهما تابعا للآخر فلا تنفس الا بحدودهما رضى **(قوله)** والمضى مبتدأ أو مجرور وعطف على مبت

﴿ كتاب الولاء ﴾

(قوله) فان ما ذكره المصنف مفضل الى الدور الخ يتدفع به أنه يمر بفلسن يعلم ولواء العتاقه ويجهل الولاء

المطلق (قوله والجواب أن الأصل في الاشتقاق هو مصدر الثلاثي وهو العتق) فيه تأمل فإنه لا شك أن أعتق مشتق من الاعتاق لأن العتق وإن كان مصدرًا خبريًا (قوله) انما به نقل يعدموت السيد لما عرفت أن الولاء الخ) فيه تأمل فإنه قبل الموت الملبس بالحق في المذبح فلا ولا ما لا علم به وإن بشر السبب القضي إليه بعد الموت واحتج به بجملته لكن إن تحقق الموت وقد تقدم أن سببه العتق فلا يثبت أنه الآن ثبت الولاء قبل وجود سببه تأمل ولعل الأحسن في الجواب ما في الدرر أن ثبوت الولاء فيهما انما يكون بسبب ثبوته للمولى فإنه المصحق له أولاً لصدر سبب العتق منه ثم يسرى منه إلى عصيته (قوله) بأن مات بعده فسل قضيه مما منه) الأولى في التصور أن يقال إن مات المذبح أو المصنوف أو المكاتب عن ديون ووصايا مات العبد المذبح أو المكاتب أو أم الولد فإن ديون المولى أو وصاياه تعلى من تركه الثاني وقال السندي يعني لو مات المعتق بالكسر وترك ابنه أو بنته أو وصي بوصاياه مات العتق فأنا لا دفعه إلى ابن المولى بل توقف الولاء على تنفيذ وصاياه إلى المولى وتقصي منه ديونه اهـ (قوله) وأما التعبير بأكرمين الأقل فهو مساو لتعبير الشارح) لعله المصنف ولعل من عبر بأكرمين الأقل أراد الأقل ماديون نصف حول فالأكرمينه شامل لنصف الحول فالأكرمينه يكون حيثما التعبير بأكرمين الأقل مساو لتعبير المصنف (قوله) لتعذر إضافة العلق إلى ما بعد الموت الخ) أصل عبارة العناية ونقض قوله فإذا صار أهلًا عاد إلى الولاء به بما إذا اعتقت العتقة عن موت بان كانت الأمهات أمهات مكاتب قبلت عن وفاته وإذا اعتقت العتقة عن طلاق فباعت بولد الأقل من ستين من وقت الموت وأما والد الأقل حيث يكون الولاء إلى الأم لا ينقل عنهم وإن أعتق العبد والجواب أن العود إليه يعود إلى أهلية ولم يثبت بهذا العتق إلا لأهلية تعذر إضافة الخ) (قوله) فإن كان المعتق من نصارى تغلب الخ) المعتق بالكسر أي والمعتق الفتح مسلم فالعقل على قبيلة المسلمين من بني تغلب (قوله) لأن الكفاءة تعبير لها لاله) أي أن يكون الرجل مكانها ولا تعتبر من جانبها أن تكون مكافئة له بل يجوز أن تكون دونه وتقدم في الكفاءة أنه لا يلزم الاتحاد في الحرقة بل التقارب كاف (قوله) ومثله في الهندية) قال فيها ومن أي شرائط الولاء أن لا يكون الأب مولى عربي فإن كان فلا ولا لأحد عليه فإن حكمه حكم العربي اهـ والظاهر أن المراد لا ولا لأحد عليه من موالى الأم لو كانت معتقة لما هو ظاهر من أن ولاد أبيه لولد فكذلك هذا الولد يورثه نسبة الأب العربي وعده منهم في الحديث لم يثبت الولاء عليه لموالى الأم

(فصل في ولاد المولود)

(قوله) وإن أذن أو الكفار الخ) مقتضاه أن الأب لو كان مسلماً أصبح أذنه له وقال الرجعي قوله وإلى صبي أي الجانيين بأن كان أعلى وأسفل أما في الأعلى فلما علم به المصنف بقوله لأن الصبي من أهل أن يثبت له ولاد العتاقة فيلزم أن يثبت له ولاد المولود وأما في الأسفل فلما في الظهيرة أسلم رجل على يد رجل والاد له ولد كبير أسلم على يد رجل آخر ووالاد فولد كل واحد منهما الذي والاد لكل واحد منهما ذؤ ولاد بنفسه فهما كبيران أعنت الأب رجل والابن رجل آخر وبهذا تبين أن كون الأسفل مجهول النسب ليس بشرط لصحة الوالدة كذا ذكره ظاهر الدين اهـ ونقله المقدسي والجوى وأقره قلت وعبارة الظهيرة غير مصرحة في كون الابن غير بالغ بل قوله وله ابن كبير ظاهر البالغ اهـ

سندى لكن صدر عبارة البدائع نص في أنه لا بد في الإعجاب من البلوغ ﴿قول المصنف كالوالى العبد الخ﴾ أى والى رجل عبدا فقبل العبد توقف على إذن السيد وألى عبداً فخر جلا اه سندى تأمل ﴿قوله﴾ أقول صرحوا بأن الذين أن يعدا الخ (الأن يحمل كلام الشارح على جهة نسب إليه بمعنى أن الآن مجهول الجند اه سندى ﴿قوله﴾ ولا مولوى عربى) يعنى عنه اشتراط أن لا يكون لهؤلاء عتاقه ﴿قوله﴾ ويعنى عن هذا كونه مجهول النسب الخ الظاهر عدم الأغناء فأنزلنا أن هذا الشخص أصله عربى لا يصح مولاه وإن جهل نسبه

﴿كتاب الأكرام﴾

﴿قول المصنف فعل بوجده من المكر الخ﴾ اعلم أنه قد دعوى الأكرام لا يشترط بيان المكر ونسبه كما ذكر في انخلاص من الجنس الثالث في الدين قيل المحاضر والصلوات ﴿قوله﴾ وعبر في الشر بزيادة عن البرهان بقوة أو ضرب الخ مثله ما قاله السندى عن البدائع أن الضرب بان كان يخاف منه تلقى النفس والعصو فهو الملقى قل أو أكثر وإن كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص اه ﴿قوله﴾ وفسر القهستاني بالظالم الخ عبارة القهستاني سلطانا كان الحامل أو لصا أى طالما استلبا غيره سلطانا وانما ذكره بلفظ المصنوع كعبارة محمد ولنا كفى به ولنا سوى به بعض الحسابات الخليفة وقال انه سئل في كتابه لصافا غايته وطلب كتبه لم يجد كتاب الأكرام فقدم على ذلك واعتذر الى محمد ورده بمجمل وانما لم يجده لأنه انقلبت جماعة في بغداد حين وقف على ذلك وتألف محمد ذلك بمجتهدا طره فوجد على حجر تاتى من طى البر وهذان كراماته كافى بالمسوط وغيره اه ﴿قوله﴾ لان مقصود المكر الاستحقاق الخ فبدان البيع كالمهبة لا يشيدان الاستحقاق الا القبض وإن كان البيع بدون اكرامه يشيد الملب بال عقد نعم ما ذكره في الهداية منظورة في أصل وضع الهبة والبيع وبه صرح الزبلى ﴿قول الشارح وفي البرازية الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الأكرام ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على الواقع وعند الثاني ان هدهدا عا يحصل منه القتل فاكرامه كالسيف ونحوه وإن غيره فافترار جائز وعند محمد اذا خلا بها في موضع لا تقدر أن تمتنع منه فتمتعه السلطان أما اذا هدهدا وعيد فافترارها باطل اه وذكر في شرح الوهبانية عن التهمة مانصه وفي اكرامه الزوج امراته عن أبي حنيفة وإيشان في رواية قال هو اكرامه بغير أن الزوج سلطانها وأميرها وهذه الرواية ذكرها شيخ الاسلام اه وفي البرازية أيضا أمره بقتل رجل ولم يقل أن لم تقتله لا تقتل ولكن يعلم أنه لم يقتله بوقع ما هديه كان مكرها اه فسوى بين السلطان وغيره في ذلك وهذا هو التحقيق اه مض وقال السندى عقب قوله أمر السلطان اكرامه هذا اذا لم يفلح على نفسه اه عازمه فان غلب على ثلثة فلس باكرامه وعدا وألما في الهندية السلطان اذا هدر جلا وقال لا تقتل أو لتبرين هذا الخرا وألما كل هذه السنة أولنا كان علم هذا الخبر كان في سعة من تساوه بل يفرض عليه اذا كان في غالب عقله أنه لم يتساوه بقتله فاما اذا كان في غالب رأيه أنه انما عازمه بذنوبه وهدهدا ولا يقتله ولم يتناول لأرباحه التناول وتحكم في ذلك رأيه اه وفي الأنفرويه رجل أمره بقتل غيره ولم يقل له اقله والا لا تقتل لكن المأمور يعلم بدلالة الحال أنه لم يقتل أمره بقتله أو يقطع يده ويضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضومه كان مكرها منية المعنى اه وذكر ذلك أيضا في متفرقات اكرامته

القضايا نقلا عن شرح اكرام عصام **(قوله)** وفي القهستاني عن الطهيري أكره البائع فقط لمصم اعاناه
 الخ في الهندي ثلوا كره المشتري البائع قبل الشراء وقضى اعتق وأدرا واستولوا وقبل شهوة كان
 اجازة للشراء ولو اشترى ولم يقض حتى اعتقه البائع نفذ ولو بطل البيع وان اعتقه المشتري قبل القبض
 نفذ استساقا ولو اعتقه ما قبله كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط اه **(قوله)** وفي عكسه نفذ استاق
 كل قبله الخ ويجعل اعتاق المشتري اجازة لا عقد **(قوله)** وكذا في ذمراء المشتري من المكره فيه
 تأمل بل انما ملكه هذا المشتري بالضعف ولو نفذ لوجب الثمن والمناسب كره هذه العبارة في المسئلة
 السابقة لا فيما اذا تعدد الشراء **(قوله)** وحكم هذا الطالع ما ذكرناه داية عبارتها ولو قال الذي أكره
 على اجراء كلمة الكفر أخبرت عن أمر ماض ولم أكن فعلت بابت منه حكما لا ديانة لانه أقر أنه طالع الخ
 قال في الكفاية لانه أكره على انشاء الكفر والاخبار غير الانشاء وهو طالع فيه ومن أقر بالكفر فربما
 مضى طاعنا ثم قال عني ثبته كذا لا يصدره القاضي لانه خلاف الظاهر اه **(قوله)** آله للمكر الخ يقرأ
 بالنصب حال من المكر بالفتح **(قوله)** وان لم يمكن وزف بها فلا وقبل لانتم ولو كنت ط عن الهندي
 وهذا القيل هو للغاين قول المصنف في باب الرأى برخص الخ **(قوله)** وقد ذكر في المنع ابطاء عبادة
 الذنوب ثم ذكر بعدها ما نقله عنه الشارح **(قوله)** لانه دخل في ملكه قبل ما خرج الذي كور في
 ط قبل ما علم الرجوع عن الجهر وأنه أكره على الشراء دون العتق وعن البدائع أنه وصل العتق
 عوض وهو صلة الرحم اه وعبارة البرازية لانه دخل في ملكه بدل ما خرج عنه كالمو قال ان زوجت
 امرأته ثم رجع مكرها لا يرجع على المكر بنصف الصداق وكألو أكره على أن يقول كل محلول أمثله
 فكذلك أكره عدا عتق ولا يرجع على المكر ببقية من عتق وان ورث عتقا في هذه الصورة يرجع ببقية
 في الاستحسان اه **(قوله)** هذا اذا كرهت الملبى وأما بنسبة عليه نصف المهر كافي الطهيري
 قهستاني لكن ينظر هل يفصل في اكرامه الاجنبي بين الاكرام للملبى وغيره أولا وينظر الفرق
 والظاهر ان التفصيل بين الملبى وغيره جاز فيها **(قوله)** ثم اعلم أن المكر يرجع على المكر استساقا الخ
 والقباض أن لا يرجع عليه لان الاكرام وقع على التوكيل وبه لا يثبت الاتفاق بل بفعل الوكيل بعد
 ذلك باختيابه وقد لا يفعل ذلك أصلا فلا يضاف التلف الى التوكيل كافي الشاهد ان اذ شهد أن فلانا
 وكل يعق عبده فاعتق الوكيل ثم رجعا لعضمتنا وجه الاستحسان أن غرض المكر بطل الملكة اذا
 باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الازالة فعضمتنا ولا ضمان على الوكيل لانه
 لم يوجد منه الاكرام زيل **(قوله)** لاشها اقرار بخراخ التمس الخ الظاهر انها لا تصح لما فيها من معنى
 التلبيك والا لا اقرار في البراءة تأمل **(قوله)** قول المصنف وان شهادتها بالقرعة مع رؤيتها أو القتل لا وان لم يكن
 مع رؤيتها انقص من المكر فيما يقع قصاص وضمن مالا قصاص فيه سندی عن المحيط **(قوله)** أي
 اكره علي على فعل أحد هذين الفعلين الظاهر أن غيره كذلك في تحقق الاكرام لو باع ولم يشرب
 والظاهر أنه لا ينسبه الشرب وان كان الاكرام علي لم يعدم تحقق الضرورة للشرب ونسبته انما ينسب
 ثم نفسه بعد الاكرام فهو يضطر اليه على وجه يلحقه ضرر **(قوله)** وان عتق بقتل عليه الاكرام
 كافي الهندي **(قوله)** اذ لا يرضى الخ بخلاف اطلاق مال القربة له يرضى **(قوله)** قول الشارح منع
 امرأته المرصعة عن المسير الى أبيها لأن تنهيه مهرها الخ الظاهر أن المراد به المرض الذي يحتاج في
 مثله الى والدتها فاما المرض الخفيف فله أن يمتنعها فيه عن انطروج بشرط ما اذا كانت صحيحة ومثمل

الابوين أحدهما اه سندی (قوله) فان منع المربضة عن أبويها ومنع الكبر عن الزفاف (الح) فيه أن منع المربضة عن الابوين والكبر عن الزفاف منع بدون حق فلذا كانا كراهيا وما نحن فيه بحق فلا يكونا كراهيا وان أدخل غما وليس كل ما أدخله أكرهاها (قوله) لكن يخاف عوده (الح) مقتضاه أنه لو تخفف عوده لم يكون مكرها (قوله) قلت هناك أكل طعام الأمر (الح) أي حكا لوجود سبب الملأ (قوله) صرفه لان مؤنثه قابل للتأني والشرط في منع صرف فعلان انتفاء فعلانه ووجود فعله وقديما كل منهما كافي القاموس فعلى قول من يشترط انتفاء فعلانه يجوز صرفه

(كتاب الجبر)

(قوله) وفيه أنه لا يشل سوى العقود الدائرين النفع والضراخ) لاشك ان منع نفاذ التصرف شامل لما اذا انعقد ولم ينفذ ولما اذا لم يعقد أصلا فله منع فيه عن نفاذ لمبطالانه ولا يرد حصة طلاق العبد وقبول الهبة فانهم لم يقولوا ان المحجور عليهم ممنوعون عن نفاذ كل تصرف قولي (قوله) وعن وصف نفاذ ان كان دائرا بين الضرر والنعف لا يظهر بالنسبة للصبي والذى لا يعقل فان المنع فيه ما عن التصرف لا النفاذ (قوله) اعلم أن الله تبارك وتعالى جعل بعض البشر ذوى النهي (الح) صدر عبارة الزيلي اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكامل حكمته متفاوتين فيباه يتفاوتون عن الانعام وهو العقل وبه يسعد من سعد وذلك أن الله تعالى ركب في البشر العقل والهوى وركب في الملائكة العقل دون الهوى وركب في البهائم الهوى دون العقل فن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه لما يقا من مخالفة الهوى وسكينة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردى من البهائم قال الله تعالى انهم الا لانعام بل هم اضل سبيلا فجعل بعضهم ذوى النهي (الح) (قوله) والصغير والتمه المرحبان لنقصانه) كذا نسخنا بلقى (قوله) والتشيل على الثاني) لكن الموافق لا خلافاهم عدم دخول المعنوي في المجنون (قوله) وقد يوفق بان الضمان (الح) الاولى أن يقال لامانة فان المراد بما في البدائع أن الضمان على الصبي وتتمثل العاقلة عنه (قوله) وكلام المصنف والشارح هنا مجمل) فيه تأمل بل عبارتهم مما ساء به العبارة المنقولة (قول الشارح وأما ما لم يحتج به (الح) كذا عباراتهم وهو شامل لما اذا تزوج مولته والذي في الهندية وانكار المحجور ابنته وأخته الصغيرة لا يجوز اه لكن عزاء في جامع أحكام الصغار لمحمد حيث قال في شهادات المتفق السبغة المحجور عليه اذا تزوج ابنته أو أخته الصغيرة لا يجوز كذا عند محمد اه وجعله في المحط البرهاني رواية هشام عنه حيث قال هشام عن محمد فيها المحجور اذا تزوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجز اه فتأمل فله حادثة الفتوى (قوله) ويشترط لهجة الجبر عندهم القضاء بالافلاس ثم الجبر بناء عليه (الح) هذا محل خلاف في الكفاية نقل عن النخعي من مشايخنا من قال مسألة الجبر بالدين بناء على مسألة القضاء بالافلاس حتى لو جبر عليه ابتداء من غير أن يقضى بالافلاس لا يصح حجره ومنهم من جعل المسئلة ابتداء اه فله يقضى أنه على الثاني لا يشترط لهجته القضاء بالافلاس وما في القهستاني من أنه يشترط لهجة القضاء الجبر عندهم القضاء بالافلاس ثم الجبر بناء عليه اه فهو على الاول (قوله) أي على قول أي يوسف كونه لحن الغرما (الح) فيه أن توقف الجبر بالدين على القضاء قول أي يوسف ومحمد لا يقول أي يوسف فقط والاصوب أن يقول أي عند محمد (قوله) لكن سياتى حجة وما يابا بالقرب من التلث والتدبير

منها الخ) الفرق ظاهر بين التدبير وغيره من الوصايا فالتدبير ما منع عليه البيع ونحوه فيها اتلاف ماله
معنى بخلاف الوصية قوله له يوجد فيها اتلاف أصلاً فلذا فرقوا بينهما **(قوله)** ولا يمنع من عمره واحدة فيها
استخدمنا الخ) عبارة الجوهري وإذا أراد أن يعمر عمره واحدة لم يمنع منها استعمالنا الخ **(قوله)** فان جامع
قبل الوقوف يدفع القاضي الخ) عبارة غيره وإن جامعها قبل أن يقف لم يمنع من نفقة المضي في حرامه
ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء **(قوله)** ويقال له إن شئت فخرج ما شئت الخ) وإن لم يقدر على
التزوج ما شئت أو كسك حراماً وطالب به ذلك حتى دخل عليه من ذلك مرض أو غيره فلا بأس إذا جاءت
الضرورة أن يتفق عليه من ماله حتى يقضى إصرامه ويرجع أهله عن المحبط **(قوله)** قوله وفي الانفاق
في ذكره هذا وجعل المحجور عليه كالبالغ عمل فإن الصغير كذلك نلزمه نفقة من ذكره بالغ فظاهر خلافه
وأنه تسلم النفقة إلى نفقة لصرفها مصرفها لا إلى المحجور عليه لثلاثتها ثم رأيت في الفصل الثاني من مجر
القناري الهندية أن القاضي لا يدفع المال إلى المحجور بل يدفعه بنفسه إلى ذوى الرحم المحرم منه انتهى
فالظاهر صحة نصه الاتفاق ويكون كلامه على ما إذا كان باذن القاضي بناء على ما قاله البغلي تأمل
واعلم أنه لا يسع إقراره بالقرابة إلا في أربع الولد والوالدين والزوجة ومولى العتاقة وفيما عدا ذلك لا يصدق
والمرأة تصدق في والدين الزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد والمصلى والمفسد في ذلك سواء تم لأبوين
أثبت عصر من تحب له النفقة بالبنية ولا يكفي إقرار السفيه بها الغاية البيان وإقراره بالزوجة صحيح ويجب
مهر مثلها والنفقة عتابة **(قوله)** ويكفر عنه وغيره بالصوم والظاهر عدم صحة نذره ولا يلزمه شيء بعد زوال
الطهر كما هو مقتضى تشبيهه بالعبد وقال في شرح الوهبانية عن عزابة الكل لو نذر صدقة أو هدماً أو حلف
لا يدفع القاضي أن يكفر بالمال بل يصوم لكل عين ثلاثة أيام وكذا الصوم في كفارة الطهارة والقتل أه
وقال في شرح المختار وأما الكفارات فما للصوم مدخل يكفر بالصوم لا غير أه ثم رأيت في الهندية عن
الكافي وحلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو نذر من أمره أنه لا يلزمه المال ويكفر بعينه وظهوره
بالصوم أه وعوضه في عدم وجوب شيء بنذر **(قوله)** والواجب على الوصي أن لا يدفع إليه المال إلا بعد
الاختيار الخ) في شرح الوهبانية لمصنفها اختيار النبي بقوى التصرفات التي تصرف فيها أمثاله
إليه فإن كان من أولاد الصارف أو من البيع والشراء فإن تكررت منه قنوعين ولم يضيع مافي يديه فهو
رشيد وإن كان من أولاد الأمراء والكبراء الذين يصاب أمثالهم عن الأسواق دفعته نفقة من نفقة
في مصالحه فإن تصرفها في موقوفها أو يستوفى على وكيله ويستقصى عليه فهو رشيد والمرأة عوض إليها
ما يقوض إليه من البيت من استشار القرائات وتوكلها في مشتري الكتان والحري وجوانح البيت التي
تسلم إليها عادة فإن وجدت ضابطة لمافي يدها مستوفية من وكيلها فهي رشيدة أه **(قوله)** وقبله ثمان لانه
إذا غسل ثيابه لأبده من ملابس هو المختار قال في غاية البيان نقلاً عن الفتاوى الصغرى ثم على
قوله ما إذا مات القاضي يبيع مال المديون فأى قدر يبيع المختار له يبق له دستن حتى إذا غسل أحدها
يبق له الآخر ونفقه عن باب الحجر بسبب الدين من أدب القاضي وذكر أن مختاراً خلوا في إقامته ومختار
شمس الأئمة السرخسي إقامته من **(قول الشارح)** ولو أقر عم الخ) أي المحجور بالدين في ماله بحجره
سندى **(قوله)** فلو بيع في التترانية أنه يسئل عن إقراره الخ) ما قاله في التترانية في المحجور بالغه
وفي المحجور بالدين يطالب به بعد زوال حجره بدون اعتنا إقراره بذكر **(قوله)** والمراد حكم الما كرهت عليه

الظاهر أن الربا لا يقل من انتقال من حالة اليسار إلى حال العسر وإن لم يتحكم القاضي بتقليبه
(قوله) أي في الأصل بعد قبضه الخ غير متعين في فهم كلامه بل يحتمل أن قوله كان له استرداد راجع
لما إذا أطلق بعد قبضه بدون إذن وقوله وحسبه راجع له ولما إذا أطلق قبل قبضه **(قوله)** أقول الذي
يظهر أن الاجازة شرط لجواز صنعه الخ وقال الرجعي لأبى من قوله وأجاز ما صنع ليكون حكما سلطان
الجزع بعد تمام الدعوى أما الملاقاة فقط بدون تمام شرط القضاء من جهة الدعوى فهو أقوى كأجبر اه
وما قاله الرجعي هو المتعين تأمل **(قوله)** ولكن فيه اشكال هنا الخ فيه أن مجرته بنفس السفاهة على
ما قاله محمد لم يقع متنازع عليه حتى يقال أنه تأكد بقضاء القاضي بل هو انشاء مجر بدون أن توجد خصومة
في مجرته بعد دفعه على قول محمد وأصل الاشكال للرجعي وألغى نقل عبارته بنسبها **(قوله)** الشارح
يصح الجرح على القائلين الخ هذا في العبد المأذون والوكيل أما السفينة فلا لأنه حكم فلا بد من حضور
المحكوم عليه أو من يقوم مقامه كما هو مقرر في كتاب القضاء اه رجعي ومثل العبد المأذون الصبي
المأذون وكذا قال السدي لا يتم الجرح على السفينة على قول أبي يوسف لا يحضر المحكوم عليه وأما به
فتنه اه لكن نقل عن المحيط في الجرح بالدين أنه يصح وإن كان المدينون غائباً لكنه يشترط أن يعلم
المجبر بالطهر اه ويظهر أن الجرح بالسفينة حكمه كذات متبني عبارة الخانية على الإطلاقها ثم لا ينفك
الفصل الخامس من إقرار المحيط البرهان الجرح يثبت من غير قضاء إذا كان العاقر ولاية الجرح كجرح المولى
على المأذون وأنه أقوى على الحقيقة اه **(قوله)** قال في البرازية فلو أخبره عدل وصدقه بالنجس الخ قدّم
الشارح في حق القضاء أن جرح المأذون يثبت بخبر عدل أو فاسق إن صدقه أو مستورين أو فاسقين اه
(قوله) ثم إن هذا ينبغي على قول أبي يوسف الخ لا يستقيم هذا على ما ذكره الرجعي من أن كلاً من الخانية
في العبد المحجور والوكيل لا في السفينة فإنه لا بد من حضوره أو من يقوم مقامه وعلت ما عن المحيط
(فصل في دفع الغلام للاحتلام الخ) **(قوله)** فلا خلاف في الحقيقة الخ الظاهر أن الخلاف حقيق كما
يدل عليه الاستدلال بالحديث

(كتاب المأذون)

(قوله) قال الطوري قال شيخ الإسلام في مبسوطه المأذون هو الإطلاق لغة الخ عبارته على قول
الهداية المأذون الإعلام لغة لم أر في كتب القمعي المأذون بمعنى الإعلام وإنما المذكور فيها كون
المأذون بمعنى الإعلام ثم وقع في كلام كثير من المشايخ في كتب القصة تفسير معنى المأذون لغة بالإعلام كما
ذكره المصنف ولعلهم تسامحوا فيه واعتبه بما يلزمه عادة ولا يتناول نوع الأعيان السميها ذكر في النهاية
المأذون في اللغة رفع للمأهوج مجر عنه وإعلام بالملاقاة الخ اه وأنت ترى أنه لا حاجة لدعوى التسامح
في كلام المشايخ بل مفاده محبة بمعنى الإعلام أيضاً وكفى بهل المذهب قد وثق في تفسيره لغة الإعلام
(قوله) ولا يخفى علينا أن الصبي والمعتول ليس في إسقاط حق بخلاف العبد فإنه قبل المأذون لا تتعلق
الحقوق برقبته وكسبه وبصدقه يسقط هذا الحق وتعلق بهما الإله إسقاط نسبي لأن المولى لا أخ من
كسبه غير أن لا يسقط حقه من كل وجه ابن كمال **(قوله)** كقوله الخ أي لأهل السوق كما هو عبارة
الحقانيق **(قوله)** الآن يرجع التعميم إلى قوله ما رآه مؤذون الخ لوقيل إن المراد بتوقف هذا هذا
التصرف على إجازة المولى فيما لو كان المنصرف فيه مثلاً أجنبي توقفه من حيث ما يتعلق بالعبد العاقف

كالعهد لكان أقرب مما قاله المحقق على أن ما جعله أقرب غير ظاهر فلامعنى لتوقفه على اجازة المولى
 اذا باع بدون إذن الاجنبي تأمل وهذا يستقيم كلام المصنف والشارح ويظهر استقامة قوله فلا يفتقد
 على المولى بيع ذلك المتاع **(قوله)** أقول ان كان الثمن دراهم أو دينار لا يشكل الخ ما قاله يحمل نظر
 وتأمل فان ما ذكره الشارح من أنه يصير ما دون اقبل أن يصير ما دون لا يتحقق فيما لو كان الثمن ديناً أيضاً
 وليس الكلام فيما اذا أجاز حتى يقال الاجازة اللاحقة كالسابقة **(قوله)** لانه تسليم المبيع سقط حقه
 في الحبس الخ أى ولا يجبه على عبده من فخرجنا كذا قال الزبلي وحقه أن يذكر هذه الزيادة
 فانما يحمل المخالفة لما في الجوهر المفسد فساد البيع وما في التبيين فيه صسته وهذا كله غير رواية أبى
 يوسف **(قوله)** لم أرفههم التقيسبه الظاهر أن التقيسب انما في طاعة المذ كورة **(قوله)** ولأقر
 المأذون بمهر امرأته أو مسددة يؤخذ به بعد الحريه الذى رأيت في نسخة البرازيه ولوأقر بمهر امرأه
 وسدته لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحريه اه ونحوه في الخلاصة **(قوله)** والتوكيد (ل)
 أى بقوله **(قوله)** يمكن جعل كلام للخيرة آخر على ما اذا كان المأذون مدوناً يدل به ما في الخلاصة
 ولا يجوز للمأذون أن يكفل بنفس أو مال الابن المولى فان المولى جاز أن لم يكن عليه من وإن كان
 عليه دين لا يجوز **(قوله)** وما لا يكون من باب الضمان لا يصح فيه الاتصديق الخ فيه له بحث وأخذ
 به بعد عتقه لا يظهر اشتراط الزبلي تصديق المولى فيه **(قوله)** حذف الشارح جملة فما يتعلق بالاموال الخ
 عبارة الشارح تأمة بدون تقدير وهذا جملة المحذوفة يجعل الباطن صور البير **(قوله)** ولو لم يكن له اهداء
 ما كوله الخ اسم الاشارة ليس في عبارة المنع **(قوله)** ومثله في التبيين عبارة فالوافق الهندي ليس له
 أن يهدي الا لثنى البير من المأ كوله وليس له أن يهدي الدراهم اه وهي مريحة في افادة أنه لا يهدي
 من غير المأ كوله بخلاف عبارة التتارخانية فانها انما أفادت منع الاهداء بما سوى المأ كولات من
 الدراهم والدينار ولم تنص على ما سواهما كالنشاب **(قوله)** قدمنا عن التتارخانية عن الاصل أنه يجب
 وينصدق عادون الدرهم الخ الذى قدمه الفرق بين الصدقة وأيه عليها بالدرهم فادونه وفي الهبة يجب
 مادونه فقط **(قوله)** نص عليه في الكفاية مثله في النهاية أيضاً لكن ما منى عليه المصنف موافق لما في
 البدائع كاذ كعبه الحليم **(قوله)** وما قاله المقدسي من أنه لا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون الخ
 ما قاله العمري لا ريب ما قاله المقدسي فانه قال عبارة منية المقتضى استأجر عبد البيوع ويشترى حازر فلو حقه
 دين أخذ به المستأجر دون العبد اه فلا يحتاج الى الاستثناء اذ ليس بمأذون بل كوكيل عن المستأجر اه
 فالقديس قائل ان ما في المنية في غير المأذون فلا يصح الاستثناء والاستدفاع به اقل يمكن بحقه مخالفة القول
 نعم نقل في الهندي من متفرقات المأذون عن المقتضى مانعه من استأجر عبدا لعمل التجارة يعتبر العبد
 في حق المستأجر كولو كليل حتى زاعى أحكام الوكالة فيما بينه وبين المستأجر ولا رأى أحكام الاذن
 في الصانع حتى يرجع بالعهد على المستأجر ولا أن يطلب المستأجر قبل أن يطلب هو الى غيره من الاحكام
 ويعتبر في حق المولى عبداً ما دون في التجارة حتى رأى أحكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى اه
(قوله) المصنف ولولا ما أخذ غلته منه اه أى أجر مثله فمتنى **(قوله)** وفي قوله وأن يضع الضرب بعد
 الدين مخالفة لما قدمنا من الخ فبأن ما قدمه في غير الضربة وغلته مثله كانه عليه وتقيسب الشارح
 بأخذ المولى قبل حقوق الدين اتفاقاً كما يفيد ما في الكرماني ويشيد ذلك ما ذكر من وجه الاستحسان
 وفي البرازي أن ما لنا حق المأذون دين يأتى على رقبته وما في يده فاخذ منه المولى الغلته كل شهر حتى صار ما لا

وافر اسلم كله للمولى استحسانا الا اذا كان يأخذ بل شهر أزيد من غلته مثله فله رد الزاد **(قول الشارح)**
 علم أهل سوقه بيده أم لا) وكذا لا يشترط علم المالك بظواهر قال القسودى ادا باع المأذون أو وجهه
 من رجل فقبضه الموهوب له يصح حكمه ولا يشترط علم أحد **(قول)** وعليه ينظر ما فائدة قول الشارح
 ما لم يقبضه المشتري الخ) ما ذكره الشارح في الزيادة وزكره في المنع أيضا والظاهر أن ملك المشتري
 قبل القبض ليس محل اتفاق **(قول الشارح)** ما لم يصرح بخلافه **(قول)** الظاهر أنه يقال كذلك في الابق
(قول) فله أن يضموا ولا التمس الخ) أى ولهم اتباع العبد بخلاف عبد الرحمن لما ذكره من الفرق
 تأمل **(قول)** أى سواء كانت قدر الثمن أو دونه أو أزيد الخ) لا يناسب هذا التعمير مع ما نقله السامحاني
 تأمل **(قول)** ولعله أغماذ كقول لقوله مطلقا بقائه بقوله أو بعده بقضاء لعل الأحسن في الجواب
 أن يقال كحكم الرد قبل القبض وإن كان خلاف موضوع المسئلة تجميعا لحكم الرد بالعيب وإن كان
 فيمض بآية على الموضوع كأن ما ذكره الشارح من حكم الرد بخيار الشرط أو الرقبة تمام لمقابل القبض
 أو بعده وهذا لا يؤخذ فيه **(قول)** وبجواب عاذ كره الشارح الخ) قول النهاية وهو نظير المعصوب
 في ذلك بقدر كمال المصادر منه أن حكمهما واحد وأنه يشترط هنا أيضا أن تظهر العين وقتها أكثر وما
 نقل عن خط قارئ الهداية لا يقبل إلا أنا واحد منقولا **(قول)** فقوله معلما في مسئلة حضرة الكل
 لا يظهره فائدة في هذه المسئلة أصلا الخ) نعم لا يظهره فائدة في هذه المسئلة وأغماذ كروى بنى عليه
 ما يأتي في المسئلة الآتية فإخالفه ابن كل التماس نكتة لما ذكره من هذا القيد وهو كلام وجهه
(قول) ولوقال وتأويل المسئلة فيما ذاب عنه من الخ) لوقال كذلك لم يحصل الفرض أيضا لعدم حكم
 ما إذا وصل الثمن لدهم ثم في حكم ما إذا وقي بغيرهم تأمل **(قول)** ثم قال ولكن احتمال احضار الثمن
 والتفاته بينهم وبين الثمن الخ) احتمال ارادة التخليص من الوصول لا يرد مع القول بان المرادة الرضا
(قول) لكن قول صاحب الهداية قوله إن لهم الخيار إذا لم يرف الثمن بحسبهم قرينة ظاهرة الخ) لم يظهر
 جعل ذلك قرينة على ما ذكره وإذا أريد بالوصول التفاته لم يظهر تناقض في كلامه تأمل **(قول)** ثم استثنى
 آخر الباب فقال الآن الولي لا يمنع الخ) عبارة الصي والمعتوم المأذون لهما كالعبد المأذون له بل ما ذكرنا
 من الأحكام الآن الولي لا يمنع الخ) ولا يخفى أن هذا الاستثناء مستقيم محتاج إليه اذ لو لم تكن الأحكام
 المذكورة رتبة متعدي في الكل مع أنه ليس كذلك **(قول)** بخلاف صاحب الشرط) قال في البداية نظم
 الشيخ ونظم الراعي شرط بضم فسكون والشرط خيار الجند وأول كتابة كتبه تخضر الحرب **(قول)**
 وانعادل عن كلمة الترتيب إلى السوية اشعارا بصحة ولاية كل من الولي والقاضي الخ) يأتي في الوصاية
 ما يفيد الترتيب وأن الولاية الخاصة أقوى من العامة **(قول)** صوابه أو كان بأوبل الخ) لا حاجة لهذا
 التجويز فإن عبارة المنصف مستقيمة في ذاتها وما قداهما مستقيم

(كتاب القصب)

(قول) والغاصب بلاذن شرعي) فين المعنيين نسبة المقابلة **(قول)** وكذا لو حبس المالك عن مواسبه
 حتى شاعت لا يضمن) ينظر الفرق بين هذا وبين مسئلة المغازاة الآتية **(قول)** وعلى الاول الإزالة
 حقيقة) فيما قاله تأمل وذلك أن كلام الإزالة والاثبات حكمي على قول رشيد الدين القائل بالاشتراط
 النقل وعلى قول غيره أيضا الذي لم يشترط ذلك انما يجوز ولو لمع النقل لم يوجد الإزالة والاثبات حقيقيان بل

حكيمان **(قوله)** قلت قد وجد الفعل في غير القابل الخ) فيه انه وان وجد الفعل في غير القابل الا ان ازاله اليه لم يتجد فيه فلا يكون داخل في تعريف غير المصنف ايضا فتاوى التعريفان في خروج العقار وان ابن الكمال لم يذكر قوله قابل للتعلق حتى يتم دعوى الاحسينية بل عبارته اخذ مال مقوم بمحترم بلا اذن ممن له لاذن يزول بده بفعل في العين اه وهدم للدار وكرب الارض ليس فيها اخذ فلا يراد ان على ابن الكمال **(قوله)** وقوله ولم يجد في مسألة اخذ النافع الخ الذي نقله في المنع عن الثانية عقب فهو مضاف وان لم يجد وان لم يجد لم يضمن وكذا رأيت في ما وعلى هذا ان الاولى وصليته والثانية بشرطية ومالسه المحشى في فهم عبارتها خروج عن موضوعها **(قوله)** يرى الاول من الضمان أي ضمان القية ويضمن نقصانه كما هو ظاهر **(قوله)** كما لا ريب اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني برئ الآخر ظاهره انه يجرّد الاختيار لاحدهما يبرأ الآخر مع أن الذي في الخلاصة مانعه وفي الجامع في باب غصب الصبي قيل السبع عن محمد بن سماعة أن تضمين أحدهما موجب البراءة لا استراداض من اختار تضمينه بذلك أو قضى القاضي عليه أما بدون القضاء والرضا لا يبرأ الغاصب اه وفي السراية عن الجامع تضمين أحدهما ماضيا وجب براءة الآخر ان رضى من اختار الخ ويؤيده ما سبق عن المحيط في باب الرجوع عن الشهادة اخذ من تعليقه فيما لو شهد بالكتابة ثم رجعا فأنظره **(قوله)** وعبارة المصنف استفاد من مفهومها ما هو افقه ما ذكره البيرى) لان موضوع كلامه ثبوت الجارية في تضمين أحدهما الا فيما اذا كان الثاني أملا في مسألة الوقف فغدا الاستثناء المذكور ان الاول لو كان أملا تبعه حيث لم يستثن هذه الصورة بل اذا كان أملا هو الثاني لكن ما ذكره المحشى من أن استفاد هو الثاني هو المستقيم **(قوله)** وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار الخ) أي فيما اذا لم يتجر المالك اخذ النقص **(قوله)** ومقتضاه ان اذا أمكنه رد البناء كما كان وجب الخ) ومقتضاه أيضا انه يطالب ولا يرد البناء وان لم يكن فالضمان **(قوله)** فظهر ان لا فرق بين المسبب وغيره من الوقف الخ) لكن في الفصل الثاني والثلاثين من الفصول العمادية يؤهدم حائط الوقف تلزمه التهمة الا في حائط المسجد فان عليه تسويتها اه سندي **(قوله)** ولأنه ان تعميرها كان أنفع من الضمان فانه لو ضمنه النقصان بما تكامل الناطق في اعادته وصرف ما قبضه من القيمة فيما عدا ذلك **(قوله)** وسأني في شئ الوصايا فيما لو عرّذ وزجته الخ) يحمل ما قبله على ما اذا اراد ان يرجع الرجوع مدعي الاذن وأنتكره يزول التناقض بينه وبين ما في القضية تأمل **(قوله)** أي اخذ جميع ما فيه الخ) لا يظهر فرق بين اخذ الكل والبعض نعم لو حل كلام البرازية على اشتراط رد المقتبوس يند ما لعله لا موضع المقتبوس لكان وجهه وقد ذكر اختلاف في رد الدابة المقتبوسة الى اصطلح مالكيها هل يبرأ أو لا والبراءة قال زفر كافي البرازية ويدل لما قلناه من ان التهمة فانه نقل عن المتن عن ابن سماعة عن محمد بن جمل أن ضمن كيس رجل شخصاً فمدرهم وقد كان في الكيس الفدرهم فذهب ثم ردها بعد أيام فوضعها في الكيس الذي أخذته فانه ضمن الجسمائة التي كان أخذها ولا يبرأ منها بل الكيس ونظائر هذا اختلاف زفر ويعقوب ان كانت دابة لتعير فركبها ثم نزل وركبها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضمانا على قول زفر لا ومنها انزع اثنتان من اصبع نائم ثم أعادها الى اصبع بعد ما تشبه وانما ولو أعادها الى اصبع قبل الاتيان من النومة الاولى برئ اتفاقا ومنها اذا كان ثوبه بالقيمة فليس ثم نزع وهذا اذا البسه على وجه العادة أما اذا كان قصاصا فوضع على عاتقه ثم أعادها الى موضعها لا ضمان عليه بالاتفاق لانه حفظ لاستعمال **(قوله)** لكن لا يلزم منه تقويمه) أي له قيمة والاستدراك بما

بعده غير ظاهر **(قوله)** ان خبر قبي في ظاهر الروايات في الفصل ٢٠ من فصول الاسترشاد
 الحسين ذات التقسيم لأن ذات الاشكال في ظاهر الرواية ورأيت في فوائد بعض الأئمة أن الحسين
 ذات الغصين في ظاهر الرواية ومن ذات الاشكال بالطلاق لفظ الجعوى ان كل موزون مثلي ولكن
 الصحيح بخلافه **(قوله)** قول الشارح ص بما في حنطة فأفسدها وادى كلها ضمن قيمتها قبل صبه
 للماء الخ **(قوله)** فيمائه أنلقه وهو مئلي وهو كما يضمن بالغصب ضمن بالانلاف فيما الذي جعل ضمه بالغصب
 وما الفرق بين ضمان الغصب والانلاف رجحى وقال السندى عن المحيط في وجهه ان الطعام المتسبل
 لا مثله في غيرم الغيبة ولا يجوز أن يفرم مثله قبل السبلانه لم يكن منه غصب بتقديم حتى لو غصب
 ثم صلب الماء فطعمه مثله اه **(قوله)** وأما عكس قوله بعد الدال الخ أي بان ادعى الهلاك عند الغائب
 قبل الرد فهو صحيح والبيته للغائب لكن لا مفهوم له فانه لا ينصور هلاكه عند الغائب بعد رد الماء اذا
 فرض له ادعى رد البعض وله هالك الباقي في بالغائب وأنه رده بعد تغير وصفه وظاهر أن حكمه حكم
 المنطوق **(قوله)** ثم رأيت في حاشية الاشياء قال الكمال الفتوى على ضمان العقار في ثلاثة أشياء الخ
 لم يظهر ضمان عن المعدل لا استقلال ولا الفرق بينهما وبين غيره نعم الحاق عقار التيم وعقار بيت المال
 بعقار الوقت ظاهر والظاهر أن مراد الكمال بضمانه في هذه الثلاث ضمه من حيث المنافع لأن جهة
 الذات **(قوله)** فيضمن ما تفاوت بينهما الخ الظاهر أن المراد أنه يضمن مقداراً متفاوت من قيمة الأرض
 حتى لو كان تفاوت الاجرتين مقداراً عشر يضمن عشرة قيمة الأرض وفي السندى عن النهاية ان محمد بن
 سلمة رجع الى قول نصير انتهى وهذا يعين عدم بقاء قوله على ظاهره **(قوله)** كالنفي الخ الحسن
 قول القسستاني قال في الخ القاء بسيل الكفاف **(قوله)** حل له تناول زوال الغيب الخ لأن الغيب
 كان لا محل للمالك فاذا أخذ لا يظهر ان الغيب في حقه ولهذا وسلم الغلة اليه مع العبد يساح له تناول
 اه زبلى **(قوله)** وأما الثاني فليس له وجه بل وجهه ظاهر فان المراد نقصان الحاصل بسبب هذا
 الزرع وهذا شامل لما نقصته الأرض بسبب القلع فانه اختار تب على الزرع ولما نقصته بالاقاء
 ولما حصل من عطائها غلة الكاملة في هذا العام بخلاف نقصان الأرض بالقلع فانه لا يشمل ذلك
 تأمل وكان الرأى فيهم أنه يضمن نقصان الحاصل في ذات الزرع بسبب قلعه **(قوله)** ويمكن الجواب
 بأنه لما كان الخ الاصوب في الجواب أن يقال انه لما يمتنع الغصب في الأرض وما فيها من اشجار أو
 بناء فلا ضمان على الغاصب بفعل غيره وأما ما نقله عن الهداية فهو في المنقول لا العقار المقصوب
(قوله) والبس في الحنطة بان زال البس بطرارة الليل عليها **(قوله)** وان شامركه وضمنه منه تقاديا
 عن الربا ما تقدم في القلب القضية فيقدان له تضمينه قيمته من خلاف جنسه به صرح الزبلى
(قوله) يسبل خيش الخ حقه بسبب اذ التصرف في مال الغير يسبب لا بدل كافي حوائش الضرر **(قوله)**
 وانصدق بالباقي الخ مخالف لما تقدم من الدر المنق فحصل المسئلة فيها وايتان وقال المراد
 التصديق لا على سبيل التضمين بل به الصرف لنفسه **(قوله)** ثم حل ما مر على حكم الديانة لم أجده في البرزانية
 والمراد جعل ما مر من الطبيب وعدمه على حكم الديانة لا تدخل للقضاء هنا **(قوله)** وصار في يمين بدل
 المضمون دراهم ولو طعام وعروض الخ عبارته وان كل من يدين بدله خلاف جنس ما ضمن ما ضمن
 دراهم وفي يمين بدله طعام وعروض الخ **(قوله)** أقول رأيت في الطوري عن المحيط ولو اشتري بالدرهم
 الموصو به الخ توقف الرجح في التصديق بالفضل لا في حل تناول الذي هو موضوع كلام المحيط فلم يكن

مأني نصافي جواب ما توهم فيه الرضى وعبارة الحشى تعلى أنه يجب رد الثاني للعصوب مستمع أن
 المراد رد المال كله ولا يسد رد المال الدراهم تأمل ثم عدم استثنائهم هذه المسئلة من قولهم الدراهم
 والله تاني جنسان يشهدا هما جنسان فيها وقد ذكر في الهداية ما نقله الحشى عن المتقي وقال في العناية
 في شرحه ان الرج اثنا عشر عند اتحاد الجنسين بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهم ولم يصرف فلا يظهر
 الرج اه ونحوه في العناية وثالث دال على أنها جنسان **(قوله)** فلهذا أحدثت منعه منقومة
 وبهذا نهى صريح المالك هالك من وجه حتى تبدل الاسم وفان أعظم المنافع وحق الغاصب فاقم من
 كل وجه فيكون راجعاً على المال من وجه اه ط **(قوله)** وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك
 الغصب عند اداء الضمان أى فيكون كالبيع بشرط الخيار المشتري ملكه بالشراء عند سقوط خياره
 فصح التفرع بقوله فلوائح تأمل **(قوله)** قلت ما قاله المحققون مخالفاً لعامة المتون الخ اذا حصل
 قوله لا يملكه الا الخ على الملك الكامل المفسد لدل زول مخالفة لما في المتون والدليل على هذا الحمل
 المخالفة بما قبله تأمل **(قوله)** تمثيل لقوله فان غصب الخ لا يظهر التمثيل في مسئلة الساجدة فالأظهر
 جعل الكفاف للتظهير وعلى ما يأتيه في جعل الحجر بن عروة مزادة وصفائح في سقف من أنه بذلك صار
 من أوصاف ملكه يصح جعل الكفاف للتمثيل بالنسبة للساجدة أيضاً تأمل **(قول الشارح في رواية)**
 وحرما الخ) فيجب صريح المتقي **(قوله)** بل ولوم التأديب الخ المذكور في شروح الهداية أنه
 زول اسم الشارع التار بقال في العناية فان قيل الكلام فيما بعد التار بسبب لا يقال شاة مارو به بل لحم
 مار وبفقد حصل الفعل وتبدل الاسم ولم ينقطع حق الملك وأجيب بأنه كذلك الا أنه لما ذهبنا إلى اسم
 الشاة فهاجرت جميعاً إلى الهبة اذ معظم المقصود منها اللحم والسلح والتار يلايقوت ما هو المقصود
 بالذبح بل يحققه فلا يكون دليل تبدل العين بخلاف الطبخ بعدد له يبنى المتعلق اللحم كما كان اه وفيما
 ذكره تأمل بعلم من تكلمه الغنم **(قوله)** ونعم هذا الجواب فان فيه سبب التلم قال عبد الحليم
 في حواشي الدرر ذكر بعض المتأخرين أن الاوفى بقواعد الشرع أن يفتى بقوله الكرى ان كان
 الغاصب بنى أو غرس زعم سبب شري والالجواب الكتاب أقول هذا هو الاعل عندى وهو الارفق لما
 سبق في كتاب الشفعة في بناء المشتري حيث فرق ثمة بين أخنبراً وبين أخنعل على وجه شري **(قوله)**
 هكذا العبارة في البرازية والسرنبلاسية لعل المراد بالبناء ما يشمل الساجدة فانها صارت تباهل ومن
 أجرأه **(قوله)** الا اذا جعله من أوصاف ملكه الخ في عبد الحليم لو سبكه ولم يصنعه وجعله مدوراً أو
 مطولاً أو مربعاً فالمالك الاسترداد انفاً طاب لائى وفي العناية لو غصبناه فقتله بالشرع ملكه بقتله
 لان المالك لو أخذ منه بطله شيئاً إلى آخر ما ذكره فالتاره وقال في العناية عن صدر الاسلام في شرح الكافي
 الصحيح ما قاله أبو يوسف ومحمدان ثالثاً ان يادته منقومة معتبرة حكما حتى ان التلف بضم ثمة مصوغاً
 ولكن من خلاف جنسه **(قوله)** وبعضهم نقل كنهنا الخ وهكذا رآه في نهى ونهها اذا غصب أو غصبه
 منه آخره هات فللمالك بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني وان أراد ان يأخذ بض الضمان
 من الاول والبعض من الثانيه ذلك وهي من خواص الاز يادت **(قوله)** أى وان توى المال عليه تقدم
 تعديماً اذا رضى من اخترت تضمينه بذلك وأقضى القاضي عليه وبدون قضاء ولا رضاً لايراً **(قوله)**
 يستثنى منه ما ذكره الجوى لو جازى بالقطعة وأجاز تصديق الملقط بها الخ في هذا الاستثناء نظر فان
 التصديق من قبيل الاقوال لا الاتفاق وإذا كان بالاعمال فهو في حكم الاقوال وكذا يقال فيما لو بعث دينه

بدرجل فرضي على ما هو الصحيح وان كان في مثله لا يشترط لصحة الاجازة قيام العين في يد الفقير **(قوله)** ذكر في البراز به أقصد الخياط الثوب فأخذ منه صاحبه الخ () فظاهر أن المراد بالانفاق في كلام المصنف الاعدام من كل وجه فلا يتنافى ما في البراز به **(قوله)** المصنف كسر الخشب فأحشا الأكله **(قوله)** لانه لم يذهب اسمه ولا أعظم نفعه ولو خسر الخشب حتى صار يطلق عليها اسم آخر وانحصرت المنفعة فيما صنعت له فالتظاهر أنه يملكه سدى **(قوله)** الشارع لان أخذ الاجرة اجازة **(قوله)** ولان الخشب كان لاجل المالك فلما أخذها لا يظهر في حقه كالتقديم ولا يظهر صحة تعليل الشارع الا فيما اذا كانت المدة باقية فان شرط صحة الاجازة قيام المعقد عليه **(قوله)** ذكره عند قول النظم ولورفا الخروق الخ يتأمل في الفرق بين مسئلة المنشار ومسئلة النظم الا ان يكون رفاه يحيط من نفس الثوب بصورة المسئلة غصبوا با نفوقه ثم رفاه **(قوله)** فلو في المكان سعة لا يرأحم الاول والاقله والواجبة عبارة من الفصل الاول من كتاب الوقف فقربا في أرض وقف فأراد آخر ان يدفن فيه مئة ان كان في المكان سعة لا يرأحم الاول لانه لو خسر صاحبه الذي خسر وان لم يكن فيه سعة فله ان يدفن نظيره فانما بسط المصلي في السجدة أو لول في الرباط فجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يرأحم الاول وان لم يكن فله ان يرأحمه ولو دفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الهيثم لان الذي خسر لنفسه لا يدري بأى أرض يموت اه **(قوله)** ولا يجوز في المنافع الخ لان الاذن ثابت باعتبار العادة فيحتاج اليمن الطعام والدواء فكان كالمصرح به **(قوله)** وكذا المأذون في التصاريح لو مات مولاه فاتفق في الطريق لم يضمن لعل المراد بعدم الضمان عدم الاثم هذا التصرف والا فالعبد المحجور لا يتوهم ما أنلفه من مال مالكه وتقدم أن المأذون يتعبر بموت مولاه

(فصل) **(قوله)** أقول وظاهره أن المراد الاكساب الخ المتبادر من قوة فاته بدل الخ ومن العطف في قول الزبلي والكسب لانه تبع ابقاء الكسب على المتبادر منه تأمل ثم رأيت في الكفاية ما يشيد ببقاء الكسب على ظاهره عند قول الهداية ومن غصب عبدا فباعه فضمنه المالك قيمته الخ وعادة الكفاية والثابت بطريق الاستناد ثابت من وجهين وجه أول ضرورة ان الدليل بأى ثبوت المالك بالقصبة لكونه عدوانا والمالك نعمة وانما يثبت للمالك ضرورة القضاء الضمان كذا يجتمع البذل والمبدل في ملك واحد والثابت ضرورة ثابت من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد لان الملك ثبت شرط القضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه بالقيمة وهو بعد الانفصال ليس يبيع فلا يثبت هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل النعمة فيكون تبعا محضا وثبوت الحكم في التبعية بثبوت في التبوع سواء ثبت في التبوع مقصودا بسببه أو شرط التبع ولان ملك الاكساب أسرع فثبوتها من ملك الولد بدليل أن النصاب اذا أجز المقصوب بملك الاجر ولو أورد لا يملك والمالك الناقص يكفي لتفاد البيع ولا يكفي للتمتع الخ اه والمفهوم من عبارة الزبلي المنقولة أن الزيادة المتصلة كالكسب والمنفصلة كالولد **(قوله)** ومن الشايع من فرق بينهما وبين مسئلة الوصية الخ أى بان المودع ليس عليه الا ائتمين وباقامة النية أسقطها وارتفعت النقصومة والنقص عليه اليمن والقيمة وباقامة النية لا يبيح الا اليمن فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية وغيره وانظر فيه الطوري بانه انما يشيد ان لا يكون الغاصب كالودع من جميع الوجوه وهذا لا ينافي صحة القياس لاسقاط اليمن لان الاتحاد بينهما من هذا الوجه كاف في صحة القياس ولا يضره وجوب القيمة على الغاصب الخ وقال المحقق الفرق

واضح هنا توجه المصوم -ة وجوب القيمة في الغصب فلا ذرهن كان المقصود في الزيادة والبنات
للأبائات أما المودع فالقول قوله في ذلك كونه أسنوا البين في حقه لثني التهمة (قوله لعل وجهه الخ)
ذكر في المحط من الباب الأول من الدعوى أن بعضهم وجه المسئلة بان الإقرار بالمجهول صحيح وقطع
للمصومة بأصل الحق إلى مستحقه واجب والشباب اجناس فالقاضي لا يدري أقل ما يصلح أن يكون فبته هذا
الشوب لأن ما من ثوب من جنس الأو ثوب من جنس آخر يكون أقل ولا يقضي بما قاله المدعي لأن
الغاصب حلف على ذلك وما يقال عين المصوم منه عين المدعي قلنا عينه عين المدعي من وجهه من حيث
أن أصل الاستحقاق ثابت باقرار الغاصب وإنما الحاجة إلى فصل المصومة فكانت بمنزلة عين المدعي عليه
من كل وجه مما يجوز أن يفصل بها المصومة فكان عين المدعي عليه من وجهه اهـ (قوله مع أن
أحدهما مدع والآخر منكر) الذي تقدم في التمهات أن كلامهما مدع ومنكر فلم تكن كسئلنا
(قوله بان قال سئلي الجارية أو الدابة بعد الحسن أو الحسن فتعده الخ) أي ثم زالت هذا زيادة بق
لاصل على حاله وأطلبها منه فامتنع ثم هل كان يختلف ما إذا تلف الأصل والزيادة بدونه فإن الواجب فيه
القيمة يوم الغصب كاهو موضوع ما نقله المحقق فلم يكن فيه ما يدل على خلاف ما استظهره الرجعي تأمل
(قوله ولا يجب بالودائع) الظاهر جريان الروايات الثلاث السابقة هنا (قوله يوم علق) ظاهره
زاد ما بان ما انعقد فيها من العلوق بسبب التلف (قوله ويبحث فيه في العقوبة بقائه بنبي الخ) الظاهر
أنه لا تنافي بين العبارتين لعدم التفاوت في القيمة بين اعتبار يوم الغصب ويوم العلوق غالباً فلا مخالفة
(قوله فإني الدرر في نظر) حيث قيد بالمكرمة وهو ظاهر لأن الكلام في الغصب والمكرمة محصل
توهم الضمان (قوله فتأمل في وجهه) لعل وجهه أن الغصب بسبب الملك في الجملة فقد حصل
الاستيلاء بعد وجوب الملك في الجملة إذا نسب بثبت الشبهة وهذا كاف في ثبوته ثم إن ثبوت النسب
لا يتوقف على ضمانها على ما نصده عبارة التتارخانية على خلاف ما نقله المحقق عن الدرر وعبارة الدرر
ثبت النسب بعد إرضاء المالك وقال عبد الحلیم ثبوت النسب لا يتوقف على الإرضاء كالأجنبي اهـ
وعلى كبر مراجعة الكافي ولا تنافي بين ما نقله في الدرر عن الكافي وما في التتارخانية فإن مفاد الأول ثبوت
النسب لا الحرز مع التعظيم ومفاد الثاني ذلك مع أخذ الجارية فكل تعرض لمساكت عنه الآخر
(قوله أقول وعلى ما قدمنا من ظاهر عبارة المحط الخ) لكن ما في المحط فيما لو سكنت بدون أمر الزوج
فلا يخالف فلماذا ذكره الشارح (قوله ولم أره في هذه المسئلة في كلام غيره الخ) حيث لم يوجد في كلام غيره
ما يدل على تضعيف هذا التصحيح فلعنا التتارخانية وصحوه والشارح ليس من ذوي الترجيح حتى يتابع
(قوله لكن أعدهم بطه الخ) فيه أنه لا فرق بينهما ثم لو أعاد ذكر مسألة آخر الذي لاستقام ما قاله تأمل
(قوله الظاهر الفرق بينهما) كما أشار إليه في الهداية من أن المالك أمر بابتدأ أهل النعمة الخ ليس هذا هو
الفرق الذي أشار إليه في الهداية بل هو ما ذكره الشارح من ثبوت ولاية المصلحة وأما هو بحث من
الأكمل في هذه المسئلة كائنه ط والذي في الهداية لو أنف المالك خبر الذي أوجز به من لأن
التقوم بان في حقهم وانحصر لهم كالحل للفرق بينهم كالأبائات وقد أمر بابتدأ لهم وما يدعون والسيف
هو موضوع فتعذر الالتزام بخلاف متروكة التسمية إذا كان بين يديه لأن ولاية المصلحة ثابتة اهـ (قوله الأولى ولو
لم يلبس الخ) فبقوله أنه أي بهذه الغاية ليدفع توهم ضمان قيمته صالحاً لله وإذا كان كذا فتأمل

قول ويمكن الجواب بان المراد شدة هو الضمان الابتدائي الذي يطرق الاكراه فيه أنه ليس جميع المسائل الآتية الضمان فيها يطرق الاكراه **قول** فلا شبهة في ضمان الأمر الشرطي الخ) فيما قاله من ضمان الأمر تأمل اذ لا يلزم له على نصب شر بكمه فلم يصح أمره فيه وان كان له ولا على نصيبه وهذا الفرع ان كان منقولاً فلا كلام والا فالضمان على المأمور أو المستعبر **قول** وينبغي تفصيله بما لو أوقد الشارع فيه أن الأب لا يعمل ذلك فكيف يصح أمره تأمل وحديثه بالتصوير بما في شرح تنوير الاذهان محل تأمل **قول** اذ لو ضمن لرجع على سيد العدا الخ) الاوضح في التعليل ما قدمه عن الفصولين بل هو الصواب المتعين **قول** فاطلاق الشارح في محل التقيد (انظر ما تقدم في الودعة عند قول المصنف لا يضمن مودع المودع **قول** لانه نسخ فعله فعل المولى) فيه تأمل بل هو قائم بالفعلين بدون نسخ الاول **قول** وهل غير المعتاد خطأ أيضاً الخ) الظاهر أنه عند وفيه القصاص **قول** المراد أحد شئتين لا ينفع الخ) قال ابن وهبان لو غصب كتاباً وهو يز آن أو أكثر فأنلف واحد ما ينبغي أن يكون الحكم كذلك وكذا لو كان كراريس فأنلف منها واحداً او الكاتب الذي كتبه غيره وجوابه لا بد ما أنلف ينبغي أن يضمن الجميع وما خذ ما بقي والله أعلم

(كتاب الشفعة)

قول ولعله أن البناء فيما ذكر ليس له حق الشفعة الخ) هذا الفرع غير متأن في البناء القائم في أرض مكية على أنها وقف قاله في حكم العرفان ماله ما حق القرار على الدوام ومع ذلك قالوا بعدم الشفعة في بنائها ولعل الشارح لم يبد الفرع المذكور لذلك **قول** وأقول بل هو احترازي الخ) مراد الشيخ شافعي ما إذا كان الاشتراك في حق المبيع فقط وليس مراده ان المبيع مشترك بل باقي بلا شبهة فلا بد حينئذ قوله أقول الخ) تأمل **قول** فلو فيه مسجد فأنفذ حكماً اذا كان مسجد خطه لا يحدنا) فيه في الولو الجبسة من الفصل الاول ما إذا كان باب المسجد في السكة الغير النافذة وظهر وجانبه الآخر الى الطريق الاعظم قال لأنه متى كان ظهره الى الطريق الاعظم فهذه السكة بمنزلة النافذة لان الامام حين اختط هذا المسجد وقت القسمة بين القاتنين كان له أن يفتح باباً الى الطريق الاعظم فاعتبر ما كان فتح الباب في ذلك الوقت بما وقع ولو فتح كانت غير نافذة فكذا هي الحال آخر ما فيها **قول** وفي القهستاني الملاصق المتصل بالمبيع ولو حكماً الخ) وفي محيط السرخسي دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة فليدار الدار الشفعة كان جاراً من أي نوعها لان المبيع من جهة الدار والشفعة جار الدار فكان جار المبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبعة لم تكن الشفعة الجارها لان المبيع صار مقصوداً ومنفرداً بالمالك فخرج من أن يكون بعض الدار اه أو له الاتفاقى سندی **قول** أقول اذ لو كان محاذاً للطريق غير نافذ فهو خط لا جار الخ) فيه أن موضوع المسئلة ما إذا كان الباب في سكة أخرى وحديثه لا يكون خطاً بل هو جار وهذا هو المراد بما نقله الشارح عن شرح الجميع وبه يسقط كلام المحتسبي ويقوى ما قاله ط فيها **قول** ولعل وجه البطلان أن الوكيل بعد التسليم لم يبق خصماً الخ) مقتضى ما ذكر من هذا التوجيه صحة تخافه الموكل بعد قبضه وأنها لا تبطل به مع أن هذا خلاف ما صرح المصنف وغيره من بطلانها بمجرد قدر على الطلب من الوكيل أولاً والوجه في بطلانها أن طلبها من حقوق العقد التي يطلبها الوكيل وقد فأت ذلك بالتسليم وقال في الهداية ومن اشترى داراً

لغيره وهو المصمق للشفيع الآن يسلمه الغير فيكون المصمق هو الموكل لان الوكيل كالبايع من الموكل
فليس له تسليم البايع من المشتري فتصير المصمقة معه الخ اه وهذا بناء على وقوع المالك للوكيل ثم
ينتقل الى الموكل لا على ما هو المختار من وقوعه للموكل ابتداء و يظهر بطلان الشفعة عليه لانه لا يبق
لوكيل بدعي تصح خصوصته ولا تصح خصوصته للموكل لعدم تعلق حقوق العقد به **(قوله)** ما لا يجوز
بيعهم العار كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز بيع الوقف كذا في الخلاصة عن
الجبريد ولعل أصل عبارة الجبريد عند من لا يرى زيادة للناقبة كما هو ظاهر أو حذف لفظ بيع

﴿باب طلب الشفعة﴾

(قوله) لكن راي في المناقبة انما هي الثاني طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط الخ ووافق ما فيها
ما يقيد بتعليل ان يلقى في قوله واما الثاني وهو طلب التقرير فلا بد من الاشهاد فيه لانه يحتاج اليه
لأبائه عند القاضي **(قوله)** الشارح لو قال بسبب كذا كافي الملتقى لشم الخ لكن ما ذكره المصنف
لتبديل القصد يد الاري أنه قال دار كذا والشفعة لا تختص بالدار بل بكل عقار رضى **(قوله)** أو هو
محموب بغيره مقتضى ما تقدم في الباب السابق في قوله وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر
الخ أنه لا نظر له في الاحتياط تأمل **(قوله)** لا تبايعين على فعل الغير الأولى في التعليل ان يقول لانا
في بدعيه فيصعب على نفي العلم كقوله غيره **(قوله)** بان يقول لانا مال هذا الشفع الخ ولشهدان
الشفيع اشترى هذه الدارين فلان وهي في بدءا وهي ما منه فذلك يكفي سندی **(قوله)** ولا يعتد بمقتضا
في جعله متناقضا نظروا بينهم التناقص من المشتري **(قوله)** أو طلب التقرير فغلي التناقص الخ أي اذا
طلبه عند لقائه والافعل العلم **(قوله)** نص عليه الخ قال في التنازعية نقلا عن أبي القاسم الشفع
اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الثمن وخذ شفعتك فان أمكنه أن يحضره ولم يحضر أو نالته أيام
بطلت شفعتك كذا عن محمد قال الصدر الشهيد المختار أنها لا تنظر وقال صاحب جامع الفتاوى القنوي
اليوم على قوة نفسه الجوى **(قوله)** لا يناسب قوله قبل التسليم ضميره عائذ قوله مطلقا وقوله الخ
مفعوله **(قوله)** الاستدلال في محله بالنظر الى مجرد التمن قاله و جد لفظ المشتري بالخط الاسود ثم
لا استدلال في الاستدلال على عبارة الشارح فان مفادها ان البايع خصم قبل التسليم و رعا يستفاد
أن البينة تسمع عليه فصم جعل قوله ولا تسمع الخ استدراكا ومفاد الكثرة البايع وان كان سماع
البينة متوقفا على حضور المشتري ولو قيل ان مراد الشارح أن المشتري خصم بأي حال وجد القبض أولا
الأنه في الثاني يكون خصم سماع البايع لا وحده يستقيم بانه لا إطلاق ثم يتوهم من كونه خصما معه أنه
لا بد من حضوره وقت الدعوى و سماع البينة مع أن الشرط حضور البايع في الأول وحضورها فيها
بعد دفعه بالاستدراك ويكون المراد حينئذ كونه خصما معه بالنسبة لسماع البينة والفتح وان
كانت الدعوى تسمع على البايع ابتداء وبشارة الكثرة خصم البايع في بدء ولا يسمع البينة حتى يحضر
المشتري فيفسخ البيع عنده اه ونحو ذلك في الهداية وغيره من المتون والمفاهيم ذلك أن حصة
المشتري شرط لسماع البينة والفتح لا سماع الدعوى تأمل **(قوله)** وعلى هذا قال دار على كون الثمن
منفردا فقط لكن حيث كانت عبارات المذهب بالطاعة بشرط القبض لقبول قول المشتري فطينا
اتباعهم أن اشتراط ذلك ظاهر الوجه فلهذا كانت العين في يد البايع فله هو المصمق فيعتبر ان كان لان

البائع بقض عليه فرجع الى قوله لانه لم يكن اجنبيا لكونه ذابوا ان لم يكن مالكا تأمل (**قوله** فيمنه
 البائع أحق لانها ثبت ان بادة) ظاهر بالنسبة لتقدمها على يمينه المشتري لاعلى يمينه الشفيع لانها غير
 ملزمة بيمينه ملزمة على أنه لا تقدم يمينه البائع على يمينه المشتري الا اذا لم تقدم السلعة (**قوله** بان يمينه
 المشتري باليمينه أو العين كافي الدرر) عبارة الدرر أو يمينه ورأيت بخط عبدالحق الشرنبلالي مؤثر اعلى
 ضميره برجوعه الى الشفيع اه والظاهر ان المراد من ثبوته يمينه ثبوته بتكوله عنه بعد دعوى
 المشتري القبض والا فامعنى هذه العبارة تأمل (**قوله** وأما الاراء عن الكل أو البعض فلا يصح)
 أى لا في حق الشفيع ولا المشتري فهتافى ووافقهما نقله المحمدي عن شرح المجمع لوسط البائع كل الثمن
 لم يسقط ولا يلتحق بأصل العقد اه وهذا وقدم المحمدي في السويع عن الذخيرة أنه اذا حط كل الثمن
 أو وجهه أو أراءه قبل القبض صغ الكل ولا يلتحق بأصل العقد اه وقال في شرح الملتقى بين السويع
 والحط حاتر في كل الموضع جازت بادة ولا لكنه ان حط بعض الثمن التحق بالعقد وان كله لا يلتحق وذكر
 شمس الأئمة أن هبة الكل حط أيضا لكن لا يلتحق بأصل العقد اه وهذا يعلم جواب ما توقفه المحمدي
 أيضا من راحة واعرا ن وجهه ما نقله المحمدي عن التتارخانية عن المحط ما ذكره في الذخيرة من السويع ونقله
 عنها في التتارخانية أن الذين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لم يقض عن الواجب انما يقضى منه بقى
 ما في ذمته على حاله الآن لأن المشتري لا يملكه لانه لم يملكه على البائع والقضاء والحط والهبة صادف كل
 واحد منهما ما يتاقتا في ذمة المشتري بعد القضاء الآن الاراء يتويع الى نوعين برادة اسقاط وبرادة قبض
 واستيفاء فاذا اطلق البرادة انصرفت الى البراءة من حيث القبض لانها اقل واذا انصرفت اليها صار كأنه
 قال أبرأنا برادة قبض واستيفاء ولو نص على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا يجب على البائع
 رد ما قبض وكل من الهبة والحط لا يتويع الى نوعين هبة اسقاط وهبة قبض وحط اسقاط وحط قبض فاذا كانا
 نوعا واحدا وهما الاسقاط صار كأنه نص عليه ولو نص عليه سقط الواجب عن ذمة المشتري وكان له أن
 يطالب البائع بما وجبه بالقضاء هذا هو الفرق بين الهبة والحط والاراء هذا ما أورده شيخ الاسلام
 في كتاب الشفعة والرهن وذكر السرخسي في الباب الثاني من كتاب الرهن أن الاراء المضاف الى الثمن
 بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين الاراء والهبة والحط فليتأمل عند الفتوى
 اه (**قوله** وفي البصر باب العائش عن الكافي يعرف بالرجوع الى أهمل الذممة) ما في البحر ظاهر اذا
 كان قول أهل الذمة كاقوال الشفيع السلم (**قوله** فان المخالفة بينهما من هذه الجهة) بل المخالفة له
 في الجهتين فإنه لا يكف فقلعه وفيه ضمان ملاذ لو اختار الأخذ تأمل (**قوله** أى في حسنة المتراجح)
 خلاف أبي يوسف جاز في مسئلة الشارح أيضا (**قوله** لانه أخذها بالشفعة جبرا) مقتضى هذا
 التحليل أن الاخذ لو كان بالتراضي يرجع العقبة (**قوله** كما اذا كان موجودا وقت الشراء كغاية)
 ليس في كلامه كغاية كغاية لسان حكم ما اذا أتم في يد البائع من أن الشفيع بأخذ الثمن أولا وما كونه
 حصته من الثمن أولا فمسئلة أخرى لكن حيث كان له أن يأخذ ما حدث عند المشتري كان له أن يأخذ
 ما حدث عند البائع بالاولى اذ القبض شبهة العقد فله حصته من الثمن لو حال كلكو وجود عند الشراء
 (**قوله** عبارة البرازية وان قال فلا) الظاهر أن مسئلة السكوت بمنزلة التي صراحة (**قوله** وظاهر
 تقديم الثانية الاولى باعتبار الخ) ومقتضى التحليل الآتي أنه لا خلاف تأمل

﴿باب ما تنبت هي فيه أولا﴾

(قوله) بان زوج امرأة على دار على أن ترذعه له ألف درهم فلا شفعة في شيء منها (قال عبد الحليم كان أبو حفص الكبير يقول لا يحنفية في هذه المسئلة ثلاثة أقوال الأول يجب الشفعة فهم ماتم رجوع وقال لا يجب خبير ماتم رجوع وقال لكل قسط حكم نفسه كافي مبسوط واهر زاده والخفائي وأنت خبير بان هذا ترجيح لقوله ما لأنه مرجوع اليه من أبي حنيفة كما لا يخفى (قوله) ولكن إن ثبت أن الثاني ظاهر الرواية لا يعدل عنه) سبنا في أن ما في التون والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله) أقول الظاهر أنه شراء بالتعاطي الخ) فبقائه تأمل فإن مراد الترتيل لا أن ينسليم المشتري للجار يتملكها بالشفعة فانها كما تخلط بالقضاء تخلط بالرضا وليس معناها ما يدل على تخلط النصف بالشراء وقال السندي إن كلام الشفعة قبل القضاء بهما مستحق للدار المشفوعة والقيمة بينهما للرجاحة اهـ والرضا كلقضاء (قوله) وإن أخذه بالشفعة يكون سيال الخ) ذكره في الدرر تعليلا لقوله أو باع وعمل لقوله أو بيع له بقوله لأن تمام البيع به الأول لا وكيله لاجاز بيعه (قوله) أي يختلف الوكيل بالشراء أو المشتري نفسه لأنه لا محقق لماتم من جهة) ظاهر بالنسبة لقوله والمشتري نفسه لا الوكيل بالشراء فإنه يأخذ بالشفعة نقض المالك الذي أنبته لوكله ونقذه لنفسه ولعل المقصود أنه محقق لماتم من جهة أي من أصل التملك ولذا أقال الزيلعي الأصل أن من باع أو بيع له لشفعة ومن اشترى أو اشترى له كان له الشفعة لأن الأخذ بالشفعة في الأول يلزم منه نقض ماتم من جهة وهو البيع لأن البيع غلبت والأخذ بما قلنا هو بينهما ما فاتا وكذا البيع ورجب التسليم والأخذ بما فيه لأنه يتمتع به وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه تقرير لأن الأخذ بالشفعة مثل الشراء

﴿باب ما يبطلها﴾

(قوله) لم أره فيها مصرحاً) قد يقال هو مأخوذ من قوله قبل طلب الشفعة أسقط الشفع الشفعة قبل الشراء لم يصح لتفقد شرطه وهو البيع (قوله) خذ أقولهما وقول أبي يوسف الأول) في الزيلعي الوكيل بالشراء تسلبه الشفعة مع جميع بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع والوكيل بطلب الشفعة يصح تسليمه في مجلس القاض عند الأمام وعند أبي يوسف يصح في غيره أيضا وعند محمد وزفر لا يصح أملا لأنه أتى بضد ما أمر به وهما يقولان أنه لو وكيل بالشراء لأن الأخذ بها شراء والوكيل بالشراء أن لا يشتري فكذلك إذا أنه أن يترا الشفعة غير أن أبا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا وأبو حنيفة يقول أنه وكيل بالخصوص ولا تعتبر الأفي مجلسه (قوله) وفهنا عن الولولجية تسليم الشفعة من الوكيل الخ) عبارة الولولجية الوكيل بطلب الشفعة إذ سلم الشفعة للمشتري ما عدا أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا ل محمد بنزة الاختلاف في تسليم الأب والجد شفعة الصغرى والفتوى على قولهما اهـ (قوله) فلا يصح الاعتراض عنه ولا يتعلق إسقاطه بالجار الخ) تقرير لقوله أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن لا يطلب الثمن متى هذا الشرط جائز لأنه ملائم ومع هذا لم يتعلق سقوطها بهذا الشرط بل تسقط بمجرد قوله أسقطت بدون تحقق الشرط فلأن لا يتعلق سقوطها بالفساد وهو شرط الاعتراض عن حق ليس بحال والله رثوة أولى عني (قوله) الشارح بخلاف عكسه) أي فإنه سلم النصف وكان حقه في أخذ الكل وهو غير النصف فلا يكون إسقاطه إسقاطا للكل اهـ زيلعي (قوله) المشكل ما في العيون الخ) تقدم أن

المبيع من جهة الدار والشفع جار الدار فكان جاره حكوا عبارة العيون برواية الحسن عن أبي يوسف
عن أبي حنيفة ورواية هشام عن محمد بن كبرية فيها مفاصير فباع صاحب الدار مقصورة منها أو
قطعة معلومة منها فليجار من أي أوجها كان الشفعة فإن سلم الشفع ثم باع المشتري المقصورة لم تكن
الشفعة فيها إلا لجار القطعة المبيعة وقال في شرحها لأن سبب الاستحقاق تقرر بين البائع والشفيع وهو
انصال المالكين فسواء باع الكل أو باع قطعة منها ثبتت الشفعة حق الشفعة كما إذا باع جزار من الدار مائة
فأما إذا باع المشتري فاقطعة المبيعة مفصولة عن الدار الكبيرة **(قوله)** فقوله للمشتري من مجاز الأول
الخط لا حاجة لدعوى الجواز على الاحتمال الثاني فإن قصد أنه وهب أو لا ثم باع الباقي فقد تحقق
أنه مشتري عند الشارع فيصير أن يطلق عليه بعدهما أنه مشتري حقيقة **(قوله)** جازهما بعضهم
المتى كما هو عبارة الكفاية **(قوله)** قبل الخصومة لكونه في ملكه الخط قبل متعلق بقوله شفعة والغير
فيكونه راجع إلى الجزء الأول وفي ملكه إلى المشتري **(قوله)** ساعدى **(قوله)** بلا توقف كذا
التمن فيه نظر فإنه بدون كراهة لا يتوقف عن أخذ الجزء الأول ويستدل بالنظر في أصل النزاع على
الذكور **(قوله)** لا يفسد إلا أن يكون عالما بقدره الخط فيه أن أصل الاشكال العمل بمجردهم
الشفيع ولا يكتفى على حق المشتري وتقدم أنه إذا اختلف بمقدار التمن مع المشتري بعد التقاض
فأقول للمشتري والرداد لا يزعم في مثل هذه العبارة العلم **(قوله)** والتظاهر أنه كذلك هو كذلك
بالدوى **(قوله)** لو لم يخالفه ما نقلناه أن نفع الزبني فإن قول الزبني بالشرائح شاملا للصورتين
الذكورتين **(قوله)** لا نهائيتب الأخذ بالخط لعل وجه قول أبي يوسف في العمل بينة المشتري أنها ثبتت
أمران ادعى الشراء وهو ترك طلب الأشهاد وهو ما يحاط به على **(قوله)** ثم رأيت السندى ذكر وجه
قوله بقوله لأن البينة شرعت لاثبات خلاف الظاهر والتظاهر من حال الشفع الطلب ما مضى كما أنه
يطلب بالادبينة المشتري قامت على خلافه **(قوله)** عبارة الاشياء بأن ردها عبارة الاشياء ولا
معنى لها والشارح قصد اصحابها بانه لا يرد الا وهو يكون الضمير في ردها الشفعة أي أن الاجارة بطلت
بطلب الشفعة وإن رد الشفعة بعد ذلك تأمل وقوله والابطال الخط راجع لما قبله أي وإن لم يأنفها
بجميع اجازة البيع بطلت الاجارة وهذا معان مستقيمة في ذاتها **(قوله)** أقول المسئلة مسوقة الخط
مراد أن السوق يدفع الإجماع المذكور وأيضا يفهم أنه طلبها في الصورة الثانية الأولى لأن اجازة
البيع وجدت دلالة **(قوله)** أقول علل في الولاية لعدم البراءة بديانة الخط أي أن كلام الاشياء مبني
على ما عليه في الولاية لاعتدال عدم صحة البراءة من الجهول بديانة **(قوله)** وقد يجلب عن الاشكال بأن
ما في الظهير به بعد استقرار الشفعة الخط التظاهر ما في الظهير يقتضي على عدم صحة تطبيق الإبراء
بالشرط لأعلى ما قاله والأخبار العام يبطل لكل حق سواء كان متأكدا أولا لكن ظاهره فهم
تطبيق الظهير به فيقد أنه قبل الطلين يصح تطبيق ابطالها والمفهوم في الكتب معمول به **(قوله)** وقد
يجاب بالفرق بين شرط فاسق في الذي يدل الخط وقد يقال إن ما تقدم ليس فيه تطبيق بالشرط
بل هو من باب التقييده كما يفهم مسوق كلام الهداية وما تقدم عن العيني فالمراد بالتطبيق فيها
التقييد بعبارة الهداية عند قوله وإذا صلح عن شفيعته على عوض بطلت ودلان حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالماز من الشرط قاله فاسد أولى **(قوله)** فيكون أن يدعي رقبته وهو في المجلس الخط فبأنه
إذا ادعى رقبته تبطل شفيعته ولا يأتى فيه طلبها لتأخره فيها كسابقه **(قوله)** وتعماد به في حاشية

الانصباء للعموى) واذا وجد في محله؟ وسجد قسمت على عدد من نسبت اليه المحلة أو المسجد من القبائل
 فاذا كانوا ثلثا كانت عليهم اثلثا ناعلى كل قبيلة الثلث دون عدد الرؤس عكس الاول فانه ثمة تقسم على
 عدد الرؤس دون القبائل اه منه (قوله سبع لهم حتى عقدتظاى) في حاشية الجوى بن علا
 عقودنظاى وقوله ان من هو الخ الذى فيها ايضا ان نفوس الخ واحترز به عما اذا كانت لاجل
 سلامة النفس

(كتاب القسمة)

(قوله اى لكل شرب مختصر) نسخة الخط مختص (قوله الاول ان تكون المناسبة الخ) ولعل
 مراد الشارح عما قاله من المناسبة اليه لما كان كل منهم مامرا بى اى ارادة الاقتراق ناسب ذكر القسمة
 عقب الشفعة وان كان ترتيب الشفعة واسطة البيع والقسمة بدون واسطة تأمل وقال في العناية في وجه
 المناسبة ان كل من نتائج النصب الشائع فان أحد الشرى يكن اذا اراد انى آخر عبارة الشارح (قوله)
 المصنف وذكرها الفصل الذى يحصل به الافراز والتبميز الخ) ذكر الجوى على الاشياء من أحكام
 المثلث عند قوله الرابع عشر على العقار الشفع بالاختلاف ما نصه ذكر في الأخيرة من الرابع من
 كتاب القسمة ان المثلث لا يقع لواحد من الشرى كافى سهم بعينه بنفس القسمة بل يستقر باحدهما ان
 ار بعضا ما بالقبض أو قضاء القاضى أو القرعة أو يكون رجلا يلزم كل واحد منهم سهمان اه ونقل
 في غاية البيان قبيل باب دعوى القاطع عن شرح الكافى ما نصه ان كان في الميراث ابل وبقرو غنم فباعوا
 الابل قسما والبقرو قسما والغنم قسما أو افرعو على أن من أساه الابل رد كذا كذا درهم على صاحبه
 نصفين فهو جائز ان القسمة على هذا الوجه تقع بينهم بتراسهم ومساكنه أخذ بعض الابل عوضا عن
 حقهم بعضها بالدرهم فيجوز لتعديل الانصاف فان قدم أحدهم بعد ما وقعت السهام لم يستطع نقض
 ذلك وحازت القسمة عليهم لان القسمة قد دعت والاتصاف قد ظهرت وان جوع عن ذلك قبل أن تقع
 السهام فله ذلك لان القسمة لم تتم وكذلك ان وقع سهم وبقي سهمان لان القسمة بعد لم تتم وان وقع
 سهمان وبقي سهم لم يكن له أن يرجع لان القسمة قد دعت لانه اذا ظهر نصيبه ما عين الباقي الباقي اه وفي
 العناية ان الرجوع بعد التبميز صحيح اذا كانت القسمة بالتراضى اما اذا كان القاضى أو أسبسه أو نائبه
 قسم فليس لبعض الشرى كأن يابى بعد خروج بعض السهام وقال في محيط السرخسى ان كان القاضى
 يقسم بالقرعة أو نائبه فليس لبعض الشرى كأن يابى ذلك بعد خروج بعض السهام كالا يلتفت الى اياه
 بعض الشرى قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضى فربيع بعضهم بعد خروج بعض
 السهام يكن له ذلك الا اذا خرجت السهام الا الواحد الا ان التبميز يعتمد بالتراضى بينهم فكل واحد منهم ان
 يرجع قبل أن يتم ويخرج بعض السهام لا يتم فكان الرجوع عن الايجاب قبل قبول المشتري ما اذا
 خرج جميع السهام الا الواحد افتقدت القسمة لان نصيب ذلك الواحد عين خرج أو لم يخرج اه (قوله)
 ان كان القسمة قبل هو على الخلاف اه فليتأمل) لعله أشار بقوله فليتأمل الى عدم ارتضاؤه له هذا
 الجواب وهو ظاهر لانه لا يستقيم الاعلى هنا القيل وظاهر التعبير بشفه والظاهر في الجواب أن يقال
 مرادهم بمحاكاة الخلاف فيه فباعه أجره الكيل ونحوه بدليل حكايتهم الاتفاق فيه ولان العلة المذكورة
 للخلاف غير ظاهرة في الكيل ونحوه تأمل ثم رأيت في محيط السرخسى أجر الكيل والوزان قال بعض

مثلاً نحن نأخذ على الخلاف فان الكيل والموزون يقسم بذلك والكيل والوزان بمنزلة القسام والاصح ان
 بأحسنة يفرق بينهما فنقول انما يستوجب الاجر به في الكيل والوزن الا ترى أنه لو استعان في ذلك
 بالشر كالعلم يستوجب الاجر وعده في ذلك لصاحب الكثير أكثر بخلاف القسام اهـ **(قوله)** أقول نقول في جامع
 الفصولين عن شرح الطائوي كل كيل وموزن (الخ) تندفع مناقاة ما في الفصولين لما ذكره الشارح بان
 المراد يكون العددي المتعارف مثل ما من حيث الحكم لقوله التفاوت لاحقة لوجود حقيقة تأمل **(قوله)**
 لكن لا ينبغي مخالفة لقوله في المسئلة الاولى نفذت (الخ) قد يقال لتجسيم عبارة الشارح في ذاتها انه يفرق
 بين كون القسمة مأموراً به من الغائب أولاً فان كانت غير مأموراً به فالحكم ما ذكره أولاً عن الخاتبة
 واذا كانت مأموراً به من الغائب أولاً فان كان الهالك نصيباً للحاضر فهو عليهما والوجه فيه ما ذكره المحشي
 بقوله ووجهه أنه في الاولى لما ذهب الخ وان كان نصيب الغائب فوجه كون الهالك على الدهقان أنه
 بمجرد كون به نصيب نفسه صار قابضاً له حقيقة ونصيب الدهقان صار قابضاً له نيابة عنه فيكون الدهقان
 قابضاً له حكماً لان أمره بالقبض انما نصيبه يستلزم جعله تابعاً في اليد والحقيقة فقد تحقق القبض من
 الطرفين أحدهما حقيقة والآخري بطريق النيابة بخلاف ما إذا ذهب نصيب الدهقان فإنه لم يتجسد في
 نصيب نفسه قبض فبقى على حكم القبض الاول فلذا كان هلاكه علمهما وحينئذ يكون التشبيه راجعاً
 لعدم صحة القسمة في كل من المشبه والمشبّه بالصورة لا لأصل المسئلة المشبه بها في التفصيل
 المذكور فيها تأمل **(قوله)** الظاهر رجوعه للمستثنيات الثلاث يدلله ما نقله في المنع عن السراج
 بقوله ولهم أن يقسموا لانفسهم إذا تراضوا الآن يكون فهم صغيراً ولو له أو غائباً ولو قيل عنه فخذ
 لا يجوز الاصل لا حبل لا يضمن القاضى لانه لا يلازمه على الصغير ولا على الغائب فان أمر القاضى بها
 جائز على الصغير والغائب لان له ولا يلازمه على الصغير ونظرنا على الغائب ونصرفه بصح على المست
 بين قول الشارح ولو شر كاه بطلت محتاجاً الى نقل غلظ البطلان الرجعي في هذا المسئلة بان كل واحد
 أحسن في حق صاحبه فلو وجد قابل عن الصغير ونحوه بشرط عقد الفضولي وجود المقابل عن المالك ولا
 يتوقف شرط العقد على غائب بخلاف مسئلة الورثة لان بعضهم يصلح خصماً عن الباقي فصح أن يكون
 بعضهم مقاسماً وبعضهم مقاسماً اهـ ومعلوم أن الشارح ثقة في النقل يعتمد عليه فيه حتى يوجد
 ما يخالفه **(قوله)** وانما اقتصر المصنف على الارث لان العقار (الخ) أي انه لما كان العقار الموروث
 لا يضم الا بالرهان كل ذلك كرسمة التقبلي الموروث مشعر بان غير الموروث يقسم بالاولى وفيهم الاولوية حيثما انما
 يتحقق بعدمعرفة حكم العقار الموروث لا بمجرد بيان حكم التقبلي الموروث وان قال في المنع فالمسئلة التي
 تذكر في المتن يفهم حكمها من قسمة التقبلي الموروث ومن قسمة العقار المشتري بالطريق الاولى
 فتأمل **(قوله)** وصاحب الارض غائب ليس بقابل لهما القسمة سواء حضرا أو غاب كما في شرح
 الوهبانية قال ووجه عدم الجبر أن الارض المبنى عليها بينهما شائعة بالاعارة والاحارة فلو قسم البناء بينهما
 لكان لكل واحد منهما سبيل من نقض نصيب صاحبه وفيه ضرر فلا يجوز على القسمة بخلاف التراضى
 اهـ لكن أفتى في الحامدية بقسمة الجبر في غراس بين زوجة ووقف قائم في أرض وقف **(قوله)**
 وهو الظاهر من قول الهداية هذا خلاف الظاهر من قول الجامع أرض ادعاهما رجلان قائما الماهرة في
 دعوى المثل عبارة الدرر نفيدان موضوع المستثنين واحد حديث قال ولان برهنائه أي العقار معهما

حتى يرهنا لهما يعني ان ادعوا المالك في العقار ولم يذكر وا كيف استقل اليهم لم يقسم الى آخره وكذلك
 عبارة الجامع تفيد انهم ادعوا المالك من قوله ارض ادعاهما رجلان اذ المتبادر من دعواهما الهادى على
 ملكهما فعلى هذا لا بد من التوفيق بحمل ما تقدم على رواية القدورى وما هنا على رواية الجامع الصغير
 ومضى على هذا التوفيق بعض سراح الهداية كما كدل الذين والى بلى ووفق بعضهم كجاج الشريعة
 باختلاف الموضوع لكن علمت ان عبارة الجامع انما تفيد دعوى المالك لا مجرد ذكر هبة انه في يدها حتى
 يتم هذا التوفيق تأمل وقال عبد الحليم عند قول الدرر (يعنى ادعوا المالك في العقار) لاخفافه
 ان هذا التصور يخالف لما سبق أنه يقسم اذا ادعوا المالك للمطابق والتحقيق ان ما يظهر من الهداية ان
 السابق رواية المبسوط وهذا رواية الجامع الصغير والمصنف او ردالروايتين تبعه صاحب الوفاة من غير
 اشارة الى اختلافهما ومضى على هذا الظاهر بعض السراح منهم الشيخ الاكمل ووفق بعضهم بينهما
 منهم تاج الشريعة وعلمه مسمى الزيلعي بان الاختلاف من اختلاف الموضوع فموضوع رواية المبسوط فيما
 اذا ادعى المالك ابتداء والبدائية ومن في يده شئ اه (قوله أى حاضر) لا حاجة لهذا التقيد وما
 باقى لا ينافيه (قوله وهذا يدل على ان من ادعى على صغير الخ) لم يظهر مما تقدم ما يفيد لزوم حضوره
 عند الدعوى وانما اقامه اشتراط حضوره عند النصب وهو غريب الدعوى تأمل (قوله فان كانوا ذكورا
 أو اناثا فكذلك الخ) الاوضح قول العناية وان لم يكن أى مع الرقبة شئ آخر فان كانوا ذكورا اناثا لا يقسم
 القاضي الا بينهما وان كانوا ذكورا أو اناثا لا يقسم القاضي في قول أبى حنيفة اه (قول السراح
 والبسر والرجل الخ) في الخلاصة ولا تقسم البئر والقناة والهر فان كان مع ذلك ارض فحقت الارض
 وزكت البئر والقناة على الشراكة (قوله وتأمل عبارة الخ) أى فانه تفصل فباعن الجواهر
 لو اراد احد الورثة القسمة بالاولى راق ليس له ذلك ثم قال ولو راضوا فالقاضي لا يأمر بذلك وهذا مؤيد
 لما استظهره المحقق (قوله ومنه يظهر الجواب) مما سبق في طلب أحدهما المأبأة وما هنا كل طالب
 لها الا انهما اختلفا في كيفيتها تأمل وسيأتي انهما اختلفا في التها بؤمن حيث الزمان والمكان
 بأمرهما القاضي ان يتفقا الخ (قوله بأن يكتب في كاغند الخ) لا يصح تفسيره بالتصور والذى في
 الكفاية ونجاية اللسان والبناء المراد من تصور ما يقسمه أن يكتب صورته على قرطاس (في قول السراح
 فلو كان أرض وبناء قسم القيمة عند الثاني الخ) قال الزيلعي واذا كان أرض وبناء فعن أبى يوسف
 يقسم باعتبار القيمة لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة وعن
 أبى حنيفة ان الارض تقسم بالمساحة والمساحة هي الاصل في المسوحات ثم ردمن وقع في نصيبه البناء
 أو من تكل نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساوى فتمتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد أنه
 يرد على شركته بمقابلة البناء ما يساويه من العرصه فاذا بقي فضل لم يكن تحقيق النسبة ان لم ينف
 العرصه بقية البناء فحينئذ يرد دراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القسمة بالمساحة
 الا بالضرورة اه (قوله وقال في الهداية انه وافي رواية الاصول) الذى فيها رواية الاصل وقال في العناية لانه
 قال بيه تقسم الدار مدارعة ولا يجعل لاحدهما على الآخر فضل دراهم وغيرها كذا في بعض الشروح اه
 وهو ما في العناية وانت ترى ان ما ذكر فيه لا يدل على هذا الرواية (قول المصنف وشهد القاسمان
 بالاستيفاء الخ) وفي الشريعة لا يسمانهما في المستصفي شهدتهما مقبولة سواء قسما باجر أو بغير أجر وهو
 الصعيح وسواء شهدا على القسمة لا غيرا بتدعيم قال بعد ذلك نحن قسنا أو شهدا على قسمة أنفسهما من

الابتداء على الصحيح كافي التاخرانية وعلى هذا قبل شهادة القبايين اذا كان المنكر حاضر احوال الوزن
والسليم كافي القتاوى اه (قوله) لاهم ما يبهتان على فعل انفسهما) أى معنى كافي شرح الجمع
(قوله) فلا فرق حيثنا الخ) لكن اصطلاح الفقهاء ان البرهان خاص بالينة بخلاف اطلحة
فاتهايم (قوله) وان لم يكن مانعا ينبغي ان يتعاقف) فيه ان التعاقف لا يتأتى فبا اذا أقام المدعى البينة
على دعواه كما هو موضوع المسئلة فان لم يقم ببينة تعاقفا وتناقضا (قوله) كما يظهر من كلام سراج الهداية
ثم سراج الهداية جعلوا هذه المسئلة متفقا عليها الا أنه في غاية البيان قال حقق الشيخ أبو الفضل الخلاف
في البعض المعين وساق كلامه على ذلك فقال فابو يوسف يقول الاستحقاق يخرج الفعل من أن يكون
تعييذا في حصة فبطل معنى القسمة كالواستحق جزء شائع في نصيبه الخ ونقل أيضا عن الاسرار
واشارات الاسرار واذا اقتضاد اربابها ثم استحق من نصيب أحدها ميت معين لم تبطل القسمة ولكن
يقتصر المصحح عليه ان شاء من نصيب صاحبه وان شاء استأنف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
يستأنف القسمة وقول محمد مضطرب اه وماذا كرم في الدنيا عن النهاية أهد كرم في الاسرار الخلاف
في الشائع لا يتأتى أنه ذكر في المعين أيضا (قوله) فلو قال كان الكمال وان استحق حصة أحدهما الخ)
عبارة الأصل (وان استحق بعض حصة أحدهما مشاع أو لاهم تفصح) يعني جبرا (ورجع بقسطه في حصة
شريكه أو ونقصها) يعني ان شاء مرجع وان شاء نقص القسمة ففعل العيب التركة ونقص في بعض مشاع
في الكل (قوله) فلو به فظهر وارث وقد عزل القاضى نصيبه لا تنقض) التشديد به بضائه اذ لم يعزل
نصيبه تنقض بان يظهر كونه وارثا بعد ما كسب اه أبو السعود على الاشياء (قوله) كذا في الدرر
قال ط فيه ان الدين الخ) في مسألة الجوى على الاشياء من الهبة عند قولة قليل الدين من غير من
عليه الدين باطل أو فاد أنه يصح من عليه سواء كان عليه حقيقة أو حكما كمالا وهجرم المثل الدين أو أنه
ولو وهب بعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث جميعا كذا في البرازية (قوله) أقول وفيه
فظهر يدل الخ) فيه نظر فان اعترض الرمي على ظاهر قول المصنف نعم الدرر بطلت فان ظاهر أنها لا تحتاج
الى التفسير (قول السراج لاهم لا تناقض الخ) في العناية ان لم تكن باطله لا تناقض فذلك ان الحصة
باعتبار أنها اذا انقضت كان له ان ينقض القسمة وذلك في نقض ما تم من جهته والجواب أنه اذا
ثبت الدين بالينة لم تكن القسمة تامة فلا يلزم ذلك اه قال سعدى أفتدى أقول أنت خير بان استماع
الينة بعد تبين صحة الدعوى لا على العكس وهذه الدعوى غير صحيحة لاستلزامها السبي في نقض ما تم من
جهته فكيف تبين صحة البينة والأولى ان يجاب عن استلزامها ذلك لجواز ان يظهر مال آخر أو يؤد بسائر الورثة
من مالهم اه (قوله) أو انتموى) نسخة الخط وأنترى (قوله) قال في الخاتبة كالو وقع في قسم
الخ) مقتضى ما ذكره عن الخاتبة وقطع المسئلة أنه ان يقم غيره مقامها كما كانت لو بيبست
(قوله) كذا في غالب التسع الخ) وقال ط ظاهر قولة قسمة التراضي أن هذا الحكم لا يجري في قسمة
الجبر اه قال الرجنى قضاء القاضي يجري مجرى التراضي لان فعله نافذ على الملل كما أنه نائب عنهم اذ
لا تملكه القضاء صار كل نصيب ملكا لصاحبه ونقصها بالتراضي صار كل بالثما ما يبدو ولا مانع منه اه (قوله)
والجبر من المصنف حيث ذكره الخ لا يبر هذا التصيب الا اذا كان تألفه المتن بعد صدور هذه المقالة
منه يعني قولة لم أطلع عليه على أن الاشياء تقع في النقل فصيح للمصنف الاعتماد على وان لم يبره بغيره قول
الشراح يسكن كل دارا) أو يكتمها هذا شهرا وذا شهرا على ما يظهر وكذا يقال فيما بعده (قوله)

والافهومي شكلي) قد يدفع الاشكال بان وجه عدم صحة الماهية انما يقع بعدم امكان المعادلة فيه انما كثيرا لا يمكن تحميله اولا استغلا لها فصارت كلها مائة في غلة المعدل ظهوره والتعريف في الحيوان بل التعريف بالحاصل فيها اكثر من الحيوان تأمل **(قوله)** واما في عدد بن أو بغير فلان التباين في الخدمة (الخ) لا يظهر هذا التعليل فله لوسلم لما صححت في غلة الدار تأمل **(قوله)** كالزبله والجعر والمناشف (الخ) هذبت من التباين في الاعيان بسبل في المنافع ولم تجز فلا اختلاف في الاستعمال كالتماين في بليس **(قوله)** هذا أحد أقوال ثلاثة (الخ) وقدم في الخاتبة القول بانه على الاملا و ظاهره اعتباره **(قوله)** فعلى قدر البروس التي يتعرض لهم (الخ) ظاهره والتعليل بعده انه اذا تعرضت للنساء والصبيان بدخولن في الفرامة **(قوله)** فعلى قدرهما (الخ) هل المراد اعتبار قدر الثقل حيثما أو غيره يجرى **(قوله)** قياسا على مسئلة السفل والمعالج (خ) هذا القياس متطور فيه كما تقدم في الشركة والقضاء

(كتاب المزارعة)

(قوله) ويسبب اهل العراق القراح بالفتح المزرعة التي لا بناء ولا حفر فيها جحره أفرحة فتكون المزارعة من تسمية الشيء باسم بعض أركانه منع **(قوله)** يصح أن يراد بزرع المصدر واسم المفعول (الخ) مقتضى ما يأتي عن الخاتبة عند قوله وشرط التولية أن يراد بزرع المصدر فقط وأنه اذا ورد المصدق على المزرع كان معاملة المزارعة **(قوله)** قول الشارح وأركانها أربعة يعني أنه يتوقف معرفتها على هذه الأربعة والافرنها الاعجاب والقبول اهـ سندی **(قوله)** الا اذا كان البذر والآن لا صاحب الارض والعامل (الخ) الذي ذكره السندی في حيلة الجواز على قول الامام هو أن يكون البذر والآن لا صاحب الارض ثم يستأجر العامل بأجر معلوم الى مدة معلومة فاذامت المدة بطلت بعض انراج عما وجبه له من الاجر في خدمة صاحب البذر فيجوز ذلك كما في سائر الديون اذا أعطى بخلاف جنسه اهـ واما ما ذكره القهستاني فغير ظاهر الصحة اذا اجارة فاسدة ولا يستحق العامل له في المشتري تأمل ثم رأيت عبارة القهستاني وفيها التعبير بأوفى قوله أو العامل وقوله فيكون الخ فيه انه وشر وشيئنا ترجع لما قاله السندی **(قوله)** وقضى أبو حنيفة بضاده بلا حد (الخ) عبارة القهستاني بلا جد بلين **(قوله)** وبدله عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد أن فارس فيها (الخ) الظاهر عود ضم فرع الامام و فرع ل محمد حتى يستقيم فربح ما بعد حتى على ما قبلها ومعلوم أن محمد لم يرض في مسائل الوقف كما ذكر في البرازية و يحتتمل عوده في بفرع الامام أيضا ان محمد لم يرض في الامام في الوقف صار واجلا **(قوله)** قول الشارح وقياسا على المضاربة القياس على المضاربة لا يجوز لأن معنى الشركة أنها أغلب حتى تمت بدون ضرب مبددة ولا تتعدل لازمة والربح متوكلين المال والعمل وعقد الشركة قد يصدق على العمل فقط كما في شركة الاعمال فالتلف اذا انضم اليه المال اهـ سندی واصله لا يلقى **(قوله)** وتقع على أول زرع يخرج (واحد) عبارة البرازية وتقع على أول زرع يخرج زرع واحد (خ) **(قوله)** ولولا لانه قال دفعها اليك لتزرعها (الخ) عبارة الحموي وقد نقلها السندی معها ولولا لانه قال دفعها اليك لتزرعها (الخ) أو أجزتك هذه الارض واستأجرتك لتعمل فيها فقوله لتزرعها (الخ) واستأجرتك لتعمل فيها يعني أن البذر من رب الارض اهـ والظاهر أن أجزتك هذه الارض ليس فيه نسيان أن البذر من قبله خلاف ما يفهم من عبارة الحموي بل من قبل العامل

ثم أتت في غاية البيان نقلا عن فؤاد ابن رستم عن محمد إذ قال لغيره أجزئتلك أرضي هذه سنة بالثلث أو
 اتصف فهو جائز والذر على العامل ولو قال دفعت لك أرضي أو أعطيتك أرضي بالثلث فهو فاسد لانه
 ليس فيه بيان من عليه البذر (**قوله** لكن في الحاشية أيضا وينبغي أن يكون العامل الخ) لم يظهر
 صحة هذا الاستدراك فانه لا يخالف مفاد التعليل إلا أن يكون المراد به أنه مفاده أن الشرط هو معرفة
 العامل فقط بخلاف مفاد التعليل فانه بما يفيد اشتراطها حتى لا لاك أو يقال إن الاستدراك
 لدفع توهم أن اشتراط معرفة الأرض منصوص عليه فإن مقتضى عبارة الحاشية أنه بحث ثمن التوفيق
 الذي ذكره غير ظاهر فإن مقتضاه أنه موجود قول في المذهب بعدم اشتراط معرفة الأرض مع أن مفاد
 التعليل وما في الحاشية يفيدان الاشتراط تأمل وأيضا ما ذكره السندي من التعليل لما في الاختيار
 من أن الأرض بوسع فيها فيما بين جنات البذر وقد يضمن فيما بينا فيكون قدر البذر ويقبل بحسب
 ذلك وقد يحسن المضايقة وقد لا تحسن فلا بد من بيان قدره لانه لا قطع للترافع اهـ ردها التوفيق
 (**قوله** وفي الشربلة أن هذا الشرط مستدرك الخ) فيه تأمل فإن الأول لا يفهم منه حكم كما إذا
 شرط ما قد يقطع الشركة في الخارج وهذا لا يدل على أن هذا الشرط تأمل (**قوله** أفول هو تفصيل حسن)
 انظر ما قدمه في الزكاة وما كتبناه فانه مفسد (**قوله** الشارح لانه خلاف مقتضى العقد) ان مقتضى
 ثبوت الشركة في كل انذار ج لا في صنف منه (**قوله** ولانه يؤدي الى قطع الشركة) فيه أن هذا
 الاحتمال وجود لشرط لرب البذر (**قوله** قال في الكفاية والجواب عما قاله مشايخنا من أن الأصل
 فيها عدم الجواز الخ) لا يخفى أن هذا لا بد ما قاله اذا العرف غير التخصيص على الاشتراك ولو تصاعبه
 ثبت فكذا اذا وجد عرف فيها (**قوله** فيما إذا كان العمل خاصة من المزارع) والبذر والبقير لصاحب
 الأرض ولو جهه فيه القياس على المعاملة فأنها شركة على المردون القراس شر من النصفة وقال في
 غاية البيان إن شرطاً للثمن لصاحب البذر جائز وشرطاً لا يترفع ويمن أي يوسف لا يجوز أصلاً لانه
 شرط يؤدي الى قطع الشركة لاحتمال أن لا يخرج الجب وجهه ظاهر الرأية أن النص ورد بجواز
 المعاملة وأنه شركة في الرمح وهو المردون الأصل وهو القراس فأمكن القول بجواز مثلهما وهو المزارعة
 أما ان شرطاً للثمن لمن لا بذره فهنا لا نظير له ففيه على أصل القياس اهـ (**قوله** وقد ذكر البرزيلي
 ضابط الخ) عبارته السابع البذر من واحد والباقي من آخر وأنه فاسد وعلى هذا لو أخذوا حبلان
 أرض رجل على أن يكون البذر من أحدهما والبقير والعمل من الآخر لا يصح فكل ما لا يجوز اذا كان
 من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اهـ والقصد أنه اذا كان هذا لو أخذوا بقره لا يصح شرطه على
 واحد لا يصح أن يشترط على اثنين ليس معه غيره وليس في هذا ما يخالف ما في القهستاني ونصه لقائل
 أن يمنع المحصر في طرفي الصحة والفساد في صور كثيرة أما في الأول فلا نه صرح أن يكون الأرض
 لأحد البقر لآخر والبذر والعمل منهما والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد والعمل لآخر والأرض
 منهما والبذر أمامهما والخارج نصفان أو من العامل وله ثلث الخارج كافي للثمة وأن يكون الأرض
 والبذر وبقير واحد لأحد العامل وبقير آخر لآخر كافي للثمة عن نجم الأئمة وأن يكون البقر لأحد
 والأرض والبذر والعمل لهما والخارج نصفان كافي للثمة وأما في الثاني فلا نه لا يصح أن يكون
 كل من الأربعة لأحد كافي للثمة وأن يكون البذر والبقير لأحد والأرض لآخر والعمل لثالث أو أن
 يكون الأرض والبذر لأحد والبقير لآخر والعمل لثالث وأن يكون الأرض والبقير والعمل لأحد

والبذر بينهما كما في المعادى وأن يكون البذر والعمل لاحد والآخر والارض ثالث وأن يكون
العبد والبذر والعبد أو البذر لاحد والآخر كافي للتفويض بطلان ما نحن أن الحصر
صحيح اهـ **(قوله)** فان أراد أن يطيب الخارج له غير انصبيهما الخ قال الجوى وغيره وان أراد
أن يطيب له المزارع عندهما في موضع فسدت فيه عند الامام طلقا فالوجه فيه ما حكى عن ابن عمير
الزاهد أنه غير التبيين ويقول رب الارض للزراع وجب لي عندك أجر مثل الارض ونقصانها وجب
لك على أجر مثل عملك وثبرانك وقد بذرنا فهل صالحتي على هذه الحنطة أو على ما وجب لك على
وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت أو يقول المزارع رب الارض قد وجب لي عليك أجر مثل على
وبذري ووجب لك على أجر مثل أرضك ونقصانها فهل صالحتي عما وجب لي عليك على هذه
الحنطة فيقول رب الارض صالحت فإذا راضى على ذلك جازو بطيب لكل منهما ما أمسه لان الحق
بينهما لا يدهوفا فإذا راضى على ذلك زال الموجب فثبت اهـ وكذا في المنع وقد وقع ذكر الحيلة
المذكورة في باب غالب نسخ الجوى وغيره والأصوب ما نقلته لموافقة المنع واستقامته ومع هذا في
هذه الحيلة تأمل فان الزرع يقع رب البذر ويجب لا آخر أجر مثله أو أرضه فكيف يجب على رب
الارض أجر مثل العامل وثبرانه وقد بذرته تأمل ثم رأيت في حاشية عبد الحلیم عن اسمعيل الزاهد
فأوجه أن غير التبيين على ما شرطوا يقول كل منهما صاحبه ان لي عليك في هذا العقد قولك على
حقاقه فهل صالحتي على هذا القدر من المحصول فيقول الآخر صالحت فإذا راضى على ذلك جاز الخ اهـ
(قوله) لكن في القهستاني أنه لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء بعبارة (يجب أن يسقرى) العمل
باعتبار أجر مثل عمله الثلاثينم الضرور قال شيخنا هذا ديانة أما الحكم فلا شيء له فيه اذا انعقد على الخارج
كافي بالمسوط وفيه اشعار بأنه لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترضاء اهـ **(قوله)** كذا قال ابن السكال
الخ وقال الزبلي فيما لو مات رب الارض قبل الزراعة بعدما كرب الارض وسفر الأشهر لاشئ للعامل
بغالبه العمل لانه يقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الأولى حيث يبقى بالرضائه حيث
كان مغفورا من جهته بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لانه بدون اختياره **(قوله)** فتأمل مع هذا
نظر فيما نقله في النهاية في العناية بأن منافع الاجير وعمله انما يتقوم على رب الارض بالصدق والعقد
انما يقوم بالخارج فاذا انعدم الخارج فلا يجب شيء اهـ ونقله في البداية وآثره **(قوله)** الصغير راجع
الى نفقة الزرع لا مطلقا الخ اذا جعل راجعا لما يزرع بمعنى المدعى مطلقا استقام الكلام بلا حاجة
لنعوى استخدام اهـ تأمل **(قوله)** أو أنفقوا عليه بأمر القاضي ليرجعوا على المزارع بجميع النفقة
مقدرا بالحصة أى أنه انما يرجع عليه بقدر حظه حتى لو كان حظه من النفقة أكثر من حظه من
الزرع ليرجع بالفضل كما إذا ذلك الجسوى **(قوله)** قال ح لما قلنا من أن العمل والانصار
منه فليسبق من الآخرى وقال الرجوى أى استأجر أرضا بعد المساقاة على ما فيها من الانصار ودفع
ما فيها من الانصار مساقاة لملكها لم يجز لان الشجر والعمل منه فهو أول بعد جواز من دفع الارض
من ارضه والبذر من المؤجر وانما ملك منفعة الارض بعد الاجارة ومع ذلك لم تجز حيث كانت رقة
الارض ملكه والبذر والعمل منه وهنا المساقاة ليس له الا العمل فيستحق به ما شرط له من الثمر فاذا
دفعها الى مالكها لم يوجب منه شيء يستحق به الشروط اهـ سندى

(كتاب المساقاة)

(قوله) وتامله مع ما قدمنا من الوالدية) ليس فيه مناقلة لمساق الوالدية بل يادتيبان لحكم المسئلة
 تأمل (قوله) بدليل ما يأتي من قوله ولودفع غراس الخ (قوله) وهذا اذا انتهى جذاذه الخ) لا فرق
 بين ما انتهى جذاذه أو لا حيث كان القصد البذر وتقييد العناية اتفاق (قول الشارح) فان ذكرنا ذلك
 صح (أي أوعا ما يمكن أن يحصل فيه ثم أصبح العسقدان ظهر في تلك المدة ثم والافست ويجبأجر
 الشغل على ما مر سدى (قول المصنف والربطه لصاحبها) أي ما بقي من الربطة اه سدى (قوله)
 منها كافي النهاية أنه جعل نصف الأرض عوضا عن جميع القراس الخ) منظوره فيه اذ موضوع المسئلة
 أن القراس فيها بينهما ومقتضى التعليل أن يجعل الرب الأرض اه من السعديه وشيخه زاده ونراجع
 هذه العبارة في عملها يتأمل في تعليل النهاية المذكور ثم رأيت عبارتها كما نقله المحقق عنها وعزاه في
 النهاية ليسقط السرخسي من باب الاجارة الفاسدة وهكذا رأيتها في نفسه من الباب المذكور والعزاه
 الخ كافي المختصر ورأيت أيضا في من باب المعاملة ما نصه وقد بينا في المسئلة على يقين لما نحن فيه
 اتفق في كتاب الاجارة احداها أنه اشترى منه نصف القراس ونصف الأرض والاخرى أنه اشترى منه جميع
 القراس ونصف الأرض اه وفي الهداية وفي تحريرها طريق آخر ينه في كفاية المنتهى اه قال
 كثير من شراحها هو شراء الرب الأرض نصف القراس ونصف أرضه أو شراء جميع القراس ونصف أرضه
 ونصف أطوار ج فكأن عدم جواز هذا العسقد لجهة القراس نصفها أو جميعها اه قال الطوسي في
 تكملة مردعي الصورة الثالثة وهي قولهم أو شراء جميع القراس الخ أن وضع المسئلة أن تكون الأرض
 والشجر بينهما حصين لأن يكون جميع القراس لرب الأرض فلا يتصور المناصفة في الشجر اه والذي
 يظهر في دفع النظر أن يقال إن مراد المتعاقدين أن رب الأرض يكون أنصافها بجميع القراس ثم بعد
 بناءه وعلوقه فيها يكون نصفه عوضا عن عمله أو أنه باعه نصف أرضه ونصف الشجر الذي ينبت فيها بجميع
 القراس (قول الشارح) فكان ككيفية الجمان الخ) الأنسب أن يقول ولأنه ككيفية الخ ليكون عمله
 ناسية قتال ورجعي اه سدى (قوله) لان استيفار الشرب على العمل في المشترك لا يصح الخ) في
 السندي عن الرجي أنه من قبل الاجرة الخاص لانه ضرب له مدة بتسليم نفسه يستحق الاجر ولا
 يقال له عمل في مشترك فلا أجر له لانه يستحق الاجر بتسليم نفسه اه لكن على هذا يلزم التعبير بالقول
 بدل الاقارن قوله بعمل (قوله) قال في المنع عن الخاتمة بخلاف الصداخ الخ) عبارته فتكون غنة في تصرف
 أرض انسان لا يعرف غراسها فتكون لصاحب الأرض كالسبل اذا حاسب رب الأرض واجتمع كان
 لصاحب الأرض بخلاف الصداخ اذا فرغت في أرض انسان أو بامت فان ذلك لا يكون لصاحب الأرض
 ويكون ان أخذ له الخ (قوله) ثم اعلان ظاهر التقييد بأمر القاضي أنه لا رجوع بدونه) لكن في
 السراجية على ما نقله السندي دفع كرمه معاملة فئات العامل في السنة فانفق رب الأرض بغير أمر
 القاضي لم يكن متبرعا ولا سبيل للعامل حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولوعاب والمسئلة بها المبرج
 اه وقدم المحقق نفقه عن منية المقتى (قوله) وقدم الشارح آخر المزارعة عن الخلاصة أنه يضمن
 العنب بترك الحفنة المعروف) ما قدمه كأنه عرف خاص في المساقاة وما حكاه في الهداية من الاتفاق
 بناء على العرف العام من ذلك (قول الشارح) وان زاد العامل جاز لانه اسقاط) في هذا التعليل

تأمل فانه بعد خروج الثمرة تكون مشتملة كثر كمثل **(قوله فتعين ماقلناه)** أى من عدم الجواز **(قوله)** والعمل أجزمته على العاقل الأول بالغامض الخ **(قوله)** هو قول مجد وعندهما لا يجاوز به المسمى اه
سندى **(قوله)** وفي كون السابق يستغنى عن الظاهر أن المراد الاستغناء عن أحدهما وليس المراد أن
كل منهما يكفر

(كتاب النباغ)

(قوله) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه قيدا في التعريف ليس في كلام المصنف تعريف
حتى يكون قوله مالم ينل قيدا فيه بل هو بيان لغاية الحرمة ولعل الشارح أخرج المصنف عن ظاهره
إشارة إلى أن هذه الغاية تظهر حال احتياج إيمان **(قوله)** الخلق في الأصل الخلقوم الخ وقال ابن الكمال
في أفسى الغم فضاء هو الخلق وفيه مجربان الأول موضوع من قدام وهو الخلقوم وهو مجرى النفس والثاني
موضوع من خلف ناحية القفا على خوز العنق ويسمى المري وفيه سفذ الطعام والشراب هذا ما في
كتب الطب وما يقع في المغرب والجمهر وديوان الأدب **(قوله)** ان كان بالغ في فوق العقد حصل قطع
ثلاث من العروق الذي في العناية من كتاب الصيد قيل قول الهداية وان يرى صيدا فافاضه ولم يفتنه
الخ أن الأول اذاج من القلب إلى الدماغ **(قوله)** وفي العين أنه مجراهما عبارة القهستاني وفي العين أن
الخلقوم مجراهما اه **(قوله)** فكسر الهمزة أنسب أى الواو العنة في لفظ افر في الحديث المذكور
(قوله) وكان قوله قول الامام قال فالخامس أن عند أبي حنيفة ومحمد اذا قطع ثلاثا كان يجل
وبه كان أبو يوسف يقول أولا ثم يرجع إلى ما ذكرنا من قطع المري والخلقوم أو أحدا والذين
محمداه يعتبران أكثر لفر **(قوله)** متعلق بقطع بل هو متعلق بجل **(قوله)** لان ظاهره بل على
أنه قصد التسجئة على الذبيحة هذه العلة غير متصلة لما قاله الزيلعي ان موضوعه أن النسبة لم تحضر فلا
يتأتى أن يقال فيه ان ظاهر الخ فيبقى قوله ولو سعى ولم تحضر النسبة صعيد العدم التأويل **(قوله)** لكن
ذكر في السبائك أنه لم يجعل لفظه الخ وجه الاستدلال أن ما في البدائع يفيد عدم الخ فيما لو ذكرها
جهلا بالشرعية **(قوله)** المصنف كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان تنظير لا تغفل كما يظهر من قول
الكثير وأن يقول عند الذبح اللهم تقبل الخ لكن قال الزيلعي ومن هذا النوع يعنى أن يذكر مع اسمه
فعلى غيره موصولا من غير عطف أن يقول اللهم تقبل من فلان فيكره لوجود الوصل صورة اه ومقتضاه
أنه تغفل **(قوله)** قال الشيخ الشافعي في حاشيته هكذا هو في جميع ما وقعت عليه الخ الذي في الزيلعي كما
وقفت عليه ونقله السندى الأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل لا يحرم مطلقا دون العطف ويحرم مطلقا
بالعطف **(قوله)** ووجهه يظهر عما أتى في بيان الخ بين النظر في البناء به متعاقبا للقول عنه عليه الصلاة
والسلام **(قوله)** لكن في الكفاية ان تقارب الولادة يكره ذبحها تغفل في الكفاية هذا الفرع عن النوازل
ثم قال ان فيه تضيقا للولد من غير فائدة وهذا التفرع عما أتى في قول أبي حنيفة الخ **(قوله)** دوية
أنتراصل أصل يقال رجل أصل ومصل الأذن كأنه مقطوعا ومصل أصله مشطرب الركب
والعروق بن قاسم **(قوله)** الخفاش كمان الوطواط من الخفش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف
الصخر خلقة أو فهدا في الجفون اه سندى **(قوله)** أى غير السمل والجراد قال أبو السموذقي
حواشي الانشاء لاحاجة لاستثناؤه لان مئة السمل حلال وكذا الجراد اه

(كتاب الاختصة)

قال عبد الجليل في حواشي الدرر نظم المهمة وكسر هامسوبة الى الاختصة يفتحها والضم والكسر من تغيرات النسبة وبحال أن تكون أفعولة من النصوص أعانت اعلال مرعى اه **(قول)** وقيل منسوبة الى الاختصة عبارة غيره الاختصة **(قول)** الا أن يحمل على أنه يحسن ويقضى في أيام النحر مقتضى الأصل السابق أن من يحسن ويقضى في أيام النحر يعتبر حاله في آخر أيامها ولعل ما في الخامسة رواية أخرى **(قول)** ثم إن هذا صريح في خلاف ما ذكره البصري حيث قال إن من لا يجوز فيها الاختصة الخ زول المخالفة بان المراد في عبارة البصري أهل منى المقيمون بها الغير يحرمون فالحاق في زمن الموسم مصر فهم غيرهم من أهل الأمصار لا يجوز اختصمهم إلا بعد الزوال في مسئلة ترك الصلاة بخلاف غيرهم من المحرمين لأنهم بمنزلة أهل القرى فتجوز منهم بعد انشاقق القمر على أن البصري فرع ما قاله على قولهم إن وقت الاختصة بعد مضى وقتها فمن لم يصلوا اه وهو فرع صحيح في ذاته وبدل العمل المذكور التعليل بانهم مشغولون الخ **(قول)** وهذا ظاهر الرواية وفي خاتمة الأكل أنه المختار وعند الجمهور لا بدع الشك أن يقول بلسانه وأخصى بها ولو استراها الفتي ينتهال متعين اتفاق الروايات كافي الخلاصة وإن قال في الاستدلال من القاعدة الأولى أن كان فقيرا وقد استراها ينتهال تعبت فليس له بيعها وإن كان غنيا لم يتعين والصحيح أنها تعين مطلقا اه فإن المنقول في الفتي عدم التعين باتفاق الروايات اه من شرح البعلي **(قول)** أقل من السابق الخ) فيه تحريف وقصه أكثر **(قول)** وقيل معناه قول قريب من قولك وذلك لأن يابوسف اعتبر الأكثرين الصف وأباحنفة الأكثرين الثلث والثلث أقرب الى الصف من الرابع اه ههنا **(قول)** ليس الاحليل يخرج اللبن من الثدي فاموس **(قول)** ولفظه أول ما يقطر سبق قلم) أى في العزو لا في الحكم كأيدل عليه التعليل بعدمه والأفالحكم واحد فيها كما يشهد ما نقله **(قول)** الشارح ولولا كلام الخ) موافق حذف الواو اه سندی **(قول)** ويحمل قولهم بلا غرم على ما إذا رضى كل بفعل الآخر) يبطل هذا الحمل لتعليل هذه المسئلة ونظائرهابالاذن دلالة فاه يفيد عدم الضمان ولو لم يرض كل منهما بفعل الآخر **(قول)** وأجاب ط بانه إنّه نظر إلى إضاف اليه) هذا الجواب انما إذا فحصه الأخبار من جهة المطابقة بين المبدأ والخبر في التأنيث ولا يفيد دفع ما قاله ح فانه مع ما قاله ط ما زال حمل الدين على العرض متحققا **(قول)** قد يقال لما بين عليه السلام أن أحدهما عنه وعن آله وآل آخر عن أمته لم يقض بثنيتين على شخص بالسنة) بياه عليه الصلاة والسلام على الوجه المذكور لا يدل على عدم وقوعه ما عنه بل على التشرية في الثواب كما يأتي ما يفيد عنه الفتح **(قول)** لم يكن فيها الخ) لعله لم يكن الخ ثم رأيت نسخة الخط عبر بقوله لم يكن فيها الخ **(قول)** الشارح لجهة قصة الغنم الخ) تعقبه الرضى باله إذا أراد أن يرضى فهو جائز في كل منهما وإن أراد بدون علم صاحبه فانه لا يجوز في الغنم أيضا لانه قبيحا وانما يأخذ نصيبه بقضية صاحبه في المثل انتهى اه سندی ولعل المسئلة استعمالية في الغنم **(قول)** ظاهره ولو كان غنيا الخ) المتعين حمل عدم الاكل على ما إذا كان الأمر تقديرا **(قول)** والضرب في كان للقول الظاهر أن ضربه كضربه غيره وبغير لامور وإن كان ما قاله صحبا **(قول)** عن مولانا ورقة بن مسعود) حقه ابن كافي شرح المصنف **(قول)** بمحوضة طم الحامض بخمائل الصاع

(كتاب الخطر والاباحة)

(قوله) كون عامة مسائل كل منه ومن الاضحية لم تخل من أصل وفرع زديبه الكراهة) الا ترى أن في وقت الشخصية من لباي أمام الصروف في التصرف في الاضحية يجوز الصوف وحلب اللبن وفي اقامة غيره مقامه كيف تحققت الكراهة وفي الكراهة كذلك أيضا اهـ غناية والكراهة في الحقيقة في الشخصية تالفي وقها فنه يجوز سعدى وفيه أيضا أن المراد أن في كتاب الكراهة تحققت الكراهة في أشياء كثيرة تأمل

(قوله كافي النسخ) عبارة البصري المشرع الخ باليم (قوله) وأبنيته شارحه ان أمير حاج الخ) ماذكره ليس فيه تأييد للتجوز في كلام محمد بل فيه بيان أن ما وقع لا يحنف من لفظ التحريم مؤول (قوله) وبأني أيضا ما في لفظ محمد) أي من التجوز (قوله) وعلى هذا فالاختلاف في مجرد جهة الملاقاة قد علمت عامره جهة الملاقاة التحريم على قول كل من الامام ومحمد على التجوز لا الحقيقة (قوله) ان كان الأصل فيه الحرمة الخ) يظهر أن هذا ليس عامافي كل ما يطبق عليه لفظ المكروه (قوله) فان ظاهراته منسوبة الخ) خصوصاً مع مقابلته بما قبله (قوله) وبعد ما في العلم) اللهم صفائر الذنوب اهـ سندی (قوله) ولا يعلقه بالنفوان) بل بوضع بحيث لا يعلق اهـ سندی عن الظهيرية (قوله) أدخل مرارة في أصبعه للتناوي روى عن أبي حنيفة كراهته الخ) وجه الكراهة في ذلك ما فهم من استعمال الصلابة اذا المرارة تجب عجاورة ما فهم من الصلابة (قوله) ظاهره ان الكراهة تعريية) بحمل الكراهة على التعريية وان أطلق هنا زول توقف المحشى في الفرق) ويظهر أن قوله من ساعته ليس احترازاً بل ليفسد الحكم كذلك بعده لاوول ثم الكراهة ما أتت في ما اذا اكمل من ساعته (قوله) وانزف بالرائي بحركة الجر الخ) جمع الجر من المنزف كالجرار قاموس (قوله) ومغادمان مجرد كون التابع محبوباً يثبت الحرمة الخ) لا يخفى أن عبارة التناوية ليس فيها ما يدل على هذا المقادير فقد التكرار بالاولى ولعلم أن التابع محبوباً بدون أن يتجرده أن التابع مسلم (قوله) الاول في التعبير بالوول الخ) بل ما فعله الشارع هو التعمين وهو تعمير في الماولة ولا يستقيم ارباع ضير غيره ونفسه اليه اهـ ثم رأيت في نسخة الخط المختبر بدل انجر والناسب جعل الضير للوول (قوله) قال في المنع وأما الاذن الخ) عبارة المنع بعد ذكره عبارة السراج وأما الاذن في دخول الدار اذا اذن في ذلك عبده وأبنيته الصغير فالقياس كذلك الا أنه جرت العادة بين الناس أنهم لا يمتنعون عن ذلك يجوز لأجل ذلك اهـ وفي السندی عن السراج ولو اذن له في دخول الدار عبداً جعل أو ابنيته الصغير فالقياس أن يصري لانه جرت العادة من الناس الخ اهـ (قوله) هذا توافق منه بين العبارات الخ) الأحسن أن يجعل استدراكاً على ما يتوهم من جعل الكافر فالفاسق فيما سبق أن يكونا كذلك فيما بعده فان العبارات لم يكن فيها تناف ولا شبهة حتى يحتاج للتوفيق ومقدمه انما يشهد عدم الفرق بينهما في ذنب الارافة (قوله) فقد ساوى الفاسق من هذا الجهة الخ) أي التيم بعد الوضوء (قوله) وأنت تراه قد جزم في شرحه ما كان مقدراً فيه) ما نقله عن خط الشارح ليس فيه ما يفيد التردد فيما جزمه في شرحه فان ما فيه هو الفرق بين الكافر والفاسق لو تم قبل الارافة وهو ما ذكر في التناوية بقوله فان تيم لا يجوز به الخ) وهذا منقول لا يحتاج للاستظهار والاستظهار الواقع في خطه فيها لو تم بدونهما فاستظهر أنه انما يكفي بعد الوضوء تأمل (قوله) أحدهما هذا) أي جهة الاكتشاف خبر الكافر بالوضوء بخلاف خبر الفاسق (قوله) بل الفرق

بين الذبيحة والماء) انظر السندى فانه نقل عن المحيط انه عند التعارض في الذبيحة ان اكثر المشايخ قالوا
 يتنزه عن الاكل اه ونحوه في الهندية وذكر ان الصحيح قول اكثر المشايخ ونص عبارة السندى في المحيط
 ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل ما اذا كان صاحب السندى اذن لعقير في اكل الطعام ونسب الماء
 نقية عدلا وقد اخبرناه ملكه انهم من احدثنا خالف المشايخ فيه قال الفقيه ابو جعفر الهندواني
 لا يشترط ان لا يجرى تساقط حكم التعارض فتعتبر الاباحة الأصلية بخلاف ما اذا كان فاسقا وغيره من
 المشايخ قال يتنزه وهو الصحيح ففي هذا اذا اراد ان يشتري لحافا فله خارج عدل لا تشترط فيه نجس محسوس
 وقال القصاب اشترطه في نفسه لم يقصده القصاب نقية فله ترك الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
 وعلى قول غيرهم من المشايخ لا يزول اه **(قوله)** والظاهر حمله على غير الولية لا يظهر هنا الحل بل
 الظاهر حمله على عموم

(فصل في الابس)

(قوله) لانه صنف في القاموس هو التدرج بحاليس عندك ومجاورة الطرف اه **(قوله)** هذا الشارح على
 أنه لا يجوز لبيسه بلا ضرورة تاريخية) تنظر عبارة الترتيبية ثم رأيت عبارة كما نقلها المحقق **(قوله)**
 لوصفها في القاموس ثوب سفيف خد خفيف وثوب مصفف قليل القزلة اه **(قوله)** وهل حكم التفرق
 من الذهب والفضة كذلك يجرى الظاهر عدم الفرق **(قوله)** لكن في الفقه شافعي وعن محمد لا بأس
 للفتنى الخ) الظاهر ايضا قوله حله الحرب على طاهره وجعل ماري عن محمد مقابله **(قوله)** ويظهر لي
 ان هذا الجواب احسن من الجواب السابق) لكن هذا الجواب يظهر اذا كان المراد بالخط في كلام
 الرمي اختلاط المجاورة وهو غير المتبادر منه فان المتبادر خط المازجة والظاهر اعتبار القالب كاقال
 الرمي **(قول المصنف)** ذكر ليس المصنف **(قوله)** قال السندى أي ما صيغ المصنف في آخره وسلم واحد
 والنسائي عن عبد الله بن عمرو بن اعماس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين معصفرين
 فقال ان هذين ثياب الكفار فلا تلبسها وفي رواية لمسلم رأى على ثوبين معصفرين فقال أملك أمرك
 به قلت أغسلهما قال بل أحرقهما وفي رواية أنسائي فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال اذهب
 فأمر حبه اعنك قال ابن بار رسول الله قال في النار وفي رواية لما كنتم قال ما هذان الثوبان قال صغتهما
 لي أم عبد الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقسمت عليك لما رجعت إلى أم عبد الله فأمرتها أن
 تودعني هذه الثوبين ثم نظرها حينها قال فرجعت ففعلت وفي رواية لأحدواي داود بن ماجه قال رأى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوب مصبوغ معصفرين فقال ما هذا قال فالتفت فأحرقته فقال
 النبي عليه السلام ما صنعت بشئك فقلت أحرقته قال أفلا كسوته بعض أهالك وفي رواية لمسلم قال
 هبط مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنية فالتفت إلى وعلى ربطه من جف المصفر فقال ما هذان
 الربط عليك ففرغت ما كفت أهلي وهم يسبحون تنووا لهم فقدتها فبسه ثم أتته من الغنم فقال
 يا عبد الله ما فعلت الربطة فأخبرته فقال أفلا كسوته بعض أهالك فله لا بأس به لئلا ياتي آخر عبارة
 ثم قال عند قول المصنف والمزعر الأجر والأصفر يعني أن المزعر يقسمه مكر وكذا قاله السيد أحمد
 قال وأما الأصفر من غير الاعتزاز فلا كراهة فيه **(قوله)** مفاده أنه لا يكره لئلا قال السندى قد
 قدمنا اباحتهم في حديث عبد الله بن عمرو وعند أحمدواي داود اه **(قول المصنف)** لا بأس بشار

الأولان قال الجوى من أحكام يوم الجمعة في جامع المضمرات والمشكلات عن فتاوى اللجنة وبكره الرجال ليس الثياب الخضر وأحب الثياب إلى الله تعالى الثياب البيض اهـ (قوله) وتظهر أنه لا يكره للرجل شاة الخ لم يظهر عاقبه (قوله) ولأن السلطان ليس بالرجل الخ مقتضى هذه العلة أن المراد بغير السلطان في قول العامة من له حاجة فلا شاة في قول غيرهم بكره لم يردى حايبة (قوله) لا نسلم أنها في السن ترفع بالفضة لأنها تنتن أيضاً قد يقال إن الفضة لا رتبا لها بالعلم في شاة السن لا تنتن بخلاف وضعه على اللحم في مسئلة الأنف فاتنها تنتن لوضعها على اللحم (قوله) قال رضي الله عنه نسخة الخط قال رضي الله عنه الخ

(فصل في النظر والمس)

(قوله) لا عورة للصغير جدا أي بان كان ابن أربع سنين فادونها وقوله ثم تتفاد أي يعتبر بالرد وما حوله من اللتين والقبل وما حوله كما تقدم له (قوله) وعلى هذا لا يحل النظر إلى عورت الخ فيه أن ما نقله أئما هو في النظر إلى المرأة وعليها ثياب ملتصقة بها نصف جرمها وهذا لا ينفيد أن الحكم في الرجل كذلك لا يفرق الظاهر بينهما ويخصصهما بالحكم المذكور به ما يفيد أنه ليس كالمراة فيه وعلى ما نقله لا يخفى ما فيه من الخرج خصوصاً في زماننا المعتاد فيه ليس الثياب إلا فرجية فكثير من أصناف الناس بما يصف ما تحتها والظاهر إقامه ما نقله الشارع على عموم في حق الرجل ورأيت في شرح المنتهى الحنبلي ما ذهبه ويجب سرعة عورة بما لا يصف البشرة أي لو حالان السرانما يحصل بذلك لأن لا يصف بهم العضوان لا يمكن التبرزغته اهـ (قوله) فليتأمل عند الفتوى الذي يقتضيه النظر أن ما نقله من اشتراط عدم أهلية الجماع في كل منهما مبني على الرواية التي ذكرها القهستاني عن محمد وما نقله من أنه لم يشترط كون الرجل من جماع مبني على مخالفتها والظاهر اعتماد رواية عدم اشتراط كونه من جماع (قوله) ولا يكون إلا في المحارم وأمة الغير وأما العجز فاعلمنا بحجوزة صافيتها ومس يدها والسفر قد يجوز إلى من غير ذلك (قوله) أنه لا سفر الأمة بلا محرم في زماننا الخ ويظهر أن مخالفة كذا في بقية التعليق (قوله) ومفادها أنها لا تنتن الخ حقه حذف لا (قوله) وكذا الرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس ليس المراد به عكس الحكم السابق بمعنى أنها إذا كانت عجزاً لا ردوا إذا كانت مثله رد فله خلاف ما يعطيه التشبيه وخلاف ما يفيد ما بعد من المراد به العكس بين العجز والشابة بمعنى عدم التساوي بينهما في الحكم وإن الشابة لا ردوا بالعجز رد (قوله) ثم على مقابل الصحيح وجه الفرق كما في الهداية أن الشهوة الخ ما ذكره من الفرق أئما هو فرق للقول الصحيح للمقابلة تأمل (قوله) وقد يقال إذا حل له جميع ما اتصل بها فحل المنفصل بالادلى الخ لم يظهر دعوى الأولى إذ حل ما اتصل بها بالتبع لها ولا يتبعه بعد الاتصال (قوله) لقوله تعالى ولا تنزوا ما فضل الله به بعضكم على بعض الآية لا تلغ دليلاً فاتها في التني وهو غير التفكر (قوله) ولعله محمول على ما إذا فعلته لغيرين لا جانب يقال كذلك في الوأشرة (قوله) وقد منا هنالك عن التهرج أن له ليدفهم روحها الخ قدم في تكاح الرقيق أن ما في الصرمين على أصل المذهب وما في التهرج على ما نقله المشايخ والذي قدمه أيضاً مخالفة بحسب التهرج في البرازية وهو الموافق

(باب الاستبراء وغيره)

(قوله) ونسبته حقيقة الشغل الخ فيه أنه يجب الاستبراء وأن يتقن بفرغ الرحم (قوله) ويظهر أيضاً

فمن نزل عيم الدم أول البلوغ ثم استمر بها الخ لا يظهر إلا إذا نزل عليها أول الشهر إلا أن يراد بأول الشهر أول النزل **(قوله)** وقد الردي إلى الواجب بالقضاء ليس في عبارة الواجب ما يفيد التقييد ونصها بالمع أمة فاختصت عند المشتري ثم وجد بها عيباً فردها لم يضرها البائع حتى يخضع عندهم وكذا الإقالة وإذا قبضها المشتري شراء فلا بد ثم ردها القاضى على البائع لقضاء البيع فعليه أن يستبرئها لأنه استحدث ملك المولى باستحداث ملك البعين من جهة غيره اه فانتزاعاً أنه لم يذكر القضاء وقد في الحكم وبدل للإطلاق ما ذكر في التعليق **(قوله)** ولعل الفرق شبه الخلاف الخ يطلعه حكاية الخلاف السابق في وجوب الاستبراء إذا كان الخيار للمشتري ويرد بعد القبض قلناه لو سلم هذا الفرق ولو جاب اتفاقاً **(قوله)** أما لو طلقها قبله فعليه الاستبراء لأن القبض له شبه بالمقدور عليه مدار الأحكام ولو استبرأها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء فكذا إذا وجد القبض **(قوله)** وما حكاها ابن النخعة الخ نسخة الخط وهو ما حكاها الخ **(قوله)** ان الأمة إذا انفجرت عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء اه يعني وفي التزويج لم يزل يدها ورقتها مملوكة فاستمرت كونه قبل القبض وبشرط ذلك في الكتابة اه سدى **(قوله)** وبالد بعد القبض نسخة الخط والبد الخ بدون به **(قوله)** وكذا المولاها الذي قد اعتمد وجوب الاستبراء على المولى إذا أراد تزويج أمته التي كان يملؤها **(قوله)** وبه نلها أن قوله ولو عن شهوة في قول المصنف الخ كذا نسخة الخط ولعل الأصل به نلها أن قوله أى في العناية ما كان على وجه الشهوة في معنى قول المصنف في إزار الخ ثم ان ما ذكره لا يدفع ما قاله ط من أن ما استدلل به لا يوجب الاستبراء إنما يفيد جواز المعانقة وأما كونها بائناً لو احدثا وقبض فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس الخ أن كان شهوة فهو حرام اتفاقاً وبدونها بائناً اتفاقاً كما نقله عن الحائمية والحنافى فلم يرد الخلاف اه ثم على ظاهر عبارة الشارح من إبقاء قوله في إزار على ظاهره وأن أبي يوسف قائل بعدم الكراهة إلا مع تحقق الشهوة وهما يكفيان بوجود الإزارات تحققها يكون جريان الخلاف حينئذ ظاهراً **(قوله)** وان ما قبله الخ نسخة الخط وان ما قبله الخ **(قوله)** والصواب إسقاط لا الخ أو الولا **(قوله)** لأنه داخل في قول المصنف بعد والصلبان الخ دخوله في السلطان خلاف المتبادر عرفاً

(فصل في البيع)

(قوله) أو على الرخصة والاستحسان أى المطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان **(قوله)** الظاهر أنه أشار بقوله إلى أن تعميم الانتفاع بالخلاصة تعميم لما يوزعها أيضاً خلاف الظاهر بل الظاهر أنه أراد كافي شرهه لشخص زاده أن ما كان يجمع غير جائز يكون الانتفاع به غير جائز وما كان يجمع جائز يكون الانتفاع به جائز اه وليس فيه ما يدل على تعميم جواز البيع **(قوله)** والظاهر أن المراد بالأخبار التواريخ الخ انظر السدى فإنه بعد أن نقل ما ذكره الشارح عن الهندية قال لعل المراد أخبار السلف الصالحين لا جمع خبر بمعنى حديث لأن المصنف أشرف من أهل استنباطه والتفسير تابع له والنفع مستتب منه وهو المقصود بتزويجه لأن الكتب إنما نزلت لبيان ما له بدو عليه وعلى هذا الأساس وضعها في كتب الأحاديث وقايعها اه **(قوله)** عليه السلام لا يجمع في أرض العرب دينان مقتضى هذا الحديث أنه لا خصوصية للحكماء والمدينة في منع الاستيطان بل سأرأى أرض العرب كذلك **(قوله)** كالنقعة والكسوة واستعمال النقوش الخ وقال في الفصل السابع في الوقف على فقراء أهله وإذا أراد الرجل اثبات خرابته ولا يوفى في الوقف فله

ذلك ان كان صغيراً الا ان ولايته له علم بخلاف الكبار فانهم يثبتون فقرهم بأنفسهم لانه لاولة لغبرهم
 عليهم ووصى الأب في هذا كالأب فان لم يكن لهم أب ولا وصى للأب ولهم أم أو أخ أو عم أو أوال فلهم لاء
 اثبات قرابة الصغير وفقره اذا كان في حجرهم استحصانا لان هذا ينقض منفعة حق الصغير فصار كقول
 الهبة ولهم لاء قبول الهبة على الصغير اذا كان في حجرهم الا ان بين قبول الهبة واثبات القرابة نوع فرق فان
 الام تقبل الهبة على الصغير وان كان الاب حيا ولا تثبت قرابة الصغير وفقره اذا كان الاب حيا والفرق
 ان الهبة انما تنفذ وانما تنتظر بحجي الاب بان يرجع الواهب عما أوجب أو بقرم من مجلسه فبطل الهبة لو
 انتظر بحجي الاب اما هنا لا تنتظر بحجي الاب لا بفوت على الصغير شي لان الاب اذا حضر ثبتت قرابة الصغير
 وفقره في الامانة الماسية ثم ان كان الأم أو الم أو الاخ موضع الوضع الغلة في أيديهم فياصب الصغير
 من الغلة بدفع اليهم ويؤمنون بالاتفاق عليه وان لم يكن موضع ذلك وضع في يد رجل ثقة أو نحو
 بالنفقة عليه اهـ **تمه الفتاوى** وفي البعلي على الاشياء من البيع قال في النخبة امرأه اشترت لولد لها من
 مالها بضعة ووقع الشراء للام وتكون الضعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه اهـ
 وفي المتنتط امرأه اشترت بضعة لولدها الصغير من مالها يجوز استحسانا على الصبي وليس لها ان تستمتع من
 دفعه اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على أن لا يرجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحصانا اهـ
(قوله) وفيه ما لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين بالخ الطاهر اعتمادا بتسديد الكتب
 في المتن فان افرق في حق الكفار كلاما في حقنا **(قوله)** فلا يصح حمل كلام الزبلي وغيره على التزبه
 الخ الأولى التصريح **(قوله)** ولعل المراد هنا عصم العصب على قصد الجرح بالخ الطاهر ما قاله الرحي
 من ان المراد من عصمه هاتفتها من نقلها **(قوله)** اذ لا فرق بين الضلام وبين اليد والعصر الخ الأولى
 حذف العصر فانه ليس مما تقوم المعصية بعينه **(قوله)** نعم على هذا التعليل الذي ذكره الزبلي بشكل
 الفرق بين ما تقوم المعصية بعينه الخ يدفع الاشكال بما ذكره في باب البغاة من أن الجارية المغنية
 والكسب النطوح ونحوهما مقام المعصية بعينها لكن ليست هي المقصود الاصل منها فان عين الجارية
 للخدمة مثلا والغناء عارض فلم تكن عين المتكر بخلاف السلاح فان المقصود الاصل منه المحاربة به فكان
 عينه منكرا اذا بيع لاهل الفتنة فصار المراد بما قام به المعصية ما كان عينه منكرا بلا منعة فيخرج
 نحو الجارية المغنية لانها ليست عين المتكر ونحو الخديو والعصر لانه وان كان يعمل منه عين المتكر لكنه
 يصنع متحدث فلم يكن عينه وبهذا يظهر أن بيع الامر بمن يوط به مثل الجارية المغنية فليس مما تقوم
 المعصية بعينه خلافا لما ذكره المصنف والشارح في الحظر اهـ **(قوله)** لعل المراد كراهة كسبه على
 مولاه بان يجعل الخ ما ذكره عن التجنيس فيسدد الكراهة على المولى وغيره **(قوله)** بضم القين
 وبكسرهما الحقد **(قول الشارح طوقه راية)** ظاهره أنها تاتي زائد على الطوق وان كان يسمى راية
 باعتبار أنه علامة الا بقاء **(قوله)** فيشكل قول الزبلي ولو جعل العرضة للعرض كان جائزا الخ قد
 يقال ان معنى قول الزبلي كان جائزا أن هذا المعنى وهو وصف العرض بالعرض جاز في نفسه وان كان
 الدعاء بهذه الصيغة غير سائغ لتوهم المعنى الاول الغير الجاز **(قوله)** ما لم يسأل هجرا في القاموس الهجر
 بالضم الفجسج من الكلام اهـ **(قوله)** الا ان يحمل على السؤال من غير الدنيا وعلى الخ الكلام على
 التوزيع فالاول يحمل ما في الاحاديث والثاني ما عن ابن المبارك **(قوله)** أي لو نقص الوزن علمه الامام
 الخ عبارة الاختيار ولو سهر السلطان على الخيل بين الخيل فاشترى رجل منهم ذلك السعر والخيل يخاف

أن نقضه ضربه السلطان لا يجعل أكله لأنه في معنى المكر ويبنى أن يقول يعني بما يجب لصنع البيع اه
(قوله) أنقول وفيه تأمل ما ذكره عن الاختيار من عدم الجعل للشرى عزى عما لا يلي أيضاً الحسب وظلله بأنه
 في معنى المكر ولا شك أنه في معناه وإن لم يكن مكر حاشية وهذا مؤثر في عدم الجعل والطيب للشرى
 لا في عدم نفاذ البيع ولذا قال في الهداية ومن يلغ منهم من يأخذه الامام ص لا يغير مكره ثم ما ذكر من
 التغافل بمسئلة المصادرة لا ينافي ما هنالك من عدم الجعل بل الظاهر فيها عدم الجعل للشرى أيضاً لوجود معنى
 الإكراه فيها أيضاً لافرق بين المشتين في الحكمين المذكورين **(قوله)** فحينئذ بأي شيء يباعه جعل
 لأنه قد أخذ به طبيب نفسه ورضاه ثم إن ما ذكره الرافعي وغيره من أنه لو تعدى رجل ويأخذ بأكثر مما عاز
 القاضي موضوعه فبما إذا لم توجد هذه الحيلة فلا تنزه المناقاة بينهما أصلاً **(قوله)** وظاهره أنه لو يباعه
 بأكثر من الجعل ولو يباعه بقليل جعل أيضاً بشرط أن لا يخشى السائق بلوغ الخبير السلطان وانتقامه منه
 والأفلا تنقض هذه الحيلة لأنه لا رضاه بلسانه وأكرهه بسلطانه رجح **(قوله)** جعل للزبدي وغيره ذلك
 فما إذا كان المشتري من غير أهل البلد الخ وقال الرجح ما ذكره الشارح محمول على ما إذا كان
 العرف أن الخبير لا يزد بعينه ولا ينقص والجميع سمر معروف لكنه قدر إذا وقد ينقص فلو كان العرف
 بالعكس انعكس الحكم ولو كان كل منهما لا يزد ولا ينقص في عرفهم كأنسوا في الرجوع بالنقصان وإن
 كان الاختلاف يقع في كل منهما بأن يشتري تارة بمسئولة تارة بأربعة مثلاً لا يرجع في واحد منهما قال
 وهذا إذا قال يعني خبراً أو طابعاً هذه الدراهم أما لو قاله يعني طرلاً ومما مشاكلة أنه يرجع بالنقصان
 مسطوق وقوع البيع على وزن معلوم وكذا في الكل وأما إذا كان المسئلة بأربعة مثلاً يشتري السعير فيها وتارة
 لا يشتري فيها وتارة في أحد عمادون الآخر وقد عرفت حكم الكل اه قلت فلو اعتبرنا خلاف حكم البلد
 لا يأتى نص في مسائل اه سدى **(قوله)** فيما إذا جلب جماً ولم يدر صاحبها الظاهر أن الاحتياط
 فيما إذا اشترى عليه جابله لا فيما إذا لم يعلم ما في الصواب فله حينئذ يجب التصديق بهائم بشرطه بأمر
 يؤمبه **(قول الشارح)** لم يأخذها من أخوها أي إذا اشترى لزوج ودان الرجوع حينئذ أو يقال المراد
 أنه لا يرجع بدون قضاء أو رضا **(قول الشارح)** وأقره الصنف هنا قد يقال ما ذكره هنا من جواز
 السابقة في جميع ما ذكره محمول على ما إذا لم يشترط الجعل وما ذكره فيما ساقى على ما إذا شرط فلا مخالفة
 حينئذ تأمل **(قوله)** أي لعدم إمكانه في القول بعدم إمكان العقد في السابقة تأمل بل هو محمول ويصور
 بما قاله الشافعية **(قوله)** لشرطه أنه انصرع أسلم الذي ذكره السدي عن البيهقي أن تركه شرط على
 نفسه عليه السلام عشرة شلوقي كل مرتين الثلاث فلم يطلها منه وطلب منه الإسلام فطلب منه آية
 على نبوة فقد عاصره سمر فاقبلت ثم أمرها فخرجت مع ذلك لم يسلم حين أراد الآية بل بعدها **(قوله)** متعلق
 بهذا المعنى وقوله والافاقع لفظاً عند عليهما فقوله السابقة بالانضمام متداوياً **(قوله)** متعلق
 وليس استهلال الخ) نسفة الخط استهلال **(قوله)** لأنه لو بلغه لا يكرهه لأنه الخ لعل المراد أن الشاذل لا
 في العاقل ذلك **(قوله)** وأولى بالكراهة الاقتصاد على الشائنة الظاهر عدم كراهة الاقتصاد على الشاذل لا
 لما جاز روايتهما والعلة في الكراهة اتساع التخلط في آية واحدة دفعة واحدة ولذا قد أكرهه بقوله
 دفعة واحدة **(قوله)** لأنه لم يجمع إليه) لكن نقول السدي أن العصابة اختلفوا في خضابه فأبينه
 كثير منهم ونفاه بعضهم مرضى الله تعالى عنهم وقال النووي المختار أنه صبيغ في وقت وتركه في معظم
 الأوقات وأخبر كل عما شاهد وهذا التأويل كالمتين اه **(قوله)** ولودع الرشوة بغير طلب المرتضى

فليس له أن يرجع قضاء الخ لا بد من التأويل في هذه العبارة والأفهي لا تكون أقوى حال من الهبة
وهي الرجوع فيها بالقضاء كأن برأه أنه لرجع فيها ثم رافعه مع المرتضى لا يحكم القاضي بصحة رجوعه
حيث كان بلا قضاء ويتوقف على الحكم بالرجوع **(قوله)** أو يصح من الخ عبارة السندی أو
يصح من الخ **(قوله)** وإنما المراد أنه لا يعاقب على تلك الصلاة الخ لو قبل المراد أنه لا يعاقب بنفس
الصلاة وإنما عليه عقاب الرأء نظير الموصلي في ثوب العصب لا يعاقب تلك الصلاة وإنما العقاب بتأنيده
بنو له لا ستقام كلام الشارح وكان شامل لكل صلاة وصدقة مع إقامته على ظاهره **(قول الشارح)** يكره
لرأسه الرجل وسؤره الخ قال في التمر ليس هذا لعدم الطهارة بل للاستلزام قال ط أما عند عدمه
فلا على الظاهر وسؤره وبنى أن يقيد بما إذا علم الرأء أن شرب من الماء أو علمت هي الرجل الشارب
أما بدونه فلا كراهة لأن الإنسان لا يشتهي من لا يعلمه اه سندی **(قوله)** يجب تقصيده بغير الزوجة
والحامد لان الرجل لا يتلذذ بسؤره وعادة حتى لو طهره تركه اه سندی **(قوله)** والموضوع للوضوء
لا يباح منه الشرب من تمام كلام ابن الفضل وتقدم في آخر التيمم أن الماء الملبس في الغلاة لا يمنع
التيمم ما لم يكن كثيراً فيعلم أنه للوضوء أيضاً وأنه يشرب ما للوضوء وأن الفرق أن الشرب أهم لأنه لا حاجة
لنفوس بخلاف الوضوء لأن له بدلاً فمن صاحبه بالشرب منه عادة لأنه أنفع وقال ابن الفضل العكس
فيها اه **(قوله)** أو استألفه قلب المني عليه بالكذب فيباح إلا أنه يفتى أن يحترمه ما أمكن لأنه
إذا فح باب الكذب على نفسه فيفتى أن يتدأى إلى ما يستغنى عنه وإلى ما لا يقتصر على حد الضرورة
اه أحياء **(قوله)** لان الظاهر ما فاحشة أخرى مقتضى هذا أن الكذب واجب لا مباح وكذا يقال فيما
لو أنكر سر آخيه ونظائر **(قوله)** الذي في القضية أنه يأثم ولا يلزم منه الفسق الخ ذكر ابن وهبان في
شرحه أن وجه عدم جواز المروء بالمساح أنه لم يثبت وأما ما في الصلاة ذكر العلم وقراءة القرآن وأن وجه
عدم تعليم الصبيان فيما يدوم منهم من العفاشة والقذارة وعدم الاحترام والتشويش على المصلين وكل
ذلك مما ينبغي أن تصان عنه المساجد اه ولا يخفى أن ما ذكر من الترجمة ضد الفسق في مسألة
التعليم بالاولى **(قوله)** قال في القضية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم الخ صدر عبارته لا يكره وقام
المجلس في المصد لمن دخل عليه تعظيماً في مشكل الآثار أو اقام لغيره ليس بكره ولعينه وأما المكروه
محبة اقسام من الذي يقام له فإن لم يجب وقام له لا يكره وقام فأرى القرآن أن يحجب عليه تعظيماً لا يكره
لأن كان من يستحق التعظيم وقيل الخ كأنه ابن وهبان في شرحه ولا يخفى أن ما ذكره أولاً لا يعارض
أن اقسام القدوم وما ذكره آخراً فلا حكم اقسام من لا يتعين حل النظم عليه بل على الاول كما فعله
في شرحه **(قوله)** وأنه لا منافاة بين القوانين السابقين والمنافاة ظاهرة بين المعتد ومقابلته من التواب
والله فقط والله أعلم

(كتاب أحياء الموات)

(قول الشارح) لعل مناسبتة أن فيه ما يكره وما لا يكره لعل مرادهم بالكره ما استمتع احبائه كالتصل
بالمرأى أو ما يتنفع به أهل العمران اه سندی وسأق أنه يكره احكاماً غير غيره اذ تركه أقل من ثلاث
سنين **(قوله)** أي المعروف لا حاجته **(قوله)** وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة بل الخلاف حقيق
وكيفية تصرف الامام فيها باختلاف تأمل **(قوله)** في حل يكنى الاذن الا حق لم أره الظاهر من عبارة

التمون عدم كفاية الاذن الاخر **(قوله)** وقيل الثاني (أحق) فالخلاف مبني على أن المجي الاول ثالث الاستغلال أو الرقبة **(قوله)** ولم أر من رجع أحدهما على الآخر مقتضى تعبير الهداية عن الثاني بقوله فعن محمد بن طاعة الاول **(قول الشارح والسعي)** عطف تفسير

(فصل في الشرب)

(قوله) وجعله القهستاني اسم مصدر عبارة الشرب اسم المصدر اه وهي لانفدائه اسم مصدر بل انه اسم المصدر الذي هو المحدث **(قوله)** وانظر ما وجه ارادته للمعنى الاول الخ وجهه كثرة إطلاق الشرب في هذا الفصل بالمعنى الاول اه والمراد بالارادة الاختيار لاجل كلام المصنف فانه لا يتأتى في هذا المعنى الثالث **(قوله)** فأيدت الواو الخ عبارة القهستاني الام **(قوله)** وفي نسخة بلجيم وهو تعريف الخ لا تحريف فان المراد حينئذ بالماء غير التابع منه بل المحرز والمجهول فيه فهو نظير ما في الصهرج **(قوله)** أما في البحر فانه ينتفع وان ضرر فيه أن الانتفاع بالماء لا يجوز الا اذا كان لا يضر بأحد كما في الزايلى ولا يظهر فرق بين الضرر والهرق اشتراط عدم الضرر وكتبنا الرجوع على قول المصنف من بحر أو نهر مانعه البحر الماء الكثير أو الماء الخافي القاموس فان أراد الماء الكثير دخل بخود جلة فلا حاجة للعطف وان أراد الماء الخافي فلا يصلح لسق الأرض والاولى اسقاطه والانتصار على قوله أو نهر الخ اه **(قول المصنف)** وخضر الخ يضم ففتح مستندى وضبط بفتح الخاء وكسر الضاد **(قوله)** وذكرنا ضمير العطف أو هذا التعليل إنما يتناسب وجهه الأفراد وما بعده بل تذكير **(قوله)** أقول وفي كل منهما الشك الخ تقدم في الشركان لكن من شرب في الملك أن يأخذ مقدار نصيبه في غيبة الآخر وقد يقال كذلك فانه بالغاه العبد ساق الكوز في الحوض صار الماء مشتركا بين سيده وبين العامة فكل أخذ مقدار حقه تأمل **(قوله)** فلا يجب عليه أن يخرج له الجرب على الخ لكن على ما ذكره عن الذخيرة والبحر الذي لا قيمة حكمه حكم الماء **(قوله)** أنها ردمشق التي تسمى أراضيها أو كزودر هاجرت العادة الخ وجه ما جرت به العادة نصرا حصاة أهل الدور والخالق والأسيلة ونحوها فهم نظير أهل الشفعة مع أن مال ذلك عائد للأراضي فانه بعد ما يستعمل يشرف الباقي للأراضي وما ينتفع به أهل الدور شيء قليل تأمل **(قوله)** الا أن يدعي صاحب الأرض أنه ملكه أو أنه اجراء في أرضه غصب فيها اذا ادعى حق الاجراء فيه **(قوله)** لكن في الذخيرة عن أبي الليث لو كان مسيل سطوحه الى دار رجل الخ ما قاله أبو الليث لا يتأتى ما قبله فان موضوعه في العلم بأن له مسيلا على دار الآخر كما يشهد تصور الحادثه بقوله لو كان مسيل الخ ولعل القصد بذكر عبارة الذخيرة بيان أن ما جرى عليه المصنف جواب الاستحسان للمعنى به **(قول المصنف)** نهر بين قوم اختصوا في الشرب فهو بينهم الخ انظر حكم ما لو اختلفوا في شرب الدور والظاهر أنه يكون بينهم السواء لامتصاص ما يدهم عليه حكما لم يثبت التفاضل بالبرهان **(قوله)** فعلبه الواو هنا تعالوفاية وفي الهداية بمعنى أو ليرافق الكافي فانه الباقى عبارة الكافي على ما في شرح الملتقى الآن تكون روى لا تضر بالهر ولا بالماء أو يكون موضعها في أرض صاحب الفيوز اه وعبارة الهداية لا تضر بالهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صاحبها اه وعبارة الوفاية لا في ملكه الخاص بل لا يضر بالهر ولا بالماء اه والظاهر أن أو في كلام الكافي معنى الواو في كلام غيره والشرط عدم الأضرار بكل منهما مع كون النصب في ملكه اذ لو كان فيه لكنه يضر بأحد هاتين ثم راجعت كافي النسفي

فوجدت عبارة بالواو لا باو ونصها وليس لاحد منهم أن يكرى منه نهرا أو ينب عليه جى ماء الأرض
أصله الآن يكون رضى لا يضر بالمر ولا بالماء ويكون موضعهما فى أرض صاحبه أنه يجوز **١٥ (قوله)**
وكذا اذا أراد أن يسوق شربه فى أرضه الأولى) ماذكره لا يظهر فيها ان كانت القسمة بالأيام والذكرى
(قوله) لانه اعارة الشرب الخ) أى ان كلامهما معر لصاحبه مقسمه من الشرب من النهر عناية **(قوله)** فأت
لكنه خلاف ما فى المتن الخ) لا يخفى أن كلام المشايخ فيما اذا لم ينفع الكل الأعلى والأسفل الا بالسكر
وهذا ما قدمه عن العناية والهداية وموضوع المتن فيما اذا لم يشرب الأعلى الا بالسكر لافساده اليه يشرب
الكل وما أتى به فى الاسماعلية وغيرها اعلاه فى مسئلة المتن وما فى الكفاي من قوله ولكن يشرب
بحصته ليس فيه ما يدل على السكر بل المتبادر انه يشرب بدونه ان أمكنه تأمل **(قوله)** وقال ابن رضى
له مطلقا) وجه ما قاله وهو الصحيح كما فى الزبلى أن قسمة الماء فى الأصل وقعت باعتبار سعة الكوة
ومضيقها من غير اعتبار التسفل والرفع فلا يردى الى تغيير موضع القسمة فلا يمنع **(قول المصنف)** وسمى
بالانقاع **(قوله)** وكذا اصح الوصية به الا اذا اوصى بالانقاع تبطل عت الوصية ولو اوصى به
لا تبطل به **(قوله)** مستغنى عنه الخ) لكن فيه فائدة وهى ان الارباع باطل وفى الصحة لا يدل عليه
(قوله) وتسع من حيث له لعينه) عبارة التميز بين الفرق أن الشرب فى حق البيع تبع للأرض من
وجه كونه لا بقصد لعينه وأصل من وجه من حيث له يقوم بذاته فجاز بيعه بغيره لا أرض كانت
وأما الشرب فى حق الاجارة فهو تبع من كل وجه اذ لا تنبأ الزراعة الا به فجز اجارة مع أرض أخرى
كما يجوز بيع أطراف عبد بغيره بعد آخر **١٥** وعبارة البرازية وتسع من حيث له لا بقصد
لعينه الخ **(قوله)** ولا يعار) انظر مع ما سبق فى كلام المحشى عند قوله ولكل نقضه **(قوله)** علة أخرى
وهو أنه علة أخرى للصحة مع أنه علة لعدم صلاحيته بدل خلع الخ **(قوله)** على أنه لا يظهر الأعلى مقابل
المقضى به الخ) بل يظهر أيضا على المقضى به فانه عليه وان كان غير مخلوط هو مستحق للفر فهو حرام

(كتاب الأثر به)

(قوله) لانهما شعبان عرق واحد لفظا ومعنى) فاللفظ هو الشرب مصدر شرب والعرق المعنوى هو معنى
لفظ شرب الذى هو مصدر شرب لان كلامهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد فى الاشتقاق من التناسب
بين المشتق والمشتق منه فى اللفظ والمعنى **١٥** سدى **(قوله)** خمسة أنواع أوستة) استوفى بيان الأنواع
فى الهندية وزبدة الدراية **(قوله)** أى فى قوله والكل حرام اذا غلى واشتد) فانه لم يذكر العنق فى الثلاثة
لذا كونه بعد ما قولى الخ **١٥ ط (قوله)** فان اللغة لا يجرى فيها القياس الخ) قال الرضى نفعان ابن
الكمال ما قبل ان اللغة لا يجرى فيها القياس لا يجدى نفعها ما عرفت أن نفعها لا يلصق غيرها وكون الخمر
حقيقة فمما ذكر غير لم قال فى القاموس الجرم اسكر من عصير العنب وتمام كالخمر والهوم أصح لانها
حرمت وما بالمدنية خرج عنب وما كان شرابهم الا بسر والنمر **١٥** وقوله وغيره كل واحد له اسم يقال أيضا
للمرأ اسماء كثيرة وهو لم يمنع من إطلاقه على ماء العنب حقيقة كذلك ماذكر من الأسماء لا يمنع من
إطلاق الخمر عليها حقيقة والأصل فى إطلاق الحديث أنه حقيقة لانه لا يعدل الى المجاز مع امكان الحقيقة
والسنة هى المسئلة على القرآن فلو سلم أنها فى اللغة خاصة بالتي من ماء العنب فقد بين الشارع أنها تكون
من غيره والحكم اذا استدل قطعى بحمل ونفى مفصل انما يستند ثبوت قطعى بل هو غير بحمل بل الخمر فى اللغة

والشرع اسم لكل مانع كالإشهاد في القاموس وقال أنس رضى الله عنه حرمت الخمر وما بالمدينة من غير
العنب فسد من التي حرمت وأمر عليه السلام بالقتها غير التي، من العنب فلما كان الملقى به حرمة
جميع أنواعه فلا بد أو كثر ما على أي وجه كان اهـ **(قوله)** لأنه لا من ثبوت الحرمة الخ) كالمصير إذا
طبخ حتى ذهب ثلثه فطبخ تأييد في منع الحرمة **(قوله)** ثرايت ابن التصنفه عن ابن وهبان الخ) أي
نقل أنه مفرغ على منبه الاعتزال كما خطر له **(قوله)** فلما أفرد المسنف الطب بالذكر لعلة الريب
(قوله) وما ورد من النهي محمول على الابتداء الخ) أي ابتداء الإسلام التي هي حالة شدة حاجة **(قوله)**
والآخر يحصل التوفيق بين ما فعله ابن عمرو وبين ما روى عنه من حرمة تفريق الزبيب الخ) قال في
النبأ هذا الذي قاله في الهداية غير مستقيم لأن حديث عائشة الذي ذكرناه صريح في أن الخليطين كان
نيا وأمر من ابن عمر من حرمة تفريق الزبيب لم يثبت ولم يذكره أهل النقل الخ اهـ **(قوله)** والمفهوم
من عبارة الملقى عدم اشتراط الطبخ فيه فليأمل) قال حنفي زاذ في شرح الملقى يمكن التوفيق بحمل
ملقى الملقى على ما قبل الاستدلال وما في غيره على ما بعده **(قوله)** فلا يكون الذاهب ثلث ماء العنب) أي على
القطع واليقين اذ لم يتيقن بذهابها معاً أو لاء أو لا طافت فقلنا الحرمة احتياطاً **(قوله)** ذكر الزبيب
هذه العبارة في كتاب العصب الخ) وذكرها هنا معجاً أيضاً لأنها أن الأثرية المحرمة تضمن غير ملحة
لأنه بوقال ط القياس على آلات الله ونحوها فيبذلها غير مسكرة **(قوله)** فإن الحسدانما
يجب في سائر الألبان في هذه الخ) عبارة على طاف ط بالسكر وان كان حلالاً لثمة الخ **(قوله)** وان
كان حلالاً لثمة في الجنداء) أي قبل الاستدلال والقف **(قوله)** وحاصله أنها بحيث لا لا ابتداء الخ)
حصرها الخ **(قوله)** الظاهر أن هذا خاص بالأثرية السابقة الخ) هذا الاستدلال يحتاج لنقل صريح
والأفعار البازية عامة شاملة للبلد دات **(قوله)** أي عند الامام) الظاهر رجوع الضمير ضمير بولس في
عبارة القهستاني التصريح رجوعه للإمام بل قال عنه بعد ما ذكر لفظ محمد والشقيق كذا في الشارح
ثم ما ذكر في الهداية من تصحيح حمل ابن الرماله قلنا ذكره على قول الامام **(قوله)** الشارح في ورق
الغتب) في القاموس الغتب كدتم وسكر نوع من الكتان اهـ **(قوله)** على أن المراد من أولى الأمر في
الآية العلماء الخ) على أن المراد بهم العلماء تكون الآية دالة على وجوب طاعة السلاطين أيضاً لأن
العلماء أمروا بالطاعة فوجب عليهم الآية أخفا من وجوب طاعة العلماء فيما أمروا به

(كتاب الصيد)

(قوله) وأن لا يستغل بين الإرسال والأخذ بمل آخر) فيه تأمل وهذا إنما هو شرط في الكلب ونحوه
لا في الصائد على ما يعلم مما يأتي **(قوله)** وأقره الشراح) لكن ما قدم من أنه يورث اللهو والغفلة فيصيد
كرامة اتخذ حرمة كما قاله في الأشباه **(قوله)** الشارح لعلته عنه الخ) هذه العبارة تنهاها للسف
الرفوة فتنبه فتأمل **(قوله)** فالشرط اقتران التسمية) لكن في السند عن الظهري أنه كان صاحب
صاحب الكلب يجعه بعدما انفلتت فوسى فان لم يترجم بصيلحه بأن لم يزد طلباً وحرصاً على الأخذ
فأخذ لا يؤثر له ما إذا تزجر بصيلحه أكل استحساناً اهـ وسأق في كلام المتن ما يفسد **(قوله)**
فلتطرف تنازع كل من التسمية والإرسال) هو قوله على حيوان وما قدمه إنما أفاد نفعه بالإرسال خاصة
ويفيد أن التسمية على الآلة لا لا التبرح اذ لو كانت عليه ما أكل الصيد فيها اذ امرى صياوس فأصاب

غيره اذ صدق عليه أنه لم ينس على المصابيح أنه يؤكل لوجود التسمية على الآلة كذا ذكره **(قول)** وذلك يمكن
 هنا في عدم إمكانه نظر والظاهر ما نقله عن البدائع من أن ذكره ذكراً للمصنف وأنه في معناه أن لم يكن
 ذكراً **(قول)** لكن استدل على الأول) كان سال وعدا على الأول حتى ازداد عليه **(قول)** فكان ينبغي
 ذكره قبل قوله وكتب بحسبى) بقدر لفظ كلب في قوله أو لم يرسل ويصح العطف حينئذ **(قول)** فالأولى
 أن يقول أن لا يشتغل بعمل الخ) فسه أنه لو قال ما ذكره لأود أن الوقوف ولو مع الطول لا يمنع من حل
 الأكل لعدم الاشتغال بعمل آخر مع أن كلام المصنف والتعاقب يفيد عدم الحل وإذا قيل أن الوقوف عمل
 آخر غير الإرسال لم يمنع من كل ما صادمه ولو لم يطل مع أنه خلاف ما أفاده كلامهما **(قول)** الشارح مطلقاً
 عندنا) لعل النسب تأخيره وذكره في المسئلة بعدة فإن خلاف الشافعي فيما لو أكل بعد تعلقه لافي هذه
 المسئلة التي موضوعها ما إذا أكل قبل تعلقه كما يفيد ذلك المقابلة بما بعدها **(قول)** ثم نظروا في
 لو أدى المولى أنه استدل الخ) فيه أنه جوت الأجمع وجوده لا يأتى الحكم بحريتها لا قصد ولا تبعاً
 بل ما ندره حقيقة ولا يمكن الحكم بحريتها بعده أصلاً **(قول)** وفائدة ذكره أنه لو غلب وتواري الخ) نحوه في
 الفهنا في حيث قال إنما شرط التماثل ليتبين أن الحرج يارى لا بسبب آخر كرى آخر ووقعه على بحر
 حتى لو لم يبقنا أن الحرج يرميه أكل اه وهذا أوضح مما في المراج **(قول)** فغفتم هذا التعرير) ما
 ذكره من التعرير للذكر وأصله لقاضي زاده فإنه في السندى عنه **(قول)** أقول ذكر صاحب الجمع ذلك
 في المقتضة الخ) فيه أن ما ذكره في المجمع من الخلاف في القدر المعتبر للحل من الحياة في المقتضة ونحوها قيل
 بحر إليه فيما أدركه من المصنف حياً وبطل ذلك ما ذكره الرابلي أنه لو وقع الصدق بدو لم يتمكن من ذبحه
 وفيه من الحياة قد زعموا يكون في الذبح والحلال وذكر الصدر الشهيد أن هذا الإجماع وقيل هذا قولهما
 وعندى أخيه في حيلة الأكل إلا إذا كان كاهناً على أن الحياة الخفية معتبرة عنده وعندهما غير معتبرة حتى حلت
 المتردية ونحوها بالذ كذا إذا كانت فيها حياة وإن كانت خفية عنده وعندهما لا يصل إلا إذا كانت حياتها
 ميتة وذلك بأن يبقى فوق ما يبقى الذبح عند محمد وعندى يوسف أن يكون بحال يعيش بمثل الخ **(قول)**
 بخلاف المتردية الخ) ما حوون من تعليل الظهيرة **(قول)** وبخلافه ما في العناية من الخ) مثل ما في
 العناية في الهداية والرابلي فأنظرهما إلا أنه لم يذكر فيها التعمير أعني قول العناية سواء كانت الحياة فيه
 ميتة الخ إلا أن الظاهر منهما أرادته **(قول)** الشارح كما أشرنا إليه) مقتضاه أن قوله هنا من الشرح مع
 أن الموجود في التسع كتابته بالمقداد الأجر وعليه فلا تزم الأشر من الشارح بل من المصنف وقد يقال
 مراده بقوله كما أشرنا إليه ما قدمه من قوة عند قول المصنف وإذا أدرك المصنف حياً فله بصحة فوق
 حياة الذبح فإنه يفيد أن مثل المتردية يمكن فيه مطلق الحياة **(قول)** المصنف فإن تركها عند الخ) كذا
 ذكر في العناية وهو اختراعها إذا غلب عن الذكاة كما يفيد كلام المصنف حينئذ أن في متنه إشارة
 لذلك وهذا ظهر أن قول الشارح مع القدرة عليها وقع تفسير الهدية والأوضح التفسير بأى التفسيرية
(قول) لأن التفسير من جهته) حيث لم يحمل آية الذكاة على نفسه **(قول)** ولا يخفى أن الحرج بالرصاص
 إنما هو بالأحرار والنقل الخ) نقل الخلد في حواشي الدرر عن فتاوى على أفندي الحل معللاً بأن النار
 تعمل على الذكاة الحيوان حتى لو وقف النار في المذبح فحترقت العروق يؤكل لكن ينبغي أن يحمل
 على ما أنشأه الدم حتى إذا انجمد لم يوصل لا يحمل إلى آخر ما ذكره فأنظره وميسر في الجنائز أن
 القتل بالبنقرة الرصاص عدل لهما من جنس الحديد ويحترق فيقتصر به لكن إذا لم يحترق لا يقتصر به على

رواية الطحاوي انتهى ومقتضاه محل الصيد بها تأمل وما ذكره السدي هنا مؤيد للعلل وأنه لا شبهة فيه
 لكن ما ذكره في الهداية وغيره من الموت إذا كان مضافاً إلى الجرح يبين كان الصيد حلالاً وإذا كان
 مضافاً إلى الثقل يبين كان حراماً ولو وقع السهل ولا يدري ما بالجرح أو بالثقل كان حراماً اهـ يقتضي
 الحرمة هنا تأمل **(قول)** وذكر في الخالية أن وقع في ماء فبات لا يؤكل يمكن حل ما في الخالية على ما إذا
 انهمس جرحه **(قول)** فالإرسال غزاة الزري حقه العكس **(قول)** والتقصيد الكلب ليس له مفهوم
 وفي الفصل ٢١ من كراهية الهندية تغلق عن العناية بها إذا مرض ولا ينتفع به فلا بأس بأن يذبح
 فيستراح منه اهـ **(قول)** وفرض المسئلة في الهداية فيما إذا سمع حياضه حس صيد فمرأه الخ) عبارة
 الهداية سمع حياضه صيداً فمرأه وأرسل كلباً أو بازاً عليه فأصاب صيداً ثم تبين أنه حس صيد حل
 المصادق صيد كان وإن تبين أنه حس آدمي أو حيوان أهلي لا يحل اهـ **(قول)** فالمراد كل ما لا يحصل
 بالاصطيد لوقال فالمراد كل ما لا يصاد لكان أولى **(قول)** أي وأصاب صيداً الخ) غير المتبادر من
 المصنف **(قول)** أو ما من الحرم الخ) أي وهو فيه نخرج فأصابه في الحل

﴿ كتاب الرهن ﴾

(قول) على وجهه التبرع عبارة القهستاني على وجهه الشرع **(قول)** والمختارة قول محمد كافي
 الاختيار عبارته ثم الرهن على ثلاثة أضرب بائز وباطل وقيد كراهياً وفاسد وهو رهن بالمبيع
 ورهن المشاع والمشفول بحق القبر أو اشتري عبداً أو خلا ورهن بالثمن رهناً ثم ظهر البعده أو انطلق خراج
 قال القدوري يهله بغيره لأن المبيع غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في المشاع والمشفول ولم يصح في
 الحر والخارج كالرهنه ابتداءً ونص محمد في البسوط والجامع أن القبض يحكم رهن فليس مضمون لأن
 الرهن انفسه عقاب له المال حقيقة في البعض وفي البعض في ظن مالكه فليس نقصان فيه لأنه لا يمكن
 استيفاءه من الرهن فيكون مضموناً بالآفل والمختار قول محمد اهـ فتأمل **(قول)** ورد العين بخلص إن
 أن أمكن ردها على ما عليه الجمهور وذلك دين على ما قاله الجمهور وهو رهن بدين حقيقة لا حكاية تأمل
(قول) واقتصر في الهداية على الثاني فيه أنه فيما ذكر القولين حيث قال الرهن بنقذ بالإيجاب والقبول
 ويتم بالقض فالأركان الإيجاب مجرد اهـ والقائل بنقل خبره زاده كافي العناية **(قول)** وجوابه
 مع ما فيه في العناية قال فيها إيجاب بقاء احتمال استحقاق المؤدى وجوب بقاء الضمان وقوله نظر لأن
 الاحتمال لا يوجب التحقق لاسيما إذا لم يتناعر دليل اهـ ويظهر في دفع هذا الإراد أن يقال أنه
 بالاداء لم يسقط الدين عن ذمة الرهن إذا دون نقضه بأمرها بخلاف ما إذا أبرأ المرتهن منه فله يسقط
 فلم يبق القهقهة مضمونها لعدم الحكم وفي الخلاصة من الفصل الثالث في الأصل المرتهن إذا أبرأ الرهن
 عن الدين أو وهبه منه والبدل الرهن في يده فله أن يغيره إن شاء لا ينعى استحقاقه بخلاف ما لو برئ الرهن
 بالإضفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن حيث يهله بغيره ونأجي يجب على المرتهن رد ما استوفى على الرهن
 اهـ ونحوه في الهندية **(قول)** لو كانت لغير الخ) أصل حقه الأول كانت لغيره فان الذي قدمه في القسب
 أن الوقف ومال التيمم يجب فيه الأجر على كل حال ولو سكته تأويله ملك أو عقد ولم أر في غيره به لأنه لا يلزم
 الأجر لو تيمم **(قول)** ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما الخ) فيما الذي في الهداية وأز بنى بخلافه
 فانهم ما لا معنى قوله أي القدوري وولده أن يكون في عياله اهـ وعليه جرى شرح الهداية **(قول)** وعلى

هذا قوله فينبغي إلى آخره لأحاجة إليه الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله فينبغي الخ ترجيع ما جرى عليه المصنف لا إثبات حكم بالقياس حتى يقال أنه ليس أهله **(قول المصنف وإخراج الخ)** لأن إخراج مؤنة الثلث والعشر فيما يخرج مقدم على حق المرتبة لتعلقه بالعين زيلي وقال الرقي لوزعهما المرتبة باذن الرهن يكون العشر على المرتبة لأنه حينئذ مستعير والعشر عليه وكذا على الاجنبي لوزعهما بالذمة كما سنبينه **(قول قال العلامة المقدسي لا يصدق الخ)** عبارة بقى ما إذا لم يكن في البلدة قاض أو كان من قضاء الجور لا يصدق المرتبة على التفقة الأبيينة كذا قال محمد اه والقاهران قوله لا يصدق الخ جملته منقطعة عما قبلها الأجواب له وأن المراد بيئته على الاتفاق على وجه الرجوع **(قول أذا لم يكن كاتب اختلاف في الحاضر أن ما في المتن مفروض في الغائب)** غير مسلم بل يفيد أن كلام المتن عام وإنما الخلاف في الحاضر

(يلب ما يجوز ارتها له وما لا يجوز)

(قول نقله البيهقي) حقه الأشياء وأنه هو الذي عزما في الشارع لشرح الأقطع والناقل لما في الرضة البيهقي عن الترتاشي **(قول)** ولينظر الفرق بين المعلق عتقه بشرط غير الموت الخ) البائع للأشكال في هذه المسئلة أن يقال أنها خلاصة فعل ما في شرح الأقطع لا يجوز رهن المعلق عتقه ولو بصفة كانت حرا كما لو عتقه على صفة خاصة نقله عن ط من العلة وعلى ما في روضة القضاء وما في الشارع من باب الملبس يجوز وعبارة البيهقي صريح في ذلك حيث ذكر في شرح ما في الأشياء الذي عزما فيه بالأقطع ما منه قال الترتاشي ناقلا عن روضة القضاء علق عتقه بصفة ثم رهنه جاز خلافا لما في لنا يجوز بيعه بغير رهنه وفي الثاني يجوز بيع المعلق عتقه بشرط سوى الموت اه فقد جعل ما في الرضة قولاً آخر مقابلاً لما في الأشياء على ما هو الظاهر **(قول مخالف لما قدمناه عن الهداية الخ)** الظاهر عدم مخالفة فإن ما تقدم فيه رهن التبوع قصد أو ما هناء رهنه تعاوفاً في بينهما اه ويدل على هذا ما في الخاتمة لورهن يتما عينا من دار أو طائفة معينة من دار جاز اه **(قول تفسير لحاصل المعنى)** لا يصح جعله تفسيراً فإن الدلالة هو ضمان الثمن الذي يجب عند الاستحقاق فالأظهر جعله تعليلاً للرهن الذي قصدنا المشتري تأمل **(قول الشارع فإذا هلك ذهب الثمن)** في الخاتمة ذكر الكرخي والقنوري أن هلك المبيع قبل التبع فيغير ثمنه وبعده القيمة كالغصب اه سندی **(قول)** كأن كفل زيد بنفس عمر وعي أنه الخ) هذا المثال ليس فيه الرهن بكفالة النفس بل بالمال المكفول ككفالة معلقة والأصوب التصور كما في السندی عما إذا أعطى الكفيل النفس رهناً المكفول به بهذه الكفالة فإنه غير جائز لمنين أحدهما أن المكفول به من الرهن غير ممكن والثاني أنه غير مضمون بنفسه حتى لو هلك لا يلزم بشئ **(قول)** أي لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب الخ) وكذا لا يجوز أخذ الرهن من البائع بالمبيع بعد القضاء به لعدم الضمان عليه أيضاً ومع هذا كله فالتأثير أن المراد أن الشئع أخذه رهن من المشتري أو البائع بحقه الذي هو الشئعة لا للمبيع **(قول)** تضمن بلا تصد ضمان الرهن الخ) صريحه في النافية عن الكرخي فقال في رهن الجهر أو الخنزير إذا كان الرهن ذمياً والرهن مسلماً فإنه يضمن بالأقل من قيمته ومن الدين اه ولست أدناه فأسد نظراً السلم وإن كان ما لا وفاسد الرهن يتعلق به الضمان فيخصه كما تقدم عن شرح القنوري **(قول)** لأنه إذا هلك الرهن في المجلس يصير المسلم مسترداً رأس المال الخ) الظاهر أنه بهلك الرهن هنا أمارة لعدم

وجوب شيء على المسلم اليه من رأس المال فلا يمكن مقابله بما تأمل **(قوله)** دون المسلم فيه الخ لا مانع من جعل الرهن على عومه في الأشياء الثلاثة فإن الحكم فيها واحد وهو أن المرتين يصير مستوفيا للمسلم فيه ويقتضيه قولنا وان افتراق الخ نفي عن مسئلة المسلم فيه كما فعل الشارح حيث أطلق في الالهالك وقد في الافتراق وجبتنا استقامت له ط وأبو السعود **(قوله)** وله أن أراد بالكفل الكفل بالقرامات الخ لا يصح اعادة ذلك فإن الكفالة بالقرامات لا يشترط لها وجوب المال لاظهاره أو لاظهاره كما تقدم والأصوب أن يعود بها لو كفل عنه من عبداً أمراً وأدى ثم تين أنه حرفاً به يرجع على المكفول عنه لصحة الوجوب الذي ظهرها وهو كلف لصحتها ولا ينافي هذا ما نقله عن النخبة **(قوله)** أي شبهة مال الغير الخ أي حيث لم تحصل منه اقالة في الظاهر **(قوله)** أي ضمن الدافع أو القايض لأنه غاصب الغاصب **(قوله)** قوله في العناية أنهما من شعب قوله رهنار جل الخ عبارة عن قول الهداية وإن رهن رجلان بدن عليهما رجلان هذه عكس المسئلة التي تقبلت وهي واضحة ومن شعبها ما إذا كان عدي بدرجل أذعه رجل أنه رهنه بدن له عليه فقبضه وأقام على ذلك بينة وأذعه آخر كذلك الخ والشايد من هذه العبارة أن مسئلة المصنف من شعب المسئلة المتقدمة لأن من ذهب عكسها ثم رآه مستحضر بالي يدهمى اقتضى أن ضمير شعبها راجع للمسئلة أه وهي قوله في الهداية وإن رهن رجلان بدن عليهما رجلان واحد الآخر جائز أه **(قوله)** أفاده في الهداية عبارة لا يقال أنه يكون رهنهما كأنهما مال رهنهما معاً إذا جهل التاريخ بينهما وجعل في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لأنقول هذا عمل على خلاف ما اقتضته الجملة لأن كل واحد منهما أثبت بينته حياً يكون وسيلة إلى مثله في الاستفاء وبهذا القضاء يثبت جيس يكون وسيلة إلى شرطه في الاستفاء أه وقال الزبيلى لأن كلامهما أثبت بينته حياً أي يكون وسيلة إلى ذلك كل بعد الاستفاء وبالقبض يثبت جيس يكون وسيلة إلى مثله في شرطه بالاستفاء فلا يكون عملاً على وفق الجملة فكيف كان العمل بالقبض أه **(قوله)** لأن ما كليس من الالهالك الخ كذا عبارة الأولوالجبة فتأمل

باب الرهن بوضع على بدعل

(قوله) وكذا الوكيل بالامر باليد وذلك بأن قال له أمر امرأتى بسدله فله يقتصر على المجلس ولا يلتزم الرجوع كما تقدم في تفويض الطلاق وليس المراد ما إذا وكله أن يجعل امرأته في بدعائه أو وكيل محض ملك الرجوع فيه لا يخلو حتى لا يصح الرجوع فيه **(قوله)** لم يظهر لي وجه صحته لأن المشتري الخ يجعل كلام الترنيل على ما إذا غرم المشتري القيمة يستقيم كلامه **(قوله)** ويرجع المرتين به على العدل الخ لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة والذي ينبغي أن يقال فيها لا سبقة لرجوع المشتري بين ما هلك في يده وضع قيمته ما قبل في رجوعه به فيما لو كان فاشتمل ما قاله الترنيل **(قوله)** فلا يرجع العدل عليه كأي في الكالة المفردة عن الرهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم لحقه هذه لا يرجع على المقتضى زبلي

باب التصرف في الرهن والحناية عليه وحنايته على غيره

(قوله) وتعتبر قيمة الرهن يوم القبض السابق الخ عبارة الهداية يوم القبض وهو مضمون بالقبض السابق لا بتأجيل السعر الخ أه **(قوله)** أي أعطاء كذا بلسلييه لا بينته فيه أن أعطاه الكفل بالتسليم صريح

في المسألتين ولا يصح اثبات الخالف بينهما. واهي انما فيها لواعلى الراهن المرتين كقيل بنس الراهن
 فلا يصح في الاولى لعدم ضمانه عليه ويصح في الثانية لضمانه عليه ولا ينافي هذا ما تقدم في الكفاية لانه
 فيما اذا اعطى المرتين الراهن كقيل بنس الراهن **(قوله)** والظاهر انه خاص فيما اذا رهنه الخ لا داعي
 لهذا التخصيص ويحمل الكلام على ما اذا رهنه من المرتين بدو عليه غير الذي الاول فانه ياتر ويخرج
 عن الاول ويكون زهنا بالشأن كما ذكره الزايلي عند قول الكثير من شاة قتها عشرة فمات الخ **(قوله)**
 راجع الى قوله او اعارته) الا انه رافى ط من انه لا حاجة لقوله والاستعمال كما يدل عليه عبارة الدرر
 حيث اقتصر على الاول وقال انه راجع لصورتي الاذن والاستعارة **(قوله)** فيشمل ما اذا قال قبل العمل
 او بعده) ثم دل الكلام لما اذا قال الراهن هل قبل العمل غير مراد لانهم لم يشك في مقتضى قول زيد
 الراهن بل المراد ما اذا قال الراهن هل قبله وقال المرتين هل قبله واما الراهن هل قبله كان القول
 له كفى مثله التوب الى تبة في الشارح عن البرازية **(قوله)** قد يجب بان الراهن لا يلزم بالانسان لميل الخ
 او يجب بان لا ينفذ القدر القول بل نفذ ما لم تعاملى وقض المرتين والتسليم وان تأخر عن العقد القول
 فقد تقدم ما على العقد بالتعاملى وهذا الجواب احسن **(قوله)** ولم نجد ذلك في كلام الشارح الخ التعليق
 بان الزيادة امانة من جانب الراهن فيعدم جبر المرتين على دفعها الا بعد فقد ذكر المصنف في كتاب
 الكفاية قال انى وكل قبض الوديعة قد دفعه المودع لم يؤمر بالدفع وكذا لو ادعى شرا هذا من المال وصدقه
 لانه اقرار على الغير **(قوله)** أى بان كان عداه فاشتهر أنه اوداه فذكر كمال الخ) موضوع كلام المصنف ان
 الهالك مع الراهن في صورتين وموضوع ما في الهداية في الثانية هلاكه عند المرتين فلا ينسب جعل
 ما بينهما سوريا لكلامه **(قوله)** هذا في المسألتين الأولى والثانية يشترط فيه) يظهر صحة الاستدلال في
 كلام الشارح بجعله استدرا على التعليق قبله فانه وهم انه عام في كل أمين **(قوله)** اقول عبارة
 الخلاصة والبرازية ولو اعوز العبد الراهن الخ) وقد ذكرنا ههنا الاستدلال المذكور وقال كما في
 الخلاصة **(قوله)** وحسنه فلا وجه ان ذكره الخ) تستقيم عبارة الشارح في ذاتها لو جعل الفعل من
 الافعال في العبد اذا كانت قيمته قدر الدين ومعلوم ان ما قدر من دية الحرف قدر من قيمة العبد وصح العزو
 للخلاصة لانه بعد لم يجهل كونه من الذي هو الاعورار **(قوله)** وقال الاجنابية مع على المرتين معتبرة
 لقائده قبل العبد وان كان دية يسقط **(قوله)** تفرع بمنزلة التعليق الخ) الا وهو وجهه مفرع على
 الاصل أى واذا لم يسقط شئ من ذلك يصير الخ بدل ذلك ما في التبيين واذا لم يسقط شئ يراجع السور يرقى
 سرهونا بكل الدين فاذا قلته شرعتم قيمته واخذها المرتين ثم لا يرجع على الراهن شئ لان دية بدنه يستغنى
 من الاستدعاء وبالللال يتقرر فصار مستوفيا الكل من الابتداء اه وجهه انه ان الاصل المذكور
 ليس متنافيا لقوله ولا يرجع على الراهن شئ **(قوله)** فالسنة غير ما مر بها) هذا اخلاف ما في الشارح
 من قوله وقد اذنه الخ والحكم واحد في المطلق والقيد كما هو ظاهر **(قوله)** غير ظاهر) الابتواب بل انه
 باحتباس ماله عنده وان بدنه استغنى ما صير كانه ملك **(قوله)** لا يسقط شئ من الدين الخ) لكن
 قدم الشارح ان الراهن لا ينفسخ بقتل بل يبقى رهنا ما بقي القبض والدين واذا مات احدهما لا يبقى رهنا

(فصل في مسائل متفرقة)

(قوله) واتما لم يطل لانه يصد أن يعود الخ) نفي البطلان لا يستلزم نفي الفساد لانه لا يمتنع بفسد

الرهن وعلق الحبس بالدين في فاسده دون باطله شر بنالوى وقال في العناية الرهن كالسبع في الاحتياج الى الحمل فيعتبر بحمله وحمله وانجر لا يصلح محلا للسبع ابتداء واصل بقاء فكذلك الرهن ولقائل أن يقول ما يرجع الى الحمل فلا ابتداء والبقاء فيه سواء ويمكن أن يجلب بأنه كذلك فيما يكون الحمل باقيا وهما يتبدل الحمل حكما بتبدل الوصف فلذا اختلف عن الأصل اه وفيه تأمل **(قوله)** اذا اعتبر بقصصان السعر ليس مانحن فيه من تغير السعر بل الوصف كما أفادهما قبله **(قوله)** وتعام بيانه في الكفاية وغيرهما وذلك أنه سقط بالهلاك خمسة من الدين مقدار قيمة الرهن وبقي من الدين خمسة فاذا دبرج الجلد فقد أحيا حبس الرهن فعاد حبس الدين الذي كان نازله وهو درهم وسقط أربعة التي بازاها للحم لأنه لم يزل التوى عنه وكان الباقي من الدين ستة فصار الجلد رهونا بستة مضى وبأدبرهم لأن كل جزء من أجزاء الستة رهون بجميع الدين مضبون بمقدار قيمته فكذا الجلد كذا في المبسوط اه سندی **(قوله)** يعني يوم الرهن لأن الأصل أن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الانتهاء كفاية **(قول الشارح والارش)** ما يأتي عن الهندية يفيد أنه ليس من التماس بل بدل عن الجزاء الثالث **(قوله)** فيكون للرهن حبسه حقه المرتين **(قوله)** الظاهر أنه أراد بقوله الخ ما استظهر هو المتعين وقد ذكر المثلثين أعني ما اذا أكل البناء بعد هلاك الأصل أو قبله في خزنة المفتين **(قوله)** انظر ما مرجع الضمير المنصوب الظاهر يعود لمالك أو لغيره من قسمة الدين على قيمتهما فانه مفاد أيضا من المصنف **(قوله)** الا اذا صار مقصودا بالقض عندنا كالواستحق الولد أو ظهر به عيب يتمكن من رده للعيب بحصته من الثمن وكما لو هلك الأمل قبل القبض وبقي الولد كان للثمن أن يأخذ بحصته من الثمن ولو هلك قبله لا يسقط شيء من الثمن **(قول الشارح)** رهن كرما وسيله المرتين ثم دفعه للرهن ليسقطه ويقوم بحالته لا يبطل الرهن فله أن يسترد مودا في يد الرهن لا يضمنه المرتين **(قوله)** زرع أو سكن بأذن المرتين لا يبطل الرهن يفيد أن اتصال المرهون بغيره بقاء لا يبطل الرهن بخلافه ابتداء وبخلاف الشيوع فانه صار ولو طارئا **(قوله)** ومقتضاه زرع الأذن لعله الثاني كالمظهر فقد أقر في الهداية القول بعدم الاشتراط **(قوله)** وفيه اشعار بأن الرهن أخذ الخ في الاشعار بما ذكره نظر **(قوله)** يجب على المرتين رد قيمته الخ مقتضى بقاء البيع والصلح على العدة وقد جعل البطل الذي فيه ما وهلك الرهن به وجوب منه له على المرتين للرهن لأنه المجهول بدلا فبما لا رهن حتى تحب قيمته بهلاكه ولعلهم قالوا بوجوبه فانظر المساواة غالب الأسماء الواجبة حقيقة ولا رادع ما قضيه العين المبيعة أو المصالح عليها بل الرهن وقد تعذر رده بالهلاك وبدله قائم مقامه فبرده يكون كأنه ردعنه **(قوله)** هذا اعتبار أخذ من التعليل المذكور في القهستاني الخ بل يؤخذ أيضا من قول المصنف هلك بالدين وأن الرهن لا يقال فيه أنه هلك بالدين اذا كان أكثر من قيمة الرهن **(قوله)** الأولى اسقاط قوله بالدين الخ الآن يعلق قوله بالدين بقوله الرهن لا يهلك **(قوله)** لأنه ما استندت ثالث اليد بمقابله هذا المال ويكون بعد الموت أسوة للقرمان الخ عبارة الفصول لأنه ما استفاد ذلك العقابية هذا الدين فليس له حبسه لغيره وجب بجهة أخرى اه وفيه تأمل وأمل فيه قلبوا الأصل لأنه ما استفاد المال بمقابله ثلث اليد وعبارة البرازية الرهن الفاسد كالحصص هذا الخلق الدين الرهن الفاسد ما اذا سبق الدين ثم رهن فاسد انبثاق الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتين حبسه لاستيفاه الدين السابق وليس المرتين أولى من سائر القرمان بعد موت الرهن لعدم المقابلة حكما لعدم السبب بخلاف الرهن السابق

والدين الا لاحق لأن الرهن قبضه عقالة الرهن وهنا القبض سابق فيثبت المقابلة الحقيقية ثم وبحال في
الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر

(كتاب الجنائيات)

(قول الشارح والأفانواع كثيرة كرجع المخرج) فيه أن جميع أنواع هذا القتل لا يخرج عن هذه الخمسة
وإنما هي خارجة عنها من حيث أحكامها فقط كذا قال عبد الحكيم ومنه في الوائي (قول المصنف
وهو أن يتعمد ضربه) من هذا ومن قوله في الفصل الآتي يجب القود بقتل كل محقون الدم به لم أنه لا بد
في دعوى القتل العمد من قول المدعي قتله عمدا عدوانا ولا يكتفي بأحدهما عن الآخر إذا لا يلزم من العمد
العدوان ولا من العدوان العمد لتحقيق العمد فقط في القتل بحق والعدوان في الخطأ وقد ذكر الزاوي في
استدلاله لمذهب الامام في شبه العمد أن في قصده القتل شك لما فيه من القصور والقصاص نهاية في
العقوبة فلا يجب مع الشك اهـ وذكر أيضا في أول باب ماوجب القود بشرط أن يكون المقتول محققون
الدم على التأيد لتنتهي شبهة الإباحة عنه لأن القصاص نهاية في العقوبة فبستدني النهاية في الجنابة فلا
يجب مع الشك اهـ (قول أو يوضع) في القاموس البضع القطع والشق اهـ وعاء إبرة الجوهرة يقطع
أو يوضع أو يربض اهـ والمراد بالضع الشق (قول والزبرة) القطعة من الحديد اهـ قاموس
(قول الشارح) لأنه كبيرة محضة استشكل هذا بأن صيد الحرم كبيرة محضة ومع هذا تجب فيه الكفارة
وأوجب عنه بأنه جناية على المحل ولهذا الواشرك حلالا لأن في قتله يلزمها جزاء واحد ولو كانت جناية
الفعل لو يجب جزاء آن والجنابة على المحل يستوي فيه العمد والخطأ ونافس فيه قاضي زاد بأنه إن سلم كون
صيد الحرم كبيرة محضة فالجواب غير دفع لسؤال لأنه قد أبسط فيه الكفارة والكبيرة سواء كانت الجنابة
على الفعل أو المحل وقد تقرر في كتب الأصول أن الكفارة جزاء الفعل لا المحل أصلا واستشكل أيضا
بما لزم في أو شرب الخمر في نهار رمضان فقتلته كونهم ما كبيرة لا تجب الكفارة فبما وأوجب بأنها
تجب للأفطار والجنابة على الصوم وفيه جهة الإباحة من حيث دفع الشهوة فإن قتل القتل بالمحل حرام
محض لا يوجد جهة الإباحة فكيف وجب به قلنا فيه جهة المصلحة جهة أنه ليس أنه القتل بل التأديب
وفي التأديب جهة من الإباحة والشبهة تكفي لإثبات العبادات كما تكفي لدرء العقوبات كذا في حواشي
الهداية اهـ استدنى (قول الشارح فلا يباينها) أي الكفارة بالكبيرة (قول لأن العمد عندهما
ضربه الخ) عبارة الفهستاني أن العمد والمخالف والمخالف ومخكم الكفارة بالمدع لزمه على وجه
التي لا الإثبات أو الكلام على التوزيع (قول ليس بمد ولا به عندهم) هكذا عبر الفهستاني
والظاهر أنه شبه عمد اتفاقا نظير ما إذا عمد ضربه بعضا أو بحجر صغير فله شبه عمد اتفاقا وفي رواية الدراية
عن شرح الطحاوي شبه العمد أن يشرب بشئ الغالب فيه الهلاك فإذا قتله به فهو شبه عمد عنه وعندهما
هو عمد ما إذا عمد فقتله بعضا صغيرا أو بحجر صغير أو وليطة أو كل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط
ونحوه فهذا شبه العمد لا الجماع وإذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عنه وعندهما عمد اهـ
وذكر أيضا عند قول الهداية ومن غرق مبيد أو بالغ في الصر فلا قصاص عنه وقال لا يقتض أن وجهه ولهما
أن الماء إذا كان بحيث لا يتخلص منه غالبا يكون كالقتل بالنار والحديد وليس كذلك إذا كان بخاص منه
لأن ذلك لا يقصد به القتل فصار ذلك كالقتل بالعصا الصغير اهـ وذكر ط فيما يأتي عند قول المصنف

كلهتق والتعريض عن المحبط أنه إذا كان الماء قذرا لا يقتل مثله غالباً فهو خطأ العمد عندهم **(قوله أي في شبه العمدان بقصد التأديب الخ)** ووافقه ما قاله الزيلعي وأما في هذا النوع عهدهم لا يقتل فبقصد الفعل لا يقتل فكان عدا باعتبار نفس الفعل وخطأ باعتبار القتل اهـ ووافقه ما ذكره أيضاً الاستدلال بالذهب الامام رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا أقر بقصد قتله عازر يقتضيه منه عنده **(قوله ولو قيل بأنامة الأثر بالقصد الخ)** فيه أن الكلام في وجوب شبه العمد وهو أنه إذا قصد القتل بآلة تشبه العمد كان عداً لا شبهه كما أفاده ما نقله عن المعراج **(قوله وعلى الجارحة)** أي وعلى فعل الجارحة الخ وعبارة العناية والجارحة وهو الرمي الخ ويدون ذلك لفظاً على **(قول الشارح وأمرى غرض الخ)** هذه وما بعدها داخلتان في كلام المصنف فلا حاجة لذكرها إلا أن ذكرها يابته بيان **(قول الشارح ولو غتقه فعد قطعاً)** في الخلاصة من الفصل الثالث ولو ضرب عن رجل عداً باصعة ضربة خفيفة فذهب ضوفاً فيها القصاص وإن مات من تلك ضربة النفس على العاقلة ولو قصد أن يضرب بدار أو خشبة فأصاب به عنده وذهب بصرو به بالدية لأنه شبه العمد وفي العمود عن محمد إذا هتبت شأ من إنسان فأصبت شيئاً منه سوى ما هتبت فهو عمد ولو أصبت بذلك غيره يعني غير ما قصدت فهو خطأ وفي النصاب وتفسيره إذا قصد أن يضرب بدار أو خشبة فأخطأ فأصاب عتقه أو ياب رأسه فهو عمد ولو أدرج جلاً فأصاب غيره فهو خطأ اهـ **(قوله وانظر ما وجهه التقييد بحالة النوم الخ)** تقدم الشارح في شأن الأجر أنه يستل صاحب المحبط عن فساد قتاله غلام أو عبد أفصحت في قصصه معناه أن يحد به الحر وقصة العمد لانه خطأ اهـ فقد نفي القصاص وجهه خطأ ويظهر أن وجه كونه خطاً مع كون الآلة جارية أنه إنما في غير مقتل فتكون كالآلة إذا غارت في غير مقتل ووجه وجوبه في مسئلة التأم ما ذكره المحقق وقد علمنا أن وجهه أنه قتله بمحدد وهو فاصد قتله اهـ انقصده وهو ناتم مع تركه علامة أنه قصد بخلافه وهو صاح قتاله نظراً لآلة في غير مقتل تأمل وانظر ما تقدم

(فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه)

(قوله والمراد هنا الثاني) ولا يصح إرادة الأول فإنه لو قتل أباً أمراًته وهي في نكاحه يجب القصاص عليه لعدم سقوطه بالزوجية **(قول الشارح على أنه تخصيص بالذكرا الخ)** لا رد على الشافعي لانه يقول باعتبار مقامهم القصران **(قوله ولا يصح أن يحمل على الدنيا الخ)** ويصح أن يحمل على التعزير ولو وجوبه على المول **(قوله ولا يقتل استحصانا)** تقدم أن عداً صاحب الهداية اختيار الاختيار إلا أن اصرح باعتبار غيره عكس فاشيخان **(قول الشارح لأن القصاص لا يميز)** فإذا سقط في البعض لأجل أنه ملك البعض سقط في الكل لعدم التعزير اهـ زيلعي **(قول الشارح وكذا ابنه وعبد)** لعل العلة فيه ما علة فيه فقتل عبد الوفوف ودان بالقود تسقط الدية فكان ذلك معنى التبرع ولا يسوغ قبل في مال الكتاب اهـ وحتى **(قوله ائتوا بالطغيين الخ)** في القاموس الطغية بالضخم خومة المقل وحية خيمة على ظهرها خيطان كالطغيتين أي الخوصتين اهـ **(قول الشارح بوجه صريح في جميع المضمرات حيث قال والتخصيص الخ)** عبارة المضمرات إنما أفادت الحاق الرمح ونحوه بالسيف لأن المراد به السلاح كعبارة الكافي فيهن ما فرق **(قوله وفي مختصر الكرخي وإذا أوجب رجل على رجل قصاص الخ)** ما قاله الكرخي لادانيمه على مدى الاتفاق فإنه ليس فيه صلح في حق للمتوكل الحق فيه المصالح فيجوز كيف كان بما

سما من البدل ولا يلزم تمام الدية لأن المصالح صاحب الحق **(قول)** وقيل يستوفى السلطان في مَنَوات
 الاقروى إذا كان الورثة كلهم صغاراً فاستبقاه القصاص إلى السلطان هو الأصح وجيزاً المجنون
 والمعنوع كالصبي ففي حاشية أبي السعود على الأشياء من النكاح المصريح به إذا كان الشكل صغاراً قيل
 يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمجنون والمعنوع كالصبي **(قول)** الشارح لقوات الجبل بالقتل
 الخ فيه أنه يقال مثله في الحفر إذا حفور لا يمكن أن يحفر ولعل وجه الفرق أن يقال بقتل القاتل سقط
 ولي المقتول فكان أجنباً ولا ينفذ إقراره وبالسقوط في البئر المحفورة في أرض القير لم يسقط حتى صابها
 بل هي باقية في ملكه فينفذ إقراره فيها بان الحفر كان بطنه **هـ** سندی عن الرضی **(قول)** وجه الظهور
 أن المصنف لم يتعرض لنسب من ذلك الخ عدم تعرض المصنف له لا يدل على شيء لأننا ولا ابتائاً **(قول)**
 الشارح وقيل إن الجرح معروف الخ جزم بهذا القيل في المحيط البرهاني وتقدم نقل عبارته في كتاب
 الشهادة **(قول)** والصواب ما هنا الخ ما ذكره في الوهبانية عزاه في شرحها للظاهر بقوله أيضاً
 في أخرجنا بآثارها والحكم عدم قبول بينة الابن في الأولى وقبولها في الثانية كذا كره الشارح ولم يتعرض
 في الظاهر به لثلاثة وهي ما إذا قال جرحني فلان وبرهن وأدنه على فلان آخر أجنب أنه جرحه والظاهر
 فيها القول كما قال في الأشباه إذا لم يعين الجرح في كلام الملب والشهود لا مكان تعدده بخلاف ما إذا تعينوه
 في شهادتهم مع تعين الميتة للتكذيب منهم لهم فلا تقبل وما قاله البيرى مستنداً إلى خزانة الأكل
 جرحه بالسيف عداً فأنشد الجرح وأن فلا لم يجرحني ثم مات من ذلك الجرح فلا شيء على فلان ولا تقبل
 البينة عليهم أن ما ذكره المؤلف من قبول البينة على الجرح خلاف المنقول **هـ** لا يدل على دعواه إذا ما فيها
 مفاده عدم قبول بينة الوارث على فلان أنه جرحه بعد إراء الميتة بأنه لم يجرحه لمناقضته الكلام
 المورث والظاهر أنه في الأشباه يقصد عز قوله بخلاف الجرح إلى شرح المنظومة بل عز وأصل المسئلة
 لها وبعبارة الأشباه نصها قال الجرح قتل فلان لم يقبل قوله في حقه ولا بينة الوارث أن فلاناً آخر قتله
 بخلاف ما إذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه أن فلاناً آخر جرحه تقبل كذا في شرح المنظومة **هـ**
(قول) الشارح قبلت لقسامها على حرماه الأرض **هـ** قال ط فيه أن هذه العلة تظهر فيما إذا جرحه عدا
 والعلة السابقة وهي قوله لأنه سقى المورث تظهر أيضاً هنا **(قول)** وكذا إذا عدا بالاولى ط الظاهر أن عدم
 العلم لا يمتنع في كلام المصنف حتى يتأخر زوم التعرير بالمدكور في كلامه **(قول)** ومنهم من قال أنه
 على قولهم جميعاً خطأ لعدم ملحقاً لم يظهر وجه كونه خطأ لعدم على قولهما **(قول)** وكذا كرا الساماني
 أن شيعة الخ وقال السندی في آخر السيرة نقل عن الجوى من سقى رجلاً سمات قال في جنابات
 البدائع يجب القصاص لأنه يعمل عمل التار والسكين قال السمرقندي في شرحه والعمل على هذه
 الرواية في زماننا لا يباع في الأرض بالقصاص قتل دفعا لشره **هـ** **(قول)** فهي مسئلة القتل بالمثل في
 المحيط البرهاني أول الفصل الثاني في الجنابة على النفس قال محمد بن الجامع الصغير رجل ضرب رجلاً
 بمرقته فان أصابه بالحديد قتل به وإن أصابه بالعود ففيه الدية هكذا ذكر وقوله في الكتاب وإن أصابه
 بالعود ففيه الدية يحتمل أن يكون قول أبي حنيفة أ ما على قولهما يجب القصاص كالأضرب بالجر الكبير
 أو الخشبة الكبيرة واليه ذهب بعض المشايخ وعانهم على أن هذا قول الكل لأن هذا ما لا يقتل غالباً
 وهما يعصبران غلبة الهلاك في آلة ليست بجراحة ومن هذا الجنس ذكر في فتاوى أهل سمرقند
 إذا ضرب رجلاً بالكاذ كبر وقتله أن ضربه من قبل الحديد ففيه القصاص وإن ضربه من قبل الخشبة

فلا قصاص فيه ويجب أن يكون الكلام فيه قتل الكلام في مسئلة المثل اه وتقل ط عن الاتفاقية
 انه ان اصابه العود قبله الدية ولا قصاص لكنه اذا كان عظيم لا يلبث كان كالسيف عندهما والوسط
 عنده اه وفي المنع وان قتله بعوده فلا قودا جاعا وقل فيه خلافهما (قول) قال الاتفاقية اذا والى
 للضرب بالوسط (الخ) وفي البراز به اقول الجنابات وان والى الضرب بالوسط لا يقتص عندنا اه
 وظاهر الاتفاق على عدم القصاص ثم رأيت في الزيلعي أنه وقع الاختلاف في الموالاة على قولهما ونصه
 ثم لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يموت بضربة واحدة وبين أن والى عليه ضربات حتى مات كل ذلك شبه
 العمد لا يوجب القصاص واختلف على قولهما في الموالاة اه وهذا ينضج الحال وانظر الارجح على
 قولهما (قول) في التنازعانية شق بطنه وآخر أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فاقاتل هو الثاني
 (الخ) قال في البراز به تعدد كرمسلة التنازعانية المذكورة وكذلك شرحه جراحه مخنثة والآخر غير مخنثة
 والخن بمالائيوهم معه البقاء فالقاتل هو الخن هذا اذا تعاقبا ولو معاقبا ماتا ثلثان اه ونحوه ما يأتي عن
 الجوهري عند قوله يقتل جمع عفر وفي شرح الزايدات لقاضيان من كتاب الاقرار من باب ما يصدق
 فيه الرجل اذا أقر أنه استهلك ما نصه اذا أقر بسبب الضمان وادعى ما يسطه لا يصدق الا بجهة لان صاحبه
 مسئلة الاصل في ابقائه ما كان اه وهذا يعلم جواب حادثة الفتوى وهي ادعى وفي قتل على رجل أنه
 ضرب بجبر على رأسه وشق بطنه بجديدة عمدا وناوطا به بالقصاص فأقر بأنه ضرب برأسه بجبر ضربا
 مهلكا وانفرد وأن شخصا آخر بعد شق بطنه بجديدة فوكل منهما مهلكا بانفرد وعاش بعده خمس عشرة
 ساعة فلكية ثم مات منهم ما لم يصدق له الولي ولا الشخص الآخر على نسبة الشق الآخر وقال الزيلعي قيل
 اقرار المريض ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت على عليه وانكر المقر له كان القول قوله فله أن
 يأخذه ما منه لان القاض قد أقر بأنه ملكه اذا الدين تقضى بأمثاله فاذا أقر بالقتل ففقد اقراره بسبب
 الضمان ثم ادعى عليه ما يبرهن من الضمان وهو عليه عليه بما يدعيه من الدين مقاصة والآخر ينكره
 فكان القول قوله وقال أيضا في مسئلة ما لو قال أخذت منك ألفا وديعة وهلك وقال أخذتها غصبا
 فهو ضامن لانه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة وهو الاذن بالأخذ والآخر
 ينكره فكان القول قوله مع عينه ووجب الضمان على المقر باقراره بسبب الضمان الا أن ينكر الخصم
 عن البين اه لكن في الهندية من الباب الثاني من الجنابات رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا
 ولا أدري أنه مات أم أوقد مات وقال ولي القاتل بل مات من ضربك فإنه لا يقتل به وان قال القاتل
 مات منها ومن حية نهشته أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول
 قول الضارب وعليه نصف الدية قاضيان (قول) وأشار به الى قاطع آخر في هذه الإشارة نظر فانه
 بالقول وجد قاطع لنسبة الموت للرجل بل يسقط القصاص للعفو (قول المصنف وان مات بفعل نفسه
 وزيد وأسدوجة ضمن زيد ثلث الدية (الخ) الظاهر تصيد هذه المسئلة عما اذا وجد فعل نفسه وزيد والاسد
 والحبة معا وادى وحدهما ذكر على التعاقب فالمتبر هو الخن كما في المسئلة التي قبل هذه تأمل (قول)
 وأخضع من ذلك جواب حادثة الفتوى (الخ) الظاهر في جواب هذه الحادثة أن يقال فيه ما نقله أولا عن
 التنازعانية لما ذكرناه المحقق (قول) وبعبارة الكفاية (الخ) هذه عبارتها المكتوبة على قول الهداية
 ومن شمر على المسلمين سيقاتلهم أن يقتلوه وقوله فعلمهم وقول محمد في الجامع الصغير يخفى على المسلمين
 أن يقتلوا إشارة الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر اه أي انما وجب القتل لان دفع الضرر واجب

اه وانت ترى أن عبارتها ليس فيها إلا التصريح بحجب القتل لعله أن دفع الضرر واجب نعم ذكر
في الكفاية بعد ذلك ما عناه الشارح لها في شرح المسئلة ألا تنطبق المصنف حيث قال فمأخوذ لو أمكن
دفعه بقول القتل لا يجوز قتله اه قال المناسيب العسدي ذكر هذا العبارة بدل التي ذكرها ومع ذلك إنما
فيها الإشارة (قوله) فالوفاة كان عصا لا يلبث الخ أي قال المشايخ الخ أي فجوز قتله في الصرهارا
كأبي السيف واطهار أن العصا التي لا تلبث كذلك عنده أخذ من العلة (قوله) وذكر المهرقي بينهما
وبين البداية العلامة الاتفاق الخ وذلك أن حظر قتل العبد لم يتعلق بولاؤه حتى لو أباحه لا يباح لغيره
الأباح من جهته لم يعتبر بقاء المظفر من جهته في إيجاب الضمان إذا قتل ما أباح دمه فكان المجرم إذا قتل
ما أباح دمه وإن العبد عاين أباح دمه بالأردن أو قتل العمد فكذلك في حله على غيره بالسلا مروان الصد
عصمته ثبت بالتصريح علمته أو حرمة الحرم مؤقتة لغاية الأذى فإذا وجد الأذى لم يبق معصوما كذا
في ردة الدراية ومن هذا يعلم أن كلام النهاية في البالغ فلا يصح رد المقاتلة الرمي (قوله) قال خ لم
يضمن الخ رمز لقاضيان وعدم الضمان هو الصحيح قال السندي رجلان فاما في الملعب بلكر كل
منهما صاحبه فوكر أحدهما صاحبه فكسر منه فعل الضارب القصاص والمسئلة عارت واقعة الفتوى
فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد لصاحبه يد فوكر أحدهما صاحبه وكسر منه لا شيء عليه
وهو الصحيح غيرة ما لو قال قطع يدي فقطعها كذا في الظهيرة (قوله) وإن قال كل منهما لالا خردد
أي اضرب اضرب (قوله) وكذا القاتل الخ لاشك في جوازها القاتل لاسمها في معنى الإبراء كسبة الدين
لمن عليه بخلافها لغيره (قوله) أو تخليص خطا حقه

(باب القود في ماديون النفس)

(قوله) لاتهما عظم ليست ذات فصل (قوله) في القهستاني خلافه نص ما فيه لا ينقص من العين
التي باليسرى ولا بالعكس بل فيسه اليه (قوله) الشارح غير مضمقة وسوادهاو بياضها قائمان
(قوله) فلا قصاص بينهما يتأمل في وجه عدم القصاص إذا كانت العينان متماثلتين (قوله) نقص
من ذلك عبارة خزاعة المفتى على ما نقله السندي فتقص الخ (قوله) في الهامش الظاهر أن لفظة ربع
زائدة بل المتعين أن لفظة ربع في موقعها (قوله) والصحيح هو الأول الخ نقل في الخلاصة عن
الفتاوى الصغرى أن الفتوى على عدم التأجيل في البالغ (قوله) والعام إذا خص بجوز تخفيفه بجبر
الواحد هو ما ذكره في الكفاية عن عمران بن حصين أنه قال قطع عبدك فمقرء أذن عبدك فمقرء أغنياء
فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالقصاص انتهى وبقي المسائل يجوز على هذا لعدم
الساوي في الكل لكن قال قاضي زاده العام إذا أخرج من شيء مجاهد مفصول عنه لا يكون تخفيفا لباقي
بل قطعاً فيه بخلاف المتصل فإنه يكون تخفيفاً لباقي كأي كتاب الأصول اه (قوله) عما حمله أن الخ
رد قاضي زاده كثير من الأوجه التي ذكرها أنها فارقة (قوله) وفي ذكر المولود أن تحرق أراد بالتحرير
التحرير الأول (قوله) وصح قول الامام ما صححه قاضيان أنهما قول الامام في اللسان لا في الذك
والفرق بينهما ظاهر وليس في كلامه رجوع الصحيح لهما (قوله) كمالا لتعدي إلى غيره اه أي أنه
إذا استوفى المشجوع مثل حقه مساحة كان أثر باقي التسعين الأول وإن اقتصر على ما يكون
مثل الأول في التسعين كان دون حقه فيضرب بين أخذ الارش والاقتصار على ما يكون مثل الأول في التسعين

للا مساحة (قوله لان استغناء الحق كماله متعذر الخ) ذكرها في الهداية علة له مستثنى الاولين
وعلة الثالثة ان النسخة موجهة لكونها مشقة فغير ذات الشين يزاد في استغناء ما بين قرني الشين زيادة
على ما فعل ولا يلحق من الشين باستغناء قدر حقه ما يلحق النسخة فينتقص فيفسد (قوله فصار
سائلة) وكذلك يجب الارش اذا قطع القاطع بنفسه وان لم يسلم له لانه اختلف محل تعلق بحق الغير فصار
خاصا كل حين اذا اختلف الراهن ومال الزكاة بعد التحول اذا اختلف المالك اه كفاية (قوله وقد مننا
آ نفا انه يسقط ايشا لو تلفت بدل القاطع لا فقال الخ) استوفى في شرح الزايدات الكلام على هذه المسئلة في
باب ما يجب فيه القصاص فيبطل بحق أو بفريق فقال من عد به القصاص في الطرف اذا قضى به حقا
عليه يتقوم عليه ويغرم أرش الطرف في ماله وان فات من غير ارضه حقا عليه لا يغرم شيئا ومن عليه
القصاص في النفس اذا قضى بنفسه حقا عليه لا يضمن شيئا لان القياس باي تقويم القصاص لفقدان
المال لا يبينهما واتحاشوا فذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشركاء فيلحق به ما كان معه ثمة العذر
للحق من قبل من الحق مع سلامة محل الحق بل عليه فاذا قضى الطرف حقا عليه وصرفه الى صاحبه نفسه
سلمه الطرف معنى وانما قضى بنفسه حقا عليه لان لمعنى لان سلامة النفس بعد الهلاك محال بخلاف
الطرف حال بقاء النفس اه (قول المصنف وبعقوا اولياء الخ) قيد بالقول من الاولياء لانه لو اوصى
عند موته ان يعنى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في قول أبي حنيفة كذا في الهنديه في متفرقات
الروايات نقل عن الثانية اه سدى (قوله لتعذر الوقوف على المتخ عن وغيره) مقتضى التعذر عدم
القصاص عليهم الى ان يعلم المتخ من الضريتين وكيف يقص منهم مع عدم تحقق وجوبه عليهما
والظاهر ما قاله السري للذين انه لا يجب القصاص (قوله ولا يكون الا قبل موته الخ) فيه تأمل بل قد يعرف
بعد الموت كما يعرف قبله (قوله حتى يزول عن ذلك المكان) فهذا دل على انه لا يزول الضمان الا
بالتحول من المكان وكذلك عبارة الشارح التي على انه لا ينتفى الضمان الا بالتحول لا بمجرد المكث ولينظر
الفرق بين المسئلة السابقة وهذه ولعله انه في السابقة لما قصد الدفع عن نفسه لم يكن متعديا به فاعتبر
الوقوف المدفع وفي الثانية هو متعدي باللقاء فلم يعتبر الفور بل جعل المدار فيه على التحول وعدمه
(قوله ولا يضمن العاثر شيئا) نقله كذلك في الهنديه عن نزاهة المفتين ولينظر وجه عدم ضمان العاثر

(فصل في الفعلين)

(قوله الصواب ساقط الواو الخ) عبارة المستفصاة لعبارة الكثر وما ورد علم واردا بضاعا على
التعبير بالواو شرطية وهو غير واردا اذا استثناءه بعد الفعل ولا بعده متناقضا فهو اخراج بعد الدخول
لفظا أو تكلم بالباقي بعد استثناءه (قوله والا لا يمكن الفرق بين سريقة العشرة وبره التسعين) امكان
الفرق ظاهر وذلك بان يضربه الله شرعا في ذلك الموضع بعد التسعين فهو البره منهم مع عدم أثرها (قول
الشارح وعن أبي يوسف في مثله حكومت عدى) وهي أرض الأمل لوجود النسخة ولا سبيل لاهدائها وفرضه
في التبين عقالة محمدا خلافاً حينئذ كجسائى والقصد بذكر ما روى عن محمد بن بيان المراد بحكومة
العدل في كلام أبي يوسف فلا ذكر خلاف في المسئلة ونقل السندى عن العلوى انه فسره قول أبي يوسف
عليه أرض الأمل بأجرة الطبيب والمداواة (قوله فيه ان المسئلة مفروضة فيما اذا بقي اثر الجراححة الخ)
ما ذكره الشارح من زيادة قوة معدية النفس موافقة لما قاله ابن ابي حنبل قال ولو بقي لها اثر بعد

البر يجب موجه به مع ذب النفس بالإجماع اه وتصور المسئلة عما للوضر به تسعين وجره ثم نفى
 منها مع بقا أثرها ثم ضرب به عشرة ومات منها فقبب الدية كاملة والارض **(قوله)** لكن المصنف
 لم يقيد بقوله في ماله الخ لكن المتبادر منه أنه في ماله حيث أسند الضمان المقاطع **(قوله)** لان الوصية
 للقائل اذا تصح للقائل تصح للعاقلة هذا الجواب غير مستقيم على ما سبق متناه الله اذا أوصى لأجنبي
 ووارثه أو قتله له نصف الوصية وبطل الوصية للورث والقائل لانهما من أهل الوصية ولذا تصح بإجازة
 الورث اه بخلاف ما اذا أوصى لزيد عرو وهو ميت أو لزيد وجد أرفقها بناتها لزيد نفرو ج المزارح
 من الأصل بخلاف ما اذا خرج بعد صحة الإعجاب فانه يخرج بحصته ولا يلزم إلا تحرك الوصية كما ذكره
 الشارح فالاعتراض وارد وأجاب عنه في الكفاية بان المخرج لم يقل أوصيت لك بنتك الدية وإنما عني عن
 المال بعد سبب الوجوب فكان تبرعاً بعد القائل وذلك جائز الأثر أنه لو وهبه شيئاً لم يجز وقال
 بعضهم لا يسقط قدر نصيب القائل وقال بعضهم يسقط الكل لأنه لو بقي نصيبه يجعل كأن الواجب ليس
 إلا هذا فتحمل عنه العاقلة ثم هكذا وهكذا إلى أن لا يبقى شيء على القائل في الآخرة فالجواب يسقط
 الكل وهو الصحيح وذلك لاننا لو بطلنا الوصية في حصصه القائل كانت كلها للعاقلة كمن أوصى لغيره وميت
 كانت لغيره اه وقد ذكرنا في الكفاية الزبلي أيضاً في نظر ثم رأيت في أول وصايا الخلاصة الله اذا
 أوصى للقائل وأجازت الورثة فعند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز اه ويظهر أن
 الجواب المذكور معنى على ما قاله أبو يوسف وسيد كرخلاف عن البرهان **(قوله)** وقد يجب ان القود
 هنا مقيد بالقول هذا الجواب غير دقيق للاعتراض **(قوله)** الشارح لتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود
 الخ لان حقهم إنما ثبت بطريق الخلاف وحكم الخلف لا يثبت مع وجود الأصل والقصاص في المال أيضاً
 كذلك لكنه ثبت شرعاً بقوله عليه السلام لأن نزع ورثته لأغنياء غير من أن ندمهم عاقلة يتكفون
 الناس وتركهم أغنياء إنما يحقق بتعلق حقهم بما يتقونه القوي وهو المال فلا يتعلق به لتصرف فيه
 فتركهم عاقلة يتكفون الناس والإصباح ليس بمال فلا يتعلق به **(قوله)** لا يزال القصاص لا يجري
 بين الرجل والمرأة في الطرف الخ لو قيل بالسرية تبين أن لأرض وإن المسمى معدوم فيجب مهر المثل
 نظراً لخطأ الما احتيج لهذا السؤال والجواب عنه تأمل ثم رأيت في تكملة الفتح ما وافقه **(قوله)** المصنف
 ثم مات منه وجب لها في العدم مهر المثل الخ وان برئ صار أرض بمهرها عندهم وسلم لها ذلك وان كان
 أجنبي بمهر مثله ان دجنيل بها أو ماتت وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك ونودي العاقلة
 ألفين وخمسمائة اه بسندى تأمل فان هذا الظاهر في الخطأ وفي الصمد نودي الجانية نصف الدية
(قوله) فيسقط أصلاً كالأسقط القصاص بشرط أن يصير ما لانه يسقط أصلاً منع **(قوله)** فان خرج
 من الثلث سقط عنهم قدر الثلث الخ عبارة الزبلي بعد قوله فإذا صار ذلك ملكاً له سقط عنهم وان
 كان مهر مثلاً أقل من الدية سقط عنهم قدر مهر مثله الماذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج من
 الثلث سقط عنهم أيضاً وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر مهر مثله وما زاد على ذلك فان خرج
 من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأذا زاد على ذلك إلى اه **(قوله)** وجه كونه وصية للعاقلة أنه قد أسقط الدية
 بمقتضى الظاهر الخ فيه تأمل فان ما ذكره لا وجب الوصية للعاقلة **(قوله)** فعندها لا يضمن شيئاً لانه الخ
 وقوله ما هو الأظهر كالحق الشرع لانية **(قوله)** ظاهره أنه لو استوفاه بنفسه بعد حكم الحاكم لا يضمن لكن
 الأصل أنه في بغير الضمان وقد تبع الشارح في هذه العبارة التي روي جعلها تفسيراً لما في متنه

والظاهر عدم صحتها **(قوله)** وكذا فصل الجلام ونحوه واجب بالعقد الخ ظاهره أنه لو لم يكن عقد ففسه الضمان وإن كانت إعادة إعطاء العامل الآخر بعد الفراغ من العمل لعدم وجوبه عليه فكان مسباحا لكن في الهداية جعل المأمور بقطع الدك الجلام وعمله في تكملة الفتح بان فعله ينتقل للأمر فكماله فعله نفسه **(قول الشارح للأجير)** إذا استأجر لحفر بئر أو هدم بناء فبات وقوع الهدم أو البناء عليه فله لا بضمنه المستأجر اه سندی والاصوب تصوره بالأجير الخاص إذا تلف بعمله المله تدافاه لضمان عليه **(قوله)** لتكون الوطء أخف موجه الخ في هذا التعليل نظر وذلك بالآل والأوجنا الضمان لا نقول أنه في مقابلة الوطء بل في مقابلة الافضاء وقد ذكر ابن وهبان في شرح توجيه المسئلة بقوله وجه قول أبي يوسف أنه مأذون في الوطء لافي الافضاء فكان متعديا فيه وجه قولهما ان الوطء مأذون فيه شرعا لا يتوهم منه لا يكون مضموما عليه اه وعلى هذا لضمان وإن كانت مكروهة خلافا لما يأتي عن الشربلاني **(قوله)** وإن ضربه المعلم بالنان الوالد لا بضمن المعلم لم يظهر الفرق على هذه الرواية بين الأب والمعلم **(قوله)** وظاهره أنه لا فرق عند أبي حنيفة في ضمان الأب في التأديب الخ أي ظاهرا ما تقدم من عبارة الخاتبة والوالدية لكن هناك في قوله لا ظاهر وأثبت عبارة والوالدية أن ضرب المعلم تاديبا كضربه تلميذا حيث كان بالاذن **(قوله)** وعليه يظهر الرجوع الخ لا يظهر الرجوع عما ذكر مع تصريح خاضجان بالفرق بين الأب والمعلم في ضرب التلميذ **(قوله)** والمراد أنه مذكور في الأشياء وغيرها مطلقا عن ذكر خلاف الخ وأما هاهنا ما هي عليه بدون ذكر خلاف فهي موافقة لما في الأشياء **(قوله)** وعند أبي يوسف كالأجنبية واعتماد ابن وهبان الخ المعتمد لقول أبي يوسف هو ان الضميمة وإن وهبان لم يتعرض للاعتماد بشئ **(قوله)** تليق بديتها نقابا بالموت والافضاء لزوم الدية بالموت انا كانت لا تنطبق بظاهر وزومها بالافضاء مع اختيارها وعدم طاعتها بحمل تأمل لما تقدم أن الالاحة لا تجري في النفس وإن سقط القود وتجري فيما دونها حتى لا يجب الارش **(قوله)** أي حد كل منهما أي أن ثبت زناه بالوجه الشرعي المعترف به حد الزنا سندی **(قوله)** لأنه وقع بفعل مأذون أي وغير مأذون كافي عبارة ط **(قوله)** وبطل عليه مسئلة الختان الآية الخ الظاهر أنه لا دلالة لها فان قطع الخشفة غير مأذون فيه فبيدتها بالكمال والعلم حصل بعلمها مأذون فيه وهو ما فيه النفع لعين وعما هو غير مأذون فيه وهو ما فيه الضرر فيصيب نصف دية العين **(قوله)** فلا بد منه فالظاهر انقصاص بدله ما قسمه الشارح عن البراز يقتضي بطنه مجدية وقطع آخر عقنه ان يهرم بقاوسيا بعد الشق قلع العنق والقتل الشاق وعز القاطع اه ونقل الحمصي عن التشارخية هناك شق بطنه وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الثاني وإن كان خطأ فنجب الدية وعلى الشاق ثلث الدية وإن نفذت إلى جانب آخر فثلثاها هذا انا كما بعين بعد الشق وما أومأ بعض يوم وإن كان بحال لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب المذبح فالقاتل هو الاول اه فيقتصر بالعمد ونجب الدية بالخطا اه وفرض ما ذكره الشارح أنها عاشت يوما أو يومين تأمل

(باب الشهادة في القتل واعتبار حالته)

(قول الشارح في استيفاء انقصاص خلافا للهما) فيه محل اتفاق فلا بد من تقدير أي في اثبات

ما يترتب عليه استنفاء الخ (قول المصنف فلو أقام حجة بقتل أبيه عند الخ) قال الرحمن تسميته بالحجة على قول الامام بجواز شهادتهم في الصورة ولاستحجة في الحقيقة لعدم قبولها لانها انما تقبل بعد حجة الدعوى وحضور الخصم والواحد لا يصلح خصم لغيره فلهذا يعيدها بعد حضوره اه سندی وكتب عقب قوله فلا يصح الخ لانه أثبت حتى نفسه للاحق غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من اعادة البينة للقائب اه وقال الزيلعي فان عاد القائب فليس لهما أن يقتلاه بذلك البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة لبقوله اه وفيه أي السندی ولا يعيد القائب البينة الا بعد خصومة ليتبين من الاستنفاء في الميعاد فان حضرا أخوه القائب يعيدها اه وفي الكفاية قتل وله ولان حاضر وغائب فاقام الحاضر البينة فقلت البينة ولم تعد بالاجماع اه وفي زبدة الدرایة عن المختلف الابن اذا ادعى دم أبيه على رجل وأخوه غائب وأقام البينة له قتل أباه عمدا قبلت وجس القاتل فاذا حضر الغائب كفها جميعا اعادة البينة وقال لا يكفلان ذلك اه فالمراد بقبولهما من الحاضر قبولها لاثبات التهمة ولذا يكفلان جميعا اعادتهما فقص ما قاله الرحمن (قوله) وفيه ايعاها الى انه اتحد القاضى للحاضر الخ عبارة القهستاني وفيه ايعاها الى انه ادعى كل الدين وأقام حجة على كفه وفضى القاضى بكفه والى انه اتحد القاضى الخ (قوله) وهو الاصح الخ تنبه عبارة وان صدقهما الولي المشهود عليه دون القاتل ضمن القاتل ثلث البينة للولي المشهود عليه لانه أقربه بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد أقر أنه لا يستحق على القاتل شيئا قلنا ارتدادا قرأه يستكديه القاتل اياهم فوجبه ثلث البينة عليه وفي الجامع الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم أنه قد عني ولا شيء له ولشاهدين على القاتل ثلثا البينة في ذمته والذى في يده وهو ثلث البينة مال القاتل وهو من جنس حقه ما يصرف اليها لا اقرارا لهما بذلك كمن قال فلان على ألف درهم فقال المقر له ليس ذلك لي وانما هو فلان فانه يصرف اليه فكذلكنا اه وقصد نقل عبارة الجامع دفع ما يترجم معاقلها انه نفس المشهود عليه فهو كالاستدراك عليه وقوله وهو الاصح بيان لاختصار جواب الاستصناع لا القياس ولم يقل أحد ان الثلث للمشهود عليه حتى يكون الاصح مقابله اه (قول الشارح ولا يحتاج الشاهدان بقول انه مات من جراحته) أي مع التصريح به لم يزل صاحب فراش وعبارة المنع الموت بسبب انما يعرف اذا صار المصروب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات وهو يقيد أنه لا يحتاج الشاهدان بقول انه مات من جراحته وبه صرح الرازي في الجنايات حيث قال شهد واعلى رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بحكبه اه وظاهر ما هنا أنه لا بد من الشهادة به لم يزل صاحب فراش وأنه لا يكفي بقا الجراحة بدونه مع أن في العناية من القسامة ما يخالفه وكذلك ما ذكره في الخلاصة قبل المحاضر بقوله رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها جرحت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمال أقام بينة انها جرحت بعد الضرب يصح اه ونص ما في العناية ومن جرح في خيصة ثم نقل الى أهله فاما أن يصير ذافراش أمه صاحب فراش كان الثاني فلا ضمان فيه بالاتفاق وان كان الاول فقصه القسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا شيء فيه وجه قوله ظاهر وجهه قول أبي حنيفة أن الجرح اذا اتصل به الموت كان قتلا ولهذا وجب القصاص واعترض عليه بأنه لو كان كذلك لما اختلف الحكم بين صيرورته صاحب فراش وعدم صيرورته كذلك كالا يفرق في حق القصاص فانه ان لم يكن وقت الجرح صاحب فراش ثم نرى فوات وجب القصاص أحجب بان القسامة والدية يتوردت في قتل في عملة لا يعلمه قاتل بالنص على خلاف

القياس فيراي ذلك بقدر الامكان والمبروح في محله لم يعلم جاريه اذا صار صاحب فراش فتبيل شرعاً له
 صار من بضر مرض الموت وحكمه حكم الميت في التصرفات فجعل كله مات من حين جرح فوجب الدية وأما
 اذا كان مصحياً بذهب ويحيى فهذه في حكم التصرفات لم يجعل كالمت من حين جرح فكذلك في الدية
 والقسمه اهـ ووافق ما فيها ما نقله الحنفى عن الاتفاقى **(قوله)** أى المشاهد الظاهر ان الزمان
 كذلك **(قوله)** فالعلة أن أحدهما يشبه العمد الآخر بقتل مطلق الخ بل يظهر فيها تحليل الشارح
 أيضاً وذلك أن أحدهما يشبه العمد الآخر بقتل مطلق وهو محمل على الأدنى حتى يذ كر خلافه
 واذا اختلف حكمهما كانا غيرين فثبت به أحدهما غير ما ثبت به الآخر ولذا قال الزيلعي فان من قال
 قتله بعصا وجب الدية على العاقلة ومن قال لا أدى على القاتل فاختلف المشهود به اهـ وقد يقال في
 انما ثبت أن أحدهما يشبه بية القتل وموجب القصاص أو الدية على العاقلة والآثر يمد على الآخر به
 وموجب الدية على المرفق كالغيرين لا اختلاف موجباً تأمل ثم رأت في شرح الزيارات لما مضى
 من آخر باب الحناية التي يقر فيها بالعقد فيصحبها القصاص ما نصه ولو أدى الواجب لا تعقله العاقلة نحو
 السمحاق والباسمة خطأ وأدى أنه مات فثبت بالبره قبلت شهادتهما ويقضى له بارش السمحاق في مال
 الجاني وإن كان المدي يدعى العاقلة لأنه يدعى السمحاق مع السراية ويدعى وجوب المال على
 الجاني أيضاً لان العاقلة تصلون عنه فلذا جازت شهادتهم وكذا لو أدى الموضع مع السراية عمداً على المرأة
 أو خطأ فثبت بالبره ويقضى بارش الموضوعة لأنه لا تعقله لانه لا تعقله بين الرجل والمرأة في الطرف وكذا لو كان
 القتل عمداً فادعى مولا الموضوعة مع السراية عمداً فثبت بالبره ويقضى بارش الموضوعة لان القصاص
 لا يجري على اليد في الطرف فان كان المدي يدعى القصاص في النفس ومع ذلك جازت شهادتهما لثبوت
 أوضح بهذه المسائل ان المخالفة على هذا الوجه لا تنفع في قول الشهادة على أصل الفعل اهـ فانظر ما قاله
 مع ما قاله الزيلعي **(قوله)** أما في الرابعة والخامسة فلا يظهر الظاهر بطلان الشهادة فيها لا اختلاف
 موجباً مع عدم أولوية أحدهما بالقول ولعل مراد الشارح بالتعطيل الذي ذكره التوزيع فقولهم ليس
 الخ زابع ثلثة الأولى وقوله وأولوية زابع الاخيرين لكن هذا اذا لم يصدق احدهما كما يؤخذ
 بأن **(قوله)** لان قوله قتلناه تكذيب للشهود الخ انظر مع ما يأتي أول القاسمة عند قول الشارح بان
 يحلف كل منهم بالله ما قتلت الخ **(قوله)** وفيه تكرار لان العاقلة الخ قد يقال مراده بالصورتين صورة اقراره
 بالخطأ ومع تصديق العاقلة وصورة الشهادة على الشهادتين في الخطأ لدلالة التحليل بعد ذلك **(قوله)** أراد
 بالحل الخروج عن احرام الحج أو المراحل الصديق اليم **(قول المصنف)** لا يسلامه هذه المسئلة حجة
 الامام عليهم ساقى أن العبرة بوقت الري كان ما ذكر من المسائل الائمة بقوله والخارج على الخ حجة
 عليها أيضاً فانها انصافه كما ذكره عبد الحليم ووجه قوله في المسئلة الخلافية انه لم يناد اسقط فتقوم
 نفسه فيكون مبرئاً لقرائى عن موجه غبار كان اذا أراعى هذا الحالة **(قوله)** فله يجب للمولى لو اعتبر الري
 مقتضاه أن يمولى بكنهه وأورث سوى مولا يجب القصاص

(كتاب الديات)

(قوله) كذا قال ابن الكمال راداعلى الزيلعي وغيره قال الرضى لا تنافي بين ما مال اليه الشارح تعالى ابن
 الكمال وما قاله لان مرادهما أن معناه في الاصل ثم نقل وجعل اسم المال اهـ سندي **(قوله)** وقيل

كالضباب) أى فيصورنا الجئع (قوله وعلى عاقلة أرنها) الذى فى الدر المنثور عن الجوهر أنه يجب أرنها فى ماله وقالوا ان العاقلة لاتعمل عندا ١١ من هبة الله (قوله فقد اختلف التصحيح الخ) أى فى مثله لا يقال أقرب بل ذكر ما يعارضه ولعل مراد الشارح أنه لم ينزع فى كونه مصححا وإن ذكر أن مقابله مصحح أيضا (قوله فقسنا ما فى معناه عليه) القياس الذى ذكره وغيره تام لعدم المساواة بين القيس والمقيس عليه فى جميع الأفراد نعم فى بعضها متحققة تامل (قوله لكن قال القهستاني فإن تكلم بالاكتر الخ) صدر عبارته واللسان ان منع أداء أكثر الحروف فإن تكلم بالاكتر الخ (قوله وعلى الاول سئى فى المتن الخ) هو وجوب الدية ان منع أداء أكثر الحروف والحكومة ان تكلم بالاكتر (قوله وظاهر كلام الشارح أن الاخيرين نفسهم للحكومة الخ) ليس فى كلام الشارح ما يدل على أن ما قاله تفسير للحكومة القائل بها صاحب القول الاول (قوله لان فى كل واحد من الشفر الخ) هو بالعين أن الزبلى (قوله وبعدها من الخ) فى السندى ولكل انسان أربعة فواجب أقصى الأسنان (قوله الشارح وقد توجد فواجب أربعة الخ) أى غير الواجب المتقدمة الداخلة فى الاثنين والثلاثين فى كل من الجانبين اثنان واحد أعلى وأخر أسفل ١١ سئى

﴿فصل فى النجاج﴾

(قوله والعيان عندنا الخ) يرده العظيم الذى تحت اللقن عناية واللقن مثبت الانسان السفلى (قوله المصنف والدائمة) ذكر السندى ما يحسنه أن الصحيح فى الدائمة بدو الهم من غير بيان فى الداخلة السبلان خلاف ما أفاده الشارح فانظر (قوله ورده الطورى بان الزبلى نفسه صرح بتحقيق قطع الجلد الخ) فبما قاله الطورى تامل وذلك أن ما قاله الزبلى من تحقيق قطع الجلد فى الكل ليس مراد به قطع جميع الجلد بل بعضه فى البعض وكفه فى البعض وهذا الذى راجع لما قبل فى تفسير هذه النجاج (قوله الشارح أى بغير أصلم الخ) قال الرضى كانه أراد به الاقصر أما الصلح بدون ذلك فله لانقص فيه بل هو محذوح لانه علامة الذكاة تبصر وللتعين بقائه الاصلم على معناه وهو ضمير شعر مقدم الرأس فانه لاشك أنه انقص ذنبه بسبب عدم شعره وان كان دالا على الذكاة وقد علل عدم القصاص فى موضحة الاصلم اذا لم يكن النجاج كذلك ابن وهبان بأن موضحة أهون (قوله وفى الهاشمية يستويان) لان فى الهاشمية كسر العظيم وعظم الاصلم وغيره سواء ابن وهبان (قوله أى هو فى شعبة الخ) الصواب حذف لفظ هو كما هو نسخة الخط (قوله مثله اذا كانت فحتمه من غير جراحة الخ) مقتضاها وجوب العشرة كان هو الحكومة وكيف نفع أن الموضحة التى هى أعلى يجب فيها أقل تامل كذلك قال الكرخى زاد ما قاله العطارى وعبارة الشربلانى نقلا عن الرضى نصها وقال الكرخى ما ذكره الطباوى ليس بصحيح لانه لو اعتبر ذلك الطريق فربما يكون نقصان القيمة أكثر من نصف عشرة الذى يقضى إلى أن يوجب فى هذا النجاج وهو ما دون الموضحة أكثر مما أوجب النسخ فى الموضحة وأنه محال بل الصحيح الاعتبار بالمفسد أو قال بالصد السديد ينظر المتن فى هذا ان أمكنه الضوى بالتلفين كانت الجناية فى الرأس والوجه يبقى بالثانى أى غول الكرخى وان لم يتيسر عليه ذلك يبقى بالقول الاول لأنه أبصر قال وكان المرغنى فى بقى به وقال فى الخط ينظر كمقدار هذه النجاج أقل حصتها أرض مقدر فإن كان مقدار مثل نصف حصتها أرض أو ثلثها ووجب نصف أو ثلث أرض تلك النجاج وان كان بغير ربع ذكره بعد القولين فكان جمعه قولنا والاولا لانه

أن يكون هذا قسم القول الكرخي وقال شيخ الإسلام قول الكرخي أصح إلى آخر ما ذكره المصنف اه ومع هذا لا يعدل عنه لأنه هو المقتضى به (قول الشارح بان يسر غورهما باعتبار الخ) قال القدسي لا يخفى ما في ذلك من التكلف مع أن بعض الناس قد يكون غليظا الجلد وبعضهم رقيقه فربما كان الجاني رقيقه فيقطع من لحمه أكثر فيضربه أكثر مما يثبت ذلك ما قد مناه في وضحة الأصبع مع غيره ولذا اختار القدوري والمصنف تبعاً لصاحب الكفر رواية الحسن ورجحاه على ظاهر الرواية اه سدى (قول) أقول لكنه يخالف لما ذكره عامة شراح الهداية وغيرهم الخ) ما ذكره في الجوهرة من عدم القصاص في السحقان إجماعاً عزاه للمحمد في الأصل وكذا حكى الإجماع في البحر الزاخر فالتعين حينئذ أن يقال أنه مستثنى من الستة المذكورة في شراح الهداية وغيرهم والوجه ظاهر في ذلك (قول) لعله على غير ظاهر الرواية بل الظاهر حل كلامه على ما إذا سلخ الجلد لعدم مكان المماثلة تلجرج بعض اللحم وكذا يقال في لحم الخنزير لا يمكن المماثلة (قول المصنف) ومع نصف ساعد ونصف اليد انظر لقطع اليدين أعلاه خطأ بل يجب نصف اليد أو يجب مع حكومة فيما زاد على الكف ثم ظهر أن الواجب نصف فقط أخذاً بما قاله أنه يقطع المارن فحجبية واحدة سواء قطع معاليها من القصبة أو كلها ولم يقطع شيئاً رأته في الهندية ونصها وفي البداية فاقطعت من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف إلى الساعد وإن كان إلى المرفق كان في الذراع بعددية اليد حكومة عدل أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة كذا في المبسوط من الباب الثالث من الديات وفي الثلاث في الأطراف من البرازية وقطع يداً وشئ منها إن عندنا من مفصل القصاص وكذا إن من موضع يمكن الاقتصاص قطع من نصف الذراع في الكف والأصابع نصف اليد وفي الذراع حكومة عند الإمام وإن من العضد أو الرجل من التفرد فتصف اليد وما فوق القدم والكف تبع اه وفي الخلاصة نقلا عن شرح العياشي إذا قطع اليدين نصف الذراع خطأ ففي الكف والأصابع نصف اليد وفي الذراع حكومة عدل عند أبي حنيفة ومحمد ولو قطع اليدين العضد أو الرجل من التفخيز يجب نصف اليد وما فوق الكف تبع (قول) قال أبو يوسف فحجب الحكومة العدل ولا يبلغ بها أرض أصبع الخ) إظهار أنه تفرع عنه على قول الإمام لأنه لا يقول بتسعة الكف فلا يصح تأمل (قول) أي من قيته لو فرض عبداً مع هذا العيب الخ) هذا غير متبادر من هذه العبارة بل المتبادر منها أن المراد في قدر نقصان من وصولها إلى مصحبة الخ إلا أن الموافق لا مثال ما قاله (قول الشارح) يؤخّر من حلة اليد الخ) أي يد اليد الواحدة سدى (قول) لعدم تعليق الجمال بها) بل يبقى أثر التثنية فحجب الحكومة باعتبارها (قول) وإن كان لقاطع أصبع زائفة) لأن المساواة شرط لوجوب القصاص في الطرف ولم يعلم تساويهما إلا بالظن فصارت كالأعد يقطع طرف عبد اه زيلعي (قول) حتى لو نبت سقط) واليد يجب بقوات كل الشعر فقد تعلق أرض الموضوعة واليد جمعاً بسبب واحد وهو فوات الشعر لكن بسبب أرض الموضوعة العض بسبب اليد الكلى فدخل الحرفة كشكة قطع أصبع إذا نبت البدن الأصل أن الحرفة يدخل في الكل (قول) أي كنهه غير معوج) الظاهر أنه لا حاجة لهذا فإن المصنف عليه أرض من الجاني ولو نبتت منه معوجة فإن نبتن لخطا في القصاص موجود حينئذ أيضاً

(فصل في الجنتين)

(قول وجه الفرق أن في موتها الخ) كذا في التحريره ولعل المتأنيب يختلف لفظ في (قول الشارح)

أوس المرفور) أوس زوجها وقد اشترط بنة أولادها (قوله) أي ولا ين غير هالاه قال مباشرة)
 فان الجنين اذا خرج كل من جله ورثته مودنه فلا يكون لشاربته شي مجاورته أيضا واذا خرج بنفسه
 لا يكون من جملتهم (قوله) وقيل للولي لعله وقيل للمولى (قوله) اذ لو اعتبر حال الضرب فقط بل ان
 لا يكون جبالا (قوله) ولا يقال كيف يجوز ذلك مع أن تبيين حياته حين الضرب بانفصالها لان القصد
 قطع النظر عن حالة التلف بالكتابة (قوله) وعلى عاقبة في رواية) لعله وفي بيت المال في رواية ثم رأيت في
 الفصولين حكى الروايتين فيما لو ضربت نفسها عمدا ولها ما قبله لا فمن لا عاقلة لها (قوله) ولا يخفى أنها
 تأثم اثم القتل لو استبان خلقه ومات الخ) كيف تأثم اثم القتل مع أنه لم تحقق آثمته كما يأتي له فيما بعد (قوله)
 لكن ذكر عزمي أن نفي الضمان عن المأمورة لا يلزم منه نفيه عن الأمر بالخ) كلامه غير محرم فانه اذا لم
 يضمن المباشرة فأولى أن لا يضمن التسبب الأمر وعادة الخلاصة المرأة اذا ضربت بطن نفسها أو ضربت
 دواها بطرح الولد متعدد فطرح يضمن عاقلة الغرة وهذا اذا فعلت بغير إذن الزوج فان فعلت بقلته
 لا يباحث ولو عالج حتى أغشى الولد فهو كالشرب ولو أمرت امرأتها حتى فطنت لأفمن المأمورة اه
 وليس فيها دلالة على إذن الزوج للام في الاسقاط بل مسئلة الاذن انتهت بقوله لا يجب شي ثم كر مسئلة
 المعالجة والظاهر في دفع الاشكال قراءة المأمورة بالصبي ففعل لأفمن وقاعله فغير الام (قوله)
 المصنف وان لم تنص لا يجب شي) لعدم التيقن بحياته والاصل راءا تامة وكان هو القياس في جنين
 آدمي لكنه خرج عن ذلك وبقي هو على الاصل اه سندی (قوله) اذ لو مات قبله لورث القصاص
 على أبيه الخ) الذي تقدم عند قول المصنف قطع عنه اه ان مات أبه وهو على تلك الحالة فزنته ابنة ولم
 يرث هو من ابنة فتأمل هنا (قوله) لسقوط القصاص بشبهة الاوية) لا يترحم وجوب القصاص هنا
 حتى يقال انه سقط بشبهة الاوية فانه لا يثبت بقتل الجمل الا بعد انفصاله أو اكراهه على ما تقدم من اطلاهم
 وجوب الغرة على العاقلة وقولهم انها ثابتة بالنص على خلاف القياس فيدوجو بها عليهم ولوع
 قصص ضرب الولد بدله أيضا وجو بها على عاقلة الام اذا أسقطته عمدا

(باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره)

(قوله) هو في عبارة العيني بمعنى نحو الكيزان) ويحمل في عبارة الشارح على باقي المعاني لعدم تقدم الكيزان
 (قوله) قول الشارح ولم يمنع منه) أي لم ينس عنه اخذاه فان نهاه مسلم أو ذى لم يعمل به ذلك سدى (قوله)
 وقال محمد المنع لا للرم) مافي ط يفيدان هذا قول أبي يوسف وما بعده قول محمد اه وفي الزبلي
 ماوافق ما قاله ط ثم ان ما قاله ما عناه هو في البصر كما يفيد ما في الزبلي من دليلهما وعلى هذا يكون
 قولهما مكتوف في الضار (قوله) والوجه أن التي عن التكرار لا يتقيد بكون التامى متباعدة الخ) أي
 وبالاولى ما اذا كان مساميا بان لم يضرب في دفع ما قاله العيني تأمسل (قوله) من عرض الناس الخ) بالضم
 الخاطب وقلا من عرض العشرة أي من شعها لمن صميمها وقيل المراد من العرض هنا ابعاد الناس منزلة
 أي أضعفهم وأذلهم اه بناية (قوله) الشارح ثم الاصل فيما جعل حاله) أي في القدم والحدو مبان
 تعارضت الاخبار ولا مرجح أو ما ما بين أنه قديم بان لم يتذكر من في القرية ابتداء أو خلافه ولا يحفظ
 أو أنه ورأه هذا الوقت كيف كان فانه قديم والاخذ بتأه سندی (قوله) أي كلهم حتى الشترين من
 أحدهم الخ) فيه أن الاحداث حصل قبل الترام وما زحيت كان باذن الملاك ولا معنى لاشتراط اذن

المشترى منه بعد الاذن وإن كان له طلب الفرع كان من أذن بالأحداث له طلب الفرع أيضا ويصح أن
يحمل كلامه على ما إذا أذن المالك ثم أحدهم قبل الأحداث ما عزمه **(قوله)** فلهما في غير البناء
كسبل الخ لا يظهر فرق بين البناء وغيره في الكافي قول آخر **(قوله)** ووضع الخشبة كالرور الخ لعله
كثير ثم يأتى كذلك في المتن **(قوله)** والظاهر منها أن حصاد الخ عبارة الهداية وحصاد بناء الوحدة
على ما يأتى في نسخ ونقلها كذلك في القاية عن الجامع الصغير وعبارة كافي الحاكم أو طرحو أو أرى
أوصا **(قوله)** ولا يصح تعلقه بقط لفساد المعنى يصح ويكون الضمير راجعا للبر لا ليس وهو لفظ
أحد المتقدم في المتن **(قوله)** اختلف المتأخرون في ما الخ أي على قوله كافي الخ **(قوله)** وغيره لو لم يكن
حيث أنه لا يجوز له بيعه وأظهره الصحة بعد الفراغ من العمل وأولى من الظاهر قبل الفراغ لأن أمر
الآخر انما يصح من حيث أنه بملك الانتفاع بصادره وانما يحصل له ذلك بعد الفراغ من العمل زيلي **(قوله)**
جاري الحفر أيضا كما ذكره الشارح لكن ما ذكره الشارح من التفصيل انما ذكره فيما إذا لم يقل هو فاني
وليس للخ لافيه **(قوله)** ومنع الجناح سائر انما يظهر أنه مباشر فيما انقطع من يد سائر أنه تزمه
الدية والكفارة لافيا إذا سقط بنفسه وذكر الخ زيلي الفرق المذكر فيفيد أن المراد أنه يقطع الجناح من
يد العامل لأنه سقط بنفسه والى يكون حكمه حكم الحفر **(قوله)** خصوص صاحب الهداية أي لو زيلي
كافي عبارة ط **(قوله)** لأن الضمان ينقضي بالتعمد المذكور الخ التحليل الذي قاله الرضى انما يفيد أن
الضمان منعه هو فوله بلا إذن ولعل هذا من ضمن ضمير حذفه **(قوله)** ومنه ما لو كانوا أعوانا أي
أعوانا لصاحب الأرض بدون أجر وسقط من حفرهم أو أعوانا لاجير كذلك

﴿فصل في الحائط المال﴾

(قوله) فهو من قبيل الاكتشافهستان كما أن قوله الآتي ينقذه من قبيل الاكتفاء أي وأصلحه كافي
القهستاني أيضا **(قوله)** وزاد الهداية الأم عزاه للزوائد واعتزله الاتفاق بأنه لا وجود لها فيها لكن
ذكرها في الكافي كافي الهندية **(قوله)** فان شهد على المولى مع الاشهاد أيضا فيه أن الشرط التقدم
المن له ولاية التفريع ولم يوجد هذا إلا ولاية المولى في مال مكاتبه ولترابع الثانية ثم راجعت عبارتها
فوجدت أن ذلك مفروض في الصلوات لا المكاتب ونصها بعد التجربة حائط مائل فاشهد عليه فسقط
الحائط فأثلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على الصبيدين أو لم يكن وإن أثلف الحائط مالا
فضعف المال في عتق الصبيد باع فيه وإن شهد على المولى مع الاشهاد أيضا أنه إن لم يكن على الصبيدين
فلحائط يكون لولاه وإن كان عليه من كل لولا ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من مال نفسه
فيكون المولى بمنزلة المالك **(قوله)** أي الأحرار وكذلك الصبيد كما يأتي في المعقل **(قوله)** إذا كوكب
انقر قام الخ قال الصبي فشرح الشواهد ما نرى قاصدا أن يكون في عقله نقصان من انحراف ضم انه
الجهل والخمس من بلع علم ولا يحتمل ظهوره إذا عرفت نزاع الخبر فشا المعنى أنها تنضم عن القرل
ثم إذا أحست ببلع سبيل فترقت غزها بين آثارها البناء اه **(قوله)** الشارح لأنه شهد على التقدم
لا على القتل هكذا عباداتهم وفيه أنه إن اعتبر شهد على القتل قبل أيضا لا ما يثبت به المال
لا القصاص **(قوله)** وهذا مختص بما تقدمه في الفروع الخ لا مختصه فإن المراد هنا بالتبليس المحكي
والمراد به فيما تقدمه الحقيقي

(باب جنابة الهبة والجنابة عليها)

(قوله أي الغصاص أو المستتر الخ) في الهبة وإذا أوقف الدابة في أرض أو دار مستركة ثم أصابت شياً يسدها أو رجلها فالغصاص أن يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً وبعض المشايخ قالوا هذا إذا أوقفها في موضع توقف فيه الدواب وفي غيره يضمن قيمة ما هلك فليسا واستحساناً كذا في الأخيرة اه
(قوله فتبقى دعوى المجاز بالنسبة إلى قوله أو ذنبها) نقل ط عن مختصر النهاية للسبوطي أن النضج الضرب والرمي ونضج الدابة برجلها رفسها قال طاهره أنه مطلق الضرب وهو ما ذكره الواني اه وعلى هذا لا حاجة لدعوى المجاز بالنسبة لقوله أو ذنبها (قول المصنف وضمن عاقلة كل فارس دية الأخر الخ) ذكر في الخلاصة هذا المسائل المذكورة في المتن ثم ذكر بعدها صبي في دابة جنبة إنسان من يده والاب عسكه حتى ماتت فدية الصبي على من جنبه ويرثه أبوه وإن جنبه الرجل وجنبه أبوه حتى ماتت فعليه الدية ولا يرثه أبوه رجل أخذ بيد رجل فجنب الرجل يده فأكسرت يده أو أخذ بالمصافحة فلا شيء عليهما
أرض اليد وإن عرقها تأذى فدها ضمن القاض دية اليد لو عض ذراع رجل فجنب العضوض ذراع يمين فيه سقطت بعض أسنانه وذهب بعض لحم العضوض فدية الأسنان هندو ضمن العاض أرض الذراع هذا بخلاف ما لو كان في يده ثوب فجنبته ففقد رجل فجنبه صاحبه من بدلت ثوبه ففقد ضمن نصف ذلك وإن كان الذي جنب الثوب من لينة ضمن جميع الخرق (قوله أي الحران والعبدان كما يعلم من الهداية) فيه أن عبارة الهداية توافق ما في الشربلالية ونسها ولو كانا عبيدين يهدر الدم في الحطالان الجنابة تعلقت برقبته دفعا وفداً وقد فاق ذلك لا إلى خلف من غير فعل المولى فقد ضرره وكذا في العبدان كل واحد منهما هلك بعد ما جنى ولم يخلف بدلاً اه والمراد حينئذ بالعبدان في عبارة الشارح الحران فقط (قوله ثم تأخذ الورثة بحجة كونه مقتولاً) هذا غير كاف لفرق بين المستثنين فإن ما وجب للمراة وجب لها باعتبار اسمها ووجب على عاقلة باعتبار أنه أرض ومع اختلاف الجهة لم تأخذ المراهة بسقط عن عاقلة تأمل وأجاب في العناية بأن السقوط إنما يكون فيما إذا كان الراعي الجاني وهذا الراعي وارثه فبالنظر إلى أن المسحق أولاً الجاني يسقط وبالنظر إلى أن الراعي غيره لا يسقط فلا يسقط بالثب اه قال ط وفيه تأمل فان الراعي في صورة التزويج غيره وهو وارثه (قوله وفيها أيضاً في موضع آخر لا قصاص عليه ولديه) ذكر في الخلاصة لو قطع رجل المندبل فوق عا على أفضه ما فاضم القاطع دية المندبل كذا روی عن أبي يوسف رحمه الله وعن الإمام الفضلي لا يجب على القاطع شيء إلا الدية ولا القصاص اه فالمسحق فيها روايتان (قوله وكان الموجب كالأرض الموضوعة فافوقها) هذا شرط للوجوب على العاقلة (قول الشارح هذا هو السابق من جانب من الأهل) لأن سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال (قوله لا يتقدم ولا يتأخر ولا يأخذ بنعام غيره) ليس بقيد بل هذا جعل الترهيم فله علة لازمة حالة واحدة وهي عدم التقدم والتأخر توهم أنه لا يكون سابقاً لحجم القطر تأمل الآن يقال المراد التقدم والتأخر عن القطر بنامه (قوله وأما غيره فاكفى بكون زمامه خلفه مروطاً بغيره) وجعله قائماً لما خلفه يجعل زمامه مروطاً بغيره (قول المصنف ومن أرسل بهمة أو كان خلفها ما قاله الخ) قال ط الأولى أن يقول وكن سابقاً لها أي خلفها ليكون نفس السوق كذا ذكره بعد (قوله أعلم أولاً أن بين إرسال الكلب وغيره فرقاً الخ) نقل عبد الحليم عن البرجسدي أنه إذا أرسل الدابة ولم تشغف عنه أو يسره فله يضمن ما تلفته سواء ساقها أو لم يسقها ونقل في الكلب يضمن عند أبي يوسف سواء كان يسوقه أو يقوده أولاً وأن الأرمال غيلة السوق عند سوبه

أخذنا الجباري وقال المذنب الشهيد الفتوى على هذا وقال أبو الليث وعليه الفتوى اه وهذا يؤيد ما قاله
الحنفى **(قوله)** وعن أبي يوسف أنه يضمن بكل حال أى مرسل الكلب فإنه المتقدم في عبارة القسطنطاني
وقوله بكل حال أى سواء ساقه أولا ويمكن جعل كلام المصنف على رواية أبي يوسف فإن يراد بالسوق
ما يشتمل السوق المحكى وهو ما أشار إليه الشارح وإن لم يمش خلفه الخ وجئنا صرح زيادة قوله أو كلبا
والشرط على هذه الرواية عدم انقطاع السوق المذكور نعم لا يناسب قوله بعد ذلك والمراد بالاداء الكلب
(قوله) تفريع على قوله وكان خلفه الخ التفريع غير ظاهر والمناسب الاتيان بالواو

باب جناية المولود والجناية عليه

(قوله) وفي القنية عن خواهر زاد محبوب حتى على مال الخ تأمل ما في القنية مع ما في التتار جانية وامل
المسئلة خلافية **(قول الشارح)** وأقرار مولاه ولويد بنو قال المقدسي وفي محبة أقراره عليه مدينون نظر الا
أن يقال أنه إقرار على الغير في ضمن إقراره على نفسه كزوجته تفر بالدين فتبصير مع أن فيه أضارا بالزوج
اه سندى **(قوله)** ولا يجبر على دفع المبدع عند خلافهما وجه قوله أنه لما اختار الفداء تعين كإذ اختار
الدفع وهو ذو عسر فينظر إلى يسره وجه قولهما أنه لما اختار الفداء انتقل الحق إلى كملولة فاذنوا
عليه بفلاسه عادى إلى البعد من شرح المجمع وفي الزيلى ولا فرق بين أن يكون المولى قادرا على الدرس أولا
عنده لانه اختار أصل حقه فبطل حقه في العبد وقال لا يصح اختيار الفداء إذا كان مقلدا الأرض
الأولية لان البعد صار حقا لهم حتى يضمنه المولى بالتلاف فلا بد أن يبطال حقه في الأرضهم أو يوصل
إلى البطلان لهم وهو البدية **(قول المصنف)** غرم لرب الدين الأقل الخ وجه ما ذكرناه أنه تلف حقين كل
واحد منهما مضبون على الانفراد الدفع إلى الأولية والبيع على القراء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع
بين الحقين بإقسام الرقة الواحدة بأن يدفع إلى الولي الجناية أولا ثم يبيع القرماء فيضمنها بالتفوت بخلاف
ما إذا تلفه أحدهما والمسئلة بمجالها حيث يجب قيمة واحدة للمولى بحكم المالك في رقبته فلا يظهر حتى
الفرق بين النسبة إلى المالك المالك لا بد من المالك فصار كانه ليس فيه حتى ثم القرم أحق بتلك القيمة لانها
حالة العبد والقرم مقدم في المالة على ولي الجناية لان الواجب أن يدفع اليه ثم يبيع القرم فكان مقدما
معنى والقنية هي المعنى فبطل اليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما مستويان فظهر ان
فيضمنهما اه زيلى **(قوله)** فالقيمة بالعول والمضاربة الخ معنى العول أن يضرب كل واحد بسهمه
فقيم السهام كما هو وتقس العن على مبلغ السهام مائة وغيرها كإن معنى المنازعة أن كل جزف عن
دعوى عوم لم لاخر بلا منازعة زينة الدابة **(قوله)** فاضرب بجمع حقه في المغرب وقال الفقهاء
فإن يضرب فيه الثلث أى بأخف منه شيأ بحكم ماله من الثلث **(قوله)** إن أصل حقه الميسر الخ هذا
خلاف المصنف فإن الواجب الأصلي عليه هو الدفع فلا يصح التوجيه الذي كرم عليه

فصل في الجناية على العبد

(قوله) ولو كان الملهدا الخ حقه إنشاء كما هو عبارة الجناية **(قوله)** لعدم الاولوية فيه تأمل بل
التأهارة يجب القيمة للمولى والدية لورثة جمعا وعبارة الجناية والأصل في ذلك أن القاتل إما أن يكون
واحدا أو اثنين فإن كان واحدا فأما أن تقتلها معا أو متعاقبا فإن كان الاول فالخمس كذا كزنس وجوب
القيمة للمولى والدية للورثة فإن لم يكن له ورثة غير المولى فظاهر وإن كانت فكل واحد منهم ما يجب دية

في حال وقته في حال فيقسم ذلك باعتبار الاحوال اه وقال في غايه البيان بقتل عن مختصر الكرخي واذا قال الرجل لامته احدا كاخوة ولا ينزى واحده بعينه افقتلها رجل معافى في القتال نصف جمعة كل واحده منهما المولى وعليه نصف دية هذه ونصف دية هذه لموتها الخ **(قوله)** فيقسم مثل الاول على قياس ما في العتابة وجوب القيمة للمولى ولديه للورثة أى ورثة كل من العبد بعد الاولية **(قوله)** الشارح وقال له أخذ النقصان أى مع امسالة العبد وان شاد دفع العبد وأخذ قيمته **(قوله)** ولو ما أن المالبة معتبرة في حق الاطراف الخ عبارة الزيلعي لهما أن العبد في حكم الجنابة على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تملكها العاقلة وتجب قيمته بالقيمة ما بلغت حكمه من غير المال فإذا كان معتبراه وجب تخيير المولى على الوجه الذي قلنا كما في سائر الاموال وان خرق ثوب فغيره فاحتساب وجب تخيير المالك ان شاء دفع الثوب وضمنه قيمته وان شاء أمه كدومضنه النقصان وله أن المالبة وان كانت معتبرة في الذات فالأدعية أضاعها مبدرة فيها وفي الاطراف الا ترى أن عبد لو قطع بدعيه آخر يومه مولود دفع أو الدماء وهذا من أحكام الأدعية لان وجب الجنابة على المال أن تباع رقبته فيها ثم من أحكام الأدعية أن لا ينقسم الضمان على الجزء الفائت والقائم بل يكون بازاء الفائت لا غير ولا يملك الجثة ومن أحكام المالبة أن ينقسم على الجزء الفائت والقائم ويملك الجثة فوفرنا على الشبهين حظهما فقلنا بأنه لا ينقسم اعتبار الأدعية ويملك الجثة المبيعة اعتبارا بالمالية وما قاله الشافعي فيه اعتبار الأدعية فقط والى إذا أشبه شيتين وفر عليه حظهما **(قوله)** والعمل بالشبهين واجب ما ذكرنا من كل أى فقلنا ان الضمان بحكمه وجب بجنابته على الأدنى لا يجب وزعا وصحكم به بدل مال لم يكن له أن يأخذ كل بدل العين مع امسالة العين بل قيل له من شرط استيفاء هذا الضمان أن تزيل الجنحة عن مملكته ليكون قولا بالشبهين اه كفاية **(قوله)** فمن سبده الفين باعتبار الاوسط لانه جن على الثاني وقيته الفان ولولا يكن منه الا تلك الجنابة لكان للمولى ضمانا لالفين اه كفاية **(قوله)** فنصف الالف الباقية بين الاول والوسط الخ لانه لاحق في هذا النصف الثالث وانما حقه في قيمته يوم جن على ولده وقد بقيت **(قوله)** أعقق في مرض موته عبده أى ولا مال له سواه ثم ما نقله عن المقدسي لا يصلح دليلا على معنى المدبري قيمته نظر الجنابة على مولاه اذ هو لا يستحق على عبده الا من جنابته لم يكن معتوقا بخلاف المسنعي فله يجب عليه السعاية بجنابته على مولاه كالمكاتب

(فصل في غصب القن وغيره)

(قوله) نقصت قيمته بالقطع فغصب عليه فبقي قطع لورود الغصب عليه ناقصا ولا تكون السرابة مانعة لضمان الغاصب كالمزق قطع بدعيه فباعه فبات في يد المشتري ملك عليه لان قبضه صار فاصلا بين الهلاك والقطع فكذلك هنا **(قوله)** الشارح فبصير مرثدا لان ما يصير به المشتري قابضا يصير به الغصون منه مرثدا **(قوله)** وأوجب أن ذلك فيما اذا قصدت الجنابة الخ في هذا الجواب تأمل مع ما يذكره المصنف بعده فانه واجب قيمة ونصفه ان الجنابتين في بدني شخص واحد وهو الغاصب **(قوله)** لكن الفرق الذي بين المكاتب والصبي وشي الخ وقال السندي قال السمرقندي سواء كان بعير عن نفسه أولا **(قوله)** الشارح ان مقيدا أى أو محررا عليه سندی **(قوله)** انقطع التيبب بهذا البشارة والحالفة وكذا انما نقله في الصحيح سندی وكأية بدع طبل المسئلة **(قوله)** انقطع التيبب بهذا البشارة والحالفة

جامع القصورين) وقال السدي قيد بقوله ولم يكن منه تسير لما في المنع عن الخانية أنه لو سير الصبي الدابة فأوطأ أناسا فقتله والصبي يستسلم عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي جده عليه إلا أن الصبي أحدث السير بنفسه أمر الرجل فإن كان الصبي ممن لا يسير على الدابة صغرا ولا يستسلم عليها فمقتل هدر لأن الصبي إذا كان لا يستسلم عليها كانت الدابة بمنزلة المنقطة وإن سقط الصبي عن الدابة والدابة تسير فقات الصبي كانت دية الصبي على عاقلة الذي جده على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستسلم على الدابة أو لا يستسلم عليها انتهى (قول الشارح) وتعلمه في الخانية) وفيها أيضا ولو كان الرجل راكبا فجعل صبيعه نفسه على دابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستسلم عليها فموتت أدابة أناسا كانت الدابة على عاقلة الرجل خاصة لأن الصبي إذا كان لا يستسلم يكون بمنزلة الشارع وكان سيرهما ضارا له وإن كان ممن يسيرها ويستسلم عليها فدية القتل على عاقلة ما لأن سيرهما ضار لهما اه سدي (قول الشارح) وكذا لو أودع عبد مجبور الخ) أي الخلاف (١) (قوله) لا يضمن في الحال بل بعد العقاب) فعلى ما ذكره لا يكون فرق بين العبد المأذون وغير المأذون في الحكم المذكور في الشارح وهذا غير مستقيم بل الضمان فيما إذا كان مأذونا أو قبل الأذن في الحال كما سيذكر بعد ولا يأتي حيث خلاف بل الضمان أجماعهم رأيت عبارة الاتقاني ونصها ولو أودع عند عبد ودية فهلك عنده لآمان عليه أجماع ولو استهلكه إن كان مأذونا له في التجار أو مجبوروا عليه ولكنه قبل الدية بخلاف مولاه ضمن بالاجماع ويكون يتنا عليه وإن كان العبد مجبوروا عليه وقبل الدية بغير إذن مولاه لا يضمن في الحال ولكن ضمن بعد العقاب كان اتفاقا فلا يعتد أي حنفية ومحمد وعند أبي يوسف يضمن في الحال وأجماعه واستهلكه من غير إيداع ضمن وأجماعه أنه إن كانت الدية عبدا جنى عليه في النفس أو في ماله دون النفس يؤخذ به ويحاطب مولاه بالشفع أو الفداء كذا في شرح الطحاوي اه (قول الشارح) وكذا الخلاف لو أعتد أو أقرض) أي فأوجب حنفية لم يضمن الصبي ولا العبد إلا بعد عتقه وضمنها الشافعي وأبو يوسف في الحال

(باب القسامة)

(قول الشارح) الأولى عدم التقيد به كافي ط فإن الحكم لا يختلف وإن كان الواجب فيه الدية وفي العبد القية (قوله) وانظر ما الحكم إن لم يكن له وفي الخ) في المنع من القسط ما هو صريح في السئلة كما نقله عنه عبد الحليم في حواشي الدرر من القسط ونقل ذلك أيضا عن الخانية والفتح عند قوله وهو حرفي جميع الأحكام من أهليته للشهادة والاعتقاد والتدبير والكتابة وتحميم الدية بقوله ووجوب القسامة في وجوده قتيلا أو محلة اه وقال أيضا عند قوله وأرثته أي لم يمت المال أطلق الارتفاع يشمل المال وأدب يثنى ولو وجد القسط قتيلا في محلة كان على أهله دية لبيت المال وعليهم القسامة كافي الخانية والفتح اه وقد تقدم في القسط كعبارة الفتح ثم وجدت في فتاوى سراج الدين الحانفي من الجنايات ما تضمنه في ذي وجدة قتيلا في حارة اليهود مضروبا بعقل ومحمد ولم يمت فأنه ولا يولى فأجاب بأن المصرح به في حاشياتنا أنه إذا قتل رجل عدا لآمان أم يقتله أو يصلحه اه أقول وكذا الدية ولا نل أن أنه وإن ذكر الحكم في غير القسامة لكن لا فرق بين القسامة وغيرها في أن من عكك المطالبة في أحدها عكك المطالبة في الآخر انتهى باختصار (قوله) وإن تركه فهل يقضى بالدية أم لا الخ) مقتضى ما قاله

الزبلي في الاستدلال لعدم تحليف الاولياء بعد سلف أهل الحيلة من أن الذين مشروعة لتعيين القاتل
 لا تعيب الدية عندئذ كقولهم حتى ينتفى بالدين لأن الدية وجبت بالقتل الموجود منهم ظاهراً أو بغيرهم
 عن المحافظة على ما عرف في القتل خطأ اه أنه يقضى بالدية مع ترك الولي التحليف ثم قال الزبلي
 ان الذين مشروعة عليه فلهاته تعظيماً لا حراماً ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف التكرار في الأموال
 لأنه بدل عن أصل حقه فيسقط ببذل المال المدعى لا ببذل الدية اه **(قول)** لأنه اذا قلنا مع غيره
 كان قائلاً يتأمل هذا مع ذكره الزبلي في باب الشهادة بالقتل عند قول الكثر وإن أقر كل واحد منهما أنه
 قتله فقال الولي قتلناه جميعاً فقتلناهما ولو كان مكان الأقرار شهادة لفت من أن كل واحد من الأقرار
 والشهادة بنى كل كل القتل وجد من المقر والمشهود عليه ومقتضاه أن يجب عليه القصاص وحده لأن
 معنى قوله أنا قتلناه انفرادت بقوله وكذا قول الشهود قتله فلان يوجب انفراده بالقتل وتسل الولي قتلناه
 تكذيب لبعضه حيث الخ **(قول)** والاول هو المذهب كور في الشروح الخ وانما جل الثاني على ما يتم
 خلفه ترك الخلافه **(قول)** فلا تكذيب وسقط أي وكان كل من زيد وعمر وليس من أهل الحيلة التي
 وجد فيها القاتل **(قول)** فيه أن الولاية في الوقف لنفسه الخ ما ذكره الشارح من قوله لأن العبرة بالخ
 لم يذكره في النسخ تعليلاً لحكم الأرض الموقوفة بل المسئلة الآتية في المتن وذكر في النسخ على حكم الأرض
 الموقوفة على معلومين أن تديرها لهم وحيثما ذكره الشارح من العلة مرتبط بكلام المصنف فقط
(قول) المصنف والدية على بيت المال ان كان نائياً الخ انظر ما قاله عبد الحليم فانه قال به ما ذكره
 فظهر منه أنه لا يناسب العمل باطلاق المتن لا يناسب الاقتناء بوجوب القسامة والدية على أهل أدنى
 الحال مطلقاً والحاصل أن القاتل ان وجد في الشارع الأعظم ونحوه فإن وقع عند الإزدحام فلا قسامة
 ودينه على بيت المال وإن وقع في موضع أو موضع فيه سمعه أهل العمران فالقسامة والدية على أدنى الحال
 وفي موضع بعيد منفع به بين المسلمين فهي على بيت المال والأفهد اه **(قول)** الشارح زاد في الخاتمة
 والأراضي) يشمل الأراضي الموقوفة على معين كما مر أن حكم الأراضي المأوكة والتي في بدخص
 تحكم البنين يجب على أهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اه سندی **(قول)** لكن في تخصيص السلامة
 قاسم أن الصحيح قول الامام الخ نقل عبد الحليم عن الاسرار أن ما قاله الامام أظهر وما قاله آحق اه
 قال وأشار بقوله آحق أن قولهما أرجح فانظره **(قول)** صوله اسقاط لفظة آخر عبارة الزبلي عن
 الهداية مثل عبارة الشارح ولعل القصد بالحامل فيها الحامل الاول الذي وجد الجرح فيه لا الحامل الى
 القرية لكن هذا ظاهر على عبارة الشارح لا على عبارة الهداية فانه قال فيها بضمن الذي جرحه إلى أهله
 فان الذي جرحه إلى أهله لا ضمان عليه اتفاقاً وانما الخلاف فيمن وجد مع الجرح قيل أن يجعله الآخر
 لأهله نعم يوجد كثير من نسخ الهداية كعبارة الشارح وقد علت محبتها وعبارة الزبلي ولو أن رجلاً لاهمه
 جرحه برمي فله الإنسان إلى أهله فكذلك وما أو وسين ثم مات لم يضمن الذي جرحه في قول أبي يوسف
 ومحمد وفي فاس قول أبي حنيفة بضمن لأن بده عترة المحلة فهو مودع بحما في بده كوجود دحر بحما
 المحلة كذا في الهداية انتهى **(قول)** وقدم في المتن قول أبي يوسف كالشارح فظاهر واختاره لكن
 لما كانت هذه المسئلة مبينة على ما في المتن وقد جرى عليه المتن فظاهر اعتماد قول غير أبي يوسف تأمل
 ثم رأيت في فتاوى على أفندي نقلا عن محيط السرخسي تصح ما جرى عليه المصنف **(قول)** ومقد هذه
 المسئلة تقيد ما مر من قوله وأنا وجد الخ هذا هو المناسب وأما محل هذه المسئلة على خصوص مذهب

التي فلا يناسب لانه يقول الوجوب على السكان ولو تعدد واهي مقبده بعدمه وقياس قول الامام لم يقل به خنا قوله الشبهة تأمل (**قوله**) وموضوع المسئلة فيما اذا وجد قتل في دار امرأ في مصر الخ المراد أن هذه المسئلة نظير ما نحن فيه والأما نحن فيه قرية لا دار تأمل وسيأتي تمام الكلام على هذه المسئلة (**قوله**) فإن الناس عنه غافلون لا حاجة له عوى غفلة الناس في هذا المسئلة فإنه هذا التقسيم مستغنى عما هو مذكور في باب القصاص لأن كون المصوص قاتلين لا يدل إلا دعوى الورثة أو أنبات أهل المحلة لا دفع الدعوى عنهم وهذا معلوم مما نحن تأمل وفي الله ندى عقب قول المصنف ويطلى شهادة بعض أهل الخ نقلا عن زادر هشام إذا وجد قتل في محلة وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان رجل من غير أهل محلتهم أو جامعهم يحاجت سقط في محلتهم ومات يبرؤن من الذية وإن ادعى أولياءه لهم القتل على رجل بعينه ورضوا على ذلك فأقام المدعى عليه البينة أن فلا تقتله لرجل آخر قال لا أقبل هذه البينة كذا في المحيط (**قوله**) أحسن من قول الهداية في معسكر أقاموا في فلا لأن المعسكر الخ لكن في التأيية على ما نقله السندى يقال عسكر لرجل فهو معسكر والموضع معسكر ففتح الكاف اه عليه تصح عبارة الهداية (**قوله**) الشارح ولو وجد المولى قتيلا في دار بأذنه مديونا ولا فقه في عاقلة المولى لأن دار مولاه لكن بشكل فيما إذا كان مستقرا فان السبيل لا يعل ما في بدع عند أبي حنيفة وكذا باعتبار أنه حقائق ماله حتى لرفض دينه كانت الدار له رضى (**قوله**) الشارح ولو وجد المولى قتيلا في دار بأذنه وأما الخ ولو وجد في بيت وارثه لا وارثه غيره لم يقتل عاقلة كذا في خزانة المفتين قلت ومجمل إذا يكن على المقتول دين ولا أوصى بوصية ولا اقترع على العاقلة لما مر أن الذية تجب للمقتول ثم يخلفه الوارثان فأتى على دينه ووصايا من الثلث بعد الدين اه سندى

(كتاب المعاقلة)

(**قوله**) وفيه اه إذا كانت جع معقولة وهي الذية لزم التكرار الخ ذكر عبد الحلیم أن القصد الآن بيان الذية المقيدة وهي ما يتصلها العاقلة بعد بيان مطلق الذيات والمقيد غير المطلق ولذا عتوون بالكتاب وبالنظر إلى اتحادها بالذات عتوون بعض الباب وبعض الفصل ومعنى المعاقلة ذيات تلزم العاقلة فتناسب أن بين العاقلة من هم حق ينضج الحكم بان هذه ذية يتحملونها وتلزمهم وبذلك تقدم بيان العاقلة فظهر أن المقصود من هذا الكتاب معرفة العاقلة ومعرفة ما يتحمل عليهم والمقصود الأول والذات بيان الذية المقدسة والتابع العاقلة لا ينفك ذلك فلذا عجب بالمعاقلة دون العوالم اه وبه يسقط ما نقله المحشى تأمل (**قوله**) أى المراد بهم هنا العسكر لا يناسب تفسيره بالعسكر مع ما يأتي عن غرر الافكار تأمل (**قوله**) ولا يقل أهل مصر لاهل مصر آخر الخ وكذلك أهل ديوانين في مصر واحدة كما يظهر تأمل (**قوله**) فرضت في الاعطية لانه ليسر لان الخ عبارة للهداية لانه ليسر ما لان الاعطية أكثر ولأن الرزق كفاية الوقت فتعسر الاداء منه والاعطيات تكون في الديوان فالحق بالنصرة فتعسر عليهم (**قوله**) لان الوجوب بالقصاص فبدل على أنه انما يترخص في ثلاث سنين مستقبلة (**قوله**) وأما المقاتل وأما المقاتل لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون قال الزيلعي واختلفوا في أبا المقاتل وأما المقاتل لا يدخلون فيهم وقيل لا يدخلون لأن الضم لدفع الحرب حتى لا يصيب كل واحدا كثر من أربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة ولا ياباه والابتداء لا يكون اه ولم يظهر التحليل الثاني ثم أتت في تمكيلة الفتح فظهر فيه بأن اخوة أبناء أبيه وحوار

أن يكثر وأقل لا يجوز أن يكون أنثاء كذلك اهـ **(قوله)** ذكره في الميوط وفي العناية يعني إذا كان القتيل من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شيء عليه عندنا من الدية كالأجيب عند الشافعي لكن تعيل المسئلة يفيد الدخول مطلقا **(قول الشارح)** فشاركهم على الصحيح بل على **(قول الشارح)** بل فيما تقدم حيث قال تدخل المرأة في التمثل وهو اختيار الطحاوي وهو الأصح فيها وفيما إذا باشرت القتل بنفسها اهـ وذكره عند قوله وإن جنى حر على عبد **(قوله)** وعليه فليس في المسئلة اختلاف تصحيح لاختلاف الموضوع ليس في كلام العناية ما يفيد اختلاف موضوع التصحيح بل غاية ما فيه التوفيق بين مسألة مالو وجد القتل في دارها حيث دخلت في الدية وبين مالو باشرت القتل خطأ حيث لم تدخل على ما قاله في الهداية فصدقني تصحيح الزلعي الدخول في مسألة المثل وتصحيح الكفاية عدمه فيها بدون اختلاف موضوع تأمل وقال القهستاني ما نصه والقاتل كأحدهم ولو أمراء أو صبا أو عجنون أو على الصحيح وقيل لا شيء عليهم من الدية وإن كانوا قاتلين لأن وجوب جز من الدية باعتبار أنه أحد العاقلة واللام للعهد أي القاتل الذي من أهل العطاء فلا شيء لمن لم يكن من أهل العطاء فليس عليه شيء من الدية كما في النهاية **(قوله)** الأولى قتله قال السدي لا يصلح قوله أو قتله لأنه لا تمثيلا للشبهة كما قاله ح فإن قتله لم يسقط بشبهة إلا شبهة في قتله وانحاسط لأنه كان سبيقا لإيجاد فلا يكون سبيقا لعدمه **(قوله)** أي عن دم عدا وسطا الظاهر تفسيده في الخطأ بما إذا كان بدل الصلح خلاف جنس الدية والألا كان الصلح إبراء عن البعض وهو يظهر في حق العاقلة تأمل فلولي الخيانة مطالبة القاتل حالا والعاقلة بصوم الدية **(قول الشارح)** وانما قبلت البينة ههنا مع الإقرار الخ **(قوله)** لا يقال البينة هنا قامت في الحقيقة على العاقلة وهم غير مقرين فلم تكن مع الإقرار لا نقول انضمام في ههنا الدعوى هو القاتل فالبينة تقوم عليه مع إقراره اهـ سدي **(قوله)** أو مضبوطا الخ عبارة القهستاني بالوار **(قوله)** وإذا مات فهل يسقط الباقي الخ لا وجه للقول بالسقوط ويظهر على هذا القول أخذ الباقي من تركته لأنه دين حل بموت من عليه وانظر ما تقدم في آخر الودعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

(قوله) بل على معنى أن الوصية تأتي اسم من المتعدي بالي والمتعدي باللام الخ فيكون حيث ثلثتم قيل المخذ لغزا لا معنى وفيه أن الجمع حيث تغيب جاز إذا زاد كل منها جميعا واحدا لأن رادعي عام يشملهما وهو التليك المضاف لما بعد الموت الشامل لتليك التصرف في ماله كذا ذكره السدي عن الرضى **(قوله)** فلا راد أن ذكر باب الوصية في هذا الكتاب على سبيل التطفل أي ولا يصلح أن يكون عموم طريق الشمول ودلالة اللفظ عليه لأن شرط الجمع والتثنية اتحاد اللفظ والمعنى وهما قد اختلفا فان التليك المضاف إلى ما بعد الموت وصية ويجمع على وصايا وجعل الغير وصيا وصاية فلا يصح جمعها بسقط واحد **(قوله)** وفيه أن القائلين من علمائنا أن الإقرار انضمام الخ وعلى قول من قال تليك هو تارة بقبوله مضاف لما بعد الموت فلا حاجة لزيادة قبل انجازه كأنه خرج به أيضا المعاوضات والله تعالى أعطيت حكم الوصية باعتبار ههنا من التثنية تأمل **(قوله)** لأن الواجب لطفه تعالى لما سقط بالوت أشبه التبرع الخ وحيث ذكرنا بالتبرع في التبرع لا ينافي التبرع الحقيقي أو الشبهى فسقط ما قيل إن شبهة لا يصح تبرعا فلا يصح أن يقال فيه طريق التبرع لأنه ينافي الوجوب وقد جزم بوجوب الإيصاء بمحضه تعالى ولبت

شعري ما معنى سقوطه بالوت مع وجوب الإصا به رجحى وسبق أن المراد بسقوطه لسلوط أداها
(قوله) أو نفعاً على أسباب المحبة **(قوله)** ردعى من قال بوجوبه بالوالتين والآخرين
إذا كانا من لارنون الخ كذا في الكفاية وقال السندى اختلف القائلون بوجوبه فقال بعضهم جميع
ما في هذه الآية من إيجاب الوصية منسوخ عنهم ابن عباس ومنهم من قال نسخ من ذلك من يرث لأثر
وهذا يضاهى عن ابن عباس وقال عكرمة نسخها الفرائض وهو ما أفاده الشارح وقالت طائفة
كانت واجبة لذى القرابة ولم يكن على الموصى أن يوصى لجمعهم بل كل له الاقتصار على الأقربين فلم
تكن واجبة لأبعد من ثم نسخها للأقربين ففي الأبعدون على جوازها لهم وزكها ثم اختلف القائلون
بنسخها في ناسخها وقدرنا عن ابن عباس وعكرمة أن آية الموارث نسخها ومرايض ابن عباس
أن النسخ قوله تعالى لرجال نصيب مما ترك الوالدان الآية وكلام الشارح يحتمل كلا القولين فإن كلاً
منها في سورة النساء وقال آخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوصية لوارث وأما
إيجاب الله تعالى الميراث للورثة فغير موجب لتسريح الوصية لجواز اجتماع الميراث والوصية فالقول بأن
النسخ السنن المشهورة أولى **(قوله)** وفيه أن المراد بملككم هنا الأثر الخ قد يقال أن مراد الترتيب لآي
بقوله فقد مر أنها الخ أن أحكام الأقسام الأربعة هي أحكام الوصية في جانب الموصى لأن نفس
الأقسام هي الأحكام في جانب الموصى **(قوله)** إذا جاز بعض الورثة جاز عليه بقدر حصته ولو جازت كل
الورثة يعني يجعل في حق الذي أجاز كلهم أجازوا في حق من لم يجز كلهم لم يجزوا فيعطى للميراث
المال ونصير ثلثه والموصى له الباقي فيقبل المال الذي عشر طاعتنا في الثلث والرابع فالربع من
أجازوا الثلثين لم يجزوا بقية خمسة للموصى **(قوله)** والأنا لا وسبقاً في قد ير لهله شيئاً لأنه يمكن
تصحيح كلام الزبلي بحمله على الشئ الأول في كلامه الآية **(قوله)** فيناقض ما قبله مفرغ على المنى
في قوله لا تسرك **(قوله)** فإن ظاهره أن كون الخ بل ظاهر هذه العبارة أن هذا وصية بالعتق اتفاقاً
الآن عندهما تكون الوصية بعتق الثلث وصية بعتق الكل لعدم تجزئته وعنده يقر أن لا يكون وصية
بعتق الكل تأمل **(قول الشارح)** وبدراهم أو بذنانير ملة لا تصح في الأصح مقابله ما في المنية
أوصى لعبد القن جازت الوصية اه قال المصنف وهو مخالف لما في الخلاصة أوصى لعبد بدراهم
سبعة أو بشئ من ماله مسمى لم يجز اه قال الرجنى وأظهر عدم المخالفة بل ما في الآية محمول على
ما إذا أوصى به بالثلث اه سدى **(قوله)** أي بالمل الخ فعلى هذا يخص ما تقدم من أن شرط الموصى
به كونه قابلاً لقبول بعقد يفرضه هذه المسئلة لعدم صحة تركه أو يقال لا تخصص ما تقدم من قابلية
القبول ولو بالتبعة وسبق ما يفرضه عند قوله وبصوف غنمه الخ **(قوله)** وأشار إليه الشارح
من قوله لوزج الحاصل الخ **(قوله)** فلتراجع نسخة أخرى التي رأيت في القهستاني مثل ما في
الشارح **(قوله)** لما قدمنا من التباينة أن الموصى به الخ فإنه يفرضه الوصية بعدم كونه
قابلاً لقبول في حياته للموصى لتحقيق فيه **(قول الشارح)** عما أوصى به الخ لهله عما أوصى به الخ
وأظهر للوالية **(قوله)** والذي يعجز من القنط الخ لقصور عقله فلا ينفذ فعله الورثة مثل غنما
الباقين اه ظاهراً كفاية **(قوله)** والباقي يقسم بينهما على قدر حقوقهما وذلك أنه في الآية من
وصيته سدس لاستحقاقه الثلث ابتداء والمرأة تسحق النصف بطريق الوصية بعد فرضها الذي ويرى
الباقي فالباقي بعدها الذي هو نصف الكل يقسم على قدر حصتها الذي هو السدس تمام استحقاقه والنصف

استحقاقها انقسم الباقي بينه ماعلى هذا الوجه كما يستفاد ذلك مما ذكره في الجوهره فيما لو اوصى لكل
منهما بالكل فاقه قال فيها بدأ أولاً بالاجنبى فأعطيناها الثلث اربعه من اثنى عشر بيني ثمانية نصيب
رعيها ميرا تاتي سنة وبنى للاجنبي من تمام وصيته ثمانية لانه موصى به بالجمع والمرأى موصى بها بمائة
لانهما استحققت ذلك بعد اخراج الثلث للاجنبي حصل لهما من هذه الثمانية سهمان بيني لهامسة من تمام
وصيتها والباقي من المال ستة فيضرب فيها الاجنبى بمائة والمرأى بستة يكون للرجل اربعة اسباع
السته ولها ثلاثة اسباعها لاننا اذا جعلت الستة في الثمانية كان ذلك اربعة عشر ونسبة الثمانية ثلثها
اربعة اسباعها والسته ثلاثة اسباعها الخ **(قول السارح)** وكذا الواو بيني للبني يدخل في ملكه الخ
يتأمل هذا مع ما قدمه في التنبيه المذكور عند قول المصنف وصحت للعمل وبه **(قول السارح)** بخلاف
تحصيلها الخ أي رشيها بالخصر وظهر أن قوله لانه تصرف الخ علة لعدم فقط لا للتخصيص أيضاً والا
لزم أن يكون التطين كذلك **(قولهم)** يعني أنه قسم ثالث للفعل الخ قال الرجعي هو أصل ثالث على كل سواء
عطف بالواو أو بأو زاد لفظ التصرف أو لالان الرجوع اما بقول صريح أو فعل بنفسه أو عاين بل ملكه
فان عطف بالواو فهو ساقى التقسيم وان حذف لفظ التصرف فهو مقدر لدلالة الكلام عليه اه
وحاصل المذهب من تقرير السارح أن ما يكون به الرجوع شأن قول وفعل والفعل ثلاثة أقسام وهذا اذا
كان معطوفاً بأو والأفوالا وتقتضى عطف على القول فبات به الرجوع شأن ما قول صريح أو تصرف
لكن يصير الفعل معطلاً ولأن تقول مراد السارح ما يتبعه الرجوع ثلاثة أشياء اما قول أو فعل أو
تصرف لكن قوله عطف على بقول بعد ذلك الأيتاويل بل للعطف عليه وهو الفعل وحاصل تقرير
الرجعي أن ما يتبعه الرجوع ثلاثة أشياء قول أو تصرف أو فصل والفعل قسمان اه سندی **(قولهم)** هذه
الجملة وقعت موصوفة بالخ مقتضى ما نقله عن الكفاية والقهستاني أن الجملة الثانية قد مستقل **(قولهم)**
في القرينة وغيرها الخ عبارة الملقى بأو **(قولهم)** أو ينقص الثلث الخ الذي في زبدة الدراية عن مختصر
الكرخي أو ينقض الخ **(قولهم)** أقول صدر تقرير الخ قد قال ان كلام الزبلي محمول على قول الطحاوي
بأن يراد بالتساوي في القوة التساوي في القرينة متلا وغيرهما من المرجحات لا في أصل القرينة فقط بعضها
لكلامه بجملة على طريقة واحدة وما نقله المحشي عن الاتصافي لا يسقط تنظيره في كلام الزبلي من
أنه جمع بين قولين مفرداً أحدهما على الآخر **(قول السارح)** أي حجة الاسلام لا حاجة لهذا فإن حج
التباوع كذلك لا تصرف لما هو المعتاد **(قول السارح)** حتى بلغ ستة أشهر قد مر عزل
الوكيل عن الخانة والقهستاني والبالقي تقدر الخجون المطبق بشهر وأنه بقى **(قول السارح)** في قول
أي حذيفة فعل وجهه قوله أن هذه الوصية لم يوحدها قبل بل مع عدم التخصيص على الحاجة فوقع
للمعول وجهه عدم الجواز في الأولى لأنه لم يوحدها حقيقة الوصية التي هي التملك **(قولهم)** ولعل وجهه
أنها وان كانت الخ توجه هذه المسئلة بأي وجه مما ذكره على تأمل تأمل **(قولهم)** وان عثم بن أجاز
فأجازته بالطله ينظر وجه البطالان **(قولهم)** وتأمله مع ما قدمنا من أن الوصية الخ لا منافاة لعدم التخصيص
على الصرف للبعد فيما قدمه بخلاف ما هنا فإنه نص عليه وهو من أهل الاستحقاق في الجملة **(قولهم)**
وهل نفقته في وقف المسجد الخ لا يظهر وجهه في وقف المسجد بل اللازم في صرف ريعه اتباع شرط
واقفه فان وحده ما يدل على الصرف في النفقة المذكورة صرف والا **(قول السارح)** لان اصلاحه
على السلطان أي ولا يعذب بناءً وعرقاً عبادة فلا يراد المسجد فإنه وان كان بناؤه على السلطان اذا

﴿باب الوصية بثلث المال﴾

(قوله) ويتنازعان في السهم بين نصفين الخ عبارة القهستاني فنصفان الخ (قوله) وعلى قوله ما يلزم استواءه على الإجازة وعدمها ولا ضرر في ذلك لأنهما يقولان بالتفاضل بدون الإجازة ففادتها استحقاق ما زاد على الثلث فيقسم مع مراعاة التفاضل تأمّل (قوله) الشارح المراد بالضرب المصطلح بين الحساب) وقال في الكفاية من دعوى الرجلين في المغرب وقال الفقهاء فلان يضرب فيه الثلث أي يأخذ منه شيئا يحكم الله من الثلث (قوله) وهو تحصيل عدد نسبتة الخ الظاهر أن هذا التعريف شامل لضرب الكسور فإنه لضرب واحد في نصف يكون حاصل الضرب نصفاً ونسبته إلى الواحد النصفية كنسبة النصف وهو المضروب الآخر إلى الواحد وكذا نسبة النصف خارج الضرب إلى النصف المضروب فيه كنسبة الواحد المضروب إلى الواحد ويقال في مثله الآتي نسبة واحد من اثني عشر إلى الربع أي من اثني عشر كنسبة الثلث منها إلى الواحد أيضاً فالنسبة في الطرفين ربع الثلث ففي هذا الاجتماع بين ما قاله القهستاني وما قاله المحقق والمراد بالعدد المضروب في كلام القهستاني الله بد الذي هو أكثر من الثلث والمضروب فيه الثلث ويدل على ذلك قوله فلا يضرب ثلاثة الخ كذا ظهر فتأمل ثم صار اختصار ما ظهر من أن تعريف القهستاني لضرب شامل لضرب الكسور حتى في الكسر مع بعض مذهب الحساب فظهر بوجهه (قوله) فلا يضرب ثلاثة أرباع في الثلث عبارة القهستاني فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلاثة أرباع فيه (قوله) وهذا عند الامام وذلك لأن الموصي له بالسدس يستحق فيه سدس الاجتماع وصيتين فيه وصية بثلثه وصية بثلثه فيقسم السدس بينهما بطريق المنازعة وعند هذا أسبعا بطريق العول (قوله) لأن الوصية إذا كانت مقدرة الخ هذا الفرق يقتضي أن تكون الوصية بالعين كالدرهم المرسلة مع أنه تقدم عن التنازعانية أنها خلافية وقال في الهداية بعد ذكر الفرق للامام وهذا بخلاف ما إذا أوصى بعين من تركته فتمتاز بدعي الثلث فإنه يضرب بالثلث وإن احتمل أن يزيد المال فيخرج من الثلث لأن الحق هناك يتعلق بعين الثمرة بدليل أنه لو هلك واستفاد ما لا أثر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسلة لو هلكت تنفذ فيما استفاد فلم يكن متعلقا بعين ما يتعلق به حق الورثة اه وقال الزبلي وهذا ينتقض بالحاجة فانها انما لقت العين مثله ومع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه ورده قاضي زاده بأن الحاجة متعلقة بالعين لا بالعين كما أفصح عنه في الكافي اه (قوله) أو تعلم من جهتي الموصي له ما الخ هي عين ما قبلها فحقه ابداله بالدرهم المرسلة (قوله) لكن هذا الصور مشكل الخ الاشكال خاص فيما لو أوصى بالف وأوصى لا خير بثلث ما له لا فيما إذا أوصى بعين بعد علم التميز ويقال المراد بقوله أو يجابهه أن يوصى له بأن يجابه بقرينة ما مر وبأنى وظن الشارح صريح في ذلك (قوله) أي قوله مثل نصيب ابنه جعل السدس الضميرا جعلا الموصى حيث قال وصار هذا الموصى عند فقداه كالأوصى بنصيب ابنه لو كان اه أي لو فرض وجوده (قوله) فله العشر مجتبي) لعله التسع كما هو ظاهر ثم رأيت في المجتبى قال فله التسع (قوله) وذكري الهداية ما يمنع الزيادة والتقصان ذيلى عبارة الزبلي والمراد عن أبي حنيفة أن السهم عبارة عن السدس نقل ذلك عن ابن مسعود وعن أبياس وقال في الجامع الصغير له أخس سهام الورثة إلا أن

يكون أقل من السدس فينبذ بصلى له السدس وقال في الأصل أنه أخس سهام الورثة إلا أن يكون
أكثر من السدس فلا زاد عليه جعل السدس لمنع التقصن في رواية الجامع الصغير ولا مع الزيادة
وجعله لمنع الزيادة في الأصل ولا يمنع التقصن وذلك في الهداية ما منع الخ **(قوله)** أما أن صاحب
الهداية أطلق الخ ما ذكره في الهداية لفظ التقصير في مختصره قال الأذيع في شرحه هذا الذي
ذكره قول أبي حنيفة وزفر وعن أبي حنيفة رواية أخرى أنه أخس سهام الورثة إلا أن يكون أكثر من
السدس فيكون له السدس اه من زيادة الرواية ونقله في الغاية عن البرزوي **(قوله)** لا يثبت المال
عزله ابن الخ هذه العلة لا تفيد المدعى وقد رأيتها كذلك في الاختيار **(قوله)** وحرره نقله في أول
الفصل ٣٧ من الفصولين قال أوصيته بئى من مالى أو بقليل أو برب من مالى ينقص عن النصف
إذا شئ وبالسبب في العرف يستعملان استعمال القليل والكثرة تعرف بالمقابلة فأولى على نصفا
لم يكن الموصى به قليلا بماله الباقي بخلاف ما دون النصف وكذلك في الإقرار إلا أن انطباعه في العرف
الوصية لورثة الموصى ولو لم يكن له ورثة فالحيار للسلطان يعطى ما شاء ما دون النصف ولو قال في الوصية
أو الإقرار بجزء من مالى يجوز النصف لأن زيادة الجزء يبطى على النصف وأقصى ما يبطى عليه هذا
الاسم النصف ولا غاية لآله ولو أوصى بثلث من ماله فالطائفة اسم لبعض من الجمله وقد قبل وقد يكثر
فالبين للقر والموصى ولو ما تبين وارثه ما ولو لا وارث بين السلطان والعرض كالطائفة اه **(قوله)** فندعي
الوصية على اليراث الخ والمال المشترك انما يملك الهالك على الشركة لئلا يتولى الحلقان اما إذا كان
أحدهما مقصدا على الآخر فالهالك يصرف الى المخر اه زيلعى **(قوله)** فان كان عينا كثلث غنم
الخ لا يصح جعله مثلا للعين بل هو يصلح مثلا لأنواع العين وبذلك عطف النوع العين على العين
كلام المصنف الدال على المفارقة وان حكمهما واحد لوجود التعيين فيهما ولعل مراده بالعين ما ينشأ
النوع **(قوله)** الشارح يتعلق به العين الخ يظهر فيها إذا أوصى بعين وكذا فيما إذا أوصى بنوع موجود
عنده فانه أوصى بثلاث العيناتى صدق عليها ذلك النوع اه من السندى **(قوله)** بزمه الخ
له اه أخذ من تقديمهم له المضى باعتاده وقدم في الملتقى عدم الجهة أيضا فدل على اعتناؤه **(قوله)**
فيصاح الى الفرق هنا لعل عن أبي يوسف روايتين فعلى ما هنا جعل الفقراء والمساكين فيما لو احدا
وعلى ما مر نسبين رجحنى **(قوله)** بنا على قسمة الرقيق وعدمها قال الامام لا يرى قسمة الرقيق فيكونان
كسنتين مختلفين وهما بآثارهما كالدرهم المتساوية اه منه **(قوله)** أى بسبب ما توقف فيه الشارح
الخ فسخة الخط انما قال به لأن ما ذكره من الكلال اشكال على المسئلة السابقة لكن يفهم منه جواب
ما توقف فيه الشارح اه لكن فيه ان ما قاله من الكلال لا يعلم منه جواب الاشكال وانما اسم ما قاله
المفسد في التبعين حيث أنه أصل نسخ الطبع **(قوله)** المصنف ولا يجنب ووارثه أو قاله الخ ما ذكره
المصنف من جهة الوصية لا يجنب بالنصف ويطالب بالقتال انما يظهر على قولهم الا على قول أبي يوسف
القتال بعدم جوازها للقتال وان أجازت الورثة **(قوله)** أى بعد موت الموصى الظاهر أنه غير قتل وان
كان المذكور في عبارة الجامع الصغير أن الهلاك بعد موت الموصى كما نقله في الزبد **(قوله)** الشارح هو
المجود أى المصطفى الذى عن الطورى وما قاله الشارح هو المذكور في الدر والهداية وفيه أن المجود
بهذا المعنى لم يزل بالتساع والتسليم وقيل المراد بالمانع المانع من الصحة وهو الجهة الظاهرة للوجبة
للمناعمة واما الزال بالتساع والتسليم للموصى لهم فزال مجود الورثة ففهم يستقيم الكلام حيث

ثم رأيت في الغاية مائمه وإنما طلبت بجهالة طائفة توجب منازعة وهي تحتل الزوال بالنسبة من الورثة اه
(قوله) مفهومه أن الإقرار قبلها لا يصح الظاهر ما قاله ط أنه قبلها كذلك اه ولوأثبت الموصي له
 الوصية في وجه أحدهما بعد ما والا آخر عايب يأخذ منه النصف سندی عن المبسوط

باب العتق في المرض

(قوله) على أن ضامن لثخص مائة من الثمن الخ وجهه أن ههنا من باب الزيادة في الثمن وهي جائزة
 من الاجنبي بخلاف ما اذا لم يسل من الثمن حيث لا يلزمه شيء كاف في متفرقات البيوع من الكثر **(قوله)**
 لا يظهر هذا التعليل الفرق بين العتق والجل الخ بل هو ظاهر فيه وكأنه قال بخلاف الخ فان القرية فيه
 واحدة لا تتفاوت بكثره النسخة وقتها اذ هو اسم لافعال مخصوصة هي ولا تتفاوت في ذاتها **(قوله)** ولا
 يرجع لان الوصية عتق عبد غير بيان فقد خالف قال المقدسي بعد الفرع المذكور المرفوع ولو لم يلج
 فيه بحث لانه ليس ملكه فكيف يسع عتقه وليس طريقه النيابة للصفقة فليأتمل **(قوله)** على ما قرره
 صاحب الهداية من ذكر اختلاف الآتي بل لا يظهر ايضا انه الخلاف في الثانية على الخلاف في الاولى
 على تعبير الهداية بل الخلاف يستدعي كل من التعبيرين كاهو ظاهر من حكايته في الاولى على الوجه
 المسطور فيها ومن الثانية على الوجهين المسطورين فيها

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(قوله) وصوابه واخوتها الخ لاداعي هذا التصويب فان الصهر يم الذكور والانثى فاشار بلفظ
 الاخوات لذلك لا يشترط في قرابتهم لها جهة الام والاب بل ما بهما **(قوله)** قول المصنف بشرط موته
 وهي منكوبة أو معتدنه من رجعي هذا في الوصية في حياته وزوجه وبها في عصمته والا
 فلو اوصى لغيره وهي مطلقة أو مات قبل الابداء ولم يكن له صهر غير ذلك فلا يشترط فتأمل انتهى
 سندی **(قوله)** قول الشارح صوابه جوهرية وكذلك كرهذا التصويب الزبلي في تخريج احاديث
 الهداية وان سمع ما قدمنا في شرح الكزالي ان ثبت نقل هذه القصص في حق صفة ايضا ثم رأيت عبارة
 السرنبلي كانقلها المحض ثم ذكر ما نصه قلت لكن جزم العتي بأن قوله في الهداية صفة وهم وصوابه
 جوهرية بخلافه ما قال في الخصائص النبوية لان الملحق اعتق على الله عليه وسلم صفة وتر وجها وجعل
 غفها صافها كآب في الصححين وفي رواية من حديث ابن عمر ان جوهرية وقع لها مثل ذلك لكن
 اعلم ان جزم يعقوب بن جدين كلب وهو مختلف فيه لا يجزم بتضعفه اه **(قوله)** وفيه أنه لا يظهر
 الا لقال اوصيت لآل عباس مثلا يدفع به المراد بالاضافة النسبة لا اللفظية **(قوله)** عبارة الاختيار
 وان كان لا يحصون في هذا تأمل فان الوصية اذا كانت لمجهول لا تصح الا اذا كان في اللفظ ما يدل
 على الحاجة والا كانت باطلا الا اذا كان الموصي له ممن يمكن احصاؤه فتكون عليه تأمل ثم رأيت
 في الاختيار ما به يظهر الوجه محبت قال عقب قوله وان كانوا لا يحصون لان اسم القرابة ينشأ ولها ما الوصية
 للعتق القريب غير أنه لا صلة الرحم اه فعلى هذا تكون نظير الوصية للفقراء تأمل وفي السندی عن
 التترابسة الوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ في جوازها قال محمد بن باطلة وقال
 محمد بن تلة انها جائزة وعده الفتوى **(قوله)** استشكله الزبلي بأنه جمع نسب الخ يدفع الاستشكل
 بان استعمال المفرد خاص بقرابة الاب والجمع عام للقرابتين بحسب الاستعمال بدون نظير لمعنى مفرد

تأمل **(قوله)** وقال كل من يجمعه وإياه أقصى أبي في الإسلام) قبل ما ذكرنا كان في ذلك الزمان حيث لم يكن في أقرباء الإنسان كثرة وأما في زماننا فمهم كثرة لا يمكن إحصاؤها فتصرف الوصي إلى أولاد أبيه وجده وجدة أبيه وأمه وأولاد أمه وجدة وجدة أبيه ولا يصرف لأكثر من ذلك اهـ سندی عن الزبلي ومثل هذا البحث يقال فيما لو وصى لأه تامل **(قوله)** وعلى الأول لا يخالفه) لكن يحتاج للفرق على قول الإمام جبرئيل كفى بالصرف لواحد من الفقراء وأما كين هؤلاء واشترط هاتين فصاعدا **(قوله)** وبهذا يجهه ما يجهه بعضهم الخ) فيه أن المراد بالوارث وارت الوصي فلذا أوصى لقرىب فلان بشرط كونه غير وارث للوصي لهذا الحديث **(قوله)** الظاهر تقيد بما إذا ولده لاقل من ستة أشهر الخ) مقتضى ما تقدم للمعنى أن يقال الظاهر تقيد بما إذا ولده لاقل من ستة أشهر من وقت موت الوصي إذا لم يكن له غيره من غير معين بشرطه ولا تسمية تحقق وجوده عند موت الوصي لا عند الوصية **(قوله)** فلو وجدنا ثلثين فلهم الخ) أى من جهة واحدة لا من جهتين فاتها بطل **(قوله)** الشارح فينبغي أن يكون القول بطلان الوصية الخ) قد يقال أن هذه الوصية باطلة ولو قلنا بعدم كراهة التطين وذلك أن الوصية تعتمد التلبس والقرينة والوصية ليست واحدة منهما فلا تصح وحيث لم يذكر أحسن أهل المذهب التول بصحة هذه الوصية علينا أن بطلانها على اتفاق حتى على القول بعدم كراهة التطين تأمل **(قوله)** وفي كونهما أحيرا لا يتعارض على تأمل) في السندی قلت ومن تحقق قوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا في القرآن على ما مضى من قوله على حقيقة تدون مجازة وهو المحضركذا قراءة على الله عليه وسلم أول البقرة وخاتمتها على المقصور والأمر بذلك وسؤال التثبيت ليست أيضا لم يتوقف جواز الإيصاء بوضوئك لا تنقضى الإيصاء من الميت على أمره عليه الصلاة والسلام ولا أدى إلى الآن فارقا بينهما وليست الضرورة في تعلم كل الفقه وكل القرآن لكل شخص فلن أجاز أن يقول أنا أنسلم جواز ذلك القيسرورة بل هو مطلق وقد أقر أهل السنة والجماعة وصول نواب القراءة والصدقة للب من أهدى إليه فربما كان الميت مضطرا إلى ما يهدى له من الطاعات والوارث أو الوصي لا يمكنه القراءة بنفسه فعند ذلك اتفق الضرورة في جانب المستأجر وفي جانب الميت اهـ ثم رأيت في نفسه إلى الوصي من آخر تفسير الكهف ويدخل في العموم أى عموم الأمر للقراءة القرآن للموتى بالأجرة فلا نواب فيها للب ولا لقارئ أصلا وقد عتد البولي بذلك والتاس عنه غافلون وإذ اتبهوا لا ينتبهون اهـ

باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة

(قول الشارح) ويكون محجوزا على ملك الميت الخ) أى تكون العين باقية على ملكه موقوفة على حاجته مشغولة بتصرفه فتعد المتعة حينئذ على ملكه فتجوز الوصية به لأنه أوصى بما يملكه **(قوله)** ولعل هذا هو المراد من قول الأستاذان التبرع بالنافع فافهم جميع المال) أى أنه لا تعتبر قيمة المنفعة بل الوصية نافذة وإن كانت تلغ أ كثر من الثلث بعد أن كانت العين التي أوصى بها مقدار الثلث لكن ما ذكر عن الأشباه عزمه للفتاوى الصغرى وذكر أن ظاهرهما في تلخيص الجلبع الكبير يخالفه وأن الزبلي موزعها بان المريض أعظم من أجنبي والمنصوص عليه أنه إذا أجزأه من أجل من أجله نفذ من جميع المال اهـ فما استظهره مخالف تصوير الزبلي **(قوله)** أى من حيث الزمان والمعاينة من حيث المكان هي المراد من قول المصنف تقسم الدار أنا إذا لا لاحق الموصى به في ذاتها حتى تكون

قسمه افرأى بل في المنفعة فهي خمسة انتفاع **(قوله وفي رواية عن الثاني)** يقسم يستغل ثلثها تقدم في كتاب الوقف جواز تسبته مهاباة ولوموة وفالفضل ومعلوم انه أخوالوصية ونظاره باعتبار هذه الرواية **(قوله من خلفنا)** في الهندية كل جواب عرفته فيها اذا أوصى بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيها اذا أوصى بعة عبده سنة أو سكنى دار سنة أو أمان عين السنة أو لم يعين الى آخر ما ذكرنا في الخدمة **(قوله الشارح)** لان المنفعة ليست عمال على أصلنا الخ **(قوله)** لان المالية لا تسبق الوجود وبعد الوجود لا تسبق الاحراز والمنافع تتلانى كما وجدت وفي عليها بالمال يلزم احداث صفة المالية فيها لأجل تحقيق المساواة في عقد المعاوضة ولا تنبئ هذه الولاية أعنى احداث صفة المالية في المنافع الأمن عليها بما في ضمن ملك الرتبة أو لم يملكها بعد المعاوضة كالاجارة فانه يجوز للمستأجر أن يؤجر العين ويكون مملوكا للمنفعة بالصفة التي ملكها فأما من ملكها بغير عوض مقصودة لا يجوز له أن يملكها به لانه يكون مملوكا كترى ما تقدم معنى فانهم اه من زيادة الدراية **(قوله بخلاف الوقف فانه أعم الخ)** الذي تقدم في كتاب الوقف أن المصريحه أن الواقف اذا ألقى الوقف كان للاستغلال **(قوله فينبى أن يجري)** الخلاف في الوقف من باب أولى أى أنه اذا ثبت الخلاف في الوصية مع أنه يغيب بالسكنى مقصود والموصى يشتبه أيضا بالاولى لانه أعم من كون الانتفاع بالسكنى أو الفعلة لكن فيه أن كونه أعم يقتضى أنه السكنى اتفاقا ولا يقتضى جريته فيه بالاولى وقوله وحاصل النزاع الخ فيه تأمل لان هذا كلامهما الاتفاق على أن الوقف أولى الآن ابن وهبان علل ذلك بان الخلاف في الوقف لم ينقل وابن الصنع ذكر أن الخلاف فيه أولى لانه أعم **(قوله)** واختلف في عكسه والراجح الجواز ترجحه الجواز لا يكون أقوى من تصحيح الظاهر به عديم مع التعبر عنه بلفظ الفتوى مع أن الشرنبلالى ليس من أهل الترجيح ولم يستند في ترجحه لجواز نقله عن هوأهله بل استدفعه لبعض عبارات دالة عليه كما يظهر ذلك الشارح في رسالته **(قوله)** لعدم ملائمة لقوله بعده وأهله في موضع آخر أهل الاحسن ما جرى عليه ح ويكون حشيد في كلامه اشارة الى أن الشرط كون مكان الأهل غير الكوفة لأن الشرط كونه وأهله معاً غيرهما كما هوهم ذلك بتعبير الهداية والمراد بكون الكوفة مكان الموصى به أنها محل اقامته ومكان أهله غيرهما الملائمة متحقق مع عوداهم اشارة للمذ كور قبله **(قوله)** والفرق أن الترتيب للموجود الخ أى الموجود وقت التملك وهو وقت الموت وان كان معدوما وقت الإيجاب **(قوله)** ولواضوا على شى دفعوا اليه الخ قال العلامة المقدسى رعايتهم هذا للزول عن الوثائق بما **(قوله)** والفرق أن القياس باني تملك المديوم هذا الفرق غير ظاهر في غلة الفلام أى أجرته فانه لم يرد بها عقد يجوز عليها تأمل **(قوله)** لان بابها أوسع هذا لا ينشئ على قول الامام وانما ينشئ على قولهما فان عند المحاكمة مشروعه عندهم لا عندنا والمصلحة هنا ما اتفقوا عليه فكيف يبنى دليلها على ما اختلفوا فيه فتأمل اه طوىرى

(قوله) فصل في وصايا المولى وغيره **(قوله)** كذا اذا أوصى للمفنيات والتناجات أى بدون تعيين والاجازت وكانت عليها **(قوله)** وان لمعين جازا جازا لكن لا يمكنون من احداثها في موضع لا يملكون الاحداث فيه **(قوله)** الشارح لا لهم يسكنون الخ فعلى هذا اذا شرط عدم سكناهم وعدم الدفن يصح عند في موضع يجوز الاحداث فيه **(قوله)** الشارح تألفه عندهما أى يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل بهم اه زبلى **(قوله)** لان الصحيح والاصح بسد فان فيه بحث فاتهم اذا قالوا هو الصحيح فهو في معاملة الخلفا

يختلف الصحة المفهومة من الحكم بالايجابية بالاتزام اه ساعدى لكن ما قاله هو الغالب **(قوله على**
ما قدمه عن الاختيار الخ) ما قدمه عن الاختيار لا يفيد صحة الوصية هنا لما تقدم عنه ايضا ان الوصية
 للفقي القريب قرية لانها صلة الرحم اه وهنا كيف تصح كمال الفقرا مع انه اشرك معهم الاغنياء فالظاهر
 عدم صحتها أصلا بالنسبة للنصف نصيب الاغنياء وورد للورثة **(قوله)** ويشكل عليه ما صرحوا به من أن
 السقاية الخ يدفع الاشكال بان السقاية ونحوها القصصها القرية لا تحتاج الكل لذلك فلذا استوى
 الفقي والمفقر فيها بخلاف ما اكلام فيه فان القصص منه ما اذا لم يكن فيه معنى القرية تأمل **(قوله)** وهل
 هذه الشروط الخ ما ذكره من العلة يقتضى أنه راجع لقسمين تأمل **(قوله)** في لواوصى بكفارة
 صلواته الخ الظاهر عدم الاجزله لانه قضى بها بعد الموت واستهلكها فصارت ديناً فلا تصح نداء لكفارة
 فيها تأمل **(قوله)** الشارح تسمع ولا تطل بالتأخير الخ أى اذا لم تطل مدة السكون كما في غيره هذه
 الدعوى تأمل **(قوله)** لاتسها لما اوصى المجد الوصى نفاذ افهم الخ فيه أنه حيث لم يجد الوصى النفاذ
 فين مات تطل الوصية فيساعته و يعود للورثة لا للفقراء فان حقهم فيما بقى بعد الوصاية لا في نفيها

باب الوصى

(قوله) ظاهره انه يعزل وان لم يفسه العزل بخلاف الوكيل والفرق بينهما ظاهرا فان الوكالة قد تمت بمجرد
 التركيل بخلاف الوصاية لتوقف غلها على الموت اذ لا يملك التصرف قبله **(قوله)** المصنف ولو اوصى
 وعدي غيره وكافرو فاسق بل بغيرهم **(قوله)** في البرازية من الفصل التاسع في نصب الوصى عن ابي القاضى
 ولو برهن أن الملت أوصى اليه ان الملقى عدلا مرضى السيرة مهتدا في التجارة يقتضى به وان عرف بالفسق
 وانجانه لا وان عرف منه ضعف الراى وقلة الهداية في التصرف يقتضى وصايته وضم اليه غير مشرعا
 أمنا وكذا لو لم يظهر منه فسق لكنه اتهمه بضم اليه آخر اه وقال في شرح مسكن بشرط في الاصل
 ان يكون القاضى منهم اخو فاعليه في المال اه ونقل أبو السعود عن المحبى تعليقه بأنه قد يقتضى في
 الافعال ويكون أمنا في المال **(قوله)** لان الكبير يعينه فعلى حقه منعه كاهو عبارة لا يلى
(قوله) يؤخذ مما ذكره انه ليس الوصى اخراج نفسه بعد القبول لكن في أنفع الوسائل وغيرها قال
 متولى الوقف من جهة الواقف عزلت نفسى لا يعزل الآن يقول له أو القاضى ليجزجه اه وساقى في
 الفروع عن البرازية ما يبيد أن الوصى من قبل الملت كذا **(قوله)** وتقدم للشارح في باب من يقبل شهادته
 ومن لا يقبل أن وصى الملت لا يعلل عزل نفسه بل اعزل قاضى **(قوله)** يمكن التوفيق الخ هذا التوفيق
 واضح مما قبله ولا يشوبهم معارضة تأمل **(قوله)** الا اذا أجاز له صاحبه الخ عزاه هذا الفرع في المنع
 لمجوهرة والذي في الدرر قيل الو كالة بالخصوص ما نصه فان تصرف أحد هما يعني الو كليلين بمحض
 صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز كره لا يلى اه وقد تقدم الوجه
 في الوكالة وعلى هذا يلحق ما في المنع على ما اذا حضر الوصى الآخر **(قوله)** بالانفراد الخ حقه بعدم
 الانفراد الخ **(قوله)** الشارح أوالو كاتان جهة قاضين من بلدتين فينفرد أحدهما بالتصرف الخ
 قال الرجنى هذا مشكل لان القضاء يتوقف بالزمان والمكان والقاضى في بلدة لا يملك نصب الوصى في
 أخرى ولا يمكن أن يكون الملت في بلدتين فاذا نصب القاضى الذى هو في بلدة الملت وصيا عنه ينبغي أن
 يكون هو المعتبر دون الذى في بلدة أخرى فانه هو الذى يتصرف في ماله عند عدم من يقوم عليه لا قاضى

البلدة الأخرى ^١ بل اه قلت قد مر أن بعض العلماء اتخا به اعتبار النصب من القاضي الذي في بلدته المال دون الميت وبعضهم بالعكس فعلى هذا إذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة أخرى ونصب كل من القاضيين وصيا فلا يكون مشكلا فتأمل اه سندی **(قوله)** وفي قوله فكذا أنه نظر ظاهر (الخ) يجب بأن المراد ليس بالناس كل وجه بل سماء نال بالانه استفاد الولاية من جهة وهو على التصرف وحده فكذا من استفادها من جهة اه سندی **(قوله)** والظاهر نفاذه في القيمة منقطعة أى وإذا لم تكن منقطعة فتصرفه موقوف على إجازة وصى الميت على ما أتى به في الخبر يمكن بخلافه ما تقدم من المقدس في الشهادات من باب القبول وعدمه حيث قال (فائدة) قضى شهادة قطهر وأبي عبد الله بطلانه ولو قضى وكالة بينه وأخذ على الناس من الدين ثم وجدوا عياد لم تبرا القراء ولو كان عنه في وصاية برأوا لأن خبره باذن القاضي وإن لم يثبت الإيصاء كانه لهم في البيع إلى ابنه بخلاف الوكالة إذا طالع الأذن لغيره ثم دفع دين إلى غيره ثم قال فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من قولة شخص نظر وقضى تصرف فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم ظهر أن بعض بشرط الوافق أو أن انتهاءه باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فتأمل قلت وتقدم في الوقت ما يؤيد ما حاقى اه **(قوله)** ولا نصب القاضي وصيا مبيع وجوده (الخ) تقدم في الوقت أن انظارا إذا غلبت صفة القصر يقيم القاضي مقامه ناظر ما وقتا والوصيا والوصى أخوان **(قوله)** فيما إذا أوصى بعق بعد مجازاة أو يبدل وقدرته **(قوله)** قيده لانه لا ينفرد ببعض ودعة الميت مقضى ما نقله مكي عن الثانية أنه لا انفرد **(قوله)** ورد عن السبيعي (الخ) في السندی عن الهندي وسهرا عن المبيع يعيب كمال إمام الميت عبد امصيا وأوصى إلى رجلين في ماله فبرهن المشتري على أحد الوصيين بأن المدعي مبيع بعينه متقدم وحكم القاضي رد العبد لأن ذلك الوصى دفع عن العبد المشتري ولو لا أن ذلك الآخر **(قوله)** وما في شرح الوهابية من أنه ليس له الاقتضاء لا يخالف ما هنا (الخ) ذكر في الجامع الصغير فصل التفاضى على هذا الخلاف أيضا قال مشايخنا التفاضى في عرف ديار محمد اقتضاء الدين وهو على الخلاف وأما في عرفنا فالتفاضى هو المطالبة وأنه بمعنى المحصورة فيكون على الوفاق اه فالجواب أن الطالبان كان معنى المحصورة فكل منهما الانفرد والافليس الطالب لا حدهما عند الامام اه سندی **(قوله)** وعن أبي خنيفة لا ينفرد بالتصرف (الخ) قال في الحاوى وبه تأخذ كل فقه السندی عن البيهوشة في بابية أبي السعود عن الحاوى **(قوله)** وفيها وكذا إذا أوصى الهما ومات فقبل أحدهما (الخ) وفي الفصل الخامس من الخلاصة لو نال الميت من قوما اجتمعوا عنه وقال لهم افعالوا كذا بعضهم فمن الأعمال التي يصير الرجل بها وصيا لكل أوصيا ولو استوا حق ما تار من قبيل بعضهم دون البعض كان القابل اثنين أو أكثر صرا صيين وإن كان واحدا يرفع الأمر إلى القاضي حتى يرضى إليه آخر كذا أوصى إلى رجلين لا ينفرد أحدهما إلا في أشياء معدودة اه وقد نقله المحقق أول السبعين الثانية **(قوله)** هذا خلاف ما يقتضيه التعليل المذكور (فما) هو ما فيه أن رأى الميت باق حكايا أى الخ لكن هذا من دفع به حيث كان القاضي يتسارع لا يستطيع النظر إلى نفسه صارت ريشة كقوى من الميت الموصى كأن رأى الوصى الميت باق حكايا من يتخلفه **(قوله)** ثم هذا إذا لم يدين المحرف (الخ) وهو مقيد أيضا بما إذا لم يوص الميت منهما لاحد ولا فلا تبطل كما يفيد ما ذكره ابن زليخ عند قوله ووصى الوصى وصى في الترتيب حيث قال وقال الشافعي لا يكون وصيا في ترك الميت

الاول لان الميت رضى برأيه ولم يرض برأى غيره ولا نعلم أنه لم يرض برأى من أوصى اليه الوصى بل وجد ما يدل عليه لانه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تعثر به المنفعة صار راضيا بما يصاحبه الى غيره لاسيما على تقدير حصول الموت قبل تبيته مقصوده وهو تلافى ما فرطوا فيه اه وفي آخر أدب الاوصياء قال الوصى صدق بالضيعة على من شئت فنام الوصى قبل المشيئة قال الحلبي الوصى الوصى أن يتصدق بها على من يشاء ومنه عن القاضي علاء الدين المروزي قال لان مشيئته كمشيئة الوصى **(قوله)** وان قال في تركه الاول فهو كما قال عندهم هذه الصورة مبنية على غير ظاهر الرواية كما يفيد ما نقله السندى ونصه قال في المحيط واذا أوصى الوصى الى رجل في تركه نفسه صح وصار وصيا في تركه موصيه أيضا وكذلك اذا أوصى الى رجل في تركه موصيه صار وصيا في تركه نفسه أيضا عندنا في ظاهر الرواية كما في الاختيار والوصى في نوع وصى في الأنواع كلها عندنا وعن أبي يوسف ومحمد أنه اذا قال جعلتلك وصيا في تركي فهو وصى في تركه خاصة هكذا ذكر الامام محمد بن الحسن التستري انتهى اه سندی **(قوله)** ويمكن أن يخص ما ذكره الشارح بغير هذه الصورة الأخيرة لا يتأتى هذا في عبارة الشارح فانه نص عليها بخصوصها **(قوله)** أن الوصي لو صار اقل الوصى يجمعها الخ أي على قول المتأخرين ويظهر معناها أن الوصى لا يملك قسمة العقار عن القصر مع الوصى له فان الأصل أن من ملك يبيع ثمن ملك قسمته هدية وغيره **(قوله)** أما لو قسم بأمر جاز فلا يرجع أي في بيعك القاضي قسمته **(قوله)** الظاهر أن المراد بالهلال ما يملك التصديق أي وهلاكه لا فيؤخذ منهم **(قول الشارح)** وقال محمد في الثلث لان البيع تنفيذ الوصية فأخذ حكمها وعملها الثلث **(قوله)** ولم يشر لنصفه الخ لاجابة اليه في المسئلة كما هو ظاهر **(قوله)** لانه يمكن التصريح الخ حقه لا يمكن الخ كما هو عبارة الزيلعي **(قوله)** وهل ضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم **(قوله)** الظاهر عدم ضمانه كما تقدم فيما لو أجره القم بأقل من أجر المثل فان المستأجر يلزمه تعاميه لا التاجر **(قوله)** لاجابة اليه التصريح المصنف به قد يقال انه ذكره تعديلا لما سبق في المتن حيث لم يقيد الصغير تأمل **(قول المصنف)** وفي القسمة وقع الشراء اه وفي السندى اذا اشترى البتيم بالغبن الفاحش لا يفتقر شراؤه على البتيم وانما ينقضي على الوصى **(قوله)** ففعل القيد اتفاق لا يتأتى كون القيد اتفاقا في عبارة الشارح حيث قال لان نفسه **(قوله)** لانه لا يقبل القروامة ظاهرا لا باجرا والمعهود كالمشروط لو ثبت كان الآ لا عهد لا يجب أجر للتاجر بدون جعل من القاضي أو شرطه اذ كثير من التاجر يتولى بدون أجر ومن يطلبه قليل تأمل **(قوله)** والامار خاصا ضامنا أي فان الضمان محقق ولا يمين الدفع الى المقر له أو المنع الا أنه بالدفع اليه يرتفع اثم الغصب فيكون يتركه له أولى **(قوله)** فيؤخذ جميع ما أقرب به من حصته هذا في إقراره بالدين وفي إقراره بالغبن انما ينقضي نصبه منها **(قوله)** أي في بدنه ليس بشيء وقوله وهذا الخ غير مسلم فان الكلام في عدم جماع الدعوى لافي عدم صحة الإقرار وذكر في أدب الاوصياء من فصل الدعوى اذا أقر الوصى بدين لآخر ثم ادعى أهل الصغير لاسمع دعواه وفي محاضر القاضي جلال الدين أن من أقر لغيره بدين فكأنه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره وكلاهما وصاية اه **(قوله)** من جهة الخ حقه من غير جهة الخ ثم رأيت في أدب الاوصياء من فصل الاباق ز ياتلفظ غير قيل لفظ جهة **(قوله)** والاصل فيه أن أضعف الوصين الخ انظر هل الوصى الامم مثلا تصرف مع غيبة الورثة الكبار فانه يعلم من هذا الأصل والقضاء اه

يملكه لانه من الحفظ وهو يملكه

(فصل في شهادة الأوصياء)

(قوله) فستنتج تكفيها بلاذن مطلقاً أى كفن المثل أولاً (قوله) ولوقدم من التركة لعل بشرطية وجوابها محذوف تقديره يصدق كما يظهر ثم رأيت في أدب الأوصياء من فصل الاتفاق ماوافق ما نقله ونصه ذكر في الإيضاح وواقعات الناطق والخاتمة والخلاصة أنه لو نقدا الوصى عن الكفن من ماله يصدق إذا كان المثل أى كفن المثل وفي الخلاصة وكذلك لو كفته الوصى من مال نفسه بمعنى بناب نفسه وأراد الرجوع فله يصدق ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الوجيز أن الوصى لا يصدق في كفن المثل إلا بينة وكذلك لو تقدم من التركة اهـ والذي رأيت في الخلاصة في الفصل السادس من تصرفات الوصى أنه يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفته من ماله وأراد الرجوع فله ذلك وكذلك لو استرا من ماله له أن يرجع اهـ والذي رأيت في الوجيز من باب تصرفات الوصى إذا نقدا الوصى من مال نفسه يرجع في المختار الوصى يصدق في كفن المثل وكذلك لو كفن بماله يرجع وكذلك الوارث اهـ (قوله) فالنسب للشارح حذفت قوله من الاتفاق (ولعل مراد الشارح بالاتفاق في مهمات الصغيرين كسوة وخنايع عبود ونحو ذلك فيصم الاستثناء (قوله) ونظهر هذا ترجيح معافاه (قوله) ظاهره وهو أن في اليوم بالجنائيم خلاف الظاهر بل الظاهر حينئذ تصديق الوصى كما في مسألة الدين السابقة (قوله) الشارح إذا كان له دين أو عليه الخ (قوله) ظاهر إطلاقه أنه لا ينسب فيهما ولو مع حضور الوارث وهذا رواية في المسألة ففي ذوالعين من الفصل السابع والعشرين للوارث مخاصمة مديون الميت له قبضه ولو يكن المستدين له وصى أولاً ولويدوناً يخاصم ولا يقض إلا الوصى ولو أدى مديون الميت إلى الوصى براء أصلاً ولودفع إلى بعض الورثة براء من حصته خاصة وفيه أيضاً للقاضي نصب وصى يدي على عليه الوصى الميت وأورادته غالباً ويكتب نسخة الوصاية ووصيه غائب مدة السفر وذلك في ذلك ولو لم يكن الوارث غالباً في رواية اهـ فتصل أن هذه المسألة فيها ثلاث روايات مع ما نقله عن المجوى من اعتبار الانقطاع ثم رأيت في تنوير الأذهان أن ما ذكر في الأشباه من مسئلة ما إذا كان على الميت دين مشروط باستناع الوارث الكبير من البيع للقضاء وقال قبد الحافظ نصب الوصى بما إذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب غيبة منقطعة اهـ ومن هذا تعلم أن المستثنين الأولين في كلام المجوى يستامتلان بل كل كبير غائب منها تقيد لما نقله عن الأشباه (قوله) بأن كل من في بلد لا تصل إليه القوافل ظاهره وإن كان يصل إليه البحر اهـ سندی (قوله) والتسع بنى المحصر وفي ذوالعين من آخر الفصل الخامس للقاضي نصب الوصى لو كان الوارث غالباً ويكتب الصلأه جعله وصياً والوارث غائب مدة السفر اهـ (قوله) والشارح ولأن يقض إلا بالذن بمسئد من القاضي فيه أن هذه المسألة دخلت في صحة التخصيص ثم رأيت المجوى يعترضها فأنظره (قوله) وتعلمه فيه (قوله) قال كما قال أمانت بن زوج وأخوة فقأروا القاضي أن يبعث أمينا لخصم ماله لأنه منهم قوله جمع ما في الدار لم يتعرض القاضي ولا يبعث أمينا في أشباه ذلك إلا في رجل يموت عن صغار ولم يدع أحد شيئا فبعث أمينا يفظق للصغار (قوله) وبأنهم يردون أمينا إذا جعله وصياً فإليه على الناس الخ (قوله) الإجابة غير ظاهر الورود فان مفهوم قوله ولم يجعله الخ عدم التقويض فيه وهو لا يدل على صريح التهمى الذي الكلام فيه تأمل (قوله) ولعل ما في الخاتمة أو لا يبنى على قول الحلواني قد يقال لا حاجة لنا به عليه فان معنى قوله ولم أوص لم أقرض وهو لا يدل على صريح التهمى بل على أن التقويض مدره في كذا لا كذا تأمل (قوله) أن الأولى

الاقصارعلى الجواب الثاني الخ) فيه أن قصد الشارع بقوله الخ بيان وجه اعتبارهما من الكل على هذا المارواة وبيان وجه خروجهما عن القاعدة المذكورة ولواقصر على قوله أن في المسئلة تراشيد لم يستفدوا على الرواية الأولى وما ذكره كافيلسان ما ذكره من صورة الإجارة ونحوها الإجارة وكون هذا الوجه غير ماري صورة الوصية بالسكنى مثلا لا يضر إذا وجه آخر خاص بها وهو أن عدم ضرر الورثة حاصل بشرط خروج الرقبته من الثلث وبطلان الإجارة سبب اعتبار الوصية من الكل تأمل (قوله) وبه سقط ما أورد عليه أنه لو أجاز الخ) فيه نظر بل الاعتراض وارد وذلك أن الورثة وإن كانوا الملاك لهم في حياته الآن حقهم يتعلق بمجرد مرض موته وإنما لا ينفذ بسرعة بما زاد على الثلث وإن كان المثلث ولا ملك للورثة وإنما قال الرجعي على ما نقله السدي لأن له في حياته ملكا لهم مطلقا قبل مرض الموت وأما فقههم حتى في أعباءه ومنافعهم بحيث لا يتصرف فيها إلا بقدر الثلث اه نعم ما ذكره المحقق عن المحيط كافي رد هذا الاعتراض تأمل (قوله) أقول وهذا عجيب فإن ذلك الخ) هذا عجيب فإن مراد البصري أن القصاص مع كونه ليس بحال يجري فيه الأرض فهذا اعتم الحصر المذكور مع كونه يورث يصح عقول الرضا عنه من جميع المال لأنه ليس بحال ولعل لفظة العفو زائدة في كلامه وقد عاين أن الأرض في القصاص بالله ينقلب مالا أي فهو في حكمه وبهذا يدفع اعتراض البصري (قوله) وإنما يحتاج إلى فسخ الحكم الخ) قال السدي هنا مشكل مع ما قدمه أي صاحب المحيط قيل عبارة التوازل ما منه الوصي أو الأب إذا ما مال الصغير ثم قال البصير مع المشتري ههنا الإقالة لأن الوصي نائب عنه في مطلق التصار والاب كذلك والإقالة نوع تجارة فتصح منهما على الصغير اه الآن يعمل هذا على صورته ما إذا كان الوصي قد باع شيئا من مال النبي بأكثر من قيمته وقد تقدم للشارح في الإقالة أنه لا تصح الإقالة في سبع ما دون ووهي ومثول إذا كان البيع بأكثر من القيمة (قوله) ذكر ذلك في البرازية الخ) لكن العبارة التي ذكرها عن بعض مشايخ الوصي الميت (قوله) وفي القنية ولا يضمن ما تنفق في المصاهرات الخ) عبارتها ولا يضمن الوصي ما تنفق في المصاهرات بين النبي وأنتية وغيره في ثياب الخاطب أو الخنثية والضيافة المعتادة والهدية المعهودة في الأعياد وغيرها الخ (قوله) الشارح عند عدم الوصي الخ) بيان لوقف ملك الجدد التصرف في مال الصغير وإنما استثنى الجدد لأنه لا يملك جميع ما يملكه الوصي اه سدي (قوله) الشارح يملك الأب والجدة قسمة مال الخ) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها يحذف الجدا مالا (قوله) هكذا رأيت في نسخة) وهكذا ينبغي نسخة صحيحة منه غير أنه ذكر الواو بدل الفاق قوله فينفذ الخ (قوله) وكذا أحد الوصيين لا يملك البيع من الآخر الخ) أي إذا كانا وصيين على النبيين معاً لا أحدهما على أحدهما والآخر على الآخر وهذا يسقط ما نقله عن ط

(كتاب الخثي)

(قوله) وهو الذين والتكسر) أو هو مشتق من قولهم خث الطعام إذا تشبه أمره فلم يخلص أمره اه سدي (قوله) الشارح في كل الأحكام) لم يؤخذ بالاختصاص في حق غيره في مسائل المراث بل التي عومل بالأحوط هو الخثي فقط فإن مقتضى معاملة من معه أنه يعطى له أقل النصيبين أيضا تأمل (قوله) تقدم في شرط الصلاة عن السراج أنه لا عورة للصغير الخ) لعل ما هنا مختص لما تقدم لضرورة

أقامتة الختان **(قوله)** فلا ينافي ما حرمنا سابقا بل المتأخر باقية في مسألة الإين السابقة قوله
يقال فيها أن الأصل في القروج التحريم واحتمال أنه لابد كز لا يرفع هذا الثابت على أن هذا الأصل
الذي ذكره جعل تأمل فإن الأصل حل ثقل القروج وحريتها انتهى بعرض تأمل **(قوله)** أي
لا يفضل رجلا ولا امرأة. بهذا التفسير سقط توقف ط بقوله وهذا ظاهر في الآتي أما إذا كان الثابت
ذكرهما المانع من اطلاع الختنى عليه إذا سترت عورتها **(قوله)** ولعله أراد بالواجب استعرة الأنتى
هذا التأويل غير موافق لعله عليه يجب السجعة في حق الرجل أضعاف أنه قال وإن كان رجلا الخ ولعل
مراده بالواجب الثابت **(قوله)** وطريق معرفة أن تضرب السجعة الخ يقال لهذه الطريقة طرفة
التجسس وهو جعل الكسر من مقام واحد فالطريق في معرفة التفاوت بين ما أعطى أيوسف وما أعطى
محمدان يضرب ما أخذ الختنى من تصحيح محقق تصحيح أي يوسف وأوقفه وبالعكس ثم ينظر بين
الحاصلين

(مسائل شتى)

(قوله) لأن تأني المانع في التصرف الخ نسخة الخط في التعرق والذي أريته في المنع في العرق **(قوله)** وإن
كان متفتتا الخ لإدراج ما ذكره المتن وزاد المحقق حكيم ما إذا كان طريا قال ط والتظاهر أن الخبز
ظاهر ما يسرى في كل أجزائه وإن سري فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالطهارة أن لم يقض ويحرم
(قوله) وذكر المرتضى أن كان لباس هو الطاهر بنفس الخ يجعل على أن مراده فيما ذكر كان العلب
يفصل بينهما وفي لفظه إشارة إليه حيث نص على أخذ البلية أه زيل أي ويقال أن الطهر لا يورق قابل
لما في المتن **(قوله)** المصنف أنه أخذ به أنه يظهر أنه لا أخذ قضاء أيضا بحيث بعده لا يحكم عليه من
قبل القاضي بردني **(قوله)** قد علمت أن الثاني معصم الخ فحصل أن في المسألة ثلاثة أقوال أحدها
عدم وجوب التعيين في قضاء الصوم والصلاة مطلقا كإثبات المتن ثانيا وجوبه فيها ما جاعل صحيح كل من
القولين ثالثا التفصيل فيجب التعيين في الصلاة التي يجب ترتيبها لا في ساقطة الترتيب ولا في الصوم كما أفاده
في المحيط **(قوله)** ولزك العشر لا يجوز الخ أي وكان رب الأرض غشا فلو فقير يجوز أه ط عن
المفتاح وعليه لم يكن فرق بين الخراج والعشر فإنه يجوز زك كل للصرف لا غيره وذكر السدي أنه
يشك على ما في المفتاح قوله إن ذكرنا أن الإنسان لا تصرف في نفسه بحال وقالا لا يجوز في الخراج ولا
في العشر لا هما جعل لاجتماع السليين وندفع الإشكال المذكور بان المراد ببار كذا المحضة **(قوله)** لم يحمله
على حالة عدم العجز الخ ليس في الكلام ما يدل على العجز فيما مضى حتى يمنع الحل المذكور فإن الامام
أن يفعل ما ذكر بعجز العجز في أي سنة وإن لم يحصل عجز قبلها فلا مانع من جله على حالة عدمه فيما مضى
ووجوده الآن بل هو أولى المحامل كما قال ط تأمل **(قوله)** لأن كلامهما محض ضروريه بناء على أن
الكتابة إنما تعتبر في النطق للغائب **(قوله)** أقول يمكن ثالث بتعريفه أن المعنى الغالب الخ وذكر
السدي أنه رأى في قريش من العين رجلا آخر خلقا كان رواض الليل وكان إذا أشار إليه بكتب استب
كتبه وإذا أمر ناد أن يكتب فاتحة كتبها بخط حسن جدا أه وورد علينا أخوس قيل أنه سلق
من بروت فأصدا الج وهو يحسن الكتابة شتى بعض اللغات الأفرنجية **(قوله)** وهذا كله في الناطق ففي
غيره بالاولى هذا ظاهر في الأرض وأما العقل فلا يظهر فيه لعدم اعتبار كتابته إلا أن يجعل على

القسام الاول فتعتبر منه لانها صريح بخلاف الثاني فانه كتابه ولا يتأتى وجود ما يفسر هامة لعدم الوقوف على نيته وعدم اعتبار اشارته المقررة فعلى هذا يكون قولهم مخالف للثالثه بينهما في حكم الكتابة اتماما وفي القسم الثاني تأمل ويدل لذلك قول المحسن ثم ان هذا في كتابه غير مرسوم الخ **(قول)** وظاهره ان العنوان من الناطق الحاضر غير معتبر لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الانساب **(قول)** واستثنى العمدى المرض الخ نصا اذا اعتقل لسان المريض فقيل له او صيت بكذا وكذا فاشار برأيه أي نعم لم يصح وصيته الا ان يطول عليه الاعتقال فيصير بمنزلة الاخرس وروى الحسن ان تلك المدة كمد العنة وفي واقعات الناطق اذا أصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار بشئ أو كنهه وقد طال سئنه فهو بمنزلة الاخرس وفي الصغرى مرض فادرك على التكلم قيل له او صيت لهذا وكذا فاشار برأيه أي نعم لا تصح الوصية وان كان لا يقدر على التكلم فاشار برأيه الى رجل ويعرفون أنه يريد الانصاب يصير وصا وقالوا فمن اعتقل لسانه يوما أو يومين فقرأ عليه صل وصيته فاشار برأيه أي نعم ان هذا ليس وصيته اه فتأمل **(قول)** وعبارة القهستاني فلواصابه فالج الخ عبارته على ما رأيت في نسختي متناوئهما **(وقالوا في معتقل اللسان ان امتد ذلك الاعتقال سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى)** (وعلم اشارته فكذا) أي المعتقل مثل الاخرس في اعتبار الكتابة والاعمال لان عارض الصمت رجي زواله ساعة فاعلم فلا يعتبر كالاعمال فلواصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام فاشار لوكب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرس وقال محمد بن مقاتل المرض اذا لم يقدر على الكلام لمضعفه الا انه عاقل فاشار برأيه الى وصيته فقد صح وصيته وقال أصحابنا لم تصح كافي العمدى اه وبهذا تعلم ما في نقل المحسن وعدم ورود نسختي على القهستاني **(قول)** ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل بحسب القصاص الخ التسوية بين الاقرار بالقتل والشهادة في وجوب القصاص قول في المذهب وتقدم الفرق بينهما **(قول)** ثم تقدم في كتاب الاقرار صريحنا الخ ما ذكره ليس فيه صراحة صفة سلام المعتقل بالاشارة لانه في الناطق لا فيه وان كان يفيد دلالة **(قول)** وظاهره انه لا عتق ولو بالنية بحمل على احدي روايتين عن محمد **(قول)** والمناسب قول الزيلعي وغيره ما لم الخ فيه ان المدي لا بد ان يذكر في دعواه ان المدي في يد المدي عليه نعمتها قاله بان عليه وعلى الملتزم شرط فترع كاهو ظاهر اذا ادعى بهما تأمل **(قول)** الشارح لان دعوى الفعل لا تصح على ذى اليد تصح على غيره أيضا انظر ما كتب في اول كتاب الدعوى على هذه المسئلة **(قول)** الشارح لو بطله وجهه ان المقتضى به عدم صحة القضاء بالعلم اه ط **(قول)** كالوحد للجنه اه حقه لا يتحول الخ فان رايه الاول قدر بجمع القضاء فلا ينقض باجتماعه وفي الزيلعي وغيره القاضي اذا قضى بالاجتهاد في حادثة لا نص فيها ثم تحول عن رايه فانه ينقض في المستقبل بما هو احسن عنده ولا ينقض ما قضى من قضائه **(قول)** المصنفه طلب شهود الأصل اجمع المدي بظهوره وجه لنقض قضاء الأول والا حضوره له ويحدهم لا يكفي للنقض **(قول)** اقول ويرد عليه ما ذكره الشارح هناك في مسئلة بيع قطع غنم كل شاة بكذا انه فاسد الخ يقال القضاء اذا برتفع للشاركة يرتفع صريح الرضا ايضا فان وجهه الفساد للبيع التاتى انه بناء على السابق فانها صرحا به أو وجدت المتاركة لم يوجد هذا البناء ان بعد العلم بقدر المبيع والتمس مع الرضا للبيع لم يوجد البناء على الفساد السابق على انه لا بناء على الفساد مع ارتفاعه بغير التمس والبيع في هاتين المسئلتين **(قول)** أي وسده الخ وعليه تكون هذه خارجة عن موضوع أصل المسئلة فان وضعها فيها لا يخاف ثم سأل عن شيء وهذا يقتضى

بقاء عما في مكان واحد **(قوله)** أما بالنسبة إلى الاجنبي فلا الخ الفاضل بقاء عبارة الجامع والولوجية على العموم الشامل للوراث والاجنبي كما هو ظاهر اطلاقهما ولا يصح تعديدهما بالاجنبي فان الوراث أولى بالمتن منه وبذلك على هذا ما يذكر عن الربلي في وجه الفرق بين الوراث والاجنبي في مسألة المتن حيث اكتفى في حق الوراث بالخصو ر وقت البيع لعدم جوع دعواه ولم يكتف به في حق الاجنبي بل بشرط معه مشاهدة تصرف المشتري بقوله الذي يظهر في الفرق أن الاطماع الفاسدة الخ **(قوله)** وفي فتاوى المصنف اذا ادعى عدم العلم بأنه ملكه وقت البيع يصدق فيها **قوله** تأمل فان جعل سكونه كالافصاح يقتضي عدم قبول قوله انه لا يعلم أنه ملكه نعم اذا كان معذورا يصدق **(قوله)** الاولى ذكره بعد الاجنبي الخ هو المتعين لا أولى بناء على ما جرى عليه المصنف أن سكوت القريب وإن وجه مانع لا على مقابله من أنهما كالا جنبي من اشتراط التصرف أيضا كما يعلم من المنع نعم لو ضمن الوراث الدر قبل البيع كان هو المانع من الدعوى لا المشاهدة **(قوله)** وغيره من الاجانب بالاولى أي خلافا لما ذكره خبر الدين الباس المنفي كما نقله السندي عن الرجزي ناقله عنه حيث قال الاستثناء راجع لقوله ولو جازا للجهة قوله الاجنبي ولو جازا لادعاء الشارح وسائر الفتاوى يفيد التفرقة بين الاجنبي والجار في الجار لو رأى التصرف تمتع دعواه بخلاف الاجنبي فانه لا تمتع دعواه ولو رأى التصرف والعلامة خير الدين الربلي في فتاواه ذكره أنه لا فرق وفيه نظر ظاهر اه وقال الرجزي مراده بالشارح المنع قال وهو ليس ناصيا يخصص الجار ان يمكن ذكره على سبيل التمثيل اه فاصصل ما يستفاد من كلامه عدم الفرق حيث عبارة الخ لا تدل عليه صريحا وكذا على الفتاوى اه سندی **(قوله)** فخصص الجار بالادعاء كراهه مظنة أنه في حكم القريب والزوج) لكن كونه في حكم القريب والزوج لا يقتضي أن الاجنبي غير الجار كذلك فان ما يعطى القريب ويحمله لا يعطى الاجنبي غير الجار اه تأمل **(قول الشارح)** هذا ما اعتمد في الخاتمة وكذا ذكر ان القول بل يدهي الهبة في المرض فمالو ادعى به من الورثة الهبة في الصحة وقالوا كان في المرض كذا ذكر في الجامع الصغير **(قوله)** أي وقت الهبة توضيحه ما في الربلي أن وجه الاستحسان أنهم اتفقوا على سقوطه عنه لأن الهبة في مرض الموت تفيد الملك ولو الوراث فاذ اسقط عنه بالاتفاق فالوراث يدهي العود والزواج ينكر فالقول قول المتكرر **(قوله)** ولعمري التمسك اقتصر على المجلس الخ بل لهذا المعنى أيضا لم يصح عزلهما فاما لو نظرنا لخصوص أنه عين لكان الحكم في الاجنبي انه لا يعزل عنه مع أنه ليس كذلك وذكر السندي عن القاضي نقلا عن البرازي باختلاف في حصة العزل عن التوكيل المعلق قبل وجود الشرط وأن الاصح الصحة فانظر وذكر اختلاف ايضا في عزل من وكله بطلاق زوجته وأنه ذكر شيخ الاسلام أنه يصح عند محمد وعند أبي يوسف لادبائه اخذان بلة وبه يقتضي **(قوله)** وهو هو لان المخبرة حصلت الخ لاسهر بل هو صفة للعلة ولا يضر تأخيرها من القس **(قول المصنف)** قبض بدل الصلح بشرط ان ينادي بهن في الظاهر يره رجلان بينهما اخذ وعطاه ويبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يدريان ما للطالب على صاحبه فصلاحه على ما نذرهم إلى أجل جازا استصفا اه سندی **(قوله)** ويمكن التوفيق بأنه في هذه المسئلة تشبه اراء الخ الاظهر في الجواب أن يقال ان قوله المذكور انشاء اراء شرعا فلا علة للدعوى بعده **(قوله)** لكن تقدم في الاكرام أن أمر السلطان اكرام تأمل قد يقال الفرق ظاهر بين الامر الجرد وبين التهديد بقرب الصغير بالرجوع ويحتمل **(قوله)** مقتضى كونه أمينا أنه يصدق باليمين الخ هو وان كان أمينا لانه اعترف بما وجب الضمان وهو دفع مال الصغير بدونه وادعى

حايطة عنه وهو الاكرام فلا بد من انسابه بخلاف دعوى الهلاك فانه لم يوجد منه اقرار بما يوجب له
 لو اعترف بأخذ ولم يقرب دفعه اليه يصدق باليمين (قول المصنف وقوت امرى الى الاخر الخ) واما اذا لم
 يأت بهداز يادة فقد ذكر في شرح الوهبانية لابن الصنعة ما يدل على الخلاف في السماع حيث قال
 الذي رأيت في القنينة انه رقم لشرف الانتماء المكي وقال أقر على ترك الدعوى على فلان نسمع دعواه ولو
 قال لا دعوى لي عليه لا نسمع ثم رقم القاضي جلال الدين وقال لا نسمع في الوجهين اه وقال في
 الخلاصة من فصل الاراء الدعوى ولو قال ترك الدين الذي عليك لا يكون ابراء معناه ترك الدين
 عليك لا قبض في ثانی الحال اه وقال السندی من كتاب الدعوى ولو قال المدعي المدعي عليه احلف
 وانت بري من هذا الحق الذي ادعيتاه وانت بري من هذا الحق ثم أقام بينته قبلت لان قوله انت بري
 يحتمل البراءة للحال اي يرى معنى دعواه ومخوضه للحال ويحتمل البراءة عن الحق فلا يحتمل ابراء ما شكك في
 في البدائع يحجر اه وفي النزاهة من الفصل ١٤ في دعوى الاراء لو قال ترك الدين الذي عليك
 لا يكون ابراء ويحمل على ترك الطلب في الحال اه (قوله انه لا يكرا كل الرفقة والهمم) اهم البديع
 مع الذكرا والغدة وعبارة القنينة على ما ذكره في شرح الوهبانية ذكر الشاة وغدها لطفا في العلم لا تكراه
 المرقه اه (قوله ويخالفه ما في الصريح) قال ومحل الخلاف الخ فيه ان ما قاله ابن بلي من الخلاف
 خلاف مذهبي في الترحم المفرد وحيث فلا يصح رده بما نقله في الصريح ابن حجر ولا التوفيق المنقول
 عن السيوطي اذ لا يرتفع به على مذهب

(كتاب الفرائض)

(قول الشارح وهو المتعلق باليمين) كالودعة والمغصوب لكن الخلاق التركة على ذلك نظر الظاهر
 لانه وجدت في دعه عند موته اه سندی وقد يقال أراد باليمين الرهن والعبد الجاني الى آخر ما يأتي
 (قول الشارح اما اختاري وهو الوصية) قد يقال هي ان قصد وجهه تعالى وعليه بقصد المضارة كما
 انه يكون البراءة بقصد البرورته وعليه بقصد اعانتهم على المعصية (قول الشارح لان الله قسمه
 بنفسه) الظاهر ان هذا باعتبار افعال المسائله (قوله والاولى ان يقول أو لثوبته) لكن عليه يكون
 معنى ما قبله (قوله) ثمرة الخلاف فيما للزوج بامه موزنه الخ قال الشرنبلالي العتيق عندنا لا يصح الا
 في المال أو مضافا اليه وليس في المسئلة شي من ذلك لان موت المورث ليس ملكا ولا سبيله لا ينفذ فيخرج
 عن ملكه قبل موته أو يتأخر موته عن الخالف وأيضا لا دخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لاوارث
 غيره اه وقال الرجتي هب ان هناك وارثا غيره لم يمت نصيبه تأمل اه سندی ثم رأيت في التمة
 وجهه قول مشايخنا ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل وجهه فلو ملكه الوارث في هذه
 الحالة أدى الى أن يصير الشيء الواحد مملوكا لشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا
 أمر تدفعه العقول وجهه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال ما للمورث الى الوارث وموت المورث زال
 ملكه فمذا يتنقل الى الوارث والدليل عليه أن الارث يجري بين الزوجين بلا خلاف والزوجية ترتفع
 بالموت وتنتهي على حسب ما اختلفوا فبعد الموت لا زوجية بلا خلاف في أي شيء يجري الارث بينهما
 وفائدة هذا الاختلاف انما تظهر في رجل تزوج بأمة الغير ثم قال له اذا مات مولد فانت حرة فماتت
 والزوج وارثه لا وارث له غيره فعلى قول من يقول الارث ينشأ في آخر من أجزاء الحياة تنطبق لان العتيق

أعسف الى ما بعد نبوت ملك الوارث فيصم وعلى قول من يقول ان الارث يجري بعد الموت لا تقتضيان
 بالموت قول ملك الوارث ثم ثبت للوارث فيكون نبوت الملك للوارث بعدموت المورث زمان فلا يكون
 المقتضى للمناف الى ما بعد موت المورث مضافا الى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر هذه المسئلة القدوري
 وذكر ان على قول أبي يوسف ومحمد لا تقتضى وعلى قول زفر تقتضى اهـ **(قوله)** وتظهر الثمرة ايضا فيما لو
 علق الوارث المخرج فمستد من المخرج تطلق لا عند من المخرج والعراق وتظهر في هذه المسئلة ايضا لا يفتد
 فائدة في تصور مسئلة العتق بالزواج تأمل **(قوله)** فانها تسقط بالموت المخرج تقدم له أول الوصايا بان
 المراد سقوط ادائها وانتهى في حكمته **(قوله)** وتظاهر التعليق ان الورثة لو تبرعوا بها لا يسقط الواجب عنه
 المخرج بل الظاهر ان أصل دينه تعالى يسقط بالمشيئة وان بقي الممتنع في التناخير وقد حكى السندى قول من لا يسقط
 وعنده فيما لو تبرع الوارث حيث قال ان لم يوص وتبرع بها الورثة قبل لا تسقط الصلوات عن الميت لان
 الاختيار معدوم وقيل تسقط لان دليل الجواز الرجاء في تبرعته وكما كرمه وهو يشل التبرع ايضا
(قوله) ثم هذا ليس بشد في المخرج في المخرج المخرج تقدم في الوصايا بما يفيد ان الوصية مقدمة على الميراث
 فيبدأ الوصي بثلث دراهمه ويحوله لمن تمسك بالجنس بما يقسم جبراتها ثلثا ما له الباقي من المال
 المستقر انما هي تلك الهالك على الشركة لو استوى الحقان اما اذا كان أحدهما مقدما على الآخر فلهالك
 يصرف الى المأخوذ ذكره الزيلعي **(قوله)** بحسب المال المخرج عبارة لا اختيار فيصحب المخرج **(قوله)** ولان
 من اختلف في وراثته دليله المخرج لا يصلح عليه أخرى للتفر بل يصلح وجهه لبقاء الاجماع على ظاهره لكن
 عليه لاحاجة في ان يفتقد الاجماع بالكتابة ولوقيل المراد بالاجماع ما يشل لجهته بجهته لكان أحسن وان
 كان خلاف المتبادر منه **(قوله)** والمؤقت تقدم في النكاح اعتمادا على الصدوق بطلان التناهي
 وعليه ففيه التوارث **(قوله)** وقد يقال ان الداعي الى الباطل معنى الجمية اما المخرج مناقشة في قوله أو يقال
 جميعه المخرج ومع هذا في غير واردة كما هو ظاهر **(قوله)** فبرئته عصبة العتق المخرج له المقتضى وهو عصبة
(قوله) ثم عصبة ثرت ايضا المخرج أي المذكور كما هو ظاهر وفيه قياسه على عصبة المقتضى الأول **(قوله)**
 أي بان قال من غير علم باقرار المخرج لا فرق في الاقرار بين العلم باقرار الآخر أولا **(قوله)** سواء المقر عليه
 المخرج لا داهي لهذا التصويب يقال المراد بالمقره الأب وهو كما يصح أن يطلق عليه لفظ المقر عليه
 يصح أن يطلق عليه لفظ المقره ثم لا يصح في عبارة الشارح ذكر قوله كذا الوصية المقره **(قوله)**
 وقد يقال كالمردفه انما هو بالتسوية الى المدبر وأم الوفاة (ج) جواز عتقه عن الكفارة يقتضى أن رقه
 كاسل بالنسبة للغير وأم الولد وغيرهما تأمل ولادخل لكما لردفه في ملكه كسبه **(قوله)** فليس
 له مطالبة الجاني بشئ تشدد (د) ما قاله مسلم لوقيل ان الدية تجب على الجاني بمجرد جرحه قبل الموت
 وهو محل توقف وانما كانت الدية لا تجب في الذمة الا بعد سبب الجرح السابق فاقاله لا بد على مدعيه
 تأمل **(قوله)** بما لا يقتل غالب المخرج حقيقة لا يفرق الاجزاء (هـ) قول الشارح وان سقطا لعل حقه
 الافراد فان الذي يفتق بجرمة الآيوة القصاص لا الكفارة **(قوله)** اذ الحكم فيما يخص فيه الكفارة
 كذلك ان (و) قيل ان المراد بالمرحوب المثلث كما هو الظاهر منه لا مثبت الواجب لئلا يلام الشارح مسئلة
 ما لو ضرب امرأتا الخ **(قوله)** وبه علم ان المانع هو الاختلاف حكم سواء كان حقيقة ايضا الخ التي
 تقدم في باب وصية الذمي ان المستأمن لو أوصى بنصف ماله نفذ ورثته لا رثا بل لانه لا يستحق له
 في دارنا اهـ فخذ ان اعطاه لورثته لا بطريق الارث وانه متنفذ بينهما وفي زبد الدراية عن الكافي ان

ذلك مراعاة لحق المسأمن لالحق ورثته في حقه تسليم ماله لورثته اذا فرغ عن حاجته اه وهذا يدل
 أن اختلاف الدارين حقيقة فقط مانع من الميراث وإن زوال المال لورثة المسأمن لا يبرئ الميراث ولعله
 هو المراد بما قاله الزبلي **(قوله)** وهو خلاف ما قدمناه (نعم) حيث وجد التصريح بعبارة متينة
 المفتى وغيره بعدم اعتبار البدوالاقرار بعمل به ويكون المفهوم غير معمول به لتقديم الصريح على المفهوم
(قوله) وفي الخامسة نظر الخ فيه أن مراد الاشباة من الاب في قوله قالوا لا ية لاب أب الميت عن أولاد
 صفار لأب الصفار ومراد من الخ في قوله بخلاف الجد الميت وهذا كلام مستقيم في ذاته فانه
 متأخر في الولاية عن أب الميت ووصيه ولو كان كالاب لشاركه فيها **(قوله)** وانه لا يصير مسلماً بالسلام
 جده هي المسئلة الرابعة فيما تقدم **(قوله)** وزدنا أخرى أيضاً الخ المناسب حذفها فاننا في هذه
 فرقنا بين الجد والوصي لا بينه وبين الاب

(فصل في العصبان)

(قوله) فالمراتب والهمسا حقه الافراد فيه وفيما بعده **(قوله)** وهذا يخالف لما ذكره مشراح الكثر
 وغيرهم) ما ذكره العلامة قاسم لا يخالف ما ذكره مشراح الكثر وغيرهم فان غاية ما ذكره أن المراتب للموا
 الام سواء كانت حرة الاصل أو معتقة وليس فيه تعرض لكونهم عصبته نعم عبارة الشارح توهم أن عصبته
 الام الملاعنة أو الزانية عصبته لولدها فخص هذه العصبته بركته بالعصوبة والنسب بما قاله ط ان المراد
 أن الوارث لهما من ورثة الام لا من ورثة الزاني ولا الملاعن اه نعم عبارة الجوهره صريحة في أن قرابة
 الام عصبته حيث قال فانما مات ذلك الولد يكون ميراثه لامه وولدها له كقرينة ما أتى سواء ما بقي بعد
 ميراث الام وأولادها يكون لعصبته الام الاقرب فالأقرب فان لم يكن عصبته فلاباقي يدعى الام وأولادها
(قوله) وانما مات ولد ابن الملاعنة ورثته قوم أبه الخ لانهم أباجانب عن الملاعن **(قوله)** فالاولى زيادة
 ما ذكره العلامة قاسم الخ أي لأجل افادته خاتم العصبان وليس فيه دلالة على أن الارث من أحد
 الجانبين فقط فهو مساو للحدب المذكور في الشارح من هنا لجهة **(قوله)** أو لا من أعنت لعل
 حقه التعبير بلفظ ما يوافق تقريره

(الجب) **(قوله)** واسطلاحاً مانع من تأهل للارث بآخر الخ وقال السندي هو منع شخص معين
 عن الميراث بالكلية أو عن سهم مقدراً إلى أقل منه بوجود شخص لا يشاركه في أصل ذلك السهم قال وانما قلنا
 أو عن سهم ولم نقل أو عن بعضه كي لا يدخل منع العصبته بوجود صاحب فرض عن كل التركة إلا البعض بها
 في حد جبيل نقصان مع عدم كونه متوقفاً مقدراً لا يدخل منع أحد العصبين الآخر عن سهمه
 من التركة في الحد كنع أحد الابنين الآخر عن جميع ما بقي من الاباقي نصفه فان ما بقي عنه ليس من
 السهم المقدرة وانما قلنا بوجود شخص كي لا يدخل الحرمان فله معنى في نفس المحروم لا بوجود شخص
 آخر قلنا لا يشاركه في أصل ذلك السهم المقدر لا يدخل منع إحدى الصليتين الأخرى عن النصف إلى
 الثلث مع عدم كونه منه فان المانع المذكور يشاركه المنوع في أصل السهم المقدر وهو الثلثان **(قوله)**
 ثم استعمل في كل شيء يمكن فيه الخ عبارة ط ثم استعمل في الارث في كل الخ **(قوله)** يدعى ما ذكره
 المفسر لزوم جيب أم الام لأب الخ اذ قيد كلام المصنف بما إذا اتحدت الجهة وكان الأقرب يعز
 جميع التركة بجهة واحدة لا يدخل عليه ما ذكره على أن ورود ما أورده تأتالي كلامه محل تأمل مع تفسيره

الغرب عما قدمه بقوله أي بحسب الخ نعم لو سلم عياش بن القزعة في القسرية كان واردا تأمل **(قوله)** أو أجنبية عنها وذلك بأن مات عن أب أب الأب عن أم أم الأب فان الجدة المذكورة أجنبية عن زوجة الجد المذكور الذي بعده من الميت بثلاث درجات **(قوله)** وهذا على حد قولهم ليس الطبب الا المسكن في جوار الزرع والتصب في المسكن على الخلاف المشهور فان بني تميم اذا اقترن انحر بعد ليس بالارفعونه جلالته في الاهمال على ما عند انتفاض التي والحازيون ينصونه على الاصل كما بسطه في المعنى **(باب العول) (قوله وعائلة)** أصلهم من اعتدل الرأي اذا رد الرمية

(باب قوريت ذوى الارحام)

(قوله) وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول فيه أن عبارتها كما ذكره الا أنه قال عقبها أي أولاهم بالبراءت أفرهم إلى الميت وان استوفى القرب فوكله العصبة أو إلى من ولد ذى الرحم اه فقوله أعنى الخ وقع تفسير الحكم المذكور وليس في كلامه ما يدل على المساواة بين الصنف الثالث والاول من كل وجه وقوله اما أصاب كل فريق الخ ليس فيه دلالة على أن ما أصاب كل فريق يقسم على أول بطن اختلف بل هو دال على أنه يقسم بين فروعه بدون تعرض للقسمة على أول بطن وقع الاختلاف فيه ثم رأيت في شرح منظومة السراجية السمي بالخلاصة بعد ذكر ما ذكر المحقق ما نصه انما يحصل الاخوات طائفة وتقسم أنصباؤهن على فروعهن في البطن الثاني مع اختلاف فيهم في الذكورة والانوثة لاختلافهن بالفرضه وحينئذ يحصل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع نصيبها لآخر فروعه بالعدم اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه بخلاف الصنف الاول وأولاد الصنف الرابع فان الاختلاف لا يكون الا بالذكورة والانوثة حتى وجد الاناث مع الذكور يجعل الاناث طائفة كما جعل الذكور طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذكورة والانوثة فقط لتأني فيهما يتأني في الصنف الاول من قسمة ما أصاب الاصول على الفروع الخ **(فصل في الفرق والحرق وغيرهم) (قوله)** لكن عبارة شرح المجمع تفيد الحالة الثانية الخ هذه العبارة موافقة لعبارة الشرح في احتمال صورتين كما هو ظاهر

(باب المخارج)

(قوله) هذا انما يظهر اذا لم يكن في المسئلة سدس الخ بل هو ظاهر في المثال شرعا وذلك لتداخل مخرج الثلثين والثلث في مخرج السدس فيكتفي به ثم وجدنا بينه وبين مخرج الصنف موافقة بالنصف فصر بناه في الثلاثة **(قول المصنف)** ثم قسم الباقي من التتبع على سهام من بق منهم لعل المناسب في السراجية ثم اقسام باقي التركة على سهام الباقي انتهى نساه تعالى أن جهدنا إلى الصراط المستقيم ويدعنا على الحق القويم ويعتد بالنظر إلى وجهه الكريم في جوارتيه الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم آمين

(يقول المصنف... لى بنى المقام المحمود الفقير الى الله سبحانه طه من محمود
 ورئيس... مكتب العربية بدار الطباعة الكبرى الاميرية)

جد الى بنى الشريعة من خيار عباده من وفقه لاراده وأمدته بعبادته واسعاده فقام أحسن قيام
 بالحكام الاحكام وغيره للحلال من الحرام فصب من أنخرج العلم من الظلمات الى النور وهدى بكتبه
 وسنة نبويه الى محاسن الامور وصلاوة وسلاما على سيدنا محمد الذى لم يلدا كرم منه ووالد القائل لفقير واحد
 أشد على الشيطان من القضايد وعلى آله وصحبه الباذلين انفسهم بل نفوسهم فى مرضاته وحببه
 (أما بعد) فان من فضل الله وحسانه على أهل العلم عموما وعلى السادة الخنفية خصوصا طبع هذا
 التقرير الجليل القى بفضل الجلى عن الدح والتفضيل المسمى (تحرير المختار للرافى على الدر المختار)
 تأليف الامام الهمام العالم العامل مربي الطالبين وحائز الفقه الفاضل محققين مقفى الدار الصرى قولانا
 الشيخ عبدالقادر الرافى تمسدا لله برحمته وحسانه وأفاض على جده نبغى كرمه ورضوانه وأتابه
 جزيل الثواب وبارك في أنجائه الأنجاب لقد نبذل «رحمة الله» أقصى جهده وشمع من ساعد
 اهتمامه وجهه فحافى هذا التقرير بتحرير هذه الحاشية أتم تحرير بحيث لم يغادر فيها من شى يعاب
 الا وقد أزال العاب وخطا الخطا وصوب الصواب ولقد كان باهل العلم ورغبته شديده وحاجته ماسة أكيد
 الى تقرير بين لهم من هذه الحاشية الرشد من النقي ووقفهم على الحق منها والى حتى سهل الله لهم معها
 وفرج لهم كرها بما جادته به بهذا الفقيه الأكبر جزاء الله أحسن الجزاء الاوفى الاوفر على صدقه فى
 خدمة العلم والدين ونهوضه على قدم السداد فى نفع المسلمين ولما كان من يراد الله والى نسر
 آثاره النافعة والشاعة نتائج أفكاره ليستعد الناس من أسرار دعوته بقبول ما من أنواره نهض طبع هذا
 التقرير على نصقته تجل المؤلف الاكرم الفاضل الكامل البار المحسن حضرة الشيخ رشيد الرافى
 أحسن الله عمله وبلغه أمهه وكان طبعه بالطبعة الكبرى الاميرية فى عهد الدولة الفخيمة الخديوية
 العباسية أسبغ الله نلالها وألهم العدل والاملاح رجالها وتم طبعه فى أوائل جادى الآخرة
 سنة ١٣٢٤ من هجرة من هو لانيه استقام علمه على آله وصحبه الصلوة والسلام

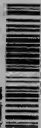
(فهرست الجزء الثاني من التقرير المسمى بالصرير المختار لرد المختار)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	باب العتق	٦٥	كتاب القطة
٤	باب عتق البعض	٦٧	كتاب الآبق
٧	باب الخلف بالعتق	٦٨	كتاب المفقود و كتاب الشركة
٨	باب الصق على جعل	٧٢	فصل في الشركة الفاسدة
٩	باب التدبير	٧٣	(كتاب الوقف)
١٠	باب الاستيلاء	٨٤	مطلب في عزل متوفى الوقف و مطلب فيمن أسقط حقه من وثيقته
١١	(كتاب الأعيان)	٨٨	فصل
١٦	باب الميز في الشغل والخروج والسكن	١٠٤	فصل فيما يتعلق بوقف الأولاد
١٩	باب الميز في الأكل والشرب واللبس والكلام	١١٠	(كتاب البيع)
٢٥	باب الميز في الطلاق والعتاق	١١٧	فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل
٢٧	باب الميز في البيع والشراء والصوم والصلوات وغيرها	١١٩	باب خيار الشرط
٣٢	باب الميز في الضرب والقتل وغير ذلك	١٢٦	باب خيار الرؤية
٣٦	(كتاب الحدود)	١٢٩	باب خيار العيب
٣٧	باب الولاء الذي يجب له والذى لا وجبه	١٣٧	باب البيع الفاسد
٤٠	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٤٧	فصل في الفضولي
٤١	باب حد الشرب	١٥٠	باب الإحالة
٤٥	باب التعزير	١٥٣	باب المراجعة والتولية
٤٨	(كتاب السرقة)	١٥٧	فصل في التصرف في المبيع والنم
٥١	باب كيفية القطع وأثباته	١٦١	فصل في القرض
٥٢	باب قطع الطريق	١٦٣	باب الحقوق
٥٣	باب المقتصر وسمته	١٦٤	باب الاستحقاق
٥٥	فصل في كيفية القسمة	١٦٧	باب السلم
٥٧	باب استيلاء المختار	١٧١	باب المتفرقات
٥٨	فصل في استئمان الكافر	١٧٣	ما يدخل بالشرط الفاسد ولا يصح تطبيقه
٥٩	باب الضم والخراج والجزية	١٧٦	باب الصرف
٦١	باب الجزية	١٧٩	(كتاب الكفالة)
٦٢	باب المرتد	١٨٦	باب كفالة الرجلين
٦٣	باب البغاة	١٨٨	(كتاب القضاء)
٦٤	كتاب القبط	١٩٢	فصل في الحبس
		١٩٩	باب التصكيم

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٦١	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها	٢٠٠	باب كتاب القاضى الى القاضى
٢٦٢	باب الاجارة الفاسدة	٢٠١	مطلب شهادة الجند الامراء
٢٦٨	باب ضمان الاسير	٢٠٢	هذه مسائل شتى
٢٧٠	باب لمسح الاجارة	٢٠٦	كتاب الشهادات
٢٧٢	مسائل شتى	٢٠٧	باب القبول وعدمه
٢٧٢	(كتاب المكاتب)	٢١١	باب الاختلاف في الشهادة
٢٧٤	باب ما يجوز للمكاتب ان يثمه	٢١٢	باب الشهادة على الشهادة
٢٧٥	باب كتابة العبد المسترق	٢١٣	باب الرجوع عن الشهادة
٢٧٥	باب موت المكاتب ويجزؤه موت المولى	٢١٤	كتاب الوكالة
٢٧٦	(كتاب الولاء)	٢١٦	باب الوكالة بالبيع والشراء
٢٧٧	فصل في ولا الموالاة		وكيل البيع والشراء
٢٧٨	كتاب الاكراه	٢١٨	باب الوكالة بالمصونة والقبض
٢٨٠	كتاب الطهر	٢١٩	باب عزل الوكيل
٢٨١	مطلب اختيار النسيم	٢٢١	كتاب الدعوى
٢٨٢	كتاب المأذون	٢٢٤	باب الصالح
٢٨٤	كتاب القصب	٢٢٥	فصل في دفع الدعوى
٢٨٨	فصل	٢٢٦	باب دعوى الرجلين
٢٩٠	كتاب الشفعة	٢٢٨	باب دعوى التسب
٢٩١	باب طلب الشفعة	٢٣٠	(كتاب الاقرار)
٢٩٣	ما نبت في فيه أولا و باب ما يطولها	٢٣٢	باب الاستثناء وما في معناه
٢٩٥	كتاب القسمة		الارض
٢٩٩	كتاب المزارعة	٢٣٤	فصل في مسائل شتى
٣٠٢	كتاب المساقاة	٢٣٥	(كتاب الصلح)
٣٠٢	كتاب النماذج	٢٣٩	فصل في دعوى الدين
٣٠٤	كتاب الاضحية	٢٤٠	فصل في التصاريح
٣٠٥	كتاب الخمر والاباحة	٢٤٢	باب المضارب بضارب
٣٠٦	فصل في القيس		فصل في
٣٠٧	فصل في التلويح والس	٢٤٥	كتاب الابداع
	وغره	٢٤٧	كتاب العارية
٣٠٨	فصل في البيع	٢٤٩	كتاب الهبة
٣١١	كتاب احياء الموات	٢٥٢	باب الرجوع في الهبة
٣١٢	فصل في التبرع	٢٥٤	فصل في مسائل متفرقة
٣١٣	كتاب الامتية	٢٥٦	(كتاب الاجازة)

صحة	صحفة
٣١٤ كتاب الصيد	صحفة
٣١٦ كتاب الرهن	٣١٤
٣١٧ باب ما يجوز ارضائه وما لا يجوز	٣١٦
٣١٨ باب الرهن يوضع على يد عدل	٣١٧
٣١٨ باب التصرف في الرهن والجناية عليه	٣١٨
وجنابته على غيره	
٣١٩ فصل في مسائل متفرقة	٣١٨
٣٢١ كتاب الجنائيات	٣١٩
٣٢٢ فصل فيما يجب القود وما لا يوجب	٣٢١
٣٢٥ باب القود فيما دون النفس	٣٢٢
٣٢٦ فصل في القتلين	٣٢٥
٣٢٨ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته	٣٢٦
٣٣٠ كتاب الديات	٣٢٨
٣٣١ فصل في الشجاج	٣٣٠
٣٣٢ فصل في الجنين	٣٣١
٣٣٣ باب ما يحدث للمرأة في الطريق وغيره	٣٣٢
٣٣٤ فصل في الحائط المائل	٣٣٣
٣٣٥ باب جنابة البهيمة والجناية عليها	٣٣٤
٣٣٦ باب جنابة المملوك والجناية عليه	٣٣٥
صحفة	
٣٣٦ فصل في الجنابة على العبد	٣٣٦
٣٣٧ فصل في نصب القن وغيره	٣٣٦
٣٣٨ باب القسامة	٣٣٧
٣٤٠ كتاب المعاقل	٣٣٨
٣٤١ كتاب الوصايا	٣٣٩
٣٤٤ باب الوصية بثلاث المال	٣٤٠
٣٤٦ باب العتق في المرض « باب الوصية	٣٤٤
للاقارب وغيرهم	
٣٤٧ باب الوصية بالخلمة والسكنى والتمرة	٣٤٦
٣٤٨ فصل في وصايا الذمي وغيره	٣٤٧
٣٤٩ باب الوصي	٣٤٨
٣٥٢ فصل في شهادة الاوصياء	٣٤٩
٣٥٢ « كتاب الخشني »	٣٥٢
٣٥٤ مسائل شتى	٣٥٢
٣٥٧ « كتاب الفرائض »	٣٥٤
٣٥٩ فصل في العصبية « الحب	٣٥٧
٣٦٠ باب العول « باب تزويج ذوي الارحام	٣٥٩
٣٦٠ فصل في القرقي والمخرقي « باب الخسارج	٣٦٠

Biblioteca Aleandrina



0254867